

خَاشِعِينَ لِرَبِّهِمْ

رَوَّاءُ الْحِجَارِ عَلَى الدَّرَجَاتِ الْمُنْتَهَا



الموضوع: الفقه الحنفي
العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"
التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بأبن عابدين
التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح الفرفور
الإخراج: خلدون موفق التشة
الإشراف الطباعي: مكتب دار الثقافة والتراث للتحقيق
التنفيذ: مؤسسة الرازي للطباعة والتجليد
عدد الصفحات: ٧٠٠ صفحة
قياس الصفحة: ٢٨ × ٢١
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة
موافقة وزارة الإعلام رقم: ٤٩٠٧٥ بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٠ م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي
إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث - دمشق - سورية ص ب ٨٢٣٥
هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٤٤٢٤٠٨٦ - فاكس ٣٧٣٧٣٨٩

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع ص. ب. ٨٢٣٥

هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٤٤٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

الموزعون:



للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - حلب - ص ب ٢٥٥٢٩ - ٢٢٢٢٩١
Damascus - Halab - P.O.Box 25529 - Tel. 2220001



دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - ص ب ١٥٢١ - ٢٢٢٢٩١

الشركة المتحدة للتوزيع

دمشق - ص ب ٢٢٦٥ - هاتف: ٢٢٢٧٧٧ - ٢٢٤٨٩٦ - فاكس: ٢٢٢٢٣٠٠
e-mail: mail@net.sy
بروت - ص ب ١١٧٤٠ - هاتف: ٨١٥١١٢ - ٧١٩٠٣٩ - فاكس: ٨١٨١١٥
www: www.ramleh.com - e-mail: ramleh@ramleh.com
حلب - ص ب ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٤٦٥٩٨٩٢ - ٤٦٥٩٨٩١ - فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣
القمر - ص ب ١٧٢٢ - رقم: ١١٥١١ - هاتف: ٣٩٠٧٧٧ - فاكس: ٣٩٥١٨٠٤
الربيع - ص ب ٥٦٥٧٩ - رقم: ١١٦٥٤ - هاتف: ٤٠٦٥١٩٧ - فاكس: ٤٠٧٢١١٥
البحر - ص ب ٥٤٤ - هاتف: ٢٧٥٧٢٢ - فاكس: ٢٧٥٧٢٢

حاشية ابن عابد

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصْرَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مِّنَ الْبَاحِثِينَ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات والبحوث في معهد جمعية الفتح الإسلامي

قَدْ مَلَكْنَا

فصلية الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فصلية الأستاذ الدكتور
عبد الزاق الجبلي

طَبْعَةُ مُقَابَلَةٍ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ مَنْقُولَةٍ عَنْ أَصْلِ الْمُؤَلِّفِ
مَعَ تَوْثِيقِ النُّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ
« مُضَافًا إِلَيْهَا تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِي فِي مَوَاضِعٍ مِّنَ الْأَحْكَامِ »

معهد جمعية الفتح الإسلامي بدمشق

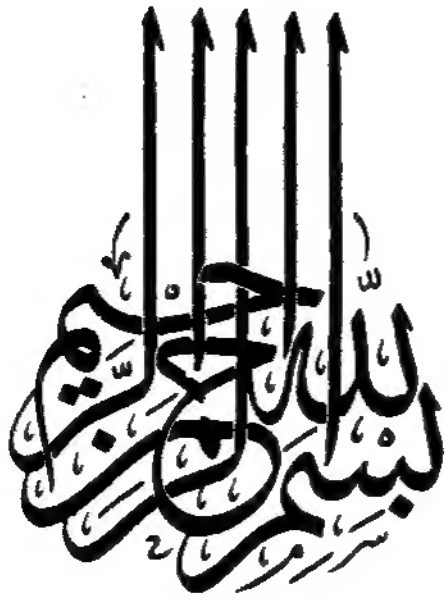
شعبة البحوث والدراسات

الجزء الحادي عشر

قسم المعاملات

العقود - الأيمان

دار الثقافة والعلوم
دمشق - سورية



المشرف على التحقيق
الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور
رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي

شارك في التحقيق

أحمد سامر القباني	أيمن شعباني	خضر شحرور	أحمد السيد أحمد
عبد القادر علي بلمو	عبد الهادي منصور	عبد الرحمن ناصر	سميح إبراهيم صالح
محمد عماد قلب اللوز	محمد شحرور	نوري الجمل	غسان خباز

ساعد في بعض الأعمال العلمية

خرج أحاديثه

كمال طالب	وسيم صمادي	خالد القصير	رياض الخرقى
محمد القباني	بهاء القباني	قتية القباني	

﴿كتاب العتق﴾

مُيزَتِ الإسقاطاتُ بأسماءِ اختصاراً، فإسقاطُ الحَقِّ عن القِصاصِ عفوٌ، وعمّا
في الذمّةِ إبراءٌ، وعن البُضْعِ طلاقٌ، وعن الرّقِّ عِتْقٌ، وعَنُونٌ بِهِ لا بالإعتاقِ لِيُعَمَّ نَحْوُ
استيلادٍ ومِلْكٍ قَرِيبٍ.....

﴿كتاب العتق﴾

[١٦٤١٥] (قوله: مُيزَتِ الإسقاطاتُ إلخ) جَمَعَ إسقاطٌ، والمرادُ به ما وَضَعَهُ الشَّارِحُ لإسقاطِ
حَقٍّ للعَبْدِ على آخَرٍ، وأشار إلى وَجْهِ مُنَاسَبَةٍ ذَكَرَ العِتْقَ عَقَبَ الطَّلَاقِ وهو: اشتراكُهُما في أَنَّ كِلَا
مِنْهُمَا إسقاطُ الحَقِّ، وقَدَّمَ الطَّلَاقَ لِمُنَاسَبَةِ النِّكَاحِ.

[١٦٤١٦] (قوله: اختصاراً) لأنَّ أَعْتَقَ أَخْصَرَ مِنْ أَسْقَطَ حَقُّهُ عَنْ مَمْلُوكِهِ، وكذا الباقي.

[١٦٤١٧] (قوله: وعن الرّقِّ عِتْقٌ) المناسبُ إعتاقٌ؛ لأنَّ العِتْقَ قائمٌ بالعَبْدِ، والإعتاقُ - وهو
الإسقاطُ -: فِعْلُ المَوْلَى، أفاده "الرحماني". قال في "المصباح" ^(١): ((وَيَعْتَدِي بِالْهَمْزَةِ يُقَالُ: أَعْتَقْتُهُ
فَهُوَ مُعْتَقٌ، لَا بِنَفْسِهِ فَلَا يُقَالُ: [عَتَقْتُهُ] ^(٢) وَلَا أَعْتَقَ [٣/٤٨٦ق/١] هُوَ بِالْأَلِفِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، بَلِ
الثَّلَاثِي ^(٣) لَازِمٌ، وَالرُّبَاعِيُّ مُتَعَدٍّ، وَلَا يَجُوزُ: عَبْدٌ مُعْتَقٌ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ مَفْعُولٍ مِنْ أَفْعَلْتُ شَاذٌّ
مَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَتِيقٌ فَعِيلٌ مَعْنَى مَفْعُولٍ، وَجَمْعُهُ عَتَقَاءُ، وَأَمَّةٌ عَتِيقٌ أَيْضاً، وَرَبَّمَا قِيلَ:
عَتِيقَةٌ وَجَمْعُهُ عَتَائِقُ)) اهـ. لَكِنْ قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٤): ((وَقَدْ يُقَالُ: الْعِتْقُ مَعْنَى الْإِعْتَاقِ فِي الِاسْتِعْمَالِ
الْفِقْهِيِّ تَجَوُّزاً بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ، كَقَوْلِ "مُحَمَّدٍ": أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ عِتْقِي مَوْلَاكِ إِيَّاكَ)) اهـ.

[١٦٤١٨] (قوله: وعَنُونٌ بِهِ إلخ ^(٥)) أي: جَعَلَهُ عُنُوناً - بضمِّ العين، وقد تُكْسَرُ -: ما يُسْتَدَلُّ

(١) "المصباح المنير": مادة ((عتق)) باختصار.

(٢) في النسخ جميعها ((عتقه))، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "المصباح".

(٣) في "الأصل": ((الثاني)).

(٤) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٣/٤.

(٥) في "الأصل": ((الحموي)) بدل ((إلخ))، وهو خطأ.

(هُوَ) لُغَةً: الْخُرُوجُ عَنِ الْمَمْلُوكِيَّةِ، مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، وَمَصْدَرُهُ عَتَقَ وَعَتَاقٌ، وَشَرْعاً: (عِبَارَةٌ عَنْ إِسْقَاطِ الْمَوْلَى حَقَّهُ عَنْ مَمْلُوكِهِ بِوَجْهِ) مَخْصُوصٍ.....

به على الشَّيْءِ، "مُصْبَاح" ^(١). وَمُرَادُهُ: أَنَّ الْعِتْقَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِمَنْ كَانَ رَقِيقًا، وَالْإِعْتَاقُ إِيقَاعُ الْعِتْقِ مِنَ الْمَوْلَى، وَلَيْسَ فِي الْإِسْتِيلَادِ وَمِلْكِ الْقَرِيبِ إِعْتَاقٌ بَلْ عِتْقٌ فَلِذَا عُنُونٌ بِهِ لَا بِالْإِعْتَاقِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْإِسْتِيلَادَ وَالشِّرَاءَ فِعْلُ الْمَوْلَى، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِمَوْتِ سَيِّدِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، وَفِي الشِّرَاءِ هُوَ أَثَرُ الْمِلْكِ لَا فِعْلٌ مِنْهُ.

[١٦٤١٩] (قَوْلُهُ: هُوَ ^(٢) لُغَةً: الْخُرُوجُ عَنِ الْمَمْلُوكِيَّةِ) عَزَاهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) إِلَى "ضِيَاءِ الْحُلُومِ"، وَرَدَّ بِهِ قَوْلَهُمْ: ((إِنَّهُ فِي اللَّغَةِ: الْقُوَّةُ، وَفِي الشَّرْعِ: الْقُوَّةُ الشَّرْعِيَّةُ))؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ، وَاعْتَرَضَهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٤): بِأَنَّ مَا رَدَّه نَقَلَهُ فِي "الْمَبْسُوطِ" ^(٥) - وَعَلَيْهِ جَرَى كَثِيرٌ - فَبَعْدَ كَوْنِ النَّاقِلِ ثِقَةً لَا يُلْتَفَتُ إِلَى رَدِّهِ.

قُلْتُ: وَحَقَّقَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦) هَذَا الْمَقَامَ بِمَا يَشْفِي الْمَرَامَ.

[١٦٤٢٠] (قَوْلُهُ: وَمَصْدَرُهُ عَتَقَ وَعَتَاقٌ) وَكَذَا عَتَاقَةٌ بَفَتْحِ الْأَوَّلِ فِيهِنَّ، وَالْعِتْقُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ مِنْهُ، "مُصْبَاح" ^(٧)، وَمِثْلُهُ فِي "الْقَهْصَتَيْنِ" ^(٨). وَمَا نُقِلَ عَنْ "الْبَحْرِ" مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَ بِالْكَسْرِ وَالثَّانِي بِالْفَتْحِ لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ، فَافْهَمُ.

[١٦٤٢١] (قَوْلُهُ: وَشَرْعاً: عِبَارَةٌ عَنْ إِسْقَاطِ إلخ) الْمُنَاسِبُ: عَنْ سُقُوطٍ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ عَنْهُ

(١) "المصباح المنير": مادة ((عتن)).

(٢) ((هو)) ليست في "م".

(٣) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٣٨.

(٤) "النهر": كتاب الاعتاق ق ٢٦٢/ب.

(٥) "المبسوط": كتاب العتاق ٧/٦٠.

(٦) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٣٢.

(٧) "المصباح المنير": مادة ((عتق)).

(٨) "جامع الرموز": كتاب العتاق ١/٣٥٩.

العتق، والإسقاط معنى الاعتاق كما عُلِّمَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ الْعِتْقَ عَلَى الْإِعْتِقاقِ تَجَوُّزاً كَمَا مرَّ^(١). والمراد بالوجه المخصوص: ما استوفى رُكْنَهُ وشروطه من قول أو فعل، كملك القريب بشراء ونحوه؛ فإنَّ فيه إسقاطاً معنى وإلاَّ كان التعريف قاصراً، فافهم. وعرفه في "الكنز"^(٢) وغيره: بأنَّه إثباتُ القوَّةِ الشرعيَّةِ للمملوك، وهي قدرته على التصرفات الشرعيَّةِ وأهليَّته للولايات والشهادات، ورفعُ تصرف الغير عليه.

ثمَّ اعلم أنَّه سيأتي في عتق البعض: أنَّ الاعتاق يتجزئ^(٣) عنده لا عندهما. ومبنى الخلاف على ما يوجبه الاعتاق أولاً وبالذات، فعنده: زوال الملك ويتبعه زوال الرق، لكن بعد زوال الملك عن الكل، وعندهما: زوال الرق، ولا يخفى [٣/٤٨٦ب] أنَّ كلاً من التعريفين يأتي على كلٍّ من القولين بأنَّ يُراد بالأوَّل: إسقاط الملك أو إسقاط الرق، وبالثاني: إثبات القوَّة المستتبعَة لزوال الملك أو زوال الرق، فافهم.

ما شاء الله كان

﴿كتاب العتق﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
(قوله: كملك القريب شراء إلخ) تقدَّم له: أنَّ العتق حصل بدون فعله هنا. بموت السيد أو أثر الملك، وحينئذ لا داعي لإدخاله في التعريف، وعلى ما قاله داخل فيه؛ لوجود الإسقاط معنى.
(قوله: وبالثاني إثبات القوَّة المستتبعَة إلخ) لكن لا يظهر أنَّ هذا تعريف على قول "الإمام" إلا بالنسبة للعتق الكامل، بخلاف عتق البعض؛ فإنَّه ليس فيه إثبات القوَّة المستتبعَة إلخ، وكذلك يقال في التعريف الأوَّل؛ فإنَّه بعتق البعض لم يصير المملوك من الأحرار إلا إذا روعي المآل فيهما.

(١) المَقُولَةُ [١٦٤١٧] قوله: ((وعن الرق عتق)).

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب في بيان أحكام الاعتاق ٢٣٧/١.

(٣) في "م": ((يتجزأ)).

(يَصِيرُ بِهِ الْمَمْلُوكُ^(١)) أي: بالإسقاطِ المذكورِ (مِنَ الْأَحْرَارِ) وَرُكْنُهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ
أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَمِلْكٍ قَرِيبٍ وَدُخُولِ حَرْبٍ اشْتَرَى مُسْلِمًا دَارَ الْحَرْبِ، وَصِفَتُهُ
وَاجِبٌ لِكُفَّارَةٍ، وَمُبَاحٌ بِلَا نِيَّةٍ؛.....

[١٦٤٢٢] (قَوْلُهُ: يَصِيرُ بِهِ الْمَمْلُوكُ مِنَ الْأَحْرَارِ) خَرَجَ بِهِ التَّنْذِيرُ وَالْكِتَابَةُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَأَدَاءِ
النَّجُومِ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا إِسْقَاطَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ، لَكِنْ لَمْ يَصِرِ الْعَبْدُ بِهِمَا مِنَ الْأَحْرَارِ، "ط"^(٢).
[١٦٤٢٣] (قَوْلُهُ: وَرُكْنُهُ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ) سَوَاءٌ كَانَ إِقْرَارًا بِالْحُرِّيَّةِ أَوْ ادِّعَاءً لِنَسَبٍ أَوْ
لَفْظًا لِنَشَائِئًا، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْعِتْقِ سَوَاءً نَشَأَ عَنْ إِعْتَاقٍ أَمْ لَا؛ لِيَصِحَّ قَوْلُهُ: ((وَمِلْكٍ
قَرِيبٍ))، "ط"^(٣).

[١٦٤٢٤] (قَوْلُهُ: وَدُخُولِ حَرْبٍ إلخ) صُورَتُهُ: اشْتَرَى حَرْبِيَّ مُسْتَأْمَنً عَبْدًا مُسْلِمًا فَأَدْخَلَهُ دَارَ
الْحَرْبِ عَتَقَ عِنْدَ مَوْلَانَا الْإِمَامِ ﷺ، وَقَالَ صَاحِبَاهُ: لَا يَعْتَقُ، "ط"^(٤)، وَإِنَّمَا عَتَقَ إِقَامَةً لِنَبَائِنِ
الدَّارَيْنِ مُقَامَ الْإِعْتَاقِ، وَهَذِهِ إِحْدَى مَسَائِلَ تَسْنِيعِ يَعْتَقُ الْعَبْدُ فِيهَا بِلَا إِعْتَاقٍ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ حُكْمِيَّ،
كَمَا سَيَأْتِي^(٥) فِي الْجِهَادِ قُبِيلَ بَابِ الْمُسْتَأْمَنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[١٦٤٢٥] (قَوْلُهُ: وَاجِبٌ لِكُفَّارَةٍ) أي: كُفَّارَةُ قَتْلِ، وَظَهَارٍ، وَإِفْطَارٍ، وَيَمِينٍ. وَهَلِ الْمُرَادُ
بِالْوُجُوبِ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ^(٦) أَوْ الْاِفْتِرَاضُ؟ قَوْلَانِ، "ط"^(٧).
[١٦٤٢٦] (قَوْلُهُ: بِلَا نِيَّةٍ) أي: لِيَّةٍ قُرْبَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ، "ط"^(٨).

(١) عبارة "د" و"و": ((المملوك به)).

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥.

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [١٩٨٥٦] قوله: ((ففي هذه التسع صور)).

(٤) في "الأصل" و"ب": ((المصطنع)) دون ((عليه))، وما أثبتناه من بقية النسخ هو الموافق لعبارة "ط".

(٥) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥، باختصار.

(٦) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥.

لأنه ليس بعبادة، حتى صحَّ من الكافر، ومندوبٌ لوجهِ الله تعالى؛ لحديثِ عَتَقِ
الأعضاء،.....

(١٦٤٢٧) (قوله: لأنه ليس بعبادة) أي: وضعاً، ويصيرُ عبادةً أو معصيةً بالنَّية كغيره من
العبادات، "رحمتي".

(١٦٤٢٨) (قوله: لحديثِ عَتَقِ الأعضاء) هو ما رواه الستة عن "أبي هريرة" رضي الله تعالى
عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَقْدَّ اللَّهُ بِكُلِّ عَصْوٍ مِنْهُ
عَصْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، وفي لفظ: «(من أعتقَ رقبةً مؤمنةً أعتقَ الله بكلِّ عَصْوٍ مِنْهَا عَصْوًا مِنْ
أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجَ بِالْفَرْجِ)»^(٢).

وأخرج "أبو داود" و"ابن ماجه" عنه ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا كَانَ فَكَاكُهُ

(١) أخرجه أحمد ٤٢٠/٢، ٤٤٧، ٥٢٥، والخاري (٢٥١٧) في العتق - باب في العتق وفصله، ومسلم (١٥٠٩) (٢٤) في
العتق - باب فصل العتق، والترمذي (١٥٤١) في النذور والأيمان - باب ما جاء في ثواب من أعتق رقبة، والنسائي في "الكبرى
(٤٨٧٤) في العتق - باب فصل العتق، والطحاوي في "بيان المشكل" (٧١٩) (٧٢٠) باب بيان مشكل ما روي عنه ﷺ في
ثواب من أعتق رقبة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧١/١٠ فصل بإعتاق أنسمة، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن أبي
حكيم، ووافقه ورید ابنا محمد، وعمر بن علي بن حسين، كلهم عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة رضي الله عنه... به
وأخرجه الطحاوي (٧٢٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٠٨) عن نابل - صاحب العباء - عن أبي هريرة... به
قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

ولفظ: ((استنقذ)) رواه إسماعيل، و((أعتق الله بكل عضو منه)) لعمر بن علي، وروي: ((بكل إرب منه)).
وسجوه هذه الألفاظ أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٨٧٧)، والطحاوي (٧١٥) عن الحكم بن أبي نعيم عن قاصمة
بنت علي عن أبيها رضي الله عنهما مرفوعاً.

وأخرجه الطحاوي (٧١٦) عن عثمان بن مرة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.
وأخرجه أحمد ٤٠٤/٤، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٧٨)، والحاكم ٢/٢١١، والطحاوي (٧١٨)، والبيهقي في
"السنن الكبرى" ٢٧٢/١٠، وغيرهم عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود (٣٩٦٤)، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٩١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٠٧)، والحاكم
٢/٢١٢، والطحاوي (٧٣٧)، وغيرهم من طريق إبراهيم بن أبي عتبة عن (العرن) عبد الله بن عبد
والله ﷺ - في قصة - مرفوعاً.

وهل يحصل ذلك بتدبيرٍ وشراءٍ قريبٍ؟ الظاهرُ نعم، ومكروهُ لفلان، وحرامٌ بل كُفْرٌ للشَّيْطَانِ.....

[١٦٤٢٩] (قوله: وهل يحصل ذلك) أي: المندوب المترتب عليه [٤٨٧/٣] الثوب المذكور مع النية من غير توقُّفٍ على مادَّة العتق، والبحث لصاحب "النهر" ^(١)، "ط" ^(٢).

[١٦٤٣٠] (قوله: الظاهر، نعم) لأنَّ بالتدبير إعتاقاً مآلاً، وبشراءٍ القريب بعناقاً وصيةً، وفي الحديث: «لَنْ يَجْزِيَ وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ رَقِيقًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» ^(٣) أي: فينسب عن سرِّه عتقه؛ إذ هو لا يتأخَّرُ عنه، "رحمتي".

[١٦٤٣١] (قوله: ومكروهُ لفلان) صرح في "الفتح" ^(٤): ((بأنه من المباح))، وكذا في "البحر" ^(٥) عن "المحيط"، ثم قال في "البحر" ^(٥): ((ففرَّق بين الإعتاق لآدمي وبين الإعتاق للشَّيْطَانِ، وعلَّل حرمة الإعتاق للشَّيْطَانِ بأنه قصد تعظيمه)) اهـ، أي: بخلاف قصد تعظيم فلان؛ لأنه غير منهيٍّ، تأمل.

[١٦٤٣٢] (قوله: وحرامٌ بل كُفْرٌ للشَّيْطَانِ) وكذا للصَّحاح كما سيأتي ^(٦)، ولعلَّ وَحْدَ القولِ بأنه كُفْرٌ هو ما سيذكره ^(٧) عن "الجوهرة": أنَّ تعظيمهما دليلُ الكُفْرِ الباطن كالتَّسْجُودِ للصَّحاح.

(١) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٣، أ.

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٢٣٠، ٢٦٣، ٣٧٥، والبحاري في "الأدب المفرد" (١٠) باب جزاء الوالدين، ومسلم (١٥١٠) في العتق - فضل عتق الوالد، وأبو داود (٥١٣٧) في الأدب - باب في برِّ الوالدين، والترمذي (١٩٠٦) في البر - باب حق الوالدين، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٩٦) في العتق، وابن ماجه (٣٦٥٩) في الأدب - باب برِّ الوالدين، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٠٩/٣ في العتق - الرجل يملك ذا رحم منه، هل يعتق عبده أم لا؟ وابن حبان (٤٢٤)، والبيهقي في "مسنن الكبرى" ٢٨٩/١٠ فيمن يعتق بالملك، وغيرهم من طرق عن سفيان وزهير وجرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٣٣.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٨.

(٦) بقوله [١٦٥٣٧] قوله: ((وإنَّ الله وكثيرٌ به))

(٧) ص ٤٢ - "در".

(وَيَصِحُّ مِنْ خُرٍّ مُكَنَّفٍ).....

ولو هَرُلاً فَيُحَكَّمُ بِكُفْرِهِ. وهذا كنهٌ إذا لم يَقْصِدِ التَّقَرُّبَ والعادةَ وإلا فهو كُفْرٌ بلا سُبْهَةٍ سواءً كان لعلان أو لسلطان. وذكر في 'فتح القدير' ^(١): ((أَنَّ مِنْ إِيْتِاقِ الْمُحَرَّمِ إِذَا غَسَّ عَنِ صَبِّهِ أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهُ يَذْهَبُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أَوْ يَرْتَدُّ، أَوْ يُخَافُ مِنْهُ السَّرْقَةُ وَقَطْعُ الطَّرِيقِ، وَيَنْفُذُ عِتْقَهُ مَعَ تَحْرِيمِهِ خِلَافاً لِلظَّاهِرِيَّةِ)). قال: ((وَيُغْنِي الْعَبْدَ الذَّمِّيَّ مَا لَمْ يُخَفَ مِنْهُ مَا ذَكَرْتُ أَخَرَّ لِحَصِيرِ الْجَرِيَّةِ مِنْهُ لِمُسْمِينِ)).

(فرغ)

في "البحر" ^(٢) عن "محيط": ((وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ لِعَبْدٍ كِتَاباً وَيُسْهِدَ عَلَيْهِ شُهَدَاءٌ؛ وَتَقِيًّا وَصِيَانَةً عَنِ التَّجَاحُدِ وَاتِّشَاعٍ فِيهِ كَمَا فِي الْمَدَائِنَةِ، بِخِلَافِ سَائِرِ التَّجَارَاتِ؛ لِأَنَّهُ ثَمًّا يَكْثُرُ وَقُوعُهَا، فَالْكِتَابَةُ فِيهَا تُوَدِّي إِلَى الْحَرَجِ وَلَا كَذَلِكَ الْعِتْقُ)).

١٦٤٣٣ (قوله: وَيَصِحُّ مِنْ خُرٍّ) فلا يَصِحُّ مِنْ عَبْدٍ وَلَوْ مُكَاتَبٌ نَمِيحٌ عَنِ شَرْعَاتٍ، أَوْ مَأْذُوناً؛ لِذَلِكَ وَبَعْدَ بَيْتٍ. ولذا قال في 'البحر' ^(٣): ((لَا حَاجَةَ بِهِ مَعَ ذِكْرِ الْمَلِكِ)).
١٦٤٣٤ (قوله: مُكَنَّفٍ) أي: عَاقِلٍ ^(٤) بالغٍ، وَمُحْتَرَزٌ: قوله: ((لَا مِنْ صَبِّ)) إلح.
ولم يُشْتَرَطِ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ وَلَوْ مُرْتَدًّا، أَمَّا إِيْتِاقُ الْمُرْتَدِّ فَمَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، سَافِدٌ عِنْدَهُمَا، وَلَا قَبُولُ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ عَيْرٌ شَرْطٍ إِلَّا فِي الْإِيْتِاقِ عَنِ مَالٍ كَمَا سَبَدَّكَ فِي بَابِ 'البحر' ^(٥).
وَلَا النُّطْقُ بِاللِّسَانِ لِأَنَّهُ يَصِحُّ بِالْكِتَابَةِ الْمُسْتَسَيَّةِ وَالْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ، "بَدَائِع" ^(٦) أي: مِنَ الْأَحْرَسِ.

(١) 'الفتح' - كتاب العتاق ٤ ٢٣٣

(٢) 'البحر' - كتاب العتق ٤ ٢٣٩

(٣) قوله: (مُكَنَّفٍ أي عَاقِلٍ) ساقط من 'أ'

(٤) 'البحر' - كتاب العتق ٤ ٢٤٠ - صرف

(٥) سَدَدٌ - كِتَابٌ - لَعْنَةٌ - فَضْلٌ - 'الفتح' - كتاب العتق ٤ ٥٥

وَلَوْ سَكَرَانَ أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مُخْطِئًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ لَا يَعْلَمُ بِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ كَقَوْلِ نَعَاصِرٍ
لِلْمَالِكِ أَوْ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي: أَعْتَقَ عَبْدِي هَذَا وَأَشَارَ إِلَى الْمَبِيعِ عَتَقَ، لَا مِنْ صَبِيٍّ وَمَعْتُوهِ
وَمَدْمُوشٍ وَمُبْرَسَمٍ وَمُغْمَى عَلَيْهِ وَمَجْنُونٍ وَنَائِمٍ، كَمَا لَا يَصِحُّ طَلَاْقُهُمْ، وَلَوْ أُسْنَدَهُ
لِحَالَةٍ مِمَّا ذَكَرَ أَوْ قَالَ: وَأَنَا حَرْبِيٌّ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ.....

[١٦٤٣٥] (قوله: ولو سكراناً أو مكرهاً إلخ) سيأتي^(١) في المتن التصريحُ بهذين، لكن
ذكرهما [٣/٤٨٧ق/ب] تنميماً للتعميم؛ فإنه أشار إلى أنه لا يشترط كونه صاحياً أو طائعاً أو عامداً
أو مريضاً أو عالماً بأنه مملوك؛ لأنَّ السكرانَ يحظر غير مغلور فهو في حكمه الصّاحي في
الأحكام، والمكره اختار أيسر الأمرين فكان قاصداً له وإن غلب الرضى، وما صحَّ مع الهزل
لا يؤثر فيه الإكراه؛ لعدم توقُّفه على الرضى ولذا صحَّ من المخطئ أيضاً.

٣/٣

[١٦٤٣٦] (قوله: وأشار إلى المبيع) فيه اكفاء، والأصل: أو إلى المغضوب.
[١٦٤٣٧] (قوله: عتق) أي: إذا قال المشتري أو المالك: أعتقته، ويكون هذا بمنزلة القبض من
المشتري فيزومه الثمن وبمنزلة القبض من المغضوب منه فلا يلزم الغاصب شيء، "سأثحاني".
[١٦٤٣٨] (قوله: ومعتوه إلخ) تقدّم في أوّل الطلاق بيان معانيها فراجع.
[١٦٤٣٩] (قوله: ومجنون) أي: في حال جنونه حتى لو كان يُجنُّ ويُفِقُّ فأعتق في حال
إفاقته يصحّ.

[١٦٤٤٠] (قوله: أو قال: وأنا حربى إلخ) كونه حربياً غير قيد بل يشترط كون العبد
حربياً فإنه لا يعتق إلا بالتخلية بخلاف المسلم أو الذمى كما يذكّره.
[١٦٤٤١] (قوله: وقد علم ذلك) أي: علم منه وقوع العتق ونحوه وكونه في دار الحرب.
وأما الصّبأ^(٢) والنوم فمعلومان قطعاً، لكن ينبغي تقييد تصديقه فيهما بما إذا لم يعلم ملكه له

(قوله: أو مريضاً إلخ) حقه: أو صحيحاً.

(١) ص-٤٢-٤٣- "در".

(٢) في "الأصل" و"آ": ((الصبي)).

فَالْقَوْلُ لَهُ (فِي مِلْكِهِ) وَلَوْ رَقَبَةً كَمُكَاتَبٍ، وَخَرَجَ عَتَقُ الْحَمَلِ إِذَا وَلَدَتْهُ لَسِتَّةٌ أَشْهُرٍ
فَأَكْثَرَ، وَلَوْ لِأَقْلٍ صَحَّ (وَلَوْ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ) ك: إِنْ مَلَكَتْكَ أَوْ إِلَى ^(١) سَبَبِهِ ك: إِنْ
اشْتَرَيْتَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ.....

بعد صِيَاهُ وبعد إِفَاقَتِهِ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ، تَأْمَلْ.

[١٦٤٤٢] (قَوْلُهُ: فَالْقَوْلُ لَهُ) وَهَلْ يُحْلَفُ إِذَا طَلَبَ الْعَبْدُ تَحْلِيفَهُ؟ يُحَرَّرُ. "ط" ^(٢).

قُلْتُ: كُلُّ مَنْ إِذَا أَقَرَّ بِشَيْءٍ لَزِمَهُ فَإِنَّهُ يُحْلَفُ رَجَاءً نُكُولِهِ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ تَأْتِي
قُبُلُ الْيُبُوعِ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا.

[١٦٤٤٣] (قَوْلُهُ: فِي مِلْكِهِ) خَرَجَ إِعْتَاقُ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَلَا يَرِدُ عَتَقُ الْفُضُولِيِّ الْمَجَازِ كَمَا
تَوَهَّمَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)؛ لِأَنَّ الْإِجَازَةَ الْأَحَقَّةَ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ، "نَهْر" ^(٤).

[١٦٤٤٤] (قَوْلُهُ: إِذَا وَلَدَتْهُ لَسِتَّةٌ أَشْهُرٍ) أَي: مِنْ وَقْتِ الْعِتْقِ؛ لِعَدَمِ التَّيَقُّنِ بِوُجُودِهِ
وَقْتَهُ ^(٥)، "بَحْر" ^(٦).

[١٦٤٤٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ) ^(٧) أَي: بِإِضَافَةِ الْعِتْقِ إِلَى الْمِلْكِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ
وُجُودُ الْمِلْكِ وَقْتِ وَقُوعِ الْعِتْقِ، فَإِنْ كَانَ مُنْجَزًا اشْتَرَطَ وُجُودُ الْمِلْكِ وَقْتِ التَّحْجِيرِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ
الْوُقُوعِ، وَإِنْ كَانَ مُعَلَّقًا بِالْمِلْكِ أَوْ سَبَبِهِ اشْتَرَطَ تَحَقُّقُ ذَلِكَ فَيَنْزِلُ الْجَزَاءُ وَقْتِ الْمِلْكِ.

وَالْحَاصِلُ - كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٨) -: أَنَّهُ إِذَا عَلَّقَ بِالْمِلْكِ أَوْ بِسَبَبِهِ كَالشِّرَاءِ لَا يُشْتَرَطُ تَحَقُّقُ

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَالِ)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢/٢٨٥.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٣٩.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ ق ٢٦٣/أ.

(٥) ((وَقْتَهُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "م".

(٦) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٤٠.

(٧) فِي السَّحْهِ جَمِيعُهَا: ((وَلَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَيْهِ)). وَمَا أُثْبِتَ أَنَّهُ هُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِلْمَعْنَى بِدَلِيلِ تَفْسِيرِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى، وَقَدْ نَهَى حَتَّى ذَلِكُ مَصْحُوحٌ "ب"

(٨) "الْبَحْر" كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٤٠. تَنْصَرَفُ.

بخلاف: **إِنْ مَاتَ مُورَثِي فَأَنْتَ حُرٌّ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ، وَمِنْ لَطَائِفِ التَّعْلِيقِ قَوْلُهُ لِأَمَّتِهِ: إِنْ مَاتَ أَبِي فَأَنْتَ حُرٌّ، فَبَاعَهَا لِأَبِيهِ ثُمَّ نَكَحَهَا، فَقَالَ: إِنْ مَاتَ أَبِي فَأَنْتَ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ، فَمَاتَ الْأَبُ لَمْ تَطْلُقْ وَلَمْ تَعْتَقْ، "ظَهِيرِيَّة" (١)، وَكَأَنَّهُ لِأَنَّ الْمِلْكَ ثَبَتَ مُقَارِنًا لَهُمَا.....**

الْمِلْكِ وَقْتَ التَّعْلِيقِ، وَإِنْ عُلِقَ بغيرِهِمَا كَدُخُولِ الدَّارِ اشْتَرَطَ وَجُودُ الْمِلْكِ [٢/٤٨٨ق/٣] وَقْتَ التَّعْلِيقِ وَوَقْتَ نُزُولِ الْجَزَاءِ، وَلَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْمِلْكِ فِيهِمَا.

[١٦٤٤٦] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْخ) مُحْتَرَزُ الْإِضَافَةِ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ لِأَنَّ مَوْتَ الْمُورَثِ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ مِلْكِ الْمُورَثِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَإِنْ بَقِيَ فَقَدْ يُوجَدُ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ، كَقَتْلِ وَرِثَةٍ. نَعَمْ إِذَا قَالَ: إِنْ وَرِثْتُكَ فَهُوَ مِثْلُ: إِنْ اشْتَرَيْتُكَ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْخِطَابُ لِعَبْدِ الْمُورَثِ، أَمَّا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ مَاتَ مُورَثِي فَأَنْتَ حُرٌّ فَهُوَ مِثْلُ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ كَمَا لَا يَخْفَى.

[١٦٤٤٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ) أَي: لَيْسَ سَبَبًا مُسَاوِيًا بَلْ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ كَمَا قُلْنَا، فَهُوَ نَظِيرُ مَا قَدَّمَهُ "الشَّارِحُ" فِي أَوَّلِ بَابِ التَّعْلِيقِ (٢): ((لَوْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَجْتَمِعُ مَعَهَا فِي فِرَاشٍ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَرَوِّجُ لَمْ تَطْلُقْ، وَكَذَا: كُلُّ جَارِيَةٍ أَطْوَاهَا فَهِيَ حُرَّةٌ فَاشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا لَمْ تَعْتَقْ)) أَي: لِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ فِي فِرَاشٍ لَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عَنْ نِكَاحٍ، كَمَا أَنَّ وَطْءَ الْجَارِيَةِ لَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عَنْ مِلْكٍ فَلَمْ تُوجَدِ الْإِضَافَةُ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ.

[١٦٤٤٨] (قَوْلُهُ: فَمَاتَ الْأَبُ) أَي: وَلَمْ يَتْرَكَ وَارِثًا غَيْرَهُ، أَوْ تَرَكَ بِالْأَوَّلَى، "ط" (٣).

[١٦٤٤٩] (قَوْلُهُ: وَكَأَنَّهُ الْخ) التَّوْجِيهُ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ" (٤)، وَتَوْضِيحُهُ: أَنَّ الْعِتْقَ مُعْتَقٌ بِالْمَوْتِ وَحِينَ الْمَوْتِ لَمْ تَكُنْ فِي مِلْكِهِ فَلَا تَعْتَقُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ عَقِبُهُ، وَالْمُعْتَقُ بِشَيْءٍ وَهُوَ الْعِتْقُ هَا يَقَعُ بَعْدَ وَجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَهُوَ الْمَوْتُ فَصَارَ كُلُّ مَنْ الْمِلْكُ وَالْعِتْقُ حَاصِلًا عَقِبَ الْمَوْتِ فِي آنٍ وَاجِدٍ،

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الثاني: في التعليقات والإضافات ق ١١٥/أ باختصار.

(٢) ص ٤٥٤-٤٥٥ - "در".

(٣) "ط": كتاب العتق ٢٨٦/٢ بتصرف.

(٤) انظر "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٥/ب.

بالموت، فتأمل (بصرِيحِهِ بلا نِيَّةٍ) سواءً وصفَهُ بِهِ.....

وشرطُ العتقِ وقوعُهُ على مَمْلُوكٍ وهي لم تَصِرْ مَمْلُوكَةً إِلَّا مع وجودِ العتقِ فلم يُوجد شرطُهُ قَبْلَهُ فلم يَقَعْ، وكذا الطَّلَاقُ مُعَلَّقٌ على الموتِ فَحَقُّهُ أَنْ يُوجَدَ عَقِبَهُ، لَكِنْ وَجَدَ الْمَلِكُ عَقِبَ الْمَوْتِ أَيْضاً وانْفَسَخَ بِهِ النِّكَاحُ فلا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ فِي وَقْتِ انْفِسَاخِ النِّكَاحِ كَمَا فِي: أَنْتَ طَالِقٌ مع مَوْتِي أو مَوْتِكَ فَالْعِتْقُ وَالطَّلَاقُ ثَبَتَ الْمَلِكُ مُقَارِنًا لِهَمَا، وَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِهِ عِيْهُمَا حَتَّى يَقَعَ وَلَمْ يُوجَدْ؛ فَلِذَا لَمْ تَطْلُقْ وَلَمْ تَعْتَقْ فَلَهُ وَطْؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَلَوْ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا مَلَكٌ عَلَيْهَا ثَلَاثًا لِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقَيْنِ الْمُعْلَقَتَيْنِ، أَفَادَهُ "الرَّحْمَتِيُّ".

(١٦٤٥٠) (قوله: بالموت) متعلق بثبت، والباء للسببية، "ح" (١).

(١٦٤٥١) (قوله: فتأمل) أشار به إلى دقة تعليل المسألة، "ح" (١).

(١٦٤٥٢) (قوله: بصرِيحِهِ) متعلق ب: يَصْبَحُ، وصرِيحُهُ - كما في "الإيضاح" وغيره -: ما وُضِعَ لَهُ. وقد استعمل الشَّرْعُ والعُرْفُ واللُّغَةُ هذه [٣/٤٨٨ ب] الألفاظ في ذلك فكانت حقائق شرعية على وَفْقِ اللُّغَةِ فِيهَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" (٢).

(١٦٤٥٣) (قوله: بلا نِيَّةٍ) أي: بلا تَوَقُّفٍ على نِيَّتِهِ فَيَقَعُ بِهِ نَوَاهُ أو لم يَنْوِ شَيْئاً، وكذا لو نَوَى غَيْرَهُ فِي الْقَضَاءِ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فلا يَقَعُ، كما لو قال: نَوَيْتُ بِالْمَوْلَى (٣) النَّاصِرَ، وَإِنْ نَوَى الْهَزْلَ وَقَعَ قَضَاءٌ وَدِيَانَةٌ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ "مُحَمَّدٍ"، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" (٤). وفي "البحر" (٥)

(قوله: ولا بُدَّ مِنْ سَبْقِهِ عَلَيْهِمَا الْح) فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ الْمَلِكُ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ؛ لِانْفِسَاخِ النِّكَاحِ. نعم هذا ظَاهِرٌ فِي سَبْقِ الْمَلِكِ الْعِتْقَ، نعم إذا أُريدَ بِالْمَلِكِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّلَاقِ مَلِكُ الْبُضْعِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ، وَهُوَ الْمَتَعَيْنُ.

(١) "ح": كتاب العتق ق ٢١٩/أ.

(٢) انظر "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٤/٤.

(٣) في "الأصل": ((بالموت))، وهو تحريف.

(٤) انظر "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٤/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٤١/٤.

(كَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ) عَتَقٌ أَوْ (عَتِيقٌ أَوْ مُعْتَقٌ أَوْ مُحَرَّرٌ) وَلَوْ ذَكَرَ الْخَبَرَ فَقَطُّ كَانَ كِبَايَةً.....

عن "الحائية"^(١): ((لو قال: أُرِدْتُ بِهِ اللَّعِبَ يَعْتَقُ قِصَاءً وَدِيَانَةً)).

مطلب: الفقهاء لا يعتبرون الإغراب

[١٦٤٥٤] (قوله: كَأَنْتَ حُرٌّ) أي: يفتح التاء وكسرها يكل من عبء والأمة، كما يدكره
عن "الحائية"^(٢)، قال "القهستاني"^(٣): ((وفي حُرُوفِ الْمَعَانِي مِنَ "الْكَشَفِ"^(٤): أَنَّ الْفُقَهَاءَ
لَا يَعْتَبِرُونَ الْإِغْرَابَ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ يَرْجُلٌ: رَتَيْتَ بِكَسْرِ التَّاءِ، أَوْ لَامْرَأَةٍ يَفْتَحُهَا وَخَبَ عَلَيْهِ
حَدُّ الْقَذْفِ)).

[١٦٤٥٥] (قوله: أَوْ عَتَقٌ) يَحْتَمِلُ قِرَاءَتَهُ بِكَسْرِ التَّاءِ صِفَةً مُدْلَعَةً مُنَاسِبَةً مَا قَبْلَهُ وَمِنْ بَعْدِهِ،
وَيَحْتَمِلُ السُّكُونُ مُصَدَّرًا؛ فَإِنَّهُ مِنَ الصَّرِيحِ كَمَا سَبَّحَ بِهِ، وَخَرَجَ بِهِ فِي 'الْفَتْحِ'^(٥) خِلَافَ مَا فِي
'حَوَامِعِ الْفُقَهَاءِ': ((مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بَانِيَّةً فِي: أَنْتَ عَتَقْتُ أَوْ إِعْتَقْتُ))، ففِي 'الْحَجَرِ'^(٦) وَ'النَّهْرِ'^(٧):
((أَنَّهُ ضَعِيفٌ)).

[١٦٤٥٦] (قوله: كَانَ كِبَايَةً) أي: فَيَنْوَقِفُ عَلَى انْتِيَةِ، وَبِذَا قَالَ فِي "الْحَائِيَةِ"^(٨): ((لو قال: حُرٌّ

(قوله: وَبِذَا قَالَ فِي "الْحَائِيَةِ" إلخ) وفي "السدي" ما نصه: ((قد مرَّ سابقاً أنَّ اصِّلاصَ اصِّريحَ تَ احموي
أجاب لعدم موقع مما يد قبله صَقِي، فقد صالِقْ صَقِيْ صَقِيْ، ودسك لأنَّ شرط اصِّلاصَ حصُّه،
أو الإصافه إليها، وقد رأيت نصَّ غير واحدٍ، أنَّ ذَكَرَ الْعِدَدَ بَدَوِ الطَّلَاقِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهِ)) اهـ

(١) الحائية، كتاب العتق - فصل في صريح العربية ١ ٥٦٠ (هامش انصاوى لهدية)

(٢) الحائية، كتاب عتق - فصل في صريح العربية ١ ٥٥٩ (هامش انصاوى لهدية)

(٣) 'جامع رموز' كتاب العتق ١ ٣٦٠

(٤) 'كشف لأسرار' بعد تحرير سحري، باب حروف المعاني - حروف شرط ٢ ٣٧٠

(٥) 'صح' كتاب العتق ٤ ٢٣٤

(٦) 'البحر' : كتاب العتق ٤ ٢٤٠

(٧) 'نهر' كتاب الإعتق ٢٦٣ -

(٨) 'الحاشية'، كتاب عتاق - فصل في صريح العربية ١ ٥٦٠ (هامش انصاوى لهدية)

(أو) أَخْبَرَ نَحْو: (حَرَّرْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ أَوْ أَعْتَقَكَ اللَّهُ) فِي الْأَصَحَّ، "ظَهْرِيَّة" ^(١)،
(أو هذا مَوْلَايَ)

فَقِيلَ لَهُ: لِمَنْ عَنَيْتَ؟ فَقَالَ: عَبْدِي عَتَقَ عَبْدُهُ ^(٢)، "بَحْر" ^(٣).

قُلْتُ: لَكِنَّ هَذِهِ النِّيَّةَ لَيْسَتْ نِيَّةَ مَعْنَى الْعِتْقِ بَلْ نِيَّةُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْمُخْتَوَفَ لَمَّا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ: عَبْدِي، وَأَنْ يَكُونَ عَبْدُ فَلَانٍ مَثَلًا تَوَقَّفَ إِعْتَاقُ عَبْدِهِ عَلَى قَصْدِهِ إِيَّاهُ لَا عَنِ قَصْدِهِ مَعْنَى التَّحْرِيرِ الشَّرْعِيِّ، وَفِي كَوْنِ ذَلِكَ كِنَايَةً نَظَرًا، تَأَمَّلْ.

[١٦٤٥٧] (قَوْلُهُ: أَوْ أَخْبَرَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَصَفَّهُ بِهِ)) أَي: أَتَى بِصِيغَةِ الْخَبَرِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْإِنْشَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّرِيحِ وَهُوَ مَا وُضِعَ لَهُ كَمَا مَرَّ ^(٤).

[١٦٤٥٨] (قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَعْتَقَكَ اللَّهُ لِأَنِّي أَعْتَقْتُكَ، وَعَنْ هَذَا أَفْتَى "قَارِئُ الْهَدَايَةِ" ^(٥) وَغَيْرُهُ فِي أَبْرَأَكَ اللَّهُ: أَنَّهُ يَبْرَأُ، وَلَا سِيَّمَا وَالْعُرْفُ يُسَاعِدُهُ كَمَا قَدَّمَاهُ ^(٦) فِي الْحُجْعِ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ مَا قِيلَ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْتِقُ بِالنِّيَّةِ كَمَا حَكَاهُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٧).

[١٦٤٥٩] (قَوْلُهُ: أَوْ هَذَا مَوْلَايَ) فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالصَّرِيحِ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَأْتِي لِمَعَانٍ أَوْصَلَهَا "ابْنُ الْأَثِيرِ" إِلَى ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ، كَالنَّاصِرِ، وَابْنِ الْعَمِّ، وَالْمُعْتِقِ بِالْكَسْرِ، وَالْمُعْتِقِ بِالْفَتْحِ إِلَّا أَنَّ إِصَافَتَهُ بَعْدَ تَعْيِينِ الْأَخِيرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ. وَقِيلَ: لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَأَيَّدَهُ "الْإِتْقَانِيُّ" فِي [٤٨٩/٣] "عَاةُ الْبَيَّارِ". وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُ "ابْنُ الْهَمَامِ" ^(٨) كَمَا بَسَطَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٩)، وَفِيهِ ^(١٠) عَنْ "الْظَهْرِيَّةِ" ^(١١).

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الأول: فيما يقع به العتق وفما لا يقع ق ١١٤/أ.

(٢) 'لحر': كتاب العتق ٢٤٠/٤.

(٣) المقولة [١٦٤٥٢] قوله: ((بصريحه)).

(٤) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في إبراء الروجة لروحها ص ٢٢-.

(٥) المقولة [١٤٦٨٧] قوله: ((ذكره "البهسي")).

(٦) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٤/٤.

(٧) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٩/٤.

(٨) "البحر": كتاب العتق ٢٤٤/٤.

(٩) "الظهيرية": كتاب العتاق ق ١١٣/ب.

(أو نادى نحو (يا مولاي) أو يا مولاتي، بخلاف: أنا عبدك في الأصح (أو يا حر أو يا عتيق) ولو^(١) قال: أردت الكذب أو حرّيته^(٢) من العمل دين.....

وغيرها: ((لو قال: أنت مولى فلان عتق قضاء، كأنك عتيق فلان بخلاف: أعتقك فلان)).
[١٦٤٦٠] (قوله: أو نادى) عطف على قوله: ((وصفه))، "ط"^(٣)؛ لأن النداء لاستحضار المتأدى، فإذا ناداه بوصف يملك إنشاءه كان تحقيقاً لذلك الوصف، "درر"^(٤).

[١٦٤٦١] (قوله: نحو: يا مولاي) قيد به لأنه لا يعتق بـ: يا سيدي أو ياسيد، أو يا مالكي إلا بالنية؛ لأنه قد يذكر على وجه التعظيم والإكرام، "بحر"^(٥)، أي: وحقيقته: كذب بخلاف: يا مولاي. وفي "النهر"^(٦): ((وقيل: يعتق، والأصح لا ما لم ينو)).

[١٦٤٦٢] (قوله: في الأصح) أي: أنه لا يعتق، حكى عن "أبي القاسم الصفار": أنه سئل عن رجل جاءته جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها: ما أصنع بالسراج فوجهت أضوء من السراج يا من أنا عبدك، قال: هذه كلمة لطف لا تعتق بها، هذا إذا لم ينو العتق، فإن نوى: عن "محمد" فيه روايتان، "خاتبة"^(٧).

[١٦٤٦٣] (قوله: دين) أي: فيما بينه وبين ربه تعالى، أما القاضي فلا يصدق، وكذا لو صرح بقوله: من هذا العمل كما يذكره^(٨) قريباً، وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو اللعب فإنه لا يدين أيضاً كما قدمناه^(٩). ووجهه: أنه قصد التلطف بما هو موضوع للعتق ولم يرد به معنى آخر فتعين المعنى الموضوع وإن لم يقصده، أما هنا فقد أراد به معنى آخر يصلح له التلطف فصح قصده

(١) في "و": ((فلو)).

(٢) في "و": ((حرية)).

(٣) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٦.

(٤) "الدرر": كتاب العتق ٢/٣.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٤.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق ٢٦٤/ب.

(٧) "الخاتبة": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ١/٥٥٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) ص ٢٤٤ - "در".

(٩) المقولة [١٦٤٥٣] قوله: ((بلاية)).

(إِلَّا إِذَا سَمَّاهُ بِهِ) وَأَشْهَدَ وَقْتُ تَسْمِيَّتِهِ، "حَانِيَّة" ^(١)، فَلَا يَعْتِقُ مَا لَمْ يُرِدِ الْإِنْشَاءُ، وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ (ثُمَّ) بَعْدَ تَسْمِيَّتِهِ بِالْحُرِّ (إِذَا نَادَاهُ).....

دِيَانَةٌ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلِذَا لَمْ يُصَدَّقْ قَضَاءً، وَفِي 'التَّارُخَانِيَّة' ^(٢) عَنْ 'الْمُنْتَقَى': ((لَهُ عَبْدٌ حَلَ دَمُهُ بِالْقِصَاصِ فَقَالَ لَهُ: أُعْتَقْتُكَ، ثُمَّ قَالَ: نَوَيْتُ بِهِ الْعِتْقَ عَنِ الدِّمِّ عَتَقَ قَضَاءً وَلَزِمَهُ الْعَفْوُ بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يَزِمَهُ الْعَفْوُ، وَلَوْ أُعْتَقَهُ لَوَجَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْقِصَاصِ كَانَ كَمَا قَال، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ قِصَاصٌ فَقَالَ: أُعْتَقْتُكَ فَهُوَ عَفْوٌ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا)).

[١٦٤٦٤] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا سَمَّاهُ) لَأَنَّ مُرَادَهُ الْإِعْلَامُ بِاسْمِ عَمَلِهِ، 'هَدَايَةُ' ^(٣).

[١٦٤٦٥] (قَوْلُهُ: وَأَشْهَدَ) أَي: عَمَى أَنَّهُ سَمَّاهُ بِذَلِكَ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِهِ عِنْدَ النَّاسِ، فَلَوْ مَعْرُوفًا بِهِ لَا يَعْتِقُ، كَمَا فِي 'الْبَحْرِ' ^(٤) عَنْ 'الْمَبْسُوطِ' ^(٥).

[١٦٤٦٦] (قَوْلُهُ: وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ) رَدُّ عَمَى مَا فِي [التَّنْقِيحِ] ^(٦)؛ حَيْثُ فُرِّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ سَمَّى الْمَرْأَةَ بِطَالِقٍ - حَيْثُ يَقَعُ إِذَا نَادَاهَا - لِأَنَّهُ عُهْدُ التَّسْمِيَةِ، ب: ((حُرٌّ)). ك: 'الْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ' بِخِلَافِ: طَارِقُ فَإِنَّهُ لَمْ تُعْهَدْ التَّسْمِيَةُ بِهِ، [٣ ق ٤٨٩ ب] قَارَ فِي 'الْبَحْرِ' ^(٧): ((وَفِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْعَلَمَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْهُودًا، وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا شُهِدَ وَقْتُ التَّسْمِيَةِ فِيهِمَا، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ)) اهـ.

(١) 'الحانية': كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ١ ٥٥٩ (هامش 'امتناوى الهدية').

(٢) 'التارخانية': كتاب العتاق - الفصل الأول في بيان أسباب عتق وشرطه وركنه ٤ ٢٧٧ بتصرف.

(٣) 'هداية': كتاب العتاق ٢ ٥١.

(٤) 'البحر': كتاب العتق ٤ ٢٤٥.

(٥) 'المبسوط': كتاب العتاق ٧ ٦٥ - ٦٦.

(٦) نقول في النسخ جميعها 'تنقيح' - باننون -، وم أنشاه هو اصواب؛ إذ لم يثر عَمَى النسأة في 'التنقيح'، بل هي في 'تنقيح العفون في فروق المفقور' - صدر الشريعة الأول 'أحمد بن عبيد الله المحبوبي' ت ٧٤٧ -، وقد جاءت بمقط 'التنقيح' - باللام - في 'عمر عيون مصائر' في متر 'الأشبه'، ونقل الحموي 'نسأة' تمامها عن تنقيح ١ ١٦٥. ويؤيد هذا أن النسأة مررت في ٢٩٧، ٩ انقولة [١٣٤٠٦] بمقط 'التنقيح' - باللام - في جميع النسخ، وقد وقع سهو هالك حيث أنشأ 'التنقيح' في صلب النص، فليسه بذلك، ونشير إلى أن صاحب الطبقات السنية ذكر الكتاب ب: 'تنقيح العقول في فروق المفقور' بالنون ١ ٣٧٦، والله تعالى أعلم.

(٧) 'البحر': كتاب العتق ٤ ٢٤٥.

مُرَادِفِهِ (بِالْعَجْمِيَّةِ) كَمَا أَزَادَ (أَوْ عَكْسَ) بِأَنْ سَمَّاهُ بِأَزَادَ، وَنَادَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ بِيَا حُرُّ (عَتَقَ) لِعَدَمِ الْعَلَمِيَّةِ، (كَذَا رَأْسُكَ) حُرُّ (وَوَجْهُكَ) حُرُّ (وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ) كَمَا مَرَّ^(١) فِي الطَّلَاقِ، وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى جُزْءٍ^(٢) شَائِعٍ.....

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَا فِي "التَّلْقِيحِ"^(٣) مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ أَوْ الشُّهُرَةِ فِيهِمَا.
[١٦٤٦٧] (قَوْلُهُ: مُرَادِفِهِ بِالْعَجْمِيَّةِ) أَي: بِلَفْظِهِ الْأَعْجَمِيِّ، وَلَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ مُرَادِفِهِ الْعَرَبِيِّ
ك: يَا عَتِيقُ كَمَا يَذَلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ.
[١٦٤٦٨] (قَوْلُهُ: ك: يَا أَزَادَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبِالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا أَلِفٌ ثُمَّ دَالٌ مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ،
"ح"^(٤).

[١٦٤٦٩] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ الْعَلَمِيَّةِ) لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ بَصِيفَةٌ (حُرُّ) أَوْ (أَزَادَ) لَا بِالْمَعْنَى فَيُغْتَبَرُ إِخْبَارًا عَنْ
الْوَصْفِ لَا طَلَبًا لِإِقْبَالِ الذَّاتِ.
[١٦٤٧٠] (قَوْلُهُ: وَنَحْوُهُمَا) مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ كَالْفَرَجِ لِلْعَبْدِ وَالْأَمَةِ بِخِلَافِ الذَّكَرِ فِي
ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ، "خَائِنَةٌ"^(٥)، وَكَذَا رَقَبَتُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ بَدَنُكَ كَبَدَنِ حُرُّ.

(قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي "التَّلْقِيحِ"^(٦) مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ أَوْ الشُّهُرَةِ فِيهِمَا) أَي: وَلَمْ
يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَإِذَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِيهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
(قَوْلُهُ: أَوْ بَدَنُكَ كَبَدَنِ حُرُّ) فِي "السَّدِيِّ": ((وَكَذَا لَوْ قَالَ: كَبَدَنِ حُرُّ يَعْتَقُ)) اهـ. وَعَلَيْهِ: يَفْرَقُ بَيْنَ هَذَا
وَبَيْنَ مَا لَوْ شِئَ الْجُزْءُ الَّذِي يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ بِعَضْوٍ آخَرَ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ كَمَا يَأْتِي لَهُ فِيمَا لَوْ قَالَ: رَأْسُكَ مِثْلُ
رَأْسِ حُرٍّ، تَأْمَلْ، وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ الْفَرْقِ وَأَنَّهُ يَعْتَقُ فِيهِمَا بِالنِّيَّةِ، وَلَا يَعْتَقُ بِدَوْبِهَا كَمَا يَأْتِي مَا يَبِيدُهُ.

(١) ١٨٠/٩ وما بعدها "در".

(٢) فِي "د" وَ"و": ((الْجُزْءِ)) بَدَلِ ((إِلَى جُزْءٍ)).

(٣) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((التَّلْقِيحُ))، وَمَا أَتَتْهُ هُوَ الصَّوَابُ، انْظُرْ تَعْلِيْقًا عَلَيْهِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ق ٢١٩/أ.

(٥) "الْحَائِنَةُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلُ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَدِيَّة").

(٦) انْظُرِ التَّعْلِيْقَ رَقْمَ (٣) مِنْ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

كُتِبَتْهُ عَتَقَ ذَلِكَ الْقَدْرُ؛ لَتَجَزِّيَهُ عِنْدَ "الإمام" كما سيجيء^(١)، وَمِنْ الصَّرِيحِ قَوْلُهُ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، وَلَأَمْتِهِ: أَنْتَ حُرٌّ^(٢)، "الخاتية"^(٣)، وَمِنْهُ: وَهَبْتُكَ أَوْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ فَيَعْتِقُ مُطْلَقًا، وَلَوْ زَادَ: بِكَذَا.....

[١٦٤٧١] (قوله: كُتِبَتْهُ) وَلَوْ قَالَ: سَهَمْتُ مِنْكَ حُرٌّ عَتَقَ سُلُسٌ، وَلَوْ قَالَ: جُزْءٌ أَوْ شَيْءٌ يَعْتَقُ مِنْهُ مَا شَاءَ الْمَوْلَى فِي قَوْلِهِ^(٤)، "بِحَرْ" ^(٥) عَنْ "الخاتية"^(٦).

[١٦٤٧٢] (قوله: لَتَجَزِّيَهُ عِنْدَ الإمام) أَشَارَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَرَّى اتِّعَاقًا فَيَذْكُرُ بَعْضُهُ كَذِكْرٍ كُلِّهِ، فَمَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا سَهْوٌ، "بِحَرْ" ^(٧)، وَلَعَلَّهُ نَبَى التَّسْوِيَةَ عَلَى قَوْلِهِمَا.

[١٦٤٧٣] (قوله: وَمِنْ الصَّرِيحِ إلخ) لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَعْتَبِرُونَ الْإِعْرَابَ كَمَا مَرَّ^(٨) آنفًا. [١٦٤٧٤] (قوله: وَمِنْهُ وَهَبْتُكَ أَوْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ) زَادَ فِي "الخاتية"^(٩): ((تَصَدَّقْتُ بِنَفْسِكَ عَلَيْكَ)) قَقِيلٌ: إِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مُلْحَقَةٌ بِالصَّرِيحِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا كِنَايَةٌ وَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الصَّرِيحَ يَخُصُّ الْوَضْعِيَّ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا صَرَائِحُ حَقِيقَةٌ كَمَا قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخُصُّ الْوَضْعِيَّ وَاحْتَارَهُ الْمُحَقِّقُ "ابْنُ الْهَمَامِ"^(١٠)، "بِحَرْ" ^(١١).

[١٦٤٧٥] (قوله: فَيَعْتِقُ مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ قَبْلَ أَوْ لَا، نَوَى أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ مِنَ الْوَاهِبِ

(١) ص ٦٦- وما بعدها "در".

(٢) فِي "ط": ((لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ وَلَأَمْتُهُ: أَنْتَ حُرَّةٌ))، وَالصَّوَابُ مَا أَثْنَاهُ.

(٣) "الخاتية": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلُ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَدِيَّة").

(٤) قَوْلُهُ: ((فِي قَوْلِهِ)) أَي: فِي قَوْلِ "أَبِي حَبِيفَةَ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي "الخاتية".

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

(٦) "الخاتية": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلُ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَدِيَّة").

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤.

(٨) الْمَقُولَةُ [١٦٤٥٤] قَوْلُهُ: ((كَأَنْتَ حُرٌّ)).

(٩) "الخاتية": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلُ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَدِيَّة").

(١٠) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ ٢٣٥/٤.

(١١) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤.

تَوَقَّفَ عَلَى الْقَبُولِ، "فَتَحَ"^(١)، وَمِنْهُ: الْمَصْدَرُ نَحْوُ: الْعِتَاقُ عَلَيْكَ وَعِتَّقَكَ عَلَيَّ فَيَعْتِقُ
بِلَا نِيَّةٍ، وَلَوْ زَادَ: وَاجِبٌ لَمْ يَعْتِقْ؛ لِحَوَازِ وَجُوبِهِ لِكْفَارَةِ، "ظَهِيرِيَّةٍ"، وَفِي "الْبِدَائِعِ"^(٢) قِيلَ
لَهُ: أَعْتَقْتَ عَبْدَكَ؟ فَأَوْمَأَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ.....

وَالْبَائِعُ إِزَالَةَ الْمِلْكِ وَإِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى الْقَبُولِ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ وَالْمُشْتَرِي لثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُمَا، وَهُنَا
لَا يَثْبُتُ الْمِلْكُ لِلْعَبْدِ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ مَمْلُوكًا لِنَفْسِهِ فَبَقِيَ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ إِزَالَةَ الْمِسْئَرِ عَنِ
الرَّقِيقِ لَا إِلَى أَحَدٍ وَهَذَا مَعْنَى الْإِعْتَاكِ، "بَحْرُ"^(٣) عَنْ "الْبِدَائِعِ"^(٤).

٥/٣

(١٦٤٧٦) (قَوْلُهُ: تَوَقَّفَ عَلَى الْقَبُولِ) أَي: فِي الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ كَمَا سَيَأْتِي^(٥) فِي بَابِهِ.
(١٦٤٧٧) (قَوْلُهُ: لِحَوَازِ وَجُوبِهِ لِكْفَارَةِ، "ظَهِيرِيَّةٍ") تَمَامُ عِبَارَةِ "الظَّهِيرِيَّةِ" هَكَذَا^(٦): ((بِخِلَافِ
طَلَاكِ عَمِيٍّ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الطَّلَاقِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ حُكْمُهُ، وَحُكْمُهُ [٣ وَ ٤٩٠]؛
وُقُوعُهُ. أَمَّا الْعِتْقُ فَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا)) اه، أَي: فَإِذَا صَرَّحَ بِالْوُجُوبِ فِي الْعِتْقِ وَلَمْ يَنْوِ الْعِتْقَ
صُدِّقَ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ، وَاعْتَرَضَ "الرَّحْمَتِيُّ": ((بِأَنَّ (عَلَيَّ) تَفِيدُ الزُّرْمَ فَيَنْبَغِي شُرْطَا نِيَّةٍ وَإِنْ
لَمْ يُصَرَّحْ بِالْوُجُوبِ)) اه.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْوُجُوبَ أَوْ الزُّرْمَ عَامِلٌ خَاصٌّ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لَفْظُ (عَلَيَّ) بِدُونِ قَرِينَةٍ

(قَوْلُهُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْوُجُوبَ أَوْ الزُّرْمَ عَامِلٌ خَاصٌّ الْح) الْاعْتِرَاضُ وَارِدٌ، وَإِنْ لُوحِظَ أَنَّ جَارَ مُتَعَقِّ
بِالِاسْتِقْرَارِ انْعَامٌ فَإِنَّ ((عَلَيَّ)) تَفِيدُ الْوُجُوبَ وَالزُّرْمَ فِي ذَاتِهَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ مُتَعَلِّقِهَا وَاجِبًا، كَمَا لَوْ قَالَ:
لَمَلَانَ عَلَيَّ كَذَا، فَإِنَّهَا تَفِيدُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ لَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُتَعَلِّقُ عَامًّا كَمَا قَالُوهُ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٥/٤ بنصرف.

(٢) نقول قوله ((قيل له أعتقت عبدك؟ فأومأ برأسه أن نعم لم يعتق))، وقوله: ((ولو زاد: من هذا العمل عتق قضاء)) فقههم
"الشارح" في "الدر المنقبي" عن "النهر" معزيا لـ: "البدائع"، ولدى رجوعنا إلى "النهر" تبين أنه نقل المسألة الأولى عن
"المحيط"، والثانية عن "البدائع". وعليه فقد وهم "الشارح" هنا فعزا كلتا المسألتين لـ: "البدائع"، وهذا وقد بحثنا عن المسألة
الأولى في "البدائع" فلم نجدها، انظر "النهر" ق ٢٦٣/أ، و"الدر المنقبي" ٥١١/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٤٢/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصل: وأما ركن الإعتاق ٤٧/٤.

(٥) المقولة [١٦٨٢٤] قوله: ((أعتق عبده على مال)) وما بعدها.

(٦) "الظهيرية": كتاب العتاق ق ١١٤/أ.

لم يَعْتَقْ، ولو زَادَ: مِنْ هَذَا الْعَمَلِ عَتَقَ قَضَاءً، ولو قَالَ: يَا سَائِمُ فَأَجَابَهُ غَانِمٌ فَقَالَ:
نُتَّ حُرٌّ وَلَا نَبِيَّةَ لَهُ.....

بن يَعْتَقُ بالاستِقْرَارِ اِعَامً وَاحْصُولِ فَيْدُلٍ عَمَى ثُبُوتِهِ فِي الْحَالِ، تَأَمَّلْ. واعتراض "الرَّمْسِي" قَوْلَهُ
لأنَّ نَفْسَ اِطْلَاقٍ غَيْرُ وَاجِبٍ بِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَجِبُ عِنْدَ عَدَمِ اِلْمَسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَوْ سُمِّ
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُوبِهِ وَحُودُهُ فِي الْخَارِجِ.

١٦٤٧٨ (قَوْلُهُ: سَمِ يَعْتَقُ) فِي 'النَّهْرِ' ^(١) عَنْ 'المَحِيطِ': ((يَعْتَقُ)) ^(٢) وَكَأَنَّهُ تَحْرِيفٌ؛ فَقَدْ
رَأَيْتُ فِي 'الدَّخِيرَةِ اِبْرَهَانِيَّةٍ' لِمُصَاحِبِ 'المَحِيطِ' ^(٣) مِثْلَ مَا هُنَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ لَعْتَقٍ وَالنَّسَبِ حَيْثُ
يَثْبُتُ أَنَّ الْعِتْقَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِبَارَةِ وَلَا تَقُومُ الْإِشَارَةُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ حَالَةَ الْقُدْرَةِ، وَالنَّسَبُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى
الْعِبَارَةِ، وَسَيَأْتِي ^(٤) فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْإِقْرَارِ مَتْنًا مَا نَصَّهُ: ((وَالْإِيمَاءُ بِالرُّؤُسِ مِنْ لِنَاطِقٍ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ
بِمَالٍ وَعِتْقٍ وَصَلَاقٍ وَبَيْعٍ وَنِكَاحٍ وَإِجَارَةٍ وَهَبَةٍ بِخِلَافِ إِفْتَاءٍ وَنَسَبٍ وَسَلَامٍ وَكُفْرٍ)) إلخ.
وَفِي 'الْجَوْهَرَةِ' ^(٥): ((وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ لِمَوْلَاهُ وَهُوَ مَرِيضٌ: أَنَا حُرٌّ فَحَرَّكَ رَأْسَهُ أَيْ: نَعَمْ
لَا يَعْتَقُ)) اهـ. وَأَمَّا مَا قَدَّمْنَاهُ ^(٦) عَنْ 'الْبَدَائِعِ': ((مِنْ أَنَّهُ يَصَحُّ بِالْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ)) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَمَى
الْأَخْرَسِ، وَتَقَدَّمَ ^(٧) الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الطَّلَاقِ.

١٦٤٧٩ (قَوْلُهُ: وَلَوْ زَادَ: مِنْ هَذَا الْعَمَلِ إلخ) كَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ عَقَبَ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ قَالَ:
أَرَدْتُ الْكَذِبَ أَوْ حُرِّيَّتَهُ مِنْ لَعْمَلٍ دُونَ))، قَالَ فِي 'الْبَدَائِعِ' ^(٨): ((وَلَوْ قَالَ: نُتَّ حُرٌّ مِنْ عَمَلٍ
كَذَا، أَوْ نُتَّ حُرٌّ يَوْمَ مِنْ هَذَا لَعْمَلٍ عَتَقَ فِي الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ اِلْعِتْقَ بِالنَّسَبِ إِلَى الْأَعْمَالِ لَا يَنْجِزُ فَكَانَ

(١) 'النهر': كتاب الإعتاق ق ٢٦٣ أ.

(٢) وهي كدلت في مخطوطة 'لنهر' بني أبيديا.

(٣) يقول: لا يرم أن يكون ما في 'نهر' عن 'المحيط' تحريفاً، إذ إن 'المحيط' يدي بين يدي صاحب 'نهر' ولدي ينقل عنه
هو 'محيط' سرحسي، وأما 'الدخيرة البرهانية' فهي لصاحب 'المحيط' البرهسي لا لصاحب 'محيط' سرحسي، فليسته.

(٤) انظر لدر قبل المقولة: [٢٨١٤٥] قوله: ((لا يستخدم فلاناً)).

(٥) 'الجوهرة النيرة': كتاب لعتق ٢ ١٧٧.

(٦) مقولة [١٦٤٣٤] قوله: ((مكثف)).

(٧) المقولة [١٣٠١٣] قوله: ((به يُعَمَى)) وما بعدها.

(٨) 'البدائع': كتاب الإعتاق - فصل وأما ذكر الإعتاق ٤ ٤٦ - محضار.

عَتَقَ الْمُجِيبُ، وَلَوْ قَالَ: عَتَيْتُ سَالِمًا عَتَقًا قَضَاءً))، وفي "الْجَوْهَرَةُ"^(١): ((قَالَ لِمَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ: قُلْ لِعَبْدِكَ: أَنْتَ حُرٌّ، فَقَالَ لَهُ عَتَقَ قَضَاءً، وَلَوْ قَالَ: رَأْسُكَ رَأْسُ حُرٍّ بِالْإِضَافَةِ لَا يَعْتِقُ، وَبِالتَّنْوِينِ عَتَقَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ لَا تَشْبِيهًا)) (وَبِكُنَايَتِهِ إِنْ نَوَى).....

إِعْتِقَاقًا عَنِ الْأَعْمَالِ وَفِي الْأَرْزَامَانِ جَمِيعًا، وَنَبْهَةُ الْبَعْضِ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يُصَدِّقُهُ الْقَاضِي)).

[١٦٤٨٠] (قَوْلُهُ: عَتَقَ الْمُجِيبُ) لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ بِالْإِعْتِقَاقِ.

[١٦٤٨١] (قَوْلُهُ: عَتَقًا قَضَاءً) أَمَّا دِيَانَةٌ فَالَّذِي نَادَاهُ فَقَطَّ، وَلَوْ قَالَ: يَا سَالِمُ أَنْتَ حُرٌّ فَإِذَا عَبْدٌ آخَرُ^(٢) لَهُ أَوْ لغيرِهِ عَتَقَ سَالِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مُخَاطَبَةَ هُنَا إِلَّا لَهُ فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، "بِحَرْ" ^(٣) عَنْ "الْبِدَائِعِ"^(٤).

[١٦٤٨٢] (قَوْلُهُ: عَتَقَ قَضَاءً) أَي: لَا دِيَانَةً؛ لَعَدَمِ الْقَصْدِ [٣/ق/٤٩٠ب]، "ط"^(٥).

[١٦٤٨٣] (قَوْلُهُ: لَا يَعْتِقُ) لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: مِثْلُ رَأْسِ حُرٍّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتِقُ، كَمَا فِي "الْهِنْدِيَّةِ"^(٦) عَنْ "السَّرَاجِ".

[١٦٤٨٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ وَصَفَ) أَي: لِلرَّأْسِ بِالْحُرِّيَّةِ، وَالرَّأْسُ مِمَّا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ، "ط"^(٧).

مطلب في كِنَايَاتِ الْإِعْتِقَاقِ

[١٦٤٨٥] (قَوْلُهُ: وَبِكُنَايَتِهِ إِنْ نَوَى) قَالَ "الْحَمَوِيُّ": ((بَيَّنَّ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الشَّرْطَ فِي كِنَايَةِ النِّيَّةِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ دَلَالَةِ الْحَالِ لِيَزُولَ مَا فِيهَا مِنَ الْإِشْبَاهِ)). اهـ "ط"^(٧).

(١) "الْجَوْهَرَةُ النِّيرَةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ ١٧٧/٢ بَاخْتِصَارٍ.

(٢) فِي "الْبَحْرِ": ((فَإِذَا هُوَ عَبْدٌ آخَرُ)).

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعِتَاقِ ٢٤١/٤.

(٤) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - فَصْل: وَأَمَّا رُكْنُ الْإِعْتِقَاقِ ٤٧/٤.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ ٢٨٧/٢.

(٦) "الْعِتَاوِيُّ الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِهِ شَرْعًا وَرُكْنَهُ وَحُكْمَهُ وَأَنْوَاعُهُ ٥٢/٢.

(٧) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ ٢٨٧/٢.

للاحتمال (ك: لا ملك لي عليك ولا^(١) سبيل، أو لا رقاً أو^(٢) خرجت من ملكي وخليت سبيلك و) كقولهِ (لأَمَتِهِ: قَدْ أَطْلَقْتُكَ) وَأَنْتِ أَعْتَقْتُ، أو لزوجته: أَطْلَقُ مِنْ فُلَانَةٍ - وَهِيَ مُطْلَقَةٌ - تَعْتِقُ وَتَطْلُقُ إِنْ نَوَى.....

[١٦٤٨٦] (قوله: للاحتمال) لأنَّ نفي الملك وما بعده حاز أن يكون بالبيع والكتابة كما جاز أن يكون بالعتق. ونفي السبيل يحتمل أن يكون عن العقوبة واللوم لكمال الرضا، وأن يكون للعتق فيؤول إلى معنى: لا ملك لي عليك؛ إذ هو الطريق إلى نفاذ التصرف، "نهر"^(٣).

[١٦٤٨٧] (قوله: قد أطلقتك) بهمز في أولهِ من الإطلاق وهو: رفع القيود بخلافه بدوون همز فإنه ليس بصريح ولا كناية فلا يقع به أصلاً كما يأتي^(٤).

[١٦٤٨٨] (قوله: وأنتِ أعتقت) فيه حذف دلَّ عليه ما بعده والتقدير: وأنتِ أعتقت من فلانة وهي مُعْتَقَةٌ، "ح"^(٥).

فإن قيل: إنما كان أعتقت وأطلق كناية لاحتماله: أقدم في ملكي وأطلق يداً فيقال: إنَّ مثله عتيق.

فالجواب: أنَّ المتبادر في عتيق إرادة التحرير بخلاف أعتقت وأطلق لعدم احتمال العتيق والطلاق

(قوله: لعدم احتمال العتيق إلخ) لم يظهر مناسبة هذا التعليل لما قبله، والذي ذكره "السندي" نقلاً عن 'الرحماني': ((لأنه في قوله: أنتِ أعتقت من فلانة يحتمل أنَّ ((أعتقت)) معناه أقدم في ملكي، وفي قوله: أنتِ أطلقت أي: أصبقت يداً، فلم يتحصَّ ((أعتقت)) للتحرير، ولا ((أطلق)) للطلاق، فاحتجَّ إلى السَّيِّئِ حثُّ صار كلُّ مهما كناية، وأفعال التفضيل يقتضي المشاركة والزيادة، وقد يرادُّ به أصل الفعل، وهو متعين ههنا؛ لأنَّ العتق والطلاق لا يحتمل التفاضل، "رحماني"، قلت: وعلى هذا لا تطلق هذه أكثر عدداً من فلانة، بل تقع صفة رحمة)) اهـ.

(١) في "د": ((أو لا))، وفي "و": ((أو لا سبيل لي))

(٢) في "د" و "و": ((و)) بدل: ((أو)).

(٣) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٤/أ.

(٤) المقولة [١٦٥١٥] قوله: ((إلا في قوله إلخ)).

(٥) "ح": كتاب العتق ق ٢١٩/ب.

كَتَهَجَّيْهِمَا، وَفِي "الْخُلَاصَةِ": ((قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَا يَعْتِقُ، بَلْ يَثْبُتُ^(١)) لَهُ أَحْكَامُ الْأَحْرَارِ حَتَّى يُقَرَّرَ بِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ وَ يُصَدَّقَهُ فِيمِلِكُهُ، وَكَذَا: لَيْسَ هَذَا بِعَبْدِي لَا يَعْتِقُ))،.....

لِتَفَاضُلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، "رَحْمَتِي".

[١٦٤٨٩] (قَوْلُهُ: كَتَهَجَّيْهِمَا) أَي: تَهَجَّى أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ، قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((وَعَنْ "أَبِي يُونُسَ" فَيَمَّنَ قَالَ لِأَمَّتِهِ: أَلِفْ نُونِ تَاءَ حَاءَ رَاءَ هَاءَ، أَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَلِفْ نُونِ تَاءَ طَاءَ أَلِفْ لَامِ قَافٍ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ وَالْعِتَاقَ تَطَلَّقَ الْمَرْأَةُ وَتَعْتَقُ الْأُمَةُ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ فَصَارَ كَالْكِنَايَةِ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى نَيْتَةٍ)) اهـ.

[١٦٤٩٠] (قَوْلُهُ: وَفِي "الْخُلَاصَةِ") عِبَارَتُهَا^(٢): ((لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَا يَعْتِقُ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا أَنْ يَسْتَخْلِمَهُ، فَإِنْ مَاتَ لَا يَرِثُهُ بِالْوَلَاءِ، فَإِنْ قَالَ الْمَمْلُوكُ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَا مَمْلُوكٌ لَهُ فَصَدَّقَهُ كَانَ مَمْلُوكًا ظَاهِرًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا بِعَبْدِي لَا يَعْتِقُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَذَكَرَ فِي "الذَّخِيرَةِ" الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرَ الثَّانِيَةَ بِعِبَارَةٍ فَارْسِيَّةٍ ثُمَّ قَالَ فِي حَوَائِجِهَا: ((يَعْتِقُ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِالْعَتَقِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِدُونِ النِّيَّةِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" كَمَا فِي قَوْلِهِ. لَيْسَتْ بِامْرَأَتِي؛ [١/٤٩١/٣] لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ لَا يَكُونَ عَبْدًا لَهُ أَنْ يَكُونَ حُرًّا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى)) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ كِنَايَةٌ، فَإِنْ نَوَى عَتَقَ فِيهِمَا وَإِلَّا فَلَا، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ؛ لِنَفَازِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَكُونُ حُرًّا ظَاهِرًا لَا مُعْتَقًا، فَتَكُونُ أَحْكَامُهُ أَحْكَامَ الْأَحْرَارِ حَتَّى يَأْتِيَ مَنْ يَدَّعِيهِ وَيُثْبِتَ فَيَكُونُ مِلْكًا لَهُ)) اهـ.

(١) فِي "و": ((تَثْبُتُ)).

(٢) "حِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْعَتَقِ حَسَنُ أَحْمَدُ فِي أَلْفَاظِ الْكَلَامَاتِ وَ ٣٣٥/١

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤.

وقس عليه في اسحر^(١): ((لا منك لي عيت))، لكن نارع^(٢) في "اسهر" (و) يصح

١٦٤٩١ (قوله: وقس عليه إلخ) أي: جعلته في حكم مسألة 'الخلاصة'^(٣) وهو أنه إذ لم ينو العتق ليس له أن يدّعه؛ لإقراره بعدم منته.

١٦٤٩٢ (قوله: و نارع^(٢) في 'الأسهر') حيث قال^(٤): ((وعندي أن هذه مسألة أي: مسألة 'الخلاصة' معيرة مسألة لكتاب أي قوله: ((لا منك لي عيت))؛ وذلك أنه في مسألة كتاب بما قرأ أنه لا منك له فيه، وهذا لا ينافي منكاً غيره، ومسألة 'الخلاصة' موضوعها: إقراره أنه غير ممنوك أصلاً بما لعنه له أو بحرّيته الأصيلة، فتسأل لهد فإنه منه)) هـ.

قل "ح"^(٥): ((فت: وبدي يظهر^(٦) نادى تأمّن^(٧) الحق مع صاحب 'اسحر': فإن لفرق الذي نذاه في 'اسهر' غير مؤثر فيه، إذا نفى منكاه عنه وليس هناك من يدّعه سوى من قبله. تأمّن^(٧) غير ممنوك، ويدّ^(٨) لما فسا تسوية صاحب "الخلاصة" بين قوله: أنت غير ممنوك وبين قوله:

(قول: ستأرخ^(٩) وقس عليه في البحر إلخ) عدته ((وإد مع لعن في (لا منك لي) هل له أن يدّعه؟ قل في 'الخلاصة' انماوى))، وذكر عدتها

(قوله: فإن عرف بدي أنه في 'اسهر' غير مؤثر إلخ) بل يقال في ردّه: إن مسأله كتاب مسوئة للمسألة المدنية من مسألتني "الخلاصة" من كلّ وجه؛ فإنه فيهما منى منك عن نفسه فقط، وقد ذكر في فصل عاشر من "القصول" ما يفيد الاختلاف في سماع لدعوى بويهي دو لدأو احرأ^(١٠) منك عن نفسه ثمّ دعى، فطره

(قوله: و منّ بما فسا تسوية إلخ) فيه أنه يدّ سويّيهما في عدم العتق، لا في عدم سماع بدعوى بدي للكلام فيه

(١) 'اسحر' كتاب عدوى ٢٤٢ ٤

(٢) خلاصة انماوى كتاب عوى - حسن بحر في تفضي كتاب ق ٣٣٥

(٣) ((ووى)) سست في م، وعبارته: سح ((بكن نارع))

(٤) 'اسهر' كتاب لإعتاق ق ٢٦٤

(٥) ح كتاب عتق ق ٢١٩ ب

(٦) في 'الأصل' ((وظهر بي))

أَيْضاً (بهذا ابْنِي) أَوْ بِنْتِي (لِلأَصْغَرِ) سِنّاً مِنَ الْمَالِكِ (وَالأكْبَرِ وَ) كَذَا (هَذَا أَبِي) أَوْ جَدِّي (أَوْ) هَذِهِ (أُمِّي وَإِنْ لَمْ) يَصْلُحُوا لِذَلِكَ وَلَمْ (يَنْوَ الْعِتْقَ) لِأَنَّهَا صَرَاحٌ لَا كِنَايَةَ، وَلِذَا جَاءَ بِالْبَاءِ وَأَخْرَجَهَا لِتَفْصِيلِهَا،.....

ليس هذا بعَبْدِي، تَأَمَّلْ)) اهـ.

قُلْتُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مِنْ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ وَمَسْأَلَتِي "الْخُلَاصَةَ" كِنَايَةً فِي الْعِتْقِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ النِّيَّةِ، وَقَدْ نَصَّ فِي مَسْأَلَتِي "الْخُلَاصَةَ" عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْتِقْ - أَي: عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ - لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ، أَي: لِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَبْدُهُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ أَيْضاً فَيَنْبَغِي مَنَعُ دَعْوَاهُ فِيهَا أَيْضاً، وَلَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بَيْنَ نَفْيِهِ عَنِ نَفْسِهِ فَقَطُّ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ، بَلْ نَفْيُهُ عَنْ غَيْرِهِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ، فَافْهَم.

[١٦٤٩٣] (قَوْلُهُ: أَوْ بِنْتِي) أَي: أَوْ هَذِهِ بِنْتِي، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَوْ هَذِهِ بِنْتِي؛ لِمَا سَيَأْتِي^(١): ((أَنَّهُ كِنَايَةً)) وَكَلَامُهُ الْآنَ فِي الصَّرِيحِ، وَلَوْ قَالَ: أَوْ هَذِهِ بِنْتِي لَكَانَ أَوَّلَى، "ح"^(٢)، وَقَوْلُهُ: ((إِنَّهُ كِنَايَةً)) فِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي^(٣).

[١٦٤٩٤] (قَوْلُهُ: وَإِنْ [٣/٤٩١ق/ب] لَمْ يَصْلُحُوا لِذَلِكَ) أَي: لِلأُبُوَّةِ وَالْجُدُودَةِ وَالْأُمُومَةِ. [١٦٤٩٥] (قَوْلُهُ: وَلِذَا جَاءَ بِالْبَاءِ إلخ) أَي: أَنَّ قَوْلَ "المُصَنَّفِ": ((وَبِهَذَا ابْنِي)) بِإِعَادَةِ ابْنَاءِ الْجَارَةِ لِيُفِيدَ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَبِكِنَايَتِهِ))، مُقَابِلٌ لَهُ، وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءَ لَأَوْهَمَ أَنَّهُ عَصْفٌ عَلَى أَمْتِلَةِ الْكِتَابَةِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَمْتِلَةِ الصَّرِيحِ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ وَذَكَرَهُ بَعْدَ أَلْفَاظِ الْكِتَابَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ التَّفْصِيلِ الْمَفَادِ بِقَوْلِهِ: ((فَإِنْ صَلَحُوا)) إلخ.

(١) المقولة [١٦٥٠٢] قوله: ((اعتقر للنِّبَّة)).

(٢) "ح": كتاب العتق ٢١٩ق/ب.

(٣) المقولة [١٦٥٠٢] قوله: ((افقر للنِّبَّة)).

فَإِنْ صَلَحُوا وَجُهِلَ نَسَبُهُمْ فِي مَوْلَدِهِمْ وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ أُمَّ مَعْرُوفٌ ثَبَتَ^(١) النَّسَبُ
أَيْضاً مَا سَمِيَ يَقُولُ: أَنِّي مِنَ الزَّانَا.....

[١٦٤٩٦] (قوله: فَإِنْ صَلَحُوا) حاصية: أَلَمْ ((هذا ثبوت)) عَنِ وَحْهَيْ: إِمَّا أَنْ يَصْطَحَ ابْنًا لَهُ
بِأَنْ كَانَ مَسَّهُ يُولَدُهُ أَوْ لَا، وَكُلُّ مَهْمَا يَمَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ مَجْهُولِ النَّسَبِ أَوْ لَا، فَإِنْ صَلَحَ
وَهُوَ مَجْهُولٌ عَتَقَ وَثَبَتَ نَسَبُهُ مَعَهُ إِجْمَاعًا، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ لَا يَثْبُتُ مَعَهُ بِلَا شَكٍّ، بَلَى
يَعْتَقُ عِنْدَنَا، وَإِنْ لَمْ يَصْطَحْ وَبَدَأَ لَهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَهُمَا لَا تَعْتَقُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي:
هَذَا أَنِّي أَوْ أُمِّي، فَإِنْ صَلَحَ نَسَبُهُ أَوْ أُمُّهُ وَيُسَبِّحُ لِلْقَائِلِ أُمَّ أُمَّ مَعْرُوفٌ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَلَعْتَقُ
بِلَا حِلَافٍ، وَإِنْ صَلَحَ وَهُوَ أُمَّ مَعْرُوفٌ لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ وَيَعْتَقُ عِنْدَنَا، وَإِنْ سَمِيَ يَصْطَحُ لَا يَثْبُتُ
النَّسَبُ وَبَلَى يَعْتَقُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا، وَلَوْ قَالَ بِصَغِيرٍ: هَذَا حَدِّي فَقِيلَ: هُوَ عَلَى الْجِلَافِ وَهُوَ
الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ صِفَةً مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ مِمَّنْ كَمَا فِي 'الْحَرِّ'^(٢).

[١٦٤٩٧] (قوله: فِي مَوْلَدِهِمْ) قَالَ فِي 'الْقَنِيَّةِ'^(٣): ((مَجْهُولُ النَّسَبِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِي الْكُتُبِ
هُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ فِي لِسَانِ النَّاسِ هُوَ فِيهَا)) اهـ.
وَمُحْتَارٌ مُحَقِّقِينَ مِنْ سُرْحٍ 'بِهْدَةٍ' وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ فِي مَوْبَدِهِ وَمُسْقَطُ
رَأْسِهِ، وَتَمَامُهُ فِي 'الدَّرَرِ'^(٤).

[١٦٤٩٨] (قوله: وَيُسَبِّحُ لِلْقَائِلِ أُمَّ مَعْرُوفٌ) أَرَادَ سَالِبَ الْأَصْلِ فَيَشْمَلُ الْجَدَّ وَالْأُمَّ، قَالَ
ط'^(٥): ((وَهَذَا يُعْنِي عَنْ قَوْلِهِ: وَجُهِلَ نَسَبُهُمْ)).

(قوله: فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ) ح. إِحْلَافُ مَسِيٍّ عَنِ أَنَّ لِحَارَ حَلَفٍ عَنْ احْتِقَاقِهِ فِي احْكَمِ
عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ فِي تَنَكُّبِهِ عَنِ مَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، بَحْرٌ.

(١) فِي 'أَوْ'. ((يَثْبُتُ))

(٢) 'الْحَرِّ' كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٣

(٣) الْقَنِيَّةُ كِتَابُ الْإِقْرَارِ - دَبَّاقُ الْإِقْرَارِ وَارْفُ وَلَا اسْتِلَادَ وَغَيْرِ مَجْهُولِ نَسَبٍ ق ١٥١

(٤) 'الدَّرَرِ' كِتَابُ الْعَتَقِ ٤٢

(٥) ط' كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٨٨

فَيَعْتِقُ فَقَطْ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ تَصَدِيقُهُ فِيمَا سِوَى دَعْوَى الْبُؤْسَةِ؟ قَوْلَانِ. وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدِهِ، وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: هَذِهِ بِنْتِي أَوْ لَأَمَّتِي: هَذَا ابْنِي افْتَقَرَ لِلْبَيْتَةِ، وَفِي: هَذَا خَالِي أَوْ عَمِّي..

[١٦٤٩٩] (قَوْلُهُ: فَيَعْتِقُ فَقَطْ) أَي: بَلَا ثُبُوتِ نَسَبٍ لِأَنَّ الْعِنَقَ بِاعْتِبَارِ اجْزَائِهِ، وَالزَّيْنُ يَنْفِي النَّسَبَ الشَّرْعِيَّ لَا الْجُرْيَةَ.

[١٦٥٠٠] (قَوْلُهُ: وَهَلْ يُشْتَرَطُ) أَي: فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ تَصَدِيقُ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ فَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَ السَّيِّدِ عَلَى مَمْلُوكِهِ يَصِحُّ بَلَا تَصَدِيقٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِيمَا سِوَى دَعْوَى الْبُؤْسَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَمْلَ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ، "زَيْبَعِي" (١).

قُلْتُ: وَمَشَى فِي "كَافِي الْحَاكِمِ" عَلَى الثَّانِي حَيْثُ قَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ: ((وَصَدَقَا فِي ذَلِكَ))، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبْنِ.

[١٦٥٠١] (قَوْلُهُ: وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدِهِ) [٤٩٣ ٣] قَالَ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" (٢): ((تَمَّ إِذَا قَالَ: هَذَا ابْنِي هَلْ تَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ إِذَا كَانَتْ فِي مِلْكِهِ؟ فَقِيلَ: لَا، سَوَاءً كَانَ الْوَلَدُ مَجْهُولَ النَّسَبِ أَوْ مَعْرُوفَهُ، وَقِيلَ: تَصِيرُ فِي الْوَجْهَيْنِ. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ حَتَّى لَا يَثْبُتَ نَسَبُهُ مِنْهُ لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولَهُ حَتَّى ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَهَذَا أَعْدَلُ)) اهـ، وَبِهِ عَنِي مَا فِي كَلَامِ "الشَّارِحِ" مِنَ الْإِطْلَاقِ فِي مَحَلِّ التَّفْصِيلِ، فَفَهَمَ.

[١٦٥٠٢] (قَوْلُهُ: افْتَقَرَ لِلْبَيْتَةِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ فَفِي "الْمُحْتَبَى": ((قَالَ لِفُلَانِهِ: هَذِهِ بِنْتِي، أَوْ لِحَارِيتِهِ: هَذَا ابْنِي يَعْتِقُ عَنْهُمَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ))، وَقِيلَ: لَا يَعْتِقُ عِنْدَ الْكُلِّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ)) اهـ. وَمِثْلُهُ

(قَوْلُهُ: فَقِيلَ لَا إِلَخَ) وَجْهٌ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ وَيَحْتَمِلُ الْمَجَازَ عَنِ الْعَتَقِ، فَلَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ بِالنَّسَبِ، وَوَجْهٌ الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ أَقَرَّ بِهَا بِذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ بِنُورٍ وَلَدَهَا، فَيَنْفُذُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَوَجْهٌ الثَّالِثُ: أَنَّهُ فِي مَعْرُوفِ النَّسَبِ مَكْذُوبٌ، فَيَصُلُّ إِقْرَارُهُ فِي حَقِّهَا خِلَافَ مَجْهُولِهِ اهـ، "سِنْدِي".

(١) تبيين الحقائق: كتاب الإعتاق ١٩٣ تصرف بسير.

(٢) المصحح: كتاب عتق ٤ ٢٣٨.

في "الدحيرة" و"الفهستاني"^(١)، وقال في "النهر"^(٢): ((قال في "المحتبى": والأظهر أنه لا يعتق - يعني: إلا بالنية - ويدل عليه ما مر: من أنه لو قال لعبد: أنت حر، أو لأمتك: أنت حر ذكر في بعض المواضع أنه صريح، وفي بعضها كناية)) اهـ. فقولُه: ((يعني: إلا بالنية)) إلخ ليس من كلام "المحتبى" كما علمت، وفيه نظر، وما استدلل به لا يدلُّ له؛ لجواز كون التائيت في قوله لعبد: أنت حر باعتبار كونه ذاتاً أو جنة أو نسمة، والتذكير في قوله للأمة: أنت حر باعتبار كونها شخصاً أو خلقاً، بخلاف إطلاق البنت على الابن وعكسه؛ لما في "فتح القدير"^(٣)؛ حيث قال في تعجيل المسألة: ((لأن الأول محاز عن عتق في الذكر، والثاني عنه في الأنثى فانتفى حقيقته لانتفاء محل ينزل فيه ولا يتحوّر في لفظ الابن في البنت وعكسه اتفاقاً))، ثم قال^(٤): ((وما ذكره "المصنف" - يعني: صاحب "الهداية" - بياناً لتعذر عتقه بطريق آخر وهو أنه إذا احتتمت الإشارة والتسمية والمسمى من جنس المشار تعلق بالمشار، وإن كان من خلاف جنسه يتعق بالمسمى، والمشار إليه هنا مع المسمى جنسان؛ لأن الذكر والأنثى في الإنسان جنسان لاختلاف المقاصد فيلزم أن يتعلّق الحكم بالمسمى، أعني: مسمى (بنت) وهو معدوم؛ لأن الثابت ذكر)) هـ. فانت ترى أن مقتضى التعليل بهذين الوجهين كون الكلام لغواً لا يتعلق به حكمه سواء سوى أو لا، ويظهر من هذا أنه لا فرق بين قوله للعبد: هذا بنتي أو هذه بنتي بتذكير اسم الإشارة [٣/٤٩٣ ب] أو تائيته؛ لأن اللغو جاء^(٥) من إطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل أحدهما في الآخر حقيقة ولا مجازاً، ومن كونه خلاف جنس المشار إليه، كما لو باع فصاً عني أنه باقوت فإذا هو زجاج فالبیع باطل، ويدل لما قلنا أنه في متن "الملتقى"^(٦) عبر بقوله: هذا بنتي.

(١) "جامع الرموز": كتاب العتاق ١/٣٦١.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٤/أ.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٤٤.

(٤) أي صاحب "الفتح".

(٥) في "١": ((حاصل)).

(٦) "ملتقى الأبحر": كتاب الإعتاق ١/٥١٠.

عَتَقَ. وَأَخِي لَا مَالَم يُوْ مِنْ النَّسَبِ، (لَا يَعْتَقُ) (يَا أَبْنِي وَيَا أَخِي) وَيَا أُخْتِي وَيَا أُنَى
(وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ).....

[١٦٥٠٣] (قوله: عَتَقَ) أي: بلا خلاف، "فتح" (١)، وَيَنْبَغِي تَوَقُّفُهُ عَلَى النِّيَّةِ، تَأَمَّنْ.

[١٦٥٠٤] (قوله: وَأَخِي لَا) أي: وفي قوله: ((هذا أخي)) لَا يَعْتَقُ بَدُونِ نِيَّةٍ، قَالَ فِي "الْحَرْ" (٢):
((وَفَرَّقَ فِي "الْبَدَائِعِ" (٣): بَأَنَّ الْأُخُوَّةَ تَحْتَمِلُ الْإِكْرَامَ وَالنَّسَبَ بِخِلَافِ الْعَمِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ لِلْإِكْرَامِ
عَادَةً وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اقْتَصَرَ، فَلَوْ قَالَ: أَخِي مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أُمِّي أَوْ مِنَ النَّسَبِ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ كَمَا فِي
"الْفَتْحِ" (٤) وَغَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ يَكُونُ مِنَ الْكِبَايَاتِ فَيَعْتَقُ بِالنِّيَّةِ)) اهـ.

[١٦٥٠٥] (قوله: لَا يَعْتَقُ بَدُونِ نِيَّةٍ) أي: بَدُونِ نِيَّةٍ كَمَا يَأْتِي (٥)، قَالَ فِي "الْمَدَرِّ
الْمُسْتَقْبَى" (٦): ((وَعَنْهُ أَنَّهُ يَعْتَقُ، وَالضَّاهِرُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِإِسَاءَةِ اسْتِحْضَارِ الْمُنَادَى، فَإِنْ كَانَ
بِوَصْفٍ يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ مِنْ جِهَتِهِ نَحْوُ: يَا حُرٌّ كَانَ لِإِثْبَاتِ ذَلِكَ لَوْصُفٍ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ كَالْبُتُوَّةِ
كَانَ لِمُجَرَّدِ الْإِعْلَامِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" (٧): وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ مَعْرُوفَ
النَّسَبِ وَالْأَفْهَمُ مُشْكِلٌ؛ إِذْ يَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ النَّسَبُ تَصْدِيقًا لَهُ فَيَعْتَقُ اهـ، وَلَوْ قَالَ: يَا أَخِي مِنْ
أُمِّي أَوْ أَبِي أَوْ مِنَ النَّسَبِ عَتَقَ كَمَا مَرَّ)) اهـ.

[١٦٥٠٦] (قوله: وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ) لِأَنَّ السُّلْطَانَ عَارَةً عَنِ الْحُجَّةِ وَالْبَيِّنَةِ، وَنَفْيُ كُلِّ مِنْهُمَا

(قوله: وَيَبْعِي تَوَقُّفُهُ عَلَى النِّيَّةِ) خِلَافُ مَا يَفْضِدُهُ "إِسْأَارُحٌ" وَكَلَامُ بَدَائِعِ، وَدَكَرَ "سَدِي": ((أَنَّهُ ذَكَرَ
ابْنَ رَسْتَمٍ فِي "تَوَادِرِهِ" عَنْ مُحَمَّدٍ بَوَقَالَ: يَا أَبْنِي، يَا جَدِّي، يَا خَالِي، يَا عَمِّي، أَوْ قَالَ حَارِثِيَّةَ: يَعْزَمَتِي،
يَا حَاتَتِي لَا يَعْتَقُ فِي حَمِيْعِ ذَلِكَ، زَادَ فِي "التُّحْفَةِ": إِلَّا بِالنِّيَّةِ)) اهـ.

(١) 'الفتح': كتاب العتق ٤ ٢٤٤.

(٢) 'البحر': كتاب عتق ٤ ٢٤٥ بتصرف.

(٣) 'سَدِي': كَذِبٌ لِإِعْتِقٍ - مَقْصِدٌ فِي أَنَّ رَكْنَ لِإِعْتِقٍ سَقَطَ بَدُونِ عِيَةِ ٤ ٥٢.

(٤) 'فتح': كتاب عتق ٤ ٢٤٤.

(٥) 'المفردة' [١٦٥٠٩] قوله: ((فَيَدُ لِلْأَحْمِرَةِ)).

(٦) 'المدرك': كَذِبٌ لِإِعْتِقٍ ١ ٥١٠ (هَمْشٌ لِمَجْمَعِ لَابِهَرِ).

(٧) 'الفتح': كَذِبٌ لِإِعْتِقٍ ٤ ٢٤٠.

وَلَا بِالْفَاطِ الْطَّلَاقِ صَرِيحِهِ وَكِنَايَتِهِ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ كَمَا مَرَّ (و^(١) إِنْ نَوَى) قَيْدٌ
لِلْأَخِيرَةِ؛ لِتَوَقُّفِهِ فِي النَّدَاءِ عَلَى النِّيَّةِ كَمَا نَقَلَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ"، وَكَذَا نَفَى السُّلْطَانِ
كَمَا رَجَّحَهُ "الْكَمَالُ".....

لَا يَسْتَدْعِي نَفْيَ الْمَلِكِ كَالْمُكَاتَبِ يَثْبُتُ لِلْمَوْلَى فِيهِ الْمَلِكُ دُونَ الْيَدِ.

[١٦٥٠٧] (قوله: بخلاف عكسه) وهو وقوع الطلاق بألفاظ العتق؛ لأنَّ إزالةً مِنْ الرِّقَّةِ
تَسْتَلْزِمُ إِزَالََةَ مِلْكِ الْمُتَعَةِ بِلا عَكْسٍ، "درر"^(٢).

[١٦٥٠٨] (قوله: كما مرَّ^(٣)) أي: في أوَّلِ الطَّلَاقِ.

[١٦٥٠٩] (قوله: قَيْدٌ لِلْأَخِيرَةِ) يعني: أَنَّ قَوْلَهُ: ((وإِنْ نَوَى)) رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ وَهِيَ
أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ، أَمَّا الْأَوَّلَى وَهِيَ مَسْأَلَةُ النَّدَاءِ، وَالثَّانِيَةُ وَهِيَ مَسْأَلَةُ نَفْيِ السُّلْطَانِ فَيَتَوَقَّفُ وَاقْعُ الْعِتْقِ
فِيهِمَا عَلَى النِّيَّةِ فَهُمَا مِنْ كِنَايَاتِهِ.

[١٦٥١٠] (قوله: كما نَقَلَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ") أي: عَنْ "غَايَةِ الْبَيَانِ"، وَكَذَا نَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤)
عَنْهَا عَنْ "التَّحْفَةِ"^(٥)، وَقَالَ: ((فَحِينَئِذٍ لَا يَنْبَغِي الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ [٤٩٣ ٣] فِي حُكْمِ
وَاحِدٍ))، وَأَقْرَأَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦) أَيْضاً.

قُلْتُ: بَلْ عَلَى مَا مَرَّ^(٧) مِنْ بَحْثِ "الْفَتْحِ" يَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ الْعِتْقُ بِلا نِيَّةٍ إِذَا كَانَ
مَجْهُولَ النَّسَبِ.

[١٦٥١١] (قوله: كما رَجَّحَهُ "الْكَمَالُ"^(٨)) وَنَقَلَهُ أَيْضاً عَنْ بَعْضِ الْمَشَايِخِ، وَبِهِ قَالَ الْأَنْمَةُ

(١) ((الواو)) ليست في "و".

(٢) "الدرر": كتاب العتاق ٣/٢.

(٣) ١٤٩/٩ "در".

(٤) "البحر": كتاب العتق ٢٤٥/٤.

(٥) "تحفة الفقهاء": كتاب العتاق - ألفاظ الكناية ٢٥٧/٢.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٤ ب.

(٧) المفردة [١٦٥٠٥] قوله: ((لا يعتق من: يا أباي أو يا أخي)).

(٨) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٧/٤.

وأقرّه في^(١) "البحر" (و) كَذَا (أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ) يَعْتِقُ بِالنِّيَّةِ، ذَكَرَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" وَغَيْرُهُ (إِلَّا فِي قَوْلِهِ): أَطْلَقْتُكَ وَلَوْ لِعَبْدِهِ، "فتح"^(٢) (أَمْرُكَ بِيَدِكَ).....

الثَّلَاثَةُ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: لَا سَبِيلَ، وَعَنِ الْإِمَامِ "الْكَرْخِيِّ": ((فَنِي عُمْرِي وَلَمْ يَتَّضِحْ لِي الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا))، ثُمَّ قَالَ "الْكَمَالُ"^(٣) - بَعْدَ تَقْرِيرِ عَدَمِ الْفَرْقِ - : ((وَالَّذِي يَفْتَضِيهِ النَّصْرُ كَوْنُهُ مِنَ الْكِنَايَاتِ)).

[١٦٥١٢] (قَوْلُهُ: وَأَقْرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤)) وَكَذَا فِي "النَّهْرِ"^(٥) وَ"الشَّرْئُوبَلَاءِ"^(٦) وَ"الْمَقْدِسِيِّ".

[١٦٥١٣] (قَوْلُهُ: يَعْتِقُ^(٧) بِالنِّيَّةِ) الْأَوَّلَى: لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

[١٦٥١٤] (قَوْلُهُ: ذَكَرَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" وَغَيْرُهُ) أَي: ذَكَرَ اشْتِرَاطَ النِّيَّةِ لِعَتْقٍ، وَمِثْلُهُ

فِي "الْبَحْرِ"^(٨) عَنْ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٩) وَ"غَايَةِ الْبَيَانِ"، وَعَزَاهُ فِي "النَّهْرِ"^(١٠) إِلَى "الْعِنَايَةِ"^(١١) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(١٢).

[١٦٥١٥] (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي قَوْلِهِ إلخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَبِالْفَافِ الطَّلَاقِ))، وَزَادَ قَوْلُهُ:

(١) ((ي)) : ساقطة من "ط".

(٢) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٧/٤.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٨/٤.

(٤) "البحر": كتاب العتق ٢٤٥/٤.

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٤/ب.

(٦) "الشَّرْئُوبَلَاءِ": كتاب العتاق ٣/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) فِي "م": ((ويعتق)).

(٨) "البحر": كتاب العتق ٢٤٦/٤.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق ٧٠/٣.

(١٠) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٥/آ.

(١١) "العناية": كتاب العتاق ٢٤٦/٤ (هامش "فتح القدير").

(١٢) "المبسوط": كتاب العتاق ٦٩/٧.

أو اختاري فهو عتق مع النية^(١) من كُنَايَاتِ الْعِتْقِ أَيْضاً، وَلَا بَدْءَ، "بَدَائِعُ".
وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ، وَكَذَا: اخْتَرِ الْعِتْقَ أَوْ أَمُرْ عِتْقَكَ بِيَدِكَ.....

((أُطْلَقْتُكَ)) مع أَنَّهُ قَدَّمَهُ "المُصَنَّفُ" لِتَكْمِيلِ مَا اسْتَشْنَى، وَلَكِنَّ اسْتِثْنَاءَ الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَالِاخْتِيَارِ مُنْقَطِعٌ.
لأنَّهُمَا مِنْ كُنَايَاتِ التَّفْوِيضِ لَا كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ.

(١٦٥١٦) (قوله: أو اختاري) عزاه في "البحر"^(٢) و"النهر"^(٣) إلى "البدائع"^(٤).

قلت: وهو خلاف المذهب؛ ففي "الذخيرة": ((قال "محمد" في "الأصل"^(٥)): إذا قال الرَّحْلُ
لَأَمَتِهِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَنْوِي بِهِ الْعِتْقَ يَصِيرُ الْعِتْقُ بِيَدِهَا حَتَّى لَوْ أَعْتَقَتْ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ جَازاً، وَلَوْ
قَالَ لَهَا: اخْتَارِي يَنْوِي الْعِتْقَ لَا يَصِيرُ الْعِتْقُ فِي يَدِهَا، فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: اخْتَارِي
فِي الْعِتْقِ وَسَوَى بَيْنَهُمَا فِي الطَّلَاقِ)). اهـ كلام "الذخيرة"، وكذا صرَّحَ في "الفتح"^(٦): ((بأنه لو
قال لَهَا: اخْتَارِي فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا لَا يَثْبُتُ الْعِتْقُ وَإِنْ نَوَاهُ)) اهـ، وصرَّحَ بذلك أيضاً في "كافي
الحاكم" بلا حِكَايَةِ خِلَافٍ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ مَا فِي "الأصل" و"الكافي" هُوَ نَصُّ الْمَذْهَبِ فَلَا يُعَدَّلُ
عَنْهُ، وَلَمْ أَرْ مَنْ ثَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ، فَاغْتَنِمَهُ.

(١٦٥١٧) (قوله: وَلَا بَدْءَ) أَي: لَيْسَ ذَلِكَ أَمراً مُنفِرداً خَارِجاً عَنْ نَظَائِرِهِ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنِ
قَوْلِهِ: ((فَهُوَ مِنْ كُنَايَاتِ الْعِتْقِ أَيْضاً)) أَي: كَمَا أَنَّهُ مِنْ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الْعِتْقُ
وغيره كَانَ مِنْ كُنَايَاتِهِ أَيْضاً.

(١٦٥١٨) (قوله: وَيَتَوَقَّفُ) أَي: الْعِتْقُ فِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ وَاخْتَارِي، بِخِلَافِ: أُطْلَقْتُكَ فَإِنَّهُ لَا تَمَثِّلُكَ

٨٣

(١) في "ط" و"ب" و"م": ((فإنه)).

(٢) "البحر": كتاب العتق ٢٤٦/٤.

(٣) "النهر": كتاب الإعناق ٢٦٤/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الإعناق - فصل: في أَنَّ رَكْنَ الْإِعْتِاقِ اللَّعْطُ الدَّالُّ عَلَيْهِ ٥٣/٤-٥٤.

(٥) لم يثر عليها في القسم المطبوع من "الأصل".

(٦) "الفتح": كتاب العتق ٢٣٧/٤.

وإن لم يحتج للنِّية؛ لأنه تملك كالطلاق، ولا عتق بنحو: أنت عليّ حرام وإن نوى، لكن يكفر بوطئها (و) يصح أيضاً (بقوله: عبدي أو جماري) أو جداري (حر) كما لو جمع بين امرأته وبهيمة أو حجر، وقال: إحدكما طالق طلقت امرأته، لا لو جمع بين امرأته أو أمتة الحيّة والميتة، "جوهرة" و"زيلي" (و) يصح أيضاً.....

فيه حتى يتوقف.

- [١٦٥١٩] (قوله: وإن لم يحتج للنِّية) لأنه صريح [٣/٤٩٣/ب] حيث ذكر لفظ العتق، "ح" (١).
 [١٦٥٢٠] (قوله: لأنه تملك) تعليل للتشبيه أي: وكذا: اختر العتق يتوقف على المحبس؛ لأنه تملك، "ح" (١)، أو هو علة لقوله: ((يتوقف)).
 [١٦٥٢١] (قوله: وإن نوى) لأنه من كنيات الطلاق المختصة به، "ح" (١).
 [١٦٥٢٢] (قوله: لكن يكفر بوطئها) لأنّ تحريم الحلال يمين فكأنه قال: والله لا أطوك، "ح" (١).
 [١٦٥٢٣] (قوله: عبدي أو جماري) يعني: جمع بين هذين اللفظين، وقوله: ((أو جداري)) أي: بدل جماري وهذا عنده، وقالوا: لا يصح، ويأنه في "الزيلي" (٢)، "ط" (٣).
 [١٦٥٢٤] (قوله: الحيّة) نعت لامرأته وأمتيه، وأفرده ليكون العطف بأو، وقوله: ((والميتة)) بمعنى: وامرأته أو أمتة الميتة فهو مُقابل مدخول ((بين)).
 [١٦٥٢٥] (قوله: "جوهرة" (٤)) ونصّها: ((ولو جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق

(١) "ح": كتاب العتق ق ٢١٩/ب

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق ٦٩/٣.

(٣) "ط": كتاب العتق ٢٨٩/٢.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٧٩/٢.

(مِلْكُ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ).....

كالبهيمة والحائط والسارية فقال: عبدي حرٌّ أو هذا، أو قال: أحدُكما عتق العبدُ عند "أبي حنيفة"، وعندهما لا يعتق. وإن قال لعبده: أنت حرٌّ أو لا لا يعتق إجماعاً. وإن قال لعبده وعبد غيره: أحدُكما لم يعتق عبده إجماعاً إلا بالنية؛ لأنَّ عبدَ الغير لا يُوصف بالحرية إلا من جهة مولاه، وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على إجازة المولى، وكذا إذا جمع بين أمة حية وأمة ميتة فقال: أنت حرٌّ، أو هذه، أو إحداكما حرَّة لم تعتق أمتُه؛ لأنَّ الميتة تُوصف بالحرية فيقال: ماتت حرَّة وماتت أمة فلا تختص الحرية بأمتِه)) اهـ "ح" (١).

مطلب في ملك ذي الرحم المحرم

[١٦٥٢٦] (قوله: بملك ذي رحم محرم) شمل الملك بשרاء أو هبة أو وصية أو غيره، "قَهْستاني" (٢)، وشمل ما لو باشره بنفسه أو نائيه فدخل ما إذا اشترى العبد المأذون ذا رحم محرم من مولاه ولا دين عليه، أمَّا المديون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافاً لهما، وخرج المكاتب إذا اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق اتفاقاً، "بحر" (٣) عن "الطهيريَّة" (٤).

(تنبيه)

في "القنية" (٥): ((وطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الوطئ الشبهة أو لا؛ لأنه ولدٌ ولديه فيعتق عليه حين دخل في ملكه، وإن لم يثبت النسب، كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه، وإن لم يثبت نسبه منه)) اهـ. وفي "حاشية الحموي" عن "غاية البيان": ((لو اشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه لأنه يُنسب إليه بواسطة [٣ ق ٤٩٤] الأب

(١) "ح": كتاب العتق ق ٢١٩/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦١/١.

(٣) "الحر": كتاب العتق ٤/٢٤٨.

(٤) "الطهيريَّة": كتاب العتاق - الفصل الخامس: نوع آخر في عتق ذوي الأرحام ق ١١٩/ب.

(٥) "القنية": كتاب العتاق - باب مسائل متفرقة ق ٤٩/أ، وفيها: ((وطئ جارية امه)) بدل ((أبيه)) وهو خطأ.

أي: قريب حُرْم نكاحه أبدأ ولو شيقصاً فيعتق بقدره عنده، أو حملاً كثيراً زوجه أبيه الحامل منه.....

ونسبة الأب مقصعة فلا تنسب الأحوه، قالوا: إلا إذا كان من أمه فيعتق عيه إذا ملكه؛ لأن نسبه الولد إليها لا تنقطع فتكون الأحوه تاتيه)) اهـ.

[١٦٥٢٧] (قوله: أي قريب) نفسير لذي الرحم، وقوله: ((حُرْم نكاحه أبدأ)) تفسير للمحرّم، قال في "الدر المنقى" ^(١): ((ثم المحرمان تنحصان لا يحورنكاح بينهما سو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى فمحرّم بلا رجم كأي رضاءاً وروحه أضييه وفرعه فلا يعتق عليه نفاق، وكذا الرجم بلا محرّم كأي الأعمام والأحوال لا يعتق عيه اتفاقاً، "كأي" ^(٢) وعيره)) اهـ.

[١٦٥٢٨] (قوله: عنده) أي. عند الإمام لنحزي ^(٣) العتق عنده خلافاً لهما، 'ص' اهـ.

[١٦٥٢٩] (قوله: أو حملاً إنج) فيعتق ذؤ أمه، وليس له بيعها قبل أن تضع حملها؛ لأنه ملك أحاه فيعتق عيه، 'بدائع' ^(٤)، وهذا مناف لقولهم: إن الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى لا يعتق ب: كل مملوك لي حر فحتاج إلى الجواب، 'نحر' ^(٥).

وأقول: لا يترم من كون الشيء منكاً كونه مملوكاً مضيقاً، 'نهر' ^(٦)، وتوضيحه: أن المملوك في: كل مملوك بي حر حيث أضيّق يصرف إلى دت مملوكه به مستنقة بنفسها، والحمل حرء من أمه فلا يترم من كونه منكاً به أن يصدق عيه اسم مملوك حيث أطلق، وهذا عتق اعتق

(١) 'الدر المنقى' كتاب الإعتاق ٥١٢ ١ (هامش 'المجمع' 'أنهر')

(٢) "كأي اسمي" كتاب عتاق - فصل ومن مملوك رجم مخصوص به عتق عيه ق ١٧٧ -

(٣) في 'م' ((تحرري))

(٤) 'ط' كتاب العتق ٢ ٢٨٩

(٥) 'بدائع' كتاب الإعاق - فصل في أن ركز الإعتاق البطل أدل عيه ٤٩

(٦) "نهر" كتاب لعتق ٤ ٢٤٨.

(٧) 'الهر' كتاب الإعتاق ق ٢٦٥

(ولو) المالك (صبياً أو مَحْنُوناً أو كافراً) في دارنا، حتى لو أعتقَ المسلمُ أو الحرُّبي.....

على دُخُولِ القريبِ في مَبْكِهِ لا على كونه مِمَّا يَصْدُقُ عليه لَفْظُ مَمْلُوكٍ مُصْطَقٍ فَيُذَا دَخَلَ حَمْرٌ هنا لا هناك، فافهم.

[١٦٥٣٠]. (قوله: ولو لمالك صبياً أو مَحْنُونٌ) إِنَّمَا جُعِلَا أَهْلًا لِعَتَقِ القريبِ عِيْهُمَا؛ لِأَنَّهُ تَعَتَّقَ به حَقُّ العبدِ فَشَابَهُ النَّفَقَةُ، البحر^(١).

[١٦٥٣١]. (قوله: في دارنا) أي: دار الإسلام، قَيَّدَ به لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ نَا فِي دَارِ الحَرْبِ، 'فتح'^(٢).

[١٦٥٣٢]. (قوله: حتى لو أعتقَ الخ) تَفْرِيعٌ عَلَى اتَّقْيِيدِ يَقْوِيهِ: ((في دارنا))، وَكَانَ الْأُظْهَرُ أَنَّ يَقُولُ: حَتَّى لو مَلَكَ قَرِيبُهُ فِي دَارِ الحَرْبِ، لَكِنْ أَفَادَ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَعْتَقُ بِالْإِعْتَاقِ الصَّرِيحِ فَكَذَلِكَ بِالْمَلِكِ بِالْأَوَّلَى، وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي 'الفتح'^(٣) فَقَالَ: ((فَلَوْ مَلَكَ قَرِيبُهُ فِي دَارِ الحَرْبِ أَوْ أَعْتَقَ الْمُسْلِمُ قَرِيبُهُ فِي دَارِ الحَرْبِ لَا يَعْتَقُ خِلَافاً لـ"أبي يوسف"، وَعَنِ هَذَا الْخِلَافِ: إِذَا أَعْتَقَ الْحَرْبِيُّ عَبْدَهُ فِي دَارِ الحَرْبِ، ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي 'الإيضاح'، وَفِي 'كافي الحاكم': عَتَقَ الْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الحَرْبِ قَرِيبُهُ [٣١٤٤٣] بِأَطْلٍ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافاً، مَّا إِذَا أَعْتَقَهُ وَخَلَّاهُ فَقَدْ فِي 'المختص': يَعْتَقُ عِنْدَ 'أبي يوسف' وَوَلَاؤُهُ لَهُ، وَقَالَا: لَا وَلَاؤُهُ لَهُ لَكِنَّهُ عَتَقَ بِالتَّخْلِيَةِ لَا بِالْإِعْتَاقِ فَهُوَ كَالْمُرَاغِمِ*، ثُمَّ قَالَ: الْمُسْلِمُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الحَرْبِ فَاشْتَرَى عَبْدًا حَرْبِيًّا فَأَعْتَقَهُ تَمَّةً؛ اِقْيَاسُ: لَا يَعْتَقُ بِدُونِ التَّخْلِيَةِ لِأَنَّهُ فِي دَارِ الحَرْبِ وَلَا تَحْرِي عِيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ: يَعْتَقُ مِنْ غَيْرِ تَخْلِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَنْقَطِعْ عَنْهُ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَلَا وَلَاؤُهُ لَهُ عِنْدَهُمَا وَهُوَ 'اِقْيَاسُ'، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": لَهُ الْوَلَاءُ وَهُوَ الْإِسْتِحْسَانُ، وَذَكَرَ قَوْلَ "مُحَمَّدٍ" مَعَ "أبي يوسف" فِي كِتَابِ "السَّيْرِ".

(١) 'البحر'. كتاب العتق ٤ ٢٤٨.

(٢) 'الفتح': كتاب العتاق - فصل. ومن مَلَكَ دَرْجَمَ مُحْرَمٍ مِنْهُ عَتَقَ عِيْهِ ٤ ٢٥١.

* أي: مَنْ خَرَجَ مِنْ دَارِ الحَرْبِ عَلَى رَعْمٍ مَوْلَاهُ، أَي: خَرَجَ يَبِيدُ مَسْمُومًا أَوْ أَسْمَ بَعْدَ إِهْمَ مِنْهُ.

عَبْدُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يَعْتَقُ بَعْتَقِهِ، بَلْ بِالتَّخْلِيَةِ، فَلَا وِلَاءَ لَهُ خِلَافًا لِلثَّانِي، وَلَوْ عَبْدُهُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا عَتَقَ بِالاتِّفَاقِ؛ لَعَدِمَ مَحَلَّتِيهِ لِلِاسْتِرْقَاقِ، "زَيْلَعِي"^(١).....

٩٣

وعسى هذا فالجمع بينه وبين ما في "الإيضاح": أن يُرادَ بالمُسْلِمِ ثَمَّةٌ الّدي نشأ في دارِ الحرب، وهنا نصٌّ على أنه دَاخِلٌ هناك بعد أن كان هنا فليذا لم تنقُطع عنه أحكامُ الإسلام)). اهـ ما في "الفتح".

وحاصله: أنَّ الحُرِّيَّ إذا أسْلَمَ في دارِ الحربِ أو بَقِيَ حُرِّيًّا لو مَلَكَ أو أُعْتِقَ^(٢) قَرِيْبُهُ ثَمَّةٌ لَا يَعْتَقُ خِلَافًا لـ"أبي يُوسُفَ" إلَّا إذا خَلَّى سَبِيلَهُ؛ بأنْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ وَأَطْلَقَهُ فَيَعْتَقُ بِالتَّخْلِيَةِ لَا بِالْإِعْتِقَاقِ وَلَا وِلَاءَ لَهُ خِلَافًا لـ"أبي يُوسُفَ"؛ فَعَبْدُهُ لَهُ الْوِلَاءُ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ الْأَصْلِيُّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَاشْتَرَى عَبْدًا حُرِّيًّا فَأَعْتَقَهُ ثَمَّةٌ فَلَا اسْتِحْسَانَ؛ أَنَّهُ يَعْتَقُ بِذَوْنِ التَّخْلِيَةِ وَلَهُ الْوِلَاءُ، وَعَلَى هَذَا: فإِطْلَاقُ "الشَّارِحِ" الْمُسْلِمِ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِهِ نَاشِئًا فِي دَارِ الْحَرْبِ، فَالْأَحْسَنُ مَا فِي بَعْضِ النُّسخ: ((حَتَّى لو أُعْتِقَ الْمُسْلِمُ الْحُرِّيُّ)) بَلْوَنٍ (أو) أَي: الْمُسْلِمُ النَّشِئُ فِي دَارِ الْحَرْبِ.

١١٦٥٣٣ (قوله: عبده) أي: الحُرِّيَّ بِقَرِيْبَةٍ قَوْلِهِ: ((ولو عبده مسلماً)) إلخ، "ح"^(٣).

١١٦٥٣٤ (قوله: فلا ولاء له) تفريع على عتقه بالتخلي لا بالإعتاق؛ لأنَّ الولاء من أحكام

الإعتاق ولم يعتق به.

١١٦٥٣٥ (قوله: عتق بالاتفاق) أي: بإعتاق سيِّده أو بشراؤه إنَّ كان ذا رَجِمٍ مَحْرُومٍ، "ح"^(٣).

(قوله: وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في "الإيضاح" إلخ) يُعَدُّ هذا الجمعُ التعليلُ المنقولُ عن "الزيلعي" وغيره لِقَوْلِهِمَا بَعْدَ عَتَقِهِ بِالْإِعْتِقَاقِ وَمَلَكَ الْقَرِيبِ؛ فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي الْمُسْلِمِ الْأَصْلِيِّ سِوَا مَنْ دَرَّهَ وَالْمُسْلِمِ الْحُرِّيِّ، وَقَدْ نَقَلَهُ "ط"، وَالظَّاهِرُ فِي الْجَمْعِ: بِنَاءٌ مَا فِي "الإيضاح" عَلَى جَوَابِ الْقِيَاسِ، وَغَيْرِهِ عَلَى جَوَابِ الْاسْتِحْسَانِ، نَأْمَلُ.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الإعتاق ٧٠/٣ تصرف.

(٢) في "م": ((عتق)).

(٣) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/أ.

(و) يصبحُ أيضاً تحرير (لوجهِ الله والشَّيْطَانِ والصَّنَمِ وإن) أَيْمَ و(كُفِرَ بِهِ) أي: بالإعتاق للصَّنَمِ (المُسَيَّمِ عِنْدَ قَصْدِ التَّعْظِيمِ) لِأَنَّ تَعْظِيمَ الصَّنَمِ كُفْرٌ. وعِبَارَةُ "الجَوْهَرَةُ"^(١): ((لو قال: للشَّيْطَانِ أَوْ للصَّنَمِ كَفَرًا)) (و) يَصِحُّ أَيْضاً (بِكُفْرِهِ) أي: إِكْرَاهٍ،

[١٦٥٣٦] (قوله: وَتَحْرِيرِ لَوْجِهِ إِلَهٍ تَعَالَى إلخ) لِأَنَّهُ نَحَزَ الْحُرِّيَّةَ وَبَيَّنَ غَرَضَهُ الصَّحِيحَ أَوْ الْفَاسِدَ فَلَا يَقْدَحُ فِيهِ، كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٢).

والمُرَادُ بـ ((وَجْهٍ إِلَهٍ تَعَالَى)) ذَاتُهُ، أَوْ رِضَاؤُهُ. وَالشَّيْطَانُ وَاحِدُ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ أَوْ الْجِنِّ مَعْنَى: مَرَدِّيهِمْ، وَالصَّنَمُ صُورَةُ الْإِنْسَانِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَلَوْ مِنْ حَجَرٍ فَهُوَ وَتَنٌ. كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣).

[١٦٥٣٧] (قوله: وَإِنْ أَيْمَ وَكُفِرَ بِهِ) لَفٌ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ؛ فَالْإَيْمُ فِي الْإِعْتِاقِ لِلشَّيْطَانِ، وَالْكُفْرُ فِي الْإِعْتِاقِ لِلصَّنَمِ بِقَرِينَةٍ تَفْسِيرِهِ مَرْجِعٌ [٣٦ ق ٤٩٥]: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي زِيَادَتِهِ لَفْظَ (أَيْمَ)، لَكِنْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، وَمَا فَعَلَهُ "أَشَارَحُ" هُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ 'المُصَنَّفُ' فِي 'المِنْحِ'^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرُ "الْبَحْرِ"^(٥) أَيْضاً.

وَالْأَظْهَرُ: مَا فِي "الْمَتْنِ" وَ"الجَوْهَرَةُ"^(٦): مِنْ الْكُفْرِ بِكُلِّ مِنْهُمَا.

[١٦٥٣٨] (قوله: أَيْ إِكْرَاهٍ) هُوَ حَمْلُ الْغَيْرِ عَلَى مَا لَا يَرْضَاهُ. 'بَحْرُ'^(٧)، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَصْدَرُ الْمَزِيدِ؛ لِأَنَّ الْكُرَّةَ أَثَرُ الْإِكْرَاهِ، لَكِنْ كُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ أَيْضاً، فَافْهَمْ.

(١) 'الجوهرة النيرة': كتاب العتق ٢ ١٨٤.

(٢) 'أبدائع': كتاب الاعتاق - فصل في أن ركس لإعتاق سقط يدل عليه ٤ ٤٧.

(٣) 'لسر': كتاب العتق ٤ ٢٤٨.

(٤) 'المنح': كتاب العتق ١ ١٧٨ أ.

(٥) 'البحر': كتاب العتق ٤ ٢٤٨.

(٦) 'الجوهرة النيرة': كتاب العتاق ٢ ١٨٤.

(٧) 'البحر': كتاب العتق ٤ ٢٤٩.

ولو غير مُلجئ (وسُكِرَ بسببٍ مَحْظُورٍ) سَيَجِيءُ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، فلا يَخْرُجُ إِلَّا شَرْبُ الْمُضْطَرِّ، فَإِنَّهُ كَالْإِغْمَاءِ (و) يَصِحُّ أَيْضاً مَعَ (هَزَلٍ).....

[١٦٥٣٩] (قوله: ولو غير مُلجئ) المُلجئُ: ما يُفَوِّتُ النَّفْسَ أوِ الْعُضْوَ، وغيرُ المُلجئِ بخلافِهِ، والأوَّلَى الْمُبَالِغَةُ بِالْمُلْجئِ كما لا يَخْفَى، "ط" (١).

وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى الْمَكْرِهِ، "جوهرة" (٢). وفي "التَّارُخَانِيَّة" (٣): ((قالَ لِمَوْلَاهُ فِي مَوْضِعٍ خَالَ: إِنْ أَعْتَقْتَنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَأَعْتَقَهُ مَخَافَةَ الْقَتْلِ يَعْتَقُ وَيَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ)).

[١٦٥٤٠] (قوله: سَيَجِيءُ) (٤) أي: في كتاب الْأَشْرِيَّة: ((أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ)) أي: كُلُّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ وَهُوَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" الْمُفْتَى بِهِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْأَشْرَبَةُ الْمُتَّخَذَةُ مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ، وَالتَّنْتِثُ لَا يَقْصِدُ السُّكْرَ بَلْ يَقْصِدُ الْاسْتِمْرَاءَ وَالتَّقْوَى، وَنَقِيعُ الزَّيْبِ بِلَا طَبَخٍ فَالسُّكْرُ بِهَا يَكُونُ بِسَبَبٍ مَحْظُورٍ كَالسُّكْرِ مِنَ الْخَمْرِ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ إِذَا شَرِبَهَا لَا يَقْصِدُ الْمَعْصِيَةَ فَلَا يَكُونُ مَحْظُوراً فَإِذَا سَكِرَ بِهَا لَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَلَا عِتَاقُهُ، أَمَّا السُّكْرُ نَفْسُهُ فَهُوَ حَرَامٌ اتِّفَاقاً بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَحْرُمُ الْقُدْرُ الْمُؤَدِّي إِلَى الْإِسْكَارِ، حَتَّى لو عَلِمَ أَنَّ شَرْبَ كَاسَيْنِ لَا يُسْكِرُ وَإِنَّمَا يُسْكِرُ الْكَاسُ الثَّلَاثُ حَرَمَ شَرْبِ الثَّلَاثِ فَقَطْ عِنْدَ "الْإِمَامِ"، فَلَوْ سَكِرَ مِنْ كَاسَيْنِ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبٍ مَحْظُورٍ، أَمَّا عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" فَإِنَّ الْحَرَامَ كُلُّ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ كَالْخَمْرِ، فَافْهَم.

[١٦٥٤١] (قوله: فلا يَخْرُجُ) أي: عَنِ السَّبَبِ الْمَحْظُورِ إِلَّا شَرْبُ الْمُضْطَرِّ أي: لِإِسَاعَةِ الْقِيَمَةِ أَوْ بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ، وَمِثْلُهُ مَا يَحْصُلُ مِنْ مُبَاحِ كَالْعَسَلِ عِنْدَ غَلَبَةِ الصَّفَرَاءِ. [١٦٥٤٢] (قوله: مَعَ هَزَلٍ) هُوَ اللَّعِبُ، وَقَدْ مَنَّا (٥) الْكَلَامَ فِيهِ.

(١) "ط": كتاب العتق ٢٩٠/٢ تنصرف.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٨٤/٢.

(٣) "التارخانية": كتاب العتاق - الفصل الثالث عشر في المتفرقات ٤١٠/٤.

(٤) انظر "الدر" عند المَقُولَةِ: [٣٣٨٧٥] قوله: ((وقال "محمد" إلخ)).

(٥) المَقُولَةُ [١٦٤٦٣] قوله: ((دُئِيَ)) والمَقُولَةُ [١٦٤٥٣] قوله: ((بلا بة)).

هو عدم قصد حقيقة ولا مجاز (وإن عتق) العتق (بشرط) كدخول دار (صح) وعتق إن^(١) دخل، (والتعليق بأمر كائن تنجيز، فلو قال عبده) وهو في ملكه: (إن منكك فأنت حر عتق للحال، بخلاف قوله لمكاتبه: إن أنت عبي فأنت حر) لا يعتق لقصور الإضافة، "ظهريّة"^(٢)، وفيها^(٣): ((تصبح حراً.....

[١٦٥٤٣] (قوله: وإن عتق العتق بشرط إلخ) شمل تعليقه بالملك أو بسببه، كما مر^(٤) التصريح به، لكن لا بد من تعليقه على ملك صحيح؛ ففي "الجوهرة"^(٥): ((لو قال المكاتب أو العبد: كل مملوك أميكه فيما أستقبل فهو حر فعتق ثم ملك مملوكاً لا يعتق عنده، وعندهما يعتق، وإن قال: إذا عتقت فملكك عبداً فهو حر فأعتق فملك عبداً عتق إجماعاً؛ لأنه أضاف الحرية إلى ملك صحيح، وإن قال: إن اشتريت هذا العبد فهو حر لم يعتق حتى يقول: إن^(٦) اشتريته بعد العتق. وعندهما يعتق)) اهـ. [٣ ق ٤٩٥ ب]

[١٦٥٤٤] (قوله: وعتق إن دخل) أي: إن بقي في ملكه فإنه يجوز له بيعه وإخراجه عن ملكه قبل وجود الشرط - لأن تعليق العتق بالشرط لا يزيل ملكه - إلا في التدبير خاصة، "جوهرة"^(٧). ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق، "كافي".

[١٦٥٤٥] (قوله: لقصور الإضافة) لأن في إضافة المكاتب إلى نفسه بعنوان العبد قصوراً أي:

(١) في 'و': ((١٥)).

(٢) "الظهريّة": كتاب العتاق - الفصل الثاني: في التعيينات ق ١١٥ أ، وقوه: ((قصور لإضافة)) نقه في 'لظهريّة' عن انفعيه 'أبي البيه' رحمه الله تعالى.

(٣) "الظهريّة": كتاب العتاق - الفصل الأول فيما يقع به العتق وفيما لا يقع ق ١١٤ ب.

(٤) المقولة [١٦٤٤٥] قوه: ((ولو بإضافته إليه)).

(٥) "الجوهرة سيرة": كتاب عتاق ١٨٤/٢.

(٦) في 'م': ((أ))، وهو خطأ.

(٧) "الجوهرة السيرة": كتاب العتاق ١٨٤ ٢.

تَعْلِيْقٌ، وَتَقَوْمٌ حُرًّا وَتَقْعُدُ حُرًّا تَنْجِيزٌ))، قَالَ: إِنَّ سَقَيْتَ حِمَارِي فَذَهَبَ بِهِ لِلْمَاءِ وَلَمْ يَشْرَبْ عَتَقَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ عَرَضُ الْمَاءِ عَلَيْهِ، قَالَ: عَبْدِي الَّذِي هُوَ قَدِيمُ الصُّحَّةِ حُرٌّ عَتَقَ مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً، هُوَ الْمُخْتَارُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ عَتِيقٌ وَنَوَى فِي الْمِلْكِ دَيْنٌ، وَلَوْ زَادَ: فِي السَّنِّ لَا يَعْتِقُ.....

عَدَمَ تَحَقُّقٍ؛ إِذْ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ أَنْتَ عَبْدِي إِنْ كَانَ لَا يَصْدُرُ مِنْكَ أَمْرٌ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ حُرٌّ وَالْمُكَاتَبُ لَيْسَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، "ط" (١).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَطْلُوقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ، وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ نَاقِصٌ.

[١٦٥٤٦] (قَوْلُهُ: تَعْلِيْقٌ) كَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَصْبَحْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ، "ط" (١).

[١٦٥٤٧] (قَوْلُهُ: تَنْجِيزٌ) لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ مَعْتُوقٌ (٢) فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، "ط" (٣).

[١٦٥٤٨] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُرَادَ عَرَضُ الْمَاءِ عَلَيْهِ) أَي: لَا إِزَالَةَ الْعَطَشِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، وَلِأَنَّهُ يُقَالُ: سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَشْرَبْ.

[١٦٥٤٩] (قَوْلُهُ: عَتَقَ مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً) الْمُرَادُ: أَنَّهُ يَعْتِقُ مَنْ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ مُنْذُ سَنَةٍ صَاحِبَهُ أَوْ لَا، "ط" (٣).

[١٦٥٥٠] (قَوْلُهُ: وَنَوَى فِي الْمِلْكِ) أَي: أَنَّهُ قَدِيمٌ فِي مِلْكِهِ، "ط" (٣).

[١٦٥٥١] (قَوْلُهُ: دَيْنٌ) وَلَا يُصَدِّقُ قَضَاءً.

[١٦٥٥٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ زَادَ فِي السَّنِّ) أَي: صَرَّحَ بِذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: أَنْتَ عَتِيقٌ فِي السَّنِّ أَي:

كَبِيرُ السَّنِّ، وَفِي "الْبَحْرِ" (٤) عَنْ "الْحَاثِمِ" (٥): ((لَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرُّ النَّفْسِ — يَعْنِي: فِي الْأَخْلَاقِ —

(١) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩١.

(٢) فِي هَامِشٍ "م": ((قَوْلُهُ: (مَعْتُوقٌ) صَوَابُهُ: مَعْتَقٌ؛ لِأَنَّ عَتَقَ التَّلَاثِيَّ لَا زَمَّ فَلَا بَأْسَ مِنْهُ اسْمُ الْمَعْمُولِ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمُ مَعْمُولٍ مِنْ أَعْتَقَ الرَّبَاعِيَّ، قَالَ فِي "المَصَاحِ": وَلَا يَجُوزُ عَبْدٌ مَعْتُوقٌ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ، ((مَعْمُولٌ)) مِمَّنْ أَعْتَقْتُ شَاءَ مَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ)). اهـ مَصَحَّحُهُ.

(٣) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩١.

(٤) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٧.

(٥) "الحاثم": كتاب العتق - فصل فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ١/٥٦١ (هَامِشٌ "الْمُتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

((وَعَتَقَ ب: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ لَا ب: مَا أَنْتَ إِلَّا مِثْلُ الْحُرِّ وَإِنْ نَوَى.....))

عَتَقَ فِي الْقَضَاءِ)).

(١٦٥٥٣) (قوله: وَعَتَقَ ب: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ) لَأَنَّ الْإِسْتِنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ عَنِ وَجْهِ التَّأَكِيدِ
كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، "هَدَايَة"^(١). وَيُسْتَنَى مِنْهُ مَا نَقَلَهُ "الْحَمَوِيُّ" عَنْ "مُنْيَةِ الْمُفْتِي": ((إِذَا أَمَرَ
غُلَامُهُ بِشَيْءٍ فَاُمْتَنَعَ فَقَالَ لَهُ: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ)) ذَكَرَهُ "أَبُو السُّعُودِ"^(٢)، قَالَ "ط"^(٣):
((لَأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مَا أَفْعَالُكَ هَذِهِ إِلَّا أَفْعَالُ الْحُرِّ)).

١٠٣

(١٦٥٥٤) (قوله: لَا ب: مَا أَنْتَ إِلَّا مِثْلُ الْحُرِّ وَإِنْ نَوَى) كَذَا نَقَلَهُ فِي "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى"^(٤) عَنْ
'الْمُحِيطِ'، مَعَ أَنَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَ"الْقَهْطَانِي"^(٦) نَقَلَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ "الْمُحِيطِ" بِدُونِ قَوْلِهِ: ((وَإِنْ
نَوَى))^(٧)، وَكَذَا فِي "الْجَوْهَرَة"^(٨) لَكِنْ بِدُونِ عَزْوِ.

نَعَمْ فِي "الْقَهْطَانِي"^(٩): ((لَا يَصَحُّ بِقَوْلِهِ: أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ أَوْ الْحُرَّةِ وَإِنْ نَوَى، وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَعْتَقُ بِالنِّيَّةِ، كَمَا فِي "الْإِخْتِيَارِ"^(١٠))) اهـ. وَاقْتَصَرَ^(١١) "الزَّيْلَعِيُّ"^(١٢) عَلَى الثَّانِي وَقَالَ:

(١) "الهداية": كتاب العتاق ٥٣/٢.

(٢) "فتح المعين": كتاب الإعتاق ٢٥٨/٢.

(٣) "ط": كتاب العتاق ٢٩١/٢.

(٤) "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": كتاب الإعتاق ٥١١/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٤٧/٤.

(٦) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦١/١.

(٧) بقول: قوله: ((وَإِنْ نَوَى)) لَيْسَ مِنْ عِبَارَةِ "الْمُحِيطِ الْبِرْهَانِي"، وَلَيْسَ مِنْ عِبَارَةِ "مُحِيطِ السَّرْحَسِي" عَلَى مَا نَقَلَهُ فِي
"الْبَحْرِ" عَنْهُ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ عَزْوُ "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى" هَذِهِ الْعِبَارَةَ لـ "الْمُحِيطِ" مَحَلَّ نَظَرٍ وَبَحْثٍ، وَانْظُرْ "الْمُحِيطُ الْبِرْهَانِي":

كتاب العتاق - الفصل الثاني في الألفاظ التي لَا يَقَعُ بِهَا الْعَتَقُ ١/٣٢٣/ب.

(٨) "الْجَوْهَرَة النِّيْرَة": كتاب العتاق ١٧٩/٢.

(٩) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦١/١.

(١٠) "الإختيار": كتاب العتق ٢٠/٤.

(١١) فِي "ب": ((وَاقْتَصَرَ)) وَهُوَ تَخْرِيفٌ.

(١٢) "تنبيه الحقائق": كتاب الإعتاق ٧٠/٣.

ولا ب: كلُّ مالي حُرٌّ، ولا ب: كلُّ عَبْدٍ في الأرض أو كلُّ عَبْدٍ الدُّنْيَا أو أَهْلٍ "بَلْخ" حُرٌّ عِنْدَ "الثاني"، وبه يُفْتَى، بِخِلَافِ: هذه^(١) السُّكَّةُ أو الدَّارُ، "بحر". (حَرَّرَ حَامِلًا.....

((لأنَّه أُنْتُتِ المَمَنَّةُ سَهْمًا وهي قد تَكُونُ عامَّةً وقد تَكُونُ خاصَّةً فلا يَغْنَقُ بِلَا بَيَّةٍ لِسَكِّ)).
[١٦٥٥٥] (قوله: ولا ب: كلُّ مالي حُرٌّ) لأنَّه يُرادُ به الصَّفَاءُ والحُلُوصُ عن شَرِكَةِ الغُربِ،
'بحر'^(٢).

[١٦٥٥٦] (قوله: أو أَهْلٍ نَحِ) أي: كلُّ عَبْدٍ أَهْلٍ نَحِ وهو من أَهْلِ نَحِ ولم يَبْوَ عِنْدَهُ، كما في "التَّائِرُ حَاشِيَةً"^(٣)، ومُقْتَصَاة: [٤٩٦ و ٣] أنه سو سَوَى عِنْدَهُ يَغْنَقُ، وإصْأَهْرُ: أنَّ مِثْلَهُ يُقَالُ في: ((كلُّ عَبْدٍ في الأرض)) و: ((عَبْدُ أَهْلِ الدُّنْيَا))، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قَدْ بَعْدَهُ: ((وَوَقَالَ: وَلَمَّا آذَنَ كُتُّهُمْ أَحْرَارًا لَا يَغْنَقُ عِنْدَهُ بِلَا سَكِّ بِالِاتِّفَاقِ)).

[١٦٥٥٧] (قوله: حُرٌّ) أَفْرَدَ الحَرَّ نَصْرًا لِلْفِظِ (كُلِّ) في المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، ط'^(٤).
[١٦٥٥٨] (قوله: بِخِلَافِ هَذِهِ السُّكَّةُ أو الدَّارِ) أي: فَإِنَّهُ يَغْنَقُ وَإِنْ سَمِيَ بِلَا حِلَافٍ كَمَا في "التَّائِرُ حَاشِيَةً"^(٥)، وَقَالَ قَتَّةُ^(٥): ((وَعَنَى هَذَا الخِلَافُ إِذَا قِيلَ: كُنْتُ عَبْدًا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي: الْمَسْجِدَ الْحَمِيعَ يَوْمَ الْحُمُعَةِ - فَهُوَ حُرٌّ وَعِنْدَهُ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسُوِّهِ، أَوْ قَالَ: كُنْتُ مَرَّةً صَالِقًا وَامْرَأَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَبْنُهَا)) اهـ.

وحيثُ ذَهَبَ وَتَرَفَّقَ بَيْنَ السُّكَّةِ وَالْمَسْجِدِ الْجَامِعِ: أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَمِيعَ فِي حُكْمِ الْبَيْتِ؛ كَوْنُهُ حَامِعًا لِأَهْلِهَا وَبِذَا قَتَّةُ يَوْمَ الْحُمُعَةِ بِخِلَافِ اسُّكَّةٍ؛ لِأَنَّ لَهَا أَهْلًا مُحْضُورِينَ فَبِذَا عَتَقَ فِيهَا بِلَا بَيَّةٍ

(١) في 'و' ((في هذه)).

(٢) 'البحر' كتاب العتق ٤ ٢٤٠

(٣) 'التائير حاشية'، كتاب العتق - الفصل الأول في باب أسبَابِ لَعْنِ بِلْخ ٤ ٢٧٥

(٤) "ط" كتاب معون ٢ ٢٩١.

(٥) سمر حاشية' كتاب العتق - فصل الأول في باب أسبَابِ عَتَقِ بِلْخ ٤ ٢٧٦

عَتَقًا) أَصَالَةً وَقَصْدًا (إِذَا^(١) وَلَدَتْهُ بَعْدَ عِتْقِهَا لِأَقَلِّ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ).....

اتِّفَاقًا، هَذَا وَالشَّارْحُ عَرَا الْمَسْأَلَةَ إِلَى "الْبَحْرِ" مَعَ أَنَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) لَمْ يَذْكُرِ السَّكَّةَ بَلْ ذَكَرَ الدَّارَ.
[١٦٥٥٩] (قَوْلُهُ: عَتَقًا) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا اسْتَشْنَى حَمْلَهَا فَإِنَّهُ يَعْتَقُ تَبْعًا لَهَا كَمَا فِي
'اِسْتِئْذَانِ حَاشِيَةِ"^(٣).

[١٦٥٦٠] (قَوْلُهُ: أَصَالَةً) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَعَطْفِ الْقَصْدِ عَلَيْهَا مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ،
'ط'، أَمَّا فِي الْأُمِّ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الْجَيْنِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ، وَالتَّحْرِيرُ الْمُسْلَطُ عَلَى كُلِّ مُسْطَطٍ
عَلَى الْجُزْءِ أَصَالَةً وَقَصْدًا وَهَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ "الْبَحْرِ"^(٤): ((عَتَقَا أَيُّ: الْأُمُّ وَالْحَمْلُ تَبْعًا لَهَا))؛ لِأَنَّهُ
بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الْجُزْءِ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ، "ح"^(٥)، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ خَرَجَ أَكْثَرُ الْوَلَدِ، فَإِنْ خَرَجَ
أَكْثَرُهُ لَا يَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنْفَصِلِ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَلَوْ مَاتَ فِي هَذِهِ
الْحَالَةِ يَرَتْ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦).

[١٦٥٦١] (قَوْلُهُ: إِذَا وَلَدَتْهُ إِنْخ) لِلتَّيَقُنِ بِوُجُودِهِ وَقَدْ الْإِعْتِاقُ، "ط"^(٧).

(قَوْلُهُ: مَعَ أَنَّهُ فِي "الْبَحْرِ" لَمْ يَذْكُرِ السَّكَّةَ بَلْ ذَكَرَ الدَّارَ) نَعَمْ ذَكَرَ الدَّارَ وَأَنَّهُ يَعْتَقُ فِيهَا اتِّفَاقًا، وَفِي "الْأَشْيَاءِ":
((لَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي هَذِهِ السَّكَّةِ فَهُوَ حُرٌّ وَعِدَّةٌ فِيهَا، أَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَعِدَّةٌ "أَبِي يُوسُفَ":
لَا يَعْتَقُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يَعْتَقُ، وَلَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَعِدَّةٌ فِيهَا يَعْتَقُ عَبْدُهُ فِي قَوْلِهِمْ)) اهـ. وَكَذَلِكَ جَعَلَ
فِي "الْهَدْيَةِ" عِدَّةَ السَّكَّةِ وَالْجَامِعِ عَلَى الْخِلَافِ، وَعِدَّةَ الدَّارِ بِاتِّفَاقٍ اهـ. "سَدِي"

(١) فِي "ط": ((إِذَا)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٠.

(٣) "التَّائِرُ حَاشِيَةً": كِتَابُ الْعَتَاقِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي عَتَقِ مَا فِي الطَّلِ ٤/٣٤٧.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩١.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٩.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ق ٢٢٠/أ.

(٧) اِطْر "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٩.

(٨) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩١.

ولو^(١) لأكثر عتق تبعاً، وثمرته انجرار ولائيه. (ولو حرره) ولو بلفظ: عتق أو مضغة....

[١٦٥٦٢] (قوله: ولو لأكثر) أي: من الأقل فيشمل تمام النصف، "ح"^(٢).

[١٦٥٦٣] (قوله: عتق تبعاً) حاصله: أن الحمل يعتق بإعتاق أمه مطلقاً، لكنه إذا ولدته لأقل من نصف حول يعتق أصالة ولاكثر تبعاً، وإنما قيد "المصنف" بالأول لئلا يتكرر مع قوله الآتي^(٣): ((والولد يتبع الأم)) إلخ.

[١٦٥٦٤] (قوله: وثمرته) أي: ثمره الفرق بين عتقه أصالة أو تبعاً انجرار ولائيه وهي مذكورة في كتاب الولاء^(٤)؛ حيث قال هناك: ((ومن أعتق أمته والحال أن زوجها قبل لغير فولدت لأقل من نصف حول مذ عتقت لا ينتقل ولأه الحمل عن مولي الأم أبداً، فإذا ولدت بعد عتقها لأكثر من نصف حول فولأه لموالي الأم أيضاً؛ لتعذر تبعيته للأب لرقه، فإن عتق القس وهو [٤٩٦ق٣ ب] الأب قبل موت الولد جرّ ولأه إليه إلى موائيه لزوال المانع، هذا إذا لم تكن معتدة، فهو معتدة فولدت لأكثر من نصف حول من العتق وبدون حولين من الفراق لا ينقل لموالي الأب)) اهـ، أي: لتيقن بوجود الحمل عند العتق؛ حيث وجبت إضافة العلوق إلى ما قبل الفراق.

[١٦٥٦٥] (قوله: ولو حرره إلخ) أي: حرر الحمل وحده؛ بأن قال: حمك حرّاً، أو قال: المضغة أو العتقة التي في بطنك حرّاً عتق، 'الحائية'^(٥)، لكن لا بد من تحقق وجوده قبل التحرير بأن ولدته لأقل من سنة أشهر، فهو سنة فأكثر لا يعتق ولا يكون قوله: ما في بطنك حرّاً إقراراً بوجوده لعدم التيقن به؛ لجواز حدوثه، وتاممه في "البحر"^(٦).

(١) ((لو)) ساقطة من 'ط'.

(٢) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠ أ

(٣) ص ٥٢ - 'در'.

(٤) انظر اندر عبد المقوية: [٣٠٥٢٨] قوله: ((موجود عند لعتق))، وما بعدها.

(٥) 'الحائية': كتاب اعتاق - فصل في صريح العربية ٥٦١/١ بتصرف (هـ) مثل 'الفتاوى الهيدية'.

(٦) بحر البحر، كتاب العتق ٤ ٢٥٠.

أو: إِنْ حَمَلَتْ بَوْلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ (عتق فقط) ولم يُجْزَ بَيْعُ الْأُمِّ وَجَازَ هِبَتُهَا، وَلَوْ دَبَّرَهُ لَمْ تَجْزُ هِبَتُهَا فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ كَمُشَاعٍ، وَبَطَلَ شَرْطُ الْمَالِ عَلَيْهِ وَكَذَا عَلَى أُمِّهِ،.....

(١٦٥٦٦) (قوله: أَوْ إِنْ حَمَلَتْ بَوْلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ) الظاهر: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ تَلِدَهُ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَقَلَّ عَلِمَ أَنَّهُ حَمَلٌ مَوْجُودٌ وَالشَّرْطُ حَمَلٌ حَادِثٌ، وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ حَدُوثَهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ لَهُ إِلَى سِتِّينَ، أَمَّا بَعْدَهُمَا فَهُوَ حَمَلٌ حَادِثٌ يَقِينًا، تَأَمَّلْ.

(١٦٥٦٧) (قوله: عَتَقَ فَقَطْ) أَي: دُونَ الْأُمِّ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِإِعْتَاقِهَا مَقْصُودًا لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ، وَلَا تَبَعًا؛ لِأَنَّ فِيهِ قَلْبَ الْمَوْضُوعِ، "نهر" (١).

(١٦٥٦٨) (قوله: وَلَمْ يُجْزَ بَيْعُ الْأُمِّ إلخ) لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا فِي بَطْنِهَا لَا يَقْبَلُ النُّقْلَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحَمْلِ الْمُسْتَنَى، وَالِاسْتِنَاءُ شَرْطٌ فَاسِدٌ فِي الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ، لَكِنَّ الْبَيْعَ يَطْلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْهَبَةِ، كَمَا يَأْتِي فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، "ح" (٢).

(١٦٥٦٩) (قوله: لَمْ تَجْزُ هِبَتُهَا فِي الْأَصَحِّ) وَالْفَرْقُ: أَنَّ بِالتَّذْيِيرِ لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَمَّا فِي الْبَطْنِ، فَإِذَا وَهَبَ الْأُمُّ بَعْدَ التَّذْيِيرِ فَالْمَوْهُوبُ مُتَّصِلٌ بِمَا لَيْسَ بِمَوْهُوبٍ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى هِبَةِ الْمُشَاعِ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ، وَأَمَّا بَعْدَ الْعِتْقِ مَا فِي الْبَطْنِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، "بحر" (٣) عَنْ "المبسوط" (٤).

(١٦٥٧٠) (قوله: وَبَطَلَ شَرْطُ الْمَالِ عَلَيْهِ إلخ) لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ إِلَى إِلْزَامِ الْمَالِ عَلَى الْجَنِينِ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهِ، وَلَا إِلَى إِرَامِ أُمِّهِ، فَإِذَا قَالَ: أَعْتَقْتُ مَا فِي بَطْنِي عَلَى أَلْفٍ عَلَيْكَ فَقَبِلْتُ فَجَاءَتْ بَوْلَدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَعْتَقُ بِلا شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِقَبُولِهَا الْأَلْفِ وَقَدْ قَبِلَتْهُ فَعَتَقَ الْوَلَدُ وَبَطَلَ الْمَالُ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ بَدَلِ الْعِتْقِ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَقِ لَا يَجُوزُ، "بحر" (٥) مُلْخَصًا.

١١.٣

(١) "نهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٥/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٥١/٤.

(٤) "المبسوط": كتاب العتق - باب تدير ما في البطن ١٩٤/٧.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٥٠/٤.

لَكِنْ يُشْتَرَطُ قَبُولُهَا لِلْعَتَقِ، وَفِي "الْظَهْرِيَّةِ"^(١): ((قَالَ: مَا فِي بَطْنِكَ مَتَى^(٢) أَدَّى إِلَيَّ أَلْفًا تَعْلِيْقُ))، وَفِيهَا^(٣): ((أَوْصَى بِهِ وَمَاتَ وَأَعْتَقَهُ^(٤) الْوَرِثَةُ جَازًا،.....

[١٦٥٧١] (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ قَبُولُهَا) أَي: قَبُولُهَا الْمَالِ إِذَا شَرَطَهُ عَلَيْهَا، وَقَوْلُهُ: ((لِنَعْتَقِ)) مُتَعَلِّقٌ بِ: يُشْتَرَطُ.

[١٦٥٧٢] (قَوْلُهُ: قَالَ: مَا فِي بَطْنِكَ) الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: حُرٌّ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ النَّسَخِ.
[١٦٥٧٣] (قَوْلُهُ: تَعْلِيْقُ) [٤٩٧ق/٣] أَي: عَلَى الْأَدَاءِ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ حُرٌّ مَتَى أَدَّى إِلَيْهِ الْأَلْفَ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥).

[١٦٥٧٤] (قَوْلُهُ: أَوْصَى بِهِ) أَي: بِمَا فِي بَطْنِ أَمَتِهِ، وَمَاتَ أَي: الْمَوْصِي، وَأَعْتَقَهُ الْوَرِثَةُ أَي: أَعْتَقُوا مَا فِي بَطْنِهَا تَبَعًا لِإِعْتِنَاقِ أُمِّهِ، وَالْإِبَارَةُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "الْظَهْرِيَّةِ"^(٧)، وَهَكَذَا رَأَيْتُهَا فِي "الْظَهْرِيَّةِ". وَالْأَحْسَنُ عِبَارَةً "كَافِي الْحَاكِمِ": ((فَأَعْتَقَ الْوَارِثُ الْأَمَةَ)) إلخ، قَالَ "ط"^(٨): ((وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ جَوَازِ إِعْتِنَاقِهِ قَصْدًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُمْ)).

[١٦٥٧٥] (قَوْلُهُ: جَاز) أَي: إِعْتِنَاقُهُمْ لِأَنَّهُمَا دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِمْ وَلَمْ يَدْخُلْ حَمْلُهَا فِي مِلْكِ الْمَوْصَى لَهُ؛ إِذْ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ إِلَّا بَعْدَ الْوِلَادَةِ، "ط"^(٩).

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١١٩/ب.

(٢) في "د" و"و" و"م": ((ما في بطنك حر)) وقد أشار إلى ذلك ابن عابدين رحمه الله.

(٣) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١١٩/ب باختصار.

(٤) في "د" و"و": ((مأعتقه)).

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٥٠/٤.

(٦) "البحر": كتاب العتق ٢٥١/٤.

(٧) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١١٩/ب.

(٨) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢ بتصريف.

(٩) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢.

وَضَمِنُوهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ، وَلَوْ قَالَ: أَكْبَرُ وَلَدٍ فِي بَطْنِكَ حُرٌّ، فَوَلَدَتْ وَلَدَيْنِ، فَأَوْلَهُمَا خُرُوجاً أَكْبَرُ)) (والولد) مادامَ جَنِيناً (يَتَّبِعُ الْأُمَّ) ولو بِهِيمَةً، فَيَكُونُ لَصَاحِبِ الْأُنْثَى، وَيُؤْكَلُ وَيُضَحَّى بِهِ^(١).....

[١٦٥٧٦] (قوله: وَضَمِنُوهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ) لَأَنَّهُ أَوَّلُ يَوْمٍ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ أَنْ لَوْ بَقِيَ بِبَلَا إِعْتَاقٍ، "ط"^(٢).

[١٦٥٧٧] (قوله: فَأَوْلَهُمَا خُرُوجاً أَكْبَرُ) ظَاهِرُهُ: لَوْ خَرَجَا مَعًا لَمْ يَعْتِقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ تَبْدَأَ ثَلَاثًا قَبْلَ مُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَيَعْتِقَانِ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْهُ، وَالْوَلَدُ وَإِنْ ذَكَرَ مُفْرَدًا لَكِنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيَعْمُ، "ط"^(٣) عَنْ السَّيِّدِ "أَبِي السَّعُودِ"^(٤).

[١٦٥٧٨] (قوله: مَا دَامَ جَنِيناً) أَمَّا بَعْدَ الْوِلَادَةِ فَلَا يَتَّبِعُهَا فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ حَتَّى لَوْ أُعْتِقَتْ لَا يَعْتِقُ، "بِحَرْ" ^(٥)، وَسَيَذْكُرُ ^(٥) "الْشَّارِحُ" اسْتِثْنَاءً مَسْأَلَتَيْنِ مَعَ زِيَادَةِ ثَلَاثَةِ أَخَرٍ.

[١٦٥٧٩] (قوله: يَتَّبِعُ الْأُمَّ) لِلْإِجْمَاعِ، وَلَأَنَّهُ مُتَقَيَّنٌ بِهِ مِنْ جِهَتَيْهَا؛ وَلِذَا يَثْبُتُ نَسَبُ لَزْنَا وَوَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ مِنْ أُمِّهِ حَتَّى تَرْتُهُ وَيَرْتُهَا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ كَعُضْوٍ مِنْهَا حِسّاً وَحُكْماً، وَيَتَّبِعُهَا فِي الْبَيْعِ وَالْعَتَقِ وَغَيْرِهِمَا فَكَانَ جَانِبُهَا أَرْجَحَ، "بِحَرْ" ^(٦).

[١٦٥٨٠] (قوله: فَيَكُونُ لَصَاحِبِ الْأُنْثَى) كَمَا إِذَا نَزَا ذَكَرٌ لِرَجُلٍ عَلَى أُنْثَى لِأَنَّهُ كَانَ حَمُّهَا لَصَاحِبِهَا فَقَطْ.

(١) ((٤٥)) ليست في "و".

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٢.

(٣) "فتح المعين": كتاب الإعتاق ٢/٢٦٠.

(٤) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٥٢.

(٥) ص ٦٢-٦٣ - "در".

(٦) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٥١ تنصرف.

لو أمُّه كذلك (في الملك).....

مطلب: في حكم المتولد بين شاة وغيرها

[١٦٥٨١] (قوله: لو أمُّه كذلك) أي: لو كانت أمُّه ممَّا يُؤْكَلُ ويُضْحَى بها، والمردُّ: أنه يأخذ حكم أمِّه ولا يزول عنه بعد الولادة كما يأخذ حكمها في العتق وغيره كذلك، فلا يردُّ أنَّ لكلام في الجنين وهو لا يضحى به قبل الولادة، فافهم.

وفي "شرح الوهبانية" لـ "الشَّرنبلالي" عن "جوامع الفقه" و"الوَلَوِ الحَبَّة" ^(١): ((الاعتبار في المتولد للأم في الأضحية والحل، وقيل: يُعتبر بنفسه فيهما حتى إذا نَزَا ظبيٌّ على شاة أهنية، فإنَّ وُلِدَتْ شاة تجوز التضحية بها، وإنَّ وُلِدَتْ ظبيًّا لم تجز، ولو وُلِدَتْ الرَّمْكة حِمَارًا لم يؤكَل. وفي "الخلاصة" ^(٢): في الأضحية المتولدة بين الكلب والشاة، قال عامة العلماء: لا يجوز، وقال الإمام "الخِرَازمي": إنَّ كان يُشبهُ الأمَّ يجوز)) اهـ. وستأتي ^(٣) مسألة المتولد بين الكلب والشاة في الذبائح عن "نظم الوهبانية" ^(٤).

والحاصل: أنَّ المفهوم [٤٩٧ق/٣] ممَّا مرَّ ^(٥) أنَّ الولد تبع للأمِّ مطلقاً، وقيل: لا تعتبر التبعية بل يُعتبر بنفسه، والأوَّل المعتمد كما يقتضيه كلام "البدائع" ^(٦) في كتاب الأضحية، وهو

(قوله: وفي "الخلاصة": في الأضحية المتولدة بين الكلب والشاة إلخ) عبارتها: ((ولو نَزَا كلبٌ على شاة فولدت، قال عامة العلماء: لا يجوز، وقال الإمام "الخِرَازمي": إنَّ كان يشبهُ الأمَّ يجوز، ولو نَزَا شاة على ظبيٍّ، قال الإمام "الخِرَازمي": إنَّ كان يشبهُ الأبَّ يجوز، ولو نَزَا ظبيٌّ على شاة، قال عامة العلماء: يجوز، وقال الإمام "الخِرَازمي": العبرة للمشابهة)) اهـ.

(١) "الولوية": كتاب الصيد والذبائح - الفصل الثالث: فيما يجوز الأضحية عنه وعن غيره إلى آخره ق ٤٨/ب
(٢) "حلاصة الفتاوى": كتاب الأضحية - الفصل الرابع: فيما يجوز من الأضحية وفيما لا يجوز ق ٣٠٥/ب نقلاً عن نظم الزيدويستي.

(٣) انظر "الدر" عند المَقُولَة: [٣٢٥٠٩] قوله: ((وإن يَنزُ إلخ)).

(٤) "المطومة الوهبانية": كتاب الذبائح والصبود ص ٨٩-٩٠.

(٥) في هذه المَقُولَة

(٦) "البدائع": كتاب التضحية - فصل في محل إقامة الواجب في الأضحية ٦٩/٥.

بسائر أسبابه (والرّق) إلا ولد المغرور، وصورة الرّق بلا ملك كالكفار في دار الحرب..

مقتضى إطلاق المتن، لكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى ولد الكلب. والظاهر: أن المتولد بين آدمي وشاة كذلك بل أولى؛ لأنه جزء آدمي لا يحل الانتفاع به فضلاً عن أكله، فافهم.

[١٦٥٨٢] (قوله: بسائر أسبابه) كثيره وحيه وإرث، "ح" (١).

[١٦٥٨٣] (قوله: إلا ولد المغرور) كما إذا تزوج امرأة على أنها حرة فإذا هي قنة فأولادها منها أحرار بالقيمة، وتعتبر القيمة يوم الخصومة، "شربلالية" (٢)، وهذا إذا كان المغرور حراً فلو مكاتباً أو عبداً أو مذبذباً فالأولاد أرقاء، "حموي" عن "البرجندي"، قال "ط" (٣): ((وينبغي أن يستثنى أيضاً ما لو تزوج أمة وشرط حرية الولد فإنه يكون حراً)).

[١٦٥٨٤] (قوله: وصورة الرّق بلا ملك إلخ) لما كان الأصل في العطف المغايرة كان مظنة أن يقال: هل يتصور رِق بلا ملك؟ فبين صورته، وأما صورة الملك بلا رِق فهي ظاهرة كالحَيوان والشياب، وكذا صورة اجتماعهما، لكن قد يكونان كاملين كما في القن، وقد يكون أحدهما كاملاً والآخر ناقصاً؛ فالمذبذبة وأم الولد الرّق فيهما ناقص فلم يجر عتقهما عن الكفارة، والملك فيهما كامل حتى جاز وطؤهما، والمكاتب رقه كامل فجاء عتقه عن الكفارة، وملكه ناقص حتى خرج من يد المولى، وتماه في "البحر" (٤).

(قوله: يستثنى ولد الكلب إلخ) أي: من قولهم: ((العبدة للأمة))، لكن يبقى توقف "ط" على قول غير العامة، ويظهر من تعليل المسألة الجواز. (قوله: وينبغي أن يستثنى أيضاً ما لو تزوج أمة وشرط حرية الولد إلخ) فيه تأمل؛ فإن الولد بصير حراً بالولادة لوجود التعليق بها معنى كما ذكره، وقبل ذلك هو رقيق، هذا ما يقتضيه التعليل.

(١) "ح": كتاب العتق ٢٢٠/ب.

(٢) "الشربلالية": كتاب العتق ٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢ تنصرف.

(٤) انظر "البحر": كتاب العتق ٢٥٢/٤.

فَإِنَّ كُلَّهُمْ أَرْقَاءُ عَيْرٌ مَمْنُوكِينَ لِأَحَدٍ، فَأَوَّلُ مَا يُؤْخَذُ الْأَسِيرُ يُوصَفُ بِالرَّقِّ لَا الْمَمْلُوكِيَّةَ. حَتَّى يُحَرَّرَ بَدَارِنَا، فَإِذَا أُخِذَتْ وَمَعَهَا وَلَدٌ يَتْبُعُهَا فِي الرَّقِّ، "قَهْستَبي"^(١) (وَالْحُرِّيَّةَ).....

مطلب: أهل الحرب كلهم أرقاء

[١٦٥٨٥] (قوله: فَإِنَّ كُلَّهُمْ أَرْقَاءُ) أي: بعد الاستيلاء عليهم بدبس التبريع، أمّا قننه فهذه أحرار؛ لِمَا فِي "الطَّهْرِيَّة"^(٢): ((لو قال لعبده: نَسَبَكَ حُرٌّ أَوْ أَصْلَكَ حُرٌّ، إِنَّ عَيْمَ أَنَّهُ سَنِي لَا يَعْتَقُ، وَإِنْ سَمِعَ عَيْمَ أَنَّهُ سَنِي فَهُوَ حُرٌّ))، قال^(٣): ((وهذا دليل على أَنَّ أَهْلَ حَرْبٍ حُرَّارٌ)) اهـ. وَسَيَأْتِي^(٤) فِي بَابِ اسْتِبْلَاءِ لِكُفَّارٍ مَا يُؤَدُّهُ أَيْضًا.

[١٦٥٨٦] (قوله: فَإِذَا أُخِذَتْ إلح) ليس هذا تصوير في 'القَهْستَبي' وهو خطأ؛ إذ نَوَدُ حَيْثُ مُسْتَرْقٌّ أَصَالَهُ. وَالْمَنَالُ الصَّحِيحُ - كَمَا قَالَ "ح"^(٥) -: ((أَخَذَ حَامِلًا يَتْبَعُهَا الْحَمْلُ فِي الرَّقِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقَامَ فِي تَعْنَةِ الْحَبْسِ لَا الْوَلَدِ الْمُفْصِلِ))، "ط"^(٦).

[١٦٥٨٧] (قوله: وَالْحُرِّيَّةَ) أي: لأصنّة؛ بَأَنَّ تَرْوِخَ عِنْدَ حُرَّةٍ ضَمِيَّةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ، وَمَا طَارِئُهُ فَقَدْ مَرَّتْ، 'نهر'^(٧) أي: فِي قَوْلِهِ: ((حَرَّرَ حَامِلًا عِنَقًا)).

(قوله: لَسَ هَذَا الصُّوْرُ فِي "القَهْستَبي"، وهو خطأ إلح) فيه تأمل، فإن مراده سالولد الولد قلن الانصاف، قربة أن الكلام في تعنه حين لا المفصل، وتبريع نسائه على ذلك

(١) 'اجمع الرموز' كذب عتاق ١ ٣٦٢ علا عن 'المستقصى'، لكن انتهت عبارة القَهْستَبي على قوله ((عير ممنوكين لاحد)). وسننه ان عيرين رحمه الله على عبي ذلك

(٢) 'الطهريّة' كتاب العتق الفصل الأول فيما يقع به العتق إلح ق ١١٤ أ -

(٣) أي صاحب 'الطهريّة'

(٤) المقننه [١٩٨٣٧] قوله ((وعمت عنهم جمعهم دت))

(٥) 'ح' كتاب العتق ق ٢٢٠ - بصرف يسر

(٦) 'ط'. كتاب العتق ٢ ٢٩٢ -

(٧) 'نهر'. كذب الإعناق ق ٢٦٥ -

والعتق وفروعه) ككتانية وتدبير مطلق.....

١٢٣

(١٦٥٨٨) (قوله: وعتق) هو حُرِّيَّةٌ صَارَتْ وَقَدْ مَرَّتْ^١ كما عيَّنت.

لكن المراد بما مرَّ^٢ عتق الولد قصداً؛ وبدا قيده "المصنف" هناك: بما إذا ولدته بعد عتقها لأقل من نصف حوٍ.

ومرَّ^٣د لها [٤٩٨ ق ٣] عتق تبعاً للأتم فبدأ به: ما إذا ولدته لنصف حوٍ فأكثر فيكون هذه صورة مفهوم قوله هناك: ((إذا ولدته لأقل من نصف حوٍ)) فلا تكرار، كما أفادته "ح"^٤.
وفدّم^٥ "اششرح" ثمرة في أبحار الولاء.

وما قيل: إن هذه الصورة سنق قلم لأن الموضوع في حين لا في الولد بعد انفصانه، ففيه:
إن المراد به بحكم ينفقه قبل ولادته، ولكن إذا ولد لنصف حوٍ فكرر عنه أنه عتق تبعاً لأمه؛
لكونه حرّاً منها، وإن ولدته لأقل عنه أنه عتق قصداً وأصاله تنقن وحوده وقت الإعتاق، فافهم.

(١٦٥٨٩) (قوله: ككتانية) بأن كانت أمته حاملاً فحوت به لأقل من سنة أشهر من وقت
الكتابة، "لهر"^٦، قال "ح"^٧: ((فيعتقان معاً بأدائها اسدلاً، وكذا كل ولد تلبسه في مدة
لكتن)) هـ. وعنه: فتقيد "لهر" بأقل من سنة أشهر يكون الكتابة وقعة على حمل أصالة
وقصداً، إلا فكل حمل في السنة يتبعها في حكم الكتابة كما عيَّنت.

(١٦٥٩٠) (قوله: وتدبير مطلق) حرز به عن المقيد كـ. إن مبت من مرضي هذا فأنت حرّة،
فإنه لا يتبعها ولدها فيه هـ "ح"^٨، وعده في "نهر"^٩ "صهيرة".

(١) ص ٤٧-٤٨ - د.

(٢) ص ٤٨ - د.

(٣) ح كد عتق و ٢٢٠ -

(٤) ص ٤٩ - د.

(٥) "لهر" كتاب إعتاق و ٢٦٦ -

(٦) "ح" كد عتق و ٢٢٠ -

(٧) ح كد عتق و ٢٠٠ -

(٨) "لهر" كتاب الإعتاق و ٢٦٥ -

(٩) "صهيرة" كد عتق - فصل ثالث في نهر ولاستبدال و ١٥ -

واستيلاد إذا لم يشترط الزوج حُرِّيَّةَ الولد كما مرَّ، وفي رَهْنٍ

قلتُ: هذا ظاهرٌ في الولد الذي تأتي به بعد التدبير وكلامنا في الحمل، فإذا دبَّرَ حاملاً من غير سيِّبها صارَ الحملُ مدبراً قصداً وأصالَةً إن ولَدَتْهُ لأقلَّ من سِتَّةِ أشهرٍ، وإنْ لأكثَرَ فهو مدبرٌ تبعاً لها، لكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقيَّد؛ لأنَّ المقيَّد في حكم المطلق، فإذا قال: بـ مست من مرضي هذا فأنت حرة ثم مات بعد شهر مثلاً عتقت وعتق حملها تبعاً لها، لكن هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة، وهذا لو ولدت بعد موت المولى، أمَّا قبله فلا يعتق ولدها لأنه وبَد قتل عتقها فلا يتبعها، بخلاف التدبير المطلق فإنه لا فرق فيه بين ولادتها قبل موته أو بعده؛ لأنه ثبت تدبيرها قبله حتى لا يجوز له بيعها، فلعلَّ تقييده بالمطلق لهذا، فتأمل.

[١٦٥٩١] (قوله: واستيلاد) بأن زوج أم ولده فحملت تبعها ولدها في حكم أمومية الولد فيعتق بموت السيِّد كالأم، "نهر" (١).

[١٦٥٩٢] (قوله: إذا لم يشترط الزوج حُرِّيَّةَ الولد) هذا بحث لصاحب "النهر"، هو شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيِّد، قال "ح" (٢): ((ويبغي أن يستثنى أيضاً المغرور كما لا يخفى)).

[١٦٥٩٣] (قوله: كما مرَّ (٣)) أي: في باب نكاح الرقيق، كما [٣/٤٩٨ق/ب] قاله في "الدر المنقبي".

[١٦٥٩٤] (قوله: وفي رهن) أي: إذا رهن حاملاً كان ولدها رهنًا معها، "ح" (٥)، أي: فإذا

(قوله: هذا بحث لصاحب "النهر" إلخ) يُقال فيه ما قل فيما قبله.

(١) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٥/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب.

(٣) ٥٦٨/٨ وما بعدها "در".

(٤) "الدر المنقبي": كتاب الإعتاق ٥١٤/١ (هامش "مجمع الأبه").

(٥) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب.

وَدَيْنٍ وَحَقُّ أُضْحِيَّةٍ وَاسْتِرْدَادِ بَيْعٍ وَسَرَيَانِ مِلْكٍ، فَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ^(١)، وَلَا يَتَّبَعُهَا فِي كِفَالَةٍ

وَضَعْتُهُ لَيْسَ لِلرَّاهِنِ نَزْعُهُ مِنْ يَدِ الْمُرْتَهِنِ، "ط"^(٢).

[١٦٥٩٥] (قوله: ودَيْنٍ) صورته: أَذِنَ لِأَمَتِهِ الْحَامِلِ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ لَزِمَهَا دَيْنٌ تَبَعُهَا الْوَلَدُ فِيهِ حَتَّى يُبَاعَ فِيهِ، "ح"^(٣).

[١٦٥٩٦] (قوله: وحقُّ أُضْحِيَّةٍ) أي: إذا اشترى شاةً حَامِلًا لِلأُضْحِيَّةِ لَزِمَهُ التَّضْحِيَّةُ بَوْلَدِهَا أَيْضًا اهـ "ح"^(٣)، أي: بعد خروجه حيًّا.

[١٦٥٩٧] (قوله: واستردادِ بيعٍ) أي: إذا باع أمةً يبعاً فاسداً ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا وَهِيَ حَامِلٌ يَتَّبَعُهَا الْوَلَدُ فِي الْاسْتِرْدَادِ، "ح"^(٣).

[١٦٥٩٨] (قوله: وسَرَيَانِ مِلْكٍ) قال في "الأشباه"^(٤): ((وَحَقُّ الْمَالِكِ الْقَدِيمِ يَسْرِي إِلَيْهِ)) اهـ "ح"^(٥)، وصورته: إِذَا تَدَاوَلَتِ الْأَيْدِي الْجَارِيَةَ فَرُدَّتْ بِعَيْبٍ قَدِيمٍ عَلَى الْمَالِكِ الْأَوَّلِ وَهِيَ حَامِلٌ تَبَعُهَا حَمْلُهَا، وَكَذَا إِذَا اسْتَحِقَّتْ، اهـ "ط"^(٦).

[١٦٥٩٩] (قوله: فهي اثنتا عشرة) أي: المسائل التي يَتَّبَعُ فِيهَا الْحَمْلُ أُمَّةً.

[١٦٦٠٠] (قوله: وَلَا يَتَّبَعُهَا فِي كِفَالَةٍ) أي: إِذَا كُفِّلَتْ - وَهِيَ حَامِلٌ - بِمَالٍ أَوْ نَفْسٍ^(٧) لَا يَتَّبَعُهَا الْوَلَدُ فِي الطَّلَبِ إِذَا اسْتَمَرَّتِ الْكِفَالَةُ حَتَّى وَلَدَتْهُ وَكَبَرَ، وَكَذَا إِذَا كُفِّلَتْ أُمَّةٌ حَامِلٌ بِأَذْنِ السَّيِّدِ لَا يَتَّبَعُهَا وَلَدُهَا، "ط"^(٨)، أي: لَا يَتَّبَعُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ، أَمَّا قَبْلُهَا فَلْيَرْبِ الْمَالِ يَبْعُهَا حَامِلًا إِذَا لَمْ يَفِدْهَا الْمُوَلَّى فَإِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ كَانَ الْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي، تَأَمَّلْ.

(١) في النسخ جميعها: ((اثنا عشر))، والصواب ما أُنْتَهَاهُ؛ لأنَّ ابن عابدين رحمه الله تعالى فسرها بالمسائل، وهي مؤنثة، فوجب المطابقة.

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

(٣) "ح": كتاب العتق ق. ٢٢٠/ب.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٠.

(٥) "ح": كتاب العتق ق. ٢٢٠/ب.

(٦) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

(٧) السياق: إِذَا كُفِّلَتْ بِمَالٍ أَوْ نَفْسٍ وَهِيَ حَامِلٌ، وَمَعْنَى كُفِّلَتْ بِنَفْسٍ: أَي نَكَمَلُ شَخْصًا بِإِحْصَارِهَا لِلطَّالِبِ.

(٨) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

وإِجَارَةٍ وَجِنَايَةٍ وَحَدٌّ وَقَوْدٌ وَزَكَاةٌ سَائِمَةٌ وَرُجُوعٌ فِي هَبَةٍ.....

[١٦٦٠١] (قوله: وإجارة) أي: إذا آجرها عشرَ سنينَ مثلاً وكانت حاملاً فولدت في أثنائها لا يدخل الولد في الإجارة حتى لا يستخدمه، "ط" (١).

[١٦٦٠٢] (قوله: وجناية) بأن قتلت رجلاً خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولدها في الدفع عن الجنابة، وإذا قدى السيد إنما يفدي الأم فقط، اهـ "ط" (١).

وحاصله: أنه لو تبعها للزم بعد الولادة (٢) دفعه معها أو فداؤه أيضاً، أمّا لو دفعها قبل الولادة ملكه المخني عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يكن للسيد أخذ الولد كما لا يخفى؛ لأنه تبعها في الملك.

[١٦٦٠٣] (قوله: وحد) فلا تحد وهي حامل أي حد كان، فإذا ولدت فإن كان حدّها الرّجَم رُجِمَتْ إلّا إذا كان الولد لا يستغني عنها، وإن كان الجلد فبعد النفاس، كما يأتي في الحدود، "ط" (٣).

[١٦٦٠٤] (قوله: وقود) فلا تقتل إلّا بعد الوضع، "ح" (٤).

[١٦٦٠٥] (قوله: وزكاة سائمة) لأنه لا شيء في الفُصْلانِ والعجاجيلِ والحِملانِ إلّا إذا مات الكبارُ أثناء الحولِ وخلفت صغاراً فيها كبيرٌ، فبالأولى لا يجب في الحمل شيء.

[١٦٦٠٦] (قوله: ورُجوع في هبة) سيذكر (٥) في الهبة ما نصّه: ((ولو حبّلت ولم تلد [٣/٤٩٩ق/١] هل للواهب الرجوع؟ قال في "السراج": لا، وفي "الزّيْلعي" (٦): نعم)). اهـ

(١) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

(٢) في "م" ((الولادة)) وهو خطأ طباعي.

(٣) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب العتق في ٢٢٠/ب نقلاً عن "الأشباه".

(٥) انظر "الدر" عند المقولة [٢٩١٩٤] قوله: ((ولو حبّلت)).

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الهبة - باب الرجوع في الهبة ٥/٩٨.

ووجه في "المنح"^(١) الأول بأن الولد زيادة متصلة لم تكن وقت الهبة، والتاسي بأن الحبل نقصان لا زيادة اهـ.

قلت: والتوفيق ما سيذكره^(٢) في باب خيار العيب: ((من أن الحبل عيب في الأدمية لا في البهيمية))، أو ما في "الهندية"^(٣) من الهبة: ((من أن الجوارح تختلف؛ فمنهن من تسمن به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع الرجوع، ومنهن بالعكس فيكون نقصاناً لا يمنع الرجوع)) اهـ.

١٣/٣

ويؤيد هذا التوفيق: ما في "الخلاصة"^(٤) و"البرازية"^(٥): ((من أن الحبل إن زاد خيراً منع الرجوع وإن نقص لا)) اهـ؛ فإذا كانت الموهوبة أمة وحبلت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان يلزم الرجوع ولا يتبعها حملها، بل إذا ولدت بعد الرجوع يسترده الموهوب له لكونه حدث عني منك، كما قالوا: فيما لو بنى في الدار الموهوبة بناءً منقوصاً كبناء تنور في بيت السكنى فإنه لا يمنع الرجوع كما في "الخانية"^(٦) وللموهوب له أخذه، فقد سقط ما قيل: إن ما ذكره "الشارح" لا يوافق القولين، فافهم.

ثم لا يخفى أن هذا في الحبل العارض، أما لو وهبها حبلى ورجع بها كذلك صح، وليس الكلام فيه خلافاً لما فهمه "الحموي"، وبقي ما لو كان الحبل من الموهوب له فبحث بعضهم: بأنه مانع من الرجوع، وسيأتي^(٧) تمام الكلام على ذلك في الهبة إن شاء الله تعالى.

(١) "المنح": كتاب الهبة - باب الرجوع في الهبة ١/ق ١٣٠/أ تصرف.

(٢) انظر "الدر" عند: المقولة [٢٢٩٦٢] قوله: ((الحبل عيب)).

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الهبة - الباب الخامس في الرجوع في الهبة إلخ ٣٨٨/٤ تصرف، نقلاً عن "المبسوط".

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الهبة - الفصل الثاني في الرجوع بالهبة ق ٣٢١/أ.

(٥) "البرازية": كتاب الهبة - الفصل الثاني في الرجوع عنها ٢٤٢/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الخانية": كتاب الهبة - فصل في الرجوع في الهبة ٢٧٥/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة: [٢٩١٩١] قوله: ((وإن نقص لا)).

وإيصاء بخدمتها، ولا يتذكى بذكاة^(١) أمه، فهي تسع كما نُسِطَ في يُيُوع "الأشباه"^(٢)، وزاد في "البحر"^(٣): ((ولا في نسب))، حتى لو نكح هاشمي أمه فولد لها هاشمي كأييه

[١٦٦٠٧] (قوله: وإيصاء بخدمتها) يعني: إذا أوصى بخدمة جاريتها أحد من غيره ليس للموصى له أن يستخدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وإن كان متحققاً وقتها؛ لأنه إنما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بذات أخرى، ط^(٤).

وحاصله: أن الخدمة منفعة وهو إنما أوصى بمنفعتها لا بذاتها ولا بمنفعة ولديها، بخلاف ما إذا أوصى بذاتها فإن الحمل الموجود يتبعها في المثل لموصى له؛ لأنه يملكها سائر أجزائها، وحملها جزء منها.

[١٦٦٠٨] (قوله: ولا يتذكى بذكاة أمه) أي: بذبحها، سواء كان تام الخلق أم لا؛ حتى إذا خرج ميتاً لم يؤكل وهو الصحيح، وقالوا: إن تم خنقه أكل، ط^(٥).

[١٦٦٠٩] (قوله: وزاد في "البحر" إلخ) زاد "البيري" ثانية وهي ما في "خزانة الأكمس": ((لو قال لجارية: إذا ملكتك فأنت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد)) اهـ. [٣ ق ٤٩٩ ب] قلت: وزدت ثالثة وهي: ولد المغصوبة لا يتبعها في الغصب، حتى لو ولدته ومات عند الغاصب بلا تعدد منه لم يضمه، وكذا سائر زوائد الغصب، كثمر الشجر ونحوه؛ لأنه أمانة، كما سيأتي^(٦) في بابيه.

مطلب: الشرف لا يثبت من جهة الأم الشريفة

[١٦٦١٠] (قوله: ولا في نسب إلخ) لأن النسب لتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء، كذا في "الشمسي"، فهذا صريح بأن الشرف لا يثبت من جهة الأم الشريفة، "باقاني"،

(١) في 'ب': ((بذكاة)) بدل، وهو تحريف

(٢) "الأشبه والبطائر": الفن الثاني، الفوائد ص ٢٤٠.

(٣) 'البحر': كتاب العتق ٤ ٢٥٢.

(٤) 'ط': كتاب عتق ٢ ٢٩٣.

(٥) 'ط': كتاب عتق ٢ ٢٩٣ تنصرف.

(٦) طر (سر) عند لقوة [٣١٤٠٧] قوة: ((أمة لا تسمى إلا بسعد))

رَقِيقٌ كَأُمِّهِ، وَلَا يَتَّبِعُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

نَعَمْ لَوْلَيْهَا شَرَفٌ مَا بِالنِّسْبَةِ لغيرِهِ.

(١٦٦١١) (قوله: رَقِيقٌ كَأُمِّهِ) لَأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ رَضِيَ بِرِقِّ الْوَلَدِ؛ حَيْثُ أَقْدَمَ^(١) عَمَى تَزْوُجِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِرِقِّهَا، "بِحَرْ" (٢).

مطلب: يُتَصَوَّرُ هَاشِمِيٌّ رَقِيقٌ وَالِدَاهُ هَاشِمِيَّانِ

قَالَ "الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((فَلَوْ كَانَ هَذَا الْوَلَدُ أَنْثَى فزَوَّجَتْ بِهِ هَاشِمِيٌّ فَأَتَتْهُ لَهْ وَلَدٌ مِنْهَا فَهُوَ أَيْ: هَذَا الْوَلَدُ رَقِيقٌ وَهُوَ هَاشِمِيٌّ ابْنُ هَاشِمِيٍّ وَهَاشِمِيَّةٌ فَيَتَصَوَّرُ هَاشِمِيٌّ مِنْ هَاشِمِيَّيْنِ وَهُوَ رَقِيقٌ يَصْحُحُ بَيُّعُهُ وَسَائِرُ مَا يَجُوزُ فِي الرَّقِيقِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ)) اهـ.

(١٦٦١٢) (قوله: وَلَا يَتَّبِعُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ) أَيْ: فِي حُكْمِ حَدَثِ بَعْدِ الْوِلَادَةِ، أَمَّا الْحُكْمُ أَحَادِثُ قَبْلُهَا - وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْحَمْلِ كَالْتَدْبِيرِ وَالْإِسْتِيلَادِ - فَإِنَّ^(٣) الْأَوْلَادَ الْمُتَّخِرِينَ يَتَّبِعُونَهَا فِيهِ، كَمَا سَبَقَ، "ط" (٤).

(قوله: نَعَمْ لَوْلَيْهَا شَرَفٌ مَا بِالنِّسْبَةِ لغيرِهِ) سَطَطَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ "السَّنْدِيُّ"، حَيْثُ قَالَ نَقْلًا عَنْ "أَبِي السَّعُودِ" مَفْتِي الثَّقَلَيْنِ: ((هُوَ سَيِّدٌ وَشَرِيفٌ، وَبِهِ أَقْتَى أَسْتَادُنَا "ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا"، وَكَتَبَ الشَّيْخُ "إِبْرَاهِيمُ" مَفْتِي اخُفْيَةِ بَدَمَشَقَ: هُوَ سَيِّدٌ وَشَرِيفٌ، لِأَنَّ السِّيَادَةَ وَالشَّرْفَ يَهْدَا السَّبَبِ الْمُطَهَّرِ فِي الْإِبْتِدَاءِ جَاءَ مِنَ الْأُمِّ، وَهُوَ كَوْنُهَا نَسَبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ "السَّعَاقِيُّ": سَأَلْتُ الشَّيْخَ "حَمِيدَ الدِّينِ الضَّرِيرَ" عَمَّنْ لَهُ أُمُّ سَيِّدَةٍ وَنَبُوهُ نِسَبَ سَيِّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَسْتَاذِي "الْكُرْدِيَّ" قَالَ: هُوَ سَيِّدٌ، وَرَأَيْتُ فِي "فَتَاوَى الْوَجِيرِ": إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ سَيِّدَةً فَامْتَحَارَ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهَا سَيِّدًا، وَفِي "جَامِعِ الْفَتَاوَى": لَوْ كَانَتِ الْأُمُّ شَرِيفَةً لَا الْأَبُ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ ابْنُ سَيِّدٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكُونُ سَيِّدًا، قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ "الْخُلَوَانِيُّ": وَالْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ سَيِّدًا، وَمِثْلُهُ فِي "كَامِلِ الْفَتَاوَى"، وَهُوَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا لِلتَّوْفِيقِ)) اهـ.

(١) فِي "م": ((قَدَمَ)).

(٢) "الْحَرْ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٥٢/٤.

(٣) فِي "الْأَصْلِ": ((وَكَانَ)).

(٤) هـ: كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٩٣/٢.

إذا استُحِقَّتِ الْأُمُّ بَيِّنَةٍ، وَإِذَا بَاعَتِ الْبَهِيمَةَ وَمَعَهَا وَلَدُهَا وَقَتُّهُ، (وَوَلَدُ الْأُمِّ مِنْ زَوْجِهَا..

[١٦٦١٣] (قوله: إذا استُحِقَّتِ الْأُمُّ بَيِّنَةٍ) أي: إذا وَلَدَتْ الْمَبِيعَةُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا بِاسْتِيلَادِهِ فَاسْتُحِقَّتْ بَيِّنَةٌ يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا بِشَرْطِ الْقَضَاءِ بِهِ فِي الْأَصَحِّ إِذَا سَكَتَ الشُّهُودُ، فَلَوْ بَيَّنَّ أَنَّهُ لِيَدِي أَوْ قَالُوا: لَا نَذَرِي لَا يُقْضَى بِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِهَا لِرَجُلٍ لَا يَتَّبِعُهَا، كَمَا سَيَأْتِي^(١) فِي الْاسْتِحْقَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْفَرْقُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الدَّرَرِ"^(٢) هُنَاكَ: ((أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُثَبِّتُ الْمِلْكَ مِنَ الْأَصْلِ وَالْوَلَدُ كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا يَوْمَئِذٍ فَيُثَبِّتُ بِهَا الْاسْتِحْقَاقُ فِيهِمَا، وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ تُثَبِّتُ الْمِلْكَ فِي الْمَخْبَرِ بِهِ ضَرُورَةً صِحَّةَ الْخَبَرِ فَتَقْدَرُ بِقَدْرِهَا)).

[١٦٦١٤] (قوله: وَإِذَا بَاعَتِ الْبَهِيمَةَ إلخ) سَيَأْتِي^(٣) فِي فَصْلِ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا أَنَّهُ يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الرُّضِيعُ لَا وَلَدُ الْأَتَانِ رَضِيعًا أَوْ لَا، بِهِ يُفْتَى أَهـ.

وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَقَرَةَ لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا إِلَّا بِالْعَجَلِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَتَانُ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) هُنَاكَ، أَي: لِأَنَّ الْبَقَرَةَ تُقَصَّدُ لِلْحَلَبِ وَمِثْلُهَا الشَّاةُ وَالنَّاقَةُ، بِخِلَافِ الْأَتَانِ، وَبِخِلَافِ الْوَلَدِ الْفَطِيمِ.

(تَمَمَ)

يُزَادُ تَبَعِيَّةُ الْوَلَدِ لَهَا إِذَا أَسْلَمَتْ؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ غَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ، وَزَادَ "الْبَيْهَرِيُّ" مَسْأَلَتَيْنِ [٣/ق، ٥٠/أ] أَيْضًا عَنْ "خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ": ((مَا لَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُعْتِقَ أَمَتَهُ فَوَلَدَتْ وَلَدًا لَهُ أَنْ يُعْتِقَ وَلَدُهَا أَيْضًا. وَمَا لَوْ وَلَدَتْ الْوَدِيعَةَ؛ لِلْوَكِيلِ قَبْضُهُ مَعَهَا إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ أَنْ يُوَكَّلَهُ)) أَهـ، فَالْمُسْتَنَى خَمْسٌ.

(١) انظر الدرر عند المقولة [٢٤٥٦٣] قوله: ((فلو استنحت مبيعة ولدت)).

(٢) "الدرر": كتاب البيوع - باب الاستحقاق ١٩١/٢.

(٣) انظر "الدرر" عند المقولة [٢٢٤٧٢] قوله: ((وتدخل فلالته عرفاً)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل الباء والمفاتيح في بيع الدار ٣١٨/٥، نقلاً عن "الطهيري".

مِلْكٌ لِسَيِّدِهَا) تَبَعًا لَهَا (وَوَلَدُهَا مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ) وَقَدْ يَكُونُ حُرًّا مِنْ رَقِيقَيْنِ بِلَا تَحْرِيرٍ. كَأَنْ نَكَحَ عَبْدٌ أَمَةً أَبِيهِ فَوَلَدُهُ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ وَلَدِ الْمَوْلَى، "ظَهْرِيَّة" ^(١)، وَعَلَيْهِ: فَوَلَدُهَا مِنْ سَيِّدِهَا أَوْ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ حُرٌّ.

﴿فَرَعٌ﴾

حَمَلَتْ أَمَةً كَافِرَةً لِكَافِرٍ مِنْ كَافِرٍ فَأَسْلَمَ، هَلْ يُؤْمَرُ مَالِكُهَا الْكَافِرُ بِبَيْعِهَا لِإِسْلَامِهِ تَبَعًا؟ قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ": ((لَمْ أَرَهُ)).....

[١٦٦١٥] (قَوْلُهُ: مِلْكٌ لِسَيِّدِهَا) هَذَا دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ: ((وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الْمِلْكِ))، وَتَقْدِمُ ^(٢) اسْتِثْنَاءُ الْمَغْرُورِ ^(٣) مِنْ شَرْطِ حُرِّيَةِ الْوَلَدِ.

[١٦٦١٦] (قَوْلُهُ: حُرٌّ) لِأَنَّهُ عَلِقَ حُرًّا؛ لِأَنَّ مَاءَ جَارِيَتِهِ مَمْلُوكٌ لَهُ فَلَا يُعَارِضُ مَاءَهُ كَمَا فِي "الْمَبْسُوطِ" ^(٤)، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَعْنِي عَلَيْهِ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٥).

[١٦٦١٧] (قَوْلُهُ: كَأَنْ نَكَحَ عَبْدٌ أَمَةً) أَي: بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

[١٦٦١٨] (قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَا فِي "الظَّهْرِيَّةِ"، وَالتَّفْرِيعُ لِصَاحِبِ "الْبَحْرِ" ^(٦)، وَفِيهِ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى تَقْيِيدِ "الْمُصَنَّفِ" بِالْمَوْلَى.

[١٦٦١٩] (قَوْلُهُ: أَوْ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ) أَي: وَنَحْوَهُمَا مِنْ كُلِّ ذِي رَجَمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ.

[١٦٦٢٠] (قَوْلُهُ: مِنْ كَافِرٍ) أَي: مِنْ زَوْجٍ كَافِرٍ.

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١٢٠/أ.

(٢) المقولة [١٦٥٩٢] قوله: ((إذا لم يشترط الزوج حرية الولد)).

(٣) في "الأصل" و"ب": ((ومن شرط ...)).

(٤) "المبسوط": كتاب العتق - باب بيع أمهات الأولاد ١٤٩/٧ تنصرف.

(٥) انظر "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٦/أ.

(٦) في "الأصل" و"أ": ((عبدًا))، وهو خطأ.

(٧) "البحر": كتاب العتق ٢٥٣/٤.

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَوْهُومٌ، وَبِهِ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَالِكِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قوله: قُلْتُ: إلخ) البَحْثُ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ"^(١).

(قوله: لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَوْهُومٌ) مُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ وَجُودُهُ بِالْعَلَامَاتِ الْقَاطِعَةِ الَّتِي
تُذَكِّرُهَا أَرْبَابُ الْخَيْرِ أَنَّهُ يُجْبَرُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِكَوْنِهِ مَوْهُومًا مَا يَعُمُّ مَا ذُكِرَ، وَيَعُمُّ كَوْنُهُ يَنْفَصِلُ عَنْهَا
أَوْ يَمُوتُ فِي بَطْنِهَا فَإِنَّ انفصاله مَوْهُومٌ، "ط"^(٢).

١٤/٣

(قوله: وَبِهِ) أَي: بِتَوْهُمِ الْحَمْلِ الْمَأْخُوذِ مِنْ مَوْهُومٍ، "ط"^(٢).

(قوله: لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَالِكِ) أَي: مِنْ عَيْنِهَا فَلَا يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهَا، "ط"^(٢). وَبِهِ
سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(قوله: مُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ وَجُودُهُ بِالْعَلَامَاتِ الْقَاطِعَةِ إلخ) فِي "السَّنَدِيِّ" عَنْ "الْحَابِئَةِ": ((لَوْ أَوْصَى
نَاسٌ فِي بَطْنٍ حَارَّتِهِ لِفُلَانٍ، إِنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ بِأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِهَا
حَارَتْ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ لَسَتْ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَالْوَصِيَّةُ بِهِ بَاطِلَةٌ)) اهـ. وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِذَا بَطَلَتْ فِي السِتَّةِ
أَشْهُرٍ لاحتِمَالِ عَدَمِ وَجُودِهِ، فَلَا عُرَّةَ بِالْأَثَارِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حَمَلًا وَلَا تُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَوْهُومًا،
فَلَا يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهَا، وَقَدْ رَأَى "الْبِيرِيُّ" فِي "كِفَايَةِ الْمُجِيبِ" عَنْ "السَّيْرِ" النَّصَّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْإِسْلَامِ
لَا يَثْبُتُ لَوَلَدٍ مَا دَامَ حَمَلًا؛ إِنْ لَوْ كَانَ يَثْبُتُ لَهُ ذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا انفصل ميتًا، كَمَا لَوْ مَاتَ
بَعْدَ الانفصالِ اهـ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ "الْبِدَائِعِ": أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْكَفَرَ لَا يُعْرَفَانِ لِلْحَنِيفِ لَا حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا، أَمَّا
حَقِيقَةُ فَلَا شَكَّ فِي انْتِفَائِهِمَا؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِمَا مِنْهُ، وَكَذَلِكَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ الْحَيَاةِ وَلَمْ تُعْرَفْ.
وَفِيهَا: ((لَوْ ارْتَدَّتْ امْرَأَةٌ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سُبِيَتْ وَهِيَ حَامِلٌ كَانَ وَلَدُهَا فَيًّا،
لِأَنَّ السَّبْيَ لِحَقَّةٍ وَهُوَ فِي حُكْمِ جُزْءٍ مِنَ الْأُمِّ وَلَا يَبْطُلُ بِالانْفِصَالِ، فَبِإِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِسْلَامُ الْحَمْلِ لَا يُؤْمَرُ
بِمَالِكِهَا بِبَيْعِهَا إِذَا كَانَ مُحَقَّقًا، فَعَدَّ كَوْنَهُ مَوْهُومًا بِالْأَوَّلَى)) اهـ.

(١) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ ق ٢٦٦/أ.

(٢) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩٤.

﴿بابُ عَتَقَ الْبَعْضُ﴾

(أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ) وَلَوْ مُبْهَمًا (صَحَّ) وَلَزِمَهُ بَيَانُهُ (وَيَسْعَى^(١) فِيمَا بَقِيَ)
وَإِنْ شَاءَ حَرَّرَهُ (وَهُوَ) أَيُّ: مُعْتَقُ الْبَعْضِ.....

﴿بابُ عَتَقَ الْبَعْضُ﴾

أَحْرَهُ عَنِ الْكُلِّ إِمَّا لِأَنَّهُ مِنَ الْعَوَارِضِ لِقَلَّةِ وَقُوعِهِ، أَوْ لِلْخِلَافِ، أَوْ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِكُلِّ، أَوْ لِأَنَّهُ
دُونُهُ فِي الثَّوَابِ، "نَهْر"^(٢).

[١٦٦٢٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُبْهَمًا) ك: جُزْءٌ مِنْكَ حُرٌّ، أَوْ شَيْءٌ مِنْكَ حُرٌّ، وَلَوْ قَالَ: سَهْمٌ مِنْكَ
حُرٌّ عَتَقَ السُّلُسُ، "خَانِيَّة"^(٣).

[١٦٦٢٦] (قَوْلُهُ: صَحَّ) أَيُّ: إِعْتَاقُهُ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْبَعْضِ لَا عَنْ زَوَالِ الرِّقِّ؛
لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِمَامِ رَقِيقٌ كُلُّهُ كَمَا فِي "الْفَتْح"^(٤)، وَيَأْتِي تَمَامُهُ^(٥).
[١٦٦٢٧] (قَوْلُهُ: وَلَزِمَهُ بَيَانُهُ) أَيُّ: فِي الْمُبْهَمِ.

[١٦٦٢٨] (قَوْلُهُ: وَيَسْعَى فِيمَا بَقِيَ) أَيُّ: فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ، وَتُعْتَرَفُ قِيَمَتُهُ فِي الْحَالِ.
"فَتْح"^(٦). وَفِي "الْبَحْرِ"^(٧) عَنْ "جَوَامِعِ الْفَقْهِ": ((الْإِسْتِسْعَاءُ: أَنْ يُؤَاجِرَهُ وَيَأْخُذَ قِيَمَةَ مَا بَقِيَ مِنْ
أُجْرِهِ)) اهـ. وَفِي "الْقَهْشْتَانِي"^(٨): ((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": أَنَّهُ يُؤَاجِرُ وَلَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُ فَيَأْخُذُ مِنْ
أُجْرَتِهِ، كَالْحُرِّ الْمَدْيُونِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ السَّعَايَةَ)).

(١) فِي "و": ((وَسَعَى)).

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ق ٢٦٦/أ.

(٣) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلُ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْمُتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٦/٤.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٦٦٣٤] قَوْلُهُ: ((وَالْخِلَافُ مِنْهُ إِلَى))

(٦) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٥/٤.

(٧) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٤/٤.

(٨) "حَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلُ عَتَقَ الْبَعْضُ ٣٦٤/١.

(كُمُكَاتِبٍ) حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ (بَلَا رَدُّ إِلَى الرَّقِّ لَوْ عَجَزَ) وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِنٍّ فِي الْبَيْعِ بَطَلَ فِيهِمَا، وَلَوْ قُتِلَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَلَا قَوْدَ، بِخِلَافِ الْمُكَاتِبِ (وَقَالَا): مَنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ (عَتَقَ كُلَّهُ).....

[١٦٦٢٩] (قَوْلُهُ: كُمُكَاتِبٍ) فِي أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَيَصِيرُ أَحَقَّ بِمَكَاسِبِهِ، وَيُخْرَجُ إِلَى الْحُرِّيَّةِ بِالسَّعَايَةِ وَالْإِعْتَاقِ، وَيَزُولُ [٥٠٠/٣] بَعْضُ الْمِلْكِ عَنْهُ كَمَا يَزُولُ مِنْكَ الْيَدُ عَنِ الْمَكَاتِبِ فَيَقْبَلُ هَكَذَا إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ السَّعَايَةَ، "دُرُّ مُنْتَقَى" (١) و"قَهْستَنَانِي" (٢).
[١٦٦٣٠] (قَوْلُهُ: بَلَا رَدُّ إِلَى الرَّقِّ لَوْ عَجَزَ) لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ مَحْضٍ فَلَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ، "دُرُّ مُنْتَقَى" (٣).

[١٦٦٣١] (قَوْلُهُ: بَطَلَ فِيهِمَا) لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَلَّرَ رَدُّهُ إِلَى الرَّقِّ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرِّ، وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ قِنٍّ وَحُرٍّ فِي الْبَيْعِ بَطَلَ فِيهِمَا فَكَذَا هَذَا، "ح" (٤).
[١٦٦٣٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ قُتِلَ) أَي: قَتَلَهُ أَحَدٌ عَمْدًا وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً، أَي: مَا يَبْقَى بِمَا عَلَيْهِ لِسَيِّدِهِ فَلَا قَوْدَ بِقَتْلِهِ، أَي: لَا قِصَاصَ لِلَاخْتِلَافِ فِي أَنَّهُ يَعْتَقُ كُلُّهُ أَوْ لَا، كَالْمُكَاتِبِ إِذَا قُتِلَ عَنْ وَفَاءٍ وَلَهُ وَارِثٌ فَقِيلَ: يَمُوتُ حُرًّا، وَقِيلَ: لَا؛ فَقَدْ جُهِلَ الْمُسْتَحِقُّ هَلْ هُوَ الْوَارِثُ أَوْ الْمَوْلَى؟ أَمَّا الْمَكَاتِبُ الَّذِي لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَإِنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا بَلَا خِلَافٍ.

﴿بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ﴾

(قَوْلُهُ: فَلَا قَوْدَ بِقَتْلِهِ إلخ) هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ وَارِثٌ، وَإِلَّا فَالْحَقُّ لِلْمَوْلَى سِوَاءَ مَاتَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَادَ بِهِ. اهـ "رَحْمَتِي".

(١) "الدُرُّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٥١٥/١ (هَامِش "مَجْمَعُ الْأَمْهَر").

(٢) "جَامِعُ الرَّمُورِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - فَصْلُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٦٣/١.

(٣) "الدُرُّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٥١٥/١ (هَامِش "مَجْمَعُ الْأَمْهَر").

(٤) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٢٢٠/ب.

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ "الإمام"، "فَهِسْتَانِي"^(١) عَنْ "المُضْمَرَاتِ"، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ
الْإِعْتِقَاقَ يُوجِبُ زَوَالَ الْمِلْكِ عِنْدَهُ، وَهُوَ مُتَجَزٍّ، وَعِنْدَهُمَا: زَوَالُ الرِّقِّ وَهُوَ غَيْرُ مُتَجَزٍّ،
وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ التَّدْيِيرُ.....

[١٦٦٣٣] (قوله: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الإمام إلخ) وكذا نَقَلَ الْعَلَامَةُ "قاسِمٌ" تَصْحِيحَهُ عَنْ أَيْمَةِ
النَّصَحِيحِ، وَأَيَّدَهُ فِي "فتح القدير" بِالْمَعْنَى وبِالسَّمْعِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ^(٢): «مَنْ أَعْتَقَ ثَبْرًا كَأَنَّ
لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدَلٌ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ الْعَبْدَ
عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»، أَفَادَ تَصَوُّرَ عِتْقِ الْبَعْضِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَكُنْ.

[١٦٦٣٤] (قوله: وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ إِنْ لَمْ يَكُنْ) هَذَا مَا حَقَّقَهُ فِي "فتح القدير"^(٣) وَهُوَ: أَنَّ إِبْرَادَ^(٤)
الْخِلَافِ فِي تَجَزِّي الْعِتْقِ أَوْ الْإِعْتِقَاقِ وَعَدَمِهِ غَلَطٌ فِي تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، بَلِ الْخِلَافُ فِيمَا يُوجِبُهُ
الْإِعْتِقَاقُ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، فَعِنْدَهُمَا: زَوَالُ الرِّقِّ وَهُوَ غَيْرُ مُتَجَزٍّ اتِّفَاقًا، وَعِنْدَهُ: زَوَالُ الرِّقِّ وَهُوَ غَيْرُ
مُتَجَزٍّ فَلَزِمَ تَجَزِّي مُوجِبِهِ غَيْرَ أَنَّ زَوَالَ الرِّقِّ لَا يَنْبُتُ إِلَّا عِنْدَ زَوَالِ الْمِلْكِ عَنْ لِكُلِّ نَسْرَعًا،
كَحُكْمِ الْحَدَثِ لَا يَزُولُ إِلَّا عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ الْأَعْضَاءِ وَغَسْلِهَا مُتَجَزٍّ، وَهَذَا لِضَرُورَةِ أَنَّ الْعِتْقَ قُوَّةٌ
شَرْعِيَّةٌ هِيَ قُدْرَةٌ عَلَى التَّصَرُّفَاتِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ ثُبُوتُهَا فِي بَعْضِ شَائِعَةٍ، وَتَمَامُهَا فِيهِ.

[١٦٦٣٥] (قوله: وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ التَّدْيِيرُ) فَإِذَا دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ أَقْتَصَرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَسَعَى
فِي الْبَاقِي بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ، وَسَرَى إِلَى كُلِّهِ عِنْدَهُمَا وَلَا سَبْعَايَةَ عَلَيْهِ، "ط"^(٥).

(١) جامع الرموز: كتاب العتق - فصل: عتق البعض ٣٦٣/١

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ٥٩٢/٢ في العتق - باب من أعتق ثبراً كَأَنَّ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ. وأحمد ٥٦/١، ٢/٢، ١١٢، والبخاري

(٢٤٩١) في الشركة، و (٢٥٢٤) في العتق - باب إذا أعتق عبداً بين اثنين، ومسلم (١٥٠١) في العتق، وأبو داود

(٣٩٤٠) (٣٩٤١) في العتق - باب لا يُسْتَسْعَى، والنسائي ٣١٩/٧ في البيوع - باب الشركة في الرقب، و"الكبرى"

(٤٩٥٧) في العتق - العبد بين اثنين، وابن ماجه (٢٥٢٨) في العتق - باب من أعتق عبداً، والمتأفقي كما في مسنده

٦٦/٢، وابن حبان (٤٣١٦)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٧٤/١٠ في العتق - باب من أعتق شقيقاً له في عسده، عن مالك

ويحيى بن سعيد وأيوب وعبد الله والثلث وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر فذكره.

(٣) "الفتح": كتاب العتق - باب: العبد معنى بعضه ٢٥٦/٤.

(٤) في "الأصل" و"ت" و"م": ((يراد))، وهو خطأ.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٥/٢.

والاستيلاء، ولا خلاف في عدم تجزئ العتق والرق،.....

(١٦٦٣٦) (قوله: والاستيلاء) أي: فإنه متجزئ عنده لا عندهما والخلاف في استيلاء المستركة المدبرة لا القنّة، قال في "الفتح" (١): ((وأما الاستيلاء فمتجزئ عنده حتى لو استولذ نصيبه من مدبرة مسده اقتصر عليه حتى لو مات المستولذ [٥٠١/٣] تعتق من جميع ماله، ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله، وإنما كمل في القنّة لأنه لما ضمن نصيب صاحبه بالإتلاف ملكه من حين الاستيلاء فصار مستولذاً جارية نفسه فثبت عدم التجزئ ضرورة)) اهـ.

(١٦٦٣٧) (قوله: ولا خلاف في عدم تجزئ العتق والرق) فيه: أن العتق إن كان بمعنى زوال الملك تجزئ وإن كان بمعنى زوال الرق لا يتجزئ. اهـ "ح" (٢).

قلت: ليس مراد "الشارح" موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده نفس العتق؛ ففي الزبيعي (٣): ((الإعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزئ، وعندهما: زوال الرق وهو غير متجزئ، وأما نفس الإعتاق أو العتق فلا يتجزئ بالإجماع؛ لأن ذات القول * - وهو العلة - وحكمه - وهو نزول الحرية فيه - لا يتصور فيه التجزئ، وكذا الرق لا يتجزئ بالإجماع لأنه ضعف حكمي والعتق والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد)) اهـ، أي: اجتماع الضعف الحكمي والقوة الحكمية وهما الرق والعتق.

(قول "الشارح": والاستيلاء) والكتابة كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابة المشترك.
(قوله: لو مات المستولذ تعتق من جميع ماله إلخ) المراد: أن نصيب المستولذ أو المدبر يعتق من الجميع أو الثلث.

(١) "الفتح": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٨/٤.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب عتق العتق ٢٢٠/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٧٣/٣.

❖ (قوله: لأن ذات القول) أي: الإعتاق، و((قوله: وحكمه)) أي: العتق، فبها لفت ونشر مرتب. اهـ منه.

وَمِنْ الْغَرِيبِ ^(١) مَا فِي "الْبِدَائِعِ": مِنْ تَحْزِيْهِمَا عِنْدَ "الإمام"؛ لِأَنَّ الإِمَامَ لَوْ ظَهَرَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْكُفَرَةِ وَضَرَبَ الرِّقَّ عَلَى أَنْصَافِهِمْ وَمَنْ عَلَى الْأَنْصَافِ جَازٌ، وَيَكُونُ حُكْمُهُمْ بَقَاءً كَالْمُبْعُضِ، (وَلَوْ ^(٢) أَعْتَقَ شَرِيكَ ^(٣) نَصِيْبَهُ فَبَشْرِيْكَه) سِتُّ خِيَارَاتٍ،

[١٦٦٣٨] (قوله: وَمِنْ الْغَرِيبِ إلخ) إِنَّمَا كَانَ غَرِيبًا لِمُخَالَفَتِهِ الْمَشْهُورَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ الْمَذْكُورِ، وَلَكِنْ هَذَا حَكَاةٌ فِي "أَبْدَائِعِ" ^(٤) عَنْ بَعْضِ الْمَشَايِخِ جَوَابٌ عَنْ اسْتِدْلَالِ الصَّاحِبَيْنِ: بِأَنَّ الرِّقَّ لَا يَتَحْزَى فِي حَالَةِ الثُّبُوتِ حَتَّى لَا يَصْرِفُ الْإِمَامُ الرِّقَّ فِي نِصْفِ السَّبَايَا وَيَمُنَّ عَلَى نِصْفِهِمْ فَكَذَا فِي حَالِ الْبَقَاءِ، ثُمَّ قَالَ فِي جَوَابِهِ: ((مِنْ مَشَايِخِنَا مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ سَوْفَ فَعَلَ ذَلِكَ جَازًا وَيَكُونُ حُكْمُهُمْ حُكْمَ مُعْتَقِ الْبَعْضِ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَيُظْهَرُ لِي أَجَوَابُ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ تَحْزِيْ الرِّقَّ فِي حَالَةِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ ثَبَتَ عَلَيْهِمْ حَالَةَ الْإِسْتِيلَاءِ كَمَا مَرَّ ^(٥)، فَصَرَفَ الرِّقَّ إِلَى نِصْفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَقْرِيرٌ لِلثَّابِتِ، وَالْمَنْ عَلَى النِّصْفِ الْبَاقِي بِمَعْنَى إِعْتِقَاقِ أَنْصَافِهِمْ، فَصَارَ ذَلِكَ إِعْتِقَاقَ الْبَعْضِ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً، فَتَدَبَّرْ.

[١٦٦٣٩] (قوله: فَلِشَرِيْكَه) أَي: الَّذِي يَصْبِحُ مِنْهُ الْإِعْتِقَاقُ حَتَّى لَوْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَحْنُونًا انْتُظِرَّ بُلُوْغُهُ وَإِفَاقَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَبِيٍّ أَوْ وَصِيًّا، فَإِنْ كَانَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ فَقَطْ، "نَهْر" ^(٦).

١٥/٣

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَضَرَبَ الرِّقَّ عَلَى أَنْصَافِهِمْ إلخ) الْأَوَّلُ: مِثَالُ تَحْزِيِ الرِّقَّ، وَالثَّانِي: تَحْزِيِ الْعِتْقِ. (قَوْلُهُ: بِمَعْنَى إِعْتِقَاقِ أَنْصَافِهِمْ إلخ) فِيهِ: أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ إِعْتِقَاقًا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مِلْكٌ!!؟ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِحْرَارِ أَوْ الْإِعْتِقَاقِ عِنْدَهُ إِزَالَةُ الْمِلْكِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَكْفِي فِي كَوْنِهِ إِزَالَةً مِلْكٍ أَنَّهُ عِنْدَ وَجُودِ مَا يَفْتَضِيهِ مِنَ الْإِحْرَارِ يَكُونُ مَزِيْلًا فَهُوَ إِزَالَةٌ مُضَافَةٌ؛ لِعَدَمِ مِلْكِهِ أَيْضًا، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمَنْ لَا يُقَالُ لَهُ: إِعْتِقَاقٌ.

(١) فِي "ب": ((الغريب))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) ((وَلَوْ)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ص" مِنْ كَلَامِ الشَّرْحِ "الْحَصَكْفِي".

(٣) ((شَرِيْث)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ص" مِنْ كَلَامِ "الْتِمَرْتَاشِي"، وَفِي "و": ((الشَّرِيْث)).

(٤) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - فَصْلٌ: صِفَةُ الْإِعْتِقَاقِ ٨٦/٤.

(٥) الْمُقَوِّةُ [١٦٥٨٥] قَوْه: ((بِئْسَ كُفْرًا أَرْقَاءً)).

(٦) "نَهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعِدَّةُ بِعِتْقِ بَعْضِهِ ٢٦٦ ب.

بَلْ سَبْعٌ: إمَّا^(١) (أَنْ يُحَرَّرَ) نَصِيْبُهُ مُنَحَّرًا، أَوْ مُضَافًا لِمُدَّةِ كُمُدَّةِ الاسْتِسْعَاءِ، "فَتَح"، أَوْ يُصَالِحَ، (أَوْ يُكَاتَبُ)^(٢) لا على أَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ لَوْ مِنَ النَّقْدَيْنِ، وَلَوْ عَجَزَ اسْتَسْعَى،

[١٦٦٤٠] (قوله: بَلْ سَبْعٌ) لَأَنَّ التَّحْرِيرَ نَوْعَانِ: مُنَحَّرٌ وَمُضَافٌ، وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَقَالَا: لَيْسَ [ب/٥١/٣] لَهُ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ وَالسَّعَايَةِ مَعَ الْإِعْسَارِ، "نَهْر"^(٣).

[١٦٦٤١] (قوله: أَوْ مُضَافًا لِمُدَّةِ كُمُدَّةِ الاسْتِسْعَاءِ) قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٤): ((وَيَنْبَغِي إِذَا أَضَافَهُ أَنْ لَا تُقْبَلَ مِنْهُ إِضَافَتُهُ إِلَى زَمَانٍ طَوِيلٍ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَدْبِيرِ مَعْنَى، وَلَوْ دَبْرَةٌ وَحَبَّ عَلَيْهِ السَّعَايَةُ فِي الْحَالِ فَيُعْتَقُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَى مُدَّةٍ تُشَاكِلُ مُدَّةَ الاسْتِسْعَاءِ))، كَذَا فِي "الْبَحْر"^(٥)، "ح"^(٦).

[١٦٦٤٢] (قوله: أَوْ يُصَالِحَ) أَي: السَّائِكُ الْمُعْتَقُ أَوْ الْعَبْدُ كَمَا يُفَادُ مِنَ "الْبَحْرِ"^(٧)، "ص"^(٨).

[١٦٦٤٣] (قوله: لَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ) رَاجِعٌ إِلَى الصُّلْحِ وَالْكِتَابَةِ، وَالْمُرَادُ قِيَمَةُ حِصَّتِهِ كَالنَّصْفِ مَثَلًا، فَيَصُحُّ عَلَى نِصْفِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَقَلَّ لَا أَكْثَرَ بِزِيَادَةٍ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهَا، فَالْفَضْلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٩).

[١٦٦٤٤] (قوله: لَوْ مِنَ النَّقْدَيْنِ) فَلَوْ عَلَى غُرُوضٍ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ جَازٌ، "بَحْر"^(١٠).

[١٦٦٤٥] (قوله: وَلَوْ عَجَزَ اسْتَسْعَى) أَي: لَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ اسْتَسْعَاهُ السَّائِكُ،

(١) ((إمَّا)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ الْمَاتِنِ "النَّمِرْتَاشِي".

(٢) ((أَوْ يُكَاتَبُ)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْحَصَكْفِي".

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ق ٢٦٦/أ - ب بِاحْتِصَارٍ.

(٤) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٩/٤.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعِتَقِ ق ٢٢١/أ، نَقْلًا عَنْ "الْبَحْرِ".

(٧) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(٨) "ط": كِتَابُ الْعِتَقِ - بَابُ عِتَقِ الْبَعْضِ ٢٩٥/٢.

(٩) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(١٠) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٤/٤.

فإن امتنع آجره جبراً، (أو يدبر) وتلزمه السعاية لحال، فلو مات المولى فلا سعاية
إن خرج من الثلث، (أو يستسعي) العبد كما مر،.....

أفاده في "البحر" (١).

والتأهير: أن عجزه عن بدبر الصلح كذلك، ط (٢).

[١٦٦٤٦] (قوله: فإن امتنع آجره جبراً) أي: ويُؤخذ نصف القيمة من الأجرة، كذا
في "الشئبي" (٣)، ومنه يستفاد: أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع إلى اعتبار القيمة
لا ما وقع عليه العقد وإن كانت الزيادة يسيرة، ط (٤).

[١٦٦٤٧] (قوله: وتلزمه السعاية لحال) ولا يجوز لسيده أن يتركه على حاله ليعتق بعد
الموت بل إذا أدى عتق: لأن تديره اختياراً منه بلسعاية، بحر (٥).

[١٦٦٤٨] (قوله: فلو مات المولى إلخ) ظاهر كلام "الفتح" (٦): أنه لا فائدة للتدبير والكتابة
لرجوعيهما إلى السعاية. وأجاب في "البحر" (٧): بأن للتدبير فائدة هي أنه لو مات المولى سقطت
عنه السعاية إذا خرج من الثلث، كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل؛ لأنه لو لا الكتابة لأحتج إلى
تقويمه وإيجاب نصف القيمة، وقد يحتاج فيها إلى القضاء عند الشارح في المقدار.

[١٦٦٤٩] (قوله: كما مر) (٨) من كونه يؤجره جبراً إن امتنع، كما يفهم من "النهر" (٩)،

ح (١٠).

(١) نظر 'البحر'. كتاب العتق - باب: لعبد يعتق بعضه ٤ ٢٥٤

(٢) ط: كتاب عتق - باب عتق بعض ٢ ٢٩٦.

(٣) انظر حاشية لشمسي على تبيين الحقائق: كتاب الاعتاق - باب: لعبد يعتق بعضه ٣ ٧٤.

(٤) ص: كتاب عتق - باب عتق بعض ٢ ٢٩٦

(٥) 'البحر': كتاب العتق - باب: لعبد يعتق بعضه ٤ ٢٥٥، بتصرف، نقلاً عن 'المحيط'.

(٦) 'الفتح': كتاب اعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٤ ٢٥٩.

(٧) 'البحر': كتاب عتق - باب: لعبد يعتق بعضه ٤ ٢٥٥، بتصرف.

(٨) ص ٧١ - د

(٩) 'النهر'. كتاب الاعتاق - باب: لعبد يعتق بعضه ٤ ٢٦٦ ب.

(١٠) ح: كتاب عتق ٢٢١

(والولاء لهما) لأنَّهما المُعْتَقَانِ. (أو يُضَمَّنُ) المُعْتَقَ (نو مُوسِراً) وقد أعنق بلا إديه، فهو به استسعاهُ على المذهب (و يرجع) بما ضمِّنَ (على العبد، والولاء) كنه (لَهُ) بصُدور اعتق كنه مِنْ حِثِّهِ؛ حيثُ ملكهُ بالصَّمان، وهل يجوزُ الجمعُ بين السَّعاية والضَّمان؟.....

[١٦٦٥٠] (قوله: والولاء لهما) أي: في جميع إحيارات سابقة، 'ط' ١

[١٦٦٥١] (قوله: أو يُضَمَّنُ) وحيثُ قد أُسِّدَ أيضاً بالخيار، إن شاء عُتِقَ ما بقي، وإن شاء دُبِّرَ، وإن شاء كَتَبَ، وإن شاء استسعى، "بدائع" ٢. وإن أُرْأه اشترى عس الصَّمان فنه أن يرجع على العبد والولاء للمُعْتَقِ، هدية" ٣، 'ط' ١، ٢.

[١٦٦٥٢] (قوله: استسعاهُ على المذهب) وعس 'أي يوسف': أنَّهُ لَتَضْمِينٍ؛ لأنَّه عبده ضَمَانٌ تَمَسُّبٌ لا إِتْلَافٍ، 'أحر' ٥. [٥٠٢٣]

والظاهر: أنَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى السَّعَايَةِ يُرِيدُ بِهِ عَمَى الصَّمان لا نَقَى الإِعْتِاقِ والسَّدِيرِ والكنابة والصُّحْجِ؛ فإنَّها مَمْرُلةٌ سَّعَايَةٍ، 'ط' ٢.

[١٦٦٥٣] (قوله: ويرجع بما ضمِّنَ) وهُ أنَّهُ يُحْسِنُ لِسَاكْتِ عَمَى نُعْدِ فَوَكْنَهُ يَقْضِي سَّعَايَةٍ

(قوله: في جميع إحيارات السابقة) لا يظهر أنَّ الولاء لهما فيما لو صاح اسككت المعنى بل للمعتق لصُدور عتق من قبله؛ لأنَّه ملكهُ أداء بدل صُحْجِ صَمَانٍ كما يد صَمَانَهُ مُوسِراً

(قوله: أُسِّدَ أيضاً بالخيار) قدومه مقدم سكب أداء صَمَانٍ

(قوله: والصُّحْجِ) أي: مع العبد لا مع لَسْدٍ؛ لأنَّ الصَّمان صَمَانٌ إِتْلَافٍ، وقد تُنْفَعُ بِدَبِّ، فلا شيء عليه حتى يصحَّ اصْلَاحُ معهُ

(١) 'ط' كتاب عتق - باب عتق لبعض ٢ ٢٩٦

(٢) 'سَدَنُج' كتاب الإعتاق - فصل صفة الإعتاق ٤ ٨٩

(٣) 'مَدْوِي هَدِيَّة' كتاب عتق - باب سابي في عتق سابي عن بعضه ٢ ١٠-١١

(٤) 'ط' كتاب عتق - باب عتق لبعض ٢ ٢٩٦

(٥) 'أحر' كتاب العتق - باب لعبد عتق بعضه ٤ ٢٥٥

(٦) 'ط' كتاب عتق - باب عتق لبعض ٢ ٢٩٦

إِنْ تَعَدَّدَ الشُّرَكَاءُ نَعَمْ، وَإِلَّا لَا، وَمَتَى اخْتَارَ أَمْرًا تَعَيَّنَ إِلَّا^(١) السَّعَايَةَ فَلَهُ الْإِعْتَاقُ،
وَلَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ نَصِييَهُ لَمْ يَجْزُ؛.....

اقتضاء من حقه، "هنديّة"^(٢).

[١٦٦٥٤] (قوله: إِنْ تَعَدَّدَ الشُّرَكَاءُ نَعَمْ) أي: إذا اختار بعضهم السَّعَايَةَ وبعضهم الضَّمانَ فلكلٍّ منهم ما اختار في قول "أبي حنيفة"، "بحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤).

[١٦٦٥٥] (قوله: وَإِلَّا لَا) أي: وإن لم يتعدّد الشُّرَكَاءُ فَلَيْسَ لِلسَّائِكَةِ أَنْ يَخْتَارَ التَّضَمِينَ فِي الْبَعْضِ وَالسَّعَايَةَ فِي الْبَعْضِ، "بحر"^(٥) عن "المبسوط"^(٦). وفي "الهنديّة"^(٧) عن الفقيه "أبي الليث": ((أَنَّهُ لَا رِوَايَةَ فِي ذَلِكَ، فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَهُ ذَلِكَ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ)).

[١٦٦٥٦] (قوله: وَمَتَى اخْتَارَ أَمْرًا تَعَيَّنَ) واختياره أَنْ يَقُولَ: اخْتَرْتُ أَنْ أُضَمِّنَكَ، أَوْ يَقُولَ: أُعْطِنِي حَقِّي، أَمَّا إِذَا اخْتَارَ بِالْقَلْبِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، "ط"^(٨) عن "النهاية".

[١٦٦٥٧] (قوله: إِلَّا السَّعَايَةَ فَلَهُ الْإِعْتَاقُ) الظَّاهِرُ: أَنَّ الْكِتَابَةَ وَالتَّدْبِيرَ وَالصُّلْحَ مِثْلُ السَّعَايَةِ، "ط"^(٨).

[١٦٦٥٨] (قوله: وَلَوْ بَاعَهُ) أي: لو^(٩) بَاعَ السَّائِكَةُ لِشَرِيكِهِ الْمُعْتَقِ لَمْ يَجْزِ اسْتِحْسَانًا؛
لأنه لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ، وَإِنَّمَا يُمْلِكُ بِالضَّمانِ ضَرُورَةً.

(١) في "ط": ((إلى))، وهو خطأ.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب العتاق - الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه ١٠/٢ تصرف.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٥/٤.

(٤) "البدائع". كتاب الإعتاق - فصل: صعة الإعتاق ٩٤/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٥/٤.

(٦) "المبسوط" - كتاب العتق - باب عتق العبد بين الشركاء ١١٠/٧.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب العتاق - الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه ١٢/٢.

(٨) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٦/٢.

(٩) في "م": ((ولو)).

لأنه كمكاتب (ويساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الآخر)^(١) يوم الإعتاق سيوى ملبوسه وقوت يومه في الأصح، "مجتبى"، ولو اختلفا في قيمته: إن قائما قوم للحال،...

قلت: فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موجه حتى لو اعتقه صح؟ أو يكون لغوا فلو اعتقه الساكت صح وصار الولاء لهما؟ الظاهر: الثاني، "مقدس".
[١٦٦٥٩] (قوله: لأنه كمكاتب) وعندهما حر مديون.

[١٦٦٦٠] (قوله: ويساره بكونه مالكا إلخ) هذا ظاهر الرواية كما في "الفتح"^(٢)، واقتصر عليه في "الهداية"^(٣)، واختار بعض المشايخ يسار الغنى المحرم للصدقة، والأول أصح، كما في "المجتبى".
[١٦٦٦١] (قوله: يوم الإعتاق) مرتبط بقوله: ((مالكا))، وقوله: ((قيمة))؛ فلو اعتق وهو مؤسر ثم أعسر فليشريكه حق التضمن، وبعكسه لا.
ولو كان العبد يوم العتق أعمى فأنجلي يياض عينيه تجب قيمته أعمى، وعكسه في عكسه، كما في "الفتح"^(٤).

[١٦٦٦٢] (قوله: سيوى ملبوسه إلخ) قال في "الفتح"^(٥): ((وفي رواية "الحسن" استثنى الكفاف وهو المنزل والخادم وثياب البدن))، قال في "البحر"^(٦): ((والذي يظهر: أن استثناء الكفاف لا بد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في "المحيط"، وصححه في "المجتبى")).
[١٦٦٦٣] (قوله: إن قائما قوم للحال) هذا إذا لم يتصادقا على العتق فيما مضى ولا ينظر

(قوله: واقتصر عليه في "الهداية") حيث قال: ((ثم المعتبر يسار التيسير - وهو أن يملك من المال قدر نصيب الآخر - لا يسار الغنى)).

(١) ما بين قوسين في "و" من كلام الشارح "الحصكفي".

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٣/٤.

(٣) "الهداية": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٥٦/٢.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٩/٤.

(٥) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٣/٤.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٥/٤.

وإلا فالقول للمُعْتِق: إنكاره الزيادة، وكذا لو اختلف في يساره وإعساره. (ولو شهد) أي: أحرر لعدم قبورها وإن تعددوا؛ لجرهم مغمماً، "بدائع" (١).....

إلى قيمته يوم صهر العتق؛ لأن العتق حادث [٣ و ٥٠٢ -] فحار على أقرب أوقات حدوثه، كد في 'الفتح' (٢).

[١٦٦٦٤] (قوله: وإلا) بأن كان عبداً هالكا فاقول للمعتق نعتي معرفة قيمته - عيان - نعتي أوصفه بالموثوق، ولما كنت يدعي الزيادة والمعتق يكره فيكون القول له، ونماؤه في 'الحر' (٣).

[١٦٦٦٥] (قوله: وكذا) أي: يكون القول للمعتق إذا كان العتق متقدماً على يوم الخصومة في مدة يختلف فيها اليسار والإعسار وإلا فغير بحال؛ فإن علمه يساره في الحال فلا معنى للاختلاف، وإن لم يعلم فاقول للمعتق: 'الحر' (٤)، وبه علم أن القول للمعتق عند الجهة وبه يفسد بحث؛ لأنه لا معنى للاختلاف عند علمه كما عرفت، وفيهم ولم يذكر مسألة: ما إذا مات عبداً أو معتقاً أو سرياً قبل أن يحترق ميتاً، وهي مسبوقة في 'الحر' (٥) و'الفتح' (٦).

[١٦٦٦٦] (قوله: عند قولها) علة لتفسير الشهادة بالإخبار، وقوله: ((بخرهم مغمماً)) عند

(قوله: فحار على أقرب أوقات حدوثه كد في "فتح") عده "فتح" هكذا: ((ولو حلف في قسمه يوم اعتقه، فإن كان العبد قائماً نظر إلى قيمته يوم طهر العتق، أي إذا لم يتصادق على عتق قسمه مضي يقوم للحال؛ لأن عتق حادث فحار على أقرب أوقات صهوره)).

(١) بدائع - ك - عتق - فصل في أن عتق من سحر أو لا ٩٠ ٤

(٢) فتح - كتاب عتق - د - العبد بعد عتقه ٢٥٩ ٤

(٣) ص - سحر - كتاب عتق - د - العبد بعد عتقه ٢٥٦ ٤

(٤) سحر - كتاب عتق - د - العبد بعد عتقه ٢٥٦ ٤

(٥) ص - سحر - كتاب عتق - د - العبد بعد عتقه ٢٥٦ ٤

(٦) ص - فتح - كتاب عتق - د - العبد بعد عتقه ٢٦٠ ٤

(كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ يَعْتَقِ الْآخَرَ) حَظُّهُ وَأَنْكَرَ^(١) كُلُّ (سَعَى لِهَما) مَا لَمْ يُحْلِفْهُمَا الْقَاضِي،
وَحِينَئِذٍ يُسْتَرْقُ أَوْ يَسْعَى (فِي حَظِّهِمَا).....

لِبُعْتَةٍ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْعَلَّةَ لَيْسَتْ كَوْنِهَا شَهَادَةً فَرْدِي؛ إِذْ لَا تَطْرُدُ لَوْ كَانُوا جَمَاعَةً فَشَهِدَ كُلُّ تَنْبِيْهِ
مِنْهُمَا^(٢) عَلَى آخَرٍ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا يُثْبِتَانِ لِأَنْفُسِهِمَا حَقَّ التَّضْمِينِ، رَادٌّ فِي 'الْفَتْحِ'^(٣)؛
(أَوْ يَشْهَدَانِ لِعَبْدِهِمَا، وَإِنَّمَا أَنْتَا السَّعَايَةُ بِاعْتِرَافِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفْسِهِ بِحُرْمَةِ اسْتِرْقَاقِهِ ضَمْنًا
لِشَهَادَتِهِ فَتَعَيَّنَ السَّعَايَةُ)) اهـ.

[١٦٦٦٧] (قَوْلُهُ: كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ) قَيْدٌ اتَّفَاقِيٌّ إِذْ لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ
وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ، "بَحْرٌ"^(٤) وَ"نَهْرٌ"^(٥).

[١٦٦٦٨] (قَوْلُهُ: وَأَنْكَرَ كُلُّ) فَلَوْ اعْتَرَفَا أَنَّهُمَا أَعْتَقَا مَعًا أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ وَجَبَ أَنْ لَا يُضْمَنَ
كُلُّ الْآخَرِ إِنْ كَانَا مُؤَبِّرَيْنِ، وَلَا يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ كُلَّهُ مِنْ جِهَتِهِمَا، وَلَوْ اعْتَرَفَ أَحَدُهُمَا
وَأَنْكَرَ الْآخَرُ فَإِنَّ الْمُنْكَرَ يَجِبُ أَنْ يَخْلِفَ لِأَنَّ فِيهِ فَائِدَةٌ؛ فَإِنَّهُ إِنْ نَكَلَ صَارَ مُعْتَرِفًا أَوْ نَازِلًا فَصَارَا
مُعْتَرِفَيْنِ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ سَعَايَةُ كَمَا قُلْنَا، "فَتْحٌ"^(٦).

[١٦٦٦٩] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يُحْلِفْهُمَا الْقَاضِي إلخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ" نَعَا لِيْغِيْرِهِ: مِنْ
لُزُومِ اسْتِسْعَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْعَبْدِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَرَفَعَا إِلَى قَاضٍ بَلْ حَاطَبَ كُلُّ مِنْهُمَا لآخر:
بِأَنَّكَ أَعْتَقْتَ نَصِيْبَكَ وَهُوَ يُنْكَرُ، أَمَّا لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا التَّضْمِينَ أَوْ أَرَادَهُ وَنَصِيْبُهُمَا مُتَّفَاقَتٌ فَتَرَفَعَا،
أَوْ رَفَعَهُمَا دُونَ حِسْبَةٍ فِيمَا لَوْ اسْتَرْقَاهُ بَعْدَ قَوْلِهِمَا، فَإِنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ سَأَلَهُمَا فَأَحَاحَا بِالْإِنْكَارِ فَخَفَا

(١) فِي "و": ((مَأْنَكَر)).

(٢) قَوْلُهُ: ((مِنْهُمَا)) كَذَا نَحْنُ بِصَمِيرِ التَّنْبِيْهِ، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ: مِنْهَا أَوْ مِنْهُمْ، أَيْ: الْجَمَاعَةُ، فَتَأْمَلْ. اهـ مَصْحُوحٌ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤ تَصْرُفٌ.

(٤) "الْحَرُّ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٨/٤.

(٥) "الْبَهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتِاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٢.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤.

ولو نكَلَ أَحَدُهُمَا صَارَ مُعْتَرِفًا فَلَا سِعَايَةَ، ولو ماتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا فَلَيْسَ الْمَالُ، "بِحَرِّ"
(مُطْلَقًا) ولو مُوسِرَيْنِ.....

لا يُسْتَرْقُ؛ لِأَنَّ كَلًّا يَقُولُ: إِنَّ صَاحِبَهُ حَلَفَ كَاذِبًا وَاعْتِقَادُهُ أَنَّ الْعَبْدَ يَحْرُمُ اسْتِرْقَاقُهُ [٣ ق ٥٠٣] وَلِكُلِّ اسْتِسْعَاؤُهُ، وَإِنْ اعْتَرَفَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَقَدْ مَرَّ^(١) آتِفًا، "فَتَح"^(٢).
وَالْخَاصِلُ: أَنَّهُمَا إِنْ حَلَفَا لَا يُسْتَرْقُ بَلْ يَسْعَى لَهُمَا، وَإِنْ اعْتَرَفَا لَا يُسْتَرْقُ وَلَا يَسْعَى.
وَمِثْلُهُ: مَا لَوْ نَكَلَا؛ لِأَنَّ النُّكُولَ اعْتِرَافٌ أَوْ بَذْلٌ، كَمَا مَرَّ^(٣).
وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ "الشَّارِحِ": ((فَحِينَئِذٍ يُسْتَرْقُ أَوْ يَسْعَى)) صَوَابُهُ: لَا يُسْتَرْقُ أَوْ لَا يَسْعَى.
أَي: لَا يُسْتَرْقُ إِنْ حَلَفَا وَلَا يُسْتَرْقُ وَلَا يَسْعَى إِنْ اعْتَرَفَا أَوْ نَكَلَا.
[١٦٦٧٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا) أَي: وَحَلَفَ الْآخَرُ؛ إِذْ لَوْ نَكَلَ أَيْضًا صَارَا مُعْتَرِفَيْنِ، وَقَدْ مَرَّ^(٤).

[١٦٦٧١] (قَوْلُهُ: فَلَا سِعَايَةَ) أَي: عَلَى الْعَبْدِ لِلْمُعْتَرِفِ، وَعَلَيْهِ السَّعَايَةُ لِلْحَالِفِ، "ح"^(٥).
[١٦٦٧٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا) يَعْنِي: لَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى إِعْتِاقِ أَحَدِهِمَا فَوَلَاؤُهُ لَيْسَ بِالْمَالِ.
وَاعْلَمْ أَنَّ وَضْعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْوَلَاءَ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَوْقُوفٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَمَوْضِعُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ^(٦): ((حَتَّى يَتَّصِدَقَا))، كَمَا فَعَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) وَ"الْفَتْحِ"^(٨) وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَتَمَّةِ كَلَامِ الصَّاحِبَيْنِ، "ح"^(٩).

(١) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٦٧/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ: [١٦٦٦٨] قَوْلُهُ: ((وَأَنْكَرَ كُلُّ)).

(٥) 'ح': كِتَابُ الْعِتَاقِ ٢٢١/ب.

(٦) ص ٨٠ - "دَرْ".

(٧) "النَّحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٧/٤.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٦٧/٤.

(٩) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ ٢٢١/ب.

أو مُخْتَلِفَيْنِ (وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) وَقَالَ^(١): يَسْعَى لِلْمُعْسِرِينَ، لَا لِلْمُوسِرِينَ (وَلَوْ تَخَالَفَا يَسَاراً يَسْعَى^(٢) لِلْمُوسِرِ، لَا لِضِدِّهِ) وَهُوَ الْمُعْسِرُ، وَالْوَلَاءُ مَوْقُوفٌ فِي الْكُلِّ.....

[١٦٦٧٣] (قَوْلُهُ: أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ) صَرَّحَ بِهِ - وَإِنْ فَهِمَ مِمَّا قَبْلَهُ - تَمْهِيداً لِلْأَعْرَضِ لَا تَبِي، وَلِأَنَّهُ مَنَشَأُ الْوَهْمِ فِي كَلَامِ "الْمُصَنِّفِ"، فَافْهَم.
[١٦٦٧٤] (قَوْلُهُ: وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَقُولُ: عَتَقَ نَصِيبُ صَاحِبِي عَلَيْهِ بِإِعْتَاقِهِ، وَوَلَاؤُهُ^(٣) لَهُ، وَعَتَقَ نَصِيبِي بِالسَّعَايَةِ وَوَلَاؤُهُ لِي وَهُوَ عَبْدٌ مَا دَامَ يَسْعَى كَالْمُكَاتِبِ، "بِحَرْ"^(٤)، "ط"^(٥).

[١٦٦٧٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ تَخَالَفَا إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((يَسْعَى لِلْمُعْسِرَيْنِ)).
[١٦٦٧٦] (قَوْلُهُ: يَسْعَى لِلْمُوسِرِ) لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي الضَّمَانَ عَلَى صَاحِبِهِ لِإِعْسَارِهِ. وَإِنَّمَا يَدَّعِي عَلَيْهِ السَّعَايَةَ فَلَا يَبْرَأُ عَنْهَا. وَلَا يَسْعَى لِلْمُعْسِرِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الضَّمَانَ عَلَى صَاحِبِهِ؛ لِيَسَارِهِ فَيَكُونُ مُبْرِئاً لِلْعَبْدِ عَنِ السَّعَايَةِ، "ح"^(٦) عَنِ "الْبَحْرِ"^(٧).
[١٦٦٧٧] (قَوْلُهُ: وَالْوَلَاءُ مَوْقُوفٌ) أَي: عِنْدَهُمَا فِي الْكُلِّ، أَي: فِي يَسَارِهِمَا وَإِعْسَارِهِمَا

(قَوْلُ: "الْمُصَنِّفِ" يَسْعَى لِلْمُوسِرِ إِلَيْهِ) نَقَلَ "ابْنُ الْكَمَالِ" عَنِ "الْحَقَائِقِ": أَنَّهُ عِنْدَ احْتِلَافِهِمَا فِي الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ يَسْعَى عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" فِي رُبْعِ قِيمَتِهِ لِلْمُوسِرِ وَعِنْدَ "مُحَمَّدَ" فِي نِصْفِ قِيمَتِهِ، قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِأَصُولِهِمْ. اهـ "سِنْدِي".

(١) فِي "ط": ((وَقَالَ)).

(٢) فِي "و": ((سَعَى)).

(٣) فِي "ب": ((وَوَلَاؤُهُ))، وَهُوَ حَطُّ طَاعِيٍّ

(٤) "الْحَرْ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ٢٥٧/٤.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ الْعَبْدُ ٢٩٧/٢.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ق ٢٢١/ب.

(٧) "الْحَرْ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ٢٥٧/٤.

حَتَّى يَتَصَادَقَا، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" وَ"الْمُلْتَقَى" ^(١) وَعَامَّةُ الْكُتُبِ.
قُلْتُ: فِي "الْمَتْنِ حَلَلٌ" ^(٢) لَا يَخْفَى فَتَنَبَّهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا "الرَّمْلِيَّ" نَبَّهَ عَلَى
ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

﴿فَرْعٌ﴾

قَالَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ لِلْآخَرِ: بَعْتُ مِنْكَ نَصِيبِي وَإِنْ لَمْ أَكُنْ بِعْتُهُ مِنْكَ فَهُوَ حُرٌّ. وَقَالَ
الْآخَرُ: مَا اشْتَرَيْتُهُ وَإِنْ كُنْتُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَهُوَ حُرٌّ فَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ الشَّرَاءِ يَمِينِهِ، فَإِنْ حَلَفَ

وَاجْتَلَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُحِيلُهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَتَبَرَّأُ عَنْهُ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)، "ح" ^(٤).
(قَوْلُهُ: حَتَّى يَتَصَادَقَا) أَي: يَتَّفِقَا عَلَى إِعْتِاقِ أَحَدِهِمَا، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا وَحَبَّ
أَنْ يَأْخُذَهُ يَتُّ الْمَالِ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥)، "ح" ^(٦).
(قَوْلُهُ: كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٧) إِنْخ) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ
وَمَذْهَبِ الصَّاحِبَيْنِ.

(١٦٦٨٠) (قَوْلُهُ: فِي "الْمَتْنِ حَلَلٌ") هُوَ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ تَخَالَفَا يَسَارًا)) إِنْخ؛ حَيْثُ أَوْهَمَ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ
"أَبِي حَيْفَةَ" مَعَ أَنَّهَا مُنَافِيَةٌ لِقَوْلِهِ: ((مُطْلَقًا))، وَ"الشَّارِحُ" أَصْلَحَ الْمَتْنَ بِقَوْلِهِ: ((وَقَالَا يَسْعَى لِمُعْسِرَيْنِ
لَا لِلْمُوسِرَيْنِ))، [٥٠٣/٣] وَجَعَلَ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ تَخَالَفَا)) إِنْخ مِنْ تِمَّةِ كَلَامِ الصَّاحِبَيْنِ، "ح" ^(٨).
(١٦٦٨١) (قَوْلُهُ: نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ) أَي: نَبَّهَ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى "الْمُنْحِ" عَلَى هَذَا الْخَلَلِ كَذَلِكَ، أَي:

(١) "ملتقى الأبحر": باب العتق - فصل: في عتق البعض ٥١٨/١.

(٢) في "و": ((حلط)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٧/٤.

(٤) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١/ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٧/٤.

(٦) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١/ب.

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٧/٤.

(٨) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١/ب.

ولا بيّنة للبائع عتق بلا سعاية لمُدعي البيع، بل للآخر في حظه بكل حال، وكذا عندهما

كما فهمه "الشارح".

(قوله: ١١٦٦٨٢) ولا بيّنة للبائع (أما لو كان له بيّنة ثبتت حنث منكر الشراء فيعتق العبد كله عليه ويلزمه ثمن حصّة البائع بموجب الشراء لا الإعتاق).

(قوله: ١١٦٦٨٣) عتق بلا سعاية (أما عتقه فلائ كلاً منهما يزعم أن شريكه الآخر حابث، وأما عدم السعاية لمُدعي البيع فلائ شريكه لما أنكر الشراء وكان القول قوله لم يثبت بعه، فقد وجد شرط عتق مدعي البيع فكان العتق من جهته فليس له سعاية على العبد، وأما سعايته لمُكر الشراء فلائ لم يثبت عتقه لإنكاره، وإنما ثبت عتق شريكه، لكن لم يثبت عتق شريكه إلا بسبب إنكاره فلم يكن له تضمينه لو كان مؤمراً وإن أضيف العتق حقيقة إلى تعيق مدعي البيع، فكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب الشرط، والحكم يضاف لإعلته، ولذا لو رجع

١٧/٣

(قوله: فيعتق العبد كله عليه إلخ) النصف بمقتضى حثه في حليفه حسب شهادة البيّنة، والصف الآخر بمقتضى الاستسعاء، وليس المراد أنه يعتق كله الآن، تأمل.

(قوله: أما عتقه فلائ كلاً منهما يزعم إلخ) هذا يصلح علة لعدم بقائه رقيقاً مؤاخذاً لكل زعمه لا لعتقه، تأمل، إلا أن يقال: إن المراد تحقق فيه العتق ولا بد؛ لزعم كل حنث صاحبه، وبدل لهذا ما في "الهدية": ((إن أقام مدعي البيع بيّنة، أو نكل المشتري قضي بالبيع والتمن، وعتق العبد على المشتري، وإن حلف لا يترك رقيقاً، ويسعى عبده للمكر إلخ)).

(قوله: وأما عدم السعاية لمُدعي البيع، فلائ شريكه إلخ) الأظهر في وجه عدم سعايته لمُدعي البيع: هو أنه لما ادعاه تبرأ من ملك العبد، فهو يدعي التمن ويكر استحقاق الاستسعاء؛ لأنه أجنبي عن العبد على حسب دعواه، وبدل لهذا ما يأتي له عند قوله: ((قال: هي أم ولد شريكي إلخ))، ووجه سعايته لمُكر الشراء: هو أنه حث زعم حنث مدعي البيع، وأنه لا يجوز له استرقاق نصيبه، ولا جائز أن يضمّنه لإنكاره سبب الضمان فقد شهد على صاحبه بالعتق وعلى نفسه بالتكاتب، فلا يقلّ قوله على صاحبه، ويُقبل في حق نفسه فيمتنع به استرقاقه، ويستسعيه للتيقن به؛ لأنه إن كان صادقاً فهو مكانه، وإن كاذباً فهو عبده.

لو البائع مُعْسِراً، ولو مُوسِراً لم يَسْعَ لأحدٍ في الأصَحَّ،.....

شُهُودُ الرِّبَا وشُهُودُ الإِحْصَانِ يَضْمَنُ شُهُودُ الزَّنا فَقَطْ، فَلَمَّا كَانَ إنْكَارُهُ شَرْطاً لِلْعِتْقِ^(١) صَارَ لَهُ دَخْلٌ فِي عِتْقِهِ فَلَا يَضْمَنُ شَرِيكُهُ، وَلَمَّا كَانَ الشَّرِيكُ مُبَاشِراً لِإِلْعَالِ أَضْيَافِ الْعِتْقِ إِلَيْهِ فَكَانَ لِلْمُنْكَرِ اسْتِسْعَاءُ الْعَدْلِ بِكُلِّ حَالٍ، أَيْ: سَوَاءً كَانَ الْبَائِعُ مُوسِراً أَوْ مُعْسِراً، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَوْجِيهِهِ.

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْعَى فِي نِصْفِهِ لِهَمَا؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ نِصْفَهُ بَيِّقِينَ لِتَعْلِيْقِ عِتْقِهِ عَلَى الشِّرَاءِ وَعَدَمِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَتَقَ مِنْهُ حِصَّةً أَحَدِهِمَا وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَكَوْنُ الَّذِي عَتَقَ حِصَّةً مُدَّعِي الْبَيْعِ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ شَرْطَ الْعِتْقِ، وَكَوْنُ الْقَوْلِ لِشَرِيكِهِ أَنَّهُ مَا اشْتَرَى إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ لُزُومِ التَّمَنِّي فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ فِيهِ، وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِالنِّسْبَةِ نَعْدَمِ الْعِتْقِ. كَمَا لَوْ عُلِّقَ طَلَاقُهَا عَلَى عَدَمِ وَصُولِ نَفَقَتِهِ إِلَيْهَا يَوْمَ كَذَا فَادَّعَى الْوَصُولَ وَأَنْكَرَتْ فَالْقَوْلُ لَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى لُزُومِ النَّفَقَةِ، وَالْقَوْلُ لَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَمِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لِمُنْكَرِ شَرْطِ الْحِنْثِ وَهَبَ كَذَلِكَ. نَعَمْ قِيلَ: إِنَّ الْقَوْلَ لِلْمَرْأَةِ فِي الطَّلَاقِ أَيْضاً فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا مَبْنِياً عَلَيْهِ، فَيُتِمَّنْ.

(قوله: لو البائع مُعْسِراً) لأنه عندهما [١/٥٠٤/٣] يلزم السَّعَاةُ عِنْدَ الْإِعْسَارِ،

وَالضَّمَانُ عِنْدَ الْيَسَارِ.

(قوله: لَمْ يَسْعَ لأحدٍ) أَمَّا لِلْبَائِعِ؛ فَلَأَنَّ الْعِتْقَ مِنْ جِهَتِهِ، وَأَمَّا لِلشَّارِي؛ فَلَأَنَّ حَقَّهُ فِي التَّضْمِينِ حِينَئِذٍ دُونَ الاسْتِسْعَاءِ كَمَا عَلِمْتَ.

(قوله: في الأصَحَّ) هُوَ رِوَايَةُ "أَبِي حَفْصٍ"، وَفِي رِوَايَةِ "أَبِي سُلَيْمَانَ": يَسْعَى لِهَمَا عِنْدَهُمَا جَمِيعاً إِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ، وَإِنْ كَانَا مُوسِرَيْنِ يَسْعَى لِمُدَّعِي الْبَيْعِ فِي نِصْفِ قِيَمَتِهِ فَقَطْ، "نَهْر"^(٢) عَنْ "المَحِيطِ".

(قوله: وفي رِوَايَةِ "أَبِي سُلَيْمَانَ" يسعى لهما عندهم إلخ) والتوجيه في "المَحِيطِ" كما في "النَّهْرِ".

(١) في "ب": ((للعسق))، وهو خطأ طاعياً.

(٢) "النَّهْر". كتاب الإعصاف - باب: العَدْلُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ق ٢٦٧/أ.

ولو (عَلَّقَ أَحَدُهُمَا عِتْقَهُ بِفِعْلِ غَدًا) مثلاً ك: إِنْ دَخَلَ فَلَانُ الدَّارَ غَدًا فَأَنْتَ حُرٌّ (وَعَكْسَ) الشَّرِيكَ (الْآخَرُ) فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ، فَمَضَى الْغَدُ (وَجُهِلَ شَرْطُهُ) أَدْخَلَ أَمْ لَا؟ (عَتَقَ نِصْفَهُ) لِحِنْثِ أَحَدِهِمَا بَيَقِينَ (وَسَعَى فِي نِصْفِهِ لَهُمَا) مُطْلَقًا، وَالْوَلَاءَ لَهُمَا. (وَلَا عِتْقَ).....

[١٦٦٨٧] (قوله: وَلَوْ عَلَّقَ أَحَدُهُمَا) أَي أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي عَبْدٍ وَاحِدٍ، "ط" (١).

[١٦٦٨٨] (قوله: بِفِعْلٍ) سَوَاءٌ كَانَ فِعْلٌ أَجْنَبِيٌّ أَوْ الْمُحْلُوفِ بَعْتَقِهِ، "ط" (١).

[١٦٦٨٩] (قوله: مَثَلًا) يَعْنِي: أَنَّ ذِكْرَ الْغَدِ لَيْسَ قَيْدًا بَلِ الْمُرَادُ وَقْتُ مُعَيَّنٍ؛ [إذ] (٢) لَا فَرْقَ بَيْنَ الْغَدِ وَالْيَوْمِ وَالْأَمْسِ، "بَحْر" (٣)، وَكَذَا ذِكْرُ الدُّخُولِ، "ط" (٤).

[١٦٦٩٠] (قوله: فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ) أَي: فَلَانٌ غَدًا الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، "ط" (٤).

[١٦٦٩١] (قوله: فَمَضَى الْغَدُ) أَي: مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِمَا إِلَى آخِرِ الْغَدِ، أَمَّا إِذَا أُخْرِجَهُ أَحَدُهُمَا عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ الْغَدِ بَطُلَ تَعْلِيْقُهُ بِمَضِيِّ الْغَدِ وَيُنْظَرُ فِي تَعْلِيلِ الْآخَرِ، إِنْ عَلِمَ وَقُوعُ شَرْطِهِ عَتَقَ حَظَّهُ، وَإِلَّا فَلَا، كَمَا لَا يَخْفَى، "ط" (٤).

[١٦٦٩٢] (قوله: وَجُهِلَ شَرْطُهُ) أَي: شَرْطُ الْعِتْقِ وَهُوَ الدُّخُولُ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا، فَسَوْ غَسِمَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارَ الْحَالِفِ لَا إِقْرَارَ فَلَانٍ عَمَلٍ بِمُقْتَضَاهُ.

[١٦٦٩٣] (قوله: وَسَعَى فِي نِصْفِهِ) هَذَا عَنْهُمَا، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": يَسْعَى فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُقْضِيَّ عَلَيْهِ بِسُقُوطِ السَّعَايَةِ مَجْهُولٌ، "نَهْر" (٥).

[١٦٦٩٤] (قوله: مُطْلَقًا) أَي: مُؤَسِّرِينَ أَوْ مُعْسِرِينَ أَوْ مُخْتَلِفِينَ، "ح" (٦).

(١) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٨.

(٢) ما بين منكسرين من عبارة "البحر".

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعصه ٤/٢٥٨.

(٤) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٨.

(٥) "نهر": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعصه ١/٢٦٧.

(٦) "ح": كتاب العتق ٢/٢٢١.

والمسألة بحالها (لو حلفا على عديين، كل واحد منهما لأحدهما) لتفاحش الجهالة، حتى لو اتحد المالك كأن اشتراهما من علم بخلفيهما عتق عليه أحدهما وأمر بالبيان، "فتح"،

[١٦٦٩٥] (قوله: والمسألة بحالها) أي: بأن حلف أحدهما على فعل فلان عداً وعكسه الآخر.

[١٦٦٩٦] (قوة: كل واحد منهما لأحدهما) أي: كل واحد من العديين تمامه ممنوك لواحدٍ من أحالفين

[١٦٦٩٧] (قوله: تفاحش الجهالة) لأن المجهول هاتين: العبد المقتضي له بالحرية وسقوط بصرف السعاية عنه، والحائث المقتضي عبه بالعتق، والمعلوم واحد وهو المقتضي به أعني: الحرية وسقوط السعاية، وفي العبد الواحد بالعكس؛ لأن المقتضي له بالحرية وللمقتضي به مغموم والمجهول واحد وهو الحائث المقتضي عليه فيمنع القضاء عند غلبة الجهالة، كما أفاده 'ح' (١) عن 'الزبيعي' (٢).
[١٦٦٩٨] (قوله: حتى لو اتحد المالك) غاية على مفهوم السقيذ تفاحش الجهالة. وإنما حكم بعتق أحدهما لأن الجهالة في المقتضي عليه ارتفعت، 'ط' (٣).

[١٦٦٩٩] (قوله: عتق عليه أحدهما) ولا ينافي علمه بحسب أحد المالكين صحة شراؤه [٥٠٤٣] للعبد؛ لأنه قتل ملكه له غير معتبر، كما لو أقر تحريره عند مولاه يُكبر ثم اشتراه صح، وإذا صح شراؤه لهما واجتمعا في ملكه عتق عليه أحدهما؛ لأن علمه معتبر الآن ويؤمر بالبيان؛ لأن المقتضي عبه مغموم، كذا في 'الفتح' (٤)، قال في 'البحر' (٥): ((وهو يُعبد أن أحد أحالفين لو اشترى

(١) 'نظر' ح. كتاب عتق و ٢٢١ ب

(٢) 'تنبيه لحقائق' كتاب الإعتاق - باب بعد بعتي بعضه ٣ ٧٨.

(٣) 'ط' كتاب عتق - باب عن بعض ٢ ٢٩٨ بصرف

(٤) 'فتح' كتاب عتق - باب لعبد يبيع بعضه ٤ ٢٦٩

(٥) 'سحر' كتاب عتق - باب لعبد يبيع بعضه ٤ ٢٥٩

أو الخالف بأن (قال: عبده حرٌّ إن لم يكنُ فلانٌ دخلَ هذه الدَّارَ اليومَ، ثمَّ قال: امرأته طالقٌ إن كانَ دخلَ اليومَ عتقَ وطلَّقتُ) لأنَّه بكلِّ يمينٍ زعمَ الحنثَ في الأخرى،.....

العبدُ من الخالفِ الآخرِ يصحُّ ويعتقُ عليه ويُؤمَّرُ بالبيانِ كما لا يخفى، وفي "المحيط": هذا إذا عَلِمَ المشتري بحالهما^(١) فإن لم يعلم فالقاضي يحلفُهما ولا يُجبرُ على البيانِ ما لم تقمِ اليقينةُ على ذلك)) اهـ.

[١٦٧٠٠] (قوله: أو الخالف) عطفٌ على: ((المالك))، فإنه لا جهالةَ هنا أصلاً للعلم بالحائِثِ والمقتضي له وهو العبدُ والمرأةُ والمقتضي به وهو الحريةُ والطلاقُ، فافهم. والظاهر: أنَّ الحكمَ كذلك لو كانتِ اليمينانِ على عبديَّه.

مطلب في الفرق بين

((إن لم يدخل)) وبين ((إن لم يكن دخل))

[١٦٧٠١] (قوله: عتقَ وطلَّقتُ) وقيل: لا يعتقُ ولا تطلقُ؛ لأنَّ أحدهما مُعلَّقٌ بعدمِ الدُّخُولِ والآخرَ بوجُوده وكلُّ منهما يُحتمَلُ تحقُّقه وعدمه. قلنا: ذاك في مثلِ قوله: ((إن لم يدخلَ فعبدِي حرٌّ))، بخلافِ ((إن لم يكن دخلَ))؛ فإنه يُستعملُ لتحقيقِ الدُّخُولِ في الماضي ردًّا على المماري في الدُّخُولِ وعدمه فكان مُعترفًا بالدُّخُولِ وهو شرطُ الطلاقِ فوقَّع، بخلاف: إن لم يدخلَ ليسَ فيه تحقُّق^(٢)، وصيغةُ ((إن كان دخلَ)) ظاهرةٌ لتحقيقِ عدمِ الدُّخُولِ ردًّا على مَنْ تَرَدَّدَ فيه، فكان مُعترفًا بعدمِ الدُّخُولِ وهو شرطُ وقوعِ العتقِ فوقَّع، بخلاف: إن دخلَ؛ فإنه ليسَ فيه تحقُّقٌ

١٨/٣

(قوله: إذا عَلِمَ المشتري بحالهما إلخ) عبارة "الحر" بحلفهما.

(قوله: فإن لم يعلم فالقاضي يحلفُهما إلخ) لم يظهر وجهٌ تحليفِ القاضي للسائقين بعد بيعهما وخروجهما عن الخصومة في العتق مع عدم تصديق المشتري لهما في الحلف، ولعلَّ لعلَّ ساقطة من "الحر" وحقها الإثبات.

(١) عبارة "البحر": ((حلفهما)) وقد بَّه عليه "الرافعي".

(٢) عبارة "الحر": ((ليس فيها تحقيق))، انظر "البحر": كتاب العتق ٢٥٩/٤.

بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَتْ الْأُولَى: بَالِه؛ إِذَا الْغَمُوسُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ لِئَكْذَابَ بِهِ، فِي الْأُخْرَى^(١). (وَمَنْ مَلَكَ قَرِيْبَهُ).....

أَصْلًا فَقَدْ اسْتَبَنَ عَلَى ذَلِكَ الْقَائِلِ تَرْكِيبُ بَآخِرٍ، وَبِهِ سَقَطَ أَيْضًا قَوْلُ "الرَّيْبَعِي"^(٢): ((يُسْعَى أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ التَّعْلِيْقِ بِ: ((كَائِنْ)) فَيَقَعُ لِتَصَوُّرِ الْإِقْرَارِ فِيهِ وَيَبَيَّنَ غَيْرَهُ لِعَدَمِهِ)) اهـ مِنْ "الْبَحْرِ"^(٣) وَ"الْهَر"^(٤)، وَأَصْلُ الْحَوَابِ لَ "الْفَتْح"^(٥).

[١٦٧.٢] (قَوْلُهُ: بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَتْ الْأُولَى بَالِه) قَارَ "ابْنُ بَلَّانَ" فِي دَابِ: ابْيَمِينَ تَقْضُ صَاحِبَتَهَا - مِنْ أَيْمَانٍ اشْتَرَحَ تَلْحِيصُ الْجَامِعِ^(٦) - مَا نَصَّهُ: ((لَوْ كَانَتْ الْيَمِينُ الْأُولَى دَالَّةً نَعَايَ بِأَنْ قَالَ: وَاللَّهِ مَا دَخَلَ هِدَى الدَّارِ ثُمَّ قَالَ: عُنْدِي^(٧) خُرٌّ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ لَا تَرْمُهُ كَفَّارَةٌ وَلَا عِتْقٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَا كَفَّارَةَ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ فَهُوَ الْغَمُوسُ وَالْغَمُوسُ لَيْسَ بِمِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِنُكُونِ الْحُكْمِ^(٨) إِنْ كَذَبًا لِيَبْيَنَ لِأُخْرَى)) اهـ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ [٣٥٥ ق ٥] الْمَسْأَلَةُ قَبْلَ طَلَاقِ الْمَرِيضِ وَبَيْنَ هُنَا هُنَاكَ عَلَى عَطْفِ "اشْتَرَحَ" فِي تَصْوِيرِهَا، "ح"^(٩). [١٦٧.٣] (قَوْلُهُ: وَمَنْ مَلَكَ قَرِيْبَهُ) أَي: مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ وَبِهِ سَقَطَ أَيْضًا قَوْلُ "الرَّيْبَعِي"^(١)، بِسَعَى أَنْ يُفَرَّقَ إِنْ لَمْ يَصْهَرْ مُحَالِفُهُ مَا قَالَهُ "رَبِيعِي" لِمَا أَجَانَهُ فِي الصَّحِاحِ، بَلْ مَا لَهْمُ وَاحِدٌ، وَدَلَّتْ "الرَّيْبَعِي" عَلَى قَوْلِ "لَهُدَى" مَا قَالَهُ "بَصْفٌ"، وَمِنْ فَرَسٍ يَنْهَى لَا يَعْتَقُ وَلَا تَصْنُقُ نَحْوَ مَا ذَكَرَهُ فِي الصَّحِاحِ، ثُمَّ قَالَ: ((وَيُسْعَى أَنْ يُفَرَّقَ إِنْ لَمْ يَصْهَرْ))، وَنَقَصْتُ اسْرُدُّ عَلَى اقْبِلِ الْمَذْكُورَ بِاعْرِضْ كَمَا فَعَلَ فِي "الْفَتْحِ".

(١) فِي 'ب' وَ'ط'. ((بِخِلَافٍ الْأُخْرَى)). وَمَا أَثْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ - د' وَ'و'.

(٢) 'نَبِيْسُ الْحَقَائِقُ' كَتَبَ لِإِعْنَاقٍ - ب' لَعْدُ يَعْنِي بَعْضُهُ ٧٨٣.

(٣) اسْحَرُ' كِتَابُ عَتَقٍ - ب' لَعْدُ يَعْنِي بَعْضُهُ ٢٥٩.

(٤) لَهْرُ' كِتَابُ لِإِعْنَاقٍ - ب' لَعْدُ يَعْنِي بَعْضُهُ ٢٦٧ -

(٥) 'الصَّحِاحُ' كَتَبَ يَعْتَقُ - ب' لَعْدُ يَعْنِي بَعْضُهُ ٢٦٩.

(٦) عَدَمَتْ تَرْجُمَهُ ١٣٦ ٣.

(٧) فِي 'م'. ((عَسَى)).

(٨) ((لِيَكُونَ الْحُكْمُ)) سَادِقَةٌ مِنْ 'أ'.

(٩) 'ح' كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٢٢ أ.

بِسَبَبِ مَا (مَعَ) رَجُلٍ (آخَرَ عَتَقَ حَظَّهُ بِمَا ضَمَانَ عِلْمِ) الشَّرِيكَ (بِقَرَابَتِهِ أَوْ لَا)
عَلَى الظَّاهِرِ؛

١٦٧٠٤٦ (قوله: بِسَبَبِ مَا) أي: بِشَرَاءٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، وَإِرْثٍ. نَهْر^(١). وَصُورَةُ
الْإِرْثِ: امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ ابْنَ زَوْجِهَا ثُمَّ مَاتَتْ عَنْ زَوْجِهَا وَعَنْ أُخِيهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِرَجُلَيْنِ ابْنُ
عَمٍّ وَلِابْنِ الْعَمِّ جَارِيَةٌ تَزَوَّجَهَا أَحَدُهُمَا فَوَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ مَاتَ ابْنُ الْعَمِّ، "جَوْهَرَةٌ"^(٢).
١٦٧٠٥ (قوله: مَعَ رَجُلٍ آخَرَ) أي: بِعَقْدٍ وَاحِدٍ قِلَاةً جَمِيعًا، قَالَه "الْإِتْقَانِيُّ". وَيُوصَحُّ هَذَا
الْقَيْدُ الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَّةُ، "حَمَوِيٌّ" عَنْ شَرْحِ ابْنِ أَجَنِيٍّ^(٣)، وَالْمُرْدُ بِالْمَسْأَلَةِ الْآتِيَّةِ قَوْلُهُ: ((وَإِنْ اشْتَرَى
بَعْضُهُ أُخْنَبِيٍّ))، أَبُو السَّعُودِ^(٤).

١٦٧٠٦ (قوله: بِمَا ضَمَانَ) أي: لِقِيَمَةِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ نَوْ مُوسِرٍ، نَهْر^(٥).
١٦٧٠٧ (قوله: عِلْمَ الشَّرِيكَ) أي: الْأُخْنَبِيُّ، وَالضَّمِيرُ فِي: ((بِقَرَابَتِهِ)) لَشَّرِيكَ الْقَرِيبِ،
"ط"^(٦).

١٦٧٠٨١ (قوله: عَلَى الظَّاهِرِ) أي: ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: ((بِسَبَبِ مَا))،
وَبِقَوْلِهِ: ((عِلْمَ الشَّرِيكَ بِقَرَابَتِهِ أَوْ لَا)) وَهَذَا قَوْلُ "الْإِمَامِ"، وَقَالَا: يَصْمَنُ فِي غَيْرِ إِرْثٍ
نِصْفَ قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَسْعَى الْعَبْدُ فِي نِصْفِ قِيَمَتِهِ لِشَّرِيكَ قَرِيبِهِ
الْمُشْتَرِي، كَذَا فِي "مُسْكِين" (٧). 'ص' (٨).

(١) نَهْر: كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: عَبْدٌ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ق ٢٦٧ ب

(٢) "جَوْهَرَةُ النِّسَاءِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ ٢ ١٨٣

(٣) هُوَ: ابْنُ لُثَيْبٍ شَرَحَ 'لُكْمًا'، تَقَدَّمَ تَرْجُمَةُ كِتَابِهِ فِي ١ ٤٧٨، وَانْصَرَفَ حَاشِيَةً لَشَيْءٍ عَلَى تَيَسُّرِ الْخَفَائِقِ:
كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْعَبْدِ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٣ ٧٨.

(٤) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْعَبْدِ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢ ٢٦٦

(٥) سَهْرٌ: كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: عَبْدٌ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ق ٢٦٧ ب.

(٦) 'ط': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ ابْنُ عَصَى ٢ ٢٩٩ بَنَصْرَفَ.

(٧) 'شَرْحُ مِلَا مُسْكِينٍ عَلَى الْكُزْ': كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ عَبْدٌ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ص ١٢٦.

(٨) 'ط': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ ابْنُ عَصَى ٢ ٢٩٩.

لأنَّ الحُكْمَ يُدَارُ عَلَى السَّبَبِ (وَلِشَرِيكِهِ أَنْ يُعْتَقَ أَوْ يَسْتَسْعِيَ). أَمَّا لَوْ مَلَكَ مُسْتَوْلَدَتَهُ
بِالنِّكَاحِ مَعَ آخَرَ فَيُضْمَنُ حَظَّ شَرِيكِهِ؛ لَكَوْنِهِ ضَمَانًا تَمَلُّكًا. (وَإِنْ اشْتَرَى نِصْفَهُ أَجْنَبِيًّا
ثُمَّ الْقَرِيبُ بَاقِيَةٌ فَلَهُ أَنْ يُضْمَنَ الْمُشْتَرِي) مُوسِرًا (أَوْ يَسْتَسْعِيَ) الْعَبْدَ، هَذِهِ سَاقِطَةٌ.....

[١٩٧٠٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْحُكْمَ) هُوَ الضَّمَانُ أَوْ عَدَمُهُ يُدَارُ عَلَى السَّبَبِ وَهُوَ التَّعَدِّي أَوْ عَدَمُهُ،
وَقَدْ عُدِمَ التَّعَدِّي هُنَا، "ط" (١)، كَمَا إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ: كُلْ هَذَا الطَّعَامَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ لِأَمِيرٍ وَلَا يَعْلَمُ
الْأَمِيرُ بِمِلْكِهِ، "بَحْر" (٢).

[١٩٧١٠] (قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ مَلَكَ مُسْتَوْلَدَتَهُ) وَلَوْ بِالْإِرْثِ، "بَحْر" (٣)، وَقَوْلُهُ: ((بِالنِّكَاحِ)) مُتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ: ((مُسْتَوْلَدَتَهُ))، "ط" (٣).

[١٩٧١١] (قَوْلُهُ: لَكَوْنِهِ ضَمَانًا تَمَلُّكًا) أَي: فَلَا يَخْتَلِفُ بِالْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ. اهـ "ح" (٤).
وَبِوَقَايَا الشَّارِحِ: فَيُضْمَنُ حَظَّ شَرِيكِهِ وَلَوْ كَانَ مُعْسِرًا لَكَانَ أَوْلَى؛ لِئِفْتِدَاءِ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ
لِلْإِطْلَاقِ، "ط" (٥).

[١٩٧١٢] (قَوْلُهُ: فَلَهُ) أَي: لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يُضْمَنَ الْمُشْتَرِي؛ لِوُجُودِ التَّعَدِّي، وَلَوْ أَبْدَلَ الْمُشْتَرِي
بِالْقَرِيبِ لَكَانَ أَوْضَحَ، "ط" (٦).

[١٩٧١٣] (قَوْلُهُ: أَوْ يَسْتَسْعِيَ الْعَبْدَ) لِأَنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ السَّعَايَةَ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهُمَا.
[١٩٧١٤] (قَوْلُهُ: هَذِهِ سَاقِطَةٌ) أَي: جُمْلَةُ قَوْلِهِ: ((وَإِنْ اشْتَرَى نِصْفَهُ أَجْنَبِيًّا إِنْ خ)) سَقَطَتْ
مِنْ نُسْخَةِ الْمُتَنِ الَّتِي شَرَحَهَا "الْمُصَنِّفُ" (٧)، "ط" (٨).

(١) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٤/٢٥٩.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

(٤) "ح": كتاب العتق ٢٢٢/أ.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩ تصرف.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

(٧) انظر "المح": كتاب في بيان أحكام العتق - باب في بيان أحكام عتق البعض ١/١٨٠ ق.

(٨) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

مِنْ نُسَخِ "الشرح"^(١). (وإن استرَى بصف قريبه ممن يملكه) كله (لا يضمن لبائعه مطلقاً) لمشاركته في العلة، وقيد بـ: يملكه؛ لأنه (لو استراه من أحد الشريكين لزمه الضمان) إجماعاً (لشريك الذي لم يبع لو) المشتري (موسيراً. عبدٌ بين ثلاثة.....

[١٦٧١٥] (قوله: لا يضمن لبائعه) وحيث فالبائع إن شاء أعتق نصيبه وإن شاء استسعى.

"بحر"^(٢).

[١٦٧١٦] (قوله: مطلقاً) أي: موسيراً كان أو معسيراً، وقالوا: لو موسيراً يجب عليه

الضمان. "بحر"^(٣).

[١٦٧١٧] (قوله: لمشاركته) فإن علة دخول المبيع في ملك المشتري الإيجاب والقول وقد

تشارك فيه [٤ ق ١ أ]، "سهر"^(٤).

[١٦٧١٨] (قوله: لزمه الضمان) أي: لزم المشتري ضمان حصّة الشريك الذي لم يبع؛ لأنه

لم يشاركه في العلة فلا يطلّ حقه بفعل غيره، ولا يضمن البائع شيئاً، "بحر"^(٥)، "ط"^(٦).

[١٦٧١٩] (قوله: لو موسيراً) فهو معسيراً سعى العبد بالإجماع، "هيدية"^(٧)، "ط"^(٨).

(قوله: ولا يضمن البائع شيئاً، بحر) كذا في بعض نسخ، وفيه تأمل، فإنه مشترك في عتق عتق، وفي

عصها: ((البائع))، وكذا قال المقدسي. ((ضمن للأحرار لا للبائع اتفاقاً، لأن من يبع لم يشارك في العلة)) اهـ.

(١) في 'ط' و'ب' و'م' ((الشرح))، وهو خطأ، بد مقصود شرح 'لمح' على 'شوير'، كما صرح به ابن عديس في المقولة [١٦٧١٤].

(٢) 'البحر' كتاب العتق - باب: العبد يعق نفسه ٢٦٠ ٤

(٣) 'سهر' كتاب الإعتاق - باب: العبد يعق نفسه ق ٢٦٧ ب

(٤) 'سحر' كتاب العتق - باب: العبد يعق نفسه ٢٦٠ ٤ بنصرف

(٥) 'ط' كتاب العتق - باب: عتق العتق ٢٩٩ ٢ بنصرف

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب العتق - الباب الثاني في عبد الذي يعق نفسه ١٤ ٢

(٧) 'ط': كتاب العتق - باب عتق العتق ٢٩٩ ٢

دَبَّرَهُ وَاحِدٌ وَ) بعده (أَعْتَقَهُ آخَرُ وَهُمَا مُوسِرٌ ضَمَّنَ السَّاكِتُ) الذي لم يُدَبَّرْ.....

[١٦٧٢٠] (قوله: وَبَعْدَهُ أَعْتَقَهُ آخَرُ) أي: قِيلَ اضْطَمَارًا، ثُمَّ أَوْعَتْقَهُ عَدَا تَضْمِينِ السَّاكِتِ الْمُدَبَّرِ ضَمَّنَ الْمُدَبَّرُ مُعِيقُ ثَلَاثِ قِيَمَتِهِ قَنًا [وَتَلَّتْ قِيَمَتَهُ مُدَبَّرًا] ^(١)؛ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ وَاحِدًا بَعْدَ تَمَثُّلِ الْمُدَبَّرِ بِصِيْبِ السَّاكِتِ، وَبِمَا صَمَّمَهُ الثَّلَاثُ الَّذِي صَمَّمَهُ لِسَاكِتٍ قَنًا بِقَفَائِهِ قَنًا غَنَى مَبْكِهِ؛ فَإِنَّ تَدْبِيرَ يَتَحَرَّى، وَتَدَبَّرَ لَوْلَا لَمْ يُدَبَّرْ وَتَدَبَّرَ بِمُعْتَقٍ؛ لِأَنَّ صَمَامَ مُعِيقِ صَمَامٍ حَيَاةٍ لَا صَمَامًا تَمَيِّزًا، 'ح' ^(٢) عَنِ 'الْجَحْرِ' ^(٣).

[١٦٧٢١] (قوله: وَهُمَا مُوسِرٌ) أَمَّا بَوْ كَانَ مُدَبَّرٌ مُعَسِّرٌ [فَمَسَّ كَتَبًا] ^(٤) لَا سِنْعَاءَ دُونَ التَّصْمِينِ وَكَذَا الْمُعِيقُ بَوْ كَانَ مُعَسِّرًا فَمَسَّ دُونَ التَّصْمِينِ أَعْتَقَ، 'الْجَحْرِ' ^(٥).

(قَوْلُ 'النَّصْفِ' دَبَّرَهُ وَاحِدًا وَبَعْدَهُ أَعْتَقَهُ آخَرُ الْجَحْرِ) قَدْ كَوَّنَ تَدْبِيرَ أَوَّلًا وَعَتَقَ ثَانِيًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِعَكْسِ كَرِ سَمَدَّرَ أَنْ يَسْتَعِي أَعْدَى بِنَفْسِهِ، لِاحْتِبَاةِ تَدْبِيرِ تَرْتِ تَضْمِينِ، وَبَوْ سَمَ بَعْمٌ وَكَانَ مَعًا كَانَ لَمْ يَرِ تَضْمِينٌ مُعْتَقَ نَصْفِ نَفْسِهِ، وَتَسْعَاءَ لَعْدَى نَصْفِ لَاحِرٍ، وَيَرْجَعُ لِمَعْوُ كَمَا صَمَّمُ غَنَى الْعَلِي، وَهَذَا كُنْهُ عَدَا الْإِلَامِ، وَعَدَهُمَا أَعْتَقَ أَوْ فِي كُلِّ، فَوَدَّ كَانَ مُعْتَقُ مُوسِرٌ صَمَّمُ سَمَدَّرَ وَتَسَاكَبَ، وَإِلَّا سَعَى أَعْدَى لِهَمَا هَذَا، "رَحْمَتِي

(قوله: صَمَّنَ مُدَبَّرٌ مُعِيقُ ثَلَاثِ قِيَمَتِهِ قَنًا الْجَحْرِ) وَكَذَلِكَ لَهُ أَصْلًا تَضْمِينُهُ ثَلَاثَ قِيَمَتِهِ مُدَبَّرٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ، وَحَصَلَ لَهُ بِالْضَّمَامِ انْتِبَاهٌ مِنْ جِهَةِ لِسَاكِتِ هَذَا وَنَحْوِيٍّ فِي كَلَامِهِ نَصًا (قوله: فَمَسَّ دُونَ التَّصْمِينِ) عَدَا هَذَا سَحَرٌ فَمَسَّ كَتَبَ

(١) بقول في السجح جمعها ((سج قيمه قد)) فقط، وم من مكسر من صر عباره 'ح' و' سحر، وقد سقط من عباره 'ص'، وكأن من عذر جمعها منه على تنوع في هذا السقط، وما تشبه يؤيده ما في 'يهديه' ١٣٢ معرباً - يهديه' ((وبو صمَّنَ ساكِتُ لمُدَبَّرٍ نصه ثم عتقه كان لمُدَبَّرٍ أنْ تَضْمِنَ لمعوق ثلثي قيمه، ثلثي مُدَبَّرٌ ونه قد))، فمسه.

(٢) 'ح' كتاب عنو ٢٢٢ بصرف

(٣) 'سحر' كتاب لغو - ما' بعد يعوق بعصه ٢٦١ بصرف

(٤) في سجع جمعها ((فمَسَّ كَتَبَ)) من ((فمَسَّ كَتَبَ))، وهو خطأ، وما أشبهه من عباره 'سحر' هو صَوَّبَ، وقد شبه عليه في سجع 'س' خطأ أشد لا صاعاً، وقد أشار إليه 'ر' فعلى في تقريره هذا، فمسه

(٥) 'سحر' كتاب عنو - ما' بعد يعوق بعصه ٢٦١

ولم يُحرَّرْ (مُدْبِرُهُ) إِنْ شَاءَ ثُلْثَ قِيَمَتِهِ قِنًّا وَرَجَعَ بِهَا عَلَى الْعَبْدِ (لَا مُعْتَقَهُ) لِأَنَّ التَّدْبِيرَ ضَمَانٌ مُعَاوَضَةٌ، وَهُوَ الْأَصْلُ (و) ضَمَّنَ (الْمُدْبِرُ مُعْتَقَهُ ثُلْثَهُ مُدْبِرًا، لَا مَا ضَمِنَهُ) الْمُدْبِرُ مِنْ ثُلْثِهِ قِنًّا؛

[١٦٧٢٢] (قَوْلُهُ: إِنْ شَاءَ) وَإِنْ شَاءَ دَبَّرَ نَصِيْبَهُ أَوْ سَتَسَعَى الْعَبْدَ فِي نَصِيْبِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ تَرَكَهُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ نَصِيْبَهُ بَاقٍ عَلَى مِثْلِهِ فَاسِيْدٌ بِإِفْسَادِ شَرِيْكِهِ حَيْثُ سَدَّ عَلَيْهِ طُرُقَ الْإِتِّسَاعِ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ. "ح" (١) عَنْ "الرَّيْبَعِيِّ" (٢).

[١٦٧٢٣] (قَوْلُهُ: وَرَجَعَ بِهَا) أَي: بَشْثِ قِيَمَتِهِ، وَأَنْتَ الضَّمِيرُ لَا كِتْسَابِ الْمُضَافِ التَّائِيْثُ مِنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ.

[١٦٧٢٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّدْبِيرَ إِخْ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، يُي: ضَمَانَ التَّدْبِيرِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّدْبِيرَ لَمَّا كَانَ مُتَجَرِّئًا عِنْدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِ الْمُدْبِرِ وَفَسَدَ بِهِ نَصِيْبُ الْآخَرَيْنِ حَيْثُ امْتَنَعَ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ فَبُكُلُ مِنْهُمَا اخْتِيَارَاتُ الْمَارَّةِ، فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا اعْتَقَ تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِيهِ، فَتَوَجَّهَ لِلسَّائِكِ سَبَبُ ضَمَانِ: تَدْبِيرِ الْمُدْبِرِ وَإِعْثَاقُ الْمُعْتَقِ غَيْرُ ذَلِكَ تَضْمِينِ الْمُدْبِرِ لِيَكُونَ ضَمَانٌ مُعَاوَضَةٌ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَضْمُونَاتِ عِنْدَنَا لِكَوْنِهِ قَابِلًا لِنَقْلِ مَنْ مِلْدُ (٣) إِلَى مِثْلِهِ وَقَتِ التَّدْبِيرِ لِكَوْنِهِ قِنًّا وَقَتَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي الْإِعْثَاقِ لِأَجْرِ التَّدْبِيرِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ النُّقْلَ الْمَذْكُورَ. وَهَذَا يُضَمِّنُ

١٩٣

(قَوْلُهُ: أَوْ تَرَكَهُ عَلَى حَالِهِ إلخ) لَا يَتَأْتِي لِلْسَّائِكِ تَرَكَهُ عَلَى حَالِهِ بَعْدَ عَتَقِ الْمُعْتَقِ، وَلِذِي فِي "الرَّيْبَعِيِّ" إِذْ ذَكَرَهُ بَعْدَ التَّدْبِيرِ فَقَطْ وَعِبَارَتُهُ: ((وَمَا كَانَ التَّدْبِيرُ مُنْحَرِّثًا عَنْهُ اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِ مُدْبِرٍ، وَفَسَدَ نَصِيْبُ الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ الْبَيْعُ وَاهْبَةُ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خِيَارٌ، إِنْ شَاءَ دَبَّرَ نَصِيْبَهُ إلخ)). وَاسْتِدَامَةُ مِثْلِ أَحَدِ الشَّرِيْكَيْنِ بَعْدَ تَدْبِيرِ الْآخَرِ جَائِزَةٌ، كَاسْتِدَامَتِهِ لِلْمُسْكِرِ فِيمَا سَوَّاهُ: هَذِهِ أَمُّ وَلَدٍ شَرِيْكِي. كَمَا يَأْتِي بِحَلَالِهَا بَعْدَ الْإِعْثَاقِ.

(١) ح. كتاب عتق ق ٢٢٢ - ب. حنبل.

(٢) 'تبيين الحقائق': كتاب الإعتاق - باب: 'بعد عتق بعضه' ٨٠٣.

(٣) ((رَبِيْ مِثْلُ)) - فَضْ مِنْ -

لنقصه بتدبيره، وسيجيء أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قنًا، (والولاء بين المعتق والمدبر.....

المدبر. وهذا عنده، وعندهما: صار العبد كله مدبرًا، وإعتاق المعتق باطل ويضمن لشرائه نسي قيمته مؤسراً كان أو مفسراً؛ لأن التدبير لا يتجزأ عندهما، وتماؤه في "الزيلي" (١).

[١٦٧٢٥] (قوله: لنقصه بتدبيره) علة لتضمنه المعتق [١/٢/٤] ثلثه مدبرًا، فكان الأولى ذكره عقبه؛ فإن المعتق أفسد على المدبر نصيبه مدبرًا، والضمان يتقدر بقدر المتلف، "زيلي" (٢).

وأما علة عدم تضمنه المعتق ثلثه قنًا وهو ما ملكه المدبر من جهة الساكت فهي أن ملكه فيه ثبت مستندًا، أي: إلى ما قبل الإعتاق فكان ثابتًا من وجه، غير ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمنين، ولهذا قلنا: لو أعتقه بعد تضمين الساكت المدبر كان للمدبر تضمين المعتق ثلث قيمته قنًا مع ثلثه مدبرًا؛ لأن الإعتاق وجد بعد تملك المدبر نصيب الساكت فيه تضمين كل ثلث بصفته، وتماؤه في "الفتح" (٣).

والحاصل: أن المدبر يرجع على المعتق بما كان له قبل الإعتاق، فإن كان الساكت ضمنه قيمة ثبته صار للمدبر الثلثان قبل الإعتاق: ثلث مدبر وثلث قن فيرجع بقيمتيهما على المعتق، وإن لم يكن ضمن للساكت شيئاً حتى أعتق الآخر يرجع المدبر بما ضمنه للساكت على العبد كما مر (٤)، ويرجع بقيمة ثلثه المدبر على المعتق.

[١٦٧٢٦] (قوله: وسيجيء (٥) أي: في المتن آخر باب التدبير، قال في "البحر" (٦): ((فلو كانت قيمته قنًا سبعة وعشرين ديناراً ضمن - أي: المعتق - للمدبر ستة دنانير؛ لأن ثلثها - وهو

(١) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨١/٣ - ٨٢.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨١/٣.

(٣) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٧٢/٤.

(٤) ص ٩٠-٩١ - "در".

(٥) ص ١٦٨ - "در".

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦١/٤.

أَثَلَانًا، ثُلُثَاهُ لِلْمُدَبِّرِ وَمَا بَقِيَ لِلْمُعْتَقِ لِعِتْقِهِ هَكَذَا عَلَى مِلْكِهِمَا. (وَلَوْ قَالَ: هِيَ أُمُّ وَلَدٍ شَرِيكِي، وَأُنْكِرَ) شَرِيكُهُ، وَلَا بَيِّنَةً (تَحْدُثُهُ يَوْمًا وَتَتَوَقَّفُ).....

قِيَمَةُ الْمُدَبِّرِ - ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَثُلُثُهَا - وَهُوَ الْمَضْمُون - سِتَّةٌ. وَالْمُدَبِّرُ يَضْمُرُ لِسَاكِتٍ تِسْعَةً).

[١٦٧٢٧] (قَوْلُهُ: أَثَلَانًا) هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ. وَعَلَى قَوْلِهِمَا: الْوَلَاءُ كُنْهُ لِلْمُدَبِّرِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(١). وَقَدْ أَهْمَلَ الشَّرَاحُ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ. 'أَبُو السُّعُود'^(٢).

[١٦٧٢٨] (قَوْلُهُ: لِعِتْقِهِ هَكَذَا عَلَى مِلْكِهِمَا) فَإِنَّ أَحَدَ اثْنَتَيْهِ كَانَ لِلْمُدَبِّرِ أَصَالَةً، وَالْآخَرَ تَمَكُّكُهُ بِأَدَاءِ الصَّمَانِ لِسَاكِتٍ فَصَارَ كَأَنَّهُ دَرَّرَ ثُنَيْتَهُ مِنَ الْإِبْدَاءِ بِخِلَافِ الْمُعْتَقِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ أَعْتَقَهُ وَثَلَاثُ أَدَّى صَمَانَهُ^(٣) لِلْمُدَبِّرِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا ثَلَاثُ أَوْلَاءٍ؛ لِأَنَّ صَمَانَهُ صَمَانُ إِفْسَادٍ لَا صَمَانُ تَمَلُّكِ وَمُعَاوَضَةٍ لِمَا دَكَّرْنَا: مِنْ أَنَّ الْمُدَبِّرَ غَيْرُ قَابِلٍ لِلنَّقْلِ، وَحِينَ أُعْتَقَهُ كَانَ مُدَبِّرًا. وَلَوْ كَانَ السَّاكِتُ اخْتَارَ سِعَايَةَ الْعَبْدِ فَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمُ اثْنَانًا لِكُلِّ ثَلَاثَةٍ. "فَتْح"^(٤).

[١٦٧٢٩] (قَوْلُهُ: وَأُنْكِرَ شَرِيكُهُ) فَلَوْ صَدَّقَهُ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَبَرْمَهُ يَصِفُ قِيَمَتَهَا وَيَصِفُ عُقْرَهَا كَالْأَمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ إِذَا أَتَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ أَخَذَهُمَا. كَمَا سَبَّأَتِي، الْبَحْرُ^(٥).

[١٦٧٣٠] (قَوْلُهُ: وَلَا بَيِّنَةً) أَمَّا بَوْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَهُوَ كَمَا لَوْ صَدَّقَهُ. [٤ ق ٢ ب]

[١٦٧٣١] (قَوْلُهُ: تَحْدُثُهُ) أَيِ: الْمُسْكِرِ.

(قَوْلُهُ: وَقَدْ أَهْمَلَ الشَّرَاحُ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ إلخ) سَبَّ عَلَيْهِ "الرَّبْلَعِيُّ" فِي الْعَادَةِ السَّانِقَةِ، وَوَحْدٌ مِنْ قَوْلِهِمْ. وَقَالَا: الْعَبْدُ لِلَّذِي دَرَّرَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَيَضْمُرُ ثُنْيَ قِيَمَتِهِ لَشَرِيكِهِ.

(١) 'الهِدَايَةُ'. كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٢ ٥٩ بتصرف

(٢) 'فَتْحُ الْمَعْنَى'. كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْمَلُ بَعْضُهُ ٢ ٢٦٨

(٣) عبارة 'أ' ((فَوَيْهَ وَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ وَثَلَاثُ أَعْتَقَهُ وَثَلَاثُ أَدَّى صَمَانَهُ))

(٤) "الْفَتْحُ". كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٤ ٢٧٦ بتصرف

(٥) 'الْحَرْ': كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٤ ٢٦٣

بِإِذَا خِدْمَةٍ (يَوْمًا) عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ، وَنَفَقَتُهَا فِي كَسْبِهَا، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُنْكَرِ، وَجَنَائِثُهَا مَوْقُوفَةٌ، (وَلَا قِيمَةَ لَأُمٍّ وَلَدٍ).....

[١٦٧٣٢] (قوله: بِإِذَا خِدْمَةٍ) أي: لَا تَحْتُمُ أَحَدًا، وَلَا سِعَايَةً عَلَيْهَا لِلْمُنْكَرِ وَلَا لِمُقَرٍّ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَرَّأُ مِنْهَا وَيَدْعِي الضَّمَانَ عَلَى شَرِيكِهِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي آخِرًا كَمَا فِي "الْأَصْلِ" (١)، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": لَيْسَ لِلْمُنْكَرِ إِلَّا الْإِسْتِسْعَاءُ فِي نِصْفِ قِيمَتِهَا، "نَهْر" (٢).

[١٦٧٣٣] (قوله: وَنَفَقَتُهَا فِي كَسْبِهَا) قَالَ فِي "الْفَتْحِ" (٣): ((وَفِي "الْمُحْتَفِزِ" فِي بَابِ "مُحَمَّدٍ" أَنَّ نَفَقَتَهَا فِي كَسْبِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ فَعَلَى الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا فِي النَّفَقَةِ، وَقَالَ عَيْرُهُ: نِصْفُ كَسْبِهَا لِلْمُنْكَرِ وَنِصْفُهُ مَوْقُوفٌ وَنَفَقَتُهَا مِنْ كَسْبِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ فَنِصْفُ نَفَقَتِهَا عَلَى الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الْجَارِيَةِ لِلْمُنْكَرِ، وَهَذَا اللَّائِقُ بِقَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" ((هـ. قَالَ فِي "النَّهْرِ" (٤): ((وَنَسَبَهُ "الْعَيْنِيُّ" (٥) إِلَيْهِ)).

[١٦٧٣٤] (قوله: وَجَنَائِثُهَا مَوْقُوفَةٌ) أي: إِذَا تَصَدَّقَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ، "فَتْح" (٦). وَهَمْ يُفَصِّلُ

(قوله: وَلَا سِعَايَةً عَلَيْهَا لِلْمُنْكَرِ إلخ) لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ مَكِهِ مُمْكِنٌ بِأَنْ تَخْدُمَهُ يَوْمًا وَيَوْمًا لَا، وَلَا يُبْصَرُ إِلَى السَّعْيَةِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ اسْتِدَامَةِ، زَيْلَعِي .
(قوله: وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": لَيْسَ لِلْمُنْكَرِ إِلَّا الْإِسْتِسْعَاءُ فِي نِصْفِهَا) لِأَنَّهُ نَقَبَ بِإِقْرَارِهِ عَلَيْهِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ اسْتَوْلَاهُ، كَمَا شَرَّ أَقْرَبَ يَتَّقِي بَائِعِهِ، وَلَا سِعَايَةً لِمُقَرٍّ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنْهَا بِدَعْوَى الضَّمَانِ، وَكَذَا لَيْسَ لَهُ اسْتِحْدَامُهَا، وَإِذَا بَصَلَ لَاسْتِحْدَامًا - وَقَدْ حُبِسَتْ مَا يَتَّبِعُهَا عِنْدَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُ تَضْمِينَ الْغَيْرِ - وَجِبَتْ السَّعَايَةُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَنْتَفِعُ بِذَلِكَ، مِنْ "الرَّيْصِيِّ".

(١) لَمْ نَعثرْ عَلَيْهِ فِي لِقْسَمِ الْمَطْبُوعِ مِنْ نَسَخَةِ 'الْأَصْلِ' الَّتِي بَيْنَ يَدَيْهِ.

(٢) 'سَهْر'. كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ق ٢٦٨.

(٣) 'الْفَتْح': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ٢٧٧/٤.

(٤) 'سَهْر': كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ق ٢٦٨ أ.

(٥) 'رَمَرٌ حَقَائِقُ': كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ الَّذِي يَعْتِقُ بَعْضَهُ ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) 'الْفَتْح': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ٢٧٧.

إلا لضرورة إسلام^(١) أم ولد النصراني، وقومها بثلث قيمتها قنّة (فلا يضمن غنيّ اعتقها مشتركة) بأن ولدت فادّعياء وصارت أم ولد لهما فأعتقها أحدهما لم يضمن،.....

بين جنائيتها والجنابة عليها، وفي "النهر"^(٢) عن "المحيط": ((والجنابة عليها موقوفة في نصيب المقرّ دون المنكر فيأخذ نصف الأرض، وأمّا جنائيتها فقيّل: هي كذلك، والصحيح: أنها موقوفة في حقّها؛ لأنه تعذر إيجابها في نصيب المنكر عليه لعجزه عن دفعها لها من غير صنع منه فلا تزمه الفدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالمقرّ بخلاف الجنابة عليها؛ لأنه أمكن دفع نصف الأرض إلى المنكر)) اهـ.

مطلب: أم الولد لا قيمة لها خلافاً لهما

[١٦٧٣٥] (قوله: إلا لضرورة إسلام أم ولد النصراني) فإنها تسعى في قيمتها وهو ثلث قيمتها قنّة، كما يأتي^(٣) في الاستبلاذ؛ لأنه يعتقّد تقوّمها، وقد أمرنا بتركهم وما يدينون، وحكمنا بكتابتها عليه دفعا للضرر عنها؛ إذ لا يمكن بقاؤها مملوكة له ولا إخراجها مجّاناً، "ط"^(٤) عن "الزيلعي"^(٥).

[١٦٧٣٦] (قوله: وقومها) أي: قال: لها قيمة، وهي ثلث قيمتها قنّة.

[١٦٧٣٧] (قوله: فلا يضمن غنيّ إلخ) تفريع على ما مهّده، به يظهر أثر الخلاف، وقيد بالغنيّ لأنه محلّ اختلاف، أمّا المعسر فلا يضمن اتفاقاً بل تسعى عندهما للسّاكت في نصف قيمتها.

[١٦٧٣٨] (قوله: فأعتقها أحدهما إلخ) أي: أعتق نصيبه فإنه يعتق كلّها به^(٦) ولا سعياء عليها، ولا ضمان على المعتق عند "أبي حنيفة"، "خانية"^(٧). وبه علّم أنّ عتق أم الولد لا يتجزّء؛

(١) في "ط": ((سلام))، وهو خطأ.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العتق يعتق بعضه ق ٢٦٨/أ

(٣) ص ١٩٣ - "در"

(٤) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٠/٢.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العتق يعتق بعضه ٨٢/٣ وما بعدها باختصار.

(٦) ((به)) ليست في "م".

(٧) "الحانية": كتاب العتاق - فصل في الاستبلاذ ٥٦٩/١ (هامش "المتاوى الهندية").

وكذا لو ولدت فادعاه أحدهما ثبت نسبه، ولا ضمان ولا سعاية، خلافاً لهما....

لأنه عتق كلها بعق بعضها اتفاقاً، كما سيأتي^(١) في بابها.

[١٦٧٣٩] (قوله: وكذا لو ولدت) أي: ولداً آخر بعد الولد المشترك، "ط"^(٢).

[١٦٧٤٠] (قوله: ولا ضمان) أي: لا [١/٣ق/٤] يضمن لشريكه قيمة الولد عنده؛ لأن ولداً أم

الولد كأمه فلا يكون متقوماً عنده، "بحر"^(٣) عن "الكافي"^(٤).

وقوله: ((ولا سعاية)) أي: على الولد ولا على أمه.

[١٦٧٤١] (قوله: خلافاً لهما) فعندهما يضمن المؤسر في المسألتين، ولو مغيراً تسعئ الأم

في الأولى والولد في الثانية.

(تنبيه)

زعم "الزيلعي"^(٥) أن ما هنا مخالف لما سيأتي^(٦) في الاستيلاء: من أنه لو ادعى ولد أمه مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده، وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها، ولم يذكروا خلافاً فيه، فإذا لم يضمن ولد القنة فكيف يضمن عندهما ولد أم وسده مع أنه لم يعلق شيء منه على ملك الشريك؟! وأجاب في "البحر"^(٧): بأنه لم يضمن ولد القنة؛ لأنه ملكها بالضمان فتبين أنه علق على ملكه فلا يغرمه، بخلاف ولد أم الولد؛ لأنها لا تقبل النقل فلم يكن الاستيلاء في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه، وتماؤه فيه.

٢٠/٣

(١) المقولة [١٦٩٩٧] قوله: ((أي: ملكها)).

(٢) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٠/٢.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعصه ٢٦٣/٤.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الإعتاق - باب إعتاق بعض العبد ١/١٨١.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعصه ٨٤/٣ بتصرف.

(٦) ص-١٩٤ وما بعدها "در".

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعصه ٢٦٤/٤.

(و) إِنَّمَا (تُضَمَّنُ بِالْجَنَائِيَةِ) إِجْمَاعًا (فَلَوْ قَرَّبَهَا إِلَى سَبْعٍ فَافْتَرَسَهَا ضَمِنَ) لِأَنَّهُ ضَمَانٌ جِنَائِيَةٌ لَا ضَمَانٌ^(١) غَضَبٍ، وَلِذَا يُضَمَّنُ الصَّبِيُّ الْحُرُّ مِثْلَهُ، "زَيْلَعِي"^(٢)، (وَلَوْ قَالَ لَعَدَيْتَ عِنْدَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْبُدَ لَهُ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ، فَخَرَجَ وَاحِدٌ وَدَحَلَ آخَرُ، فَأَعَادَ) قَوْلُهُ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ، فَمَا دَامَ حَيًّا يُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ.....

[١٦٧٤٢] (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا تُضَمَّنُ بِالْحَدِيَةِ إِجْمَاعًا) أَي: ثَلَاثُ قِيمَتِهَا قِيَّةً، "ط"^(٣)، وَاحْتَرَزَ بِالْجِنَائِيَةِ عَنِ الْعَصَبِ فَإِنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ فَلَا تُضَمَّنُ لَهُ عِنْدَهُ لَوْ مَاتَتْ خِلَافًا لِهَمَّا، كَمَا فِي "لَهْر"^(٤).
[١٦٧٤٣] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ ضَمَانٌ جِنَائِيَةٌ^(٥)) كَمَا لَوْ قَتَلَهَا حَبْتٌ يَصْمُنُ بِالْإِتِّفَاقِ، "فَتْح"^(٦).
[١٦٧٤٤] (قَوْلُهُ: وَلِذَا يُضَمَّنُ الصَّبِيُّ الْحُرُّ مِثْلَهُ) أَي: يُمَثِّلُ هَذَا لِفِعْلٍ فَإِنَّهُ لَوْ قَرَّبَهُ رَحْلٌ إِلَى سَبْعٍ فَافْتَرَسَهُ يَصْمُنُ الرَّحْلُ دَيْنَهُ مَعَ أَنَّهُ حُرٌّ لَا قِيَمَةَ لَهُ أَصْلًا، فَأَمَّ الْوَلَدُ بِالْأَوَّلَى، فَيُسَرُّ التَّقْيِيدُ بِسَاحِرٍ لِلَاخْتِرَازِ عَنْ أَمْنُوكَ بَلْ يَكُونُ أَحَرُّ أَتَبَهُ أَمَّ الْوَلَدُ فِي عَدَمِ التَّقْوَمِ^(٧)، فَافْهَمْ.
[١٦٧٤٥] (قَوْلُهُ: عِنْدَهُ) أَي: خَضَرَ عِنْدَهُ، "ط"^(٨).

[١٦٧٤٦] (قَوْلُهُ: يُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ) فَإِنَّ نَدَى بَيَانِ الْإِيجَابِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ عَنَى لَهُ خَارِجَ عَتَقِ احْرَاجُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ، وَتَسْأَلُ الْإِيجَابِ الثَّانِي يَبْنِي الثَّانِي وَدَاجِلُ وَقَعَ صَحْبًا لَوْقُوعِهِ بَيْنَ عَبْدَيْنِ فَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ لِهَذَا الْإِيجَابِ، وَإِنْ عَنَى بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ الثَّانِي عَتَقَ الثَّانِي بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ وَتَسْأَلُ أَلِ الْإِيجَابِ الثَّانِي وَقَعَ لَعَوًا لَوْقُوعِهِ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي ظَاهِرِ الرُّوْيَةِ، وَإِنْ نَدَى بَيَانِ الْإِيجَابِ الثَّانِي،

(١) ((صمان)) لست في 'د'

(٢) 'سبى حفائى' كتب 'إعتاق' - د. عبد يعنى بعضه ٣ ٨٤

(٣) 'ط' كتاب عتق - باب عتق بعض ٢ ٣٠٠

(٤) 'لهر' كتب 'الإعتاق' - باب 'عبد' يعنى بعضه ٢٦٨ ب

(٥) ((حدي)) ساقطه من 'م'

(٦) "فتح" كتب 'إعتاق' - د' 'العبد' يعنى بعضه ٤ ٢٧٨.

(٧) من ((فأم ولد)) إلى ((عدم تقوم)) ساقط من '

(٨) 'ط' كتب 'عتق' - باب عتق بعض ٢ ٣٠٠

(و) إن مات بلا بيان عتق مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ) نِصْفُهُ بِالْأَوَّلِ وَنِصْفُهُ نِصْفِهِ
بِالثَّانِي (و) عَتَقَ (مِنْ كُلِّ مِنْ غَيْرِهِ نِصْفُهُ).....

فَإِنْ عَنَى بِهِ الدَّاخِلَ عَتَقَ الدَّاخِلُ بِالْإِجَابِ الثَّانِي وَبَقِيَ الْإِجَابُ الْأَوَّلُ يَبَيِّنُ الْخَارِجَ وَالثَّابِتَ عَسَى
حَالِهِ كَمَا كَانَ فَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ، وَإِنْ عَنَى [٤/٣٠٣ ب] بِهِ الثَّابِتَ عَتَقَ الثَّابِتُ بِالْإِجَابِ الثَّانِي وَعَتَقَ
الْخَارِجُ بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ^(١) لِيَتَعَيَّنَ لِلْعَتَقِ بِإِعْتِاقِ الثَّابِتِ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢)، "ح"^(٣).

[١٦٧٤٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ مَاتَ) أَي: السَّيِّدُ، أَمَّا لَوْ مَاتَ أَحَدُ الْعَبِيدِ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَمَوْتُ بَيَانٍ، فَإِنْ
مَاتَ الْخَارِجُ عَتَقَ الثَّابِتُ بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ؛ لِزَوَالِ الْمَزَاجِمِ وَبَطْلِ الْإِجَابِ الثَّانِي. وَإِنْ مَاتَ الثَّابِتُ
تَعَيَّنَ الْخَارِجُ بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ وَالدَّاخِلُ بِالْإِجَابِ الثَّانِي، وَإِنْ مَاتَ الدَّاخِلُ خُيِّرَ فِي الْإِجَابِ الْأَوَّلِ،
فَإِنْ عَنَى بِهِ الْخَارِجَ تَعَيَّنَ الثَّابِتُ بِالْإِجَابِ الثَّانِي، وَإِنْ عَنَى بِهِ الثَّابِتَ بَطَلَ الْإِجَابُ الثَّانِي، كَذَا
فِي "التَّائِيْدِ حَانِيَّةً"^(٤)، وَمِثْلُهُ فِي "الْمُعْرَاجِ" وَ"الْعِنَايَةِ"^(٥) وَ"فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٦) وَ"غُرَرِ الْأَذْكَارِ"^(٧) وَغَيْرِهَا.

فَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٨) تَبَعًا لـ "الْبِدَائِعِ"^(٩) - مِنْ قَوْلِهِ فِي الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ: ((فَإِنْ عَنَى بِهِ الْخَارِجَ عَتَقَ
بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ وَبَقِيَ الْإِجَابُ الثَّانِي يَبَيِّنُ الدَّاخِلَ وَالثَّابِتَ فَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ)) إِنْخ - مُشْكَلٌ؛ فَإِنَّ^(١٠)
الْمَوْتَ بَيَانٌ، فَمَوْتُ الدَّاخِلِ يَفْتَضِي تَعَيَّنَ الثَّابِتِ بِالْإِجَابِ الثَّانِي، فَعَنْهُ تَحْرِيفٌ أَوْ سَبْقٌ قَبْلَهُ، فَافْهَمْ.
[١٦٧٤٨] (قَوْلُهُ: عَتَقَ مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ وَمِنْ كُلِّ مِنْ غَيْرِهِ نِصْفُهُ) أَمَّا الْخَارِجُ^(١١)؛ فَلَا يُدْرِكُ

(١) مِنْ ((وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِجَابَ الثَّانِي)) ذِي ((وَعَتَقَ الْخَارِجُ بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ)) سَاقَطَ مِنْ 'أ'.

(٢) 'الْبَحْرِ': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٤/٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) 'ح': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ لِعِصْقٍ ٢٢٢/ب.

(٤) 'التَّائِيْدِ حَانِيَّةً': كِتَابُ الْعَتَقِ - فَصْلٌ فِي الْعَتَقِ الْمُبْهِمِ ٤/٣٢٦.

(٥) 'الْعِنَايَةُ': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ أَحَدُ الْعَبِيدِ ٤/٢٨٢ (هَامِشُ 'فَتْحِ الْقَدِيرِ').

(٦) 'الْفَتْحُ': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ أَحَدُ الْعَبِيدِ ٤/٢٨٢.

(٧) 'غُرَرِ الْأَذْكَارِ': كِتَابُ الْعَتَقِ - ذِكْرُ عَتَقِ الْبَعْضِ فِي ٢٣٢/أ.

(٨) انْظُرْ لِمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٩) 'الْبِدَائِعُ': كِتَابُ الْإِعْتِاقِ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْإِعْتِاقِ وَوَقْتُ ثَبُوتِهِ ٤/١٠٧.

(١٠) فِي 'أ': ((بِأَنَّ)).

(١١) فِي 'ب' وَ'م': ((الْخَارِجُ)) بِدَوْنِ ((أَمَّا)). وَمَا أَتَتْهُ مِنْ 'الْأَصْلِ' وَ'أ' هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُعِمْ.

لثبوتيه بطريق التوريع والصَّرورة فلم يتعدَّ، (وإن صدرَ ذلك) المذكورُ (منه في مرضيه) وضاقَ الثُّلُثُ عَنْهُمْ (ولم يُجزَّه الورثة) وقيمتُهُم سواءُ قُسِّمَ الثُّلُثُ بينهم، كما مرَّ^(١)....

الإيجابَ الأوَّلَ دائِرَةً بينَهُ وبين الثَّابِتِ فأوجبَ عِتْقَ رَقَبَةٍ بينهما فيُصيبُ كلاً منهما النِّصْفُ؛ إذ لا مُرَجِّحَ، وكذا الإيجابُ الثاني بينَهُ وبين الدَّاخلِ، غيرَ أنَّ نِصْفَ الثَّابِتِ شاعَ في نِصْفَيْهِ، فما أصابَ مِنْهُ المُستَحَقُّ بالأوَّلَ لَغَا، وما أصابَ الفَارِغَ مِنَ العِتْقِ عِتْقَ فَتَمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ الأَرْبَاعِ ولا مُعَارِضَ لِنِصْفِ الدَّاخلِ فَعِتْقَ نِصْفِهِ عِنْدَهُمَا، وقال "مُحَمَّدٌ": يَعْتِقُ رُبْعَهُ؛ لَأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بالإيجابِ الأوَّلِ اخْرَاجُ صَحِّ الثَّانِي، وَإِنْ أُريدَ الثَّابِتُ بَطْلَ، فَدَارَ بَيْنَ أَنْ يُوجِبَ أَوْ لَا فَيَتَنَصَّفُ فَيَعْتِقُ نِصْفَ رَقَبَةٍ بينهما، "نهر"^(٢).

[١٦٧٤٩] (قوله: لثبوتيه إلخ) جوابٌ عما يُقالُ: هذا ظاهرٌ عند الإمام لِتَجَزِّي العِتْقِ عِنْدَهُ. أمَّا عِنْدَهُمَا فلا لِعَدَمِ تَجَزِّيهِ، والجوابُ: أَنَّ قولَهُما بَعْدَ التَّجَزِّي إِذَا وَقَعَ فِي مَحَلٍّ مَعْمُومٍ، أمَّا إِذَا كَانَ حُكْمُ بُتُوته لِلضَّرُورَةِ - وهي مُتَضَمِّنَةٌ لَانْقِسَامِهِ - انْقَسَمَ لِلضَّرُورَةِ وهي لا تَتَعَدَّى مَوْضِعَهَا.

والحاصلُ: أَنَّ عَدَمَ التَّجَزِّي عِنْدَ الإمكانِ، والانْقِسَامِ ضَرُورِيٌّ، كذا في 'الفتح'^(٣)، [٤٤٤] ثم ذَكَرَ فِيهِ^(٤) إِيراداً قَوِيّاً لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ، ونَقَلَهُ "ح"^(٥) فَرَاغَهُ، وَذَكَرَهُ أَيْضاً فِي "البحر"^(٦) وَ"النَّهْر"^(٧). [١٦٧٥٠] (قوله: وضاقَ الثُّلُثُ عَنْهُمْ إلخ) أمَّا لو خَرَجُوا مِنْ الثُّلُثِ أَوْ أَجَارَ الْوَرَثَةُ فَحُكْمُ الْمَرَضِ كَالصَّحَّةِ.

[١٦٧٥١] (قوله: وقيمتُهُم سواءُ) لَيْسَ هَذَا الْقَيْدُ لازِماً حُكْماً، "شُرُئِلَالِيَّةً"^(٨).

[١٦٧٥٢] (قوله: كما مرَّ) أي: على ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الثَّابِتِ وَنِصْفِي الدَّاخلِ وَخَارِجِ.

(١) ص ٩٨ - 'در'.

(٢) 'نهر': كتاب الاعتاق - باب: العتق يعتق بعضه في ٢٦٩ ب.

(٣) 'الفتح': كتاب لعتاق - باب عتق أحد لعبد في ٤ ٢٨٢.

(٤) 'ح': كتاب العتق - باب عتق البعض في ٢٢٢ ب.

(٥) 'البحر': كتاب العتق - باب: لعتق يعتق بعضه في ٤ ٢٦١.

(٦) 'النهر': كتاب الاعتاق - باب: العتق يعتق بعضه في ٢٦٩ ب. بتصرف.

(٧) 'شُرُئِلَالِيَّة': كتاب عتاق - باب عتق لبعض ١١، ٢ (هامش 'الدرر والغرر').

بأن (جُعِلَ كُلُّ عَبْدٍ سَبْعَةً) أسهم (كسهم العتق) لاحتياجنا إلى مخرج له نصف ورُبُع وأقله أربعة فتعول لسبعة^(١)، وهي ثلث المال (وعتق مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةٌ) مِنْ سَبْعَةٍ وَسَعَى فِي أَرْبَعَةٍ (و) عَتَقَ (مِنْ كُلِّ مِنْ غَيْرِهِ سَهْمَانِ) وَسَعَى^(٢) فِي خَمْسَةٍ، فَبَلَغَ سِهَامُ السَّعَايَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَسِهَامُ الْوَصَايَا سَبْعَةً؛ لِنَفَاذِهَا مِنَ الثُّلُثِ (وإنْ طَلَّقَ) نِسْوَتَهُ الثَّلَاثَ (كَذَلِكَ) وَمَهْرُهُنَّ سَوَاءً (قَبْلَ وَطْءٍ).....

[١٦٧٥٣] (قوله: بأن جُعِلَ إلخ) بيانه: أنَّ حقَّ الخارج في النصف، وحقَّ الثابت في ثلاثة الأرباع، وحقَّ الدَّاخلِ عندهما في النصف أيضاً فيحتاجُ إلى مخرج له نصف ورُبُع وأقله أربعة فتعولُ إلى سبعة، فحقَّ الخارج في سهمين وحقَّ الثابت في ثلاثة، وحقَّ الدَّاخلِ في سهمين فبَغَتْ سِهَامُ الْعِتْقِ سَبْعَةً فَيُجْعَلُ ثُلُثُ الْمَالِ سَبْعَةً؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ فِي الْمَرْضِ وَصِيَّةٌ، وَيَصِيرُ ثُلُثَا الْمَالِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ هِيَ سِهَامُ السَّعَايَةِ، وَصَارَ جَمِيعُ الْمَالِ أَحَدًا وَعِشْرِينَ، وَمَالُهُ ثَلَاثَةُ أَعْدٍ، فَيَصِيرُ كُلُّ عَبْدٍ سَبْعَةً، فَيَعْتِقُ مِنْ الْخَارِجِ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي خَمْسَةٍ، وَكَذَا الدَّاخلُ، وَيَعْتِقُ مِنَ الثَّابِتِ ثَلَاثَةً وَيَسْعَى فِي أَرْبَعَةٍ، فَبَلَغَ سِهَامُ الْوَصَايَا سَبْعَةً وَسِهَامُ السَّعَايَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَاسْتَقَامَ الثُّلُثُ وَالثَّلَاثَانِ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ"^(٣).

قال "السَّائِحَانِي": ((فَإِنْ لَمْ تَسَوِّ قِيَمَتَهُمْ: بِأَنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الثَّابِتِ أَحَدًا وَعِشْرِينَ وَالْخَارِجِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَالدَّاخلِ سَبْعَةً فَلِالْمَالِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَثُلُثُهُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَسِهَامُ الْوَصِيَّةِ سَبْعَةً، فَيُوضَعُ عَنِ الثَّابِتِ سِتَّةٌ، وَعَنِ الْخَارِجِ أَرْبَعَةٌ، وَكَذَا عَنِ الدَّاخلِ، وَيَسْعَى الثَّابِتُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ، وَالْخَارِجُ فِي عَشْرَةٍ، وَالدَّاخلُ فِي ثَلَاثَةٍ، فَسِهَامُ السَّعَايَةِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ)).

[١٦٧٥٤] (قوله: ومهرهنَّ سواءً) هذا القيد ليس لازماً أيضاً، كما في "الشَّرْهُبَلَاءِيَّةِ"^(٤).

(قوله: فيوضَعُ عَنِ الثَّابِتِ سِتَّةٌ إلخ) وذلك: بِأَنْ تَقْسِمَ الثُّلُثَ عَلَى سِهَامِ الْوَصِيَّةِ، وَبَقْدَرِ الْخَارِجِ بِالْقِسْمَةِ لِكُلِّ يَسْقُطُ عَنْهُ مِنَ السَّعَايَةِ.

(١) في "و": ((إلى سبعة)).

(٢) في "د" و "و": ((ويسعى)).

(٣) انظر "الدَّرَرِ": كتاب العتاق - باب عتق البعض ١١/٢.

(٤) "الشَّرْهُبَلَاءِيَّةِ": كتاب العتاق - باب عتق البعض ١١/٢ (هامش "الدَّرَرِ والغرر").

لُفَيْدَ الْبَيْنُونَةِ (سَقَطَ رُبْعُ مَهْرٍ مَن خَرَجَتْ وَثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ مَن ثَبَّتَتْ وَتُمْنُ مَن دَخَلَتْ) لِأَنَّ بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ سَقَطَ نِصْفُ مَهْرٍ الْوَاحِدَةِ مُنْصَفًا بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ، فَسَقَطَ رُبْعُ كُلٍّ، ثُمَّ بِالْإِجَابِ الثَّانِي سَقَطَ الرُّبْعُ مُنْصَفًا بَيْنَ الثَّابِتَةِ وَالْدَّاخِلَةِ (وَأَمَّا الْمِيرَاثُ) لَهُنَّ.....

[١٦٧٥٥] (قَوْلُهُ: لُفَيْدَ الْبَيْنُونَةِ) قَالَ فِي "الْمَنْحِ"^(١): ((وَأَمَّا فُرِضَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الصَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ لِيَكُونَ الْإِجَابُ الْأَوَّلُ مُوجِبًا لِلْبَيْنُونَةِ، فَمَا أَصَابَ الْإِجَابُ الْأَوَّلُ لَا يَبْقَى مَحَلًّا لِلْإِجَابِ الثَّانِي فَيَصِيرُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَالْعِتْقِ)) اهـ "ح"^(٢).

[١٦٧٥٦] (قَوْلُهُ: ثُمَّ بِالْإِجَابِ الثَّانِي سَقَطَ الرُّبْعُ إلخ) قِيلَ: هَذَا قَوْلُ "مُحَمَّدٍ"، وَعِنْدَهُمَا: يَسْقُطُ رُبْعُ مَهْرٍ الدَّاخِلَةِ، كَمَا فِي الْعِتْقِ.

وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ بِالِاتِّفَاقِ، كَمَا فِي "الْمُلْتَقَى"^(٣) وَغَيْرِهِ، وَالْفَرْقُ لَهُمَا - كَمَا فِي "الْعِنَايَةِ"^(٤) - هُوَ: ((أَنَّ الثَّابِتَ فِي [٤/ق/٤-ب] الْعِتْقِ بِمَنْزِلَةِ الْمَكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ تَكَلَّمَ كَانَ لَهُ حَقُّ الْبَيَانِ وَصَرَفُ الْعِتْقِ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ مِنَ الثَّابِتِ وَالْخَارِجِ، فَمَا دَامَ لَهُ حَقُّ الْبَيَانِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبْدَيْنِ حُرًّا مِنْ وَجْهِ عَبْدًا مِنْ وَجْهِ، فَإِذَا كَانَ الثَّابِتُ كَالْمَكَاتِبِ كَانَ الْكَلَامُ الثَّانِي صَحِيحًا مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ دَارَ بَيْنِ الْمَكَاتِبِ وَالْعَبْدِ إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ الثَّابِتَ مِنْهُ الرُّبْعُ وَالْدَّاخِلَ النِّصْفَ لِمَا قُلْنَا، فَأَمَّا الثَّابِتَةُ فِي الطَّلَاقِ فَمُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَنْكُوحَةً أَوْ أَجْنَبِيَّةً؛ لِأَنَّ الْخَارِجَةَ إِنْ كَانَتْ الْمُرَادَةُ بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ كَانَتْ الثَّابِتَةُ مَنْكُوحَةً فَيَصِيحُ الْإِجَابُ الثَّانِي، فَيَسْقُطُ نِصْفُ النِّصْفِ وَهُوَ الرُّبْعُ مُوزَعًا بَيْنَ مَهْرٍ الدَّاخِلَةِ وَالثَّابِتَةِ فَيُصِيبُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا التُّمْنُ)) اهـ.

(١) "المنح": كتاب العتق - أحكام عتق البعض ١/ق/١٨١/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق/٢٢٣/أ.

(٣) "ملتقى الأحرار": كتاب الإعتاق - باب العتق المهم ٣٠٩/١ بتصرف.

(٤) "العناية": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدَيْن ٢٨٦/٤ باختصار (هامش "فتح القدير").

مِنْ رُبْعٍ أَوْ ثَمْنٍ (فَلِلدَّاخِلَةِ نِصْفُهُ) لِأَنَّهُ لَا يُزَاحِمُهَا إِلَّا الثَّابِتَةُ (وَالنِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ نِصْفَانِ) لِعَدَمِ الْمُرْجَحِ (وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ^(١)) مِنْهُنَّ عِدَّةُ الْوَفَاةِ احْتِيَاظًا لَا الطَّلَاقِ؛ لِعَدَمِ الدُّخُولِ، (وَالْوَطْءُ وَالْمَوْتُ بَيَانٌ فِي طَلَاقٍ) بَائِنٍ (مُبْهَمٍ)

[١٦٧٥٧] (قوله: مِنْ رُبْعٍ أَوْ ثَمْنٍ) أي: إن لم يكن فَرَعٌ وَارِثٌ. وقوله: ((أَوْ ثَمْنٍ)) أي: إن كان فَرَعٌ وَارِثٌ، "ط"^(٢).

[١٦٧٥٨] (قوله: لِأَنَّهُ لَا يُزَاحِمُهَا إِلَّا الثَّابِتَةُ) أي: لا يُشَارِكُهَا فِي الزَّوْجِيَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُزَاحِمِ الدَّاخِلَةَ إِلَّا إِحْدَى الْأُولَيَيْنِ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَالْأُخْرَى مُطْلَقَةٌ يَبْقَيْنِ فَاسْتَحَقَّتِ الدَّاخِلَةُ النِّصْفَ وَتَنْصَفَ النِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّهُ لَا يُزَاحِمُهَا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ، "ط"^(٣) مُلْخَصًا مِنْ "ح"^(٤).

[١٦٧٥٩] (قوله: احْتِيَاظًا) فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ وَهِيَ مِمَّا يَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ فِيهَا، "ط"^(٥) عَنْ "الْمُصَنَّفِ"^(٥).

[١٦٧٦٠] (قوله: لَا الطَّلَاقِ) أي: لَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ لِعَدَمِ الدُّخُولِ بِهِنَّ، وَالْعِدَّةُ فِي الطَّلَاقِ بِنَمَا تَجِبُ بَعْدَ الدُّخُولِ، "ط"^(٦). وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الشَّامِلُ لِلْخُلُوعِ الصَّحِيحَةِ.

[١٦٧٦١] (قوله: فِي طَلَاقٍ بَائِنٍ) بِأَنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ فَقَالَ: طَالِقٌ بَائِنًا^(٧) أَوْ ثَلَاثًا،

(قول "الشَّارَحِ": فِي طَلَاقٍ بَائِنٍ إلخ) التَّقْيِيدُ بِالْبَائِنِ عَزَاهُ فِي "الْفَتْحِ" لـ "النَّوَادِرِ"، وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ اعْتِمَادِهِ،

(١) ((وَاحِدَةً)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٣) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٥) "الْمَح": كِتَابُ الْعَتَقِ - أَحْكَامُ عَتَقِ الْبَعْضِ ١/١٨١ ب.

(٦) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٧) فِي "ب": ((بَائِنًا)).

كقوله لامرأته^(١): إِحْدَاكُمَا بَائِنٌ فَوْطِيَّ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَاتَتْ كَانَ بَيَانًا لِلْأُخْرَى،
قيل: وكذا التَّقبيلُ، لا الطَّلَاقُ،.....

"فتح"^(٢). ثُمَّ قَالَ^(٣): ((وَأِنَّمَا قَيْدُنَا بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رَحْعِيًّا لَا يَكُونُ الْوَطْءُ بَيَانًا لِطَّلَاقِ الْأُخْرَى؛
لَأَنَّهُ يَجِبُ وَطْءُ الْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ)) اهـ. وأمَّا بالنسبة إلى الموت فهو غير قيد؛ لأنَّ الطَّلَاقَ مُصْقًا لَا
يَقَعُ عَلَى الْمَيِّتَةِ فَتَعَيَّنَتِ الْأُخْرَى.

[١٦٧٦٢٦] (قوله: قبل: إلح) قال في "الفتح"^(٣): ((وهل يثبت البيان في الطلاق بالمقدمات؟
في الزيادات"^(٤): ((لا يثبت))، وقال "الكرخي"^(٥): يحصل بالتقبيل كما يحصل بالوطء)) هـ.
[١٦٧٦٣٦] (قوله: لا الطلاق) قال في "البحر"^(٥): ((قيد بالوطء والموت لأنه لو صق إحدهما
ينبغي أن لا يكون بَيَانًا؛ لأنَّ الْمُطَلَّقةَ يَقَعُ [١/٤٠٥] الطَّلَاقُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَدُلُّ

بدليل إطلاق الطلاق في عبارة المتون، ولما قال "الزيلعي" في تعليل المسألة: إنَّ المقصود بوطء الزوجة لوحد،
فيكون دليلاً على الاستبقاء، وكذا علل في "العناية" مع زيادة قوله: صيانة للولد؛ إذ تربته على ما يبغى تكون
بدوام الكاح والاجتماع على ما نقله "عبد الحليم" في "حواشي الدرر" جارياً على أنه لا يخص البائن، وقال:
فسقط قول من خص الطلاق بالبائن، وقد استشكل "الشربلاني" النقيض بالبائن: ((بأنَّ المسلم لا يفعل خلاف
السنة، وسنة: أن لا يطأ المطلقة رجعيًا قل رجعتها بالقول، فما وجه حملها على هذا مع حميهم إياه في غير
هذا المحل على عدم مخالفة السنة)) اهـ. فهذا الإشكال مما يقوي إطلاق المتون، تأمل.

(قوله: في الزيادات: لا يثبت) وجهه: أننا قلنا بأنَّ الوطء بيان للعلة المذكورة عن "الزيلعي"،
وهي غير موجودة في الدواعي، وتعبير "الشارح" يفيد ضعف ما قاله "الكرخي".

(١) في "ط": ((لامرأته))، وهو خطأ.

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب عتق أحد العديين ٢٨٩/٤ - ٢٩٠.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب عتق أحد العديين ٢٩٠/٤.

(٤) انظر "زيادات الزادات": باب طلاق السنة يقع بالوكالة وبالخجل وغيره ص ٢١.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعصه ٢٧٠/٤.

وهل التهديد بالطلاق كالطلاق؟.....

عنى أن الأخرى هي المطلقة)) اهـ. وفيه إجمال، والتفصيل أن يقال: إن كان الطلاق المُبهم رَجْعِيًّا لا يكون طلاق المعينة بياناً، رَجْعِيًّا كان أو بائناً، وإن كان بائناً: فإن كان طلاق المعينة رَجْعِيًّا فكذلك، وإن كان بائناً كان بياناً لما عُلِمَ من أن البائن لا يلحق البائن، "ح" (١).

قلت: ويشير إلى هذا قول "القَهْستاني" (٢): ((ولو طلق طُلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة؟ وينبغي أن لا (٣) يكون بياناً؛ لأن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء)) اهـ. وأفاد بقوله: ((قبل مدة)) إلخ إلى زيادة قيد آخر.

[١٦٧٦٤] (قوله: وهل التهديد بالطلاق كالطلاق؟) لا معنى لهذا البحث بالنسبة لما قاله: ((من أن الطلاق لا يكون بياناً)) لأن الطلاق إذا لم يكن بياناً وهو أقوى فلأن لا يكون التهديد بياناً - وهو دنى - أولى، نعم لو كان كل من المُبهم والمُعِين بائناً لكان له وجه كما هو ظاهر، "ح" (٤). قلت: قد يجاب بأن الطلاق إنما لم يكن بياناً لإمكان وقوعه على المطلقة كما عينت، أما التهديد فإنما يكون بغير الحاصل؛ إذ لو كان المهدد به حاصلاً لم يكن للتهديد به معنى، فعلم بالتهديد أن المطلقة غيرها، إلا أنه قد يقال: يجوز أن يكون تهديداً بطلاق آخر لكنه خلاف المتبادر، فظهر أن تردد "الشارح" في محله، فافهم.

(قوله: لأن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء إلخ) لعل هذا التعليل غير مناسب، وقوله: ((وأفاد بقوة: إبح)) هو مستفاد من قوله في "البحر": لأن المطلقة يقع الطلاق عليها ما دامت في العدة، بل أحسن منه؛ لأن المدار على بقائها في العدة لا على مضي مدة صالحة لها.

(١) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٣/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب العتاق - فصل عتق البعض ١/٣٦٥.

(٣) ((لا)) ساقطة من "م".

(٤) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٣/ب.

كالعرض^(١) على البيع كالبيع، لم أره، (كبيع) ولو فاسداً.....

[١٦٧٦٥] (قوله: كالعرض على البيع كالبيع) في بعض النسخ: والعرض بالواو عطفاً على ((التهديد))، والصواب الكاف لأنه لا يناسبه قوله: ((لم أره))؛ فإنَّ كَوْنَ العرضِ على البيع بياناً في العتق الملبهم كالبيع مشهور؛ فإنه صرَّح به في متن "المنتقى"^(٢) الذي شرحه، وكذا في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤) و"القَهْستاني"^(٥) و"شرح المجمع" وغيرها، وهذه الكتب ما أخذ شرحه فكيف يقول: لم أره، وحينئذ فوجه الشبه أنَّ التَّهْدِيدَ بالطلاق في معنى عرض الصَّلاقِ عليها؛ لأنَّ قوله: أَصْلَقْتُ إنْ فَعَلْتَ كذا بِمَنْزِلَةِ قوله: أُبِيعُ عَبْدِي هذا.

[١٦٧٦٦] (قوله: كبيع إلخ) ابتداءً كلام لتشبيه البيع وما عطف عليه بما مرَّ^(٦) من كَوْنِ كُلِّ مِنَ المذكوراتِ بياناً في عتق مئبهم، فإنه لو قال: أَحَدُكُمَا حُرٌّ ثُمَّ بَاعَ عَبْدًا مُعَيَّنً مِنْهُمَا لَمْ يَتَّقَ مَحَلًّا لِعِتْقٍ مِنْ جِهَتِهِ فَتَعَيَّنَ الْآخَرُ لِلْعِتْقِ، [٤ ق د ب] وقوله: ((ولو فاسداً)) شَمِلَ مَا كَانَ مَعَهُ قَبْضٌ أَوْ لَا، وَمَا كَانَ مُصْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ خِيَارٍ كَمَا فِي "القَهْستاني"^(٧) وَغَيْرِهِ. قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٨): ((وظاهر أنه لو باعهما معاً لم يكن بياناً لبطلان البيع؛ لأنَّ أَحَدَهُمَا حُرٌّ يَبْقَى)) اهـ.

٢٢ ٣

(قوله: لتشبيهه ببيع إلخ) فيه قلبٌ كما لا يخفى.

(قوله: وقوله: ولو فاسداً شمل إلخ) أي: يبيع من حيث هو لا بقيد كونه فاسداً. هـ، وعبارة "القَهْستاني": كبيع صحيح أو فاسد وإن لم يُسَلِّمِ بَيِّعَ بَيِّنًا أَوْ بِشَرْطِ خِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا.

(١) في 'و'. ((والعرض))، ونظر كلام بر عاين رحمه الله تعالى.

(٢) 'منتقى'، 'الآخر' كتاب الإعتاق - باب لعن الملبهم ١ ٣٠٩.

(٣) 'البحر': كتاب العتق - باب: العتق يعتق بعضه ٤/ ٢٦٩.

(٤) 'النهر': كتاب الإعتاق - باب: العتد يعتق بعضه ق ٢٦٨/أ.

(٥) 'جامع الرموز': كتاب العتق - فصل عتق البعض ١ ٣٦٥.

(٦) ص ١٠٢ - 'أدر'.

(٧) 'جامع رموز': كتاب العتاق - فصل عتق بعض ١ ٣٦٥ بتصرف.

(٨) 'نهر': كتاب لإعتاق - باب: العتد يعتق بعضه ق ٢٦٨.

(وَمَوْتٍ) وَلَوْ بَقِيَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ.....

قُلْتُ: التَّعْيِيرُ يُطْلَقُ الْبَيْعُ غَيْرُ مُفِيدٍ لِمَا عَيِمَتْ مِنْ أَنْ تُعْرَضَ عَلَى بَيْعٍ كَالْبَيْعِ، وَكَذَا الْمُسَاوَمَةُ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بَيْعٌ أَصْلًا، بَلِ الْأَوَّلَى التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَخُصَّ أَحَدُهُمَا بِتَصَرُّفٍ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِيرِ الْآخَرِ لِعِتْقِهِ.

[١٦٧٩٧] (قَوْلُهُ: وَمَوْتٍ) أَي: مَوْتِ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّقُ مَحَلًّا لِعِتْقِ أَصْلًا، وَقَوْلُهُ: ((وَلَوْ بَقِيَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ)) بَحْثُ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ" أَخْذًا مِنَ الْإِطْلَاقِ؛ فَإِنَّهُ مِثْلُ مَا لَوْ قَتَلَهُ أَجْنَبِيٌّ، أَمَّا مَوْتُهُ الْمَوْلَى فَظَاهِرٌ كَوْنُهُ بَيِّنًا؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(١): ((وَإِذَا أَخَذَ الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الْقَاتِلِ فَبَيَّنَ الْعِتْقَ فِي الْمَقْتُولِ عَتَقَ وَكَانَتِ الْقِيَمَةُ سَوْرَةً الْمَقْتُولِ)) أَهـ. أَي: لِإِقْرَارِ الْمَوْلَى بِحُرِّيَّتِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّهَا، "بَحْر" ^(٢). وَاحْتَرَزَ بِالْمَوْتِ عَنْ قَطْعِ الْيَدِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ بَيِّنًا غَيْرَ أَنَّ الْمَوْلَى إِنْ بَيَّنَّ الْعِتْقَ فِيهِ فَلَا أَرُشَ لَهُ

(قَوْلُهُ: أَمَّا مَوْتُهُ الْمَوْلَى) (لِج) قَالَ فِي "الْبَحْرِ": ((وَلَوْ جَسَى عَلَيْهِمَا قَبْلَ لاختيارٍ فلا يخنو: فإن كانت من مولى فيما دون نفس - بأن قصع بينهما - فلا شيء عليه. وهو يدل على عدم بطلان العتق، وسواء قصعهما معاً أو على لتعاقب، وإن كانت على النفس: فإن كانت على التعاقب والأول عند ولشي حر وتبرمه دية لورثته، وإن قتلهما معاً بضرية فعليه نصف دية كل واحد منهما، وهذا يؤيد نزول العتق في غير المعين، وإن كانت من أجنبي فيما دون النفس: فعليه أرش لغير مولى، قصعهما معاً أو على التعاقب، وهذا يدل على عدم نزويه، وإن كانت في النفس: فإن كان القاتل واحداً: فإن قتلتهما معاً فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون مولى، وعليه نصف دية كل واحد منهما بورثتهما، وهذا يدل على نزول في غير المعين، وإن قتلهما على تعاقب يحسب عليه قيمة الأول للمولى، ودية الثاني بورثته، وإن كان القاتل اثنين: فإن كانا معاً فعلى كل منهما قيمة، نصفها للمولى ونصفها للورثة، ولم تحب دية؛ لأن من تحب عليه الدية منهما مجهول، بخلاف ما إذا كان واحداً، وإن كان على تعاقب فعلى الأول القيمة للمولى، وعلى الثاني الدية للورثة)).

(قَوْلُهُ: إِنْ بَيَّنَّ الْعِتْقَ فِيهِ فَلَا أَرُشَ لَهُ) (لِج) الْأَوَّلُ قِيَاسُ مَذْهَبِ التَّعْلِيلِ، وَثَنِي قِيَاسُ مَذْهَبِ التَّجِيرِ.

(١) 'لنهر': كتاب الإعتاق - باب: بعد يعتق عبده ٢٦٩ ق.

(٢) 'البحر': كتاب يعتق - باب: بعد يعتق عبده ٢٦٩ ق.

(وتحرير) ولو مُعَلَّقًا (وتدبير) ولو مُقَيَّدًا (واستيلاذ) وكذا كُلُّ تصرُّفٍ لا يصحُّ إلا في الملك ككِتَابَةٍ.....

فِيمَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ^(١)، وقار "الإسبيحي" : لِمَحْنِيَّ عَلَيْهِ، 'نهر'^(٢).

[١٦٧٦٨] (قوله: وتحرير) المراد به إنشاؤه فَيُعْتَقُ هذا بالإعتاق المُستأنف، وذلك بِسَفْطِ السَّابِقِ. ولو ادَّعى أَنَّهُ عَنَى بِقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكَ مَا نَزِمَهُ بِقَوْلِهِ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ صَدَّقَ قَضَاءً، وهو لَمْ يَقُلْ شَيْئًا عَتَقًا، "بحر"^(٣) و'نهر'^(٤).

[١٦٧٦٩] (قوله: ولو مُعَلَّقًا) كأنَّ قَالًا لِأَحَدِهِمَا: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ يَعْتِقُ الْآخَرَ "بحر"^(٥)، أي: يَتَعَيَّنُ لِلْعَتَقِ الْأَوَّلِ، وكذا المُصَافُ ك: أَنْتَ حُرٌّ غَدًا، قار "ط"^(٦): ((لأنَّه أَقْوَى لِتَحْقِيقِ مَجِيءِ الزَّمانِ، بِخِلَافِ دُخُولِ الدَّارِ)) اهـ. قُلْتُ: وَلَا نَعْقَادِهِ^(٧) عِنَّةً فِي الْحَالِ، بِخِلَافِ الْمُعْتَقِ.

[١٦٧٧٠] (قوله: وتدبير) لأنَّ فِيهِ إِبْقَاءُ الْإِتِّفَاعِ إِلَى مَوْتِهِ أَوْ إِلَى مَا قَيَّدَهُ بِهِ، وكذا الْإِسْتِيْلَادُ.

(قوله: وَلَا نَعْقَادِهِ عِنَّةً) إلخ) تَقَدَّمَ فِي صِلَاقِ الْمَرِيضِ عَنِ الْمَقْدَسِيِّ: أَنَّ عَدَمَ حِوَارِ السَّيْعِ فِي قَوْلِهِ: ((أَنْتَ حُرٌّ غَدًا)) مَخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ، وَمِنْهُ مَا نَقَيْتُهُ لِمُصَنِّفِي فِي بَابِ لَعْنَتِي عَنِ 'سَدَائِعِ': ((مَنْ أَنْ أَحْكَمَ فِي التَّعْيِيقِ وَالْإِضَافَةِ وَاحِدًا، وَأَحْكَمُ لَا يُوْجَدُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْدَ وَحُودِ الشَّرْطِ وَالْوَقْتِ، وَالْمَحَلُّ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى حَكْمِ مِلْكِ الْمَالِكِ لَا فِي لَتْدِيرِ وَالْإِسْتِيْلَادِ إلخ)) اهـ.

(قوله: وكذا الْإِسْتِيْلَادُ) إلخ) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ السُّنْدِيُّ عَنْ 'الرَّحْمَنِ'، وَعَدَارَتُهُ: ((لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَدَّ بِهِ نَوْصَةٌ؛

(١) اطر 'اسباب في شرح لكتاب كتاب ادبيات ١٦٦٣.

(٢) 'النهر': كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه ق ٢٦٩ ب

(٣) 'البحر': كتاب عتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٨ ع بتصرف.

(٤) 'النهر': كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه ق ٢٦٩ ب

(٥) 'اسحر': كتاب عتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٩ ع.

(٦) 'ط': كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٣/٢، وعَدَارَتُهُ: ((لتحقيق مجيء الوقت المضاف إليه، بخلاف المعق بدخول الدار)).

(٧) في 'الأصل' و'و' و'م' و'ن' ((لأنه قد)).

وإجارة وإيصاء وتزويج ورهن (وهبة وصدقة) ولو غير (مُسْلَمَتَيْن) ذكره "ابن الكمال"؛ لأنَّ المساومة بيانٌ،.....

وذلك يُعَيِّنُ إرادة العبد الآخر بالعتق المُبْهِم.

[١٦٧٧١] (قوله: وإجارة) قال "الزيلعي"^(١): ((ولا يُقال: الإجارة لا تختصُّ بالملك لجواز جارة الحر؛ لأنَّ نقول: الاستبداد بإجارة الأعيان على وجه يستحقُّ الأجر لا يكون إلا بالملك فتكون تعييناً دلالة، وهكذا نقول^(٢) في الإنكاح)). اهـ "ح"^(٣).

[١٦٧٧٢] (قوله: وإيصاء) أي: إيصاء به، "بحر"^(٤)؛ لأنَّه تملك بعد الموت [٤/٦٦٠] للموصى له.

[١٦٧٧٣] (قوله: ورهن) لأنَّ استبداده به - على وجه يكون مضموناً بالدَّيْن لو هلك - دليل على استيقاضه على ملكه، فيتعين الآخر مراداً بالعتق.

[١٦٧٧٤] (قوله: ولو غير مُسْلَمَتَيْن) أشار به إلى أنَّ قول المتن: ((مُسْلَمَتَيْن)) - تبعاً لـ الهدية^(٥) - قيدٌ اتفاقيٌّ، كما نبه عليه في "كافي النسفي"^(٦)؛ لأنَّ قيد التسليم لإفادة الملك وهو غير لازم.

لأنَّه ليس ببياناً في العتق المُبْهِم، فيتعيَّن أنَّ يراد به دعوة الولد، فحينئذٍ يُسَكِّلُ كونه بياناً؛ لأنَّه إخبار عن أمرٍ مَصْنُوعٍ قبل العتق المُبْهِم من وطء سابق، وجوابه: أنَّ البيان إنشاء، والاستيلاء: هو دعوى الولد من غير نظرٍ إلى كونه واقعاً على وطء سابق؛ لأنَّه يثبت بمجرد قوله، فلمَّا تصرفَ فيها تصرفاً لا يكون إلا في الملك تعيَّن في إثباته سبق هـ. وقيل: لعلَّ المتن مشى على قوليهما المفتى به من أنَّ الوطء بيانٌ في العتق المُبْهِم فلا إشكال)). اهـ "سندي".

(١) "تبين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨٧/٣.

(٢) في "م": ((تقول)).

(٣) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٢٣/ب.

(٤) "الحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٨/٤.

(٥) "الهداية": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ٦٢/٢ بتصرف.

(٦) "كافي النسفي": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ١/١٨٢ أ.

فهذه أولى بلا قبض، "بدائع"^(١) (في حق عتق مبيعهم) كقوله: أحدكما حر، ففعل ما ذكر تعين الآخر، ولو قيل له: أيهما نوبت؟ فقال: لم أعز هذا عتق الآخر، ثم إن قال: لم أعز هذا عتق الأول أيضاً، وكذا الطلاق، بخلاف الإقرار، "إختيار"^(٢). ولو جنى أحدهما تعين الجاني، وعليه الدية دفعا للضرر، "ولو الجية"^(٣).....

[١٦٧٧٥] (قوله: فهذه) أي: هذه التصرفات، أعني: الهبة والصدقة أولى بكونها بياناً حالة كونها بدون قبض وتسليم.

[١٦٧٧٦] (قوله: بخلاف الإقرار) أي: بالمال، قال في "الإختيار"^(٤): ((كأن قال: لأحد هذين الرجلين علي ألف درهم، فقيل: أهو هذا؟ فقال: لا، لا يجب للآخر شيء. والفرق: أن التعيين في الطلاق والعتاق واجب عليه فإذا نفاه عن أحدهما تعين الآخر إقامة للواجب، أما الإقرار فلا يجب عليه البيان فيه؛ لأن الإقرار للمجهول^(٥) لا يزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن نفي أحدهما تعييناً للآخر)) اهـ.

[١٦٧٧٧] (قوله: ولو جنى أحدهما) أمّا لو جنى عبه بقتل أو قطع فقد مر^(٦).

[١٦٧٧٨] (قوله: دفعا للضرر) أي: عن المولى.

(قوله: لأن الإقرار بالمجهول إلخ) عبارة الإختيار: ((للمجهول)).

(قوله: دفعا للضرر، أي: عن المولى) أي: في إزامه الحرية فيمن لم يخن، وفي إزامه دية

الجاني اهـ. سندي.

(١) 'الدائع': كتاب العتق - فصل: في بيان حكم الاعتاق ووقت ثبوته ٤ ١٠٣

(٢) 'الإختيار': كتاب العتق - فصل: من أعتق بعض عبده عتق ٤ ٢٦ - ٢٧ بتصرف.

(٣) لم يعثر عليها في مطابقتها من مخطوطة 'الولوالجية' التي بين أيدينا.

(٤) 'الإختيار': كتاب العتق - فصل: من أعتق بعض عبده عتق ٤ ٢٧.

(٥) بقول: في النسخ جميعها: ((بالمجهول)) بالباء، والصواب ما أثبتته من عبارة 'الإختيار'، وقد شئ عبه 'رفعي'، وكذا شئ عبه مصحح 'ب' بقوله: ((لأن الإقرار بالمجهول)) هكذا محطه، وعن لأصوب: ((بالمجهول)) بلام بدل صدر العبارة، تأمل اهـ مصححه.

(٦) المقولة [١٦٧٦٧] قوله: ((وموت))

(لا) يكون (الوطء) ودواعيه بياناً (فيه) وقالوا: هو بيانٌ حَبِلْتُ أَوْ لا، وعليه الفتوى؛ لعدم حِلِّه إلا في الملك، (وكذا الموت لا يكون بياناً في الإخبار) اتفاقاً، (فمن قال لغلامين: أحذكما ابني، أو قارَ لجاريتين: إحذكما أم ولدي، فمات أحدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستيلاد) لأنَّ الإخبارَ يصحُّ في الحيِّ والميت،.....

[١٦٧٧٩] (قوله: لا يكون الوطء إلخ) لأنَّ الملك قائمٌ في الموصوءة؛ لأنَّ الإيقاع في المنكورة، والموصوءة معينة فكان وطؤها حلالاً فلا يجعلُ بياناً، وهذا حلٌّ وطؤها على مذهبه، "بحر" (١).

[١٦٧٨٠] (قوله: فيه) أي: في العتق المبهم.

[١٦٧٨١] (قوله: حَبِلْتُ أَوْ لا) أشار به إلى أنَّ قولَ الإمام مُقَيَّدٌ بعدمِ الحَبْلِ فَبَوَّ حَبِلْتُ عَتَقَتْ الأخرى اتفاقاً، كما في "البحر" (٢).

[١٦٧٨٢] (قوله: وعليه الفتوى) قال في "البحر" (٣): ((وحاصل: أنَّ الرَّاجِحَ قولُهُما، وأنه لا يُفْتَى بقولِ الإمامِ كما في "الهداية" (٤) وغيرها؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الاحتياطِ مع أنَّ الإمامَ ناظرٌ إلى الاحتياطِ في أكثرِ المسائلِ))، وفي "الفتح" (٥): ((الحقُّ أنه لا يحلُّ وطؤُهُما كما لا يحلُّ بيعُهُما)).

[١٦٧٨٣] (قوله: لعدم حِلِّه إلا في الملك) (٦) حاصِلُهُ: أنَّ وطءَ إحداهما جائزٌ بلا خلاف، فلو لم يكن بياناً لتخصيصِ العتق بالأخرى لَزِمَ وقوعُ الوطءِ في غيرِ الملك، ولا سيَّما على قوله بحلِّ

(١) 'البحر': كتاب العتق - باب: العتق يعتق بعضه ٤ ٢٦٩.

(٢) 'البحر': كتاب العتق - باب: العتق يعتق بعضه ٤ ٢٧٠/٤ بتصرف.

(٣) 'البحر': كتاب العتق - باب: العتق يعتق بعضه ٤ ٢٧٠.

(٤) 'الهداية': كتاب العتق - باب عتق أحد العبدَيْن ٢ ٦٣.

(٥) 'الفتح': كتاب العتق - باب عتق أحد العبدَيْن ٤ ٢٩٠.

(٦) هذه المفعلة ساقطة من 'الأصل'.

مخلاف الإنشاء (قال لأُمِّيهِ: إِنْ كَانَ أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدْنِيهِ ذَكَرًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى، وَلَمْ يُدْرَ الْأَوَّلُ رَقٌّ الذَّكَرُ) بَكُلِّ حَالٍ (وَعَتَقَ نِصْفَ الْأُمِّ وَالْأُنْثَى).....

وَطَوَّءَ الْآخَرَى؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ إِحْدَاهُمَا حُرَّةٌ بَيِّنٌ، كَذَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ.
[١٦٧٨٤] (قَوْلُهُ: مَخْلَافُ الْإِنِّشَاءِ) طَاهِرُهُ: أَنَّ حُمْلَةَ ((أَحَدُكُمَا أُنْثَى)) لَا تَصْلُحُ لِإِنِّشَاءِ الْحُرِّيَّةِ مَعَ أَنَّهُ يَصْلُحُ، فَالْوَجْهُ التَّفْصِيلُ [٤ ق ٦ ب] بَيِّنُ إِرَادَةِ الْإِحْسَارِ فَلَا يَكُونُ الْمَوْتُ بَيِّنًا، وَبَيِّنُ إِرَادَةِ الْإِنِّشَاءِ فَيَكُونُ، "ط"^(١).

[١٦٧٨٥] (قَوْلُهُ: وَلَمْ يُدْرَ الْأَوَّلُ) أَي: نَأْنُ تَصَادَقًا عَمَى ذَلِكَ، أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا عَمَى أَنَّ الْغُلَامَ أَوَّلًا عَتَقَتِ الْأُمُّ وَالْحَارِيَّةُ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ تَابِيًا بِهِ يَعْتَقُ أَحَدًا، وَتَمَامُهُ فِي "ح" ^(٢) عَنْ "الشُّرْطَالَةِ" ^(٣).
[١٦٧٨٦] (قَوْلُهُ: بِكُلِّ حَالٍ) أَي عَمَى تَقْدِيرِ وَلَادَتِهِ أَوَّلًا أَوْ تَابِيًا؛ لِأَنَّ وَلَادَتَهُ شَرْطُ لِحُرِّيَّةِ الْأُمِّ فَتَعْتَقُ بَعْدَ وَلَادَتِهِ فَلَا يَنْعُهَا.

(قَوْلُهُ: كَذَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ) هُوَ أَنَّ اعْتِقَ الْمَنُهِمَ مَعْتَقٌ نَاسِبًا، وَاعْتَقُ بِالْشَّرْطِ لَا يَبْرُلُ قِسْمُهُ، وَلَدٌ كَانَ بِهِ اسْتِحْدَامُهُمَا، وَالْأَرْضُ إِذْ حُبِيَ عَلَيْهِمَا، وَالْمَهْرُ إِذْ وَطِنَتْ شَهِيَّةً، وَالْوَطْءُ فِي الْأُمَةِ كَالِاسْتِحْدَامِ، لِأَنَّهُ لِقِصَاءِ شَهْوَاهُ لَا لَصَلْبِ ابْنِهِ، مَخْلَافُ الْحُرَّةِ، وَهَذَا حَرَّاهُ فِي مَذْهَبِهِ وَصَّاهُ كَرِّ مَسْأَلَةٍ، وَذَكَرَ فِي "نَحْرٍ" أَنَّ فِي كَيْفِيَّةِ هَذَا نَصْرُفٍ اخْتِلَافًا، فَقِيلَ إِنَّهُ مَعْلُوقٌ نَاسِبًا وَلَا يَسْتُ قَبْلَ الْإِحْتِسَارِ، إِلَّا أَنَّهُ هَذَا يَسَحُرُ اشْتِرَاطُ عَمَى الْحَكْمِ لَا عَلَى السَّنْبِ، كَالْتَدَسُّرِ وَالْبَيْعِ بِخِسَارِ اشْتِرَاطِ، مَخْلَافُ التَّعْبِيقِ بِسَائِرِ اشْتِرَاطِ، وَنُسِبَ هَذَا قَوْلُ "لَا بِي يَوْسُفَ"، وَيُقَالُ: إِنَّهُ قَوْلُ "بِي حَسْبَةَ" أَيْضًا، وَقَالَ عَصْبُهُمْ: إِنَّهُ تَحْجِيزٌ لِعَمَى فِي غَيْرِ مَعْبَسٍ لِلْحَالِ، وَحَتَّى اعْتَقَ فِي أَحَدِهِمَا نَاسِبًا، وَنُسِبَ هَذَا - "مُحَمَّدٌ"، ثُمَّ سَاقَى فِرْعَوْنَ مَعْدَدَةً، مَعْصُهَا شَهْدُ الْأَوَّلِ، وَمَعْصُهَا مَقْبَلُهُ بَعْدَهُ مَسْتَنْصِيَةٌ لَا عَلَى مَقْبَلِهِ عَنْ مَصَاحِفِهَا

(١) 'ط' كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٣ ٢ تصرف

(٢) انظر 'ح' كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٣ ب.

(٣) 'شُرْطَالَةِ' كتاب عتاق - باب عتق البعض ١٢ ٢ (هامس 'سدر' و'عمر')

لِعِتْقِهِمَا بِتَقْدِيمِ^(١) الذَّكَرِ وَرَقِّهِمَا بَعَكْسِهِ، فَيَعْتَقُ نِصْفَهُمَا^(٢) وَيُسْتَسْعِيَانِ^(٣) فِي نِصْفِ قِيَمَتِهِمَا^(٤). (شَهْدَا يَعْتَقُ أَحَدٌ مَمْلُوكِيهِ) وَلَوْ أُمْتِيهِ (لَعَتَّ) عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"؛ لَكُونَهَا عَلَى عِتْقِ مُبْهَمٍ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) شَهَادَتُهُمَا (فِي وَصِيَّةٍ) وَمِنْهَا: التَّدْبِيرُ فِي الصَّحَّةِ وَالْعِتْقُ فِي الْمَرَضِ (أَوْ طَلَاقِ مُبْهَمٍ) فَتَقْبَلُ إِجْمَاعًا، وَالْأَصْلُ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُبْهَمَ.....

[١٦٧٨٧] (قَوْلُهُ: لِعِتْقِهِمَا بِتَقْدِيمِ الذَّكَرِ) فَعِتْقُ الْأُمِّ بِالشَّرْطِ، وَعِتْقُ الْبِنْتِ بِالتَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ حُرَّةٌ حِينَ وَلَدَتْهَا، "بَحْر"^(٥)، وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ.

[١٦٧٨٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ أُمْتِيهِ) أَتَى بِالْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ عِتْقَ الْأُمِّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّعْوَى إِجْمَاعًا؛ لَمَّا فِيهِ مِنْ تَحْرِيمِ فَرْجِهَا عَلَى الْمَوْلَى وَهُوَ خَالِصٌ حَقُّهُ تَعَالَى فَأُشْبِهَ الطَّلَاقَ، لَكِنْ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ هَاهُنَا لِأَنَّهَا عَلَى عِتْقِ مُبْهَمٍ وَهُوَ لَا يُحَرِّمُ الْفَرْجَ عِنْدَهُ.

٢٣ ٣

[١٦٧٨٩] (قَوْلُهُ: لَكُونَهَا عَلَى عِتْقِ مُبْهَمٍ) أَي: فَلَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى لِجَهَالَةِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ.
[١٦٧٩٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْخ) الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، "بَحْر"^(٦). وَرَدُّهُ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((بِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ))، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ اتِّصَالُهُ فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ طَلَاقِ مُبْهَمٍ))، فَافْهَمْ.
[١٦٧٩١] (قَوْلُهُ: وَمِنْهَا: التَّدْبِيرُ فِي الصَّحَّةِ وَالْعِتْقُ فِي الْمَرَضِ) الْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ: ((وَمِنْهَا))

(قَوْلُهُ: الْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ: وَمِنْهَا وَالْإِتْيَانُ بِالْكَافِ الْخ) بَلْ مَا فَعَلَهُ "الشَّارَحُ" هُوَ الْمُنَاسِبُ؛ فَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ يَعْتَقُ أَحَدٌ مَمْلُوكِيهِ تَشْمُلُ مَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِحِزٍّ مِنْ مَالِهِ كَثَلْتُهُ، عَلَى أَنَّ الْكَافَ تَقْيِيدٌ مَا أَفَادَ لَفْظُهُ ((مِنْ)) الْجَارَةِ، إِلَّا إِنْ جُعِلَتْ اسْتِقْصَائِيَّةٌ، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي وَصِيَّةٍ أَنَّهُمَا شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ)).

(١) فِي "و": ((بِتَقْدِيمِ)).

(٢) فِي "ط": ((بِصَفِّهَا))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي "د" وَ"و": ((وَيُسْعِيَانِ)).

(٤) فِي "ط": ((قِيَمَتِهِمَا))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) "الْحَر": كِتَابُ الْعِتْقِ - دَابُّ: الْعِدُّ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٧٠/٤.

(٦) "الْحَر": كِتَابُ الْعِتْقِ - دَابُّ: الْعِدُّ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٧٢/٤.

(٧) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - دَابُّ: الْعِدُّ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ق ٢٧٠/أ.

والإتيان بالكاف؛ لأنَّ المراد بالوصية هنا ما ذُكر، كما فسَّرَها به في "البحر" (١) و"النهر" (٢) وغيرهما. وقيد بالتدبير في الصحة لا للاحتراز بل للعلم بكونه وصية في حالة المرض بالأولى. ثمَّ اعلم أنَّ المتبادر من كلام "المصنف" قبول الشهادة فيما ذُكر سواء أدَّتْ في مرض موته أو بعده، وبه صرَّح في "الهداية" (٣) وقال: ((إنَّه الاستحسان)) يعني: عند الإمام.

ولـ "الشُّرُّبلالي" رسالة سَمَّاها: "إصابة الغرض الأهم في العتق المُبهم" (٤) اعترضَ فيها على "الهداية" وشرَّحها بما في "شرح مختصر الطحاوي" لـ "الإسبيحاني"؛ حيث قال فيه: ((وإذا شهدا عسى رجل أنَّهُ قال لعبدي: أحذكما حرًّا والعبدان يدعيان أو يدعي أحدهما ففي قولهما: تُقبل هذه الشهادة ويُجبر على البيان، وأمَّا على قول "أبي حنيفة": إنَّ كان هذا في حال الحياة فلا تُقبل، وإنَّ شهدا بعد الوفاة: فإنَّ قالوا: إنَّه كان في حال الصحة فهو على الاختلاف أيضًا، وإنَّ قالوا: [٤ ق ٧] كان ذلك في المرض تُقبل استحسانًا ويعتق من كلِّ واحدٍ نصفه على اعتبار الثلث. ولو شهدا أنه قال لعبدي: أحذهما مدبرًا، فإنَّ شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف، وإنَّ كان بعد الوفاة يُقبل سواء كان القول في المرض أو الصحة؛ لأنَّ هذه وصية والجهالة لا تُبطل الوصية)) اهـ.

(قوله: اعترضَ فيها على "الهداية" وشرَّحها إلخ) فيه: أنه مع كون ما في "الهداية" استحسانًا وتسليم شرَّحها ذلك لا يُعترضُ عليها بما في "شرح مختصر الطحاوي"؛ لأنَّه مقابل للاستحسان. وما في "الهداية" يوافق ما في "الإختیار"، وما في "الكافي" لا يخالفهما صراحةً.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب: العتد يعتق بعضه ٢٧٢/٤.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العتد يعتق بعضه ق ٢٧٠/أ.

(٣) "الهداية": كتاب العتاق - باب عتق أحد العتدين ٦٣/٢.

(٤) هي رسالة من مجموع رسائل لأبي الإخلاص حسن بن عمار الوعائي الشُّرُّبلالي المصري (ت ١٠٦٩هـ) ("إيضاح المكنون ٨٩/١"، "حلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السية" ص ٥٨، "هدية العارفين" ٢٩٢/١).

يُحَرِّمُ الْفَرَجَ إِجْمَاعًا فَيَكُونُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا تُشْتَرِطُ لَهُ الدَّعْوَى، بِخِلَافِ الْعِنَقِ الْمُبْهِمِ فَلَا يُحَرِّمُهُ عِنْدَهُ، لَكِنْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُفْتَى بِهِ، فَلْيُحْفَظْ (كَمَا) تُقْبَلُ (لَوْ شَهِدَا بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ) أَي: الْمَوْلَى (قَالَ فِي صِحَّتِهِ) لَقِنِّيهِ: (أَحَدُكُمَا حُرٌّ عَلَى الْأَصَحِّ) لِشُيُوعِ الْعِنَقِ فِيهِمَا بِالمَوْتِ، فَصَارَ كُلُّ خَصْمًا مُتَعَيَّنًا، وَصَحَّحَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" وَغَيْرُهُ.....

ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الرَّسَالَةِ: ((وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الشَّهَادَةَ بِأَنَّهُ أُعْتِقَ أَحَدُهُمَا فِي صِحَّتِهِ لَا تُقْبَلُ عِنْدَهُ أَصْلًا، عِوَضًا أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى أَنَّهُ قَالَ فِي صِحَّتِهِ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ تُقْبَلُ، كَمَا ذَكَرَهُ "ابْنُ الْهَمَامِ" ^(١)، وَنَقَلَ تَصْحِيحَهُ "ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا" عَنْ "الْمُحِيطِ"، وَأَمَّا الشَّهَادَةُ عَلَى أَنَّهُ أُعْتِقَ أَحَدُهُمَا فِي الْمَرَضِ أَوْ دَبَّرَ أَحَدُهُمَا فِي الصَّحَّةِ أَوْ فِي الْمَرَضِ فَلَا تُقْبَلُ حَالِ حَيَاةِ الْمَوْلَى بَلْ بَعْدَ مَوْتِهِ)). اهـ مُلَخَّصًا.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ" حَيْثُ قَالَ: ((وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ أُعْتِقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ بَعْدَ عَيْشِهِ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَلَوْ قَالَا: كَانَ هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ اسْتَحْسَنْتُ أَنْ أُعْتِقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَهُ، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ" وَ"مُحَمَّدٌ": الشَّهَادَةُ جَائِزَةٌ فِي الْحَيَاةِ أَيْضًا)) اهـ. [١٦٧٩٢] (قَوْلُهُ: يُحَرِّمُ الْفَرَجَ) أَي: فَرَجَيْهِمَا حَتَّى يُبَيِّنَ وَلَوْ بِوَطْءٍ، وَإِذَا تَبَيَّنَ بِهِ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ تَبَيَّنَ عَدَمُ حُرْمَتِهِ، "ط" ^(٢).

[١٦٧٩٣] (قَوْلُهُ: فَلَا يُحَرِّمُهُ عِنْدَهُ) أَي: لَا يُحَرِّمُ فَرَجَيْهِمَا بَلْ يَجِلُّ وَطْؤُهُمَا عِنْدَهُ كَمَا

مَرَّ ^(٣).

[١٦٧٩٤] (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ) مُقَابِلُهُ: مَا مَرَّ ^(٤) أَيْضًا عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ".

(١) "الفتح": كتاب العناق - باب عتق أحد العبدَيْن ٢٩٤/٤ بتصرف

(٢) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٤/٢

(٣) المقولة [١٦٧٨٨] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ أُمْتِيهِ)).

(٤) المقولة [١٦٧٩١] قَوْلُهُ: ((وَمِثْلُهَا: التَّدْبِيرُ فِي الصَّحَّةِ وَالْعِتْقُ فِي الْمَرَضِ)).

﴿فُرُوعٌ﴾

شَهِدَا بِعِتْقِ سَالِمٍ^(١) وَلَا يَعْرِفُونَهُ عِتْقَ، وَلَوْ لَهُ عَبْدَانِ كُلُّ اسْمُهُ سَالِمٌ وَجَحَدَ
فَلَا عِتْقَ، كَشَهَادَتِهِمَا بِعِتْقِهِ لَمُعَيَّنَةٍ سَمَّاها فَنَسِيًا اسْمَهَا، أَوْ بَطْلَاقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ
وَسَمَّاها فَنَسِيًاها لَمْ تُقْبَلْ لِلْجَهَالَةِ، "فَتْح"، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[١٦٧٩٥] (قَوْلُهُ: وَلَا يَعْرِفُونَهُ) الْأَوَّلَى: وَلَا يَعْرِفَانِهِ.

[١٦٧٩٦] (قَوْلُهُ: لِلْجَهَالَةِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((فَلَا عِتْقَ)) وَلِقَوْلِهِ: ((لَمْ تُقْبَلْ)) أَيِ لِجَهَالَةِ
الْمَشْهُودِ لَهُ، وَهُمَا لَمْ يَشْهَدَا بِمَا تَحْمَلَاهُ - وَهُوَ عِتْقُ مَعْلُومٍ أَوْ مَعْلُومَةٍ، أَوْ طَلَاقُهَا - وَهُوَ قَوْلُ
الْإِمَامِ، وَعِنْدَ "زُفَرٍ" تُقْبَلُ وَيُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢): ((وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمَا
كَقَوْلِ "زُفَرٍ" فِي هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا كَشَهَادَتُهُمَا عَلَى عِتْقِ إِحْدَى^(٣) أُمْتِيهِ أَوْ طَلَاقِ إِحْدَى^(٤)
زَوْجَتَيْهِ)). اهـ "ط"^(٤)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((بِعِتْقِهِ سَالِمًا)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ عِتْقِ أَحَدِ الْعِدِينَ ٤/٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) فِي السَّحْجِ جَمِيعُهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ: ((أَحَدُ))، وَمَا أُنْشِأَ مِنْ عِبَارَةِ "ط" هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ عِتْقِ الْبَعْضِ ٢/٣٠٤.

﴿بابُ الحلف بالعتق﴾

(قال: إن دَخَلْتُ الدَّارَ فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي يَوْمَئِذٍ حُرٌّ عَتَقَ مَنْ لَهُ حِينَ دَخُولِهِ) ولو ليلاً سواءً (ملكه بعد حيفه أو قبله).....

﴿بابُ الحلف بالعتق﴾

شُرُوعٌ فِي بَيَانِ التَّعْيِيقِ بَعْدَ ذِكْرِ التَّنْجِيزِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مَسْأَلَةَ التَّعْلِيقِ بِالْوِلَاذَةِ فِي مُعْتَقِ الْبَعْضِ بَيَانٌ أَنَّهُ يَعْتَقُ مِنْهُ الْبَعْضُ عِنْدَ عَدَمِ الْعِلْمِ، "نَهْر"^(١).

وَهُوَ بِكُسْرِ اللَّامِ مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ، وَجَاءَ بِسُكُونِهَا، وَتَذَخُّهُ الثَّاءُ لِلْمَرَّةِ كَقَوْلِهِ: [طوبى]

حَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَنْفَةً فَاجِرٌ^(٢)

وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣).

[١٦٧٩٧] (قوله: فكلُّ مَمْلُوكٍ لِي) يَشْمَلُ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ؛ [٧/٤ ب] فَإِنَّهُ كَالْأَدَمِيِّ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، "قَهْشْتَانِي"^(٤)، وَيَأْتِي^(٥) بَيَانُهُ.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((لِي)) زِيَادَةٌ وَهِيَ: ((بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ: إِنَّ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَاشْتَرَاهُ فَدَخَلَ لَمْ يَعْتَقْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضِفِ الْعَبْدَ إِلَى مِلْكِهِ لَا صَرِيحاً وَلَا مَعْنًى)).

[١٦٧٩٨] (قوله: ولو ليلاً) أَي: وَلَوْ كَانَ دُخُولُهُ لَيْلاً، أَفَادَ أَنَّ لَفْظَ الْيَوْمِ مُرَادٌّ بِهِ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى فِعْلِ لَا يَمْتَدُّ وَهُوَ الدُّخُولُ، "فَتْح"^(٦).

(١) 'النهر': كتاب الاعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ق ٢٦٩/١.

(٢) صدر بيت لامرئ نقيس في ديوانه ص ٣٢ - وعجزة:

لنأمرنا فما إن من حديث ولا صال

(٣) انظر 'الفتح': كتاب العتاق - باب الحلف بالعتق ٢٩٩/٤.

(٤) "جامع الرموز": كتاب لعتاق - فصل لحلف باعتق ٣٦٦/١.

(٥) المقومة [١٦٨٠٨] قوله: ((ولو لم يقرب إجم)).

(٦) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالعتق ٢٩٩/٤ تنصوف.

لأنَّ المعنى: يومَ إذ^(١) دخلتُ،.....

مطلب: تحقيقُ مهمٍّ في (يَوْمَئِذٍ)

[١٦٧٩٩] (قوله: لأنَّ المعنى يومَ إذ دخلتُ) أشارَ به إلى أنَّ إضافةَ يومٍ إلى الدُّخُولِ أخذُ
بالحاصلِ وميلٌ إلى جانبِ المعنى، وإلَّا فالَّذي يقتضيه التركيبُ: أنَّ يوماً مُضافاً إلى ((إذ)) المُضافةُ
إلى الدُّخُولِ، قال في "الفتح"^(٢): ((لأنَّه أُضيفَ إلى فعلٍ لا يمتدُّ وهو الدُّخُولُ وإنَّ كان في انقضاءِ إنما
أُضيفَ إلى ((إذ)) المُضافةِ للدُّخُولِ، لكنَّ معنى ((إذ)) غيرُ مُلاحظٍ وإلَّا كنَّ المرادُ: يومَ وقتِ
الدُّخُولِ، وهو وإنَّ كان يُمكنُ على معنى: يومَ الوقتِ الذي فيه الدُّخُولُ تقييداً لليومِ، لكنَّ إذ أُريدَ
به مُطلقُ الوقتِ يصيرُ المعنى: وقتَ وقتِ^(٣) الدُّخُولِ، ونحوُ نعمُ مثلهُ كثيراً في الاستعمالِ الفصيحِ
كنحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤) يَصْرِي اللَّهُ ﷻ [الروم-٤] ولا يُلاحظُ فيه شيءٌ من ذلك؛ إذ
لا يُلاحظُ في هذه الآية: وقتَ [وقتٍ] يَعْمَلُونَ^(٥) يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، ولا يومَ وقتٍ يَعْمَلُونَ يَفْرَحُونَ،
ونظائرهُ كثيرةٌ في كتابِ الله تعالى وغيره، فعُرفَ أنَّ لفظَ ((إذ)) لم يذكر إلا تكميلاً لبعوضٍ عن حُمةِ
المحذوفةِ أو عِماداً لها، أعني: التَّسْوِينُ؛ لِكُوبِهِ حرفاً واحداً ساكناً تحسِيناً، ولم يُلاحظْ معناها.

﴿بابُ الحلف بالعتق﴾

(قوله إلى أنَّ إضافةَ يومٍ إلى الدُّخُولِ إلح) كما وقع في عبارته "انفتح" لا في عبارة "استرح"،
فإنَّه أضافَ ((يومَ)) إلى ((إذ))، فهو لم يقطعَ النظرَ عن حاسبِ النقطِ.
(قوله: إذ لا يُلاحظُ في هذه الآية: وقتَ يَعْمَلُونَ إلح) عبارةُ "الفتح" هكذا: ((فإنَّه لا يُلاحظُ فيه
وقتَ وقتٍ يَعْمَلُونَ إلح)).

(١) في 'د' و'و': ((يومئذ)).

(٢) "الفتح". كتاب العتاق - باب الحلف بالعتق ٤ ٢٩٩

(٣) ((وقت)) - الثانية - ليست في مخطوطة 'ح' التي بين أيدنا.

(٤) قوله: ((وقت يعصون إلح)) هكذا بخطه، ولعلَّ الموافق لأوَّل عبارة وقتَ وقتٍ يعصون تكرار كلمة ((وقت))، تأمَّنْ - هـ -

مصحَّحه. نقول. وما ذكره المصحَّح هو الصواب وهو الموافق عبارة "الفتح". وانظر ما ذكره لرفع

فاعتبر مِلكه وقت دخوله (و) لذا (لو لم يقل: يومئذ عتق من له وقت حبه فقط، كقوله: كل عبيد لي أو أميكة حر بعد غد) أو بعد شهر اعتبر وقت حله؛ لأن ((لي)) أو ((أميكة)) للحال فلا يتناول الاستقبال، حتى لو لم يحدث شيئاً يوم حله لغايمنه....

٢٤/٣

ومثله كثير في أقوال أهل العربية في بعض الألفاظ لا تحفى على من له نظر فيها)). اهـ "ح" (١).
[١٦٨٠١] (قوله: فاعتبر مِلكه وقت دخوله) فيشمل من لم يكن في مِلكه وقت الحلف ثم اشتراه ثم دخل، ومن كان وبقي حتى دخل.

[١٦٨٠١] (قوله: ولذا) أي: لكون المعنى ما ذكر، فإنه مستفاد من لفظة ((يومئذ)).
[١٦٨٠٢] (قوله: لأن ((لي)) أو ((أميكة)) للحال) أي: فإن ((لي)) متعلق بشأ مثلاً وهو اسم فاعل، والمختار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول: أن معناه قائم حال التكم. بمن نسب إليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه، وصيغة المضارع وإن كانت تستعمل [٤ ق ٨] للاستقبال، لكن عند الإطلاق يراد بها الحال عرفاً وشرعاً ولغة، واللام للاختصاص فدرم من التركيب اختصاص بآء المتكلم بالمتصف بالملكية للحال، فهو نوى الاستقبال لم يصدق لصرفه عن ظاهره فيعتق ما ملكه للحال؛ لما ذكرنا، وكذا ما استحدث الملك فيه لإقراره. ولو قال: كل مملوك أميكة اليوم فهو حر عتق ما في ملكه وما استفاد مِلكه في اليوم، ومثل اليوم الشهر والسنة، فإن عني أحد الصنفين صدق ديانة لا قضاء، وتماؤه في "البحر" (٢).

وفيه (٣): ((كل مملوك أشتريه فهو حر إن كلمت زيدا، أو إذا كتمته فهو على ما يشتريه

(قوله: كل مملوك أشتريه فهو حر إن كلمت إلخ) تقدم ما يتعلق بهذه المسألة في أول باب التعليق فانظره اهـ. وبيان ذلك: أنه باعتراض الشرط على الجزاء بغيره، فلا يعتق حتى يوجد الشرط والعبد في ملكه، فإذا كلمه أولاً ثم اشترى لم يوجد ذلك، وإذا اشترى ثم كلم وجد الشرط والعبد في ملكه فعتق عيه، وفي الصورتين الباقيتين المعلق بالكلام عتق المشتري بعده لا قبله.

(١) "ح": كتاب العق - باب الحلف بالعق ق ٢٢٤ أ.

(٢) نظر "البحر": كتاب العق - باب الحلف بالدخول ٤ ٢٧٣-٢٧٤.

(٣) "البحر": كتاب العق - باب الحلف بالدخول ٤ ٢٧٣ تصرف

(وَذُبِّرَ د: كُلُّ عَبْدٍ لِي أَوْ أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي مَنْ) كَانَ (لَهُ) مَمْلُوكٌ (يَوْمَ قَالَ) هَذَا الْقَوْلَ، (لَا) يَكُونُ مُدْبِرًا مُصَنِّقًا بَلْ مُقَيَّدًا (مَنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ وَ) لَكِنْ (إِنْ مَاتَ عَتَقَا مِنْ الثَّلَاثِ) لَتَعْلِيْقِهِ بِالْمَوْتِ فَيَصِيرُ^(١) وَصِيَّةً. (المملوك لا يتناول الحمل).....

قَبْلَ الْكَلَامِ لَا بَعْدَهُ، وَإِنْ قَدَّمَ التَّشْرِطَ فَبِالْعَكْسِ، وَكَذَا إِنْ وَسَّطَهُ مِثْلُ: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَشْتَرِيهِ إِذَا دَخَلْتُ اسْأَرَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَا يَعْتَقُ مَا اشْتَرَى قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يُؤْبَهُمُ).

[١٦٨٠٣] (قوله: وَذُبِّرَ) نِسَاءٌ لِلْفَاعِلِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ "الْمُصَنِّفِ" فِي "تَرْجُحِهِ"^٢: أَنَّ ((مَنْ)) مَفْعُولُهُ، لَكِنْ الْأَطْهَرُ بِأَوَّلِهِ لِلْمَفْعُولِ، وَ((مَنْ)) نَائِبُ الْفَاعِلِ.

[١٦٨٠٤] (قوله: مَمْلُوكٌ) كَذَلِكَ فِي النُّسخِ الَّتِي رَأَيْنَاهَا، وَصَوَائِهِ النَّصْبُ. اهـ "ح" ٣.

[١٦٨٠٥] (قوله: بَلْ مُقَيَّدًا مَنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ) حَاصِلُهُ: أَنَّ مَنْ كَانَ فِي مَلَكَهِ يَوْمَ الْخَلْفِ بَصِيرٌ مُدْبِرًا مُصَلِّقًا، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ، وَمَنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ بَصِيرٌ مُدْبِرًا مُقَبَّدًا فَصَحُّ بَيْعِهِ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهِ.

[١٦٨٠٦] (قوله: عَتَقَا مِنْ الثَّلَاثِ) هَذَا ظَاهِرُ مَذَاهِبِ الْكُلِّ، وَعَنْ آخَرَيْنِ: لَا يَعْتَقُ مَا اسْتَعَادَهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةٌ لِلْحَارِ كَمَا سَقَوْنَا، فَلَا يَعْتَقُ بِهِ مَا سَيَمِكُهُ، وَلَهُمَا. أَنَّ هَذَا - يُي: مَحْمُوعُ التَّرْكِيبِ - يُجِبُ عِتْقَ وَإِصْأَافًا أَبْصَاءً يَقُولُهُ: بَعْدَ مَوْتِي، وَبِذَا اعْتَبِرَ مِنْ أَسْتِ، فَمِنْ حَيْثُ الْجِهَةُ الْأُولَى يَتَنَاوَلُ الْمَمْلُوكُ حَتَّى صَارَ مُدْبِرًا مُصَلِّقًا، وَمِنْ حَيْثُ الْجِهَةُ الثَّانِيَةُ يَتَنَاوَلُ الْمُسْتَعَادَ، بِمَا اسْتَقَرَّ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا كُلُّ مَنْ أَجْهَتْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ سَلَامٌ لِأَوْلَادِ فُلَانٍ مَا يَسْتَفِيدُهُ وَمَنْ يُؤَلِّدُ بِهِ بَعْدَهَا فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ عِنْدَ الْمَوْتِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ. اهـ "نهر"^(٤).

(١) فِي "و" ((مَنْصَر))، وَفِي "ط" ((مَنْصَر)).

(٢) هَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ مَقْرُوءٍ فِي مَخْطُوطَةِ "مَح" الَّتِي بِيَدِ

(٣) "ح": كِتَابُ الْعِنُق - بَابُ الْخَلْفِ بِالْعِنُقِ ق ٢٢٤ أ.

(٤) "النهر": كِتَابُ الْإِعْتِقِ - بَابُ الْخَلْفِ بِالدَّخْلِ ق ٢٧١ أ.

لأنه تبع لأمه (فلا يعتق حمل جارية من قال: كل مملوك لي ذكر فهو حر) ولو لم يقل: ذكر لدخل الحامل فيعتق الحمل تبعاً، (وكذا) لفظ المملوك والعبد لا يتناول (المكاتب)

[١٦٨٠٧] (قوله: لأنه تبع لأمه) لأنه كعضو من أعضائها، ولذا لم يُحرر عن الكفارة وبه تحب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفرداً، "نهر"^(١).

[١٦٨٠٨] (قوله: ولو لم يقل إلخ) يعني: أن المملوك لا يتناول الحمل سواء وُصف المملوك بذكر أو لا، وإنما فائدة وصفه به عدم دخول أم الحمل، فلو لم يُوصف به تدخل أمه، ولكن يعتق هو لا يتناول اللفظ له بل [٤/٨٠٨] بتبعيته لها، وبه اندفع ما فهمه في "البحر"^(٢) كما أفده في "النهر"^(٣). وذكر في "الفتح"^(٤): ((أن تناول مملوك للأُم مبيى على أن الاستعمال استمر فيه على الأعمى أو على أنه اسم لذات متصفة بالمملوكية، وقد التذكير ليس جزء المفهوم وإن كان التأنث جزء مفهوم مملوك فيكون (مملوك) أعم من مملوكية فالثابت فيه عدم الدلالة على التأنث لا الدلالة على عدم التأنث)) اهـ، لكن ذكر^(٥) أيضاً في الأيمان في باب الحلف بالعق والطلاق: ((أن لفظ (كل مملوك) للرجال حقيقة؛ لأنه تعميم (مملوك) وهو الذكر وإنما يقال للأنثى: مملوك، ولكن عند الإطلاق يستعمل لها المملوك عادة إذا عُمم بإدخال (كل) ونحوه، فيشمل الإناث حقيقة، فلذا كان بنة الذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء، ولو نوى النساء وحدهن لم يصدق أصلاً)) اهـ.

[١٦٨٠٩] (قوله: لا يتناول المكاتب) لأنه غير مملوك على الإطلاق؛ إذ هو حر يداً، ولأنه غير عبد كذلك؛ لأنه يتصرف بلا إذن سيده، والعبد ليس كذلك. وسيأتي^(٦) في باب الحلف بالعق

(١) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الحلف بالدخول ق ٢٧١/أ.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٢٧٥/٤.

(٣) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الحلف بالدخول ق ٢٧١/أ.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالعق ٣٠١/٤ بتصرف.

(٥) أي: في "الفتح" ٤٤٢/٤.

(٦) ص ٤٩٩ - وما بعدها "در".

والمشترك، ويتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب، ولو نوى الذكور أو لم ينو

والطلاق عن الفتح^(١): ((أنه ينبغي - في: كل مرقوق لي حر - أن يعتق المكاتب؛ لأن الرق فيه كامل لا أم الولد إلا بالنية)).

[١٦٨١٠] (قوله: والمشارك) قال في "البحر"^(٢): ((إلا بالنية، وذكر في المحيط: "إلا إذا مكنت النصف الآخر"^(٣) بعده فإنه يعتق في قوله: إن مكنت مموكاً فهو حر؛ لأنه وجد الشرط وهو مملوك كامل، فهو باع نصيبه ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق استحساناً)). وتامته فيه^(٤).

[١٦٨١١] (قوله: عسى الصواب) تخطئة لصاحب "المجتبى" في قوله: ((لا يدخل العبد المرهون والمأذون في التجارة)) كما ذكره في "بحر"^(٥)، "ح"^(٦). ثم المأذون إن لم يكن عليه دين عتق عبيده إن نواهم السيد وإلا فلا، وإن كان عليه دين لم يعتقوا وإن نواهم، كذا في الفتح^(٧) وغيره، ط^(٨).

[١٦٨١٢] (قوله: ولو نوى الذكور) أي: بقوله: ((كل مموك لي حر)) فإنه لا يصدق

(قوله: لم يعتق استحساناً بخ) لأنه لم يجتمع في ملكه مموك كامل، بخلاف ما هو قال: إن مكنت هذا العبد فهو حر فمكنت نصفه ثم باعته ثم مكنت النصف الثاني فإنه يعتق النصف الذي في ملكه؛ لأنه حالة تعيين المموك يراد به الملك فيه مطلقاً لا محتملاً. اهـ "بحر".

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب ايمين في عتق والطلاق ٤ ٤٤٢.

(٢) 'سحر': كتاب عتق - باب الحلف بالدخول ٤ ٢٧٦.

(٣) في السح جمعها: ((الأخير)). وما أنشأه من عبارة 'البحر' عن 'المحيط' هو الصواب، والله تعالى أعلم.

(٤) أي: في 'سحر' لا في 'المحيط'.

(٥) 'البحر': كتاب عتق - باب الحلف بالدخول ٤ ٢٧٣ بتصرف.

(٦) "ح": كتاب العتق - باب الحلف بالعق ٢٢٤ ب.

(٧) 'الفتح': كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤ ٤٧٢ بتصرف.

(٨) 'ط': كتاب عتق - باب حلف بالعتق ٢ ٣٠٦.

المُدَبِّرَ دَيْنٍ، وفي: مَمَالِيكِي كُلُّهُمْ أحرارٌ لم يُدَيَّنْ؛ لدَفْعِ احْتِمَالِ التَّخْصِصِ بالتَّأْكِيدِ.

﴿فُرُوعٌ﴾

حَلَفَ لَا يُعْتِقُ عَبْدَهُ فَكَاتَبَ أَوْ اشْتَرَى قَرِيباً أَوْ اشْتَرَى الْعَبْدُ نَفْسَهُ حَيْثُ.

إِنْ بَعْتِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فِبَاعَةِ فَاسِداً عَتَقَ، وَصَحِيحاً لَا.

إِنْ دَخَلْتَ دَارَ فُلَانٍ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَشَهِدَ فُلَانٌ وَآخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ.....

في القضاء؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فِي عُرْفِ الاسْتِعْمَالِ، وَيُصَدِّقُ دِيَانَةً، "ط" (١).

[١٦٨١٣] (قوله: دَيْنٍ) لَأَنَّهُ نَوَى تَخْصِصَ الْعَامِّ؛ فَقَدْ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ فَيُصَدِّقُ

دِيَانَةً، لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَمْ يُصَدِّقْ قَضَاءً. اهـ "ح" (٢). وَالأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: ((أَوْ نَوَى

غَيْرَ الْمُدَبِّرِ))؛ لِأَنَّ عَدَمَ نِيَّةِ الْمُدَبِّرِ صَادِقٌ بَعْدَ نِيَّةِ شَيْءٍ أَصْلًا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ تَخْصِصًا، أَفَادَهُ "ط" (٣).

٢٥/٣

[١٦٨١٤] (قوله: لم يُدَيَّنِ إلخ) أي: فِي نِيَّةِ [٤/٩/٩] الذُّكُورِ؛ لَأَنَّهُ تَخْصِصٌ لِلْعَامِّ وَهُوَ

(مَمَالِيكِي)، فَإِنَّهُ جَمَعَ مُضَافٌ فَيَعْمُ مَعَ احْتِمَالِ التَّخْصِصِ، وَلَمَّا أَكَّدَ بِـ (كُلُّهُمْ) ارْتَفَعَ احْتِمَالُ

التَّخْصِصِ، بِخِلَافِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ فَإِنَّ الشَّابَّ فِيهِ أَصْلُ الْعُمُومِ فَقَطُّ فَقَبِلَ التَّخْصِصَ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٤).

[١٦٨١٥] (قوله: حَيْثُ) لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَتَقَ مُعَلَّقٌ بِأَدَاءِ النُّحُومِ، وَفِي شِرَاءِ الْقَرِيبِ قَدْ بَاشَرَ

سَبَبَ الْإِعْتِقَاقِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ بَاعَ الْعَبْدَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ إِعْتِاقٌ، "ط" (٥).

[١٦٨١٦] (قوله: وَصَحِيحاً لَا) وَالْفَرْقُ: أَنَّ نَزُولَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ بَعْدَ الشَّرْطِ، وَهُوَ بَعْدَ الْبَيْعِ لَيْسَ

بِمَمْلُوكٍ فَلَا يَعْتِقُ، وَالْمِلْكُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَاقٍ لَا يَزُولُ إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ فَيَعْتِقُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى

(١) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٣٠٦/٢.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٢٢٤ق/ب.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٣٠٦/٢.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٢٧٥/٤ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٣٠٦/٢.

عَتَقَ. وفي: إِنْ كَلَّمْتَهُ لَا؛ لِأَنَّهَا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ^(١)، وَلَوْ شَهِدَ ابْنَا فُلَانٍ أَنَّهُ كَلَّمَ أَبَاهُمَا جَازَتْ إِنْ جَحَدَ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ"، وَأَبْطَلَهَا الثَّانِي.....

تَسَلَّمَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَحِينَئِذٍ يَزُولُ مِلْكُهُ بِنَفْسِ الْبَيْعِ فَلَا يَعْتَقُ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٣).
[١٦٨١٧] (قَوْلُهُ: عَتَقَ) لِأَنَّ الدُّخُولَ فِعْلُ الْعَبْدِ، وَصَاحِبُ الدَّارِ فِي شَهَادَتِهِ بِهِ غَيْرُ مُتَّهِمٍ فَصَحَّتْ شَهَادَتُهُ، "فَتْح"^(٤).

[١٦٨١٨] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ) كَذَا قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤)، أَي: لِأَنَّ شَهَادَةَ فُلَانٍ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ وَهُوَ التَّكْلِيمُ، قَالَ "الْمَقْدِسِيُّ"^(٥): ((وَفِيهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا شَهِدَ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتَ فُلَانًا)).

[١٦٨١٩] (قَوْلُهُ: وَلَوْ شَهِدَ ابْنَا فُلَانٍ) أَي: فِي صُورَةِ التَّعْلِيلِ عَلَى كَلَامِ أُبَيَّهِمَا.
[١٦٨٢٠] (قَوْلُهُ: جَازَتْ إِنْ جَحَدَ) أَي: الْأَبُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى أُبَيَّهِمَا بِالْكَلَامِ، وَعَلَى أَنْفُسِهِمَا بَوْجُودِ الشَّرْطِ، "فَتْح"^(٤).

[١٦٨٢١] (قَوْلُهُ: عِنْدَ "مُحَمَّدٍ") لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ لِلْمَشْهُودِ بِهِ لِأُبَيَّهِمَا، فَـ "مُحَمَّدٌ" يَعْتَبَرُ الْمَنَفْعَةَ لِثُبُوتِ التَّهْمَةِ، وَ"أَبُو يُوسُفَ" يَعْتَبَرُ مُحَرَّرَ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ بَشَاهِدَتَيْهِمَا يُظْهِرَانِ صِدْقَهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ، "فَتْح"^(٤)، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(قَوْلُهُ: وَفِيهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا شَهِدَ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ إلخ) الْكَلَامُ وَإِنْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَقَّعُ تَحْقُوقَهُ عَلَى فِعْلِ فُلَانٍ وَهُوَ سَمَاعُهُ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، فَيَكُونُ بِشَهَادَتِهِ أَنَّهُ كَلَّمَهُ شَاهِدًا بِسَمَاعِهِ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْأَيْمَانِ: أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُهُ فَنَادَاهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَأَيْقَظُهُ حِنْثٌ، وَلَوْ لَمْ يَوْقَظْهُ لَمْ يَحْنَثْ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَلَوْ مُسْتَيْقِظًا حِنْثٌ لَوْ بِحَيْثُ يَسْمَعُ إِنْ أَصْغَى إِلَيْهِ بِأُذُنِهِ. اهـ.

(قَوْلُهُ: وَعَلَى أَنْفُسِهِمَا بَوْجُودِ الشَّرْطِ إلخ) كَذَا عِبَارَةُ "الْفَتْحِ"، وَلَمْ يَتَضَحَّ لِي أَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْإِسْنِ.

(١) فِي "و": ((وَعَلَيْهِ)) بَدَلِ ((فِعْلِ نَفْسِهِ)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْحَلْفِ بِالْإِدْخَالِ ٣٠٣/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْأَيْمَانِ فِي الْعِتَاقِ ٢٣٩/٧ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْحَلْفِ بِالْإِدْخَالِ ٣٠٣/٤.

﴿بابُ العِتْقِ عَلَى جُعْلٍ﴾

بِالضَّمِّ وَيُفْتَحُ: الْمَالُ،

﴿بابُ العِتْقِ عَلَى جُعْلٍ﴾

أُخْرَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ.

[١٦٨٢٢] (قوله: بِالضَّمِّ إلخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((وَالْجُعْلُ فِي اللُّغَةِ بِضَمِّ الْجِيمِ: مَا يُجْعَلُ لِلْعَامِلِ عَلَى عَمَلِهِ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ مَا يُعْطَى الْمُجَاهِدُ لِيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى جِهَادِهِ، وَأَجْعَلْتُ لَهُ: أَعْطَيْتُهُ لَهُ، وَالْجُعَائِلُ جَمْعُ جَعِيلَةٍ أَوْ جَعَالَةٍ بِالْحَرَكَاتِ تَمَعْنَى: الْجُعْلُ، كَذَا فِي "الْمَغْرِبِ"^(٢))).
وقوله: ((بِالْحَرَكَاتِ)) أَي: حَرَكَاتِ الْفَاءِ فِي جَعَالَةٍ أَي: الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي "الْعِنَايَةِ"^(٣) - تَبَعًا لـ "الْجَوْهَرِيِّ"^(٤) - عَلَى الْكَسْرِ، وَاعْتَرَضَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((بِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي "دِيَوَانِ الْأَدَبِ"^(٦) وَغَيْرِهِ: الْفَتْحُ))، ثُمَّ ذَكَرَ مَا فِي "الْمَغْرِبِ"^(٧)، فَعَلِمَ أَنَّ الضَّمَّ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ الْأَشْهَرَ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ، وَهَذَا فِي الْجَعَالَةِ. وَأَمَّا فِي الْجُعْلِ فَلَمْ نَرِ مَنْ ذَكَرَ غَيْرَ الضَّمِّ، فَقَوْلُ "الشَّارِحِ": ((وَيُفْتَحُ)) يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَعِبَارَتُهُ فِي "شَرْحِ الْمُتَّقَى"^(٨) أَحْسَنُ؛ حَيْثُ قَالَ: ((وَالْجُعْلُ بِالضَّمِّ: مَا جُعِلَ [ب/٩ق/٤] لِلْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ عَلَى فِعْلٍ، وَكَذَا الْجَعَالَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحُ)).
[١٦٨٢٣] (قوله: الْمَالُ) أَي: الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَالُ الْمَجْعُولُ شَرْطًا لِعِتْقِهِ، "نَهْر"^(٩).

(١) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ج ٢٧٧.

(٢) "المغرب": مادة ((جعل)) بتصرف.

(٣) "العناية": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ج ٣٠٥/٤ (هامش "فتح القدير").

(٤) "الصحاح": مادة ((جعل)).

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

(٦) "ديوان الأدب": مادة ((جعل)) لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي المتوفى في حدود (٣٥٠هـ) ("كشف لفظون" ٧٧٤/١، "نغية الوعاة" ٤٣٧/٧، "هدية العارفين" ١٩٩/٥).

(٧) "المغرب": مادة ((جعل)).

(٨) "الدر المنثور": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ج ٥٢٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٩) "النهر": كتاب لإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

(أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ) صَحِيحٌ مَعْلُومِ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ.....

[١٦٨٢٤] (قوله: أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ أَوْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَني أَلْفًا، أَوْ عَلَى أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَيَّ أَلْفًا، أَوْ عَلَى أَنْ تَجِئَنِي بِأَلْفٍ، أَوْ عَسَى أَنْ لِي عَيْتُكَ أَلْفًا، أَوْ عَلَى أَلْفٍ تُؤَدِّيها إِلَيَّ، أَوْ قَالَ: بَعْتُكَ نَفْسَكَ مِنْكَ عَلَى كَذَا، أَوْ وَهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ عَلَى أَنْ تُعْوَضَنِي كَذَا، "ح" ^(١) عن "البحر" ^(٢).

[١٦٨٢٥] (قوله: صَحِيحٌ مَعْلُومِ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ) هذه شروطٌ لصِحَّةِ التَّسْمِيَةِ لَا لِتَفَاضُلِ الْعِتْقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ تَفَاذُلَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْقَبُولِ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ التَّسْمِيَةُ، وَفَسَادُهَا مُوجِبٌ لِقِيَمَةِ الْعَبْدِ. احْتَرَزَ بـ ((صَحِيحٌ)) عَنْ الْخَمْرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ، قَالَ فِي "البحر" ^(٣): ((وَشَمِلَ إِطْلَاقُ الْمَالِ الْخَمْرَ فِي حَقِّ الذَّمِّيِّ فَإِنَّهَا مَالٌ عِنْدَهُمْ، فَلَوْ أَعْتَقَ الذَّمِّيُّ عَبْدَهُ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ بِالْقَبُولِ وَيَزِمُهُ قِيَمَةُ الْمُسَمَّى، فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِ الْخَمْرِ فَعِنْدَهُمَا: عَلَى الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْخَمْرِ، كَذَا فِي "المَحِيطِ") اهـ.

وقوله: ((مَعْلُومٌ)) إلخ قَالَ فِي "البدائع" ^(٤): ((وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى مَعْلُومَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالصِّفَةِ كَالْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ ^(٥) فَعَلَيْهِ الْمُسَمَّى، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ مَجْهُولَ الصِّفَةِ كَالثِّيَابِ الْهَرَوِيَّةِ وَالْحَيَوَانِ مِنَ الْفَرَسِ وَالْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ فَعَلَيْهِ الْوَسْطُ مِنْهُ، وَإِذَا جَاءَ بِالْقِيَمَةِ يُجْبَرُ الْمَوْلَى

﴿بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ﴾

(قوله: فَإِنَّهُ يَعْتَقُ بِالْقَبُولِ وَيَلِزِمُهُ قِيَمَةُ الْمُسَمَّى إلخ) الظاهر: أَنَّ لَزُومَ الْقِيَمَةِ إِذَا تَرَفَعُوا إِلَيْهَا وَحَكَمَ الْقَاضِي، وَإِلَّا فَمَا الْمَانِعُ مِنْ لَزُومِ الْمُسَمَّى، تَأَمَّلْ.

(١) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٧/٤.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٨/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصل شرائط الركن ٧٥/٤ بتصرف.

(٥) فِي "ب": ((الْمُوزَنَ))، وَهُوَ تَخْرِيفٌ.

(فَقَبِلَ الْعَبْدُ) كُلَّ الْمَالِ (فِي الْمَجْلِسِ).....

عسى القول، وإن كان مجهول الجنس كالثوب والدابة والدار فعليه قيمة نفسه؛ لأن الجهالة منفاضة ففسدت التسمية)) اهـ. وفي "النهر"^(١): ((وإن لم يعلم الجنس كتوب وحيوان عتق بالقول ولزمه قيمة رقبته)) اهـ. فقد ثبت ما قلنا: من أن هذه شروط لصحة التسمية لا لنفاذ العتق هنا.

وأما ما نقله "ح"^(٢) عن "النهر"^(٣): - من أنه إذا لم يكن معلوماً كدراهم، أو كان مجهول الجنس كتوب أو غير صحيح ك: كذا من الخمر لم يجز على القبول - ففيه أن هذا ذكره في "النهر"^(٤) في المسألة الآتية^(٥) وهي تعليق عتقه بأدائه، ففيها لا يعتق إلا بالأداء ويجزى المولى عسى قبول المؤدى إلا إذا كان مجهولاً أو غير صحيح فلا يجزى على قبوله، وهذا لا يتأتى في مسألتنا؛ لأن اشترط فيها قبول العبد العتق على المال، فإذا قبل عتق بالقبول، ثم إذا كان المال صحيحاً معلوماً لزمه لصحة التسمية وإلا لزمه قيمة نفسه كما قلنا، فافهم.

[١٦٨٢٦] (قوله: فقبل العبد) شرط قبوله لأنه معاوضة من جانبه، وإذا ملك الرجوع لو ابتداء، [٤/١٠٠] وبطل بقيامه قبل قبول المولى وقيام المولى وإن كان تعليقاً من جانب المولى، ولذا لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقيامه عن المجلس، "نهر"^(٥).

[١٦٨٢٧] (قوله: كل المال) فلو قبل في النصف لم يجز عند الإمام لما فيه من الإضرار بالمولى، وقالوا: يجوز ويعتق كله بالكل بناءً على تجزئي الإعتاق وعدمه، "نهر"^(٥).

(قوله: وقالوا: يجوز ويعتق كله بالكل بناءً على تجزئي الإعتاق) ما في "النهر" فيما إذا قبل العبد في نصف نفسه، ويظهر أنه لو قبل نصف البدل لا يعتق أصلاً اتفاقاً؛ لأنه بالظن لكونه عيباً لم يتحقق اشتراطه، وبالظن لكونه معاوضة يشترط قبول كل العوض فيها.

(١) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٣) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/أ بتصرف.

(٤) المقولة [١٦٨٣٦] قوله: ((لأنه صريح في تعليق العتق بالأداء)).

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

يَعْمُ مَجْلِسَ عِلْمِهِ لَوْ غَائِبًا (عَتَقَ) وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى الْقَبُولِ لَا الْأَدَاءِ، حَتَّى لَوْ رَدَّ أَوْ أَعْرَضَ بَطَلَ (و) أَمَّا (لَوْ عَلَّقَهُ بِأَدَائِهِ) ك: إِنْ أَدَّيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ (صَارَ مَاذُونًا) لَهُ دِلَالَةٌ، وَهَلْ يَصِحُّ حَجْرُهُ؟.....

[١٦٨٢٨] (قوله: يَعْمُ مَجْلِسَ عِلْمِهِ لَوْ غَائِبًا) فَإِنْ قَبِلَ فِيهِ صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ، أَمَّا الْحَاضِرُ يُعْتَبَرُ فِيهِ مَجْلِسُ الْإِجَابِ.

[١٦٨٢٩] (قوله: لَأَنَّهُ) أَي: الْعَتَقَ الْمَفْهُومَ مِنْ (عَتَقَ) مُعَلَّقٌ عَلَى الْقَبُولِ، أَي: قَبُولِ الْعَبْدِ الْعَقْدَ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مِنْ جَانِبِهِ كَمَا عَلِمَتْ.

[١٦٨٣٠] (قوله: حَتَّى لَوْ رَدَّ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى التَّعْلِيلِ، "ط" (١).

[١٦٨٣١] (قوله: أَوْ أَعْرَضَ) بِأَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ اشْتَغَلَ بِعَمَلٍ آخَرَ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ قَاطِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، "بِحَرْ" (٢).

[١٦٨٣٢] (قوله: فَأَنْتَ حُرٌّ) أَتَى بِالْفَاءِ فِي الْجَوَابِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْتِ بِهَا أَوْ أَتَى بِالْوَاوِ تَنَجَّزَ لِكَوْنِهِ ابْتِدَاءً لَا جَوَابًا؛ لَعَدَمِ الرِّابِطِ، "بِحَرْ" (٣). وَفِيهِ كَلَامٌ قَدَمْنَاهُ (٤) فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ.

[١٦٨٣٣] (قوله: صَارَ مَاذُونًا) لَمْ يَشْرُطْ قَبُولَهُ هُنَا أَي: فِيمَا إِذَا عَلَّقَ عِتْقَهُ بِأَدَائِهِ؛ إِذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْطَلُ بِالرَّدِّ كَمَا فِي "التَّيْسِينَ" (٥)، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَهِيَ: مَا إِذَا قَالَ لَهُ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ، "شُرُوبًا لِيَّةً" (٦).

[١٦٨٣٤] (قوله: دِلَالَةٌ) لِأَنَّهُ رَغْبَةٌ فِي الْاِكْتِسَابِ بِطَلْبِهِ الْأَدَاءَ مِنْهُ، وَمُرَادُهُ: التَّجَارَةُ لَا التَّكْدِي

(١) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٧/٢.

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٧/٤.

(٣) "الْمَحْر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٠/٤.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٤٠٠٢] قَوْلُهُ: ((وَتَمَرَّتْهُ إلخ)).

(٥) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٩٤/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٦) "الشَّرُّبَالِيَّةُ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ١٥/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ").

تردّد فيه في "البحر" (لا مكاتباً) لأنه صريح في تعليق العتق بالأداء، وهو يخالف المكاتب في عشرين مسألة، ذكر منها تسعة، فقال: (فلا يتوقف) عتقه (على قبوله،).

فكان إذناً له دلالة، "درر"^(١).

(١٦٨٣٥) (قوله: تردّد فيه في "البحر") حيث قال^(٢): ((ولم أرَ صريحاً أنه لو حَجَرَ على هذا العبد المأدُون هل يصح حَجْرُهُ؟ وقد يُقال: إنه لا يصح لأن الإذن له ضروري لصحة التعليق بأداء المال، وقد يُقال: إنه يصح لما أنه يملك بيعه فيملك حَجْرُهُ بالأولى)) اهـ. واستظهر "السايحاني" الأول، والأظهر الثاني؛ لأن له أيضاً أخذ ما ظفر به من كسب العبد، فليتأمل.

(١٦٨٣٦) (قوله: لأنه صريح في تعليق العتق بالأداء) أمّا الكتابة فهي صريحة في عقد المعاوضة، نعم هو تعليق نظراً إلى اللفظ، ومعاوضة نظراً إلى المقصود، لكن لما لم يكن المال لازماً على العبد تأخر اعتبار المعاوضة إلى وقت أدائه إياه، ولما تأخر إلى ذلك لم يثبت من أحكام المعاوضة إلا ما هو بعد الأداء، وهو ما إذا وجد السيد بعض المؤدى زيوفاً، له أن يرجع بالحياد، وتقديمه من العبد لما أذاه وإنزاله قابضاً إذا أتاه به، وأمّا فيما قبل الأداء فالمعتبر جهة التعليق فكثرت آثاره فبدأ حاشف المعاوضة التي هي الكتابة في صور كثيرة. اهـ مُلخصاً من "الفتح"^(٣).

(١٦٨٣٧) (قوله: فلا يتوقف عتقه على قبوله) فإذا أدى [٤/١٠٠ ب] بعد قول المولى: إن أديت إلخ عتق، ويشترط القبول في الكتابة كما في "الوقاية"^(٤)، "ط"^(٥).

(قوله: لأن له أيضاً أخذ إلخ) لم يظهر إنتاج هذا التعليل لأظهرية الثاني.

(١) "الدرر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ١٥/٢.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٣) "الفتح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٧/٤.

(٤) انظر "شرح الوقاية": كتاب الإعتاق - باب الحلف بالعتق ٢٤٩/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٥) "ط": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٧/٢.

ولا يَظِلُّ^(١) بِرَدِّهِ، وَلِلْمَوْلَى بَيْعُهُ قَبْلَ وَجُودِ شَرْطِهِ، وَهُوَ الْأَدَاءُ^(٢) وَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ هَلْ يَجِبُ قَبُولُ مَا يَأْتِي بِهِ؟ خِلَافٌ (وَعَتَقَ بِالتَّخْلِيَةِ) بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ يَدَهُ لِلْمَالِ أَخَذَهُ، (وَلَوْ أَدَّى عَنْهُ غَيْرُهُ تَبَرُّعًا).....

[١٦٨٣٨] (قَوْلُهُ: وَلَا يَظِلُّ بِرَدِّهِ) أَي: وَلَوْ صَرِيحًا كَقَوْلِهِ: لَا أَرْضَى.

[١٦٨٣٩] (قَوْلُهُ: قَبْلَ وَجُودِ شَرْطِهِ) أَي: شَرْطُ الْعِتْقِ.

[١٦٨٤٠] (قَوْلُهُ: خِلَافٌ) فَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" يَجِبُ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": لَا، وَلَكِنْ لَوْ قَبَضَهُ عَتَقَ، خِلَافَ الْكِتَابَةِ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَهُ وَيُعَدُّ قَابِضًا، "بِحَرْ" ^(٣)، وَاخْتَارَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٤) الْأَوَّلَ وَبَيَّنَ وَجْهَهُ. ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ، قَالَ "ط" ^(٥): ((وَلَا يَظْهَرُ كَوْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَإِنْ عُدَّهَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٦) وَ"النَّهْرِ" ^(٧) مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يُبَاعُ)).

[١٦٨٤١] (قَوْلُهُ: وَعَتَقَ بِالتَّخْلِيَةِ) رَفَعَ الْمَوَانِعَ بِأَنْ يَضَعَ الْمَالُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَوْلَى بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ

(قَوْلُهُ: فَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" يَجِبُ الْبَيْعُ) وَقَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ" هُوَ أَوْجَهُ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ الَّتِي تَطْرُقُ بِالْبَيْعِ هِيَ الْقَائِمَةُ عِنْدَهُ، وَأَنْتَ عَلِمْتَ أَنَّ إِنْزَالَهُ مَكَاتِبًا إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِنْتِهَاءِ، وَهُوَ مَا عِنْدَ أَدَائِهِ، فَلَا يُنْزَلُ مَكَاتِبًا قَبْلَهُ، بَلِ الثَّابِتُ قَبْلَهُ لَيْسَ إِلَّا أَحْكَامُ التَّعْلِيْقِ وَالْبَيْعِ كَانَ قَلَهُ، وَلَا كِتَابَةً حِينَئِذٍ مَعْتَرَةً شَرْعًا لِيُظِلَّ، وَقَدْ فُرِضَ بَقَاءُ هَذِهِ الِیْمَنِ وَاعْتِبَارُ صَحَّتِهَا بَعْدَ الْبَيْعِ، فَيَجِبُ ثَبُوتُ أَحْكَامِهَا، وَمِنْهَا: وَجُوبُ الْقَبُولِ إِذَا أَتَى بِالْمَالِ، وَوَجْهُ قَوْلِ "مُحَمَّدٍ": أَنَّ وَجُوبَ الْقَبُولِ وَإِنْزَالَهُ قَابِضًا كَانَ مِنْ حُكْمِ الْكِتَابَةِ وَقَدْ بَطَلَتْ بِالْبَيْعِ، فَلَا يَجِبُ الْقَبُولُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ قَبِلَهُ عَتَقَ بِحُكْمِ التَّعْلِيْقِ، وَهُوَ لَا يَظِلُّ بِالْخُرُوجِ عَنِ الْمَلِكِ. اهـ "فَتْحٌ".

(١) فِي "و": ((وَلَا يَظِلُّ)).

(٢) ((وَهُوَ الْأَدَاءُ)) فِي "و" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْحَصْكَمِي".

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٩/٤، نَقْلًا عَنْ "الْفَتْحِ".

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٩/٤.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٧/٢.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٩/٤.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٢/١.

يدهُ أَخَذَهُ فَمَجِئُذٍ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ قَبْضُهُ، وَكَذَا فِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَبَدَلِ الْإِجَارَةِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: ((أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى قَبْضِهِ)) أَي: حَكَمَ بِهِ لَا أَنَّهُ يُجْبَرُهُ عَلَيْهِ بِجَبْسٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّخْلِيَةَ لِئَفِيدَ أَنَّهُ يَعْتَقُ بِحَقِيقَةِ الْقَبْضِ بِالْأَوَّلَى، "بِحَرْ" ^(١)، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٢): ((وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعَوَضُ صَحِيحًا، أَمَا لَوْ كَانَ خَمْرًا أَوْ مَحْهُولًا جَهَالَةً فَاجِشَّةً، كَمَا لَوْ قَالَ: إِنَّ أَدَيْتَ إِلَيَّ خَمْرًا أَوْ ثَوْبًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَأَدَى ذَلِكَ لَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهِمَا، أَي: لَا يُنْزَلُ قَابِضًا إِلَّا إِنْ أَخَذَهُ مُخْتَرًا)) اهـ. وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْعِتْقَ بِالتَّخْلِيَةِ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَوْ الْعَوَضُ صَحِيحًا مَعْلُومًا، وَإِلَّا فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحَقِيقَةِ الْقَبْضِ، وَهَذَا مَعْنَى مَا نَقَلَهُ "ح" عَنْ 'النَّهْرِ' فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ^(٣)، وَمَحَلُّ ذِكْرِهِ هُنَا كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ.

(تَبْيِيحٌ)

الْعِتْقُ بِالتَّخْلِيَةِ لَا يَخْصُرُ الْعِتْقَ الْمَعْلُوقَ، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لَعَدِّ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الْمُخَالَفَةِ كَمَا أَفَادَهُ "ح" ^(٤)؛ وَلِذَا لَمْ يَعُدَّهَا مِنْهَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥) وَغَيْرِهِ، نَعَمْ ذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦): ((أَنَّهُ عِنْدَ "زُفَرٍ" لَا يَعْتَقُ بِالتَّخْلِيَةِ))، وَعَلَيْهِ تَضَهَّرُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ.

(قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ تَضَهَّرَ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ) لَا تَضَهَّرُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ إِلَّا إِذَا قَالَتْ بِعَتَقِهِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي الْكِتَابَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" تَوْجِيهَ قَوْلِهِ فِي عَدَمِ عَتَقِهِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي التَّبْعِيْقِ، وَمِنْهُ يُسْتَفَادُ: أَنَّهُ يَقُولُ بِالْعِتْقِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي الْكِتَابَةِ حَيْثُ قَالَ: ((لَأَنَّهُ يَمِيرُ وَلَا يُجَرُّ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنْ يَبَاشِرَ سَبَبًا يُوْجِبُ عَلَيْهِ شَيْئًا، خِلَافَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ لَازِمَةٌ، وَالبَدَلُ فِيهَا وَاحِدٌ عَلَى الْعَبْدِ، فَيُحَسَّرُ الْمَوْلَى عَلَى قَبْضِهِ إِذَا أُتِيَ بِهِ، أَمَّا هُمَا الْبَدَلُ لَيْسَ وَاحِدًا عَلَى الْعَبْدِ فَلَا يَدْرُمُ الْمَوْلَى قَوْلَهُ)).

(١) 'الْبَحْرُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ عِتْقٍ عَلَى جَعْلٍ ٤ - ٢٨٠.

(٢) 'الْفَتْحُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ لِعْتَقٍ عَلَى جَعْلٍ ٤/٣٠٧.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٦٨٢٥] قَوْلُهُ: ((صَحِيحٌ مَعْرُومٌ الْحَسَنُ وَالْقَدَرُ)).

(٤) 'ح': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ عِتْقٍ عَلَى جَعْلٍ ٢٢٤ ب.

(٥) 'الْبَحْرُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ عِتْقٍ عَلَى جَعْلٍ ٤ - ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٦) 'الْفَتْحُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ عِتْقٍ عَلَى جَعْلٍ ٤ - ٣٠٦ بَنَصْرَف.

أو أمرَ غيره بالأداء فأدى (لا) يعتق؛ لأنَّ الشرطَ أدائه ولم يُوجد، (كما) لا يعتق (لو) قيّد بدراهم فأدى دنانير، أو بكيس أبيض فدفع في كيس أسود، أو بهذا الشهر..

[١٦٨٤٢] (قوله: أو أمرَ غيره بالأداء إلخ) مثله ما إذا أدى مديون العبد عنه كما لا يحفى، فلو أسقط التبرع كان أحصر وأعم، "ح" (١).

قلت: وفيه أن أداء المديون ديناً على دائيه إن كان بأمره يرى المديون وإلا فهو متبرع. فمسألة مديون العبد لم تخرج عن أحدهما، نعم لو أسقط ((متبرعاً)) (٢) استغنى عن قوله: ((أو أمرَ غيره)). هذا وقد نقل في "البحر" (٣) مسألة الأمر عن "المحيط"، ثم نقل (٤) بعد ورقة عن "البدائع" (٥): ((لو قال لعبدني له: إن أديتما إلي ألفاً فأتتما حران فأدى أحدهما حصته لم يعتق أحدهما؛ لأنه علق العتق بأداء الألف ولم يوجد، وكذا لو أدى أحدهما الألف كله من عنده، وإن أدى أحدهما [١١/٤] الألف وقال: خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي ليؤديها إليك عتقاً؛ لوجود الشرط، حصّة أحدهما بطريق الأصالة، وحصّة الآخر بطريق النيابة؛ لأنَّ هذا باب تحري فيه النيابة فقام أدائه مقام أداء صاحبه)) اهـ. قال (٦): ((وإنَّ القلن تنافٍ إلا أن يوفق بأن ما في "المحيط" إنما هو في الأمر من غير إعطاء شيء من العبد، وما في "البدائع" فيما إذا بعث مع غيره المال فلا إشكال)) اهـ.

٢٧/٣

[١٦٨٤٣] (قوله: لأنَّ الشرطَ أدائه) لما مرَّ (٧) من أنه صريح في تعليق العتق بالأداء، بخلاف

(قوله: إلا أن يوفق بأن ما في "المحيط" إلخ) الأظهر: أن المسألة خلافية كما يفيدُه تعليلها بما ذكره "الشارح" و"الدائع".

(١) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٢) نقول: الذي في نسخ "الدر": ((تبرعاً)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٩/٤.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٥) "الدائع": كتاب الإعتاق - فصل شرائط الركن ٦٠/٤ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٧) ص ١٢٨ - "در".

فدفع في غيره، أو (حطَّ عنه البعض بطلبه وأدى الباقي) وكذا لو أبرأه (أو مات المولى وأداه إلى الورثة) لعدم الشرط، بل العبد بأكسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الأداء فتركت له مولاؤه،.....

الكتابية فإنها معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البدل.

[١٦٨٤٤] (قوله: أو حطَّ عنه البعض بطلبه) الظاهر أنه إنما قيد بالطلب لأن الحطَّ يلتحق بأصل العقد، فإذا لم يلتحق هنا بتراضيهما لا يلتحق بدونه بالأولى، أفاده "السايعاني". وهذا بخلاف مال الكتابية فإنه مال واجب شرعاً؛ لأنها عقد معاوضة، أما هنا فغير واجب بل هو شرط ليعتق، وشرط العتق لا يحتمل الحطَّ، "ذخيرة".

[١٦٨٤٥] (قوله: وكذا لو أبرأه) أي: عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق، بخلاف المكاتب، "جوهرة"^(١). واعترض في "البحر"^(٢) تبعاً "للفتح"^(٣): ((بأن الفرق إنما يكون بعد تحقق الإبراء في الموضعين، والإبراء لا يتصور في مسألة التعليق؛ لأنه لا دين على العبد، بخلاف الكتابية)) اهـ. ومثله يقال في الحطَّ، لكن قال "ح"^(٤): ((ويمكن أن يجاب: بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب إذا قال له مولاؤه: أبرأتك عن بدل الكتابية؛ لصحة الإبراء عنه؛ لأنه دين، وعدم عتق المعلق عتقه على الأداء إذا أبرأه مولاؤه لعدم صحة الإبراء)).

[١٦٨٤٦] (قوله: وأداه إلى الورثة) أي: أدى المال المعلق عليه العتق.

[١٦٨٤٧] (قوله: لعدم الشرط) علة للمسائل الست المذكورة في قوله^(٥): ((كما لا يعتق)) إلخ.

[١٦٨٤٨] (قوله: بل العبد بأكسابه للورثة) أي: فلهم يبعه وأخذ كسبه، بخلاف المكاتب،

وهذه المسألة عدّها في "البحر"^(٦) وغيره من جملة المسائل، ولو عدّت هنا لزادت على العشرين

(١) "الجوهرة البيرة": كتاب العتاق ١٨٦/٢.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٩/٤.

(٤) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٢٥/١.

(٥) ص ١٣١ - "در".

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٩/٤ بتصرف.

بَلْ لَهُ أَخْذٌ مَا ظَفِرَ بِهِ أَوْ مَا فَضَلَ عِنْدَهُ مِنْ كَسْبِهِ، وَلَوْ أَدَّى مِنْ كَسْبِهِ قَبْلَ التَّعْلِيقِ عَتَقَ وَرَجَعَ السَّيِّدُ بِمِثْلِهِ عَلَيْهِ، (وَتَعْلَقُ^(١) أَدَاؤُهُ بِالْمَجْلِسِ) إِنْ عُلِقَ بِهِ: ((إِنْ))،.....

لأنَّها الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ، وَلَعَلَّ "الشَّارَحَ" لَمْ يَعُدَّ مِنْهَا قَوْلَهُ: ((وَعَتَقَ بِالتَّخْلِيَةِ)) لِمَا مَرَّ^(٢) فَتَكُونُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ، فَافْهَم.

[١٦٨٤٩] (قَوْلُهُ: بَلْ لَهُ أَخْذٌ مَا ظَفِرَ بِهِ) أَي: مِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ قَبْلَ أَدَاءِ الْبَدَلِ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ مَا فَضَلَ عِنْدَهُ)) أَي: بَعْدَ أَدَاءِ الْبَدَلِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ لِلْسَّيِّدِ أَخْذَ مَا ظَفِرَ بِهِ مِمَّا فِي يَدِ الْعَبْدِ قَبْلَ عِتْقِهِ بِأَدَاءِ الْبَدَلِ وَبَعْدَهُ، بِخِلَافِ الْمَكَاتِبِ فِي [٤/١١١ ب] الصُّورَتَيْنِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣).

[١٦٨٥٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ أَدَّى مِنْ كَسْبِهِ قَبْلَ التَّعْلِيقِ) أَي: مِمَّا اكْتَسَبَهُ قَبْلَ التَّعْلِيقِ عَتَقَ، بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ بِأَدَائِهِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْمَوْلَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَاتِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَإِنَّهُ حَيْثُ كَانَ يُكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَيِّدِهِ، فَإِذَا أَدَّى مِنْهُ عَتَقَ، "بِحَرْ"^(٤). وَقَوْلُهُ: ((قَبْلَ التَّعْلِيقِ)) مُتَعَلِّقٌ بِ: ((كَسْبِهِ))، وَقَيَّدَ بِهِ لِمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "الْهِدَايَةِ"^(٦): ((لَوْ أَدَّى أَلْفًا اكْتَسَبَهَا قَبْلَ التَّعْلِيقِ رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَعَتَقَ لَا سِتِحْقَاقَهَا، وَلَوْ كَانَ اكْتَسَبَهَا بَعْدَهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ مِنْ جِهَتِهِ بِالْأَدَاءِ مِنْهُ)) اهـ.

[١٦٨٥١] (قَوْلُهُ: وَتَعْلَقُ أَدَاؤُهُ) فِي بَعْضِ النُّسخِ: ((وَتَقَيَّدُ أَدَاؤُهُ بِالْمَجْلِسِ)) أَي: فَلَا يَعْتَقُ

(قَوْلُ "الْمُصَنِّفِ": وَتَعْلَقُ أَدَاؤُهُ إلخ) لِأَنَّهُ تَخْيِيرٌ مُحْضٌ لِلْعَبْدِ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالِامْتِنَاعِ عَنْهُ، وَلَا مَسَافَةَ بَيْنَ تَقْيِيدِ الْأَدَاءِ بِهِ وَبَيْنَ صَيُورِهِ مَأْذُونًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَتَحَرَّجَ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ، كَذَا فِي "السُّنْدِيِّ".

(١) فِي "و": ((وَتَقَيَّدُ)).

(٢) لِلْقَوْلَةِ [١٦٨٤٩] قَوْلُهُ: ((وَعَتَقَ بِالتَّخْلِيَةِ)).

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٩/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨١/٤.

(٥) "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٦٧/٢.

وب: ((إذا)) لا، ولا يتبعه أولاده، بخلاف المكاتب في الكل، (وهو) أي: المال (دينٌ صحيحٌ يصحُّ التكفيلُ به، بخلافِ بدلِ الكتابة) فإنه لا تصحُّ الكفالةُ به،.....

ما لم يؤدَّ في ذلك المجلس، فلو اختلف^(١) بأن أعرضَ أو أخذَ في عملٍ آخرَ فأدَّى لا يعتق، بخلافِ الكتابة، "فتح"^(٢).

[١٦٨٥٢] (قوله: وب: ((إذا)) لا) أي: لا يتعيّد بالمجلس، ومثلها ((متى)) كما في "الفتح"^(٣)؛ لأنهما لعموم الأوقات، كما مر^(٤) في الطلاق.

[١٦٨٥٣] (قوله: ولا يتبعه أولاده) أي: لو كان المعلق عتقه بأدائه أمة فولدت ثم أدت فعتقت لم يعتق ولدها؛ لأنه ليس لها حكمُ الكتابة وقت الولادة، بخلافِ الكتابة، "فتح"^(٥).

[١٦٨٥٤] (قوله: دينٌ صحيحٌ يصحُّ التكفيلُ به) فيه: أنه قبل الأداء لا دين؛ لأن السيد لا يستوجبُ على عبده ديناً، وبعد الأداء لا دين أيضاً، فلا معنى لهذا الكلام بل ذكرُ هذه المسألة غلطٌ هنا، ومحلُّها أوّلُ البابِ عند قول المتن^(٦): ((اعتق عبده على مال فقبل العبدُ في المجلس عتق)) كما فعلَ في "البحر"؛ حيث قال^(٧): ((فإذا قبل صار حراً، وما شرطَ دينٌ عليه حتى تصحُّ الكفالةُ به، بخلافِ بدلِ الكتابة؛ لأنه ثبتَ مع المنافي وهو قيامُ الرقِّ على ما عُرِف)). اهـ "ح"^(٨)، والكفالة لا تصحُّ إلا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، وبدلُ الكتابة يسقطُ بغيرِهما وهو التعجيزُ.

(١) في "ت": ((اختلفت)).

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٨/٤ - ٣١٠.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٠/٤.

(٤) المقولة [١٣٥٨٧] قوله: ((فلا يتعيّد بالمجلس)).

(٥) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٩/٤.

(٦) ص ١٢٥ وما بعدها "ذر".

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٧/٤.

(٨) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٢٥/١.

وهذه الموفية عشرون، ويزاد ما في "الذخيرة": لو علقه بألفٍ فاستقرضها فدفعها لمولاه عتق ورجع الغريم على المولى؛ لأنَّ غرماء المأذون أحقُّ بماله حتى يتمَّ ديونهم. ولو استقرض ألفين فدفع أحدهما^(١) وأكل الأخرى فللغريم مطالبة المولى بهما:.....

[١٦٨٥٥] (قوله: وهذه الموفية عشرون) صوابه: (عشرين) على أنه مفعول (الموفية). "ح"^(٢). وقد علمت أنَّ هذه المسألة ساقطة لأنها ليست من مسائل التعليق على مال، فالمؤلفي للعشرين ما في "الذخيرة".

[١٦٨٥٦] (قوله: ورجع الغريم على المولى) أي: رجع المقرض على المولى بالألف، والظاهر: أنَّ المولى لا يرجع به على العبد؛ لأنه إنما يرجع بما اكتسبه قبل التعليق لا بعده كما قدمناه^(٣) أنما عن "الهداية"، وهنا الاستقراض بعد التعليق، [١٢/٤] فافهم.

[١٦٨٥٧] (قوله: فدفع أحدهما) المناسب لما قبله وما بعده: ((إحدهما)) بألف التانيث قبل ضمير التشبيه.

[١٦٨٥٨] (قوله: فللغريم مطالبة المولى بهما) أي: بالألف التي قبضها وبالألف التي استهلكها العبد. وقيد المسألة في "الذخيرة": ((بما إذا كانت قيمة العبد ألفين، أي: فلو أقلَّ فللغريم مطالبة المولى بقدْر القيمة؛ لأنه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط؛ إذ لو لا العتق كان له بيعه لاستيفاء ذبیه)).

(قوله: والظاهر: أنَّ المولى لا يرجع به على العبد إلخ) خلاف الظاهر، بل الأظهر رجوعه عليه؛ فإنه بتصميم الغريم له تبين استحقاق ما دفعه فيرجع على العبد، نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسألة ما إذا أدى ما اكتسبه قبل التعليق، بل أولى، تأمل. وهذا وإن كان الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستحقاق، وقد تقدم له: أنه يُعتبر أحكام المعاوضة بعد الأداء، ومقتضاه أيضاً الرجوع على العبد. (قوله: فلو أقلَّ فللغريم مطالبة المولى إلخ) أي: كخمسين ألفاً لا ألف، فلو كانت ألفاً يطالبه بأعين قدر قيمته وما قصه.

(١) في "الأصل" و"أ" و"م": ((إحدهما))، وانظر كلام "ابن عابدين" رحمه الله.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٥/أ.

(٣) المقولة [١٦٨٥٠] قوله: ((ولو أدى من كسبه قبل التعليق)).

لَمَنْعِهِ بِعِتْقِهِ مِنْ بَيْعِهِ بَدَنِهِ (ولو قال: أنت حرٌ بعد موتي بألفٍ، إن قبل بعده) أي: بعد^(١) موته (وأعتقه) مع ذلك (وارثٌ أو وصيٌّ أو قاضٍ عند امتناع الوارث) هو الأصحُّ....

[١٦٨٥٩] (قوله: لَمَنْعِهِ بِعِتْقِهِ إلخ) الضمير الأول والأخير للغريم، والثاني والثالث للبعد، وهذا التعليل كما قال "ط"^(٢): ((إنما يظهر للألف التي استهلكها، أما التي دفعها للموتى فعلتها ما مر^(٣)) من أن الغرماء أحقُّ بمال المأذون)).

[١٦٨٦٠] (قوله: إن قبل بعده إلخ) أما لو قبل قبل الموت لا يعتق؛ لأنه مثل: أنت حرٌ غداً بألفٍ فإن القبول محته انغد؛ لأن القبول إنما يعتبر في محبسه ومحبسه وقت وجوده، والإضافة تؤخر وجوده إلى وجود المضاف إليه وهو هنا ما بعد الموت، بخلاف: أنت مدبرٌ على ألفٍ فإن القبول للحال؛ لأنه يجاب التدبير في الحال إلا أنه لا يجب المال في الحال لقيام الرق، والمولى لا يستحق على عبده ديناً، ولا بعده لأنه لما لم يجب عند القبول لم يجب بعده، ورؤي عن "أبي حنيفة": أن القبول هو أيضاً بعد الموت، وكذا رؤي عن "أبي يوسف" إلا أنه اختلف كلامه في لزوم المال، والأعدل: لزومه وهو المرؤي عن "محمد" أيضاً؛ لأن المولى ما رضي بعتقه إلا ببذل، والمولى يستحق على عبده المال إذا كان بالعتق كالمكاتب، على أن استحقاق المال بعد موت المولى، وحينئذ يكون حرّاً. اهـ مُخَصَّصاً من "الفتح"^(٤).

١٦٨٦١ (قوله: مع ذلك) أي مع وجود القبول المذكور.

١٦٨٦٢ (قوله: هو الأصح) مقابله ما رؤي عن الإمام: أنه يعتق بمجرد القبول كما هو ظاهر

(قوله: إنما يظهر للألف التي استهلكها إلخ) بل هو ظاهرٌ فيهما؛ فإنه بدون العتق كان له بيعه بهما، فيه امتنع بيعه، فيكون قد اجتمع علتان لتضمين المولى الألف المدفوعة له.

(١) ((بعد)) ساقطة من 'و'.

(٢) "ط": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٨/٢ بتصرف.

(٣) ص ١٣٥ - "در".

(٤) 'الفتح': كتاب العتق - باب العتق على جعل ٤ ٣١١ - ٣١٢.

لأنَّ المَيِّتَ ليسَ بأهْلٍ للإعتاقِ (عتقَ) بالألفِ، والولاءُ للمَيِّتِ (وإلاَّ) يُوجدُ كِلا الأمرينِ (لا) يعتقُ بذلكَ، (ولو حرَّره على خِدمتهِ حَولاً) مثلاً ك: أعتقتك على أنْ تُخدمني سنَةً

إطلاقِ المَتَوْنِ، وأَيَّدَهُ في "غَايَةِ الْبَيَانِ" و"الْفَتْحِ"^(١).

[١٦٨٦٣] (قوله: لأنَّ المَيِّتَ ليسَ بأهْلٍ للإعتاقِ) تَعْلِيلٌ لِلأَصَحِّ. واعتَرَضَ: بأنَّه لو جُنَّ بَعْدَ تَعْيِينِ العِتْقِ أو الطَّلَاقِ ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطُ وَقَعَ؛ لأنَّ الأَهْلِيَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ إِلَّا عِنْدَ التَّعْيِينِ أو الإِضَافَةِ؛ وَلِذَا يَعْتَقُ الْمُدَبِّرُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَيْسَ التَّنْذِيرُ إِلَّا تَعْلِيلٌ [٤/١٢٣ب] العِتْقِ بِالْمَوْتِ.

وَأَجِيبَ بِالْفَرْقِ، وَهُوَ: أَنَّهُ هُنَا خَرَجَ عَنِ مِلْكِ الْمُعْلَقِ إِلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ، فَلَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ إِلَّا وَهُوَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ دَافِعٍ؛ لِأَنَّ الِاعْتِرَاضَ عَلَى التَّعْلِيلِ هُوَ أَنَّ قَوَاتِ أَهْلِيَّةِ الْمُعْلَقِ لَا أَثَرَ لَهُ، وَهَذَا الْجَوَابُ إِبْدَاءُ عِلَّةٍ أُخْرَى، وَالصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ: أَنَّ الْمُعْتَرِضَ فَهَمَّ أَنَّ قَوَاتِ الْأَهْلِيَّةِ بِسَبَبِ الْمَوْتِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يُخْرِجُهُ عَنِ مِلْكِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢). وَقَدْ عَنَّا لِي هَذَا الْجَوَابُ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ تَعْلِيلَ "الشَّارِحِ" تَبَعاً "لِلْهِدَايَةِ" صَحِيحٌ، فَافْهَم.

[١٦٨٦٤] (قوله: والولاءُ للمَيِّتِ) أَي: لَا لِلْوَارِثِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، فَيَرْتَبِطُ عَصَبَتُهُ الْمُتَعَصِّبُونَ بِأَنْفُسِهِمْ دُونَ الْإِنَاثِ، وَلَوْ كَانَ الْوَلَاءُ لِلْوَرَثَةِ ابْتِدَاءً لَدَخَلَ فِيهِ الْإِنَاثُ، فَلْيَتَأَمَّلْ، "ط"^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرٌ. [١٦٨٦٥] (قوله: لَا يَعْتَقُ بِذَلِكَ) أَي: بِذَلِكَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ عِتْقٌ بِمَالٍ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَبُولِ، وَلَمَّا كَانَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَزِمَ تَأَخُّرُ العِتْقِ عَنِ الْمَوْتِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ خُرُوجُهُ إِلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ فَلَا يَعْتَقُ إِلَّا بِعَتَقِهِمْ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥).

[١٦٨٦٦] (قوله: ولو حرَّره على خِدمتهِ) أَي: خِذْمَةِ الْعَبْدِ لِلْمَوْلَى أَوْ لغيرِهِ، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦).

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٢/٤.

(٢) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٢/٤.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٤) "ط": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٩/٢.

(٥) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٢/٤ - ٣١٣.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ٢٧٢ب.

(فَقَبِلَ عَتَقَ فِي الْحَالِ). وفي: إِنْ خَدَمْتَنِي سَنَةً فَأَنْتَ حُرٌّ لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالشَّرْطِ، فَلَوْ خَدَمَهُ أَقَلَّ مِنْهَا أَوْ عَوَّضَهُ عَنْهَا أَوْ قَالَ: إِنْ خَدَمْتَنِي وَأَوْلَادِي فَمَاتَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ لَا يَعْتِقُ؛ لِأَنَّ ((إِنْ)) لِلتَّعْيِيقِ وَ((عَلَى)) لِلْمُعَاوَصَةِ (وخدمته) لخدمته المعروفة بين الناس (مدته)....

[١٦٨٦٧] (قوله: فقبِلَ) أي: في المجلس. 'دُر مُنتقى' (١).

[١٦٨٦٨] (قوله: عَتَقَ فِي الْحَالِ) لأنَّ الإعتاق على استشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر عقود. "بحر" (٢).

[١٦٨٦٩] (قوله: وفي: إِنْ خَدَمْتَنِي إلخ) تقدّم^٣ أنه إِنْ عَتَقَ -: ((إِنْ)) تقدّم أدائه بالمجلس، ولعلَّ الفرق أن أداء المالك ممكن في المجلس فيتقيد به، والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه، فم تقتصر على المجلس ولو عتقها بأن، فليُنصَر. هـ "سُر سلالته" (٤).

[١٦٨٧٠] (قوله: لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالشَّرْطِ) أي: لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ الْخِدْمَةُ، لِأَنَّهُ تَعْيِيقٌ لَا مُعَاوَصَةَ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ امْتَنَ.

[١٦٨٧١] (قوله: فَهُوَ خَدَمَهُ قَبْلَ مَبْهَا) أي: وَلَوْ عَجَّرَهُ عَنْهَا بِمَرَضٍ أَوْ خَسٍ فَمَا يَصْهَرُ.

[١٦٨٧٢] (قوله: لِأَنَّ ((إِنْ)) تَتَعْيِيقُ إلخ) بيان لوجه الفرق بين ما في المتن وما في الشرح؛ حَيْثُ تَوَقَّفَ لِأَوَّلِ عَمَلٍ لِقَبُولِ فَقْصُ، وَاسْمِي: عَمَلٍ لَشَرْطِ فَقْصُ.

[١٦٨٧٣] (قوله: وخدمته) يعنى: مِنْ سَاعَتِهِ. "بحر" (٥). أي: أَنَّ بَدْءَ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْحَبِصِ.

[١٦٨٧٤] (قوله: الْخِدْمَةُ الْمَعْرُوفَةُ) عِدْرَةُ 'كَافِي احَاكِم' (وَالْخِدْمَةُ خِدْمَةُ اسْتَب [٤ ق ١٣])

الْمَعْرُوفَةُ بَيْنَ النَّاسِ)) اهـ.

(١) 'دُر مُنتقى' كتاب (عناق) - د ب عتق على جعل ١ ٥٣٠ (دمش 'مجمع الأهر').

(٢) 'بحر' كتاب عتق. - د ب عتق على جعل ٤ ٢٨٣

(٣) ص ١٣٣ - 'دُر'

(٤) 'سُر سلالته'. كتاب عقود - د ب عتق على جعل ٢ ١٦ (دمش 'سُرر ولعر').

(٥) 'البحر' كتاب عتق - د ب عتق على جعل ٤ ٢٨٣

أَيًّا كَانَتْ (فَإِنْ) جَهِلَتْ أَوْ (مَاتَ هُوَ) وَلَوْ حُكْمًا كَعَمِّي (أَوْ مَوْلَاهُ قَبْلَهَا) وَلَوْ خَدَمَ بَعْضُهَا^(١) فَبِحِسَابِهِ (تَحِبُّ قِيَمَتُهُ) عَلَيْهِ^(٢) فَتُؤْخَذُ مِنْهُ لِلْوَرَّةِ أَوْ مِنْ تَرْكِتِهِ لِلْمَوِي. وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": تَحِبُّ قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ، وَبِهِ نَأْخُذُ،.....

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ خِدْمَةَ مَصَالِحِ الْبَيْتِ لَكِنْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوْلَى، فَمَنْ كَانَ صَاحِبَ جِرْفَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ يَخْدُمُهُ فِي عَمَلِهِ حَيْثُ كَانَ مَعْرُوفًا، تَأْمَلْ. وَصَرَّحُوا فِي الْإِحَارَةِ: بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَخْدُمَهُ يَخْدُمُهُ فِي الْحَضَرِ لَا السَّفَرِ؛ لِأَنَّ خِدْمَةَ السَّفَرِ أَشَقُّ.

[١٦٨٧٥] (قَوْلُهُ: أَيَّا كَانَتْ) أَي: سَنَةً أَوْ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ، "بَحْر"^(٣)، أَي: الْمُدَّةُ الْمَشْرُوطَةُ.

[١٦٨٧٦] (قَوْلُهُ: أَوْ مَاتَ هُوَ) أَي: الْعَبْدُ.

[١٦٨٧٧] (قَوْلُهُ: وَلَوْ حُكْمًا) الْمُرَادُ بِهِ: أَنْ يَصِيرَ بِحَالَةٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا الْخِدْمَةَ، وَهَذَا بَحْثٌ

لصاحب "البحر"^(٤)، وَتَبِعَهُ أَخُوهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥).

[١٦٨٧٨] (قَوْلُهُ: قَبْلَهَا) أَي: الْخِدْمَةَ، مُتَعَلِّقٌ بِ((مَاتَ)) بِصُورَتَيْهِ، "ط"^(٦).

[١٦٨٧٩] (قَوْلُهُ: وَلَوْ خَدَمَ بَعْضُهَا فَبِحِسَابِهِ) كَسَنَةٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ مَاتَ، فَعِنْدَهُمَا: عَلَيْهِ

ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ قِيَمَتِهِ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ ثَلَاثَ سِنِينَ، "بَحْر"^(٧) عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ".

[١٦٨٨٠] (قَوْلُهُ: فَتُؤْخَذُ مِنْهُ لِلْوَرَّةِ) أَي: لَوَرَّةِ الْمَوِي، وَقَالَ "عِيْسَى بْنُ أَنَانَ": بَلْ يَخْدُمُهُمْ

مَا بَقِيَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُمَا دَيْنٌ فَيُحْلِفُهُ وَارِثُهُ فِيهِ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى أَلْفٍ فَاسْتَوْفَى بَعْضُهَا وَمَاتَ،

(قَوْلُهُ: فَلَوْ كَانَ صَاحِبَ جِرْفَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ يَخْدُمُهُ فِي عَمَلِهِ إلخ) أَي: بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي مَصَالِحِ

الْبَيْتِ، لَا فِي الزَّائِدِ عَنْهُ.

(١) فِي "و": ((بَعْضًا)).

(٢) ((عَلَيْهِ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"ط".

(٣) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٣/٤.

(٤) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٥) "النهر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ اعْتَقَقَ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٢/ب.

(٦) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ لَعَنَ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٩.

(٧) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٣.

"حاوي"، وهل نفقة عياله لو فقيراً على مولاه في المدة كالموصى له بالخدمة أو يكسب للإلفاق حتى يستغني ثم يخدم المولى كالمعسر؟ بحث في "البحر" الثاني و"المصنف" الأول

يكن في ظاهر الرواية: لا يخدمهم؛ لأن الخدمة منفعة وهي لا تورث، أو لأن الناس يتفاوتون فيها، ونماؤه في "البحر" (١).

[١٦٨٨١] (قوله: "حاوي") المراد به: "الحاوي القدسي" (٢)، نقله عنه في "البحر" (٣) و"النهر" (٤) وأقره.

[١٦٨٨٢] (قوله: وهل نفقة عياله إلخ) هذه حادثة سئل عنها في "البحر" (٥) ولم يجد لها نقلاً. قلت: وهذا خاص بمسألة المعاوضة كما هو صورة الحادثة، أما في مسألة التعليق فلا شبهة في أن نفقته على سيده؛ لأنه باق على ملكه إلى انتهاء مدة الخدمة. [١٦٨٨٣] (قوله: حتى يستغني) أي: عن الاكتساب.

[١٦٨٨٤] (قوله: بحث في "البحر" الثاني) وقال (٥): ((لأنه الآن معسر عن أداء البذل فصار كما إذا أعتقه على مال ولا قدرة له عليه فإنه يؤخر إلى الميسرة))، وأقره في "النهر" (٦). [١٦٨٨٥] (قوله: و"المصنف" الأول) حيث قال (٧): ((ويمكن أن يقال بوجوبها على المولى في المدة المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة؛ فإن النفقة واجبة عليه وإن لم يكن له ملك الرقبة؛ لكونه محبوساً بخدمته والحبس هو الأصل في هذا الباب، أصله القاضي والمفتي، فإن مرض فينبغي أن تفرض في بيت المال، بخلاف الموصى بخدمته إذا مرض فإن نفقته على مولاه)) اهـ.

٢٩ ٢

(١) اطر "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٢) "الحاوي القدسي": كتاب العتق - باب تعليق العتق ق ٨٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/ب بتصرف.

(٧) "المنح": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ١/١٨٤/أ.

* قوله: ((في هذا الباب)) يعني: باب النفقة. اهـ منه.

(كَبَيْعَ عَبْدٍ مِنْهُ بَعَيْنٍ) ك: بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِهَذِهِ^(١) الْعَيْنَ (فَهَلَكْتَ) أَوْ اسْتُجِيتَ (نَحَبُ قِيَمَتُهُ) وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" قِيَمَتُهَا^(٢)، (وَلَوْ قَالَ) رَجُلٌ لِمَوْلَى^(٣) أَمَةٍ: (أَعَيْتُكَ أَمْتُكَ بِالْفِ عُلَى عَلَى أَنْ تُزَوِّجَ نِيهَا: إِنْ فَعَلَ) الْعِتْقُ.....

واعترضه "ح"^(٤): ((بأنه قياس مع الفارق؛ فإن الموصى به [ب/١٣٣/٤] يخدم الموصى له لا في مقابلة شيء، فلذا كانت نفقته عليه، أما هذا فإنه يخدم في مقابلة رقبته فكان كالمستأجر، تأمل)) اهـ. وكذا اعترضه "الخير الرملي"^(٥): ((بأن الموصى يخدمته رقيق محبوس في خدمة الموصى له وليس الخدمة بدل شيء فيه، وما نحن فيه هو حر قادر على الكسب، فكيف نوجب نفقته ونفقة عياله على معتقه بسبب دين واجب له عليه؟! فإن الخدمة هنا بمنزلة الدين؛ لما في "التأخرانية"^(٦) عس الأصل^(٧): إذا قال: أنت حر على أن تخدمني سنة فقبل العبد فهو كما لو قال: أنت حر عسى ألف درهم فقبل اهـ. وقد صرحوا قاطبة: بأنها بدل في هذا المحل، تأمل)) اهـ.

[١٦٨٨٦] (قوله: كبيع عبد منه) أي: من العبد، يعني: أن الخلاف المار مبني على الخلاف في مسألة أخرى وهي: ما إذا باع نفس العبد منه بخرارية بعينها ثم استجيت أو هلكت قبل تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه عندهما، وعند "محمد" بقيمة الخارية، وتماؤه في "الهداية"^(٨) وغيرها، قال في "الفتح"^(٩): ((ولا يخفى أن بناء هذه على تلك ليس بأولى من عكسه بل الخلاف فيهما معاً ابتدائي)). [١٦٨٨٧] (قوله: بألف علي أن تزوج نيتها) كذا في بعض النسخ بزيادة (على) الجارة لضمير المتكلم، وفائدتها: الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالأو.

(١) في النسخ: ((بهذا))، وما أنشاه من "و".

(٢) في "و": ((وعند "محمد" نجح قيمتها)).

(٣) في "و": ((لولي)).

(٤) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٥/أ - ب.

(٥) "التأخرانية": كتاب العتق - فصل في تعليق العتق وإضافته ٣١٤/٤.

(٦) نقول: لم نثر على المسألة بصحتها في "الأصل"، ولكن فيه مسألة قريبة منها، انظر "الأصل": كتاب المكاتب ٣٤١/٣.

(٧) انظر "الهداية": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٦٦/٤.

(٨) "الفتح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣١٤/٤.

(وَأَبَتْ) النِّكَاحَ (عَتَقْتُ) مَجَانًا^(١) (وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى أَمْرِهِ) لَصِحَّةِ اشْتِرَاطِ الْبَدَلِ عَلَى الْغَيْرِ فِي الطَّلَاقِ لَا فِي الْعِتَاقِ^(٢) (وَلَوْ زَادَ) لَفْظَ (عَنِّي قُسِمَ الْأَلْفُ)^(٣) عَلَى قِيمَتِهَا وَمَهْرِهَا) أَي: مَهْرٌ مِثْلُهَا؛ لِتَضَمُّنِهِ الشُّرَاءَ اقْتِضَاءً.....

أَفَادَةُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) وَ"الْبَحْرِ"^(٥).

[١٦٨٨٨] (قَوْلُهُ: وَأَبَتْ النِّكَاحَ) أَفَادَ: أَنَّ لَهَا الْامْتِنَاعَ مِنْ تَزْوُجِهِ؛ لِأَنَّهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا بِالْعِتْقِ، "فَتْحِ"^(٦)، وَقَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهَا لَوْ تَزَوَّجَتْهُ قُسِمَ الْأَلْفُ عَلَى قِيمَتِهَا وَمَهْرِ مِثْلِهَا، كَمَا يَأْتِي^(٧).

[١٦٨٨٩] (قَوْلُهُ: وَلَا شَيْءَ عَلَى أَمْرِهِ) لِأَنَّ حَاصِلَ كَلَامِ الْأَمِيرِ أَمْرُهُ الْمُخَاطَبَ بِاعْتَاقِهِ أَمْتَهُ وَتَزْوِجِهَا مِنْهُ عَلَى عَوَضٍ أَلْفٍ مَشْرُوطَةٍ عَلَيْهِ عَنْهَا وَعَنْ مَهْرِهَا، فَلَمَّا لَمْ تَزَوَّجْهُ بَصَلَتْ عَنْهُ حِصَّةُ الْمَهْرِ مِنْهَا، وَأَمَّا حِصَّةُ الْعِتْقِ فَبَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَثْبُتُ لِلْعَبْدِ فِيهِ قُوَّةٌ حُكْمِيَّةٌ هِيَ مِثْلُ الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ الْعَوَضُ إِلَّا عَلَى مَنْ حَصَلَ لَهُ الْمَعْوَضُ. اهـ "فَتْحِ"^(٨). أَي: وَمَنْ حَصَلَ لَهُ الْمَعْوَضُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ.

[١٦٨٩٠] (قَوْلُهُ: فِي الطَّلَاقِ) كَخُلْعِ الْأَبِّ صَعِيرَتَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ عَوَضٍ حَقِيقَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا مِلْكٌ مَا لَمْ تَكُنْ تَمْلِكُهُ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ.

[١٦٨٩١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ زَادَ الْخ) أَي: بِأَنَّ قَالَ: أَعْتَقَ أَمْتَكَ عَنِّي بِالْفِ الْخ وَلَمْ تَزَوَّجْهُ.

[١٦٨٩٢] (قَوْلُهُ: لِتَضَمُّنِهِ الشُّرَاءَ اقْتِضَاءً) أَي: مَعَ الْمُقَابَلَةِ بِالْبُضْعِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ [١٤/٤] [١٤/٤]

(١) ((مَجَانًا)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ "الْتَمَرْتَاشِي".

(٢) فِي "و": ((الْإِعْتَاقُ)).

(٣) ((الْأَلْفُ)) فِي "و" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْخَصْكَمِي".

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٥/٤.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٤/٤.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٥/٤.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٦٨٩٤] قَوْلُهُ: ((مَحْصَنَةٌ مَهْرٌ مِثْلُهَا مَهْرُهَا)).

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٥/٤ تَنْصَرَفُ.

(و) لَذا (تَجِبُ حِصَّةُ ما سَلِمَ) أي: القِيَمَةُ، وَتَسْقُطُ حِصَّةُ المَهْرِ (فَلَوْ نَكَحَتْ) القَائِلَ (فَحِصَّةُ مَهْرٍ مِثْلِهَا) مِنَ الأَلْفِ (مَهْرُهَا) فَيَكُونُ لَهَا (فِي وَجْهِهِ).....

تَزَوَّجَ بِهَا، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ وَاضِحاً لِكُونِهِ مَذْكُوراً صَرِيحاً لَمْ يَذْكُرْهُ فِي عِلَّةِ الانْقِسَامِ، فَافْهَمِ.
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ إِعْتَاقَهُ عَنِ الأَمْرِ يَقْتَضِي سَبْقَ مِلْكِهِ لَهُ فَصَارَ الْمَعْنَى: بَعْدَهُ مِثْلِي وَأَعْتَقَهُ عَنِّي، وَصَارَ إِعْتَاقُ المَأْمُورِ قُبُولاً، قَالَ فِي "الدَّرَرِ"^(١): ((وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ قَابَلَ الأَلْفَ بِالرَّقْبَةِ شِرَاءً وَالبُضْعَ نِكَاحاً فَانْقَسَمَ عَلَيْهِمَا، وَوَجِبَ حِصَّةُ ما سَلِمَ لَهُ وَهُوَ الرَّقْبَةُ وَبَطَلَ عَنْهُ ما لَمْ يَسَلِّمْ وَهُوَ البُضْعُ)) اهـ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ قِيَمَتَهَا أَلْفٌ، وَمَهْرُ مِثْلِهَا خَمْسُمِائَةٍ قَسَمَ الأَلْفَ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، فَثَنَّا الأَلْفَ حِصَّةُ القِيَمَةِ، وَثَلَاثَةَ حِصَّةِ المَهْرِ فَيَأْخُذُ المَوْلَى الثَّلَاثِينَ وَيَسْقُطُ الثَّلَاثُ، وَعَكْسَ فِي "الشَّرْئِئَلِيَّةِ"^(٢)، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمِ.

[١٦٨٩٣] (قَوْلُهُ: وَلِذَا) لَا دَاعِيَ لِلتَّعْلِيلِ هُنَا فَالْأَوَّلَى إِبْقَاءُ الْمُتَنِّ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَتَجِبُ)) عَطْفٌ عَلَى ((قَسِمَ)) مِنْ تِمَّةِ الْحُكْمِ.

[١٦٨٩٤] (قَوْلُهُ: فَحِصَّةُ مَهْرٍ مِثْلِهَا مَهْرُهَا) أَي: إِذَا نَكَحْتَهُ يُقَسَّمُ الأَلْفُ أَيْضاً عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا وَقِيَمَتِهَا، فَمَا أَصَابَ المَهْرَ وَجِبَ لَهَا فِي الْوَجْهِينِ، أَعْنِي: الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَهُوَ: مَا إِذَا لَمْ يَقُلْ: عَنِّي، وَالْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ: مَا إِذَا قَالَهُ، وَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا سَقَطَ عَنْهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الشِّرَاءِ فِيهِ، وَأَخَذَهُ مَوْلَاهَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي لِتَضَمُّنِ الشِّرَاءِ اقْتِضَاءً كَمَا مَرَّ^(٣)، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ قِيَمَتَهَا مِائَةٌ وَمَهْرُهَا مِائَةٌ قَسَمَ الأَلْفَ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ فَيَجِبُ لَهَا نِصْفُهُ فِي الْوَجْهِينِ، وَالنِّصْفُ الثَّانِي يَسْقُطُ عَنْهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَيَأْخُذُهُ المَوْلَى فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، وَكَذَا لَوْ تَفَاوَتَا؛ بَأَنَّ كَانَ قِيَمَتُهَا مِائَتَيْنِ وَمَهْرُهَا مِائَةٌ فَيَجِبُ لَهَا ثَنَتُ الأَلْفِ فِي الْوَجْهِينِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ ثَلَاثُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَأْخُذُهُمَا المَوْلَى فِي الْوَجْهِ الثَّانِي.

(قَوْلُهُ: فَمَا أَصَابَ المَهْرَ وَجِبَ لَهَا إلخ) لَا يَظْهَرُ وَجُوبُ ما أَصَابَ المَهْرَ لَهَا فِي الْوَجْهِينِ إِلَّا إِذَا وَجِدَ ما يَدُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الرِّضَا بِهِ حِينَ الْعَقْدِ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ مَهْرٍ الْمَثَلِ.

(١) "الدَّرَرُ وَالْعَرَرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ١٧/٢.

(٢) "الشَّرْئِئَلِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ١٧/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرُ وَالْعَرَرُ").

(٣) ص ١٤٢ - "دَر"

ضَمَّ ((عَنِّي)) وَتَرَكَه (وَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا) فِي الْأَوَّلَى هَدَرَ وَ (فِي اثْنَانِ لَمَوْلَاهَا) بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِ الشَّرَاءِ وَعَدَمِهِ. (أَعْتَقَ) الْمَوْلَى (أُمَّتَهُ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَهُ نَفْسَهَا فِزَوْجَتَهُ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا) وَجَوَّزَهُ الثَّانِي اقْتِدَاءً بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي "صَفِيَّة".....

- [١٦٨٩٥] (قَوْلُهُ: ضَمَّ ((عَنِّي)) وَتَرَكَه) بَدَلٌ مِنْ ((وَجْهِيهِ)) بَدَلُ مُفَصَّلٍ مِنْ مُجْمَلٍ، "ح" (١).
 [١٦٨٩٦] (قَوْلُهُ: وَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا إلخ) قِيلَ: فِيهِ تَكَرَّرَ مَعَ مَا سَبَقَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَافْهَمِ.
 [١٦٨٩٧] (قَوْلُهُ: بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِ الشَّرَاءِ وَعَدَمِهِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُشَوِّشٌ، "ط" (٢).
 [١٦٨٩٨] (قَوْلُهُ: فَهِيَ مَهْرٌ مِثْلُهَا) أَي: عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَيْسَ بِمَالٍ فَلَا يَصَحُّ مَهْرًا، "بحر" (٣).
 [١٦٨٩٩] (قَوْلُهُ: وَجَوَّزَهُ الثَّانِي) أَي: "أَبُو يُوسُفَ"، أَي: جَوَّزَ هَذَا التَّعْوِضَ الْمَعْنُومَ مِنَ الْمَقَامِ، فَقَالَ بِجَوَازِ جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَاقًا، "ط" (٤).
 [١٦٩٠٠] (قَوْلُهُ: فِي صَفِيَّةٍ) هِيَ بِنْتُ حُتَيْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، مِنْ سَبْئِ خَيْبَرَ، أَعْتَقَهَا ﷺ وَجَعَلَ عِتْقَهَا مَهْرَهَا (٥)، "ط" (٦).

٣٠/٣

- (١) 'ح': كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٥ ب.
 (٢) 'ط': كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣١٠/٢.
 (٣) 'البحر': كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٤/٤.
 (٤) 'ط': كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣١٠ ٢.
 (٥) أخرجه أحمد ٣ ٢٩١، ٢٣٩، ١٨١ وسحري (٥٠٨٦) في النكاح - باب: عتق الأمة صدقها، و(٤٢٠٠) في المغاري - باب حبير، و(٣٧١) في الصلاة - باب ما يذكر في الفخذ، ومسلم (١٣٦٥) في النكاح - باب فصيصة يعتقه لأمة ثم يتزوجها، وأبو دود (٢٩٩٨) في الخراج - سهم الصفي، و(٢٠٥٤) في النكاح - باب الرحن يعتق أمته ثم يتزوجها، والترمذي (١١١٥) في النكاح - باب رجل يعتق أمته ثم يتزوجها، والنسائي ١١٤ ١١٥ في نكاح - باب لتزويج على العتق ١٣١/٦ - ١٣٤ البناء في السفر، والكبرى (٥٤٩٩) و(٥٥٠٠) وابن ماجه (١٩٥٧) في لنكاح - باب ارحل يعتق أمته ثم يتزوجها، والدارمي (٢٢٤٨) في النكاح - باب الأمة يجعل عتقها صداقها، وعد بن حميد (١٣٧٩)، وأبو يعنى (٣٣٥١)، وابن حبان (٤٠٦٣)، وابن سعد في 'الطبقات' ١٢٤/٨، ١٢٥، وابن الجارود (٧٢١)، وصحاحوي في 'شرح المعاني' ٢٠ ٣، والذراقطني ٢٨٦ ٣ باب المهر، والبيهقي في 'الكبرى' ٥٨ ٧ في النكاح - باب ما روي من أنه تزوج صفية إلخ وغيرهم من طرق متنوعة عن عبد العزيز بن صهيب وثبت وشعيب بن الحجاج وقعدة وعثمان بن الحعد وغيرهم عن أسس مصولاً ومختصراً.

وأنظر "فتح الباري" لابن حجر ٩ ١٦٢ - ١٦٣ فقد نُسِطَ فِيهِ خِلَافٌ لِعَمَاءٍ فِي جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَاقًا.

(٦) 'ط': كتاب العتق - باب عتق على جعل ٣١٠ ٢.

قُنا: كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَخْصُوصاً بِالنِّكَاحِ بِلا مَهْرٍ. (فَإِنْ أَبَتْ
فَعَلَيْهَا) السَّعَايَةُ^(١) (قِيمَتُهَا) اتِّفَاقاً، وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَتِ الْمَرْأَةُ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَنْكِحَهَا
فَإِنْ فَعَلَ فَلَهَا مَهْرُهَا، وَإِنْ أَبَى فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ (وَلَوْ كَانَتْ) الْمُعْتَقَةُ عَلَى ذَلِكَ (أُمٌّ
وَلَدِهِ) فَقَبِلَتْ عَتَقَتْ (فَإِنْ أَبَتْ) نِكَاحَهُ (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا)، "خَائِنَةٌ"^(٢)؛ لِعَدَمِ تَقْوَمِ
أُمِّ الْوَلَدِ.

﴿فَرْعٌ﴾

قال: أَعْتَقَ عَنِّي عَبْدًا وَأَنْتَ حُرٌّ فَأَعْتَقَ عَبْدًا جَيِّدًا لَا يَعْتِقُ، وَفِي: أَدَّ إِلَيَّ يَعْتِقُ؛

[١٦٩٠١] (قَوْلُهُ: قِيمَتُهَا) بَدَلٌ مِنَ السَّعَايَةِ. اهـ "ح"^(٣)، وَفِي نُسخَةٍ: ((فِي قِيمَتِهَا)) وَهِيَ
أَوْضَحُ، لَكِنْ فِيهَا [٤ ق ١٤ ب] تَغْيِيرُ إِعْرَابِ الْمُتَنِّ، وَفِي نُسخَةٍ: ((سَعَايَةُ قِيمَتِهَا)) بِالْإِضَافَةِ عَلَى
مَعْنَى ((فِي))، وَفِيهِ تَغْيِيرُ الْمُتَنِّ أَيْضاً، لَكِنْ "الشَّارِحُ" يَرْتَكِبُهُ كَثِيراً.

[١٦٩٠٢] (قَوْلُهُ: عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى شَرْطِ التَّرْجُوحِ، "ط"^(٤).

[١٦٩٠٣] (قَوْلُهُ: فَقَبِلَتْ) أَفَادَ بِهِ: أَنَّ الْقَبُولَ شَرْطُ الْعِتْقِ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهَا، 'ط'^(٤)؛ لِأَنَّهُ
مُعَاوَضَةٌ لَا تَعْلِيقٌ.

[١٦٩٠٤] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ تَقْوَمِ أُمِّ الْوَلَدِ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ لَا عَلَى قَوْلِهِمَا؛ إِذْ هُمَا
يَقُولَانِ بِتَقْوَمِهَا، "ط"^(٤).

(١) فِي "و": ((فَعَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي قِيمَتِهَا))، وَقَدْ أَشَارَ "ابن عابدين" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى ذَلِكَ.

(٢) 'الْخَائِنَةُ': كِتَابُ اعْتِقَاقٍ - فَصْلٌ فِي الْأَسْتِيلَادِ ١ ٥٦٩ (هَامِشُ "اِفْتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) 'ح': كِتَابُ لِعْتَقٍ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلِ ٢٢٥ ب.

(٤) 'ط': كِتَابُ لِعْتَقٍ - بَابُ مَعْتَقٍ عَلَى جَعْلِ ٣١٠ ٢.

لأنه إدخال في ملكه فيكون راضياً بالزيادة، وأما العتق إخراجاً؛ لأن كسبه ملك^(١) للمولى.

[١٦٩٠٥] (قوله: لأنه إدخال إلخ) ذكر هذا التعليل في "البحر"^(٢) عن "المحيط"، ومقتضاه: أنه يعتق بالعبد الرديء في الوجه الأول، وهو مخالف لما في 'الهندية'^(٣): ((من أنه ينصرف إلى الوسط ويصير العبد مأذوناً في التجارة، فلو أعتق عبداً رديئاً أو مرتفعاً لا يجوز، وفي الأداء إذا لم يبين القيمة ولا الجنس لو أتى بعبد وسط أو مرتفع يجبر المولى على القبول، لا لو أتى برديء إلا إن قبله، ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يعتق وإن قبلها)). اهـ مخصصاً.

(تتمة)

لو قال: أد إلي ألفاً وأنت حرٌّ - بالواو - لا يعتق ما لم يؤد، ولو قال: فأنت حرٌّ - بالفاء - يعتق في الحال، والفرق: أن جواب الأمر بالواو بمعنى الحال معناه: أنت حرٌّ حال الأداء^(٤) فلا يعتق قبله، وأما بالفاء فهو بمعنى التعليل أي: لأنك حرٌّ، مثل: أبشِرْ فقد أتاك الغوث، قيل: هذا قولهما، أما عنده: فينبغي أن يعتق في الحال، كما في: طلقني ولك ألف فطلقها يقع مجاناً عنده، وقيل: إنه قول الكل، وتماؤه في "الذخيرة"، والله سبحانه أعلم.

(١) ((ملك)) يست في "و".

(٢) 'البحر': كتاب العتق - باب يعتق على جعل ٤ ٢٨٠.

(٣) 'الفتاوى الهندية': كتاب العتاق - الباب الخامس في العتق على جعل ٣١٢.

(٤) في 'الأصل' و'أ' ((أنت حر في حال الأداء)).

﴿بابُ التَّدْبِيرِ﴾

(هو) لغة: الإعتاقُ عَنْ دُبْرٍ، وهو ما بعدَ المَوْتِ، وشرعاً (تعليقُ العِتْقِ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ)

﴿بابُ التَّدْبِيرِ﴾

شُرُوعٌ فِي الْعِتْقِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْمَوْتِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوَاقِعِ فِي الْحَيَاةِ، وَقَدَّمَهُ عَلَى لَاسِيْلَادَ لِشُمُولِهِ الذِّكْرَ أَيْضاً.

وَرُكْنُهُ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَاهُ.

وَشَرَائِطُهُ نَوَاعَانٌ: عَامٌّ وَخَاصٌّ، فَالْعَامُّ - مَا مَرَّ^(١) فِي شَرَائِطِ الْعِتْقِ - كَوْنُهُ مِنَ الْأَهْلِ فِي الْمَحَلِّ مُنْجَزاً أَوْ مُعَلَّقاً أَوْ مُضَافاً إِلَى الْوَقْتِ أَوْ إِلَى الْمِلْكِ أَوْ سَبِيهِ. وَالْخَاصُّ: تَعْلِيْقُهُ بِمُطْلَقِ مَوْتِ الْمَوْلَى لَا بِمَوْتٍ غَيْرِهِ، كَمَا يَأْتِي^(٢).

وَصِفَتُهُ: التَّجَزِّيُّ عِنْدَهُ خِلَافاً لِهَمَّا، فَلَوْ دُبِّرَهُ أَحَدُهُمَا اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِهِ، وَبِالْآخِرِ عِنْدَ يَسَارِ شَرِيْكِهِ سِتُّ خِيَارَاتٍ: الْخَمْسَةُ الْمَارَّةُ وَالتَّرْكُ عَلَى حَالِهِ، وَسَيَاتِي^(٣) يَبَانُ أَحْكَامِيهِ: مِنْ عَدَمِ جَوَازِ إِخْرَاجِهِ عَنِ الْمِلْكِ، وَمِنْ عِتْقِهِ مِنَ الثَّلَاثِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى إِلَخَ، "بَحْر"^(٤).

(١٦٩٠٦) (قَوْلُهُ: هُوَ لُغَةً إِلَخَ) يَشْمَلُ تَعْلِيْقَهُ^(٥) بِمَوْتِهِ مُقَيِّداً، وَبِمَوْتٍ غَيْرِهِ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، وَفِيهِ بَيَانٌ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ؛ فَإِنَّ الدُّبْرَ - كَمَا فِي "المُصْبَاح"^(٦) بَضْمَتَيْنِ وَيُخَفَّفُ -: [٤ ذ ١٥/أ] ((خِلَافُ الْقَبْلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ لِآخِرِ الْأَمْرِ: دُبْرٌ، وَأَصْلُهُ مَا أَدْبَرَ عَنْهُ الْإِنْسَانُ، وَمِنْهُ: دُبِّرَ عَبْدُهُ وَأَعْتَقَهُ عَنْ دُبْرٍ، أَيْ: بَعْدَ دُبْرٍ)). وَفِي "ضِيَاءِ الْحُلُومِ": ((التَّدْبِيرُ: الْعِتْقُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَتَدْبِيرُ الْأَمْرِ: النَّظَرُ فِيهِ إِلَى مَا تَصِيرُ إِلَيْهِ الْعَاقِبَةُ)). وَقَصَرَ فِي "الدُّرَر"^(٧) تَفْسِيرَهُ لُغَةً عَلَى هَذَا الْآخِرِ وَقَالَ: ((كَأَنَّ الْمَوْلَى نَظَرَ إِلَى عَاقِبَةِ أَمْرِهِ فَأَخْرَجَ عَبْدَهُ إِلَى الْحُرِّيَّةِ بَعْدَهُ))،

(١) ص ١٤٥ - وما بعدها "در".

(٢) ص ١٥٨ - "در".

(٣) ص ١٥٨ - "در".

(٤) "الحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٥/٤ بتصرف.

(٥) فِي "م" ((تغليقه)) بالغين، وهو تصحيف.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((دبر)).

(٧) "الدرر والغرر": كتاب العتق - باب التدبير ١٧/٢.

ولو معني ك: إن ميتٌ إلى مائة سنة، وخرج بقيد الإطلاق التدبير المقيّد كما سيحي^(١).
وب: موته تعليقه موت غيره، فإنه ليس بتدبير أصلاً. بل تعليق بشرط (ك: إذا)
أو متى أو إن (ميت) أو هلكت أو حدث بي حادث (فأنت حر) أو عتيق أو معتق..

ثم قال^(٢): ((إنه شرعاً: يستعمل في المطلق والمقيّد اشتراكاً معنوياً، وهو تعليق العتق بالموت، أي:
موت المولى أو غيره)). فما مر^(٣) من المعنى اللغويّ جعله المعنى الشرعيّ، وردّ بأنه خلاف ظاهر
كلام عامة أئمّتنا؛ حيث قصروه شرعاً على المدبّر المطلق، كما بسّطه في "الشربلالية"^(٤). ولذا
خالفه "المصنّف" و"الشارح" مع كثرة متابعتيهما له.

[١٦٩٠٧] (قوله: ولو معني) قال في "النهر"^(٥): ((وقولنا: نفصاً أو معني يصبح أن يكونا حالين
من التعليق، والتعيق معني: الوصية برقبته أو بنفسه أو بثلاث ما به لأتمته، وأن يكونا حالين من
(مطلق))، والمطلق معني: ك: إن ميتٌ إلى مائة سنة فأنت حر، فإنه مطلق في المختار)) اهـ.
وتمثيل "الشارح" لثاني فقط يؤهم قصرة عليه.

[١٦٩٠٨] (قوله: وخرج إلخ) فيه ردّ على "الدرر" كما مر^(٦)، ومن التدبير المقيّد تعليقه بموته
وموت فلان كما سيأتي^(٧)، وكذا: أنت حرّ قبل موتي بشهر، وسيأتي^(٨) تمامه.
[١٦٩٠٩] (قوله: أصلاً) أي: لا مطلقاً ولا مقيّداً خلافاً لما يذكّره "المصنّف".
[١٦٩١٠] (قوله: أو حدث بي حادث) لأنه تُعرف الحادث والحادث في الموت، "بحر"^(٩).

(١) ص ١٦٤ - وما بعدها 'در'.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب التدبير ١٧/٢ بتصرف.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) 'الشربلالية': كتاب العتاق - باب التدبير ١٧/٢ (هامش 'الدرر والغرر').

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب التدبير ق ٢٧٣ ب

(٦) لمقولة [١٦٩٠٦] قوله: ((هو لغة بلخ)).

(٧) ص ١٦٤ - وما بعدها "در".

(٨) ص ١٦٩ - "در".

(٩) 'البحر': كتاب العتاق - باب التدبير ٤ ٢٨٥.

(أو: أنت حرٌّ عن دُبْرٍ مَيٍّ أو أنت مُدَبِّرٌ أو دَرْتُنْتُكَ) زَادَ: بَعْدَ مَوْتِي أَوْ لَا (أو: أنت حرٌّ يومَ أَمُوتُ) أُرِيدَ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ: لِقِرَانِهِ بِمَا لَا يَمْنَدُ^(١)، فَإِنْ نَوَى انْتِهَارَ صَحِّحٍ وَكَانَ مُقَيَّدًا (أو: إِنْ مِتُّ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ) مَثَلًا (وَعَلَبَ مَوْتَهُ قَبْلَهَا) هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَائِنِ لَا مَحَالَةَ،

[١٦٩١١] (قَوْلُهُ: زَادَ: بَعْدَ مَوْتِي أَوْ لَا) أَي: يَصِيرُ مُدَبِّرًا السَّاعَةَ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يُتَصَوَّرُ فَيَنْعَوِ قَوْلُهُ: ((بَعْدَ مَوْتِي))، أَوْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ: ((أَنْتَ مُدَبِّرٌ)) بِمَعْنَى: أَنْتَ حُرٌّ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنْ "الْمُحِيطِ".

[١٦٩١٢] (قَوْلُهُ: أَوْ أَنْتَ حُرٌّ يَوْمَ أَمُوتُ) لَا فَرْقَ فِي الْعِتْقِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَوْتِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُعَقًّا بِشَرْطِ آخَرٍ أَوْ لَا، فَبِوَقَالٍ: إِنْ كُنْتُ فُلَانًا فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَكَلَّمَهُ صَارَ مُدَبِّرًا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْكَلَامِ صَارَ التَّدْبِيرُ مُطْلَقًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ كَلَامِكَ فُلَانًا وَبَعْدَ مَوْتِي فَكَلَّمَهُ فُلَانٌ كَانَ مُدَبِّرًا، كَذَا فِي "الْبَدَائِعِ"^(٣)، وَلَا فَرْقَ فِي التَّدْبِيرِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُنَجَّزًا أَوْ مُضَافًا، كَمَا: أَنْتَ مُدَبِّرٌ غَدًا أَوْ رَأْسَ شَهْرٍ كَذَا، فَإِذَا جَاءَ الْوَقْتُ صَارَ مُدَبِّرًا، "بَحْرٌ"^(٤).

[١٦٩١٣] (قَوْلُهُ: صَحَّ إِلَخ) لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ وَكَانَ مُدَبِّرًا مُقَيَّدًا؛ لِأَنَّهُ عَقَّ عِتْقَهُ بِمَا لَيْسَ بِكَائِنٍ لَا مَحَالَةَ وَهُوَ مَوْتُهُ بِالنَّهَارِ، "بَحْرٌ"^(٥) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٦). [٤ ق ١٥ ب]

[١٦٩١٤] (قَوْلُهُ: وَعَلَبَ مَوْتَهُ قَبْلَهَا) بِأَنْ كَانَ كَبِيرَ السِّنِّ.

[١٦٩١٥] (قَوْلُهُ: هُوَ الْمُخْتَارُ) كَذَا فِي "الزَّيْبَعِيِّ"^(٧)، لَكِنْ ذَكَرَ "قَاضِي خَانَ"^(٨): ((أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا مُدَبِّرٌ مُقَيَّدٌ))، وَهَكَذَا فِي "الْيَنَابِيعِ" وَ"جَوَامِعِ الْفَقْهِ". وَاعْتَرَضَ فِي "الْفَتْحِ"^(٩)

(١) فِي "ط": ((يُمْنَدُ)).

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٦/٤.

(٣) 'الْبَدَائِعُ': كِتَابُ التَّدْبِيرِ - فَصْلٌ: فِي أَنَّ رُكْنَ التَّدْبِيرِ الْفِعْلُ الدَّالُّ عَلَيْهِ ١١٣.

(٤) 'الْبَحْرُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٦/٤.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٥، ٤ بِتَصْرِفٍ.

(٦) 'الْمَبْسُوطُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْمَدِيرِ ١٨١، ٧ بِتَصْرِفٍ.

(٧) 'تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ': كِتَابُ الْإِعْنِاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٠٠/٣.

(٨) 'الْحَامِيَّةُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - فَصْلٌ فِي التَّنْبِيْهِ وَالْإِصْدَاقِ ٥٦٥ (هَامِشٌ 'مَقْدُودِي الْهِنْدِيَّةُ').

(٩) 'الْفَتْحُ': كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣٢٤، ٤.

وأفاد بالكافِ عدمَ الحصرِ، حتَّى لو أوصى لعبدِهِ بسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ عَتَقَ مَوْتِهِ، ولو بجزءٍ لا، والفرقُ لا يخفى، وذكرناه في شرح "الملتقى". (دَبَّرَ عَبْدُهُ ثُمَّ دَهَبَ عَقْدُهُ فَاسْتَدْبِرَ عَلَى حَالِهِ).....

عنى صاحب "الهداية"^(١): ((بأنه كالمناقض؛ لأنه اعتبره في النكاح توقيتاً وأبطل به النكاح، وهما جعله تأييداً))، وأحاط في "البحر"^(٢): ((بأنه اعتبر في النكاح توقيتاً للنهي عن النكاح المؤقت، فلا احتياط في منعه تقدماً للمحرّم؛ لأنه مؤقت صورة، وهنا نظر إلى التأييد المعنوي؛ لأن الأصل اعتبار المعنى بلا مايع؛ فلذا كان المختار وإن جزم "الولوالجية"^(٣) بأنه غير مُدَبِّرٍ مُطْلَقٍ تسويةً بينه وبين النكاح)).

[١٦٩١٦] (قوله: وأفاد بالكاف) أي: في قوله: ((ك: إذا ميت)) عدمَ احصرٍ لِمَا في "الفتح"^(٤): ((أنَّ كُلَّ مَا أَفَادَ إِثْبَاتَ الْعِتْقِ عَنْ دَبَّرٍ فَهُوَ صَرِيحٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ بِلَفْظٍ إِضَافَةٍ، ك: دَبَّرْتُكَ، وَمِنْهُ: حَرَّرْتُكَ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ عَتِيقٌ بَعْدَ مَوْتِي.

الثاني: مَا يَكُونُ بِلَفْظِ التَّعْلِيقِ، ك: إِنْ مِتُّ إِلَيْكَ، وَكَذَا: أَنْتَ حُرٌّ مَعَ مَوْتِي. أَوْ: فِي مَوْتِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ ((مع)) و((في)) تُسْتَعَارُ لِمَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ.

مطلب: في الوصية للعبد

الثالث: مَا يَكُونُ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ، ك: أَوْصَيْتُ لَكَ بِرَقَبَتِكَ أَوْ بِنَفْسِكَ أَوْ بِعَتَقِكَ، وَكَذَا: أَوْصَيْتُ لَكَ بِثُلْثِ مَالِي، فَتَدْخُلُ رَقَبَتُهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَالِهِ فَيَعْتِقُ ثُلْثَ رَقَبَتِهِ)). اهـ مُلَخَّصاً.

[١٦٩١٧] (قوله: وذكرناه في "شرح الملتقى") عبارته^(٥): ((وعن الثاني: أوصى لعبدِهِ سَهْمٍ

(١) "الهداية": كتاب العتاق - باب التدبير ٦٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤ بتصرف.

(٣) "الولوالجية": كتاب العتاق - الفصل الثالث في الوصية بالعتق إلخ ق ٨٤/ب.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب التدبير ٣١٧/٤.

(٥) "الدر المنقى": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٥٣٢/١ (هامش "يجمع الأهر").

مِنْ مَالِهِ يَعْتَقُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَوْ بَجْزَاءٍ لَا؛ إِذِ الْجُزْءُ عِبَارَةٌ عَنِ الشَّيْءِ الْمُبْهَمِ، وَالتَّعْيِينُ فِيهِ لِلْوَرَثَةِ أَيْ: فَلَمْ تَكُنِ الرَّقَبَةُ دَاخِلَةً تَحْتَ الْوَصِيَّةِ، بِخِلَافِ السَّهْمِ فَإِنَّهُ السُّدُسُ فَكَانَ سُدُسُ رَقَبَتِهِ دَاخِلًا فِي (الْوَصِيَّةِ) اهـ. ومثله في "البحر" ^(١) عن "المحيط"، ثُمَّ قَالَ ^(٢): ((وما عن "أبي يوسف" هنا جَزَمَ بِهِ فِي "الإختيار" ^(٣)) اهـ.

قُلْتُ: وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: ((يَعْتَقُ بَعْدَ مَوْتِهِ)) أَنَّهُ يَعْتَقُ كُلَّهُ وَهُوَ خِلَافُ مَا مَرَّ ^(٤) أَنْفَاءً عَنِ 'صَح' فِي: أَوْصَيْتُ لَكَ ثُلْثَ مَالِي: ((أَنَّهُ يَعْتَقُ ثُلْثَ رَقَبَتِهِ))؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ أَوْ بِالسُّدُسِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى السَّهْمِ، وَلَعَلَّ مَا هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبِينَ بَعْدَ تَجَزِّيِ التَّدْبِيرِ كَالِإِعْتِاقِ، وَحَيْثُ دَخَلَ سُدُسُهُ فِي الْوَصِيَّةِ عَتَقَ كُلَّهُ. وَمَا فِي "الفتح" مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ "الإمام"، فَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي وَصَايَا "خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ": ((أَوْصَى [٤/١٦٠] لِعَبْدِهِ بِدَرَاهِمٍ مُسَمَّاةٍ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَمْ يُحَرِّمْ. وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِبَعْضِ رَقَبَتِهِ عَتَقَ ذَلِكَ الْقَدْرَ وَيَسْعَى فِي الْبَاقِي عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَلَوْ وَهَبَ لَهُ رَقَبَتَهُ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِهَا عَتَقَ مِنْ ثُلْثِهِ، وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ صَحَّ وَعَتَقَ ثُلْثَهُ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثُّلْثِ أَكْمَلَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي قِيَمَتِهِ فَضْلٌ عَلَى الثُّلْثِ ^(٥) سَعَى لِلْوَرَثَةِ)) اهـ. وَقَوْلُهُ: ((عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ")) يُسْرُّ بِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا يَعْتَقُ كُلَّهُ بِلَا سِعَايَةٍ، وَقَوْلُهُ: ((إِنْ بَقِيَ مِنَ الثُّلْثِ)) إلخ معناه — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — أَنَّهُ بِحُكْمِ الْوَصِيَّةِ اسْتَحَقَّ ثُلْثَ جَمِيعِ الْمَالِ وَمِنْهُ ثُلْثُ رَقَبَتِهِ، فَإِنْ كَانَتْ رَقَبَتُهُ جَمِيعَ الْمَالِ سَعَى لِلْوَرَثَةِ فِي شَيْءٍ رَقَبَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ أَكْثَرَ، فَإِنْ زَادَ لَهُ عَلَى ثُلْثِي رَقَبَتِهِ شَيْءٌ أَكْمَلَ لَهُ لِيَسْتَوْفِيَ ثُلْثَ جَمِيعِ أَمَالِ، وَإِنْ كَانَ ثُلَاثًا رَقَبَتَهُ أَقَلَّ مِنْ ثُلْثِ بَاقِي الْمَالِ سَعَى لِلْوَرَثَةِ فِيمَا زَادَ.

﴿باب التدبير﴾

(قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ ثُلَاثًا رَقَبَتَهُ أَقَلَّ مِنْ ثُلْثِ إِلْخ) حَقُّهُ: ((أَكْثَرُ)).

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٢) "الإختصار": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩/٤.

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) فِي "أ": ((عَنِ الثُّلْثِ)).

بِمَا مَرَّ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ، وَهُوَ لَا يَبْطُلُ بِجُنُونٍ وَلَا رُجُوعٍ (بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ) بِرَقَبَتِهِ لِإِنْسَانٍ
تَمَّ جُنُّ ثُمَّ مَاتَ^(١) بَطَلَتْ. (وَلَا يَقْبَلُ) التَّدْبِيرُ (الرُّجُوعَ) عَنْهُ (وَيَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ
بِخِلَافِهَا) فَالتَّدْبِيرُ كَوَصِيَّةٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، "أَشْبَاهُ"^(٢)، وَيزَادُ مُدَبِّرُ السَّفِيهِ.....

[١٦٩١٨] (قوله: لِمَا مَرَّ^(٣)) أي: فِي تَعْرِيفِهِ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ لَكِنْ فِيهِ مَعْنَى الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى
الْمَوْتِ فَكَانَ تَعْلِيقًا صُورَةً وَصِيَّةً مَعْنًى.

[١٦٩١٩] (قوله: وَلَا رُجُوعَ) تَكَرَّرَ مَعَ قَوْلِ الْمَتْنِ: ((وَلَا يَقْبَلُ الرُّجُوعَ)). اهـ "ح"^(٤).
[١٦٩٢٠] (قوله: ثُمَّ جُنَّ) قِيلَ: شَهْرًا، وَقِيلَ: تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: سَنَةً، وَالْفَتْوَى عَلَى التَّعْوِضِ
لِرَأْيِ الْقَاضِي، "ط"^(٥) عَنْ "الْحَمَوِيِّ"^(٦). وَجَزَمَ "الشَّارَحُ"^(٧) فِي الْوَصَايَا بِتَقْدِيرِهِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ.
[١٦٩٢١] (قوله: بَطَلَتْ) الْأَوَّلَى: فَإِنَّهَا تَبْطُلُ.

[١٦٩٢٢] (قوله: وَيزَادُ مُدَبِّرُ السَّفِيهِ) فِي "الْخَانِيَّةِ"^(٨): ((يَصِحُّ تَدْبِيرُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفِيهِ
بِالثُّلْثِ وَبِمَوْتِهِ يَسْعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ، وَأَنَّ وَصِيَّةَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفِيهِ بِالثُّلْثِ جَائِزَةٌ)) اهـ. فَبُطِّلَ
الْفَرْقُ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ هُوَ أَنَّ التَّدْبِيرَ إِتْلَافُ الْآنَ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ

(قوله: وَأَنَّ وَصِيَّةَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفِيهِ بِالثُّلْثِ جَائِزَةٌ) أي: فِي وَجْهِهِ الْخَيْرِ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((ثُمَّ جُنَّ مَمَاتَ)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ وَنَوَائِجِهِ ص ٢١٣-.

(٣) ص ١٤٧- "د".

(٤) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٥/ب.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٢/٢ تَصَرَّفَ.

(٦) "غَمَزَ عَيُونَ الْمَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّانِي فِي الْفَوَائِدِ - الْعِتَاقُ وَتَوَابِعُهُ ١٤١/٢ تَصَرَّفَ.

(٧) انْظُرْ "الدَّر" مَا قَبْلَ الْمَقُولَةِ [٣٦٢٤٤] قَوْلُهُ: ((فَصَارَ مَعْتَوَاهَا)).

(٨) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْحَجَرِ - فَصْلُ فِي الْحَجَرِ بِسَبَبِ السَّفِيهِ وَالتَّدْبِيرِ ٦٤٠/٣ (هَامِشُ "الْعِتَاوَى الْهَدِيَّة").

وَمُدَبَّرٌ قَتَلَ سَيِّدَهُ (فَلَا يُبَاعُ مُدَبَّرٌ) الْمَطْلُوقُ خِلَافًا لـ "الشَّافِعِيِّ"، وَلَوْ^(١) قَضَى بِصِحَّةِ
يَبْعِهِ نَفَذَ، وَهَلْ يَطْلُ التَّدْبِيرُ؟.....

فَلَا إِنِّ لَأَنَالَافُ فِيهَا، 'نَهْر' ^٢، وَمُرَادُ بَقُولِهِ: ((يَسْعَى بِكُلِّ قِيمَتِهِ)) كُلُّ قِيمَتِهِ مُدَبَّرٌ أَمْ كَمْ فِي 'نَحْر' ^٣،
ح "٤".

قُلْتُ: وَحِثُّ وَحِثٌ عَلَيْهِ اسْتَعْيَا فِي كُلِّ قِيمَتِهِ لَمْ يَأْخُذْ حُكْمُ التَّدْبِيرِ مِنْ كُلِّ وَحِثٍ، فَكَأَنَّ
تَدْبِيرَهُ لَمْ يَصَحَّ، فَافْهَم.

[١٦٩٢٣] (قوله: وَمُدَبَّرٌ قَتَلَ سَيِّدَهُ) يَعْنِي: إِذَا قَتَلَ الْمُدَبَّرُ سَيِّدَهُ عَقَقَ وَسَعَى فِي قِيمَتِهِ، وَإِذَا قَتَلَ
أَمُوصِي لَهُ أَلْمُوصِي فَلَا شَيْءَ بِهِ: لِأَنَّهُ لَا وَصِيَّةَ لِقَاتِي، وَسَيَأْتِي "نَفَصُشُهُ" ح "
[١٦٩٢٤] (قوله: فَلَا يُبَاعُ الْمُدَبَّرُ مُطْلَقًا) اسْتَشْكَلْتُ بِنِهَا إِذَا قَالَ: كُلُّ مُمْنُوئٍ أَمْسُكُهُ فَهُوَ خُرٌّ
عَدَّ مَوْتِي وَلَهُ مَمَالِيكُ وَاسْتَبْرَى مَمَالِيكَ ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهُمْ يَعْتَفُونَ، وَلَوْ بَاعَ أَيْدِي اسْتَبْرَاهُمْ صَحَّ.
وَأُحِبُّ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْدُومِ تُعْتَرَى يَوْمَ الْمَوْتِ، وَإِلَى الْمَوْحُودِ عِنْدَ الْإِنْجَابِ، [٤ ق ١٦٩٢٥]
وَتَمَامُ تَقْرِيرِهِ فِي 'الْفَتْح' ^٤، قَالَ 'ص' ^٥ ((وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَنْ سَعَى مِنْ غَيْرِهِ وَهَتُّهُ

(قوله: وَمَنْ تَقْرِيرُهُ فِي "الْفَتْحِ" (الْح) قَالَ فِيهِ ((حَتَّى يَوْصِي يَوْمَ الْوَلَاةِ وَهُوَ مَالُهُ أَوْلَادُهُمْ وَحَدُّ
مَسْهُمٍ بَصَلْتُ ثُمَّ يَوْصِيهِ: لِأَنَّهُ تَدْوَلُهُمْ عَلَيْهِمْ فَصَلَّ بِمَوْتِ أَحِبِّهِمْ حَصِيَّهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَدَّ فَوَيْدُ لَهُ تَلَاثَةُ
أَوْلَادٍ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمْ ثُمَّ مَاتَ أَمُوصِي كَانَ الْكُلُّ لِبَنَاتِهِ: لِأَنَّ أَمَاتَ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ: لِكُونِهِمْ مَعْدُومِينَ
عِنْدَ الْإِنْجَابِ، فَسَاوَتْ مَنْ يَكُونُ مَوْحُودًا عِنْدَ الْمَوْتِ)) اهـ

(١) فِي 'د' وَ 'و' ((مَوْ))

(٢) 'نَهْر' كَتَبَ لِإِعْدَاقٍ - باب التدبير ٢٧٣

(٣) 'نَحْر': كَتَبَ الْعَنْقُ - باب التدبير ٢٨٨ ٤

(٤) 'ح': كَتَبَ الْعَنْقُ - باب التدبير ٢٢٥ ق ٢٢٥

(٥) مَقُولَةٌ [١٦٩٤٨] قَوْلُهُ ((يَسْعَى فِي قِيمَتِهِ))

(٦) 'ح': كَتَبَ لَعَوَ - باب التدبير ٢٢٥ ق ٢٢٥

(٧) 'الْفَتْح' كَتَبَ عَتَاقٍ - باب التدبير ٣١٨ ٤

(٨) 'ط': كَتَبَ لَعَوَ - باب التدبير ٣١٣ ٢

قيل: نعم، نعم^(١) لو قضى بطلان بيعه صار كالحرق (ولا يوهب ولا يرهن).....

منه فاعتاق بمال أو بلا مال فلا إشكال، كما في "شرح النقاية" لـ "البرجندي".

[١٦٩٢٥] (قوله: قيل: نعم) قال في "البحر"^(٢): ((وفي "الطهيريّة"^(٣): فإن باعه وقضى القاضي بخوار بيعه نفذ قضاؤه ويكون فسخاً للتدبير، حتى لو عاد إليه يوماً من الدهر توجه من الوجه ثم مات لا يعتق، وهذا مُشْكِلٌ؛ لأنه يُطْلَقُ بقضاء القاضي ما هو مُخْتَلَفٌ فيه، وما هو مُخْتَلَفٌ فيه لزوم التدبير لا صحة التعليق، فينبغي أن يُطْلَقَ وَصْفُ اللزوم لا غير)) اهـ. وقوله: ((وهذا مُشْكِلٌ)) إلخ من كلام "الطهيريّة".

[١٦٩٢٦] (قوله: نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحرق) أي: في سرّيان الفساد إلى القين إن ضم إليه في صفقة، قال في "البحر"^(٤): ((وسأتي في البيوع أن بيع المدبر باطل لا يملك بالقبض، فلو باعه المولى فرفعه العبد إلى قاص حنفي وادّعى عليه أو على المشتري فحكم الحنفي بطلان البيع ولزوم التدبير فإنه يصير متفقاً عليه فليس للشافعي أن يقضي بخوار بيعه بعده، كما في "فتاوى الشيخ قاسم"، وهو موافق للقواعد فينبغي أن يكون كالحرق، فلو جمع بينه وبين قن ينبغي أن يسري الفساد إلى القين، كما سنبينه إن شاء الله تعالى في محله)) اهـ "ح"^(٥).

[١٦٩٢٧] (قوله: ولا يرهن) لأن الرهن والارتهان من باب إيفاء الدين واستيفائه عندنا، فكان من باب تملك العين وتملكها، "بحر"^(٦) عن "البدائع"^(٧).

(١) ((نعم)) الثانية ساقطة من "ط".

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٣) "الطهيريّة": كتاب العتاق - الفصل الثالث في التدبير والإسقاط ١١٥/ب.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٥) "ح": كتاب العتق - باب التدبير ٢٢٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٧) "البدائع": كتاب التدبير - فصل في أن حكم التدبير موعان ١٢١/٤.

فَشَرَطُ وَاقِفِ الْكُتْبِ الرَّهْنِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ فِي يَدِ مُسْتَعِيرِهِ أَمَانَةٌ، فَلَا يَتَأْتِي الْإِيضَاءُ وَالِاسْتِيفَاءُ بِالرَّهْنِ بِهِ، "بَحْر" (١).....

مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها

[١٦٩٢٨] (قوله: فَشَرَطُ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كَمَا فَعَلَ فِي "الْبَحْرِ" (٢) وَأَشَارَ إِلَيْهِ "الشَّارِحُ". وَوَجْهُ التَّفْرِيعِ: أَنَّ الْعِلَّةَ كَمَا أَفَادَتْ أَنَّ الرَّهْنَ لَا بُدَّ أَنْ يُمَكِّنَ الْاسْتِيفَاءَ مِنْهُ، فَقَدْ أَفَادَتْ أَيْضًا أَنَّ الْمَرْهُونَ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَيْنًا مَضْمُونًا يُطَالَبُ بِإِقَائِهِ، فَبالنَّظَرِ إِلَى الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُدَبِّرِ بِمَالٍ آخَرَ، وَبالنَّظَرِ إِلَى الثَّانِي لَا يَصِحُّ رَهْنُ مَالٍ بِكُتُبِ الْوَقْفِ، فَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا عَدَمُ صِحَّةِ الرَّهْنِ فِي كُلِّ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَلَا تَضُرُّ الْمَغَايِرَةُ فِي كَوْنِ الْمُدَبِّرِ مَرْهُونًا وَالكُتُبِ مَرْهُونًا بِهَا، فَافْهَم.

[١٦٩٢٩] (قوله: فَلَا يَتَأْتِي إلخ) قِيلَ: مُقْتَضَى كَوْنِهَا أَمَانَةٌ أَنَّهَا تُضَمَّنُ بِالتَّعْدِي فَمَا الْمَانِعُ مِنَ صِحَّةِ الرَّهْنِ لِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ شَرَطُ الْوَاقِفِينَ تَصْحِيحًا لِأَغْرَاضِهِمْ.

قُلْتُ: قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِدَيْنٍ مَضْمُونٍ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِالْأَمَانَاتِ وَالْوَدَائِعِ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ (٣) مَتْنًا، وَالْأَمَانَاتُ تُضَمَّنُ [١٧/٤] بِالتَّعْدِي مُطْلَقًا بِرَهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْاسْتِيفَاءُ مِنَ الرَّهْنِ الْبَاطِلِ وَلَا حَبْسُهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا فَائِدَةَ لَهُ، فَافْهَم. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا كُلُّهُ إِنْ أُريدَ بِالرَّهْنِ مَدْلُولُهُ الشَّرْعِيُّ، أَمَّا إِنْ أُريدَ مَدْلُولُهُ اللَّغَوِيُّ وَأَنْ يَكُونَ تَذَكُّرَةً فَيَصِحُّ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ كَمَا قَالَهُ "السُّبْكِيُّ" (٤)، قَالَ: وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ مُرَادُ الْوَاقِفِ فَلِأَقْرَبُ حَمَلُهُ عَلَى اللَّغَوِيِّ تَصْحِيحًا لِكَلَامِهِ، وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ تَجْوِيزَ الْوَاقِفِ الْإِنْتِفَاعَ لِمَنْ يُخْرِجُهُ مِنْ خِزَانَتِهِ مَشْرُوطًا بِأَنْ يَضَعَ فِي الْخِزَانَةِ

(قوله: قُلْتُ: قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِدَيْنٍ مَضْمُونٍ إلخ) مَا قَالَهُ لَا يَدْفَعُ مَا قِيلَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّهْنَ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ الْإِلَازِمَةِ بِالتَّعْدِي لَا بِالْأَمَانَةِ، وَيَكُونُ الرَّهْنُ حِينَئِذٍ كَالرَّهْنِ بِالدَّيْنِ الْمَوْعُودِ. فَإِنَّهُ صَحِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَيْنٌ الْآنَ.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٢) انظر "الدرر" عند المقولة [٣٤٠٧١] قوله: ((بحق)) وما بعدها، والمقولة [٣٤٢٣٤] قوله: ((ولا بالأمانات)) وما بعدها.

(٣) يقول: صرَّح ابن نجيم في "الأشاه" عن السيوطي أَنَّ السُّبْكِيَّ ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ فِي "تَكْمِلَةِ شَرْحِ الْمَهْدِي"، هَذَا وَقَدْ يَحْتَسِبُ

عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَطْبُوعَةِ التَّكْمِلَةِ لِلْسُّبْكِيِّ الَّتِي يَرَى أَبَدِيًّا فَلَمْ يَثْرَ عَلَيْهَا

(ولا يخرُجُ مِنَ الْمِلْكِ إِلَّا بِالْإِعْتَاقِ وَالْكِتَابَةِ) تعجلاً للحرية، وسيُتضحُ في بابهِ، والحِيسَةُ لمريدِ التدبيرِ على وجهِ يَمْلِكُ بَيْعَهُ أَنْ يُدِيرَهُ مُقَيِّداً ك: إِنْ مِتُّ وَأَنْتَ فِي مِلْكِي.....

ما يَتَذَكَّرُ هو بهِ إِعَادَةُ الْمَوْقُوفِ وَيَتَذَكَّرُ الْخَازِنُ بهِ مُطَابَقَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُثَبِّتَ لَهُ أَحْكَامُ [لرهن] ^(١)، قال في "الأشباه" ^(٢) في القول في الدين بعد أَنْ نُقِلَ عِبَارَةُ "السُّبُكِيِّ" بِطُولِهَا: ((وَأَمَّا وَخُوبُ تَسَاعٍ شَرْطِهِ وَحَمَلُهُ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ فَعَبْرٌ بَعِيدٌ)).

١٦٩٣٠ (قوله: ولا يخرُجُ مِنَ الْمِلْكِ) عَطْفٌ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ، وفي "الذخيرة" وغيرها: ((كُلُّ تَصَرُّفٍ لَا يَقَعُ فِي الْحُرِّ نَحْوَ الْبَيْعِ وَالْإِمْهَارِ يُمْنَعُ فِي الْمُدْبِرِ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حُكْمِ مِثْلِ الْمَوْلَى إِلَّا أَنَّهُ انْعَقَدَ لَهُ سَبَبُ الْحُرِّيَّةِ، فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يُطِيلُ هَذَا السَّبَبَ يُمْنَعُ الْمَوْلَى مِنْهُ)) اهـ، فلذا لا تجوزُ الوَصِيَّةُ بهِ وَلَا رَهْنُهُ، "بجر" ^(٣).

١٦٩٣١ (قوله: إِلَّا بِالْإِعْتَاقِ) أَي: بِلا بَدَلٍ أَوْ بِهِ، "نهر" ^(٤).

١٦٩٣٢ (قوله: وَسَيُتَّضَحُّ فِي بَابِهِ) إِضَاحَةٌ: أَنَّ الْمُدْبِرَ الَّذِي كُتِبَ إِذَا أَنْ يَسْعَى فِي تُلْتِي قِيمَتِهِ إِنْ شَاءَ، أَوْ يَسْعَى فِي كُلِّ الْبَدَلِ. مَوْتِ سَيِّدِهِ فَقِيْرًا لَمْ يَتْرَكَ غَيْرَهُ، وَأَمَّا إِذَا تَرَكَ مَالًا غَيْرَهُ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ عَتَقَ مَحَانًا، "ط" ^(٥). وهو حَاصِلُ مَا فِي "البحر" ^(٦) عَنْ "الفتح" ^(٧).

(قوله: مَنْ غَيْرِ أَنْ تُثَبِّتَ لَهُ أَحْكَامُ الْوَقْفِ إلخ) حَقُّهُ: الرَّهْنُ.

(١) بقول: في السخ جميعها: ((من غير أن تثبت له أحكام الوقف))، والصواب ما أثبتناه من عبارة "الأشباه"، إذ هو المقصود، ثم إن أحكام الوقف ناسئة له، وقد نبه "الرافعي" على ذلك، فليُنظر، والله أعلم.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - القول في الدين ص ٤٢٢.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٨/٤ تنصرف.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب التدبير ق ٢٧٣/ب تنصرف.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٣/٢.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٧) "الفتح": كتاب العتاق - باب التدبير ٣٢٤/٤.

أو: إن بقيت بعد موتي فأنت حرٌّ (وَيُسْتَحْدَمُ) المدبرُ (وَيُسْتَأْجَرُ وَيُنْكَحُ، والأمةُ توطأ وتُنْكَحُ) جبراً (والمولى أحقُّ بكسبه وأرشه ومهر المدبرة).....

[١٦٩٣٣] (قوله: أو إن بقيت إلخ) حيلة ثانية اختصرها ممَّا في "البحر" ^(١) عن "الولوالجية" ^(٢): ((قال: هذه أمتي إن احتجت إلى بيعها أبيعها وإن بقيت بعد موتي فهي حرة فباعها جازاً، كذا في "فتاوى" "الصدر الشهيد" ^(٣))) اهـ، فافهم. قال في "البحر" ^(٤): ((ولم يُصرِّح بأنها مدبرة تديراً مطلقاً أو مقيداً)) اهـ.

قلت: كيف يصحُّ كونُ تدبيرها مطلقاً مع تصرُّيحه بجواز بيعها؟! فلذا جزم "الشارح" بكونه مقيداً.

[١٦٩٣٤] (قوله: وَيُسْتَحْدَمُ المدبرُ إلخ) هو وما بعده بالبناء للمجهول، وكان المناسب أن يقول: و((يُؤَجَّرُ)) بدل و((يُسْتَأْجَرُ)) كما عبر في "الكنز" وغيره. وقوله: ((جبراً)) قيدٌ لجميع، أي: للمولى أن يجبره على الخدمة وعلى أن يؤجره وعلى أن ينكحه، أي: يؤججه بالولاية عليه، وعلى أن يطاء المدبرة وعلى أن ينكحها، أي: يؤججها لغيره، قال في "البحر" ^(٥): ((وإنما حاربت هذه التصرفات [١٧٣/٤ ب]؛ لأنَّ الملك ثابت فيه، وبه تستفاد ولاية هذه التصرفات)).

[١٦٩٣٥] (قوله: وأرشه) أي: أرض الجناية عليه، وأمَّا أرض الجناية منه فعلى المولى، ويطلب لأقلَّ من القيمة ومن أرض الجناية، ولا يضمن أكثر من قيمة واحدة وإن كثرت الجنایات. أفاده في "البحر" ^(٥). وفي بعض النسخ: ((وإرثه)) وهو تحريف؛ لأنه ما دام سيده حياً لا يملك شيئاً، "ط" ^(٦).

(قوله: وكان المناسب أن يقول: ((يُؤَجَّرُ)) بدل و((يُسْتَأْجَرُ)) إلخ) مألهاً واحداً، إنما الفعل في الأول مراعى صدوره من السيد على العبد، وفي الثاني من المستأجر عليه.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٢) "الولوالجية": كتاب العتاق - الفصل الثالث في الوصية بالعتق إلخ ق ٨٥/أ.

(٣) أي: "الفتاوى الصغرى"، وقد تقدّمت ترجمتها في ٢٤٧/١.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٨/٤.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٣/٢.

لِبَقَاءِ مِلْكِهِ فِي الْحُمَةِ (وَبِمَوْتِهِ) وَلَوْ حُكْمًا كُلِّحَاقِهِ مُرْتَدًّا (عَتَقَ) فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ الْمَوْلَى (مِنْ ثُلْثِهِ) أَي: ثُلْثَ مَالِهِ.....

[١٦٩٣٦] (قوله: لِبَقَاءِ مِلْكِهِ فِي الْجُمْلَةِ) بَع فِيهِ "الدَّرَر" ^(١)، وَاعْتَرَضَهُ فِي "الشَّرْبِلَالِيَّة" ^(٢): ((بَأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمُدْبِرِ كَامِلٌ؛ لِعِتْقِهِ بِقُوْبِهِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ)). اهـ "ح" ^(٣). وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ مَعْنَى كَمَالِ مِلْكِهِ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ رَقَبَةٌ وَيَدَا بِخِلَافِ الْمَكَاتِبِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي نَقْصَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا يَمِيزُ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ الْعِتْقِ وَالْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ لَهُ سَبَبُ الْحُرِّيَّةِ كَمَا مَرَّ ^(٤)، بِخِلَافِ الْقَيْنِ فَإِنَّ مِلْكَهُ كَامِلٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. [١٦٩٣٧] (قوله: وَبِمَوْتِهِ) أَي: الْمَوْتُ.

[١٦٩٣٨] (قوله: كَلِّحَاقِهِ) بَفَتْحِ اللَّامِ، أَي: مَعَ الْحُكْمِ بِهِ كَمَا فِي "الدَّرَرِ الْمُتَّقَى" ^(٥)، وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَدَبَّرَهُ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَ عَتَقَ مُدَبَّرُهُ كَمَا فِي "الْبِدَائِع" ^(٦)، "نَهْر" ^(٧).

[١٦٩٣٩] (قوله: عَتَقَ فِي آخِرِ جُزْءٍ إلخ) نَقَلَهُ فِي 'الْبَحْرِ' ^(٨) عَنْ 'الْمُحِيطِ'، ثُمَّ قَالَ ^(٩): ((وَهُوَ التَّحْقِيقُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ)) هـ. وَمُعَادُةٌ: أَنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنَّ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي لَا تَقَعُ الْحُرِّيَّةُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، "ط" ^(٩).

(قوله: وَحَقَّ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَ إلخ) يَطْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ قَبِيحٍ.

(١) 'الدَّرَر': كِتَابُ عَتَاقٍ - بَابُ تَنْدِيرٍ ٢ ١٨.

(٢) 'الشَّرْبِلَالِيَّة': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ لَتْدِيرٍ ٢ ١٨. (هَمْشُ 'الدَّرَرِ وَالْعَرَرِ').

(٣) 'ح': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ لَتْدِيرٍ ق ٢٢٥ ب.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٦٩٣٠] قَوْلُهُ: ((وَلَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْكَ)).

(٥) 'الدَّرَرِ الْمُتَّقَى': كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ التَّنْدِيرِ ١ ٥٣٣ (هَمْشُ مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ).

(٦) 'لِدَائِع': كِتَابُ لَتْدِيرٍ - فَصْلٌ فِي أَنَّ حُكْمَ التَّنْدِيرِ نَوْعَانِ ٤ ١٢٢.

(٧) 'سَهْر': كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ لَتْدِيرٍ ق ٢٧٤ ب.

(٨) 'الْبَحْرِ': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّنْدِيرِ ٤ ٢٨٨.

(٩) 'ط': كِتَابُ عَتَقٍ - بَابُ تَنْدِيرٍ ٢ ٣١٣ تَنْصَرَفُ.

يَوْمَ مَوْتِهِ إِلَّا إِذَا قَالَ فِي صِحَّتِهِ: أَنْتَ حُرٌّ أَوْ مُدَبَّرٌ وَمَاتَ مُجْهَلًا فَيَعْتَقُ نِصْفَهُ مِنْ الْكُلِّ وَنِصْفَهُ مِنَ الثُّلُثِ، "حاوي"^(١) (وَسَعَى) بِحِسَابِهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ وَ^(٢) (فِي تَنْثِيهِ) لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنَ الثُّلُثِ (إِنْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ وَلَهُ وَارِثٌ لَمْ يُحِزْهُ) أَي: التَّدْبِيرَ، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) وَارِثٌ (أَوْ كَانَ وَأَجَازَهُ عَتَقَ كُلَّهُ) لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ، وَلِذَا لَوْ قَتَلَ سَيِّدُهُ.....

[١٦٩٤٠] (قَوْلُهُ: يَوْمَ مَوْتِهِ) صِفَةُ لِمَالِهِ، أَي: مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ الْكَائِنِ يَوْمَ مَوْتِهِ لَا يَوْمَ التَّدْبِيرِ.

٣٣/٣

[١٦٩٤١] (قَوْلُهُ: فِي صِحَّتِهِ) فَلَوْ فِي مَرَضِهِ فَكُلُّ مِنَ النِّصْفَيْنِ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ، "ط"^(٣).

[١٦٩٤٢] (قَوْلُهُ: أَنْتَ حُرٌّ أَوْ مُدَبَّرٌ) أَي: رَدَّدَ بَيْنَهُمَا.

[١٦٩٤٣] (قَوْلُهُ: وَمَاتَ مُجْهَلًا) اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْمُضْعَفِ، أَي: لَمْ يُبَيِّنْ مُرَادَهُ، فَلَوْ بَيَّنَ فَعَلَى

مَا بَيَّنَ، "ح"^(٤).

[١٦٩٤٤] (قَوْلُهُ: فَيَعْتَقُ الْخ) أَي: مُرَاعَاةَ اللَّفْظَيْنِ، فَلَوْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ وَكَانَتْ قِيمَتُهُ سِتِّمِائَةً مَثَلًا

عَتَقَ نِصْفَهُ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَعَتَقَ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرَ [مِائَةً]^(٥) وَسَعَى [بِمِائَتَيْنِ]^(٥).

[١٦٩٤٥] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ) كَمَا لَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَكَانَ الثُّلُثُ مِائَتَيْنِ

فَإِنَّهُ يَسَعَى فِي مِائَةٍ.

[١٦٩٤٦] (قَوْلُهُ: وَفِي تَنْثِيهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((بِحِسَابِهِ)).

[١٦٩٤٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنَ الثُّلُثِ) لِمَا مَرَّ^(٦): ((أَنَّهُ تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ بِالْمَوْتِ))، فَحَيْثُ لَمْ يَتْرُكْ

(قَوْلُهُ: وَعَتَقَ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرَ مِائَتَانِ وَسَعَى بِمِائَةٍ) الْعِبَارَةُ فِيهَا قَلْبٌ، وَحَقُّهُ وَعَتَقَ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرَ

مِائَةً، وَسَعَى فِي مِائَتَيْنِ.

(١) "الحاوي القدسي": كتاب العتق - باب التدبير في ٩١/أ.

(٢) ((الواو)) ليست في "و".

(٣) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٣/٢.

(٤) "ح": كتاب العتق - باب التدبير في ٢٢٥/ب.

(٥) يقول: في النسخ جميعها: ((عتق من نصفه الآخر مائتان وسعى بمائة))، وهو محالف لأصل المسألة؛ حيث يعتق

الثلث ويسعى في الثلثين، فالصواب ما أثبتناه بين مكسرين. والله أعلم، وقد بَّه "الرافعي" على ذلك.

(٦) ص ٤٧ - "در".

سَعَى فِي قِيَمَتِهِ كَمُدَبِّرِ السَّفِيهِ، وَلَوْ قَتَلَتْهُ أُمُّ الْوَلَدِ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا، كَمَا بَسَطَهُ^(١) فِي
"الْجَوْهَرَةِ" (وَسَعَى فِي كُلِّهِ).....

سَيِّدُهُ غَيْرُهُ يَعْتَقُ مِنَ الثُّلُثِ وَيَسْعَى فِي ثُلُثَيْهِ، أَمَّا إِذَا خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ فَلَا سِعَايَةَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ
السَّيِّدُ سَفِيهًا وَقَتَ التَّدْبِيرِ، أَوْ قَتَلَ سَيِّدَهُ فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ، كَمَا فِي "الدَّرِّ الْمُتَّقَى"^(٢) عَنْ
"الْأَشْبَاهِ"^(٣)، وَقَدْ مَرَّ^(٤) وَيَأْتِي^(٥).

[١٦٩٤٨] (قَوْلُهُ: سَعَى فِي قِيَمَتِهِ) لِأَنَّهُ لَا وَصِيَّةَ لِقَاتِلٍ إِلَّا أَنْ يَنْسَخَ الْعَقْدَ بَعْدَ وَقُوعِهِ
لَا يَصِحُّ فَوْحَبَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ نَفْسِهِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً فَالْجَنَائِيَّةُ هَذَرًا، وَكَذَا فِيهَا [٤ ق ١٨٨]
دُونَ النَّفْسِ، وَلَوْ عَمْدًا فَلِلْوَرَّةِ تَعْجِيلُ الْقِصَاصِ أَوْ تَأْخِيرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ السَّعَايَةِ، "جَوْهَرَةُ"^(٦)
مُلْخَصًا.

[١٦٩٤٩] (قَوْلُهُ: كَمُدَبِّرِ السَّفِيهِ) فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ مُدَبِّرًا وَلَيْسَ عَلَيْهِ نُقْصَانُ التَّدْبِيرِ،
كَالصَّالِحِ إِذَا دَبَّرَهُ وَمَاتَ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ، "بَحْرُ"^(٧).

[١٦٩٥٠] (قَوْلُهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهَا) أَيُّ: أَنَّهَا تَعْتَقُ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ مَوْتٌ وَيُقْتَصَرُ مِنْهَا لَوِ الْقَتْلُ
عَمْدًا، وَإِلَّا فَلَا سِعَايَةَ وَلَا غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ عِتْقَهَا لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ، بِخِلَافِ الْمُدَبَّرَةِ فَإِنَّ قَتْلَهَا لَهُ رَدٌّ لِلْوَصِيَّةِ،
"جَوْهَرَةُ"^(٨) مُلْخَصًا.

(١) فِي 'د' وَ 'و': ((بَسَطَ)).

(٢) 'الدَّرِّ الْمُتَّقَى': كَذَبَ لِإِعْتِقَاقِ - بَابِ التَّدْبِيرِ ١ ٥٣٣ (هَامِشٌ "بَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").

(٣) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْمَنْ الثَّانِي فِي الْفَوَائِدِ - كِتَابُ الْعِتَاقِ وَتَوَابِعُهُ ص ٢١٤ -.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٦٩٢٣] قَوْلُهُ: ((وَمُدَبَّرٌ قَتَلَ سَيِّدَهُ)).

(٥) فِي الْمَقْرُوءَةِ الْآتِيَةِ.

(٦) 'الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ': كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابِ التَّدْبِيرِ ٢ ١٩٠.

(٧) 'لَحَرٌ': كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابِ التَّدْبِيرِ ٤ ٢٨٩، نَقْلًا عَنْ الْإِمَامِ 'مُحَمَّدٍ' فِي كِتَابِ الْحَجَرِ.

(٨) "الْجَوْهَرَةُ اسِيرَةُ": كَذَبَ الْعِتَاقِ - بَابِ التَّدْبِيرِ ٢ ١٩٠.

أي: كُلَّ قِيمَتِهِ مُدَبَّرًا، "مُحْتَبَى"، وهو حِينَئِذٍ كُمُكَاتِبٍ، وقالوا: حُرٌّ مَدْيُونٌ (لو) المولى (مَدْيُونًا).....

[١٦٩٥١] (قوله: أي: كُلَّ قِيمَتِهِ مُدَبَّرًا) وهي ثُلُثَا قِيمَتِهِ قَنَّا كما مرَّ^(١) في عِتْقِ الْبَغْضِ وَيَأْتِي^(٢).
[١٦٩٥٢] (قوله: وهو حِينَئِذٍ كُمُكَاتِبٍ إلخ) كَذَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، وَفَرَّغَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَا يُزَوَّجُ نَفْسُهُ عِنْدَهُ مُسْتَدِلًّا بِمَا فِي "الْمَجْمَعِ": لَوْ تَرَكَ مُدَبَّرًا فَقَتِلَ خَطَأً وَهُوَ يَسْعَى لِلْوَارِثِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَوَلِيَّهِ، وَقَالَا: دَيْتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ اهـ. قَالَ^(٤): ((وَكَذَا الْمُنْجَرُّ عِتْقُهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ، فَإِنَّهُ فِي زَمَنِ السَّعَايَةِ كَالْمُكَاتِبِ عِنْدَهُ))، وَلِلْعَلَّامَةِ "الشَّرْنَبَلَالِي" رِسَالَةً سَمَّاها: "إِقَاطُ ذَوِي الدَّرَايَةِ لَوْصَفٍ مَنْ كَلَّفَ السَّعَايَةَ"^(٥)، حَرَّرَ فِيهَا: ((أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ يَسْعَى، وَهُوَ حُرٌّ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْأَحْرَارِ اتِّفَاقًا، وَكَذَا الْمُعْتَقُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، وَالْمُعْتَقُ عَلَى مَالٍ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": أَي: كُلَّ قِيمَتِهِ مُدَبَّرًا إلخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ سَعَايَتِهِ فِي قِيمَتِهِ مُدَبَّرًا، بَلِ الْوَجْهُ أَنَّهُ يَسْعَى فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ قَنَّا، لِتَقَدُّمِ الدِّينِ، وَهُوَ مَا فِي "الْحَوْهَرَةِ" عَلَى مَا نَقَلَهُ "السَّنَدِيُّ" عَنْهَا، حَيْثُ قَالَ فِي "الْحَوْهَرَةِ": ((فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ لِفَرَمَائِهِ، يَعْنِي: فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ قَنَّا لِتَقَدُّمِ الدِّينِ عَلَى وَصِيَّةِ، وَالتَّدْبِيرُ مَنَزِلَةُ الْوَصِيَّةِ، وَالدِّينُ يَمْنَعُ الْوَصِيَّةَ، إِلَّا أَنَّ تَدْبِيرَهُ بَعْدَ وَقْعِهِ لَا يُلْحَقُهُ الْفَسْخُ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ قِيمَتِهِ)) اهـ. تَأَمَّلْ، وَكَذَا: دَبْرُهُ ثُمَّ قَتْلُ مَوْلَاهُ، أَوْ كَانَ الْمَوْلَى مُحْجُورًا بِالسَّفَهَةِ يَسْعَى فِي قِيمَتِهِ قَنَّا، وَلَا يَظْهَرُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَسْعَى فِي كُلِّ قِيمَتِهِ مُدَبَّرًا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجَرِ "الْخَائِيَّةِ": ((تَصَرُّفَاتُ الْمُحْجُورِ بِسَبَبِ السَّفَهَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ: مَا لَا يَصُحُّ مِنَ الْهَازِلِ لَا يَصُحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ، وَمَا يَصُحُّ مِنَ الْهَازِلِ يَصُحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ، وَيَسْعَى الْعَبْدُ فِي قِيمَتِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": أَنَّهُ لَا يَسْعَى وَيَصُحُّ تَدْبِيرُهُ، فَلَوْ مَاتَ سَفِيهًا يَعْتِقُ الْمَدَبَّرُ وَيَسْعَى فِي قِيمَتِهِ مُدَبَّرًا)) اهـ. وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" فِي مُدَبَّرِ السَّفِيهِ رَوَايَةٌ عَنْ "مُحَمَّدٍ".

(١) ص ٩٢ - "در".

(٢) ص ١٦٨ - "در".

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٤) لأبي الإخلاص حسن بن عمار الوفاقي الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩ هـ) ("خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات

السنية" ص ٥٨٨، "هدية العارفين" ٥٩٢/١).

مُحِيطٌ، ولو دَبَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَلِلْآخَرِ خِيَارَاتُ الْعِتْقِ، فَإِنْ ضَمَّنَ شَرِيكُهُ فَمَاتَ سَعَى فِي نِصْفِهِ، "مُخْتَار" ^(١).....

أو خِدْمَةٍ))، وَأَطَالَ وَأَطَابَ. وَنَخَصْنَا كَلَامَهُ فِيمَا عَلَّقْنَاهُ عَلَى "البحر" ^(٢). وَقَالَ السَّيِّدُ "الْحَمَوِيُّ" فِي "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ" ^(٣): ((وَهُوَ تَحْقِيقٌ بِالْقَبُولِ حَقِيقٌ يُعْضَرُ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِدِ)).

[١٦٩٥٣] (قَوْلُهُ: مُحِيطٌ) أَي: بِدَيْنٍ مُحِيطٍ بِجَمِيعِ مَالِهِ الَّذِي مِنْ جُمُوعِهِ الْمُدَبَّرُ، أَوْ بِرَقَبَةِ الْمُدَبَّرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ^(٤) سِوَاهُ. اهـ "ح" ^(٥). أَمَّا لَوْ كَانَ الدَّيْنُ أَقَلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي قَدْرِ الدَّيْنِ. وَالزِّيَادَةُ عَلَى الدَّيْنِ ثَلَاثُهَا وَصِيَّةٌ وَيَسْعَى فِي ثَلَاثِي الزِّيَادَةِ، "بحر" ^(٦) عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ".

[١٦٩٥٤] (قَوْلُهُ: خِيَارَاتُ الْعِتْقِ) وَهِيَ سَبْعَةٌ إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ مُوسِرًا، وَسِتَّةٌ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا بِإِسْقَاطِ التَّضْمِينِ، "ط" ^(٧). وَمَرَّتْ ^(٨) فِي بَابِ عِتْقِ الْبَعْضِ.

[١٦٩٥٥] (قَوْلُهُ: فَإِنْ ضَمَّنَ شَرِيكُهُ) أَي: ضَمَّنَ السَّاكِتُ الشَّرِيكَ الْمُدَبَّرَ فَلِلضَّامِنِ أَنْ يَرْجِعَ بِمَا ضَمَّنَ عَلَى الْعَبْدِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى مَاتَ عَتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَسَعَى الْعَبْدُ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ كَامِلًا لِلْوَرَثَةِ. وَهَذِهِ الْخِيَارَاتُ عِنْدَ "الْإِمَامِ"، وَعِنْدَهُمَا صَارَ الْعَبْدُ كَمَنْ مُدَبَّرًا بِتَدْبِيرِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ ضَامِنٌ لِنَصِيبِ شَرِيكِهِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا، "ح" ^(٩) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ" ^(١٠) مُخَصَّصًا.

(١) انظر 'الإختيار': كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٣٠.

(٢) "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٢٨٩.

(٣) 'غمر عيون البصائر': لمن لثاني في الفوائد - العتاق وتوابعه ١٤٥/٢.

(٤) في السمع جميعه و'ح': ((إن لم يكن مال)) دون ((ه))، وما أثنائه من 'ت'.

(٥) 'ح': كذب العتق - باب التدبير ق ٢٢٦ أ.

(٦) "الحر": كذب العتق - باب التدبير ٤ ٢٨٩.

(٧) 'ط': كتاب العتق - باب التدبير ٢ ٣١٤.

(٨) ص ٧٠ - وما بعده 'در'.

(٩) 'ح': كتاب العتق - باب التدبير ق ٢٢٦ ب.

(١٠) 'عتاوى بهمة': كذب عتاق - باب السادس في تدبير ٢ ٣٩.

(وَوَلَدُ الْمُدْبِرَةِ) تَدْبِيرًا مُطْلَقًا (مُدْبِرٌ) أَمَّا الْمُقَيَّدُ فَلَا يَتَّبِعُهَا، وَذَكَرَ "الْمُصَنَّفُ"
فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ أَنَّ وَلَدَ^(١) الْمُدْبِرِ كَأَبِيهِ، فَتَأَمَّلْ^(٢).....

[١٦٩٥٦] (قوله: وَوَلَدُ الْمُدْبِرَةِ) أي: المولود بعد التدبير لا قبله؛ لأنَّ حقَّ الحرِّية له يَكُنْ ثَابِتًا
فِي الْأُمِّ وَقْتَ الْوِلَادَةِ [٤/١٨٠ق/ب] حَتَّى يَسْرِيَ إِلَى الْوَلَدِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فَادَّعَتْ وَلَادَتُهُ بَعْدَ التَّدْبِيرِ
فَالْقَوْلُ لِمَوْلَى أَنَّهَا قَبْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى الْعِلْمِ وَالْبَيِّنَةِ لَهَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْبِدَائِعِ"^(٣) وَ"الْفَتْحِ"^(٤).

[١٦٩٥٧] (قوله: مُدْبِرٌ) فَيَعْتَقُ يَمُوتُ سَيِّدُ أُمِّهِ.

[١٦٩٥٨] (قوله: وَذَكَرَ "الْمُصَنَّفُ" إلخ) عِبَارَتُهُ: ((وَوَلَدُ الْمُدْبِرِ كَهَوٍّ)) اهـ، وَوَقَعَ نَحْوُهُ فِي
بَعْضِ نُسَخِ "الْهِدَايَةِ"^(٥) بَلْفَظٍ: ((وَوَلَدُ الْمُدْبِرِ مُدْبِرٌ))، وَرَدَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦): ((بِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ
لِلْأُمِّ لَا لِلْأَبِ)). وَأَجَابَ "ح"^(٧): ((بِأَنَّ لَفْظَ الْمُدْبِرِ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى كَمَا مَرَّ^(٨) فِي نَفْظِ
الْمَمْلُوكِ))، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ فِي عِبَارَتِهِمَا الْأُنْثَى بِقَرِينَةٍ مَا قَدَّمَاهُ^(٩): ((مِنْ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ لَأُمِّ فِي
التَّدْبِيرِ لَا لِأَبٍ)) اهـ. لَكِنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَصِحُّ فِي عِبَارَةِ "الشَّارِحِ"؛ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ:
((كَأَبِيهِ))، فَلَوْ ذَكَرَ عِبَارَةَ "الْمُصَنَّفِ" مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِيهَا لَكَانَ أَوَّلَى، "ط"^(١٠).

[١٦٩٥٩] (قوله: فَتَأَمَّلْ) أَمَرَ بِالتَّأَمُّلِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا مَرَّ^(١١): ((مِنْ عَدَمِ تَبَعِيَّتِهِ لِلْأَبِ))، وَفِي بَعْضِ

(١) فِي "و": ((الْوَلَدِ)).

(٢) فِي "و": ((فَقَالَ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ "ابْنُ عَابِدِينَ" رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ التَّدْبِيرِ - فَصْلٌ فِي أَنَّ حُكْمَ التَّدْبِيرِ نَوْعَانِ ٢٢٥/٤.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ بَابُ التَّدْبِيرِ ٣٢٢/٤.

(٥) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٦٧/٢.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٨/٤.

(٧) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٦/ب.

(٨) الْمَقُولَةُ [١٦٧٩٧] قَوْلُهُ: ((فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي)).

(٩) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(١٠) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٤/٢.

(١١) فِي الْمَقُولَةِ السَّاقِةِ.

وأما تدبير الحمل فكعنته (ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي أم ولده وبطل التدبير) لأنه من الثلث، والاستيلاد^(١) من الكل فكان أقوى (وبيع) ووهب ورهن^(٢) المدبر المقيد (كأن قال له: إن ميت في^(٣) سفري أو مرضي) هذا (أو إلى عشرين سنة مثلاً).....

النسخ: ((فقال)) وهو تحريف ظاهر؛ لأن ما بعده لم يذكره "المصنف" في البيع الفاسد، ولو كان ذكره لا يناسب تفرقة على ما قبله كما قاله "المحشي".

[١٦٩٦٠] (قوله: وأما تدبير الحمل فكعنته) أي: أنه يصح تدبيره وحده، لكن قال في 'الكافي'^(٤): ((ولم يكن له أن يبيع الأم ولا يهبها ولا يمهرها، فإن ولدت لأقل من ستة أشهر كان الولد مدبراً، وإن لأكثر كان رقيقاً) اهـ. وتقدم^(٥) في كتاب العتق: ((أنه لو أعتق الحمل لم يحز بيع الأم، وجاز هبتها، ولو دبره لم تحز هبتها في الأصح))، وتقدم^(٦) وجه الفرق، وهذا قبل الولادة، فيحوز بعدها البيع والهبة.

[١٦٩٦١] (قوله: وبطل التدبير) معنى البطلان، - كما قاله صاحب 'الذخيرة' -: ((أنه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاد فكأنه بطل، وليس المراد بطلانه بالكيفية)).

٣٤/٣

فإن قلت: ما فائدة التدبير حينئذ؟ قلت: دخولها في قوله: كل مدبر لي حر فتعتق حالاً ولا يتوقف عتقها إلى ما بعد الموت، "ط"^(٧).

[١٦٩٦٢] (قوله: وبيع إلخ) قال في "البحر"^(٨): ((بيان للمدبر المقيد وأحكامه، وحاصبه:

(١) في "ب": ((ولا استيلاد))، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "ب": ((وزهن)) بالزاي، وهو تحريف.

(٣) في "د" و "و": ((من)) بدل ((في)).

(٤) "كافي النسفي": كتاب العتاق - فصل: ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ق ١٧٨/أ بتصرف.

(٥) ص. ٥٠ - "در".

(٦) المقولة [١٦٥٦٩] قوله: ((لم تحز هبتها في الأصح)).

(٧) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٤-٣١٥.

(٨) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

مِمَّا يَقَعُ غَالِبًا، أَوْ إِنَّ مِتُّ أَوْ^(١) غُسِّلْتُ.....

أَنْ يُعْلَقَ عِتْقُهُ مَوْتِهِ عَلَى صِفَةٍ لَا مُطْلَقَةٍ، أَوْ زِيَادَةٍ شَيْءٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، كَذَلِكَ: إِنَّ مِتُّ وَغُسِّلْتُ أَوْ كُفِنْتُ وَدُفِنْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَيَعْتَقُ إِذَا مَاتَ اسْتِحْسَانًا، وَإِنَّمَا يَبِيعُ الْمُدَبِّرُ الْمُقْبَدُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ حُرِّيَّةِ لَمْ يَعْقُدْ فِي الْحَالِ لِلتَّرَدُّدِ فِي هَذَا الْقَبْدِ لِحَوَازِ أَنْ لَا يَمُوتَ مِنْهُ، فَصَارَ كَسَائِرِ اتَّعْلِيقَاتِ، مَخْلَافِ الْمُدَبِّرِ الْمُطْلَقِ؛ لِأَنَّهُ تَعَقُّ عِتْقُهُ بِمُطَبِّقِ مَوْتِهِ وَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ)) اهـ. وَأَشَارَ "الشَّارِحُ" بِقَوِيهِ: ((وَوَهَبَ)) إِنْ أَنْ الْمُرَادَ بِالنَّبِيْعِ الْإِحْرَاجُ [٤ ق ١٩] عَنْ الْمَلِكِ لَا خُصُوصُهُ، "ط" ص^(٢).

[١٦٩٦٣] (قوله: مِمَّا يَقَعُ غَالِبًا) أَي: مِمَّا تَقَعُ حَيَاتُهُ بَعْدَهَا غَالِبًا، احْتَرَرَ بِهِ عَنْ نَحْوِ: إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُدَبِّرًا مُطَبَّقًا وَقَدْ مَرَّ^(٣) الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى قَوِيهِ: ((إِلَى عِشْرِينَ سَنَةً)) أَي: إِنَّ وَقَعَ مَوْتِي فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الَّتِي ابْتَدَأْتُهَا هَذَا الْوَقْتُ وَتَنْتَهِي إِلَى عِشْرِينَ، "ط" ص^(٤). وَكَذَا: إِلَى سَنَةٍ، فَمَوْ مَاتَ قَبْلَهَا عَتَقَ وَبَعْدَهَا لَا، وَلَوْ فِي رَأْسِهَا فَمُقْتَصَى الْوَحْهِ: يَعْتَقُ^(٥) لِأَنَّ الْعَايَةَ هُنَا لِلْإِسْقَاطِ؛ إِذْ لَوْلَاهَا تَنَازَلَ الْكَلَامُ مَا بَعْدَهَا، "فَتْح" ص^(٦) مُخَصَّصًا. وَأَحَابَ فِي "الْبَحْرِ" ص^(٧): ((سَأْتُ هَذَا عَيْرٌ مُطَّرِدٌ لَا تَبْقَايَةَ فِي: لَا أَكْثَمُهُ إِلَى غَدٍ؛ فَإِنَّ الْعَايَةَ لَا تَدْخُلُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، فَلَهُ أَنْ يُكْثَمَ فِي الْعَدِ

(قوله: فَيَعْتَقُ إِذَا مَاتَ اسْتِحْسَانًا) وَهَهُ كَمَا فِي "السَّحْرِ" أَنَّهُ يُعَسَّلُ وَكُفِّرُ وَيُدْفَنُ عَقِبَ الْمَوْتِ قَلِيلٌ أَنْ يَتَقَرَّرَ مِنْهُ الْوَارِثُ.

(قوله: فَمُقْتَصَى الْوَحْهِ لَا يَعْتَقُ إِلَّا) الْأَصُوبُ حَذَفُ ((لَا))، وَعَارُهُ الْفَتْحُ: ((وَمُقْتَصَى الْوَحْهِ كَوْنُهُ لَوْ مَاتَ فِي رَأْسِ السَّنَةِ يَعْتَقُ إِلَّا)) وَكَذَا فِي "الْبَحْرِ".

(١) فِي 'و': ((وَعُسِّلْتُ)) بِأَوَو

(٢) 'ط': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢ ٣١٥

(٣) مَقُولَةٌ [١٦٩٠٧] قَوِيهِ: ((وَوُ مَعْنَى))

(٤) 'ط': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢ ٣١٥ تَنْصَرَفُ

(٥) يَقُولُ فِي اسْتِحْسَانِهَا ((لَا يَعْتَقُ))، وَمَا أَشْتَبَهُ هُوَ مَوَاقِفُ عَارَةِ 'الْفَتْحِ' وَ'الْحَرْ'، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ 'دِرَاعِي'

(٦) 'الْفَتْحُ' كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٤ ٣٢٤

(٧) "الْبَحْرِ" كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٤ ٢٩١

وَكُنْتُ أَوْ إِنْ مِتُّ أَوْ قُتِلْتُ، خِلَافًا لـ "زُفَر"، وَرَجَحَهُ "الْكَمَال"، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ
مَوْتِي وَمَوْتَ فُلَانٍ مَا لَمْ يَمُتْ فُلَانٌ قَبْلَهُ فَيَصِيرُ مُطْلَقًا.....

مَعَ أَنَّهَا لِلْإِسْقَاطِ))، وَنَازَعَهُ 'المَقْدِسِي': ((بَأَنَّ السَّنَةَ لَيْسَتْ فِي الْحَقِيقَةِ عَايَةً فَلَا تُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ: إِلَى مُضَيِّ
سَنَةٍ، بِخِلَافِ الْغَدِ فَإِنَّهُ اسْمٌ بِرَمَادٍ مُسْتَقِيلٌ لَهُ سَمٌّ حَاصٌّ دَخَلَ عَلَيْهِ ((ي)) اَّتِي لِبَعَايَةٍ))، نَأْمَلُ.
[١٦٩٦٤] (قَوْلُهُ: وَكُنْتُ) فِي سُخٍّ بـ: ((أَوْ))، وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ لِمَا فِي "السَّحَر" (١)، "ط" (٢).
[١٦٩٦٥] (قَوْلُهُ: أَوْ: إِنْ مِتُّ أَوْ قُتِلْتُ) أَي: بِتَرَدَادِهِ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ فَيَسُ مُمْدَبِّرٌ مُطْلَقٌ
عِنْدَ "أَنِّي يُوسُفُ"؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ بِقَتْلٍ، وَتَعْبِيقُهُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يَمَعُ كَوْنُهُ غَرِيبَةً فِي
أَحَدِهِمَا حَاصَّةً، 'السَّحَر' (٣).

مطلب: الكمال بن الهمام من أهل الترجيح

[١٦٩٦٦] (قَوْلُهُ: وَرَجَحَهُ "الْكَمَال") أَي: رَجَحَ قَوْلَ "زُفَر": ((أَنَّهُ مُدَبِّرٌ مُطْلَقٌ)) بَأَنَّهُ
أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى تَعْلِيقٌ مُطْلَقٌ مَوْتِهِ كَقَوْلِهِمَا كَانَتْ قَتْلًا أَوْ غَيْرَ قَتْلٍ، وَقَدْ مَنَّا^(٥) عِبْرَ مَرَّةٍ:
((أَنَّ "الْكَمَال" مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ))، كَمَا أَفَادَهُ فِي قَضَاءِ "الْبَحْرِ" (٦)، بَلْ صَرَّحَ بِعَصْرِ
مُعَاصِرِيهِ: بَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْإِحْيَاءِ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ قَرَأَهُ عَلَى ذَلِكِ فِي "السَّحَر" (٧) وَ"السَّهَر" (٨)
وَالْمَسْحُ (٩) وَ"زَمَرُ الْمَقْدِسِيِّ" وَ"الشَّارِخُ"، وَهُمْ أَعْيَانُ الْمُنَاحِرِينَ، فَافْهَمُ.
[١٦٩٦٧] (قَوْلُهُ: نَعُدُّ مَوْتِي وَمَوْتَ فُلَانٍ) أَوْ مَوْتَ فُلَانٍ وَمَوْتِي، "كَافِي الْحَاكِمِ".
[١٦٩٦٨] (قَوْلُهُ: فَيَصِيرُ مُطْلَقًا) حَوَاتٌ لِلْمَقْهُومِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ مَاتَ فُلَانٌ قَبْلَهُ صَارَ الْآنَ

(١) 'السَّحَر' كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٢٩٠

(٢) 'ط' كتاب العتق - باب التدبير ٢ ٣١٥

(٣) 'السَّحَر' كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٢٩٠

(٤) 'الفتح' كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٣٢٤

(٥) المَقُولَةُ [١٢٤٣٨] قَوْلُهُ ((وَبَحَثَ الْكَمَالُ هَذَا عِبْرَ صَدَائِبِ))، وَمَقُولَةُ [١٦٢٧٨] قَوْلُهُ ((وَرَجَحَ اِلْتِمَاعِي))

(٦) 'السَّحَر' كتاب القضاء - فصل في تنقيح ٦ ٢٩٣ تنصرف

(٧) 'السَّحَر' كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٢٩٠

(٨) 'السَّهَر' كتاب العتق - باب التدبير ٤ ٢٧٤ -

(٩) 'مَسْحُ' كتاب العتق - باب التدبير ١ ق ١٨٥ -

(أو: أنت حرٌ بعد موتِ فلان) كما في "الدُّرَر" ^(١) و"الكنز" ^(٢)، وردّه في "لبحرٍ بما" ^(٣) في "المسوط" ^(٤) وغيره من أنه ليس تدبيراً بل تعليق ^(٥)، حتى لو مات فلان والمولى حيٌّ عتق من كلِّ المال، ولو مات المولى أولاً بطلَ التعليق. (ويعتق) المُقَيَّد (إن وجد الشرط) بأن مات من سفره أو مرضه ذلك (كعتق المدبر).....

مُدْبِرًا مُطْلَقًا، قال في "الكافي": ((ألا ترى أنه لو قال: أنت حرٌ بعد كلامك فلاناً وبعد موتي فكلّم فلاناً كان مدبراً، وكذلك قوله: إن كنمت فلاناً فأنت حرٌ بعد موتي فكتمه صار مدبراً)) اهـ. قال "ح" ^(٦) عن "هسيّة" ^(٧): ((فتو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبراً، وكان للورثة أن يبيعوه)).

[١٦٩٦٩] (قوله: من أنه) أي. ما ذكر من مسألة المتب، وكذا قوله: ((بعد موتي وموت فلان))، كما في 'البحر' ^(٨).

[١٦٩٧٠] (قوله: حتى لو مات إبح) تفرّيع على كونه تعليقاً مُنْضَمّاً لبيان الفرق منه وبين لتدبير المُقَيَّد بعد شترائيهما [٤ و ١٩ -] في حوار إبيع وعتق تاموت، والفرق: هو أنه إن مات فلان فقط في مسألة المتب عتق من كلِّ المال، وإن مات المولى أولاً في المسألة بطلَ تعليق، كما لو قال: إن دحنت اندار فنت حرٌ فمات المولى قبل الدحوب، والمدبر المُقَيَّد مثلُ المُصَق لا يعتق إلا بموت المولى ومن ثب ما به لا كنه.

[١٦٩٧١] (قوله: بأن مات من سفره أو مرضه ذلك) أي: أو في أمدّة المعبّ، فهو أقام أو صحَّ

(١) سرور ولعرر ' كتاب عناق - باب تدبير ١٨٢

(٢) اطرا شرح العسي عني الكمر ' كتاب الإعتاق - باب تدبير ٢٤٩

(٣) في "و"، ((كما))

(٤) 'المسوط' كتاب اعتق - باب تدبير ١٨١٧ بصرف

(٥) في اسبح جميعها، ((تعسفاً)) - نصب، وما أثناه هو لدى نقصيه النعة، وبنه 'عنم

(٦) 'ح' كتاب عتق - باب تدبير ق ٢٢٧

(٧) 'فتاوى هدية'، كتاب عناق - باب تدبير في تدبير ٣٨٢

(٨) 'البحر'، كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠٤

مِنْ الثُّلَثِ؛ لَوْجُودِ الْإِضَافَةِ لِلْمَوْتِ.

(قَالَ: إِنَّ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا فَهُوَ حُرٌّ فَقَتِلَ لَا يَعْتَقُ، بِخِلَافِ) مَالُو قَالَ: (فِي مَرَضِي) فَرَّقَ بَيْنَ ((مِنْ)) وَ((فِي))، وَلَوْ لَهُ حُمَّى فَتَحَوَّلَ صُدَاعاً أَوْ بَعْكَسِيهِ: قَالَ "مُحَمَّدٌ": هُوَ مَرَضٌ وَاحِدٌ، "مُجْتَبَى". (وَقِيَمَةُ الْمُدَبِّرِ الْمَطْلَقِ (ثَلَاثَا قِيَمَتِهِ قِنًا) بِهِ يُفْتَى (و) الْمُدَبِّرُ (الْمُقَيَّدُ

أَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَعْتَقْ؛ لِيُطْلَانَ الْيَمِينُ قَبْلَ الْمَوْتِ، "بِحَرْ" (١).

(قَوْلُهُ: مِنْ الثُّلَثِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((وَيَعْتَقُ)) وَذَكَرَهُ بَيَانًا لَوَجْهِ الشَّبْهِ، وَأَفَادَ أَنَّهُ يَسْعَى فِيهَا زَادَ، وَإِنْ اسْتَغْرَقَ فِيهِ كُلُّهُ، كَمَا فِي "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى" (٢).

(قَوْلُهُ: فَرَّقَ بَيْنَ ((مِنْ)) وَ((فِي))) وَوَجْهُهُ: أَنَّ ((مِنْ)) تُفِيدُ أَنَّ الْمَوْتَ مُبْتَدَأً وَنَاشِئاً مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَرَضُ سَبَبَ الْمَوْتِ، وَالْقَتْلُ سَبَبٌ آخَرُ، وَأَمَّا ((فِي)) فَإِنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الْمَوْتَ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ سَوَاءً كَانَ بِسَبَبِهِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ.

(قَوْلُهُ: فَتَحَوَّلَ) أَعَادَ الضَّمِيرَ مُذَكَّرًا مَعَ أَنَّ الْحُمَّى مُؤَنَّثَةٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَرَضِ.

(قَوْلُهُ: هُوَ مَرَضٌ وَاحِدٌ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ الْمَرَضَيْنِ يَنْشَأُ عَنِ الْآخَرِ غَالِبًا فَعَدَّ مَرَضًا وَاحِدًا، وَإِلَّا فَالْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الطَّبِّ: أَنَّهُمَا مَرَضَانِ، وَلَعَلَّ تَخْصِيصَ "مُحَمَّدٍ" بِالذِّكْرِ لِكَوْنِهِ الْمُخْرَجُ لِلْفَرْعِ، وَإِلَّا فَلَمْ أَرْ لَهُ مُقَابِلًا، أَفَادَهُ "ط" (٣).

(قَوْلُهُ: بِهِ يُفْتَى) وَقِيلَ: هِيَ قِيَمَتُهُ قِنًا، وَقِيلَ: قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ مُدَّةَ عُمرِهِ، وَقِيلَ: نِصْفُ

(قَوْلُهُ: لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ الْمَرَضَيْنِ يَنْشَأُ عَنِ الْآخَرِ إلخ) هَذَا حِلَافُ الْمَشَاهِدِ، بَلِ الْمَشَاهِدُ كَثِيرٌ أَعْدَمُ تَرْتِيبِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَنَشِئِهِ عَنْهُ، وَالظَّاهِرُ فِي وَجْهِ مَا قَالَهُ "مُحَمَّدٌ": أَنَّهُ لَمَّا كَسَاكَ الْحُمَّى سَبَبًا لِلصُّدَاعِ بِالتَّحَوُّلِ وَبِالْعَكْسِ عُدًّا دَاءً وَاحِدًا، لَا أَنَّ هَذَا التَّحَوُّلَ أَمْرٌ غَالِبٌ.

(١) "المحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

(٢) "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٥٣٣/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٣) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٥/٢ بنصرف.

يُقَوِّمُ قِنًا. "دُرَر" ^(١) عن "الخانية" ^(٢)، وفيها ^(٣) عَنْهَا ^(٤): ((صَحِيحٌ قَالَ لَعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَمَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ))، زاد ^(٥) في "المجتبى":

قِيمَتِهِ قِنًا، كَالْمُكَاتِبِ وَهُوَ الْأَصْحَى، وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى، "بِقَانِي". وفي "البحر" ^(٦): ((أَنَّهُ مُخْتَرُ "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" وَالْوَلَوَالِجِيِّ" ^(٧))). قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُتَقَى" ^(٨) فِي بَابِ عِتْقِ الْبَعْضِ: ((قُلْتُ: وَلَكِنَّ الْمُتَوْنَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَوَجْهُهُ - كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٩) -: أَنَّ الْمَنَافِعَ أَنْوَاعٌ ثَلَاثَةٌ: الْبُعْ وَأَشْبَهُهُ، وَالِاسْتِخْدَامُ وَأَمْثَالُهُ، وَالِإِعْتَاقُ وَتَوَابِعُهُ، وَبِالتَّدْبِيرِ فَاتَ الْبَيْعُ)).

(١٦٩٧٧) (قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ قِنًا) فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَزِمَهُ السَّعَايَةُ فِي ثُلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ فِي كُفِّهِ يُقَوِّمُ قِنًا لَا مُدَبِّرًا.

(١٦٩٧٨) (قَوْلُهُ: قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ) أَمَّا لَوْ قَالَ: بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَهُوَ وَصِيَّةٌ بِالْإِعْنَاقِ فَلَا يَعْتَقُ إِلَّا بِإِعْتَاقِ الْوَارِثِ أَوْ الْوَصِيِّ، كَمَا فِي "البحر" ^(١٠) عَنْ "المجتبى".

(١٦٩٧٩) (قَوْلُهُ: عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ) فِي "الخانية" ^(١١): ((وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ: قِيلَ: يَعْتَقُ مِنَ الثُّلَاثِ، وَقِيلَ: مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ يَسْتَدُّ الْعِتْقُ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ وَهُوَ كَانَ صَحِيحًا فَيَعْتَقُ مِنَ الْكُلِّ [٤، ق. ٢٠/١] وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَى قَوْلِهِمَا: يَصِيرُ مُدَبِّرًا بَعْدَ مُضِيِّ الشَّهْرِ قَبْلَ مَوْتِهِ)) اهـ.

٣٥/٣

(١) انظر "الدرر والعرر": كتاب العتاق - باب التدبير ١٨/٢.

(٢) "الخانية": كتاب العتاق - فصل في التعليق والإضافة ٥٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) انظر "الدرر والعرر": كتاب العتاق - باب التدبير ١٨/٢.

(٤) "الخانية": كتاب العتاق - فصل في التعليق والإضافة ٥٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "ط": ((زاده))، وهو خطأ.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٧) "الولوالجية": كتاب العتاق - الفصل الثالث: الوصية بالعتق والتدبير إلح ق ٨٥/أ.

(٨) "الدَّرِّ الْمُتَقَى": كتاب الإعتاق ٥٢٠/١ (هامش "جمع الأظهر").

(٩) "الهداية": كتاب المكاتب - باب كتابة العبد المشترك ٢٦٧/٣.

(١٠) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

(١١) "الخانية": كتاب العتاق - فصل في التعليق والإضافة ٥٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

((وَلَمَوْلَاهُ بَيْعُهُ فِي الْأَصَحِّ)).

﴿فَرْعٌ﴾

قال مريضٌ: أعتقوا غلامي بعد موتي إن شاء الله صحَّ الإيصاء، وفي: هُوَ حُرٌّ
بعد موتي إن شاء الله لم يصحَّ؛.....

وفي 'الظهيرية' ^(١): ((فإن مَضَى شهرٌ كانَ مُطْلَقاً عِنْدَ الْبَعْضِ، وقال بعضهم: هو باقٍ على
التقييد)) اهـ.

قلت: انقولُ بعتقه من الشُّثِّ يَصِحُّ بناؤه على كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ، وأما ما صحَّحه في
"الحائية" -: ((من عتقه من الكلِّ)) - فهو عَمَى أَنَّهُ غَيْرُ مُدَبِّرٍ أَصْلًا لِمَا عَلِمَتْ مِنْ أَنَّ الْمُدَبِّرَ الْمُطْلَقَ
وَالْمُقَيَّدَ إِنَّمَا يَعْتَقُ مِنَ الشُّثِّ، وَقَيَّدَ بِأَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ لِمَا فِي "المُحْتَبَى": ((مَنْ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمَوِيُّ
قَبْلَ مُضِيِّ الشَّهْرِ لَا يَعْتَقُ بِالْإِجْمَاعِ)).

١٦٩٨٠١. (قوله: وَلَمَوْلَاهُ بَيْعُهُ) قال في "الشَّرْئِئَالِيَّة" ^(٢): ((وَتَقَيَّدُ صِحَّةُ بَيْعِهِ بِأَنَّهُ يَعْشَرُ
الْمَوِيُّ بَعْدَ الْبَيْعِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ يَنْتَفِي الْمَحَلُّ لِلْعِتْقِ حَالَ الْمُدَّةِ الَّتِي بَيْنَهَا مَوْتُ الْمَوِيِّ،
تَأْمَلْ)) اهـ. أي: لأنَّه لو مَاتَ بَعْدَ الْبَيْعِ بِأَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ ظَهَرَ أَنَّهُ وَقْتُ الْبَيْعِ كَانَ حُرًّا؛ لَاسْتِنَادِ
الْعِتْقِ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ الَّذِي يَنْبِئُ الْمَوْتَ، فَافْهَم. لَكِنْ هَذَا التَّقْيِيدُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا قَالُوا: ((مَنْ
أَنَّ الْإِسْتِنَادَ هُوَ أَنَّ يَثْبُتَ الْحُكْمُ فِي الْحَالِ ثُمَّ يَسْتَنَدُ إِلَى وَقْتِ وَجُودِ السَّبَبِ حَتَّى لَوْ قَالَ:
أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرٍ ثُمَّ بَاعَهَا ثُمَّ مَاتَ فُلَانٌ لِتِمَامِ الشَّهْرِ لَمْ تَعْتَقْ لِعَدَمِ الْمَحَلِّيَّةِ))،
أي: لِعَدَمِ كَوْنِهَا مَحَلًّا فِي أَحَالٍ، وَانْظُرْ مَا مَرَّ ^(٣) فِي الطَّلَاقِ فِي الْأَحْكَامِ الْأَرْبَعَةِ فِي بَابِ
الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ.

[١٦٩٨١] (قوله: فِي الْأَصَحِّ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ)) وَقَوْلِهِ: ((وَلَمَوْلَاهُ بَيْعُهُ)).

(١) 'الظهيرية': كتاب العتاق - الفصل الثالث في التدبير ق ١١٦ ب بتصرف.

(٢) 'الشَّرْئِئَالِيَّة': كتاب العتاق - باب التدبير ١٩٢ (هامش 'لدرر وغرر').

(٣) ٢١٨/٩ وما بعدها "در".

لأنَّ الأوَّلَ أمرٌ والاستثناءُ فيه باطلٌ، والثاني إيجابٌ فيصِحُّ^(١) الاستثناءُ.

[١٦٩٨٢] (قوله: لأنَّ الأوَّلَ أمرٌ إلخ) أي: والأمرُ هو طَبُّ الفعلِ مِنَ المأمُورِ وهو أمرٌ مُتَحَقِّقٌ مع التَّنْفِظِ بِهِ فلا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ، بِخِلَافِ: أَنْتَ حُرٌّ؛ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ: إِنْجَارٌ مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ لِإِنْشَاءِ الْحُرِّيَّةِ فَيَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ نَظَرًا لِأَصْلِهِ كَمَا مَرَّ^(٢) فِي بَابِهِ. وَفَرَّقَ فِي "الذَّخِيرَةِ" هُنَا: ((بأنَّ الإيجابَ يَقَعُ مُزِمًّا بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدَهُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ فِيهِ حَتَّى لَا يَلْزِمَهُ حُكْمُهُ، وَالْأَمْرُ لَا يَقَعُ لِإِزْمٍ فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعَزْلِ المأمُورِ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ)) اهـ. وَسَيَأْتِي^(٣) تَمَامُهُ قُبَيْلَ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) فِي 'د' وَ 'و': ((فَصَحَّ)).

(٢) امقولة [١٣٩٥٨] قوله: ((قال لها بح)).

(٣) المقولة [١٧٤٢٤] قوله: ((لم يَصِحَّ لاستثناء)).

﴿باب الاستيلاد﴾

هُوَ لُغَةً: طَلَبُ الْوَلَدِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ، وَخَصَّهُ الْفُقَهَاءُ بِالثَّانِي (إِذَا وَلَدَتْ) وَلَوْ سِقْطًا (الْأُمَةُ) وَلَوْ مُدْبِرَةً (مِنْ سَيِّدِهَا).....

﴿باب الاستيلاد﴾

تَقَدَّمَ فِي التَّذْيِيرِ وَجْهٌ الْمُدْسَبَةُ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ أَي: أَحْكَامُ الْإِسْتِيلَادِ.
[١٦٩٨٣] (قَوْلُهُ: وَخَصَّهُ الْفُقَهَاءُ بِالثَّانِي) أَي: خَصُّوا الْإِسْتِيلَادَ بِطَلَبِ الْوَلَدِ مِنَ الْأُمَةِ أَي: اسْتِلْحَاقِهِ، قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(١): ((فَأُمُّ [٤ ق. ٢٠ ب.] الْوَلَدِ جَارِيَةٌ اسْتَوْلَدَهَا ارْجُلٌ يَمْلِكُ الْيَمِينَ، أَوْ انْكَاحَ، أَوْ بِالشُّبْهَةِ ثُمَّ مَكَهَا، فَإِذَا اسْتَوْلَدَهَا بِالزَّنْ لَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ عَنْدهُمْ اسْتِحْسَانًا، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ قِيَاسًا كَمَا قَالَ "زُفَرٌ") اهـ. لَكِنْ لَوْ مَتَّ الْوَلَدَ عَتَقَ عَلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي^(٢) فِي الْفُرُوعِ.
[١٦٩٨٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ سِقْطًا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((أُطْلِقَ فِي الْوَلَدِ فَشَمِلَ الْوَلَدَ الْحَيَّ وَالْمَيِّتَ لِأَنَّ الْمَيِّتَ وَلَدٌ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الْوِلَادَةِ حَتَّى تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَتَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَفْسًا، وَشَمِلَ السَّقْطَ الَّذِي اسْتَبَانَ بَعْضُ حَقِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَدٍ وَإِنْ ادَّعَاهُ) اهـ.
[١٦٩٨٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُدْبِرَةً) فَيَجْتَمِعُ لِحُرَّتِهَا سَبَابُ: التَّذْيِيرُ وَالْإِسْتِيلَادُ، وَقَوْلُهُ^(٤) فِي الْبَابِ السَّابِقِ: ((وَبَطَلَ التَّذْيِيرُ)) تَقَدَّمَ^(٥) مَعْنَاهُ.
[١٦٩٨٦] (قَوْلُهُ: مِنْ سَيِّدِهَا) أَي: أَمَالِكُ لَهَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا، وَشَمِلَ الْمُسِيْمَةَ وَلِكَافِرٍ ذِمِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ مُسْتَأْمَنًا كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٦)، قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٧): ((وَسَوْءٌ كَانَ مَوْلَاهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا لِيَشْمَلَ مَا إِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةَ الْإِبْنِ ثُمَّ وَلَدَتْ فَادَّعَاهُ)).

(١) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ١ ٥٣٤ (هَامِشٌ 'مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ').

(٢) ص ٢١٠-٢١٣ - 'دَرْ'.

(٣) 'اسْحَرُ': كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٤ ٢٩٢.

(٤) ص ١٦٤ - 'دَرْ'.

(٥) امْقُوتَةُ [١٦٩٦١] قَوْلُهُ: ((وَبَطَلَ لَتَّذْيِيرُ)).

(٦) 'الْبِدَائِعُ': كِتَابُ الْإِسْتِيلَادِ - مَقْصَلٌ فِي أَنَّ حُكْمَ الْإِسْتِيلَادِ نَوْعَانِ ٤ ١٣٠.

(٧) 'الدَّرِّ الْمُنْتَقَى': كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ١ ٥٣٤ (هَامِشٌ 'مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ').

ولو باستدخال مَنِيهِ فَرَجَهَا (بإقراره) وَيَنْبَغِي أَنْ يُشْهَدَ لِقَلَّا يُسْتَرْقَ وَلَدُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ
(ولو حاملاً).....

[١٦٩٨٧] (قوله: ولو باستدخال إلخ) تَعْيِيمٌ لِلْوِلَادَةِ، أي: سواءَ كانتِ بِسَبَبِ السَّوْطِ أَوْ بِإِدْخَالِهَا مَنِيَّهُ فِي فَرْجِهَا.

[١٦٩٨٨] (قوله: بإقراره) أي: بِإِقْرَارِ الْمَوْلَى بِأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ، "منح" ^(١)، ومِثْلُهُ فِي "الدَّرَرِ" ^(٢). وقوله: ((ولو حاملاً)) أي: ولو كان إقراره حال كونها حاملاً، "درر" ^(٣).

قلت: فـ((الباء)) في ((بإقراره))، بمعنى: مع، حال من الولادة المفهومة من ((ولدت))، وقوله: ((ولو حاملاً)) حال من ((إقراره))، والمراد منه إقراره بالولد كما علمت، فصار المعنى: إذا ولدت من سيدها ولادةً مقترنة بإقراره بالولد ولو كان إقراره بالولد في حال كونها حاملاً؛ لأنَّ الإقرار وإن كان قبل الولادة يبقى حكمه فيقارن الولادة، ولا يخفى أنَّ هذا المعنى صحيحٌ فلا حاجة إلى تطريق احتمالاتٍ لا تصحُّ وردّها، فافهم. وأفاد أنَّ المدارَّ على الإقرار والدَّعْوَى سواءً ثَبَتَ النَّسَبُ مَعَهَا أَوْ لَا؛ لِمَا قَالُوا: مِنْ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى نَسَبَ وَلَدٍ أُمِّهِ الَّتِي زَوَّجَهَا مِنْ عَبْدِهِ فَإِنَّ نَسَبَهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ مِنَ الْعَبْدِ لَا مِنَ السَّيِّدِ، وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ لِإِقْرَارِهِ بِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ الشَّرْعُ، وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٤): ((مِنْ أَنَّهُمْ أَحْلَوْا بِقَيْدِ ثُبُوتِ النَّسَبِ)) كما حرَّره في "النهر" ^(٥).

قلت: لكنَّ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا لَوْ زَنَى بِأَمَةٍ غَيْرِهِ وَادَّعَى أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ إِذَا مَلَكَهَا عِنْدَنَا كَمَا مَرَّ ^(٥)؛ لِأَنَّ أُمُومِيَّةَ الْوَلَدِ فَرَعُ ثُبُوتِ النَّسَبِ، وسيأتي ^(٦) آخِرَ الْبَابِ مَرِيدُ بَيَانٍ.

(١) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٢) "الدَّرَرُ وَالْفَرَرُ": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ١٩/٢.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٢٨/٤.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٤/ب بتصرف.

(٥) المقولة [١٦٩٨٣] قوله: ((وخصه الفقهاء في الثاني)).

(٦) المقولة [١٧١٠٤] قوله: ((لعدم ثبوت النسب)).

كَقَوْلِهِ: حَمَلُهَا وَمَا^(١) فِي بَطْنِهَا مِنِّي كَمَا مَرَّ^(٢) فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ، وَهَذَا قَضَاءٌ. أَمَّا دِيَانَةٌ فَيُثْبِتُ بِلَا دَعْوَةٍ.....

١٦٩٨٩ (قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ: حَمَلُهَا إلْح) قَالَ فِي "الْمُهَرِّ" (٣): ((يُسْعَى أَنْ يُقَيَّدَ مَا إِذَا وَضَعَتْهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِنَةِ [٤ ق ٢١] أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الاعْتِرَافِ، فَإِنْ وَضَعَتْهُ لِأَكْثَرِ لَا تَصِيرُ أُمَّ وَبَدٍ))، وَفِي "الزَّيْعِي" (٤): ((لَوْ اعْتَرَفَ بِأَحْمَلٍ فَحَاءَتْ نَهَ بَسْتَةَ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ لِرَمَّةٍ؛ لَيَتَيَقَّنَ بُوْحُودَهُ وَقْتُ الْإِقْرَارِ، وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي "الْمُحِيطِ". لَوْ أَقْرَأَ أَنَّ مَتَّهُ حَتَّى مَتَّهُ تَمَّ حَاءَتْ بَوْلِدٍ لِسِنَةِ أَشْهُرٍ يَثْبِتُ نَسَبَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا صَادَقَتْ وَلَدًا مُوْحُودًا فِي الْبَطْنِ، وَإِنْ حَاءَتْ نَهَ لِأَكْثَرِ مِنْ سِنَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَلَرْمُهُ النَّسَبُ؛ لِأَنَّا لَمْ تَتَيَقَّنْ بُوْحُودَهُ وَقْتُ الدَّعْوَى لِاحْتِمَالِ خُدُوتِهِ بَعْدَهَا فَلَا تَصَحُّ الدَّعْوَى بِالشَّكِّ)) اهـ.

٣٦ ٣

١٦٩٩٠، (قَوْلُهُ: وَمَا فِي بَطْنِهَا مِنِّي) لَكِنْ إِنْ قَالَ: مَا فِي نَصْهَا مِنْ حَمَلٍ وَ وَلَدٍ يَمْ يَقْلُ قَوْلُهُ: إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا وَإِنَّمَا كَانَ رِيحًا وَلَوْ صَدَّقَتْهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ وَصَدَّقَتْهُ يَقْلُ، كَمَا فِي "الْحَر" (٥).
١٦٩٩١ (قَوْلُهُ: أَمَّا دِيَانَةٌ إلْح) قَالَ فِي "الْفَتْح" (٦): ((وَأَمَّا لِدِيَانَةِ فَامْرُؤِي عَنْ 'أَنِي حَبِيقَةٌ'

﴿بابُ الاستيلاء﴾

(قَوْلُهُ: وَلَمْ يَقُلْ وَصَدَّقَتْهُ إلْح) يُنْبِئُ لَمْ يَقُلْ مِنْ حَمَلٍ وَ بَدٍ، بَلْ فَ. مَا فِي نَصْهَا مِنِّي، وَعَارَةً "الْحَر" عَنْ سَدْعٍ وَ "الْمُحِيطِ" وَ "حَايَةِ" ((بِوَقْفِ حَارِيَةِ: حَمَلُهَا مِنِّي صَارَتْ أُمَّ وَبَدٍ نَهَ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِحَمَلٍ بِقَرْنِ بَدٍ، وَكَذَا بَوَقْفِ هِيَ حَتَّى مِنِّي، أَوْ مَا فِي نَصْهَا مِنْ وَلَدٍ فَهُوَ مِنِّي، وَلَا يَقْلُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَامِلًا وَإِنَّمَا كَانَ رِيحًا وَلَوْ صَدَّقَتْهُ الْأُمَةُ، لِأَنَّ فِي أَحْرِيَةِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ بِاسْتِقْصَادِ الْعَبِّ، مُخَالَفَ مَا إِذَا قَالَ مَا فِي نَصْهَا مِنِّي وَ بَدٍ يَقْلُ مِنْ حَمَلٍ وَ بَدٍ نَهَ قَالَ بَعْدَهُ: كَانَ رِيحًا وَصَدَّقَتْهُ نَهَ تَصِيرُ أُمَّ وَبَدٍ، لِاحْتِمَالِهِ لَوْلَدٍ وَارْتِجَ)).

(١) فِي دُو وَ ((وَمَا))

(٢) ٤٠٨ ١٠ 'دُر'

(٣) 'لَهْر' كِتَابُ الْعَوَالِمِ - بَابُ الْإِسْتِغْلَالِ ٢٧٤ -

(٤) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ كِتَابُ الْإِعْزَاقِ - بَابُ الْإِسْتِغْلَالِ ١٠٢ ٣

(٥) 'الْحَر' كِتَابُ الْعَوَالِمِ - بَابُ الْإِسْتِغْلَالِ ٢٩٢ - تَصَرُّفُ سَمِير

(٦) 'صَح' كِتَابُ الْعَوَالِمِ - بَابُ الْإِسْتِغْلَالِ ٣٣٢ ٤

كاستيلاء معتوه ومجنون، "وهبانية" (أو) ولدت.....

رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ حِينَ وَطَّئَهَا لَمْ يَعْزَلْ عَنْهَا وَحَصَّنَهَا عَنْ مَظَانَّ رِيَّةِ الزَّنا يَلْزَمُهُ مِنْ قِلِّ
اللهِ تَعَالَى أَنْ يَدَّعِيَهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ كَوْنُهُ مِنْهُ وَالْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ وَاجِبٌ، وَإِنْ كَانَ
عَزَلَ عَنْهَا حَصَّنَهَا أَوْ لَا أَوْ لَمْ يَعْزَلْ وَلَكِنْ لَمْ يُحَصِّنْهَا فَتَرَكَهَا تَدْخُلُ وَتَخْرُجُ بِلا رَقِيبٍ مَأْمُونٍ
حَارٍ لَهُ أَنْ يَنْفِيَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ - وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْهُ - يُعَارِضُهُ ظَاهِرٌ آخَرُ، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ
لَوْجُودِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى ذَلِكَ وَهُمَا الْعَزْلُ أَوْ عَدَمُ التَّحْصِينِ)).

(١٦٩٩٢) (قوله: كاستيلاء معتوه ومجنون) مقتضى التشبيه أنه يثبت بلا دعوة ديانة
لا قضاء، والمتبادر من نظم "الوهبانية"^(١): ((أَنَّهُ يَثْبُتُ قَضَاءٌ أَيْضاً))، وَأَصْلُهُ مَا فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٢) عَنْ 'نَحْمِ
الْأُثْمَةِ الْحَارِي': ((مَتَى وَلَدَتْ الْجَارِيَةَ مِنْ مَوْلَاهَا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا تُشْتَرِطُ
دَعْوَتُهُ لِلْقَضَاءِ، وَلِهَذَا يَصِحُّ اسْتِيْلَاءُ الْمُعْتَوِ وَالْمَجْنُونِ مَعَ عَدَمِ الدَّعْوَةِ مِنْهُمَا)) اهـ. قَالَ الْعَلَّامَةُ "عَبْدُ
الْبَرِّ بْنِ السَّحْنَةِ" فِي "شَرْحِ النَّظْمِ"^(٣): ((وَعَامَّةُ الْمُصَنِّفِينَ لَمْ يَسْتَنْوُوا هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ مِنَ الْقَاعِدَةِ
الْمُقَرَّرَةِ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ فِي وَلَدِ الْأُمِّ الْأَوَّلِ إِلَّا بِالدَّعْوَةِ)) اهـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَهْمٌ
أَنَّ الْمُرَادَ ثُبُوتُ اسْتِيْلَاءٍ فِيهِمَا قَضَاءٌ، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ عَامَّتَهُمْ لَمْ يَسْتَنْوُهُمَا،

(قول "الشَّارِح": كاستيلاء معتوه ومجنون، "وهبانية") عبارتها: [طويل]

وذو عته أو جنّة ولد له ولم يدّعه أم ولد تصير

قَالَ شَارِحُهَا "الْمُصَنِّفُ" فِي شَرْحِ نَظْمِهِ: صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ "الْقَبِيَّةِ"، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهَا
عَلَى مَقْتَضَى قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ نَفْسَ النَّظْمِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا
تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ قَضَاءً، وَكَذَلِكَ عِبَارَةُ "الْخُلَاصَةِ" الَّتِي هِيَ مَأْخُذُهُ، وَإِنَّمَا جَاءَ الْإِشْكَالُ مِنْ فَهْمِ مُصَنِّفِهَا،
فَالِدَفْعُ لَهُ عَدَمُ تَسْلِيمِ مَا فَهَمَهُ مِنْهَا.

(١) "الوهبانية": فصل من كتاب العتاق إلخ ص ٣١ - (هامش "المنظومة المحببة").

(٢) "القنية": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ق ٤٩/أ.

(٣) "تفصيل عقد العرائد": فصل من كتاب العتاق إلخ ق ١١٠/أ.

(مِنْ زَوْجٍ) تَزَوَّجَهَا وَلَوْ فَاسِدًا.....

وهكذا فهم في "البحر" حيث قال^(١): ((فهذا إن صحَّ يُسْتثنى، وهو مُشْكِلٌ فَإِنَّ الاستثناء والإشكال في ثبوته قضاء لا في ثبوته ديانة كما لا يخفى))، وهكذا فهم في "النهر"^(٢) أيضاً حيث أجاب عن [٤/٢١٠ ب] الإشكال: ((بأنه يُمكن أن تكون الدعوى من وليه كعرض الإسلام عليه بإسلام زوجته)) اهـ. واعترضه بعضهم: ((بأن الفرق ظاهر؛ إذ في دعوى الولي تحمیل النسب على الغير))، ثم لا يخفى أن المُشْكِلَ الذي فيه الكلام هو ما إذا كان للمجنون أو المعتوه أمة يطؤها فولدت، أمّا إذا كانت له زوجة هي أمة للغير ولدت منه وثبت نسب الولد منه بحكم الفراش ثم ملكها فلا شبهة في أنها تصير أم ولد له قضاء بلا دعوى كالعاقل، فحمل كلام "النظم" و"القنية" عليه غير صحيح، بل هو محمول على ما قلنا، فافهم. وبكى الحق أن ثبوته في القضاء مُشْكِلٌ؛ إذ هو فرع العلم بالوطء وهذا عسير، فمجرد ولادتها في ملكه بدون دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاء ولا النسب فلذا لم يستثنه عامة المصنفين من القاعدة المذكورة، فالأقرب حمل كلام "القنية" على ما فهمه "الشارح" من ثبوته ديانة لا قضاء وإن خالف ما فهمه غيره، والمعنى: أنها إذا ولدت له ثم أفاق وعلم أنه وطئها في حال جنونه وأن هذا الولد منه صارت أم ولد له في نفس الأمر ووجب عليه ديانة أن يدعيه وأن لا يبيعها وإلا فلا، هذا ما ظهر لي تحريره، والله سبحانه أعلم.

[١٦٩٩٣] (قوله: مِنْ زَوْجٍ) خرج ما لو ولدت من زنا فملكها الزاني كما في "البحر"^(٣)،

وسياتي^(٤) في الفروع.

[١٦٩٩٤] (قوله: وَلَوْ فَاسِدًا) كنيح بلا شهود.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٤/٤ تصرف.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/أ.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٢/٤.

(٤) ص ٢١٢ - وما بعدها "در".

كوطاء بشبهة فولدت (فاشترها الزوج) أي: ملكها كلاً أو بعضاً (فهي أم ولد) من حين الملك، فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه،.....

[١٦٩٩٥] (قوله: كوطاء بشبهة) تنظير لا تمثيل لفسيد؛ لأن المراد به ما ليس بعقد أصلاً كما لو وطئها على ظن أنها زوجته.

[١٦٩٩٦] (قوله: فاشترها الزوج) الأولى أن يزيد: ((أو الواطئ)) ليشمل الشبهة.

[١٦٩٩٧] (قوله: أي: ملكها) تعميم للشراء ليدخل فيه الملك بإرث أو هبة. وقوله: ((كلاً أو بعضاً)) تعميم للضمير المفعول، وأفاد به عدم تحزّي الاستيلاء، وفي "الدر المنقى"^(١): ((هل يتحزّي الاستيلاء؟ في "التبيين"^(٢) وغيره: لا^(٣) إذا أمكن تكميله)) اهـ. وفي "البدائع"^(٤): ((الاستيلاء لا يتحزّي عندهما كالتيدير، وعنده هو متحزّ إلا أنه قد يتكامل عند وجود سبب التكمّل وشرطه وهو إمكان التكمّل، وقيل: لا يتحزّي عنده أيضاً لكن فيما يحتمل النقل فيه، ويتحزّي فيما لا يحتمله، كآمة بين اثنين ولدت فادّعاها أحدهما صارت أم ولد له، وإن ادّعاها جميعاً صارت أم ولد لهما)).

[١٦٩٩٨] (قوله: أو بعضاً) بأن اشتراها هو وآخر فتصير أم ولد لزوج ويزمّه قيمة نصيب شريكه، وتأمّمه في البحر^(٥).

[١٦٩٩٩] (قوله: من حين الملك) أي: لا من حين العلوق، [٤/٢٢/١] "بحر"^(٥).

[١٧٠٠٠] (قوله: فلو ملك ولدها من غيره) يعني: الولد الحادث قبل ملكه إياها. قال في "الفتح"^(٦): ((وفي "المبسوط"^(٧): لو طلقها فتزوجت بآخر فولدت منه ثم اشترى الكل صارت أم

(١) "الدر المنقى": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ٥٣٤/١ (هامش 'مجمع الأنهر').

(٢) 'تبيين الحقائق': كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠١/٣.

(٣) في النسخ جميعها: ((في 'التبيين': نعم، وفي غيره: لا)). وم أثبتته هو اصواب المواق لما في 'التبيين' و'الدر المنقى'.

(٤) 'البدائع': كتاب الاستيلاء - فصل في صفة الاستيلاء ١٢٩ ٤ بتصرف.

(٥) 'البحر': كتاب اعتق - باب الاستيلاء ٢٩٦/٤.

(٦) 'الفتح': كتاب اعتاق - باب الاستيلاء ٣٣٦/٤.

(٧) 'المبسوط': كتاب العتق - باب بيع أمهات الأولاد ١٥٦/٧ بتصرف.

وكذا لو استولدها بملك ثم استحيقت أو لحقت ثم ملكها؛

ولِدَ وَعَتَقَ وَلَدَهُ، وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ يَجُوزُ بَيْعُهُ خِلَافاً لـ "زُفَرٍ"، بِخِلَافِ الْحَادِثِ فِي مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ أُمِّهِ)) اهـ.

(تنبيه)

استثنى في "الفتح" (١) من قولهم: ((إِنَّ الْحَادِثَ فِي مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِهِ حُكْمُهُ كَأُمِّهِ)): مَا إِذَا كَانَ جَارِيَةً فَإِنَّهُ لَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا لِأَنَّهُ وَطِئَ أُمَّهَا، وَزَادَ فِي "البحر" (٢): ((مَا لَوْ شَرَى أُمُّ وَلَدِ الْغَيْرِ مِنْ رَجُلٍ جَاهِلًا بِحَالِهَا فَوَلَدَتْ لَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْهَا مَوْلَاهَا فَلَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي قِيمَةُ الْوَلَدِ لِلغُرُورِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمَهُ شَيْءٌ عِنْدَ "الإمام"؛ لِأَنَّ وَلَدَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا مَالِيَّةَ فِيهِ كَأُمِّهِ، إِلَّا أَنَّهُ ضَمِنَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ مَالِيَّتِهِ بَعْدَ ثُبُوتِ حُكْمِ أُمِّيَّةِ الْوَلَدِ فِيهِ، وَلَمْ يَتَّبِعْ لِعُلُوقِهِ حُرَّ الْأَصْلِ فَلِذَا يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ)) اهـ.

٣٧/٣

(١٧٠٠١) (قوله: وكذا لو استولدها بملك) عطف على قوله: ((أو ولدت من زوج)) أي: وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استحيقت أو لحقت ثم ملكها. اهـ "ح" (٣).
(١٧٠٠٢) (قوله: ثم استحيقت) أي: استحقتها الغير بأن أثبت أنها أمتة، قال "ح" (٣):

(قوله: فلذا يضمن بالقيمة) مقتضى علوقه حر الأصل عدم ضمايه بالكلية، لا ضمان قيمته، بل هو أولى بعدمه من ولد أم الولد، وسيأتي للتأرجح تعليل عدم ضمان الشريك المدعي نسب وبيد الأمة المشتركة بأنه علق حر الأصل.

(قوله: وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استحيقت إلخ) مسألة الاستحقاق داحلة في قول "الشَّارِحُ" كوطء بشبهة، ومسألة الردة في قول المصنف: ولدت أمة من سيدها، فليس في ذكرهما ها من حيث إعادة تحقق الاستيلاد كبير فائدة؛ لعلهم مما سبق.

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاد ٣٣٣/٤ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاد ٢٩٦/٤ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاد ٢٢٧/ب.

فَإِنَّ عِتْقَ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْمِلْكِ كَالْمَحَارِمِ،.....

((وَيُبَغْيُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهَا حُرًّا بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مُغْرُورٌ)).

[١٧٠٠٣] (قوله: فَإِنَّ عِتْقَ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكَرَّرُ) يعني: أَنَّ كَوْنَهَا أُمًّا وَلَدٍ يَتَكَرَّرُ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ مَالًا لِحَدِيثِ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا»^(١).

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥١٦) في العتق - باب أمهات الأولاد، وابن سعد في "الطبقات" ٢١٥/٨، والدارقطني ١٣١/٤ - ١٣٣ في المكاتب، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمناسي" (٣١٣٢)، وابن عدي ٢٩٧/٧، وابن حبان في "المجروحين" ٢٤٢/١، والحاكم ١٩/٢ متابع في البيوع، والبيهقي ٣٤٦/١٠ في عتق أمهات الأولاد - باب الرجل يظأ أمته بالملك من طرق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن حسين بن عبد الله الهاشمي عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما ولدت أم إبراهيم قال رسول الله ﷺ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا»، قال الريلي: والحديث معلول بأبي بكر وحسين فإنهم ضعيفان، وأعله ابن حبان بحسين وقال: أصله عن عكرمة عن النبي ﷺ.

أبو بكر بن أبي سبرة قال البيهقي: مكر الحديث، وقال النسائي: متروك وكذبه أحمد، إلا أنه وقع عند ابن ماجه (عن أبي بكر هو النهشلي) كذا قال.

وحسين بن عبد الله: ضعفه أكثر أصحاب الحديث، تركه أحمد وابن المديني، وذلك أنه اتهم بارتدقة، قال أحمد: له أشياء منكورة، وقال ابن معين: ليس به بأس، يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وأخرجه ابن سعد ٢١٥/٨، وأبو يعنى كما في "نصب الراية" ٢٨٨/٣، والبيهقي ٣٤٦/١٠ عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، إلا أن اللغظ عند ابن سعد ((أنما أمة ولدت من سيدها فإنها حرة إذا مات، إلا أن يعتقها قبل موته)) ثم قال البيهقي: كذا رواه أبو أويس عن حسين مرسلًا، وقد قيل عن أبي أويس موصولًا بذكر ابن عباس فيه، وذلك فيما رواه عبد الحميد وأبو بكر ابن أبي أويس عن أبيهما، كذا قال ابن مرسل، مع أنه قد ثبت في نسخة "السنن الكبرى" [عن ابن عباس] وهذا يخالف لقول البيهقي في "السنن" و"المعرفة" (٢٠٨٠٢)، وكذلك - أي: كما رواه ابن أبي سبرة - رواه أبو أويس عن حسين، إلا أنه أرسه في إحدى الروايتين عنه، أخرجه لدارقطني ١٣٢/٤ - ١٣٣ في المكاتب من طريق عبد الحميد وأبي بكر ابن أبي أويس به بلفظ إسماعيل عند ابن سعد.

وأخرجه بهذا اللفظ أحمد ٣٠٣/١، ٣١٧، ٣٢٠، وابن ماجه (٢٥١٥)، والدارمي (٢٥٧٤) في البيوع - باب بيع أمهات الأولاد، وابن أبي شيبة ١٨٤/٥ في البيوع - باب في أمهات الأولاد، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمناسي" (٣١٣٣)، والدارقطني ١٣٠/٤، ١٣١، والطبراني (١١٥١٩)، والحاكم ١٩/٢، والبيهقي في "السنن" ٣٤٦/١٠، و"المعرفة" (٢٠٧٩٩) من طريق أسود وجراح وعبد بن سعيد الأصمعي وابن أبي شيبة وعمر بن عوف ووكيع وأبي عبيد وإسحاق الأزرقي ويريد من هارود كلهم عن شريك عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ =

= (تَبَا رَجُلٌ وَبَدَتْ مِنْهُ أُمَّتُهُ فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ) وَأَلْفَاظُهُمْ مَنْقَرِبَةٌ، قَالَ أَحَاكِمٌ. صَحَّحَ الْإِسْلَامُ - وَفَدَّ بَابَهُ - أَبِي شَرِيكًا - أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي سُرَّةٍ - هـ.

وَنَعْنِيهِ لَدَهْيِي قَبْلَهُ، حَسْبُ مَتْرُوكٍ، وَأُخْرِجَهُ عَدُ الرَّاقِ (١٣٢١٩) عَنْ أَبِي سَعْدٍ^{١٤} عَنْ شَرِيكٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِكْرَمَةَ، بِهِ

وَشَرِيكٌ وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً فَقَدْ تَعَبَّرَ بِأُخْرَةٍ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حُدَّادٍ قَالَ فِي 'إِسْقَاتٍ': وَكَانَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ يَخْضَعُ فَمَا يَرُوي، تَعَبَّرَ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، فَمَسَامَحَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُ - بَدِينِ سَمِعُوا عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ - بَيْنَ هَذِهِ تَحْيِيضٍ، مِنْ يَرِيدُ مِنْ هَارُونَ، وَإِسْحَاقَ الْأَرْقُ، وَمَسَامَحَ الْمُتَحَرِّينَ عَنْهُ فِي لُكُوفِهِ فَهُوَ أَوْهَمُ كَثِيرَةً هـ.

وَبِذَلِكَ يَكُونُ قَدْ رَأَى مِنْهُ شَرِيكٌ، وَلَا صُطْرَابَ فِي الْفَطْرِ وَالْإِسَادِ مِنْ حَسْبٍ، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ سُرْوَةِ عَنْهُ كَثَرِيكٌ وَأَبِي أُوَيْسٍ وَأَبِي نَكْرٍ بْنُ أَبِي سُرَّةٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَبِطَرِيقِ ابْنِ أَبِي سُرَّةٍ أُخْرِجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٢١٥٨ عَنْ مَعْنٍ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ كَسْبٍ قَاصِي سَدْرٍ عَنْ حَسْبٍ. بِهِ (ج)، وَالدَّارِقُصِيُّ ١٣١٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَةَ عَنْ حَسْبٍ، بِهِ، وَسَعْدُ: وَثَقَهُ ابْنُ حُدَّادٍ، وَسَكَّتَ عَنْهُ الْحَارِيُّ، وَابْنُ سَمَةَ قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: مَتْرُوكٌ، وَصَعْفَةُ الدَّارِقُصِيُّ وَغَيْرُهُ، بَلْ وَأُخْرِجَهُ الدَّارِقُصِيُّ عَنْ حَمْدِ بْنِ أَدَمَ عَنْ مَعْصَلِ بْنِ مُوسَى عَنْ سَمِيَاءَ سُورِيٍّ عَنْ حَسْبٍ، بِهِ، إِلَّا أَنَّ حَامِدًا كَذَّبَهُ عَنْ مَعْنٍ وَبْنِ عَدِيٍّ وَالْخَوَرِ حَانِيٍّ وَغَيْرِهِمْ.

وَأُخْرِجَهُ الدَّارِقُصِيُّ وَابْنُ بَيْهَقِيٍّ مِنْ صَرِيحِ رِيَادِ بْنِ أُوَيْسٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ كَرِيَّا عَنْ عَنِيٍّ عَنْ نُسَيْبِ سَارَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عِكْرَمَةَ، بِهِ، قَالَ الدَّارِقُصِيُّ: تَقَرَّدَ بِهِ رِيَادٌ وَهُوَ ثَقَّةٌ أَهْلٌ وَعَلِيٌّ قَدْ اسْتَحَارِيَّ فِي حَدِيثِهِ بَطْرًا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: شَيْخٌ ضَعِيفٌ لِحَدِيثِهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَتَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ

وَأُخْرِجَهُ لِدَرْقُطِيِّ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١١٦٠٩) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: ((أُمُّ الْوَدِّ حُرَّةٌ وَإِنْ كَانَ سَقَطًا))، قَالَ ابْنُ بَيْهَقِيٍّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَحَسْبُ بْنُ عَنِيٍّ قَالَ الْحَارِيُّ: بِمَجْهُولٍ وَحَدِيثُهُ مُسَكَّرٌ، وَقَالَ أَبُو رَزَّةٍ: مُسَكَّرٌ الْحَدِيثُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لِسَبِّهِ بِالْعَوِيٍّ، رَوَى عَنْ حَكَمِ ابْنِ أَنَسٍ أَحَادِيثَ مُسَكَّرَةً

وَالْحَكَمُ بْنُ أَنَسٍ. وَثَقَهُ ابْنُ مَعْنٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حُدَّادٍ فِي 'إِسْقَاتٍ'، وَقَالَ أَبُو رَزَّةٍ: صَاحِحٌ، رَدَّ ابْنُ حُدَّادٍ: رَمَّا أَهْطَأَ، وَإِنَّمَا وَقَعَتْ الْمَذَكِيرُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِيهِ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ

قَالَ ابْنُ بَيْهَقِيٍّ. ثُمَّ بَيَّنَّتُ فِيهِ شَيْءٌ وَحَدِيثُ عِكْرَمَةَ عَنِ عَجِيَّةٍ أَهْلٍ

أُخْرِجَهُ عَدُ الرَّاقِ (١٣٢٤٣) عَنْ مَعْنٍ (ج)، وَابْنُ بَيْهَقِيٍّ ٣٤٦١٠ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَصُورٍ عَنْ سَمِيَاءَ كَلَاهِمًا عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَمْرِو، بِهِ.

وَأُخْرِجَهُ عَدُ الرَّاقِ (١٣٢٤٤)، وَالْعَوِيٍّ فِي 'الْمُعَدِّياتِ' (١٧٤٨)، وَعَنْ ابْنِ بَيْهَقِيٍّ ٣٤٦١٠ عَنْ سَعْدٍ =

= الثوري حدثني أبي عن عكرمة عن عمر، به. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧٢/٥ في البيوع - باب بيع أم الولد إذا أسقطت، حدثنا وكيع عن سفيان به. وسعيد بن منصور (٢٠٥١) ثنا أبو عواسة (ح)، والبيهقي ٣٤٨ ١٠ عن شريك كلاهما عن سعيد بن مسروق به.

وأخرجه سعيد بن منصور (٢٠٥٢) ثنا عتاب بن بشير - ليس بذلك - عن حصيف - ضعيف - عن عكرمة عن ابن عباس قال عمر: إذا ولدت أم أولد من سيدها فقد عتقت وإن كان سقياً.

وأخرجه البيهقي ٣٤٦/١٠ من طريق عبد الواحد بن زيد ثنا حصيف عن عكرمة به، فريادة بن عباس خصاً من حصيف.

وأخرجه سعيد (٢٠٥٠)، وعمر بن شبة في 'تاريخ المدينة' ٧٢٨/٢ عن هشيم عن أبي إسحاق عن عكرمة قال: أعتق عمر أمهات الأولاد وأمهات الأسقاط. قال البيهقي: فعاد الحديث إلى عمر، وهو الأصل في ذلك.

وأخرج القاسم بن أصبغ في كتابه، وذكره ابن القطان عنه في 'الوهم والإيهام'، وابن عبد البر في 'التمهيد' وعنه ذكره عبد الحق في 'أحكامه' كما في 'نصب الرية' ٢٨٧ ٣. قال القاسم: حدثنا محمد بن وصاح حدثنا مصعب بن سعيد أبو حشمة مصيبي حدثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً في مارية ((اعتقها وبها)). وأخرجه ابن حزم في 'المحلى' ١٨/٩ حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم ثنا مصعب [فأسقط محمد بن وصاح].

وأخرجه في 'المحلى' ٢١٩/٩، و'الإحكام' ٥٥١/٤ من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا مصعب بن محمد ثنا عبيد الله به. وقال: هذا خبر صحيح، ولحجة به قائمة، وكل رواة ثقات. كذا قال وتعقبه ابن القطان بأن قوله [محمد بن مصعب] خطأ، وإنه هو عن محمد وهو ابن وصاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيبي، وفيه ضعف. وكان ابن حزم أخطأ فيه مرة ثالثة، ومع ذلك قال ابن القطان: إسناده جيد، ومصعب بن سعيد: ذكره ابن حبان في 'الثقات'، وقال: ربما أخطأ، يعتبر حديثه، إذ روى عن الثقات وبين لسماع في حقه؛ لأنه كان مدسساً، وقد كُف في آخر عمره، وقال صانع جررة ضرير، لا يدري ما يقول، وذكره ابن عدي في 'الضعفاء' وقال: يحدث عن الثقات بالماكير ويصحف عليهم، وذكر له عدة أحاديث مأكبر صحف فيها، ثم قال: والضعف على حديثه بين، قال الذهبي: ما هذه إلا مناكير وبلايا.

والدليل على أنه غير صحيح عن ابن عباس ما أخرجه عبد الرزاق (١٣٢١٨)، وسعيد بن منصور (٣٠٦٠) عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في أم الولد قال: ((بها كما تبع شاتك أو بعيرك))، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢١٦) أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن ابن عباس قال: لا تعتق أم الولد حتى يتكلم بعقبتها. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٨٦/٤ عن أشعث عن سالم عن ابن أبي عروبة عن ابن عباس أنه جعلها من نصيب ولدها، وكذلك قال ابن مسعود.

وأخرج عبد الرزاق (١٢٩٣٧)، والبيهقي ٣٤٤/١٠ عن بن عيينة عن ابن أنعم - عبد الرحمن بن زياد - عن راشد ابن الحارث (ح)، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢٣٣) عن الثوري في 'الحامع' كما قال البيهقي عن ابن أنعم =

= عن سليمان بن يسار (ح)، والدارقطني ١٣٦/٤، والبيهقي ٣٤٤/١٠ من طريق "ابن عينة وجعفر بن عود عن عبد الرحمن بن أنعم عن مسلم بن يسار كلهم عن سعيد بن المسيب أنه سئل أعرق أمهات الأولاد؟ قال: لا، وبكر أعرقهن رسول الله ﷺ. قال الدارقطني: تفرد الإفريقي برفعه إلى النسي عليه السلام. وأخرجه عمر بن شبة ٧٢٣/٢-٧٢٤، والبيهقي ٣٤٣/١٠-٣٤٤ من طريق يونس ويريد بن عبد الله بن الهاد وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن ابن شهاب فذكر قصة طويلة بينه وبين الوليد بن عبد الملك وقبيصة بن ذؤيب، وقال فيها ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابن عمر وفيه قصة، وكذلك أخرجاه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرجاه عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن جده أنه سمع عمر. وأخرج الدارقطني ١٣٣/٤، والبيهقي ٣٤٥/١٠ من طريق رشدين بن سعد عن ابن لهيعة وطلحة بن أبي سعيد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن يعقوب بن عبد الله الأشج عن بسر بن سعيد عن خوات ابن جبير مرفوعاً: ((لا تباع - أي أم الولد - وأمر بعقها)). وفي الحديث قصة. وكذلك رواه سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة.

ورواه عبد الله بن محمد بن إسحاق الفهمي البيطار ثنا ابن لهيعة عن عبيد الله عن بكر بن الأشج عن بسر عن خوات مرفوعاً نحوه، كذا قال: ((بكر بن عبد الله)). قال البيهقي: وهذا مما ينفرد بإسناده رشدين بن سعد وابن لهيعة وهما غير محتج بهما، وأخرجه البيهقي ٣٤٧/١٠ عن ابن عبد الحكم عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر مرسلاً. قال البيهقي: هذا منقطع واستدل الدارقطني على أنه خطأ من رشدين وابن لهيعة في الرواية الأولى، ومن تابعهما بأنه قد دخل لهم حديث في حديث.

وأخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن وهب عن الليث وابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكر بن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: ((من أعتق عبداً وله مال فماله له إلا أن يستثنيه السيد)). وكذلك رواه عمرو بن خالد عن ابن لهيعة، قال الدارقطني والبيهقي وعبد الحق: الصحيح وقفه عن ابن عمر عن عمر.

وأخرجه مالك في "الموطأ" ٧٧٦/٢ في العتق والولاء - باب عتق أمهات الأولاد عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال: ((أب وليلة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها، وهو يستمتع بها فإذا مات فهي حرة)). وكذلك رواه يحيى بن سعيد وعبيد الله وعبد الله ابنا عمر وعمر بن محمد وغيرهم عن نافع عن ابن عمر عن عمر نحوه. وكذلك رواه سالم عن أبيه به. أخرجه سعيد بن منصور (٢٠٥٣) (٢٠٦٢)، وعبد الرزاق (١٣٢٢٥) (١٣٢٢٦) (١٣٢٢٩)، وابن أبي شبة ١٨٥/٥، وعمر بن شبة في "تاريخ المدينة" ٧٢٧/٢، والدارقطني ١٣٤/٤، والبيهقي ٣٤٢/١٠، ٣٤٨، ٣٤٩، والمعرفة (٢٠٧٩٢)، لكن رواية يحيى بن سعيد فيها قصة في الرد على ابن الزبير حيث أباح بيعهن.

وأخرج عبد الرزاق (١٣٢٢٨)، وسعيد بن منصور (٢٠٥٤)، وابن أبي شبة ١٨٥/٤، والدارقطني ١٣٤/٤، والبيهقي ٣٤٢/١٠-٣٤٣ من طريق سفيان وسليمان بن بلال وفليح بن سليمان كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر نحوه، وفي رواية سفيان قصة الرد على ابن الزبير.

قال البيهقي: هكنا رواه جماعة عن عبد الله بن دينار، وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار مرفعه إلى النسي عليه السلام =

= وهو وهم لا نحل روايته.

أخرجه الدارقطني ١٣٤/٤ من طريق يونس بن محمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: ((أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد)). ثم أخرجه عن يحيى بن إسحاق عن عبد العزيز عن ابن دينار عن عمر نحوه غير مرفوع. وأخرجه أيضاً هو وابن عدي ١٧٧/٤ عن عبد الله بن مطيع حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر، فذكره مرفوعاً.

وعبد الله بن جعفر هو ابن نجيح والد علي بن المديني، متروك وإه، إلا أن بعض الرواة عند الدارقطني فسّره: ((هو المخرمي))، والمخرمي: ثقة، إلا أنه لا يروي عن عبد الله بن دينار، ولا يروي عنه عبد الله بن مطيع، والله أعلم. وأخرج عبد الرزاق (١٣٢٤٨)، وسعيد بن منصور (٢٠٤٩)، وابن أبي شيبة ١٧٢/٤، وعمر بن شبة في "تاريخ المدينة" ٧٢٧/٢-٧٢٨ من طريق وكيع وهشيم ومروان بن معاوية وعبد الرزاق كلهم عن عمر بن ذر عن محمد بن عبد الله بن قارب عن أبيه أنه اشترى من رجل جارية قد كانت أسقطت من مولاهما سقطة بأربعة آلاف، وكان قارب صديقاً لعمر، فلامه لوماً شديداً وقال: والله إني كنت لأترهك عن هذا وأقبل على الرحل ضرباً بالدرّة، وقال: ((الآن بعد أن اختلطت لحومكم ولحومهن، ودمالككم ودمائهن؟ ارددها، ارددها)).

وروى ابن سيرين والشعبي عن عبيدة عن علي قال: اجتمع رأيي ورأي عمر على عتق أمهات الأولاد فأسعتهن، ثم رأيت أن أرقهن، قال عبيدة: فرأي رجلين في الجماعة أحب إلي من رأي رجل في الفرقة - أو قال الفتنة -، أخرجه عبد الرزاق (١٣٢٢٤)، وعمر بن شبة ٧٢٩/٢-٧٣٠، وسعيد بن منصور (٢٠٤٦) (٢٠٤٧) (٢٠٤٨). وابن أبي شيبة ١٨٤/٤، والبيهقي ٣٤٨/١٠.

مما يدل على أن عمر كان يرى أو لا يرى جواز ذلك، ثم حرم بيعهن، وجعلهن من نصيب أبنائهن ومن الثلث، ثم استقر اجتهاده على أنها تعتق من رأس المال.

وقال البيهقي ٣٤٧/١٠: وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ توفي ولم يترك ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمة، وفي ذلك دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم أمة، وأنها عتقت بموته، بما تقدم بحرمة الاستيلاء. واحتج أيضاً بما أخرجه هو ورواه البخاري (٢٥٤٢) في العتق - باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب إليه، ومسلم (١٤٣٨) في النكاح - باب حكم العزل، وأبو داود (٢١٧٢) في النكاح - باب ما جاء في العزل، وأحمد ٤٩/٣ وغيرهم عن ابن محيريز عن أبي سعيد الخدري قال: جاء رجل من الأنصار قال: يا رسول الله، إنا نصيب سيئاً فنحب الأثمان - وفي رواية الفداء - فكيف ترى في العزل ... الحديث.

ثم قال البيهقي: فلولا أن الاستيلاء يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم محبة الأثمان فائدة، والله أعلم. وقال في "المعرفة": وأحسن شيء يروى فيه عن النبي ﷺ حديث سلامة بنت معقل - أي فهو صريح في العتق - أخرجه أحمد ٣٦٠/٦، وأبو داود (٣٩٥٣) في العتق - باب في عتق أمهات الأولاد، والطبراني في "الكبير" (٣٥٩٦) و٢٤/٧٨٠، وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٧٦٨٣)، والبيهقي ٣٤٥/١٠، و"المعرفة" (٢٠٨٠٩)، وذكره البخاري في "التاريخ" ٢٠١/٣، والدارقطني كما في "الإصابة" ٣٠٢/١ من طريق محمد بن إسحاق عن الخطاب بن صالح عن أمه قالت: =

بِخِلَافِ الْمُدْبِرَةِ.

(حُكْمُهَا) أَي: الْمُسْتَوْلَدَةُ (كَالْمُدْبِرَةِ).....

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ أَوْ السَّحَاقَ لَا يُنَافِي عَوْدَهَا أُمُّ وَلَدٍ بِتَحْدِيدِ الْمِسْكِ وَلَوْ بَعْدَ إِعْتَاقِهَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ صَيْرُورَتِهَا أُمُّ وَلَدٍ قَائِمٌ وَهُوَ ثُبُوتُ النَّسَبِ مِنْهُ، فَافْهَمْ. وَمَا ذَكَرَهُ مَاخُودٌ مِنْ 'اخْتَانِيَّة' (١)، وَنَصُّهَا: ((عِتْقُ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْمِسْكِ، كَعِتْقِ الْمَحَارِمِ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْمِلْثِ، وَتَفْسِيرُهُ: أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا أَعْتَقَهَا وَارْتَدَّتْ وَلَحِقَتْ بِدَارِ احْرَابٍ ثُمَّ سُبِّتَ وَاشْتَرَاهَا الْمَوْلَى فَإِنَّهَا تَعُودُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَكَذَا لَوْ مَلَكَ ذَاتَ رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهُ وَعَتَّقَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَلَحِقَتْ بِدَارِ احْرَابٍ ثُمَّ سُبِّتَ فَاشْتَرَاهَا عَتَقَتْ عَلَيْهِ، وَكَذَا ثَانِيًا وَثَلَاثًا)) اهـ.

[١٧٠٠٤] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْمُدْبِرَةِ) أَي: فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَسُبِّتَ فَمَلَكَهَا لَا تَصِيرُ مُدْبِرَةً، وَالْفَرْقُ: أَنَّ عِتْقَ الْمُدْبِرَةِ وَصَلَ إِلَيْهَا بِالْإِعْتَاقِ وَبَصَلَ التَّدْبِيرُ فَلَا يَنْقُى عِتْقُهَا مُعْتَقًا بِأَمَوْتٍ. بِخِلَافِ الْإِسْتِيلَادِ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالْإِعْتَاقِ وَالْإِرْتِدَادِ لِقِيَامِ سَبَبِهِ وَهُوَ ثُبُوتُ نَسَبِ الْوَلَدِ، "بِحَرْ" (٢). [١٧٠٠٥] (قَوْلُهُ: حُكْمُهَا كَالْمُدْبِرَةِ) فِي كَوْنِهَا لَا يُمَكِّنُ تَمْيِكُهَا بِعَوَضٍ وَلَا بِدُونِهِ.

(قَوْلُهُ: وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ أَوْ السَّحَاقَ لَا يُنَافِي إِخْلَاجَ) لَعَلَّ لَأَصُوبَ عَدَمَ إِدْحَاقِ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْخَاصِّ، وَالتَّعْيِيلُ الْمَذْكُورُ فِي لَشَّرَحٍ غَيْرُ ظَاهِرٍ فِيهَا بَلْ فِيهَا مَعْنَاهَا، تَأَمَّلْ. (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ إِخْلَاجَ) وَإِذَا لَمْ يَعْتَقْهَا تَعُودُ مُدْبِرَةً كَالْإِطْلَاقِ اهـ. رَحِمَتِي.

= حَدَّثَنِي سَلَامَةُ بِنْتُ مَعْقِلٍ قَالَتْ: كُنْتُ لِحَبِيبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ مِمَّنْ مَلَكَتْ لِي امْرَأَتُهُ 'الْآنَ تَسْأَلِينَ فِي دِينِهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: ((لَا تَسْعَوْهُ وَأَعْتَقُوهُ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بَرْقِيقًا قَدْ جَاءَنِي فَنَوْنِي أَعْوَصَكُمْ)) فَفَعَلُوا، فَاحْتَفَوْهُ، فِيمَا بَيْنَهُمْ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ قَوْمٌ: أُمُّ الْوَلَدِ مَمْلُوكَةٌ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَعْوِضْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ حُرَّةٌ قَدْ أَعْتَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَيَّ كُنَّا الْإِخْتِلَافَ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحَدَّثْتُ رِبْعَةَ لِرَأْيِ بَعْضِ الْحَدِيثِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْتَقَهُمْ عَمْرٌ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ اهـ. وَفِيهِ بَطَرٌ، فَأُمُّ حُطَّابٍ مَجْهُورَةٍ. وَقَالَ بَطَرِي: تَعَرَّدَ بِهِ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الْخَطِّابِ عَنْ أُمِّهِ بِهِ.

(١) "الْحَاشِيَةُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - فَضْلٌ فِي لِسْتِيلَادِ ٥٧٠/١ (هَمْشُ 'الْفَتَاوَى لِهَدِيَّة').

(٢) 'الْحَرْ': كِتَابُ الْعِتْقِ - دَبَّ لِسْتِيلَادِ ٢٩٣ ٤ نَصْرَف.

وقد مرَّ، (إلا) في ثلاثة عشر مذكورة في فروق "الأشياء" ^(١) والبيع الفاسد من "البحر" ^(٢)، منها: (أنها تعتق بموته من كلِّ ماله) والمُدبِّرة من ثلثه (من غير سعاية).....

[١٧٠٠٦] (قوله: وقد مرَّ ^(٣)) في قوله: ((لا تباع المدبرة)). [٤/٢٢٢ب]

مطلب: في القضاء بجواز بيع أم الولد

[١٧٠٠٧] (قوله: في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من "البحر": ((وفي "فتح القدير" هنا: اعلم أن أم الولد تحالف المدبر في ثلاثة عشر حكماً: لا تضمن بالغصب وبالإعتاق والبيع، ولا تسعى لغريم، وتعتق من جميع المال، وإذا استولدت أم ولد مشتركة لم يتمت نصيب شريكه، وقیمتها الثلث، ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها، وعليها العدة بموت سبب أو إعتاقه، ويثبت نسب ولدها بلا دعوة، ولا يصح تديرها، ويصح استيلاء المدبرة، ولا يملك الحربى بيع أم ولده، ويملك بيع مدبره، ويصح استيلاءه جارية ولده، ولا يصح تديرها، كذا في "التلخيص"). اهـ "ح" ^(٤). وذكر منها هنا أربعة.

[١٧٠٠٨] (قوله: تعتق بموته) أي: ولو حكماً كالحاقه بدار الحرب مرتداً، وكذا المستأمن لو عاد إلى دار الحرب فاسترق وله أم ولد في دار الإسلام، "نهر" ^(٥).

[١٧٠٠٩] (قوله: من كلِّ ماله) هذا إذا كان إقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد، أو كانت حبلى، فإن لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث؛ لأنه عند عدم الشاهد إقرار بالعق، وهو وصية، كذا في "المحيط" وغيره، "نهر" ^(٥)، وسيأتي ^(٦) في الفروع.

(١) "الأشياء والظواهر": الفن الثالث: الجمع والفرق - ما افرق فيه المدبر وأم الولد ص ٤٤٦ -.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٩/٦.

(٣) ص ١٥٣ - "در".

(٤) بقول: قد وهم "ح" في نقله عن "البحر"؛ لأنَّ صاحب "البحر" إنما عرأ إلى "فتح القدير" مسألة أخرى قال عنها ((وصرَّح به في "البنية" و"فتح القدير" هنا))؛ ثم قال بعدها مستأنفاً: ((اعلم أن أم الولد إلح)). انظر "البحر":

كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٩/٦، و"ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٨/أ.

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/أ.

(٦) المقولة [١٧١١٢] قوله: ((وإلا فمن الثلث)).

والمُدَبَّرَةُ تَسْعَى، ولو قُضِيَ بِجَوَازِ بَيْعِهَا لَمْ يَنْفَذْ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَضَاءِ قَاضٍ آخَرَ إِمْضَاءً

[١٧٠١٠] (قوله: والمُدَبَّرَةُ تَسْعَى) أي: إن لم تَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى مَا مَرَّ^(١) تَفْصِيلُهُ.

مطلب: في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

[١٧٠١١] (قوله: ولو قُضِيَ بِجَوَازِ بَيْعِهَا) أي: قُضِيَ بِهِ حَنْفِيٌّ مَثَلًا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ "الإمام" مِنْ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ قُضِيَ بِخِلَافِ رَأْيِهِ يَنْفَذُ قَضَاؤَهُ، أي: مَا لَمْ يُقَيِّدْهُ السُّلْطَانُ بِمَذْهَبٍ خَاصٍّ، أَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى - وَهُوَ قَوْلُهُمَا الْمُرَجَّحُ -: لَا يَنْفَذُ مُطْلَقًا، فَيُرَادُ الْقَاضِي الْمُقَلِّدُ لـ "داود الظاهري"؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِجَوَازِ بَيْعِهَا، وَلَهُ وَاقِعَةٌ مَعَ "أبي سعيد البردعي" شَيْخِ "الكرنجي" حَكَاهَا "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢) وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهَا "ح"^(٣) فَرَأَجَعَهُ.

[١٧٠١٢] (قوله: لَمْ يَنْفَذْ) هَذَا عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَقَالَا: يَنْفَذُ، وَالْخِلَافُ مِيسِيٌّ عَلَى خِلَافٍ فِي مَسْأَلَةِ أَصُولِيَّةٍ هِيَ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمُتَأَخَّرَ هَلْ يَرْفَعُ الْخِلَافَ الْمُتَقَدِّمَ؟ عِنْدَهُمَا: لَا يَرْفَعُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْلِيلٍ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَعِنْدَهُ: يَرْفَعُ، "ح"^(٣)

(قوله: وَقَالَا: يَنْفَذُ الْح) أي: إِذَا كَانَ الْقَاضِي غَيْرَ حَنْفِيٍّ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قُضِيَ بِخِلَافِ رَأْيِهِ لَا يَنْفَذُ عِنْدَهُمَا.

(قوله: وَعِنْدَهُ يَرْفَعُ، "ح" عَنْ "الْمَح") لَا يُوَافِقُ مَا فِي "الْمَح" مَا نَقَلَهُ "الشَّارِحُ" عَنْ "الذَّخِيرَةِ" كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ إِذْ عَلَى مَا فِي "الْمَح": "مُحَمَّدٌ" يَقُولُ بِعَدَمِ النِّفَادِ بِمَعْنَى الْبَطْلَانِ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ لَارْتِفَاعِ الْخِلَافِ السَّابِقِ بِالْإِجْمَاعِ الْمُتَأَخَّرِ، وَهُمَا يَقُولَانِ بِالنِّفَادِ لِعَدَمِ مُخَالَفَتِهِ لِعَدَمِ ارْتِفَاعِ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ، وَكَذَلِكَ لَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ فِي "التَّحْرِيرِ"، وَأَنَّهُ الْأَظْهَرُ عَلَى مَا فَسَّرَ بِهِ "الشَّارِحُ" عِبَارَتَهُ؛ إِذْ عَلَيْهِ يَكُونُ هَذَا الْقَضَاءُ قَضَاءً بِمَا لَا قَائِلَ بِهِ، فَيُضِلُّ اِسْتِدَاءً، نَعَمْ تَحْتَمِلُ عِبَارَتُهُ تَفْسِيرَهَا بِمَا يُوَافِقُ مَا فِي الشَّرْحِ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِقَوْلِهِ: ((لَا يَنْفَذُ عِنْدَهُمْ)) أَنَّهُ يَكُونُ مُتَوَقِّفًا عَلَى قَضَاءِ قَاضٍ آخَرَ إِمْضَاءً وَإِطْلَاقًا، لَا أَنَّهُ بَاطِلٌ، فَعَلَى مَا سَمِعْتُ: يَكُونُ الْقَضَاءُ بِجَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ مَحَلًّا لَخِلَافٍ فِي كَوْنِهِ مَحَالًّا لِلْإِجْمَاعِ أَوْ لَا نَبَأَ عَلَى عَدَمِ اعْتِنَاءِ الْخِلَافِ السَّابِقِ وَاعْتِبَارِهِ، فَعَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ يَكُونُ دَاخِلًا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَهَذَا مَا ذَرَعَ عَلَيْهِ "الشَّارِحُ" فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَعَلَى اعْتِبَارِهِ يَكُونُ دَاخِلًا فِي الْقِسْمِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ "الشَّارِحُ" هُنَا، فَصَحَّ حَيْثُ ذُكِرَ قَوْلُهُ: ((بَلْ يَتَوَقَّفُ الْخ)).

(١) ص ١٥٩ - "در".

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠١/٣.

(٣) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٢٨/أ.

عن "المنح"^(١). ودكر في "التحرير"^(٢): ((أَنَّ الْأَظْهَرَ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا)) اهـ. ومفاده: ارتفاعه عندهم فيثبت الإجماع المتأخر؛ لأنه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم ينق في المسألة قول آخر. فكان القضاء به قضاء عما لا قائل به، فلا ينفذ لمخالفته الإجماع.

قلت: لكن المقرر [٢٣ق، ٤] في كتاب القضاء - كما سيأتي^(٣) - تحريره إن شاء الله تعالى - أن الحكم ثلاثة أنواع: منه ما لا يصح أصلاً وإن نفذ ألف قاض وهو: ما حالف كتاباً أو سنة مشهورة أو إجماعاً، ومنه ما ثبت فيه خلاف قبل الحكم ويرتفع بالحكم حتى لو رفع إلى قاض آخر لا يره أمضاه، ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم، أي: وقع الخلاف في صحة الحكم به فهذا إن رفع إلى قاض آخر: فإن كان لا يراه أبطله، وإن كان يراه أمضاه. ومقتضى قوله: ((بل يتوقف)) إجماعه من هذا النوع، ومقتضى كونه مخالفاً للإجماع أنه من النوع الأول، وبه صرح 'الشارح'^(٤) في كتاب القضاء حيث قال عند قول 'المصنف': ((أو إجماعاً)): كحل المتعة؛ لإجماع الصحابة على فساده، وكبيع أم ولد على الأظهر، وقيل: ينفذ على الأصح فجعل عدم انقضاء منياً عسى مخالفته للإجماع، وعليه: فلا يصح قوله: ((بل يتوقف)) إلح، فتأمل. ثم رأيت في 'التحرير'^(٥) عراً قوله: ((بل يتوقف)) إلى 'الجامع'^(٦)، ووجهه: بأن الإجماع المسوق بخلاف محتلف في كونه إجماعاً وفيه شبهة، كحصر الواحد، فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه، فكان القضاء به نافذاً؛ لأنه غير مخالف للإجماع القطعي، وقال 'الشارح'^(٧): ((ثم الأظهر: أن الخلاف في القضاء يبيع أم الولد في نفس القضاء كما في متعلقه الذي هو حوار البيع، لا في نفس متعلقه فقط، فيتحه ما في 'الجامع'،

٣٨/٢

(١) 'المنح' كتاب اعتق - باب متدبر وم الولد ١ ق ١٨٦ أ.

(٢) 'التحرير': باب الرابع في الإجماع ص ٤٠٢.

(٣) المقومة [٢٦٢٧٩] قوله: ((لو محتهداً فيه)).

(٤) انظر اندر عند مقولة [٢٦٢٩٨] قوله: ((أو إجماعاً)).

(٥) 'التحرير': الباب الرابع في الإجماع ص ٤٠٢.

(٦) لم يعر عليها في المصنوع من 'الجامع' الكسر 'و' الصعير.

(٧) 'التقرير والتحرير': الباب الرابع في الإجماع ٣ ٩٠.

وإبطالاً، "ذخيرة"، وَيَنْفُذُ فِي الْمُدْبِرَةِ كَمَا مَرَّ^(١). (وإنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ وَلَدًا ثَبَتَ نَسَبُهُ
بِلا دَعْوَى) إِذَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بَنَحْوِ نِكَاحٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ وَطْءِ ابْنِهِ.....

لأنَّ قَضَاءَ الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي مُحْتَهَدٍ فِيهِ أَعْنِي: الْأَوَّلَ، فَلِذَا قَالَ فِي "الْكَشْفِ"^(٢): ((وَهَذَا وَحْدَهُ
الْأَقْوَابِل)). اهـ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

﴿فَرْعٌ﴾

بَاعَ أُمُّ وَلَدِهِ وَالْمُشْتَرِي يَعْلَمُ بِهَا فَوَلَدَتْ فَادَّعَاهُ فَهُوَ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ لَهُ فِرَاشًا عَلَيْهَا، فَإِنْ نَفَاهُ ثَبَتَ
مِنَ الْمُشْتَرِي اسْتِحْسَانًا، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي، إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ حُرًّا لَوْ نَفَاهُ الْبَائِعُ، وَبِوَسَائِلِ
مُدْرَنَةٍ وَوَطْئِهَا الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِهَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثَبَتَ مِنْهُ وَلَمْ يَغْتِقْ، وَرَدَّهَ مَعَ أُمِّهِ إِلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَعْرُورٍ، "مَحِيط".

[١٧٠١٣] (قَوْلُهُ: وَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الْوَلَدِ الَّذِي ثَبَتَ مِنْهُ بِاعْتِرَافِهِ أَوْ بِنِكَاحِهِ.

[١٧٠١٤] (قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ تَحْرُمْ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: ((بِلا دَعْوَى)).

[١٧٠١٥] (قَوْلُهُ: بَنَحْوِ نِكَاحٍ) أَي: مِنْ كُلِّ حُرْمَةٍ مُزِيلَةٍ لِلْفِرَاشِ، بِخِلَافِ الْحُرْمَةِ بِالْخِيصِ
وَالنَّفَاسِ وَالصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ، وَأَدْخَلَ بِلَفْظِ ((نَحْوِ)) الْإِشْرَاقَ فِيهَا، فَلَوْ وَلَدَتْ الْمُشْتَرِكَةُ وَلَدًا تَابَتْ
لَمْ يَثْبُتْ بِلا دَعْوَى كَمَا سَيَذْكُرُهُ^(٣) قَبِيلُ قَوْلِهِ: ((وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِمَا))، وَيَأْتِي^(٤) بَيَانُهُ، أَوْ كَانَتْ
الْحُرْمَةُ بِسَبَبِ إِرْضَاعِهَا زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ، "نَهْر"^(٥).

[١٧٠١٦] (قَوْلُهُ: أَوْ وَطْءِ ابْنِهِ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَالْمُرَادُ: أَنْ يَطَّأَهَا أَحَدُ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ.

(١) ص ١٥٣ - "در".

(٢) "كشف الأسرار": باب شروط الإجماع ٤٥٨/٣

(٣) ص ١٩٩ - "در"

(٤) المقولة [١٧٠٦١] قَوْلُهُ: ((ثُمَّ لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ)).

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/أ.

أو المولى أمها، فحيثُذ لو وَلَدَتْ لأكثرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَعْوَةٍ، إِلَّا فِي الْمَرْوَجَةِ فَلَا يَثْبُتُ، بَلْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِدَعْوَتِهِ، وَلَوْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ثَبَتَ بِهَا دَعْوَةٌ وَفَسَدَ النِّكَاحُ؛.....

[١٧٠١٧] (قوله: أو المولى أمها) المراد: أَنْ يَطَّأَ الْمَوْلَى إِحْدَى أَصُولِهَا أَوْ فُرُوعِهَا، [٤ ق ٢٣ ب] "ح" (١).

[١٧٠١٨] (قوله: فحيثُذ) أي: فَحِينَ إِذْ حَرُمْتُ عَلَيْهِ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. اهـ "ح" (٢).
[١٧٠١٩] (قوله: لأكثرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ" (٣) عَنْ "الْبَدَائِعِ" (٤)، قَالَ "ح" (٥):
(وَالأَوَّلَى: لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ كَمَا لَا يَخْفَى).

[١٧٠٢٠] (قوله: لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَعْوَةٍ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَا وَطَّئَهَا بَعْدَ الْحُرْمَةِ، فَكَانَتْ حُرْمَةُ الْوَطْءِ كَالنَّفْيِ دِلَالَةً، فَإِنْ ادَّعَاهُ يَثْبُتُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تُزِيلُ الْمِلْكُ.
[١٧٠٢١] (قوله: فَلَا يَثْبُتُ) لِأَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَهُوَ الزَّوْجُ.

[١٧٠٢٢] (قوله: وَلَوْ لِأَقَلِّ إلخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٦) - بَعْدَ عَزْوِهِ مَا مَرَّ (٦) لـ "الْبَدَائِعِ" -:
(وَظَاهِرُ تَقْيِيدِهِ بِالْأَكْثَرِ مِنَ السِّتَّةِ أَنَّهَا لَوْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ غُرُوضِ الْحُرْمَةِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ بِهَا دَعْوَةً لِلتَّيَقُّنِ بِأَنَّ الْعُلُوقَ كَانَ قَبْلَ غُرُوضِهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" (٧) بَحْثًا) اهـ.
أَي فَقَدْ وَافَقَ بَحْثُهُ مَفْهُومَ الرِّوَايَةِ، فَافْهَمُ.

(١) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ق ٢٢٨/أ.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٢٩٣/٤.

(٣) "الْبَدَائِعِ": كِتَابُ الْإِسْتِيلَادِ - فَصْلٌ فِي أَنَّ حَكَمَ الْإِسْتِيلَادِ نَوْعَانِ ١٣١/٤.

(٤) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ق ٢٢٨/أ.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٢٩٣/٤.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٠١٩] قَوْلُهُ: ((لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ))

(٧) 'الْمَصْحُوحُ': كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٣٢٣/٤.

لندب استيرائها قبله، "بحر"، وقدمناه^(١) في نكاح الرقيق وثبوت النسب (لكيه ينتفي بنفيه من غير توقف على لعان) لأن الفراش أربعة: ضعيف.....

لكن ينبغي تفيد هذا بما إذا زوجها المولى غير عالم بالحمل لما في "التوشيح" وغيره: ((من أنه ينبغي أنه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يحوز النكاح ويكون نفياً)). اهـ، ذكره في "البحر"^(٢) وغيره في فصل محرمات النكاح، وقدمناه^(٣) في نكاح العبد، والمدبرة والقنة كأما الولد بالأولى؛ لأنه إذا كان نفياً فيما يثبت بالسكوت فقيماً لا يثبت إلا بالدعوة أولى، كما في "النهر"^(٤) من المحرمات.

[١٧٠٢٣] (قوله: لندب استيرائها قبله) أي: استيراء المولى إياها قبل النكاح، وظاهره: أن العلة في فساد النكاح ندب الاستيراء، وأن ذلك مذكور في "البحر"، وليس كذلك، بل العلة في فساد ظهور الحمل قبل تمام الستة أشهر، كما تفيد عبارة "البحر"؛ حيث قال^(٥): ((وفاد بالترويج أنه لا يجب عليه الاستيراء، قالوا: هو مستحب كاستيراء البائع لاحتمال أنها حبلت منه فيكون النكاح فاسداً، فكان تعريضاً للفساد)). اهـ "ط"^(٦).

(قوله: وظاهره: أن العلة في فساد النكاح ندب الاستيراء، وأن ذلك مذكور في "البحر"، وبس كذلك) (بح) قد يقال: إن قوله: ((لندب الخ)) ليس علة لفساد النكاح، وعلة ظاهرة، وهي ما ذكره المحشي، بل لما أفاده الكلام السابق من أنه صحيح إذا ولدته لأكثر، بمعنى أنه إذا روج أم ولده بدون استيراء، ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر يكون صحيحاً؛ لأنه إنما ترك أمراً مندوباً، وتركه لا يقتضي الفساد، بل ترك الواجب لا يقتضيه أيضاً؛ لأنه ليس بشرط للصحة، وعبارة "البحر" المنقولة تفيد ما قاله "الشارح".

(١) ٥٧٣/٨، و ٤١٣/١٠ "در".

(٢) "البحر": كتاب النكاح - فصل في المحرمات ١١٤/٣ بتصرف.

(٣) المقولة [١٢٤٢٥] قوله: ((فهو من المولى)).

(٤) "النهر": كتاب النكاح - فصل في المحرمات ق ١٦٨/أ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٣/٤.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣١٨/٢.

للأمة، ومتوسطاً للأم الولد، وعلم حكمهما، وقوي للمنكوحه فلا ينتفي إلا باللعان، وأقوى للمعتدة فلا ينتفي أصلاً؛ لعدم اللعان (إلا إذا قضى به قاض).....

قلت: وقدّمنا^(١) في فصل المحرمات: ((أنّ الصحيح وجوب الاستبراء قبل التزويج)). وفولّه: ((لاحتمال إلخ)) يفيد أنه لو تحقق حبّلها منه بأن ولدت لأقل من ستة أشهر يكون الكاخ فاسداً سواء استبرأها أو لا، ويُفيلده عبارة "كافي الحاكم"؛ حيث قال: ((ولا ينبغي له أن يزوّح أم ولده حتى يستبرئها فيعلم أنها ليست بحامل، فإن زوّجها فولدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى، والنكاح فاسد)) اهـ. ووجهه: أن الاستبراء علامة ظاهرة باعتبار الغالب وإلا فقد تكون حاملاً، وما رآته من الدم استحاضة، والولادة لأقل من ستة أشهر من وقت التزويج دليل قطعي (٢٤ ق) عسى كونها حاملاً وقتها فلا تعارضه العلامة الظاهرة الغالبة، ولا يقال: إن تزويجها بعد الاستبراء يكون نفياً لولده فلا يثبت منه؛ لأننا نقول: إنما يكون نفياً له إذا علم بوجوده كما مر^(٢) عن "التوسيح"، أما إذا زوّجها على ظن عدم وجوده ثم علم أنه موجود فمَنْ أين يكون نفياً لنسبه؟! فافهم.

[١٧٠٢٤] (قوله: للأمة) فإنه لا يثبت إلا بالدعوة، وينتفي بلا لعان.

[١٧٠٢٥] (قوله: للأم الولد) يثبت بلا دعوة، وينتفي بلا لعان، ويملك نقل فراشها بالتزويج.

[١٧٠٢٦] (قوله: للمعتدة) أي: معتدة البائن، "ح"^(٣).

[١٧٠٢٧] (قوله: لعدم اللعان) لأن شرط اللعان قيام الزوجية؛ بأن تكون منكوحه أو معتدة

رجعي كما تقدّم في بابيه، "ح"^(٤).

[١٧٠٢٨] (قوله: إلا إذا قضى به) استثناء من قوله: ((لكنه ينتفي بنفسه))، "ط"^(٥).

(١) المقولة [١١٤٢٥] قوله: ((ولا يسنريها زوجها)) وما بعدها.

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) "ح": كتاب العنق - باب الاستيلاء ق ٢٢٨/ب.

(٤) "ح": كتاب العنق - باب الاستيلاء ق ٢٢٨/ب، وقوله: ((رجعي)) ساقط من النسخة التي بين أيدينا.

(٥) "ط": كتاب العنق - باب الاستيلاء ٣١٩/٢.

غيرُ حَنَفِيٍّ يَرَى ذَلِكَ فَيَلْزِمُهُ بِالْقَضَاءِ (أو تطاولَ الزَّمانُ) وهو ساكِنٌ كما مرَّ في اللِّعان؛ لأنَّه دليلُ الرِّضَى، "بحر" (فلا) يَنْتَفِي بِنَفِيهِ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ، (إذا أُسْلِمَتْ أُمُّ وَلَدِ الذَّمِّيِّ) يَعْنِي: الْكَافِرَ، أو مُدَبِّرَتُهُ، "مسكين" ^(١) (عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ. فَإِنْ أُسْلِمَ فَهِيَ لَهُ، وَإِلَّا سَعَتْ) نَظَرًا لِلْحَانَيْنِ؛

[١٧٠٢٩] (قوله: غيرُ حَنَفِيٍّ) أَمَّا الْحَنَفِيُّ فَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ صَرِيحِ الدَّعْوَى، "بحر" ^(٢).

[١٧٠٣٠] (قوله: يَرَى ذَلِكَ) أَي: يَرَى صِحَّةَ الْقَضَاءِ بِأَنَّهُ وَلَدُهُ بَعْدَ نَفِيهِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى.

[١٧٠٣١] (قوله: كما مرَّ في اللِّعان) حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ ^(٣): ((نَفَى الْوَلَدَ الْحَيَّ عِنْدَ التَّهْنَةِ

- وَمُدَّتْهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ عَادَةً وَعِنْدَ ابْتِئَاعِ آلَةِ الْوِلَادَةِ - صَحَّ، وَبَعْدَهُ لَا؛ لِإِقْرَارِهِ بِهِ دِلَالَةً)) اهـ.

[١٧٠٣٢] (قوله: لأنَّه دليلُ الرِّضَى) عِبَارَةٌ "البحر" ^(٤): ((لَأَنَّ التَّطَاوُلَ دَلِيلُ إِقْرَارِهِ لَوْجُودِ ذَلِكَ

مِنْ قَبُولِ التَّهْنَةِ وَنَحْوِهِ فَيَكُونُ كَالْتَّصْرِيحِ)).

[١٧٠٣٣] (قوله: فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) زَادَ فِي "الشَّرْئِئَالِيَّة" ^(٥): ((مَا لَوْ أَعْتَقَهَا؛ فَإِنَّهُ يَنْسُبُ

٣٩ ٣

نَسَبُ وَلَدِهَا إِلَى سَتَيْنِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتِقِ، كَمَا إِذَا مَاتَ، وَلَا يُمَكِّنُ نَفِيُّهُ؛ لِأَنَّ فِرَاشَهَا تَأْكُذُ بِالْحُرِّيَّةِ)) اهـ.

[١٧٠٣٤] (قوله: يَعْنِي الْكَافِرَ) أَي: لِيَشْمَلَ الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنَ، أَمَّا الَّذِي فِي دَارِ الْحَرْبِ

فَلَا يُتِمَكَّنُ مِنْ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَافْهَم.

[١٧٠٣٥] (قوله: أو مُدَبِّرَتُهُ) ذَكَرَهُ فِي "البحر" ^(٦) و"النَّهْر" ^(٧) أَيْضًا.

[١٧٠٣٦] (قوله: نَظَرًا لِلْحَانَيْنِ) أَي: جَانِبِ أُمِّ الْوَلَدِ بِدَفْعِ الذَّلِّ عَنْهَا بِصَبْرِ وَرَتِّهَا حُرَّةً يَدًّا.

(١) "شرح ملا مسكين على الكنز": كتاب الاعتاق - باب الاستيلاء ص ١٣٠ -.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٤/٤.

(٣) ٢٢٢/١٠ وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٤/٤.

(٥) "الشَّرْئِئَالِيَّة": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٥/٤.

(٧) "النَّهْر": كتاب الاعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/أ.

لأنَّ حُصُومَةَ الدِّمِيِّ والدَّائِبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ مِنْ حُصُومَةِ الْمُسْلِمِ (فِي) ثُبْتِ (قِيَمَتِهَا) قِنَّةً (وَعَتَقَتْ بَعْدَ أَدَائِهَا) أَي: الْقِيَمَةُ الَّتِي قَدَّرَهَا الْقَاضِي (وَهِيَ مُكَاتِبَةٌ فِي حَالِ سِعَايَتِهَا) إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ: (بَلَا رَدٍّ إِلَى الرَّقِّ وَ عَحَزَتْ) إِذْ لَوْ رُدَّتْ لِأُعِيدَتْ (وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ سِعَايَتِهَا) وَلَهَا وَلَدٌ وَلَدَتْهُ فِي سِعَايَتِهَا سَعَى فِيمَا عَنِهَا، وَإِلَّا (عَتَقَتْ مَجَّانًا) لِأَنَّهَا أُمٌّ وَلَدٍ، وَكَذَا حُكْمُ الْمُدَبَّرِ.....

وَجَانِبَ الدِّمِيِّ لِيَصِلَ إِلَى نَدَلٍ مَبْكِيهِ.

مطلب: حُصُومَةُ الدِّمِيِّ أَشَدُّ مِنْ حُصُومَةِ الْمُسْلِمِ

[١٧٠٣٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ حُصُومَةَ الدِّمِيِّ إِنْ خَلَعَ فِي "الْحَايَةِ"^(١) مِنَ الْعَصَبِ: ((مُسْلِمٌ عَصَبٌ مِنْ دِمِّيٍّ مَالًا أَوْ سَرَقَةً فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالًا مَعْصُومًا، وَالدِّمِيُّ لَا يُرْحَى مِنْهُ الْعَقْرُ خِلَافَ الْمُسْلِمِ، فَكَانَتْ حُصُومَةُ الدِّمِيِّ أَشَدَّ، وَعِنْدَ الْحُصُومَةِ لَا يُعْطَى ثَوَابٌ طَاعَةَ لِمُسْلِمٍ بِكَافِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ ثَوَابٍ، وَلَا وَحْدَةً لِأَنَّهُ يُوضَعُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَنَالُ كُفْرِ الْكَافِرِ فَيُتَّقَى فِي حُصُومَتِهِ، وَعَنْ هَذَا قَالُوا: إِنَّ حُصُومَةَ الدَّائِبَةِ تَكُونُ أَشَدَّ مِنْ حُصُومَةِ الْآدَمِيِّ عَلَى الْآدَمِيِّ)) اهـ.

[١٧٠٣٨] (قَوْلُهُ: فِي ثُبْتِ قِيَمَتِهَا قِنَّةً) كَذَا قَالَ "الْإِتْقَانِيُّ" [٤ ق ٢٤ ب]: بِأَنَّهُ يُقَدَّرُ الْقَاضِي قِيَمَتُهَا فَيُنَحِّمُهَا عَلَيْهَا فَتَصِيرُ مُكَاتِبَةٌ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ الْإِمَامِ عِبْرَ مُتَقَوِّمَةٍ إِلَّا أَنَّ الدِّمِيَّ يَعْتَقَدُ فِي هَذَا تَقَوُّمَهَا، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٢)، وَمِثْلُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣).

[١٧٠٣٩] (قَوْلُهُ: إِذْ لَوْ رُدَّتْ) أَي: إِلَى الرَّقِّ لِأُعِيدَتْ مُكَاتِبَةٌ؛ لِقِيَامِ الْمَوْجِبِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ مَوْلَاهَا، 'اعْنِي'^(٤).

[١٧٠٤٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ سِعَايَتِهَا وَلَهَا وَلَدٌ) كَذَا فِي عَامَّةِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا:

(١) 'الحايه' كتاب عصب - فصل في براءة العاصب والمذبذب ٣ ٢٥٨ (همش 'نصوى هسه')

(٢) 'سهر' كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥؛

(٣) 'الفتح': كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣ ٣٣٥

(٤) صر شرح العسي على كبر' كتاب لإعتاق - باب الاستيلاء ١ ٢٥٠.

فَيَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ (ولو أَسْلَمَ قَبْلَ الذَّمِّ غَرَضَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَسَمَ فِيهَا وَإِلَّا أُمِرَ بِبَيْعِهِ) تَخْلُصاً مِنْ يَدِ الْكَافِرِ، ذَكَرَهُ "مُسْكِين"، (فَإِنْ ادَّعَى وَلَدَ أُمَةٍ مُشْتَرَكَةٍ) وَلَوْ مَعَ ابْنِهِ.....

((ولو ماتَ قَبْلَ سِعَايَتِهَا عَتَقَتْ بِلَا سِعَايَةٍ، وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ وَلَهَا وَلَدٌ)) إلخ وهي الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَلَهَا وَلَدٌ)) إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَوْتَهَا هِيَ لَا مَوْتَ سَيِّدِهَا، لَكِنْ يَبْقَى قَوْلُهُ: ((وَإِلَّا عَتَقَتْ مَحَانًا)) غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا مَعْنَى لَهُ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ تَمَامِ عِبَارَةِ "المُصَنَّفِ": وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ وَمَعَهَا وَلَدٌ وَلَدَتْهُ فِي سِعَايَتِهَا سَعَى فِيمَا عَلَيْهَا، كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَى "الْمُلْتَقَى" ^(١).

[١٧٠٤١] (قَوْلُهُ: فَيَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ) أَي: قَنًا، وَقِيلَ: فِي نِصْفِهَا، كَمَا مَرَّ ^(٢).

[١٧٠٤٢] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا أُمِرَ بِبَيْعِهِ) لِأَنَّ الْبَيْعَ ^(٣) هُنَا مُمَكِّنٌ، بِخِلَافِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرِ.

[١٧٠٤٣] (قَوْلُهُ: ذَكَرَهُ "مُسْكِين" ^(٤)) أَي: ذَكَرَ تَقْيِيدَ الْجَبْرِ عَلَى الْبَيْعِ بِغَرَضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ

وَإِبَائِهِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥).

[١٧٠٤٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَعَ ابْنِهِ) فِي بَعْضِ النُّسخ: ((وَلَوْ مَعَ أَبِيهِ — بِالْمَوْحَدَةِ ثُمَّ الْمُثَنَاءِ — وَهِيَ

الْمُوَافَقَةُ لِقَوْلِهِ فِي "الدَّرِّ الْمُتَقَى" ^(٦): ((وَلَوْ كَانَ الشَّرِيكُ أَبَاهُ))، وَاعْتَرَضَهَا "ح" ^(٧): ((بَأَنَّهَا غَيْرُ

صَحِيحَةٍ))، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِ "الْبَحْرِ" ^(٨): ((وَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي مِنْهُمَا الْأَبَ، كَمَا إِذَا

كَانَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْأَبِ وَابْنِهِ فَادَّعَاهُ الْأَبُ صَحَّ وَلَزِمَهُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ وَالْعَقْرُ كَالْأَجْنَبِيِّ، بِخِلَافِ مَا

إِذَا اسْتَوْلَدَهَا وَلَا مِلْكَ لَهُ فِيهَا حَيْثُ لَا يَجِبُ الْعَقْرُ عِنْدَنَا)) اهـ.

(١) "الدَّرِّ الْمُتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَادِ ٥٣٦/١ (هَامِشٌ "مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ").

(٢) الْمَقُولَةُ [١٦٩٧٦] قَوْلُهُ: ((بِهِ يَعْنِي)).

(٣) فِي "أ": ((وَإِنْ بَيْعُهُ)).

(٤) "شَرْحُ مُسْكِينٍ عَلَى الْكُفْرِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَادِ ص ١٣٠.

(٥) "الْحَر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَادِ ٢٩٦/٤.

(٦) "الدَّرِّ الْمُتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَادِ ٥٣٦/١ (هَامِشٌ "مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ").

(٧) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَادِ ق ٢٢٨/ب.

(٨) "الْحَر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَادِ ٢٩٧/٤.

(ثَبَّتَ نَسَبُهُ مِنْهُ) وَلَوْ كَافِرًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ مُكَاتِبًا، لَكِنَّهُ إِنْ عَجَزَ فَلَهُ بَيْعُهَا (وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَضَمِينٌ).....

قُلْتُ: وفيه نظرٌ ظاهرٌ: إذ لا مانع من دعوى الابن ولدَ الأُمّةِ المُشترَكةِ مع أبيه، نعم يُقدّم الأبُ إذا دَعَاهُ معه، كما يأتي^(١) ولا دعوى لها إلا من واحدٍ. وتُحصصُ صاحبُ البحر^(٢). ((بَكُونِ المدَّعي الأب)) لِبَيَانِ الفرقِ بين هذه المسألة وبين مسألة أُخرى وهي: ما إذا ادَّعى ولدُ أُمّةٍ ابنه حيث لا يجبُ عليه العقرُ؛ لأنّه إذا لم يكنْ للأب فيها مِلكٌ منسَبٌ الحاجةُ إلى إتيانِ بَلَدٍ فيها سابقاً على الوطءِ نفيّاً له عن الرِّثَا فلا عقرُ، وإذا كانَ له فيها مِلكٌ في سِقْصٍ منها لم يكنْ زنى، وانتفتتِ الحاجةُ فبَلزَمَهُ نِصْفُ العقرِ، فافهم.

[١٧٠٤٥] (قوله: ثَبَّتَ نَسَبُهُ مِنْهُ) لأنَّ النِّسَبَ إذا ثَبَّتَ منه في صِفِهِ لمُصَادَفَتِهِ مِلْكُهُ ثَبَّتَ في الباقي ضرورةً أنّه لا يَحْزَى لِمَا أَنَّ سَبَبَهُ - وهو العُتُوقُ - لا يَحْزَى: إذ [٤ و ٢٥] الولدُ لو اُجِدَ لا يَعلَقُ مِنْ مَاءَيْنِ، "درر"^(٣).

[١٧٠٤٦] (قوله: أَوْ مُكَاتِبًا إلخ) في 'كافي الحاكِم': ((وإذا كانت الجاريةُ بَيِّنَ حُرٍّ ومُكَاتِبٍ فولدتْ ولداً فادَّعاهُ المُكَاتِبُ فَإِنَّ الولدَ وَلَدُهُ، والجاريةُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَيُضْمَنُ بِصَفِ قِيَمَتِهَا يَوْمَ عُبِقَتْ مِنْهُ وَبِصَفِ عَقْرِهَا، وَلَا يُضْمَنُ مِنْ قِيَمَةِ اُولَدِ شَيْئاً، فَإِنْ ضَمِنَ ذَلِكَ ثُمَّ عَجَزَ كَانَتْ الْجَارِيَةُ وَلَدُهَا مَمْلُوكَةً لِمَوْلَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُضْمَمْ ذَلِكَ وَهِيَ يُحَاصِمُهُ رَجَعَ بِصَفِ اجْرِيَةٍ وَبِصَفِ بَوْلٍ لَشَرِيكِهَا (حُرٍّ) اهـ.

[١٧٠٤٧] (قوله: لَكِنَّهُ إِنْ عَجَزَ فَلَهُ بَيْعُهَا) قَدْ عَمِتْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ بَعْدَ الصَّمَانِ صَارَتْ اِجَارِيَةً

(قوله: قُتِلَ: وفيه نظرٌ ظاهرٌ إلخ) على ما ذكره الأحسنُ أسعدهُ بقوله: ولو مع اسه: لأنّه محضُ اتوهمٍ لعدمِ لزومِ شيءٍ من العقرِ على الأبِ المدَّعي، وحسبُ قد يُقال: إنَّ مرادَ ح نأته غيرُ صحيحٍ من حيث حسن الصّاعقة، لا من حيث الحكمُ

(١) المقوّة [١٧٠٦١] قوله. ((ثم لا يثبت بهج))

(٢) 'سحر' كتاب لعنق - باب الاستيلاء ٤ ٢٩٧

(٣) "درر و معرر": كتاب لعنق - باب الاستيلاء ٢ ٢٠

يَوْمَ الْعُلُوقِ (نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَنِصْفَ عُقْرِهَا) وَلَوْ مُعْسِراً (لَا قِيَمَةَ وَلَدِهَا) لِأَنَّهُ عِيقُ
حُرِّ الْأَصْلِ.....

وَوَلَدُهَا لِمَوْلَاهُ، وَإِنْ عَجَزَ قَبْلَهُ رَجَعَ نِصْفُ الْجَارِيَةِ وَالْوَلَدُ لِلشَّرِيكِ، وَحِينَئِذٍ فَالضَّمِيرُ فِي: ((لَهُ
يَعْنِيهَا عَلَى الْأَوَّلِ)) يَرْجِعُ لِلْمُكَاتِبِ يَعْنِي: بِإِذْنِ مَوْلَاهُ، أَوْ لِلْمَوْلَى، وَعَلَى الثَّانِي يَرْجِعُ لَشَرِيكِهِ،
وَيَكُونُ الْمُرَادُ فِي يَبْعُهَا يَبْعَ حِصَّتِهِ مِنْهَا، فَافْهَم.

[١٧٠٤٨] (قَوْلُهُ: يَوْمَ الْعُلُوقِ) الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَنِصْفَ عُقْرِهَا))؛ فَإِنَّ
كُلًّا مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْعُقْرِ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْعُلُوقِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(١) وَغَيْرِهِ.
[١٧٠٤٩] (قَوْلُهُ: نِصْفَ قِيَمَتِهَا) لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ حِينَ اسْتَكْمَلَ الْاِسْتِيْلَادَ،
"دَرَر"^(٢).

[١٧٠٥٠] (قَوْلُهُ: وَنِصْفَ عُقْرِهَا) لِأَنَّهُ وَطِئَ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً؛ إِذْ مِلْكُهُ يَثْبُتُ بَعْدَ الْوَطْءِ حُكْمًا
بِالْاِسْتِيْلَادِ فَيَعْقِبُهُ الْمَلِكُ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ، "دَرَر"^(٣). وَقَدْ مَنَّا^(٤) فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَهْرِ عَنْ "الْفَتْحِ":
((أَنَّ الْعُقْرَ هُوَ مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي الْجَمَالِ)) أَي: مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا جَمَالًا فَقَطْ.
[١٧٠٥١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُعْسِراً) لِأَنَّهُ ضَمَانٌ تَمَلَّكَ، بِخِلَافِ ضَمَانِ الْعِتْقِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْصِعِهِ،
"دَرَر"^(٥).

[١٧٠٥٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عَلِقَ حُرَّ الْأَصْلِ) إِذِ النَّسَبُ يَسْتَتِدُّ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ، وَالضَّمَانُ
يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَحْدُثُ الْوَلَدُ عَلَى مِلْكِهِ وَلَمْ يَعْلَقْ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى مِلْكِ شَرِيكِهِ،
"دَرَر"^(٦).

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٠/٤ بصرف.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

(٣) للمقولة [١١٨٧٨] قوله: ((وَيُؤْتِي الْإِمَاءَ الْحِلَّ)).

(٤) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

(وإن ادَّعِيَاهُ مَعًا) أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ (وقد استويا) وَقَتَ الدَّعْوَةِ لَا الْعُلُوقِ (في الأوصاف فهو ابْنُهُمَا) فلو لم يَسْتَوِيَا قُدِّمَ مِنَ الْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ.....

(تنبيه)

قَيَّدَ الْمَسْأَلَةَ فِي "الفتح" ^(١) بقوله: ((هَذَا إِذَا حَمَلَتْ عَلَى مِلْكِهِمَا، فَلَوْ اشْتَرَيَاها حَامِلًا فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا ثَبَّتَ نَسَبَهُ مِنْهُ وَيُضْمَنُ لَشَرِيكِهِ نِصْفَ قِيَمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِنَادُ الْاِسْتِيْلَادِ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي مِلْكِهِمَا، وَلِذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَقْرُ لَشَرِيكِهِ هُنَا))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(١٧٠٥٣) (قوله: وَإِنْ ادَّعِيَاهُ مَعًا) قَيَّدَ بِالْمَعْيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالدَّعْوَةِ فَالسَّابِقُ أَوَّلَى كَاتِبًا مَنْ كَانَ، "جوهرة" ^(٢). وَكَوْنُهُمَا اثْنَيْنِ غَيْرُ قَيَّدٍ عِنْدَهُ بَلْ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" يَثْبُتُ مِنْ ثَلَاثَةِ لَا غَيْرٍ، وَعِنْدَ "زُفَرٍ" مِنْ خَمْسَةٍ.

(١٧٠٥٤) (قوله: وقد استويا إلخ) أي: بَأَن يَكُونَا مَالَكَيْنِ أَجَنَبَيْنِ مُسْلِمَيْنِ أَوْ حُرَّيْنِ أَوْ ذَمِّيَّيْنِ أَوْ مَجُوسِيَّيْنِ.

(١٧٠٥٥) (قوله: وَقَتَ الدَّعْوَةِ إلخ) [٢٥/٤ ب] فلو كان أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذَمِّيًّا وَقَتَ الْعُلُوقِ ثُمَّ أَسْلَمَ الذَّمِّيُّ وَقَتَ الدَّعْوَةِ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ وَكَانَ لَهُمَا، كَمَا ذَكَرَهُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ".

(١٧٠٥٦) (قوله: قُدِّمَ مِنَ الْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ) قَالَ فِي "الفتح" ^(٣): ((إِذَا حَمَلَتْ عَلَى مِلْكٍ أَحَدِهِمَا رَقَبَةً فَبَاعَ نِصْفَهَا مِنْ آخَرَ فَوَلَدَتْ - يَعْنِي: لِتَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ بَيْعِ النِّصْفِ - فَادَّعِيَاهُ يَكُونُ

(قول "الشَّارِحُ": فلو لم يَسْتَوِيَا قُدِّمَ مِنَ الْعُلُوقِ إلخ) تَقْدِيمُ ((مَنْ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِهِ)) لَا يَخْصُ مَسْأَلَةَ عَدَمِ الْاِسْتِوَاءِ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٠/٤.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ١٩٣/٢.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٢/٤.

ولو ينكاح، وأب ومسلم وخُرّ وذميّ وكتاني عسى ابن ذميّ وعبد ومُرتدّ ومَحوسيّ.

الأوّل أوّل؛ كَوْنُ العُوقِ فِي مِكِهَ)) هـ. وكان المناسب أن يقول: لأقل من ستة أشهر من نيع النصف بدليل قوله: ((لَكُونِ العُوقُ فِي مِكِهَ)) وبدليل ما يأتي^(١) في مسألة النكاح. اهـ 'ح' (١). وفي "كافي احكام" من باب دَعْوَةُ الحَمَلِ: ((وَإِذَا كَانَتِ الْأُمَةُ بَيْنَ رَحِيْبٍ فَوَلَدَتْ وَلَدًا فَادَّعَاهُ جَمِيعًا وَقَدْ مَنَكَ أَحَدُهُمَا صَبِيَّهُ مِنْهُ شَهْرٌ وَالْآخَرُ مِنْهُ سِتَّةُ شُهُورٍ قُدِّمَ صَاحِبُ الْإِمْلَاقِ الْأَوَّلِ)).

[١٧٠٥٧] (قوله: ولو ينكاح) قال في 'الفتح'^(٢): ((إِذَا كَانَ الْحَمْلُ عَلَى مِثْلٍ أَحَدِهِمَا نِكَاحًا ثُمَّ اسْتَرَاهَا هُوَ وَآخَرُ فَوَلَدَتْ لِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الشَّرَاءِ فَادَّعَاهُ فَهِيَ أُمُّ وَلَدِ الزَّوْجِ، فَإِنْ نَصَبَهُ صَارَ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَالْإِسْتِيلَادُ لَا يَحْتَمِلُ انْتِحَازِي عِنْدَهُمَا وَلَا تَقَاؤُهُ عِنْدَهُ فَيَنْتُ فِي نَصَبِ شَرِيكِه أَيْضًا)). اهـ 'ح' (١).

[١٧٠٥٨] (قوله: وأب) معطوف على ((مَنْ)) في قوله: ((قُدِّمَ مَنْ عُوقُ فِي مِكِهَ)). 'ط' (٥).

[١٧٠٥٩] (قوله: عسى بن إباح) لف على سبيل الشر المرتب، 'ص' (٥).

[١٧٠٦٠] (قوله: ومُرتدّ) كذا وقع في 'البحر'^(٦)، وتنع في 'الشهر'^(٧) و"الشُرُنَالِيَّة"^(٨).

(قوله: وكان مناسب أن يقول: لأقل من ستة أشهر إباح) من المناسب ما فَعَلَهُ في 'الفتح'، لأنها إذا أتت ستة أشهر من وقت النكاح يكون في مِثْلٍ اسائع، ولا يأتى أن يكون في مِثْلٍ المشتري؛ لأنّ مِثْلَهُ عَقْدُ النكاح، فم يكن لعوق فيه، لقصاص مِثْلِهِ مِثْلَهُ حَيْثُ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

(١) في مقولة لأنية.

(٢) 'ح'، كتاب العتق - باب الاستيلاد ق ٢٢٩.

(٣) 'الفتح' كتاب العتق - باب الاستيلاد ٤ ٣٤٢.

(٤) 'ح' كتاب العتق - باب الاستيلاد ق ٢٢٩.

(٥) 'ط': كتاب العتق - باب الاستيلاد ٢ ٣٢٠.

(٦) 'البحر' كتاب العتق - باب الاستيلاد ٤ ٢٩٧.

(٧) 'الشهر' كتاب الإعتاق - باب الاستيلاد ق ٢٧٥.

(٨) 'شُرُنَالِيَّة' كتاب عتاق - باب الاستيلاد ٢ ٢١ (هـ من سرر وعرر).

ثُمَّ لَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدٍ ثَانٍ بِلَا دَعْوَةٍ؛ لِحُرْمَةِ الْوَطْءِ.....

وهو سَبَقُ قَلَمٍ مِنْ صَاحِبِ "البحر"؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي "كافي الحاكيم" و"غاية البيان" و"الفتح"^(١) و"الزَيْلَعِي"^(٢) مِنْ تَقْدِيمِ الْمُرْتَدِّ عَلَى النَّعْيِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَيْ: لِأَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ الْوَلَدُ مُسِيماً وَهَذَا أَنْفَعُ لَهُ، وَنَقَلَ "ط"^(٣) عَنْ "أَبِي السُّعُودِ"^(٤) التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّهُ سَبَقُ قَلَمٍ^(٥) كَمَا قُلْنَا. ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ مُقْتَضَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ - وَهُوَ مَنْ وَجَدَ مَعَهُ الْمَرْجَحُ - أَنَّهُ يَصِيرُ حُكْمُهُ حُكْمَ مَا لَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَقَطُّ لِمَا سَمِعْتَ^(٦) مِنْ عِبَارَةِ "الفتح": ((مِنْ أَنَّهُمَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِ الزَّوْجِ، وَيَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ))، وَعَلَيْهِ فَيُضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَنِصْفَ عُقْرِهَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَاغْتَنِمَهُ، فَإِنِّي لَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "كافي الحاكيم الشهيد" مَا نَصَّهُ: ((وَإِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَمُكَاتَبٍ وَعَبْدٍ فَادَّعَوْا جَمِيعاً وَلَدَهَا فَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ نَصِيْبُهُ أَقَلَّ الْأَنْصِبَاءِ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ حِصَّةِ شُرَكَائِهِ مِنْ قِيَمَةِ الْأُمِّ وَالْعُقْرِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِينَ حِصَّةُ شُرَكَائِهِ مِنَ الْعُقْرِ لِإِقْرَارِهِ بِالْوَطْءِ إِلَّا أَنَّ الْعَبْدَ يُؤْخَذُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ)) اهـ. فِهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

[١٧٠٦١] (قوله: ثُمَّ لَا يَثْبُتُ إلخ) [٢٦٣/٤] أقول: هذا رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ: مَا إِذَا ادَّعِيَاهُ مَعاً وَقَدْ اسْتَوَيَا فِي الْأَوْصَافِ وَثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُمَا، لَا لِصُورِ الدَّعْوَى مَعَ الْمَرْجَحِ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ - تَبَعاً لِلْبَحْرِ^(٧) وَالنَّهْرِ^(٨) - خِلَافَهُ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ تَقْدِيمِ مَنْ مَعَهُ التَّرْجِيحُ وَأَنَّهَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِهِ، وَيَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ، وَحَيْثُ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ وَحْدَهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ شَرِيكٌ فِيهَا فَلَا يَحْرُمُ وَطْؤُهَا

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٤/٤.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠٥/٣.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢٠/٢.

(٤) "فتح المعين": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٥) نقول: لكن بعد نقل أبي السعود هذه العبارة قال: ((أقول: في كونه سبق قلم نظراً؛ لأنَّ ما في "البحر" و"الدر" موافق لما في "النهر"، وأيضاً: السيد الحموي نقل عبارة "النهر" وأقرها، فالظاهر أنه قول مقابل)).

(٦) المقولة [١٧٠٥٧] قوله: ((ولو بنكاح)).

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٩/٤.

(٨) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

كما مرَّ، (وهي أمٌ ولدَهما) إن حِلَّتْ في ملكِهما.....

عنه، فإذا جاءتْ بولَدٍ تان يَشْتُ منه بلا دَعْوَى، كما لو ادَّعاهُ خُذْ لَشَرِيكَيْكَ فَقَطْ. وقد نقلَ في 'البحر' (١) و'نهر' (٢) المسألة عن 'المحتنى'، والذي في 'المحتنى' ذيلٌ لما قلنا؛ فإنه قال في تعييل أصلِ المسألة: ((ولأُهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه، حتى لو وُجد المَرَحُّح لا يَشْتُ مِنْهُمَا؛ بأن كان أحدهما أباً الآخر، أو كان مُسِيماً والآخر ذميّاً تَنَّت من الأب والمسلم لو حوِّد المَرَحُّح، ولَمَّا تَبَّتْ نَسَبُهُ مِنْهُمَا صَارَتْ أُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُمَا، وَيَقَعُ عُقْرُهَا قِصَاصاً، ولو جاءتْ بآخرٍ يَشْتُ نَسَبُهُ مِنْ وَاحِدٍ إِلَّا بِالدَّعْوَى؛ لأنَّ الوطءَ حَرَامٌ فَتُعْتَبَرُ (الدَّعْوَى)) اهـ. فقولُهُ: ((ولَمَّا تَبَّتْ نَسَبُهُ مِنْهُمَا)) رَاجِعٌ لأَصْلِ المسألة لا بِمسألة المَرَحُّح؛ بقوله في مسألة المَرَحُّح: ((لا يَشْتُ مِنْهُمَا))، فقولُهُ: ((ولو جاءتْ بآخرٍ)) من فُرُوعِ أصلِ المسألة (٣) يُصاً كما هو صَاحِرٌ، فافهم واغتنم هذا التَّحْزِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ فَتْحِ ائْتِدِيرِ

(١٧٠٦٢١) (قولُهُ: كما مرَّ) أي في قوله: ((إذا لم تَحْرُمْ عنه))، "ح" (٥).

(١٧٠٦٣١) (قولُهُ: وهي أمٌ ولدَهما) فَتَحْدُمُ كُلاًَّ مِنْهُمَا يَوْمًا، وإذا مات أحدهما عَنَقَتْ، ولا ضَمَانٌ بِخِيٍّ في تَرْكَةِ ابْنَتٍ لِرِصَا كُلِّ مِنْهُمَا بَعْدَ امْتَوَاتٍ، ولا تَسْعَى بِخِيٍّ عِنْدَ "أبي حنيفة"؛ لَعَدَمِ تَقَوُّمِهَا، وَعَنِ قَوْلِهِمَا: تَسْعَى فِي نِصْفِ قِيَمَتِهَا، "بحر" (٦).

(١٧٠٦٤١) (قولُهُ: إن حَبِثَتْ في مَبْكِهِمَا) أَنَّ وَدَّتْ لِسَبْتَةِ أَشْهَرٍ فَأَكْرَمَ مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ، "ح" (٧).

(قولُهُ: رِصَا كُلِّ مِنْهُمَا بَعْدَ امْتَوَاتٍ) ونَقَلَ في 'البحر' عن 'المحتنى' أَنَّ عَنَقَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا يَتَحَرَّرُ تَفَاقًا هـ. وَسَقَلُ 'المَحْسِي' عِمَارَةً 'مَحْتَى' بِفِصْهَا.

(١) 'البحر' - كتاب العتق - ج ١ - الاستيلاء ٤ ٢٩٩

(٢) 'نهر' - كتاب العتق - ج ١ - الاستيلاء ٢٧٥ ج ١

(٣) من ((لا مسألة)) بل ((أصل مسألة)) ساقط من (٦)

(٤) ١٨٨ - "در"

(٥) 'ح'، كتاب العتق - ج ١ - الاستيلاء ٢٢٩ أ

(٦) 'البحر' - كتاب العتق - ج ١ - الاستيلاء ٤ ٢٩٨

(٧) 'ح' كتاب العتق - ج ١ - الاستيلاء ٢٢٩ أ

لا لو اشترىها حُبْنَى؛ لأنها دَعْوَةٌ عِتْقٍ فَوَلَاؤُهُ لهما، وبإدعاءِ أَحَدِهِمَا يَضْمَنُ نِصْفَ
قِيَمَةِ الْوَلَدِ.....

عن "البحر" (١).

[١٧٠٦٥] (قوله: لا) أي: لا تكونُ أُمٌّ وَلَدٍ لهما لو اشترىها حُبْنَى؛ بَأَنَّ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ
أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ فَادَّعِيَاهُ، وكذا لو اشترىها بَعْدَ الْوِلَادَةِ ثُمَّ ادَّعِيَاهُ، "بحر" (١).

[١٧٠٦٦] (قوله: لأنها دَعْوَةٌ عِتْقٍ) أي: لا دَعْوَةٌ اسْتِيْلَادٍ، فَيَعْتِقُ الْوَلَدُ مُقْتَصِرًا عَلَى وَقْتِ
الدَّعْوَةِ، بِخِلَافِ دَعْوَى الْاسْتِيْلَادِ فَإِنَّ شَرْطَهَا كَوْنُ الْعُلُوقِ فِي الْمَدَنِيِّ، وَتَسْتَبْدُ احْرِيَّةً إِلَى وَقْتِ
الْعُلُوقِ فَيَعْتِقُ حُرًّا. اهـ "فتح" (٢).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ قَوْلَ كُلِّ مِنْهُمَا: هَذَا الْوَلَدُ ابْنِي تَحْرِيرٌ مِنْهُمَا، وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ لهما،
وَلَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَقْرُ لِصَاحِبِهِ لِعَدَمِ الْوَطْءِ فِي مِلْكِهِ كَمَا فِي "الزَّيْبَعِيِّ" (٣).

[١٧٠٦٧] (قوله: فَوَلَاؤُهُ لهما) تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِهَا دَعْوَةٌ عِتْقٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، فَكَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْهُ فَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُ، لَكِنْ صَرَّحَ "الزَّيْبَعِيُّ" (٣) [٤ ق ٢٦ ب] وكذا فِي "الدَّرَرِ" (٤):
((بُثُوتِ النَّسَبِ مِنْهُمَا))، فَحَيْثُ ثَبَتَ النَّسَبُ فَمَا فَائِدَةُ الْوَلَاءِ؟! تأمل. نعم تقدّمَ أَوَّلَ الْعِتْقِ (٥):
أَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَذَا ابْنِي عَتَقَ مُصَفًّا، وَكَذَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِذَا صَلَحَ ابْنُهُ لَهُ وَكَانَ مَجْهُولَ النَّسَبِ وَإِلَّا لَمْ
يَثْبُتْ نَسَبُهُ (٦)، وَبِهِ يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ، تَأَمَّلْ.

[١٧٠٦٨] (قوله: يَضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَةِ الْوَلَدِ) أي: لِأَنَّهَا دَعْوَةٌ عِتْقٍ فَيَضْمَنُ حِصَّةَ شَرِيكِهِ مِنَ
الْوَلَدِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حَبَلَتْ فِي مِلْكِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ كَمَا مَرَّ (٧) فِي قَوْلِهِ: ((لَا قِيَمَةَ (٨) وَلَدِهَا)).

(١) 'البحر': كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤ ٢٩٩.

(٢) "فتح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤/٣٤٢.

(٣) 'تبيين حقائق': كتاب إعتق - باب الاستيلاء ٣ ١٠٥.

(٤) 'الدرر والغرر': كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢ ٢١.

(٥) المقولة [١٦٤٩٦] قوله: ((إد صحو)).

(٦) ((نسه)) يست في "ت".

(٧) ص ١٩٦ - 'د'.

(٨) في 'م' ((قيسة))، وهو خطأ صاعق.

لا العُقْرَ، (وعلى كُلِّ نِصْفِ عُقْرِهَا وَتَقَاصًا، إِلَّا إِذَا كَانَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ الزِّيَادَةَ) لِأَنَّ الْمَهْرَ يَقْدَرُ الْمَلِكُ (بِخِلَافِ الْبُنُوَّةِ وَالْإِرْثِ وَالْوَلَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُمَا.....

[١٧٠٦٩] (قوله: لا العُقْرَ) لعدم الوطء في ملك صحبه.

[١٧٠٧٠] (قوله: وعلى كُلِّ نِصْفِ عُقْرِهَا) لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي الْمَحَلِّ الْمُحْتَرَمِ لَا يَخْلُو عَنْ عُقْرِ أَوْ عُقْرٍ^(١)، وَقَدْ تَعَذَّرَ الْأَوَّلُ لِلشُّبْهَةِ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، 'نهر'^(٢).

[١٧٠٧١] (قوله: وَتَقَاصًا) أَي: سَقَطَ مَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ بِمَا لَهُ عَلَى الْآخِرِ إِنْ تَسَاوَيَا، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَفَائِدَةُ بِجَابِ الْعُقْرِ مَعَ هَذَا: أَنَّهُ لَوْ أَبْرَأَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ^(٤) بَقِيَ حَقُّ الْآخِرِ، وَلَوْ قَوْمٌ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا بِالْدَّرَاهِمِ وَالْآخِرِ بِالذَّهَبِ كَانَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ الدَّرَاهِمَ وَيَأْخُذَ الذَّهَبَ)).

[١٧٠٧٢] (قوله: فَيَأْخُذُ مِنْهُ الزِّيَادَةَ) وَكَذَا الْغَنَّةُ وَالْكَسْبُ وَالْخِدْمَةُ، "نهر"^(٥).

[١٧٠٧٣] (قوله: بِخِلَافِ الْبُنُوَّةِ) أَي: النَّسَبِ.

[١٧٠٧٤] (قوله: وَالْإِرْثِ) أَي: إِرْثٍ لَوْلَدٍ مِنْهُمَا.

[١٧٠٧٥] (قوله: وَالْوَلَاءِ) حَقُّ التَّعْيِيرِ: وَالْوِلَايَةِ، أَي: وَلَايَةِ الْإِنْكَاحِ فَإِنَّهَا تَبْتُغِي لِكُلِّ مِنَ الْمُدْعَيْنِ كَمَلًا، وَكَذَا فِي الْمَابِ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ وَصَايَا الْخَائِنَةِ^(٧): ((فَإِنْ كَانَ لِهَذَا الْوَلَدِ مَالٌ وَرِثَةٌ مِنْ أَخٍ لَهُ مِنْ أُمِّهِ أَوْ وَهَبَ لَهُ لَا يَنْفَرِدُ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ": يَنْفَرِدُ)) اهـ.

(١) تقدم شرح هذه المفردة في ٥١٢/٩.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥ ب.

(٣) ((صاحبه)) ساقطة من "٢".

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥ ب.

(٥) "البحر" كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٩'٤.

(٦) "الحانية" كتاب الوصايا - فصل في تصرفات الوصي في مال الممتنع يخ ٥٢٧٣ (هـ) مثل المصروف ههههه

سَوِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ نَصِيْبًا مِنَ الْآخَرِ) لَعَدَمَ تَجَرِّي النَّسَبِ فَيَكُونُ سَوِيَّةً؛
لَعَدَمِ الْأُولَوِيَّةِ. وَيَتَّبَعُهُ الْإِرْثُ وَالْوَلَاءُ (وَوَرِثَ الْابْنُ مِنْ كُلِّ إِرْثِ ابْنٍ) كَامِلٍ
(وَوَرِثًا^(١)) مِنْهُ إِرْثُ أَبِي وَاحِدٍ،.....

[١٧٠٧٦] (قَوْلُهُ: سَوِيَّةٌ) أَي: لَا عَى قَدَرِ الْحِصَصِ، بَلْ يَسْتَوِيَانِ فِي ثُبُوتِهِ لِكُلِّ مِنْهُمَا^(٢) كَمَلًا.
[١٧٠٧٧] (قَوْلُهُ: لَعَدَمَ تَجَرِّي النَّسَبِ إلخ) قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٣): ((النَّسَبُ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَجَرَّى
لَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامٌ مُتَجَرِّئَةٌ، كَالْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ وَالْحِصَانَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، وَأَحْكَامٌ غَيْرُ
مُتَجَرِّئَةٍ، كَالنَّسَبِ وَوَلَايَةِ الْإِنْكَاحِ. فَمَا يَقْبَلُ التَّجَرُّؤُةَ يَثْبُتُ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّجَرُّؤِةِ، وَمَا لَا يَقْبَلُهَا يَثْبُتُ
فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْكَمَالِ كَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ)). اهـ وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤).
[١٧٠٧٨] (قَوْلُهُ: إِرْثَ ابْنِ كَامِلٍ) لِإِفْرَارِ كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ ابْنُهُ عَلَى الْكَمَالِ، "نَهْر"^(٥).
[١٧٠٧٩] (قَوْلُهُ: وَوَرِثًا مِنْهُ إِرْثُ أَبِي وَاحِدٍ) لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ أَحَدُهُمَا فَيَقْتَسِمَانِ نَصِيْبَهُ لَعَدَمِ
الْأُولَوِيَّةِ، "نَهْر"^(٦). وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا كَانَ كُلُّ الْمِيرَاثِ لِبَاقِيٍّ مِنْهُمَا، وَلَا يَكُونُ نِصْفُهُ لِبَاقِيٍّ وَنِصْفُهُ
لِوَرَثَةِ الْمَيِّتِ، كَذَا قَالُوا. وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ لِبَاقِيٍّ فَلَا يَغْتَقُ شَيْءٌ مِنْهَا بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا،
"حَمَوِيٌّ" عَنْ "الْيَعْقُوبِيَّةِ"، وَأَجَابَ السَّيِّدُ "أَبُو السُّعُودِ"^(٧): ((بَأَنَّ عَدَمَ تَوَرِثِ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ لِلْمَانِعِ،
وَهُوَ حَاجِبُهُمْ بِأَبْوَةِ الْبَاقِي لِثُبُوتِهَا لَهُ كَمَلًا، [١/٢٧/٤] وَلَا مَانِعَ لِعَتَقِ الْأُمِّ بِمَوْتِهِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ)).

(قَوْلُهُ: وَأَحْكَامٌ غَيْرُ مُتَجَرِّئَةٍ كَالنَّسَبِ إلخ) كَذَا عِبَارَةُ "الزَّيْلَعِيِّ".

(١) فِي 'ط': ((وَوَرِثَ))، وَهُوَ حَقًّا.

(٢) فِي 'الْأَصْلُ': ((لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)).

(٣) 'تَبْيِيحُ الْحَقَائِقِ': كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيْلَاءِ ١٠٥، ٣.

(٤) انْظُرْ 'الْبَحْرُ' كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْإِسْتِيْلَاءِ ٢٩٧، ٤.

(٥) فِي 'الْأَصْلُ' ((نَهْر)) بِدَلِّ ((نَهْر))، وَهُوَ حَقًّا، وَمَا تُبْتَدَأُ مِنْ بَقِيَّةِ النَّسَبِ هُوَ لَصَوَابٌ مُوَفَّقٌ مَا فِي 'نَهْر':

كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيْلَاءِ ق ٢٧٥/ب.

(٦) 'النَّهْرُ': كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيْلَاءِ ق ٢٧٥/ب.

(٧) 'فَتْحُ مَعْرِ': كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيْلَاءِ ٢٨٩، ٢.

وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ "الإمام" لو كثروا ولو نساءً، وتَمَامُهُ في "البحر"، وفيه^(١): ((لو مات أَحَدُهُمَا أو أَعْتَقَهَا عَتَقَتْ بِلَا شَيْءٍ)).

قُلْتُ: فَالْعِتْقُ إِنَّمَا يَتَجَرُّأُ فِي الْقِنَّةِ لَا فِي أُمِّ الْوَلَدِ، بَلْ يَعْتَقِ بَعْضُهَا يَعْبِقُ^(٢) كُنْهَا اتِّفَاقًا، "مُحْتَبَى"، فَلْيُحْفَظْ.

(جارية بين رجلين ولدت فادّعاها أحدهما وأعتقه الآخر.....)

[١٧٠٨٠] (قوله: وكذا الحكم إلخ) أي: أن قوله: ((وإن ادّعيه معاً)) بئس نقيد، بل إذا كان الشركاء جماعةً وادّعوه يثبت نسبه منهم عند "الإمام"، وعند أبي يوسف: يثبت النسب من اثنين فقط، وعند "محمد": من ثلاثة، وعند "زفر": من خمسة.

[١٧٠٨١] (قوله: ولو نساءً) أي: لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضاً بينهما، لا عندهما، وبو معهما رجل يقضي بينهما عنده، وللرجل فقط عندهما، "بحر"^(٣).

[١٧٠٨٢] (قوله: عتقت بلا شيء) أي: بلا سعاية ولا ضمان؛ لما مرَّ^(٤) من عدم تقويمها عنده.

[١٧٠٨٣] (قوله: قلت إلخ) هو لصاحب "سحر"^(٥)، وقار: ((إنه لله عيبه في المحتبى)).

قُلْتُ: وَبَدِي فِي الْمُحْتَبَى: ((قار أستاذنا: طنّ بعض الناس أن قوله: ((عتقت بالإجماع))

(قوله: وعد أبي يوسف) يثبت النسب من اثنين فقط إلخ) توجيه هذه الأقوال: أن قياس بقي سوته من اثنين، كنه ترك تأثر عمر، ومحمد يقول: يثبت من ثلاثة قريها من لانس، و"و حيفة يقول: إن نسب سوت من أكثر من واحد الاشتاء والدعوة فلا فرق، كما ذكره شرح الهدية، وبه يظهر من هذه وجه قول زفر".

(١) 'البحر'، كتاب عتق - باب لاستيلاء ٤ ٢٩٨ بصرف

(٢) في 'ب' و 'ط' ((بل يعتق بعضها عتق كلها)).

(٣) 'البحر'، كتاب عتق - باب لاستيلاء ٤ ٢٩٨

(٤) مقوله [١٧٠٦٣] قوله ((وهي أم ودهم))

(٥) 'سحر'، كتاب عتق - باب لاستيلاء ٤ ٢٩٨

وخرَجَ الكلامانِ مِنْهُمَا (مَعاً.....)

دليلٌ على أنَّ الإعتاقَ لا يَتَحَرَّى عند "أبي حنيفة"، وقد كشف السِّرُّ فيه "القاضي الصَّدر" في "عنا الفقهاء" (١) و"شيخ الإسلام": بأنَّ الإعتاقَ يَتَحَرَّى عنده، لكنَّ العتقَ لا يَتَحَرَّى فيسري إلى نصاب شريكه، وإنما أحرَّ اعتقَ فيما إذا أعتقَ بعضُ القِنِّ نَصراً لِسَاكْتِ لبصلٍ إلى حقِّه باصِّمان أو (٢) السَّعَايَةِ قَبْلَ بَطْلَانِ ملكه ولا كَذَلِكَ هَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِبُّ لَا اصِّمَانُ وَلَا اسَّعَايَةُ عنده. فلا فائدةَ في تأخيرِ العتقِ فيه فَيَعْتَقُ في الحال)) اهـ.

ثمَّ اعلم أنَّ لكلامَ في تحرِّيِ عتاقِ أمِّ الولدِ، ومَّا نَفَسُ الاستيلاءَ فَإِنَّهُ يَتَحَرَّى عنده كالتدبير كما قدَّمناه (٣) عن "الدائع". وقوله: ((لا في أمِّ الولدِ)) يُقَيِّدُ أنَّ الإعتاقَ يَتَحَرَّى في المدَّسِّرِ والمُكَاتَّبِ، ودكرتُ فيما عتقته على "الحجر" (٤) ما يدُرُّ عليه، وأمَّا ما استدللَّ به "ط" على ذلك فهو إنما يدلُّ على تحرِّيِ التدبيرِ والكتابةِ لا على تحرِّيِ عتاقِ المُكَاتَّبِ والمدَّسِّرِ، فافهم.

(١٧٠٨٤) (قوله: وخرَجَ الكلامانِ مِنْهُمَا معاً) أمَّا لو تقدَّم أحدهما، فإنَّ كان الدَّعْوَى فهو كذلك بالأوَّى. وإنَّ كان الإعتاقَ فالظاهرُ أنَّه أوَّى لكونِ المُعتقِ قد عتقَ نصيبه فشريكه الحبراتُ السابقة، ومنها الإعتاقُ. وقوله: إنه انني إعتاق، ويثبتُ سببه منه إنَّ خُهلَ نسبه، وكأنهم سكتوا عن بيانِ ذلك لِطُهورِهِ.

(قوله: وإنَّ كانَ إعتاقُ وطاهرُ أمِّه أوَّى إجح) ظاهرُ أنَّ لدعوى أوَّى كمِّ عنده سعيُّ نَقْوِه. ((لاستاده))، وحسبُ يكونُ لتقييدِ بالمعينة ليسَ بلاحترارِ اهـ. وعلى ما استظهره يكونُ مستويين، لا أوَّلويَّةَ لأحدهما على الآخرِ.

(١) 'عناء الفقهاء' لأبي المعالي أحمد بن محمد المشهور بالقاضي الصدر السعفي الرذوي إسناري (ت ٥٤٢ هـ) ('كشف

اصول" ٢، ١٢١٠، 'أخوه المصبة' ١، ٣٠٩، 'الفوائد الهبة' ص ٣٩، 'هدية العرف' ٢، ٧٧)

(٢) ((و)) ساقطة من 'أ'

(٣) المقوِّه [١٦٩٩٧] قوِّه ((أي مكها))

(٤) 'مصحح الخالق على سحر الرئوس' كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤، ٢٩٨.

(٥) 'ط' - كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢، ٣٢١

فالدَّعْوَةُ أُولَى) لاسْتِنَادِهَا لِلْعُلُوقِ، "خَانِيَّةٌ"^(١).

(ادَّعى وَلَدَ أُمَةٍ مُكَاتَبَةٍ وَصَدَّقَهُ الْمُكَاتَبُ لَزِمَ النَّسَبُ) لَتَصَادُقَهُمَا، كَدَعْوَتِهِ وَلَدَ حَارِيَّةِ الْأَجْنَبِيِّ، أَمَّا وَلَدُ مُكَاتَبَتِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ تَصَدِيقُهَا كَمَا سَيَجِيءُ (و) لَزِمَ الْمُدَّعِي (العُقْرُ).....

٤٢/٣

[١٧٠٨٥] (قوله: فالدَّعْوَةُ أُولَى) وَلَوْ الْمُدَّعِي كَافِرًا، كَمَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ".

[١٧٠٨٦] (قوله: لاسْتِنَادِهَا لِلْعُلُوقِ) أَي: لَوْ قَتَلَ الْعُلُوقِ، وَالْإِعْتَاقُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْحَالِ فَيَكُونُ الْمُعْتَقُ مُعْتَقًا وَلَدَ الْغَيْرِ، "ط"^(٢) عَنْ "الْمَنَحِ"^(٣).

[١٧٠٨٧] (قوله: كَدَعْوَتِهِ وَلَدَ حَارِيَّةِ الْأَجْنَبِيِّ) بِحَامِيعِ عَدَمِ مِلْكِهِ التَّصَرُّفِ فِيهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعى وَلَدَ حَارِيَّةِ [٤/ق ٢٧/ب] إِنِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَبَ يَمْلِكُ تَمْلِكَهُ فَلَا يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُ الْإِسْنِ. بَلْ يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُ الْمُكَاتَبِ وَالْأَجْنَبِيِّ، لَكِنْ يَأْتِي^(٤): ((أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْأَجْنَبِيِّ تَصَدِيقُهُ فِي الْوَلَدِ وَالْإِحْلَالِ؛ إِذْ لَوْ ادَّعَاهُ مِنْ زَنَا لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ)).

[١٧٠٨٨] (قوله: أَمَّا وَلَدُ مُكَاتَبَتِهِ) أَي: لَوْ ادَّعى وَلَدَ نَفْسِ مُكَاتَبَتِهِ لَمْ يُشْتَرَطُ تَصَدِيقُهَا، وَخَيْرَتْ بَيْنَ الْبَقَاءِ عَلَى كِتَابَتِهَا وَأَخْذِ عُقْرِهَا، وَسَيُنْ أَنْ تُعْجَزَ نَفْسُهَا وَتَصِيرَ أُمًّا وَلَدًا، كَذَا فِي "الْهَدَايَةِ"^(٥) وَ"الدَّرَايَةِ"، "نَهْر"^(٦).

[١٧٠٨٩] (قوله: كَمَا سَيَجِيءُ)^(٧) أَي: فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ، "ح"^(٨).

[١٧٠٩٠] (قوله: وَلَزِمَ الْمُدَّعِي الْعُقْرُ) لِأَنَّهُ وَطِئَ بِغَيْرِ نِكَاحٍ وَلَا مِنْكَ يَمِينٍ، "دَرَر"^(٩).

(١) "الحانية": كتاب العتاق - فصل في الاستيلاء ٥٧٠/١ (هامش "العتاوى الهندية").

(٢) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢١/٢.

(٣) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٤) ص ٢٠٧ - "در"

(٥) "الهداية": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٧١/٢ تصرف.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٦/أ.

(٧) انظر "الدر" عند المقولة [٣٠٣٦٦] قوله: ((ويثبت سه ملا تصديقها)).

(٨) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

(٩) "الدرر والعرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

وقيمة الولد) يوم ولد (وسقط الحد) عنه (للشبهة، ولم تصر أم ولد) لعدم ملكه،
(وإن كذبه) المكاتب (لم يثبت النسب) لحجره على نفسه بالعقد.
(ولدت منه جارية غيره، وقال: أحلها لي)^(١) مولاها والولد ولدي، وصدقه^(٢)
المولى في الإحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه، فإن صدقه فيهما جميعاً (ثبت)^(٣).....

(١٧٠٩١) (قوله: وقيمة الولد) لأنه في معنى المغرور؛ حيث اعتمد دليلاً وهو: أنه كسب
كسبه فلم يرض برقه فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه إلا أن القيمة هنا تعتبر يوم ولد، وقيمة
ولد المغرور يوم الخصومة، "بحر"^(٤)، والفرق في "الفتح"^(٥).

(١٧٠٩٢) (قوله: لحجره على نفسه) أي: لمنع السيد نفسه عن التصرف في كسب المكاتب
بالعقد، أي: بعقد الكتابة فاشترط تصديقه، إلا أنه لو ملك الولد يوماً عتق عليه، "نهر"^(٦).

(١٧٠٩٣) (قوله: ولدت منه إلخ) في "كافي الحاكم": ((وإذا وطئ جارية رجل وقال: أحلها
لي والولد ولدي وصدقه المولى بأنه أحلها له وكذبه في الولد لم يثبت نسب الولد منه؛ لأن
الإحلال ليس ينكاح ولا ملك يمين، فإن ملكه يوماً ثبت نسبه منه، وإن ملك أمه كانت أم ولد
له، وإن صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو عبد لمولاه، وكذلك الجواب في
جارية الروجة والأبوين إن ادعى أن مولاها أحلها له وأن الولد ولده إلا أن الولد يعتق بالقراءة إذا
ثبت نسبه)) اهـ. وظاهر قوله: ((لأن الإحلال ليس ينكاح ولا ملك يمين)) يفيد أن المراد به
أن يقول: أحللتها لك، ولعل وجه ثبوت النسب: أن هذا القول صار شبهة عقد؛ لأن حبها له

(١) في "ب": ((إلى)).

(٢) في "د" و "و": ((فصدقه)).

(٣) في "د" و "و": ((ثبت)).

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤/٣٠٠.

(٥) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٤/٣٤٦.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ٢٧٦/١ بتصرف.

وإلا لا) وقول "الزيلي"^(١): ((ولو صدقته في الولد يثبت))، أي: مع تصديقه في الإحلال

لا يكون إلا بالنكاح أو بملك اليمين، فكأنه قال: مَلَكَكَ بَضْعَهَا بِأَحَدِ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ، وذلك وإن لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب إذا صدقه السيد، أو ملك الولد لما مر^(٢): ((من أنه إذا ملكها بعدما ولدت منه بنكاح فاسيد أو وطء شبهة تصير أم ولد))، أي: لثبوت النسب بذلك، هذا ما ظهر لي.

وفي حدود "الفتاوى الهندية"^(٣) عن "المحيط": ((رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لا حد عليه)) اهـ. فهذا يؤيد ما مر^(٤): ((من أن الإحلال قوله: أحلتها لك بدون منك ولا نكاح))؛ إذ لو كان بأحدهما [٢٨٤/٤] لم يكن للتصريح بسقوط الحد وجه؛ إذ لا معنى لقول بأن من وطئ زوجته أو أمته لا حد عليه، فافهم.

[١٧٠٩٤] (قوله: وإلا لا) أي: وإن لم يصدقها فيهما جميعاً بأن كذبها فيهما جميعاً، أو في الإحلال فقط، أو في الولد فقط لم يثبت نسبه، لكن الأخيرة مذكورة في المتن، والأولى مفهومة منها بالأولى، فبقيت الثانية مقصودة بالتنبيه عليها؛ بمخالفتها بظاهر كلام "الزيلي"^(٥) المذكور ولدفع المخالفة بينهما، فافهم^(٦).

[١٧٠٩٥] (قوله: وقول "الزيلي"^(٧) يخ) هذا الجواب لـ "المصنف"^(٨)، "ح"^(٩).

(١) "تبين الحقائق"، كتاب الاعتاق - باب الاستيلاء ٣ ١٠٦.

(٢) ص ١٧٥ - وما بعدها 'در'.

(٣) "فتاوى بهسية"؛ اب الرابع في الوصاء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب ٢ ١٥١، نقلاً عن "محيط السرحسي".

(٤) في المقالة نفسها.

(٥) "تبين الحقائق"؛ كتاب الاعتاق - باب الاستيلاء ٣ ١٠٦.

(٦) في 'م' ((وتهم)) بدل: ((هافهم))، وهو تحريف.

(٧) من ((المذكور)) إلى ((الريعي)) ساقط من 'أ'.

(٨) هذا الموضع غير مفروء في مخطوطة "المح" التي بين أيدينا.

(٩) 'ح' كتاب عقق - باب الاستيلاء ٢٢٩.

فَلَا مُخَالَفَةَ كَمَا لَا يَخْفَى (ولو ملكها) أَوْ مَلَكَه (بعد تكذيبه) أي: المولى ولو مكاتبه (يوماً) مِنَ الدَّهْرِ (ثَبَتَ النَّسَبُ) وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ.....

[١٧٠٩٦] (قوله: فلا مخالفة^(١)) أي: بين ما في 'الرَّيْعِي' وبين ما في 'الخَائِيَّة'^(٢) و'الدَّرَر'^(٣): ((من أنه لا يثبت النسب إلا إذا صدقه في الأمرين جميعاً))، ومثل ما في 'الرَّيْعِي' ما قدمناه^(٤) من عبارة 'الكافي'.

[١٧٠٩٧] (قوله: أي: مولى) أفاد أن إضافة ((تكذيب)) لضمير من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول محذوف، أي: تكذيب المولى بإياه.

[١٧٠٩٨] (قوله: ولو مكاتبه) أي: ولو كان مولى الأمة مكاتب المدعي، أفاد به ثبوت النسب بمكاتب الولد في مسألة المكاتب المارة^(٥).

[١٧٠٩٩] (قوله: ثَبَتَ النَّسَبُ) أي: في صورتين، صورة ملكها، وصورة مبيعها، أما الثانية فطهيرة، وأما الأولى فقد تبع 'المصنف' فيها 'الخائية' و'الدَّرَر'، واستشكلها 'ح': ((بأن المكذب لدعواه قبل أن يملكه مَوْجُودٌ، بخلاف ما إذا ملكه فإنه حينئذ ارتفع المانع ورأى المدرع، اللهم إلا أن يكون قولهما: ملكها أي: مع ولدها)) اهـ.

قلت: لكنه خلاف ما فهمه 'لشارح': حيث عطف بـ ((أو)) قوله: ((أو مملكه))، فإنه ظاهر في أن المراد ملكها وحدها، ولعل وجهه: أنه إذا ملكها وصارت أم ولده بحكم إقراره لرم ثبوت نسب الولد منه؛ لأن أمومية الولد فرع ثبوت نسب الولد فيثبت نسبه من المدعي ضرورة مع بقاءه

(١) في 'أ' ((مخالفة)) بغير المعجمة، وهو تحريف

(٢) 'الخائية': كتاب العتاق - فصل في الاستيلاء ١ ٥٦٩ (هامش 'الفتاوى لهدية')

(٣) 'الدَّرَر' والعَرَر: كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢ ٢٢٢

(٤) المقولة [١٧٠٩٣] قوله: ((وولد منه رج))

(٥) ص ٢٠٧ - 'د'.

(٦) 'ح': كتاب عنو - باب الاستيلاء ق ٢٢٩ ب تصرف

إذا ملكها؛ لبقاء إقراره.

(ولو استولد جارية أحد أبويه) أو جدّه (أو امرأته^(١)) وقال: ظننتُ حلّها لي فلا حدّ) للشبهة (ولا نسب) إلّا أنّ يصدّقه فيهما (وإن ملكه يوماً عتق عليه) وإن ملك أمّه لا تصير أمّ ولده؛.....

على ملك المولى، حتّى إذا ملكه المدّعي عتق عليه، وهذا إذا كان المراد بقوله: ((بعد تكذيبه))، أي: في الإحلال والولد، أمّا إذا كان المراد تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الإحلال فالأمر أظهر لتصادقهما على أنّ وطأها كان حلالاً له، فتأمل.

[١٧١٠٠] (قوله: إذا ملكها) قيد به ليفيد أنّ قوله: ((وتصير أمّ ولده)) راجع للصورة الأولى فقط، ولولا ذلك لتوهم أنّه راجع للصورتين كما رجع إليهما قوله: ((ثبت النسب)) وهو غير صحيح؛ لأنّه إذا ملك الولد ولم يملكها لا تصير أمّ ولده ما لم يملكها، ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسبه أن تكون أمّه أمّ ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى، فعيّم أنّ هذا القيد لا بد منه، فافهم.

[١٧١٠١] (قوله: ولا نسب) أي: لتمحّضه زناً، كما عبّوا به [٤/٢٨٣ ب] في كتاب الحدود.

[١٧١٠٢] (قوله: إلّا أنّ يصدّقه فيهما) مخالف لإطلاقهم. في كتاب الحدود - عدم ثبوت النسب وإن ادّعاء، وتعليلهم بتمحّضه زناً يدلّ عليه، فلا محلّ لهذا الاستثناء هنا، ولم نجدّه لغيره، نعم محله في المسألة السابقة، وضمير ((فيهما)) يعود إلى الإحلال والولد.

[١٧١٠٣] (قوله: عتق عليه) أي: ولم يثبت نسبه^(٢) كما في "الكافي". فعلة العتق هنا الجزئية

لا النسب. كما يأتي^(٣)، لكنّ توقف عتقه على ملكه خاصّ بما إذا كانت الحارية لامرأته، بخلاف

(١) في 'و': ((أمته))، وهو خطأ.

(٢) في "٣": ((نميه مه))

(٣) في المقولة لانية.

لعدم ثبوت النسب^(١)، كذا ذكره "المصنف"^(٢) تبعاً لـ "الزيلعي"^(٣)،

أبيه أو أمه؛ لما في "القنية"^(٤): ((وطئ جارية أبيه فولدت منه: سواء ادعى شبهة أو لا لم يحز بيع الولد؛ لأنه ولد ولده فيعتق عليه وإن لم يثبت النسب)) اهـ. أي: يعتق على الأب للجزئية.
(١٧١٠٤) (قوله: لعدم ثبوت النسب) لأن أمومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه^(٥)، قال في "الكافي"^(٦): ((وقوله: ظنتها تحل لي لم يكن شبهة في ذلك)) اهـ. أي: في ثبوت النسب، وإنما هو شبهة في سقوط الحد، بخلاف ما مر^(٧): ((من دعوى الإحلال)) فإنها شبهة فيهما كما مر^(٨).
والحاصل: أن الوطء في دعوى الإحلال وطء شبهة، وبه يثبت النسب فتنت أمومية الولد، بخلاف الوطء مع ظن الحل فإنه زنا محض وإن سقط فيه الحد، وإذا كان ظن الحل غير معتبر في ثبوت النسب وتمحض الفعل معه زنا لا تثبت أمومية الولد إذا ملك الأم وإن كان أقر بولده؛ لأن الزنا لا يثبت فيه النسب، وأمومية الولد فرع ثبوته، وفي "الفتح"^(٩) عن "الإيضاح": ((أمة حاءت بولد فادعاه أجنبي لا يثبت نسبه صدقه المولى أو كذبه، فإن ملكه المدعي عتق ولا تصير أمه أم ولد)) اهـ. أي: لأن عتقه للجزئية لا لثبوت النسب، ولذا قال: عتق، ولم يقل: نتت نسبه، وبهذا سقط ما أورد على تعليل "الشارح": ((أنه لما ادعى الولد فقد أقر له بالنسب ولأمه بأمومية الولد، فإذا ملك الأم زال المانع وهو كونها ملك الغير فينبغي أن تصير أم ولد وإن لم يثبت نسب الولد)) اهـ؛ لأنه إذا لم يثبت النسب لا تصير أم ولد، فافهم.
فإن قلت: قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو زوج أمته من عبده ثم ولدت فادعاه.

(١) في "د" و "و": ((نسبه)).

(٢) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠٦/٣.

(٤) "القنية": كتاب العتاق - باب مسائل متفرقة ٤٩٩/أ/ بتصرف، وفيها: ((وطئ جارية ابنه)) بدل: ((أبيه)) وهو خطأ.

(٥) المقولة [١٧٠٩٩] قوله: ((نتت النسب)).

(٦) "كافي النسخي": كتاب الحدود - باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجهه ٢١٨/٣/أ/ بتصرف.

(٧) المقولة [١٧٠٩٣] قوله: ((ولدت منه إلخ)).

(٨) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٣٨/٤.

لَكِنَّهُ نَقَلَ هُنَا^(١) وَفِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ عَنْ "الدَّرَرِ"^(٢) وَ"الْخَانِيَّةِ"^(٣): ((أَنَّهُ لَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ تَكْذِيبِهِ يَوْمًا ثَبَتَ النَّسَبُ لِبَقَاءِ الْإِقْرَارِ))، فَتَدَبَّرْ، نَعَمْ فِي "الْخَانِيَّةِ": ((زَنَى بِأَمَةٍ فَوَلَدَتْ، فَمَلَكَهَا...))

قُلْتُ: إِنَّمَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْمَوْلَى لِإِقْرَارِهِ بِأَنَّ الْوَلَدَ عَلِقَ مِنْهُ قَبْلَ التَّزْوِيجِ بِوَطْءٍ حَلَالٍ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ لَوْجُودُ الْفِرَاشِ الصَّحِيحِ، فَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ وَهُوَ الزَّوْجُ، وَلَوْلَاهُ لَثَبَتَ مِنَ الْمَوْلَى فَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ هُنَا لِإِعْرَاضِ، وَالزَّوْنَا لَا يَثْبُتُ مِنْهُ الْوَلَدُ [٢/٢٩٩/٤] عَلَى كُلِّ حَالٍ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

[١٧١٠٥] (قَوْلُهُ: لَكِنَّهُ نَقَلَ) أَي: "الْمُصَنِّفُ"، وَقَوْلُهُ: ((ثَبَتَ النَّسَبُ)) أَي: فَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ ضَرُورَةً ثُبُوتِ النَّسَبِ مَعَ زَوَالِ الْمَانِعِ وَهُوَ مِلْكُ الْغَيْرِ، فَيُضَافِي قَوْلُهُ: ((لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ)) لِإِعْدَمِ ثُبُوتِ نَسَبِهِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ مَا نَقَلَهُ "الْمُصَنِّفُ" عَنْ "الدَّرَرِ" وَ"الْخَانِيَّةِ" لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: ((ظَنَنْتُ جِلَّهَا لِي))، بَلْ فِي مَسْأَلَةٍ دَعَوَى الْإِحْلَالِ، وَنَقَلَ "ح"^(٤) عِبَارَتَهُمَا بِتَمَامِهِمَا، وَقَدْ عَمِمْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَأَنَّ ظَنَّ الْحِلِّ شُبْهَةٌ فِي سُقُوطِ الْحَدِّ لَا فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ، بِخِلَافِ دَعَوَى الْإِحْلَالِ فَإِنَّهَا شُبْهَةٌ فِيهِمَا، فَالْإِسْتِدْرَاكُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، فَافْهَمْ.

[١٧١٠٦] (قَوْلُهُ: نَعَمْ فِي "الْخَانِيَّةِ"^(٥) الْخ) يَعْنِي: أَنَّ هَذَا لَا إِشْكَالَ^(٦) فِيهِ؛ لِأَنَّ الزَّوْنَ لَا يَثْبُتُ فِيهِ

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: إِنَّمَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْمَوْلَى لِإِقْرَارِهِ الْخ) هَذَا إِذَا يَتِمُّ إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مَقْيَدَةً مَّا إِذَا أُمِكِرَ عِرْقُهُ مِنَ الْمَوْلَى قَبْلَ التَّزْوِيجِ، بِأَنَّ أُمَّتَهُ بِهْ أَقْلٌ مِنْ سَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ التَّزْوِيجِ، مَعَ أَنَّ ثُبُوتَ أُمُومِيَّةِ الْوَلَدِ غَيْرُ مَقْيَدٍ مَّا ذَكَرَ، وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: ((أَنَّ النَّسَبَ يَثْبُتُ مِنَ الْعَبْدِ، وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ لِإِقْرَارِهِ بِبُوتِ السَّيْرِ مَعَهُ وَنَ لَمْ يَصْدُقْهُ الشَّرْعُ)) اهـ. وَالْأَظْهَرُ فِي دَفْعِ الْإِيرَادِ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ وَطْءَ السَّيِّدِ لَمْ يَتَمَحَّصْ زَنًا لَوْحُودِ حَقِيقَةِ الْمَسْأَلَةِ، فَلِذَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ لَهُ وَإِنْ ثَبَتَ النَّسَبُ مِنَ الزَّوْجِ، وَيُظْهِرُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ كَالْعَبْدِ فِيمَا ذُكِرَ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((هَهْنَا)).

(٢) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٢/٢٢٢.

(٣) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاق - فَصْلُ فِي الْإِسْتِيلَادِ ١/٥٧٠ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) "ح": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ق ٢٢٩/ب.

(٥) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاق - فَصْلُ فِي الْإِسْتِيلَادِ ١/٥٧٠ بِتَصَرُّفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٦) فِي "م" وَ"ن": ((الْإِشْكَالُ فِيهِ)) بَدَلُ ((لَا إِشْكَالَ فِيهِ))، وَهُوَ حَقًّا.

لم تصر أم ولد، وإن ملك الولد عتق))، وفي "الأشباه"^(١): ((لو ملك أخته لأمه من الرثني عتقت، ولو أخته لأبيه لا)).

﴿فروع﴾

أراد وطء أمته ولا تصير أم ولد يملكها لطفلها ثم يتزوجها. أقر بأموئيتها في مرضه: إن هناك ولد أو حبل تعتق من الكل، وإلا فمن الثلث.....

النسب فلا تصير أم ولد وإن ملكها، لكن قد علمت أن الوطاء في مسألة ظن الحمل زنا أضاً.

[١٧١٠٧] (قوله: لم تصر أم ولد) أي: فله بيعها، "ط"^(٢).

[١٧١٠٨] (قوله: وإن ملك الولد عتق) لأنه جزؤه حقيقة.

[١٧١٠٩] (قوله: ولو أخته لأبيه لا) والفرق: أن الأخ ينسب إلى أخته لأبيه بواسطة الأب، وبسبب الأب منقطعة فلا تثبت الأخوة، أما النسبة إلى الأم فلا تنقطع فتكون الأخوة تامة من جهتها فيعتق بالملك كما في شروح "الهداية"^(٣)، ولذا لو مات يرثه أخوه لأمه دون أخيه لأبيه.

[١٧١١٠] (قوله: يملكها لطفلها) فائدة ذلك وإن خرجت من ملكه: أنه يخاف أنها إذا ولدت منه قد تمرّد عليه وتكدر عيشه فإذا علمت أن له بيعها كلما أراد انقادت له، وإذا باعها يبق ثمنها على طفله بدلاً عما كان ينفقه عليه من ماله، وله أيضاً إنفاقه على نفسه عند الاحتياج إليه، فظهر أن بيعها لطفلها يتفيع بلا ضرر يلحقه، فافهم.

[١٧١١١] (قوله: ثم يتزوجها) أي: يزوجه لنفسه، وإذا ولدت منه ولداً يعتق على الطفل لكونه ملك أخاه.

[١٧١١٢] (قوله: وإلا فمن الثلث) لأنه عند عدم الشاهد إقرار بالعتق في المرض، وهو من الثلث كما قدّمناه^(٤).

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب العتاق ونوابه ص ٢١٣.

(٢) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢٢/٢ بتصرف.

(٣) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٣٨/٤، و"النهاية": ٧٠٣/٥.

(٤) المقولة [١٧٠٠٩] قوله: ((من كل ماله)).

وما في يديها للمولى إلا إذا أوصى لها به، نعم في "المجتبى": ((استحسن "محمد" أن يترك لها ملحفة وقميص ومقنعة، ولا شيء للمدبر))، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٧١١٣] (قوله: وما في يديها للمولى) لأنه كان موكلاً له قبل أن تعتق بموته.

[١٧١١٤] (قوله: إلا إذا أوصى لها به) لأنها تعتق بموته فيكون وصية لحرّة، بخلاف القن إذا أوصى له بشيء من ماله فلا يصح إلا إذا أوصى له بثمن ماله أو برقبته، فإنه يصح كما مر^(١) في باب التدبير.

[١٧١١٥] (قوله: أن يترك لها إلخ) ظاهر الإطلاق أنها تستحق ذلك؛ لأنه يشمل ما إذا كان في الورثة صغاراً، ولو كان ذلك عسى وجه التبضع لم يصح، تأمل. وقد مر^(٢) تفسير الملحفة والقميص والمقنعة في المتعة من باب [٢٩/٤] ب. المهر.

[١٧١١٦] (قوله: ولا شيء للمدبر) أي: من الثياب وغيرها، "بحر"^(٣) عن "المجتبى". ثم هل المدبرة كذلك؟ لم أره، ولينظر وجه الفرق بينه وبين أم الولد، وفي "الخانية"^(٤): ((رجل أعتق عبده وله مال فماله لمولاه إلا ثوباً يوارى العبد^(٥) أي ثوب شاء المولى)).

(قوله: ولينظر وجه الفرق بينه وبين أم الولد إلخ) قد يقال: وجه الفرق أن أم الولد تحتاح لستر العورة، وهي تكون بما ذكر غالباً، بخلاف المدبر، ومع هذا يستحسن له ثوب يستر عورته كما في مسألة "الخانية"، تأمل. وعلى هذا: تكون المدبرة كأم الولد.

(١) المقولة [١٦٩١٧] قوله: ((ودكرناه في 'شرح المنقط')).

(٢) المقولة [١١٩٤٨] قوله: ((وهي درع إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٥/٤.

(٤) "الخانية": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ٥٦٣/١ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٥) في "٣": ((ثوباً يوارى به العبد)).

(تَمَّةٌ)

نَقَلَ "ط" ^(١) في هذا الباب عن "قاضي خان" ^(٢): ((سُئِلَ "أَبُو بَكْرٍ" عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُمَّ وَلَدٍ، هَلْ يَجِبُ لَهَا النَّفَقَةُ فِي مَالِهِ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ لَهَا مِنْهُ وَلَدٌ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَإِلَّا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا)) اهـ.

قُلْتُ: الْمُرَادُ: أَنَّهَا تَجِبُ نَفَقَتُهَا عَلَى وَلَدِهَا وَلَوْ صَغِيرًا، كَمَا قَدَّمْنَا ^(٣) التَّصْرِيحَ بِهِ فِي بَابِ النَّفَقَةِ عَنْ "الذَّخِيرَةِ"، أَيْ: فَتُنْفَقُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهَا الَّذِي وَرَثَتُهُ لَا مِنْ أَصْلِ مَالِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَالُ الْوَرَثَةِ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُمْ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

٤٤/٣

(١) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣١٧/٢.

(٢) نقول: لم نعثر على هذا النقل في "المتاوى الحانية" و"شرح الجامع الصغير" لقاضي خان، ولعلَّ ابن عابدين رحمه الله لم يقف عليه أيضاً في الكتابين المذكورين، ولذا عزا هذا النقل إلى "ط"، ولم ينقل عن "قاضي خان" مباشرة، والله تعالى أعلم.

(٣) المقولة [١٦١٨٨] قوله: ((من مولاها)).

﴿كتاب الأيمان﴾

مناسبتُهُ: عدمُ تأثيرِ الهزلِ والإكراهِ، وقَدَّمَ العتاقَ لمشاركتِهِ للطلاقِ في الإسقاطِ
والسَّريةِ. (اليمينُ) لغةً: القوةُ، وشرعاً: (عبارةٌ عن عقدٍ قويٍّ به عزمُ الحالفِ.....

﴿كتاب الأيمان﴾

[١٧١١٧] (قوله: مُناسبتُهُ إلخ) قال في "الفتح"^(١): ((اشترَكَ كُلُّ مِنَ الْيَمِينِ وَالْعِتَاقِ وَالطَّلَاقِ
وَالنِّكَاحِ فِي أَنَّ الْهَزْلَ وَالْإِكْرَاهَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ النِّكَاحَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعِبَادَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ،
وَالطَّلَاقُ رَفَعَهُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ فَيَلَاؤُهُ إِيَّاهُ أَوْجَهُ. وَاخْتَصَرَ الْعِتَاقُ عَنِ الْيَمِينِ بزيادةٍ مُناسبتِهِ بِالطَّلَاقِ
مِنْ جِهَةِ مُشَارَكَتِهِ إِيَّاهُ فِي تَمَامِ مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ الْإِسْقَاطُ، وَفِي لَازِمِهِ الشَّرْعِيُّ الَّذِي هُوَ السَّريَّةُ
فَقَدَّمَهُ عَلَى الْيَمِينِ)).

[١٧١١٨] (قوله: فِي الْإِسْقَاطِ) فَإِنَّ الطَّلَاقَ إِسْقَاطُ قَيْدِ النِّكَاحِ وَالْعِتَاقُ إِسْقَاطُ قَيْدِ الرِّقِّ،
"ط"^(٢).

[١٧١١٩] (قوله: والسَّرية) فإذا طَلَّقَ نِصْفَهَا سَرَى إِلَى الْكُلِّ، وَكَذَا الْعِتْقُ، أَي: عِنْدَهُمَا
لِقَوْلِهِمَا بَعْدَ تَحْزِينِهِ، أَمَّا عِنْدَهُ فَهُوَ مُتَحَزِّزٌ، "ط"^(٣).

[١٧١٢٠] (قوله: لغةً: القُوَّةُ) قال في 'النَّهْر'^(٤): ((وَالْيَمِينُ لُغَةً: لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْجَارِحَةِ
وَالْقُوَّةِ وَالْقَسَمِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُمْ - كَمَا فِي 'الْمَغْرِبِ'^(٥) وَغَيْرِهِ: سُمِّيَ الْحَلْفُ يَمِينًا لِأَنَّ الْحَالِفَ يَتَقَوَّى

﴿كتاب الأيمان﴾

(قوله: أَمَّا عِنْدَهُ فَهُوَ مُتَحَزِّزٌ) وَإِذَا أُرِيدَ السَّريَّةُ - وَلَوْ بَقَاءً - كَانَ ظَاهِرًا عَلَى قَوْلِهِ أَيْضًا.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان ٤ ٣٤٧.

(٢) 'ط': كتاب الأيمان ٣٢٣/٢ بتصرف.

(٣) 'النهر': كتاب الأيمان ٢٧٦/أ.

(٤) 'المغرب': مادة (يكن) بتصرف.

بالقسم، أو أنهم^(١) كانوا يَتَمَسَّكُونَ بِأَيْمَانِهِمْ عِنْدَ الْقَسَمِ - يُفِيدُ كما في "الفتح"^(٢): أَنَّ فِعْلَ الْيَمِينِ مَنَقُولٌ)) اهـ.

أَقُولُ: هُوَ مَنَقُولٌ مِنْ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى عُرْفِهَا فَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ فِي اللُّغَةِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ "الشَّارْحُ" عَلَى الْقُوَّةِ لِظُهُورِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَنْشَأِ "ح" ^(٣). قُلْتُ: أَوْ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ؛ فَقَدْ قَالَ فِي "الفتح"^(٤) فِي بَابِ التَّعْلِيْقِ: ((إِنَّ الْيَمِينَ فِي الْأَصْلِ الْقُوَّةُ، وَسُمِّيَتْ إِحْدَى الْيَدَيْنِ بِالْيَمِينِ لِزِيَادَةِ قُوَّتِهَا عَلَى الْأُخْرَى، وَسُمِّيَ الْخَلِيفُ [٤/ق ٣٠٠] بِاللَّهِ تَعَالَى يَمِينًا لِإِفَادَتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكُّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْمَكْرُوهِ لِلنَّفْسِ عَلَى أَمْرٍ يُفِيدُ قُوَّةَ الْإِمْتِنَاعِ عَنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَتَعْلِيْقَ الْمَحْبُوبِ لَهَا عَلَى ذَلِكَ يُفِيدُ الْحَمَلَ عَلَيْهِ فَكَانَ يَمِينًا)) اهـ فَقَدْ أَفَادَ أَنَّ أَصْلَ الْمَادَّةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ فِي اللُّغَةِ لِمَعَانٍ أُخَرَ لَوْجُودِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ فِيهَا. كَمَقْصَرِ (الكَافِر) مِنَ الْكُفْرِ وَهُوَ السُّتْرُ، فَيُطْلَقُ عَلَى الْكَافِرِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَكَافِرِ النُّعْمَةِ، وَعَلَى السُّبُلِ، وَعَلَى الْفَلَاحِ، وَهَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تُطْلَقُ عَلَى أَشْيَاءَ^(٥) تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ عَامٍّ، فَيَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظُ الْإِشْتِرَاكِ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمَادَّةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعَانِي، وَأَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا مَقْطُوعًا نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَنَقُولَ يُهَجَرُ فِيهِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةُ - وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ - غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ فَإِنَّ الْيَمِينَ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْخَلِيفِ لَا يُرَادُ بِهِ الْقُوَّةُ لُغَةً، وَلِهَذَا قَالَ فِي "الفتح"^(٦) هُنَا بَعْدَ ذِكْرِهِ أَنَّهُ مَنَقُولٌ: ((وَمَقْهُومُهُ لُغَةً جُمْلَةً أَوَّلَى إِنْشَائِيَّةٌ صَرِيحَةٌ اجْزَئِيَّةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا جُمْلَةٌ بَعْدَهَا خَبَرِيَّةٌ))، فَاحْتَرَزَ بِ: ((أَوَّلَى)) عَنِ التَّوَكُّيدِ اللَّفْظِيِّ بِالْجُمْلَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَاتِمٌ رَيْدٌ

(١) ((أَنَّهُمْ)) لَيْسَتْ فِي "أ".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٤٧/٤.

(٣) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٢٩/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٤٤٢/٣.

(٥) فِي "أ": ((الْأَشْيَاءُ)).

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٤٧/٤.

على الفعلِ أو التَّركِ) فدخلَ التعليقُ فإنه يمينٌ شرعاً إلا في خمسٍ مذكورةٍ في "الأشباه"...

قائمٌ^(١)، فإنَّ المؤكَّدَ فيه هو النَّابةُ لا الأُوى عَكْسُ اليمينِ، وب: ((إنشائية)) عن التعليق؛ فإنه يسَّ
يمينا حقيقةً لغةً إلح، وقوله: ((يؤكدُ بها إلح)) إشارةٌ إلى وُجودِ المعنى الأصليِّ وهو لقوَّةٌ لا عسى
أنَّه هو المراد، وكذا إذا أُطبقَ على الجارحةِ لا يُرادُ به نفسُ اقوَّةِ اليدِ المقابِلةِ لليسار، وهي داتٌ
والقوَّةُ عَرَصٌ، فقد هُجرَ فيه المعنى الأصليُّ وإنَّ لَوْحظَ اعتبارُهُ في المنقولِ إليه، وبهذا ظهرَ أنَّ
المُناسِبَ بيانُ معنى اليمينِ اللُّغويِّ المرادِ به حَيْفٌ يُقَابَلُ به المعنى الشرعيُّ، وأمَّا تفسيرُهُ بالمعنى
لأصليٍّ فعيرٌ مُرْصِيٌّ، فافهم.

[١٧١٢١] (قوله: على الفعلِ أو التَّركِ) مُتَعَقِّقٌ د: ((لَعَزَمَ)) أو د: ((قَوِيَ))، ط "٢".

[١٧١٢٢] (قوله: فإنه يمينٌ شرعاً) لأنَّه يَقْوَى به عَرْمُ الحائِفِ على الفعلِ في مثل: إنَّ سم
أدخلَ الدَّارَ فروحته طابق، وعلى التَّركِ في مثل: إنَّ دَخَلْتُ الدَّارَ، قال في "البحر"^(٣): ((وظاهرُ
ما في "الندائع"^(٤): أنَّ تَتَعَبَّقُ يمينٌ في النِّعَةِ أيضاً، قال: لأنَّ "مُحَمَّدًا" أَصَقَ عنه يميناً، وقوله
حُجَّةٌ في النِّعَةِ)).

مطلب: حلف لا يَحْلِفُ حَيْثُ بالتَّعليقِ إلا في مسائل

[١٧١٢٣] (قوله: مذكورةٌ في "الأشباه") عبارةُ^(٥): ((حَفٌ لا يَحْلِفُ حَيْثُ بالتَّعليقِ

(قولُ "الشَّارِحِ" فدخلَ التعقُّقُ إلح) أي: فما يحِفُّ به عادةً، لأنَّ التعقُّقَ فما لا يحِفُّ به عادةً يسَّ
مبساً، كم م عَنَقَ الإِدْنَ أو لَوْكَةً بامسْرَطَ كم بقنه "السَّيِّ" عن تنويرٍ لأدهاب
(قوله: لأنَّ مُحَمَّدًا أَصْلَقَ عليه مبساً، وقوله حُجَّةٌ في النِّعَةِ) إطلاقُ "مُحَمَّدٍ" اليمينِ على اتَّعليقِ لا يدلُّ على أنَّ
هذا الإصْلَاقَ لَعَوِيٌّ، بل يُحْمَلُ على أنَّه يمينٌ اصطلاحاً، إلا إذا وُجِدَ في كلامِهِ ما يدُرُّ على أنَّه عَوِيٌّ.

(١) ((ربد قائم)) غيرُ مكرَّرةٍ في 'الأص' و'٢'

(٢) ط. كتاب الأيمان ٢ ٣٢٣

(٣) لبحر' كتاب الأيمان ٤ ٣٠٠

(٤) 'الندائع' كتاب الأيمان ٣ ٣

(٥) 'الأشباه والنظائر' كتاب الأيمان ص ٢١٥

إِلَّا فِي مَسَائِلَ: أَنْ يُعْلَقَ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، [٣٠/ق ٤] أَوْ يُعْلَقَ بِمَجِيءِ الشَّهْرِ فِي ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ أَوْ بِالنَّطْلِقِ، أَوْ يَقُولَ: إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزْتَ فَأَنْتَ رَقِيقٌ، أَوْ: إِنْ حِضْتَ حَيْضَةً أَوْ عِشْرِينَ حَيْضَةً، أَوْ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ، كَمَا فِي "الْجَامِع" ^(١) اهـ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا لَمْ يَحْنُثْ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّعْلِيقِ، أَمَّا الْأُولَى: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَرَدْتَ أَوْ أَحْبَبْتَ - فَلَأَنَّ هَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي التَّمْلِيكِ وَلِذَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ إِذَا أَهَلَ الْهَيْلَالُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ دُونَ أَحْيَضَ - فَلَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي بَيَانِ وَقْتِ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الشَّهْرِ فِي حَقِّهَا وَقْتُ وَقُوعِ انْطِلَاقِ السَّنَةِ لَا فِي التَّعْيِيقِ. وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ طَلَّقْتَ - فَلَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْحِكَايَةَ عَنِ الْوَاقِعِ وَهُوَ كَوْنُهُ مَالِكًا لِتَصْيِيقِهَا فَلَمْ يَتَمَحَّضْ لِلتَّعْلِيقِ، وَأَمَّا الرَّابِعَةُ: - كَقَوْلِهِ: إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزْتَ فَأَنْتَ رَقِيقٌ - فَلَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْكِتَابَةِ. وَأَمَّا الْخَامِسَةُ: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ حِضْتَ حَيْضَةً أَوْ عِشْرِينَ حَيْضَةً - فَلَأَنَّ الْحَيْضَةَ الْكَامِلَةَ لَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا بِوُجُودِ جُزْءٍ مِنَ الطُّهْرِ فَيَقَعُ فِي الطُّهْرِ فَأَمَكَّنَ جَعْلُهُ تَفْسِيرًا لِطُلُوعِ السَّنَةِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ لِلتَّعْيِيقِ ^(٢). وَحَيْثُ لَمْ يَتَمَحَّضْ لِلتَّعْيِيقِ فِي هَذِهِ الْخَمْسِ لَا يُحْمَلُ عَلَى التَّعْيِيقِ؛ حَيْثُ أَمَكَّنَ غَيْرُهُ صَوْنَ لِكَلَامِ الْعَاقِلِ عَنِ الْمَحْضُورِ وَهُوَ الْحَيْفُ بِالطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا حَنِثَ فِي: إِنْ حِضْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ - لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُ تَفْسِيرًا لِبِدْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الْبِدْعِيَّ أَنْوَاعٌ، بِخِلَافِ السَّنِيِّ

٤٥/٣

(قَوْلُهُ: صَوْنًا لِكَلَامِ الْعَاقِلِ عَنِ الْمَحْضُورِ) فِيهِ أَنَّ الْوُقُوعَ فِي الْمَحْضُورِ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، سَوَاءً جَعَلَ هَذَا الْكَلَامَ تَعْلِيقًا أَوْ بَيَانًا لِلطَّلَاقِ السَّنِيِّ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْبِدْعِيَّ أَنْوَاعٌ) كَوْنُ الْبِدْعِيِّ أَنْوَاعًا لَا يَمْنَعُ أَنْ يُجْعَلَ هَذَا الْكَلَامُ بَيَانًا لِنَوْعٍ مِنَ الْبِدْعِيِّ.

(١) 'الجامع الكبير': كتاب الأيمان - باب الحث في اليمين ص ٤٩ -، وقوله: ((إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ)) لَمْ يَحْدِثْ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى 'الْأَشْهَادِ' ٢ ١٥٦.

(٢) فِي '٢'. ((فَلَمْ يَتَمَحَّضْ لِلتَّعْيِيقِ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ، وَحَيْثُ ... رَح))

فلو حَنَفَ لا يَحْلِفُ حَيْثُ لَصَلَّاقٍ وَعِتَاقٍ. وشرطها: الإسلام والتكليف.....

فإنه نوع واحد. وحيث أيضاً في: - أنت صالِقٌ إن طَعَتِ لشمسٍ مع أنَّ معنى اليمين - وهو الحملُ أو المنع - مَفْقُودٌ، ومع أنَّ طُلُوعَ الشمسِ مُتَحَقِّقُ الوجودِ لا خَصَرٌ فيه - لأنَّا نقول: الحملُ والمنع^(١) ثَمَرَةُ اليمينِ وحِكْمَتُهُ فَقَدْ تَمَّ الرُّكْنُ فِي اليمينِ دُونَ الثَّمَرَةِ والحِكْمَةِ، والحُكْمُ الشرعيُّ فِي الْعُقُودِ الشرعيةِ يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ لا بِالثَّمَرَةِ والحِكْمَةِ، ولِذَا لو حَلَفَ لا يَبِيعُ فَبَاعَ فَاسِداً حَيْثُ: لَوْجُودِ رُكْنِ الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ - وهو الْمُنْكَ - غَيْرَ ثَابِتٍ أَهْـ مُلْخَصاً مِنْ "شرح تَخْيِصِ الْجَامِعِ" لـ "ابن بَنَانٍ الْفَارِسِيُّ"، وبِهِ ظَهَرَ: أَنَّ قَوْلَ "الْأَشْبَاهِ": ((أَوْ بَطْلُوعِ الشَّمْسِ)) سَبْقُ قَبْلِهِ، وَالصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ أَوْ أَنَّ يَقُولَ: لا يَطْلُوعِ الشَّمْسِ، فَافْهَم.

[١٧١٢٤] (قوله: فلو حَنَفَ لا يَحْلِفُ إلخ) تَفْرِيعٌ عَنِ كَوْنِ التَّعْيِيقِ [٤؛ ق ٣٠] يَمِيناً، وَقَوْلُهُ: ((حَيْثُ بَصَلَّاقٍ وَعِتَاقٍ)) أَي: بِتَعْلِيقِهِمَا وَلَكِنْ فِيمَا عَدَا الْمَسَائِلَ الْمُسْتَسْنَاءَ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى هُنَا، كَمَا مَرَّ^(٢) فِي عِبَارَةِ "الْأَشْبَاهِ".

(تنبيه)

يَتَفَرَّغُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ مَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ": ((لو قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ حَنَفْتُ بَطْلَاقُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَقَالَ لَعَبْدِهِ: إِنْ حَلَفْتُ بِعِتْقِكَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ فَإِنَّ عَبْدَهُ يَعْتِقُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَنَفَ بَطْلَاقِ امْرَأَتِهِ، وَلَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ حَلَفْتُ بَطْلَاقُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ ثَلَاثاً طُنِقَتْ ثَلَاثِينَ بِالْيَمِينِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ لَوْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةً)).

مطلبٌ في يَمِينِ الْكَافِرِ

[١٧١٢٥] (قوله: وشرطها: الإسلام والتكليف) قَالَ فِي 'النَّهْرِ'^(٣): ((وشرطها كَوْنُ الْخَالِفِ مُكَلِّفاً مُسِيماً، وَفُسِّرَ فِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ"^(٤) التَّكْلِيفُ: بِالْإِسْلَامِ وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، وَعَزَاهُ

(١) فِي '٦': ((المنع والحمل)) بِتَقْدِيمِ الْمَنَعِ عَلَى الْحَمْلِ.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) 'النَّهْر': كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٧٦ ب.

(٤) 'الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّة': كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٤ ٣٤٧ (هَامِشٌ "فَتْحُ الْقَدِير").

إلى "البدع" ^(١)، وما قلناه أولى)) اهـ، وَجْهُ الْأَوَّلِيُّ: أَنَّ الْكَافِرَ عَلَى الصَّحِيحِ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الْأُصُولِ كَمَا حَقَّقَ فِي الْأُصُولِ، فَلَا يَخْرُجُ بِالتَّكْلِيفِ. وَاعْلَمْ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا يُبَاسِطُ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالْيَمِينَ بِالْقُرْبِ، نَحْوُ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيَّ صَلَاةٌ، وَأَمَّا الْيَمِينَ بِغَيْرِ الْقُرْبِ، نَحْوُ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْإِسْلَامُ كَمَا لَا يَخْفَى، "ح" ^(٢).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ شَرَطُ لِلْيَمِينَ الْمَوْجِبَةِ لِعِبَادَةٍ مِنْ كَفَّارَةٍ أَوْ نَحْوِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ فِي يَمِينِ التَّعَسُّقِ، وَسَيَذْكَرُ ^(٣) "الْمُصَنَّفُ": ((أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ لِيَمِينِ كَافِرٍ وَإِنْ حَنَثَ مُسْلِمًا وَأَنَّ الْكُفْرَ يُبْطِلُهَا، فَهُوَ حَنَفٌ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ حَنَثَ فَلَا كَفَّارَةَ)) اهـ. وَحِينَئِذٍ فَإِلَّا سَلَامُ شَرَطُ انْعِقَادِهَا وَشَرَطُ نَقَائِهَا، وَأَمَّا تَحْلِيفُ الْقَاضِي لَهُ فَهُوَ يَمِينُ صُورَةٍ رَجَاءً نَكُولُهُ كَمَا يَأْتِي ^(٤)، وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي الْحَنَثِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَلَا فِي تَرْكِ الْكَفَّارَةِ، وَكَذَا فِي حَالِ كُفْرِهِ بِالْأَوَّلَى عَلَى الْقَوْلِ تَكْثِيرِهِ بِالْفُرُوعِ، فَمَا قِيلَ - مِنْ أَنَّ يَمِينَ الْكَافِرِ مُنْعَقِدَةٌ لَغَيْرِ الْكَفَّارَةِ، وَأَنَّ مَنْ شَرَطَ الْإِسْلَامَ ^(٥) نَظَرَ إِلَى حُكْمِهَا - فَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَافْهَم. وَيُشْتَرَطُ خُلُوقُهَا عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِنَحْوِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَسُدَّ لِي غَيْرُ هَذَا، أَوْ إِلَّا ^(٦) أَنْ أَرَى، أَوْ أُحِبَّ، كَمَا فِي "ط" ^(٧) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٨).

قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٩): ((وَمَنْ زَادَ الْحُرِّيَّةَ كَالشُّمْنِيِّ فَقَدْ سَهَا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَنْعَقِدُ يَمِينَهُ وَيُكْفِّرُ بِالصَّوْمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ)) اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الإيمان ١٠/٣.

(٢) "ح": كتاب الإيمان ٢٣٠/أ.

(٣) ص ٢٩٦-٢٩٧ - "در".

(٤) المقولة [١٧٣٢١] قوله: ((يعني الصوري)).

(٥) في "أ": ((من شرطه الإسلام)).

(٦) في "ب": ((غير ذلك وإلا)).

(٧) "ط": كتاب الإيمان ٢/٣٢٤.

(٨) "الفتاوى الهدية": كتاب الإيمان ٥١/٢.

(٩) "البحر": كتاب الإيمان ٣٠١/٤.

وإمكان البر، وحكمها البر أو الكفارة، ورُكَّنتها اللفظ المستعمل فيها، وهل يُكره الحلف بغير الله تعالى؟ قيل: نعم للنهي، وعامتهم: لا، وبه أفتوا لا سيما في زماننا. وحملوا النهي على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم^(١): بأبيك.....

قلت: ويُشترط أيضاً عدم الفاصل من سُكُوتٍ ونحوه؛ ففي "البرازية"^(٢): ((أخذَه الوالي وقال: قل: بالله فقال مثله، ثم قال: لتأتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لا يحنث؛ لأنه بالحكاية والسكوت صار فاصلاً بين اسم الله تعالى [٤/٣١ ب] وحلفه)) اهـ. وفي "الصيرفية": ((لو قال: عليَّ عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح؛ لأنَّ عهد الرسول صار فاصلاً)) اهـ، أي: لأنه ليس قسماً بخلاف: عهد الله.

[١٧١٢٦] (قوله: وإمكان البر) أي: عندهما خلافاً لـ "آبي يوسف" كما في مسألة الكوز، "بحر"^(٣). [١٧١٢٧] (قوله: وحكمها: البر أو الكفارة) أي: البر أصلاً والكفارة خلفاً، كما في "سدر المتقي"^(٤)، وأنت خير بأن الكفارة خاصة باليمين بالله تعالى، "ح"^(٥)، وأراد البر وجوداً وعدمًا فإنه يجب فيما إذا حلف على طاعة، ويحرم فيما إذا حلف على معصية، ويُندب فيما إذا كان عدم المحلوف عليه جائزاً، وفيه زيادة تفصيل سيأتي^(٦).

مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى^(٧)

[١٧١٢٨] (قوله: وهل يُكره الحلف بغير الله تعالى؟ إلخ) قال "الزيلعي"^(٨): ((واليمين بغير الله تعالى أيضاً مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعا، وإنما سمي يميناً عند

(١) في "و": ((كقوله)).

(٢) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يمينا ٢٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠١/٤.

(٤) "سدر المتقي": كتاب الأيمان ٥٣٩/١ (هامش "بجمع الأنهر").

(٥) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٠/أ.

(٦) ص ٢٩٨ - "در".

(٧) هذا المطلب في نسخة "م" فقط.

(٨) "نين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٧/٣.

وَلَعْمَرُكَ^(١) وَنَحْوُ ذَلِكَ، "عَيْنِي"^(٢). (وهي) أَي: اليمينُ باللهِ تعالى لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْغُمُوسِ وَالِدَعْوِ

الْفُقَهَاءِ بِحُصُولِ مَعْنَى اليمينِ باللهِ تعالى وهو الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ. وَالْيَمِينُ باللهِ تعالى لَا يُكْرَهُ وَتَقْسِيمُهُ أَوَّلَى مِنْ تَكْثِيرِهِ، وَالْيَمِينُ بغيرِهِ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ الْبَعْضِ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ فِيهَا، وَعِنْدَ عَامَّتِهِمْ: لَا تُكْرَهُ؛ لِأَنَّهَا يَحْصُلُ بِهَا الْوَيْقَةُ لَا سِيَّما فِي زَمَانِنَا، وَمَا رُوِيَ مِنَ النَّهْيِ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَلْفِ بغيرِ اللهِ تعالى لَا عَلَى وَجْهِ الْوَيْقَةِ، كَقَوْلِهِمْ: وَأَيْبُكَ، وَلَعْمَرِي)) اهـ، وَنَحْوُهُ فِي "الْفَتْح"^(٣).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ اليمينَ بغيرِهِ تعالى تَارَةً يَحْصُلُ بِهَا الْوَيْقَةُ، أَي: اتِّثاقُ الْخَصْمِ بِصِدْقِ الْخَالِفِ. كَالْتَعْيِيقِ بِالصَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْقَسَمِ، وَتَارَةً لَا يَحْصُلُ مِثْلُ: وَأَيْبُكَ، وَلَعْمَرِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِمُهُ بِالْحِنْثِ فِيهِ شَيْءٌ فَلَا تَحْصُلُ بِهِ الْوَيْقَةُ بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ الْمَذْكُورِ وَالْحَدِيثِ - وهو قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ تَعَالَى»^(٤) إلخ - مَحْمُولٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ عَلَى غَيْرِ التَّعْيِيقِ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ تَفَاقًا لِمَا فِيهِ مِنْ مُشَارَكَةِ الْمُقْسَمِ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي التَّعْظِيمِ. وَأَمَّا إِقْسَامُهُ تَعَالَى بغيرِهِ، كـ: ((الضُّحَى)) و((النَّجْمِ)) و((اللَّيْلِ)) فَقَالُوا: إِنَّهُ مُخْتَصَرٌّ بِهِ تَعَالَى؛ إِذْ لَهُ أَنْ يُعْظَّمَ مِثْلُ شَيْءٍ وَلَيْسَ بِمَا ذُكِرَ نَهْيًا. وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَلَيْسَ فِيهِ تَعْظِيمٌ بَلْ فِيهِ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ مَعَ حُصُولِ الْوَيْقَةِ فَلَا يُكْرَهُ تَفَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْوَيْقَةُ فِيهِ أَكْثَرَ مِنَ الْخَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي زَمَانِنَا نَقِيَّةً الْمُبَالَاةِ بِالْحِنْثِ وَلُزُومِ الْكُفَّارَةِ، أَمَّا التَّعْلِيقُ فَيَمْتَنِعُ الْخَالِفُ فِيهِ مِنَ الْحِنْثِ خَوْفًا مِنْ وَقُوعِ لُطْلَاقِ وَالْعِتَاقِ، وَفِي "المِعْرَاجِ": ((فَلَوْ حَلَفَ [٤/٣٢] بِهِ لَا عَلَى وَجْهِ الْوَيْقَةِ أَوْ عَلَى الْمَاضِي يُكْرَهُ)).

(١٧١٢٩) (قَوْلُهُ: وَلَعْمَرُكَ) أَي: تَقَاوُكُ وَحَيَاتُكَ، بِخِلَافِ: لَعْمَرُ اللهِ فَإِنَّهُ قَسَمٌ كَمَا سَيَأْتِي^(٥).

(١٧١٣٠) (قَوْلُهُ: لَعَدَمِ تَصَوُّرِ الْغُمُوسِ وَاللُّغُورِ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: تَصَوُّرِ حُكْمِهِمَا

(١) فِي "و": ((لَعْمَرِي)).

(٢) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كُنْزِ الدَّقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ١/٢٥٢.

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٤/٣٤٨.

(٤) رَوَاهُ نَافِعٌ وَسَالِمٌ وَعَبِيدُ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، بِهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٣٦) فِي مَسَاقِبِ الْأَنْصَارِ - بَابُ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ(٦٦٤٨) فِي الْإِيمَانِ - بَابُ لَا تَخْلَعُوا بِأَيْدِيكُمْ، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٦) فِي الْإِيمَانِ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللهِ، وَأَحْمَدُ ٢/٨١، ١١، ٢٠، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٤) فِي التَّنْزِيلِ وَالْإِيمَانِ - بَابُ كِرَاهِيَةِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللهِ، وَالنَّسَائِيُّ ٤/٧ فِي الْإِيمَانِ - بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللهِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠١) فِي الْكُفَّارَاتِ - بَابُ مَنْ خَلَفَ لَهُ نَالَهُ فَنَسَرَضَ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي "الْكَبِيرِ" ١٠/٢٩ فِي الْإِيمَانِ - بَابُ كِرَاهِيَةِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللهِ.

(٥) الْمَعْوَلَةُ [١٧٢٢٠] قَوْلُهُ: ((وَقَوْلُهُ: لَعْمَرُ اللهِ)).

في غيره تعالى، فيقع بهما الطلاق ونحوه، "عيني"^(١). فليحفظ. ولا يرد نحو: هو يهودي؛ لأنه كناية عن اليمين بالله وإن لم يُعقل وجه الكناية، "بدائع"^(٢). (غموس) تغمسه في الإثم ثم النار^(٣)،.....

وإلا نافي قوله: ((فيقع بهما))، "ح"^(٤).

[١٧١٣١] (قوله: في غيره تعالى) أي: في الحلف بغيره سبحانه وتعالى.

[١٧١٣٢] (قوله: فيقع بهما) أي: بالغموس واللغو.

[١٧١٣٣] (قوله: ولا يرد) - أي: على قوله: ((لعدم تصور)) إلخ - لو قال: هو يهودي إن

كان فعل كذا متعمداً للكذب، أو على ظن الصديق فهو غموس أو لغو مع أنه ليس يميناً بالله تعالى.

[١٧١٣٤] (قوله: وإن لم يُعقل وجه الكناية) أقول: يمكن تقرير وجه الكناية^(٥): بأن يُقار:

مقصود الحلف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهي تستلزم النفرة عن الكفر بالله تعالى وهي تستلزم تعظيم الله تعالى، فكأنه قال: والله العظيم لا أفعل كذا، اهـ. "ح"^(٦).

[١٧١٣٥] (قوله: تغمسه في الإثم ثم النار) بيان لما في صيغة (فعل) من المبالغة، "ح"^(٦).

(قوله: يمكن تقرير وجه الكناية بأن يُقال: مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط إلخ)

هذا إنما يتأتى في اليمين المنعقدة، والكلام في اللغو والغموس.

(قوله: وهي تستلزم تعظيم الله تعالى إلخ) استلزام النفرة للتعظيم لا يقتضي أن يكون بالحلف،

إذ أنواع التعظيم كثيرة، ولم يوجد ما يدل على خصوص التعظيم بالقسم، تأمل.

(١) "رمز الحقائق": كتاب الأيمان ٢٥٢/١.

(٢) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما ركن اليمين ٨/٣.

(٣) في "و": ((ثم في النار)).

(٤) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٠/أ.

(٥) في "آ": ((الكنايات)).

(٦) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٠/أ.

وهي كبيرة مُطلقاً، لكنَّ إثم الكائِرِ متفاوتٌ، "نهر"^(١). (إِنْ حَلَفَ.....)

١٧١٣٦١ (قوله: وهي كبيرة مُطلقاً) أي: اقْتَصَعَ بِهَا حَقَّ مُسْلِمٍ أَوْ لَا. وهذا رَدُّ عَمَى قَوْلِ "الْبَحْرِ"^(٢): ((يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَبِيرَةً إِذَا اقْتَطَعَ بِهَا مَالُ مُسْلِمٍ أَوْ آذَاهُ، وَصَغِيرَةً إِنْ لَمْ يَنْتَرِبْ عَلَيْهَا مَفْسَدَةٌ))؛ فَقَدْ دَرَعَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((بَأَنَّهُ مُحَالِفٌ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ 'الْحَارِيِّ': «الْكَائِرُ» الْإِشْرَاكُ بَالِهِ وَعَقُوقُ أَوَالِدَيْهِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَالْيَمِينُ الْعُمُوسُ))^(٤). وَقَوْلُ 'شَمْسِ الْأُئِمَّةِ' -: إِنْ إِصْلَاقَ الْيَمِينِ عَلَيْهَا مَحَارٌّ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مَشْرُوعٌ وَهَذِهِ كَبِيرَةٌ مَحْصَنَةٌ - صَرِيحٌ فِيهِ. وَمَعْنُومُ أَنَّ إِثْمَ لَكَّائِرٍ مُتَفَاوِتٌ)) اهـ. وَكَذَا قَالَ "الْمُقَدِّسِيُّ": ((أَيُّ مَفْسَدَةٍ أَعْظَمُ مِنْ هُنْتُكَ حُرْمَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى)).

(قوله: فقد درعه في النهر" بأنه محالف لإطلاق حديث سحري" الكائر لإشراك إلح) فإن السدي' و'الححر' ((حاء في كثير من الروايات تقصد الوعيد فيها أن يقصع بها ما مسلم)) اهـ وهذا وجه ما بحثه في "السحر".

(١) 'سهر' كتاب الأيمان في ٢٧٧

(٢) 'الححر' كتاب الأيمان ٣٠٣

(٣) 'سهر' كتاب الأيمان في ٢١٦ ب - ٢٧٧

(٤) أخرجه سحري (٦٦٧٥) في الأيمان - سمير عموم، و (٦٨٧٠) لذات، ومحمد ٢٠١٢. وسرمدي (٣٠٢١) في تفسير [السواء ٣١]، وسدي ٨٩٧ في حرم الله - بكائير ٦٣٨، وسدي ١٩١٢، وس حبان (٥٥٦٢)، وصري في 'التفسير' (٩٢٢٢) [السواء ٣١]، وسهفي ٣٥١٠ في الأيمان باب ما جاء في اليمين العموس من صرف عن شعبة وشبان عن فرس عن لشعي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً

وفي رواية شيبان. عبد بن حبان - قال فرس قلت عامر. ما اليمين العموس؟ قال سدي يقصع ما يرى مسلم يمين صر وهو فيها كاذب وهو موفق لما في 'سحر' - وأخرجه أحمد ٤٩٥٣. وسرمدي (٣٠٢٠) في تفسير [السواء ٣١]، وس سبي شعبة ٥٧، والطحاوي في بيان مشكوك (٨٩٣)، وصري في الأوسط (٣٢٦١)، وإحاكمه ٢٩٦٤، وس حبان (٥٥٦٣)، وغيرهم عن محمد بن زيد بن المهاجر عن أبي أمامة بن نعة الأنصاري عن عبد الله بن أنس الجهني مرفوعاً نحوه وفيه: ((واسم اليمين وما حلف حالف بأنه يمينا صر فأدخل فيها من حلف بعوضة إلا جعله الله نكته في قلبه في يوم القيمة)) قال سرمدي هذا حديث حسن مرسل

وروه عبد الرحمن بن إسحاق عن محمد بن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه (عبد بن حبان ويؤيد ما في سحر عن بن مسعود مرفوعاً) ((من حلف على يمين يقصع به مال مسلم ففيه وهو عليه نكبة)) أخرجه أحمد ٣٧٧١، وسحري (٧٤٤٥)، ومسلم (١٣٨) و (٢٢٢)، وغيرهما

على كاذب^(١) (عمداً) ولو غير فعلٍ أو تركٍ ك: والله إنه حَجَرُ الآن، في ماضٍ (ك: والله ما فعلت) كذا (عالمًا بمعنیه، أو) حارٍ (ك: والله ماله عبي ألف عالمًا بخلافه، والله إنه بكرٌ عالمًا بأنه غيره) وتقييدُهم بالفعلِ والماضي اتفافي أو أكثر^(٢).....

[١٧١٣٧] (قوله: عسى كاذب) أي: على كلامٍ كذبٍ أي: مكذوب، وفي نسخة: ((عسى كذب))^(٣).

[١٧١٣٨] (قوله: عمداً) حالٌ من فاعلٍ ((حلف))، أي: عامداً، ومجيءٌ حالٍ مصدرًا كثيرٌ كنهه سماعي.

[١٧١٣٩] (قوله: ولو غير فعلٍ أو تركٍ) كان الأولى ذكره قبيل قوله: ((والله إنه بكرٌ))؛ فإنه مثالٌ لهذا، فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير قوبه: ((في ماضٍ)).

[١٧١٤٠] (قوله: لأن) قيد به لما تعرفه قريباً^(٤).

[١٧١٤١] (قوله: في ماضٍ) متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٍ لموصوفٍ ((كاذب))، أي: عسى كلامٍ كاذبٍ واقع مدلوله في ماضٍ. ولا يصحُّ تعقُّه بقوله: ((حلف))؛ إذ ليس المراد أنَّ حيفه وقع في الماضي كما لا يخفى، فافهم.

[١٧١٤٢] (قوله: وتقييدُهم بالفعلِ والماضي إلخ) ردٌّ على "صدر الشريعة"^(٥)؛ حيث جعل التقييدَ للاحتراز وأنَّ: والله إنه حَجَرٌ من الحيفِ على الفعلِ^(٦) بتقدير (كان) أو (يكون). وجعسَ الحال من الماضي؛ لأنَّ الكلامَ [٤ ق ٣٢ ب] يحصُّ أولاً في النفس فيعبر عنه باللسان، فالإخبار

(١) في د ((كذب)).

(٢) هذه مقولة ساقطة من 'الأصل'.

(٣) مقولة [١٧١٤٢] قوله: ((وتقييدُهم بالفعلِ وماضي إلخ)).

(٤) 'شرح الوفاة': كتاب الأيمان ١ ٢٥٦ (همش 'كشف الحقائق').

(٥) في آ ((مع)).

(ويأتى بها).....

المُعلَّقُ بِزَمَانِ الْحَالِ إِذَا حَصَلَ فِي النَّفْسِ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِاللِّسَانِ انْعَقَدَ الْيَمِينُ وَصَارَ الْحَالُ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِ انْعِقَادِ الْيَمِينِ، فَإِذَا قَالَ: كَبْتُ لَا بُدَّ مِنَ الْكِتَابَةِ قَبْلَ ابْتِدَاءِ التَّكْلَمِ، فَيَكُونُ الْخَلْفُ عَلَيْهِ خَلْفًا عَلَى الْمَاضِي، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِ الرَّدِّ بِلَفْظِ ((الآن)) فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَدَّرَ مَعَهُ ((كان)) لِيَصِيرَ فِعْلًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَاضِي لِمُنَافَاتِهِ لِلْفِعْلِ ((الآن))، عَلَى أَنَّ الْحَالِ إِنَّمَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْاسْتِقْبَالِ، وَلَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي أَصْلًا، نَعَمْ قَدْ يُرَادُ تَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ فَيُؤْتَى بِصِيغَةِ الْمَاضِي مَقْرُونَةً بِـ: ((قَدْ)) نَحْوُ: قَدْ قَامَ رَيْدٌ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ قِيَامَهُ قَرِيبٌ مِنْ زَمَنِ التَّكْلَمِ، فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ قُمْتُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَالُ أَصْلًا بِخِلَافِ: قَوْمُ فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ ^(١) الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ، فَحَيْثُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا وَلَا مَاضِيًا ^(٢) نَعْنَى أَنْ يَكُونَ تَقْيِيدُهُمْ بِالْفِعْلِ وَبِالْمَاضِي - فِي قَوْلِهِمْ: ((هُوَ خَلْفُهُ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ)) - إلح- اتِّفَاقِيًّا، أَي: لَا لِلَاخْتِرَازِ عَنْ غَيْرِهِ، أَوْ أَكْثَرِيًّا أَي: لِكَوْنِهِ هُوَ الْأَكْثَرُ.

مطلب في معنى الإثم

١٧١٤٣ (قوله: ويأتى بها) أي: إِنَّمَا عَظِيمًا كَمَا فِي "الْحَاوِي الْقُدْسِي" ^(٣). وَالْإِثْمُ فِي شَعْبِ الذَّنْبِ، وَقَدْ تُسَمَّى الْخَمْرُ إِثْمًا، وَفِي الْاصْطِلَاحِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: اسْتِحْقَاقُ الْعُقُوبَةِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: لُزُومُ الْعُقُوبَةِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْعَفْوِ وَعَدَمِهِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ "الْأَكْمَلُ" فِي تَقْرِيرِهِ، "بِحَرْ" ^(٤).

(قوله: وأشار إلى وجه الرد بلفظ الآن إلخ) فيما ردَّ به على "صدر الشريعة" تأمل ولو مع زيادة لفظه ((الآن))، فَإِنَّهُ مَعَ زِيَادَتِهِ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ خَلْفًا عَلَى الْمَاضِي مَعَ تَقْدِيرِ ((كان)) بِالنِّسْبَةِ لِأَنِ انْعِقَادَ الْيَمِينِ وَهُوَ مَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا، وَقَالَ: "الرَّحْمَتِي" فِي قَوْلِهِ: ((اتِّفَاقِيٍّ أَوْ أَكْثَرِيٍّ)) بَلْ هُوَ مَطْرُودٌ إِذَا تَأَمَّلْتَ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: ((مِنْ الْحَالِ فَيُؤْتَى)) إِلَى ((يُرَادُ بِهِ)) سَاقَطَ مِنْ "الأصل".

(٢) فِي "أ": ((أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا))، وَمَا أَتَتْهُ أُولَى لِقَوْلِ "الشارح": ((وَتَقْيِيدُهُمْ بِالْفِعْلِ وَالْمَاضِي)).

(٣) "الْحَاوِي الْقُدْسِي": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٩٣/ب.

(٤) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٠٣/٤.

فتنزمه التوبة (و) ثانيها (لغو) لا مؤاخذه فيها إلا في ثلاث: طلاق وعتاق وسدْر.
 "أشباه"^(١). فيقع الطلاق على غالب الظن إذا تبين خلافه، وقد اشتهر عن الشافعية
 خلافه. (إن حلف كاذباً يظنه صادقاً في ماضٍ أو حال، فالفارق بين الغموس واللغو
 تعمُّد الكذب، وأمّا في المستقبل فالمنعقدة^(٢))،

(١٧١٤٤١) (قوله: فتلزمه التوبة) إذ لا كفارة في الغموس يرتفع بها الإثم. فتعينت التوبة
 للتخلص منه.

(١٧١٤٥١) (قوله: إلا في ثلاث إلخ) استثناء منقطع لأن الكلام في اليمين بالله تعالى وهذا في
 غيره، ولذا قال في "الإختيار"^(٣): ((وروى "ابن رستم" عن "محمد": لا يكون اللغو إلا في اليمين
 بالله تعالى؛ وذلك أن في حلفه بالله تعالى أمر يظنه كما قال وليس كذلك لغا المحضوف عليه
 وبقي قوته. والله فلا يلزمه شيء، وفي اليمين بغيره تعالى يلغو المحضوف عليه ويتقى قوله: امرأته
 طالق وعبدته حر، وعليه حج فيلزمه)). اهـ ملخصاً.

(١٧١٤٦١) (قوله: فيقع الطلاق) أي: والعتاق ويلزمه النذر كما علمت.

(١٧١٤٧١) (قوله: يظنه) أي: يظن نفسه.

(١٧١٤٨١) (قوله: فالفارق إلخ) أقول: هناك فارق آخر وهو: أن الغموس تكون في الأزمنة
 الثلاثة على ما [٤/٣٣] سيأتي واللغو لا تكون في الاستقبال، "ح"^(٤).

(١٧١٤٩١) (قوله: وأمّا في المستقبل فالمنعقدة) لا يخفى أن كلامه في الحلف كذباً يظنه
 صادقاً، وهذا في المستقبل لا يكون إلا يميناً منعقدة، فلا يرد أن الغموس يكون في المستقبل أيضاً؛
 لأن الغموس لا بُدَّ فيه من تعمُّد الكذب وليس الكلام فيه، فافهم.

(١) "الأشباه والظواهر": كتاب الأيمان ص ٢١٤.

(٢) في "ب": ((فالمنعقدة))، وهو خطأ طاعى.

(٣) "الإختيار": كتاب الأيمان ٤/٤٧ تنصرف.

(٤) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٠/ب.

وخصّه "الشافعي" بما جرى^(١) على اللسان بلا قصدٍ مثل: لا والله وبلى والله.....

[١٧١٥٠] (قوله: وخصّه "الشافعي" إلخ) اعلم أن تفسير اللغو بما ذكره "المصنف" هو المذكور في المتون و"الهداية"^(٢) وشرورها^(٣)، ونقل "الزيلعي"^(٤) أنه روي عن "أبي حنيفة" كقول "الشافعي"، وفي "الإختيار"^(٥): ((أنه حكاه "محمد" عن "أبي حنيفة"))، وكذا نقل في "البدائع"^(٦) الأول عن أصحابنا ثم قال^(٧): ((وما ذكر "محمد" على أثر حكايته عن "أبي حنيفة" - أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم: ((لا والله)) و((بلى والله)) - فذلك محمولٌ عندنا على الماضي أو الحال، وعندنا ذلك لغوٌ فيرجعُ حاصلُ الخلافِ بيننا وبين "الشافعي" في يمين لا يقصدها الخلف في المستقبل، فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة، وعنده هي لغوٌ ولا كفارة فيها)) اهـ. فقوله: ((فذلك^(٨) محمولٌ عندنا إلى آخر^(٩) كلامه)) خبرٌ قوله: ((وما ذكر "محمد")) إلخ، فهو مبنيٌ على تلك الرواية المحكية عن "أبي حنيفة" أراد به بيان الفرقِ بينها^(١٠) وبين قول "الشافعي"، وذلك أن المستقبل يكون لغواً عنده لا عندنا، وقد فهم صاحب "البحر"^(١١) من كلام "البدائع"^(١٢) - حيث عبر بقوله: ((عندنا)) وقوله: ((فيرجعُ حاصلُ الخلافِ بيننا وبين "الشافعي")) إلخ -

(١) في "د" و"و": ((يجري)).

(٢) "الهداية": كتاب الأيمان ٧٢/٢.

(٣) انظر "الفتح" و"العناية": كتاب الأيمان ٣٥١/٤، و"الكفاية" ٣٥٢/٤، و"البنية" ٧/٦.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٨/٣.

(٥) "الإختيار": كتاب الأيمان ٤٧/٤.

(٦) "البدائع": كتاب الأيمان ٣/٣.

(٧) "البدائع": كتاب الأيمان ٤٣/٣.

(٨) في "ت": ((فلذلك))، وهو خطأ، والعبارة قل أسطر.

(٩) في "الأصل" و"ت" و"ب": ((إلخ)).

(١٠) في "م": ((بينهما)).

(١١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٣/٤ بتصرف.

(١٢) "البدائع": كتاب الأيمان ٣/٣.

ولو لآت.....

أَنَّ مَذْهَبَنَا فِي الْيَمِينِ اللَّغْوِ أَنَّهَا الَّتِي لَا يَقْصِدُهَا الْحَالِفُ فِي الْمَاضِي أَوْ الْحَالِ كَمَا يَقُولُهُ "الشَّافِعِيُّ" إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

قلت: وهذا وإن كان يُوهِمُهُ آخِرُ كلام "البدائع" [ب/٣٣ق/٤] لكنَّ أَوَّلَهُ صَرِيحٌ بِخِلَافِهِ؛ حَيْثُ عَزَى مَا فِي الْمُتُونِ إِلَى أَصْحَابِنَا، ثُمَّ نَقَلَ مَا حَكَاهُ "مُحَمَّدٌ" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" فَعُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((عِنْدَنَا)) إلخ بِنَاءٌ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ كَمَا قُلْنَا، وَبَيْنَ الْمَذْهَبِ وَهَذِهِ الرَّوَايَةِ مُنَافَاةٌ؛ فَإِنَّ حَلْفَهُ عَلَى أَمْرٍ يَظُنُّهُ كَمَا قَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَصْدٍ فَيَنَافِي تَفْسِيرَ اللَّغْوِ بِالَّتِي لَا يَقْصِدُهَا، نَعَمْ ادَّعَى فِي "الْبَحْرِ" ^(١): ((أَنَّ الْمَقْصُودَةَ إِذَا كَانَتْ لَغْوًا فَالَّتِي لَا يَقْصِدُهَا كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى فَيَكُونُ تَفْسِيرُهَا اللَّغْوُ أَعْمٌ مِنْ تَفْسِيرِ "الشَّافِعِيِّ"))، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْجَادَّةِ وَعَنِ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَلَا يُدَلُّ لَهُ مِنْ نَقْلِ صَرِيحٍ، وَالَّذِي دَعَاهُ إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ نَظَرُهُ إِلَى ظَاهِرِ عِمَارَةِ "البدائع" الْأَحْزَرَةِ وَقَدْ سَمِعْتَ تَأْوِيلَهَا، وَكَأَنَّ "الْمُشَارِحَ" نَظَرَ إِلَى كَلَامِ "الْبَحْرِ": ((مِنْ أَنَّ مَذْهَبَنَا أَعْمٌ مِنْ مَذْهَبِ "الشَّافِعِيِّ")) فَلِذَا قَالَ: ((وِخْصَهُ "الشَّافِعِيُّ"))، فَافْهَمْ. نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: إِذَا لَمْ تَكُنْ هَدَاهُ لَعْوًا يَلْرُمُ أَنْ تَكُونَ قِسْمًا خَارِجًا عَنِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّغْوَ عِنْدَنَا قِسْمَانِ: لِأَوَّلِ: مَا ذُكِرَ فِي الْمُتُونِ. وَالثَّانِي: مَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَتَكُونُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ بَيَانًا لِلْقِسْمِ الَّذِي سَكَتَ عَنْهُ أَصْحَابُ الْمُتُونِ، وَيَأْتِي ^(٢) قَرِيبًا عَنْ "الْفَتْحِ" ^(٣) التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ الْمُوَاحَدَةِ فِي اللَّغْوِ عَلَى التَّفْسِيرَيْنِ، فَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِهَذَا التَّوْفِيقِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[١٧١٥١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لَآتِ) أَي: وَلَوْ لَزَمَانَ آتِ أَي: مُسْتَقْبَلٍ، فَإِنَّهُ لَغَوٌّ عِنْدَ "الشَّافِعِيِّ"

لَا عِنْدَنَا حَتَّى عَلَى الرَّوَايَةِ الْمُحْكِيَّةِ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ".

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٣/٤ بنصرف.

(٢) المقلولة [١٧١٥٢] قوله. ((وبدا قال إلخ))

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥١/٤.

فلذا قال: (وَيُرْجَى عَفْوُهُ) أو تواضعاً وتأدباً،.....

[١٧١٥٢] (قوله: فلذا قال إلخ) أي: للاختلاف في اللغو قال: ((وَيُرْجَى عَفْوُهُ))، وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق "محمد" العفو بالرجاء بأن قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة - ٢٢٥] مقطوع به، فأجاب في "الهداية"^(١): ((بأنه علّقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو))، واعترضه في "الفتح"^(٢): ((بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المواخذة به في الآخرة، وكذا في الدنيا بالكفارة)) قال^(٣): ((فالأوجه ما قيل: إنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأدب كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر: «وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون»^(٤))). وأجاب في "النهر"^(٥): ((بأنه اختلّف في المواخذة المنفية هل هي المعاقبة في الآخرة أو الكفارة؟)) قال: ((ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمراً مقطوعاً به؛ إذ "الشافعي" قائل بأنه من المنعقدة فلا جرم علّقه بالرجاء، [٤/٣٤٥] وهذا معنى دقيق ولم أر من عرّج عليه)) اهـ.

(قوله: واعترضه في "الفتح" بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين إلخ) ذكر "عبد الحليم" ما يدفع هذا الاعتراض مما فهمه من "المنع" و"شرح المقدسي" وتعليقاته على "البحر" بأن عدم الحزم بالعفو لاختلاف المجتهدين في مراده تعالى، فصار المراد من اللغو غير مقطوع به، والعلم عن احتياط علم عابري رأي لا يفيد القصد، محسن تعليقه بالرجاء؛ لعدم العلم بمراده تعالى، وإن اتفق المجتهدون على عدم المواخذة به في الدنيا والآخرة عني التفسيرين، إلى آخر ما ذكره. ومراده بالتفسيرين: ما قلناه وما قاله "الشافعي"، وفي "الفتح": ((قال "الشعبي" و"مسروق": لغو اليمين أن يحلف على معصية فيتركها لاعياً ليمينه، وقال "سعيد بن حدير": أن يحرم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل)) اهـ.

(قوله: كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر: وإنّا إن شاء الله إلخ) قال "السدي": ((قررنا في شرح مسند "أبي حنيفة": أن النبي ﷺ علّق الحقوق بالمشيئة في خصوص أهل البقيع دون غيرهم، وذلك لا يعلمه أحد إلا الله، فاتفق ما قيل إنه للتبرك)) اهـ.

(١) "الهداية": كتاب الأيمان ٧٢/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥١/٤.

(٣) تقدم ترجمته في ٣٦٧/٥.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ٢٧٧/أ.

وكاللعو حلفه على ماض صادقاً ك: واللّه^(١) إني لقائم الآن في حال قيامه.
(و) ثالثها (منعقدة وهي حلفه).....

قلت: إنما لم يُعرج أحدٌ عليه لما عُلِمَت مِن الاتفاقِ على عدمِ المؤاخَذَةِ به في الآخرة، وكذا في الدنيا بالكفارة، فافهم.

[١٧١٥٣] (قوله: وكاللعو إلخ) حاصِلُهُ: أنَّ حَلْفَهُ على ماضٍ صادقاً يَمِينٌ مَعَ أَنَّهُ لم يَدْخُلْ في الأقسامِ الثلاثةَ فيكونُ قِسْماً رابعاً، وهو مُبْطِلٌ لِحَصْرِهمُ اليمينَ في الثلاثةِ. وأجاب "صدرُ الشريعة"^(٢): ((بأنَّهم أرادوا حَصْرَ اليمينِ التي اعتَبَرها الشرعُ ورَتَّبَ عليها الأحكامَ))، وردَّه في "البحر"^(٣): ((بأنَّ عدمَ الإثمِ فيها حُكْمٌ))، وقال في "النهر"^(٤): ((وفيه^(٥) نظَّر))، قال "ح"^(٦): ((الحقُّ^(٧) ما في "البحر"، ولا وَجَهَ للنظرِ)) اهـ. قلتُ: وأجاب في "الفتح"^(٨): ((بأنَّ الأقسامَ الثلاثةَ فيما يُتَصَوَّرُ فيه الحِنْتُ لا في مُصْلَقِ اليمينِ)).

[١٧١٥٤] (قوله: ك: واللّه إني لقائم الآن) تَبَعَ فيه "النهر"^(٩)، وكأنَّه تَطْيِيرٌ لا تَمْيِيلٌ أشارَ به إلى أنَّ الماضيَ كالحالِ. والأحسنُ قولُ "الفتح"^(١٠): ((ك: واللّه لقد قامَ زَيْدٌ أمس)).

(١) في "و": ((كقوله)) بدل ((كوالله))، وهو تحريف.

(٢) "شرح الوقاية": كتاب الأيمان ٢٥٦/١ بنصرف (هامش "كشف الحقائق").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٢/٤ بنصرف.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٧/أ.

(٥) في "م": ((فيه)) بدون واو.

(٦) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣١/أ.

(٧) في "م": ((والحق)) بالواو.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥١/٤.

(٩) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٦/ب.

(١٠) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥١/٤.

على مستقبلٍ (آتٍ) يمكنه، فنحو: - والله لا أموت ولا تطلع الشمس - من الغموس. (و) هذا القسم (فيه الكفارة) لآية ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة - ٨٩].

[١٧١٥٥] (قوله: على مستقبلٍ) لا حاجة إليه. اهـ "ح" (١). وقد يُجاب: بأن لفظ ((آتٍ)) اسم فاعلٍ وحقيقته: ما اتَّصَفَ بالوصفِ في الحال، فمثل: ((قائم)) حقيقة فيمن اتَّصَفَ بالقيام (٢) في الحال، ويَحْتَمِلُ الاستقبال، وكذلك (٣) لفظ: ((آتٍ)) حقيقة فيمن اتَّصَفَ بالإتيان في الحال ويَحْتَمِلُ الاستقبال، فزاد "الشارح" لفظ ((مستقبل)) لدفع إرادة الحال، ولا يَرِدُ (٤) أن لفظ ((مستقبل)) حقيقة في الحال أيضاً؛ لأننا نقول: معناه أنه مُتَّصِفٌ في الحال بكونه مُستقبلاً أي: مُتَّظِراً، وذلك لا يقتضي حصوله في الحال، لكن كان المناسب تأخير ((مستقبل)) عن ((آتٍ)).

٤٨/٣

[١٧١٥٦] (قوله: يمكنه) أشار إلى ما في "النهر" حيث قال (٥): ((ويجب أن يُراد بالفعل فعلُ الحالف ليخرج نحو: والله لا أموت إلخ)) لكن هذا أعمُّ من الممكن وغيره، وتعبير "الشارح" أحسن؛ لأنه يَرِدُ على عبارة "النهر" نحو: والله لأشربن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه لا يحث لعدم إمكان البر مع أنه من فعله، ومقتضى كلامه: أن هذا المثال من الغموس، لكن ينبغي تقييده بما إذا عيِمَ وقت الحلف أنه لا ماء فيه، وأما إذا لم يعلم فليس منها ولا من المنعقدة لعدم الإمكان، فإن جعلت من اللغو انتقض ما مر (٦) من أنها لا تكون على الاستقبال.

(١) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣١/أ.

(٢) في "م": ((بالإتيان)) بدل ((بالقيام))، وهو خطأ.

(٣) في "م": ((وكن)).

(٤) في "ت": ((يراد)).

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٧/أ.

(٦) المقولة [١٧١٥٠] قوله: ((وحصه الشافعي إلخ)).

ولا يُتَصَوَّرُ حِفْظٌ إِلَّا فِي مُسْتَقْبَلٍ (فقط)، وعند "الشافعي" يُكْفَرُ فِي الْغُمُوسِ أَيْضاً.
(إِنْ حِنْثٌ وَهِيَ) أَي: الْكُفَّارَةُ (تَرْفَعُ الْإِثْمَ).....

والذي يَظْهَرُ لِي: أَنَّهَا غَيْرُ يَمِينٍ أَصْلاً سَوَاءً عَلِمَ أَوْ لَا؛ لِمَا مَرَّ^(١) مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْيَمِينِ
إِمْكَانُ الْبَرِّ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١٧١٥٧] (قَوْلُهُ: وَلَا يُتَصَوَّرُ حِفْظٌ إِلَّا فِي مُسْتَقْبَلٍ) قُلْتُ: كَوْنُ الْحِفْظِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي مُسْتَقْبَلٍ
مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي ماضٍ أَوْ فِي حَالٍ؛ لِأَنَّ الْحِفْظَ مَنَعُ نَفْسِهِ عَنِ الْحِنْثِ فِيهَا بَعْدَ [٤/٣٨٥ ب]
وُجُودِهَا مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْهَتْكِ وَالْحِفْظِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ
أَنَّ كُلَّ مُسْتَقْبَلٍ كَذَلِكَ - أَي: يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْحِفْظُ - حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ الْغُمُوسُ الْمُسْتَقْبَلَةُ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ
حِفْظُهَا، نَعَمْ يَرُدُّ لَوْ قَالَ: وَلَا يُتَصَوَّرُ مُسْتَقْبَلٌ إِلَّا مَحْفُوظاً، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ ظَاهِرٌ، فَفَهَمَ.

[١٧١٥٨] (قَوْلُهُ: فَقَطُّ) قَيْدٌ لِلْهَاءِ مِنْ ((فِيهِ)) - فَالْمَعْنَى: أَنَّ فِيهِ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ قَسِيمِيَّةٍ^(٢)
الْكُفَّارَةُ - لَا لِلْكُفَّارَةِ حَتَّى يَصِيرَ الْمَعْنَى أَنَّ فِيهِ الْكُفَّارَةُ لَا غَيْرَهَا مِنَ الْإِثْمِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ:
وَفِيهِ فَقَطُّ الْكُفَّارَةُ. اهـ "ح" (٣).

وَهَذَا جَوَابٌ لـ "الْعَيْنِي"^(٤) دَفَعَ بِهِ اعْتِرَاضَ "الرَّيْلَعِي"^(٥) عَلَى "الْكُزَّ": ((بِأَنَّ الْمُنْعَقِدَةَ فِيهَا إِثْمٌ

(قَوْلُهُ: لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْيَمِينِ إِمْكَانُ الْبَرِّ) فِيهِ: أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُنْعَقِدَةِ، لَا لِلْغَرِّ وَلَا لِلْعُمُوسِ،
فَلَمْ يَظْهَرْ دَحْوْلٌ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ قِسْمٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ - كَمَا قَدَّمَهُ عَنْ "الْفَتْحِ" -: إِنَّ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ فِيمَا
يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْحِنْثُ، لَا فِي مَطْلَقِ الْيَمِينِ، فَهِيَ حَيْثُ خَارِجَةٌ عَنْهَا كَمَا قَالَ.

(١) ص ٢٢٢ - "در".

(٢) فِي "الأَصْل": ((قَسِيمِيَّة)).

(٣) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ فِي ٢٣١/أ.

(٤) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَرِّ الدَّقَائِقِ" كِتَابُ الْإِيمَانِ ٢٥٣/١.

(٥) "تَسْوِيحُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ١٠٩/٣.

وإن لم توجد^(١) منه (التوبة) عنها (معها) أي مع الكفارة، "سراجية"^(٢). (و هو) الخالف (مكرهاً) أو مخطئاً أو ذاهلاً أو ساهياً (أو ناسياً).....

أيضاً)، واعترضه في "البحر"^(٣): ((بأن الإثم غير لازم لها؛ لأن الحنث قد يكون واجباً أو مستحباً))، وأجاب في "النهر"^(٤): ((بأنه تحلف لعارض فلا يرد)).

[١٧١٥٩١] قوله: وإن لم توجد منه التوبة عنها أي: عن اليمين، والمراد: عن حنثه فيها، وهو متعلق بالتوبة، وقوله: ((معها)) متعلق بـ ((توجد))، وفي عدم لزوم التوبة مع الكفارة كلام قدمناه^(٥) في جنيات الحج، فراجع.

[١٧١٦٠١] قوله: أو مخطئاً من أراد شيئاً فسبق لسانه إلى غيره كما أفاده "المهستاني"^(٦). قال في "النهر"^(٧): ((كما إذا أراد أن يقول: اسقني الماء فقال: والله لا أشرب الماء)).

مطلب في الفرق بين السهو والنسيان

[١٧١٦١١] قوله: أو ذاهلاً أو ساهياً أو ناسياً قال "ابن أمير حاج" في "شرح التحرير"^(٨): ((وجزم كثير باتحاد السهو والنسيان؛ لأن اللغة لا تفرق بينهما وإن فرقوا بينهما بأن السهو: زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة، والنسيان: زوالها عنهما معاً، فيحتاج حينئذ في حصولها إلى سبب جديد، وقيل: النسيان: عدم ذكر ما كان مذكوراً، والسهو: غفلة عما كان مذكوراً وما لم يكن مذكوراً^(٩)، فالنسيان أحص منه مطلقاً، وقيل: يسمى زوال إدراك سابق قصر زمان زواله

(١) في "و": ((يوجد)).

(٢) "السراجية": كتاب الإيمان - باب كفارة اليمين ٣٤٩/١ (هامش "فناوى قاضيهان").

(٣) "البحر": كتاب الإيمان ٣٠٤/٤ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الإيمان ق ٢٧٧/أ.

(٥) المقولة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلح)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب الإيمان ٣٧٨/١.

(٧) "النهر": كتاب الإيمان ق ٢٧٧/أ.

(٨) "التقرير والتجوير": الفصل الرابع: المحكوم عليه المكلف إلح - فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية ١٧٧/٢ توضيح وزيادة من "ح".

(٩) من قوله: ((والسهو غفلة)) إلى قوله: ((مذكوراً)) ساقط من "ح".

بأن حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ ثُمَّ نَسِيَ وَحَلَفَ^(١) فَيُكْفَرُ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً لِجَنِّهِ وَأُخْرَى إِذَا فَعَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ، "عيني"^(٢).....

نَسْيَانًا وَغَفْلَةً لَا سَهْوًا، وَزَوَالَ إِدْرَاكِ سَابِقِ طَالَ زَمَانُ زَوَالِهِ سَهْوًا وَنَسْيَانًا، فَالنَّسْيَانُ أَعْمُ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَقَالَ الشَّيْخُ "سِرَاجُ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ": وَالْحَقُّ أَنَّ النَّسْيَانِ مِنَ الْوُجْدَانِيَّاتِ الَّتِي لَا تَقْتَضِرُ إِلَى تَعْرِيفٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ النَّسْيَانُ كَمَا يَعْلَمُ الْجُوعَ وَالْعَطَشَ)) اهـ "ح"^(٣).

قُلْتُ: لَكِنَّ ظُهُورَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّهْوِ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَفِي "المُصْبَاح"^(٤): ((فَرَّقُوا بَيْنَ السَّاهِي وَالنَّاسِي بِأَنَّ النَّاسِيَّ إِذَا ذَكَرَتْهُ تَذَكَّرَ وَالسَّاهِيَّ بِخِلَافِهِ)) اهـ. وَعَلَيْهِ فَالسَّهْوُ أَبْلَغُ مِنَ النَّسْيَانِ. وَفِيهِ^(٥): [١/٣٥ق/٤] ((ذَهَلَ بَفَتْحَتَيْنِ ذُهُولًا: غَفَلَ، وَقَالَ "الرَّيْخَشْرِيُّ"^(٦): ذَهَلَ عَنِ الْأَمْرِ: تَنَاسَاهُ عَمْدًا وَشُغْلًا عَنْهُ، وَفِي لُغَةٍ: مِنْ بَابِ تَعَبٍ)).

[١٧١٦٢] (قَوْلُهُ: بِأَنَّ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((أَرَادَ بِالنَّاسِيِ الْمُخْطِئَ، وَفِي "الكَافِي"^(٨) - وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ فِي "العِنَايَةِ"^(٩) وَ"الْفَتْحِ"^(١٠) -: هُوَ مَنْ تَلَفَّظَ بِالْيَمِينِ ذَاهِلًا عَنْهُ، وَالْمُلْحِجُ

(١) فِي "د" وَ"و": ((فَحْلَفَ)).

(٢) "رَمَرُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٢٥٣/١ نَتَصَرَّفُ.

(٣) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٣١/ب.

(٤) "المُصْبَاحُ الْمُنِيرُ": مَادَّةُ ((سَهَا)).

(٥) "المُصْبَاحُ الْمُنِيرُ": مَادَّةُ ((ذَهَلَ)).

(٦) "أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ": مَادَّةُ ((ذَهَلَ)) ص ١٤٦-.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٧٧/أ.

(٨) "كَافِي النَّسْفِيِّ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ١٩٢/ب نَتَصَرَّفُ.

(٩) "العِنَايَةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٥٢/٤ (هَامِشُ "فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(١٠) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٥٢/٤.

لحديث: «ثلاث هزلهنَّ جدُّ» منها: اليمينُ.....

إلى ذلك أنَّ حقيقة النسيان في اليمين لا تُتصوَّر، قاله 'الزبيعي'^(١). وقال 'العيني'^(٢) وتبعه 'الشُّمْنِي'^(٣): بل تُتصوَّر بأنَّ حلف أن لا يحلف ثم نسيَ الحلف السابق فحلف، وردَّه في "البحر"^(٤): ((بأنَّه فعل المحلوف عليه ناسياً لا أنَّ حلفه كان ناسياً)) اهـ، وفيه نظر؛ إذ فعل المحلوف عليه ناسياً لا يُنافي كونه يميناً، بذلك أنه يكفر مرتين: مرةً باعتبار أنه فعل المحلوف عليه، وأخرى باعتبار حيثه في اليمين))، اهـ كلام "النهر".

أقول: الحقُّ ما في "البحر"؛ فإنَّ فعل المحلوف عليه ناسياً وإن لم يُنافِ كونه يميناً، لكنَّ تعلُّق النسيان به من جهة كونه حنثاً لا من جهة كونه يميناً؛ إذ هو من هذه الجهة^(٥) لم يتعلَّق به النسيان كما لا يخفى على مُصنِّف، اهـ "ح"^(٥).

[١٧١٦٣] (قوله: لحديث إلخ) في "شرح [النقاية]"^(٦) للعلامة 'ملا علي القاري': ((لفظُ اليمين غير معروف، إنما المعروف ما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي هريرة وحسنه 'الترمذي'، وصحَّحه 'الحاكم' بنقطة: «النكاح والطلاق والرجعة»^(٧)، وقد رواه 'ابن عدي'

(قوله: حقيقة النسيان في اليمين لا تُتصوَّر إلخ) إذ النسيان ذهولٌ بعد اتدكُّر، وما وقع في اليمين ذهولٌ ابتداءً، أو جريانه على لسانه عند إرادة غيره.

(١) 'تبيين الحقائق': كتاب الأيمان ٣ ١٠٩.

(٢) 'رمز الحقائق': كتاب في بيان أحكام الأيمان ١ ٢٥٣.

(٣) 'ابحر': كتاب الأيمان ٤ ٣٠٥.

(٤) في 'الأصل': ((الجملة)) بدل ((الجهة)) وهو تحريف.

(٥) "ح": كتاب الأيمان ٢٣١ ب.

(٦) في النسخ جميعها: 'الوقاية'، وليس ملا عبي القاري شرح عبي 'الوقاية'، وإنما له شرح عبي 'انقاية مختصر سوقاية'، انظر 'فتح باب العدة شرح النقاية' لملا عبي القاري: كتاب الأيمان ١ ٧٢٩.

(٧) أخرجه أبو داود (٢١٩٤) في صلاق - إطلاق عبي النهل، والترمذي (١١٨٤) في صلاق - ما جاء في الجدة والنهرل في

الصلاق، وابن ماجه (٢٠٣٩) في الرجل يحد الصلاق، وابن خردود (٧١٢) وندارقتي ٣ ٢٥٦ - ٢٥٧، ٤ ١٨ - ١٩ =

فقال: «الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعِتَاقُ»^(١) اهـ.

- وسعيد بن منصور (١٦٠٣) الطلاق لا رجوع فيه، والطحاوي في "شرح المعاني" ٩٨/٣ في طلاق المكره، والحاكم ١٩٨/٢، والبيهقي ٣٤١/٧ في الخلع والطلاق - باب صريح ألفاظ الطلاق، والبغوي في "تفسيره" [البقرة: ٢٣١]، و"شرح السنة" ٢١٩/٩.

كلهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن أرذك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهث عن أبي هريرة فذكره.
قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وعبد الرحمن: وثقه الحاكم وابن حبان، وقال النسائي: منكر الحديث، قال الخافظ في "التلخيص" ٢١٠/٣: فهو على هذا حسن، وقال في تخريج "الكشاف" ٢٧٧/١: وفي إسناده ضعف، [وفي رواية عند الطحاوي (عن حسب) بدر عبد الرحمن بن حبيب].

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" ٥/٦ عن غالب بن عبيد الله عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((ثلاث ليس فيهن لعب من تكلم بشيء منهن لأعياً فقد وجب عليه)) فذكره، وغالب: ضعفه يحيى ووكيع وابن المديني وابن سعد والعقيلي وغيرهم. وقال النسائي والدارقطني: متروك وليس بشيء.

وحالقه عمرو بن عبيد، وهو متروك لبدعته وضعفه، قال الهيثمي: وهو من أعداء الله

أخرجه ابن عدي ١٠٩/٥، والطبراني - كما في "المجمع" - ٢٨٨/٤، وابن أبي عمير العددي وابن مردويه - كما في "الدر المنثور" [البقرة: ٢٣١] - عن إبراهيم بن أبي يحيى - متروك - عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً [وعند ابن مردويه موقوفاً]. قال سفيان: عمرو سمع الحسن وأنا أستغفر الله إن كان سمع الحسن. وقيل لعمرو: إنهم يروون عن الحسن خلاف هذا؟ فقال: إنما هذا من رأي الحسن (يريد نفسه). وأخرجه ابن أبي شيبة ٨١/٤ في الطلاق - باب ليس في الطلاق والعتاق لعب، عن عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن مرسلًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨١/٤ وسعيد بن منصور (١٦٠٤) و(١٦٠٥) عن يونس. (ج)، وعبد الرزاق (١٠٢٤٥) عن قتادة كلاهما عن الحسن، عن أبي الدرداء موقوفاً، قال أبو زرعة: (الحسن عن أبي الدرداء، مرسل). ولعل هذا هو الصواب. وأخرجه الطبراني كما في "المجمع" ٢٤٦/٤ عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً، قال الهيثمي: وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف. وأخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" وابن أبي حاتم وابن المنذر كما في "الدر المنثور" [البقرة: ٢٣١]، وأحمد ابن منيع كما في "المطالب العالية" لابن حجر (١٧١٩) [مسندة]، كلهم عن أبي معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن عادة بن الصامت مرفوعاً: ((ثلاث من قالهن لأعياً أو غير لاعب فهن حائزات عليه؛ الطلاق والعتاق والنكاح)).

وإسماعيل ضعفه أحمد وعلي بن المديني والنسائي وغيرهم، وقال يحيى: كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أصرب. وخالف هؤلاء - غالباً وغمراً وإسماعيل - المبارك بن فضالة وسليمان بن أرقم فروياه عن الحسن مرسلًا.

أخرجه ابن أبي حاتم (٢٢٤٨)، وابن جرير الطبري (٤٩٢٦) في تفسيرهما.

وفي "الفتح" (١): ((اعلم أنه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه دليل؛ لأن المذكور فيه جعل الهزل باليمين جدًّا، والهزل قاصد اليمين (٢) غير راضٍ بحكمه، فلا يُعتبر عدم رضاء به شرعاً بعد مباشرة السبب مختاراً، والناسي - بالتفسير المذكور - لم يقصد شيئاً أصلاً ولم يدر ما صنع، وكذا المخطئ لم يقصد قط التلغظ به بل بشيء آخر، فلا يكون الوارد في الهزل وارداً في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب، فلا يثبت في حقه نصاً ولا قياساً)) اهـ.

٤٩/٣

= وأخرجه لشارح بن أبي أسامة في 'مسنده' كما في زوائده 'بغية لباحث' (٥٠١) عن بشر بن عمر عن ابن بهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن عبادة مرفوعاً، وعبيد الله لم يسمع من عبادة. قال في 'التنخيص' ٣ ٢٠٩: مقطع، وأخرجه مطبراني ١٨ (٧٨٠) عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله عن حنش عن فضالة عن عبيد مرفوعاً، وبشر أوثق من عثمان وأقدم سماعاً منه وفي سماع عثمان حبل، ولعل الاضطراب من ابن بهيعة. وأخرج عبد الرزاق (١٠٢٤٩) عن إبراهيم بن محمد - متروك - عن صفوان بن سليم: أن أبا ذرٍّ، فذكر نحوه مرفوعاً. قال في 'التنخيص': وهو منقطع.

[وأخرج ابن مردويه كما في 'الدر'، و"ابن كثير" عن إسماعيل بن يحيى - كذاب - عن سفيان، عن ليث، عن محاهد، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ حذر ضلأقه].

وأخرج عبد الرزاق (١٠٢٤٧) عن حابر الجعفي - متروك - عن عبد الله بن نجي عن عبي قومه. وأخرج الطبراني في 'الكبير' (٩٧٠٧) عن عبد الرزاق (١٢٠٤٤) عن ابن حريج أحمر بن عبد الكريم أن ابن مسعود قال: من طلق لاءاً أو نكح لاءاً فقد جاز - مقطع - ثم أخرجه عبد الرزاق (١٠٢٤٨) عن عبد الكريم بن أبي أمية، عن جعدة، عن عمر رضي الله عنه قال: ثلاث اللاعب فيهن واحد سواء فذكرهن - وعد الكريم ضعيف - .

وأخرجه البخاري في 'تاريخ الكبير' ٥٠٢٦ وعنه البيهقي ٣٤١٧ عن عمارة بن عبد الله سمع سعيد بن المسيب عن عمر قال: أربع النذر (وهو: تأييد لما في 'الدر'؛ لأن النذر كاليمين) والطلاق والعق والنكاح.

وأخرجه سعيد بن منصور (١٦٠٩) و(١٦١٠) عن حجاج عن سفيان بن سحيم عن عمر رضي الله عنه نحوه. وأخرج سعيد (١٦٠٧) عن مسهم بن أبي مريم عن سعيد عن مروان فذكره.

وعبد الرزاق (١٠٢٥٣) عن ابن حريج والثوري، (ح) والبيهقي ٣٤٢٧ عن ماث كهم عن يحيى بن سعيد عن سعيد قومه.

(١) 'الفتح': كتاب لأحمد ٤ ٣٥٢.

(٢) في 'أ' ((قصداً يميناً)).

(في اليمين أو الحنث^(١)) فيحنثُ بفعل المحلوفِ عليه مكرهاً خلافاً لستافعيٍّ. (و كذا) يحنثُ (لو فعله وهو مغمى عليه أو مجنون) فيكفرُ بالحنثِ كيف كان. (والقسم بالله تعالى) ولو برقع الهاء أو بضمها.....

[١٧١٦٤] (قوله: في اليمين أو الحنث) مُتَعَقِّقٌ بقوله: ((ولو مكرهاً أو ناسياً)). أي: سواء كان الإكراه أو انسياً في نفس اليمين وقد مرَّ^(٢). أو في حنث مَنْ فَعَلَ ما حَنَفَ عِندَهُ مَكْرَهاً أو نَاسِياً؛ لأنَّ الفِعْلَ شَرَطُ الحِنْثِ وهو سَبَبُ الكُفَّارَةِ، والفعلُ حَقِيقَتُهُ لا يَعْلَمُ بالإكراه والنسيان. [١٧١٦٥] (قوله: فحنث بفعل المحلوف عليه) فلو لم يفعلْهُ - كما لو حَنَفَ [٤ و ٣٥] - أن لا يَشْرَبَ فَضْلاً اِدْءً في حَقِّهِ مَكْرَهاً - فلا حِنْثَ عَلَيْهِ. 'نهر'^(٣).

[١٧١٦٦] (قوله: لو فعله وهو مغمى إلح) أمّا لو حَنَفَ وهو كَدَسَتْ فلا يَرْمُهُ شَيْءٌ عَدَمِ شَرَطِ الصَّحَّةِ كما مرَّ^(٤).

[١٧١٦٧] (قوله: والقسم بالله تعالى) أي: بهذا الاسم الكريم.

[١٧١٦٨] (قوله: ولو برقع الهاء) مِنْهُ سُكُونُهَا، كما في 'مُجْمَعُ لُغَتِهِ'^(٥). قال: ((وهذا إذا دُكِرَ بالهاء، وأما دلواو فلا يَكُونُ يَمِيناً إِلَّا نَاجِراً)) اهـ 'ح'^(٦).

(قوله: والفعل الحقيقي لا بعده بالإكراه إلح) سيأتي المداخلة في هذا عند قول المصنف "في الباب الآتي" ((وحث في لا يخرج إلح)) بأن الإكراه يعمد بسنة الفعل لماعنه وهو سره ناحساره، حتى كان الضم والقصاص عني مكره - بالكسر - ولا كان الضم عني مكره - بفتح - (قوله: وهذا إذا ذكر دلأ إلح) ما قاله صهر لا يتكالم فيه؛ ودسَّ نساء صريحة في قسم، فيمنع بها على كل حال، والواو كذلك مع الحرّ خلافاً مع الرقع أو السكون، فلا تكون له إلا نالبيّه.

(١) في 'و' . ((أو في حسب))

(٢) المقومة [١٧١٦٢] قومه ((ب ح ف - لا يحنف))

(٣) 'نهر'. كتاب لأمد و ٢٧٧

(٤) المقومة [١٧١٢٥] قومه ((وشرطها الإسلام وانكبيث))

(٥) 'مجمع لأهله' كتاب لأمد - فصل حروف قسم ١ ٤٣٥

(٦) 'ح' كذب لأمد و ٢٣٢

أو حذفها كما يستعمله الأتراك،.....

قلت: أما الرفع مع الواو فلأنه يصير مبتدأ، وكذا النصب؛ لأنه يصير مفعولاً لبحر: عُدْ فلا يكون يميناً، وأما السكون فغير ظاهر؛ لأنه إذا كان مجروراً وسكن لا يخرج عن كونه يميناً، على أن الرفع يُحتمل تقدير خبره: قَسَمِي، كما سيأتي^(١) في حذف حرف القسم.

والخاصل: أن تخصيص ما ذكر بالباء مُشكِل، ولعل المراد: أن غير المجرور مع الواو لا يكون صريحاً في القسم فيحتاج إلى النية، وهذا كله إن كان ما ذكره منقولاً ولم أره، نعم ذكرُوا ذلك في حذف حرف القسم؛ ففي "الخانية"^(٢): ((لو قال: الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصّبها لا يكون يميناً لانعدام حرف القسم إلا أن يُعربها بالكسر؛ لأن الكسر يقتضي سبق الخافض وهو حرف القسم، وقيل: يكون يميناً بدون الكسر)) اهـ. ومثله في "البحر"^(٣) عن "الظهري"^(٤)، وفي "الجوهرة"^(٥): ((وإن نصّب اختلّفوا فيه، والصحيح يكون يميناً)) اهـ.

قلت: ومثله تسكين الهاء على ما حققه في "الفتح"^(٦) من عدم اعتبار الإعراب، كما سنذكره^(٧) عند الكلام على حروف القسم.

[١٧١٦٩] (قوله: أو حذفها) قال في "المجتمعي": ((ولو قال: والله بغير هاء - كعادة الشُّطّار - فيمين. قلت: فعلى هذا ما يستعمله الأتراك: بالله بغير هاء يمين أيضاً)) اهـ. وهكذا نقله عنه في 'البحر'^(٨)، ولعل أحد الموضعين بغير هاء وبِالواو لا بالهمز أي: بغير الألف التي هي الحرف

(١) المقولة [١٧٢٨٦] قوله: ((بالحرركات الثلاث)).

(٢) "الخانية": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٣/٤.

(٤) "الظهري": كتاب الأيمان ق ١٢٥/ب.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٠/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٧/٤.

(٧) المقولة [١٧٢٨٩] قوله: ((وجرة الكومون)).

(٨) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٥/٤.

وكذا: واسم الله كحلف النصارى، وكذا: باسم الله لأفعل كذا^(١) عند "محمد".
ورجحته في "البحر"، بخلاف بله بكسر اللام، إلا إذا كسر الهاء وقصد اليمين،.....

الهراوي. تأمل. ثم رأيت كذلك في "الوهابية"^(٢)، وقال "ابن الشحنة" في "شرحها"^(٣): ((المراد بالهراوي: الألف بين الهاء واللام، فإذا حذفها الحالف أو الذابح أو الداحل في الصلاة قيل: لا يضر؛ لأنه سُمِعَ حذفها في لغة العرب، وقيل: يضر)).

[١٧١٧٠] (قوله: وكذا: واسم الله) في "البحر"^(٤) عن "الفتح"^(٥): ((قال: بسم الله لأفعلن، المختار: ليس يميناً لعدم التعارف، وعلى هذا بالواو إلا أن نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون: واسم الله)) اهـ، أي: فيكون يميناً لمن تعارفه مثلهم لا لهم؛ لما مر^(٦): ((من أن شرطه الإسلام)).

[١٧١٧١] (قوله: ورجحته في "البحر") حيث قال^(٧): ((والظاهر أن ((بسم الله)) يمين كما جزم به في "البدائع"^(٨) معللاً [٤/٣٦٤]: بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفاً بالذات، كأنه قال: بالله. اهـ، والعرف لا اعتبار به في الأسماء)) اهـ. ومقتضاه: أن: واسم الله كذلك فلا يختص به النصارى.

[١٧١٧٢] (قوله: بكسر اللام إلخ) أي: بدون مد، والظاهر: أن مثله بالأولى المد على صورة الإمامة، وكذا فتح اللام بدون مد؛ لأن ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم، لكن إذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر أنه لا يشترط فيه قصد اليمين، تأمل.

(قوله: والظاهر أن مثله بالأولى المد على صورة الإمامة إلخ) أي: في أنه لا يكون يميناً إلا بكسر الهاء وقصد ليمين، وقوله: ((لأن ذلك إلخ)) علة لصحة كونه يميناً إذا وجد ما ذكر، ثم استدرك بقوله: ((لكن إذا إلخ)).

(١) ((لأفعل كذا)) ليست في "د" و "و".

(٢) "الوهابية": كتاب الأيمان ص ٣٤ - (هامش "المطومة المحيية").

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": كتاب الأيمان ١٢٢ ق/ب - ١٢٣ أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٥/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٧/٤.

(٦) المقولة [١٧١٢٥] قوله: ((وشرطها: الإسلام والتكليف)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦-٣٠٥/٤.

(٨) "البدائع". كتاب الأيمان ٦/٣.

(وباسم^(١) من أسمائه) ولو مشتركاً تُعَوِّفَ الحَلِيفُ بِهِ أَوْ لَا عَلَى المَذْهَبِ، (كالرحمن والرحيم) والحليم والعليم ومالك يوم الدين.....

[١٧١٧٣] (قوله: ولو مُشْتَرَكًا إلخ) ((وقيل: كُلُّ اسمٍ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى، كَالِهَ وَالرَّحْمَنِ فَهُوَ يَمِينٌ، وَمَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ - كَالْحَلِيمِ وَالْعَلِيمِ - فَإِنْ أَرَادَ الْيَمِينَ كَانَ يَمِينًا وَإِلَّا لَا، وَرَجَحَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ مُسْتَعْمَلًا لِغَيْرِهِ تَعَالَى أَيْضًا لَمْ تَتَّعِنِ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَرَدَّهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢): بِأَنَّ دِلَالَةَ الْقَسَمِ مُعَيَّنَةٌ لِإِرَادَةِ الْيَمِينِ؛ إِذِ الْقَسَمُ بِغَيْرِهِ تَعَالَى لَا يَجُوزُ، نَعَمْ إِذَا نَوَى غَيْرَهُ صُدِّقَ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلَ كَلَامِهِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ: مِنْ أَنَّ الْعَامَّةَ يُجَوِّزُونَ الْحَلِيفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى))، "نهر"^(٣).

أقول: هذا غَفْةٌ عَنْ تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ فَإِنَّ الَّذِي جَوَّزَهُ الْعَامَّةُ مَا كَانَ تَعْيِيقَ اجْزَاءِ بِالشَّرْطِ لَا مَا كَانَ فِيهِ حَرْفُ الْقَسَمِ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤).

والحاصل: - كما في "البحر"^(٥) -: ((أَنَّ الْحَلِيفَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ وَلَا عَلَى الْعُرْفِ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَالَ: وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(٦): مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَالرَّحْمَنِ لَا أَفْعَلُ، إِنْ أَرَادَ بِهِ السُّورَةَ لَا يَكُونُ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: وَالْقُرْآنَ،

(قوله: وبه اندفع ما في الولولجية من أنه لو قال: والرحمن إلخ) لا يندفع ما في الولولجية بما ذكره هنا صاحب "البحر"، بل يندفع بأنَّ ((الرحمن)) من الأسماء الخاصة به تعالى، فلا يصحُّ نِيَّةُ السُّورَةِ، نعم لو قيلَ بأنَّه صارَ مشتركاً فيهما عرفاً اتَّجَهَ مَا فِيهَا مِنْ صِحَّةِ نِيَّةِ السُّورَةِ، وَلَيْسَ فِي عَارِثِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَوْنِهِ يَمِينًا إِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَصْلًا.

(١) في 'د' و 'و': ((أو باسم آخر من أسمائه)).

(٢) 'تبيين الحقائق': كتاب الأيمان ٣ ١٠٩ بتصرف.

(٣) 'النهر': كتاب الأيمان ق ٢٧٧ ب.

(٤) امقولة [١٧١٢٨] قوله: ((وهل يُكَرَّرُ الحلفُ بغيرِ الله تعالى إلخ)).

(٥) 'البحر': كتاب الأيمان ٤ ٣٠٦.

(٦) 'الولولجية': كتاب الأيمان ق ٨٨ ب.

والطالب الغالب (والحق) معرفاً لا منكراً.....

وإن أراد به الله تعالى يكونُ يميناً)) اهـ؛ لأن هذا التفصيل ((في الرحمن)) قول "بشر المرئسي"^(١).
 (١٧١٧٤) (قوله: والطالب الغالب) فهو يمينٌ وهو مُتعارفٌ أهل بغداد، كذا في "الذخيرة"
 و"الولوالحجة"^(٢). وذكر في "الفتح"^(٣): ((أنه يلزم إما اعتبارُ العرفِ فيما لم يُسمع من الأسماء، فإنَّ
 الطالب لم يُسمع بخصوصه، بل الغالب في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ [يوسف - ٢١].
 وإما كونه بناءً على القولِ المفصل في الأسماء)) اهـ، أي: من أنه تُعتبرُ النيةُ والعرفُ في الاسمِ
 المشترك كما مرَّ^(٤)، وأجاب في "البحر"^(٥): ((بأنَّ المراد أنه بعدما حُكم بكونه يميناً أُخبرَ بأنَّ أهلَ
 بغدادَ تعارفوا الحلفَ بها)) اهـ.

قلت: يُنافيه قوله في "مختارات النوازل"^(٦): ((فهو يمينٌ ليتعارف أهل بغداد))؛
 حيث جعلَ التعارفَ علةَ كونه يميناً، فلا محيصَ عما قاله في "الفتح"، وأيضاً عذمُ ثبوتِ
 كون الطالب من أسمائه تعالى لا بدَّ له من قرينةٍ تُعينُ كونَ المراد به اسمُ الله تعالى وهي
 العرفُ مع اقتراحه بالغالبِ المسموعِ إطلاقه عليه تعالى، وهو وإن كان مسموعاً لِكَيْه
 لم يُجعلْ مقسماً به أصالةً، بل جُعِلَ صفةً له فلا يكونُ قسماً بدوئه كما في الأول الذي
 ليسَ قبله شيءٌ فإنه لا يُقسمُ بالأولِ بدوئه هذه الصفة، ومثله الآخر الذي ليسَ بعده
 شيءٌ، فافهم. وما وقع في "البحر"^(٧) من عطفِ الغالبِ بالواوِ فهو خلافُ الموجودِ في
 "الولوالحجة" و"الذخيرة" وغيرهما.

٥٠٣

(١) قدمت ترجمته في ٢/٣.

(٢) "الولوالحجة": كتاب الأيمان ق ٨٨/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٤/٤.

(٤) المقولة [١٧١٧٣] قوله: ((ولو مشتركاً إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

(٦) "مختارات النوازل": كتاب الأيمان: ق ٧٤/ب.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

كما سيجيء، وفي "المجتبى": لو نوى بغير الله غير اليمين ذنبا. (أو بصفة) يُحَفُّ بها عُرْفًا (من صفاته تعالى).....

[١٧١٧٥] (قوله: كما سيجيء) أي: بعد ورقة، وسيجيء^(١) تفصيله وبيانُه.

[١٧١٧٦] (قوله: وفي "المجتبى" إلخ) المراد به الأسماء المشتركة كم في 'البحر'^(٢). وقدَّمناه^(٣) آنفاً عن "الزبيعي" معللاً: بأنه نوى مُحْتَمَلَ كَلَامِهِ، وضاهيره: أنه يُصَدِّقُ قِضَاءً. وعِبَارَةُ "المجتبى": ((واليمين بغير الله تعالى إذا قصَدَ بها غيرَ الله تعالى لم يكنْ خَالِفاً بالله))، لكن في 'البحر'^(٤) عن 'البدائع'^(٥): ((فلا يكونُ يَمِيناً لأنَّه نوى مُحْتَمَلَ كَلَامِهِ فيُصَدِّقُ في أمرٍ بينَهُ وبينَ رَبِّه تعالى)) اهـ. ولا يُصَدِّقُ قِضَاءً؛ لأنَّه خِلَافُ الظَّاهِرِ كما مرَّ^(٦).

(تنبيه)

اعترض بعض الفضلاء التعبير بالقضاء والديانة بما في 'البحر'^(٧) - عند قوله^(٨): ولو زاد ثوباً إلخ -: ((من أنَّ الفرق بين الديانة والقضاء إنما يظهر في الطلاق والعِتَاق لا في الحِفِّ بالله تعالى؛ لأنَّ الكفارة حقُّه تعالى ليس ليعبُدَ فيها مدخلٌ حتَّى يُرفعَ الخالفُ إلى القاضي)) اهـ. قلت: قد يظهرُ فيما إذا عُلِقَ صَلاَقاً أو عِتَاقاً على حِفِّه ثم حَفَّ بذلك، فافهم.

[١٧١٧٧] (قوله: أو بصفة إلخ) المراد بها اسمُ المعنى الذي لا يتضمَّنُ ذاتاً ولا يُحمَلُ عليها بهوً هو، كالعِزَّة والكِبَرِيَاء والعِظَمَة، بخلاف نحو: العَظِيم. وتَقْيِيدُ بكونِ الخلفِ بها مُتَعَارِفاً سواء كانت صفة ذاتٍ أو فِعْلٍ وهو قولُ مشايخ ما وراء النهر، ولمشايخ العراق تفصيل آخر وهو:

(١) ص ٢٧٢ - وما بعد "در".

(٢) 'البحر': كتاب الإيمان ٤/ ٣٠٦.

(٣) المقولة [١٧١٧٣] قوله: ((ولو مُشْتَرَكاً إلخ)).

(٤) 'البحر': كتاب الإيمان ٤/ ٣٠٦.

(٥) 'البدائع': كتاب الأيمان ٣/ ٥.

(٦) المقولة [١٧١٧٣] قوله: ((ولو مُشْتَرَكاً إلخ)).

(٧) 'السحر': كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/ ٣٥٥٠٤ بتصرف.

(٨) أي قول صاحب 'الكنز'

صفة ذاتٍ لا يوصَفُ بضدِّها، (كِعِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ). وملكوتِهِ وَجَبْرُوتِهِ...

أَنَّ أَحْيَفَ صِفَاتِ الذَّاتِ يَمِينٌ لَا بِصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ عِنْدَهُمْ لِلْعُرْفِ وَعَدَمِهِ، "فَتَح" ^(١) مُلْحَصًا. وَمِثْلُهُ فِي "الشَّرْئِئَالِيَّةِ" ^(٢) عَنْ "الْبَرْهَانِ" بَرِيَادَةَ التَّصْرِيحِ: ((بَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَصْحُ))، وَقَالَ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٣): ((وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّهَا صِفَاتُ الذَّاتِ وَكُلُّهَا قَدِيمَةٌ، وَالْأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعُرْفِ، فَمَا تَعَارَفَ ^(٤) النَّاسُ الْحَلْفَ بِهِ يَكُونُ يَمِينًا، وَمَا لَا فَلَا)) اهـ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ((كُلُّهَا صِفَاتُ الذَّاتِ)) أَنَّ الذَّاتَ الْكَرِيمَةَ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، فَبُرَادُ بِهَا الذَّاتُ سِوَاءَ كَانَتْ [٤/٣٧] مِمَّا يُسَمَّى صِفَةً ذَاتٍ أَوْ صِفَةً فِعْلٍ فَيَكُونُ الْحَلْفُ بِهَا حَلْفًا بِالذَّاتِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ نَفْيَ صِفَةِ الْفِعْلِ، تَأْمَلْ.

ثُمَّ رَأَيْتُ "الْمُصَنِّفَ" ^(٥) اسْتَشْكَلَهُ، وَأَجَابَ: ((بَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ صِفَاتِ الْفِعْلِ تَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْقُدْرَةِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةُ ذَاتٍ)) اهـ. وَمَا قُلْنَاهُ أَوَّلَى، تَأْمَلْ.

١٧١٧٨١ (قَوْلُهُ: صِفَةُ ذَاتٍ) مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ((أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ)) بَدَلُ مُفَصَّلٍ مِنْ مُجْمَلٍ. وَقَوْلُهُ: ((لَا يُوصَفُ بِضِدِّهَا)) إلخ بَيَانٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" ^(٦) وَغَيْرِهِ. ١٧١٧٩١ (قَوْلُهُ: كِعِزَّةِ اللَّهِ) قَالَ "الْقَهْستَانِي" ^(٧): ((أَي: غَلَبَتِهِ مِنْ حَدِّ ((نَصَرَّ))، أَوْ عَدَمِ النَّظِيرِ مِنْ حَدِّ ((ضَرَبَ))، أَوْ عَدَمِ الْخَطِّ مِنْ مَنَزَلَتِهِ مِنْ حَدِّ ((عَلِمَ)). وَقَوْلُهُ: ((وَجَلَالِهِ)) أَي: كَوْنِهِ كَامِلَ الصِّفَاتِ، وَقَوْلُهُ: ((وَكِبَرِيَّائِهِ)) أَي: كَوْنِهِ كَامِلَ الذَّاتِ)) اهـ.

١٧١٨٠١ (قَوْلُهُ: وَمَلَكُوتِهِ وَجَبْرُوتِهِ) بَوَزَنِ فَعْلُوتَ، وَزِيَادَةُ الْهَمْزَةِ فِي جَبْرُوتٍ خَصًّا فَاحِشٌ، وَفِي "شَرْحِ الشِّفَاءِ" ^(٨) لِلشَّهَابِ: ((الْمَلَكُوتُ صِفَةُ مُبَالِغَةٍ مِنَ الْمُلْكِ، كَالرَّحْمُوتِ مِنَ الرَّحْمَةِ،

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤/٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) "الشَّرْئِئَالِيَّة": كتاب الأيمان ٢/٤٠ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "تبيين الحقائق" كتاب الأيمان ٣/١٠٩ - ١١٠ ما احتصار.

(٤) فِي النسخ جميعها عدا "أ": ((مَا يَتَعَارَفُ))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "الزَّيْلَعِيِّ".

(٥) "المحج": كتاب الأيمان ١/١٨٩ ق - أ - ب.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان ٣/١٠٩.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ١/٣٧٩.

(٨) "نسيم الرياض": المقدمة ٨/١ تنصرف.

(وعظمته وقدرته) أو صفة فعل يوصف بها وبضدّها كالغضب والرّضى، فإنّ الإيمان مبنية على العرف، فما تُعورَف الحلف به فيمين، وما لا فلا.....

وقد يخصّ بما يُقابل عالم الشهادة ويُسمّى عالم الأمر، كما أنّ مُقابلهُ يُسمّى عَمَ للشهادة وعالم الملك) اهـ. وفي "شرح المواهب"^(١): ((قال الراغب^(٢)): أصل الجبر إصلاح الشيء بضرب من القهر، وقد يُقال في الإصلاح المجرد، كقول "علي": ((يا جابر كلّ كسير، ومُسَهّل كلّ عسير^(٣)))، وتارة في القهر المجرد)) اهـ، أفاده "ط"^(٤).

[١٧١٨١] (قوله: وعظمته) أي: كونه كامل الذات أصالةً وكامل الصفات تبعاً. وقوله: ((وقدرته)) أي: كونه يصحّ منه كلّ من الفعل والتّرك، "قَهْستانِي"^(٥).

[١٧١٨٢] (قوله: كالغضب والرّضى) أي: الانتقام والإنعام، وهذا تمثيل لصفة الفعل في حدّ ذاتها فلا يُنافي ما يأتي: أنّ الرّضى والغضب لا يُحلف بهما، "ط"^(٦).

[١٧١٨٣] (قوله: فإنّ الإيمان مبنية على العرف) علّة للتّقييد بقوله: ((عُرفاً))، "ط"^(٧)، وهذا خاصّ بالصفات، بخلاف الأسماء فإنّه لا يُعتبر العرف فيها، كما مرّ^(٧).

(قوله: وهذا خاصّ بالصفات إلخ) الفرق بين الحلف بالأسماء والصفات - حيث اعتبر التعارف في الثانية دون الأولى - هو أنّ العرف إنّما يعتبر فيما لم يثبت بالنص أو دلاليته، واليمين به تعالى ثبت نصاً بحديث: ((من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت))، والحلف بسائر أسمائه حلف بالله، بخلاف الصفات اهـ. "عزمي".

(١) لم نعتز على النقل في مظانه من شرح "الزرقاني" عنى "المواهب اللدنية".

(٢) "مفردات ألفاظ القرآن": مادة ((جبر)) ص ١٨٢-.

(٣) وكذلك ذكره عن علي المناوي في التعاريف ص ٢٢٩- وذكره القرطبي [يوسف/١٥] عن الضحاك قال: نزل جبريل على يوسف وهو في الحب فقال له: ألا أعلمك كلمات إذا أنت قتلتها عجل الله لك عر وحل من هذا الحب . قل يا صانع كل مصروع ويا حار كل كسير ويا شاهد كل نحوى

(٤) "ط": كتاب الإيمان ٣٢٩/٢.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الإيمان ٣٧٩/١.

(٦) "ط": كتاب الإيمان ٣٢٩/٢.

(٧) المعولة [١٧١٧١] قوله: ((ورحّته في "البحر")).

(لا) يُقْسَمُ (بغيرِ الله تعالى كالنبيِّ والقرآن والكعبة)، قال "الكمال"^(١): ولا يَخْفَى أَنَّ الحَلِفَ بالقرآن الآن مُتَعَارَفٌ فيكونُ يَمِينًا، وأَمَّا الحَلِفُ بكلامِ الله.....

[١٧١٨٤] (قوله: لا يُقْسَمُ بغيرِ الله تعالى) عطفٌ على قوله: ((والقسمُ بالله تعالى))، أي: لا يَنْعَقِدُ القسمُ بغيرِهِ تعالى، أي: غيرِ أسمائِهِ وصفاتِهِ ولو بطريقِ الكِنَايَةِ كما مرَّ^(٢)، بل يَحْرُمُ. كما في "الفهستاني"^(٣)، بل يُخَافُ منه الكُفْرُ في نَحْو: وَحَيَاتِي وَحَيَاتِكَ، كما يأتي^(٤).

مطلبٌ في القرآن

[١٧١٨٥] (قوله: قال "الكمال" إلخ) مبنيٌّ على أَنَّ القرآنَ مَعْنَى كلامِ الله فيكونُ مِنْ صِفَاتِهِ تعالى كما يُفِيدُهُ كلامُ "الهداية"؛ حيثُ قال^(٥): ((وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تعالى لم يَكُنْ حَالِفًا، كَالنَّبِيِّ والكعبة؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حَالِفًا [ب/٣٧ق/٤] فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَذَرَ»^(٦)، وكذا إذا حَلَفَ بالقرآن؛ لأنَّه غيرُ مُتَعَارَفٍ)) اهـ. فقوله: ((وكذا)) يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِسْمِ الحَلِفِ بِغَيْرِ الله تعالى، بل هو مِنْ قِسْمِ الصِّفَاتِ، ولِذَا علَّله: بأنَّه غيرُ مُتَعَارَفٍ، ولو كان مِنْ القِسْمِ الأوَّلِ - كما هو المُتَبَادِرُ مِنْ كلامِ "المُصَنَّفِ"^(٧) و"القُدُورِيِّ"^(٨) - لَكَانَتِ العِلَّةُ فِيهِ الَّهِيَ الْمَذْكُورَ أَوْ غَيْرَهُ؛ لأنَّ التَّعَارُفَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الصِّفَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ لَا فِي غَيْرِهَا وَقَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٩): ((وتعليلُ عَدَمِ كَوْنِهِ يَمِينًا - بأنَّه غيرُهُ تعالى لأنَّه مَخْلُوقٌ؛ لأنَّه حُرُوفٌ، وَغَيْرُ المَخْلُوقِ هو الكَلَامُ النَّفْسِيُّ - مُنْعَ بِأَنَّ القرآنَ كَلَامُ اللهِ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ المُنْزَلَ فِي الحَقِيقَةِ لَيْسَ

٥١٣

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٦/٤.

(٢) ص ٢٢٢ - وما بعدها "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٨/١.

(٤) ص ٢٥٥ - "در".

(٥) أي: في "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٧٣/٢.

(٦) تقدم تخرجه في المنقولة [١٧١٢٨].

(٧) "المنح": كتاب الأيمان ١/١٨٩ أ.

(٨) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الأيمان ٥/٤.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٦/٤.

فيدور مع العرف. وقال "العيني": وعندي أنَّ المصحفَ يمينٌ لا سيمًا في زماننا، وعند
الثلاثة: المصحفُ والقرآنُ وكلامُ الله يمينٌ، زاد "أحمد" والنبيُّ أيضاً،

إلاَّ الحروفَ المنقضية المنعدمة، وما ثبت قدمه استحالة عدمه غير أنهم أوجتوا ذلك؛ لأنَّ العوامَّ إذ
قيلَ لهم: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، تعدَّوا إلى الكلامِ مطلقاً)) اهـ. وقوله: ((ولا يخفى)) إلخ ردُّ يسمع.
وحاصله: أنَّ غيرَ المخلوقِ هو القرآنُ بمعنى كلامِ الله الصفة النفسية القائمة به تعالى
لا بمعنى الحروفِ المنزلة، غير أنَّه لا يقال: القرآنُ مخلوقٌ لئلاَّ يتوهم إرادة المعنى الأول.
قلت: فحيث لم يجز أن يُطلق عليه أنَّه مخلوقٌ ينبغي أن لا يجوز أن يُطلق عليه أنَّه غيره
تعالى بمعنى أنَّه ليسَ صفةً له؛ لأنَّ الصفات ليست عيناً ولا غيراً كما قرَّر في محله، ولذا قالوا: مَنْ
قال بخلق القرآن فهو كافرٌ. ونقل في "الهدية"^(١) عن "المصنرات": ((وقد قيلَ هذا في رمايهم، ممَّا
في زماننا فيمينٌ، وبه نأخذ ونأمر ونعتقد، وقال "محمد بن مقاتل الرازي"^(٢): إنه يمينٌ، وبه أخذ
جُمهورُ مشايخنا)) اهـ، فهذا مؤيدٌ لكونه صفةً تُعرف الحليفُ بها، كعزة الله وجلاله.
[١٧١٨٦١] (قوله: فيدور مع العرف) لأنَّ الكلامَ صفةٌ مشتركة.

[١٧١٨٧١] (قوله: وقال "العيني" إلخ) عبارته^(٣): ((وعندي: لو حلف بالمصحف، أو وضع يده
عليه وقال: وحقَّ هذا فهو يمينٌ، ولا سيمًا في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمانُ الفاجرة ورغبة
العوامِّ في الحلفِ بالمصحف)) اهـ، وأقره في "النهر"^(٤)، وفيه نظرٌ ظاهرٌ؛ إذ المصحفُ ليسَ صفةً لله
تعالى حتى يُعتبرَ فيه العرفُ وإلاَّ لكان الحلفُ بالنبيِّ والكعبةِ يميناً؛ لأنَّه مُتعارفٌ، وكذا: بحياة رأسك
ونحوه وسَم يُقَلُّ به أحدٌ، على أنَّ قولَ الحالف: وحقَّ الله ليسَ يمينٌ كما يأتي^(٥) تحقُّقه، وحقُّ
المصحفِ مثله بالأولى، وكذا: وحقَّ كلامِ الله: [١٧٢٨٤/٤] لأنَّ حقَّه تعظيمُه والعملُ به ودلت صفةُ

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٥٣/٢.

(٢) تقدمت ترجمته في ٩٣/٢.

(٣) انظر "شرح العيني على الكفر": كتاب في بيان أحكام الأيمان ٢٥٤/١.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨ ب.

(٥) المقوله [١٧٢٦١] قوله: ((وحقَّ الله)).

ولو تَبَرَّأَ مِنْ أَحَدِهَا فِيمَيْنِ إِجْمَاعاً إِلَّا مِنَ الْمُصْحَفِ، إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا فِيهِ، بَلْ لَوْ تَبَرَّأَ مِنْ دَفْتَرٍ فِيهِ بِسْمَلَةٌ كَانَ يَمِيناً، وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ آيَةٍ فِيهِ أَوْ مِنَ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ فِيمَيْنِ وَاحِدَةً،

العبد، نعم لو قال: أَقْسِمُ بِمَا فِي هَذَا الْمُصْحَفِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَمِيناً.

[١٧١٨٨] (قوله: ولو تَبَرَّأَ مِنْ أَحَدِهَا) أي: أَحَدِ الْمَذْكُورَاتِ مِنَ النَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ وَالْقُبَّةِ.

[١٧١٨٩] (قوله: إِلَّا مِنَ الْمُصْحَفِ) أي: فَلَا يَكُونُ التَّبَرُّيُّ مِنْهُ يَمِيناً؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْوَرَقُ

وَالْجِلْدُ. وَقَوْلُهُ: ((إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا فِيهِ)) لِأَنَّ مَا فِيهِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي 'النَّهْرِ' ^(١) عَنْ 'الْمُجْتَبَى' - مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّأَ مِنَ الْمُصْحَفِ انْعَقَدَ يَمِيناً - فَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ، فَإِنَّ عِبَارَةَ 'الْمُجْتَبَى' هَكَذَا: ((وَلَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِمَّا فِي الْمُصْحَفِ فِيمَيْنِ، وَلَوْ قَالَ: مِنَ الْمُصْحَفِ فَلَيْسَ (يَمِينِ) اهـ، وَمِثْلُهُ فِي 'الذَّخِيرَةِ'.

[١٧١٩٠] (قوله: بَلْ لَوْ تَبَرَّأَ مِنْ دَفْتَرٍ صَوَابُهُ: ((مِمَّا فِي دَفْتَرٍ)) كَمَا عَلِمْتُهُ فِي الْمُصْحَفِ، قَالَ

فِي 'الْخَانِيَّة' ^(٢): ((وَلَوْ رَفَعَ كِتَابَ الْفَقْهِ أَوْ دَفْتَرَ الْحِسَابِ فِيهِ مَكْتُوبٌ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَقَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا فِيهِ إِنْ فَعَلَ كَذَا فَفَعَلَ كَانَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)).

[١٧١٩١] (قوله: وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ آيَةٍ فِيهِ) أي: فِي الْمُصْحَفِ، كَمَا فِي 'الْمُجْتَبَى' وَ'الذَّخِيرَةِ'

و'الْخَانِيَّة' ^(٣).

(قوله: نعم لو قال: أَقْسِمُ بِمَا فِي هَذَا الْمُصْحَفِ إلخ) لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: ((أَقْسِمُ إلخ)) أَوْ

يَكُونُ يَمِيناً أَصْلًا؛ لِعَدَمِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَا بِصَفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ إِذَا مَا فِي الْمُصْحَفِ مِنْ كَلَامِهِ تَعَالَى إِنَّمَا هُوَ النُّقُوشُ الْحَادِثَةُ وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الصِّفَةِ الْفَسَادِيَّةِ.

(١) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨/ب.

(٢) "الخانية": كتاب الأيمان ٢/٦٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحابة": كتاب الأيمان ٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو كرّر البراءة فأيماناً بعددِها، وبريء من الله وبريء من^(١) رسوله يميناً، ولو زاد: والله ورسوله بريئان منه فأربع، وبريء من الله ألف مرة يميناً واحدة، وبريء من الإسلام أو القبلة^(٢) أو صوم رمضان أو الصلاة^(٣).....

[١٧١٩٢] (قوله: ولو كرّر البراءة إلخ) قال في "الذخيرة": ((ولو قال: فهو برىء من انكسب الأربعة فهو يمينٌ واحدة، وكذا هو برىء من القرآن والزبور والتوراة والإنجيل، ولو قال: برىء من القرآن وبرىء من التوراة وبرىء من الإنجيل وبرىء من الزبور فهي أربعة أيمان)). وفي "البحر"^(٤) عن "الطهيريّة"^(٥): ((والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة، وإذا اتحدت اتحدت)).

[١٧١٩٣] (قوله: يمينان) أي: لتكرّر البراءة مرتين، أمّا لو قال: برىء من الله ورسوله فقيس: يمينان، وصحّح في "الذخيرة" و"المحتبى" الأول، وعبارة "البحر"^(٦) هنا موهمة خلاف المراد. [١٧١٩٤] (قوله: فأربع) لأنّ لفظ البراءة في الثانية مذكور مرتين بسبب التسمية، "بحر"^(٧).

[١٧١٩٥] (قوله: يمينٌ واحدة) لأنّ قوله: ألف مرة للمبالغة فلم يتكرّر فيها اللفظ حقيقة، تأمل. [١٧١٩٦] (قوله: أو صوم رمضان إلخ) زاد في "الذخيرة": ((ولو قال: أنا برىء من هذه الثلاثين - يعني: شهر رمضان - إن فعلت كذا، فإن نوى البراءة من فرضيتها فيمين، أو من أجرها فلا، وكذا لو لم تكن له نية للشك، ولو قال: فأنا برىء من حجّتي التي حججت، أو من صلاتي التي صليت لا يكون يميناً بخلاف قوله: من القرآن الذي تعلمت؛ فإنه يمين)) اهـ.

(١) ((برىء من)) ليست في "و".

(٢) ((أو القبلة)) ليست في "د" و"و".

(٣) في "و": ((أو من الصلاة)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤.

(٥) "الطهيريّة": كتاب الأيمان ١٢٦/أ.

(٦) انظر "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤-٣١٠.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤.

أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ أَعْبُدُ الصَّلِيبَ يَمِينٌ؛ لِأَنَّهُ كُفْرٌ وَتَعْلِيقُ الْكُفْرِ بِالْشَرْطِ يَمِينٌ. وَسَيَجِيءُ أَنَّهُ
إِنْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ بِهِ يَكْفُرُ، وَإِلَّا يَكْفُرُ، وَفِي "الْبَحْرِ"^(١) عَنْ "الْخُلَاصَةِ"^(٢) وَ"التَّحْرِيدِ":.....

وَفِي 'الْبَحْرِ'^(٣) عَنْ 'المُحِيطِ': ((لَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ تَبَرُّاً عَنْ [٤ ق ٣٨ ب] فَعَبَّه لَا عَنْ الْحَجَّةِ الْمَشْرُوعَةِ.
وَفِي الثَّانِي الْقُرْآنُ قُرْآنٌ وَإِنْ تَعَمَّهُ فَالْتَّبَرُّ عَنْهُ كُفْرٌ)).

[١٧١٩٧] (قَوْلُهُ: أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ مِنْهُمْ تَكُونُ لِإِنْكَارِ الْإِيْمَانِ، "خَانِيَّةً"^(٤).

[١٧١٩٨] (قَوْلُهُ: أَوْ أَعْبُدُ الصَّلِيبَ) كَأَنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا أَعْبُدُ الصَّلِيبَ.

[١٧١٩٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ كُفْرٌ بِإِلَهِ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: ((وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ أَحَدِهَا)) مَعَ مَا عُصِفَ عَلَيْهِ.

[١٧٢٠٠] (قَوْلُهُ: وَتَعْلِيقُ الْكُفْرِ بِإِلَهِ) وَلَوْ قَالَ: هُوَ يَسْتَحِلُّ الْمَيْتَةَ أَوْ الْخَمْرَ أَوْ الْخِنْزِيرَ إِنْ فَعَلَ

كَذَا لَا يَكُونُ يَمِينًا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هُوَ حَرَامٌ حُرْمَةً مُؤَبَّدَةً بِحَيْثُ لَا تَسْقُطُ حُرْمَتُهُ بِحَالٍ كَالْكُفْرِ

وَأَشْبَاهِهِ فَاسْتِحْلَالُهُ مُعْلَقًا بِالشَّرْطِ يَكُونُ يَمِينًا، وَمَا تَسْقُطُ حُرْمَتُهُ بِحَالٍ كَالْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ
فَلَا، 'ذَخِيرَةٌ'.

[١٧٢٠١] (قَوْلُهُ: وَسَيَجِيءُ^(٥)) أَي: قَرِيبًا فِي الْمَتْنِ.

[١٧٢٠٢] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا يُكْفَرُ) بِالتَّشْدِيدِ، أَي: تَلْزَمُهُ الْكُفَارَةُ.

(قَوْلُهُ: وَفِي الثَّانِي الْقُرْآنُ قُرْآنٌ وَإِنْ تَعَلَّمَهُ إِلَهِ) عِبَارَتُهُ - أَي: اْمُحِيطُ - : ((عَنِ الْقُرْآنِ لَنْدِي

تَعَمَّهُ، وَالْقُرْآنُ قُرْآنٌ إِلَهِ)).

(١) 'لَحَر': كِتَابُ الْإِيْمَانِ ٤ ٣١٦ بِتَصْرِفٍ.

(٢) 'حُلَاصَةُ الْفَتَاوَى': كِتَابُ الْإِيْمَانِ - اْمُفَصَّلُ الثَّانِي فِيمَا يَكُونُ يَمِينًا وَفِيمَا لَا يَكُونُ - فَرْعٌ مِنْهُ ق ١١٢ 'بِتَصْرِفٍ.

(٣) 'الْبَحْر': كِتَابُ الْإِيْمَانِ ٤ ٣٠٩ بِتَصْرِفٍ.

(٤) 'الْحَذِيْقَةُ': كِتَابُ الْإِيْمَانِ ٦ ٢ (دَمَشَقُ 'مُعْتَدُوِيْ سَهْدِيَّةٍ').

(٥) ص ٢٦٦ - وَمَعْنَاهُ 'دَرَجَةٌ'.

وَتَعَدُّ الْكُفَّارَةَ لَتَعَدُّ اِيْمِيْنَ، وَالمَجْسُ وَالْمَحَالِسُ سَوَاءٌ، وَوَقَالَ: عَنِيتُ بَاتْنَانِي الْأَوَّلُ
فَفِي حَلْفِهِ بِاللَّهِ لَا يُقْبَلُ، وَبِ: حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ يُقْبَلُ،.....

مطلب: تتعدُّ الكفَّارة لتعدُّ اليمين

[١٧٢٠٣] (قوله: وتعدُّ الكفَّارة لتعدُّ اليمين) وفي "الْبَغِيَّة": ((كُفَّاراتُ الْأَيْمَانِ إِذَا كَثُرَتْ
تَدَاخَلَتْ، وَيَخْرُجُ بِالْكَفَّارَةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ عَهْدَةِ الْجَمِيعِ، وَقَالَ 'شِهَابُ لَائِمَةَ': هَذَا قَوْلُ
"مُحَمَّدٍ". قَالَ صَاحِبُ الْأَصْلِ^(١): هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي)). اهـ "مَقْدِسِي"، وَمِثْلُهُ فِي "الْقَهْصَتَيْنِ"^(٢)
عَنْ "الْمَنِيَّةِ".

٥٢/٣

[١٧٢٠٤] (قوله: وَبِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ يُقْبَلُ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: إِنِّ فَعَلْتُ كَذَا فَعَسَى حَجَّةٌ
تَمَّ حَنْفٌ ثَانِيًا كَذَلِكَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الدَّانِي إِجْبَارًا عَنِ الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ((وَاللَّهِ لَا أَفْعُهُ
مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ الثَّانِي لَا يُحْتَمَلُ لِإِجْبَارٍ فَلَا تَصِحُّ بِهِ نِيَّةُ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي "الذَّخِيرَةِ". وَفِي
"ط"^(٣) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ"^(٤) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٥)): ((وَإِنْ كَانَ إِحْدَى الْيَمِينَيْنِ بِحَجَّةٍ وَالْأُخْرَى بِاللَّهِ
تَعَالَى فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَحَجَّةٌ)).

(قوله: قَالَ صَاحِبُ الْأَصْلِ: هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي) لا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ "سَعِيَّةٍ" وَ "لَمْنِيَّةٍ" -: "لِزَهْدِي"،
وَمَعْرُومٌ: أَنَّ مَا افْتَرَدَ بِهِ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى اقْوَالِ النَّاسِ، بَلْ يُعْتَمَدُ عَلَى مَا دَكَرَهُ عَيْرُهُ مِنْ عَدَمِ
التَّدَاخُلِ حَتَّى يَوْجَدَ تَصْحِيحٌ خِلَافَهُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي نَقْيِهِ اهـ. وَمِمَّا يَدُلُّ لَتَعَدُّهُ مَا دَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ" أَوَّلَ
الْحُدُودِ: ((أَنَّ كُفَّارَةَ الْإِفْطَارِ الْمَغْتَبِ فِيهَا جِهَةٌ الْعُقُوبَةِ حَتَّى تَدَاخَلَتْ، وَأَنَّ كُفَّارَةَ الْأَيْمَانِ الْمَغْتَبِ فِيهَا جِهَةٌ
الْعِبَادَةِ)) اهـ. وَفِي "الْهِنْدِيَّةِ": ((وَقَالَ رَجُلٌ: وَسِوَهُ وَالرَّحْمَنِ لَا أَفْعُلُ كَذِبًا يَمِينِي، حَتَّى إِذَا حَبِثَ كَذَبًا عَلَيْهِ
كَفَّارَتَانِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ)) اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ التَّعَدُّ هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ.

(١) صَاحِبُ الْأَصْلِ: هُنَا هُوَ الرَّاهِدِيُّ صَاحِبُ "السَّعِيَّةِ" وَ "الْمَنِيَّةِ"، وَلَيْسَ لِإِمَامِ مُحَمَّدٍ، وَقَدْ أُشِيرَ الرَّاهِدِيُّ إِلَى ذَلِكَ، فَصَرَّه.

(٢) 'جَامِعُ رَمُورٍ': كِتَابُ الْأَيْمَانِ ١، ٣٨٢.

(٣) 'ط': كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢، ٣٢٩-٣٣٠.

(٤) 'الْفَتْوَى الْهِنْدِيَّةُ': كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢، ٥٧.

(٥) 'الْمَبْسُوطُ': كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢، ١٥٧-١٥٨، بِتَصَرُّفٍ.

وفيه معزياً لـ "الأصل": هو يهوديٌّ هو نصرانيٌّ يمينان، وكذا والله والله أو والله والرحمن في الأصح، واتفقوا أن: والله والرحمن يمينان، وبلا عطفٍ واحدة، وفيه معزياً "الفتح"^(١):

[١٧٢٠٥] (قوله: وفيه معزياً "للأصل" إلخ) أي: وفي "البحر"، والظاهر: أن في العبارة سقطاً؛ فإن الذي في "البحر"^(٢) عن "الأصل"^(٣): ((لو قال: هو يهوديٌّ، هو نصرانيٌّ إن فعل كذا، يمين واحدة. ولو قال: هو يهوديٌّ إن فعل كذا هو نصرانيٌّ إن فعل كذا، فهما يمينان)) اهـ.
[١٧٢٠٦] (قوله: في الأصح) راجع للمسألين، أي: إذا ذكر الواو بين الاسمين فالأصح أنهما يمينان سواء كان الثاني لا يصلح نعتاً للأول أو يصلح، وهو ظاهر الرواية، وفي رواية: يمين واحدة كما في "الذخيرة".

قلت: لكن يُستثنى ما في "الفتح"^(٤) حيث قال: ((ولو قال: عليَّ عهدُ الله وأمانته وميثاقه ولا نية له فهو يمينٌ عندنا و"مالك" و"أحمد"، وحكي عن "مالك": [١/٣٩٩] يوجبُ عليه كُلَّ لفظٍ كفارة؛ لأنَّ كُلَّ لفظٍ يمينٌ بنفسه، وهو قياسُ مذهبنا إذا كررت الواو، كما في: والله، والرحمن، والرحيم إلا في رواية "الحسن") اهـ.

[١٧٢٠٧] (قوله: واتفقوا إلخ) يعني: أنَّ الخلافَ المذكورَ إذا دخلت الواو على الاسمِ الثاني وكانت واحدة، فلو تكررت الواو مثل: والله، والرحمن فهما يمينان اتفاقاً؛ لأنَّ إحداهما للعطف والأخرى للقسم كما في "البحر"^(٥)، وأمّا إذا لم تدخل على الاسمِ الثاني واوٌ أصلاً، كقوله:

(قوله: والظاهر أن في العبارة سقطاً إلخ) يمكنُ حملُ عبارة "الشرح" على ما في "البحر" وإن كان ظاهرهما موهماً.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا - فروع ٣٦٣/٤.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٦/٤.

(٣) "الأصل": كتاب الأيمان ١٤٥/٣ - تصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٦١/٤ - بتصرف يسير.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٦/٤.

قال "الرازي": أخافُ على مَنْ قالَ: بحياتي وحياتِكَ وحياةِ رأسِكَ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وإنِ اعتَقَدَ وجوبَ البرِّ فيه يَكْفُرُ، ولولا أَنَّ العامَّةَ يَقُولُونَهُ ولا يعلمونَ^(١).....

واللهِ الله، وكقولك: واللهِ الرَّحْمَنُ فهو يَمِينٌ واحدةٌ اتِّفَاقاً كما في 'الدَّخِيرَةُ'، وهذا هو المرادُ بقوله: ((وبلا عطفٍ واحدةً)).

١٧٢٠٨١. (قوله: قال "الرازي") هو "عبيّ حُسامٌ مَدِينِ الرَّازِي"، له كُتُبٌ، مِنْهَا: "خُلَاصَةُ الدَّلَائِلِ"^(٢) في شرح 'الْقُدُورِيِّ'، سَكَنَ دِمَشْقَ وتُوفِّيَ بها سنةَ إِحدى وَتِسعينَ وَخَمسمائةَ.

١٧٢٠٩١. (قوله: وإنِ اعتَقَدَ وجوبَ البرِّ فيه يَكْفُرُ) ليسَ هذا مِن كلامِ "الرازي"^(٣) المنقولِ في 'الفتح'^(٤) و'البحر'^(٥)، بل ما بعده، وهذا إِنما ذكرَهُ في 'الفتح' قَبْلَ نَقْلِ كلامِ 'الرازي'، وكانَ 'الشَّارَحُ' ذكرَهُ هنا لِيُبينَ به أَنَّهُ المرادُ مِن قولِهِ: ((يَكْفُرُ))، وكانَ الأَوَّلُ التَّصريحُ بـ ((أي)) التفسيريةَ، ثُمَّ المرادُ باعتقادِ وجوبِ البرِّ فيه - كما قال "ح"^(٦) - اعتقادُ الوجوبِ شرعيٍّ بحيثُ لو حِثَّ أَتَمُّ، وهذا قلَّما يَقَعُ.

١٧٢١٠١. (قوله: ولا يَعمُنونَ) أي: لا يَعمُنونَ أَنَّ اليمينَ ما كانَ مُوجبُها البرَّ أو الكفارةَ السَّاترةَ لِهَتِّ حُرْمَةِ الاسمِ، وَتُؤَنَّى في الحَلْفِ باسمِ غيرِهِ تعالى تَسْوِيَةً بينَ الخالقِ والمُخْلوقِ^(٧) في ذِكْرِ.

(قوله: وكانَ 'الشَّارَحُ' ذكرَهُ هنا لِيُبينَ به أَنَّهُ المرادُ مِن قولِهِ: ((يَكْفُرُ))؛ إِذْ لو اعتَقَدَ وجوبَ البرِّ فيه لَكَفَرَ عَبيّ ما قالَهُ "الرازي" كما يَبيدُهُ قولُهُ: ((ولولا أَنَّ لَحْجَ)). والكلامُ الآنَ فيما يُحافُ فيه الكُفْرُ، لا في الكُفْرِ حَقِيقَةً.

(١) في 'و' و 'ط': ((يعلمونه)).

(٢) خلاصة دلائل في تقييد مسائل لأبي الحسن، عبي بن محمد، حسام مدين رازي، مكِّي. (ت ٥٩٨ هـ، وقيل غير ذلك) ('كشف طبون' ١٧١٨ و ١٦٣، ٢، 'الجواهر المضية' ٥٤٣، ٢، 'تاج الترحيم' ص ١٤٩ -).

(٣) نقول: يقبه 'افهستاسي' ٣٨٠، ١ عن 'كفاية الشعبي'

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب ما يكون بمسأ وما لا يكون بمسأ ٣٥٦.

(٥) 'بحر': كتاب لأيمان ٣١١، ٤.

(٦) 'ح': كتاب الأيمان ٢٣٢ -

(٧) في 'ب': ((لمخوق)) - حاء مهملة، وهو حصص صاعبي

لَقُلْتُ: إِنَّهُ مُشْرِكٌ، وَعَنْ "ابْنِ مَسْعُودٍ" رضي الله عنه: ((لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بغيرِهِ صَادِقًا))^(١). (ولا) يَقْسَمُ (بصفةٍ لَمْ يُتَعَارَفِ الحَلِفُ بها مِنْ صِفَاتِهِ تعالى، كَرَحْمَتِهِ وَعِلْمِهِ.....

[١٧٢١١] (قوله: لَقُلْتُ: إِنَّهُ مُشْرِكٌ) أي: إِنَّ الحَالِفَ بِذَلِكَ، وفي بعض النسخ: إِنَّهُ شِرْكٌ بَدُونِ مِيمٍ، أي: أَنَّ الحَلِفَ الْمَذْكُورَ، وفي "القُهَستَانِي"^(٢) عن "الْمَنِيَّةِ": ((أَنَّ الْجَاهِلَ الَّذِي يَحْلِفُ بِرُوحِ الْأَمِيرِ وَحَيَاتِهِ وَرَأْسِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ إِسْلَامُهُ بَعْدُ))، وفيه^(٣): ((وَمَا أَقْسَمَ اللَّهُ تعالى بِغيرِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَالضُّحَى وَغَيْرِهَا لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَحْلِفَ بِهَا)).

[١٧٢١٢] (قوله: وَعَنْ "ابْنِ مَسْعُودٍ" إلخ) لعلَّ وجهه: أَنَّ حُرْمَةَ الكَذِبِ فِي الحَلِفِ بِهِ تعالى قَدْ تَسْقُطُ بِالْكَفَّارَةِ، وَالْحَلِفُ بِغيرِهِ تعالى أَعْظَمُ حُرْمَةً، وَلِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الكُفْرِ وَلَا كَفَّارَةً لَهُ، "ط"^(٤). [١٧٢١٣] (قوله: وَلَا بِصِفَةٍ إلخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ الْمَارِّ^(٥): ((أَوْ بِصِفَةٍ يُحْلَفُ بِهَا))، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ مَشَايِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ: مِنْ [٤/٣٩ق/ب] اعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي الصِّفَاتِ مُطْلَقًا بِلا فَرْقٍ بَيْنَ صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا مرَّ^(٥)، فَالْعِلَّةُ فِي إِخْرَاجِ هَذِهِ عَدَمُ الْعُرْفِ،

(قوله: لعلَّ وجهه أَنَّ حُرْمَةَ الكَذِبِ فِي الحَلِفِ بِهِ تعالى إلخ) لَا يَظْهَرُ هَذَا التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ "ابْنِ مَسْعُودٍ" إِنَّمَا هُوَ فِي الْيَمِينِ الْعَمُوسِ الَّتِي لَا كَفَّارَةَ فِيهَا حَتَّى تَسْقُطَ الْحُرْمَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "المَصْف" (١٥٩٢٩) بَابُ الْأَيْمَانِ - وَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ وَبَرَةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ -: لَا أُدْرِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَوْ ابْنَ عُمَرَ - فَذَكَرَهُ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الكَمَر" (٨٩٠٢) مِنْ طَرِيقِ مَسْعَرِ بْنِ كَدَامٍ عَنْ وَبَرَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَذَكَرَهُ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "المَجْمَع" ١٧٧/٤: رَجَالُهُ رَحَالُ الصَّحِيحِ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي "الحَلِيَّة" ٢٦٧/٧، وَ"تَارِيخُ أَصْمَعَانَ" ١٨١/٢ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْلُوفٍ الْعَتَكِيِّ - وَكَذَلِكَ ابْنُ مَعِينٍ وَالدَّارِقُطِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مَسْعَرٍ، بِهِ مَرْفُوعًا، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَعْلُوفٍ مَرْفُوعًا وَرَوَاهُ النَّاسُ مَوْقُوفًا.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٩/١.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٠/٢.

(٤) ص ٢٤٥ - "در".

(٥) المَقُولَةُ [١٧١٧٧] قَوْلُهُ: ((أَوْ بِصِفَةٍ إلخ))

ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه^(١) ولعنته وشريعته ودينه وحدوده وصفته.....

فلا حاجة إلى ما في "الجوهرة"^(٢): ((من أن القياس في العلم أن يكون يمينا؛ لأنه صفة دت، لكن استحسنا عدمه لأنه قد يراذ به المعلوم وهو غيره تعالى فلا يكون يمينا إلا إذا أراد الصفة لروال الاحتمال)) اهـ.

[١٧٢١٤] (قوله: ورضائه) الأست ما في 'البحر'^(٣): ((ورضاه))؛ لأنه مقصور لا ممدود.
[١٧٢١٥] (قوله: وسخطه) قال في 'المصباح'^(٤): ((سَخَطَ سَخَطًا مِنْ بَابِ تَعَبٍ، وَالسُّخْطُ بِالضَّمِّ: اسْمٌ مِنْهُ وَهُوَ الْعُضْبُ)).

[١٧٢١٦] (قوله: وشريعته ودينه وحدوده) لا محل لذكرها هنا لأنها ليست من الصفات، لأن المراد بها الأحكام المتعبد بها وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وإن تعورف كما عيتم ثم مر^(٥) ويأتي^(٦)، فالمناسب ذكرها عند قول 'المصنف' المتقدم^(٧): ((لا بغير الله تعالى)) كما فعل صاحب 'البحر'^(٨).

[١٧٢١٧] (قوله: وصفته) في 'البحر'^(٩) عن 'الحاشية'^(١٠): ((لو قال: صفة الله لا أفعل كذا

(قوله: فلا حاجة إلى ما في "الجوهرة" من أن القياس يح) الطاهر. أن ما في "جوهرة" مسي على قول العراقيين، دليل باب وجه القياس

(١) في 'ب' ((عذابه)) بالدل، وهو حصا صعي

(٢) 'جوهرة البيرة' كتاب لأحمد ٢ ٢٨٩ مختصار

(٣) 'البحر' كتاب لأحمد ٤ ٣١٠

(٤) 'المصحح المير' مادة ((سخط))

(٥) الفتوى [١٧١٨٥] قوله ((قال كذا يح))

(٦) ص٢٧٦ - "در".

(٧) ص٢٤٨ - "در".

(٨) 'البحر' كتاب لأحمد ٤ ٣١١

(٩) 'البحر' كتاب الأيمان ٤ ٣١١

(١٠) 'الحاشية' كتاب الأيمان ٣ ٢ (هامش 'اعتوى مهدية')

وسبحان الله ونحو ذلك؛ لعدم العرف. (و) القسم أيضاً (بقوله: لعمرُ الله) أي بقاؤه...

لا يكون يميناً؛ لأنَّ من صفاته تعالى ما يُذكرُ في غيره فلا يكونُ ذكرُ الصِّفةِ كذكرِ الاسمِ)) اهـ.
 [١٧٢١٨] (قوله: وسبحان الله إلخ) قال في "البحر"^(١): ((ولو قال: لا إله إلا الله لا أفعُلُ كذا لا^(٢) يكونُ يميناً إلا أن ينوي، وكذا قوله: سبحان الله، والله أكبر لا أفعُلُ كذا؛ لعدم العادة)) اهـ.

قلت: ولو قال: الله الوكيل لا أفعُلُ كذا ينبغي أن يكونَ يميناً في زماننا؛ لأنه مثل: الله أكبر لَكِنَّهُ مُتَعَارَفٌ.

[١٧٢١٩] (قوله: لعدم العرف) قال في "البحر"^(٣): ((والعرفُ مُعْتَبَرٌ في الحلفِ بالصفاتِ)).
 [١٧٢٢٠] (قوله: وبقوله: لعمرُ الله) بخلافِ لعمرُك ولعمرُ فلان فإنه لا يجوزُ، كما في القهسْتَانِي^(٤)، وقد مرَّ^(٥). وهو - بفتح العين والضم - وإن كان بمعنى البقاء إلا أنه لا يُستعملُ في القسمِ لأنه موضعُ التَّخْفِيفِ لكثرةِ استعمالِهِ. وهو مع اللام مرفوعٌ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ وجوباً لِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَةً، ومع حذفِها منصوبٌ نَصَبَ الْمَصَادِرِ، وحرفُ القسمِ محذوفٌ

٥٣/٣

(قوله: لأنَّ من صفاته تعالى ما يُذكرُ في غيره إلخ) هذا التعليلُ لا يناسبُ مذهبَ العراقيين؛ لأنَّ المدارَ عندهم في صحَّةِ الحلفِ على كونه بصفة ذاتٍ، ولا مذهبَ مشايخ ما وراء النهر؛ لأنَّ المدارَ عندهم على التعارفِ.

(قوله: ومع حذفِها منصوبٌ نَصَبَ الْمَصَادِرِ إلخ) أي: بحذفِ حرفِ القسمِ، وليس المرادُ أنه مصدرٌ، بل المرادُ أنه منصوبٌ كنصبِ المصادرِ، تأمَّلْ. ونصبُهُ بفعلِ القسمِ كما يأتي له.

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٠/٤.

(٢) ((لا)) ساقطة من "م".

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٠/٤.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٠/١.

(٥) المقولة [١٧١٢٩] قوله: ((ولعمرك)).

(وايُمُ الله) أي: يمينُ الله^(١).....

تقول: عَمَرَ اللهُ فَعَلْتُ^(٢)، قال في "الفتح"^(٣): ((وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: عَمَرَكَ اللهُ مَا فَعَلْتُ فَمَعْنَاهُ: بِإِقْرَارِكَ لَهُ بِالْبَقَاءِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْعَقِدَ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ بِفَعْلِ الْمُحَاطَبِ^(٤) وَهُوَ إِقْرَارُهُ وَاعْتِقَادُهُ)) هـ "نهر"^(٥) مُلْخَصًا.

[١٧٢٢١] (قوله: وايُمُ الله) قال في "المصباح"^(٦): ((وَيُؤْمَنُ اسْتُعْمِلَ فِي الْقَسَمِ وَالتَّرَمِّ رَفْعُهُ وَهَمْزُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَصَلٌّ، وَاسْتِثْقَاةٌ عِنْدَهُمْ مِنَ الْيَمَنِ وَهُوَ الْبَرَكَةُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ قَطْعٌ لِأَنَّهُ جَمْعٌ يَمِينٍ عِنْدَهُمْ، وَقَدْ يُخْتَصَرُ مِنْهُ فَيَقَالُ: [أ/٤.ق/٤] وَيُؤْمُ اللهُ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ، ثُمَّ اخْتَصِرَ ثَانِيًا فَقِيلَ: ثُمَّ اللهُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا)) اهـ. قال "الْقَهْستَانِي"^(٧): ((وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ وَهُوَ: يَمِينِي، وَمَعْنَى يَمِينُ اللهِ: مَا حَلَفَ اللهُ بِهِ نَحْوَ: الشَّمْسِ وَالضُّحَى، أَوْ الْيَمِينُ السَّيِّئُ يَكُونُ بِأَسْمَائِهِ تَعَالَى كَمَا ذَكَرَهُ "الرَّضِي"^(٨))).

[١٧٢٢٢] (قوله: أي: يمينُ الله) هذا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ: إِنَّهُ مُفْرَدٌ، وَاسْتِثْقَاةٌ مِنَ الْيَمَنِ وَهُوَ الْبَرَكَةُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِحَاصِلِ الْمَعْنَى، وَإِلَّا فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: أَي: بَرَكَةُ اللهِ، أَوْ يَقُولَ: أَي: أَيُّمُنُ اللهُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ، تَأَمَّلْ.

(قوله: وايُمُ الله بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ إلخ) أي: الْأَصْلِيَّةُ، وَالْمَرْسُومَةُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ جُلِيتْ لِإِمْكِينِ النَّطْقِ بِهَا، كَهَمْزَةِ ابْنِ وَامِرِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّاكِنَةِ الْأَوَائِلِ.

(قوله: ومعنى ((يمينُ الله)) ما حلفَ اللهُ به إلخ) في "البحر" عن "المجتبى": ((لو قال: يمينُ الله لأفعلنَ كذا فهو يمينٌ)) اهـ.

(١) في "و": ((أي: يمينه)).

(٢) في "الأصل" و"آ": ((لعمري الله ما فعلت)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦١/٤.

(٤) في "الفتح": ((لأنه حلفَ بفعل المحاطب)).

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ٢٧٨/أ.

(٦) "المصباح المير": مادة ((يم)) باختصار.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٠/١.

(٨) اطر "شرح الرصي" على "الكافية": قسم الحروف - حروف الجر - أحرف القسم ٣٠٥/٤.

(وعَهْدِ اللَّهِ) ووجهُ الله وسلطانِ الله،

(١٧٢٢٣) (قوله: وعَهْدِ اللَّهِ) لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ [النحل - ٩١] فقد جعلَ أهلُ التفسيرِ المرادَ بالأيمانِ: العهودَ السابقةَ فوجبَ الحكمُ باعتبارِ الشرعِ إياها أيماناً وإن لم تكن حلفاً بصفةِ الله، كما حكمَ بأنَّ ((أشهد)) يمينٌ كذلك، وأيضاً غلبَ الاستعمالُ فلا يُصرفُ عن اليمينِ إلا بنيةٍ عذمية، وتَمَامُهُ في "الفتح" ^(١). وفي "الجوهرة" ^(٢): ((إذا قال: وعَهْدِ اللَّهِ ولم يقل: عليَّ عهدُ الله، فقال "أبو يوسف": هو يمينٌ، وعندَهُما: لا)) اهـ.

قلت: لكن جَزَمَ في "الخانية" ^(٣): ((بأنه يمينٌ بلا حِكَايَةِ خِلَافٍ)).

(تسوية)

أفادَ ما مرَّ ^(٤): أنه لو قال: عليَّ عهدُ الرسولِ لا يكونُ يميناً، بل قدَمنا ^(٥) عن "الصيرفيَّة": ((لو قال: عليَّ عهدُ الله وعهدُ الرسولِ لا أفعلُ كذا لا يصحُّ؛ لأنَّ عهدَ الرسولِ صارَ فاصلاً)) اهـ.

(١٧٢٢٤) (قوله: ووجهُ الله) لأنَّ الوجهَ المضافَ إلى الله تعالى يُرادُ به الذاتُ، "بحر" ^(٦). أي: على القولِ بالتأويلِ، وإلا فَيُرادُ به صِفةٌ له تعالى هو أعلمُ بها.

(قوله: كما حكمَ بأنَّ ((أشهد)) يمينٌ كذلك إلخ) عبارته - أي: "الفتح" - ((وإن لم يكن فيه ذلك)).

(قوله: لو قالَ عليَّ عهدُ الله وعهدُ الرسولِ لا أفعلُ كذا لا يصحُّ إلخ) على ما يأتي عر "الفتح" من ترجيحِ لزومِ الكفارةِ بعليٍّ يمينٌ بدونِ ذكرِ محلوفٍ عليه ينبغي لزومُها هنا؛ لأنَّه بذكرِ الفاصلِ بقيَ ((عليَّ عهد)) بدونِ محلوفٍ عليه، فإذا نوى الإنشاءَ لزمته.

(١) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٦١/٤.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٠/٢ تنصرف يسير.

(٣) "الخانية": كتاب الأيمان ٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في المقولة نفسها.

(٥) المقولة [١٧١٢٥] قوله: ((وشرطها: الإسلام والتكليف)).

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٠/٤.

إِنْ نَوَى بِهِ^(١) قُدْرَتَهُ (وميثاقه) وذِمَّتِهِ، (و) الْقَسَمُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: (أَقْسَمُ أَوْ أَحْلِفُ أَوْ أُعْزِمُ أَوْ أَشْهَدُ) بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ، وَكَذَا الْمَاضِي^(٢).....

[١٧٢٢٥] (قَوْلُهُ: إِنْ نَوَى بِهِ قُدْرَتَهُ) وَإِلَّا لَا يَكُونُ يَمِيناً كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، وَكَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا نَوَى بِالسُّلْطَانِ الْبُرْهَانَ وَالْحُجَّةَ.

[١٧٢٢٦] (قَوْلُهُ: وَمِيثَاقُهُ) هُوَ عَهْدٌ^(٤) مُؤَكَّدٌ يَمِينٍ وَعَهْدٌ كَمَا فِي "الْمُفْرَدَاتِ"^(٥)، "فَهْسْتَانِي"^(٦).

[١٧٢٢٧] (قَوْلُهُ: وَذِمَّتِهِ) أَي: عَهْدِهِ، وَلِذَا سُمِّيَ الذِّمِّيُّ مُعَاهِداً، "فَتْح"^(٧).

[١٧٢٢٨] (قَوْلُهُ: أَوْ أُعْزِمُ) مَعْنَاهُ: أَوْ جِبُ فَكَانَ إِنْجَاراً عَنِ الْإِيجَابِ فِي الْحَالِ، وَهَذَا مَعْنَى الْيَمِينِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: عَزَمْتُ لَا أَفْعَلُ كَذَا كَانَ حَالِفاً، "بَحْر"^(٨) عَنْ "الْبَدَائِعِ"^(٩).

[١٧٢٢٩] (قَوْلُهُ: أَوْ أَشْهَدُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ، وَضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسْرِ الْهَاءِ خَطِئاً، "مُجْتَبِئاً" أَي: خَطِئاً فِي الدِّينِ؛ لِمَا يَأْتِي^(١٠): ((مِنْ أَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَلَا كَفَّارَةَ لَعَدَمِ الْعُرْفِ)).

[١٧٢٣٠] (قَوْلُهُ: بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ) لِأَنَّهُ لِلْحَالِ حَقِيقَةً، وَيُسْتَعْمَلُ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِقَرِينَةٍ، كَالسَّيِّئِ وَسَوْفَ، فَجُعِلَ حَالِفاً لِلْحَالِ بِلَا ثَبَّةٍ هُوَ الصَّحِيحُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(١١).

(قَوْلُهُ: أَي: خَطِئاً فِي الدِّينِ الْخ) لَمْ يَظْهَرْ كَوْنُ هَذَا الضَّبْطِ خَطِئاً فِي الدِّينِ، وَمَا يَأْتِي مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا أَشْهَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ.

(١) ((٤)) ساقطة من "و" و "د".

(٢) فِي "و": ((وَكَذَا بِالْمَاضِي)).

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣١٠/٤، نَقْلًا عَنْ "الْقُدُورِيِّ".

(٤) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا وَ"فَهْسْتَانِي": ((عَهْدٌ))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "مُفْرَدَاتِ الرَّاغِبِ" هُوَ الصَّوَابُ.

(٥) "مُفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ": مَادَّةُ ((وَتَقَى)).

(٦) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٨٠/١.

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٣٦١/٤.

(٨) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٠٨/٤.

(٩) "الْبَدَائِعِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٧/٣.

(١٠) ٢٦٩ - "دَرْ".

(١١) انْظُرْ "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٠٧/٤.

بالأولى ك: أقسمت وحلفت وعزمت وآليت وشهدت، (وإن لم يقل: بالله) إذا علقه بشرط، (وعلي نذر) فإن نوى بلفظ النذر قرينة لزمت، وإلا لزمت الكفارة.....

[١٧٢٣١] (قوله: بالأولى) لدلالته على التحقق؛ لعدم احتماله الاستقبال.

[١٧٢٣٢] (قوله: وآليت) بمد الهمزة من الآلية وهي اليمين، كما في "البحر"^(١).

[١٧٢٣٣] (قوله: إذا علقه بشرط) يعني: بمقسم عليه، [٤/٤٠٠ ق/ب] قال في "النهر"^(٢): ((واعلم أنه وقع في "النهاية" وتبعه في "الدراية": أن مجرد قول القائل: أقسم وأحلف يوجب الكفارة من غير ذكر محلف عليه، ولا حنث، تمسكاً بما في "الذخيرة": أن قوله: - علي يمين - موجب لكفارة، وأقسم ملحق به. وهذا وهم يبين؛ إذ اليمين بذكر المقسم عليه، وما في "الذخيرة" معناها: إذا وجد ذكر المقسم عليه ونقضت^(٣) اليمين، وتركه للعلم به؛ يفصح عن ذلك قول "محمد" في "الأصل"^(٤): واليمين بالله تعالى، أو أحلف، أو أقسم إلى أن قال: وإذا حلف بشيء منها ليفعلن كذا فحنث وجبت عليه الكفارة)) اهـ.

قلت: وأصل الرد لصاحب "غاية البيان"، وتبعه في "الفتح"^(٥) و"البحر"^(٦) أيضاً، وهو وجيه، نكن هذا في غير: علي نذر أو علي يمين كما يأتي قريباً.

[١٧٢٣٤] (قوله: فإن نوى) مقابلته محذوف تقديره: إنما يكون يميناً إذا لم ينو به قرنه. فإن نوى إلخ. قال في "كافي الحاكم": ((وإذا حلف بالنذر، فإن نوى شيئاً من حح أو عمرة أو غيره فعليه ما نوى، وإن لم تكن له نية فعليه كفارة يمين)).

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٨/٤.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان ق/٢٧٧.

(٣) عبارة "النهر" و"ط": ((واقصت))، وما أنشاه من النسخ جميعها هو الأولى، والله تعالى أعلم.

(٤) "الأصل": كتاب الأيمان ١٤٦/٣.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمياً وما لا يكون يمياً ٣٥٩/٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٧/٤.

(٧) المقولة [١٧٢٣٧] قوله: ((إذا علقه بشرط)).

وَسَيُتَضَيِّحُ، (و) عَلَيَّ (يَمِينٌ أَوْ عَهْدٌ وَإِنْ لَمْ يُضَيَّفْ^(١)) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا عُلِّقَ بِشَرْطٍ.
"مُجْتَبَى". (و) الْقَسَمُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: (إِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ) يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ فَاشْهَدُوا
عَلَيَّ بِالنَّصْرَانِيَّةِ أَوْ شَرِيكَ لِلْكَفَّارِ أَوْ (كَافِرٌ).....

[١٧٢٣٥] (قَوْلُهُ: وَسَيُتَضَيِّحُ^(٢)) أَي: قُبِيلَ الْبَابِ الْآتِي.

[١٧٢٣٦] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُضَيَّفْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) وَكَذَا إِنْ أُضَيِّفَ بِالْأَوَّلَى، كَأَنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرُ
اللَّهِ، أَوْ يَمِينُ اللَّهِ، أَوْ عَهْدُ اللَّهِ.

[١٧٢٣٧] (قَوْلُهُ: إِذَا عُلِّقَ بِشَرْطٍ) أَي: بِمَحْلُوفٍ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ يَمِيناً مُنْعَقِدةً، مِثْلُ: عَلَيَّ
نَذْرُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ كَذَا، أَوْ لَا أَفْعَلُ كَذَا، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا حَلَفَ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ، لَكِنْ فِي لَفْظِ
النَّذْرِ - إِذَا لَمْ يُسَمَّ شَيْئاً بِأَنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرُ اللَّهِ - فَإِنَّهُ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمِيناً - تَلَزَمَتْهُ الْكَفَّارَةُ فَيَكُونُ
هَذَا الْإِتِمَامُ الْكَفَّارَةُ ابْتِدَاءً بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٣)، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) أَيْضاً: ((أَنْ أَحَقَّ أَنْ:
عَلَيَّ يَمِينٌ مِثْلُهُ إِذَا قَالَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِنْشَاءِ لَا الْإِجْبَارِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مَرَّ صَبَغِ
النَّذْرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَغَا، بِخِلَافِ: أَحْلِفُ وَأَشْهَدُ وَنَحْوَهُمَا فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ صَبَغِ النَّذْرِ فَلَا
يُثَبِّتُ بِهِ الْإِتِمَامُ ابْتِدَاءً)) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنْ: عَلَيَّ نَذْرٌ يُرَادُّ بِهِ نَذْرُ الْكَفَّارَةِ، وَكَذَا: عَلَيَّ يَمِينٌ هُوَ نَذْرٌ لِلْكَفَّارَةِ ابْتِدَاءً
مَعْنَى: عَلَيَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ لَا حَلْفٌ إِلَّا بَعْدَ تَعْلِيْقِهِ بِمَحْلُوفٍ عَلَيْهِ فَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ عِنْدَ الْحِنْثِ
لَا قَبْلَهُ، وَرَدَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) بِمَا فِي "الْمُجْتَبَى": ((لَوْ قَالَ: عَلَيَّ يَمِينٌ يُرِيدُ بِهِ الْإِجَابَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ
إِذَا لَمْ يُعْلَقْهُ بِشَيْءٍ)) اهـ.

٥٤, ٣

(١) فِي "و": ((يَضَعُهُ)).

(٢) ص ٣٣٦ "در".

(٣) "الْفَتْح". كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٣٥٩/٤ - ٣٦٠

(٤) "الْفَتْح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٣٦٠/٤ - بِتَصْرِيفِ.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٣٠٨/٤.

أقول: الذي في "المحتبى" بعدما رَمَزَ بلفظ "ط" لـ "المحيط" ^(١): ((ولو قال: عَلَيَّ يَمِينٌ، أو يَمِينُ اللَّهِ فَيَمِينٌ))، ثُمَّ قَالَ - أي: صاحبُ الرَّمَزِ المذكور -: ((عَلَيَّ يَمِينٌ يُرِيدُ بِهِ الإيجابَ لا كَفَّارَةَ [٤١ق/٤١] عليه إذا لم يُعْلَقْهُ بشيءٍ، وكذا إذا قال: لِلَّهِ عَلَيَّ يَمِينٌ، هكذا رُوِيَ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ"، و"عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ": عَلَيَّ يَمِينٌ لَا كَفَّارَةَ لَهَا يُرِيدُ الإيجابَ فعَلَيْهِ يَمِينٌ لَهَا كَفَّارَةٌ)). اهـ ما في "المحتبى". وظاهرُ كلامِهِ: أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافَ الرَّوَايَةِ، وَإِذَا كَانَ: عَلَيَّ يَمِينٌ مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ تَرَجَّحَتْ الرَّوَايَةُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ"، فَالرَّدُّ عَلَى "الْفَتْحِ" بِالرَّوَايَةِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" غَيْرُ صَحِيحٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْحَاوِي" مَا نَصَّهُ: ((ظَم: عَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ: عَلَيَّ يَمِينٌ وَلَمْ يُعْلَقْهُ فعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ)) اهـ. فهذا صَرِيحٌ مَا فِي "الْفَتْحِ" ^(٢)، فَافْهَم.

(تَنْبِيْهٌ)

قَدَمْنَا ^(٣) أَنَّ الْيَمِينَ تَطْلُقُ عَلَى التَّعْلِيْقِ أَيْضًا، فَلَوْ عُلِّقَ طَلَاقًا أَوْ عِتْقًا فَهُوَ يَمِينٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، فَصَارَ لَفْظُ الْيَمِينِ مُشْتَرَكًا، وَلَعَلَّهُمْ إِنَّمَا صَرَفُوهُ هُنَا إِلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ هُوَ لأَصْلُ فِي الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَلِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ أَيْضًا فَيَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَيْهِ، وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَنْ تَصِحَّ بَيْتُهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ، فَيَصِيرُ الطَّلَاقُ مُعْلَقًا عَلَى مَا حَلَفَ، وَتَقَعُ بِهِ عِنْدَ الْحِنْتِ طَلَقَةٌ رَجْعِيَّةٌ لَا بَائِنَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْهَا وَلِمَنْ زَعَمَ

(قَوْلُهُ: وَإِذَا كَانَ ((عَلَيَّ يَمِينٌ)) مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ تَرَجَّحَتْ الرَّوَايَةُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" إلخ) نَهَاةُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ "المحتبى" اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَكَوْنُ ((عَلَيَّ يَمِينٌ)) مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ هُوَ مُحَلٌّ الْخِلَافِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، فَلَا مَعْنَى لَجْلَعِهِ مَرَجَّحًا لِرَوَايَةِ "الإمام"، وَالْأَوَّلَى فِي تَرْجِيحِهَا قَوْلُ "الْفَتْحِ": ((إِنَّ الْحَقَّ أَنَّ: عَلَيَّ يَمِينٌ مِثْلُهُ إلخ))، فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ.

(١) "المحيط البرهاني": كتاب الأيمان ١/ق ٣٦٢ ب.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٩/٤.

(٣) المقولة [١٧١٢٢] قوله: ((وإنه بمن شرعا)).

أنه لا يلزمه إلا كفارة يمين كما حققناه^(١) في باب الكنايات. لكن بقي لو قال: أيمان مسلمين تلزمني إن فعلت كذا، فأفتى العلامة "الطوري" بأنه إن حثت وكانت له زوجة تصق وبلا يلزمته كفارة واحدة، وردة السيد "محمد أبو السعود"^(٢)، وأفتى بأنه لا يلزمه شيء؛ لأنه ليس من ألفاظ اليمين لا صريحاً ولا كناية وأقره المحشي^(٣)، ولا يخفى ما فيه؛ فإن أيمان جمع يمين، واليمين عند الإطلاق تصرف إلى الخلف بالله تعالى، وعند النية يصح إرادة الطلاق به كما علمت. وفي "الخانية"^(٤): ((رجل حلف رجلاً على طلاق وعناق وهدي وصدقة ومشى إلى بيت الله تعالى، وقال الخالف لرجل آخر: عليك هذه الأيمان فقال: نعم يلزمه المشي والصدقة لا الطلاق والعناق؛ لأنه فيهما بمنزلة من قال: لله علي أن أعتق عبدي، أو أطلق امرأتي، فلا يجبر على الطلاق والعناق، ولكن ينبغي له أن يعتق، وإن قال الخالف لرجل آخر: هذه الأيمان لازمة لك، فقال: نعم يلزمه الطلاق والعناق أيضاً)) اهـ. أي: لأن قوله: نعم بمنزلة قوله: هذه الأيمان لازمة لي، فصار بمنزلة إنشائه الخلف بها فتلزمه كلها حتى الطلاق والعناق. [٤/٤١ق/ب] ومقتضى هذا: أن يلزمه كل ذلك في قوله: أيمان المسلمين تلزمني خصوصاً الهدي والمشى إلى بيت الله؛ لأنها خاصة بالمسلمين، وكذا الطلاق والعناق والصدقة، فالقول بعدم لزوم شيء، أو بلزوم الصلح فقط غير ظاهر؛ بل أن يفرق بأن هذه الأيمان مذكورة صريحاً في فرع "الخانية" بخلافها في فرعنا المذكور، لكنه بعيد؛ فإن لفظ (أيمان) جمع يمين، ومع الإضافة إلى المسلمين زادت في الشمول فينبغي لزوم

(قوله: فلا يجبر على الطلاق والعناق، ولكن ينبغي له أن يعتق إلخ) أي: يجب عليه ديانة، فحيث ساوى المشي والصدقة في اللزوم ديانة، فالأنسب في عبارة "الخانية" الاختصار على نفي الطلاق.

(١) الموقلة [١٣٤٣٢] قوله: ((ما لم يوضع له إلخ)).

(٢) "فتح المعين": كتاب الطلاق - باب الكنايات ١٣٥/٢ - ١٣٦ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٢/ب.

(٤) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في يمين المصولي ٢/٢١. (هامش "الفتاوى الهندية").

فَيُكْفَرُ بِحَيْثِهِ لَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَمَّا الْمَاضِي عَالِمًا بِخِلَافِهِ فَعُمُوسٌ، وَاخْتَلَفَ فِي كُفْرِهِ،
(و) الْأَصَحُّ أَنَّ الْحَالِفَ (لَمْ يَكْفُرْ) سِوَاءَ (عَلَّقَهُ بِمَاضٍ أَوْ آتٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ).....

أنواع الأيمان التي يحلف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص ايمين بالله تعالى، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

[١٧٢٣٨] (قوله: فيكفر بحيثه) أي: تلزمه الكفارة إذا حث حاقاً له بتحريم الحلال؛ لأنه لما جعل الشرط عملاً على الكفر - وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه لغيره - جعلناه يميناً، "نهر" (١).

[١٧٢٣٩] (قوله: أما الماضي) ك: إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ أَوْ يَهُودِيٌّ، ومثله أحل.

[١٧٢٤٠] (قوله: عالماً بخلافه) أمّا إذا كان طائناً صحتّه فنغو، "ح" (٢).

[١٧٢٤١] (قوله: فعموس) لا كفارة فيها إلا التوبة، 'فتح' (٣).

[١٧٢٤٢] (قوله: واختلف في كفره) أي: إذا كان كاذباً.

[١٧٢٤٣] (قوله: والأصح إلخ) وقيل: لا يكفر، وقيل: يكفر لأنه تنحيز معني؛ لأنه لما

عقّه بأمر كائن فكأنه قال ابتداءً: هو كافر، وأعم أنه ثبت في 'الصحيحين' (٤) عنه عليه السلام أنه قال:

(قوله: أي: تلزمه الكفارة إذا حث إلخ) بتحريم إحلال إلخ) توضيح هد م في "الفتح"

بقوله: ((وجه الإحاق: أنه لما جعل الشرط عملاً على كفره، ومعتقده حرمة كفره فقد جعله - أي:

الشرط - واجب الامتناع، فكأنه قال: حرمت على نفسي فعل كذا)). اهـ.

(قوله: أي: إذا كان كاذباً) أو فعل المحذوف عليه في المنعقدة.

(١) 'النهر': كتب الأيمان ق ٢٧٨.

(٢) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٣ أ.

(٣) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب م يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤ ٣٦٢.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٦٣) في الجائز - قتل النفس، و(٦٦٥٢) الأيمان، و(٦١٠٥) الأدب - من أكفر أخاه، ومسلم

(١١٠) (٧٧٧) في الأيمان - تحريم قتل الإنسان نفسه، وأحمد ٤ ٣٣ - ٣٤، وأبو داود (٣٢٥٧) في الأيمان - الحلف

سائبة، والترمذي (١٥٢٧) (١٥٤٣) في أسود، و(٢٦٣٦) في الإيمان - من رمى أخاه بكفر، ومسائي

١٩٠٦٠٥٧ في الأيمان - لحلف بيمينه على الإسلام، وفي أسود فيمن لا تمت، وس محه (٢٠٩٨) في كفارات =

في اعتقاده أنه (يَمِينٌ، وَإِنْ كَانَ) جاهلاً و^(١) (عنده أنه يكفر في الحلف) بالعموس،
وبمباشرة الشرط في المستقبل.....

((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ)). والظاهر: أنه أخرج مُخْرَجَ الْعَابِ: فَإِنَّ الْغَالِبَ مِمَّنْ يَحْلِفُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لَا يَعْرِفُ إِلَّا لُزُومَ الْكُفْرِ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَنَّتِ، فَإِنَّ تَمَّ هَذَا، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ شَاهِدٌ لِمَنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِكُفْرِهِ، "فتح"^(٢).

[١٧٢٤٤] (قوله: في اعتقاده) تفسير لقوله: ((عنده))، "ح"^(٣). قال في "المصباح"^(٤):
((وتكون (عند) بمعنى الحكم، يقال: هذا عندي أفضل من هذا أي: في حكمي)).

[١٧٢٤٥] (قوله: وعنده أنه يكفر) عطف تفسير على قوله: جاهلاً، وعبارة "الفتح"^(٥): ((وإن كان في اعتقاده أنه يكفر به يكفر؛ لأنه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل الذي علّق عليه كفره وهو يعتقد أنه يكفر إذا فعله)) اهـ. وعبارة "الدرر"^(٦): ((وكفر إن كان جاهلاً اعتقد أنه كفر (إلح)). وبه ظهر أن عطف ((وعنده)) بالواو هو الصواب، وما يوجد في بعض النسخ من عطفه -: أو حصاً، لأنه يفيد أن المراد بالجاهل هو الذي لا يعتقد شيئاً، ولا وجه لتكفيره؛ لما غنيت من أنه بما يكفر إذا اعتقده كُفْرًا ليكون راضياً بالكفر، أمّا الذي لا يعتقد كذلك لم يرضَ بكفره [٤٢/٤] حتى يقال: إنه يكفر، فافهم.

(قوله: عطف تفسير على قوله: جاهلاً إلخ) الظاهر: أن العطف للتقيد.

= من حلف بملّة غير الإسلام، والحميدي (٨٥٠)، والطبائسي (١١٩٧)، وعبدالرزاق (١٥٩٨٤)، وابن حبان (٤٣٦٦) و(٤٣٦٧)، والطبراني (١٣٣١) و(١٣٣٦) و(١٣٣٨)، والبيهقي ٣٠/١٠ في الأيمان - باب من حلف بغير الله ثم حث أو... إلخ وغيرهم من طرق عن خالد الخذاء، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، عن أبي قلابة، عن ثابت بن الصحاح رضي الله عنه عن النبي ﷺ فذكره مرفوعاً.

(١) في "و": ((أو)) بدل الواو، وما أتتاه أولى.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٦٢/٤ باختصار.

(٣) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٣/أ.

(٤) "المصباح المسر": مادة ((عند)).

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٦٢/٤، وفيه: ((يكفر بهما؛ لأنه رضي)).

(٦) "الدرر والعرر": كتاب الأيمان ٤١/٢.

(يُكْفَرُ فِيهِمَا) لِرِضَاهُ بِالْكُفْرِ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ فَلَا يَصِيرُ مُسْلِمًا بِالتَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَّ،
كَمَا بَسَطَهُ الْمُصَنِّفُ فِي "فَتَاوِيهِ". وَهَلْ يَكْفُرُ بِقَوْلِهِ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ فَعَلَ
كَذَا أَوْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا.....

(١٧٢٤٦١) (قَوْلُهُ: يُكْفَرُ فِيهِمَا) أَي: فِي الْغَمُوسِ وَالْمُنْعِقِدَةِ، أَمَّا فِي الْغَمُوسِ فَفِي الْحَالِ، وَأَمَّا فِي
الْمُنْعِقِدَةِ فَعِنْدَ مُبَاشَرَةِ الشَّرْطِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ" ^(١) قُبِيلَ قَوْلِهِ: ((وَحُرُوفُهُ))، "ح" ^(٢).
وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مَنْ نَوَى الْكُفْرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَفَرَ فِي الْحَالِ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ تَعْلِيْقِ الْكُفْرِ بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّا
نَقُولُ: إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا كَافِرٌ مُرَادُهُ الْامْتِنَاعُ بِالتَّعْلِيْقِ، وَمِنْ عَزَمِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ، فَلَيْسَ
فِيهِ رِضَى بِالْكُفْرِ عِنْدَ التَّعْلِيْقِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاشَرَ الْفِعْلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ يَكْفُرُ بِمُبَاشَرَتِهِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَقْتَ
مُبَاشَرَتِهِ لِرِضَاهُ بِالْكُفْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ - بِأَنَّ هَذَا تَعْلِيْقٌ بِمَا لَهُ خَطَرُ الْوُجُودِ فَلَا يُكْفَرُ بِهِ فِي الْحَالِ،
بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِذَا جَاءَ يَوْمٌ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ بِمُحَقِّقِ الْوُجُودِ - فَفِيهِ ^(٣)
أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَهُ بِمَا لَهُ خَطَرٌ يُكْفَرُ أَيْضًا، كَقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ كَذَا غَدًا فَأَنَا أَكْفَرُ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ مِنْ سَاعَتِهِ كَمَا
فِي "جَامِعِ الْمُصَوِّلِينَ" ^(٤)؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ فِي الْحَالِ بِكُفْرِهِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى تَقْدِيرِ حُصُولِ كَذَا، فَافْهَم.
وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ الْحَالِفُ وَقْتَ الْحَلْفِ نَاوِيًا عَلَى الْفِعْلِ وَقَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ يَنْبَغِي أَنْ
يُكْفَرَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَازِمًا فِي الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي يَعْتَقِدُ كُفْرَهُ بِهِ.

(١٧٢٤٧) (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْكَافِرِ) أَي: إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ "ح" ^(٥): ((فِي
بَعْضِ النُّسخ: ((بِخِلَافِ الْكُفْرِ))، وَعَلَيْهَا فَضْمِيرُ ((يَصِيرُ)) عَائِدٌ عَلَى الْكَافِرِ الَّذِي اسْتَلْزَمَهُ الْكُفْرُ،
وَالأَوَّلَى أَظْهَرُ)) اهـ.

(١٧٢٤٨) (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَرَكَّ) أَي: لِأَنَّ الْكُفْرَ تَرَكَّ التَّصَدِيقَ وَالْإِقْرَارَ فَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٠.

(٢) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/١.

(٣) هذا إيراد من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٤) "جامع المصولين": الفصل الثامن والثلاثون في مسائل كنومات الكفر ٢/٢٩٧.

(٥) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/أ.

كاذباً؟ قال الزاهدي^(١): الأكثر نعم، وقال الشُّمْنِي: الأصحُّ لا؛ لأنَّه قصد ترويحَ الكذبِ دونَ الكفرِ. وكذا لو وَطِئَ المصحفَ قائلاً ذلك؛ لأنَّه^(٢) لِيُتْرَوِجَ كَذِبُهُ لا إهانةُ المصحفِ، "مجتبى". وفيه: أشهدُ اللهَ لا أفعلُ يَسْتَغْفِرُ اللهَ ولا كفارةً. وكذا أشهدُكَ وأشهدُ ملائكتَكَ؛.....

خلاف الإسلام فإنه فعلٌ، والأفعال لا يَصِحُّ تعليقُها بالشَّرْطِ، قال "ح"^(٣): ((وبهذا التقرير عرفت أنَّ هذا تعليلٌ لقوله: ((يَكْفُرُ فِيهِمَا)) لا لقوله: ((فلا يصيرُ مسلماً بالتعليل)))). اهـ. قلت: لكنَّ الظَّاهرَ أنَّه تعليلٌ لِلْمُخَالَفَةِ وبيانٌ لوجهِ الفرقِ وإلا لَعَطَفَهُ على التعليلِ الأوَّلِ. [١٧٢٤٩] (قوله: كاذباً) حالٌ مِنَ الضَّميرِ في: ((بقوله)).

[١٧٢٥٠] (قوله: الأكثر نعم) لأنَّه نَسَبَ خِلافَ الواقعِ إلى عِلْمِهِ تعالى فَيَتَضَمَّنُ نِسْبَةَ الْجَهْلِ إليه تعالى.

[١٧٢٥١] (قوله: وقال "الشُّمْنِي": الأصحُّ لا) جعلَهُ في "المجتبى" وغيره روايةً عن "أبي يُوسُفَ"، ونَقَلَ في "نورِ العَيْنِ" عن "الفتاوى" تصحيحَ الأوَّلِ، وعلى القولِ بعدمِ الكُفْرِ قال "ح"^(٣): ((يَكُونُ حِينَئِذٍ يَمِيناً غَمُوساً؛ لأنَّه على ماضٍ، وهذا إنْ تُعَوِّفَ الحَلِفُ به، وإلا فلا يَكُونُ يَمِيناً، وعلى كُلِّ فهو مَعْصِيَةٌ تَحِبُّ التَّوْبَةَ منه)) اهـ. لكنْ عَلِمَتْ أَنَّ التَّعَارُفَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الصِّفَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ، تأمل.

[١٧٢٥٢] (قوله: وكذا لو وَطِئَ المصحفَ إلخ) عبارة "المجتبى" بعدَ التعليلِ المنقولِ هنا

(قوله: لكنْ عَلِمَتْ أَنَّ التَّعَارُفَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الصِّفَاتِ إلخ) اعتناءُ التعارفِ في الصِّفَاتِ، أي: لا في أسمائِهِ تعالى، وأمَّا في مثلِ هذهِ الجملةِ فلا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّعَارُفِ، ويُفِيدُ ذَلِكَ ما تقدَّمَ وما يأتي أيضاً.

(١) لم نثر عليها في مظانها من نسخة "القسمة" التي بين أيدينا.

(٢) ((لأنَّه)) ساقط من "ط".

(٣) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٣/أ.

لِعَدَمِ الْعَرَفِ. وَفِي "الذخيرة": إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَلَا إِلَهَ فِي السَّمَاءِ يَكُونُ يَمِينًا.....

عن "الشُّمْنِي" هكذا: ((قُلْتُ: فَعَنَى هَذَا إِذَا وَطِئَ الْمُصْحَفَ قَائِلًا: إِنَّهُ فَعَلَ كَذَا أَوْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا، وَكَانَ كَاذِبًا لَا يُكْفَرُ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ تَرْوِيجَ كَذِبِهِ لَا إِهَانَةَ الْمُصْحَفِ)). اهـ. لَكِنْ ذَكَرَ فِي "الْقَنِيَّة" (١) [٤٢٤/ب] و"الْحَاوِي": ((وَلَوْ قَالَ لَهَا: ضَعِي رِجْلَكَ عَلَى الْكُرْاسَةِ إِنْ لَمْ تَكُونِي فَعَلْتَ ذَلِكَ. فَوَضَعَتْ عَلَيْهَا رِجْلَهَا، لَا يُكْفَرُ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ التَّخْوِيفَ، وَتُكْفَرُ الْمَرْأَةُ)). قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ((فَعَلَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَرَادُهُ التَّخْوِيفَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْفَرَ، وَلَوْ وَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى الْمُصْحَفِ حَالِفًا يَتُوبُ، وَفِي غَيْرِ الْحَالِفِ اسْتِخْفَافًا يُكْفَرُ)) اهـ.

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ الْوَضْعَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْاسْتِخْفَافَ، وَمِثْلُهُ فِي "الْأَشْبَاه" (٢) حَيْثُ قَالَ: ((يُكْفَرُ بِوَضْعِ الرَّجُلِ عَلَى الْمُصْحَفِ مُسْتَحْفًا، وَإِلَّا فَلَا)) اهـ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ نَفْسَ الْوَضْعِ بِلَا ضَرُورَةٍ يَكُونُ اسْتِخْفَافًا وَاسْتِهَانَةً لَهُ، وَلِذَا قَالَ: ((لَوْ لَمْ يَكُنْ مَرَادُهُ التَّخْوِيفَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْفَرَ))، أَيْ: لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّخْوِيفَ يَكُونُ مَعْظَمًا لَهُ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ حَمْلَهَا عَلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّهَا فَعَلَتْ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّ وَضْعَ الرَّجُلِ أَمْرٌ عَظِيمٌ لَا تَفْعَلُهُ، فَتَقَرُّ بِمَا كَرَّتُهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُرِدِ التَّخْوِيفَ، فَإِنَّهُ يُكْفَرُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِهَا. بَلَا طَهَارَةٍ أَوْ لِعِغْرِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِهَانَةٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يُكْفَرُ مَنْ صَلَّى بِلَا طَهَارَةٍ أَوْ لِعِغْرِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِهَانَةٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١٧٢٥٣٦) (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ الْعَرَفِ) قُلْتُ: هُوَ فِي زَمَانِنَا مُتَعَارَفٌ، وَكَذَا: اللَّهُ يَشْهَدُ أَنِّي لَا أَفْعَلُ. وَمِثْلُهُ: شَهِدَ اللَّهُ، عَلِمَ اللَّهُ أَنِّي لَا أَفْعَلُ، فَيَنْبَغِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ يَمِينًا لِلتَّعَارُفِ الْآنَ.

(١٧٢٥٤١) (قَوْلُهُ: يَكُونُ يَمِينًا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٣): ((وَيَنْبَغِي أَنَّ الْحَالِفَ إِذَا قَصَدَ نَفْيَ الْمَكَانِ

(قَوْلُهُ: وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ نَفْسَ الْوَضْعِ بِلَا ضَرُورَةٍ إلخ) خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَدُلُّ فِي تَحْقِيقِ الْإِهَانَةِ وَالْاسْتِخْفَافِ مِنْ قَصْدِهِمَا.

(١) "الْقَنِيَّة": كِتَابُ السَّيْرِ - بَابُ مَا يَكْفَرُ بِهِ الْإِنْسَانُ - الْوُجُوحُ الْخَامِسُ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ سَوْمُ الْقِيَامَةِ ق ٦٥/أ، فَقُلْتُ عَنْ بَرَهَانَ الدِّينِ صَاحِبِ الْمَحِيطِ وَبِحَمِّ الْأُتَمَةِ الْحَارِيِّ.

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالْمِثَالُ": كِتَابُ السَّيْرِ ص ٢٢١.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٤/٣١٠.

ولا يُكفر. وفي: فأنا بريء من الشفاعة ليس^(١) يمين؛ لأنَّ مُنكِرها مُبتدِع لا كافر،...

عن الله تعالى أنه لا يكون يميناً؛ لأنه حينئذٍ ليس بكفر بل هو الإيمان)) اهـ "ح"^(٢).
[١٧٢٥٥] (قوله: ولا يُكفر) لما كان مقتضى حلفه كون الإله في السماء كان مضمناً أن يُنوههم كفره بنفس الحلف؛ لأنَّ فيه إثبات المكاب له تعالى فقال: ((ولا يُكفر))، وعلل وجهه أنَّ إطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الرَّحْف - ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك - ١٦] فلا يُكفر بإطلاقه عليه تعالى وإن كانت حقيقة الظرفية غير مُرادّة، فبالنظر إلى كون هذا اللفظ واردًا في القرآن كان نفيه كُفراً، ولذا انعقدت به اليمين كما في نظائره، وبالنظر إلى أنَّ اعتقاد حقيقته اللعوية كُفر كان مظنة كفره؛ لاقتضاء حلفه كون الإله في السماء، هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل. وفي أواخر "جامع الفصولين"^(٣): ((قال: الله تعالى في السماء عالِم، لو أراد به المكان كُفر، لا لو أراد به حكاية عمّا جاء في ظاهِر الأخبار، ولو لا نيّة له يُكفر عند أكثرهم)) اهـ. فتأمل.

[١٧٢٥٦] (قوله: لأنَّ مُنكِرها مُبتدِع لا كافر) أي: واليمين إنما تتعقد إذا عُقّت بكفر،

ط"^(٤).

(قوله: أي: واليمين إنما تتعقد إلخ) ولو قيل: إنَّ مُنكِرها كافر لا يكون التبرّي منها كُفراً؛ لأنه لم يعلّق

الكفر وهو إنكارها بل التبرّي منها.

(١) في "و": ((ليس)).

(٢) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٣/أ.

(٣) "جامع الفصولين": الفصل الثامن والثلاثون في مسائل كلمات الكفر ٢٩٨/٢.

(٤) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢، وفيه. ((إذا علّق الكفر)) بدل ((إذا عُقّت بكفر)).

وكذا فصلائي وصيامي لهذا الكافر، وأما فصومي لليهود فيمين إن أراد به^(١) القرية، لا إن أراد به الثواب، (وقوله: -) مبتدأ خبره قوله الآتي: لا (وحقاً).....

[١٧٢٥٧] (قوله: وكذا فصلائي إلخ) أي: أنه [١/٤٣٩] ليس يمين، "بحر"^(٢) عن "المحتبى"، "ط"^(٣).

[١٧٢٥٨] (قوله: وأما فصومي إلخ) في "حاوي الزاهدي": ((وصلواتي وصياماتي لهذا الكافر فليس يمين، وعليه الاستغفار، وقيل: هذا إذا نوى الثواب، وإن نوى القرية فيمين)) اهـ.

قلت: وبه علم أن ما هنا قول آخر؛ إذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي، بل التفصيل جارٍ فيهما على هذا القول، أي: إن أراد القرية والعبادة يكون يميناً لكونه تعليقاً على كفر، وأما إن أراد الثواب فلا؛ لأن الثواب على ذلك أمر غيبي غير مُحَقَّق، ولأن هبة الثواب للغير جائزة عندنا، فعنه أراد تخفيف عذابه وإن لم يكن الكافر أهلاً لثواب العبادة، تأمل.

[١٧٢٥٩] (قوله: وحقاً) في "المحتبى": ((وفي قوله: وحقاً أو حقاً اختلاف المشايخ، والأكثر

(قول "الشارح": فيمين إن أراد به القرية إلخ) قال "ح": ((يجب أن يجري هذا التفصيل في قوله فصلائي وصيامي لهذا الكافر)) اهـ. وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومي وصيامي، واليهودي والكافر كما أشار إليه "ط"، قلت: بل الفرق واضح؛ لأن الكافر المعين يرجى لهصلاح بتوبته تعالى، بخلاف مطلق الكافر واليهودي. اهـ "سندي".

(قوله: إذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي إلخ) كان المناسب زيادة ((ولا)) بين ((هذا الكافر)) و((اليهودي)).

(قوله: بل التفصيل جارٍ فيهما إلخ) وحيث قد قال بالتفصيل في المعين يقول به في غيره أيضاً، ويظهر: أن من قال إنه ليس يمين في المعين بلود تفصيل يقول إنه ليس يميناً في غيره أيضاً كذلك، ولم يظهر وجه هذا القول.

(١) ((٤٥)) ساقطة من "و".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢.

إلا إذا أرادَ به^(١) اسمَ الله تعالى (وَحَقَّ الله تعالى) واختارَ في "الإختيار" أنه يمينٌ للعرف، ولو بالبَاءِ فيمينٌ اتفاقاً، "بحر"^(٢).....

على أنه ليسَ يمينٌ)) اهـ. أي: لا فرقَ بين ذكرِهِ بالواوِ وبدُونِها، فَمَا في "المُلْتَقَى"^(٣) وغيره من ذكرِهِ سَوَاءً لَيْسَ بِقَيْدٍ، فافهم.

[١٧٢٦٠] (قوله: إلا إذا أرادَ به اسمَ الله تعالى) مُكْرَّرٌ مع ما يَأْتِي^(٤) مُتْنًا، وكأنَّه أشارَ إلى أنَّ المُنَاسِبَ ذَكَرُهُ هُنَا، "ح"^(٥).

[١٧٢٦١] (قوله: وَحَقَّ الله) الحَاصِلُ: أَنَّ الحَقَّ إمَّا أَنْ يُذَكَرَ مُعْرِفًا أَوْ مُنْكَرًا أَوْ مُضَافًا، فَاحَقُّ مُعْرِفًا - سَوَاءً كَانَ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْبَاءِ - يَمِينٌ اتِّفَاقًا كَمَا فِي "الخَانِيَّة"^(٦) و"الظَهِيرِيَّة"^(٧)، وَمُنْكَرًا يَمِينٌ عَلَى الْأَصَحِّ إِنَّ نَوَى، وَمُضَافًا إِنْ كَانَ بِالْبَاءِ فَيَمِينٌ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْلِفُونَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بِالْوَاوِ فَعِنْدَهُمَا وَاحِدَتَي الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" لَا يَكُونُ يَمِينًا، وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ يَمِينٌ؛ لِأَنَّ الحَقَّ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَالْحَلْفُ بِهِ مُتَعَارَفٌ، وَفِي "الإِخْتِيَار"^(٨): ((أَنَّ المَخْتَارَ اعْتِبَارًا بِالْعَرَفِ)) اهـ. وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ المَخْتَارَ أَنَّهُ يَمِينٌ فِي الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٩) وَتَقَدَّمَ^(١٠)

(قوله: وكأنَّه أشارَ إلى أنَّ المُنَاسِبَ ذَكَرُهُ هَا إِنْج) أَوْ يَقَالُ: إِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا؛ لِدَفْعِ تَوَهُّمٍ أَنَّ مَا يَأْتِي مُتْنًا خَاصٌّ بِمَا إِذَا أَتَى بِهِ بِدُونِ الْوَاوِ.
(قوله: وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ المَخْتَارَ أَنَّهُ يَمِينٌ فِي الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا إِنْج) بَوَاوٍ أَوْ بَاءٍ أَوْ بِدُونِهِمَا، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُنْكَرَ بِدُونِهِمَا لَيْسَ يَمِينًا إِنَّمَا هُوَ مَعَ عِلْمِ النِّيَّةِ، فَلَا يَبَاقِي مَا فِي "الْبَحْرِ".

(١) ((به)) ساقطة من "و".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣١١/٤.

(٣) "ملتقى البحر": كتاب الأيمان ٣١٧/١.

(٤) في هذه الصحيفة.

(٥) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/أ - ب.

(٦) "الحذبة": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الظهيرية": كتاب الأيمان ١٢٥/ب.

(٨) "الإخبار": كتاب الأيمان ٥٢/٤.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان ٣١١/٤.

(١٠) ص ٢٤٤ - "در".

(وحرمة) وبجرمة شهد الله، وبجرمة لا إله إلا الله، وبحق الرسول أو الإيمان أو الصلاة،
(وعذابه وثوابه ورضاه ولعنة الله وأمانته)،.....

أن المنكر بدون واو أو باء ليس يمين عند الأكثر. هذا وقد اعترض في "الفتح" (١) على ما في
"الإختيار": ((بأن التعارف يُعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة
غيره، ولفظ ((حق)) لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى، بل ما هو من حقوقه)). ثم قال (٢):
((ومن الأقوال الضعيفة ما قال "البلخي": إن قوله: بحق الله يمين؛ لأن الناس يخلفون به، وضعفه لما
علمت أنه مثل: وحق الله)).

[١٧٢٦٢] (قوله: وحرمة) اسم بمعنى الاحترام، وحرمة الله ما لا يحل انتهاكه، فهو في
الحقيقة قسم بغيره تعالى، "حموي" عن "البرجندي"، "ط" (٣).

[١٧٢٦٣] (قوله: وبجرمة شهد الله (٤)) بالدال المهملة [٤/٤٣ق/ب] في كثير من النسخ وكتب،
وفي بعضها ((شهر الله)) بالراء، وكل من النسختين صحيح المعنى، "ح" (٥).

[١٧٢٦٤] (قوله: وبحق الرسول) فلا يكون يمينا لكن حقه عظيم، "ط" (٦) عن "الهندية" (٧).
[١٧٢٦٥] (قوله: ورضاه) مكرر مع ما مر (٨) في قوله: ((ولا بصفة لم يُتعارف الحيف
بها)) إلخ، وكونه ليس يمينا لا يُنافي ما مر (٩) في قوله: ((أو صفة فعل يُوصف بها وبضدّها)) إلخ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٨/٤ بتصرف.

(٢) أي في "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٨/٤ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢.

(٤) في "الأصل" و"٣": ((شهداء الله)).

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٣/ب.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٥٥/٢، نقلاً عن "الخلاصة"

(٨) ص ٢٥٦ - "در".

(٩) ص ٢٤٧ - "در".

لكن في "الخانية": أمانة الله يمين، وفي "النهر"^(١): إن نوى العبادات فيس يمين. (وإن فعله^(٢) فعليه غضبه أو سخطه أو لعنة الله أو هو ران أو سارق أو تسارب حمر أو كل رباً - لا) يكون قسماً.....

كما قدّمناه^(٣) هناك.

[١٧٢٦٦] (قوله: لكن في "الخانية" إلخ) حيث قال^(٤): ((وأمانة الله يمين، وذكر "الطحاوي": أنه لا يكون يميناً، وهو رواية عن "أبي يوسف")) اهـ. وفي "ابحر"^(٥): ((ذكر في "الأصل"^(٦): أنه يكون يميناً خلافاً لـ "الطحاوي"؛ لأنها طاعته، ووجه ما في "الأصل": أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يُراد بها صفته)) اهـ. وفي "الفتح"^(٧): ((فعندنا و"مالك" و"أحمد": هو يمين، وعند "الشافعي": بالنية؛ لأنها فسرت بالعبادات، قلنا: غلب إرادة اليمين إذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية للعادة الغالبة)) اهـ. وبه علم أن المعتمد ما في "الخانية".

[١٧٢٦٧] (قوله: فيس يمين) أي: اتفاقاً؛ لأنها ليست صفة، لكن عى المعتمد ينبغي أن لا يصدق في القضاء.

[١٧٢٦٨] (قوله: فعليه غضبه إلخ) أي: لا يكون يميناً أيضاً؛ لأنه دعاء عى نفسه، ولا يستزم وقوع المدعو، بل ذلك متعلق باستجابة دعائه، ولأنه غير متعارف. "فتح"^(٨).

[١٧٢٦٩] (قوله: أو هو ران إلخ) لأن حرمة هذه الأشياء تحتمل النسخ والتبديل فله تكن

(١) 'نهر': كتاب الأيمان ق ٢٧٨ أ.

(٢) في 'و': ((فعل)).

(٣) مقولة [١٧١٨٢] قوله: ((كانغصب وارصى)).

(٤) 'الخانية': كتاب الأيمان ٢ ٤ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٥) 'بحر': كتاب الأيمان ٤/٣١٠.

(٦) ذكرت ((أمانة الله)) في 'الأصل' في موضعين: موضع اقترنت فيه بحرف القسم وعده 'محمد' يميناً، وموضع اقترنت به: ((عنه غضب الله أو لعنته)). وبه يعدّها هنا قسماً، ولا يخفى أن المراد في كلام 'ابن عابد' اموضع لأور

(٧) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤ ٣٦١

(٨) 'الفتح' كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤ ٣٦٣.

لعدم التعارف، فهو تُعَوِّفُ^(١) هل يكون يميناً؟ ظاهر كلامهم: نعم، وظاهر كلام
"الكمال": لا، وتأمُّهُ في "النهر"^(٢)،.....

في معنى حرمة الاسم، ولأنه ليس بمُتعارَفٍ، "هدية"^(٣). أي: أن حرمة هذه الأشياء تحتمل
السقوط لضرورة أو نحوها.

[١٧٢٧٠] (قوله: لعدم التعارف) ظاهره: أنه عينة لجميع، وقد علمت أن العرف معتبر في
الحلف بالصفات المشتركة، تأمل.

[١٧٢٧١] (قوله: فهو تُعَوِّفُ إلخ) أي: في: هو زان وما بعده، كما يفيدُه كلامُ "النهر"^(٤)
والظاهر: أن مثله: فعليه غضبه إلخ.

[١٧٢٧٢] (قوله: ظاهر كلامهم: نعم) فيه نظر؛ لأنهم لم يقتصرُوا على التعليق بالتعارف بل
عللوا بما يقتضي عدم كونه يميناً مطلقاً وهو كون: عليه غضبه ونحوه دعاء على نفسه، وكون:
هو زان يحتمل النسخ، ثم عللوا بعدم التعارف لأنه عند عدم التعارف لا يكون يميناً وإن كان
مما يمكن الحلف به في غير الاسم، فكيف إذا كان ممّا لا يمكن.

[١٧٢٧٣] (قوله: وظاهر كلام "الكمال": لا) حيث قال^(٥): ((إن معنى اليمين أن يعلّق
الحالف ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لزوم وجوده [٤٤٤: ٤] أي: وجود ما عنقه، كالكفر
عند وجود الفعل المحفوف عليه كدخول الدار، وهنا لا يصير مجرد الدخول زانياً أو سارقاً حتى
يوجب امتناعه عن الدخول، بخلاف الكفر فإنه بمباشرة الدخول يتحقق الرضا بالكفر فيوجب
الكفر)). اهـ مُخَصَّصاً مُوضَّحاً.

(١) في 'د': ((تعرفت)).

(٢) 'النهر': كتاب الأيمان ق ٢٧٨ ب.

(٣) 'الهدية': كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٢ ٧٤.

(٤) 'اسهر': كتاب الأيمان ق ٢٧٨ ب.

(٥) 'افتح': كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤ ٣٦٣ تصرف

وفي "البحر"^(١): ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله كدمٍ وخنزيرٍ (إلا إذا أراد) الخالف (بقوله: حقاً)^(٢) اسم الله تعالى فيمين على المذهب^(٣) كما صححه في "الحانية"^(٤)،.....

والمراد: أنه يوجب الكفر عند الجهل، والكفارة عند العلم، ولا يخفى أن هذا التعبد يصلح أيضاً لنحو: عليه غضبه؛ لأنه لا تحقق استجابة دعائه بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرته فلم يكن فيه معنى اليمين وإن تغورف.

[١٧٢٧٤] (قوله: وفي "البحر" إلخ) هذا غير منقول، بل فهمته في "البحر"^(٥) من قول 'الولوالجية'^(٦) في تعليل قوله: ((هو يستحل الدم أو لحم الخنزير إن فعل كذا لا يكون يميناً؛ لأن استحلال ذلك لا يكون كفراً لا محالة؛ فإنه حالة الضرورة يصير حلالاً)) اهـ. واعترضه المحشي^(٧): ((بأنه وهم باطل؛ لأن قول "الولوالجية": (لا محالة) قيد للمنفى وهو: يكون، لا للنفي وهو: لا يكون، فالمعنى: أن كون استحلاله كفراً على الدوام منفي، بل قد لا يكون كفراً، يوضحه ما في "المحيط"^(٨): من أنه لا يكون يميناً للشك؛ لأنه قد يكون استحلاله كفراً كما في غير حالة الضرورة، فيكون يميناً، وقد لا يكون كفراً كما في حالة الضرورة، فلا يكون يميناً. فقد حصل الشك في كونه يميناً أو لا، بخلاف: هو يهودي إن فعل كذا؛ لأن اليهودي من ينكر رسالة محمد ﷺ وذلك كفر دائماً، فكل ما حرم مؤبداً فاستحلاله معلقاً بالشرط يكون يميناً، وما لا فلا)). اهـ ملخصاً.

٥٧/٣

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٢/٤.

(٢) في "و": ((حق اسم)).

(٣) في "ب": ((المذهب)) بالدال المهملة، وهو خطأ طاعى.

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٢/٤.

(٦) "الولوالجية": كتاب الأيمان ٨٩/أ تصرف.

(٧) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/ب.

(٨) "المحيط الرهاني": كتاب الأيمان ١/٣٦٣/ب.

(و) مِنْ (حُرُوفِهِ: ^(١) الواوُ والباءُ والتاءُ) ولَا مُ الْقَسَمِ.....

مطلب: حُرُوفُ الْقَسَمِ

١٧٢٧٥. (قوله: وَمِنْ حُرُوفِهِ) أَفَادَ أَنَّ لَهُ حُرُوفًا أُخَرَ نَحْوُ: مِنْ إِلَهٍ بِكَسْرِ الِيمِ وَضَمِّهَا، صَرَّحَ بِهِ "الْقَهْستَانِي" ^(٢) عَنْ "الرَّضِي" ^(٣)، "ح" ^(٤).

قلت: وفي "الدَّمَامِينِي" ^(٥) عَنْ "التَّسْهِيلِ" ^(٦): ((وَمِنْ: مُثَلَّثُ الْحَرْفَيْنِ مَعَ تَوَافُقِ الْخَرَكَيْنِ)) اهـ، فَفَهِم. وَالْمُرَادُ بِأَحْرُوفِ: الْأَدْوَاتُ؛ لِأَنَّ مِنْ إِلَهٍ - وَكَذَا الْيَمِيمُ - اسْمٌ مُخْتَصَرٌّ مِنْ لَيْمُنُ كَمَا مرَّ ^(٧). وَالضَّمِيرُ فِي ((حُرُوفِهِ)) رَاجِعٌ إِلَى الْقَسَمِ أَوْ الْحَيْفِ أَوْ إِلَى الْيَمِينِ بِتَأْوِيلِ لِقَسَمِ، وَإِلَّا فَلْيَمِينُ مُؤَنَّثَةٌ سَمَاعًا.

١٧٢٧٦. (قوله: الواوُ والباءُ والتاءُ) قَدَّمَ الْوَائِي؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي الْقَسَمِ، وَلِذَا لَمْ تَقْعِ الْبَاءُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فِي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ إِذَا كنْتُمْ سُكَانًا﴾ [لَقْمَان - ١٣] مَعَ احْتِمَالِ تَعْقِيبِهَا بِـ ﴿لَا تَشْرِكُوا﴾ وَقَدَّمَ غَيْرَهُ الْبَاءَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهَا صِلَةُ أَحْيَفُ وَأَقْسَمُ، وَلِذَا دَخَلَتْ فِي الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ نَحْوُ: بَكَ لَا أَفْعَلَنَّ.

١٧٢٧٧. (قوله: وَلَا مُ الْقَسَمِ) وَهِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِاللَّهِ فِي الْأُمُورِ الْعِظَامِ، "قَهْستَانِي" ^(٧). أَي: لَا تَدْخُلْ عَنَى غَيْرِ اسْمِ الْجَلَالَةِ [٤ ق ٤٤ ب] وَهِيَ مَكْسُورَةٌ، وَحُكِيَ فَتَحُهَا كَمَا فِي 'حَوَاشِي شَرْحِ الْجُرُومِيَّةِ' ^(٨).

(١) فِي 'ط' ((حُرُوفِ))، وَهُوَ حَطُّ.

(٢) جَامِعُ ارْمُور: كِتَابُ الْإِيمَانِ ١ ٣٨٢.

(٣) 'شَرْحُ الرِّضِيِّ': قِسْمُ الْحُرُوفِ - حُرُوفُ الْخَر ٤ ٢٧٠، وَأَحْرُفُ الْقَسَمِ ٤ ٣٠٠.

(٤) 'ح': كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٣٤ أ.

(٥) 'تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ': بَابُ الْقَسَمِ ص ١٥١.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٢٢١] قَوْلُهُ: ((أَي: وَبِمِ إِلَهٍ)).

(٧) 'جَامِعُ ارْمُور': كِتَابُ الْإِيمَانِ ١ ٣٨٢.

(٨) نَظَرُ حَاشِيَةِ لِعَلَامَةِ أَبِي النَّجَّاحِ عَلَى شَرْحِ مِثْنِ "الْأَحْرُومِيَّةِ" ص ١٦. وَمَقْدَمَةُ الْآحْرُومِيَّةِ فِي سَحْو: لِأَيِّ عَبْدٍ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ لِمَعْرُوفِ بَابِ أَحْرُومٍ (ت ٧٢٣هـ). وَعِنْدَهَا عِدَّةُ شُرُوحٍ مِثْلُهَا. شَرْحُ شَيْخِ حَنْدٍ لِأَرْهَرِي (ت ٩٠٥هـ). وَعِنْدَهُ عِدَّةُ حَوَاشٍ مِنْهَا: ١- حَاشِيَةُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الشَّنَوَانِيِّ (ت ١٠١٩هـ)، ٢- حَاشِيَةُ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ لَشَّاسِي (ت ١٠٢٠هـ) ٣- حَاشِيَةُ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْقُنْيُوبِيِّ (ت ١٠٦٩هـ)، ٤- حَاشِيَةُ مُحَمَّدُ بْنُ سَحَا (كَانَ حَيًّا ١٢٢٣هـ). ('كَشَفُ صُوب' ٢ ١٧٩٦، 'مَعْجَمُ مُؤَلِّفِينَ' ٣ ٤٤)

وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل.....

وفي "الفتح"^(١): ((ولا تستعمل اللام إلا في قسم متضمن معنى التعجب، كقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «دخل آدم الجنة ف: لله ما غربت الشمس حتى خرج»، وقولهم: «لله ما يؤخر الأجل»)، فاستعمالها قسمًا مجردًا عنه لا يصح في اللغة إلا أن يتعارف كذلك، وقول الهداية"^(٢): ((في المختار)) - كما في بعض النسخ - احتراز عما عن "أبي حنيفة": أنه إذا قال: لله علي أن لا أكنم ريداً أنها ليست يمين إلا أن ينوي؛ لأن الصيغة للنذر، ويحتمل معنى اليمين)) اهـ.

[١٧٢٧٨] (قوله: وحرف التنبيه) المراد به: ((ها)) محذوف الألف، أو تابتها، مع وصل ألف الله وقطعها، كما في "التسهيل" لـ "ابن مالك"^(٣).

[١٧٢٧٩] (قوله: وهمزة^(٤) الاستفهام) هي همزة بعدها ألف، ولقط الجلالة بعدها بحرو، وتسميتها بهمزة الاستفهام مجاز، كذا في "الدماميني" على "التسهيل"، "ح"^(٥). والظاهر أن الجر بهذه الأحرف لنيابتها عن أحرف القسم، "ط"^(٦).

[١٧٢٨٠] (قوله: وقطع ألف الوصل) أي مع جر الاسم الشريف، "ح"^(٧). أي: فالهمزة نابت عن حرف القسم، وليس حرف القسم مضمراً؛ لأن ما يضمن فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل، نعم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيحتمل الوجهين، أما عند عدم الابتداء - كقولك: يا زيد لله لأفعلن - فإن قطعتها كان مما نحن فيه، وإلا فهو من الإضمار، فافهم.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٧/٤.

(٢) لم نثر على تحريج لقول ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٧٣/٢.

(٤) "تسهيل الفوائد": باب تعميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ص ٢٤٤.

(٥) في "م": ((همزة)) بدون واو.

(٦) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٤/أ.

(٧) "ط": كتاب الأيمان ٢٣٣/٢.

(٨) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٤/أ.

والميم المكسورة والمضمومة، كقوله: لِلّٰهِ وَهَا اللّٰهُ وَمُ اللّٰهُ، (وقد تُضمَرُ) حروفه إيجازاً، فيختصُّ اسمُ اللّٰهِ.....

[١٧٢٨١٦] (قوله: والميم المكسورة والمضمومة) وكذا المفتوحة، فقد نقل "الذميسي" فيها التثنية، وفي "ط"^(١): ((لعلهم اعتبروا صورتها فعدوها من حروف القسم، وإلا فقد سبق أنها من جملة اللغات في: أئمن الله ك: من الله)).

[١٧٢٨٢٢] (قوله: لله) بكسر لام القسم وجر الهاء كما قدمناه^(٢)، فافهم.

[١٧٢٨٣٣] (قوله: وها الله) مثال لحرف التثنية، والهاء مجرورة، "ح"^(٣).

[١٧٢٨٤٤] (قوله: ثم الله) بتثنية الميم كما قدمناه^(٤)، والهاء مجرورة.

[١٧٢٨٥٥] (قوله: وقد تُضمَرُ حروفه) فيه: أنَّ الذي يُضمَرُ هو الباء فقط؛ لأنها حرف القسم الأصبي كما نقله "الفهستاني"^(٥) عن "الكشاف"^(٦) و"الرضي"^(٧)، وأراد بالإضمار عدم الذكر فيصدق بالحذف، والفرق بينهما: أنَّ الإضمار يبقى أثره بخلاف الحذف، قال في "الفتح"^(٨): ((وعليه ينبغي كون الحرف محذوفاً في حالة النصب، ومضمراً في حالة الجر لظهور أثره)). وقوله في "البحر"^(٩) - ((قال: تُضمَرُ، ولم يقل: تُحذف للفرق بينهما إلخ)) - يوهيه أنه مع النصب لا يكون حالفاً وليس كذلك، ولذا قال في "النهر"^(١٠): ((إنه بمنزلة عن التحقيق؛ لأنه كما

(١) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٣/٢.

(٢) المقولة [١٧٢٧٧] قوله: ((ولام القسم)).

(٣) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٤/أ.

(٤) المقولة [١٧٢٢١] قوله: ((وايم الله)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٢/١.

(٦) "كشف الأسرار" للبحاري: باب حروف الجر - حروف القسم ٣٤٩/٢.

(٧) "شرح الرصي على الكافية": قسم الحروف - حروف الجر ٢٨٣/٤.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميماً وما لا يكون ميماً ٣٥٧/٤ بتصرف.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٣/٤.

(١٠) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩/أ. بتصرف.

بالحرركات الثلاث، وغيره بغير الجرّ، والتزيم رفع: أيمن ولعمرُ الله، (كقوله: اله) بنصبه بنزع الخافض، وجره الكوفيون، "مسكين"^(١). (لأفعلن كذا).....

يكونُ حالياً مع بقاء الأثر يكونُ أيضاً حالياً مع النصب [٤/٤٥٥] بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذٌّ) اهـ. أي: شاذٌّ في غير اسم الله تعالى، فافهم.

[١٧٢٨٦] (قوله: بالحرركات الثلاث) أمّا الجرّ والنصب فعلى إضمارِ الحرفِ أو حذفه مع تقديرِ ناصبٍ كما يأتي^(٢)، وأمّا الرفعُ فقال في "الفتح"^(٣): ((على إضمارِ مُبتدأٍ، والأوّل كونه عَمَى إضمارِ خبرٍ؛ لأنَّ الاسمَ الكريمَ أعرفُ المعارِفِ فهو أوّلُ بكونه مُبتدأً، والتقديرُ: اله قَسَمِي. أو قَسَمِي الله)) اهـ.

[١٧٢٨٧] (قوله: وغيره) أي: ويختصُّ غيرُ اسمِ الجلالة، كالرحمن والرحيم بغيرِ الجرّ، أي: بالنصب والرفع، أمّا الجرّ فلا؛ لأنّه لا يجوزُ حذفُ الجارِّ وإبقاءَ عمله إلا في مواضع، منها: لفظُ الجلالة في القسمِ دونَ عوضٍ، نحو: لله لأفعلن.

[١٧٢٨٨] (قوله: بنصبه بنزع الخافض) هذا خلافُ أهلِ العربية، بل هو عندهم بفعلِ القسمِ لمّا حذِفَ الحرفُ اتَّصلَ الفعلُ به إلا أن يُرادَ عند انزعاجِ الخافضِ أي: بالفعلِ عنده، كذا في "الفتح"^(٣). أي: فالباءُ في بـ ((نزع)) للسببية لا صلة نصبه؛ لأنَّ التزاع ليسَ من عوامِدِ النصب، بل الناصِبُ هو الفعلُ ويتعدّى بنفسه توسعاً بسببِ نزاعِ الخافضِ كما في: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف - ١٥٠] أي: عن أمره، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة - ٥] أي: عليه.

[١٧٢٨٩] (قوله: وجره الكوفيون) كذا حكى الخلاف في "المبسوط"^(٤). قال في "الفتح"^(٥):

٥٨٣

(١) "شرح منلا مسكين": كتاب الأيمان ص ١٣١ - بنصرف.

(٢) المقولة [١٧٢٨٩] قوله: ((وجره الكوفيون)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٧/٤.

(٤) "المبسوط": كتاب الأيمان ١٣٢/٨.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٧/٤.

((ونظَرَ فيه بأنَّهما أي: النَّصْبَ والجَرَ وَجْهَانِ سَائِغانِ للعَرَبِ لَيْسَ أَحَدٌ يُنْكِرُ أَحَدَهُمَا لِيَتَأْتِيَ الخِلَافُ)) اهـ.

وسَكَتَ "الشَّارِحُ" عن الرَّفْعِ مع أَنَّهُ ذَكَرَهُ أَيْضاً في قَوْلِهِ: ((بالحَرَكَاتِ الثلاثِ)).

(تَنْبِيْهٌ)

هَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ وَكَذَا سُكُونُ الْهَاءِ يَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ مع التَّصْرِيحِ بِيَاءِ الْقِسْمِ، ففِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(١): ((بِاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا - وَسَكَنَ الْهَاءُ أَوْ نَصَبَهَا أَوْ رَفَعَهَا - يَكُونُ يَمِيناً، وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا، وَسَكَنَ الْهَاءُ أَوْ نَصَبَهَا لَا يَكُونُ يَمِيناً إِلَّا أَنْ يُعَرِّبَهَا بِالْجَرَ فَيَكُونُ يَمِيناً، وَقِيلَ: يَكُونُ يَمِيناً مُطْلَقاً)) اهـ.

قُلْتُ: وَقَوْلُ الْمُتَوَّنِ: ((وَقَدْ تَضَمَّرُ)) يُشِيرُ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْإِضْمَارَ يَبْقَى أثرُهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَرَ، لَكِنَّهُ خِلَافُ مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٢) وَغَيْرِهَا: ((مِنْ تَجَوُّبِ انْصَابِ))، وَقَدْ مَنَّا^(٣) عَنْ "الْجَوْهَرَةِ": ((أَنَّهُ الصَّحِيحُ))، بَلْ قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا نُصِبَ أَنَّهُ يَكُونُ يَمِيناً بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي جَوَازِ كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، وَلَكِنَّ النَّصْبَ أَكْثَرَ كَمَا ذَكَرَهُ "عَبْدُ الْقَاهِرِ" فِي "مُقْتَصَدِهِ"^(٥)، كَذَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ")) اهـ.

قُلْتُ: بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِهِ يَمِيناً مع سُكُونِ الْهَاءِ، وَقَدْ رَدُّهُ فِي "الْفَتْحِ"؛ حَيْثُ

(قَوْلُهُ: وَنَظَرَ فِيهِ بِأَنَّهُمَا إِلَخ) يَجْعَلُ الْخِلَافَ فِي الْأَرْحَحِ يَنْدَفِعُ التَّظْيِيرُ، وَيُظْهِرُ وَجْهَهُ اقْتِصَارُهُ عَلَى النَّصْبِ وَالْجَرَ، تَأَمَّلْ.

(١) "الظَّهْرِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فَمَا يَكُونُ بِمَسَاءٍ بِالْعَرَبِيَّةِ فِي ١٢٥/ب خُصَرَفَ.

(٢) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٧٣/٢.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧١٦٨] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ يَرْفَعُ الْهَاءُ)).

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٣١٣/٤.

(٥) "الْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِبْطَاحِ": ٧٦٩/٢، لِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَاوِيِّ (ت ٤٧١هـ)،

و"الْإِبْطَاحُ" لِأَبِي عَنِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَارِسِيِّ الْحَوِيِّ (ت ٣٧٧هـ) ("كُشْفُ الطُّبُونِ" ٢١٢/١، وَ ١٧٩٣/٢،

"قَوَاتِ الْوَفَايَاتِ" ٣٦٩/٢، "نَعْبَةُ الْوَعَاةِ" ١٠٦/٢).

أفاد أن إضمار حرف التأكيد في القسم عليه لا يجوز، ثم صرح به بقوله: (الحلف بالعربية (في الإثبات لا يكون إلا بحرف التأكيد، وهو اللام والنون، كقوله: والله لأفعلن كذا).....

قال^(١): ((ولا فرق [٤/٤٥٥/ب] في ثبوت اليمين بين أن يُعرب القسم به خطأ أو صواباً أو يُسكنه، خلافاً لما في "المحيط" فيما إذا سكته؛ لأن معنى اليمين - وهو ذكر اسم الله تعالى للمنع أو الحمل معقوداً بما أريد منعه أو فعله - ثابت فلا يتوقف على خصوصية في اللفظ)) اهـ.

مطلب: فيما لو أسقط اللام والنون من جواب القسم

١٧٢٩٠١ (قوله: أن إضمار حرف التأكيد الإضافة في ((حرف)) للجنس؛ لأن المراد اللام والنون، فإن حذفهما في جواب القسم المستقبل الثبت لا يجوز، نعم حذف أحدهما جائز عند لكوفي لا عند البصريين، وكذا يجوز إن كان الفعل حالاً كقراءة "ابن كثير" ﴿لَا قِيَمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة - ١]، وقول الشاعر: [التقارب]

يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزْخِرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(٢)

١٧٢٩١١ (قوله: الحلف بالعربية إلخ) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها، "مقدسي". يعني: لا يكون يميناً على الإثبات، وقوله: ((ولا كفارة عليهم فيها)) أي: إذا تركوا ذلك الشيء، ثم قال "المقدسي": ((لكن ينبغي أن ترميهم بعارهم الحلف بذلك))، ويؤيده ما نقلناه عن "الطهيري"^(٣): ((أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب

(قول "الشراح". أفاد أن إضمار إلخ) أي: من تقييد الإضمار بالخروف.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٧/٤ احتصار.

(٢) البيت بلا نسبة في "المقاصد الحوية" ٣٣٨/٤، و"شرح التصريح" ٢٠٣/٢، و"شرح الأشموني" ٤٩٦/٢، و"موائد القلائد" رقم (١٠٣١).

(٣) "الطهيري": كتاب الأيمان الفصل الأول فيما يكون يميناً بالعربية ق ١٢٥/ب تصرف.

في: بله يَكُونُ يَمِينًا، مع أنَّ العربَ ما نَطَقَتْ بِغَيْرِ الجَرِّ، فليُتَأَمَّلَ)). وَيَنْبَغِي أَدَّ يَكُونُ يَمِينًا وَإِنْ خَلَا مِنَ اللَّامِ وَالتَّوْنِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(١): ((سُبْحَانَ اللَّهِ أَفْعَلُ، لَا إِلَهَ إِلَّا لَهُ أَفْعَلُ كَذَا لَيْسَ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَ)) اهـ. واعتَرَضَهُ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"^(٢): ((بِأَنَّ مَا نَقَلَهُ لَا يَدُلُّ لِمُدَّعَاؤِهِ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ إِعْرَابِيٌّ لَا يَمْنَعُ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَ فَلَا يَضُرُّ التَّسْكِينُ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ بِمَا تَقَرَّرَ: أَنَّ اللَّحْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ؛ إِذِ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَالنَّقْلُ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ)) اهـ.

قلتُ: وفيه نظرٌ، أمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ اللَّحْنَ: الْخَطَأُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٣)، وَفِي "الْمُصْبَحِ"^(٤): ((اللَّحْنُ: الْخَطَأُ فِي الْعَرَبِيَّةِ))، وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ قَوْلَ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ": ((سُبْحَانَ اللَّهِ أَفْعَلُ)) عَيْنُ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ لَا غَيْرُهُ؛ فَإِنَّهُ أَتَى بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مُجَرَّدًا مِنَ اللَّامِ وَالتَّوْنِ، وَجَعَلَهُ يَمِينًا مَعَ النِّيَّةِ، وَلَوْ كَانَ عَسَى النَّفْيِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ النِّيَّةِ يَمِينٌ عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ النِّيَّةَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَعَارَفٍ كَمَا مَرَّ^(٥). وَقَالَ "ح"^(٦): ((وَبَحْثُ "الْمُقَدِّسِيِّ" وَجِيهَةٌ، وَقَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ: إِنَّهُ يُصَادِمُ الْمُنْقُولَ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُنْقُولَ فِي الْمَنْهَبِ كَانَ عَلَى عُرْفِ "صَدْرِ الْإِسْلَامِ" قَبْلَ أَنْ تَتَغَيَّرَ النُّعْمَةُ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يَأْتُونَ بِاللَّامِ وَالتَّوْنِ فِي مُثَبِّتِ الْقَسَمِ أَصْلًا، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ بِوُجُودِ

(قَوْلُهُ: قلتُ: وفيه نظرٌ، أمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ اللَّحْنَ إلخ) مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا لَا يَرُدُّ مَذَكَرَهُ الرَّمْلِيُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ، تَأَمَّلْ.

(١) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَتَعَقَّدُ بِهَا الْيَمِينُ ق ٨٩/أ، نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

(٢) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((لَحْنٌ)).

(٣) "الْمُصْبَحُ الْمُنِيرُ": مَادَّةُ ((لَحْنٌ)).

(٤) ص ٢٥٨ - "دُرِّ".

(٥) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٣٤ ب، وَقَوْلُهُ: ((لَفْظُ الْفُرْسِ وَنَحْوُهَا فِي الْأَيْمَانِ لَمْ يَتَدَيَّرْ)) سَاقِطٌ مِنْ مَخْطُوطَةِ "ح" الَّتِي

((لا)) وعدمها، وما^(١) اصطلاحهم على هذا إلا كاصطلاح لغة الفُرس ونحوها في الأيمان بمن تدبر)) اهـ.

قلت: ويؤيده ما ذكره العلامة "قاسم" وغيره: ((من أنه يُحملُ كلامُ كُلِّ عاقدٍ وحالفٍ وواقفٍ على عرفه وعادته سواءً وافقَ كلامَ العرب أم لا))، ويأتي^(٢) نحوه عن 'الفتح' في أول الفصل الآتي. وقد فرّق أهلُ العربية بين ((بلى)) و((نعم)) في الجواب: بأنَّ ((بلى)) لا يجاب ما بعد النفي، و((نعم)) للتصديق، فإذا قيل: ما قام زيدٌ، فإن قلت: بلى كان معناه قد قام، وإن قلت: نعم كان معناه ما قام، ونقل في "شرح المنار" عن 'التحقيق'^(٣): ((أنَّ المُعتبرَ في أحكامِ الشرعِ العرفُ حتّى يُقامَ كُلُّ واحدٍ منهما^٤ مُقامَ الآخرِ)) اهـ. ومثله في 'التلويح'^(٤)، وقولُ 'المحيط' هنا -: ((والحيفُ بالعربية أن يقولَ في الإثبات: والله لأفعلن)) إلخ - بيانٌ للحُكم على قواعدِ العربية وعُرفِ العرب وعاداتهم الخالية عن اللحن، وكلامُ الناسِ اليومَ خارجٌ عن قواعدِ العربية سيوى النادرِ فهو لغة اصطلاحية لهم كباقي اللغاتِ الأعجمية، فلا يُعامَلونَ بغيرِ لغتهم وقصدِهم إلا من التزم منهم الإعراب، أو قصدَ المعنى الغويّ فينبغي أن يُدَيَّنَ، وعن هذا^(٥) قال شيخُ مشايخنا "السَّائِحاني": ((إنَّ إيماننا الآن لا تتوقَّفُ على تأكيدٍ، فقد وضَعناها وضْعاً جديداً، واصطَلَحنا عليها وتعارَفناها فيجبُ مُعامَلتنا على قدرِ عقولنا ونِّيَّاتنا، كما أوقع المتأخرونَ الطَّلاقَ بـ: عليّ الطَّلاقُ، ومن لم يدِرْ بعُرفِ أهلِ زمانِهِ فهو جاهِلٌ)) اهـ.

(١) في "الأصل" و"٣": ((وأمّا اصطلاحهم))، وكذا عبارة 'ح' التي بين أيدينا، وهو خطأ.

(٢) المقولة [١٧٤٢٧] قوله: ((وعندنا على العرف)).

(٣) تقدمت ترجمته في ١٦٣ ٣.

❖ قوله: ((كُلُّ واحدٍ منهما إلخ)) أي: مِنْ نَعَمْ وَبلى. اهـ منه.

(٤) لم يشر عليها في مظانها في 'التلويح'.

(٥) في 'م': ((وعسى هـ)).

قلت: ونظيرُ هذا ما قالوه: من أنه لو أسقطَ الفاءَ الرابطةَ لجوابِ الشرطِ فهو تنجيزٌ لا تعييقٌ. حتى لو قال: إن دخلتِ الدارَ أنتِ طالقٌ تطلُقُ في الحال، وهذا مبنيٌّ على قوعِ العريضةِ أيضاً، وهو خلافُ المتعارفِ الآنَ فينبغي بناؤه على العرفِ كما قدّمناه^(١) عن "المقدسي" في باب التعليق، وقدّمنا هناك ما يُناسبُ ذكره هنا فراجعه، والله سبحانه أعلم.

(تنبيه)

ما مرَّ^(٢) إنما هو في القسم، بخلاف التعليق فإنه وإن سُمِّيَ عند الفقهاء حيفاً ويميناً لكنه لا يُسمَّى قسمًا، فإنَّ القسمَ خاصٌّ باليمين بالله تعالى كما صرح به "القَهْستاني"^(٣)، أمَّ التعييقُ فلا يجري اشتراطُ اللامِ والنونِ في المُثَبَّتِ منه لا عند الفقهاء ولا عند اللغويين، ومنه: الحرامُ يَزْمُنِي، وعني الطلاقُ لا أَفْعَلُ كذا، فإنه يُرادُ به في العرفِ: إن فعلتُ كذا فهي طالقٌ، فيجبُ بمضاوئه عليهم. كما صرح به في "الفتح" وغيره كما يأتي^(٤)، قال "ح"^(٥): ((فاندفع بهذا ما توهمه بعضُ الأفاضلِ من أنَّ في قول القائل: عليَّ الطلاقُ أحييُّ اليومَ، إنَّ جاء في اليومِ [٤/٦٤] وقَعَ الطلاقُ. وإلا فلا؛ لعدمِ اللامِ والنونِ، وأنتَ خيرٌ بأنَّ النحاةَ إنما اشترطوا ذلك في جوابِ القسمِ المُثَبَّتِ لا في جوابِ الشرطِ، وإلاَّ كان معنى قولك: إنَّ قامَ زيدٌ أقم، إنَّ قامَ زيدٌ لم أقم: ولم يقل به عاقلٌ فضلاً عن فاضلٍ. على أنَّ قوله: أحييُّ ليسَ جوابَ الشرطِ بل هو فعلُ الشرطِ؛ لأنَّ المعنى: إنَّ لم أحييَّ اليومَ فأنتِ طالقٌ. وقد وقَعَ هذا الوهمُ بعينه لـ "الشيخ الرَّمْلِيِّ" في "الفتاوى الحيرية"^(٦) ولغيره أيضاً، قال السيّد "أحمد الحموي" في "تذكيره الكبرى": رُفِعَ إليَّ سؤالٌ صورته: رجلٌ اغتاطَ مِن ولدٍ زوجته فقال: عليَّ الطلاقُ إنِّي أصبحُ أشتكيك من النقيب، فلما أصبحَ تركه ولم يشتكِهِ

(١) المقولة [١٣٨٦٥] قوله: ((وكذا لو حُدِفَ الفاءُ من الجواب)).

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٨/١

(٤) المقولة [١٧٣٥٢] قوله: ((ولكن الفتوى في زمام)).

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٤/أ - ب بتصرف.

(٦) "الفتاوى الحيرية": كتاب الأيمان ٨٢/١.

ووالله لقد فعلتُ كذا مقرؤناً بكلمة التوكيد، وفي النَّفْيِ بحرفِ النَّفْيِ، حتَّى لو قال: والله أفعلُ كذا اليومَ كانتْ يمينُهُ على النَّفْيِ، وتكونُ لا مضمرةً كأنَّهُ قال: لا أفعلُ كذا، لا امتناعَ حذفِ حرفِ التوكيدِ في الإثباتِ لإضمارِ العربِ في الكلامِ الكلمةَ لا بعضَ الكلمةِ، من "البحر" ^(١) عن "المحيط".....

ومكثَ مدَّةً، فهلْ - والحالةُ هذه - يقعُ عليه الطَّلَاقُ أم لا؟ الجوابُ: إذا تركَ شِكَايَتَهُ ومَضَى مدَّةً بعدَ حَيْفِهِ لا يقعُ عليه الطَّلَاقُ؛ لأنَّ الفِعْلَ المَذْكُورَ وَقَعَ في جوابِ اليمينِ وهو مُبْتَتٌ فيقدرُ النَّفْيُ حيثُ لم يُوكَّدْ، والله تعالى أعلم، كُتِبَ الفقيرُ "عبدُ المنعمِ النَّسْتِيبِي" فرفعهُ إليَّ جماعةٌ قائلين: ماذا يكونُ الحالُ فقد زاد به الأمرُ وتقدَّم بين العوامِّ وتأخَّرتْ أولُو الفضلِ، أفيدوا الجوابُ؟ فأجبتُ بعدَ الحمدُ لله: ما أفتى به من عدمِ وقوعِ الطَّلَاقِ - مُعلِّلاً بأنَّ الفِعْلَ المَذْكُورَ وَقَعَ جواباً ليمينٍ، وهو مُبْتَتٌ فيقدرُ النَّفْيُ حيثُ لم يُوكَّدْ - فمُنْبئٍ عن فرطِ جهلِهِ وحُمَقِهِ وكثرةِ مُحَازَفَتِهِ في الدِّينِ وحرَقِهِ بِذِلكَ في الفِعْلِ إذا وَقَعَ جواباً لِلْقَسَمِ بالله، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَقْتُلُونَا﴾ [يوسف - ٨٥] أي: لا تقتلُون، لا في جوابِ اليمينِ. بمعنى التعليقِ بما يَشُقُّ من طلاقٍ وعِتَاقٍ ونحوِهِما، وحيثُ إذا أصحَحَ أحابُ ولم يَشْكِكْه وَقَعَ عليه الطَّلَاقُ الثلاثُ وبانتْ زَوْجَتُهُ منه يَبُونَةً كُبْرَى. إذا تَقَرَّرَ هذا فقد ظَهَرَ لَكَ أنَّ هذا المُفْتِيَّ أَخْطَأَ خَطَأً صَرَّاحاً لا يَصْدُرُ عن ذِي دِينٍ وَصَلَاحٍ، والله دَرُّ القَائِلِ: [طويل]

من الدِّينِ كَشَفُ السِّتْرِ عن كُلِّ كاذِبٍ وَعَنْ كُلِّ بَدْعِيٍّ أَتَى بِالْعَجَائِبِ
قُلُوباً رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ لَهُنَّ مَتَّ صَوَامِعُ دِينِ اللَّهِ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

والله الهادي للصَّوابِ، وإليه المرجعُ والمآبُ.

[١٧٢٩٢] (قوله: ووالله لقد فعلتُ) بصيغة الماضي، ولا بُدَّ فيها مِنَ اللَّامِ مَقْرُونَةً بِـ ((قَدْ))

أو ((رُبَّمَا)) إِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً، وإِلَّا فَغَيْرُ مَقْرُونَةٍ كَمَا فِي "التَّسْهِيلِ" ^(٢).

[١٧٢٩٣] (قوله: وفي النَّفْيِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((في الإثباتِ))، أي: أَنَّ الحَيْفَ إذا كَانَ

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٢١٣/٤ - ٢١٤ بتصرف.

(٢) "تسهيل الفوائد": باب القسم ص ١٥٢....

(وكفارتُهُ) هذه إضافة للشرط؛ لأنَّ السببَ عندنا الحنْثُ.....

الجوابُ فيه مُضارِعاً مَنْفِياً لا يَكُونُ بِاللَّامِ وَالتَّوْنِ إِلَّا لَظَرُورَةٍ أَوْ شُدُودٍ، [٤/٤٧ق/٤] بل يَكُونُ مُحَرَفِ النَّفْيِ وَلَوْ مُقَدَّراً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يوسف - ٨٥]. فقوله: ((حتى لو قال إسح)) تفریعٌ صحيحٌ أفادَ به أنَّ حَرَفَ النَّفْيِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ يُقَدَّرُ، وَأَنَّ الدَّالَّ عَلَى تَقْدِيرِهِ عَدَمُ شَرْطِ كَوْنِهِ مُنْتِناً وَهُوَ حَرَفُ التَّوْكِيدِ، وَأَنَّهُ إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ تَقْدِيرِ النَّافِي وَحَرَفِ التَّوْكِيدِ تَعَيَّنَ تَقْدِيرُ النَّافِي؛ لِأَنَّهُ كَلِمَةٌ لَا بَعْضُ كَلِمَةٍ، فَافْهَم. لَكِنْ اعْتَرَضَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((بأنَّ حَرَفَ التَّوْكِيدِ كَلِمَةٌ أَيْضاً))، وَاجْهَاب: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلِمَةِ: مَا يُتَكَلَّمُ بِهَا بِلُغَةٍ غَيْرِهَا، أَوْ مَا لَيْسَتْ مُتَّصِلَةً بِغَيْرِهَا فِي الْخَطِّ.

مطلب: كفارة اليمين

[١٧٢٩٤] (قوله: وكفارتُهُ) أي: اليمين بمعنى الحلف أو القسم، فلا يردُّ أنها مؤنثٌ سماعاً.

"نهر" (١).

[١٧٢٩٥] (قوله: هذه إضافة للشرط) لما كان الأصلُ في إضافة الأحكام إضافة الحكم إلى سببه - كذ: حدُّ الزَّنا، أو الشُّرب، أو السرقة، واليمينُ ليسَ سبباً عندنا للكفارة خلافاً لـ "الشافعي" رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، بل السببُ عندنا هو الحنْثُ كما يأتي (٢) - يَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الشَّرْطِ مَجَازاً، وَهِيَ جَائِزَةٌ وَثَابِتَةٌ فِي الشَّرْعِ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْإِحْرَامِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ. وَكَوْنُ الْيَمِينِ شَرْطاً لَا سَبَباً مُبَيَّنٌ بِأَدْلَتِهِ فِي "الفتح" (٣) وَغَيْرِهِ.

(قوله: تفریعٌ صحيحٌ أفادَ به أنَّ حَرَفَ النَّفْيِ إلخ) فيه: أَنَّ غَايَةَ مَا أَفَادَهُ الْكَلَامُ السَّابِقُ أَنَّ الْحَلْفَ فِي الْإِثْبَاتِ لَا نَدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَالْحَلْفُ فِي النَّفْيِ يَكُونُ مُحَرَفِ النَّفْيِ، وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا خَلَا الْفِعْلُ عَنِ التَّأْكِيدِ وَعَنِ النَّفْيِ - بِأَنَّهُ ذُكِرَ مُحَرَّداً عَنْهُمَا - يُقَدَّرُ النَّفْيُ، بَلْ تَقْدِيرُهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّعْلِيلِ بَعْدَهُ، فَلَمْ يَتِمَّ التَّفْرِيعُ، فَالْمُنَاسِبُ تَرْكُهُ وَذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَقْلِلَةً.

(١) "النهر": كتاب الأيمان ق/٢٧٩/أ.

(٢) المقولة [١٧٣١٥] قوله: ((ولم يُحْزَرْ التَّكْفِيرُ إلخ)).

(٣) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/٣٦٨.

(تحرير رقية أو إطعام عشرة مساكين).....

[١٧٢٩٦] (قوله: تحرير رقية) لم يقل: عتق رقية؛ لأنه لو ورث من يعتق عليه فنوى عن الكفارة لم يجز، "نهر"^(١).

[١٧٢٩٧] (قوله: عشرة مساكين) أي: تحقيقاً أو تقديرًا حتى لو أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز، ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات قيل: يجزئ، وقيل: لا وهو الصحيح؛ لأنه إنما جاز إعطاؤه في اليوم الثاني تنزيلاً له منزلة مسكين آخر لتجدد الحاجة، من "حاشية السيد أبي السعود"^(٢). وفيها^(٣): ((يجوز أن يكسو مسكيناً واحداً في عشر ساعات من يوم، عشرة أثواب أو ثوباً واحداً؛ بأن يؤديه إليه ثم يسترده منه إليه أو إلى غيره، بهبة أو غيرها؛ لأنَّ لتبدل الوصف تأثيراً في تبدل العين، لكن لا يجوز عند أكثرهم. 'قهستاني'^(٤)) عن 'الكشف'^(٥). وقوله: ((لكن لا يجوز)) يُحتمل تعلقه بالثانية فقط، أو بها وبالأولى أيضاً وهو انضاه، بدليل ما قدمناه)) اهـ.

قلت: ومراذه بالثانية قوله: ((أو ثوباً واحداً)). وفي "الجوهرة"^(٦): ((وإذا أطعمهم لا إدام لم يجز إلا في خبز الخنطة، وإذا غذى مسكيناً وعشئ غيره عشرة أيام لم يجزه؛ لأنه فرق طعام العشرة على عشرين، كما إذا فرق حصّة المسكين على مسكينين، ولو غذى مسكيناً وأعطاه قيمة العشاء أجزأه، وكذا إذا فعله في عشرة مساكين، ولو عشاها في رمضان عشرين [٤/٤٧ق/ب] ليلة أجزأه)) اهـ.

(قوله: لأنه لو ورث من يعتق عليه فنوى إلخ) خلاف ما لو اشتراه أو وهب أو أوصى به له فقسه ناوياً العتق عن الكفارة فإنه يصبح

(١) "نهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩/أ.

(٢) "فتح المعين": كتاب الأيمان ٢/٢٩٩.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ١/٣٨٢.

(٤) "كشف الأسرار": باب وجوه الوقوف على أحكام الطم ٢/٤١١.

(٥) "الجوهرة البيرة": كتاب الأيمان ٢/٢٩٢ ماحصار.

كما مر^(١) في الظهار (أو كُسُوْتُهُمْ بما^(٢)) يَصْلُحُ للأوساط.....

لكن في "البرازية"^(٣): ((إذا غَدَّاهُمْ في يَوْمٍ وَعَشَّاهُمْ في يَوْمٍ آخَرَ، فَعَنِ الثَّانِي فِيهِ رِوَايَتَانِ: فِي رِوَايَةٍ: شَرَطَ وُجُودَهُمَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَفِي رِوَايَةِ "الْمُعَلَّى": لَمْ يَشْتَرِطْ)). وَفِي "كافي الحَاكِمِ": ((وَبِنْ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلَّ مِسْكِينٍ صَاعًا عَنْ يَمِينَيْنِ لَمْ يُحْزِرْهُ إِلَّا عَنْ إِحْدَهُمَا عَنْهُمَا، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": يُحْزِرُهُ عَنْهُمَا)).

[١٧٢٩٨] (قوله: كما مر في الظهار) أي: كالتحرير والإطعام المارئين في الظهار من كون الرقبة غير فائتة جنس المنفعة ولا مستحقة للحرية بجهة، وفي الإطعام إما التميم أو الإباحة فيعشيهم ويغديهم، ولو أطلعهم خمسة و كسا خمسة أجزأه ذلك عن الإطعام إن كان أرخص من الكسوة، وعلى العكس لا يجوز، هذا في إطعام الإباحة، أما إذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة. ولو أعطى عشرة كل واحد ألف من من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز إلا عن واحدة عند الإمام والثاني، وكذا في كفارة الظهار، كذا في "الخلاصة"^(٤)، "نهر"^(٥).

قلت: وبه علم أن حيلة الدور^(٦) لا تنفع هنا بخلافها في إسقاط الصلاة.

[١٧٢٩٩] (قوله: بما يَصْلُحُ للأوساط) وقيل: يُعْتَبَرُ في الثوب حال القابض: إن كان يَصْحُحُ له يجوز، وإلا فلا، قال "السرْحَسِي"^(٧): ((والأول أشبه بالصواب))، "برازية"^(٨).

(قوله: ولا مستحقة للحرية إلخ) فلو قال لعبد: إن اشتريتك فأنت حر، فاشترأه بنوي به الكفارة لا يجوز؛ لأن سب الحرية من جهة اليمين السابقة، وقد وجدت من غير مقارنة لنية الكفارة فلا يجوز.

(١) ١٦٧/١٠ وما بعدها "در".

(٢) في "و": ((م)).

(٣) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الأول في المقدمة - نوع آخر في الكفارة ٢٦٦/٤ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الأول في المقدمة ق ١١٠/ب.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩/أ.

(٦) في "م": ((الدور))، وهو تحريف.

(٧) نقول: الذي في البرازية: ((شمس الأئمة))، والمراد ((شمس الأئمة الحلواني)) كما صرح به في "المحيط الرهاني".

١/ق ٤١٦/ب، وليس المراد ((السرْحَسِي)) كما فهمه ابن عابدين من إطلاق "البرازية".

(٨) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الأول: في المقدمة - نوع آخر: في الكفارة ٢٦٥/٤ تنصرف (هامش "الفتاوى الهدية").

ويَنْتَفِعُ به فوقَ ثلاثةِ أشهرٍ و (يَسْتُرُ عَامَّةَ الْبَدَنِ) فَلَمْ يُجَزَّ (١) السَّرَاوِيلُ.....

[١٧٣٠٠] (قوله: وَيَنْتَفِعُ به فوقَ ثلاثةِ أشهرٍ) لأنها أَكْثَرُ نِصْفِ مُدَّةِ الثَّوبِ الْجَدِيدِ كما في "الخلاصة" (٢)، فلا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ جَدِيداً، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ (٣) لو كان جديداً رَقِيقاً لا يَبْقَى هذه المَدَّةُ لا يُجْزِي.

[١٧٣٠١] (قوله: وَيَسْتُرُ عَامَّةَ الْبَدَنِ) أي: أَكْثَرُهُ كَالْمَلَأَةِ أوِ الْجُبَّةِ أوِ الْقَمِيصِ أوِ الْقَبَاءِ، "قَهْستاني" (٤). وهذا بيانٌ لأَدْنَاهُ عِنْدَهُمَا، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ "مُحَمَّدٍ": ما تجوزُ فيه الصَّلَاةُ، وعليه: فيجْزِيهِ دَفْعُ السَّرَاوِيلِ عِنْدَهُ لِلرَّجُلِ لا لِلْمَرْأَةِ.

[١٧٣٠٢] (قوله: فَلَمْ يُجَزَّ السَّرَاوِيلُ) هو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ لَابِسَهُ يُسَمَّى عُرْيَاناً عُرْفاً، فلا بُدَّ على هذا أَن يُعْطِيَهُ قَمِيصاً أوِ جُبَّةً أوِ رداءً أوِ قَبَاءً أوِ إِزاراً سَابِلاً بَحِثْ يَتَوَشَّحُ بِهِ عِنْدَهُمَا وإلاَّ فهو كالسَّرَاوِيلِ، ولا تُجْزِي العِمَامَةُ إِلَّا إِن أَمَكَّنَ أَن يُتَّخَذَ مِنْهَا ثَوْبٌ مُجْزِيٌّ، وَأَمَّا الْقُلَسُوءَةُ فلا تُجْزِي بِحَالٍ، ولا بُدَّ لِلْمَرْأَةِ مِنْ خِمَارٍ مع الثَّوبِ؛ لأنَّ صَلَاتَهَا لا تَصَحُّ بِلُؤْنِهِ، وهذا أي: التَّعْيِيلُ الْمَذْكُورُ يُشَابَهُ الْمَرْوِيُّ عَنْ "مُحَمَّدٍ" فِي السَّرَاوِيلِ: ((أَنَّهُ لا يَكْفِي لِلْمَرْأَةِ)). وظاهرُ الخَوَبِ: ما يَثْبُتُ به اسْمُ الْمُكْتَسِي وَيَنْفِي عنه اسْمُ الْعُرْيَانِ لا صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَعَدْمُهَا، والمرأةُ إِذَا كَانَتْ لَابِسَةً قَمِيصاً سَابِلاً وَخِمَاراً غَطَّى رَأْسَهَا وَأَذْنَيْهَا دُونَ [٤/٤٨٠] غُنَّقَهَا لا شَتَّ فِي ثَوْبِ اسْمِ أَنَّهَا

(قوله: وَأَمَّا الْقُلَسُوءَةُ فلا تُجْزِي إلخ) إِلا إِذَا كَانَتْ قِمْةُ الْقُلَسُوءَةِ تَسَاوِي قِمْةَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، ودَفَعَهَا فِي قِمْةِ الإِطْعَامِ. اهـ "سدي".

(١) في 'د' و'و': ((تَجَزَّى)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الأول في المقدمة ق ١١٠/ب بتصرف.

(٣) في "ب": ((أَنْ)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٣/١.

❦ قوله: ((يَتَوَشَّحُ بِهِ)) يقال: تَوَشَّحَ ثَوْبَهُ، وهو أَن يُدْخِلَهُ تَحْتَ إِبطِهِ الْأَيْمَنِ وَيَلْفِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ كما يَفْعَلُ الْمُحَرَّمُ، "مصباح". اهـ مه.

إلا باعتبار قيمة الإطعام، (ولو أدى الكلّ) جملةً أو مرتباً ولم ينو إلا بعد تمامها،...

مُكْتَسِبَةٌ لَا غُرْيَانَةَ وَمَعَ هَذَا لَا تَصَحُّ صَلَاتُهَا. اهـ مُلَخَّصاً مِنْ "الْفَتْح" ^(١).
وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَ الثَّوْبِ مِنَ الْخِمَارِ، لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخِمَارُ مِمَّا صَحَّ بِهِ
الصَّلَاةُ، وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٢) عَلَى صَدْرِ عِبَارَةِ "الْفَتْح" فَأَوْهَمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْخِمَارُ أَصْلًا
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَلْيَتَّبِعْهُ لَهُ. وَفِي "الشَّرْئِيعَةِ" ^(٣): ((وَلَمْ أَرْ حُكْمَ مَا يُعْطَى رَأْسَ الرَّجُلِ)) اهـ.
قُلْتُ: إِنْ كَانَ تَوَقُّفُهُ فِي إِجْزَائِهِ فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي اشْتِرَاطِهِ مَعَ الثَّوْبِ فَظَاهِرُ
مَا مَرَّ ^(٤) عَدَمُهُ. وَفِي "الْكَافِي" ^(٥): ((الْكُسُوءَةُ ثَوْبٌ لِكُلِّ مَسْكِينٍ إِذَا رَأَى ^(٦) رِدَاءً، وَ قَمِيصًا،
أَوْ قَبَاءً، أَوْ كِسَاءً)) اهـ. وَقَدْ مَنَّا ^(٧): ((أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَسْتُرُ أَكْثَرَ الْبَدَنِ)).

(١٧٣٠٣) (قَوْلُهُ: إِلَّا بِاعْتِبَارِ قِيَمَةِ الْإِطْعَامِ) وَمِثْلُهُ لَوْ أُعْطِيَ نِصْفَ ثَوْبٍ تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ نِصْفِ
صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ أَجْزَاءَهُ عَنْ إِطْعَامِ فَقِيرٍ، وَكَذَا لَوْ أُعْطِيَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ
ثَوْبًا كَبِيرًا لَا يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ حِصَّتُهُ مِنْهُ لِلْكُسُوءَةِ ^(٨) وَتَبْلُغُ حِصَّةُ كُلِّ مِنْهُمْ قِيَمَةَ مَا ذَكَرْنَا أَجْزَاءَهُ
عَنِ الْكُفَّارَةِ بِالْإِطْعَامِ، ثُمَّ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْأَجْزَاءِ عَنِ الْإِطْعَامِ أَنْ يَنْوِيَ بِهِ عَنِ
الْإِطْعَامِ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": يُشْتَرَطُ، "فَتْح" ^(٩).

(١٧٣٠٤) (قَوْلُهُ: وَلَمْ يَنْوِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا) شَرَطُ فِي قَوْلِهِ: ((مُرْتَبًا)) فَقَطْ، وَفِيهِ: أَنَّ النِّيَّةَ بَعْدَ

(قَوْلُهُ: لَا يَكْفِي كُلُّ وَاحِدٍ حِصَّتُهُ مِنْهُ الْكُسُوءَةُ الْخ) الَّذِي فِي "الْفَتْح": ((لِلْكُسُوءَةِ)).

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - فصل في الكفارة ٣٦٦/٤.

(٢) انظر "البحر": كتاب الإيمان ٣١٤/٤.

(٣) "الشريعة": كتاب الإيمان ٤١/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) في المقالة نفسها.

(٥) "كافي النسخي": كتاب الإيمان - باب ما يكون عيباً وما لا يكون عيباً - فصل في الكفارة ١٩٣/٣ ب.

(٦) في النسخ جميعها بالواو ((ورداء))، والصواب ما أثبتناه من عبارة "الكافي"، وعسيرة "الفتح" ٣٦٦/٤.
و"البحر" ٣١٤/٤.

(٧) المقالة [١٧٣٠١] قوله: ((ويستتر عامة البدن)).

(٨) في النسخ جميعها: ((الكسوة))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة "الفتح"، وقد نَهَّ عليه "الرافعي".

(٩) "الفتح": كتاب الإيمان - فصل في الكفارة ٣٦٧/٤ تنصرف.

لِلزُّومِ البية لصِحَّةِ التكفير، (وَقَعَ عنها واحدٌ هو أعلاها قيمةً، ولو تَرَكَ الكلَّ عُوقِبَ
بواحدٍ هو أدناها قيمةً) لِسقوطِ الفرضِ بالأدنى (وإنْ عجزَ عنها) كُلُّهَا.....

تمامها إنما تُلَاقِمْ الإطعامَ والكُسوةَ لصِحَّةِ النِّيَّةِ بعدَ الدَّفْعِ ما دَامَا في يَدِ الفقيرِ كما في الزَّكَاةِ، وأَمَّا
الإِعتاقُ فلا إِلَّا أَنْ تُصَوِّرَ المسألةَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمتِ الكُسوةُ والإطعامُ وَعِنْدَ الإِعتاقِ نَوَى الثلاثةَ عن
الكُفَّارَةِ. اهـ "ح" (١).

والمُرَادُ بالإطعامِ التَّمْلِيكُ لا الإِبَاحَةُ؛ لأنَّهُم لو أَكَلُوا عِنْدَهُ ثُمَّ نَوَى لَمْ يَصِحَّ فِيمَا يَظْهَرُ،
تأمل. ثُمَّ إِنَّ مُرَادَ "الشَّارِحِ" بَيَانُ إِمْكَانِ تَصْوِيرِ المسألةِ وهو: وَقُوعُ الأعلى قيمةً عن الكُفَّارَةِ؛ لأنَّه
إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ، فَإِذَا فَعَلَ الثلاثةَ فَمَا نَوَاهُ أَوَّلًا وَقَعَ عَنْهَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَدْنَى، فَبَيَّنَ إِمْكَانَ
ذَلِكَ بِمَا إِذَا فَعَلَ الْكُلَّ جُمْلَةً أَوْ مُرْتَبًا لَكِنَّهُ آخِرُ النِّيَّةِ.

١٧٣٠٥ (قوله: لِلزُّومِ النِّيَّةِ) عِلَّةٌ لِمَا اسْتُفِيدَ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّكْفِيرِ مِنَ النِّيَّةِ، وَقَدْ نَصَّ
عَلَيْهِ "الْكَمَالُ" (٢) وَغَيْرُهُ، "ط" (٣).

١٧٣٠٦ (قوله: وَإِنْ عَجَزَ إلخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٤): ((أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ وَاحِدٌ مِنَ
الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، فَفِي "الْحَانِيَّةِ" (٥): لَا يَجُوزُ الصَّوْمُ لِمَنْ
يَمْلِكُ مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْكُفَّارَةِ أَوْ يَمْلِكُ بِدَلِّهِ فَوْقَ الْكَفَافِ، وَالْكَفَافُ: مَنْزِلٌ يَسْكُنُهُ
وَتَوْبٌ يَنْبَسُهُ وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَقُوتُ يَوْمِهِ، وَلَوْ لَهُ عَبْدٌ يَحْتَاجُهُ لِلْخِدْمَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ،
[٤٨ ق ب] وَلَوْ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ فَإِنْ قَضَى دَيْنَهُ بِهِ كَفَرَ بِالصَّوْمِ، وَإِنْ صَامَ قَبْلَ قَضَائِهِ قِيلَ:

(قوله: وَأَمَّا الإِعتاقُ فلا، إِلَّا أَنْ تُصَوِّرَ المسألةَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمتِ إلخ) يُمَكِّنُ تَصَوُّرَهُ فِي الإِعتاقِ
وَالِإِبَاحَةِ، بِأَنْ نَوَى أَصْلَ الْكُفَّارَةِ بِدُونِ تَعْيِينِ ثُمَّ عَيْنٍ، تَأَمَّلْ.

(١) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٦٧/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٥/٢.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٥/٤.

(٥) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٢٠/٢ (هامش "العتاوى الهدية").

(وقت الأداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهيته^(١) أجزاء الصوم، "مجتبى". قلت^(٢): وهذا يُستثنى من قولهم: الرجوع في الهبة فسخ من الأصل. (صام ثلاثة أيام ولأء) ويطل بالحيض بخلاف كفارة الفطر، وجوز الشافعي.....

بجوز، وقيل: لا، ولو له مال غائب أو دين مؤجل صام إلا إذا كان المال الغائب عبداً لقدرته على إعتاقه)) اهـ، ملخصاً.

وفي "الجوهرية"^(٣): ((والمرأة المعسرة لزوجها منعها من الصوم؛ لأن كل صوم وجب عليها بإيجابها له منعها منه، وكذا العبد إلا إذا ظهر من امرأته فلا يمنعه المولى لتعلق حق المرأة به؛ لأنه لا يصل إليها إلا بالكفارة)).

(١٧٣٠٧) (قوله: وقت الأداء) أي: لا وقت الجنث، فلو حيث مؤسراً ثم أعسر جاز له الصوم، وفي عكسه لا، وعند "الشافعي" على العكس، "زيلعي"^(٤).

(١٧٣٠٨) (قوله: قلت: إلخ) قائله صاحب "البحر"^(٥)، وجهه: أنه لو كان فسحاً - أي: كأنه لم يقع - لكان المال موجوداً في يده فلا يجزيه الصوم، "ط"^(٦).

(١٧٣٠٩) (قوله: ولأء) بكسر الواو والمد أي: متتابعة^(٧)؛ لقراءة "ابن مسعود" و"أبي": ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾ فجاز التقيّد بها؛ لأنها مشهورة فصارت كخبره المشهور، وتماؤه في "الزيلعي"^(٨).

(١٧٣١٠) (قوله: بخلاف كفارة الفطر) أي: كفارة الإفطار في رمضان فإن مدتها لا تحبو

(١) في "ب" و"م" و"ط": ((بهية)).

(٢) في "و" زيادة: ((تعا للبحر)).

(٣) "الجوهرية البيرة": كتاب الأيمان ٢٩٣/٢ بتصرف.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١١٣/٣ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٥/٤.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٥/٢ بتصرف.

(٧) في "و": ((مناعة)).

(٨) انظر "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١١٣/٣.

التفريق، واعتبر العجز عند الحنث، "مسكين"^(١). (والشرط استمرار العجز إلى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة (أيسر) ولو بموت مورثه موسراً (لا يجوز له الصوم) ويستأنف بالمال^(٢)، "حانية"^(٣). ولو صام ناسياً للمال لم يُجزر على الصحيح، "مجتبى". ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لا شيء عليه إلا أن يتذكر، "حانية"^(٤). (ولم يُجزر التكفير ولو بالمال، خلافاً "للشافعي" (قبل حنث^(٥)).....

غالباً عن الحيض.

[١٧٣١١] (قوله: التفريق) أي: صوم الثلاثة متفرقة.

[١٧٣١٢] (قوله: فلو صام المعسر) مثله: العبد إذا أعتق وأصاب مالا قبل فراغ الصوم، كما في

"الفتح"^(٦).

[١٧٣١٣] (قوله: ثم قبل فراغه) أي: من صوم اليوم الثالث بقرينة ((ثم))، فافهم. والأفضل

إكمال صومه، فإن أفطر لا قضاء عليه عندنا، كما في "الجوهر"^(٧).

[١٧٣١٤] (قوله: لم يُجزر على الصحيح) وقياسه: أنه لو صام لعجزه فظهر أن مورثه مات قبل

صومه أن لا يُجزيه، "نهر"^(٨).

[١٧٣١٥] (قوله: ولم يُجزر التكفير إلخ) لأن الحنث هو السبب كما مر^(٩)، فلا يجوز إلا بعد

(١) "شرح ملا مسكين": كتاب الأيمان ص ١٣٢-.

(٢) في "و": ((المال)).

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ١٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية")، وليس فيها: ((ويستأنف بالمال)).

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٢٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "د": ((حنه)).

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٦٧/٤.

(٧) "الجوهر النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٣/٢.

(٨) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩ ب، وقوله: ((أن مورثه مات قبل صومه أن لا يجزئه)) ليست في مخطوطة "النهر"

التي بين أيدينا.

(٩) المقولة [١٧٢٩٥] قوله: ((هذه إصافة للشرط)).

ولا يَسْتَرِدُّهُ مِنَ الْفَقِيرِ لَوْ قَوَّعَهُ صَدَقَةً، (ومصرفُها مصرفُ الزكاة) فما لا فلا. قيل: إلا الذمي^(١) خلافاً للثاني، وبقوله يُفْتَى كما مر^(٢) في بابها. (ولا كفارة بيمين كافر وإن حنث مسلماً) بآية ﴿إِنَّهُمْ لَا آيَمْنَ لَهُمْ﴾ [التوبة - ١٢]، وأما ﴿وَأَنْ تَكُونُوا آيَمَنَهُمْ﴾ [التوبة - ١٢] فيعني الصوري كتحليف الحاكم. (وهو أي: الكفر.....)

وُحُودِهِ. وفي "الفهستاني"^(٣): ((واعلم أنه لو أحرَّ كفارة اليمين أثم ولم تسقط بالموت والقتل. وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في "الجزانية").

[١٧٣١٦] (قوله: ولا يَسْتَرِدُّهُ) أي: لو كفرَ بالمال قبل الحنث، وقلنا: لا يُحْزِيهِ فليس^(٤) له أن يَسْتَرِدُّهُ مِنَ الْفَقِيرِ؛ لأنه تملك لله تعالى قصد به القرينة مع شيء آخر، وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن ينقضه ويطلبه، "فتح"^(٥).

[١٧٣١٧] (قوله: فما لا فلا) أي: ما لا يجوز دفع الزكاة إليه لا يجوز دفع الكفارة إليه.

[١٧٣١٨] (قوله: إلا الذمي) فإنه لا يجوز دفع الزكاة إليه، ويجوز دفع غيرها.

[١٧٣١٩] (قوله: خلافاً للثاني) فعنده لا استثناء.

[١٧٣٢٠] (قوله: في بابها) أي: الزكاة.

[١٧٣٢١] (قوله: فيعني الصوري) أي: المراد بهذه الآية اليمين صورة، كتحليف القاضي لهم؛ إذ المقصود منها رجاء [٤/٤٩ق/٤] النكول، والكافر وإن لم يثبت في حقه شرعاً اليمين المستعقب لحكمه لكنه في نفسه يعتقد تعظيم اسم الله تعالى وحرمة اليمين به كاذباً فيمتنع عنه فيحصل المقصود فشرع إلزامه بصورتها لهذه الفائدة، وتماؤه في "الفتح"^(٦).

(١) في "و": ((للذمي)).

(٢) ١١٤ ٦ "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٤/١.

(٤) في السخ جميعها: ((ليس))، وما أثبتناه من "الفتح".

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٠/٤.

(٦) انظر "الفتح": كتاب الأيمان فصل في الكفارة ٣٧١/٤.

(يُطْلِبُهَا) إِذَا عَرَضَ بَعْدَهَا، (فَلَوْ حَنَفَ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ) وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى (ثُمَّ أُسِمَ ثُمَّ حِنْثَ فَلَا كَفَّارَةَ) أَصْلًا؛ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَوْصَافَ الرَّاجِعَةَ لِمَحَلٍّ يَسْتَوِي فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ، كَالْمَحْرَمِيَّةِ فِي النِّكَاحِ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ الْكَافِرُ عَمَّا هُوَ قَرِيبٌ لَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ، (وَمَنْ حَنَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ أَبَوَيْهِ أَوْ قَتْلِ فَلَانٍ) وَإِنَّمَا قَالَ: (الْيَوْمَ)؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْحِنْثِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْيَمِينِ الْمَوْقُوتَةِ، أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَحِنْثُهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَيُوصِي بِالْكَفَّارَةِ بِمَوْتِ الْخَالِفِ، وَيُكْفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ بِهَلَاكِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، "غَايَةٌ". (وَجَبَ الْحِنْثُ وَالتَّكْفِيرُ) لِأَنَّهُ أَهْوَنُ الْأَمْرَيْنِ،.....

[١٧٣٢٢٦] (قَوْلُهُ: يُطْلِبُهَا) مُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِالْحِنْثِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ.

[١٧٣٢٢٣] (قَوْلُهُ: لَمَّا تَقَرَّرَ إلخ) عِنْدَ لَكُونِ الْكُفْرِ الْعَارِضِ مُبْطِلًا لِلْيَمِينِ كَالْكُفْرِ الْأَصْبِيِّ كَحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ الْعَارِضَةِ، كَمَا إِذَا زَنَى بِأُمِّ امْرَأَتِهِ فَإِنَّهَا تَمْنَعُ بَقَاءَ الصَّحَّةِ كَالْحُرْمَةِ الْأَصْبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ وَالْمَحْرَمِيَّةَ مِنَ الْأَوْصَافِ الرَّاجِعَةِ لِلْمَحَلِّ وَهُوَ الْكَافِرُ وَالْمَحْرَمُ فَيَسْتَوِي فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ، أَي: الطَّرُوقُ وَالْعُرُوضُ. وَلَمْ أَرْ هَذَا التَّعْيِيلَ لغيرِهِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٣٢٢٤] (قَوْلُهُ: أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَحِنْثُهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) هَذَا إِذَا كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ إِثْبَاتًا، أَمَّا إِنْ كَانَ نَفْيًا فَيَتَأْتِي الْحِنْثُ فِي الْحَالِ بِأَنَّهُ يُكْفَّرُ بِأَبَوَيْهِ، وَبِهَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْيَوْمَ قَيْدٌ فِي الثَّانِي فَقَطْ، "ح" (١). [١٧٣٢٢٥] (قَوْلُهُ: فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: فِي آخِرِ الْحَيَاةِ لِيَشْمَلَ حَيَاةَ الْخَالِفِ وَحَيَاةَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ.

[١٧٣٢٢٦] (قَوْلُهُ: وَيُكْفِّرُ) عَطْفٌ عَلَى يُوصِي.

[١٧٣٢٢٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَهْوَنُ الْأَمْرَيْنِ) لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةَ الْبِرِّ إِلَى جَابِرٍ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ، وَلَا حَابِرَ لِمَعْصِيَةٍ لَوْ بَرَّ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٢).

(قَوْلُ "الْمَنْصَفَرِ": كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ أَبَوَيْهِ إلخ) أَوْ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ هَجَرَ الْمُسْلِمِ مَعْصِيَةً، "سَدِي".

(١) 'ح': كتاب الأيمان ق ٢٣٥ أ.

(٢) 'سحر': كتاب الأيمان ٣١٦، ٤.

وحاصنه: أنَّ المحفوف عليه إمَّا فعلٌ أو تركٌ، وكلُّ مهما^(١) إمَّا معصيةٌ وهي مسألة المتن، أو واجبٌ كحليفه ليصنَّ الظهر اليومَ، وبرُّه فرضٌ، أو هو أولى من غيره، أو غيره أولى منه كحليفه على تركٍ وطءٍ^(٢) زوجته شهراً ونحوه، وحشُّه أولى، أو مستويان كحليفه لا يأكل هذا الخبز مثلاً وبرُّه أولى، وآية ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة - ٨٩]..

[١٧٣٢٨] (قوله: وحاصنه) أي: حاصل ما قيل في هذا المقام لا حاصل المتن؛ فإنه قاصرٌ على الحليف بمعصيةً فعلاً وتركاً، "ط"^(٣).

[١٧٣٢٩] (قوله: كحليفه: ليصنَّ الظهر اليومَ) هذا مثالٌ للفعل، ومثالُ الترك: والله لا أشرب الخمر اليومَ، "ح"^(٤).

[١٧٣٣٠] (قوله: أو هو أولى من غيره) مثالُ الفعل منه: والله لأصين الضحى اليومَ، ومثالُ الترك: والله لا أكل البصل. وحكمُ هذا القسم بقسميه: أنَّ برُّه أولى، أو واجبٌ، "ح"^(٤). أي: على ما بحثه "الكَمال"^(٥) في القسم الخامس.

[١٧٣٣١] (قوله: كحليفه على تركٍ إلخ) هذا مثالُ الترك، ومثالُ الفعل: والله لا كُنَّ البصل اليومَ، "ح"^(٦).

[١٧٣٣٢] (قوله: ونحوه) أي: نحو الشهرِ ممَّا لم يبلغْ مدَّةَ الإيلاءِ وإلا كان من قسمِ المعصية.

[١٧٣٣٣] (قوله: أو مستويان) أي: الفعلُ والتركُ بأنْ لم يترجَّح أحدهما قبلَ الحليفِ بوجوبٍ

ولا أولويةٍ.

(١) قوله: ((مما فعلٌ أو تركٌ و كلُّ مهما)) ساقط من "د".

(٢) ((وطء)) ساقطة من "د".

(٣) 'ط': كتاب الأيمان ٢ ٣٣٦.

(٤) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٥/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤ ٣٧٠.

(٦) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٥.

تفيد وجوبه، "فتح"^(١). فهي عشرة. (ومن حرم) أي: على نفسه؛ لأنه لو قال: إن أكلت هذا الطعام فهو عليّ حرام فأكله لا كفارة، "خلاصة"،

مطلب: استعملوا لفظ ((ينبغي)) بمعنى: يجب

[١٧٣٣٤] (قوله: تفيد وجوبه) هو بحث وجيه، ويجري أيضاً في القسم الثالث، ولا يعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم: أولى، وعبر في "المجمع" بقوله: ((ترجح البر))، ويُقرب قول "الهداية"^(٢) و"الكنز"^(٣) وغيرهما: ((ومن حلف على معصية ينبغي أن يحنث))، فإن الحنث واجب كما علمت، فأرادوا بلفظ ((ينبغي)) الوجوب مع أن الغالب استعماله في غيره فكذا هذا، كما تقول: الأولى بالمسلم أن يصلي. [٤/٤٩ق/ب]

٦٢/٣

[١٧٣٣٥] (قوله: فهي عشرة) من ضرب اثنين وهما^(٤) صورتا الفعل والترك في حمسة المعصية، والواجب، وما هو أولى من غيره، وما غيره أولى منه، وما استوى فيه الأمران. "ط"^(٥).

مطلب في تحريم الحلال

[١٧٣٣٦] (قوله: أي: على نفسه) تبع في هذا التعبير صاحب "البحر" حيث قال^(٦): ((وقيد بكونه حرمة على نفسه لأنه لو جعل حرمة معلقة على فعله فإنه لا تلزمه الكفارة؛ لما في "الخلاصة"^(٧): لو قال: إن أكلت هذا الطعام فهو عليّ حرام فأكله لا حنث عليه)) اهـ كلام "البحر". وأنت خير بأن في التعليق أيضاً حرم على نفسه، غاية الأمر: أنه تحريم معتق فلا تحسن المقابلة، والأولى أن يقول: قيد بتنجيز الحرمة لأنه لو علقها إلخ. اهـ "ح"^(٨).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٤٩/٤.

(٢) "الهداية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٧٥/٢.

(٣) انظر شرح العيني على الكنز: كتاب الأيمان ٢٥٦/١.

(٤) في النسخ جميعها: ((هي))، وما أثبتناه من "ط" هو الأولى.

(٥) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٦/٢.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٨/٤.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثامن فيما يكون مبنياً إلخ ... ق ١١١/ب.

(٨) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/أ.

واستشكله "المصنف" (سبئاً) وهو حراماً أو ميثق غيره كقوله: الحمر أو مال فلان عليّ حرام فيمين.....

قلت: وفيه: أنه لو قال كذلك لورد عليه من: إن كنت ريداً فهذا لطعام عني حرم مع أنه علقها على فعل نفسه، بل الأولى أن يقول: قيد تنجيز الحرمة لأنه لو علقها على فعل المحضوف عنه، ويمكن أن يكون هذا مراد 'لبحر' في قوله: ((عني فعليه)) أي: فعل المحضوف عنه، فافهم.

١٧٣٣٧، (قوة: واستشكله 'المصنف') أي: حيث قال (١): ((قلت: وهو مُسْكِلٌ بما تقرّر: أن المعلق بشرط كالمتحرر عند وقوع شرط)) اهـ. وحوث بالمرق هنا بين المتحرر والمعلق وهو: أن في المتحرر حرمة عني نفسه طعاماً مَوْحُوداً، أمّا في المعلق فإنه ما حرّمه إلا بعد الأكل؛ لما عليه أن يخرج بمرق عقيب اشتراط، وحسب لم يكن الطعام مَوْحُوداً. هـ 'ح' (٢).

قلت: يكن ذكر في 'الفتح' (٣) مسألة 'الحلاصة' المذكورة (٤)، ثم قال علقها: ((وذكر في 'المنتقى': لو قال: كل صعام أكله في منزلك فهو عني حرام، ففي القياس: لا يحنت إذا أكله، هكذا روى 'ابن سماعه' عن 'أبي يوسف'، وفي الاستحسان: يحنت، والناس يريدون بهذا أن أكله حرام اهـ. وعني هذا يحنت في التي قلنا أن يحنت إذا أكله، وكذا ما ذكر في 'الحبل' - : إن أكلت طعاماً عندك ثمأ فهو عني حرام فأكله لم يحنت - نسعي أن يكون حوث القياس)) اهـ. وتبعه في 'النهر' (٥).

١٧٣٣٨ (قوة: فيمين) لأن حرمة لا تمنع كونه حالقاً، "نهر" (٥).

(١) هـ موضع غير معروف في مخصوصه 'سج' سي بن يديب

(٢) "ح" كتاب الأيمان في ٢٣٥.

(٣) 'الفتح' كتاب لأمد - فصل في كفارة ٤ ٣٧٢

(٤) ص ٢٩٩ - 'در'

(٥) 'نهر' كتاب لأمد في ٢٨٠

ماله يرد الإخبار، "خانية" (ثم فعله) بأكلٍ أو نفقة، ولو تصدَّق أو وهب لم يحنثُ بحكم العرف، "زيلعي"^(١) (كفر).....

[١٧٣٣٩] (قوله: ما لم يُرد الإخبار) المناسب أن يقول: إن أراد الإنشاء فيخرج ما إذا أراد لإخبار أو لم يُرد شيئاً؛ لأنَّ عبارة "الخانية"^(٢) هكذا: ((إذا قال: هذه الخمر عليَّ حرامٌ فيه قولان، والفتوى على أنه يُنوى في ذلك إن أراد [٤/٥٠٠] به الخبر لا تلزمه الكفارة، وإن أراد به اليمين تلزمه الكفارة، وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة)) اهـ. وفي "الفتح"^(٣): ((وإن أراد الإحصار أو لم يُرد شيئاً لا تجب الكفارة؛ لأنه أمكن تصحيحه إخباراً)).

[١٧٣٤٠] (قوله: بأكلٍ أو نفقة) أي: أو نحوهما من لبسٍ ثوب، أو سُكنى دار، كلُّ شيءٍ بما يُناسيه ويُقصّد منه، قال في "الفتح"^(٤): ((واعلم أنَّ الظاهر من تحريم هذه الأعيان انصرافُ اليمين إلى الفعل المقصود منها، كما في تحريم الشرع لها في نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ [النساء - ٢٣]، و: حرِّمَتِ الخمرُ والخنزيرُ فإنه ينصرفُ إلى النكاح والشرب والأكل، ولذا قال في "الخلاصة"^(٥): لو قال: هذا الثوبُ عليَّ حرامٌ فلبسه حيثُ إلا أن ينوي غيره)).

[١٧٣٤١] (قوله: ولو تصدَّق إلخ) قال في "الفتح"^(٦): ((ولو قال لِدراهمٍ في يديه: هذه الدراهمُ عليَّ حرامٌ، إن اشتري بها حيثُ، وإن تصدَّق بها أو وهبها لم يحنثُ بحكم العرف)) اهـ. أي: أنَّ العرف جارٍ على أنَّ المراد تحريمُ الاستمتاع بها لنفسه بأن يشتري بها ما يأكله أو يلبسه، لا بأن يتصدَّق بها.

والظاهر: أنه لو قضى بها دينه لا يحنثُ، تأمل.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان ١١٥/٣ تنصرف.

(٢) "الحاشية": كتاب الطلاق - فصل في تحريم الحلال ٥٢٠/١ (هامش "الفتاوى الهيدية").

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧١/٤.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يمناً وفيما لا يكون ق ١١١/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٢/٤.

ليمينه؛ لما تقرر أن تحريم الحلال يمين، ومنه قولها لزوجها: أنت عليّ حرام، أو حرمتك على نفسي، فلو طأعته في الجماع أو أكرهها كفرت، "مجتبى". وفيه: قال لقوم: كلامكم عليّ حرام، أو كلام الفقراء أو أهل بغداد أو أكل هذا الرغيف عليّ حرام حنت البعض، وفي: والله لا أكلكم أو لا أكله لم يحنت إلا بالكل، زاد في "الأشباه" ^(١):

وفي "البحر" ^(٢): ((ولا خصوصية للذراهم، بل لو وهب ما جعله حراماً، أو تصدق به لم يحنت؛ لأن المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع)).

[١٧٣٤٢] (قوله: ليمينه) أي: لأجل يمينه التي حنت بها، فهو علة لقوله: ((كفر)). وقوله: ((لما تقرر إلخ)) علة لكون ذلك يميناً فهو علة للعلة، ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون يميناً، بأن قصد الإخبار؛ لأنه إذا قصد الإخبار لم يوجد التحريم؛ لأن التحريم إنشاء والإخبار حكاية، فافهم. ودليل كون التحريم يميناً مبسوط في "الفتح" ^(٣) وغيره.

[١٧٣٤٣] (قوله: حنت البعض) قال في "الهداية" ^(٤): ((ثم إذا فعل مما حرّمه قليلاً أو كثيراً حنت ووجب الكفارة؛ لأن التحريم إذا ثبت تناول كل جزء منه)) اهـ.

[١٧٣٤٤] (قوله: لم يحنت إلا بالكل) أي: بكلام كل القوم المخاطبين، وأكل كل الرغيف. فلا يحنت بكلام بعضهم، ولا بأكل لقمة، قال في "النهر" ^(٥): ((وجزم في "الخلاصة" ^(٦) والمحيط

(قوله: ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون يميناً إلخ) لعله الحرام، ولا ورود لهذا الإبراد على تعليل "الشارح" فإنه قاصر على تحريم الحلال.

(١) "الأشباه والبطائر": كتاب الأيمان ص ٢١٥.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٨/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧١/٤.

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً - فصل في الكفارة ٧٥/٢.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/أ تصرف.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون ق ١١١/ب.

في: «كُلُّ الرِّعِيفِ عَنِّي حَرَامٌ. بَأَنَّهُ يَحْتَثُ بِقَمْعَةٍ، وَلَعَلَّ وَحْدَهُ لَفَرْقٌ: أَنَّ تَحْرِيمَهُ الرِّعِيفِ عَنِّي نَفْسَهُ تَحْرِيمٌ أَحْرَائِهِ أَيْضاً. وفي: لَا أَكُنْهُ إِلَّا مَعَ نَفْسِهِ مِنْ أَكْلِ الرِّعِيفِ كُنْهُ فَلَا يَحْتَثُ بِالْعَضِ، وَبِهَذَا يَضَعُ مَا فِي 'الْحَائِبَةِ': قَالَ مُسْتَبِينًا: لَصَّحِيحٌ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «كُلُّ هَذَا الرِّعِيفِ عَنِّي حَرَامٌ، لَا يَحْتَثُ بِأَكْلِ قَمْعَةٍ مَعَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ [٤ ق. ٥ د] قَوْلِهِ: وَاللَّهُ لَا أَكُلُ هَذَا الرِّعِيفِ، وَوَقَالَ هَكَذَا: لَا يَحْتَثُ بِأَكْلِ النُّعْضِ» اهـ.

قُلْتُ: وَيُسْتَبْرَأُ إِلَى هَذَا الْفَرْقِ مَا يَقْلِبُهُ عَنِ 'الْهَدَايَةِ'، وَتَوْصِيحُهُ: أَنَّ الرِّعِيفَ اسْمٌ كُنْهُ وَتَأْكُلُ نَعْضَهُ لَا يُسَمَّى كِلَالًا لَهُ، بَلْ كُنْ إِذَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَقَدْ جَعَلَهُ مَمْرُةً مُحَرَّمَةً لِعَيْنٍ؛ حَبِثُ نَسَبُ التَّحْرِيمِ إِلَى ذَاتِ الرِّعِيفِ وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَمْرِ وَالمَيْتَةِ، وَمَا كَانَ مُحَرَّمًا لَا يَجُزُّ تَسَاوُلُ قَلْبِهِ وَلَا كَثْرَتُهُ، وَحَبِثُ جَعَلَهَا هَذَا لِتَحْرِيمِ نَيْبًا صَارَ حَائِبًا عَنِّي عَدَمَ تَسَاوُلِ سَيِّئِهِ مَعَهُ، لِأَنَّ دَسْخَ مَدْلُورِ الْأَصْلِ وَهُوَ التَّحْرِيمُ، مُخَالَفٌ قُوَاهُ، وَاللَّهُ لَا أَكُنْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعَ نَفْسِهِ عَنِ كُلِّ حَرْءٍ مَعَهُ بَلْ عَنِ خَمْعِهِ، بَلْ أَنَّ فِي 'الْحَرْ' ^٢ 'كَلَامٌ' حَائِبَةٌ: بَأَنَّهُ حُرْمَةُ عَيْنٍ يُرَدُّ مِنْهَا تَحْرِيمُ لَفْعٍ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا الطَّعَامُ عَنِّي حَرَامٌ فَأَمْرًا أَكُنْهُ، وَفِي: هَذَا السُّبُّ أَمْرًا لَيْسَهُ.

٦٣٣

قُلْتُ: وَفِيهِ ^٣: أَنَّ إِسَادَ حُرْمَةٍ إِلَى عَيْنٍ حَقِيقَةٌ عَدَسًا كَمَا تَقَرَّرُ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ عَلَى مَعْنَى إِجْرَاحِ الْعَيْنِ عَنِ مُحَسَّنَةِ الْمَعْنَى بِتَعْنِي الْفِعْلِ بِالْأَوَى، فَاثْمَقُودُ نَفْيُ الْفِعْلِ وَتَوْصِيْفُهُ بِالْحُرْمَةِ نَصْرِيْقِ الْكِبْدَةِ وَالْإِنْقَابِ عَنِ نَفْيِ الْعَيْنِ، فَلَا تُدْرِكُ مِنْ صُهُورِ نَفْرِقِ بَيْنِ إِسَادِ حُرْمَةٍ إِلَى فِعْلٍ تَدَاءُ وَإِسْنَادِهَا إِلَى الْعَيْنِ وَقَدْ ظَهَرَ فِيمَا ذَكَرُوهُ هَذَا، بَلْ هَذَا يَضْهَرُ فِي قُوَاهُ: هَذَا الرِّعِيفُ عَنِّي حَرَامٌ، أَمَّا لَوْ قَالَ: أَكُلُ هَذَا الرِّعِيفِ عَنِّي حَرَامٌ لَا يَحْتَثُ بِالْبَعْضِ؛ لِإِسْنَادِهِ الْحُرْمَةَ إِلَى الْفِعْلِ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ: وَلَيْتَ لَا أَكُنْهُ، وَمِنْهُ: كَلَامُكُمْ عَنِّي حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لَمْ تُضَفْ إِلَى الْعَيْنِ بَلْ إِلَى الْفِعْلِ

(١) 'الحاشية' كتاب الأيمان - فصل في لأكل ٦١ ٢ (دعوى 'افتاوى الهدية')

(٢) 'نحر' كتاب الأيمان ٤ ٣١١

(٣) هذا يرد من من عدس رحمة به نعر

إلا إذا لم يمكن^(١) أكله في مجلس واحد،

وهو الكلام بمعنى التكليم، ولم أرَ من فرق بين ذلك، مع أنَّ الذي في "الحاشية": ((هذا سرَّعيف)) بدون لفظة (أكل) على خلاف ما نقله في "النهر"، مع أنه لا يظهر الفرق المار^(٢) إلا بدون لفظة (أكل)، نعم وقع التعبير بها في غير "الحاشية". والحاصل: أنَّ المسألة مُسَكَّة فلتحرر.

مطلب: حلف لا يأكل مُعِينًا فأكل بعضه

(قوله: إلا إذا لم يمكن إلخ) أي: فيحنت بأكل بعضه وهو الأصحُّ المحتار لمشاينا، والأصل فيما إذا حلف لا يأكل مُعِينًا فأكل بعضه: إن كان يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحيف على جميعه، ولا يحسُّ بأكل بعضه؛ لأنَّ المقصود الامتناع عن أكله، وكلُّ ما لا يطاق أكله في المجلس ولا شربه في شربة يحسُّ بأكل بعضه؛ لأنَّ المقصود من اليمين الامتناع عن أصبه لا عن جميعه. وبو قال: لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يحسَّ حتى يشرب من لبن كل شاة، ولا يعتبر شرب الكلَّ لأنه غير مقصود، أو: لا يأكل [٤١٥] سمن هذه الحاشية فأكل بعضه حث، ولو كان مكان الأكل بيع فباع بعضها لا يحسُّ؛ لأنَّ الأكل لا يتأتى على جميعه في مجلس ويتأتى البيع، كذا في "المحيط"، راد في 'البدائع'^(٣) عن 'الأصل'^(٤): ((لو قال: لا أكل هذه الرمانة فأكلها إلا حنة أو حشيش حث في الاستحسان؛ لأنَّ ذلك القدر لا يعتدُّ به؛ لأنه في العرف يقال: إنه أكلها، وإن ترك نصفها أو ثلثها أو أكثر مما لا يحري في العرف أنه يسقط من الرمانة

(قوله: والحاصل أنَّ المسألة مُسَكَّة فلتحرر) الحاصل في تحرير هذه المسألة: أنها خلافية، وعلم توجیه كل من القولين من عبارة "النهر" و"الحاشية"، ولأوى اعتماد تصحيح "الحاشية" فإنه عراه مشايخا وأيده في "الحر"، وهو أجل من يُعتمد عليه، وبوافقه تصحيح 'المحيط' الآتي، وحسب فلا إشكال

(١) في "ط" ((يمكنه))

(٢) في هذه المقولة.

(٣) 'البدائع' - كتاب الأيمان - فصل وأما الحيف على الأكل والشرب إلخ ٣ ٦٤

(٤) 'نظر الأصل' - كتاب الأيمان - باب كفاية في اليمين في كل اصعام ٣ ٢٤٦ تصرف

أو حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً.....

لم يحنث؛ لأنه لا يُسمى أكلاً لجميعها)) اهـ. وبه يُعلم أنَّ اليسير من الرغيف وغيره كالقمة كالعدم. اهـ مُلخصاً من "البحر"^(١) في باب اليمين بالأكل والشرب، وسيأتي^(٢) هذا الأصل هناك. ١٧٣٤٦ (قوله: أو حلف إلخ) معطوف على المُستثنى وهو قوله: ((إذا لم يُمكن أكله))، قال في "النهر"^(٣): ((وفي "محموع النوازل": وكذا: كلامُ فلان وفلان عليَّ حرامٌ يحنثُ بكلامٍ أحدهما، وكذا: كلامُ أهل بغداد. وفي "المحيط" في: كلامُ فلان وفلان عليَّ حرامٌ، أو: والله لا أكلم^(٤) فلاناً وفلاناً: الصحيح: أنه لا يحنثُ في المسألتين ما لم يُكلمهما إلا أن ينوي كلامَ واحدٍ منهما فيحنثُ بكلامٍ أحدهما؛ لأنه شدّد على نفسه)) اهـ.

مطلب: لا أذوق طعاماً ولا شرباً حيث بأحدهما بخلاف: لا أذوق طعاماً وشرباً قلت: وهذا إذا لم يذكر ((لا)) بعد العاطف، ففي "البرازية"^(٥): ((حلف بالطلاق لا يذوق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما طلق، كما لو حلف لا يكلم فلاناً ولا فلاناً، ولو قال: لا أذوق

(قوله: وبه يُعلم أنَّ اليسير من الرغيف وغيره كالقمة كالعدم) لا يطهر إلحاق القمة من الرغيف بما يتساقط من حب الرمان؛ لظهور الفرق بينهما؛ فإنه في الرمان لا بد أن يسقط منه شيء عادة، بخلاف الرغيف؛ فإنه لم تجر العادة فيه بسقوط القمة بتمامها، والمدار في ذلك كله على العرف. (قوله: وهذا إذا لم يذكر ((لا)) بعد العاطف) سيأتي قبيل باب التحالف: أنه عند تكرار ((لا)) في اليمين وقع اختلافهم في تكرارها، فانظروا.

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٤٦/٤.

(٢) المقولة [١٧٦٥٧] قوله: ((الأصل إلخ)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/أ.

(٤) من قوله: ((كلام أهل بغداد)) إلى ((والله لا أكلم)) ساقط من "النهر".

(٥) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن - نوع آخر فيمن حلف لا يكلم ٢٨٩/٤ تصرف (هامش الفتاوى الهدية).

ونوى أحدهما، أو لا يكلم إخوة فلان.....

طعاماً وشراباً^(١) فذاق أحدهما لا يحنث)) اهـ. وإذا كرّر ((لا)) فإنه يصير يميني كما سنذكره^(٢) في بحث الكلام عن "الواقعات".

[١٧٣٤٧] (قوله: ونوى أحدهما) أي: نوى أن لا يكلم كل واحد منهما.

(تنبيه)

في "الحاوي الزاهدي" عن "الجامع"^(٣): ((إن لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان فعدي حرٌّ فضرب أحدهما في دار غيره، أو قال: إن لم أكن فلاناً وفلاناً اليوم فأنت صالِق فكنت أحدهما اليوم فقط يحنث، قال: وأحقَّ بعضُهم بذلك: إن لم تحضري فراشي ولم ترأيني فأنت طالق، فلم تحضري فراشه وكن راعته فإنه يحنث، قال: وفيه إشكال، وبينهما فرقٌ جبي: لأن الحنث في اليمين إنما يتحقق إذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط، ففي: إن دخلت الدار إنما يحنث إذا صدق دخلت، وفي: إن لم أدخل إنما يحنث إذا صدق لم أدخل، فإذا قال: إن لم أدخل هاتين الدارين اليوم، أو: إن لم أكن ضربت [٤١٥ ب] هذين السوطين في دار فلان فحرف الشرط دخل على النفي وهو: لم أكن دخلت أو ضربت هذين، وهو نفي لمجموع دخول الدارين وضرب السوطين، ونفي المجموع يتحقق بنفي أحد أجزائه، بخلاف قوله: إن لم تحضري فراشي ولم ترأيني فإنه لما كرر حرف النفي كان نفيًا يكرر واحد منهما ونفي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فإنه لا يصدق قولنا: لم يقدم زيد، ولم يقدم عمرو مع قدوم أحدهما، ويصدق: إن لم يقدم زيد وعمرو مع أحدهما، لكن ذكر في "المحيط" ما يدل على صحة هذا الجواب؛ فإنه قال: إذا قال إن لم تكلمي فلاناً ولم تكلمي فلاناً اليوم فأنت طالق فكنت أحدهما ومضى اليوم صقت. فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية، لكن ما قلته من الإشكال قوي)) اهـ.

(١) في "أ": ((صداً ولا شراباً)).

(٢) مقولة [١٧٨٢٢] قوله: ((ولو عرفه)).

(٣) "أصل المسألة في الجامع الكبير": كتاب الأيمان - باب من الأيمان فيما يوجب الرجل على نفسه ص ٧٨ -

وله أخ واحد، وتماثله فيها. قلت: وبه عليم^(١) جوابُ حادثة: حَفَ باطلاقِ علي^(٢) أن أولادَ زوجته لا يَطْلَعُونَ بيته، فطَلَعَ واحدٌ منهم لم يَحْنَثْ.....

قلت: واجوابُ أنه إذا كرَّرَ حرفَ النَّفْيِ يَكُونُ نَفْيُ كُلِّ وَاحِدٍ بانفِرادِهِ مَقْصُودًا، ففي: إن لم تَحْضُرِي فراشي ولم تُراعيني يَتَحَقَّقُ شَرْطُ الْحِنْثِ بِنَفْيِ كُلِّ وَاحِدٍ بانفِرادِهِ؛ لأنه يصيرُ كأنه حَفَ على كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ؛ لأنه إذا كرَّرَ النَّفْيَ تَكَرَّرَ الِیْمِیْنُ حتَّى لو قل: لا أَكْمُنُ اليومَ ولا غداً ولا بعدَ غدٍ فهي أیمانٌ ثلاثة، وإن لم يُكْرَرْ النَّفْيُ فهي یَمِیْنٌ واحدةٌ حتَّى لو كَمَّمَهُ یلاً یَحْنَثُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ثلاثة أيام كما سیأتی^(٣) عن "لواقعات" في بحثِ الكلام، ومَّا عَدَمُ الصَّدْقِ في: لم یَقْدَمَ زیدٌ، ولم یَقْدَمَ عمرو مع قُدُومِ زیدٍ مثلاً فلأنَّه إخبارٌ عن قُدُومِ كُلِّ مِنْهُمَا بانفِرادِهِ حيث جعته مَقْصُودًا بِالنَّفْيِ، فإذا علَّقَ ذلك بالشرطِ يَتَحَقَّقُ شَرْطُ الْحِنْثِ وهو: أنه لم یَقْدَمَ زیدٌ، هذا ما ظَهَرَ لي فتدبرُهُ.

٦٤/٣

[١٧٣٤٨] (قوله: وله أخ واحد) أي: وهو عَالِمٌ به، كما قَيَّدَ بذلك قَبِيلُ^(٤) بابِ الِیْمِیْنِ بالطلاق والعِتاق، فحينئذٍ یَحْنَثُ إذا كَمَّمَهُ لأنه ذَكَرَ الْجَمْعَ وُردَ بواحدٍ، وإن كن لا یَعْمَهُ^(٥) الأخ واحد لا یَحْنَثُ لأنه لم یُردِ الواحدُ فَبَقِیَتْ الِیْمِیْنُ عَمَى الْجَمْعِ، كَمَنْ حَفَ لا یَأْكُلُ ثلاثة أرغفةٍ من هذا الحبِّ وليسَ فيه إلا رَغِيفٌ واحدٌ وهو لا یَعْمُ لا یَحْنَثُ، "بحر"^(٥) عن 'الواقعات'.

مطلب: الجمعُ المضافُ كالمُتَكْرَرِ بخلافِ المَعْرُوفِ بِالْأَلِفِ

[١٧٣٤٩] (قوله: قُتُّ إِبْرَاحِیمَ) البحتُ لصاحبِ "البحر" في البابِ الآتي^(٦)، وقوله: ((وبه عِسم)) أي: بما ذَكَرَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الإِخْوَةِ؛ فَإِنَّهُ حَمَعَ لَيْسَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِنِ هُوَ مُضَافٌ مِثْلُ وُلَادٍ

(١) في 'د': ((عرف)).

(٢) ((عنى)) ليست في 'د' و 'و'.

(٣) مقولة [١٧٨٢٢] قوته. ((ولو عرفه)).

(٤) المقولة [١٧٩٠١] قوته: ((وأما الأصعمة والنياب إبح)).

(٥) 'اسحر': كذب الأيمان - باب الیْمِیْنِ في لدخول والخروج وسكنی ولانیان وعبر ديك ٤ ٣٢٩

(٦) مقولة [١٧٩٠١] قوله: ((وأما الأصعمة والنياب إبح)).

(كُلُّ حِلٍّ) أو حلالٌ إليه أو حلالٌ للمسلمينَ (عليَّ حرامٌ).....

زَوْجَتِهِ، فَحَيْثُ كَانَ عَالِمًا بِتَعَدُّهُمْ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِالْجَمْعِ، كَمَا فِي: لَا أَكَلْتُمْ رِجَالًا أَوْ نِسَاءً، بِخِلَافِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، مِثْلُ: لَا أَكَلْتُمُ الْفُقَرَاءَ أَوِ الْمَسَاكِينَ أَوْ الرِّجَالَ؛ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِالْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، كَمَا فِي 'الْوَقَعَاتِ'، وَمَا مَرَّ^(١) عَنْ 'الْوَقَعَاتِ': ((فِي إِخْوَةِ فَلَانٍ)) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ كَالْمُنْكَرِ، وَسَيَأْتِي^(٢) فِي آخِرِ بَابِ الْيَمِينِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْكَلَامِ تَمَامُ تَحْقِيقِ الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ وَالْمُضَافِ وَتَحْرِيرُ جَوَابِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ. قَالَ فِي 'الْبَحْرِ'^(٣): ((لَكِنْ قَالَ فِي "الْقُنْيَةِ"^(٤): إِنَّ أَحْسَنَتْ إِلَى أَقْرَبَائِكَ فَانْتِ طَالِقٌ فَأَحْسَنْتِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْنُثُ وَلَا يُرَادُ الْجَمْعُ فِي عَرَفْنَا أَه. فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ فِي الْعُرْفِ فَرْقًا)) أَه.

قُلْتُ: لَا يَحْفَى أَنَّ الْعُرْفَ الْآنَ عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ إِخْوَةِ فَلَانٍ وَأَقْرَبَائِهِ وَأَوْلَادِ زَوْجَتِهِ^(٥) وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَمْعِ الْمُضَافِ فِي أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ الصَّادِقُ بِالْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ فَيَنْبَغِي الْحِنْثُ فِي الْحَادِثَةِ الْمَذْكُورَةِ.

مطلب: كُلُّ حِلٍّ عَلَيْهِ حَرَامٌ

[١٧٣٥٠] (قَوْلُهُ: كُلُّ حِلٍّ إِخ) قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٦): ((وَلَوْ قَالَ: كُلُّ حِلٍّ عَنِّي حَرَامٌ فَهُوَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشُّرْبِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَالْقِيَاسُ: أَنْ يَحْنُثَ كَمَا فَرَعُ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَ فِعْلًا مُبَاحًا وَهُوَ [٥٢٣/٤] التَّنْفُسُ وَنَحْوُهُ وَهَذَا قَوْلُ "زُفَرٍ"، وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ: أَنَّ الْمَقْصُودَ - وَهُوَ الْبَرُّ - لَا يَحْصُلُ مَعَ اعْتِبَارِ الْعُمُومِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الطَّعَامِ وَالشُّرْبِ لِعُرْفِ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا يُتَنَاوَلُ عَادَةً، وَلَا يُتَنَاوَلُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ لِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ الْعُمُومِ، وَإِذَا نَوَاهَا كَانَ إِيْلَاءً، وَلَا يُصَرَفُ الْيَمِينُ عَنِ الْمَأْكُولِ

(١) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٩٠١] قَوْلُهُ: ((وَأَمِ الْأَصْعَمَةُ وَالنِّيَابُ إِخ)).

(٣) 'الْبَحْرُ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي ادِّحُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤ ٣٢٩.

(٤) 'الْقُنْيَةُ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ فِي الْيَمِينِ: عَنِ الْعُورِ يَكُونُ أَمِ عَنِ التَّرَاخِي؟ ق ٥١ ب.

(٥) فِي 'الْأَصْلِ' وَ'ب' وَ'أ': ((وَجِئْتُ)). وَمَا أُتَشَدُّ مِنْ 'م' هُوَ مُوَفَّقٌ لِمُسَدِّقِ.

(٦) 'الْهِدَايَةُ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ بِمِثْلٍ وَمَا لَا يَكُونُ بِمِثْلٍ - فَصْلُ فِي الْكُفْرَةِ ٢ ٧٥.

رَادَ "الكمال": أو الحرام يلزمُني ونحوه (فهو على الطعام والشراب و) لكن (الفتوى) في زماننا (على أنه تَبَيَّنُ امرأته) بتطبيقه،.....

والمشروب، وهذا كله جواب ظاهر الرواية، ومشايخنا قالوا: يقع به الطلاق من غير نيّة لعبه الاستعمال وعليه الفتوى)) اهـ.

قلت: ومقتضى قوله: ((فإنه يستعمل في ما يتناول عادة)) أن العرف كان أولاً في استعماله في الطعام والشراب، ثم تغير ذلك إلى عرف آخر وغلب استعماله في الطلاق، ثم إن ما ذكره هنا لا ينافي ما ذكره^(١) في الإيلاء من التفصيل بين نيّة تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق؛ لأنّ ذاك في: أنت عليّ حرام، وما هنا: في التحريم باللفظ العام. والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه إلى الطلاق البائن عامّاً أو خاصّاً كما ذكرناه^(٢) هناك.

(١٧٣٥١) (قوله: زاد "الكمال"^(٢) إلخ) لا محلّ لذكر هذا هنا؛ لأنّ مراد "الكمال": أن هذا يُراد به الطلاق فقط بحسب العرف، كما يأتي^(٣).

مطلب: تعارفوا ((الحرام يلزمُني)) و((الطلاق يلزمُني))

(١٧٣٥٢) (قوله: ولكن الفتوى في زماننا) أي: الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين، وتوقف "البردوي" في "مبسوطه": ((في كون عرف الناس إرادة الطلاق به، فالاحتياط: أن لا يخالف المتقدمين))، قال في "الفتح"^(٤): ((واعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه: حرام عني كلامك ونحوه كأكل كذا ولبسه ذون الصيغة العامة، وتعارفوا أيضاً: الحرام يلزمُني ولا شك في أنهم يريدون الطلاق مُعلقاً؛ فإنهم يذكرون بعده: لا أفعل كذا، ولأفعلن، وهو مثل تعارفهم: الطلاق يلزمُني لا أفعل كذا فإنه يُراد به: إن فعلت كذا فهي طالق، ويجب إمضاؤه عليهم.

(١) المقولة [١٤٥١٨] قوله: ((قال لامرأته: أنت عليّ حرام إيلاء إن نوى التحريم إلخ)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في كفارة اليمين ٣٧٥/٤.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في كفارة اليمين ٣٧٤/٤.

ولو له أَكْثَرُ بَيْنَ جَمِيعًا بِلَا نِيَّةٍ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ قَالَ: لَمْ أَنْوَ صِلَاقًا لَمْ يَصَدَّقْ قَضَاءً؛ لَغَلْبَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَلِذَا لَا يَحْلِفُ بِهِ إِلَّا الرِّجَالُ، "ظَهِيرِيَّة"^(١) (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ) وَقْتَ الْيَمِينِ.....

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ [فِي] انْصِرَافِ^(٢) هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَرَبِيَّةٌ أَوْ فَارِسِيَّةٌ إِلَى مَعْنَى بِلَا نِيَّةٍ اتَّعَارَفُ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يُتَعَارَفْ سُئِلَ عَنْ نِيَّتِهِ، وَفِيمَا يَنْصَرِفُ بِلَا نِيَّةٍ لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ عَيْرَهُ لَا يُصَدِّقُهُ الْقَاضِي، وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمُصَدَّقُ^(٣) اهـ. وَأَقْرَبُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) وَ"النَّهْرِ"^(٥) وَ"الْمَقْدِسِي"^(٦) وَ"الشَّرْئِبَلَالِي"^(٧) وَغَيْرُهُمْ، وَتَقَدَّمَ^(٨) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ.

[١٧٣٥٣] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لَهُ أَكْثَرُ بَيْنَ جَمِيعًا) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ قَدَّمَاهُ^(٩) فِي بَابِ صِلَاقٍ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَفِي بَابِ الْإِيْلَاءِ^(١٠). وَالَّذِي حَرَّرَنَاهُ هُنَاكَ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ: أَنْتَ عَنِّي حَرَامٌ يَخْصُ الْمُخَاطَبَةَ، وَفِي: كُلُّ حِلٍّ عَلَيَّ حَرَامٌ يَعْصَمُ الزَّوْجَاتِ [٤/٥٢ق/ب] الْأَرْبَعُ؛ لِصَرِيحِ أَدَةِ الْعُمُومِ الِاسْتِغْرَاقِيِّ، وَفِي: امْرَأَتِي حَرَامٌ، أَوْ طَالِقٌ، يَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي نَحْوِ: حَلَالٌ لَهُ، أَوْ حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَقِيلَ: يَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ نَظَرًا إِلَى صُورَةِ أَفْرَادِهِ، وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَعْصَمُ الْكُلَّ، فَافْهَم.

[١٧٣٥٤] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ الْخ) قَالَ فِي "الظَّهِيرِيَّة"^(١١): ((وَإِنْ قَالَ: لَمْ أَنْوَ الصَّلَاقَ

(١) "الظَّهِيرِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالِ ق ٩٨/أ.

(٢) مَا بَيْنَ مَنْكُسَرَيْنِ لَيْسَ فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا، وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهُ كَمَا هِيَ عِبَارَةُ "الْفَتْحِ"، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ مَعْصُوحُ "ب"، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٤/٣١٩.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٨٠/ب.

(٥) "الشَّرْئِبَلَالِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢/٣٣. (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ")

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٠٩٤] قَوْلُهُ: ((فَيَقَعُ دَلَالِيَةً لِلْعَرَفِ)).

(٧) الْمَقُولَةُ [١٣٣٩٢] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا تَصْحِيحُ "الرَّيْلَعِيِّ" إِنْج.)).

(٨) الْمَقُولَةُ [١٤٥٤٤] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ)).

(٩) "الظَّهِيرِيَّة": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالِ ق ٩٨/أ.

لا يُصدَّق قضاء؛ لأنه صار طلاقاً عُرفاً))، ثُمَّ قَالَ^(١): ((وإن حَفَّ به، إن كان فعلَ كذا وقد كان فعلَ وله امرأة واحدة أو أكثر بنَّ جميعاً، وإن لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء؛ لأنه جعلَ يميناً بالطلاق، ولو جعلناه يميناً بالله تعالى فهو غُموسٌ. وإن حَسَفَ بهذا عسى أمرٍ في المستقبل ففعلَ ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة؛ لأنَّ تحريمَ الحلالِ يمينٌ)) اهـ.

وحاصله: أنه إذا لم تكن له امرأة وحَفَّ عسى ماضٍ كذباً لا يلزمه شيء لأنه جعلَ طلاقاً عسى المفتى به فيغوى؛ لعدمِ الزَّوجَةِ. ولو جعلَ يميناً بالله تعالى فغُموسٌ؛ لأنه كنايةٌ عن حَسَفِ بالله تعالى كما مرَّ^(٢) في: هو يهوديُّ أنه كنايةٌ، وإن لم يعقل وجهها فعسى الوَجهين لا يلزمه شيء سيوى الاستغفار، وقيل: إنَّ قوله: ولو جعلَ يميناً بالله تعالى أي: بناءً على ظاهرِ الرواية من حَمِيهِ عسى الطعام والشراب. وفيه نظرٌ؛ لأنه إذا قال: إن كنتُ فعلتُ كذا فكلُّ حِرٍّ عليَّ حرامٌ يصيرُ بمعنى: إن كنتُ فعلتُهُ فوالله لا أكلُ ولا أشربُ، فإذا كان قد فعلَ انعقدتْ يمينُهُ على عدمِ الأكلِ والشربِ فيُكفِّرُ بأَكْبِهِ أو شربه فلا تكونُ لغواً، فافهم. وعلى هذا فما في "النهاية" عن "النَّوْزِلِ" - ((من أنه إن لم تكن له امرأة تحبُّ عليه الكفارة)) - محمولٌ على أنه جعلَ يميناً بالله تعالى مع كونِ الحلفِ عسى مُستقبلي، وإلا كان غُموساً فلا تلزمه الكفارة، وأمَّا قوله في "البحر"^(٣): - ((معناه: إذا أكل أو شرب لانصرافه عندَ عدمِ الزَّوجَةِ إلى الطعامِ والشرابِ لا كما يُفهمُ من ظاهرِ العبارة)) اهـ - ففيه نظرٌ، بل هو محمولٌ على ما يُفهمُ من ظاهرِ العبارة وهو وُحُوبُ الكفارة وإن لم يأكل ولم يشرب بناءً على ما قلنا، وإلا وَرَدَ عليه ما ذكرناه^(٤) من النظرِ اسَّابقٍ، ويُؤيِّدُهُ أنَّ انصرافه

(قوله: وإلا وَرَدَ عليه ما ذكرناه من النظرِ اسَّابقٍ إلخ) لا يردُّ النظرُ المذكورُ عسى عبارة "الحر"؛ فإنه عسى كلامه ليست لغواً حتَّى يردَّ النظرُ اسَّابقُ عليه، بل منعقدة ومضروفة إلى الصعامِ والشرابِ؛ وذلك: أنَّ الذي فهمهُ منها في "الحر" أنه عندَ عدمِ الزَّوجَةِ يكونُ المرادُ بقوله: ((كلُّ حلٍّ)) الطعامِ والشرابِ، فإذا باشرَ الشرطَ ثُمَّ أَكَلَ وجبَ كفارةٌ يمينٍ.

(١) 'الطهيري': كتاب الطلاق - انقسم ثالث - الفصل الأول في تحريم الحلال في ٩٨ أ.

(٢) المفقولة [١٧١٣٣] قومه: ((و لا يرد)) والتي بعدها

(٣) 'اسحر': كتاب لأحد ٤ ٣١٨. ٣١٩.

(٤) في هذه حقوه

سواء نكح بعده أم^(١) لا (فيمين) فيكفر بأكيه أو شربه لو يمينه على آت، ولو بالله على ماضٍ فغموس^(٢) أو لغو،.....

إلى الطعام والشراب كن في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مصروفاً إلى الصلابة كما مر^(٣)، فبعدما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حملها على العرف المهجور [١/٥٣ق/٤] بل يبقى مراداً به الطلاق غير أنه إذا لم تكن له امرأة يبقى مراداً به الطلاق فيلغو ويجعل يميناً بالله تعالى فتجب به الكفارة إن لم يكن غموساً. فالترديد في كلام "الظهيرية" مبني على قولين بدليل ما في "البرارية"^(٣) حيث قال: ((وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ أحرام إن لم تكن له امرأة، إن حثت لزمت الكفارة، والنسفي: "على أنه لا تلزمه")) اهـ. فما قلناه "النسفي" مبني على أنه يبقى مراداً به الطلاق، وظاهر كلامهم ترجيح خلافه، فاعتمد تحقيق هذا المقام فإنه من منح المثلث السلام.

[١٧٣٥٥] (قوله: سواء نكح بعده أم لا) هو ما عليه الفتوى كما يأتي^(٤).

[١٧٣٥٦] (قوله: فيكفر بأكيه أو شربه) مبني على ما فسر به في "البحر"^(٥) عبارة "النوازل"، وقد علمت ما فيه. والصواب أن يقول: فيكفر بجنثه أي: بفعله المحنوف عليه، كأن قال: إن دخلت الدار فكل حلاً علي حرام، ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين؛ لأنها يمين منعقدة على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الأكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو بعده لا يلزمه شيء.

[١٧٣٥٧] (قوله: ولو بالله على ماضٍ لفظ) ((باله)) سبق قلم، أي: ولو كانت يمينه

(قوله: فيلغو ويجعل يميناً إلخ) لعل الأولى التعبير بـ: ((أو)) لا بـ: ((أو))، ثم رُبِتْ نسخة الخط هكذا: ((فيلغو أو يصير يميناً إلخ)).

(١) في "ب" و"ط" و"و": ((أو)).

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "البرارية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في نكاحات ١٨٩، ٤ (همش 'افتاوى الهندية').

(٤) المقولة [١٧٣٥٨] قوله: ((ولو له امرأة وقتها إلخ)).

(٥) "سحر": كتاب الأيمان ٤ ٣١٨ - ٣١٩.

ولو له امرأة^(١) وقتها فبانت بلا عدة.....

على ماضٍ. كما إذا قال: إن كنت فعلت كذا فكلُّ حلٍّ عليَّ حرامٌ وكان عالماً بأنه فعنه فهي غموسٌ إن جعلت يميناً بالله تعالى، فلا تلزمه كفارة، وقوله: ((أو لغو)) أي: إن جعلت يميناً بالطلاق كما قاله "النسفي". وظاهر ما مرَّ^(٢) عن "الطهريّة" من قوله: ((لأنه جعل يميناً بالطلاق)) اعتماد الأول وهو ظاهر ما قدّمناه^(٣) أيضاً عن "البرازيّة"، وكذا ما يأتي^(٤) قريباً، وبما قرّرناه غيماً أن ما ذكره^(٥) "الشّارح" من قوله: ((فغموسٌ أو لغو)) هو حاصل ما قدّمناه^(٦) عن "الطهريّة" فليس في كلامه خللٌ سوى زيادة لفظ ((بالله))، فافهم.

[١٧٣٥٨] (قوله: ولو له امرأة وقتها إلخ) مُقابل قول "المصنّف": ((وإن لم تكن له امرأة))، قال في "الطهريّة"^(٧): ((وإن حلف بهذا على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة؛ لأنَّ تحريم الحلال يمين، وإن كان له امرأة وقت اليمين فماتت قبل الشرط أو بانت لا إلى عدة ثمَّ باشر الشرط لا تلزمه الكفارة؛ لأنَّ يمينه انصرف إلى الطلاق وقت وجودها، وإن لم تكن له امرأة وقت اليمين ثمَّ تزوج امرأة ثمَّ باشر الشرط اختلفوا فيه، قال الفقيه "أبو جعفر": تبين [٤/٥/ب] المتروجة، وقال غيره: لا تبين وبه أخذ الفقيه "أبو الليث"، وعليه الفتوى؛ لأنَّ يمينه جعل يميناً بالله تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقاً بعد ذلك)) اهـ. ومثله في "الحائية"^(٨)، وفي عبارة "البرازيّة" في هذه المسألة خللٌ نبهنا عليه^(٩) في باب الإيلاء.

(قوله: أي: إن جعلت يميناً بالطلاق إلخ) أي: أولم تجعل يميناً به، بل جعلت يميناً بالله ولم يعلم بأنه فعله، وهذا هو الأولى بحمل كلام "الشّارح" عليه.

(١) في "و": ((ولو كانت له امرأة)).

(٢) المقولة [١٧٣٥٤] قوله: ((وإن لم تكن له امرأة إلخ)).

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) ص ٣١٢ - "در".

(٥) المقولة [١٧٣٥٤] قوله: ((وإن لم تكن له امرأة إلخ)).

(٦) "الطهريّة": كتاب الطلاق - القسم الثالث - الفصل الأول في تحريم الحلال ق ٩٨/أ.

(٧) "الحائية": كتاب الطلاق - فصل في تحريم الحلال ٥١٩/١ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٨) المقولة [١٤٥٣٢] قوله: ((كما لو ماتت إلخ)).

فَأَكَلَ فَلَا كَفَّارَةَ؛ لَانْصِرَافِهَا لِلطَّلَاقِ، وَقَدْ مَرَّ فِي الْإِيلَاءِ. (وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا أَوْ مَعْلَقًا بِشَرْطٍ وَكَانَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ) أَي: فَرَضٌ.....

(١٧٣٥٩) (قوله: فَأَكَلَ) صوابه: فَبَاشَرَ الشَّرْطَ، كما في عبارة "الطَّهْرِيَّة" ^(١) وغيرها، وذلك كدُخُولِ الدَّارِ مَثَلًا، وَلَا نَظَرَ فِيهِ لِلْأَكْلِ وَعَدَمِهِ كَمَا عَلِمَتْ.
(١٧٣٦٠) (قوله: وَقَدْ مَرَّ فِي الْإِيلَاءِ) ما مرَّ ^(٢) هناك فِيهِ خَلَّلَ تَابَعَ فِيهِ "الْبِرَازِيَّة" كما أَوْضَحْنَاهُ ^(٣) هناك.

مطلب في أحكام النذر

(١٧٣٦١) (قوله: وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا) أَي: غَيْرَ مُعْلَقٍ بِشَرْطٍ، مِثْل: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ سَنَةً، "فَتَح" ^(٤). وَأَفَادَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ، كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ كَلَامًا فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ النَّذْرُ؛ لِأَنَّ هَزْلَ النَّذْرِ كَالْجِدِّ كَانْطِلَاقًا، كَمَا فِي صِيَامِ "الْفَتْح" ^(٥). وَكَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ يَوْمٍ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ صَوْمٌ شَهْرًا، كَمَا فِي صِيَامِ "الْبَحْرِ" ^(٦) عَنْ "الْوَلَوَالِجِيَّة" ^(٧).
وَاعْلَمْ أَنَّ النَّذْرَ قُرْبَةٌ مَشْرُوعَةٌ، أَمَّا كَوْنُهُ قُرْبَةً فَلِمَا يُلَازِمُهُ مِنَ الْقُرْبِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْعَتَقِ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا شَرْعِيَّتُهُ فَلِلْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ بِإِيفَائِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الِإِخْتِيَارِ" ^(٨).
قُلْتُ: وَإِنَّمَا ذَكَرُوا النَّذَرَ فِي الْإِيمَانِ لِمَا يَأْتِي ^(٩): ((مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَا نَبَّةَ

٦٦٣

(١) "الطَّهْرِيَّة": كتاب الطلاق - القسم الثالث - الفصل الأول في تحريم الحلال ق ٩٨/أ.

(٢) المقولة [١٤٥٣٢] قوله: ((كَمَا لَوْ مَاتَ إِنْجَ)).

(٣) "الْفَتْح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٤/٤ تنصرف.

(٤) "الْفَتْح": كتاب الصوم - فصل فيما يوجه على نفسه ٣٠١/٢.

(٥) "الْبَحْرِ": كتاب الصيام - فصل في النذر ٣١٩/٢.

(٦) "الْوَلَوَالِجِيَّة": كتاب الأيمان - فصل ما وجب بالنذر ق ٣٣/ب تنصرف.

(٧) انظر "الِإِخْتِيَارِ": كتاب الأيمان - فصل في النذر ٧٦/٤.

(٨) ص ٣٣٦ - "در".

كما سيُصرَّح به تبعاً "للسحر" ^(١) و "الندر" ^(٢) (وهو عبادة مقصودة).....

له لَرْمَةٌ كَفَّارَةٌ)). ومَرَّ ^(٣) في آخِرِ كِتَابِ الصَّيَّامِ: ((أَنَّهُ لَوْ نَدَرَ صَوْمًا، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، أَوْ نَوَى النَّدَرَ فَقَصَّ، أَوْ نَوَى النَّدَرَ وَأَنْ لَا يَكُونَ يَمِينًا كَانَ نَدْرًا فَقَصَّ، وَإِنْ نَوَى لِيَمِينٍ وَأَنْ لَا يَكُونَ نَدْرًا كَانَ يَمِينًا وَعَبِهُ كَفَّارَةٌ إِنْ أَفْطَرَ، وَإِنْ نَوَاهُمَا، أَوْ نَوَى الِئْمِينَ كَانَ نَدْرًا وَيَمِينًا حَتَّى لَوْ أَفْطَرَ قَصَى وَكَفَّرَ)). ومَرَّ ^(٤) هَاكَ لِكَلَامٍ فِيهِ.

[١٧٣٦٢] (قوله: كما سيُصرَّح به ^(٥)) أي: "المُصَنَّفُ" قريباً، وبأُتِي ^(٥) الكلامُ عليه إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى، 'ط' ^(٦).

[١٧٣٦٣] (قوله: وهو عبادة مقصودة) انصَمِيرُ رَاجِعٌ لِنَدْرِ مَعْنَى الْمُنْذُورِ لَا لِوَاحِدٍ خِلَافَ مَا فِي "البحر" ^(١)، قُلْ فِي "المنح" ^(٢): ((مَّا هُوَ صَاعَةٌ مَقْصُودَةٌ لِنَفْسِهَا وَمِنْ حِسِّهَا وَاجِبٌ بِح)). وَفِي 'البدائع' ^(٣): ((وَمِنْ شُرُوطِهِ: أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً مَقْصُودَةً فَلَا يَصِحُّ النَّدْرُ بِعِبَادَةِ الْمَرْبُوعِ وَتَشْيِيعِ الْخِسَارَةِ وَابْتِغَاءِ الْوُضُوءِ وَالِاغْتِسَابِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَمَسِّ الْمَصْحَفِ وَالْأَدَاءِ وَنَدَاءِ الرِّبَاطِ وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ قُرْبًا إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ)) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اشْتِرَاطَ كَوْنِ الْمُنْذُورِ بِنَفْسِهِ عِبَادَةً مَقْصُودَةً لَا مَا كَانَ مِنْ حِسِّهِ، وَدَلَّ صَحَّحُوا أَنَّ نَدْرًا نَائِقًا: لِأَنَّ مِنْ حِسِّهِ وَاحِدٌ وَهُوَ نَدَاءُ مَسْجِدٍ

(١) 'البحر' كتاب الأيمان ٤ ٣٢٢

(٢) 'الندر' و'ندر' كتاب الأيمان ٤ ٤٣٢

(٣) ٦ ٣٩٢ ٣٩٣ در

(٤) الفتاوى [٩٣٨٦] قوله ((عملاً بعموم لبحر))

(٥) ص ٣١٧ - 'در'

(٦) 'ط' كتاب الأيمان ٢ ٣٣٨.

(٧) 'البحر' كتاب الأيمان ٤ ٣٢١

(٨) 'منح' كتاب الأيمان - فصل في كفارة ٤ ٣١٤

(٩) 'البدائع' كتاب النذر - فصل وأما حكم نذر ٥ ٨٢

خرجَ الوضوءُ وتكفينُ الميّتِ (ووجدَ الشرطُ) المعلقُ به (لزمَ الناظر).....

للمسلمين كما يأتي^(١)، مع أنك علمت [١/٥٤ق/٤] أنَّ بناءَ المساجدِ غيرُ مقصودٍ لذاته.
 [١٧٣٦٤] (قوله: خرجَ الوضوءُ) لأنه عبادةٌ ليستَ مقصودةٌ لذاتها وإنما هو شرطُ عبادةٍ مقصودةٍ وهي الصلاة، "ط"^(٢) عن "المنح"^(٣).
 [١٧٣٦٥] (قوله: وتكفينُ الميّتِ) لأنه ليسَ عبادةٌ مقصودةٌ بل هو لأجلِ صحّةِ الصلاةِ عليه؛ لأنَّ ستره شرطُ صحّتها، "ط"^(٤).
 [١٧٣٦٦] (قوله: ووجدَ الشرطُ) معطوفٌ على قوله: ((وكان من جنسِهِ عبادةً)) وهذا إن كان مُعلّقاً بشرطٍ وإلا لزمَ في الحال، والمرادُ الشرطُ الذي يُريدُ كونه كما يأتي^(٥) تصحيحه.
 [١٧٣٦٧] (قوله: لزمَ الناظرَ) أي: لزمَهُ الوفاءُ به، والمرادُ أنه يلزمُهُ الوفاءُ بأصلِ القرينةِ التي انتزَمَها لا بكلِّ وصفٍ التزمَهُ؛ لأنه لو عيّنَ درهمًا أو فقيرًا أو مكانًا للتصدّقِ أو بلصلاةٍ فالتعيينُ ليسَ بلازمٍ، "بحر"^(٦). وتحقيقه في "الفتح"^(٧).

(قوله: لأنه ليسَ عبادةٌ مقصودةٌ إلخ) نازعٌ "الرحمّي" في خروجِ التكفينِ بقوله: ((عبادةٌ مقصودةً))، فإنه فرضٌ كفايةٌ، والقائمُ به مؤدٌّ لفرضِ الكفايةِ، وقال: يمكن إخراجُه بقولهم: أن لا يكونَ واجباً قبلَ الإيجاب. اهـ "سندي".

(١) المقولة [٢١٢٦٢] قوله: ((فتصدّقُ بها أو بثمانها)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٨/٢ بتصرف.

(٣) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٤) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٨/٢.

(٥) المقولة [١٧٣٩١] قوله: ((ثم إنَّ المعلقَ إلخ)).

(٦) "الحر": كتاب الأيمان ٣٢١/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٤/٤-٣٧٥.

لحديث: «مَنْ نَذَرَ وَسَمَّى فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِمَا سَمَّى»^(١). (كصوم وصلاة وصدقة) ووقف (واعتكاف) وإعتاق رقبة وحج ولو ماشياً، فإنها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب:

[١٧٣٦٨] (قوله: لحديث^(١) إلخ) قال في "الفتح"^(٢): ((هو حديث غريب إلا أنه مستغنى عنه، ففي لزوم المنذور الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج - ٢٩]، وصرح "المصنف" أي: صاحب "الهداية"^(٣) في كتاب الصوم: بأنه واجب للآية، وتقدم الاعتراض: بأنها توجب الافتراض للقطة، والجواب: بأنها مؤولة؛ إذ حص منها النذر بالمعصية

(قول "الشارح": ووقف) صحة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة، فإنه عادة مقصودة.

(١) قال ابن حجر في 'الدراية' ص ٩٢: سم أحده، تبعاً لقول الرئمي في 'نصب الرية' ٣٠٠ ٣ عرب. وفي وجوب النذر أحاديث، وذكر حديث ابن عباس: ((مدين الله أحق أن يقضى))، وحديث عمر: أنه نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية فقال له النبي ﷺ: ((أوف بندرك))، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعبد الله بن بريدة عن أبيه أن امرأة نذرت أن تصرب فوق رأسه بالدف فقال لها النبي ﷺ: ((أوفي بندرك))، وحديث عائشة مرفوعاً: ((من نذر أن يطيع الله فبسطه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)). وسنقتصر على حديث عائشة لأنه أقرب إلى حديثنا، إلا أن في حديث عائشة تنفريق بين الطاعة والمعصية.

أخرجه مالك ٢ ٤٨٦، وأحمد ٦ ٣٦، والبحاري (٦٦٩٦) في الأيمان والندور - السدر في الطاعة، و(٦٧٠٠) النذر فيما لا يملك، وأبو داود (٣٢٨٩) في الأيمان والندور - النذر في المعصية، والترمذي (١٥٢٦) في الأيمان والندور - من نذر أن يطيع الله، والسنائي ١٧٧ في الأيمان والندور - النذر في الطاعة - والندور في المعصية، وابن ماجه (٢١٢٦) في الكفارات - النذر في المعصية، والبيهقي في 'الكبرى' ٢٣١/٩ في الجزية - باب لا يوفي من العهود مما يكون بمعصية، وغيرهم من طريق مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة مرفوعاً، به. ورواه الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان عن القاسم، به. ذكره البخاري في 'تاريخه' ١ ٣٣-٣٤، وأخرجه الطحاوي في 'شرح المعاني' ٣/١٣٣، وأبو يعنى (٤٨٦٣) وابن حبان في 'صحيحه' (٤٣٩٠)، وعمره في 'الفتح' ١١/٧٠٨ إلى البزار. ورواه عثمان بن عمر، عن علي بن المبارك، عن أيوب ويحيى، عن القاسم، به، ذكره البخاري في 'التاريخ' ١١/٣٤. وأخرجه ابن حبان في 'صحيحه' (٤٣٨٨). ورواه وكيع عن علي، عن يحيى فقط دون أيوب، أخرجه أحمد ٦/٢٠٨.

وأخرجه الطحاوي في 'بيان المشكل' (١٥١٤) من طريق عبد الرحمن بن ماجر، عن القاسم، به.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في كفارة ٤ ٣٧٥.

(٣) 'الهداية': كتاب الصوم ١/١١٨.

لوجوب العتق في الكفارة، والمشي للحج على القادر من أهل مكة، والقعدة الأخيرة في الصلاة، وهي بُثُّ كالاعتكاف.....

وما لیس من جنسہ واجب، فلم تكن قطعة الدلالة. ومن قال من المتأخرين بافتراضه استدرك بالإجماع على وجوب الإيفاء به)) اهـ ملخصاً. وفي "الشرئبالية"^(١) عن "البرهان": ((أنه - أي: الافتراض - هو الأظهر)).

[١٧٣٦٩] (قوله: لو حُوب العتق) ترك ذكر الواجب من الصلاة والصوم وصدقة لظهوره، ط^(٢).

[١٧٣٧٠] (قوله: والمشي للحج) المراد: الحج ماشياً وإلا فالمشي ليس عبادة مقصودة، اهـ "ح"^(٣). وفيه: ((أن المشروط كونه عبادة مقصودة هو المنذور لا ما كان من جنسها))، كما قدمناه^(٤). وسياي^(٥) في باب اليمين في البيع: ((أنه لو قال: عني المشي إلى بيت الله أو الكعبة يلزمه حج أو عمرة))، وسندكر^(٦) أن هذا استحسان، والقياس: أن لا يجب به شيء لأنه ليس بقربة، تأمل.

[١٧٣٧١] (قوله: والقعدة الأخيرة إلخ) كذا ذكره في اعتكاف "البحر"^(٧). وأورد عليه: أن التشبيه إن كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف؛ لجواز الوقوف في مدته،

(قوله: أنه - أي: الافتراض - هو الأظهر) الدلائل إنما تفيد الوجوب، تأمل.

(قوله: وفيه: أن المشروط كونه عبادة إلخ) التأويل الذي قاله "ح" لا بد منه لصحة الذر، ولا يراد أن المشي ليس عبادة مقصودة؛ لأن المدار على كون الأصل كذلك، لا التبع.

(١) "الشرئبالية": كتاب الأيمان ٤٣/٢ بتصرف. (هامش "الدرر والفرر").

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٨/٢.

(٣) لم نثر على المسألة في مطائنها من مخطوطة "ح" التي بين أيدينا.

(٤) المقولة [١٧٣٦٣] قوله: ((وهو عبادة مقصودة)).

(٥) المقولة [١٨١١٧] قوله: ((ويحج حج أو عمرة ماشياً إلخ)).

(٦) القل ليس في اعتكاف "البحر"، انظر "البحر": كتاب الصوم - فصل: ومن نذر صوم يوم البحر أفطر ٣١٧/٢.

ووقفُ مسجدٍ للمسلمين واجبٌ على الإمام من بيت المال، وإلا فعلى المسلمين،
 "فتح"^(١). (ولم يلزم) الناذر.....

وإن كان في مطلق الكينونة فلم خصّ التشيية بالقعدة مع أنّ الركوع كذلك؟! والجواب: اختيار الأول، والغالب [٤/٥٤٤ق/ب] في الاعتكاف القعود. وذكر في اعتكاف "المعراج": ((قُسا: بن من جنسه واجب لله تعالى وهو اللبث بعرفة وهو الوقوف، والنذر بالشيء إنما يصح إذا كان من جنسه واجب أو مُشتملاً^(٢)) على الواجب، وهذا كذلك؛ لأنّ الاعتكاف يشتمل على الصوم، ومن جنس الصوم واجب وإن لم يكن من جنس اللبث واجب)). وتعقبه في "الفتح"^(٣) في باب اليمين في الحج والصوم: ((بأنّ وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذر، والكلام الآن في صحّة وجوب المتبوع فكيف يُستدلّ على لزومه بلزومه، ولزوم الشرط فرع لزوم المشروط؟ ثمّ قد يقال: نحقق الإجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر موجب إهدار استيراط وجوب واجب من جنسه)) اهـ. أي: فهو خارج عن الأصل.

(١٧٣٧٢) (قوله: ووقف مسجد) أي: في كلّ بلدة على الظاهر، "ط"^(٤).

(١٧٣٧٣) (قوله: وإلا) أي: وإن لم يفعل الإمام فعلى المسلمين.

(قوله: وذكر في اعتكاف "المعراج": قلنا: بل من جنسه واجب لله إلح) يقال: إنّ كلاً من القعدة والكينونة في عرفة ليس فيه لبث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف وإن وجد فيه مطلق لبث، وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس المنذور، فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالإجماع، إلا أن يقال: إنّ المدار على الكينونة المطلقة بدون نظر لشخصها، تأمل.

(قوله: والنذر بالشيء إنما يصح إلخ) لعلّ أصل العبارة ((أو النذر)) ب: ((أو)) لا ((الواو)).

(١) ((فتح)) ليست في "ب" و"ط"، والمسألة موحدة فيه، انظر "الفتح": كتاب الوقف ٤٢٣/٥.

(٢) في "الأصل" و"آ": ((مشمّل)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥١/٤.

(٤) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

(ما ليسَ مِنْ جنسِهِ فرضٌ، كعبادةٍ مريضٍ وتشيع جنازةٍ ودخولٍ مسجدٍ) ولو مسجدَ الرسول ﷺ أو الأقصى؛ لأنه ليسَ مِنْ جنسِها فرضٌ مقصودٌ، وهذا هو الضابطُ كما في "الدرر"^(١). وفي "البحر"^(٢): شرائطُهُ خمسٌ^(٣)،

[١٧٣٧٤] (قوله: ما ليسَ مِنْ جنسِهِ فرضٌ) هذا هو الذي وَعَدَ بِذِكْرِهِ، قال "المُصَنَّفُ" في 'شرحِهِ'^(٤): ((وهذا يُثَبِّتُ أَنَّ المرادَ بالواجبِ في قولِهِم: ((مِنْ جنسِهِ وَاجِبٌ)) الفرضُ، وبه صرَّحَ شَيْخُنَا في "بحرِهِ"^(٥) إلخ)) وَيَأْتِي^(٦) تَمَامُ الكلامِ عليه.

[١٧٣٧٥] (قوله: كعبادةٍ مريضٍ إلخ) هذا يُفِيدُ أَنَّ مرادَهُم بالفرضِ هنا: فرضُ العَيْنِ دُونَ ما يَشْمَلُ فرضَ الكِفَايَةِ، اهـ "ح"^(٧). أي: فَإِنَّ هذه فرضٌ كِفَايَةٌ، كما في "مُقَدِّمَةُ أَبِي اللَّيْثِ"، فَافْهَم. وَقَدَّمْنَا^(٨) عَنْ "البدائع" خُرُوجَ هذه المَذْكُورَاتِ بقوله: ((عِبَادَةُ مَقْصُودَةٌ))، عَلَنِي أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ دُخُولُ المَسْجِدِ لِلطَّوَافِ وَلِصَلَاةِ الجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الإمامُ فِيهِ، فَإِنَّ الدُّخُولَ حِينَئِذٍ فرضٌ بَكْبَةٍ لَيْسَ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ، وَكَذَا عِبَادَةُ الوَالِدَيْنِ إِذَا احتَاجَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَرَّهُمَا فرضٌ. وَقَدَّمْنَا^(٩): ((أَنَّ المَشْرُوطَ كَوْنُهُ عِبَادَةً مَقْصُودَةً هُوَ المَنْدُورُ)).

[١٧٣٧٦] (قوله: ولو مَسْجِدَ الرُّسُولِ ﷺ) الأَوَّلَى ذِكْرُ مَسْجِدِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ المَتَوَهَّمُ، "ط"^(١٠).

٦٧/٣

[١٧٣٧٧] (قوله: وهذا هو الضَّابِطُ) الإِشَارَةُ إِلَى ما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ ما لَيْسَ مِنْ جنسِهِ فرضٌ

(١) "الدرر والعرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢١/٤ بنصرف.

(٣) في "د": ((خمسة)).

(٤) هذا الموضع غير مفروق في مخطوطة "المح" التي بين أيدينا.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٢/٤ تنصرف يسير.

(٦) المقولة [١٧٣٩٨] قوله: ((لأن الذبح ليس من جنسه فرض إلخ)).

(٧) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/ب.

(٨) المقولة [١٧٣٦٣] قوله: ((وهو عبادة مقصودة)).

(٩) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

فزاد: أن لا يكون معصية لذاته، فصَحَّ نذرُ صومٍ يومٍ النحرِ؛

لا يلزم، وعِبارة "النذر" ^(١): ((المنذورُ إذا كان له أصلٌ في الفروضِ لزمَ النذرُ، كالصَّومِ والصَّلَاةِ والصَّدَقَةِ والاعتِكَافِ، وما لا أصلَ له في الفروضِ فلا يلزمُ النذرُ، كعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَبِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ وَالرِّبَاطِ وَالسَّقَايَةِ وَنَحْوِهَا، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْكُلِّيُّ)).

[١٧٣٧٨] (قوله: فزاد) أي: على الشرطينِ المارينِ ^(٢) في المتن.

[١٧٣٧٩] (قوله: أن لا يكون معصية لذاته) [٤ ق ٤ د ب] قال في "الفتح" ^(٣): ((وَأَمَّا كَوْنُ الْمُنْذُورِ مَعْصِيَةً يَمْنَعُ انْعِقَادَ النَّذْرِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ حَرَامًا لِعَيْنِهِ، أَوْ لَيْسَ فِيهِ جِهَةٌ قُرْبَةً فَإِنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّ نَذَرَ صَوْمٍ يَوْمِ الْعِيدِ يَنْعَقِدُ وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِصَوْمٍ يَوْمٍ غَيْرِهِ، وَلَوْ صَامَهُ خَرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ))، ثُمَّ قَالَ ^(٤) بعد ذلك: ((قال 'الطَّحَاوِيُّ' ^(٥): إِذَا أُضِيفَ النَّذَرُ إِلَى الْمَعَاصِي ك: لِي عَنِّي أَنْ أَقْتُلَ فَلَا بَأْسَ كَانَ يَمِينًا وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ)) اهـ.

قلت: وحاصله: أن الشرط كونه عيادة فيُعَمَّم منه أنه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطاً خارجاً عما مرَّ ^(٦)، لكن صرح به مستقلاً ليبين أن ما كان فيه جهة العيادة يصحُّ النذر به؛ لِمَا مرَّ ^(٧): من أنه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو قربة لا بكلِّ وصفٍ التزمه به، فصَحَّ التزامُ الصَّومِ من حيث هو صَوْمٌ مع إلغائه كونه في يومٍ العيد، ولذا قال في "الفتح" ^(٨): ((إِنْ قُلْتَ: مِنْ شُرُوطِ النَّذْرِ كَوْنُهُ بِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَكَيْفَ قَالَ "أَبُو يُوسُفَ": إِذَا نَذَرَ رَكَعَتَيْنِ بِلَا وُضْوءٍ يَصَحُّ نَذَرُهُ

(١) 'النذر': كتاب الأيمان ٢ ٤٣.

(٢) ص ٣١٤-٣١٥ - 'در'.

(٣) 'الفتح': كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/٣٧٤.

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - فصل في كفارة ٤ ٣٧٥.

(٥) نظر 'مختصر الطحاوي': كتاب الكفارات وسنن أبي داود والأيمان ص ٣١٦ - بنصرف.

(٦) ص ٣١٥ - 'در'.

(٧) المصنوع [١٧٣٦٧] قوله. ((لزم اسناد))

(٨) 'فتح' كتاب الأيمان - فصل في كفارة ٤ ٣٧٥.

لأنه لغيره، وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر، فلو نذر حجة الإسلام لم يزمه شيء غيرهما، وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ملكاً لغيره، فلو نذر التصديق بالفر ولا يملك إلا مائة.....

خِلَافاً لـ "مُحَمَّدٍ"، فالجواب: أن "أبا يُوسُفَ" صحَّحه بوضوءٍ لأنه حين نذر ركعتين لزمته بوضوء؛ لأنَّ التَّزَامَ الْمَشْرُوطَ التَّزَامَ الشَّرْطَ، فقولُه بعدد: ((بغير وضوء)) لغو لا يؤثر. ونظيره: إذا نذرهما بلا قراءة الزمناه ركعتين بقراءة، أو نذر أن يصلي ركعة واحدة الزمناه ركعتين أو ثلاثاً الزمناه بأربع)) اهـ، وتاممه فيه.

[١٧٣٨٠] (قوله: لأنه لغيره) أي: لأنَّ كونه معصية لغيره وهو الإعراض عن ضيافة الحق تعالى. [١٧٣٨١] (قوله: وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر) في أضحية "البدائع"^(١): ((لو نذر أن يضحى شاة وذلك في أيام النحر وهو مؤسّر فعليه أن يضحى بشاتين عندنا، شاة للنذر وشاة بإيجاب الشرع ابتداءً إلا إذا عني به الإخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه إلا واحدة، ولو قبل أيام النحر لزمه شاتان بلا خلاف؛ لأنَّ الصيغة لا تحتمل الإخبار عن الواجب؛ إذ لا وجوب قبل الوقت، وكذا لو كان مُعَسِراً ثم أيسر في أيام النحر لزمه شاتان)) اهـ.

والخاصيل: أن نذر الأضحية صحيح لكنه ينصرف إلى شاة أخرى غير الواجبة عليه ابتداءً بإيجاب الشرع إلا إذا قصد الإخبار عن الواجب عليه، وكان في أيامها. ومثله ما لو نذر الحج؛ لأنَّ الأضحية والحج قد يكونان غير واجبتين بخلاف حجة الإسلام فإنها نفس الواجب عليه؛ لأنها اسم لفريضة العمر، كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها، بخلاف ما قد يكون تطوعاً [٤/٥٥٥ ب] وواجباً، كالصلاة والصوم كما سنحققه^(٢) في الأضحية إن شاء الله تعالى.

[١٧٣٨٢] (قوله: أو ملكاً لغيره) فإن قيل: إنَّ النذر به معصية فيغني عنه ما مر^(٣)

(١) "البدائع": كتاب التضحية ٦٣/٥ ينصرف.

(٢) المقولة [٣٢٦٠٠] قوله: ((ناذر لمعية)).

(٣) ص ٣٢١ - "در".

لزمه المائة فقط، "خلاصة"^(١). انتهى.

قلت: ويزاد ما في "زواهر الجواهر": وأن لا يكون.....

قلنا: إنه ليس معصية لذاته وإنما هو لحق الغير، أفاده في "البحر"، لكنه خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا ملك له فيه أصلاً كهذا، وفي "البحر"^(٢) عن "الخلاصة"^(٣): ((لو قال: لله علي أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر، بخلاف قوله: لأهدين، ولو نوى اليمين كان يميناً)) اهـ. قال في "النهر"^(٤): ((والفرق بين التأكيد وعدمه مما لا أثر له يظهر في صحة النذر وعدمه، ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها أو يتوقف الحال إلى ملكها؟ محل تردد)) اهـ.

قلت: الظاهر: الثاني؛ لأن الهدى اسم لما يهدى إلى الحرم، فإذا صح نذره توقف إلى مكيله ليتمكن إهداؤها، تأمل. ويظهر لي أن قوله: لأهدين يمين لا نذر. وقوله: ((ولو نوى اليمين كان يميناً)) راجع إلى المسألة الأولى، فإن تم هذا اتضح الفرق، فتأمل.

[١٧٣٨٣] (قوله: لزمه المائة فقط) سيذكر^(٥) "الشارح" وجهه.

[١٧٣٨٤] (قوله: قلت: ويزاد إلخ) ذكر هذا الشرط صاحب "البحر"^(٦) في باب الاعتكاف،

(قوله: فإن تم هذا اتضح الفرق) لا يتم؛ فإنه في غاية البعد من عبارته، فإن القصد منها إثبات المخالفة بين صورتين، في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية، مع كون الشاة ليست في ملكه فيهما، وعلى ما ظهر له يكون التقدير في الجملة الثانية: والله لأهدين هذه الشاة.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون - الجنس الثالث في النذر ق ١١٢/ب بتصرف، وعبارة "الخلاصة" هي: ((لو ألزم بالنذر أكثر مما يملكه لزمه ما يملك هو المختار)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢١/٤.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون - الجنس الثالث في النذر ق ١١٢/ب.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/ب.

(٥) ص ٣٣٦-٣٣٧ - "در".

(٦) هذا الشرط ليس في اعتكاف "البحر"، انظر "البحر": كتاب الصوم - فصل: ومن نذر صوم يوم النحر أفطر وقضى ٣١٧/٢.

مستحيل الكون، فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح نذرُهُ. وفي 'القنية': "نذر التصدق على الأغنياء لم يصح ما لم ينو أبناء السبيل....."

وعرّا الفرع المذكور إلى 'ابن الوالحية' (١)، قال "ط" (٢): ((وبه صارت لشروط سعة، ما في لمن وهذه الخمسة، لكن شرط أن لا يكون أكثر مما يمتد، وأن لا يكون مبدئ العير حاصراً^٣ بعض صور النذر)).

[١٧٣٨٥] (قوله: مستحيل الكون) يشمل الاستحالة الشرعية مما في 'الإختيار' (٤): ((لو نذرت صوم أيام حيضها، أو قالت: له عني أن أصوم غداً فحاصت فهو باطل عند 'محمّد' و'زفر': لأنها أضافت الصوم إلى وقت لا يتصور فيه، وقار 'ابن يوسف': تقضي في المسألة ثالثة؛ لأن الإيجاب صدر صحيحاً في حال لا ينافي الصوم، ولا إضافة إلى زمان ينافيه؛ إذ الصوم يتصور فيه، وانعجزت بعارض محتمل كالمرض فتقصيه، كما إذا نذرت صوم شهر يزورها قضاء أيام حيضها؛ لأنه يجوز خلو الشهر عن الحيض فيصح الإيجاب)) وتامه فيه.

[١٧٣٨٦] (قوله: وفي 'القنية' (٥) إلخ) عارثها - كما في 'الحر' (٦) -: ((نذر أن يتصدق بدينار على الأغنياء ينبغي أن لا يصح، قلت: وينبغي أن يصح إذا نوى أداء السبيل لأنهم محل تركاة)) اهـ. قلت: ولعل وجه عدم الصحة في الأول عدم كونه قرنة، أو مستحبه كون عدم

٦٨ ٣

(قوله: قلت: ولعل وجه عدم الصحة) قلت: بل نذرُهُ - أن يتصدق بدينار - صحيح، وقوله: بعده ((على الأغنياء)) رجوع فلا يصح، بطريق ما هو نذر ركعتين بلا صهره، "مقدس"

(١) ابن الوالحية. كتاب الصوم - الفصل الرابع في الاعتكاف وصدقة مصر و ٣٥ ب

(٢) 'ط' كتاب الأيمان ٢ ٣٣٩ بصرف

(٣) في 'أ' ((حاصراً)) وهو صحيح.

(٤) 'الإختيار' كتاب الأيمان - فصل في سائر ٤ ٧٧.

(٥) 'القنية' كتاب الأيمان - باب في سائر ٥٩ أ

(٦) 'الحر': كتاب الأيمان ٤ ٣٢٢

(٧) قوله. ((أو مستحبه الكون)) الأول أو يقول أو كونه مستحبه إلخ مانع عن قوله ((عدم))، بل قوله ((عدم تحقيقه))، وإلا فظاهر عارثه أن لا سحابة معقولة، وهو لا يظهر فنذر هـ مصححه

ولو نذر التسييحَاتِ دُبْرَ الصَّلَاةِ لم يلزمه،^(١) ولو نذرَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كُلَّ
يَوْمٍ كَذَا.....

تَحَقُّقُهَا؛ لِأَنَّهَا لِلْغَنِيِّ هِبَةٌ، كَمَا أَنَّ الْهِبَةَ لِلْفَقِيرِ صَدَقَةٌ.

[١٧٣٨٧] (قوله: ولو نذر التسيحات) [٤/٥٦/أ] لعلَّ مُرَادَهُ التَّسْيِيحُ والتَّحْمِيدُ والتَّكْبِيرُ ثلاثاً
وتلاتين في كُلِّ، وأُطْلِقَ عَلَى الْجَمِيعِ تَسْيِيحاً تَغْلِيظاً لِكُونِهِ سَابِقاً، وفيه إشارةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
حُسْنِهَا وَاجِبٌ وَلَا فَرْضٌ، وفيه: أَنَّ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ وَاجِبٌ عَلَى الْمُقْتَنِي بِهِ، وَكَذَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ
وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ النَّذْرِ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاجِبِ هُوَ الْمُصْطَلَحُ، "ط"^(٢).
قُلْتُ: لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" لَيْسَ عِبَارَةً "الْقَنِيَّةُ"، وَعِبَارَتُهَا^(٣) - كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) -:
(ولو نذرَ أَنْ يَقُولَ دُعَاءَ كَذَا فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَمْ يَصَحَّ).

[١٧٣٨٨] (قوله: لم يلزمه) وَكَذَا لَوْ نَذَرَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَعَلَّلَهُ "الْقَهْستَانِي"^(٥) فِي بَابِ
الاعْتِكَافِ: ((بِأَنَّهَا لِلصَّلَاةِ))، وَفِي "الْخَانِيَّةِ"^(٦): ((وَلَوْ قَالَ: عَلَيَّ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ أَوْ السَّعْيُ بَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَوْ: عَلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ)) اهـ.

(قوله: أَوْ: عَلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةً
إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ مَقْصُودَةً، فَإِنَّ الْقَصْدَ بِالطَّوَافِ تَعْظِيمُ الْكَعْبَةِ، وَبِالْقِرَاءَةِ التَّدْبِيرُ فِي مَعَانِيهَا، لَا بِمَجْرَدِ إِجْرَاءِ الْحُرُوفِ
عَلَى اللِّسَانِ، وَعَلَّلَ فِي "شرح الأَشْبَاهِ" - لَعْدَمِ صِحَّةِ نَذْرِ التَّسْيِيحَاتِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ - بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِقَرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ.

(١) فِي "و": ((تَلْزَمُهُ)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٣٩/٢.

(٣) "الْقَنِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ فِي النَّذْرِ ق ٥٩/أ.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٢٢/٤.

(٥) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الصَّوْمِ ٢٣٠/١.

(٦) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ فِي الْمِمْسِ بِالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ١٧/٢ (هَامِشُ "الْعَتَاوِي الْهِنْدِيَّةُ")

(٧) فِي السَّحْ جَمِيعُهَا: ((وَالسَّعْيُ)) بِالْوَاوِ، وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنْ "الْخَانِيَّةِ".

لزمه، وقيل: لا. (ثم إنَّ) المعلق فيه تفصيل، فإنَّ (علَّقه).....

قلت: وهو مُشكِّل؛ فإنَّ القراءة عبادة مَقْصُودَةٌ، ومن جنسها واجب، وكذا الطَّوافُ فإنَّه عبادة مَقْصُودَةٌ أيضاً، ثُمَّ رَأَيْتُ في "البَابِ الْمَنَاسِكِ"^(١) قال في باب أنواع الأَطُوفَةِ: ((الخامس: طَوَافُ النَّذْرِ وهو واجب، ولا يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ))، فهذا صَرِيحٌ في صحَّةِ النَّذْرِ به. [١٧٣٨٩] (قوله: لزمه) لأنَّ من جنسِهِ فَرَضاً وهو الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ مَرَّةً وَاحِدَةً في الغُمْرِ، وَتَجِبُ كَمَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا هِيَ فَرَضٌ عَمَلِيٌّ، قال "ح"^(٢): ((ومنه يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْفَرَضِ قَطْعِيًّا))، "ط"^(٣).

[١٧٣٩٠] (قوله: وقيل لا) لعلَّ وَجْهَهُ اشْتِرَاطُهُ كَوْنُ الْفَرَضِ قَطْعِيًّا، "ح"^(٤). [١٧٣٩١] (قوله: ثُمَّ إِنَّ الْمَعْلُقَ إلخ) اعلم أنَّ الْمَذْكُورَ في كُتُبِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ: ((أَنَّ الْمَعْلُقَ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ مُطْلَقًا أَي: سَوَاءٌ كَانَ الشَّرْطُ مِمَّا يُرَادُ كَوْنُهُ، أَي: يُطْلَبُ حُصُولُهُ، كَإِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي. أَوْ لَا، كَإِنْ كَلِمَتُ زَيْدًا، أَوْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَكُنَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ نَذْرَ اللَّحَاجِ))، وَرُوِيَ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ هُنَا، وَأَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَفِي "الْهِدَايَةِ"^(٥): ((أَنَّهُ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" (وهو الصَّحِيحُ)) اهـ. وَمَشَى عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ كـ "الْمُحْتَارِ"^(٦) وَ"الْمَجْمَعِ" وَ"مُخْتَصَرِ النِّقَايَةِ"^(٧) وَ"الْمُلْتَقَى"^(٨) وَغَيْرَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ "الشَّافِعِيِّ"، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٩): ((أَنَّهُ الْمُرَوِيُّ فِي "النُّوَادِرِ"، وَأَنَّهُ مُخْتَارُ الْمُحَقِّقِينَ))، وَقَدْ انْعَكَسَ الْأَمْرُ عَلَى صَاحِبِ "الْبَحْرِ"^(١٠) فَظَنَّ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأَطُوفَةِ ص ٩٧.

(٢) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/ب.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

(٤) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/ب بتصريف.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٧٦/٢.

(٦) انظر "الإختيار": كتاب الأيمان - فصل النذر ٧٨/٤.

(٧) انظر "النقاية مختصر الوقاية": كتاب الأيمان ص ٨١.

(٨) "ملتقى الأئمة": كتاب الأيمان - فصل حروف القسم ٣١٨/١.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤ - ٣٧٦.

(١٠) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٠/٤.

بشرطٍ يريدُهُ، ك: إنْ قَدِمَ عَائِي (أو شَفِيَّ مَرِيضِي) وَحُوبًا (إِنْ وَحِدَ) الشرطُ.
(و) إِنْ عُلَّقَهُ (عَمَّا لَمْ يُرِدْهُ ك: إِنْ زَنَيْتُ بِفُلَانَةٍ) مَثَلًا فَحَنَيْتَ (وَفَى) بِنَذْرِهِ (أو كَصَّرَ)
لِيَمِينِهِ (على المذهب).....

أَنَّ هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الرَّوَايَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ "النَّوَادِر": أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِمَا مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(١)
قَالَ: ((وَبِهِ يُفْتَى))، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَرْوِيَّ فِي "النَّوَادِرِ" هُوَ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ. [٤ ق ٥٦ ب] وَذَكَرَ
فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((أَنَّ الَّذِي فِي "الْخُلَاصَةِ" هُوَ التَّعْلِيلُ بِمَا لَا يُرَادُ كَوْنُهُ، فَالْإِطْلَاقُ مَمْنُوعٌ)) اهـ.
وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ سِوَى قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ: عَدَمُ التَّخْيِيرِ أَصْلًا، وَالثَّانِي:
التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ. وَأَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) مِنَ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ وَهُوَ التَّخْيِيرُ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ الْمُفْتَى بِهِ
فَلَا أَصْلَ لَهُ، كَمَا أَوْضَحَهُ الْعَلَامَةُ "الشَّرَنْبَلَالِيُّ" فِي رِسَالَتِهِ الْمُسَمَّاةِ 'تُحْفَةُ النَّحْرِيرِ'^(٤)، فَافْهَمْ.
[١٧٣٩٢] (قَوْلُهُ: بِشَرَطٍ يُرِيدُهُ إلخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ فَاسِقًا يُرِيدُ شَرَطًا هُوَ مَعْصِيَةٌ فَعَقَّ عَلَيْهِ كَمَا
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥): [طَوِيل]

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

فَهَلْ يُقَالُ: إِذَا بَاشَرَ الشَّرَطَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُعْلَقُ أَمْ لَا؟ وَيُظْهَرُ لِي الْوُجُوبُ؛ لِأَنَّ الْمَنْذُورَ طَاعَةً
وَقَدْ عُلِّقَ وَجُوبُهَا عَلَى شَرَطٍ، فَإِذَا حَصَلَ الشَّرَطُ لَزِمَتْهُ وَإِنْ كَانَ الشَّرَطُ مَعْصِيَةً يَحْرُمُ فِعْلُهَا؛

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الحسن الثالث في النذر ق ١١٢ ب.

(٢) 'النهر': كتاب الأيمان ق ٢٨٠ ب.

(٣) 'البحر': كتاب الأيمان ٤ ٣٢١.

(٤) 'تحفة النحرير وإسعاف النادر الغني والفقير بالتخيير على الصحيح والنحرير': لأبي الإخلاص حسن بن عمار
ابن فؤاد الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩ هـ). ('إبصار المكنون' ١ ٢٦١، 'خلاصة الأثر' ٢ ٣٨، 'لتعقيقات مسسة'
ص ٥٨، 'هدية العارفين' ١ ٢٩٢).

(٥) البيت لمحتون ليلي في ديوانه ص ٣٠١، وروايته فيه:

حَفَّتْ لَيْلَى لَاقِيَتْ لَيْلَى نَحْوَةً أَصَوْتُ سَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

لأنه نذرٌ بظاهره، يمينٌ بمعناه، فَيُخَيَّرُ^(١) ضرورةً. (نذرٌ) مكلفٌ (يعتق رقبته في ملكه وفي به، وإلا) يُؤَفَّ^(٢) (أثم) بالترك (ولا يدخل تحت الحكم) فلا يُجبره القاضي.....

لأن هذه الطاعة غيرُ حاملةٍ على مباشرة المعصية بل بالعكس، وتعريف النذر صادقٌ عليه ولذا صحَّ النذر في قوله: إن زنتُ بفُلانةٍ لكنه يتخيرُ بينه وبين كفارة اليمين؛ لأنه إذا كان لا يريدُه يصيرُ فيه معنى اليمين فيتخيرُ كما يأتي^(٣) تقريره، بخلاف ما إذا كان يريدُه لفوات معنى اليمين فينبغي الجرمُ بلزوم المنذور فيه وإن لم أره صريحاً، فافهم.

[١٧٣٩٣] (قوله: لأنه نذرٌ بظاهره إلخ) لأنه قصدَ به المنع عن إيجاد الشرط فيميلُ إلى أي الجِهَتَيْنِ شاء، بخلاف ما إذا علق بشرطٍ يُريدُ ثبوته؛ لأنَّ معنى اليمين - وهو قصدُ المنع - غيرُ موجودٍ فيه لأنَّ قصده إظهارُ الرغبة فيما جعلَ شرطاً، "درر"^(٤).

[١٧٣٩٤] (قوله: فَيُخَيَّرُ ضرورةً) جوابٌ عن قول "صدر الشريعة"، أقول: إن كان الشرطُ حراماً، ك: إن زنتُ يَنْبَغِي أن لا يتخير؛ لأنَّ التَّخْيِيرَ تخفيفٌ والحرامُ لا يُوجِبُ التَّخْفِيفَ، قال في "الدرر"^(٤): ((أقول: ليسَ المَوْجِبُ للتَّخْفِيفِ هو الحرامُ بل وجودُ دليلٍ للتَّخْفِيفِ؛ لأنَّ اللَّفْظَ لَمَّا كان نَذراً مِنْ وَجْهِ وَيَمِيناً مِنْ وَجْهِ لَزِمَ أن يُعْمَلَ بِمُقْتَضَى الْوَجْهَيْنِ، ولم يحز إهدارُ أحدهما فلهذا التَّخْيِيرُ المَوْجِبُ للتَّخْفِيفِ بالضرورة، فتدبر)) اهـ.

[١٧٣٩٥] (قوله: فلا يُجبره القاضي) لأنَّ العبدَ لم يثبت له حقُّ العتقِ عليه؛ لأنَّ ذلك بمنزلة ما لو حلفَ بالله تعالى ليعتقه، ليسَ له إجباره على أن يبرَّ يمينه؛ لأنَّ ذلك مُجرَّدُ حقِّ الله تعالى.

(١) في "و": ((فيتخير)).

(٢) في "ب" و"م" و"د": ((يف))، وما أتبعه من "و".

(٣) المقولة [١٧٣٩٤] قوله: ((فَيُخَيَّرُ ضرورةً)).

(٤) "الدرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(نذر أن يذبح ولده فعليه شاة)؛ لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام، وألغاه لتأني والشافعي، كذره بقتله.....

[١٧٣٩٦] (قوله: نذر أن يذبح ولده إلخ) [٤ ق ٥٧] المسألة منصوصة في 'كافي' إمام الشهيد وغيره، وفي 'شرح المحمّع' و'شرح دُرر البحار' (١): ((أنه يحبُّ به ذبح كبشٍ في الحرم، أو في أيام الحرم في غير الحرم، وأنه يُشترط لصحة النذر به في عامة روايات أن يقول في نذر عند مقام إبراهيم، أو مكة، وفي رواية عنه: لا يُشترط)). وفي 'الإختيار' (٢): ((ولو نذر ذبح ولده أو نحره لزمه ذبح شاة عند "أبي حنيفة" و"محمد"، وكذا لنذر بذبح نفسه أو عبده عند "محمد"، وفي الوالد والوالدة عن "أبي حنيفة" روايتان، والأصحُّ عدمُ الصَّحَّة، وقال "أبو يوسف" و"أبو زر": لا يصحُّ شيءٌ من ذلك؛ لأنه معصية فلا يصحُّ، وبهما في الولد مذهبُ جماعةٍ من الصحابة، كعلي، وابن عباس وغيرهما، ومثله لا يُعرف قياساً فكون سماعاً، ولأنَّ إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب ذبح الشاة حتى لو نذر دحجته بمكة يجب عليه ذبح شاة بالحرم. بيانه: قصة السبع، فإن الله تعالى أوحى على "الخليل" ذبح ولده (٣) وأمره بذبح شاة؛ حيث قال: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا﴾ [الصافات - ١٠٥] فيكون كذلك في شريعنا، إمَّا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل - ١٢٣]، أو لأنَّ شريعة من قبلنا ترمب حتى يثبت التسح، وله نصائر منها: أنَّ إيجاب المشي إلى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمره، وإيجاب الهدى عبارة عن إيجاب شاة، ومثله كثير، وإذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قرينة حتى قال 'الإسبيحاني' وغيره من المشايخ: إنَّ أراد غير الذبح وعرف أنه معصية لا يصحُّ)). وبصره: الصَّوم في حق الشَّيخ الفاي معصية؛ لإفصائه إلى إهلاكه، ويصحُّ نذره بالصَّوم وعلبه القديَّة، وجعل ذلك التزاماً للقديَّة كذا هذا. ولـ "محمد" في النفس والعبد: أنَّ ولايته

(١) 'عمر الأدكار' كتاب الأيمان ق ٢٦٤ - بصرف

(٢) 'إختصار' كتب الأيمان - فصل في نذر ٧٨ - باختصار

(٣) أي بقوله ((فعن ما تومر)) كما في 'الإحسار'

(ولغا لو كان بذبح نفسه أو) عبده، وأوجب محمد الشاة، ولو بذبح (أبيه أو جده أو أمه) لغا إجماعاً؛ لأنهم ليسوا كسبّة. (ولو قال: إن برئت من مرضي هذا ذبحت شاة أو علي شاة أذبحها، فبراً لا يلزمه شيء)؛ لأن الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالأضحية فلا يصح (إلا إذا زاد: وأتصدق بلحمها) فيلزمه؛ لأن الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة.....

عليهما فوق ولايته على ولده^(١). ول"أبي حنيفة": أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفاه استدلالاً بقصة "الخليل"، وإنما وردت في الولد فيقتصر عليه. ولو نذر بلفظ القبل لا يلزمه شيء بالإجماع؛ لأن النص ورد بلفظ الذبح، والنحر مثله ولا كذلك القتل، ولأن الذبح والنحر وردا في القرآن على وجه القرية والتعب، والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة [٤/٥٧ق/ب] والانتقام والنهي. ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى)) اهـ.

[١٧٣٩٧] (قوله: لغا إجماعاً) أي: بناءً على أصح الروايتين كما مر^(٢).

[١٧٣٩٨] (قوله: لأن الذبح ليس من جنسه فرض إلخ) هذا التعليل لصاحب "البحر"^(٣). وينافيه ما في "الحانية"^(٤) قال: ((إن برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول: فد: لله علي أن أذبح شاة)) اهـ. وهي عبارة "متن الدرر"^(٥) وعللها في "شرح^(٦) بقوله: ((لأن اللزوم لا يكون إلا بالنذر والدال عليه الثاني لا الأول)) اهـ. فأفاد أن عدم الصحة لكون الصيغة المذكورة لا تدل على النذر، أي: لأن قوله: ذبحت شاة وعد لا نذر، ويؤيده ما في "البزازیة"^(٦): ((لو قال: إن سلم ولدي أصوم ما عشت)) فهذا وعد، لكن في "البزازیة"^(٦) أيضاً: ((إن عوفيت صمت كذا، لم يجب ما لم يقل: لله علي، وفي الاستحسان يجب،

(١) أي: ((مكان أولى بالحواز)) كما في "الإختيار".

(٢) في المقولة السافقة.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٢/٤.

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ١٦/٢ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) انظر "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(٦) "البزازیة": كتاب الأيمان - فصل ما يكون يمناً ٢٧٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو قال: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا أَحَقُّ، ففَعَلَ، يَحِبُّ عَلَيْهِ الْحَجُّ)) اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ تَعْلِيلَ "الدَّرَرِ" مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالِاسْتِحْسَانِ خِلَافُهُ، وَثَنَافِيهِ أَيْضاً قَوْلُ "المُصَنِّفِ": ((عَيَّ شَاةً أَذْبَحُهَا)). وَعِبَارَةُ "الْفَتْحِ"^(١): ((فَعَيَّ)) بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ وَعْداً، وَلَا يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ لَعَدَمِ قَوْلِهِ: ((لَهُ عَيَّ)) لِأَنَّ الْمُصَرَّحَ بِهِ صِحَّةُ النَّذْرِ بِقَوْلِهِ: ((لَهُ عَيَّ حَجَّةً، أَوْ: عَلَيَّ حَجَّةً)).

فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ" عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ فَرَضٌ. وَحَمْلُ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" وَ"الدَّرَرِ" مِنْ صِحَّةِ قَوْلِهِ: ((لَهُ عَيَّ أَنْ أَذْبَحَ شَاةً)) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ، وَسَيَأْتِي^(٢) فِي آخِرِ الْأُضْحِيَّةِ عَنْ "الْحَانِيَّةِ"^(٣): ((لَوْ نَذَرَ عَشْرَ أَضْحِيَّاتٍ لَزِمَهُ ثِنْتَانِ لِمَجِيءِ الْأَمْرِ بِهِمَا))، وَفِي "شرح الوهبائية"^(٤): ((الْأَصَحُّ وَخُوبُ الْكُلِّ؛ لِإِجَابِهِ مَا لِلَّهِ مِنْ جِنْسِهِ إِجَابٌ))، وَنَقَلَ "الشَّارِحُ" هُنَاكَ^(٥) عَنْ "المُصَنِّفِ": أَنَّ مُفَادَةَ لُزُومِ النَّذْرِ بِمَا مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ اعْتِقَادِيٌّ أَوْ اصْطِلَاحِيٌّ اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً مَا قَدَّمْنَاهُ^(٦) عَنْ "الْبِدَائِعِ"، وَبِهِ يُعَلَمُ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاجِبِ: مَا يَشْمَلُ الْفَرَضَ وَالْوَاجِبَ الْاصْطِلَاحِيَّ لَا خُصُوصُ الْفَرَضِ فَقَطُّ.

(قوله: وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ "الْبِدَائِعِ" إلخ) وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً مَسْأَلَةُ دَحْجٍ وَلَدِيهِ.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا - فصل في الكفارة ٤ ٣٧٥

(٢) انظر 'الدرر' عند المقولة [٣٢٧١٨] قوله: ((لزمه ثنتان)).

(٣) 'الحانية': كتاب الأضحية - فصل في مسائل متفرقة ٣/٣٥٥.

(٤) 'تفصيل عقد العرائد': فصل من كتاب الأضحية ق ٢٩٢/١ بتصرف.

(٥) انظر 'الدرر' عند المقولة [٣٢٧١٩] قوله: ((لما جاء الأمر بهما)).

(٦) المقولة [١٧٣٦٣] قوله: ((وهو عادة مقصودة)).

"فتح" و"بحر". ففي "متن الدرر" تناقض، "منح"^(١). (ولو قال: لله عليّ أن أذبح حزوراً وأتصدق بلحمه، فذبح مكانه سبع شياه جاز) كذا في "مجموع النوازل"، ووجهه لا يخفى. وفي "القنية"^(٢): إن ذهبت هذه العلة فعليّ كذا، فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء. (نذر لفقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيرها) لما تقرر في كتاب الصوم.....

(١٧٣٩٩) (قوله: "فتح" و"بحر") يؤهم أنه في "الفتح" ذكر هذا التعليل، مع أن المذكور فيه عبارة المتن فقط^(٣)، وكذلك في "البحر"^(٤) معزياً إلى "مجموع النوازل".

(١٧٤٠٠) (قوله: ففي متن "الدرر"^(٥) تناقض) أي: حيث صرح أولاً بأنه يشترط [٤ ق ٥٨] في النذر أن يكون له أصل في الفروض، ونص ثانياً على صحة النذر بقوله: لله عليّ أن أذبح شاة، مع أن النذر ليس له أصل في الفروض، بل في الواجبات. وأجاب "ط"^(٦): ((بأن مراده بالفرض ما يعم الواجب؛ بأن يراد به اللازم فلا تناقض)).

(١٧٤٠١) (قوله: كذا في "مجموع النوازل") الإشارة إلى ما في المتن من قوله: ((ولو قال: إن برئت)) إلى قوله: ((جاز)).

(١٧٤٠٢) (قوله: ووجهه لا يخفى) هو أن السع تقوم مقامه في الضحايا والهدايا، "ط"^(٧).

مطلب: النذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير

(١٧٤٠٣) (قوله: لما تقرر في كتاب الصوم) أي: في آخره قبيل باب الاعتكاف، وعبارته

(قول "الشارح": وفي "القنية": إن ذهبت هذه العلة إلخ) هذا الفرع مبني على اعتبار الغرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي.

(١) "المنح": كتاب الأيمان ١/ق ١٩٢ أ.

(٢) "القنية": كتاب الأيمان - باب في النذور ق ٥٩ أ.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمياً وما لا يكون يمياً - فصل في الكفارة ٤/٣٧٥ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣٢١.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٢/٤٣ بتصرف.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٣٩.

(٧) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٤٠ بتصرف.

هناك^(١) مع المتن: ((وَالنَّذْرُ مِنْ اعْتِكَافٍ، أَوْ حَجٍّ، أَوْ صَلَاةٍ، أَوْ صِيَامٍ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرُ الْمُعَقِّ وَلَوْ مُعِينًا لَا يَخْتَصُّ بَرَّامًا وَمَكَانًا وَدِرْهَمًا وَفَقِيرًا، فَلَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ بِهَذَا الدَّرْهَمِ عَلَى فُلَانٍ فَخَالَفَ حَازَ، وَكَذَا لَوْ عَجَّلَ قَبْلَهُ، فَلَوْ عَيَّنَ شَهْرًا لِلْاعْتِكَافِ أَوْ لِلصَّوْمِ فَعَجَّلَ قَبْلَهُ عَنْهُ صَحَّ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً قَبْلَهَا صَحَّ، أَوْ صَلَاةً فِي يَوْمٍ كَذَا فَصَلَّاهَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَجِيلٌ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ وَهُوَ النَّذْرُ فَيُلْغَوُ^(٢) التَّعْيِينَ، بِخِلَافِ النَّذْرِ الْمُعَلَّقِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَجِيلُهُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ)) اهـ.

قلت: وقدّمنا^(٣) هناك الفرق وهو: أَنَّ الْمُعَلَّقَ عَلَى شَرْطٍ لَا يَنْعَقِدُ سِوَا لِلْحَالِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، بِنِ عِنْدَ وُجُودِ شَرْطِهِ، فَلَوْ جَازَ تَعَجِيلُهُ لَزِمَ وَقُوعُهُ قَبْلَ سَبَبِهِ فَلَا يَصَحُّ، وَيُظْهَرُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُعَلَّقَ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الزَّمَانُ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعَجِيلِ، أَمَّا تَأْخِيرُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَائِزٌ؛ إِذْ لَا مَحْلُورَ فِيهِ، وَكَذَا يُظْهَرُ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَكَانُ وَالْدَّرْهَمُ وَالْفَقِيرُ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ إِنَّمَا أَثَرَ فِي انْعِقَادِ السَّبَبِ فَقَطْ فَبِذَا امْتَنَعَ فِيهِ التَّعَجِيلُ وَتَعَيَّنَ فِيهِ الْوَقْتُ، أَمَّا الْمَكَانُ وَالْدَّرْهَمُ وَالْفَقِيرُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ عَدَمِ التَّعْيِينِ، وَلِذَا اقْتَصَرَ "الْمُشَارَحُ" فِي بَيَانِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى التَّعَجِيلِ فَقَطْ؛ حَيْثُ قَالَ: ((فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَجِيلُهُ))، فَتَدْرُ.

قلت: وكما لَا يَتَعَيَّنُ الْفَقِيرُ لَا يَتَعَيَّنُ عَدَدُهُ، فَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤): ((إِنْ رَوَّحْتُ يَنْتَبِي فَأُلْفُ دِرْهَمٍ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ لِكُلِّ مِسْكِينٍ دِرْهَمٌ فَرُوحٌ وَدَفَعَ الْأُلْفَ إِلَى مِسْكِينٍ جُمْلَةً جَازَ)).

(نَبِيَّةٌ)

إِنَّمَا لَمْ يَخْتَصَّ النَّذْرُ بَرَّامًا وَنَحْوِهِ خِلَافًا لـ "زُفَرٍ"؛ لِأَنَّ لُزُومَ مَا التَّرْمَةُ بِاعْتِبَارِ مَا هُوَ [٤ ق ٥٨ ب]

(١) ٣٩٦/٦ وما بعدها "در".

(٢) فِي "م": ((فَلْيَعْرِ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَاعِيٌّ.

(٣) الْمُقُولَةُ [٩٤٠٥] قَوْلُهُ: ((فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَجِيلُهُ (لِجَ)).

(٤) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلُ فِي الْبَيْمَنِ بِالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ١٦/٢ تَصَرَّفَ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهَدْيَةِ").

أَنَّ النَّذَرَ غَيْرَ الْمَعْلُوقِ لَا يَخْتَصُّ بِشَيْءٍ. (نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مِنَ الْخَبِزِ فَتَصَدَّقَ بِغَيْرِهِ جَازَ إِنْ سَاوَى الْعَشْرَةَ) كَتَصَدَّقَهُ بِشَيْءٍ. ^(١) (نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ لِرِمَّةٍ مُتَابِعاً لَكِنْ إِنْ أَفْطَرَ فِيهِ (يَوْمًا قِضَاهُ) وَحَدَهُ.....

قُرْبَةً لَا بِاعْتِبَارَاتٍ أُخَرَ لَا دَخَلَ لَهَا فِي صَيَرُورَتِهِ قُرْبَةً كَمَا مَرَّ ^(٢)، قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٣): ((وَكَذَا إِذَا نَذَرَ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَأَدَّاهَا فِي أَقَلِّ شَرْفًا مِنْهُ أَوْ فِيمَا لَا شَرَفَ لَهُ أَجْزَأُهُ خِلَافًا لـ "زُفَرٍ": لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنَ الشَّرْعِ أَنَّ التَّزَامَةَ بِمَا هُوَ قُرْبَةٌ مُوجِبٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِنَ الشَّرْعِ اعْتِبَارُ تَخْصِيصِ الْعَبْدِ الْعِبَادَةَ بِالْمَكَانِ، بَلْ بِمَا عُرِفَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ الْمَكَانُ فِي نَذَرِ الْهَدْيِ وَالزَّمَانُ فِي نَذَرِ الْأُضْحِيَّةِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا اسْمٌ لِمَخَاصٍ مُعَيَّنَةٍ، فَالْهَدْيُ مَا يُهْدَى لِلْحَرَمِ، وَالْأُضْحِيَّةُ مَا يُذْبَحُ فِي أَيَّامِهَا حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَوْجَدْ الْأَسْمُ. وَسَنَذْكُرُ ^(٤) تَمَامَ تَحْقِيقِهِ فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[١٧٤٠٤] (قَوْلُهُ: جَازَ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ تَعَيَّنَ مَا يَشْتَرَى بِهِ مِثْلُ تَعَيَّنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

[١٧٤٠٥] (قَوْلُهُ: قِضَاهُ وَحَدَهُ) أَي: قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ فَقَطُّ لثَلَاثًا يَقَعُ كُلُّ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ

كَمَا مَرَّ ^(٥) فِي الصِّيَامِ.

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": قِضَاهُ وَحَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْ قَالَ: ((مُتَابِعاً)) لِرِمَّةٍ أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَّصِلاً بِالشَّهْرِ، وَإِلَّا قِضَاهُ مُتَّصِلاً أَوْ مُفْصِلاً، "رَحْمَتِي".

(قَوْلُهُ: بَلْ بِمَا عُرِفَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْ قَالَ: ((مُتَابِعاً)) لِرِمَّةٍ أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَّصِلاً بِالشَّهْرِ، وَإِلَّا قِضَاهُ مُتَّصِلاً أَوْ مُفْصِلاً، "رَحْمَتِي".

(١) فِي "و": ((وَكَذَا تَمَنُّهُ)) بَدَلَ ((كَتَصَدَّقَهُ بِشَيْءٍ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٣٧٩] قَوْلُهُ: ((أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً لِدَانِهِ)).

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلُ فِي الْكَفَّارَةِ ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٨١٥١] قَوْلُهُ: ((أَي: صَدَقَةٌ أَتَصَدَّقُ بِهِ بِمَكَّةَ)).

(٥) ٣٩٦/٦ "دَرْ".

وإن قال: متتابعاً (بلا لزوم استقبال) لأنه معين، ولو نذر صوم الأبد فأكل لعذر فدى.
(نذر أن يتصدق بألف من ماله وهو يملك دونها لزمه) ما يملك منها (فقط)
هو المختار؛ لأنه فيما لم يملك.....

[١٧٤٠٦] (قوله: وإن قال: متتابعاً) لأن شرط التتابع في شهر بعينه لغو؛ لأنه متتابع لتتابع الأيام، وأيضاً لا يمكن الاستقبال؛ لأنه معين، "درر"^(١). وأما إذا كان الشهر غير معين، فإن شاء تبعه وإن شاء فرقه إلا إذا شرط التتابع فليزمه ويستقبل، "فتح"^(٢)، أي: يستقبل شهراً غيرهُ لو أفطر يوماً ولو من الأيام المنهية كما مر^(٣) في الصوم، وتقدم^(٤) هناك تمام الكلام على ما يجب فيه التتابع وما لا يجب، وما يجوز تقديمه أو تأخيرهُ وما لا يجوز، فراجعهُ.

[١٧٤٠٧] (قوله: فأكل لعذر) وكذا للثوبه، "ح"^(٥).

[١٧٤٠٨] (قوله: فدى) أي: لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير، وإن لم يقدر استغفر الله تعالى كما مر^(٦).

[١٧٤٠٩] (قوله: لزمه ما يملك منها فقط) وإن كان عنده غروض أو خاديم يساوي مائة فإنه يبيع ويتصدق، وإن كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة، وإن لم يكن شيء فلا شيء عليه، كمن أوجب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة، "شربلالية"^(٧) عن "الخانية"^(٨). وانظر: هل يدخل في ذلك الدين كما يدخل في الوصية بثلث ماله؟ ظاهر التعليل عدم الدخول؛

(قوله: وأيضاً لا يمكن الاستقبال؛ لأنه معين) لأنه وإن كان لا يتعين بالتعيين إلا أن وقوعه بعد وقته يكون قضاءً، ولذا يُشترط له التبييت في النية، والأداء خير من القضاء.

(١) "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٢/ ٤٣.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/ ٣٧٥ بتصرف.

(٣) ٣٩٥/٦ وما بعدها "در".

(٤) المقولة [٩٣٩١] قوله: ((متتابعاً)).

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٦/ أ بتصرف.

(٦) ٣٦٧/٦ "در".

(٧) "الشربلالية": كتاب الأيمان ٢/ ٤٣- ٤٤ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ٢/ ١٥ (هامش "الفتاوى الهدية").

لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً إلى سببه فلم يصح، كما لو (قال: مالي في المساكين صدقة ولا مال له لم يصح) اتفاقاً. (نذر التصدق بهذه المائة يوم كذا على ريد فتصدق بمائة أخرى قبله) أي: قبل ذلك اليوم (على فقير آخر جاز) لما تقرر فيما مر. (قال: علي نذر ولم يزد عليه ولا نية له فعله كفارة يمين).....

لأن الدين لا يملكه قبل قبضه وإذا قبضه صار ملكاً حادثاً بعد النذر، وفي الوصية ثلث المال يُعتبر ماله عند الموت، تأمل. لكن سيأتي^(١) في أول الشركة: ((أن الحق كونه مملوكاً)) [٥٩٤، ٥٩٥].
[١٧٤١٠] (قوله: لم يوجد إلخ) أي: وشرط صحة النذر أن يكون المنذور ملكاً للناذر أو مضافاً إلى السبب، كقوله: إن اشتريتك فله علي أن أعتقك، "ط"^(٢).

[١٧٤١١] (قوله: في المساكين صدقة) أي: يُنفق عليهم، فـ((في)) بمعنى ((على)).
[١٧٤١٢] (قوله: لم يصح اتفاقاً) أمّا لو كان له مال يصح ويكُون المراد به جنس مال الزكاة استيحساناً أي جنس كان، بلغ نصاباً أو لا، عليه دين مُستغرق أو لا، وإن لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته فإذا ملك غيره تصدق بقدره أي: بقدر ما أمسك كما سيأتي^(٣) في مُتفرقات القضاء إن شاء الله تعالى، وذكر "الشارح" هناك عن "البحر"^(٤) قال: ((إن فعلت كذا، فما أملكه صدقة، فحيث أنه يبيع ملكه من رجل بثوب في مبدل ويقبضه ولم يره، ثم يفعل ذلك، ثم يرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء)) اهـ. قال "المقدس" هناك^(٥): ((ومنه يعلم أن المُعتبر الملك حين الحث لا حين الحلف)) اهـ.

[١٧٤١٣] (قوله: فيما مر^(٦)) أي: من قوله: ((أن النذر غير المعلق لا يختص بشيء)).

[١٧٤١٤] (قوله: ولم يزد عليه) فلو قال: نذر حج مثلاً لزمه.

(١) المقولة [٢٠٩٣١] قوله: ((على ما هو الحق)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٢ / ٣٤١.

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [٢٦٧١٩] قوله: ((تصدق بقدره)).

(٤) "البحر": كتاب القضاء - مسائل شتى من كتاب القضاء ٤٨/٧، نقلاً عن حيل "الولوالحية".

(٥) المقولة [٢٦٧٢٢] قوله: ((فلا يلزمه شيء)).

(٦) ص ٣٣٤ - "در".

ولو نوى صياماً بلا عددٍ لزمه ثلاثة أيام، ولو صدقةً فإطعام عشرة مساكين كالفطرة، ولو نذر ثلاثين حجةً لزمه بقدر عمره. (وَصَلَّ بِخَلْفِهِ.....)

[١٧٤١٥] (قوله: ولو نوى صياماً إلخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: ((ولا نيةً له)) وأشار إلى أنه لو نوى شيئاً من حجٍّ أو عمرَةٍ أو غيره فعليه ما نوى، كما في "كافي الحاكم".

[١٧٤١٦] (قوله: لزمه ثلاثة أيام) لأنَّ إيجابَ العبدِ مُعْتَبَرٌ بإيجابِ الله تعالى، وأدنى ذلك في الصَّيَامِ ثلاثة أيامٍ في كفارة اليمين، "بحر" (١) عن "الولوالحجة" (٢).

[١٧٤١٧] (قوله: ولو صدقةً) أي: بلا عددٍ.

[١٧٤١٨] (قوله: كالفطرة) أي: لكلِّ مسكينٍ نصفُ صاعٍ بُرٍّ، وكذا لو قال: لله عليَّ إطعامُ مسكينٍ لزمه نصفُ صاعٍ بُرٍّ استِحساناً، وإنَّ قال: لله عليَّ أنْ أُطْعِمَ المساكينَ، على عشرة عند "أبي حنيفة"، "فتح" (٣).

[١٧٤١٩] (قوله: لزمه بقدر عمره) أي: لزمه أنْ يحجَّ بقدر ما يعيش، ومشى في 'باب المناسك' (٤) على: ((أنه يلزمه الكلُّ، وعليه أنْ يحجَّ بنفسه قدر ما عاش، ويجبُ الإيصاء بالبقية))، وعزاه 'القاري' في 'شرح' (٥) إلى 'العيون'، و'الخانية' (٦)، و'السراجية' (٧)، قال: ((وفي 'النوزل': أنه قولهما، والأوّل قول 'محمّد'، وفي 'الفتح' (٨): الحقُّ لزومُ الكلِّ)) اهـ مُلَخَّصاً.

[١٧٤٢٠] (قوله: وَصَلَّ بِخَلْفِهِ) قَيَّدَ بِالْوَصْلِ لَأَنَّهُ لَوْ فَصَّلَ لَا يُفِيدُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِنَفْسٍ أَوْ سُعَالٍ

(قول 'التنارح': فإطعام عشرة مساكين إلخ) لأنَّ أَقْلَ ما أَوْحَنَهُ اللهُ تعالى في كتابه من الصدقة عشرة مساكين. اهـ "سندي".

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٤ / ٣٢٢ بتصرف.

(٢) "الولوالحجة": كتاب الأيمان - الفصل الأول في الألفاظ التي يعقد بها اليمين إلخ ق ٩٠/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤ / ٣٧٥ بتصرف.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب النذر بالحج والعمرة: ص ٣٠٩.

(٥) "الحاية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ٢ / ١٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "السراجية": كتاب الحج - باب وجوب الحج ١ / ١٨٤. (هامش "فتاوى قاضيه خان").

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الهدي - مسائل مثورة ٣ / ٨٩.

إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَطْلَ يَمِينُهُ (و كَذَا يَبْطُلُ بِهِ) أَي: بالاستثناء المتصل (كُلُّ مَا تَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ عِبَادَةً أَوْ مَعَامَلَةً) لَوْ بِصِغَةِ الْإِخْبَارِ، وَلَوْ بِالْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ - ك: أَعْتَقُوا عَبْدِي بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَصِحَّ^(١)، وَبِعْ عَبْدِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَمْ يَصِحَّ الاستثناء، (بِخِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ^(٢) بِالْقَلْبِ) كَالنَّبِيَّةِ.....

أَوْ نَحْوِهِ. وَعَنْ "ابن عباس": أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ الاستثناء المنفصل إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَيَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ الْعُقُودِ كُنْهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ مُلْزِمَةً، وَأَنْ لَا يَحْتَاجَ لِلْمُحْلِلِ الثَّانِي؛ [٥٩ق/ب] لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يَسْتَنِي. وَفِي الْمَسْأَلَةِ حِكَايَةُ الْإِمَامِ مَعَ "النَّصُورِ"، ذَكَرَهَا فِي "الدَّرَرِ"^(٣) وَغَيْرِهِ.
(قَوْلُهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ) مَفْعُولٌ وَصَلَّ.

[١٧٤٢١] (قَوْلُهُ: عِبَادَةً) كَنَذَرٍ وَإِعْتِاقٍ، أَوْ مُعَامَلَةً كَطَلَاقٍ وَإِقْرَارٍ، "ط"^(٤).

[١٧٤٢٣] (قَوْلُهُ: أَوْ النَّهْيِ) كَقَوْلِهِ لَوْ كَيْلَهُ: لَا تَبِعْ لِفُلَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، "ط"^(٤).

[١٧٤٢٤] (قَوْلُهُ: لَمْ يَصِحَّ الاستثناء) حَوَابُ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ بِالْأَمْرِ))، فَافْهَم. أَي: فَلِلْمَأْمُورِ أَنْ يَبِيعَهُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْإِجَابَ يَقَعُ مُلْزِمًا بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الاستثناءِ حَتَّى لَا يَنْزِمَهُ حُكْمُ الْإِجَابِ، وَالْأَمْرُ لَا يَقَعُ لَازِمًا فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدَ الْمَأْمُورِ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الاستثناءِ فِيهِ، "ذَخِيرَةٌ". وَقَدْ مَنَاهُ^(٥) قُبِيلَ بَابِ الاستيلاء.

(قَوْلُهُ: أَوْ مَعَامَلَةً كَطَلَاقٍ وَإِقْرَارٍ الْخ) لَكِنْ قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": ((لَوْ أَقْرَأَ وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ؛ لِأَنَّ الاستثناءَ إِنْشَاءً، فَلَا يُبْطَلُ إِلَّا الْإِنْشَاءَاتُ)) اهـ. وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِقْرَارِ.

(١) ((لَمْ يَصِحَّ)) لَيْسَتْ فِي "د"

(٢) فِي "د": ((الْمُتَعَلِّقُ)).

(٣) "الدَّرَرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢ / ٤٤.

(٤) "ط": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢ / ٣٤١.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٦٩٨٢] قَوْلُهُ: ((لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَمْرٌ الْخ)).

..... كما مرَّ في الصومِ

(١٧، ٢٥) (قوله: كما مرَّ^(١) في الصومِ) من أنَّه إذا وصلَ المشيئةَ بالتلفُّظِ بالنيةِ لا تبطلُ؛ لأنها لطلبِ التوفيقِ، "حموي". وظاهره أنها ليست فيه للاستثناء حتى يُقال: إنَّ النيةَ ليست من الأقوالِ فلا تبطلُ بالاستثناء، "ط"^(٢) عن "أبي السُّعود"^(٣)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) ٢١٣/٦ "در".

(٢) "ط": كتاب الإيمان ٢ / ٣٤١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الإيمان ٢ / ٣٠٤.

﴿بابُ اليمينِ في الدُّخُولِ والخُرُوجِ والسُّكْنَى والإِتْيَانِ﴾

والركوبِ وغير ذلك، الأصلُ: أنَّ الأيمانَ مبنيةٌ عندَ "الشافعي" على الحقيقةِ لغويَّةٍ، وعندَ "مالكٍ" على الاستعمالِ القرآنيِّ، وعندَ "أحمد" على النِّيةِ، وعندنا على العرفِ ما لم ينو ما يحتمله اللفظُ، فلا حِنْثٌ - في: لا يهدمُ بيتاً - بيتِ العنكبوتِ إلا بالنِّيةِ. "فتح" (١).

﴿بابُ اليمينِ في الدُّخُولِ والخُرُوجِ والسُّكْنَى والإِتْيَانِ والركُوبِ وغير ذلك﴾

[١٧٤٢٦] (قوله: وغير ذلك) كالجلوسِ والتَّروُّجِ والتَّطهيرِ.

مطلبُ: الأيمانُ مبنيةٌ على العُرفِ

[١٧٤٢٧] (قوله: وعندنا على العُرفِ) لأنَّ المتكلمَ إنما يتكلَّمُ بالكلامِ العُرفيِّ أعني: الألفاظِ التي يُرادُ بها معانيها التي وُضعتُ لها في العُرفِ، كما أنَّ العربيَّ حالَ كونه بينَ أهلِ النُّعةِ إنما يتكلَّمُ بالحقائقِ اللُّغويَّةِ فوجبَ صرفُ ألفاظِ المتكلمِ إلى ما عهدَ أنه المرادُ بها، "فتح" (٢).

[١٧٤٢٨] (قوله: فلا حِنْثٌ إلخ) صرَّحَ صاحبُ "الذَّخيرة" و"المرغيناني": ((بأنه يَحْتَثُّ هُهم بيتِ العنكبوتِ في الفرعِ المذكورِ))، فمنَ المشايخِ مَنْ حكَمَ بأنه خطأ، ومنهم مَنْ قيَّدَ حملَ الكلامِ على العُرفِ بما إذا لم يُمكنِ العملُ بحقيقتهِ، قال في "الفتح" (٣): ((ولا يخفى أنه على هذا يصيرُ ما هُ وضعٌ لغويٌّ ووضعٌ عُرفيٌّ يُعتبرُ معناه اللُّغويُّ وإنْ تكلمَ به أهلُ العُرفِ، وهذا يهدمُ قاعدةَ حملِ

﴿بابُ اليمينِ في الدُّخُولِ والخُرُوجِ والسُّكْنَى والإِتْيَانِ والركوبِ وغير ذلك﴾

(قولُ "الشارح": الأيمانُ مبنيةٌ عندَ "الشافعي" على الحقيقةِ إلخ) الأولى التعبيرُ بـ: ((عن)) في هذا وما بعده، فإنَّ ما ذكرَ رواياتٌ عن الأئمةِ لا مذهبهم، "سندي".

(قوله: فمنَ المشايخِ مَنْ حكَمَ بأنه خطأ إلخ) الأولى حملُ ما في "الذَّخيرة" من الحِنْثِ على أنَّ العُرفَ حينَ ذلكَ يتناولُ بيتَ العنكبوتِ.

(١) "الفتح": كتابُ الأيمان - بابُ اليمينِ في الدُّخُولِ و السُّكْنَى ٣٧٧/٤ - ٣٧٨ باختصار.

(٢) "الفتح": كتابُ الأيمان - بابُ اليمينِ في الدُّخُولِ و السُّكْنَى ٣٧٧/٤ - ٣٧٨.

(٣) "الفتح": كتابُ الأيمان - بابُ اليمينِ في الدُّخُولِ و السُّكْنَى ٣٧٨/٤ بتصرف.

(الأيمانُ مبنيةٌ على الألفاظِ لا على الأغراضِ فلو) اغتاضَ على غيره و (حلفَ أنْ لا يشتريَ له شيئاً بفلسٍ فاشترى له بدرهمٍ) أو أكثرَ (شيئاً لم يحنثَ كمن حلفَ لا يخرجُ من البابِ.....

الأيمان على العرف؛ لأنه لم يصير المعتبر إلا اللغة إلا ما تعدّر وهذا بعيد؛ إذ لا شك أن المتكلم لا يتكلم إلا بالعرف الذي به التخاطب سواء كان عرف اللغة إن كان من أهلها، أو غيرها إن كان من غيرها^(١). نعم ما وقع مشتركا بين اللغة والعرف تعتبر فيه اللغة عسى أنها العرف، فأما الفرع المذكور فالوجه فيه إن كان نواه في عموم قوله: ((بيتاً)) حنث، وإن لم يخطر له فلا؛ لانصراف الكلام إلى المتعارف عند إطلاق [٤ ق ٦٠] لفظ ((بيت)). فظهر أن مرادنا بنصراف الكلام إلى العرف إذا لم تكن له نية، وإن كان له نية شيء واللفظ يحتمله انعقد اليمين باعتبارها^(٢) اهـ. وتبعه في "البحر"^(٣) وغيره.

مبحث مهم

في تحقيق قولهم: الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض

[١٧٤٢٩] (قوله: الأيمان مبنية على الألفاظ إلخ) أي: الألفاظ العرفية بقرينة ما قبله، واحتراز به عن القول ببنائها على عرف اللغة أو عرف القرآن، ففي حليفه لا يركب دابة ولا يحبس على وتبدل لا يحنث بركوبه إنساناً وجلوسه على جبل، وإن كان الأول في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتبدأ كما سيأتي^(٣). وقوله: ((لا على الأغراض)) أي: المقاصد والنيات، احتراز به عن القول ببنائها على النية، فصار الحاصل: أن المعتبر إنما هو اللفظ العرفي المسمى، وأما غرض الحليف، فإن كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر، وإن كان زائداً على اللفظ فلا يعتبر، ولهذا قال في "تلخيص الجامع

(قوله: أي: الألفاظ العرفية بقرينة ما قبله إلخ) هو قرينة خارجية، فإن ما قبله من "الشارح".

(١) قوله: ((إن كان من غيرها)) هكذا بخطه. ولعل الأنسب: من غيرهم، أي: أهل اللغة. اهـ مصححه، بقول: وكذا عبارة 'الفتح'.

(٢) 'البحر': كتب الأيمان - باب اليمين في الدخول و سكتى وإلتيناد وغير ذلك ٤ ٣٢٣.

(٣) ص ٤٢٧ - 'در'.

الكبير": ((وَالْعُرْفُ يُخَصُّ وَلَا يُزَادُ، حَتَّى خُصَّ الرَّأْسُ بِمَا يُكَبَّرُ وَلَمْ يَرِدِ الْمَلِكُ فِي تَعْيِيقِ صِلَاقِ الْأَجْنَبِيِّ بِالْدُّخُولِ)) اهـ. ومعناه: أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ عَامًّا يَحُورُ تَحْصِيصُهُ بِالْعُرْفِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا فَإِنَّهُ فِي الْعُرْفِ اسْمٌ لِمَا يُكَبَّرُ فِي الثَّنَوْرِ وَيُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ وَهُوَ رَأْسُ الْغَنَمِ دُونَ رَأْسِ الْعَصْفُورِ وَنَحْوِهِ، فَالْعُرْفُ الْعُرْفِيُّ يُحْصَصُ عُمُومَةً، فَإِذَا أُطْلِقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَعَارَفِ، بِخِلَافِ الرَّبْدَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ اللَّفْظِ، كَمَا لَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ؛ فَإِنَّهُ يَلْعَوُ وَلَا تَصِحُّ إِرَادَةُ الْمَلِكِ، أَيْ: إِنَّ دَخَلْتَ وَأَنْتَ فِي يَكَاحِي وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَعَارَفُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَذْكُورٍ، وَدَلَالَةُ الْعُرْفِ لَا تَأْتِي لَهَا فِي جَعْلِ غَيْرِ الْمَلْفُوظِ مَلْفُوظًا. إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لِإِنْسَانٍ شَيْئًا بِنَفْسٍ وَاللَّفْظُ الْمُسَمَّى وَهُوَ الْفَلْسُ مَعْنَاهُ فِي الثَّلْعَةِ وَالْعُرْفِ وَاحِدٌ وَهُوَ ائِقْطَعَةُ مِنَ الثَّحَاسِ الْمَصْرُوءَةِ لِمَعْلُومَةٍ، فَهُوَ سَمٌّ حَاسٌّ مَعْلُومٌ لَا يَصْدُقُ عَلَى سَرَّهِمْ أَوْ سَدِيرٍ، فَإِذَا اشْتَرَى نَهَ شَيْئًا بِدَرَاهِمٍ لَا يَحْتَثُ وَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ غُرْفًا أَوْ لَا يَشْتَرِي أَيْضًا بِدَرَاهِمٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ رَائِدٌ عَلَى اللَّفْظِ الْمُسَمَّى غَيْرِ دَاخِلٍ فِي مَدْلُولِهِ فَلَا تَصِحُّ إِرَادَتُهُ بِفَعْلٍ [٦٠٣ ٤] الْفَلْسِ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَابِ فَخَرَجَ مِنَ السَّطْحِ لَا يَحْتَثُ وَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ غُرْفًا الْقَرَارَ فِي الدَّارِ وَعَدَمَ الْخُرُوجِ مِنَ السَّطْحِ أَوْ الطَّاقِ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ غَيْرُ الْمُسَمَّى وَلَا يَحْتَثُ بِالْغَرَضِ بِلَا مُسَمَّى، وَكَذَا لَا يَضْرِبُهُ سَوَاطٍ فَضْرَبُهُ بَعْضًا؛ لِأَنَّ الْعَصَا غَيْرُ مَذْكُورَةٍ وَإِنْ كَانَ الْعَرَصُ لَا يُؤْلَمُهُ بِأَنَّ لَا يَضْرِبُهُ بَعْضًا وَلَا بَعِيرَهَا، وَكَذَا لِيُغْدِنَهُ بِالْفِ، فَاشْتَرَى رَغِيْفًا بِالْفِ وَغَدَاهُ بِهِ لَمْ يَحْتَثُ وَإِنْ كَانَ الْعَرَصُ أَنْ يُغْدِيَهُ بِمَا لَهُ قِيَمَةٌ وَأَفِيَّةٌ، وَعَنِ ذَلِكَ مَسَائِلُ أُخَرُ ذَكَرَهَا أَيْضًا فِي "تَلْخِيصِ الْإِمَامِ".

٧٢، ٣

لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِيهِ عَشْرَةَ حَتَّى بِأَحَدٍ عَشَرَ، وَلَوْ حَلَفَ الْبَائِعُ لَمْ يَحْتَثْ بِهِ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الْمُشْتَرِي الْمَطْلُوقَةَ، وَمُرَادَ الْبَائِعِ الْمَفْرَدَةَ وَهُوَ الْعُرْفُ، وَلَوْ اشْتَرَى أَوْ بَاعَ بِتِسْعَةٍ لَمْ يَحْتَثْ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي مُسْتَقْصَرٌ وَالْبَائِعُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَزِيدًا لَكِنْ لَا يَحْتَثُ بِالْعَرَصِ بِلَا مُسَمَّى، كَمَا فِي الْمَسَائِلِ الْمَارَّةِ اهـ. فَهَذِهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ أَيْضًا:

الأولى: حلف لا يشتريه بعشرة فاشترأه بأحد عشر حنث؛ لأنه اشترأه بعشرة وريادة، والزيادة على شرط الحنث لا تمنع الحنث، كما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دار أخرى.

الثانية: لو حلف البائع لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر لم يحنث؛ لأن العشرة تطلق على المفردة وعلى المقرونة، أي: التي قرن بها غيرها من الأعداد. ولما كان المشتري مستنقصاً، أي: طالباً لنقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة، أي: مفردة أو مقرونة، ولما كان الساع مستريداً أي: طالباً لزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله: لا أبيع بعشرة العشرة المفردة فقط تخصيصاً بالعرف فلذا حنث المشتري بالأحد عشر دون البائع.

الثالثة: لو اشترى بتسعة لم يحنث؛ لأنه لم توجد العشرة بنوعيتها مع أنه وجد الغرض أيضاً؛ لأنه مستنقص.

الرابعة: لو باع بتسعة لم يحنث أيضاً؛ لأنه وإن كان غرضه الزيادة على العشرة وأنه لا يبيعه

(قوله: لو باع بتسعة لم يحنث أيضاً؛ لأنه إلح) في "البحر" عن "الخلاصة": ((قال: عبده حر إن بعث هذا منك بعشرة، فباعه بعشرة ودينار، أو بأحد عشر درهماً لم يحنث، ولو باعه بتسعة لم يحنث أيضاً، هذا جواب القياس، وفي الاستحسان على عكس هذا، فإن العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة أن لا يبيع إلا بأكثر من عشرة، فإذا باعه بتسعة يحنث استحساناً اهـ. فالخلاصة: أن ساء الحكم على الألفاظ هو القياس، والاستحسان بناؤه على الأغراض)) اهـ. ونقله "السندي" عنه، ثم رأيت في "السندي" أول باب البيع والشراء نقلاً عن "البدائع" ما يدل على أن القياس هو المأخوذ به ونصه: ((روى "هشام" عن "أبي يوسف": رجل قال: والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني، فباعه بتسعة لا يحنث في القياس، وفي الاستحسان يحنث، وبالقياس آخذ)) اهـ. ثم رأيت في شرح "الأشباه" لـ: "هبة الله" ما يفيد أن الفتوى على جواب الاستحسان، حيث ذكر عقب قول "الأشباه": الإيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض: ((وأن ما ذكره المصنف - أي: [مصنف] "الأشباه" - قولهما، والإمام "الثاني" يعتبر الغرض، وأن الفتوى عليه)) اهـ. وفي "التنارحانية" من من الخليل: ((إن اشتريته باثني عشر فعدي حر، فاشترأه بأحد عشر درهماً ودينار، أو بأحد عشر وثوب لا يحنث

تِسْعَةٍ وَلَا بِأَقَلِّ لَكِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُسَمًّى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَمِيَ الْعَشْرَةَ وَهِيَ لَا تُطْلَقُ عَلَى التَّسْعَةِ، وَلَا يَحْتِثُ بِالْغَرَضِ بِلَا مُسَمًّى؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ [٤/٦١ق/١] يَصْلُحُ مُخَصَّصاً لَا مَزِيداً كَمَا مَرَّ (١). إِذَا عَمَتَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ قَاعِدَةَ بِنَاءِ الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ مَعْنَاهَا: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ فِي الْعُرْفِ مِنَ اللَّفْظِ الْمُسَمًّى، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّغَةِ أَوْ فِي الشَّرْعِ أَعَمٌّ مِنَ الْمَعْنَى الْمُتَعَارَفِ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُوْهِمَةً لِعَتَبَارِ الْغَرَضِ الْعُرْفِيِّ - وَإِنْ كَانَ زَائِداً عَلَى اللَّفْظِ الْمُسَمًّى وَخَارِجاً عَنْ مَدْلُولِهِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ وَكَمَا فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا "الْمُصَنِّفُ" (٢) - دَفَعُوا ذَلِكَ الْوَهْمَ بِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ: بِنَاءُ الْإِيمَانِ عَلَى الْأَلْفَاظِ لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ، فَقَوْلُهُمْ: ((لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ)) دَفَعُوا بِهِ تَوَهُّمَ اعْتِبَارِ الْغَرَضِ الزَّائِدِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُسَمًّى، وَأَرَادُوا بِالْأَلْفَاظِ الْأَلْفَاظَ الْعُرْفِيَّةَ بِقَرِينَةِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى، وَلَوْلَاهَا لَتَوَهُّمَ اعْتِبَارُ الْأَلْفَاظِ وَلَوْ لُغَوِيَّةً أَوْ شَرْعِيَّةً فَلَا تَنَافِيَ بَيْنَ الْقَاعِدَتَيْنِ كَمَا يَتَوَهُّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى "الشَّرْطِيبَالِي" (٣)، فَحَمَلَ الْأُولَى عَلَى الدِّيَانَةِ وَالثَّانِيَةَ عَلَى الْقَضَاءِ، وَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ الْفُرُوعِ الَّتِي ذَكَرُوهَا.

فِي يَمِينِهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتِثَ؛ لِأَنَّ عَرَصَهُ أَنْ لَا يَلْتَزِمَ اثْنِي عَشَرَ، أَوْ مَا يُلْغُ قِيَمَةَ اثْنِي عَشَرَ بِسَبَبِ شَرَاءِ هَذَا الثَّوبِ، فَيُجْعَلُ كَالْمَصْرُوحِ بِهِ فِي يَمِينِهِ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ يَحْتِثُ كُنَّا هُنَا، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ حَنَثَ إِنَّمَا يَحْتِثُ بِسَبَبِ الْعُرْفِ وَالْقَصْدِ، وَالزِّيَادَةُ مَحْجُودُ الْعُرْفِ وَالْقَصْدِ لَا يَجُوزُ، وَهَذَا جَوَابُ الْقِيَلِ، أَمَّا عَلَى جَوَابِ الاسْتِحْسَانِ يَحْتِثُ، فَقَدْ ذَكَرَ "مُحَمَّدٌ" فِيمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ عَبْدَهُ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ إِلَّا بِأَكْثَرٍ أَوْ إِلَّا بِأَزِيدَ فَاعَهُ بِتِسْعَةٍ وَدِيَارٍ: الْقِيَاسُ أَنْ يَحْتِثَ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ هُوَ الْبَيْعُ الْمَطْلُوقُ، وَالْمُسْتَشْنَى هُوَ الْبَيْعُ بِأَكْثَرٍ مِنْهَا أَوْ بِأَزِيدَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ وَالزِّيَادَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْخَنَسِ سَوَاحِدٍ، وَدِرَاهِمُهَا وَالدَّنَانِيرُ جَنَسَانِ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْبَيْعُ دَاخِلاً تَحْتَ الْمُسْتَشْنَى وَدَاخِلاً تَحْتَ الْيَمِينِ. وَفِي الاسْتِحْسَانِ لَا يَحْتِثُ فِي يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُمَا جَنَسٌ وَاحِدٌ فِيمَا عَدَا الرَّأْيَ، فَتَكْثُرُ الدِّرَاهِمُ بِالدَّنَانِيرِ، فَكَانَ هَذَا بَيْعاً بِأَكْثَرٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا سِوَا بَاعَ بِتِسْعَةٍ وَثَوْبٍ، قَالَ مَشَايِخُنَا: يَنْبَغِي أَنْ يَحْتِثَ قِيَاساً وَاسْتِحْسَاناً)) اهـ. وَقَدْ جَرَى فِي "الْهَدَايَةِ" أَوَّلُ الْمَصَارِفَةِ كَمَا قَرَّرَهُ فِي "الْعَنَائَةِ": ((أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ اللَّفْظِ وَالْعُدُولُ عَنْ مَقْتَضَاهُ بِدَلَالَةِ الْعُرْفِ)) اهـ.

(١) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٢) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٣) "الشَّرْطِيبَالِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ حَلْفِ الْفِعْلِ ٤٤/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

أو: لا يضربه أسواطاً أو: ليغدينه اليوم بألفٍ فخرج من السطح وضرب بعضهما
وغدًى برغيفٍ) اشتراه بألفٍ، "أشباه"^(١). (لم يحنث).....

ثم اعم أن هذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازاً عن معنى آخر كما في: لا أضع
قدي في دار فلان، فإنه صار مجازاً عن الدُحول مطلقاً كما سيأتي^(٢)، ففي هذا لا يُعتبر اللفظ
أصلاً، حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يحنث؛ لأن اللفظ هُجر وصار المراد به معنى آخر.
ومثله: لا أكل من هذه الشجرة - وهي لا تثمر - ينصرف إلى ثمنها حتى لا يحنث بعينها، وهذا
بخلاف ما مر^(٣)، فإن اللفظ فيه لم يهجر بل أريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الزائد
عليه، أما هذا فقد اعتبر فيه الغرض فقط؛ لأن اللفظ صار مجازاً عنه فلا يحالف ذلك القاعدتين
المذكورتين، فاعتبر هذا التقرير الساطع المنيب الذي لخصناه من رسالتنا المسماة "رفع الانتقاض
ودفع الاعتراض على قولهم: الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض"^(٤)، فإن أردت الزيادة
على ذلك والوقوف على حقيقة ما هنالك فارجع إليها، واحرص عليها فإنها كشفت اللثام عن
حور مقصورات في الخيام، والحمد لله رب العالمين.

[١٧٤٣٠] (قوله: أو: لا يضربه أسواطاً) في بعض النسخ: سوطاً، وهو الموافق [٤ ق ٦١ ب] لما
في "تلخيص الجامع".

[١٧٤٣١] (قوله: وضرب بعضها) أي: بعض الأسواط، وفيه: أنه لم يذكر للأسواط عدد،

(قوله: وفيه: أنه لم يذكر للأسواط عدد إلخ) عدم ذكره العدد للأسواط لا يجمع صحة قوله: ((وضرب
بعضها))؛ إذ كما يكون لسمعين بعض يكون لغيره أيضاً، بأن يكون ضربه بعض هذا الجمع صادق بالواحد
والاثنين بناءً على أن أقل الجمع ثلاثة، وعلى كل ما وقع في النسخ صحيح وإن كان ما في الجامع كذلك.

(١) 'الأشباه واصطائر': كتاب الأيمان ص ٢١٥ - بتصرف.

(٢) ص ٣٩٥ - وما بعدها 'در'.

(٣) في هذه المقالة.

(٤) انظر "مجموع رسائل من عسدين" ١ - ٢٩٢.

لأنَّ العبرةَ لعمومِ اللَّفْظِ إلا في مسائل. حَلَفَ لا يشتريه بعشرةٍ حيثَ بأحدَ عشرَ، بخلافِ البيعِ، "أشباه"^(١). (لا يَحْنُثُ بدخولِ الكعبةِ والمسجدِ والبيعةِ) للنَّصارَى (والكنيسةِ) لليهودِ (والدَّهْلِيزِ).....

وفي بعضِ النسخ: وَضَرَبَ بَعْصًا بَعِينَ وَصَادٍ مُهْمَلَتَيْنِ، وهو المُوَافِقُ لِمَا فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ".
[١٧٤٣٢] (قوله: لأنَّ العبرةَ لعمومِ اللَّفْظِ) فيه: أَنَّ لا عُمُومَ في هذهِ الفُرُوعِ، عسى أَنَّ العُرفَ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا لعمومِ اللَّفْظِ كما قَدَّمْنَا^(٢)، فَصَارَتِ الْعِبْرَةُ لِلْعُرفِ لا لعمومِ اللَّفْظِ. فَالضَّوَابُّ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ ((عُمُومَ)) فَيُوافِقُ مَا مرَّ^(٣): ((مِنْ اِعْتِبَارِ الْأَلْفَاظِ لا الْأَعْرَاضِ)) عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ^(٤) آنفًا.
[١٧٤٣٣] (قوله: إلا في مسائل) لا حاجةَ إلى هذا الاستثناء؛ لأنَّ هذهِ المسائلَ دَاحِلَةٌ في قاعدةِ اِعْتِبَارِ اللَّفْظِ كما عَلِمَتْ.

[١٧٤٣٤] (قوله: والبيعةُ) بكسرِ الباءِ وسُكُونِ الياءِ، وقوله: ((لِلنَّصارَى)) أي: مُتَعَبِّدُهُمْ. وَالكَنِيسَةُ لِلْيَهُودِ أي: مُتَعَبِّدُهُمْ، وَتُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مُتَعَبِّدِ النَّصارَى، "مِصْبَاح"^(٥). وَفِي "الْقَهْستَانِي"^(٦) عَنْ "القَامُوسِ"^(٧): ((الْبَيْعَةُ مُتَعَبِّدُ النَّصارَى أَوْ مُتَعَبِّدُ الْيَهُودِ أَوْ الْكُفَّارِ)) اهـ، فَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ.

[١٧٤٣٥] (قوله: والدَّهْلِيزِ) بكسرِ الدَّالِ: مَا بَيْنَ الْبَابِ وَالدَّارِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، "بَحْر"^(٨) عَنْ "الصَّحَاحِ"^(٩).

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١٥.

(٢) المقولة [١٧٤٢٩] قوله: ((الأيمان مبنية على الألفاظ إلح)).

(٣) ص ٣٤١ - "در".

(٤) المقولة [١٧٤٢٩] قوله: ((الأيمان مبنية على الألفاظ إلح)).

(٥) "المصباح المنير": مادة ((بيع)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف المعلن ٣٨٥/١.

(٧) "القاموس": مادة ((بيع)).

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٤/٤.

(٩) "الصحاح": مادة ((دهلزي)).

والظِّلَّة) التي على الباب إذا لم يَصْنَحْها للبيتوتة. "بحر" ^(١) (في حيفه: لا يدخل بيتاً) لأنها لم تُعَدَّ للبيتوتة (و) لذا (يُحْنَتُ في الصُّفَّة).....

[١٧٤٣٦] (قوله: والظِّلَّة التي على الباب) قال في "البحر" ^(١): ((والظِّلَّة: السَّاباطُ الذي يَكُونُ على باب الدَّارِ من سَقْفٍ له جُنُوعٌ أَطْرَافُها على جِدَارِ الباب، وأَطْرَافُها الأُخْرَى على جِدَارِ اجَارِ المُقَابِلِ له. وإنما قِيدنا به لأنَّ الظِّلَّة إذا كان مَعْنَاهَا ما هو دَاخِلُ البَيْتِ مُسَقَّفاً فَإِنَّه يَحْنَتُ بِدُخُولِهِ لِأَنَّهُ يُبَاتُ فِيهِ)) اهـ.

[١٧٤٣٧] (قوله: إذا لم يَصْنَحْها للبيتوتة) أما إذا صَلَحَ لها يَحْنَتُ؛ بأنْ كَانَتِ الظِّلَّةُ دَاخِلَ البَيْتِ كما مرَّ ^(٢) وكان الدَّهْلِيْزُ كَبِيراً يَحْنَتُ يُبَاتُ فِيهِ، قال في "الفتح" ^(٣): ((فإنَّ مِثْلَهُ يُعْتَادُ يَتَوَتَّه لِلضُّيُوفِ في بَعْضِ القُرَى، وفي المَدَنِ يَبِيتُ فِيهِ بَعْضُ الأَتْبَاعِ في بَعْضِ الأَوْقَاتِ، فَيَحْنَتُ. والحَاصِلُ: أنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ إذا أُغْلِقَ البابُ صارَ دَاخِلاً لا يُمَكِّنُهُ الخُرُوجُ مِنَ الدَّارِ وَلِه سَعَةٍ تَصْلُحُ لِلْمَبِيتِ مِنْ سَقْفٍ يَحْنَتُ بِدُخُولِهِ)) اهـ.

٧٣/٣

[١٧٤٣٨] (قوله: في حَلِيفِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((لا يَحْنَتُ))، "ط" ^(٤).
[١٧٤٣٩] (قوله: لأنها) أي: هَذِهِ المَذْكُورَاتُ، وهو عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((لا يَحْنَتُ)) وَالصَّالِحُ لِلْبَيْتُوتَةِ مِنْ دِهْلِيْزٍ وَظِلَّةٍ يُعَدُّ عُرْفاً لِلْبَيْتُوتَةِ، "ط" ^(٥).

[١٧٤٤٠] (قوله: وبِذَا) أي: لِكُونِ المُعْتَبَرِ الصُّلُوحَ لِلْبَيْتُوتَةِ وَعَدَمَهُ، "ط" ^(٦).
[١٧٤٤١] (قوله: في الصُّفَّة) أي: سِوَاهُ كانَ لَهَا أَرْبَعُ حَوَائِطَ، كما هي صِفَافُ الكُوفَةِ، أو ثَلَاثٌ على ما صَحَّحَهُ في "الهِدَايَةِ" ^(٥) بعد أن يَكُونُ مُسَقَّفاً، كما هي صِفَافُ دُورِنَا؛ لِأَنَّهُ يُبَاتُ فِيهَا. [٤/٦٢] غَايَةُ الأَمْرِ: أَنَّ مَفْتَحَهُ وَاسِعٌ، كَذَا في "الفتح" ^(٦).

(١) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٢٤.

(٢) في المقودة السابقة.

(٣) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكى ٤/٣٧٨.

(٤) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان ٢ ٣٤٣.

(٥) 'الهداية': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكى ٢ ٧٦.

(٦) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكى ٤/٣٧٨.

والإيوان (على المذهب) لأنه يُبَاتُ فِيهِ صَيْفًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَقَّفًا، "فتح" (١). (وفي: لا يدخل داراً) لم يحنث (بدخولها خربة) لا بناءً بها (٢) أصلاً (وفي: هذه الدار يحنث وإن) صارت صحراء أو (بُنيت داراً أخرى بعد الانهدام).....

(١٧٤٤٢٦) (قوله: والإيوان) عطفُ تفسيرٍ، "ط" (٣).

(١٧٤٤٣١) (قوله: لأنه) أي: الصفة بتأويل البيت أو المكان.

(١٧٤٤٤١) (قوله: وإن لم يكن مُسَقَّفًا) قد عَلِمْتَ أَنَّهُ فِي "الفتح" (٤) قال: ((بعد أن يكون مُسَقَّفًا)). نعم ذَكَرَ فِي "الفتح" (٥): ((أَنَّ السَّقْفَ لَيْسَ شَرْطًا فِي مُسَمًّى الْبَيْتِ وَالذَّهْلِيَّ)). قَالَ فِي "الشَّرْهُبَالِيَّةِ" (٦): ((فَكَذَا الصُّفَّةُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَغُرْفُنَا فِي الشَّامِ إِطْلَاقُ الْبَيْتِ عَلَى مَا لَهُ أَرْبَعُ حَوَائِطٍ مِنْ جُمْلَةِ أَمَاكِنِ الدَّارِ السُّفْلِيَّةِ، أَمَّا الْأَمَاكِنُ الْعُلْوِيَّةُ فَتُسَمَّى طَبَقَةً وَقَصْرًا وَعِثَّةً وَمَشْرِقَةً، وَأَهْلُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ عَرَفَهُمْ إِطْلَاقُ الْبَيْتِ عَلَى الدَّارِ بِجُمْلَتِهَا فَيُحْكَمُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ بِعَرَفِهِمْ.

(١٧٤٤٥١) (قوله: لا بناءً بها أصلاً) قَيَّدَ بِهِ تَبَعًا لـ "الفتح" (٧) حَيْثُ قَالَ: ((وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي مُقَابِلِهِ - فِيمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَمَا صَارَتْ صَحْرَاءَ -: حِنْثٌ، وَإِنَّمَا تَقَعُ الْمُقَابَلَةُ بَيْنَ الْمُعَيَّنِّ وَالْمُنْكَرِ فِي الْحُكْمِ إِذَا تَوَارَدَ حُكْمُهُمَا عَلَى مَحَلٍّ؛ فَأَمَّا إِذَا دَخَلَ بَعْدَمَا زَالَ

(قولُ "المصنف": لم يحنث إلخ) وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى الْقَرَارَ فِي الدَّارِ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْامْتِنَاعُ مِنْ إِيْلَامِ الْمَضْرُوبِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ كَوْنُ مَا يَفْدِيهِ بِهِ كَثِيرَ الْقِيَمَةِ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى فَوَاتِ الْغَرَضِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨١/٤ بتصرف.

(٢) فِي "د" وَ"و": ((مِهَا)).

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٣/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤ - ٣٧٩.

(٦) "الشَّرْهُبَالِيَّةُ": كتاب الأيمان - باب حلف العمل ٤٤/٢ (هامش "الدرر والعرر").

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٠/٤ - ٣٨١.

لأنَّ الدَّارَ اسْمٌ لِلْعَرَصَةِ، والبناءُ وصفٌ، والصفةُ إنما تُعتبرُ في المنكرِ لا المُعَيَّنِ^(١)
إلا إذا كانتْ شَرْطاً.....

بعضُ حِيطَانِهَا فَهَذِهِ دَارٌ خَرِبَةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ فِي الْمُنْكَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ يَتَّةٌ)) اهـ.
(١٧٤٤٦) (قوله: لأنَّ الدَّارَ اسْمٌ لِلْعَرَصَةِ) أي: أَنَّهَا فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِلْعَرَصَةِ الَّتِي يَنْزِلُ بِهَا
أَهْلُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا بِنَاءٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَضْعَوْنَ فِيهَا الْأَخْيَةَ لَا أُبْنِيَةَ الْحَجَرِ وَالْمَدَرِ، فَصَحَّ أَنَّ
الْبِنَاءَ وَصَفٌ فِيهَا غَيْرُ لَازِمٍ بَلِ الْلاَزِمُ فِيهَا كَوْنُهَا قَدْ نَزَلَتْ غَيْرُ أَنَّهَا فِي عُرْفِ أَهْلِ الْمُدُنِ لَا تُقَالُ إِلَّا
بَعْدَ الْبِنَاءِ فِيهَا، وَلَوْ انْهَدَمَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْضُهَا قِيلَ: دَارٌ خَرَابٌ فَيَكُونُ الْوَصْفُ جُزْءً مَفْهُومِهَا، فَإِنْ
زَالَتْ بِالْكُلِّيَّةِ وَعَادَتْ سَاحَةً فَالظَّاهِرُ أَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ الدَّارِ عَلَيْهَا عُرْفًا، كَهَذِهِ دَارُ فُلَانٍ مَحَازٍ
باعتبارٍ مَا كَانَ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ يُقَالُ: كَانَتْ دَارًا، "فتح"^(٢).

(١٧٤٤٧) (قوله: والبناءُ وصفٌ إلخ) بيانٌ لوجهِ الفرقِ بين الدَّارِ الْمُنْكَرَةِ وَالْمَعْرُفَةِ، أَمَّا الْبَيْتُ
فَلَا فَرْقَ فِيهِ كَمَا يَأْتِي^(٣).

(١٧٤٤٨) (قوله: إنما تُعتبرُ في المنكرِ) لِأَنَّهَا هِيَ الْمَعْرُفَةُ لَهُ لَا فِي الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ تَعْرِفُ
بِالإِشَارَةِ فَوْقَ مَا تَعْرِفُ بِالْصِّفَةِ، "فتح"^(٤).

(١٧٤٤٩) (قوله: إلا إذا كانتْ شَرْطاً) فِي "الذَّخِيرَةِ": ((قَالُوا: الصِّفَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى
الْيَمِينِ إِنَّمَا لَا تُعْتَبَرُ فِي الْمُعَيَّنِ إِذَا ذُكِرَتْ عَلَى وَجْهِ التَّعْرِيفِ، أَمَّا إِذَا ذُكِرَتْ عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ تُعْتَبَرُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنَّ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ رَاكِبَةً فَهِيَ طَالِقٌ فَدَخَلْتُهَا مَا شِئْتُ
لَا تَطْلُقُ، وَاعْتَبِرْتَ الصِّفَةَ [٤/٦٢/ب] فِي الْمُعَيَّنِ لَمَّا ذُكِرَتْ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ)) اهـ.

(١) فِي "و": ((لَا فِي الْمُعَيَّنِ)).

(٢) "فتح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالسَّكَنِ ٣٨٠، ٤ بِتَصْرِفٍ.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧٤٥٥] قَوْلُهُ: ((وَكَمَا يَتَدُّ بِالْأُولَى)).

(٤) 'مفتح': كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالسَّكَنِ ٣٨١، ٤.

أو دَاعِيَةً لِلْيَمِينِ كحَلِيفِهِ عَلَى هَذَا الرُّطْبِ فَيَتَقَيَّدُ بِالْوَصْفِ. (وإنْ جُعِلَتْ) بعد الانهدام (بُستاناً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو غَلَبَ عليها الماءُ فصارت بهراً لا) يَحْنُثُ وإنْ بُنِيَتْ داراً^(١) بعد ذلك، (كهذا البيت) وكذا بيتاً بالأولى (فهْدِمَ أو بُنِيَ) بيتاً (آخر) ولو بِنَقْضِ الأوَّلِ؛.....

قُلْتُ: وقولُه: ((هذه)) - إشارةً للمرأة - فاعِلٌ دَخَلْتُ، والذَّارُ مَفْعُولُهُ لِيَصِيرَ قولُه: ((راكبة)) صفةً للمُعِينِ بالإشارةِ وهو المرأة.

[١٧٤٥٠] (قولُه: أو دَاعِيَةً لِلْيَمِينِ) أي: حَامِلَةً عَلَيْهِ فَإِنَّ الِامْتِنَاعَ عَنْ أَكْلِ الرُّطْبِ قَدْ يَكُونُ لضرره فلا يَحْنُثُ بعد صيرورته تَمَرًا، وسيأتي^(٢) تَمَامُ الكلامِ عليه.

[١٧٤٥١] (قولُه: وإنْ جُعِلَتْ) أي: الذَّارُ المَعْرُفَةُ بالإشارة.

[١٧٤٥٢] (قولُه: أو بيتاً) في "النهر"^(٣) عن "المحيط": ((لو كانت داراً صغيرةً فجعلها بيتاً واحداً وأُشْرِعَ بابُه إلى الطَّرِيقِ أو إلى دارٍ أُخْرَى لا يَحْنُثُ بدُخُولِها لتَبَدُّلِ الاسمِ والصفةِ بِحُدُوثِ أمرٍ جَدِيدٍ)) اهـ.

[١٧٤٥٣] (قولُه: لا يَحْنُثُ) لأنها لا تُسَمَّى داراً لِحُدُوثِ اسمٍ آخرَ لها، "ذخيرة".

[١٧٤٥٤] (قولُه: وإنْ بُنِيَتْ بعد ذلك) لأنه عَادَ اسمُ الذَّارِ بسببِ جَدِيدِ فَنَزَلِ مَنْزِلَةِ اسمٍ أُخَرَ، وكذا لو لم تُبْنَ؛ لأنه لم يَزَلْ اسمُ المَسْجِدِ ونَحْوِهِ عنها، يُقالُ: مَسْجِدٌ خَرَابٌ، وَحَمَّاءُ خَرَابٌ، "ذخيرة".

[١٧٤٥٥] (قولُه: وكذا بيتاً بالأولى) لأنه إذا اعتَبِرَ وَصْفُ البِنَاءِ فِي مُعَرِّفِهِ فَفِي مُنْكَرِهِ أَوَّلِي،

(قولُه: وقولُه: ((هذه)) - إشارةً للمرأة - فاعِلٌ دَخَلْتُ إلخ) لا يَتَعَيَّنُ ما قاله، بل يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسمُ الإشارةِ للدارِ، وَيَكُونُ ((راكبة)) صفةً للمُعِينِ بِالْخَطَابِ، ولا يلزَمُ من خطابها بالتَّشَرُّطِ أَنْ يَأْتِيَ به في الحَرَاءِ، بل له أَنْ يَأْتِيَ بضميرِ الغيبة.

(١) ((داراً)) ليست في "ب" و "ط".

(٢) المقولة [١٧٦٤٦] قولُه: ((لأنها غيرُ داعية)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨١/ب.

لزوال اسم البيت، (ولو هُدم السقف دون الحيطان فدخله^(١) حيث في المعين) لأنه كالصفحة (لا في المنكر) لأن الصفحة تُعتبر فيه كما مر^(٢)، وعزاه في "البحر" إلى "البدائع"^(٣). لكن نظر فيه في "النهر" بأنه لا فرق حيث صلح للبيتوتة. قيد بهذه الدار؛ ..

قال في "البحر"^(٤): ((فصار الحاصل: أن البيت لا فرق فيه بين أن يكون منكراً أو معرفاً، فإذا دخله وهو صحراء لا يحث؛ لزوال الاسم بزوال البناء، وأمّا الدار ففرق بين المنكرة والمعرفة)) اهـ. [١٧٤٥٦] (قوله: لزوال اسم البيت) أي: بالانهدام؛ لزوال مُسمّاه وهو البناء الذي يُبات فيه، بخلاف الدار؛ لأنها تُسمّى داراً ولا بناءً فيها، "فتح"^(٥). وفي "الذخيرة": ((قال قائلهم: [بسيط] السّار دار وإن زالت حوائطها والبيت ليس بيت بعد تهديم^(٦))).

[١٧٤٥٧] (قوله: لأنه كالصفحة) الضمير للسقف، قال في "الهداية"^(٧): ((يحث؛ لأنه يُبات فيه والسقف وصف فيه)) اهـ. وفي "الذخيرة": ((لأن اسم البيت لم يزل عنه؛ لإمكان البيتوتة فيه، أو نقول: اسم البيت ثابت لهذه البقعة لأجل الحيطان والسقف جميعاً، فإذا زال السقف فقد زال الاسم من وجهه دون وجهه فلا تبطل اليمين بالشك، وعلى قياس الأول يحث في المنكر أيضاً؛ لأن اسم البيت لم يزل، وعلى قياس الثاني لا يحث؛ لأنه يثبت من وجهه والحاجة هنا إلى عقد اليمين فلا ينعقد عليه بالشك، بخلاف المعين فإن اليمين كانت مُعقّدة على هذه العين فلا تبطل بالشك)) اهـ مُلخصاً. [١٧٤٥٨] (قوله: وعزاه في "البحر"^(٨) إلى "البدائع"^(٩) إلخ) أي: عزاه ما ذكر في المنكر.

٧٤/٣

(١) في "و": ((فدخل)).

(٢) ص ٣٤٩ - وما بعدها "در".

(٣) في "د" و "و": ((للبدائع)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٥/٤ - ٣٢٦.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨١/٤.

(٦) لم يهتد لقائله.

(٧) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٧/٢.

(٨) "الحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٦/٤.

(٩) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأمّا الحلف على الدخول ٣٧/٣.

لأنه لو أشار ولم يُسمَّ بأن قال: هذه حيث بدُخولها على أي صفة كانت، كهذا المسجد فخرَّب لبقائه مسجداً إلى يوم القيامة به يُفتى، ولو زيد فيه حصّة فدخلها لم يحنث، ما لم يُقل: مسجد بني فلان فيحنث، وكذلك الدار؛ لأنه عقد يمينه على الإضافة وذلك موجود في الزيادة، "بدائع"^(١)، "بحر"^(٢). (ولو حلف لا يجلس إلى^(٣) هذه الأسطوانة

ومقتضى ما نقلناه عن "الذخيرة": [٤/٦٣/١] أن الحكم فيه غير منقول، وإنما هو تخريج ميني على اختلاف التعليل في المَعْرِف. فما في "البدائع" أحد وجهين، والوجه الآخر ما بحثه في "النهر"^(٤)، فافهم. [١٧٤٥٩] (قوله: حيث بدُخولها على أي صفة كانت) أي: داراً أو مسجداً أو حماماً؛ لانعقاد اليمين على العين دون الاسم والعين باقية، "ذخيرة".

[١٧٤٦٠] (قوله: كهذا المسجد) أي: فإنه يحنث بدُخوله على أي صفة كان، ط^(٥). [١٧٤٦١] (قوله: به يُفتى) خلافاً لقول "محمد": أنه إذا خرب واستغنى عنه يعود إلى ملك الباني أو ورثته، ط^(٥) عن "الإسعاف"^(٦).

[١٧٤٦٢] (قوله: لم يحنث) لأن اليمين وقعت على بقعة معينة فلا يحنث بغيرها، "بحر"^(٧).

[١٧٤٦٣] (قوله: وكذلك الدار) أي: لو زيد فيها حصّة.

[١٧٤٦٤] (قوله: وذلك) أي: ما عقد يمينه عليه موجود في الزيادة.

(قوله: ومقتضى ما نقلناه عن "الذخيرة" أن الحكم إلخ) نعم هو مقتضى ما نقله عن "الذخيرة"، لكن حيث ذكر في "البدائع" الحكم بدو ما يدل على أنه بحث وحب الرجوع إليه، وعلله اطلع على نقله وإن لم يطلع عليه في "الذخيرة"، فالواجب الرجوع إليه.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الدخول ٣٨/٣.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٦/٤.

(٣) في "و": ((على)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨١/١ - ب.

(٥) ط: كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والإتيان ٣٤٣/٢.

(٦) "الإسعاف في أحكام الأوقاف": كتاب الوقف - باب بناء المساجد والربط إلخ ص ٧٧.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٦/٤.

أو إلى هذا الحائط، فهذهما ثم بُنِيا) ولو (بنقضيهما)، أو لا يركب هذه السفينة فُقِضَتْ ثم أعيدَتْ بخَشَبِهَا (لم يَحْنَتْ، كما لو حَلَفَ لا يَكُتُبُ بهذا القلم فكسره ثم برأه فكَتَبَ به) لأنَّ غيرَ المبري لا يُسَمَّى قَلَمًا بل أنبوبة، فإذا كسره فقد زال الاسم، ومتى زال بطلت اليمين.....

قلت: وهذا الفرع يُؤَيِّدُ القول: بأنَّ ما زِيدَ في مَسْجِدِهِ ﷺ له فَضِيلَةٌ أَصْلُ الْمَسْجِدِ الْوَارِدَةِ فِي حَدِيثٍ: «(صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي)»، وَقَدْ مَنَّا^(١) تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ. [١٧٤٦٥] (قوله: فَنُقِضَتْ) أي: حَتَّى صَارَتْ خَشَبًا.

[١٧٤٦٦] (قوله: لم يَحْنَتْ) لأنَّ ذَلِكَ أُعِيدَ بِصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ قَائِمَةٍ بِالْعَيْنِ، وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا الْبِسَاطِ فَخِيطَ جَانِبَاهُ وَجُعِلَ خُرْجًا وَجَلَسَ عَلَيْهِ لَا يَحْنَتْ؛ لِأَنَّهُ صَارَ يُسَمَّى خُرْجًا، فَإِنْ قُتِفَتِ الْخِيَاطَةُ حَتَّى عَادَ بَسَاطًا فَجَلَسَ عَلَيْهِ حِنْثٌ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ عَادَ لَا بِصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ قَائِمَةٍ بِالْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْفَتْقَ يُبْطِلُ الصَّنْعَةَ لَا صَنْعَةً. وَلَوْ قُطِعَ وَجُعِلَ خُرْجَيْنِ ثُمَّ فَتَقَهُ وَخَاطَ الْقُطْعَ وَجَعَلَهُمَا بَسَاطًا وَاحِدًا لَا يَحْنَتْ وَإِنْ عَادَ الْأِسْمُ؛ لِأَنَّهُ عَادَ بِصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ قَائِمَةٍ بِالْعَيْنِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُتَجَرِّدُ الْفَتْقِ لَا يَعُودُ اسْمُ الْبَسَاطِ إِلَّا بَعْدَ الْخِيَاطَةِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخُرْجَيْنِ لَا يُسَمَّى بَسَاطًا لَصِغَرِهِ، فَلَوْ سُمِّيَ يَحْنَتْ، وَتَمَامُهُ فِي "الذَّخِيرَةِ". [١٧٤٦٧] (قوله: ثُمَّ بَرَأَهُ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ قَلَمًا بِسَبَبِ جَدِيدٍ، "ذَخِيرَةٌ".

[١٧٤٦٨] (قوله: فَإِذَا كَسَرَهُ) قَالَ "الْفَضْلِيُّ"^(٢): هَذَا إِذَا كَسَرَهُ عَلَى وَجْهِ يَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْقَلَمِ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الثَّنَا^(٣)، أَمَّا إِذَا كُسِرَ رَأْسُ الْقَلَمِ بِأَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِصْلَاحِ

(قوله: وهذا الفرع يُؤَيِّدُ القول بأنَّ ما زِيدَ في مَسْجِدِهِ ﷺ إلخ) إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الْفَرْعُ مُؤَيِّدًا لِلْقَوْلِ الْمَذْكُورِ إِذَا كَانَ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ خَالِيًا عَنِ الْإِشَارَةِ، مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ بِالْإِشَارَةِ.

(١) الْمُقُولَةُ [٣٧٦٩] قَوْلُهُ: ((فَائِدَةٌ: لَمَّا كَانَ إِنْجَاء)).

(٢) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ٤٣٠/١.

(٣) الثَّنَى بِالْكَسْرِ وَالْقَصْر: الْأَمْرُ يُعَادُ مَرَّتَيْنِ كَمَا فِي اللِّسَانِ: مَادَّةُ ((ثَنَى))، وَفِي السَّخْرِ جَمِيعُهَا: ((الثَّنَاءُ))، وَفِي "م": ((الثَّنَاءُ)).

(و الواقف على السطح داخل) عند المتقدمين^(١) خلافاً للمتأخرين، ووفق "الكمال" بحمل الحنث على سطح له ساتر، وعدمه على مقابله^(٢)، وقال "ابن الكمال": إن الحالف من بلاد العجم.....

يحنث، "صيرفة". قال "ط"^(٣): ((والعرف الآن بخلاف هذا؛ فإنه يقال: قلّم مكسور)).

[١٧٤٦٩] (قوله: الواقف على السطح) أي: سطح الدار المحلوف على عدم دخولها إذا وصل إليه من سطح آخر وإنما عُدَّ داخلاً لأن الدار عبارة عما أحاطت به الدائرة، وهذا حاصل في علو الدار وسفلها، كما في "الفتح"^(٤).

[١٧٤٧٠] (قوله: خلافاً للمتأخرين) [٤/٦٣ب] هم المعبر عنهم في قول "الهداية"^(٥): ((وقيل: في عرفنا - يعني: عرف العجم - لا يحنث، "فتح"^(٦))).

[١٧٤٧١] (قوله: وعدمه على مقابله) أي: عدم الحنث الذي هو قول المتأخرين على مقابله أي: على سطح لا ساتر له؛ لأنه ليس إلا في هواء الدار فلا يحنث من حيث اللغة إلا أن يكون عرف أنه داخل الدار، والحق: أن السطح لا شك أنه من الدار؛ لأنه من أجزائها جسماً، لكن لا يلزم من اقيام عليه أن يقال: إنه في العرف داخل الدار ما لم يدخل جوفها؛ إذ لا يتعلق لفظ دخل إلا بخوف [الدار]^(٧) حتى صح أن يقال: لم يدخل الدار ولكن صعد السطح من خارج، أفاده في "الفتح"^(٨).

(قول "الشارح": ووفق "الكمال" بحمل الحنث على سطح الخ) يُعَدُّ توفيق "الكمال" مسألة ما لو ارتقى شجرة أو حائطاً؛ فإنه على توفيقه ينبغي عدم الحنث اتفاقاً لعدم الساتر، فاعدم كونه في الحرف، مع أن فيهما الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين، حتى إنه و"الزيلعي" جعل عدمه قول المتأخرين.

(١) في "ب": ((المتقدمين))، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "ب": ((مقا))، وهو خطأ طباعي.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والإتيان ٣٤٣/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٢/٤.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٧/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٢/٤.

(٧) ما بين منكسرين من عبارة "الفتح"، وهو ساقط من النسخ جميعها.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٢/٤.

لا يَحْنَثُ. قَالَ "مَسْكِين" ^(١):

وحاصله: أَنَّ الدُّخُولَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْعُرْفِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ لَهُ سَاتِرٌ مِنْ حَيْطَانٍ أَوْ دَرَابِيزٍ أَوْ نَحْوِهِ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٢): ((وَمُقْتَضَى كَلَامِ "الْكَمَالِ": أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَصَعِدَ إِلَى سَطْحِهَا الَّذِي لَا سَاتِرَ لَهُ، أَنْ يَحْنَثَ. وَالْمَسْطُورُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ)) اهـ.

قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ الدُّخُولِ فِي صُعُودِ السَّطْحِ أَنْ يَتَحَقَّقَ الْخُرُوجُ فِيهِ بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ صَعِدَ السَّطْحَ لَيْسَ بِدَاخِلٍ وَلَا خَارِجٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الدُّخُولِ الْإِنْفِصَالَ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى الدَّخَلِ وَالْخُرُوجُ عَكْسُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّطْحَ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ الدَّارِ لَمْ يَكُنِ الصَّاعِدُ إِلَيْهِ خَارِجًا عَنْهَا، وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنْ يَحْنَثَ إِذَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ مِنْ خَارِجِهَا؛ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ مِنْ خَارِجِهَا إِلَى دَاخِلِهَا، لَكِنْ مَبْنَى كَلَامِ "الْكَمَالِ" عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ دَاخِلًا فِيهَا مَا لَمْ يَدْخُلْ جَوْفَهَا، وَالْجَوْفُ الْمَسْتُورُ بِسَاتِرٍ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، فَافْهَم.

[١٧٤٧٢] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنَثُ) لِأَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى السَّطْحِ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا ^(٣) عِنْدَهُمْ، "زَيْلَعِي" ^(٤). وَهَذَا عَلَى تَوْفِيقِ "الْكَمَالِ" مَحْمُولٌ عَلَى سَطْحٍ لَا سَاتِرَ لَهُ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ هُمْ الْمُعْبَرُّ عَنْهُمْ فِي كَلَامِ "الْهِدَايَةِ" بِقَوْلِهِ: ((وَقِيلَ: فِي عُرْفِنَا يَعْنِي: عُرْفَ الْعَجَمِ))،

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى السَّطْحِ لَا يُسَمَّى وَاقِفًا إلخ) حَقُّهُ: ((دَاخِلًا)) كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الْأَصْلِ.

(١) "شرح منلا مسكين على كثر الدقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين والدخول في السكنى والإتيان وغير ذلك ص-١٣٣.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨١/ب بتصرف يسير، وفيه: ((لا حضير له)) بدل ((لا ساتر له)).

(٣) في النسخ جميعها: ((واقفًا))، وما أثبتناه من "الزيلعي" هو الصواب، وقد نث عليه "الرافعي".

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١١٨/٣.

وعليه الفتوى. وفي "البحر"^(١): وأفاد أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً حبث، وعلى قول المتأخرين: لا، والظاهر قول المتأخرين في الكل؛

فكان ينبغي لشارح أن يذكر توفيق "الكمال" بعد قوله: ((وقال "اس الكمال"))).، لكن يبقى بعد هذا في كلامه إيهام أن ما نقله عن "اس الكمال" قول ثالث خرج عن قولي المتقدمين والمتأخرين، مع أنه قول المتأخرين كما سمعت.

(قوله: ١٧٤٧٣) وعليه الفتوى) لأن المفتي به اعتبار العرف، فحيث تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث، فافهم.

(قوله: ١٧٤٧٤) وأفاد أي: قوله: ((والواقف على السطح داخل)).). (٤ ق ٦٤)

(قوله: ١٧٤٧٥) (قوله: لو ارتقى شجرة) أي: في الدار، والمراد: أنه ارتقى إليها من خارج الدار، وإلا كان داخلًا في الدار فيحسب بلا خلاف، "ح" (٢).

(قوله: ١٧٤٧٦) (أو حائطاً) أي: مختصاً بدار، فلو مشتركا بينه وبين الحار لم يحسب،

(قوله: لكن يبقى بعد هذا في كلامه إيهام أن ما نقله إلح) قد يقال: بوقدم وأخر كما ذكره بما تنادى منه أن المقصد بيان محمل كلام المتأخرين، فيكون حاصل كلامه أن كلام المتأخرين محمول على ما إذا كان الخالف من بلاد اعجم، وكلام غيرهم على ما إذا لم يكن منهم، وعلى توفيق الكمال لا خلاف ولا حاجة إلى ما قاله "اس الكمال" حيث: إذا كان له سائر يحسب، وبدونه لا يحسب، فلا فرق بين كون الخالف من بلاد اعجم أو غيرهم

(قوله: فحيث تغير عرف فافتوى على العرف الحادث، فافهم) اعتراض ط (أنه إذا كان المدا على العرف فلا معنى لقوله: ((وعليه فتوى)) إلا أن يكون معناه: أن الإفتاء حاصل بعدم احسب في بلادهم)) هـ وأنت حيرت بأن ما ذكره المحسني غير دافع لهذا الاعتراض، إذ حيث كان المدا على العرف لا يكون هناك اختلاف حتى يصح التعبير بقوله: ((وعليه الفتوى)) المقتضي للاختلاف.

(١) 'البحر' - كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج واسكني والإيمان وغير ذلك ٤ ٣٢٧ تصرف

(٢) 'ح' - كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول ٢٣٧

لأنَّه لا يُسمَّى داخِلاً عُرفاً، كما لو حفرَ سِرْداً أَوْقَنَةً لا يَنْتَفِعُ بها أهلُ الدَّارِ، قال: وعمَّ إطلاقه المسجدَ، فلو فوقه مَسْكَنٌ فَدَخَلَهُ لم يَحْنَثْ؛ لأنَّه ليسَ بمسجدٍ، "بدائع"^(١). ولو قَيَّدَ الدُّخُولَ بالبَابِ حنثٌ بالحادثِ.....

كما في "الطَّهيريَّة"^(٢). "بحر"^(٣)، فافهم.

[١٧٤٧٧] (قوله: لأنَّه لا يُسمَّى داخِلاً عُرفاً) لِمَا مرَّ^(٤): ((مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ لَفْظُ دَخَلَ إِلَّا بِخَوْفٍ)).

٧٥، ٣

[١٧٤٧٨] (قوله: لا يَنْتَفِعُ بها أهلُ الدَّارِ) أمَّا لو كان للقناة مَوْضِعٌ مَكشُوفٌ في الدَّارِ يَسْقُونَ منه فإذا بَلَغَهُ حَنْثٌ؛ لأنَّه مِنْ مَنَافِعِ الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ بَيْرِ الْمَاءِ، وإنْ كان لِلضُّوءِ لم يَحْنَثْ؛ لأنَّه لَيْسَ مِنْ مَرِافِقِهَا ولا يُعَدُّ دَاخِلُهُ دَاخِلَ الدَّارِ، "بحر"^(٥) عن "المُحِيطِ"، مَلَخَصاً. وقوله: ((لِلضُّوءِ)) أي: لَضَوْءِ القَنَاقَةِ، كما عَبَّرَ في "الحَانِيَّةِ"^(٦)، وفي بَعْضِ نُسخِ "البحرِ": ((لِلضُّوئِ))، وهو تَحْرِيفٌ. [١٧٤٧٩] (قوله: قال) أي: في "البحرِ"^(٧).

[١٧٤٨٠] (قوله: وعمَّ إطلاقه) أي: إطلاقُ السَّطْحِ؛ بأنْ حَلَفَ لا يَدْخُلُ المَسْجِدَ فَدَخَلَ سَطحَهُ.

[١٧٤٨١] (قوله: لأنَّه لَيْسَ بمَسْجِدٍ) ظَاهِرُهُ، كما قال "ط"^(٨): ((أَنَّ الْمُرَادَ مَسْكَنٌ بِنَاءُهُ الْوَاقِفُ، أمَّا الْحَادِثُ عَلَى سَطْحِهِ فَلَا يُخْرِجُ السَّطْحَ عَنْ حُكْمِ الْمَسْجِدِ)).

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأمَّا الحلف على الدخول... إلح ٣/٣٩ ٤٠ بنصرف.

(٢) "الطهيريَّة": كتاب الأيمان - الفصل الثالث في الدخول ١/١٢٧، نقلاً عن "أبي بكر محمد بن الفضل".

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧، نقلاً عن "الطهيريَّة".

(٤) المقولة [١٧٤٧١] قوله: ((وعدمه على مقابله)).

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧.

(٦) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٢/٧٧ - ٧٨ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧ بنصرف.

(٨) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٢/٣٤٤.

ولو نقباً، إلا إذا عيّنه بالإشارة، "بدائع"^(١). (و) الواقفُ بقدميه (في طاق الباب) أي: عتيته التي (بحيث لو أُغلق الباب كان خارجاً لا) يحنث، (وإن كان بعكسه) بحيث لو أُغلق كان داخلياً (حنث) في حليفه: لا يدخل، (ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم) لكن في "المحيط": حلف لا يخرج فرقى شجرة فصار^(٢) بحال لو يسقط سقط في الطريق^(٣) لم يحنث؛.....

قلت: لكن في العرف لا يُسمى ذلك المسكن مسجداً مطلقاً، تأمل.

[١٧٤٨٢] (قوله: ولو نقباً) قال في "البحر"^(٤): ((فإن نقب للدار باباً آخر فدخل يحنث؛ لأنه عقد يمينه على الدخول من باب منسوب للدار وقد وجد، وإن عني به الباب الأول يدين؛ لأن لفظة يحتمله ولا يصدق في القضاء؛ لأنه خلاف الظاهر حيث أراد بالمطلق المقيّد)).
[١٧٤٨٣] (قوله: إلا إذا عيّنه بالإشارة) فإذا دخل من باب آخر لا يحنث لأنه لم يوجد الشرط، "بحر"^(٥).

[١٧٤٨٤] (قوله: كان خارجاً) أي: كان الطاق أو الواقف خارجاً عن الباب.

[١٧٤٨٥] (قوله: بحيث إلخ) تصوير للعكس.

[١٧٤٨٦] (قوله: انعكس الحكم) ففي الوجه الأول يحنث، وفي عكسه لا.

[١٧٤٨٧] (قوله: لكن في "المحيط" إلخ) استدراك على ما أفاده قوله: ((انعكس الحكم)).

(قوله: لكن في العرف لا يُسمى ذلك المسكن مسجداً إلخ) أي: ومبى الأيمان على العرف، فحاز كون بعض ما هو في حكم المسجد خارجاً عنه في العرف، ألا يرى أن فاءه خارج عنه عرفاً مع أن له حكمه في بعض الأشياء كصحّة الاقتداء.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الدخول... إلخ ٣/٣٨ باختصار.

(٢) في "د": ((حتى صار)).

(٣) في "د" و "و": ((لو سقط سقط في الطريق)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧.

لأنَّ الشجرةَ كبناءِ الدارِ، (وهذا) الحكمُ المذكورُ (إذا كان) الحالفُ (واقفاً بقدميه في طاقِ البابِ، فلو وقفَ بإحدى رجليه على العتبةِ وأدخلَ الأخرى، فإن استوى الجانبانِ أو كانَ الجانبُ الخارجُ أسفلَ لم يحنثُ، وإن كانَ الجانبُ الداخلُ أسفلَ حنثَ)، "زيلي" (وقيل: لا يحنثُ مطلقاً.....)

من أنه إذا وقفَ على العتبةِ الخارجَةِ يَحْنُثُ في حَلْفِهِ لا يَخْرُجُ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى ما في "المُحِيطِ":
أَنْ لا يَحْنُثُ؛ لَكَوْنِ الْعَتَبَةِ مِنْ بِنَاءِ الدَّارِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِالْعُرْفِ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ عَلَى الْعَتَبَةِ
الخارجَةِ يُعَدُّ خَارِجاً، وَمَنْ كَانَ عَلَى أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ يُعَدُّ مُسْتَعِلياً عَلَى أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ الَّتِي
فِي الدَّارِ لا خَارِجاً، "ط"^(١).

قُلْتُ: ومَرَّ^(٢): ((أَنَّ الظَّاهِرَ قَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي أَنَّهُ لَا يُعَدُّ دَاخِلاً عُرْفاً بَارْتِقَاءَ الشَّجَرَةِ فَكَذَا
لَا يُعَدُّ خَارِجاً فِي مَسْأَلَتِنَا)).

[١٧٤٨٨] (قوله: لأنَّ الشجرةَ كبناءِ الدارِ) أي: فهي كظُلَّةٍ في الدارِ على الطَّرِيقِ.

[١٧٤٨٩] (قوله: إذا كان الحالفُ) أي: على عَدَمِ الخُرُوجِ.

[١٧٤٩٠] (قوله: لم يحنثُ) لأنَّ اعْتِمَادَ [٦٤٣/٤ ب] جميعِ بَلَدِهِ على رِجْلِهِ الَّتِي هِيَ فِي

الجانبِ الْأَسْفَلِ.

[١٧٤٩١] (قوله: "زيلي"^(٣)) ومثلهُ في كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، "بحر"^(٤).

(قوله: أي: على عَدَمِ الخُرُوجِ) حَقُّهُ: الدُّخُولُ.

(١) "ط": كتابُ الْإِيمَانِ - بابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكَنِ وَالْإِيمَانِ ٣/٢٤٤.

(٢) ص ٣٥٦ - وما بعدها "در".

(٣) "تبين الحقائق": كتابُ الْإِيمَانِ - بابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكَنِ وَالْإِيمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣/١١٨ - ١١٩

تصرف يسير

(٤) "البحر": كتابُ الْإِيمَانِ - بابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكَنِ وَالْإِيمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤/٣٢٧.

هو الصحيح) "بحر" ^(١) عن "الظهيرية"؛ لأنَّ الانفصال التام لا ^(٢) يكون إلا بالقدمين (ودوام الركوب والنَّس والسُّكنى كالإنشاء) فيحنت ممكث ^(٣) ساعة.....

[١٧٤٩٢] (قوله: هو الصحيح) عزاه في "الظهيرية" ^(٤) إلى "السرخسي" ^(٥)، وفي "البحر" ^(٦): ((وهو ظاهر؛ لأنَّ الانفصال التام)) إلخ. وقال في "الفتح" ^(٧): ((وفي "المحيط": لو أدخل إحدى رجليه لا يحنت، وبه أخذ الشيخان الإمامان شمس الأئمة "الحلواني" و"السرخسي"، هذا إذا كان يدخل قائماً، فلو مستقيماً على ظهره أو بطنه أو جنبه فتدحرج حتى صار بعضه داخل الدار، إن كان الأكثر داخل الدار يصير داخلًا، وإن كان ساقاه خارجها)).

[١٧٤٩٣] (قوله: ودوام الركوب والنَّس إلخ) يعني: لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها، أو لا يلبس هذا الثوب وهو لابسها، أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فمكث ساعة حنت، فلو نزل أو نزع الثوب أو أخذ في النقلة من ساعتها لم يحنت.

[١٧٤٩٤] (قوله: فيحنت ممكث ساعة) لأنَّ هذه الأفعال لها دوامٌ بمحدث أمثالها ولا فدوام الفعل حقيقة - مع أنه عرَض لا يبقى - مستحيلٌ كما في "النهر" ^(٨). والمراد بالساعة التي تكون دواماً هي ما يمكنه فيها النزول ونحوه كما في "البحر" ^(٩)، فلو دام على السُّكنى لعدم إمكان الخروج والنقلة لا يحنت، كما يأتي ^(١٠) بيانه.

(١) ((بحر)): ليست في 'ب' و'د' و'ص'. وما أئتمنه من "و"، وانظر 'البحر': كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والإتيان وغير ذلك ٣٢٧/٤.

(٢) ((لا)) ساقطة من 'ب'.

(٣) في "د" و"و": ((ممكث)).

(٤) 'الظهيرية': كتاب الإيمان - الفصل الثالث في الدخول ١٢٧ أ.

(٥) 'المبسوط': كتاب الإيمان - باب في الدخول ١٧٢/٨.

(٦) 'البحر': كتاب الإيمان - باب يمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٧/٤.

(٧) 'الفتح': كتاب الإيمان - باب يمين في الدخول والسكنى ٣٨٢، ٤ بتصرف.

(٨) 'النهر': كتاب الإيمان - باب يمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٨٢ أ.

(٩) 'البحر': كتاب الإيمان - باب يمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٩/٤.

(١٠) لمقولة [١٧٥١١] قوله: ((و لو سممكته الخروج سج)).

(لا دوام الدخول والخروج والتزويج والتطهير) والضابط: أنَّ ما يمتدُّ فلدوامه حكم الابتداء، وإلا فلا، وهذا لو اليمين حال الدوام، أمَّا قبله فلا، فلو^(١) قال: كلُّما ركبت فأنت طالق أو فعلي درهم، ثم ركبت ودائم لزمه طلاقه ودرهم، ولو كان راكباً برمه في كل ساعة يمكنه النزول طلاقه ودرهم، قلت: في عرفنا لا يحنث إلا في ابتداء^(٢) الفعل في الفصول كلها وإن لم ينو،.....

[١٧٤٩٥] (قوله: لا دوام الدخول إلخ) لأنَّ الدخول حقيقة ولغة وعرفاً في الانفصال من الخارج إلى الداخل ولا دوام لذلك، ولذا لو حلفَ ليدخلها غداً وهو فيها فمكث حتى مضى العُدَّ حنث؛ لأنَّه لم يدخلها فيه إذا لم يخرج. ولو نوى بالدخول الإقامة فيها لم يحنث، وكذا لو حلفَ لا يخرج وهو خارج لا يحنث حتى يدخل ثم يخرج. وكذا لا يتزوج وهو متزوج، ولا يتطهر وهو متطهر فاستدام النكاح والطهارة لا يحنث، "فتح"^(٣).

[١٧٤٩٦] (قوله: والضابط: أنَّ ما يمتدُّ أي: ما يصحُّ امتداده كالقعود والقيام، ولذا يصحُّ قرآن المدة به كاليوم والشهر.

[١٧٤٩٧] (قوله: وهذا) أي: الحنث بالمكث ساعة فيما يمتدُّ لو اليمين حال الدوام أي: لو حلفَ وهو متلبس بالفعل، بأن قال: إن ركبت فكذا وهو راكب فيحنث بالمكث، أمَّا لو حلفَ قبله فلا يحنث بالمكث بل بإنشاء الركوب.

قال في "الفتح"^(٣): ((لأنَّ لفظ ركبت إذا لم يكن الحالف راكباً يُراد به إنشاء الركوب فلا يحنث بالاستمرار وإن كان له حكم الابتداء، بخلاف حلف الراكب: [٤/٦٥ق/١] لا أركب فإنه يُراد به الأعم من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفاً)) اهـ.

[١٧٤٩٨] (قوله: في الفصول كلها) أي: ما يمتدُّ وما لا يمتدُّ سواء كان متلبساً بالفعل

(١) في "و": ((ولو)).

(٢) في "د" و "و": ((بابتداء)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٣/٤.

وإليه مال أستاذنا، "محتى". (حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة) يعني الحارة (فخرج وبقي^(١) متاعه.....)

ثم حلف أو لم يكن: ط^(٢).

[١٧٤٩٩] (قوله: وإليه مال أستاذنا) عبارة 'المحتى': ((وفيه عن 'أبي يوسف' ما يدل عليه، وإليه أشد أستاذنا)) اهـ. ونقل كلامه في 'البحر'^(٣)، وأقره عليه. والظاهر: أن عرف زمانه كان كذباً أيضاً.

مطلب: حلف لا يسكن الدار

[١٧٥٠٠] (قوله: حلف لا يسكن إلح) فلو حلف لا يقعد في هذه الدار ولا نيسة له قالوا: إن كان ساكناً فيها فهو على السكنى وإلا فعلى القعود حقيقة، "بحر"^(٤) عن "المحيط". وفي 'الخاتبة'^(٥): ((حلف لا يخرج من بلد كذا فهو على الخروج ببدنه، وفي: لا يخرج من هذه الدار فهو على الثقة منها بأهله إن كان ساكناً فيها إلا إذا دل الدليل على أنه أراد الخروج ببدنه)) اهـ.

٧٦ ٣

[١٧٥٠١] (قوله: يعني الحارة) كذا قال في "البحر"^(٦): ((المحلة هي المسماة في عرفنا بالحارة)) اهـ.

قلت: المحنة في عرفه لأن تعلق على الصقح جامع لأرقية متعددة كل رفاقٍ بها يسمى حارة، وقد تصق الحارة على المنحة كلها.

[١٧٥٠٢] (قوله: فخرج) وكذا لو لم يخرج بالأولى، "بحر"^(٦): لأن السكنى مما يمتد فلدوامه

(١) في و' ((وأنهى))

(٢) ط' كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٢ ٣٤٥

(٣) 'سحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٢٩.

(٤) 'البحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٢٣

(٥) 'الخاتبة' كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٢ ٨٤ (هامش 'الفتاوى الهيدية')

(٦) 'البحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٢

وأهلُهُ) حتى لو بقيَ وتَدَّ (حِنْثَ)، واعتبرَ محمدٌ نقلَ ما تقومُ^(١) به السُّكنى، وهو أرفقُ. وعليه الفتوى، قاله "العيني"^(٢). ولو إلى سِكَةٍ أو مسجدٍ.....

حُكْمُ الْإِتْدَاءِ، وظاهرُ ما مرَّ^(٣) عن "المجتبى": ((عَدَمُ الْحِنْثِ فِي عَرَفِهِمْ)).

[١٧٥٠٣] (قوله: وأهلُهُ) قال في "البحر"^(٤): ((الواوُ مَعْنَى: أَوْ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ يَحْصُلُ بَقَاءِ أَحَدِهِمَا، وَالْمُرَادُ بِالْأَهْلِ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ الَّذِينَ مَعَهُ وَكُلُّ مَنْ كَانَ يُوَوِّيه لِخِدْمَتِهِ وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ. كَمَا فِي "الْبَدَائِعِ"^(٥))).

[١٧٥٠٤] (قوله: حتى لو بقيَ وتَدَّ حِنْثَ) جَعَلَ حِنْثَ جَوَابَ ((لَوْ)) فَصَارَ الْمَتْنُ بِلا جَوَابٍ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْأَخْصَرُ أَنْ يَقُولَ: وَلَوْ وَتَدَّ وَهُوَ بِكَسْرِ التَّاءِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا، "قُهِسْتَانِي"^(٦). وَهَذَا تَعْمِيمٌ لِلْمَتَاعِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِ "الإمام": بَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَقْلِ الْمَتَاعِ كُلِّهِ كَالْأَهْلِ.

[١٧٥٠٥] (قوله: واعتبرَ "محمدٌ" إلخ) أي: لِأَنَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ السُّكْنَى، "هِدَايَة"^(٧). وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": يُعْتَبَرُ نَقْلُ الْأَكْثَرِ لَتَعْدُرَ نَقْلُ الْكُلِّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨): ((وَقَدْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ، فَالْفَقِيه "أَبُو اللَّيْثِ" رَجَّحَ قَوْلَ "الإمام" وَأَخَذَ بِهِ. وَالْمَشَايِخُ اسْتَشْنَوْا مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي بِهِ السُّكْنَى كَقِطْعَةِ حَصِيرٍ وَوَتْدٍ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي "التَّبْيِينِ"^(٩) وَغَيْرِهِ، وَرَجَّحَ فِي "الْهِدَايَة"^(١٠)

(١) في "د" و "و": ((يقوم)).

(٢) "رمز الحقائق". كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج والإتيان وغير ذلك ٢٥٥/١.

(٣) ص ٣٦١ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الخلف على السكنى والمساكنة فهو إلخ ٧٢/٣.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الإيمان - فصل في حلف الفعل ٣٨٧/١.

(٧) "الهداية": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٨/٢.

(٨) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤ بنصرف.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١٢٠/٣.

(١٠) "الهداية": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٨/٢.

قَوْلَ 'مُحَمَّدٍ': 'بأنه أحسن وأرفع'. ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه، كما في 'الفتح' ^(١). وصرح كثيرٌ كصاحب 'المحيط' و'الفوائد الظهيرية' و'الكافي' ^(٢): 'بأن الفتوى على قول [٤ ق ٦٥ ب] 'أبي يوسف'، والإفتاء بقول 'الإمام' أولى؛ لأنه أحوط وإن كان غيره أرفع'. اهـ.

قال في 'النهر' ^(٣): ((أنت خيرٌ بأنه ليس المدارُ إلا على العرف، ولا شك أن من خرج على نيّة ترك المكان وعدم العود إليه ونقل من أمتعته ما يقوم به أمر سُكناه وهو على نيّة نقل الباقي يُقال: ليس ساكنًا فيه، بل انتقل منه وسكن في المكان الفلاني، وبهذا يترجح قول 'محمد')). اهـ.

قلتُ: وهذا الترجيح بالوجه المذكور مأخوذ من 'الفتح' ^(٤)، وفي 'الشربلاية' ^(٥) عن 'البرهان': ((أن قول 'محمد' أصح ما يُفتى به من التصحيحين)) اهـ.

قلتُ: ويُؤيده ما مر ^(٦): من استثناء المشايخ؛ فإنّ عليه يتحد قول 'الإمام' مع قول 'محمد'، وأمّا قول 'النهر' ^(٧): ((إنه ليس قول واحدٍ منهم)) فهو غير ظاهر، وإن كان كلام 'الزبيعي' ^(٨) وغيره يؤهم ما قاله، فتأمل.

(قوله: فإنّ عليه يتحد قول 'الإمام' مع قول 'محمد' إلخ) لا يظهر اتحاد قولَي 'محمد' و'الإمام' بدءً على الاستثناء المذكور؛ وذلك أن المشايخ إنما استثنوا ما لا يتأتى به السكنى كالوتد، ومحمد اعتبر نقل ما تقوم به، فعلى قول 'الإمام' يُشترط نقل جميع متاعه ما عدا ما لا يتأتى به السكنى من الأشياء الثافهة، وعلى قول 'محمد' يُشترط نقل ما تقوم به وتحصل به لا جميعه، فهو كانت أدواتها عديدة لا يجب نقل الجميع، بل ما يكفي لها.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٦/٤.

(٢) 'كافي النسعي': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج.... إلخ ٣ ق ١٩٦.

(٣) 'النهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى وإلتياك وغير ذلك ٢٨٢ ق ب.

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب ليمين في الدخول والسكنى ٣٨٦/٤.

(٥) 'الشربلاية': كتاب الأيمان - باب حذف الفعل ٤٦ ٢ (هامش الدرر والعرر).

(٦) في هذه المقالة

(٧) 'نهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى وإلتياك وغير ذلك ٢٨٢ ق ب.

(٨) 'نبيين إسحق': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى وإلتياك وغير ذلك ٣ ق ١٢٠.

على الأوجه، قاله "الكمال"^(١). وأقره في "النهر"^(٢)، وهذا لو يمينه بالعربية، ولو بالفارسية بر^(٣) بخروجه بنفسه.....

[١٧٥٠٦] (قوله: على الأوجه) قال في "الهداية"^(٤): ((فإن انتقل إلى السكة أو إلى المسجد قالوا: لا يبر، دليله في الزيادات: أن من خرج بعياله من مصره فما لم يتخذ وصناً آخر يبقى وطنه الأول في حق الصلاة، كذا هذا)) اهـ. وفي "الزيلعي"^(٥): ((وقال "أبو الليث": هذا إذا لم يسلم سدار المستأجرة إلى أهلها، وأما إذا ستم فلا يحنث وإن كان هو والمتاع في السكة أو في المسجد)) اهـ. قال في "الفتح": ((وإطلاق عدم الحنث أوجه، وبقاء وطنه في حق إتمام الصلاة لا يستلزم تسميته ساكناً عرفاً بل يقطع العرف فيمن نقل أهله وأمتعته وخرج مسافراً أن لا يقال فيه: إنه ساكن))، وتماؤه فيه. وفي "البحر"^(٦) عن "الظهيري"^(٧): ((والصحيح أنه يحنث ما لم يتخذ مسكناً آخر)) اهـ.

قلت: المعتبر العرف، والعرف خلافه كما عيئت.

[١٧٥٠٧] (قوله: وهذا إلخ) الإشارة إلى ما في المتن، قال في "النهر"^(٨): ((وجواب المسألة مقيد بقيود: أن تكون اليمين بالعربية، وأن يكون الحالف مستقلاً بالسكنى، وأن لا يكون انترك لطلب منزل)).

[١٧٥٠٨] (قوله: ولو بالفارسية بر بخروجه بنفسه) وإن كان مستقلاً بسكنه. "فتح"^(٩).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٤ ٣٨٧.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٢ ب.

(٣) في "و": ((بر)).

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٤ ٣٨٦.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣ ١٢٠.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٣.

(٧) "الظهيري": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الأول في اليمين على المسكنة والسكنى والكفر ١٣٠ أ.

(٨) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٢ ب.

(٩) "فتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٤ ٣٨٥.

كما لو كان سُكْنَاهُ تَبَعًا، وكما لو أبتِ المرأةُ النُقْلَةَ وَغَلَبَتْهُ، أو لم يُمْكِنَهُ الخروجُ.....

وهذا الفرقُ مَنْقُولٌ عن "أبي الليث"، قال في "النهر"^(١): ((وكانه بناءً على عرفهم)).

(١٧٥٠٩) (قوله: كما لو كان سُكْنَاهُ تَبَعًا) كابن كبيرٍ ساكنٍ مع أبيه، أو امرأةٍ مع زوجها، فلو حَلَفَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، أو هِيَ زَوْجَهَا [٤/٦٦٣] وَمَالَهَا لَا يَحْنُثُ، "فتح"^(٢).

(١٧٥١٠) (قوله: وكما لو أبتِ المرأةُ النُقْلَةَ وَغَلَبَتْهُ) أي: وخَرَجَ هو ولم يُرِدِ العودَ إليه، "بحر"^(٣). وأطلقه فشمل: ما إذا خاصَمَهَا عند الحاكمِ أو لا، كما في "البرازية"^(٤).

(١٧٥١١) (قوله: أو لم يُمْكِنَهُ الخروجُ إلخ) عطفه على ما قبله غير مُناسبٍ؛ لأنَّ ما قبله في المسائل التي يَرُفُّ فيها بخروجه بنفسه وهذا ليسَ مِنْهَا، فالمناسبُ أن يقول: ((ولو لم يُمْكِنَهُ الخروجُ إلخ))، ويكونُ الجوابُ قوله الآتي^(٥): ((لم يَحْنُثُ))، قال في "الفتح"^(٦): ((ثمَّ إنَّما يَحْنُثُ بتأخيرِ ساعةٍ إذا أمكَنَهُ النُّقْلُ فيها وإلاَّ بأنَّ كانَ لِعُدْرِ ليلٍ، أو خوْفِ اللَّصِّ، أو مَنَعِ ذِي سُلْطَانٍ، أو عَدَمِ مَوْضِعٍ يَنْتَقِلُ إليه، أو أَغْلَقَ عليه البابُ فلمَ يَسْتَطِعْ فَتَحَهُ^(٧)، أو كانَ شَرِيفًا، أو ضَعِيفًا لَا يَقْدِرُ على حَمْلِ المَتَاعِ بِنَفْسِهِ ولم يَجِدْ من يَنْقُلُهُ لَا يَحْنُثُ، ويُلْحَقُ ذلكُ الوقتُ بالعَدَمِ لِلْعُدْرِ.

مطلب: إن لم أخرج فكذا فقيّد أو منع حيث

وأورد^(٨) ما ذكره "الفضلي" فيمن قال: إن لم أخرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيّد

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٥/٤.

(٣) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٢/٤.

(٤) "البرازية": كتاب الإيمان - الفصل الخامس عشر في المساكنة ٣١٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٣٦٨ - "در".

(٦) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

(٧) من ((أو عدم)) إلى ((فلم يستطع فتحه)) ساقط من "أ".

(٨) أي: في "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

ولو بدخول ليلٍ أو علق بابٍ، أو استغل بطلب دارٍ أخرى أو دابةً.....

أو مُنِعَ من الخروج حنث، وكذا إذا قل لامرأته وهي في منزل أبيها: إن لم تحضري البيعة مري لي فمَنَعَهَا أَتَوَّاهَا من الخروج حنث.

وأُحِبُّ: بالمرق بين كَوْنِ المَحْلُوفِ عليه عَدَمًا فَبَحَثُ تَحَقُّقِهِ كَيْفَمَا كَانَ؛ لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِحْتِيَارِ، وَكَوْنُهُ فَعَلًا فَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَالسُّكْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَارِيُّ، وَيَعْدَمُ بَعْدَهُ فَيَصِيرُ مُسْكِنًا لَا سَاكِنًا، فَمَنْ يَتَحَقَّقُ شَرْطُ الْحِنْثِ)) اهـ.

ثُمَّ أَعَادَ الْمَسْأَلَةَ فِي آخِرِ الْأَيْمَانِ^(١)، وَدَكَرَ عَنِ "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" فِي الشَّرْطِ الْعَذَمِيِّ جَلَاءً، وَأَنَّ الْأَصَحَّ احْنِثْ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ قَدْ يَجْعَلُ الْمَوْحُودَ مَعْدُومًا بِالْعُدْرِ كَالْإِكْرَاهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجْعَلُ الْمَعْدُومَ مَوْحُودًا وَإِنْ وُجِدَ الْعُدْرُ اهـ. وَحَوْثٌ فِي "الرَّيْبَعِيِّ"^(٢) وَ"الْبَحْرِ"^(٣)، وَقَدْ أَوْضَحْنَا^(٤) هَذِهِ لِمَسْأَلَةٍ فِي آخِرِ التَّعْيِيقِ مِنْ أَطْلَاقٍ.

٧٧ ٣

[١٧٥١٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ بَدْخُولِ لَيْلٍ) هَذَا مُتَحَرِّدُهُ عَذْرٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ، بِخِلَافِ الرَّحْلِ؛ لِمَا فِي آخِرِ أَيْمَانَ "الْفَتْحِ"^(٥) عَنِ "الْحَلَاصَةِ"^(٦): ((قَالَ لَهَا: إِنَّ سَكَنْتِ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَائِقٌ وَكَانَ لَيْلًا فَهِيَ مَعْدُورَةٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَنُو قَالَ لِرَحْلٍ لَهُ يَكُنْ مَعْدُورًا هُوَ الْأَصَحُّ إِلَّا بِخَوْفٍ بَصٍّ أَوْ غَيْرِهِ)).

[١٧٥١٣] (قَوْلُهُ: أَوْ عَلَّقَ بَابٍ) [٤ ق ٦٦ ب] أَي: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى فَتْحِهِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْخُرُوجِ بِهَدْمِ بَعْضِ الْحَائِطِ وَلَمْ يَهْدِمْ لَمْ يَحْنِثْ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْوَحْدَةِ الْمَعْدُودِ عِنْدَ النَّاسِ، كَمَا فِي "الظَّاهِرِيَّةِ"^(٧)، "الْبَحْرِ"^(٨).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل مفرقة ٤ ٤٧١

(٢) "تنبيه الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج ولسكنى والإتيان وغيره ٣ ١١٩.

(٣) "البحر": كتاب الصلوات - باب تنسيق ٤ ٢١

(٤) لمقولة [١٤٠٦٨] قوله ((والأصل إحد)).

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل مفرقة ٤ ٤٧١.

(٦) "الحلاصة": كتاب الأيمان - الفصل السادس عشر في اليمين في المساكنة - نوع منه ق ١٢٩ أ عن الصدر الشهيد، وقوله ((لا خوف من أو غيره)) من كلام "الحلاصة".

(٧) "الظاهرية": كتاب الأيمان - لقسم ساني - فصل لأول في يمين على مساكنة ولسكنى ونحوه ق ١٣٠.

(٨) "سحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في بدخول والخروج ولسكنى والإتيان وغيره ٤ ٣٣٢.

وإن بقي أياماً، أو كان له أمتعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وإن أمكنه أن يستكرى دابة لم يحنث، ولو نوى التحول ببدنه دين، وعند "الشافعي": يكفي خروجه بنية الانتقال (بخلاف المصر) والبلد (والقرية)، فإنه يبرئ بنفسه فقط.....

[١٧٥١٤] (قوله: وإن بقي أياماً) هو الصحيح؛ لأن طلب المنزل من عمل النقلة فصار مدة الطيب مستثى إذا لم يفرط في الطلب، "فتح" (١).

[١٧٥١٥] (قوله: وإن أمكنه أن يستكرى دابة) أي: لنقل المتاع في يوم واحد مثلاً؛ إذ لا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يسمى ناقلاً في العرف، "فتح" (١).

[١٧٥١٦] (قوله: دين) أي: ولا يصدق في القضاء، "بحر" (٢) عن "البدائع" (٣).

(فرع)

حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً فيها لا يحنث حتى يسكنها بنفسه وينقل إليها من متاعه ما يأت فيه ويستعمله في منزله، كما في "البحر" (٤) عن "البدائع" (٥).

[١٧٥١٧] (قوله: فإنه يبرئ بنفسه فقط) أي: ولا يتوقف على نقل المتاع والأهل، "فتح" (٦)، قال في "النهر" (٧): ((وفي عصرنا يعد ساكناً بترك أهله ومتاعه فيها، ولو خرج وحده فينبغي أن يحنث))، قال "الرملي": ((كونه يعد ساكناً مطلقاً غير مسلم، بل إنما يعد ساكناً إذا كان قصده العود، أما إذا خرج منها لا بقصد العود لا يعد ساكناً))، ولعله مقيّد بذلك.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على السكنى والمساكنة إلح ٧٣/٣.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على السكنى والمساكنة إلح ٧٣/٣.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢، ب وهمه.

((مصرنا)) بدل ((عصرنا)).

﴿فروع﴾

حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا فَسَاكِنُهُ فِي عَرَصَةِ دَارٍ، أَوْ هَذَا فِي حُجْرَةٍ وَهَذَا فِي حُجْرَةٍ حَيْثُ.....

مطلب: حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا

[١٧٥١٨] (قوله: حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا) فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا مَعَهُ، فَإِنْ أَخَذَ فِي النُّقْصَةِ وَهِيَ مُمَكِّنَةٌ وَإِلَّا حَيْثُ، قَالَ "مُحَمَّدٌ": فَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ الْمَتَاعَ وَقَبَضَهُ مِنْهُ وَخَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الْعَوْدُ فَلَيْسَ بِمُسَاكِنٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَوْدَعَهُ الْمَتَاعَ أَوْ أَعَارَهُ ثُمَّ خَرَجَ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ، الْبَحْرُ^(١). وَفِي "حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ" عَنْ "التَّنَائُخِيَّةِ"^(٢): ((لَا تَبْتَئُ الْمَسَاكِنَةُ إِلَّا بِأَهْلِ كُلِّ مِنْهُمَا وَمَتَاعِهِ)).

[١٧٥١٩] (قوله: فَسَاكِنُهُ فِي عَرَصَةِ دَارٍ) أَي: سَاحَتِهَا، وَكَذَا فِي بَيْتٍ أَوْ غُرْفَةٍ بِالْأَوَّلِ. [١٧٥٢٠] (قوله: أَوْ هَذَا فِي حُجْرَةٍ) فِي بَعْضِ النُّسخِ: بِالْوَاوِ، وَنُسخَةُ ((أَوْ)) أَحْسَنُ وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ لـ "الْبَحْرِ"^(٣).

[١٧٥٢١] (قوله: حَيْثُ) فَلَوْ نَوَى أَنْ لَا يُسَاكِنَهُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ أَوْ حُجْرَةٍ وَاحِدَةٍ يَكُونَانِ فِيهِ مَعًا لَمْ يَحْتِمْ حَتَّى يُسَاكِنَهُ فِيمَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى بَيْتًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصَحَّ، "بِرَازِيَّةِ"^(٤). وَفِي "الذَّخِيرَةِ" وَغَيْرِهَا: ((لَا يُسَاكِنُهُ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ أَوِ الْقَرْيَةِ، أَوْ فِي الدُّنْيَا فَسَاكِنُهُ فِي دَارٍ حَيْثُ، وَلَوْ سَكَنَ كُلُّ فِي دَارٍ فَلَا إِلَّا إِذَا نَوَى)). [١/٦٧٣/٤]

(قوله: وَإِنْ نَوَى بَيْتًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصَحَّ إلخ) وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ نَوَى تَخْصِصَ الْعَامِّ وَهُوَ الْمَسَاكِنَةُ الْمَفْقِيَّةُ، وَبَيْتُهُ تَخْصِصُهُ صَحِيحَةٌ، وَفِي الثَّانِي نَوَى تَخْصِصَ الْمَكَانِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَذْكُورٍ فَلَا تَصَحُّ. (قوله: وَلَوْ سَكَنَ كُلُّ فِي دَارٍ فَلَا إِلَّا إِذَا نَوَى) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسَاكِنَةَ الْمُخَالَطَةَ وَذَكَرُ الْمَدِينَةِ وَمَحَوِّهَا لَتَخْصِصِ الْيَمِينِ بِهَا، حَتَّى لَا يَحْتِمْ بِمَسَاكِنَتِهِ فِي غَيْرِهَا.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

(٢) "التنائخية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر في السكنى ٥٩٣/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الخامس عشر في المساكنة ٣١٧/٤ (هامش "الفتاوى الهدية")

إلا أن تكون داراً كبيرةً، ولو تقاسماها بحائطٍ بينهما إن عيّن الدارَ في يمينه حيث وإن نكّرها لا، ولو دخلها فلانٌ غصباً إن أقام معه حيث علم أو لا، وإن انتقل فوراً لا، كما لو نزل ضيفاً. وكذا لو سافر الحالف فسكن فلانٌ مع أهله،.....

[١٧٥٢٢] (قوله: إلا أن تكون داراً كبيرةً) نحو دارِ الوليدِ بالكوفة، ودارِ نوحٍ ببحارى؛ لأنّ هذه الدارَ منزلةَ المحلّة. "ظهريّة" (١).

[١٧٥٢٣] (قوله: ولو تقاسماها إلخ) يعني: لو حلف لا يساكنُ فلاناً في دارٍ فاقسماها وصرباً بينهما حائطاً وفتح كلّ منهما لنفسه باباً ثم سكن كلّ منهما في صائفة، فإن سَمّى داراً بعينها حيث، وإن لم يُسم ولم يَوْ فلاناً، كما في "الحائِية" (٢). ووجهه - كما قال "السَّاحانيّ" - : ((أنّ اليمينَ إذا عُقدتْ على دارٍ بعينها يَحْتُ بعد رَوَالِ البناءِ فَعَد القِسْمَةُ أوْلَى)).

[١٧٥٢٤] (قوله: ولو دخلها فلانٌ عصاً) معناه: وسكنها؛ لأنّه لا يَحْتُ مُحرِّد الدُّخُولِ. "رمي". ومَرَّ (٣): ((أنّ المساكَةَ لا تُثَبُّ إلا بأهلٍ كلّ منهما ومتاعه)).

[١٧٥٢٥] (قوله: وإن انتقل فوراً) أي على التفصيل السابق.

[١٧٥٢٦] (قوله: كما لو نزلَ صيفاً) أي: لا يَحْتُ، قال في "الخلاصة" (٤): ((وي "الأصل" (٥): لو دخلَ عليه رائراً أو صيفاً فأقام فيه يوماً أو يومين لا يَحْتُ، والمساكنةُ بالاستقرارِ والدَّوامِ وذلك بأهله ومتاعه)) اهـ.

(١) 'ظهريّة': كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الأول: في ايمين على المساكَةِ والسكَنِ والكُوفِ ١٣٠ ب.

(٢) 'الحائِية': كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في المساكَةِ والسكَنِ والكُوفِ ٩٨ ٢ (هامش 'الفتاوى الهنديّة')

(٣) المقولة [١٧٥١٨] قوله: ((حلف لا يساكنُ فلاناً))

(٤) 'خلاصة الفتاوى': كتاب الأيمان - الفصل السادس عشر: في ايمين في المساكَةِ ق ١٢٩ ب.

(٥) 'الأصل': كتاب الأيمان - باب المساكَةِ ٢٠٧ ٣. وقال ((لأنّ ذلك ليس بمساكَةِ، لا أن يوي)).

به يفتى؛ لأنه لم يُسأكنه حقيقة، ولو قيدَ المسأكنةَ بشهرٍ حيثَ بساعةٍ؛ لعدم امتدادها، بخلاف الإقامة، "البحر" (١)،

وفي "الخاتمة" (٢): ((حلف لا يسأكن فلاناً فنزل الحالف وهو مسافرٌ منزلَ فلان فسكن يوماً أو يومين لا يحنث حتى يُقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً، كما لو حلف لا يسكن الكوفة فمَرَّ بها مسافراً ونوى إقامة أربعة عشر يوماً لا يحنث، وإن نوى إقامة خمسة عشر يوماً حيث)) اهـ. وقد وقعت هذه المسألة في "البحر" (٣) بدون قوله: ((وهو مسافر))، فأوهم أن مسألة الضيف مُقيدة بما دون خمسة عشر يوماً مع احتمال أن يُفرقوا بينهما، والله أعلم.

[١٧٥٢٧] (قوله: به يفتى) هو قول "أبي يوسف"، وعند "الإمام": يحنث بناءً على أن قيام السكني بالأهل والمناج، "بزازية" (٤). وفرض المسألة في "التارخانية" (٥) عن "المتقي": ((فيما إذا سافر المحنوف عليه وسكن الحالف مع أهله، ولا يخفى أن هذه أقرب إلى مظنة الحنث)). [١٧٥٢٨] (قوله: ولو قيدَ المسأكنةَ بشهرٍ إلخ) عبارة "البحر" (٦): ((لو حلف لا يسأكنه شهر

(قوله: حلف لا يسأكن فلاناً فنزل الحالف وهو مسافرٌ منزلَ فلان إلخ) الظاهر: تقييد النزول بما إذا لم يكن عسى سبيل الضيافة أو الريارة، وإلا فلا حنث ولو نوى الإقامة؛ لعدم الاستقرار والدوام، تأمل، لكن المتبادر من قول الأصل: ((فأقام فيه يوماً أو يومين)) أنه لو أقام خمسة عشر يوماً حيث، فتكون مسألة الضيف مُقيدة بما دونها، وعارة "الواقعات" التي نقلها في "البحر": ((حلف لا يسأكن فلاناً، فنزل منزله، فمكث فيه يوماً أو يومين لا يحنث؛ لأنه لا يكون ساكناً معه حتى يُقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً)) اهـ قال "ط": ((فأنت ترى أنها ليس فيها التقييد بالضيف، فيشمل ما إذا دخل بلون ثبة الضيافة)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤ - ٣٣٥ بتصرف.

(٢) "الخاتمة": كتاب الإيمان - فصل في المسأكة والسكنى والكون ٩٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

(٤) "البزازية": كتاب الإيمان - الفصل الخامس عشر: في المسأكة ٣١٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "التارخانية": كتاب الإيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر في السكنى ٥٩٥/٤.

(٦) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

كذا فسأكنه ساعة فيه حيث؛ لأن المسأكنة مما لا يمتد، ولو قال: لا أقيم بالرقعة شهراً لا يحنث ما لم يقيم جميع الشهر. ولو حنث لا يسكن الرقعة شهراً فسكن ساعة حيث)) اهـ.

قلت: فقد فرّقوا بين لفظ المسأكنة ولفظ الإقامة، وعنه [٤٦٧ ب] 'الفارسي' في باب يمين الأبد والساعة من شرحه على "تلخيص الجامع": ((بأن الوقت في غير المقدّر بالوقت صرف لا ميعاد، والمسأكنة والمجانسة ونحوهما غير مقدّرة بالوقت بصحتها في جميع الأوقات وإن قلت؛ فيكون الوقت لتقدير المنع لثابت باليمين لا لتقدير الفعل بالوقت، وذكر: أن السكني لم يذكرها "محمد" في "الأصل"، وإنما اختص فيها المشايخ، ف قيل: كالمسأكنة، وقيل: يشترط استيعابها لوقت)) اهـ. ومقتضى هذا: أن الإقامة مقدّرة بالوقت بمعنى: أنها لا تسمى إقامة ما لم تمتد مدة، ويشير إلى هذا ما في "التأخرية" (١): ((وإذا حنث لا يقيم في هذه الدار، كان "أبو يوسف" يقول: إذا أقام فيها أكثر لنهار أو أكثر الليل يحنث ثم رجع وقال: إذا أقام فيها ساعة واحدة يحنث، وهو قول "محمد". وإذا حنث لا يقيم بالرقعة شهراً فليس يحنث حتى يقيم بها تمام الشهر)) اهـ.

٧٨ ٣

ومفاده: أن الإقامة متى قيدت بالمدة زرم في مفهومها الامتداد وتقيدت بالمدة المذكورة كنها، بخلاف المسأكنة فإنه لا يلزم امتدادها مطلقاً؛ لصديقها على القليل والكثير فلا تكون المدة قيداً لها بل قيداً للمنع بمعنى: أنه منع نفسه عن المسأكنة في الشهر. فإذا سكن يوماً منه حنث لعدم المنع، هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل. وبه ظهر أن قولهم هنا: ((إن المسأكنة مما لا يمتد)) معناه:

(قوله: هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل) ما ذكره من وجه فرق بين المسأكنة والإقامة - ((من أن المسأكنة مما لا يمتد - أي: لا يتوقف تحققها على متدها مدة - بخلاف الإقامة فإنها لا تسمى إقامة ما لم تمتد

(١) 'التأخرية': كتاب الأيمان - فصل الثاني عشر: في حلف على لأفعل - نوع آخر في الإيلاء والسنوة

لا يَنْزَعُ فِي تَحَقُّقِهَا الْإِمْتِدَادُ، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ إِذَا قُرِنَتْ بِالْمُدَّةِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ^(١) فِي كَلَامِ "المُصَمِّرِ" و"الشَّارِحِ" تَبَعًا لغيرهما: ((أَنَّ الْمَسَاكِنَةَ مِمَّا يَمْتَدُّ، بِخِلَافِ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهَا يُمَكِّنُ امْتِدَادَهَا)) وهذا غيرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا. وَقَدْ خَفِيَ هَذَا عَلَى "الْحَبِيرِ الرَّمْلِيِّ" وَغَيْرِهِ فَادَّعَوْا أَنَّ مَا هُنَا مُنَاقِضٌ لِمَا مَرَّ^(٢)، وَأَنَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ عَدَمٍ مِنْ قَوْلِهِ: ((لَعَدَمِ امْتِدَادِهَا))، فَافْهَمُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ فِي "التَّنَازُحَانِيَّةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا ذَكَرَ: ((أَنَّهُ لَوْ قَالَ غَنِيَتْ الْمَسَاكِنَةُ جَمِيعَ الشَّهْرِ صُدِّقَ دِيَانَةُ لَا قَضَاءً، وَقِيلَ: قَضَاءٌ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ)).

مُدَّةٌ، فَبِذَا كَانَتِ الْمُدَّةُ فِي الْأَوَّلَى طَرَفًا وَفِي الثَّانِيَةِ مَعْيَارًا)) - إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ، لَا مَرْجُوعٍ إِلَيْهِ، وَيَظْهَرُ أَنَّ إِفْرَاقَ بَيْنَهُمَا بِنَاءً عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ عَلَى الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَبَحَثْ فِيهِمَا بِسَاعَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي آخِرِ أَيْمَانِ "الأَشْبَاهِ": ((أَنَّ إِضَافَةَ مَا يَمْتَدُّ إِلَى زَمَنِ لاسْتِفْرَاقِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ)) اهـ. وَفَسَّرَ الْإِمْتِدَادَ فِي شَرْحِهِ: ((بِأَنَّ يَصِيحَّ تَقْدِيرُهُ مَدَّةٌ كَقِيَامِ وَالْقُعُودِ، يُقَالُ: قَمْتُ يَوْمَيْنِ، وَقَعَدْتُ ثَلَاثَةَ، وَجَعَلُوا مِمَّا يَمْتَدُّ: الصُّومُ، وَالرَّكُوبُ، وَالْمَسَّ، وَلِأَمْرِ بَالِيدٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَهَا دَوَامٌ مُحْدُوثٌ أَمْثَالُهَا، وَلِهَذَا يُصَرَّبُ لَهَا مَدَّةٌ، يُقَالُ: صَمْتُ يَوْمًا بِسَحٍّ، وَمِمَّا لَا يَمْتَدُّ: الْمَسَاكِنَةُ، وَالْكَلَامُ، وَالشَّرَاءُ، وَالْمَشَارَكَةُ، وَالْقُدُومُ، وَالْخُرُوجُ، وَالضَّرْبُ)) اهـ. وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ صِحَّةَ مَا قَالَهُ 'الرَّمْلِيُّ' مِنَ التَّنَاقُضِ، نَعَمْ أُوْرِدَ فِي "الشَّرْحِ": أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يَقْبَلُ التَّقْدِيرَ مَدَّةً، فَكَيْفَ جَعَلُوهُ غَيْرَ مَمْتَدٍّ، وَأُجَابَ: أَنَّ امْتِدَادَ الْأَعْرَاضِ بِتَحْدُثِ الْأَمْثَالِ، فَمَا يَكُونُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ - مِثْلَهَا فِي الْأَوَّلَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ - مِمَّا يَمْتَدُّ، وَفِي الْكَلَامِ لَا يَكُونُ الْمُتَحَقِّقُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ كَالْمُتَحَقِّقِ فِي الْأَوَّلَى، فَلَا يَتَحَقَّقُ تَحْدُثُ الْأَمْثَالِ اهـ.

((قَوْلُهُ: وَأَنَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ عَدَمٍ إلَخ)) عَلَى إِسْقَاطِ لَفْظِ ((عَدَمٍ)) لَا يَسْتَقِيمُ حَتُّهُ بِسَاعَةٍ، بَلْ كَانَ اللَّازِمُ فِي تَحَقُّقِهِ اسْتِفْرَاقُ الشَّهْرِ.

(١) ص ٣٦٠-٣٦١ - "در".

(٢) ص ٣٦٠ - "در".

(٣) "التناتر حانية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر في السكى ٥٩٦/٤.

وفي "خزانة الفتاوى": حَلَفَ لَا يَضْرِبُهَا فَضْرِبُهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَا يَحْنَثُ. (وَحَيْثُ فِي: لَا يَخْرُجُ) مِنَ الْمَسْجِدِ (إِنْ حُمِلَ وَأُخْرِجَ) مُحْتَاراً (بِأَمْرِهِ، وَبِدُونِهِ).....

قُلْتُ: وَتَ حَبِيرٌ نَأَى مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ الْآنَ فَيَمْنُ حَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَا سَهْرًا أَوْ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ سَهْرًا، أَوْ لَا يُقِيمُ فِيهَا [٤ ق ٦٨ أ] سَهْرًا، أَنَّهُ يُرَادُ حَمْعُ الْمُدَّةِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ، وَاللَّهُ سَعَاءُ مَا أَعْلَمُ.

[١٧٥٢٩] (قوله: وفي "خزانة الفتاوى" (إلخ) مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي^(١) فِي بَابِ الْيَمِينِ بِالضَّرْبِ: ((مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الضَّرْبِ الْقَصْدُ عَلَى الظَّاهِرِ)) اهـ، "ح"^(٢).

قُلْتُ: وَمَعَ هَذَا لَا مُنَاسَبَةَ لِدِكْرِهِ هُنَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ اسْتَوْضَحَ بِهِ قُوَّةَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَارَّةِ^(٣): ((إِنْ أَقَامَ مَعَهُ حَيْثُ عِلْمٌ أَوْ لَا)).

[١٧٥٣٠] (قوله: مِنَ الْمَسْجِدِ) قَدْ بَهَّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ "مُحَمَّدٍ" فِي 'الْحَامِعِ الصَّغِيرِ'^(٤) احْتِرَازًا عَنْ الدَّارِ الْمَسْكُونَةِ، قَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ" مَا نَصَّهُ: ((قَالَ "الْقُدُورِيُّ": الْخُرُوجُ مِنَ الدَّارِ الْمَسْكُونَةِ أَنْ يَخْرُجَ بِفَقْدِهِ وَمَتَاعِهِ وَعِيَالِهِ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْبَلَدَةِ وَالْقَرْيَةِ أَنْ يَخْرُجَ بِيَدَيْهِ حَاصَّةً. زَادَ فِي "الْمُنْتَقَى": إِذَا خَرَجَ بِيَدَيْهِ فَقَدْ بَرَّ أَرَادَ سَفَرًا أَوْ لَمْ يَرِدْ)) اهـ. وَلَا يَحْفَى أَنْ قَوْلُهُ: ((رَادَ فِي "الْمُنْتَقَى" (إلخ)) رَاحِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدَةِ وَالْقَرْيَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَخْرُجَ بِيَدَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّارِ أَيْضًا؛ فَيُنْسَى فِي ذَلِكَ مَا يُخَالَفُ مَا فِي 'الْبَحْرِ'^(٥) وَغَيْرِهِ، فَافْهَم. نَعَمْ فِي "الظَّاهِرِيَّةِ"^(٦) وَ"الْحَاشِيَةِ"^(٧):

(قوله: مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْيَمِينِ بِالضَّرْبِ (إلخ) يَسَّرَ فِيهِ مُحَافَةً لِمَا يَأْتِي، وَلَعَلَّهُ وَقَعَ بِهِ سَحَةٌ مِمَّا إِتَمَّتْ الْحَثُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ. ((إِلَّا أَنْ يُقَالَ (إلخ))، وَعَارِضَةُ الْحَسَنِ عَنِ مَا نَقَلَهُ "ص" لَسَّ مِمَّا دَعَا لِمُحَالِفِهِ

(١) ص ٦٣٤ - 'در'.

(٢) 'ح'. كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج ٢٣٧ ب.

(٣) ص ٣٧٠ - 'در'.

(٤) 'الجامع الصغير' - كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والركوب ص ٢٥٩.

(٥) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٦.

(٦) 'الظهيرية': كتاب الأيمان - القسم الثاني - فصل الأول. في اليمين على المساكاة والسكى والركوب. ق ١٣٠، تصرف.

(٧) 'الحاشية' كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٢ ٨٨ (هـ) من 'افتاوى لهدية'.

بأن حُمِلَ مُكْرَهَا.....

((لو حَفَّ لا يَحْرُجُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَهُوَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهَا نَأْهِيهِ إِنْ كَانَ سَاكِناً فِيهَا إِلَّا بِذَلِكَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْخُرُوجَ مِنْهُ)).

[١٧٥٣١] (قوله: بأن حُمِلَ مُكْرَهَا) أي: ولو كان محالاً يَقْدَرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَلَمْ يَمْتَنِعْ فِي الصَّحِيحِ، "حَابِيَّة" ^(١). وفي 'البيزارية' ^(٢) تصحيحُ اجْتِنَابِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. هَذَا وَاعْتَرَضَ فِي "الشَّرْطِيَّة" ^(٣) ذَكَرَ الْإِكْرَاهَ هَا: ((بأنه لا يُبَاسِطُ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ رَاصِباً))؛ إِذْ لَا بُحَامُغٍ لِإِكْرَاهِ الرِّضَى)) اهـ.

وفي 'الفتح' ^(٤): ((وَأَمَّا مِنْ الْإِخْرَاجِ مُكْرَهَا هُنَا: أَنْ يَحْمِلَهُ وَيُحْرِحَهُ كَارَهَا لِذَلِكَ لَا الْإِكْرَاهَ الْمَعْرُوفُ وَهُوَ: أَنْ يَتَوَعَّدَهُ حَتَّى يَفْعَلَ، فَإِنَّهُ إِذَا تَوَعَّدَهُ فَحَرَجَ بِمِثْلِهِ حَيْثُ بِمَا عُرِفَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُعْدِمُ الْفِعْلَ عِنْدَنَا)) اهـ، وَأَقْرَبَهُ فِي "البحر" ^(٥). وَاعْتَرَضَ فِي "الْعُقُوبِيَّة" النَّعْلَبِلُ عَمَّا قَالُوا فِي: لَا أَسْكُرُ الدَّارَ فَقَبْدَ وَمُيَعٍ لَا يَحْتُ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ تَأْتِي فِي إِعْدَمِ الْفِعْلِ. وَأَحْتُ عَنْهُ فِيمَا عُلَّقَتْهُ عَلَى "البحر" ^(٦): ((بأنه قد يُقَالُ: إِنَّهُ يُعْدِمُ الْفِعْلَ حَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَى فَاعِلِهِ إِذَا أُعْدِمَ لَاحْتِبَارًا،

(قوله: وَأَحْتُ عَنْهُ فِيمَا عُلَّقَتْهُ عَلَى "البحر" بأنه قد نُقِلَ لِح) فِيهِ تَأْمُنٌ، بَلِ الْإِكْرَاهُ اسْتَرْعَى نَعْدَهُ سِوَهُ الْفِعْلِ لِفَاعِلِهِ وَلَوْ بَاسَرَهُ لَاحْتِبَارَهُ، حَتَّى لَوْ أُكْرِهَ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ فَأَتَمَّهُ بِكَوْنِ الصَّمَامِ عَلَى الْمَكْرِهِ - بِكَسْرِ - وَمَا هَذَا إِلَّا بِعَدَمِ بَسْنِهِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِلَّا لَكَانَ الصَّمَامُ عَنْهُ

(١) 'خاصة' كتاب الأيمان - فصل في معنى المحضوف عنه ٢ ٧٧ (دمشق: مكتبة الهدية).

(٢) "سرورية" كتاب الأيمان - الفصل السادس عشر في دخول ٤ ٣١٨ (دمشق: مكتبة الهدية).

(٣) 'شترطية' كتاب الأيمان - باب حيف الفعل ٢ ٤٧ (هامش: 'مدرر' و'معرر').

(٤) 'الفتح' كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤ ٣٨٨.

(٥) "البحر" كتاب الأيمان - باب يمين في الدخول والخروج وسكبي وإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٥.

(٦) 'حاشية محقق الحق على البحر الرقعي' كتاب الأيمان - باب يمين في دخول والخروج وسكبي وإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٥.

(لا) يَحْنُثُ (ولو راضياً بالخروج) في الأصح، (ومثله لا يدخل أقساماً وأحكاماً، وإذا لم يَحْنُثْ) بدخوله بلا أمره.....

وهنا دَخَلَ باختياره))، فليُتَأَمَّل. وفي "القَهْستاني"^(١) عن "المحيط"^(٢): ((لو خرجَ بقَدَمَيْهِ للتهديد لم يَحْنُثْ، [٦٨٣/٤ ب] وقيل: حَنْثٌ)) اهـ.

ومُفَادُهُ: اعتِمَادُ عَدَمِ الحِنْثِ، لكنْ في إكراه "الكافي" نـ "الحاكم الشهيد": ((لو قال: عبده حرٌّ إنْ دَخَلَ هذه الدَّارَ فأُكْرِهَ بوعيدٍ تَلَفٍ حَتَّى دَخَلَ عَتَقَ ولا يَضْمَنُ المُكْرِهَ قِيَمَةَ العبدِ)).
(١٧٥٣٢) (قوله: لا يَحْنُثُ) لأنَّ الفِعْلَ وهو الخُرُوجُ لم يَنْتَقِلْ إلى الخَالِفِ لَعَدَمِ الأمرِ وهو المَوْجِبُ لِلنَّقْلِ، "فتح"^(٣).

(١٧٥٣٣) (قوله: في الأصح) وقيل: يَحْنُثُ إذا حَمَلَهُ بِرِضَاهُ لا بِأَمْرِهِ؛ لأنَّه لَمَّا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الامْتِنَاعِ فلم يَفْعَلْ صار كالْأَمْرِ. وَجَهُ الصَّحِيحِ: أنَّ انْتِقَالَ الفِعْلِ بِالْأَمْرِ لا يُجَرِّدُ الرِّضَى ولم يُوجَدْ الأمرُ ولا الفِعْلُ مِنْهُ فلا يُنْسَبُ الفِعْلُ إِلَيْهِ، ولو قِيلَ: إِنَّ الرِّضَى نَاقِلٌ دُفِعَ بِفَرَعٍ اتِّفَاقِيٍّ وهو ما إذا أَمَرَهُ أَنْ يُتَلَفَ مَالُهُ ففَعَلَ لا يَضْمَنُ الْمُتَلَفُ؛ لِاتِّسَابِ الإِتْلَافِ إِلَى المَالِكِ بِالْأَمْرِ، فلو أَتْلَفَهُ وهو سَاكِتٌ يَنْظُرُ لم يَنْهَهُ ضَمْنٌ بِلَا تَفْصِيلٍ لِأَحَدٍ بَيْنَ كَوْنِهِ رَاضِيًّا أَوْ لا، "فتح"^(٤).
(١٧٥٣٤) (قوله: أقساماً) مِنَ الحَمْلِ والإِدْخَالِ، بِالْأَمْرِ أَوْ بغيرِهِ، مُكْرَهًا أَوْ رَاضِيًّا، 'قَهْستاني"^(٥).

(١٧٥٣٥) (قوله: وأحكاماً) مِنَ الحِنْثِ وَعَدَمِهِ.

(١٧٥٣٦) (قوله: وإذا لم يَحْنُثْ) شَرْطُ جَوَابِهِ قَوْلُ "المُصَنِّفِ": ((لا تَحْلُ يَمِينُهُ))، "ط"^(٦).

(١) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٧/١.

(٢) لم نثر على النقل في "المحيط الرهاني".

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٨/١.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان ٣٤٦/٢.

أو نَزَلْني أو بَعَثْ^(١) أو هبوب رِيحٍ أو جَمَحَ دَابَّةٌ على الصحيح، "ظهيرية"^(٢). (لا تنحلُّ يمينُهُ) بعدم فعلِهِ (على المذهب) الصحيح، "فتح" وغيرُهُ، وفي "البحر"^(٣) عن "الظهيرية"^(٤): به يفتى،

[١٧٥٣٧] (قوله: أو يَرْلَقِ) عَطِيفٌ على قوله: ((بلا أمره)) أي: يَرْلَقِ قَدَمَيْهِ، وهو نفسحتين مصدرُ زَلَقَ كَفَرِحَ، وفي نسخة: ((ولو يَرْلَقِ)).

[١٧٥٣٨] (قوله: أو بَعَثَ) بصيغة المصدر فهو بسُكُونِ النَّاءِ المثلثة، قال في "القاموس"^(٥): ((عَثَرَ كَضَرَبَ وَنَصَرَ وَعَلِمَ وَكَرَّمَ عَثْرًا وَعَثِيرًا وَعِثَارًا وَتَعَثَّرَ^(٦): كَبَأَ)). اهـ "ط"^(٧).

[١٧٥٣٩] (قوله: أو جَمَحَ دَابَّةً) في "المصباح"^(٨): ((جَمَحَ الْفَرَسُ رَأَايَهُ يَجْمَحُ^(٩) بفتحين جَمَاحًا بالكسر وجُمُوحًا: اسْتَعَصَى حَتَّى غَلَبَهُ^(١٠)))، تأمل.

[١٧٥٤٠] (قوله: عَلَى الصَّحِيحِ) رَاجِعٌ إِلَى جَمِيعِ الْمَعَاطِيفِ، "ط"^(١١).

[١٧٥٤١] (قوله: "فتح" وغيرُهُ) عبارة "الفتح"^(١٢): ((قال "السَّيِّدُ أَبُو شُجَاعٍ"^(١٣): تنحلُّ، وهو أَرْفَقُ بِالنَّاسِ، وقال غيرُهُ مِنَ المشايخ: لا تَنَحِّلُ وهو الصَّحِيحُ، ذكرَهُ "الْتَمُرُتَاشِيُّ" و"قَاصِي خَان"^(١٤))).

(١) في "د" و"و": ((أو عثر)).

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الأول - الفصل الثالث: في الدخول ق ١٢٧/أ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٨/٤.

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الأول - الفصل الثالث: في الدخول ق ١٢٧/أ بتصرف.

(٥) "القاموس": مادة ((عثر)).

(٦) في النسخ جميعها ((تعثراً))، وما أنشأه من عبارة "القاموس" هو الصواب؛ إذ لا يكون ((تعثراً)) مصدراً لـ: ((عثر))، والله أعلم.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٦/٢.

(٨) "المصباح": مادة ((جمع)).

(٩) ((بفتحين)) ليست في "ب" و"م"، وما أنشأه من "الأصل" و"ت" هو الموافق لما في "المصباح".

(١٠) في النسخ جميعها: ((غلب))، وما أنشأه من عبارة "المصباح".

(١١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٦/٢.

(١٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(١٣) تقدمت ترجمته في ٦٧/٢.

(١٤) في "شرح على الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والركوب ٦/٢.

لكنه خالف في فتاويه فأفتى بانحلالها أخذاً بقول "أبي شجاع"؛ لأنه أرفق لكنك علمت المعتمد. (ولا يحنث في قوله: لا يخرج إلا إلى جنازة إن خرج إليها) قاصداً عند انفصاله من باب داره مشى معها أم لا؛ لما^(١) في "البدائع": إن خرجت إلا إلى المسجد فأت من

وذلك لأنه إنما لا يحنث لانقطاع نسبة الفعل إليه، وإذا لم يوجد منه المحلوف عليه كيف تنحل اليمين فبقيت على حالها في الذمة. ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الإخراج هل يحنث؟ فمن قال: انحلت قال: لا يحنث وهذا بيان كونه أرفق بالناس، ومن قال: لم تنحل قال: حنث ووجب الكفارة وهو الصحيح)) اهـ. وقوله: ((فيما لو دخل بعد هذا الإخراج)) يعني: ثم خرج بنفسه؛ لأن كلامه فيما لو حلف لا يخرج فأخرج محمولاً بكون أمره، وإذا لم تنحل اليمين بهذا الإخراج يحنث لو دخل ثم خرج بنفسه لا بمجرّد [١/٦٩ق/٤] دخوله، فافهم.

[١٧٥٤٢] (قوله: لكنه خالف في "فتاويه" إلخ) ذكر "الرملّي": ((أنه لم يجد ذلك في فتاوى صاحب "البحر" بل وجد ما يخالفه)).

قلت: ولعل ذلك ساقط من نسخته وإلا فقد وجدته فيها^(٢).

[١٧٥٤٣] (قوله: قاصداً) أي: قاصداً الخروج إليها، فلو قصد الخروج لغيرها حنث وإن ذهب إليها.

[١٧٥٤٤] (قوله: عند انفصاله من باب داره) لأنه بذلك يعدّ خارجاً، "نهر"^(٣). فهو كان في منزل

(قول "الشارح": لما في "البدائع": إن خرجت إلا إلى المسجد إلخ) فإنه لم يسترط المشي إلى المسجد كما نرى اهـ. "سندي"، ويصح أن تكون عبارة "البدائع" دليلاً أيضاً على اشتراط القصد، بل هو صريحها، ولذا جعلها "المحشي" دليلاً عليه، تأمل.

(قوله: يعني ثم خرج بنفسه إلخ) لا داعي لهذه العناية؛ فإن الكلام السابق شامل لكل من مسألتي الدخول والخروج، فيمكن إبقاؤه على حاله، وحمله على مسألة الدخول، تأمل.

(١) في "و": ((كما)).

(٢) "فتاوى ابن نجيم": كتاب الإيمان ص ٧٣ - (هامش "الفتاوى الغيبية").

(٣) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٣/١.

طالق فخرجت تريد المسحدة ثم بدا لها فذهبت لغير المسجد لم تطلق. (تم أتى أمراً آخر) لأن الشرط في الخروج والذهاب.....

من داره فخرج إلى صحنها ثم رجع لا يحنث ما لم يخرج من باب الدار؛ لأنه لا يعد خارجاً في جنازة فلان ما دام في داره، "بحر" (١) عن "المحيط".

[١٧٥٤٥] (قوله: لأن الشرط إلخ) علة لقوله: ((مشى معها أم لا))، ولما استشهد عليه من عبارة "البدائع" (٢) أيضاً.

وحاصله: أن المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة، والخروج هو الانفصال من داخل إلى خارج، ولا يلزم فيه الوصول إليها ليمشي معها أو يصلي عليها. وأما علة عدم الحنث فيما إذا أتى أمراً آخر بعد خروجه إليها فهي ما أفاده في "الفتح" (٣): ((من أن ذلك الإتيان ليس بخروج، والمحلف عليه هو الخروج)).

[١٧٥٤٦] (قوله: والذهاب) كون الذهاب مثل الخروج هو الذي مشى عليه في "الكنز" (٤) وغيره، وصححه في "الهداية" (٥) وغيرها، قال في "الدُرُّ المُنْتَقَى" (٦): ((وقيل كالإتيان فيشترط فيه الوصول، وصححه في "الحانية" (٧) و"الخلاصة" (٨)، قال "الباقي" (٩): والمعتمد الأول، نعم لو نوى بالذهاب الإتيان أو الخروج فكما نوى)). اهـ.

قلت: والإرسال والبعث كالخروج أيضاً في أنه لا يشترط فيهما الوصول، ففي "الذخيرة" لو قال: إن لم أرسل إليك، أو إن لم أبعث إليك هذا الشهر نفقتك فأنت كذا، فضاغت من يد الرسول لا يحنث.

(١) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤، ٣٣٧.

(٢) 'البدائع': كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الخروج ٣، ٤٢٠.

(٣) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤، ٣٨٨.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١، ٢٥٩.

(٥) 'الهداية': كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٢، ٧٨.

(٦) 'الدُرُّ المُنْتَقَى': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والإتيان والسكنى وغير ذلك ١، ٥٥٤ (هـمض "جمع الأنهر").

(٧) 'الحانية': كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٢، ٨٩ (هـمض "الفتاوى الهدية").

(٨) 'خلاصة الفتاوى': كتاب الأيمان - الفصل الثامن عشر في الخروج والإيمان والذهب ق ١٣١ ب

والرَّواح والعيادة والزَّيارة النِّية عند الانفصال، لا الوصول، إلا في الإتيان،.....

[١٧٥٤٧] (قوله: والرَّواح) هو بحثٌ لـ "البحر" كما يأتي^(١)، ويظهرُ لي أنَّ العُرف فيه استعمله مُراداً به الوصول، ولا يخفى أنَّ النِّية تكفي أيضاً.

[١٧٥٤٨] (قوله: والعيادة والزَّيارة) تابع في ذلك صاحب "البحر"^(٢) حيث قل: ((وقيد بالإتيان لأنَّ العيادة والزَّيارة لا يُشترطُ فيهما الوصول، ولذا قال في "الذَّخيرة": إذا حلفَ ليعودن فلاناً، أو ليزورنه فأتى بابه فلم يؤدِّنْ له فرجع ولم يصل إليه لا يحنث، وإنَّ أتى بابه ولم يستأدِّنْ حيث)) اهـ. [٢/٦٩٩/ب]

قلت: ومقتضاه: أنَّ الإتيان يُشترطُ فيه الاجتماع وليس كذلك؛ لِمَا في "الذَّخيرة": ((ولو حلف لا يأتي فلاناً فهو على أن يأتي منزله أو حانوته لقيته أو لم يلقه، وإنَّ أتى مسجده به بحث. رواه "إبراهيم" عن "محمد")) اهـ. فقد علِم أنَّ العيادة والزَّيارة مثلُ الإتيان في اشتراط الوصول إلى المنزل دون صاحبه، بل يُشترطُ في العيادة والزَّيارة الاستئذان فهما أقوى من الإتيان في اشتراط الوصول فلا يصحُّ إلحاقهما بالخروج والذهاب، والحمد لله ملهم الصَّواب.

[١٧٥٤٩] (قوله: إلا في الإتيان) صوابه: إلا في الإتيان والعيادة والزَّيارة كما علّمت من اشتراط الوصول في الثلاثة، ومثلها الصُّعود، ففي "الذَّخيرة": ((قال لامرأته: إنَّ صعدت هذا السطح فأنت كذا، فارتقت مرقأتين أو ثلاثة فقبل: يجب أن يكون فيه الخلافُ المارُّ في الذهاب. وقال "أبو الليث": وعندي لا يحنث هنا بالاتفاق)) اهـ.

قلت: وصحَّحه في "الخاتبة"^(٣) ولعلَّ وجهه أنَّ صعود السطح الاستِعلاء عليه فلا بُدَّ من الوصول، نعم لو قال: إنَّ صعدت إلى السطح ينبغي أن يجري فيه الخلافُ المارُّ، تأمل.

وفي "الذَّخيرة" عن "المتقي": ((لزم رجلاً فحلفَ الملتزم لياثينهُ غداً فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يترُّ حتى يأتي منزله، ولو لزمه في منزله فتحولَ إلى غيره لا يترُّ حتى يأتي المنزل الذي تحولَ إليه.

(١) المقولة [١٧٥٥١] قوله: ((محر محاً)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان وغير ذلك ٣٣٨/٤.

(٣) "الخاتبة": كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٩١/٢ (هامش "الغناوى الهدية")

فلو حلف (لا يخرج أو لا يذهب) أو لا يروح "بحر" بحثاً (إلى مكة فخرج يريدوها.....

ولو قال: إن لم آتكَ غداً في موضع كذا فأتاه فلم يحده فقد برّ، بخلاف: إن لم أوافك؛ لأنه عسى أن يجتمعوا)).

١١٧٥٥٠ (قوله: فلو حلف إلخ) تفريع على قوله: ((لأن الشرط في الخروج والذهاب إلخ)). "ط" .
١١٧٥٥١ (قوله: "بحر" ^(٢) بحثاً) يؤيده العرف، وكذا ما في "المصباح" ^(٣) حيث قال: ((وقد يتوهم بعض الناس أن الرواح لا يكون إلا في آخر النهار وليس كذلك، بل الرواح والغدو عند العرب يستعملان في المسير أي وقت كان من ليل أو نهار، قاله "الأزهري" وغيره، وعينه قوله عليه الصلاة والسلام: ((من راح إلى الجمعة في أول النهار فله كذا)) ^(٤) أي: من ذهب)) اهـ.

٨٠/٣

(قوله: يؤيده العرف إلخ) من حيث إطلاقه على مطلق الذهاب في أي وقت، ولا فقد قدم: أن العرف استعماله مراداً به الوصول

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٧/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٨/٤.

(٣) "المصباح المنير": مادة ((راح)).

(٤) أخرج مالك في "الموطأ" ١٠١/١ في الجمعة - باب العمل في غسل يوم الجمعة، ومن طريقه أحمد ٤٦٠/٢، والبحاري (٨٨١) في الجمعة - باب فصل الجمعة، ومسلم (٨٥٠) (١٠) في الجمعة - باب الطيب والسواك يوم الجمعة، والترمذي (٤٩٩) في الجمعة - باب ما جاء في التكبير يوم الجمعة، وأبو داود (٣٥١) في الطهارة - باب الغسل يوم الجمعة، والنسائي في "المجتبى" ٩٩-٩٨/٣ و"الكبرى" (١٦٩٦) في الجمعة - باب وقت الجمعة، والشافعي (٣٨٩)، والطحاوي في "بيان المشكل" (٢٦٠٤)، وابن حبان (٢٧٧٥)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٢٦/٣ في الجمعة - باب فصل التكبير إلى الجمعة، كلهم من طريق مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من اغتسل يوم الجمعة - غسل الجنابة - ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة...)) الحديث. وأخرجه عبد الرزاق (٥٥٦٥) في الجمعة - باب عظم يوم الجمعة عن ابن جريح عن سمي، به، وقال: ((ثم غدا إلى الجمعة)) وأخرجه النسائي ٩٩-٩٨/٣ باب التكبير إلى الجمعة من طريق الليث عن ابن عجلان عن سمي به وقال: ((...فالناس فيه كرجل قدم بدنة...)) على خلاف قول مالك، وأخرجه مسلم (٨٥٠) (٢٥)، والنسائي في "الكبرى" كتاب الملائكة كما في "تحفة الأشراف" ٤٢٢/٦ من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه... به، وقال: على كل باب من أبواب المسجد..... الأول فالأول مثل الخزور. نزلهم حتى صعد إلى مثل النصة...)) ورواه سعيد بن المسيب وأبو عبد الله الأعرابي وأبو سلمة والأعرج وأبو عبد الله إسحاق والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وهذلول المدي وأبو أيوب كنهم عن أبي هريرة لم يذكر أحد منهم لفظ ((راح))، ولم راجعه أنفاطها وطرقها انظر "المسند =

١٦ ٧٧٠-٧٧٨ ورواه سعد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ. ((ثم خرج إلى الصلاة وهم يفرق بين
 اثنين.)) ورواه محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سعيد وأبي هريرة عن أبي هريرة وأبي سعيد الحصري
 وفيه ((ثم خرج حتى أتى المسجد)). أخرجه أحمد ٨١٣ وأبو داود (٣٤٣) وابن حريجه (١٧٦٢) وغيرهم وكذا
 رواه عطية عن أبي سعد نحوه أخرجه أحمد ٣٩٣. وعنه بن خزيمة (٩١١) باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة. وندرمي
 (١٥٤١) في الجمعة - باب في فصل جمعة، وابن أبي سببة ٥٩٢ في جمعة - باب في منعها. ابن أبي عمير (٦١٩٠). والبيهقي في 'الكسرى' ٤٦٤٢
 (٢٧٧٦)، ولطحاوي في 'شرح المعاني' ٣٦٩١. وطبراني في 'المكبر' (٦١٩٠). والبيهقي في 'الكسرى' ٤٦٤٢
 و٢٣٢٣. وابن قانع في 'معجمه' ٢٨٥١. وابن أبي حاتم في 'معجمه' ٢٠٢١. وغيرهم من طرق كثيرة عن أبي
 ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وداعة عن سمعان نحوه. ((ثم راح إلى الجمعة)). وفي لفظ ((يروح إلى
 المسجد)). وأخرجه أبو داود الطيالسي (٦٥٩) ومن طريقه ابن أبي حاتم في 'المعجم' ٢٠٢١ عن أبي ذئب عن سعد
 عن أبيه عن عبد الله بن عدي بن خبير عن سمعان، قال أبو حاتم: خطأ أبو داود بعبارة واحدة ابن عجلان في نسخة
 ونقصه، أخرجه الحمصي (١٣٨)، وأحمد ١٧٧٥ و١٨٠. وابن ماجة (١٠٩٧) في الجمعة - باب ربه يوم الجمعة،
 وأحكام ٢٩٠-٢٩١. وابن حريجه (١٧٦٣) و(١٧٦٤) و(١٨١٢)، من طريق يحيى بن سعد، باب عن ابن عجلان
 عن سعد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ. ((ثم خرج إلى صلاة)). أخرجه بن حريجه (١٨٠٣). والبيهقي ٢٤٣٣،
 وابن أبي حاتم في 'المعجم' ٢٠٢١. ورواه لصحاح بن عثمان عن سعيد عن عبد الله بن وداعة. ثم نقل عن أبيه. أخرجه
 الطبراني في 'المكبر' (٦١٨٩) وهذا بما حفظ من ابن عجلان، وصاح بن كيسان عن سعد، لأن ابن أبي ذئب أوثق من
 يروي عنه، وأما ابن وداعة سمع من أبي ذئب وسمعنا، وأخرج أن ذكر أبي هريرة خطأ، قال أبو حاتم: فهو نقسب - أي
 الصحاح بن عثمان وابن أبي ذئب - عن سمعان وهو صحيح وقد روى عنه حديث بن أبي ذئب صحح، لأنه أحفظهم
 وقال أبو حاتم: وأبو زرعة في حديث صحيح هذا خطأ، وقال أبو زرعة بن عثمان: أنه، وقال أبو حاتم: بن أبي ذئب
 أنه، لأنه قد روى له صحاح، قال حتى بن معمر: إن بن أبي ذئب أثبت في المقبري من ابن عجلان. وفيه خلاف كثير
 من هذا، انظر فتح الباري ٤٧٧٢-٤٧٨. وريحان بن ساد بن أبي ذئب يسير بن رحيح خطه ولكن يخطئ رونه
 بالمعنى لا سيما وقد أخرجه أحمد ٤٤٠. والسنائي في 'المجتبى' ١٠٤٣. والكسرى (١٦٦٤) (١٦٦٥) (١٧٢٤)
 (١٧٢٥) في الجمعة - باب فصل الإحصاء وترك السجود يوم الجمعة، وابن حريجه (١١٣٢). وعقوبة بن سبابة في
 معرفة ونازيح ٣٢٠-٣٢١. وطحطاوي ٣٦٨١. وطبراني في 'المكبر' (٦٠٨٩) (٦٠٩٠) (٦٠٩١)
 (٦٠٩٢)، وغيرهم من طرق معبرة ومصور بن المغيرة كلاهما عن أبي معشر. يرد بن كعب عن إبراهيم بن جعفر
 عن عثمة بن قيس عن أنس بن مالك عن أبي ذئب عن سمعان نحوه بلفظ. ((ثم يخرج من سبته حتى
 يأتي الجمعة)). لا أن هتسماً روه عن معبرة ومن يذكر عثمة، أخرجه أحمد ٤٣٩. وقرئ: 'وإن كان فيه
 جهالة إلا أنه من القراء الأولين، ورواية القراء أصح من غيرهم في السنة والرواية السنية، ويشهد لفظ (راح)
 حديث يحيى بن سعد وعمرة عن عائشة قالت: كان الناس مهبة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في
 هبتهم، فعيل لهم بن عثمة)) كذا روه سفيان بن عبيدة وثور بن عبد الملك وحماد بن زيد عن يحيى بن سعيد
 وأنس بن عبيد بن جعفر بن عوف وهشيم وعيسى بن يوسف وأبو حنيفة عن حمزة. ورواه أنس عنه ومن
 نقل (راحوا)، ورواه أبو حنيفة (ومن راح إلى الجمعة فليغتسل) ورواه أبو الأسود عن هشام بن عروة ومحمد بن جعفر =

ثم رجع) عنها قصدَ غيرها أم لا، "نهر"^(١). (حيثُ إذا جاوزَ عُمرانَ مصره على قصدِها) إن بينه وبينها مدة سفر، وإلا حيثُ بمجرد انفصاله، "فتح" بحثاً،

[١٧٥٥٢] (قوله: ثُمَّ رَجَعَ عَنْهَا) وكذا لو لم يرجع بالأولى فهو غير قيد، ولذا قال في "الفتح"^(٢): ((رَجَعَ عَنْهَا أَوْ لَمْ يَرْجِعْ)).

* [١٧٥٥٢] (قوله: قصدَ غيرها أم لا) أي: لأنَّ حيثُ تحققَ مُجرَّدُ الخروجِ على قصدِها فلا فرقَ حينئذٍ بعدما خرجَ [٤/٧٠ق] بين أن يقصدَ الذهابَ إلى غيرها أو لا.

مطلب: حلف لا يخرجُ إلى مكة ونحوها

[١٧٥٥٣] (قوله: "فتح" بحثاً) حيثُ قال^(٣): ((وقد قالوا: إنما يحنثُ إذا جاوزَ عُمرانهُ على قصدِها كأنه ضَمَّنَ لفظَ ((أخرجُ)) معنى: ((أسافرُ)) لعِمِّمِ بأنَّ المضيَّ إليها سفرٌ، لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مدة سفرٍ ينبغي أن يحنثَ بمجرَّدِ انفصاله من الدَّاخل)) اهـ.

قلت: يؤيِّدُه قوله في "الذخيرة": ((لأنَّ الخروجَ إلى مكة سفرٌ والإنسانَ لا يُعدُّ مُسافراً إذا لم يُجاوزَ عُمرانَ مصره)) اهـ. أي: بخلافِ الخروجِ إلى الجنازة، لكن لما كانت الجنازة في المصرِ اعتُبرَ في الخروجِ انفصاله من باب داره وإن كانت المقبرة خارجَ المصرِ؛ لأنه لم يحلف على الخروجِ إلى المقبرة، أمّا لو حلفَ على ذلك أو على الخروجِ إلى القرية مثلاً ممّا يَزِمُ منه الخروجُ من المصرِ فالظاهرُ أنه يَزِمُ مُجاوزةَ العمرانِ وإن لم يقصدَ مدة سفرٍ، وفي "البحر"^(٤) عن "البدائع"^(٥):

- كلهم عن عروة عن عائشة بنحوه، وقال محمد بن جعفر: ((كان الناس ينتابون إلى الجمعة ...))، ورواه عبد الله بن العلاء عن القاسم عن عائشة بلفظ ((كان الناس يروحون إلى الجمعة من العالية))، انظر المسند الجامع ١٩ ٤٣٩-٤٣٣، وكذا روي من حديث ابن عمر في: ((من جاء إلى الجمعة فيعتسل)). وهذا الحديث يمكن الاستدلال به على أن لرواة استعملوا (راج). بمعنى غدا أو جاء أو أتى، وانظر "فتح الباري" ٢/٤٧٥ والخلاف حول هذه اللفظة.

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٣ ب بتصريف.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤/٣٨٦.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤/٣٨٩.

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٣٧.

(٥) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وممَّا الحلف على الخروج ٣ ٤٢. ومعه ((مسند)) بدل ((برقة)).

وفيه: حلف ليخرجن مع فلان العالم إلى مكة، فخرج معه حتى جاوز البيوت سر. وفي: لا يخرج من بغداد.....

((قال "عمر بن أسد" ^(١) سألت "محمداً" عن رجل حلف ليخرجن من الرقة، ما أخرج؟ قال: إذا جعل البيوت حلف ظهره؛ لأن من حصل في هذه المواضع جاز له القصر)) اهـ.

قال في "البحر" ^(٢): ((فالخاصل أن الخروج إذا كان من البلد فلا يحث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان إلى مقصده مدة سفر أو لا، وإن لم يكن خروجاً من البلد فلا يشترط مجاوزة العمران)) اهـ. وهذا مخالف لما بحثه في 'الفتح' ^(٣) فنتأمل.

[١٧٥٥٤] (قوله: وفيه إلخ) لم أجد ذلك في 'الفتح' ^(٤)، بل هو في 'البحر' ^(٥) وغيره.

[١٧٥٥٥] (قوله: مع فلان العالم) الذي في 'البحر' ^(٥) وغيره: ((العام)) أي: هذه السنة فهو ظرف زمان معروف بأل التي لحضور.

[١٧٥٥٦] (قوله: بر) فإذا بدا له أن يرجع رجوع بلا ضرر، "بحر" ^(٥).

قلت: والظاهر أنه لا بد من أن يكون خروجه على قصد السفر لا على قصد الرجوع، ولذا قال: ((فإذا بدا له إلخ))، ويدل عليه قوله في 'الحانية' ^(٦): ((فإذا خرج معه فجاوز البيوت ووجب

(قوله: وهذا مخالف لما بحثه في 'الفتح' إلخ) ما ذكره في 'البحر' عن 'البدائع' وما ذكره من أحاصل المذكور لا يصلح رداً على ما قاله في 'فتح' ولا مخالفاً له؛ لفرق بين: لا أخرج من كذا ولا أخرج إلى كذا، تأمل. والذي ذكره في 'البحر' قبل أحاصل ثلاث مسائل: الأولى: حلف لا يخرج من بعدد لا يحث ما لم يجاوز عمران مصره، الثانية: حلف لا يخرج إلى جنازة، الثالثة: مسألة 'البدائع' حلف ليخرجن من رقة.

(١) كذا في نسخ جميعها، والصواب - والله أعلم - أسد بن عمرو القشيري الكوفي، أبو عمر، صاحب الإمام، وُحد الأعلام الكبار في فقه الحنفية (ت ١٨٨ هـ). (تاج التراجم ص ٦٠، تاريخ بغداد ١٦٧، الوافي بالوفيات ٩٦).

(٢) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٧.

(٣) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان وركوب وغير ذلك ٤ ٣٨٩.

(٤) ولم نثر عيبها في 'الفتح' أيضاً، والله أعلم.

(٥) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى وإتيان وغير ذلك ٤ ٣٣٧.

(٦) 'الحانية': كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٢ ٩٣ (هامش 'لغتنوى لهدية').

فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حيث، (وفي: لا يأتيها لا) يحنث إلا بالوصول كما مر، والفرق لا يخفى. (كما) لا يحنث (لو حلف أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت تمة حتى مضى) العرس؛ لأنها ما أتت العرس بل العرس....

عنه قصر الصلاة فقد بر؛ إذ لا يخفى أن وحب القصر لا يكون إلا عند قصد السفر، وكذا قول "المصنف" وغيره: ((فخرج يريدتها)).

(تنبيه)

يُعلم مما قررناه جواب ما يقع كثيراً فيمن حلف لیسافر فإنه يبرئ بمجوزته العمران على قصد السفر إلى مكان بينه وبينه مدة [٤، ٧٠ ب] السفر، فإذا بدا له الرجوع رجع بلا ضرر، وبه أفتى "المصنف" وغيره، لكن لا بد من قصد السفر - كما قلنا - لا مجرد الخروج على قصد الرجوع؛ لأنه لا يتحقق به السفر، والله أعلم.

[١٧٥٥٧] (قوله: فخرج مع جنازة) أي: خرج من بغداد مع الجنازة بأن جاوز العمران، قال "ط" (١): ((لكن العرف بخلافه، فإن من حلف لا يخرج من مصر فزار الإمام لا يعد خارجاً منها في عرفنا)) اهـ.

قلت: لكن إذا قامت قرينة على إرادة الخروج مطلقاً لسفر أو غيره يعد خارجاً.

[١٧٥٥٨] (قوله: كما مر^(٢)) أي: قريباً في قوله: ((إلا في الإتيان)).

[١٧٥٥٩] (قوله: والفرق لا يخفى) هو أن الخروج الانفصال من الدخول إلى الخارج، و"م" الإتيان فعبارة عن الوصول، قال تعالى: ﴿فَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا^(٣)﴾ [الشعراء - ١٦].

[١٧٥٦٠] (قوله: فذهبت قبل العرس) أي: بحيث لا تعد عرفاً أنها أتت العرس؛ بأن كان ذلك قبل الشروع في مباديته، وفي "البرازية"^(٤): ((لا يذهب إلى وليمة فذهب لطلب غريمه لا يحنث)) اهـ، أي: إذا كان الغريم في الوليمة. وذكر في "الدخيرة": ((أنه أفتى بذلك شيخ

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٧/٢.

(٢) ص - ٣٨٠ - در.

(٣) في نسخ جمعها: ﴿فَقُولَا لَهُ﴾، وهو خطأ؛ إذ ليس في هذه الآية عطى ((له)).

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل السابع عشر في الخروج والإتيان وذهب ٣٢٤ (هـ) من 'لغتوى لهدية'.

أَتَاهَا، "ذخيرة". حَلَفَ (لِيَأْتِيَنَّهُ) فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ أَوْ حَانُوتَهُ لَقِيَهُ أَمْ لَا^(١) (ف) لَوْ (لَمْ يَأْتِهِ حَتَّى مَاتَ) أَحَدُهُمَا (حِنْثٌ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) وَكَذَا كُلُّ يَمِينٍ مُطْلَقَةٍ،

الإسلام "الإسبيخاني").

[١٧٥٦١] (قوله: فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ أَوْ حَانُوتَهُ) فَلَوْ أَتَى مَسْجِدَهُ لَا يَكْفِي وَالشَّرْطُ الْوُضُوءُ إِلَى مَحَلِّهِ لَا الْاجْتِمَاعُ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٢).

[١٧٥٦٢] (قوله: حَتَّى مَاتَ أَحَدُهُمَا) قَدَّرَ لَفْظَ ((أَحَدُهُمَا))؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ لَا يَخْتَصُّ مَمُوتَ الْخَالِفِ فَقَطْ بَلِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ مِتُّهُ كَمَا يَأْتِي^(٣).

[١٧٥٦٣] (قوله: حِنْثٌ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) أَي: حَيَاةَ أَحَدِهِمَا، فَهُوَ كَانَتْ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ فَمَاتَتْ الْمَرْأَةُ تَبْقَى الْيَمِينُ لِإِمْكَانِ الْإِتْيَانِ بَعْدَ مَوْتِهَا، نَعَمْ لَوْ كَانَ الشَّرْطُ طَلَاقِهَا مِثْلُ: إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَحْنُثُ مَوْتُهَا أَيْضًا لِتَحَقُّقِ الْيَأْسِ عَنِ الشَّرْطِ بِمَوْتِهَا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ صِلَاقُهَا بَعْدَهُ، بِخِلَافِ الْإِتْيَانِ وَنَحْوِهِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٤) فِي الصَّلَاقِ الصَّرِيحِ عَنِ 'الْفَتْحِ'. وَكَلَامُ 'الْفَتْحِ'^(٥) هَا مُوْهَبٌ خِلَافَ الْمُرَادِ فَتَنَّبَهُ.

[١٧٥٦٤] (قوله: وَكَذَا كُلُّ يَمِينٍ مُصَلِّقَةٍ) أَي: لَا حُصُوصِيَّةَ لِلْإِتْيَانِ، بَلْ كُلُّ فِعْلٍ حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَطْلَقَهُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِوَقْتٍ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَقَعَ الْيَأْسُ عَنِ الْبَرِّ مِثْلُ: لِيَضْرِبَنَّ رَيْدًا أَوْ لِيُعْطِينَ فُلَانَةً، أَوْ لِيُطْلَقَنَّ زَوْجَتَهُ، وَتَحَقُّقُ الْيَأْسِ عَنِ الْبَرِّ يَكُونُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلِذَا قَالَ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الْخَالِفَ فِي الْيَمِينِ الْمَطْلُوقَةِ لَا يَحْنُثُ [٤ ق ٧١] مَا دَامَ

(١) فِي 'أَوْ' ((أَوْ لَا)).

(٢) مَقُولَةٌ [١٧٥٤٨] قَوْلُهُ ((وَوَعْدًا وَرِبَاةً))

(٣) فِي الْمَقْوَدَةِ الْآتِيَةِ

(٤) مَقُولَةٌ [١٣٢٣٩] قَوْلُهُ ((حَتَّى مَمُوتَ أَحَدِهِمَا)) وَالتِّي بَعْدَهَا

(٥) انْظُرْ 'الْفَتْحُ' كِتَابُ الْأَمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْمَرْحُومَةِ وَالْإِسْمَاءِ وَبُرْكَوْبٍ وَعَمْرٍ دُثَّ ٤ ٣٨٩

❖ قَوْلُهُ ((مُوْهَبٌ خِلَافَ الْمُرَادِ)) فَإِنَّ قَارِهَا فَإِنْ كَانَ الْخَلْفُ صِلَاقِهَا يَفْعَلُ وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَمُوتَ أَحَدِهِمَا، وَلَا فَرْقَ

فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَوْتِهِ وَمَوْتِهَا فِي الصَّحِيحِ، وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ فِي الْمَطْلُوقِ أَمْرًا

أَمَّا الْمُوقَّتَةُ فَيُعْتَبَرُ آخِرُهَا، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مُضِيِّهِ فَلَا حِنْثَ، وَقَوْلُهُ: حِنْثٌ يَفِيدُ أَنَّهُ لَوْ ارْتَدَّ وَلَحِقَ لَا يَحْنُ؛ لِبَطْلَانِ يَمِينِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ كَمَا مَرَّرْتُ دَبْرًا. حَلَفَ (لِيَأْتِيَنَّهُ) غَدًا إِنْ اسْتَطَاعَ،.....

الْحَالِفُ عَلَيْهِ قَائِمَتَيْنِ؛ لِتَصَوُّرِ الْبِرِّ، فَإِذَا فَاتَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَحْنُثُ ((اهـ، "بحر" (١). قَالَ "ح" (٢): ((وهذا إذا كانت على الإتيان، فإن كانت على النفس لا يحنث في آخر حياته، ويمكن حنثه حالاً كما لا يخفى)).

[١٧٥٦٥] (قَوْلُهُ: أَمَّا الْمُوقَّتَةُ فَيُعْتَبَرُ آخِرُهَا) أَي: آخِرُ وَقْتِهَا، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: ((آخِرُهُ)) أَي: آخِرُ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، أَي: إِذَا مَضَى الْوَقْتُ وَلَمْ يَفْعَلْ حَيْثُ. [١٧٥٦٦] (قَوْلُهُ: فَلَا حِنْثَ) لِتَعَلُّقِ الْحِنْثِ بِآخِرِ الْوَقْتِ وَلَمْ يُوجَدِ فِي حَقِّهِ.

[١٧٥٦٧] (قَوْلُهُ: لِبَطْلَانِ يَمِينِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ يَمِينَهُ لَوْ كَانَتْ بِالطَّلَاقِ مَثَلًا لَا تَبْطُلُ بِالرَّدَّةِ لِأَنَّ الْكُفْرَ لَا يُنَافِي التَّعْلِيقَ بِغَيْرِ الْقُرْبِ ابْتِدَاءً فَكَذَا بَقَاءُ، اهـ. "ح" (٣). [١٧٥٦٨] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّرْتُ) أَي: أَوَّلَ الْإِيمَانِ.

[١٧٥٦٩] (قَوْلُهُ: فَتَدْبَرُ) أَمَرَ بِالتَّدْبِيرِ إِشَارَةً إِلَى خَفَاءِ إِفَادَةِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ((حِنْثٌ)) وَوَجْهُهَا أَنَّ حِنْثَهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ الْيَمِينِ صَحِيحَةً قَبْلَ الْمَوْتِ؛ إِذِ الْبَاطِلَةُ لَا حِنْثَ فِيهَا وَالْحُكْمُ بِاللَّحَاقِ مُرْتَدًّا وَإِنْ كَانَ مَوْتًا حُكْمًا لَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا لِبَطْلَانِ الْيَمِينِ بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِاللَّحَاقِ الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الْمَوْتِ، فَحَيْثُ بَطَلَتِ الْيَمِينُ قَبْلَ الْمَوْتِ غَسِمَ أَنَّ مُرَادَهُ - بِقَوْلِهِ: ((حَتَّى مَاتَ)) - الْمَوْتُ الْحَقِيقِيُّ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْحِنْثُ بِالْمَوْتِ الْحُكْمِيِّ، فَافْهَمْ.

(قَوْلُهُ: وَيُمْكِنُ حَنْثُهُ حَالًا إلخ) بِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ.

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٨/٤.

(٢) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول ٢٣٧/ب.

(٣) ٢٩٧ - "در".

فهي) استطاعة الصَّحَّة؛ لأنَّه المتعارفُ، فتَقَعُ (على رفع الموانع) كمرضٍ أو سلطانٍ، وكذا جنونٌ أو نسيانٌ، "بحر" بحثاً. (وإن نوى) بها (القدرة) الحقيقية.....

مطلب: حَلَفَ لِيَأْتِيَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ

[١٧٥٧٠] (قوله: فهي استطاعة الصَّحَّة) أي: الاستطاعة المألومة من استطاع، هي سلامة آلات الفعل المحلوف عليه وصحة أسبابه، كما في "الفتح"^(١). والمراد بالآلات الجوارح، فالمرضى ليس بمُستطيع، وصحة الأسباب تهيئته لإرادة الفعل على وجه الاختيار فخرج المَنوعُ، "نهر"^(٢). أي: من منعه سلطانٌ ونحوه.

[١٧٥٧١] (قوله: لأنَّه المتعارف) أي: المعنى المذكور هو المعروف عند الإطلاق، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران - ٩٧] بخلاف المعنى الآتي في أمثله^(٣).

[١٧٥٧٢] (قوله: فتَقَعُ على رفع الموانع) يشمل المانع المعنوي كالمرض، والحسي كالقيء ونحوه فيستغنى بذلك عن ذكر سلامة الآلات، ولهذا فسرها "محمد" بقوله: ((إذا لم يمرض ولم يمنعه السلطان ولم يَجِئ أمرٌ لا يقدرُ على إتيانه فلم يَأْتِهِ حَنْثٌ)) اهـ.

[١٧٥٧٣] (قوله: "بحر" بحثاً) حيث قال^(٤): ((فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا نَسِيَ اليمينَ لَا يَحْنُثُ؛ لأنَّ النسيانَ مانعٌ، وكذا لو جُنَّ فلم يَأْتِهِ حَنْثٌ مَضَى الغَدُّ كما لَا يَحْفَى)).

(قوله: ولم يَجِئ أمرٌ لا يقدرُ على إتيانه فلم يَأْتِهِ إلخ) عبارة "البحر" على إتيانه معه.

(قوله: فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا نَسِيَ اليمينَ لَا يَحْنُثُ إلخ) قد يقال: إنَّ كلاً من النسيان والجحون داخلان في قول "محمد": ((ولم يَجِئ أمرٌ لا يقدرُ على إتيانه معه إلخ))، فهما داخلان في عموم الأمر المنفي.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٠/٤

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٣/أ.

(٣) في هذه الصحيفة من "الدر".

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٩/٤.

المقارنة للفعل (صُدِّقَ دِيَانَةٌ) لا قضاءً على الأوجه، "فتح"؛ لأنه خلافُ الظاهر. وقد أظهرَ "الراهدي" اعتراضه ههنا في "المجتبى"، كما أظهره في "القنية"^(١) في موضعين من ألفاظِ التكفير. (لا تخرجي) بغيرِ إدني أو (إلا بإذني) أو تأمري أو بعلمي أو برضاي... .

[١٧٥٧٤] (قوله: المقارنة للمفعول) أي: التي تحقُّ معه بلا تأثيرٍ لها فيه؛ لأنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ لله تعالى. "فتح"^(٢).

[١٧٥٧٥] (قوله: صُدِّقَ دِيَانَةٌ) فإذا سمَّ يأتيه لغزٌ أو لغيره لا يحثُّ، كأنه قال: لا يثبتُ إن خلق الله تعالى إتياني وهو إذا لم يأت لم يحقَّ إتيانه ولا استطاعته [٤ و ٧١ -] المقارنة. وإلا لأتني. "فتح"^(٣).

[١٧٥٧٦] (قوله: لأنه خلافُ الظاهر) قال في "الفتح"^(٤): ((وقيل: يُصدَّقُ دِيَانَةٌ وقضاء؛ لأنه نوى حقيقةً كلامه؛ لأنَّ اسمَ الاستِطاعةِ يُطبقُ بالاستِترافِ على كلِّ من المعنيين، والأوَّلُ أوجه؛ لأنه وإن كان مُشترَكاً بينهما لكنَّ تَعَوُّفَ استعماله عند الإطلاق عن القرينة لأحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهراً فيه بخصوصه فلا يُصدِّقه القاضي بخلافِ الظاهر)) اهـ.

[١٧٥٧٧] (قوله: وقد أظهرَ "الراهدي" اعتراضه ههنا) وتقدَّم^(٥) نظيرُ ذلك في باب الحجِّ عن الغير؛ حيث قال: ((إنَّ مذهبَ أهلِ العدلِ والتَّوحيدِ: أنه ليسَ للإنسانِ أنْ يجعلَ ثوابَ عَمَلِهِ لغيره)). وأرادَ بهم أهلَ الاعتزالِ كما مرَّ بيانه. وعبارته ههنا: ((وفي قوله -: أي صاحبُ "الهدية": حقيقةً لاستِطاعةٍ فيما يُقارَنُ الفعلُ - بطَرِّ قوِّي؛ لأنه بآه على مذهبِ الأستعريةِ واسُئِّية: أنَّ القُدرةَ تُقارَنُ الفعلَ وأنه باطل؛ إذ لو كان كذلكَ لَمَا كانَ فرعونُ وهامانُ وسائرُ الكفرةِ الذين ماتوا على الكُفرِ قادرينَ على الإيمانِ وكانَ تَكليفُهُم بالإيمانِ تَكليفاً بما لا يُطاق، وكانَ إرسالُ الرُّسُلِ والأنبياءِ وإنزالُ الكتبِ والأوامرُ والنَّواهي والوَعْدُ والوَعْدُ ضائعةٌ في حقِّهم)) اهـ.

(١) سمَّ بعثرَ عليها في مطبوعها من نسخة "القنية" التي بين يدينا

(٢) "الفتح" كتاب الإيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤ ٣٨٩

(٣) لمقوله [١٠٨٩٣] قوله: ((ولقد أفصح الراهدي [لج])

(شُرْطَ) - للبرِّ (لكلِّ خروجٍ - إذن) إلا لغَرْقٍ أو حَرْقٍ.....

قال في "البحر"^(١): ((وهو غَلَطٌ؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ لَيْسَ مَشْرُوطاً بِهَذِهِ الْقُدْرَةِ حَتَّى يَنْزِمَ مَا ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَشْرُوطٌ بِالْقُدْرَةِ الظَّاهِرَةِ وَهِيَ سَلَامَةُ الْآلَاتِ وَصِحَّةُ الْأَسْبَابِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ)).

مطلب: لا تخرُجي إلا بإذني

[١٧٥٧٨] (قوله: شُرْطَ للبرِّ لكلِّ خروجٍ إذن) للبرِّ مُتَعَلِّقٌ بِـ((شُرْطَ))، و((لكلِّ)) مُتَعَلِّقٌ بِنَائِبِ الْفَاعِلِ وَهُوَ ((إذن)) لا بـ((شُرْطَ))؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْزِمُ تَعْدِيَةً فَعْلٍ بِحَرْفَيْنِ مُتَّفِقِي الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى، أَفَادَهُ "الْقَهْستاني"^(٢). ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِذْنِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: ((إلا بإذني))، أَمَّا مَا بَعْدَهُ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْأَمْرُ أَوِ الْعِلْمُ أَوِ الرِّضَى، وَإِنَّمَا شُرْطُ تَكَرُّرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى خُرُوجٌ مَقْرُونٌ بِالْإِذْنِ، فَمَا وَرَاءَهُ دَاخِلٌ فِي الْمَنْعِ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَخْرُجِي خُرُوجاً إِلَّا خُرُوجاً مُنْصَقاً بِإِذْنِي، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَيُشْتَرَطُ فِي إِذْنِهِ لَهَا أَنْ تَسْمَعَهُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ إِذْناً، وَأَنْ تَفْهَمَهُ، فَلَوْ أَذِنَ لَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا عَهْدَ لَهَا بِهَا فَخَرَجَتْ حَيْثُ، وَأَنْ لَا تَقُومَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْإِذْنَ، فَلَوْ قَالَ لَهَا: اخْرُجِي أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ خَرَجْتَ لِيُخْرِئَنَّكَ اللَّهُ لَا يَكُونُ إِذْناً، صَرَّحَ بِهِ "مُحَمَّدٌ"، وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهَا فِي غَضَبٍ: اخْرُجِي يَنْوِي التَّهْدِيدَ [٤/٧٢ق/٤] لَمْ يَكُنْ إِذْناً؛ إِذِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ اخْرُجِي حَتَّى تَطْلُقِي)). اهـ مُلَخَّصاً.

وفي "البرازية"^(٤): ((قَامَتْ لِلخُرُوجِ فَقَالَ: دَعُوهَا تَخْرُجْ وَلَا نِيَّةَ لَهُ لَمْ يَكُنْ إِذْناً، وَلَوْ سَمِعَ سَائِلاً فَقَالَ لَهَا: أَعْطِيهِ لُقْمَةً، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى إِعْطَائِهِ بَلَا خُرُوجٍ كَانَ إِذْناً بِالْخُرُوجِ وَإِلَّا فَلَا،

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٩/٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٩/١.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٣/ب.

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل التاسع: في اليمين في الإذن ٢٩٣/٤ - ٢٩٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

وإن قال: اشترى اللحم فهو إذن^(١)، ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه فخرجت لكس الساب أو خرجت في وقت آخر حيث، ولو استأذنت في زيارة الأم فخرجت إلى بيت الأخ لا يحنت؛ لوجود الإذن بالخروج إلا إن قال: إن خرجت إلى أحد إلا بإذني، وفي: لا تخرجي إلا برضاي فأذن ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنت بالخروج؛ لأن الرضى يتحقق بلا علمها، بخلاف الإذن، وفي: إلا بأمرى فالأمر أن يسمعها بنفسه أو رسوله، وفي الإرادة والهوى والرضى لا يشترط سماعها، وفي: إلا بعلمي لا يحنت لو خرجت وهو يراها أو أذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا^(٢) علمه)). اهـ ملخصاً. وتمايز فروع المسألة هناك. قال في "البحر"^(٣): ((ولا فرق في المسألة بين أن يكون المخاطب الزوجة أو العبد، بخلاف ما لو قال: لا أكلّم فلاناً إلا بإذن فلان، أو حتى يأذن، أو إلا أن يأذن، أو: إلا أن يقدم فلان، أو حتى يقدم، أو قال لرجل في داره: وسه لا تخرج إلا بإذني فإنه لا يتكرر الإذن في هذا كله؛ لأنّ قلوب فلان لا يتكرر عادة، والإذن في الكلام يتناول كلّ ما يوجد من الكلام بعد الإذن، وكذا خروج الرجل مما لا يتكرر عادة، بخلاف الإذن للزوجة فإنه لا يتناول إلا ذلك الخروج المأذون فيه لا كلّ خروج إلا بنص صريح فيه. مثل:

(قوله: ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه إلخ) لم يظهر الفرق بين هاتين المسألتين والمسألة بعهما، مع أنّ العلة المذكورة لعدم الحنت - وهي وجود الإذن بالخروج - متحققة في الكل، ونص عبارة "البرزاية": ((ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه فلم تخرج، وخرجت لكس الباب طلقت، وإن لم تخرج وقت الإذن وخرجت في وقت آخر يحنت. إن خرجت إلا بإذني فاستأذنت في زيارة الأم فخرجت إلى بيت الحنت لا يحنت. لوجود الإذن بالخروج إلخ، ولعل الفرق هو العرف وانقطاعه إذا لم تخرج وقته، وأنّ الإذن بالخروج للقريب لا يكون إذناً به للكس، بخلافه للأُم، فيكون أصله معتبراً.

(١) في "٣": ((فهو إذن لها)).

(٢) من ((سماعها)) إلى ((بعده بلا)) ساقط من "١".

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤١/٤.

أو فرقة، ولو نوى الإذن مرةً.....

أَدْنَتْ لَكَ أَنْ تَخْرُجِي كَمَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ، كَذَا فِي "الْفَتْح" (١) اهـ.

(تَمَّة)

فِي "النَّهْرِ" (٢) عَنْ "الْمَحِيطِ": ((لَوْ قَالَ: إِلَّا بِإِذْنِ فُلَانٍ فَمَتَّ الْمَحْصُوفُ عَلَيْهِ بَطَلَتْ الْيَمِينُ عَنْهُمَا جَلَاءً لَأَنِّي يُوسُفُ)) اهـ.

وَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((حَنَفٌ لَا يَشْرَبُ بَعِيرٌ إِذْنِ فُلَانٍ فَاوَلَهُ فُلَانٌ يَبِيدُهُ وَلَمْ يَأْذَنْ بِاللِّسَانِ وَشَرِبَ يَسْعَى أَنْ يَحْنَتَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِذْنٍ بَلْ هُوَ دَلِيلُ الرِّضَى)).

(١٧٥٧٩) (قَوْلُهُ: أَوْ فُرْقَةٍ) قَالَ فِي "الْفَتْح" (٣): ((ثُمَّ انْعَقَادُ الْيَمِينِ عَلَى الْإِذْنِ فِي قَوْلِهِ: إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتِ طَائِقٌ، وَوَالِلُهُ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي، مُقَيَّدٌ بِنَقَاءِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا يَصِحُّ لِمَنْ بِهِ الْمَعْنَى وَهُوَ مِثْلُ السُّبُاطِ إِذَا حَنَفَ إِنْسَانًا [٤ ق ٧٢ ب] لِمَرَفَعٍ إِلَيْهِ خَبَرَ كُلِّ دَاعِرٍ فِي الْمَدِينَةِ كَانَ عَلَى مَدَّةٍ وَلَا يَتَّهِمُ، فَلَوْ أَنَّهَا تَمَّ تَزْوُجُهَا فَخَرَجَتْ فَلَا إِذْنَ لَا تَطْلُقُ وَإِنْ كَانَ رَوَاهُ أَمَلْتُ لَا يُبْطَلُ لِيَمِينٍ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْقِدُ إِلَّا عَلَى نَقَاءِ النِّكَاحِ)) اهـ.

فَلَوْ لَمْ يُقَيَّدْ بِالْإِذْنِ لَمْ يَتَقَيَّدْ بِقِيَامِ النِّكَاحِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ (٤) "الشَّارْحُ" عَنْ "الزَّيْلَعِيِّ" فِي "أَوَاجِرِ الْأَيْمَانِ" مَعَ عِدَّةِ مَسَائِلٍ مِنْ هَذَا الْجَنَسِ وَهُوَ كَوْنُ الْيَمِينِ الْمُطْلَقَةِ تَصِيرُ مُقَيَّدَةً بِدَلَالَةِ الْحَالِ. بَقِيَ

(قَوْلُهُ: أَدْنَتْ لَكَ أَنْ تَخْرُجِي كَمَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ") مُحْصَلُ مَا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ" فِي الْفَرْقِ: أَنَّ عَدَمَ اشْتِرَاطِ التَّكْرَارِ - لِلْإِذْنِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ - لِمَعْرِفَةِ اصْطَرَفِ عَمَلِهِ، وَلَمْ يَوْجَدْ هَذَا اصْطَرَفُ فِي: ((بَعِيرٍ إِذْنِي، وَإِلَّا بِإِذْنِي))، فَوَجِبَ اعْتِنَاءُ مُؤَدَّاهُ الْمَقْصُودِ

(١) "الْفَتْحُ". كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ اسْمِ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِنْتِدَالِ وَالرُّكُوبِ وَعَبَّرَ بِهِ ٤ ٣٩٢

(٢) "النَّهْرُ". كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ لِيَمِينٍ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَلِسُكْنَى وَالْإِنْتِدَالِ وَعَبَّرَ بِهِ ٢٨٣ ب

(٣) "الْفَتْحُ". كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ نِيَمَرٍ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِنْتِدَالِ وَالرُّكُوبِ وَعَبَّرَ بِهِ ٤ ٣٩٠

(٤) ص ٦٦٠-٦٦١ - د

دَيْنٍ، وَتَنْحَلُّ يَمِينُهُ بِخُرُوجِهَا مَرَّةً بَلَا إِذْنٍ، وَلَوْ قَالَ: كُلَّمَا خَرَجْتُ فَقَدْ أَذِنْتُ لَكَ سَقَطَ إِذْنُهُ، وَلَوْ نَهَاها بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ"، وَعَلَيْهِ اقْتَوَى، "وَلَوْاحِيَّةٌ" (١)،

لَوْ خَرَجْتُ فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ هَلْ يَحْتُ؟ يَطْهَرُ لِي عَدَمُهُ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَمْنُوعَةً لَكِنَّ مَابَعَهَا الشَّرْعُ لَا الرُّوْحُ، تَأَمَّلْ.

١٧٥٨٠ (قوله: دَيْنٍ) أَي: وَلَا يُصَدِّقُ فِي اقْتِضَاءِ وَعَلَيْهِ الْقَتَوَى، 'حَاشِيَةٌ' (٢) أَي: لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَإِنَّمَا دَيْنٌ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ؛ لِأَنَّ الْإِدْنَ مَرَّةً مُوَحِّبُ الْعَايَةِ فِي قَوْلِهِ: حَتَّى آدَنَ، وَيَبِينُ الْإِسْتِثْنَاءَ وَالْعَايَةَ مُنَاسَةً مِنْ حَيْثُ أَلَّ مَا بَعْدَهُمَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُمَا فَيُسْتَعَارُ إِلَّا بِإِذْنِي لِمَعْنَى: حَتَّى آدَنَ، 'فَتْح' (٣).

١٧٥٨١ (قوله: وَتَنْحَلُّ يَمِينُهُ بِالْج) أَي: لَوْ خَرَجْتُ بغيرِ إِذْنٍ وَوَقَعَ اِطْلَاقُ ثُمَّ خَرَجْتُ مَرَّةً ثَانِيَةً بَلَا إِذْنٍ لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِانْجِلَالِ الْيَمِينِ بَوُحُودِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ، "حَرْ" (٤) عَنْ "الظَّاهِرِيَّةِ" (٥).

١٧٥٨٢ (قوله: وَلَوْ نَهَاها بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ) أَي: بَعْدَ قَوْلِهِ: كُلَّمَا خَرَجْتُ بِالْج، قَالَ فِي "الْحَاشِيَّةِ" (٦): ((وَبِهِ أَحَدُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ 'ابْنُ الْفَضْلِ' (٧)، حَتَّى لَوْ خَرَجْتُ بَعْدَ ذَلِكَ حَسَتْ، وَلَوْ أَذِنَ لَهَا بِاخْرُوجِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: كُلَّمَا نَهَيْتُ فَقَدْ أَذِنْتُ لَكَ فَنَهَاها لَا يَصِحُّ بِهِ)) اهـ.

(قوله: لَكِنَّ مَابَعَهَا الشَّرْعُ لَا الرُّوْحُ) فِيهِ تَأَمُّلٌ، بَلْ هُوَ مَعَهَا أَيْضًا، سَقَاءَ ثَرٍ مَكِينِهِ وَدُرُورِ بَقِيَّتِهِ عَلَيْهَا، فَيَكُونُ لَهُ مَعَهَا، وَالْإِدْنُ ثُمَّ لَهُ وَلَا يَأْتِي الْمَع.

(١) "الْوَلَوَاحِيَّةُ" كِتَابُ الْأَعْمَالِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي التَّرْوِيعِ وَالتَّرَوُّحِ وَالدُّخُولِ وَالدُّخُولِ وَخُرُوجِهِمْ وَالدُّخُولِ وَالدُّخُولِ ق ٩٢.

(٢) "الْحَاشِيَّةُ"، كِتَابُ الْأَعْمَالِ - فَصْلٌ فِي الْخُرُوجِ ٨٦ ٢ بِصَرَفٍ (هَامِشٌ 'اِقْتَوَى' هَهُنَا).

(٣) 'الْفَتْحُ'، كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِدْنَ وَالرُّكُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٩١ ٤ بِصَرَفٍ سِيرِ.

(٤) 'سَحَرٌ'، كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَخُرُوجِهِ وَالدُّخُولِ وَالدُّخُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٤٠ ٤.

(٥) 'الظَّاهِرِيَّةُ'، كِتَابُ الْأَعْمَالِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْخُرُوجِ ١٢٨ ٢ بِصَرَفٍ.

(٦) 'الْحَاشِيَّةُ'، كِتَابُ الْأَعْمَالِ - فَصْلٌ فِي الْخُرُوجِ ٨٦ ٢ (هَامِشٌ 'اِقْتَوَى' هَهُنَا).

(٧) بِقَدَمِ تَرْجُمَتِهِ فِي ٤٣٠ ١.

وفي "الصيرفية": حلف بالطلاق لا ينقل أهله لبلد كذا فرفع الأمر للحاكم فبعث رجلاً بإذنه فنقل أهله لا يحنت، (بخلاف) قوله: (إلا أن أو حتى) آذن لك؛ لأنه للغاية، ولو^(١) نوى التعدد.....

[١٧٥٨٣] (قوله: وفي "الصيرفية" إلخ) هذه مسألة استصراذية، وذكر في "الذخيرة" عبارة فارسية وقال بعدها: ((ثم إن الزوج ذهب إلى سمرقند وبعث إليها أصحاب السلطان حتى أخرجوها عن كره منها وذهبوا بها إلى زوجها سمرقند فأمر الزوج هل يحنت في يمينه؟ فقيل: ينبغي أن يحنت على ظاهر حواشي الكتاب: أن للزوج نقلها من بلدة إلى بلدة أخرى بعدما أوفى المعجل؛ لأنه صح الأمر بالإخراج من الزوج وانتقل فعل المخرج إليه فكأن أزوج أخرجها نفسه، أما عن اختيار "أبي الليث": أنه ليس له نقلها لم يصح الأمر ولم^(٢) ينتقل فعل المخرج إليه، فلا يحنت)) اهـ.

[١٧٥٨٤] (قوله: بخلاف قوله إلخ) مرتبط بما تقدم^(٣) في [٤ و ١٧٣] المتن، أي لو قال: لا تخرجني إلا أن آذن، أو حتى آذن لك فإنه يكفي الإذن مرة واحدة؛ لأنه للغاية، أما حتى فصاهر، وأما إلا أن فتحوّر بالأغنى لتعذر استثناء الإذن من الخروج، وتماؤه في "الفتح"^(٤) و"البحر"^(٥).

قال في "البحر"^(٦): ((وأشار إلى أنه لو قال: عدّه حرّاً إن دخل هذه الدار إلا أن ينسى فدخلها ناسياً ثم دخل دأكر لم يحنت، بخلاف قوله: إلا ناسياً؛ لأنه استثنى من كل دخول دخولاً بصفة فبقي ما سواه داخل تحت اليمين، أما الأول فإنه بمعنى حتى فمما دخلها ناسياً انتهت اليمين)) اهـ.

(١) في 'ط': ((لو)) بدون واو.

(٢) في 'أ': ((م يصح الأمر بالإخراج من الزوج ولم ينتقل إلخ))

(٣) ص ٣٨٩ - وما بعده 'در'.

(٤) انظر الفتح: كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان وركوب وغير ذلك ٤ ٣٩١.

(٥) انظر 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج ولسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٤٠.

(٦) "البحر" كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج ولسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٤٠.

صَدَّقَ. (حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ يَرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى إِيَّاهُ) عُرْفًا وَلَوْ تَبَعًا، أَوْ بِإِعَارَةٍ
باعتبارِ عمومِ المجازِ، ومعناه كَوْنُ محلِّ الحقيقةِ فرداً من أفرادِ المجازِ (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَضَعُ
قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ حِينَ يَدْخُولُهَا مطلقاً).....

[١٧٥٨٥] (قوله: صَدَّقَ) أي: قضاء؛ لأنه مُحْتَمَلُ كلامِهِ، وفيه تشديدٌ على نفسه، "بحر" (١).

مطلب: لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ يَرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى

[١٧٥٨٦] (قوله: وَلَوْ تَبَعًا) حَتَّى لَوْ حَفَّ لَا يَدْخُلُ دَارَ أُمِّهِ أَوْ بَنَّتِهِ وَهِيَ تَسْكُنُ مَعَ زَوْجِهَا
حِينَ الدُّخُولِ، "نهر" (٢) عن "الخانية" (٣).

قُلْتُ: وَهُوَ خِلَافُ مَا سَيَذْكُرُهُ (٤) آخِرَ الْإِيمَانِ عَنِ "الواقعات"، لَكِنْ ذَكَرَ فِي "التَّائِرِ خَانِيَّةِ" (٥):
(أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ الرِّوَايَةِ))، وَيُظْهِرُ لِي أَرْحِيَّةُ مَا هُنَا؛ حَيْثُ كَانَ الْمُعْتَبَرُ نِسْبَةُ السُّكْنَى عُرْفًا، وَلَا
يَخْفَى أَنَّ بَيْتَ الْمَرْأَةِ فِي الْعُرْفِ مَا تَسْكُنُهُ تَبَعًا لَزَوْجِهَا، وَانْظُرْ مَا سَيَذْكُرُهُ (٦) آخِرَ الْإِيمَانِ.

[١٧٥٨٧] (قوله: أَوْ بِإِعَارَةٍ) أي: لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ السُّكْنَى بِالْمِلْكِ أَوْ بِالْإِعَارَةِ أَوْ الْعَارِيَةِ
إِلَّا إِذَا اسْتَعَارَهَا لِيَتَّخِذَ فِيهَا وَلِيْمَةً فَدَخَلَهَا الْخَالِفُ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُ، كَمَا فِي "الْعُمْدَةِ"، وَالْوَجْهُ فِيهِ
ظَاهِرٌ، "نهر" (٧). أي: لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَسْكَنًا لَهُ.

[١٧٥٨٨] (قوله: بِاعْتِبَارِ عُمُومِ الْمَجَازِ إلخ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: ((يَرَادُ)) يَعْنِي: أَنَّ الْأَصْلَ فِي دَارِ
زَيْدٍ أَنْ يُرَادَ بِهَا نِسْبَةُ الْمَلِكِ وَقَدْ أُريدَ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْعَارِيَةَ وَنَحْوَهَا، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
وَهُوَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ بَأَنَّ يُرَادُ بِهِ مَعْنَى عَامٌّ يَكُونُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيُّ فَرْدًا

(١) 'البحر': كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٤٠.

(٢) 'النهر': كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢ أ.

(٣) 'الخانية': كتاب الإيمان - فصل في الدخول ٨٤/٢ (هامش الفتاوى الهيدية).

(٤) ص ٦٧٠ - "در".

(٥) 'التائير خانية': كتاب الإيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٤ ٥٧٤.

(٦) المقولة [١٨٢٩٧] قوله: (وَلَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ يَرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى إِيَّاهُ) (ولا بد أن تكون سكناه لا بطريق التبعة).

(٧) 'النهر': كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢ أ.

من أفرادِهِ وهو نِسْبَةُ السُّكْنَى أَي: مَا يَسْكُنُهَا زَيْدٌ يَمْلِكُ أَوْ عَارِيَّةٌ، لَكِنْ بَقِيَ: مَا إِذَا دَخَلَ دَارٌ مَمْنُوكَةً لَزِيدٍ وَسَاكِنُهَا غَيْرُهُ فَحَلَفَ رَجُلٌ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ، فَمُقْتَضَى كَوْنِ الْمُعْبَرِ بِسَبَةِ السُّكْنَى أَنْ لَا يَحْنُثَ، وَفِي "الْمُحْتَبَى" عَنْ "الْإِيضَاحِ": ((أَنَّ فِيهِ عَنْ "مُحَمَّدٍ" رَوَاتَيْنِ، وَقِيلَ: بِذَلِكَ كَانَ لَزِيدٍ دَارٌ غَيْرُهَا يَسْكُنُهَا لَمْ يَحْنُثْ، وَإِلَّا فَيَحْنُثْ)) اهـ.

قُلْتُ: وَجَزَمَ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(١) بِالْحِنْثِ وَلَمْ يُفَصِّلْ، وَهُوَ مُرْجَّحٌ لِإِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ، [٤ ق ٧٣ ب] وَعَبِيه فَكَانَ عَلَى "الْمُصَنِّفِ" أَنْ يَقُولَ: يُرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى أَوْ الْمِلْكِ، لَكِنْ مَشَى فِي "الْمُحِيطِ" عَلَى عَدَمِ الْحِنْثِ، فَفِي "النَّهْرِ"^(٢): ((اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَارُهُ مُطْلَقًا دَارٌ يَسْكُنُهَا، فَلَوْ دَخَلَ دَارَ غَلَّتِهِ لَمْ يَحْنُثْ، كَمَا فِي "الْمُحِيطِ"، وَعَلَيْهِ تَفَرُّعٌ مَا فِي "الْمُحْتَبَى": إِنَّ دَخَلَ دَارَ زَيْدٍ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَإِنْ دَخَلْتُ دَارَ عَمْرٍو فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ، فَدَخَلَ دَارَ زَيْدٍ وَهِيَ فِي يَدِ عَمْرٍو بِإِحَارَةٍ لَمْ يَعْتِقْ، وَتَطَلَّقَ. فَإِنْ نَوَى شَيْئًا صَدَّقَ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْمُحْتَبَى" - وَكَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) - نَقْلًا عَنْهُ -: ((يَعْتَقُ وَتَطَلَّقُ))، وَعَبِيه فَهُوَ مُتَفَرِّعٌ عَلَى مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" لَا عَلَى مَا فِي "الْمُحِيطِ". وَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤) أَيْضًا: ((لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ فَاجَرَهَا فُلَانٌ فَدَخَلَهَا الْحَالِفُ، فِيهِ رَوَاتَانِ: قَالُوا: عَدَمُ الْحِنْثِ قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَأَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ عِنْدَهُمَا كَمَا تَبَطَّلُ بِالْبَيْعِ تَبَطَّلُ بِالْإِحَارَةِ وَالتَّسْلِيمِ وَمِلْكِ الْبَيْدِ لِلغَيْرِ)) اهـ.

قُلْتُ: هَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ فِي "الْحَانِيَّةِ" أَوَّلًا قَوْلُهُمَا وَإِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ عَنْ "مُحَمَّدٍ".

(قَوْلُهُ: هَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ فِي "الْحَانِيَّةِ" أَوَّلًا قَوْلُهُمَا وَإِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ إِلَخ) لَعَلَّ الْأَصُوبَ حَذْفُ قَوْلِهِ: ((قَوْلُهُمَا))، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ: ((إِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ))، فَإِنَّ هَذَا مَا جَزَمَ بِهِ أَوَّلًا.

(١) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٨٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨١/ب - ٢٨٢/أ.

(٣) "الحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى والإتيان وغير ذلك ٣٢٨/٤.

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٧٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو حافياً أو راكباً؛ لما تقررَ أنَّ الحقيقةَ متى كانت متعذرةً أو مهجورةً صيرَ إلى المجاز، حتى لو اضطجعَ ووَضَعَ قدميه.....

ويفيدُ أيضاً: أنها إذا بقيتْ بيدَ المالكِ غيرَ مسكونةٍ لأحدٍ تبقى السَّبَةُ له فيبحثُ الحافِئُ بدُخُولِها، ولو كان المالكُ ساكناً في غيرها، تأمل.

(تنبيه)

في 'اخبية' ^(١) أيضاً: ((حلفَ لا يدخلُ دارَ زيدٍ ثمَّ حلفَ لا بدخلُ دارَ عمرو فباعها زيدٌ من عمرو وسمَّها إليه فدخلها الحالفُ حيثُ في اليمينِ الثانيةَ عبده؛ لأنَّ عنده المستحدثُ بعدَ اليمينِ يدخلُ فيها. لو مات مالكُ الدارِ فدخلَ لا يبحثُ لانتقالها لورثته. ولو كان عليه دينٌ مُستغرقٌ، قال "مُحمَّدُ بنُ سلمة" ^(٢): يحنثُ، وقال 'أبو الليث': لا، وعليه الفتوى؛ لأنها وإنَّ لم يملكها الورثةُ وبقيتْ على حُكمِ ملكِ المبتِ لم تكسُ مملوكةً له من كلِّ وجهٍ)). اهـ مُختصاً.

[١٧٥٨٩] (قوله: ولو حفي) الأولى أن يقول: ولو مُتعللاً؛ لأنه مع العر لم تمسَّ قدمه الأرضَ فيشملُ الحافي بالأوى.

[١٧٥٩٠] (قوله: متعذرة) نحو: والله لا أكلُ من هذه النحلة كما يأتي ^(٣) أوَّلُ البابِ الآتي.

[١٧٥٩١] (قوله: أو مهجورة) كما في مثلبا.

مطلب: لا يضعُ قدمه في دارِ فلان

[١٧٥٩٢] (قوله: ووضع قدميه) أي: بحيث ^(٤) يكونُ حسدُه خارجَ الدَّارِ، "درر" ^(٥).

(١) 'اخبية' كتاب الأيمان - فصل في لدخول ٢ ٧٨ (هامش 'الفاوى الهيدية').

(٢) أبو عبد الله محمد بن سمة السجِّي (ت ٦٧٨ هـ) ('الخواهر انصبة' ٣ ١٦٢، 'كتائبُ أعلام لاجسر' برفقه ١٢٦، 'الموائد الهية' ص ١٦٨ -).

(٣) المقومة [١٧٦٢٩] قوله: ((حلف لا أكس من هذه النحلة)).

(٤) في مصوغة 'الدرر' ((يبحث))، وهو تحريف.

(٥) 'درر'. كتاب الأيمان - باب حلف بفعل ٢ ٤٨.

لم يَحْثُ. (وشرط لِحَثِّ في) قوله: (إن حرحت مثلاً) فأنت طالق، أو إن ضربت عبدك فعبدك حرٌّ (لمريد الخروج) والضرب (فعله فوراً) لأنَّ قصده^(١) المنع عن ذلك الفعل عرفاً، ومدارُ الأيمان عليه،.....

[١٧٥٩٣] (قوله: لم يَحْثُ) هو ظاهرُ الرواية، كما في 'الفتح'^(٢)، 'شُرْبُلاية'^(٣). قال في 'الذخيرة': ((ومنى صار اللفظ محازاً عن غيره لا يُعْتَرُ اللفظُ حقيقته ويصرفُ إلى المجاز، كما في وضع القدمِ إلاَّ لِدَلِيلٍ يَدُلُّ على عدمِ إرادةِ المجازِ فتعتبرُ حقيقة، [٤: ٧٤] فإذا قال لامرأته: إن ارتقيتِ هذا السُّلَّةَ أو وصعتِ رجلَكِ عليه فأنتِ كذا، فوضعتِ رَحْجَها عليه ولم تَرْتَقِ حَتَّى، لأنَّ الغصْفَ دَلٌّ على أنَّه أرادَ به الحقيقةَ))، ثُمَّ قال: ((وي "المنتقى": لأَصْرَبْتُ بِأَسْيَاطٍ حَتَّى أَقْنَنْتُ، فهذا على الضَّرْبِ الوُحَيْجِ، ولو قال: لأَصْرَبْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى تَمُوتَني فهذا على الموتِ عَرَفَ مُرَادَهُ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالسَّيْفِ)) اهـ.

قُلْتُ: وهذا لا يُبَافِي قَوْلَهُم: الأيمانُ مَبْنِيَّةٌ على الألفاظِ لا على الأغراضِ؛ لأنَّ المرادَ بالألفاظِ التي لم تُهَجَرَ، كما قدَّمناه^(٤) أوَّلَ الباب.

[١٧٥٩٤] (قوله: لمريد الخروج والضرب) أي: لشخصٍ أرادَ الخروجَ أو أرادَ الضَّرْبَ، وهو مُتَعَلِّقٌ بقَوْلِ "المُصَنَّفِ" في قَوِيهِ: أي قولِ الحائِصِ، وقوله: ((فعله فوراً)) سائٌ فاعِلٌ ((شرط))، وضميره لِمَذْكُورٍ مِنَ الْخُرُوجِ وَالضَّرْبِ.

مطلب: في يمين الفور

[١٧٥٩٥] (قوله: فوراً) سُئِلَ "السُّعْدِيُّ": بماذا يُقَدَّرُ الفورُ؟ قال: بساعةٍ، واستدلَّ بما ذَكَرَ

(قوله: ساعةٍ إيج) تقدَّرُ الفورُ ساعةً غيرَ متحقِّقَةٍ في كلِّ المسائلِ، بل يسارُ فيه على ما نُقِلَ له فوراً عرفاً، كما نَظَرُ مِنَ الْخُرُوجِ لَأَنِّيَّةِ

(١) في "و" ((لأنَّه قصد))

(٢) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكى ٤ ٣٨٢

(٣) 'الشربلاية'. كتاب الأيمان - باب حلف اليمين ٢ ٤٨ (هامش "الدرر والعرر").

(٤) مقولة [١٧٤٢٩] قوله. ((والأيمان مسَّةٌ على الأصطاح إيج))

في "الجامع الصغير"^(١): ((أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنْ خَرَجْتَ فَعَادَتْ وَحَلَسَتْ وَخَرَجَتْ بَعْدَ سَاعَةٍ لَا يَحْنُ))، "حَمَوِي" عَنْ "الْبَرْجَنْدِيِّ"، وَلَا يُشْتَرَطُ لَعَدَمِ حَيْثِهِ إِذَا خَرَجْتَ بَعْدَ سَاعَةٍ تَغْيِيرُ تِلْكَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ، يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ "الْفَتْحِ"^(٢): ((تَهَيَّأتُ لِلْخُرُوجِ فَحَلَفْتُ لَا تَخْرُجُ، فَإِذَا جَلَسْتُ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجْتُ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ الَّذِي تَهَيَّأتُ لَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ خَرَجْتَ السَّاعَةَ))، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، فَإِنْ نَوَى شَيْئاً عَمِلَ بِهِ، "الشَّرْئِلَالِيَّةُ"^(٣).

قُلْتُ: وَهُوَ مُفَادُ عِبَارَةِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" أَيْضاً، لَكِنْ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "الْمَحِيطِ": ((إِنْ لَمْ تَقُومِ السَّاعَةَ وَتَجِيئِي إِلَى الدَّارِ فَأَنْتَ كَذَّاءٌ، فَقَامَتِ السَّاعَةُ وَلَبَسْتَ الثِّيَابَ وَخَرَجْتَ ثُمَّ رَجَعْتَ وَجَلَسْتَ حَتَّى خَرَجَ الزَّوْجُ فَخَرَجْتَ وَأَتَتْ الدَّارَ بَعْدَهُ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهَا وَجُلُوسَهَا مَا دَامَتْ فِي تَهَيُّؤِ الْخُرُوجِ لَا يَكُونُ تَرْكاً لِلْفَوْرِ، كَمَا لَوْ أَخَذَهَا الْبَوْلُ فَبَالَتَ قَبْلَ لُبْسِ الثِّيَابِ)). اهـ مُدْخِصاً.

إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، فَإِنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ الْخُرُوجِ وَهُوَ تَرْكُ فَيَتَحَقَّقُ بِتَحَقُّقِ ضِدِّهِ وَهُوَ الْجُلُوسُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَاضِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا جَلَسَتْ لِلْإِعْرَاضِ عَنِ الْخُرُوجِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا فَيَتَحَقَّقُ عَدَمُ الْخُرُوجِ سَوَاءً تَغَيَّرَتِ الْهَيْئَةُ أَوْ لَا، وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي الْمَحْيِئُ

(قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْمَحِيطِ": إِنْ لَمْ تَقُومِ السَّاعَةَ إلخ) فِيهِ: أَنَّ مَا فِي "الْمَحِيطِ" لَا يَفِيدُ اشْتِرَاطَ عَدَمِ تَغْيِيرِ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ؛ إِذْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ((مَا دَامَتْ فِي تَهَيُّؤِ الْخُرُوجِ)) مَا دَامَتْ مُنَاقَشَةً لَهُ، عَازِمَةً عَلَيْهِ، غَيْرَ مَعْرِضَةٍ عَمَهُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَغْيِيرِ الْهَيْئَةِ الَّتِي تَحْصُلُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ، حَتَّى يُحْتَاجَ لِلْفَرْقِ الْبَعِيدِ الَّذِي ذَكَرَهُ، تَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْقَامُوسِ": ((الْهَيْئَةُ: حَالُ الشَّيْءِ وَكَيْفِيَّتُهُ، وَهَاءٌ إِلَيْهِ: اشْتِاقٌ، وَلِلْأَمْرِ يَهَاءٌ وَيَهْيَاءٌ: أَخَذَ لَهُ هَيْئَتُهُ، كَتَهَيَّأَ لَهُ)) انْتَهَى.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ الْجُلُوسُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَاضِ إلخ) عَلَى هَذَا لَا بَدَّ لِتَحَقُّقِ عَدَمِ الْحَسَنِ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْجُلُوسِ وَالْإِعْرَاضِ، مَعَ أَنَّ الْعِبَارَاتِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مُعْجَرِدٌ جُلُوسٍ سَاعَةً يَفُوتُ الْفَوْرُ.

(١) "الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٣/٤.

(٣) "الشَّرْئِلَالِيَّةُ": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٤٨/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٣/٤.

وهذه تُسمَّى يمينَ القورِ تفرَّدَ "أبو حنيفة" - رحمه الله - بإظهارها ولم يخالفه أحدٌ. (و) كذا (في) حليته: (إن تغديتُ) فكذا (بعد قول الطالب): تعالَ (تغدَّ معي) شرطٌ لحنث (تغديهِ معه) ذلك الطعام المدعو إليه، (وإن ضمَّ) إلى: إن تغديتُ.....

[٤٠٧٤ ق] المُنْبَتُّ وهو لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِفِعْلِهِ، وَالْفَاعِلُ إِذَا تَهَيَّأَ لِلْفِعْلِ وَجَلَسَ مُنْتَظِرًا لَهُ عَارِمًا عَيْه لَا يَكُونُ مُعْرِضًا عَنْهُ بَلْ هُوَ فَاعِلٌ حُكْمًا، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ هُنَا لِيُعْلَمَ بِهَا أَنَّ الْحُسُوسَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ ضِدُّ الْفِعْلِ الْمُرَادِ ظَاهِرًا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، فَتَدَبَّرْهُ.

[١٧٥٩٦] (قوله): وهذه تُسمَّى يمينَ القورِ (الخ) مِنْ فَارَتْ الْقِدْرُ غَلَتْ، اسْتُعِيرَ لِلسُّرْعَةِ، أَوْ مِنْ قَوْرَانَ الْغَضَبِ، انْفَرَدَ الْإِمَامُ بِإِظْهَارِهَا وَكَانَتِ الْيَمِينُ أَوَّلًا قِسْمَيْنِ: مُؤَبَّدَةٌ: أَيُّ مُطَبَّقَةٌ وَمُوقَّتَةٌ. وَهَذِهِ مُؤَبَّدَةٌ لَفْظًا مُوقَّتَةٌ مَعْنَى تَتَّقِيْدُ بِالْحَالِ، إِمَّا بِأَنْ تَكُونَ بِنَاءً عَلَى أَمْرٍ حَالِيٍّ كَمَا مَثَلُ، أَوْ أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِكَلَامٍ يَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ، كَمَا فِي: إِنْ تَغَدَّيْتُ، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(١).

٨٤ ٣

[١٧٥٩٧] (قوله): وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنْ "الْمَحِيطِ"، لَكِنْ نَقَلَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣) عَنْ "زُفَرٍ" وَ"الشَّافِعِيِّ": الْحِنْثُ بِهَا اعْتِبَارًا لِلْإِطْلَاقِ اللَّفْظِيِّ.

[١٧٥٩٨] (قوله): تَغَدَّيْهِ مَعَهُ نَائِبُ فَاعِلٍ شَرْطٌ، فَلَوْ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَتَغَدَّى لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ حَوَابَةَ حَرَجٍ مَخْرَجَ الْجَوَابِ فَيَنْطَبِقُ عَلَى السُّؤَالِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْغَدَاءِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ، كَذَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤). [١٧٥٩٩] (قوله): ذَلِكَ الطَّعَامُ الْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ) كَذَا فِي "الْإِيضَاحِ" لـ "ابن كمال" مَعْرِيًّا إِلَى "الْهِدَايَةِ"، وَالَّذِي فِي "الْهِدَايَةِ" هُوَ مَا سَمِعْتُهُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ أَيُّ: التَّغَدَّى، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الطَّعَامُ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ الْغَدَاءِ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّ قَوْلَ 'الْهِدَايَةِ': ((فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْغَدَاءِ (الخ))) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيُّ: إِلَى أَكْلِ الْغَدَاءِ، أَوْ أَنَّهُ أَطَقَ أَعْدَاءَ

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٣/ب.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٢/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٧/٤.

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٧٩/٢.

(اليوم أو معك) فعبيدي حرٌّ.....

عنى التَّغْدِي تَسَاهُلًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الْآتِي^(١): ((الْغَدَاءُ الْأَكْلُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ)).
قال في "الفتح"^(٢) هناك: ((وهذا تَسَاهُلٌ مَعْرُوفٌ الْمَعْنَى فَلَا يُعْتَرَضُ بِهِ)) اهـ.

وَيَلْزَمُ عَلَى مَا فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ": أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ فِي بَيْتِهِ وَحْدَهُ يَحْنُثُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ هُوَ التَّغْدِي مَعَ الطَّالِبِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الصَّالِبِ وَلَا فِي كَلَامِ الْخَالِفِ تَعْيِينُ طَعَامٍ، بَلْ لَوْ دَعَاهُ إِلَى الْغَدَاءِ مَعَهُ قَبْلَ حُضُورِ طَعَامٍ أَصْلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، بِدَلِيلِ تَعْلِيلِهِمْ: أَنَّ الْجَوَابَ يَنْطَبِقُ عَلَى السُّؤَالِ، نَعَمْ لَوْ قَالَ الطَّالِبُ: نَعِدْ مَعِيَ هَذَا الطَّعَامَ تَقْيِدَ بِهِ، أَمَّا بَدُونِ ذَلِكَ فَلَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا الْفَهْمَ الَّذِي فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ" غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَمْ أَرْ مَنْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ وَإِنْ عَوَّلَ "الشَّارِحُ" عَلَيْهِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٦٠٠] (قَوْلُهُ: الْيَوْمَ أَوْ مَعَكَ) مَفْعُولٌ [١/٧٥ق/٤] ضَمَّ أَيُّ: بِأَنَّ قَالَ: إِنَّ تَغَدَّيْتُ الْيَوْمَ، أَوْ قَالَ: إِنَّ تَغَدَّيْتُ مَعَكَ حَيْثُ تَمَطَّلَقَ التَّغْدِي، وَاعْتَرَضَ "ح"^(٣) قَوْلُهُ: أَوْ مَعَكَ: ((بِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى السُّؤَالِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ فِيهِ لَفْظَةُ ((مَعَ)) فَالضُّوَابُ أَنَّ يَقُولَ: تَغَدَّ عِنْدِي، كَمَا قَالَ فِي "الْكُنْزِ"^(٤))) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَيَلْزَمُ عَلَى مَا فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ": أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ الْخ) لَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ الْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ فِي بَيْتِهِ وَحْدَهُ لَمْ يَصْدُقْ أَنَّهُ تَغَدَّاهُ مَعَهُ الَّذِي جَعَلَ شَرْطَ الْحَنْثِ حَتَّى يَحْنُثَ، بَلِ الظَّاهِرُ صَحَّةُ مَا قَالَهُ "ابْنُ كَمَالٍ"؛ لِمُوَافَقَتِهِ لظَاهِرِ عِبَارَةِ "الْهِدَايَةِ" بِدُونِ احْتِجَاجٍ لِدَعْوَى تَحْوِزٍ أَوْ حَذْفِ مَصَافٍ، وَالطَّعَامُ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي كَلَامٍ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنَّ الْمَسْئُولَ الطَّعَامَ الْحَالِي، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ، وَالْجَوَابُ مُتَضَمِّنٌ لَهُ، وَبَدَلُ لَذَلِكَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ عَنْ "الدَّخِيرَةِ"، وَحَمَلُ عِبَارَتِهَا عَلَى التَّسَاهُلِ لَا يَلِيقُ، وَلَا يَنَاسِبُ حَمَلُ عِبَارَاتِ الْمُؤَلِّفِينَ عَلَى ذَلِكَ بِدُونِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ.

(١) ص ٤٥٣-٤٥٤ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٧.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول ق ٢٣٩/أ.

(٤) اطر "شرح العيبي عني الكثر": كتاب الأيمان - باب أحكام اليمين في الدخول والسكى إلخ ١/٢٥٩.

(حَيْثُ مَطْلُقُ التَّغْدِي) لزيادته على الجواب.....

قلت: لكن في "الذخيرة": ((قال له: تغد معي، فقال: والله لا أتغدى^(١)) فذهب إلى بيته وتغدى مع أهله لا يحنت، ووجه ذلك: أنَّ يمينه عُقِدَتْ على غداء مُعَيَّن وهو الذي دَعَاهُ إليه؛ لأنَّ قوله: والله لا أتغدى خرج جواباً لسؤال المخاطب وأمكن جعله جواباً؛ لأنه لم يزد على حرف الجواب فيجعل جواباً والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال، والسؤال وقع على غداء بعينه بدلالة قوله: ((تغد معي)) أي: هذا الغداء فيجعل ذلك كالمصرح به في السؤال، كأنه قال: تغد معي هذا الغداء، والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال، بخلاف ما لو قال: والله لا أتغدى معك؛ لأنه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن أن يجعل جواباً فجعل ابتداءً ولا قيد فيه)) اهـ. ومثله في "الناتر خانية"^(٢) عن "السراجية"^(٣)، فعلم أنَّ قوله: إنَّ تغديت معك زيادة على الجواب، وإن كان لفظ ((مع)) مذكوراً في كلام الطالب للاستغناء عنه ولعمومه المدعو إليه وغيره، أي: التغدي معه في ذلك اليوم وغيره، لكن لا يخلو عن نظير. فالظاهر ما قاله "ح"، فتدبر. ثم في هذه العبارة إطلاق الغداء على التغدي كما وقع في عبارة "الهداية"^(٤) تساهلاً.

[١٧٩٠١] (قوله: حَيْثُ مَطْلُقُ التَّغْدِي) الإطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغدى معه، أو في بيته مثلاً في ذلك اليوم، وبالنظر إلى قوله: ((مع)) تغدي معه، ولو في غير هذا الوقت، ولا يحنت إنَّ تغدى مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه، "ط"^(٥).

(قوله: فالظاهر ما قاله 'ح'، فتدبر إلخ) لا يصح استظهار ما قاله 'الحبي' وتباعه مع وجود

النقل بخلافه.

(١) في "٣": ((مقال: لا والله لا أتغدى)).

(٢) لم نعثر على المسألة في لقسم المطبوع من "الناتر خانية".

(٣) 'السراجية': كتاب الأيمان - باب اليمين على الأكل ٣٣٠/١ (هامش 'فتاوى قاصيحات').

(٤) 'الهداية': كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٧٩/٢.

(٥) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٩ ٢.

فَجُعِلَ مُبْتَدِئًا. وفي طلاقِ "الأشباه"^(١): ((إنَّ)) للتراخي إلا بقرينةِ الفورِ، ومه: طَلَبَ جماعَها فأبَت فقال: إن لم تدخلني معي البيتَ فدخلت بعد سكونِ شهوتِهِ.....

[١٧٦٠٢] (قوله: فَجُعِلَ مُبْتَدِئًا) لكن لو نَوَى الجَوَابَ دُونَ الْإِيتَاءِ صُدِّقَ دِيَانَةً لِأَنَّ احْتِمَالَ كَوْنِهِ جَوَابًا قَائِمًا، لَا قَضَاءً لِمُخَالَفَتِهِ الظَّاهِرَ فِيمَا فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّ تَغْدَيْتُ وَنَوَى مَا بَيْنَ الْفَوْرِ وَالْأَبَدِ كَالْيَوْمِ أَوْ الْعَدِ لَمْ يُصَدِّقْ أَصْلًا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْمَلْفُوظِ، وَالْحَالُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ فَانْتَفَى دَلَالَةُ الْحَالِ وَدَلَالَةُ الْمَقَالِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَنَوَى عَدَدًا، أَوْ: لَا يَأْكُلُ طَعَامًا وَنَوَى لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ لَمْ يَصَحَّ، كَذَا فِي "شرح تلخيص الجامع".

[١٧٦٠٣] (قوله: ((إنَّ)) للتراخي إلخ) احتَرَزَ بِهَا عَنْ ((إِذَا)) فَإِنَّهَا لِلْفَوْرِ، فَقِي "الْحَانِيَّة"^(٢): ((إِذَا فَعَلْتَ [٤١/٧٥ق/ب] كَذَا فَلَمْ أَفْعَلْ كَذَا، قَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ": إِذَا لَمْ يَفْعَلْ عَلَى أَثَرِ الْفِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ حَيْثُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَهُوَ عَلَى الْأَبَدِ. وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": عَلَى الْفَوْرِ أَيْضًا)) اهـ.

وَمَعْنَى كَوْنِ ((إِنْ)) لِلتَّارِخِيِّ أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّارِخِيِّ وَغَيْرِهِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةِ الْفَوْرِ، وَالْمُرَادُ فِعْلُ الشَّرْطِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، أَوْ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا قَالَ لَهَا: إِنْ خَرَجْتَ فَكَذَا، وَخَرَجْتَ قَوْرًا أَوْ بَعْدَ يَوْمٍ مَثَلًا حَيْثُ إِلَّا لِقَرِينَةِ الْفَوْرِ فَيَتَقَيَّدُ بِهِ كَمَا مَرَّ^(٣)، وَمِنْهُ مَا مُثِّلَ بِهِ، وَكَذَا مَا فِي "الْحَانِيَّة"^(٤): ((إِنْ دَخَلْتُ دَارَكَ فَلَمْ أَجْلِسْ، فَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ)) اهـ. أَي: الْجُلُوسُ عَلَى فَوْرِ الدُّخُولِ. وَفِيهَا^(٤) أَيْضًا:

(قوله: كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَنَوَى عَدَدًا إلخ) الظَّاهِرُ: حَذَفُ لَفْظِ النِّسَاءِ وَالطَّعَامِ.

(١) "الأشباه والنظائر": ص ٢١١-.

(٢) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل: فما يكون على الفور أو على الأبد ٣١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل: فيما يكون على الفور أو على الأبد ٣٢/٢، تنصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

حَيْثُ. وفي "البحر" عن "المحيط": طُولُ التَّشَاوُجِ لَا يَقْطَعُ الْفَوْرَ، وَكَذَا لَوْ خَافَتْ
فَوْتَ الصَّلَاةِ فَصَلَّتْ،.....

((إِنْ بَعَثْتُ إِلَيْكَ فَلَمْ تَأْتِنِي فَعَبْدِي حُرٌّ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَأَنَاءَ ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِ ثَانِيًا فَلَمْ يَأْتِهِ حَيْثُ، وَلَا يَطْلُ
الْيَمِينُ بِالْبِرِّ حَتَّى يَحْنُثَ مَرَّةً فَحِينَئِذٍ يَطْلُ الْيَمِينُ)) اهـ.

مطلب: إِنْ ضَرَبْتَنِي وَلَمْ أَضْرِبْكَ

وفي "الذخيرة": ((إِنْ ضَرَبْتَنِي وَلَمْ أَضْرِبْكَ، فَهَذَا عَلَى الْمَاضِي عِنْدَنَا، كَأَنَّهُ قُلْتُ: وَلَمْ أَكُنْ
ضَرَبْتُكَ قَبْلَ ضَرْبِكَ إِنِّي، وَإِنْ نَوَيْتُ بَعْدَ صَحَّ أَيُّ: إِنْ ضَرَبْتَنِي ابْتِدَاءً وَلَمْ أَضْرِبْكَ بَعْدَهُ وَيَكُونُ
عَلَى الْفَوْرِ. والحاصل: أَنَّ كَلِمَةَ ((وَلَمْ)) تَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ، كَمَا: إِنْ أَتَيْتَنِي وَلَمْ أَتِكَ، إِنْ زُرْتَنِي وَلَمْ
أُزْرِكَ، وَقَدْ تَقَعُ عَلَى الْفَوْرِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ مَعَانِي كَلَامِ النَّاسِ، وَكَذَلِكَ تَقَعُ عَلَى ((قَبْلُ)) وَعَلَى
((بَعْدُ)) كَمَا مَرَّ، وَفِي: إِنْ كَلَّمْتَنِي وَلَمْ أُجِبْكَ عَلَى ((بَعْدُ))؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُ، وَعَسَى الْفَوْرُ
أَيْضًا بِاعْتِبَارِ الْعَادَةِ)). اهـ ملخصاً.

٨٥/٣

[١٧٦٠٤] (قوله: حَيْثُ) قَالَ فِي "الِإِحْتِيَارِ"^(١): ((لَأَنَّ مَقْصُودَهُ الدُّخُولُ لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَقَدْ
فَاتَ، فَصَارَ شَرْطُ الْحَيْثُ عَدَمَ الدُّخُولِ لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَقَدْ وَجَدَ)) اهـ.

[١٧٦٠٥] (قوله: وفي "البحر" عن "المحيط" عبارة^(٢)): ((إِذَا قَالَ لِمَرَأَتِهِ: إِذَا لَمْ تَحِيْنِي إِلَى
الْفِرَاشِ هَذِهِ السَّاعَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَهُمَا فِي التَّشَاوُجِ فَطَالَ بَيْنَهُمَا، كَانَ عَلَى الْفَوْرِ حَتَّى لَوْ ذَهَبَتْ
إِلَى الْفِرَاشِ لَا يَحْنُثُ)) اهـ.

وظاهره ولو كان بعد سكون شهوته فيقيد به ما قبله لكنه خلاف ما يفهم مما نقناه^(٣) عن
"الإختيار"، فينبغي تقييد هذا بما إذا لم تسكن شهوته، فتأمل.

[١٧٦٠٦] (قوله: وكذا إلخ) وكذا لو أخذها البول فيالت كما قدمناه^(٤). وقيل: الصلاة تقطع

(١) "الإختيار": كتاب الأيمان - فصل: فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب ٥٨/٤.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٣/٤.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) المقولة [١٧٥٩٥] قوله: ((فَوْرًا)).

أو اشتغلت بالوضوء للصلاة المكتوبة، أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة؛ لأنه "عذر شرعاً، وكذا عرفاً. (مركب العبد المأذون).....

الفور؛ لأنها عمل آخر، والفتوى على الأول، كما في 'البحر' (١).

[١٧٦٠٧] (قوله: أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة) أي: إذا خافت فوتها كما يُعَمَّمُ قَبْلَهُ، وهذا تكرارٌ إلا أن يُحْمَلَ على ما إذا كان الحلفُ وهي تُصَلِّي، تأمل، قال في 'البحر' (١): ((ولو اشتغلت بالتطوع أو بالوضوء، أو أكلت أو شربت حيث لَأَنْ [٤ ق ٧٦] هذا ليس بعذر شرعاً)) اهـ.

مطلب: لا يركب دابةً فلان

[١٧٦٠٨] (قوله: مركب العبد المأذون إلخ) يعني لو حلف لا يركب دابةً فلان فركب دابةً عبده فإنه يحنث بشرطين: الأول: أن ينويها، الثاني: أن لا يكون عليه دينٌ مُستغْرِقٌ، أمّا إذا كان عليه دينٌ مُستغْرِقٌ لا يحنث وإن نوى؛ لأنه لا ملك للمولى فيه عند "أبي حنيفة"، وإن كان الدين غير مُستغْرِقٍ أو لم يكن عليه دينٌ لا يحنث ما لم ينوّه؛ لأنَّ الملك فيه للمولى، لكنه يُضاف للعبد عرفاً، وكذا شرعاً قال ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ» (٢) الحديث، فتحتل الإضافة إلى المولى فلا بُدَّ

(قوله: أي: إذا خافت فوتها إلخ) الذي يظهر في هذه المسألة إبقاء قوبه: ((أو اشتغلت)) على ظاهره، ويكون قوله: ((لو خافت)) ليس احترازياً، ومفهومه غير معتبر، والقصد بما هنا يبيّن أنه لا يخافه، وغير هذا غير ظاهر من كلامه تأمل، واشتغالها بالمكتوبة شامل للقضاء والأداء. (قوله: قال ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ» الحديث)، تمامه: «فمائه للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع».

(١) "اسحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤ ٣٤٣.
(٢) أخرجه مالك ٦١٧/٢ في البيوع - باب ثمر المال يباع أصله (مختصراً)، وأحمد ٥٤٠٦٢، وإسحاري (٢٢٠٤) في البيوع - من باع بخلاً قد أبرت، ومسلم (١٥٤٣) في البيوع - من باع بخلاً عيبه ثمر، وأبو داود (٣٤٣٣) في البيوع - العبد يباع وله مال، والترمذي (١٢٤٤) في البيوع - ما جاء في ابتاع السجل بعد تأبير، والسنن ٢٩٦٧ في البيوع - العبد يباع - والنسخ يباع أصلها، وابن ماجه (٢٢١٠) و(٢٢١١) في التجارات - من باع بخلاً وغيرهم.

والمكاتب (ليس لمولاه في حق اليمين إلا) بشرطين (إذا لم يكن دينه مستغرقاً و) قد (نواه) فحينئذ يحنث. (حلف لا يركب، فاليمين على ما يركبه الناس) عرفاً من فرسٍ وحمار، (فلو ركب ظهر إنسان) أو بعيراً أو بقرةً أو فيلاً.....

من النية، وقال "أبو يوسف" في الوجوه كلها يحنث إذا نواه، وقال "محمد": يحنث وإن لم ينو لاعتبار حقيقة الملك؛ إذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما، "هداية"^(١). قلت: وبه ظهر أن التقيد بالمأذون لأنه محل الخلاف فيحنث في غير المأذون إذا نواه بالأولى اتفاقاً.

[١٧٦٠٩] (قوله: والمكاتب) لم أر من ذكره هنا، ولا يتأتى فيه هذا التفصيل، وإنما قال في "البحر"^(٢) عن "المحيط": ((ولو ركب دابة مكاتبه لا يحنث؛ لأن ملكه ليس بمضاف إلى المولى لا ذاتاً ولا يداً)) اهـ.

ومقتضاه: أنه لا يحنث وإن نواه اتفاقاً؛ لأن دابته ملك له لا لمولاه ولذا يضمنها المولى بالإتلاف سواء كان عليه دين أو لا، فتدبر. ثم رأيت "القهستاني"^(٣) قال: ((والإضافة إلى المأذون تشير إلى أنه لو ركب مركب المكاتب لم يحنث)).

(قوله: فيحنث في غير المأذون إذا نواه بالأولى إلخ) ليس شرطاً.

- من طرق عن سالم ونافع عن ابن عمر يبلغ به النبي ﷺ قال: ((من باع نخلاً بعد أن تؤثر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع))، ورواه بعضهم مختصراً. ورواه عن نافع مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر وعبد ربه بن سعيد وليث بن سعد وغيرهم. ورواه عن الزهري عن سالم، ابن عيينة ومعر والليث ويونس وغيرهم. ورواه سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر، (ج) وعن عطاء عن جابر أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٩٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٢٤)، ورواه عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع: ((من أعتق عبداً وله مال))، أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٩٨٠) (٤٩٨١).

(١) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٧٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٣/٤.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٩٠/١.

(لا يَحْنُثُ) استحساناً إلا بالنِّية، "ظهيرية"^(١). قلتُ: وينبغي حِنْثُهُ بالبعير في مصر والشام، وبالفيل في الهند؛ للتعريف، قاله المصنّف^(٢).....

[١٧٦١٠] (قوله: لا يَحْنُثُ استحساناً) أي: وإن كان اسمُ الدَّابةِ لما يَدِبُّ على الأرض إذا قال: دابةٌ فلان؛ لأنَّ العُرْفَ خَصَّصَهُ بالركوبِ المعتادِ، والمعتادُ هو الحِمَارُ والبُغْلُ والفرسُ فيقيدُ به وإن كان الحِمْلُ ممَّا يُرَكَبُ أيضاً في الأسفارِ وبعضِ الأوقاتِ فلا يَحْنُثُ بالحِمْلِ إلا إذا نَوَاهُ، وكذا الفيلُ والبقرُ إذا نَوَاهُ حِنْثٌ وإلا لا، وَيَنْبَغِي إنَّ كان الحَالِفُ مِنَ الْبَنُو أَنْ يَنْعَقِدَ على الحِمْلِ أيضاً بلا نِيَّةٍ؛ لأنَّ رُكُوبَهُ مُعْتَادٌ لَهُمْ، وكذا إنَّ كان حَضَرِيًّا جَمَّالاً والمَحْلُوفُ على دَابَّتِهِ حَمَّالٌ دَخَلَ فِي يَمِينِهِ بلا نِيَّةٍ، وإذا كان مُقْتَضِي اللَّفْظِ انعقادها على الأنواعِ الثلاثةِ، فلو نَوَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ بَأَن نَوَى الحِمَارَ دُونَ الْفَرَسِ - مثلاً - لا يُصَدِّقُ دِيَانَةً ولا قِضَاءً؛ لأنَّ [٧٦١/٤] نِيَّةُ الْخُصُوصِ لا تَصَحُّ في غير اللَّفْظِ، وسيأتي تَمَامُهُ في الفَصْلِ الآتِي، كذا في "الفتح"^(٣).

قلتُ: أي: لأنَّ المَحْمُولَ على العُرْفِ هو لَفْظُ ((أَرْكَبُ)) لا لَفْظُ ((دَابَّةٌ))، فإنَّ لَفْظَ ((دَابَّةٌ)) يَشْمَلُ الْكُلَّ عُرْفًا وَلُغَةً، وإنما خَصَّصَ العُرْفَ لَفْظَ ((أَرْكَبُ)) بهذه الأنواعِ الثلاثةِ، فلو نَوَى بَعْضُهَا لم يَصَحَّ؛ لأنَّه تَخْصِيصُ الْفِعْلِ ولا عُمُومٌ لَهُ، وسيأتي^(٤) تَمَامُهُ، ثُمَّ حَيْثُ كَانَ الْمَدَارُ على العُرْفِ الْمُعْتَادِ فَيَنْبَغِي أَنَّ الحَالِفَ لو كان لَيْسَ مِمَّنْ يَرْكَبُ الحِمَارَ أَنْ لا يَحْنُثَ بِالْحِمَارِ، وأنَّه لو كان الحَالِفُ مُسَافِرًا أَنْ يَحْنُثَ بِالْحِمْلِ بلا نِيَّةٍ.

[١٧٦١١] (قوله: وَيَنْبَغِي حِنْثُهُ بِالْبَعِيرِ إلخ) أي: إذا كان مِمَّنْ يَرْكَبُ الْبَعِيرَ، كَالْمُسَافِرِ وَالْجَمَّالِ وَأَهْلِ الْبَنُو، كما عُرِفَ ممَّا نَقَلْنَاهُ^(٥) عن "الفتح".

(قوله: فلو نَوَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ بَأَن نَوَى الحِمَارَ دُونَ الْفَرَسِ إلخ) أي: بهذه الجملة. وإلا فَنِيَّةُ الْبَعْضِ بِلَفْظِ الدَّابَّةِ تَصَحُّ كما يظهر؛ إذ هي نِيَّةُ الْخُصُوصِ في اللَّفْظِ، تأمل.

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الأول - الفصل الخامس: في الصرب والقتل والركوب ١٢٩ق/ب

(٢) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكى إلخ ١/١٩٦ق/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٣/٤ - ٣٩٤.

(٤) المقولة [١٧٦١٣] قوله: ((ولو حَلَفَ لا يَرْكَبُ، أو لا يَرْكَبُ مَرَكَّأً))

(٥) في المقولة السابقة.

ولو حُمِلَ على الدابة مُكْرَهَا فلا حِنْثَ كحلفه: لا يركبُ فرساً فركبَ برذوناً أو بعكسه: لأنَّ الفرسَ اسمٌ للعربيِّ، والبرذونَ اسمٌ للعجميِّ، والخيلُ يعمُّ هذا لو يمينه بالعربية، ولو بالفارسية حِنْثٌ بكلِّ حال، ولو حَلَفَ: لا يركبُ أو: لا يركبُ مَرَكَباً، حِنْثٌ بكلِّ مَرَكَبٍ سفينةً أو مَحْمِلاً أو دابةً سوى الآدميِّ، وسيجيء ما لو حَلَفَ لا يركبُ حيواناً أو دابةً.

[١٧٦١٢] (قوله: ولو حُمِلَ إلخ) أمّا لو أُكْرِهَ على الرُّكُوبِ فَرَكِبَ حِنْثٌ، "ط"^(١).
 [١٧٦١٣] (قوله: ولو حَلَفَ: لا يركبُ، أو: لا يركبُ مَرَكَباً) كذا في بعض النسخ، ومثله في "البحر"^(٢) عن "الطهيريّة"^(٣)، وكذا في "الخانيّة"^(٤)، وهو مُخَالَفٌ لقول "المُصَنِّفِ" المارِّ^(٥) قرياً، فاليمينُ على ما يركبه الناسُ، نعم في بعض النسخ: حَلَفَ لا يركبُ مَرَكَباً، ومثله في "النهر"^(٦)، وفي "التاترخانيّة"^(٧): ((حَلَفَ لا يركبُ مَرَكَباً فَرَكِبَ سَفِينَةً، قال "الحسن" في "المجرد": لا يحنث، وعليه الفتوى)) اهـ لكنَّ العُرفَ الآن: المَرَكَبُ خاصٌّ بالسَّفِينَةِ، فينبغي أن لا يحنثَ بغيرها.
 [١٧٦١٤] (قوله: وسيجيء^(٨)) أي: قرياً في الباب الآتي، والله سبحانه أعلم.

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٤/٤.

(٣) "الطهيريّة": كتاب الأيمان - الفصل الخامس - النوع الثاني في الركوب ق ١٣٠/أ.

(٤) "الخانيّة": كتاب الأيمان - فصل في الركوب ٩٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٤٠٦ - وما بعدها "در".

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٤/أ.

(٧) "التاترخانيّة": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٦١٨/٤.

(٨) ص ٤٢٧ - وما بعدها "در".

﴿بابُ اليمين في الأكل والشرب واللُّبس والكلام﴾

(تم الأكل: إيصالُ ما يحتملُ المضغَ بفيه إلى الجوفِ) كخبزٍ وفاكهةٍ، (مضغٌ أو لا) أي: وإن ابتلعه بغير مضغٍ. (والشربُ إيصالُ ما لا يحتملُ الأكلَ من المائعات إلى الجوفِ) كماءٍ وعسلٍ،.....

﴿بابُ اليمين في الأكل والشرب واللُّبس والكلام﴾

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب اليمين^(١) بالبيع والشراء، فكان المناسب إسقاط اللبس من هذه الترجمة وذكره هناك.

[١٧٦١٥] (قوله: ثم الأكل) ترتيب إخباري، "ط"^(٢).

[١٧٦١٦] (قوله: إلى الجوفِ) متعلق بإيصال، فلو حلف لا يأكل كذا أو لا يشرب فأدخله في فيه ومضغه ثم ألقاه لا يحنت حتى يدخله في جوفه؛ لأنه بنون ذلك لا يكون أكلاً بل يكون ذوقاً، "ط"^(٢) عن "البحر"^(٣).

٨٦/٣

[١٧٦١٧] (قوله: كماءٍ وعسلٍ) أي: غير جامدٍ وإلا فهو مأكول، تأمل. ثم إن المائع الذي لا يحتمل المضغ إنما يسمى مشروباً إذا تناوله وحده وإلا فهو مأكول، وكذا عكسه؛ ففي "البحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤): ((لو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكله بخبزٍ أو تمرٍ، أو لا يأكل هذا لعسلٍ

﴿بابُ اليمين في الأكل والشرب واللُّبس والكلام﴾

(قوله: لم يذكر مسائل اللبس هنا إلخ) ذكر بعض مسائل اللبس في هذا الباب، وذكر غالب مسائله في الباب الآتي، وهي داخلة في قوله: ((وغيرها)) كما نبّه عليه فيما يأتي.

(١) ص ٦١٧ - "در".

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٤/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٦/٣ تصرف.

أو الحَلَّ فأكَلَهُ بِخُبْزٍ يَحْنُثُ؛ لَأَنَّهُ هكَذَا يَكُونُ. وَلَوْ أَكَلَهُ بَانْفِرَادِهِ لَا يَحْنُثُ؛ لَأَنَّهُ شَرِبَ لَا أَكَلَ، وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْخُبْزَ فَجَفَّفَهُ ثُمَّ دَقَّهُ وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَشَرِبَهُ لَا يَحْنُثُ؛ لَأَنَّهُ شَرِبَ لَا أَكَلَ)) اهـ.

وفي "الفتح"^(١): ((حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا فَشَرِبَهُ لَا يَحْنُثُ، [٤/٧٧ق] ولو تَرَدَّدَ فِيهِ فَأَوْصَلَهُ إِلَى جَوْفِهِ حِنْثٌ)) اهـ.

وقوله: ((تَرَدَّدَ فِيهِ)) بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ أَيْ: فَتَ الْخُبْزِ فِيهِ، وَفِي "الْحَانِثِ"^(٢): ((حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّبَنَ فَطَبَخَ بِهِ أَرُزًا فَأَكَلَهُ، قَالَ "أَبُو بَكْرِ الْبَلْخِي": لَا يَحْنُثُ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ مَاءً، وَإِنْ كَانَ يَرَى عَيْتَهُ، وَكَذَا لَوْ جَعَلَهُ جُبْنًا إِلَّا أَنْ يَنْوِي أَكْلَ مَا يُتَّخَذُ مِنْهُ. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ السَّمْنَ فَأَكَلَ سَوِيْقًا مَلْتُوتًا بِالسَّمَنِ، ذَكَرَ فِي "الأَصْلِ"^(٣): إِنْ كَانَ السَّمْنُ مُسْتَيِّنًا يَجِدُ طَعْمَهُ حِنْثٌ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَهْلَكٍ. وَذَكَرَ "الْحَاكِمُ" فِي "المَخْتَصَرِ"^(٤): إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ عُصِرَ سَالَ مِنْهُ السَّمْنُ حِنْثٌ. وَإِلَّا لَا، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ))، قَالَ - أَيْ "قَاضِي خَانَ" -: ((وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرُزِّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ)) اهـ.

قلتُ: وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مَائِعًا كَلْبَنٍ وَسَمْنٍ وَخَلٍّ، فَإِنْ شَرِبَهُ لَا يَحْنُثُ، وَإِنْ تَنَاوَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ وَلَمْ يُسْتَهْلَكْ كَأَكْلِهِ بِخُبْزٍ أَوْ تَمْرٍ حِنْثٌ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَ بَأَنْ لَا يَجِدُ طَعْمَهُ أَوْ بَأَنْ لَا يَعْصِرُ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَفْسِيرِهِ لَمْ يَحْنُثُ، قَالَ "السَّائِحَانِي"^(٥): ((وَقَوْلُ "الْحَاكِمِ" أَرْفَقُ، وَلَدَا مَثَنَتْ عَلَيْهِ الشُّرُوحُ)) اهـ. وَأَمَّا لَوْ خَلَطَ مَاكُولًا بِمَا كُولٍ آخَرَ فَيَأْتِي^(٥) بَيَانُهُ فِي الْقُرُوعِ الْآتِيَةِ فِي أَتْنَاءِ الْبَابِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٤/٤.

(٢) "الحانث": كتاب الأيمان - فصل في الأكل ٥٦/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الأصل": كتاب الأيمان - باب الكفارة في اليمين في أكل الطعام ٢٤٧/٣.

(٤) "المختصر الكافي": لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالحاكم الشهيد المروزي السلمي النحوي

(ت ٣٣٤هـ) (الجواهر المضية ٣/٣١٣، تاج التراجم ص ٢٣١، الفوائد البهية ص ١٨٥).

(٥) ص ٤٤٨هـ - وما بعدها "در".

ففي حلفه لا يأكل بيضة حنث يبلغها، وفي لا يأكل عنباً مثلاً لا يحنث بمصه؛ لأن المص نوع ثالث، ولو عصره.....

[١٧٦١٨] (قوله: ففي حلفه إلخ) تفريع على تعريف الأكل، "ط" (١).

[١٧٦١٩] (قوله: حنث يبلغها) أي: مع قشرها أو بثونها إذا كانت مسلوقة.

[١٧٦٢٠] (قوله: وفي: لا يأكل عنباً إلخ) قال في "الفتح" (٢): ((ولو حلف لا يأكل عنباً، أو رمانة فجعل يمتصه ويرمي تفلّه) (٣) ويتلغ المتحصل بالمص لا يحنث؛ لأن هذا ليس أكلاً ولا شرباً، بل مص)) اهـ. ومثله في "البحر" (٤) عن "البدائع" (٥).

قلت: لكن يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو: إيصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات إلى الجوف إلا أن يكون المراد المائع وقت إدخاله الفم، وعليه فالمراد بالمص استخراج مائية الجامد بالفم وإيصالها إلى الجوف. ومقتضاه: أنه لو حلف لا يمتص شيئاً لا يحنث بشرب المائع، مع أن السنة في شرب الماء المص، فعلم أن المص أعم من الشرب من وجه، فيجتمعان فيما إذا أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين، وينفرد الشرب بالقب، والمص باستحلاب مائية الجامد بالفم، حتى لو عصر الفاكهة وشرب ماءها عنباً يحنث في حلفه: لا يشرب، لا في حلفه: لا يمتص، ولو شربه مصاً حنث فيهما، هذا ما ظهر لي.

[١٧٦٢١] (قوله: لأن المص نوع ثالث) أي: في بعض الأوجه كما في الصورة المذكورة، وإلا فقد يكون شرباً كما علمته.

(قوله: مع أن السنة في شرب الماء المص إلخ) ما ورد من أن السنة في شرب الماء المص فهو مجاز عن أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين. اهـ "سندي".

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٥/٤.

(٣) قوله: ((تفلّه)) هكذا خطه بالمشاة الفوقية، والذي في "القاموس" و"المصاح" بالناء الثلاثة. اهـ مُصحَّحه.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٤/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٩/٣.

وأكل قشره حنث، "بدائع". لكن في "تهذيب القلانسي"^(١): حلف لا يأكل سُكَّرًا لا يحنث بمصّه، وفي عرفنا يحنث، وأما الذوق فعمل الفم لمجرد معرفة الطعم، وصل إلى الجوف أم لا،.....

[١٧٦٢٢] (قوله: وأكل قشره) أي: ولم يشرب ماءه؛ لأنّ ذهاب [٧٧/٤] الماء لا يُخرجه من أن يكون أكلاً له، ألا ترى أنه إذا مضغه وابتلع الماء أنه لا يكون أكلاً له بابتلاع الماء، فدلّ أنّ أكل العنب هو أكل القشر والحصرم منه وقد وجد فيحنث، "بجر"^(٢) عن "البدائع"^(٣). وفيه نظير، كما في "الذخيرة"^(٤).

وحاصله: أنه ذكر في "العيون": ((أنه إذا ابتلع ماءه فقط لم يحنث، ولو ابتلع الحب أيضاً دون القشر يحنث))، وعلله "الصدر الشهيد": ((بأنّ العنب اسم لهذه الثلاثة، ففي الأول أكل الأقل، وفي الثاني الأكثر وله حكم الكل)).

[١٧٦٢٣] (قوله: لا يحنث بمصّه) لأنه ليس بأكل؛ فقد وصل إلى جوفه ما لا يتأتى فيه المضغ، "ذخيرة".

[١٧٦٢٤] (قوله: وفي عرفنا يحنث) من تيمّة كلام "القلانسي"، وهو محط الاستدراك. اهـ "ح"^(٥). أي: لأنه يؤكل بالمضغ وبالمص عادة، وكذا العنب والرمان.

[١٧٦٢٥] (قوله: وأما الذوق فعمل الفم إلخ) هذا هو الحق على ما في "الفتح"^(٥)،

(١) "تهذيب الوقعات" لأحمد القلانسي. ("كشف الظنون" ٥١٧/١، "الجواهر المضية" ٣٥٧/١، "الطبقات السبعة" ١٣٣/٢)

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٤/٤.

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٦/٣.

❖ قوله: ((كما في الذخيرة)) حيث قال: ((وإنه مشكل؛ لأنّ العنب اسم للكل، وكذلك الرمانة، فإذا أكل القشر والحصرم فقد أكل بعض ما عُقِدَ عليه اليمين فلا يحنث، وذكر المسألة في "العيون" في صورة أخرى فقال: إذا رمى قشره وحته وابتلع ماءه لم يحنث، ولو ابتلع ماءه وحته فقط حنث، وعلله "الصدر الشهيد" بأنّ العنب اسم لهذه الثلاثة، فهي الوجه الأول أكل الأقل فلا يصير أكلاً، وفي الثاني أكل الأكثر وله حكم الكل في كثير من الأحكام)). اهـ ملخصاً، اهـ منه.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩/١.

(٥) "الفتح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٥/٤.

فكلُّ^(١) أكلٍ وشربٍ ذوقٌ ولا عكسٌ، ولو تَمَضَّمُصَ للصلاة.....

خِلافاً لِمَا فِي "النَّظْمِ": ((مِنْ أَنَّهُ عَمَلُ الشَّقَاوِ دُونَ الْحَلَقِ))؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْوُصُولِ إِلَى الْجَوْفِ مَاخُوضٌ فِي مَفْهُومِ الذَّوْقِ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢) مِنْ رِوَايَةِ "هَشَامٍ": ((حَلَفَ لَا يَذُوقُ فَيَمِينُهُ عَلَى الذَّوْقِ حَقِيقَةً، وَهُوَ: أَنْ لَا يُوصِلَ إِلَى جَوْفِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ كَلَامُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: تَغَدَّ مَعِيَ فَحَلَفَ لَا يَذُوقُ مَعَهُ طَعَاماً^(٣)، فَهَذَا عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ)) اهـ.

مطلبٌ في الفرقِ بين الأكلِ والشربِ والذوقِ

(١٧٦٢٦) (قَوْلُهُ: فَكُلُّ أَكْلٍ وَشُرْبٍ ذَوْقٌ وَلَا عَكْسٌ) أَي: وَلَيْسَ كُلُّ ذَوْقٍ أَكْلاً أَوْ شَرْباً بِنَاءً عَلَى أَنَّ الذَّوْقَ أَعْمُ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَى الْجَوْفِ، بَلْ يَصْدُقُ بِذَوْنِهِ بِخِلَافِهِمَا، فَإِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ يَحْنُثُ فِي حَلْفِهِ: لَا يَذُوقُ، وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ أَوْ لَا يَشْرَبُ فَذَاقَ بَلَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ لَمْ يَحْنُثْ، لَكِنْ فِيهِ: أَنَّهُ قَدْ يَتَحَقَّقُ الْأَكْلُ بَلَا ذَوْقٍ، كَمَا لَوْ ابْتَسَعَ مَا يَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةُ طَعْمِهِ عَلَى الْمَضْغِ، كَبَيْضَةٍ أَوْ لَوْزَةٍ، وَعَلَيْهِ: فَبَيْنَ الْأَكْلِ وَالذَّوْقِ عُمُومٌ وَجَهِيٌّ، وَعَنْ هَذَا قُلْتُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): ((إِنَّ قَوْلَ "الْمَحِيطِ": - لَوْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ يَحْنُثُ - يَغِيبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَكْلُ الْمُقْتَرَنُ بِالْمَضْغِ، أَوْ بَلْعُ مَا يُدْرِكُ طَعْمُهُ بَلَا مَضْغٍ؛ لِأَنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ مَنْ ابْتَلَعَ قَلْبَ لَوْزَةٍ لَا يُقَالُ فِيهِ: ذَاقَهَا، وَلَا يَحْنُثُ بِبَلْعِهَا)) اهـ.

قُلْتُ: وَعَلَى مَا مَرَّ^(٥) عَنْ "النَّظْمِ" فَبَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ كَمَا بَيْنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. فَلَا يَحْنُثُ الْحَالِفُ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِفِعْلِ الْآخَرِ.

(١) فِي "د" وَ"و" وَ"ب": ((وَكُلُّ)) مَالِوَاو.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ٣٩٥/٤.

(٣) عِبَارَةُ "الْفَتْحِ": ((طَعَاماً وَشَرَاباً)).

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ٣٩٥/٤.

(٥) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

لا يَحْنُثُ، ولو عَنِ الذَّوْقِ الْأَكْلَ لَمْ يَصْدَقْ إِلَّا لِلدَّلِيلِ. (حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّحْلَةِ) أَوْ الْكَرْمَةِ (تَقْيِدَ حَنْثُهُ بِأَكْلِهِ مِنْ ثَمَرِهَا) بِالْمُثَلَّثَةِ، أَي: مَا يُخْرِجُ مِنْهَا بِلَا تَغْيِيرٍ بِصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ.

[١٧٦٢٧] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) أَي: [٤/٧٨ق/٤] فِي حَلْفِهِ: لَا يَنْذُقُ الْمَاءَ كَمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصُدُ بِهِ ذَوْقَ الْمَاءِ، بَلْ إِقَامَةَ الْقُرْبَةِ، وَلِذَا كُرِيَ الذَّوْقُ لِلصَّائِمِ دُونَ الْمَضْمَنَةِ. [١٧٦٢٨] (قَوْلُهُ: لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا لِلدَّلِيلِ) أَي: كَقَوْلِ الْقَائِلِ لَهُ: تَعَدَّ مَعِيَ كَمَا مَرَّ^(٢)، وَكَذَا الْعُرْفُ الْآنَ لَوْ قَالَ ابْتِدَاءً: لَا أَذُوقُ فِي بَيْتِ زَيْدٍ طَعَامًا فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْأَكْلُ.

مطلب: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّحْلَةِ

مطلب: إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ أَوْ وَجَدَ عُرْفٌ بِخِلَافِهَا تُرِكَتْ

[١٧٦٢٩] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّحْلَةِ إلخ) الْأَصْلُ فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ وَجَدَ عُرْفٌ بِخِلَافِ الْحَقِيقَةِ تُرِكَتْ. فَإِذَا عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَى مَا هُوَ مَأْكُولٌ بَعِيْنُهُ انْصَرَفَتْ إِلَى الْعَيْنِ؛ لِإِمْكَانِ الْعَمَلِ بِالْحَقِيقَةِ، وَإِذَا عَقَدَهَا عَلَى مَا لَيْسَ مَأْكُولًا بَعِيْنُهُ أَوْ هُوَ مَأْكُولٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا تُؤْكَلُ عَيْنُهُ عَادَةً انْصَرَفَتْ إِلَى مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ مَحَازًا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ شَيْئًا فَأَكَلَ مِنْ لَبَنِهَا أَوْ سَمْنِهَا لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الشَّاةِ مَأْكُولَةٌ فَيَنْصَرِفُ إِلَى عَيْنِهَا لَا مَا يَتَوَلَّدُ مِنْهَا، وَكَذَا الْعَنْبُ فَلَا يَحْنُثُ بِزَيْبِهِ وَعَصِيرِهِ، وَفِي النَّحْلَةِ يَحْنُثُ بِثَمَرِهَا وَطَلْعِهَا؛ لِأَنَّ عَيْنَهَا غَيْرُ مَأْكُولَةٍ، وَفِي الدَّقِيقِ يَحْنُثُ بِخُبْزِهِ؛ لِأَنَّ الدَّقِيقَ وَإِنْ كَانَ يُؤْكَلُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ كَذَلِكَ عَادَةً، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّنْخِيرَةِ".

[١٧٦٣٠] (قَوْلُهُ: أَوْ الْكَرْمَةِ) شَجَرَةُ الْعِنَبِ، وَلَمْ أَرَهَا بِالنَّاءِ، فَلْتُرَاجَعَ.

[١٧٦٣١] (قَوْلُهُ: بِالْمُثَلَّثَةِ) لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْهَا سِوَاءَ كَانَ ثَمَرًا - بِالْمُثَنَّى - أَوْ غَيْرُهُ كَالْجُمَارِ، وَهُوَ شَيْءٌ أَيْضًا لَيِّنٌ فِي رَأْسِ النَّحْلَةِ، وَلِأَنَّ النَّحْلَةَ مِثَالًا وَالْمُرَادُ مَا يُعْمَهَا وَغَيْرَهَا مِمَّا لَا تُؤْكَلُ عَيْنُهُ

(١) "الْجَوْهَرَةُ النَّبِيَّة": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٣٠١/٢.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٦٢٥] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا الذَّوْقُ فَعَمَلُ الْقَمِ إلخ)).

فِيحَنْتُ بِالْعَصِيرِ لَا بِالذَّبْسِ الْمَطْبُوحِ، وَلَا بِوَصْلِ غَصْنٍ مِنْهَا بِشَجَرَةٍ أُخْرَى. (وإن لم يكن) للشجرة ثمرة (تنصرف) يمينه (إلى ثمنها،.....)

[١٧٦٣٢] (قوله: فَبَحْتُ بِالْعَصِيرِ) اسْتَشْكِلَ بَأَنَّ اليمينَ على الأكلِ، والعَصِيرُ ثَمًا لَا يُؤْكَلُ، وَأَجِيبُ: بَأَنَّ الأكلَ هَا مَحَازُّ عَنْ التَّأْوِيلِ، فَاَلْمُرَادُ: لَا أَتَاوَلُ مِنْهَا شَيْئًا، "ط" (١).

قلتُ: مُقْتَضَى الْجَوَابِ أَنَّهُ بَحْتُ بِشَرْبِ الْعَصِيرِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْلِيلٍ؛ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ يَصَحُّ بَدُونِ هَذَا التَّأْوِيلِ. فَقَدْ ذَكَرْنَا (٢) عَنْ "البحر": ((لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا اللَّبَنَ أَوْ الْعَسَلَ أَوْ الْخَلَّ فَأَكَلَهُ بَخَيْرٍ يَحْنُتُ؛ لِأَنَّ أَكْلَهُ هَكَذَا يَكُونُ، وَكَذَا لَوْ ثَرَدَ فِي السِّبْ)). وَفِي "البرَّاءية" (٣): ((لَا يَأْكُلُ طَعَامًا يَصْرِفُ إِلَى كُلِّ مَأْكُولٍ مَطْعُومٍ، حَتَّى لَوْ أَكَلَ الْخَلَّ يَحْنُتُ)) اهـ. فَقَدْ صَحَّ أَكْلُ مَا يُشْرَبُ، فَكَذَا يُقَالُ هَا، فَتَأَمَّلْ.

[١٧٦٣٣] (قوله: لَا بِالذَّبْسِ الْمَطْبُوحِ) وَكَذَا السَّبْذُ وَالنَّاطِفُ [٤ و ١٨ ب] وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ مُصَافٌ إِلَى فِعْلٍ حَادِثٍ فَلَمْ يَبْقَ مُصَافًا إِلَى الشَّجَرَةِ، "بحر" (٤). وَلِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس - ٣٥]، "فتح" (٥). وَاحْتَرَزَ بِالْمَطْبُوحِ عَمَّا يَسِيلُ مِنَ الرُّطْبِ؛ فَإِنَّهُ يَحْنُتُ بِأَكْبِهِ، كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ".

مطلب فيما لو وصل غصن شجرة بأخرى

[١٧٦٣٤] (قوله: وَلَا بِوَصْلِ إِلَى) يَعْنِي إِذَا قَصَعَ غُصْنًا مِنَ الشَّجَرَةِ الْمُحْتَوِفِ عَلَيْهَا وَوَصَلَهُ بِشَجَرَةٍ أُخْرَى وَأَكَلَ مِنَ الثَّمَرِ الْخَارِجِ مِنْهُ لَا يَحْنُتُ، اهـ "ح" (٦). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ((يَحْنُتُ))،

(١) 'ط' كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلح ٢ ٣٥٠.

(٢) المقومة [١٧٦١٧] قوله: ((كَمَاءٍ وَعَسَلٍ)).

(٣) "البرَّاءية". كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر: في الأكل ٢٩٨/٤ (هامش: الاعتاوى الهدية).

(٤) "البحر" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلح ٤ ٣٤٥.

(٥) "فتح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل وشرب ٤ ٣٩٦.

(٦) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩ أ.

فِيحَنَتْ إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَأْكُولًا وَأَكَلَهُ،.....

"فتح" (١)، و"بجر" (٢). ولعلَّ وَحَةَ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْعَصَنَ صَارَ خُرْعًا مِنَ النَّانِيَةِ وَلَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ أَكْلًا مِنَ الْأَوَّلِ.

وَمُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ اشْتَرَيْتَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ نَوْعَيْنِ، وَنَقَلَ فِي 'الدَّحِيرَةِ' الْمَسْأَلَةَ مُطَبَّقَةً كَمَا مَرَّ (٣)، ثُمَّ صَوَّرَهَا: ((عَمَّا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ شَجَرَةِ انْتِجَاحٍ فَوَصَلَ بِهَا عَصَنَ شَجَرَةٍ الْكُمْتَرِيِّ)) قَالَ: ((فَإِنْ سَمَّاهَا بِاسْمِهَا مَعَ الْإِشَارَةِ بِأَنَّ قَالَ: لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ انْتِجَاحٍ سَمَّيْتُ بِهَا يَحْتِثُ، وَإِنْ سَمَّيْتُهَا بِلَا قَالَ: مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ حَيْثُ)) ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ: ((أَنَّ أَمْرًا هَكَذَا)).

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِحَمْلِ الْجَنَةِ عَلَى مَا إِذَا اخْتَصَفَ النَّوْعُ وَسَمِّيَ الشَّجَرَةُ بِاسْمِهَا ثُمَّ أَكُلَ مِمَّا سَمِيَ، وَالْقَوْلُ بَعْدَ اجْتِنَابِ عَمَى مَا إِذَا اتَّحَدَ النَّوْعُ أَوْ اخْتَصَفَ وَلَمْ يُسَمَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[١٧٦٣٥] (قَوْلُهُ: فَبَحِثْ إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَأْكُولًا وَأَكَلَهُ) لَفْظَةٌ: ((وَكَيْفَ)) زِدْهَا فِي "الْحَرْ" (٤) عَمَى مَا فِي 'الْفَتْحِ' (٥)، قَالَ فِي 'الشَّرْهُلَاءِ' (٦): ((وَقَدْ يُقَالُ: يُرَادُ بِالْأَكْلِ لِإِنْفَاقِ فِي أَيِّ شَيْءٍ، فَبَحِثْ بِهِ إِذَا نَوَى، فَلْيُنْظَرْ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ صَوَّرَهَا عَمَّا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ شَجَرَةِ انْتِجَاحٍ) هَذَا الصُّوْرُ لَا يُوَافِقُ عِبَارَةَ "الشَّارِحِ" (قَوْلُهُ: وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ) (ح) أَي: عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤ ٣٩٦

(٢) 'بجر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلح ٤ ٣٤٥.

(٣) ص ٤١٤ - 'در'

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤ ٣٩٦.

(٥) 'الشَّرْهُلَاءِ': كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٢ ٤٩ (هامش 'الدر' و'معر')

ولو أَكَلَ من عَيْنِ النَّخْلَةِ لا يَحْنُثُ وإن نَوَاهَا؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مَهْجُورَةٌ، "ولو ألجىه"^(١).
وفي "المحيط"^(٢): لو نوى أَكَلَ عَيْنِهَا.....

قلت: إذا نَوَى ذلك لا كَلَامَ، أَمَّا إذا لم يَنْوِ فالظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِالْأَكْلِ حَقِيقَةً، حَتَّى لو اشْتَرَى به مَشْرُوبًا وَشَرِبَهُ لا يَحْنُثُ إِلَّا إذا أَكَلَهُ مع غَيْرِهِ عَمَلًا بِحَقِيقَةِ الْكَلَامِ ما لم يُوجَدْ نَقْلٌ بِجَلَالِهِ، فافهم.
[١٧٦٣٦] (قوله: ولو أَكَلَ مِنْ عَيْنِ النَّخْلَةِ لا يَحْنُثُ) [٤/١٧٩ق] هو الصَّحِيحُ، كما في "النهر"^(٣) وغيره.

[١٧٦٣٧] (قوله: مَهْجُورَةٌ) صَوَابُهُ: مُتَعَذِّرَةٌ، كما عبَّرَ به في "إيضاح الإصلاح"، وقال في "حاشيته": ((وَمَنْ قال: مَهْجُورَةٌ لا يُفَرِّقُ بين المُتَعَذِّرِ والمَهْجُورِ))، قال صاحب "الكشف"^(٤): ((المُتَعَذِّرُ: ما لا يُوصَلُ إليه إِلَّا بِمَشَقَّةٍ، كأَكْلِ النَّخْلَةِ، والمَهْجُورُ ما يَتَيَسَّرُ إليه الوُصُولُ لِكُنْ النَّاسَ تَرَكَوهُ كَوَضْعِ الْقَدَمِ)) اهـ "ح"^(٥).

وقد يقال: أَرَادَ بِالْمَهْجُورَةِ الْغَيْرَ الْمُسْتَعْمَلَةَ تَحْجُوزًا، كما تَحْجُوزُ صاحبُ "الكشف" بِإِطْلَاقِ الْمُتَعَذِّرِ عَلَى الْمُتَعَسِّرِ، مع أَنَّ الْمُرَادَ ما يَشْمَلُ الْقِسْمَيْنِ، وَحَقِيقَةُ الْمُتَعَذِّرِ مِثْلُ قَوْلِهِ: لا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْقَدْرِ، فافهم.

(قوله: أَمَّا إذا لم يَنْوِ فالظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِالْأَكْلِ إلخ) فيه: أَنَّهُ إذا كانت عَمَارَتُهُمْ كَعَمَارَةِ "المَصْفَرِّ" كانتِ الْيَمِينُ مَنْصَرَفَةً لِلثَّمَنِ، فَبَحْنُثُ بَصْرَفِهِ فِي أَيِّ شَيْءٍ، وَلا يَكُونُ الْأَكْلُ مُرَادًا بِهِ حَقِيقَتُهُ، وَتَقْرِئُهُمْ - عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ تَنْصَرِفُ إِلَى الثَّمَنِ قَوْلُهُمْ: فَبَحْنُثُ إذا اشْتَرَى بِهِ مَا كَوَلًا - لا يَخْصُصُ الْمَفْرَغَ عَلَيْهِ، وَلا يَفِيدُ أَنَّ الْحَنْثَ مَقْبَدٌ بِشَرَاءِ مَا يُؤْكَلُ وَأَكْلِهِ، بَلْ يَبْقَى الْمَفْرَغُ عَلَيْهِ عَامًّا لَهُ وَلِعَبْرِهِ، وَالْوَاحِدُ اتِّبَاعُ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ فِيهِ إذا صَرَفَهُ فِي أَيِّ نَوْعٍ يَحْنُثُ.

(١) "الولوالجىة": كتاب الأيمان - الفصل الثاني في التزويج والتزوج إلخ ق ٩٤/أ.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الأيمان - فصل في الحلف على الأفعال - نوع آخر في الأكل ١/٣٨١ق/ب بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٤/ب.

(٤) "كشف الأسرار" للبحاري: باب أحكام الحقيقة والمجاز والصريح والكنانة ٢/١٦٠.

(٥) "ح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩/أ.

لم يحنث بأكل ما يخرج منها؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. قال "المصنف" ^(١) تبعاً لشيخه: وينبغي أن لا يصدق قضاء لتعيين المجاز. زاد في "النهر" ^(٢): فإن قلت: ورق الكرم مما يؤكل عرفاً فينبغي صرف اليمين لعينه، قلت: أهل العرف إنما يأكلونه مطبوخاً. (وفي الشاة يحنث باللحم خاصة)، لا باللبن؛ لأنها مأكولة، فتنعقد اليمين عليها. (ولا يحنث في حليفه لا يأكل.....)

[١٧٦٣٨] (قوله: لم يحنث بأكل ما يخرج منها) مقتضاه: أن نية عينها صحت، فهو قول آخر غير ما في "الولوالجية" ^(٣)، كما أفاده في "النهر" ^(٤)، فافهم.

ولم أر من صحح أحدهما، وما نُقل عن "حاشية أبي السُّعُود" - أنه قال: ((ما في "الولوالجية" هو الصحيح)) - فهو خلاف الواقع، وإنما فيها ^(٥) ما نقلناه عن "النهر" آنفاً من تصحيح ^(٦) ما في المتن، ثم ذكر بعده عبارة "الولوالجية"، فافهم.

[١٧٦٣٩] (قوله: لتعيين المجاز) ولذا انصرف إليه عند عدم النية فكانت الحقيقة خلاف

٨٨/٣

الظاهر.

[١٧٦٤١] (قوله: إنما يأكلونه مطبوخاً) أي: فلا يحنث بأكله لكونه دخله صنعة جديدة،

ح ^(٧).

(١) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٦ق/ب.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢/٢٨٤ق/ب بنصرف.

(٣) "الولوالجية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني في التزوج والتزويج ودخول الدار وخروجها والأكل والشرب - أم الأكل ق ٩٤/أ.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢/٢٨٤ق/ب.

(٥) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢/٣١٤.

(٦) من ((الواقع)) إلى ((تصحيح)) ساقط من "أ".

(٧) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩/ب.

من هذا البُسْرِ أو الرُّطْبِ أو اللَّبَنِ بِأَكْلِ رُطْبِهِ وَتَمْرِهِ وَشِيرَازِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ دَاعِيَةٌ إِلَى الْيَمِينِ فَتَقْبِذُ بِهَا،^(١) (بِخِلَافِ: لَا يَكْلُمُ هَذَا الصَّبِيَّ أَوْ هَذَا الشَّابَّ فَكَلَّمَهُ بَعْدَمَا شَاخَ، أَوْ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْحَمَلَ).....

[١٧٦٤١] (قوله: مِنْ هَذَا الْبُسْرِ أَوْ الرُّطْبِ) النَّخْلَةُ عَلَى سِتِّ مَرَاتِبٍ: أَوَّلُهَا طَلْعٌ، وَثَانِيهَا: خَلَالٌ^(٢)، وَثَالِثُهَا: بَلَحٌ، وَرَابِعُهَا: بُسْرٌ، وَخَامِسُهَا: رُطْبٌ، وَسَادِسُهَا: تَمْرٌ، كَمَا يَظْهَرُ مِنَ "الصَّحَاحِ"^(٣)، "عَزْمِيَّةً".

[١٧٦٤٢] (قوله: بِأَكْلِ رُطْبِهِ وَتَمْرِهِ وَشِيرَازِهِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ، قَدْ فِي "المصباح"^(٤): ((وَالشَّيرَازُ - مِثَالُ دِينَارٍ -: اللَّبَنُ الرَّائِبُ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ مَائِدَةٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَبَنٌ يُغْلَى حَتَّى يَشَخُنَ ثُمَّ يُنَشَّفُ وَيَمِيلُ إِلَى الْحُمُوضَةِ)) اهـ.

[١٧٦٤٣] (قوله: لِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ إلخ) إِذْ لَا خَفَاءَ أَنَّ صِفَةَ الْبُسُورَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَاللَّبَنِ مِمَّا قَدْ تَدْعُو إِلَى الْيَمِينِ بِحَسَبِ الْأَمْرِجَةِ، فَإِذَا زَالَتْ زَالَ مَا عُقِدَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، فَأَكْلُهُ أَكْلٌ مَا لَمْ تَعْقِدْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، "نَهْر"^(٥) وَ"فَتْح"^(٦).

[١٧٦٤٤] (قوله: بَعْدَمَا شَاخَ) أَي: صَارَ شَيْخًا، وَهُوَ فَوْقَ الْكَهْلِ كَمَا يَأْتِي^(٧).

(قوله: النَّخْلَةُ عَلَى سِتِّ مَرَاتِبٍ إلخ) أَي: ثَمَرُهَا، وَزَادَ "السَّنْدِيُّ" سَابِعًا عَنْ "التَّحْفَةِ" حَيْثُ قَالَ بَعْدَ عَدِّهِ الْبُسْرَ رَابِعًا: ((وَخَامِسُ: الْقَسْبُ، وَالسَّادِسُ: الرُّطْبُ، وَالسَّابِعُ: التَّمْرُ)) اهـ.

(١) فِي 'د' وَ'و': ((ب)).

(٢) نَقُولُ: فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((حَلَالٌ)) بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَالصَّوَابُ مَا ثَبَتْنَا، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ عَنْهُ الْمَصْحُوحُ فَقَالَ: ((قَوْلُهُ: ((حَلَالٌ)) هَكَذَا بِخَطِّهِ بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَبِعِبَارَةِ "الْقَامُوسِ" تُفِيدُ أَنَّهُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَنُصِّحْنَا فِي فَصْلِ الْخَاءِ مِنْ بَابِ اللَّامِ: وَالرُّطْبُ - أَي: وَتَحْلُلُ الرُّطْبُ -: طَلَّةٌ بَيْنَ حِلَالِ السَّعْفِ، وَذَلِكَ الرُّطْبُ حَلَالٌ وَخَلَالَةٌ بَضْمُهُمَا)). اهـ وَلِيُحَرَّرَ. اهـ مُصَحِّحُهُ.

(٣) "الصَّحَاحُ": مَادَّةُ ((بَسْرٍ))، وَالَّذِي فِي "الصَّحَاحِ": ((الْخَلَالُ)) بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "اللسان"، وَحَالَفَهُمَا فِي "الْقَامُوسِ" فَجَعَلَهَا بِالضَّمِّ، وَانْظُرِ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ.

(٤) "المصباح المنير": مَادَّةُ ((شَرْزٍ)) بِتَصْرِيفٍ.

(٥) 'النهر': كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ق ٢٨٤ ب.

(٦) "الفتح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٣٩٦/٤ تَصْرِيفٌ.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٧٦٥٢] قَوْلُهُ. ((يُدْعَى شَاخًا إلخ)).

بفتحيتين ولد الشاة (فأكله بعد ما صار كبشاً) فإنه يحنث؛ لأنها غير داعية. والأصل:
أن المحلوف عليه إذا كان بصفة داعية إلى اليمين.....

[١٧٦٤٥] (قوله: بفتحيتين) أي: فتح الحاء المهملة والميم: ولد الشاة في السنة الأولى، حمعه
جملان، كما في "المصباح"^(١).

[١٧٦٤٦] (قوله: لأنها غير داعية) أي: هذه الصفات غير داعية إلى الامتناع؛ لأن هجران المسيء
يمنع الكلام منه، فلا يعتز ما يخال داعياً إلى اليمين من جهل الصبي أو الشاب وسوء أدبه، وكذا
صفة الصغر في الحمل، فإن الممتنع عنه أكثر امتناعاً عن لحم الكبش؛ لأن الصغر داع إلى الأكل لا إلى
عذمه. واعتراض: بأن الهجران قد يجوز أو يجب إذا كان لله تعالى؛ بأن كان يتكلم بما هو معصية،
أو يخشى فساده عريضه بكلامه، فإذا حلف لا يكلمه علم أنه وجد المسوغ فيعتز الداعي
فتتقيد بصباه وشيئته، وبأن الحمل غير محمود لكثرة رطوباته، حتى قيل فيه: النحس بين الجيدين.
وأجاب في "الفتح"^(٢): ((بأن الاعتراض بذلك ذهول ونسيان عن وضع المسألة، وأنها نيت على
العرف، وأن المتكلم [٧٩٤/ب] لو أراد ما تصح إرادته من اللفظ لا يمنع منه، فالحمل عند العموم
غذاء في غاية الصلاح، وما يدرك نحسه إلا أفراد عرفوا الطب، فوجب تحكيم العرف إذا لم ينو
ذات الحمل؛ إذ لا يحكم على فرد من العموم أنه على خلافهم فيصرف حلفه إليهم، وكذا الصبي
لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم وفي الشرع لم يجعل الصبا داعية إلى اليمين في حق العموم.
وهذا لا ينبغي كون حالف عرف عدم طيب الحمل أو سوء أدب صبي علم أنه لا يردعه إلا الهجر أو
علم أن الكلام معه يضره في دينه أو عريضه فعقد يمينه على ملة الحميلة أو الصبا فإننا نصرف يمينه
حيث صرفها، وإنما الكلام إذا لم ينو شيئاً فيسلك به ما عليه العموم أخطأوا فيه أو أصابوا، فيمكن هذا
منك يبال فإنك تدفع به كثيراً من أمثال هذا الغلط المورّد على الأئمة)) اهـ ملخصاً.

(قوله: حتى قيل فيه: النحس بين الجيدين إلخ) عبارة الفتح: ((من بين إلخ))، والقصد أنه خبيث
متولد من جيدين وهما أبواه.

(١) "المصباح المنير": مادة ((حمل)).

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٧/٤.

تَقَيَّدَ به في المَعْرِفِ والمنكِرِ، فإذا رالت زالت^(١) اليمينُ، وما لا يصلحُ داعيةً اعتُبرَ في المنكِرِ دونَ المَعْرِفِ. وفي "المجتبى": حلفَ لا يكَلِّمُ هذا المجنونَ فَبَرِيءٌ. أو هذا الكافرَ فأسلمَ لا يَحْنَثُ؛ لأنها صفةٌ داعيةٌ. وفي: لا يكَلِّمُ رجلاً.....

وهو في غايةِ الحُسْنِ، وقد عدَلَ في "الدَّخِيرَةِ" عن التعليلِ بكونِ الصِّفَةِ داعيةً أو غيرَ داعيةٍ وقال: ((الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ فِي الرُّطْبِ أو العِنَبِ إِذَا صَارَ تَمْرًا أو زَيْبًا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِهَذِهِ الدَّاتِ والرُّطُوبَةِ الَّتِي فِيهَا، إِذَا أَكَلَهُ بَعْدَ الْجَفَافِ فَقَدْ أَكَلَ بَعْضَ مَا عَقَدَ الْيَمِينَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ عَدَمًا شَاحَ، أو الْحَمَلِ عَدَمًا صَارَ كَبْتًا فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ، بَلْ زَادَ وَالزِّيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْحِثَّ)). ثُمَّ قَالَ: ((فَهَذَا الْمَرْفُوعُ هُوَ الصَّحِيحُ وَعِصْبَةُ الْاعْتِمَادِ)).

[١٧٦٤٧] (قَوْلُهُ: تَقَيَّدَ بِهِ) الْأَوَّلَى: بِهَا.

[١٧٦٤٨] (قَوْلُهُ: فِي الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ) مِثْلُ: لَا أَكُلُ هَذَا الْبُسْرَ، أو لَا أَكُلُ بُسْرًا.

[١٧٦٤٩] (قَوْلُهُ: اعْتُبرَ فِي الْمُنْكَرِ) مِثْلُ: لَا أَكُلُ حَمَلًا أو لَا أَكُمُ صَبِيًّا؛ لِأَنَّ لِكُلِّسَ لَا يُسَمَّى حَمَلًا وَلَا الشَّيْخُ صَبِيًّا فَلَمْ يُؤْخَذِ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ، كَذَا هَذَا الْحَمَلُ، أو هَذَا الصَّبِيُّ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْغَيْرَ لِلدَّاعِيَةِ تَغْوُو مَعَ الْإِشَارَةِ فَتُعْتَبَرُ اسْمَاتُ الْمُشَارِ إِلَيْهَا وَهِيَ بَاقِيَةٌ بَعْدَ رَوَالِ الصِّفَةِ فَلَا تَزُولُ الْيَمِينُ.

[١٧٦٥٠] (قَوْلُهُ: فَبَرِيءٌ) فِي "المَصْنُوحِ"^(٢): ((بَرِيءٌ مِنَ الْمَرَضِ يَبْرُءُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ وَنَقَعَ)).

(قَوْلُهُ: وَقَدْ عَدَلَ فِي "الدَّخِيرَةِ" عَنِ التَّعْلِيلِ بِكَوْنِ الصِّفَةِ إِح) مَا فِي "الدَّخِيرَةِ" يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا نَوَّحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَأَكَلَهُ رُصًا، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ بَلْ زَادَ، وَمُقْتَصَاةُ الْحِثِّ لَا عَدَمُهُ، وَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْعِيُولِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَصْبِ يَبِيدُ أَنَّ دَهَابَ الْعَصْرِ مَعَ بَقَاءِ الْأَكْثَرِ لَا يَمْنَعُ الْحِثَّ.

(١) فِي 'د' وَ'و' ((إِذَا رَالَتْ رَالِ الْيَمِينِ)).

(٢) 'المَصْنُوحُ الْمِير' مَدَّة ((بَرَأ)).

فكَلَّمَ صَبِيًّا حَنِثَ، وَقِيلَ لَا ك: لَا يَكَلِّمُ صَبِيًّا وَكَلَّمَ بِالْغَا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ يُدْعَى شَابًّا، وَفَتَى إِلَى الثَّلَاثِينَ، فَكَهْلٌ إِلَى خَمْسِينَ، فَشَيْخٌ. (أَوْ: لَا يَأْكُلُ هَذَا الْعِنَبَ فَصَارَ رَيْبًا). هَذَا وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مِنْ هَذَا الْبُسْرِ مِمَّا لَا يَحْنُثُ بِهِ. (أَوْ: لَا يَأْكُلُ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبْنًا، أَوْ: لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْضَةِ فَأَكَلَ فَرَارِيحَهَا)،.....

[١٧٦٥١] (قَوْلُهُ: فَكَلَّمَ صَبِيًّا حَنِثَ) لِأَنَّ اسْمَ الرَّجُلِ يَتَنَاوَلُ الصَّبِيَّ فِي اللَّغَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ "ابْنُ الْكَمَالِ" فِي "تَصْحِيحِ السَّرَاجِيَّةِ"^(١)، وَلَكِنْ فِي الْعُرْفِ لَا يُسَمَّى فَالْحَقُّ الْقَوْلُ الثَّانِي، اهـ "ح"^(٢).

مطلب: لَا يُكَلِّمُ هَذَا الصَّبِيَّ

[١٧٦٥٢] (قَوْلُهُ: يُدْعَى شَابًّا إلخ) فِي "الْوَجِيزِ" لـ "بُرْهَانَ الْبُخَارِيِّ"^(٣): حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ صَبِيًّا أَوْ غُلَامًا أَوْ شَابًّا أَوْ كَهْلًا فَالْكَلَامُ فِي مَعْرِفَتِهِمْ لُغَةً وَشَرْعًا وَعُرْفًا.

أَمَّا اللَّغَةُ فَقَالُوا: [٤/ق. ٨٠/أ] الصَّبِيُّ يُسَمَّى غُلَامًا إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ، ثُمَّ شَابًّا إِلَى أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ كَهْلًا إِلَى إِحْدَى وَخَمْسِينَ، ثُمَّ شَيْخًا إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ. وَأَمَّا الشَّرْعُ: فَالْغُلَامُ إِلَى أَدَّ يَبْلُغَ فِصِيرَ شَابًّا وَفَتَى، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": مِنْ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ كَهْلٌ، إِلَى خَمْسِينَ فَهُوَ شَيْخٌ. قَالَ "الْقُدُورِيُّ": قَالَ "أَبُو يُوسُفَ": الشَّابُّ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةٍ إِلَى خَمْسِينَ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ الشَّحَطُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْكَهْلُ مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ، وَالشَّيْخُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْخَمْسِينَ. وَكَانَ يَقُولُ قَبْلَ هَذَا: الْكَهْلُ مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى مِائَةٍ سَنَةٍ فَأَكْثَرُ، وَالشَّيْخُ مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى مِائَةٍ، وَهَذَا رَوَايَاتٌ أُخَرُ، وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ: مَا بِهِ الْإِفْتَاءُ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤) مُلَخَّصًا. وَلَمْ يَذْكُرْ مَعْنَاهَا عُرْفًا؛ لِأَنَّ كُلَّ أَنْاسٍ قَدْ عَلِمُوا مَشَرَّتَهُمْ.

[١٧٦٥٣] (قَوْلُهُ: فَصَارَ جُبْنًا) فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، أَجَوْدُهَا: سُكُونُ الْبَاءِ، وَالثَّانِيَةُ: ضَمُّهَا

(١) الْمُسَمَّى "شرح فرائض السراجية": لأحمد بن سليمان، شمس الدين المعروف بابن كمال ناشا الرومي (ت ٩٤٠هـ) على فرائض أبي طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد، سراج الدين السجواني (توفي حدود ٦٠٠هـ) المعروفة بـ "الفرائض السراجية". ("كشف الظنون" ١٢٤٧/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٢٢٦، "الفوائد الهية" ص ٢١، "هدية العارفين" ١/٤١١).

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩/ب.

(٣) تقدمت ترجمته ٤٥٧/١.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤٢٧/٤.

كذا في نُسَخِ الشرح، وفي نُسَخِ المتن: فرَحَها. (أو: لا يذوقُ من هذا الخمرِ فصَارَ خلًّا، أو من زهر هذه الشجرة فأكلَ بعدَ ما صارَ لوزاً) أو مِشْمِشاً لم يَحْنَثْ، بخلافِ حلفِهِ: لا يَأْكُلُ تَمْرًا فَأَكَلَ حَيْسًا، فَإِنَّهُ يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ تَمْرٌ مَفْتَتٌ وَإِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّمَنِ أو غَيْرِهِ، "بجر" ^(١). وفيه ^(٢): الأَصْلُ - فيما إذا حَلَفَ لا يَأْكُلُ مَعِينًا فَأَكَلَ بَعْضَهُ.....

لِلإِجْبَاعِ، وَالثَّالِثَةُ وَهِيَ أَقْلُهَا: التَّثْقِيلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، "مِصْبَاح" ^(٣).
(قوله: ١٧٦٥٤) كذا في نُسَخِ "الشرح" أي: شرح "المُصَنَّف" ^(٤)؛ حَيْثُ جَعَلَهَا مَتْنًا فِي "شَرْحِهِ".

(قوله: ١٧٦٥٥) لَمْ يَحْنَثْ) لَأَنَّ بَعْضَهَا صِفَاتٌ دَاعِيَةٌ، وَبَعْضُهَا انْقَلَبَتْ عَيْنُهَا.
(قوله: ١٧٦٥٦) فَأَكَلَ حَيْسًا) فَسَّرَ الْحَيْسَ فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٥): بِأَنَّهُ اسْمٌ لِتَمَرٍ يُنْقَعُ فِي اللَّبَنِ وَيَتَشَرَّبُ فِيهِ اللَّبَنُ. وَقِيلَ: هُوَ طَعَامٌ يُتَّخَذُ مِنْ تَمَرٍ وَيُضْمُّ إِلَى شَيْءٍ مِنَ السَّمَنِ أو غَيْرِهِ وَاعَالُ هُوَ التَّمَرُ، فَكَأَنَّ أَجْزَاءَ التَّمَرِ بِحَالِهَا فَيَقَى الْاسْمُ. اهـ "بجر" ^(٦).
(قوله: ١٧٦٥٧) الأَصْلُ (إِنْ خ) قَدْ مَنَّا ^(٧) الْكَلَامَ عَلَيْهِ قَبْلَ قَوْلِهِ: ((كُلُّ حِلٍّ عَلَيْهِ حَرَامٌ)).

(فَرْعٌ)

ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٨) عَنْ "الْوَاقِعَاتِ": ((إِنْ أَكَلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ الْيَوْمَ فَامْرَأَتُهُ كَذَا، وَإِنْ لَمْ أَكُلْهُ الْيَوْمَ فَامْرَأَتُهُ حُرَّةٌ فَأَكَلَ النِّصْفَ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ عَلَى لُقْمَةٍ فِي فِيهِ فَأَكَلَ بَعْضَهَا وَأُحْرَجَ الْبَعْضُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْحِنْثِ أَكْلُ الْكُلِّ)). اهـ مُلَخَّصًا.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ٣٤٦/٤.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((جَنَ)) تنصرف.

(٣) "المنع": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٦ق/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦٠/٣.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ٣٤٦/٤.

(٦) المقولة [١٧٣٤٥] قوله: ((إلا إذا لم يمكن إلخ)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ٣٤٦/٤.

أَنْ كُلَّ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ فِي مَجْسٍ أَوْ يَشْرَبُهُ فِي شَرْبَةٍ فَالْحَلْفُ عَلَى كُلِّهِ، وَإِلَّا فَعَلَى بَعْضِهِ. (وكذا) لَا يَحْنُثُ (لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَأَكَلَ رُطْبًا، أَوْ لَا يَأْكُلُ عَنِيًا فَأَكَلَ زَبِييًا) بِخِلَافِ نَحْوِ لَوْزٍ وَجُوزٍ^(١)،.....

(تنبيه)

الأكل والشرب غير قيد؛ ففي "البرازية"^(٢): ((ضَاعَ مَالٌ فِي دَارٍ فَحَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الدَّارِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ وَاحِدًا أَخْرَجَهُ مَعَ آخَرَ: إِنْ كَانَ لَا يُصِيقُ حَمَمَهُ وَحَدَّهُ حَنْثٌ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهُ كَذَلِكَ يَكُونُ، وَإِنْ أَطَاقَهُ وَحَدَّهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ صَادِقٌ)) اهـ.

قلت: وعيه لو حنث لا يحمل هذه الخشبة أو الحجر فهو على هذا التفصيل، ثم اعلم أن ما مر^(٣) عن "الوقعات" مشكك جدًا كما قال في "الحاوي الزاهدي"، قال: ((فإنه يجب أن يحنث في يمين العتق؛ لأنه لم يأكل الرغيف؛ إذ نقول: لا واسطة بين النفي والإثبات، وكل واحد منهما شرط [١٨٠/٤] الحنث فيحنت في أحدهما)). وفي "الجامع الأصغر" عن "أبي القاسم الصفار" قال: ((إن شرب فلان هذا الشراب فامرأته طالق، وقال الآخر: إن لم يشربه فلان فامرأته طالق، فشرّب فلان مع غيره، أو انصب بعضه في الأرض حنث الثاني دون الأول)) اهـ.

[١٧٦٥٨] (قوله: أَنْ كُلَّ شَيْءٍ) بفتح همزة ((أَنَّ))، والمصدر المنسبك خبر ((الأصل)).

[١٧٦٥٩] (قوله: وكذا لا يحنث إنخ) أشار إلى أنه لا فرق بين ذكره مَعْرِفًا وهو ما مر^(٤)،

(قوله: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا مَرَّ عَنْ "الوقعات" مشكك إنخ) لعل ما فيها مبني على العرف، وأن معنى: ((إن لم أكل كذا إنخ)) إن لم أتناول منه شيئًا، فإذا أكل البعض برًّا في يمينه، وليست يمينه منعقدة على الجميع، وفي: ((إن أكلت إنخ)) منعقدة على الجميع، والعرف الآن بخلاف ذلك.

(١) ((وجوز)) ساقط من 'و'.

(٢) 'البرازية': كتب الأيمان - الفصل التاسع عشر: في السرقة والخيانة ٤ ٣٣٥ (هامش "الفتاوى المهدية").

(٣) في هذه المقالة.

(٤) المقالة [١٧٦٤٨] قوله: ((في المعرف وسكر)) وما بعدها.

فإنَّ الاسمَ يتناولُ الرُّطْبَ أيضاً، (ولو حَلَفَ لا يَأْكُلُ رُطْباً أو بُسْراً أو) حَلَفَ (لا يَأْكُلُ رُطْباً ولا بُسْراً حِنْثَ ب) أَكَلَ (المُذْنِبِ) بكسرِ النون^(١)؛

أو مُنْكَراً لِزَوَالِ الْيَمِينِ بِزَوَالِ الصِّفَةِ الدَّاعِيَةِ كَمَا تَقَدَّمَ^(٢).

[١٧٦٦٠] (قوله: فإنَّ الاسمَ يتناولُ الرُّطْبَ أيضاً) بِسُكُونِ الطَّاءِ فِي الرُّطْبِ، وَكَانَ الْمُنَاسِبُ بِدَلَالِهِ بِالْيَاسِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْبُسْرِ وَالْعَنْبِ وَبَيْنَ الْجَوْزِ وَاللُّوزِ الْحِنْثُ فِي يَاسِ الْأَحِيرِينَ لِتَنَاقُلِ الْأَسْمِ لَهُ ثَوْنِ الْأَوَّلِينَ. هَذَا وَفِي عُرْفِ الشَّامِ الْآنَ: اللَّوزُ خَاصٌّ بِالْيَاسِ، أَمَّا الرُّطْبُ فَيُسَمُّونَهُ عَقَابِيَّةً، فَلَا يَحْنُثُ بِهَا.

[١٧٦٦١] (قوله: أو بُسْراً) أَي: أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْراً.

[١٧٦٦٢] (قوله: حِنْثَ بِأَكْلِ الْمُذْنِبِ) فِي "الْمَغْرِبِ"^(٣): ((بُسْرٌ مُذْنِبٌ بِكُسْرِ الثَّوْنِ، أَي: مَعَ التَّسْيِيدِ، وَقَدْ ذَنَّبَ: إِذَا بَدَأَ الْإِرْطَابُ مِنْ قِلِّ ذَنْبِهِ وَهُوَ مَا سَقَلَ مِنْ جَانِبِ الْقِمَعِ وَالْعَلَاقَةِ)) اهـ. وَفِي "الْمَصْبَاحِ"^(٤): ((ذَنَّبَ الرُّطْبُ تَذْنِيْباً: بَدَأَ فِيهِ الْإِرْطَابُ))، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْبُسْرِ الْمُذْنِبِ أَوْ الرُّطْبِ الْمُذْنِبِ وَهُوَ الَّذِي أَكْثَرُهُ رُطْبٌ، وَشَيْءٌ قَلِيلٌ مِنْهُ بُسْرٌ عَكْسُ الْأَوَّلِ. قَارِ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((وَحَاصِلُ الْمَسَائِلِ أَرْبَعٌ: وَفَاقِيَتَانِ وَخِلَافَتَانِ، فَالْوَفَاقِيَتَانِ: لَا يَأْكُلُ رُطْباً فَأَكَلَ رُطْباً مُذْنِباً، لَا يَأْكُلُ بُسْراً فَأَكَلَ بُسْراً مُذْنِباً فَيَحْنُثُ فِيهِمَا اتِّفَاقاً. وَالْخِلَافَتَانِ: لَا يَأْكُلُ رُطْباً فَأَكَلَ بُسْراً مُذْنِباً، لَا يَأْكُلُ بُسْراً فَأَكَلَ رُطْباً مُذْنِباً فَيَحْنُثُ عِنْدَهُمَا خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ)) اهـ.

(قوله: لأنَّ وجهَ المخالفةِ إلخ) أَي: فَالْمُنَاسِبُ ذَكَرُ مَوْضِعِ الْمُخَالَفَةِ.

(١) فِي "و" رِيَادَةِ: ((الْمَشْدَدَةُ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٦٤٩] قَوْلُهُ: ((اعْتَرَى فِي الْمُنْكَرِ)).

(٣) "الْمَغْرِبُ": مَادَّةُ ((ذَنْبٍ)).

(٤) "الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ": مَادَّةُ ((دَبَّ)).

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٤٧/٤.

لأَكْلِهِ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً. (ولا حنثَ في^(١) شراءِ كَيْاسَةٍ) بِكسرِ الكاف، أي: عُرْجُون، ويقال: عَنْقُودُ (بُسرٍ^(٢)) فِيهَا رُطَبٌ فِي حَلْفِهِ: لَا يَشْتَرِي رُطَبًا؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ يَقَعُ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَالْمَغْلُوبُ تَابِعٌ، بِخِلَافِ حَلْفِهِ عَلَى الْأَكْلِ لَوْ قَوَّعَهُ شَيْئًا فَشَيْئًا. (ولا) حنثَ (في) حِفْيفِهِ.....

وَفِي عَامَّةِ نُسَخِ "الْهِدَايَةِ"^(٣) ذُكِرَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" مَعَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَفِي بَعْضِهَا: مَعَ "الْإِمَامِ"، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤) وَ"الزَّيْلَعِيِّ"^(٥).

(قَوْلُهُ: لِأَكْلِهِ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً) لِأَنَّ أَكْلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَكْلُ رُطَبٍ وَبُسْرٍ فَيَحْنُثُ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ كَافٍ لِلْجَنَثِ، وَلِهَذَا لَوْ مَيَّزَهُ وَأَكَلَهُ يَحْنُثُ، "زَيْلَعِيُّ"^(٦). وَبَحْثَ فِيهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٧) بَأَنَّ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى انْتِقَادِ الْيَمِينِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا الْعُرْفِ وَإِلَّا فَالرُّطَبُ الَّذِي فِيهِ بُقْعَةٌ بُسْرٍ لَا يُقَالُ لِأَكْلِهِ: أَكَلْتُ بُسْرًا فِي الْعُرْفِ فَكَانَ قَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ" أَقْعَدَ.

(١٧٦٦٤) (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الشَّرَاءَ إلخ) جَوَابٌ عَمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ "أَبُو يُوسُفَ" عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ الْحِنْثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى اعْتِبَارًا لِلْغَالِبِ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ اعْتِبَارَ الْغَالِبِ هُنَا لَوْ قَوَّعَ [٤/٨١٣] الشَّرَاءَ عَلَى الْجُمْلَةِ، أَمَّا الْأَكْلُ فَيَنْقَضِي شَيْئًا فَشَيْئًا فَيُضَادِفُ الْمَغْلُوبَ وَحَدَّهُ فَلَا يَتَّبِعُ الْغَالِبَ، وَبَحْثَ فِيهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٨): ((بَأَنَّ هَذَا قَاصِرٌ عَلَى مَا إِذَا فَصَلَهُ فَأَكَلَهُ وَحَدَّهُ، أَمَّا لَوْ أَكَلَهُ جُمْلَةً تَحَقَّقَتِ التَّبَعَةُ^(٩))) اهـ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((شِرَاءٍ)) بِالْبَاءِ.

(٢) فِي "و": ((بُسْرٍ)).

(٣) وَهِيَ كَذَلِكَ فِي نَسَخَتِنَا، انْظُرْ "الْهِدَايَةَ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٨٠/٢.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٣٩٨/٤.

(٥) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ١٢٦/٣.

(٦) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ١٢٧/٣.

(٧) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٣٩٨/٤.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٣٩٨/٤ نَتَصَرَّفُ.

(٩) مِنْ قَوْلِهِ: ((التَّبَعَةُ)) إِلَى آخِرِ الْمَقُولَةِ سَاقِطٌ مِنْ "أ".

(لا يَأْكُلُ لَحْمًا بِأَكْلٍ مَرَقِهِ، أَوْ (سَمَلَكٍ) إِلَّا إِذَا نَوَاهُمَا. (ولا في: لا يَرْكَبُ دَابَّةً فَرَكِبَ كَافِرًا، أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَى وَتَدٍ فَجَلَسَ عَلَى جَبَلٍ) مع تسميتها في القرآن لَحْمًا ودَابَّةً وأوتاداً للعرف.....

وأشار إلى أَنَّ البُسْرَ غَالِبٌ بِقَرِينَةِ الإِضَافَةِ، قَالَ "القَهْستَانِي"^(١): ((إِذَا التَّبَادُرُ مِنْ إِضَافَةِ الْكِبَاسَةِ إِلَى البُسْرِ وَجَعَلَهَا ظَرْفًا لِلرُّطْبِ أَنَّ البُسْرَ غَالِبٌ، فَوَ كَانَ الرُّطْبُ غَالِبًا أَوْ هُوَ وَالبُسْرُ مُتَسَاوِينَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ)) اهـ.

مطلب: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا

[١٧٦٦٥] (قَوْلُهُ: لَا يَأْكُلُ لَحْمًا) تَنْعَقِدُ هَذِهِ عَلَى لَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَاجْمُوسٍ وَالْغَنَمِ وَالطُّيُورِ مَطْبُوعًا وَمَشْوِيًا أَوْ قَدِيدًا، كَمَا ذَكَرَهُ 'مُحَمَّدٌ' فِي "الأصل"^(٢). فِهَذَا مِنْ "مُحَمَّدٍ" إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالنَّيِّءِ وَهُوَ الْأُظْهَرُ، وَعِنْدَ "أَبِي الْيَاسِرِ" يَحْنُثُ، "بِحَرْ"^(٣) عَنْ "الْخُلَاصَةِ"^(٤) وَغَيْرِهَا.

[١٧٦٦٦] (قَوْلُهُ: بِأَكْلٍ مَرَقِهِ) قِيْدُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) بَحْثًا فِي فُرُوعِ ذِكْرِهَا آخِرَ الْإِيمَانِ بِمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ طَعْمَ اللَّحْمِ، أَخَذًا مِمَّا فِي الْخَانِيَةِ^(٦): ((لَا يَأْكُلُ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ فُلَانٌ، فَجَاءَ بِجَمِّصٍ فَأَكَلَ مِنْ مَرَقِهِ وَفِيهِ طَعْمُ الْجَمِّصِ يَحْنُثُ)) اهـ.

[١٧٦٦٧] (قَوْلُهُ: مَعَ تَسْمِيَّتِهَا فِي الْقُرْآنِ لَحْمًا) هَذَا يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ، وَأَمَّا الْمَرْقُ

(١) 'اجمع الرموز': كتاب الإيمان - فصل: حلف الفع ٣٩٣/١ - ٣٩٤.

(٢) 'الأصل': كتاب الإيمان - باب: كفارة يمين في أكل الطعام ٢٣٣/٣.

(٣) 'البحر': كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٨، ٤ باختصار.

(٤) 'خلاصة الفتاوى': كتاب الإيمان - الفصل الثاني عشر: في اليمين في الأكل ١٢٢/ب.

(٥) 'الفتح': كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٨/٤.

(٦) 'الحاشية': كتاب الإيمان - باب اليمين على الأكل والشرب ٦٦/٢ (هامش 'الفتاوى الهندية').

وما في "التبيين": - مِنْ حَنْثِهِ فِي: لَا يَرْكَبُ حَيَوَانًا بِرُكُوبِ الْإِنْسَانِ - رَدَّهُ فِي "النهر": بِأَنَّ الْعَرَفَ الْعَمَلِيَّ مَخْصَصٌ عِنْدَنَا كَالْعَرَفِ الْقَوْلِيِّ. (وَلَحْمُ الْإِنْسَانِ.....

ففي الحديث: ((الْمَرْقُ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ))^(١)، "ط"^(٢).

مطلب في اعتبار العرف العملي كالعرف اللفظي

[١٧٦٦٨] (قوله: وما في "التبيين") أي: "تبيين الكنز" لـ "الزيلعي"^(٣) حيث قال: ((وذكر "العتابي" أنه لا يحنت بأكل لحم الخنزير والآدمي، وقال في "الكافي"^(٤): وعليه الفتوى، فكأنه اعتبر فيه العرف، ولكن هذا عرف عملي فلا يصح مقيداً، بخلاف العرف اللفظي، ألا ترى أنه لو حنف لا يركب دابة لا يحنت بالركوب على إنسان للعرف اللفظي؛ فإن اللفظ عرفاً لا يتناول إلا الكراع وإن كان في اللغة يتناوله. ولو حلف لا يركب حيواناً يحنت بالركوب على إنسان؛ لأن اللفظ يتناول جميع الحيوان، والعرف العملي - وهو أنه لا يركب عادة - لا يصلح مقيداً)) هـ.

[١٧٦٦٩] (قوله: رده في "النهر"^(٥)) وكذا قال في "البحر"^(٦): ((رده في "فتح القدير"^(٧)) بأنه غير صحيح؛ لتصريح أهل الأصول بقولهم: الحقيقة ترك بدلالة العادة؛ إذ ليست العادة إلا عرفاً عملياً، ولم يجب - أي: صاحب "الفتح" - عن الفرق بين الدابة والحيوان، وهي إرادة عليه إن سلمها)) هـ.

٩٠/٣

(١) أخرج ترمذي (١٨٣٢) في الأطعمة - باب إكثار ماء المرق. والحاكم في "المستدرک" ١٣٠/٤ في الأصعمة. وابن عسدي في "الكامل" ١٧٠/٦، وأبو نعيم في "المعرفة" (٤٣٦٧) (٤٣٦٨)، وابن قانع في "المعجم" ١٣٧/٢، من طريق محمد بن فضال عن أبيه عن علقمة بن عبد الله المزني مرفوعاً: ((إذا اشتري أحدكم لحماً فليكثر مرقته، فإن لم يصب أحدكم لحماً أصاب مرقاً وهو أحد اللحمين))، قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن فضال هو المعمر، وقد تكلم فيه سليمان بن حرب، وتعقب الذهبي على الحاكم تصحيحه فقال: محمد ضعفه ابن معين هـ. وضعفه أبو حاتم والسنائي وابن حبان وأبو زرعة وغيرهم.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٢/٢.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٨/٣.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب وغيرهما ١٩٨/٣.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٨/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الكاح - فصل في الوكالة بالكاح وغيرها ٢٠٣/٣.

والكبد والكَرْشُ.....

ولا يخفى أنه لا يُسَلَّمُها بدليل أنه رَدٌّ مَبْنَاهَا، وهو عَدَمُ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ، وَعِبَارَةُ "النهر"^(١) هكذا: ((وفي بحث التَّحْصِيصِ مِنَ "التَّحْرِيرِ"^(٢): مسألة العادة العُرْفِ الْعَمَلِيِّ مُخَصَّصٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ خِلَافاً لِلشَّافِعِيَّةِ، ك: حَرَمَتِ الطَّعَامَ وَعَادَتُهُمْ أَكْلُ الْبُرِّ، انصَرَفَ إِلَيْهِ وَهُوَ [٤ ق ٨١ ب] الْوَجْهُ، أَمَّا بِالْعُرْفِ الْقَوْلِيِّ^(٣) فَاتِّفَاقٌ، كَالدَّابَّةِ لِلْجِمَارِ، وَالذَّرَاهِمِ عَلَى النَّقْدِ الْغَالِبِ. وَفِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ"^(٤): أَنَّ الْعُرْفَ الْعَمَلِيَّ يَصْلُحُ مُقَيِّداً عِنْدَ بَعْضِ مَشَايِخِ بُلْخ؛ لِمَا ذُكِرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ فِي مَسْأَلَةٍ: إِذَا كَانَتْ الْحَقِيقَةُ مُسْتَعْمَلَةً وَالْمَجَازُ مُتَعَارَفًا)) اهـ.

قال في "النهر"^(٥): ((وهذه النُّقُولُ تُؤْذِنُ بِأَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِرُكُوبِ الْآدَمِيِّ فِي: لَا يَرَكِبُ حَيَوَانًا)).

[١٧٦٧٠] (قوله: والكبدُ) بالرفع، وكذا ما بعده عطفاً على ((لحمُ))، وكان الأولى ذكرَ الحَنْزِيرِ عَقِبَ الْإِنْسَانِ كَمَا فَعَلَ فِي "الْكَنْزِ"^(٦)؛ لِيَكُونَ مَحْرُوراً عَطْفاً عَلَى الْإِنْسَانِ بِإِضَافَةِ ((لحمُ)) إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَعْمٌ فَتَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الْجُزْءِ إِلَى الْكُلِّ، بِخِلَافِ الْكَبِدِ وَمَا بَعْدَهُ؛ فَإِنَّ اللَّحْمَ لَيْسَ جُزْءاً مِنْهُ بَلْ هُوَ عَيْنُهُ، فَلِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفاً عَلَى الْمُضَافِ، وَإِنْ صَحَّ جَرُّهُ عَطْفاً عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى جَعْلِ الْإِضَافَةِ فِيهِ بَيَّانَةً، لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الْإِضَافَتَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَفِي "الْقَهْصَتَانِي"^(٧): ((الكبدُ: بفتح الكافِ وكسرِها مع سُكُونِ الْبَاءِ، وَالْكَرْشُ: بفتح الكافِ وكسرِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا)).

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٥/ب.

(٢) "التحرير": المقالة الأولى - الفصل الرابع - البحث الخامس: يَرُدُّ عَلَى الْعَامِّ التَّحْصِيصُ ص ١٢٥.

(٣) في "النهر": ((العقلي))، وهو خطأ

(٤) "الحواشي السعدية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٩٩/٤، وفيها: ((عند مشايخ بلخ)) هامش "فتح القدير".

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٥/ب.

(٦) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٦١/١.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٩٤/١.

والرئة والقنب والطَّحَالُ (واخزير لحم)، هذا في عرف أهل الكوفة. أمّا في عرفنا فلا كما في "البحر" عن "الخلاصة" وغيرها،.....

[١٧٦٧١] (قوله: والرئة) بالهمزة، ويجوز قلبها ياء: السَّحْرُ، "مصباح"^(١)، وفيه^(٢): ((السَّحْرُ وزنُ فَسٍ وسَبٍ وقُفْلٍ: هو الرئة. وقيل: ما لصِقَ بالحُقُومِ والمَرِيءِ من أعلى البَطنِ، وقيل: كُلُّ ما تعلقَ بالحُقُومِ من كَبِدٍ وقَسَبٍ ورئةٍ)).

[١٧٦٧٢] (قوله: لحم) خبرُ المبتدأ، وما عطفَ عليه أي: هذه المذكوراتُ داخلةٌ في مُسمَّى اللحم.

[١٧٦٧٣] (قوله: هذا إلخ) الإشارةُ إلى الكَبِدِ والأربعة التي بعده، وعِبارةُ "البحر"^(٣): ((وفي "الخلاصة"^(٤): لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ شَيْئًا مِنَ الْبُطُونِ كَالْكَبِدِ وَالطَّحَالِ يَحْنُثُ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَفِي عُرْفِنَا لَا يَحْنُثُ، وَهَكَذَا فِي "المحيط"^(٥) و"المجتبى" وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْمًا فِي عُرْفِ أَهْلِ مِصْرَ أَيْضًا، فَعَلِمَ أَنَّ مَا فِي "المختصر" - أي "الكتز" - مَبْنِيٌّ عَلَى عُرْفِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْعُرْفِ)) اهـ. كلامُ "البحر".

قلت: وأمّا لحم الإنسان ولحم الخنزير فهو لحمٌ حَقِيقَةٌ لَعَةً وعُرْفًا، فَبِذَا مَشَى "المُصَنِّفُ"^(٦) كَفِيرُهُ عَلَى أَنَّهُ يَحْنُثُ بِهِ، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ - كَمَا أَفَادَهُ فِي "الفتح"^(٧) -: ((أَنَّ لَفْظَ ((أَكَلَ)) لَا يَنْصَرِفُ

(قوله: لكن يرد عليه - كما أفادته في "الفتح" - أَنَّ لَفْظَ أَكَلَ إلخ) يُدْفَعُ بِأَنَّ مَا مَشَى عَلَيْهِ "المُصَنِّفُ" وَغَيْرُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالنِّسْبَةِ لِحَمِّ الْإِنْسَانِ وَالْخَنزِيرِ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ اْاعْمِيِّ.

(١) نقول: عبارة المصباح مادة: ((ريا)): ((الرئة بالهمز وتركبو: بحرى النفس))، وليس فيها: ((سَّحْر)) في هذا الموضع، وانظر "المصباح المنير": مادة ((ريا)) و((سحر)).

(٢) البحر: كتب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤ ٣٤٨.

(٣) 'خلاصة' مفتاوى: كتب الأيمان - لفصل الثاني عشر: في اليمين في الأكل ١٢٢ ق/ب.

(٤) 'المحيط للمرهاني': كتاب الأيمان - نوع آخر منه في الأكل ١ ق/٣٨٢.

(٥) 'الميع': كتب الأيمان - د ب في بيان أحكام ليمين في الأكل والشرب إلخ ١ ق ١٩٧ ب.

(٦) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل وشرب ٤ ٣٩٩.

ومنه عَلِمَ أَنَّ العَجْمِيَّ يُعْتَبَرُ عَرَفُهُ قِطْعًا. وفي "الخاتمة"^(١): الرأسُ والأكارِعُ لحمٌ في يمينِ الأكلِ لا في يمينِ الشراءِ، وفي: لا يأكلُ من هذا الحمارِ يقع على كرائيه،.....

إليه عُرْفًا وإن كان في العُرْفِ يُسَمَّى لَحْمًا كما مرَّ^(٢) في: لا يَرَكِبُ دَابَّةَ فُلَانٍ، فإنَّ العُرْفَ اعتُبرَ في ((رَكَبَ))، والمتبادِرُ منه رُكُوبُ الأنواعِ الثلاثةِ وهي: الحمارُ والنَّعْلُ والفرسُ وإن كان لَفْظُ ((دَابَّةٍ)) في العُرْفِ يَشْمَلُ غيرَها أيضًا كالْبَقَرِ والإِبِلِ. فقد تَقَيَّدَ الرُّكُوبُ المَحْلُوفُ عليه [٤ ق ٨٢] بالعُرْفِ، ولذا نَقَلَ "العَتَائِي" حِلَافَ ما هنا فقال: قيل: أحالِفُ إذا كان مُسَدِّمًا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْنَتَ؛ لِأَنَّ أَكْلَهُ لَيْسَ بِمُتَعَارَفٍ، وَمَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، قال: وهو الصَّحِيحُ، وفي "الكافي"^(٣): (وعليه الفتوى)). هذا خلاصة ما حَقَّقَهُ في "الفتح"، وهو حَسَنٌ جِدًّا، وَيُؤَيِّدُهُ^(٤) ما قَدَّمَاهُ^(٥) وَيَأْتِي^(٦) أَيْضًا: ((مَنْ أَنَّهُ لَا يَحْنَتُ بِاللَّحْمِ النَّيِّءِ كَمَا أَتَارَ إِلَيْهِ "مُحَمَّدٌ" وَهُوَ الْأَظْهَرُ))، قال في "الذَّحِيرَةُ": ((لأنه عَقْدٌ يَمِينُهُ عَلَى مَا يُؤْكَلُ عَادَةً فَيَصْرِفُ إِلَى الْمُعْتَادِ وَهُوَ الْأَكْلُ بَعْدَ الطَّخِ)) اهـ. مع أَنَّهُ لاشْكُ فِي أَنَّ السَّيِّءَ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ، فَغَيْبَ أَنَّ الْمَحْضُوعَ إِلَيْهِ فِي الْعُرْفِ هُوَ الْأَكْلُ لَا لَفْظُ ((لَحْمٍ)).

[١٧٦٧٤] (قوله: ومنه عَلِمَ) أي: من قولهم: ((أَمَّا فِي عُرْفِنَا))؛ فَإِنَّ أَمْرًا عُرْفُ بِلَادِهِمْ وَهِيَ مِنَ الْعَجْمِ، فَافْهَمِ. ثُمَّ إِنَّ التَّنْبِيهَ عَلَى هَذَا يَسَّرَ فِيهِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ بِاعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي الْأَيْمَانِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ عُرْفُ الْعَرَبِ بَلْ أَيْ عُرْفُ كَانَ فِي أَيْ بَدِ كَانَ كَمَا سَيَأْتِي^(٧) عَسَدُ قَوْلِهِ: ((وَالْخُبْرُ مَا اعْتَادَهُ أَهْلُ بِلَدِ الْخَالِفِ)). وفي "البحر"^(٨) عَنْ 'المُحِيطِ': ((وَيُؤَيِّدُ الْأَيْمَانَ يُعْنَرُ الْعُرْفُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، حَتَّى قَالُوا: لَوْ كَانَ الْخَالِفُ خَوَارِزْمِيًّا فَأَكَلَ لَحْمَ السَّمَكِ يَحْنَتُ؛ لِأَنَّهُمْ يُسَمُّونَهُ لَحْمًا)). [١٧٦٧٥] (قوله: لَحْمٌ فِي يَمِينِ الْأَكْلِ لَا فِي يَمِينِ الشَّرَاءِ) وَجَعَلَ فِي "السَّيِّءِ" الْأَكْلَ وَالشَّرَاءَ

(١) 'الخاتمة'. كتاب الأيمان - ١٠ من الأيمان - فصل في الأكل ٥٧ ٢ (هامش 'المصوى بهدية')

(٢) ص ٤٠٦-٤٠٧ - 'در'.

(٣) 'كافي اسمي' كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب وغيرهما ٣ ق ١٩٨ أ.

(٤) في "٣". ((يريد به))

(٥) المقولة [١٧٦٦٥] قوله: ((لا يأكل لحمًا))

(٦) المقولة [١٧٦٧٨] قوله: ((ولا يحسن أن يأكل سيئًا))

(٧) ص ٤٣٧ - 'در'

(٨) 'سحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب بلح ٤ ٣٤٨

ومن هذا الكلب لا يقع على صيده، ولا يعم البقر الجاموس، ولا يحنت بأكل النسيء هو الأصح. (ولا) يحنت (بشحم الظهر).....

واحدًا، والأول أصح. "بزازية" (١).

قلت: ولعل وجهه أن الرأس والأكراع مشتملة على اللحم وغيره، لكنها عند الإطلاق لا تسمى لحماً، فإذا حلف لا يشتري لحماً لا يقال في العرف: إنه اشتري لحماً بل اشتري رأساً أو أكراعاً، أما إذا أكل اللحم الذي فيها فقد أكل لحماً فيحنت. ويشير إلى هذا الفرق ما في "الذخيرة": ((ولو أكل رؤوس الحيوان يحنت؛ لأن ما عليها لحم حقيقة)).

[١٧٦٧٦] (قوله: لا يقع على صيده) وإنما يقع على لحمه وهو القيس في الجمار إلا أن الجمار لما كان له كراء يستعملون هذا اللفظ في الأكل من كرائه حملوه على الكراء، وفيما وراءه يبقى على الأصل، "منح" (٢) عن "جواهر الفتاوى"، "ط" (٣).

٩١/٣

[١٧٦٧٧] (قوله: ولا يعم البقر الجاموس) أي: فلو حلف لا يأكل لحم بقر لا يحنت بأكل الجاموس كعكسيه؛ لأن الناس يفرقون (٤) بينهما، وقيل: يحنت؛ لأن البقر أعم. والصحيح الأول، كما في "النهر" (٥) عن "التاترخانية" (٦). وفيه (٧) عن "الذخيرة": ((لا يأكل لحم شاة لا يحنت بشحم العنز مصرياً كان أو قروياً، قال "الشهيد": وعيه الفتوى)).

[١٧٦٧٨] (قوله: ولا يحنت بأكل النسيء) بالهمز وزائ حمله، والإبدال والإدغام عامي، [٤/٨٢ ب] "مصباح" (٨)، أي: إبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء لغة العوام، وقدّمنا (٩) وجه عدم

(١) "البرارية": كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر: في الأكل ٤ ٢٩٨ (هامش 'افتوى هندية').

(٢) 'المنح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١ ق ١٩٧ ب.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢ ٣٥٢.

(٤) في 'الأصل': ((لا يفرقون بينهما))، وهو خطأ.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٥ ب.

(٦) "التاترخانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٤ ٥٢٢.

(٧) 'النهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٥ ب.

(٨) 'المصباح المير': مادة ((ي)) بتصرف.

(٩) المقولة [١٧٦٧٣] قوله ((هذا إلخ)).

وهو اللحم السمين (في) حلفه (لا يأكل شحماً) خلافاً لهما، بل بشحم البطن والأمعاء اتفاقاً. لا بما في العظم اتفاقاً، "فتح". (واليمين على شراء الشحم) وبيعه (كهي على أكليه) حكماً وخلافاً، "زيلعي". (ولا) يحنث (بألية في) حلفه (لا يأكل) أو لا يشتري (شحماً أو لحماً) لأنها نوع ثالث، (ولا) يحنث (بخبز أو دقيق أو سويق في) حلفه: لا يأكل.....

الحنث قريباً.

[١٧٦٧٩] (قوله: وهو اللحم السمين) كذا فسره في "الهداية"^(١)، والظاهر أن المراد به اللحم الأبيض المسمى في العرف دهن البدن؛ فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال. وقد يراد به شحم الكلية؛ لأنها معلقة بالظهر، قال في "البحر"^(٢): ((قال القاضي "الإسبحاني": إن أريد بشحم الظهر شحم الكلية فقولهما أظهر، وإن أريد به شحم اللحم فقله أظهر)) اهـ. [١٧٦٨٠] (قوله: بل بشحم البطن) هو ما كان مذكوراً على الكرش، وما بين المصارين شحم الأمعاء، "ط"^(٣).

[١٧٦٨١] (قوله: اتفاقاً) رد على صاحب "الكافي"؛ حيث ذكر الخلاف في شحم الأمعاء والشحم المختلط بالعظم. قال "السرخسي"^(٤): ((إنه لم يقل أحد بأن مخ العظم شحم)) اهـ. وكذا لا ينبغي خلاف في الحنث بما على الأمعاء؛ فإنه لا يختلف في تسميته شحماً، "فتح"^(٥). [١٧٦٨٢] (قوله: "زيلعي"^(٦)) عبارته: ((لا يحنث بأكل شحم الظهر وشرائه وبيعه في يمينه: لا يأكل شحماً ولا يشتريه ولا يبيعه، وهذا عند "أبي حنيفة"، وقالوا: يحنث)). [١٧٦٨٣] (قوله: بألية) بفتح الهمزة، قال في "المصباح"^(٧): ((قال "ابن السكيت" وجماعة:

(١) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٨٠/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلح ٣٤٨/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٢/٢.

(٤) "المبسوط": كتاب الأيمان - باب الأكل ١٨٤/٨.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٠/٤.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلح ١٢٨/٣ ماحضار.

(٧) "المصباح المير": مادة ((ألي)) بتصرف.

(هذا البرُّ إلا بالقضم من عينها).....

ولا تُكسرُ الهمزة، ولا يُقال: لِيَّة. والجمعُ أَلْيَاتٍ كَسَحْدَةٍ وَسَحْدَاتٍ، والتَّشْيِةُ أَلْيَانٌ بِحَدَفِ الهاءِ على خِلَافِ القِيَّاسِ)).

مطلب: لا يأكلُ هذا البرُّ

[١٧٦٨٤] (قوله: إلا بالقضم من عينها) أي: عين البرِّ، وأنت صَمِيرَةٌ؛ لأنه يُسمَّى حِنْطَةً أيضاً، و((إلا)) بمعنى ((لكن)) أي: لكأنه يحثُّ بقضمه من قَضَمَتِ الدَّابَّةُ السَّعِيرَ تَقْضُمُهُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ: كَسَرَتْهُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، وَمِنْ بَابِ ضَرَبَ لَعَةً، "مصباح"^(١). قال في "الفتح"^(٢): ((وليس المراد حقيقة القضم، بل أن يأكلَ عَيْهَا بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ أَوْ بِسُجُوجِهَا)). وفي "القَهْستاني"^(٣): ((فلو ابتلعه صحيحاً حَبَّتْ بِالْأَوَّلَى كَمَا فِي "الْكَرْمَانِي"؛ فَإِنَّهُ احْتَرَزَ بِالْقَضْمِ عَمَّا يَتَّخِذُ مِنْهُ كَاخْزِرَ وَالسَّوْيِقَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُتُ بِهِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْحِنْطَةِ مَا كُوِلَ. وَعِنْدَهُمَا يَحْنُتُ)).

قلت: وَمَنْ خِلَافِ عَنِ أَنَّ الْحَقِيقَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ أَوَّلَى مِنَ الْمَجَارِ الْمُتَعَارَفِ عِنْدَهُ جَلَاً هُمَا. فَإِنَّ لَفْظَ ((أَكَلَ الْحِنْطَةَ)) يُسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً فِي أَكْلِ عَيْهَا؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَقْبُولُونَهَا وَيَأْكُونَهَا، فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَجَارِ الْمُتَعَارَفِ^(٤) وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بـ: ((أَكَلْتُ الْحِنْطَةَ)) أَكَلْتُ خَبْزَهَا، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((لَفْظُ ((أَكَلْتُ حِنْطَةً)) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ كُلٌّ مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ، فَيَتَرَجَّحُ قَوْلُهُ لِتَرَجُّحِ الْحَقِيقَةِ عَمْدَ مُسَاوَاةِ الْمَجَازِ، بَلِ الْآنَ لَا يُتَعَارَفُ فِي أَكْلِ الْخَبْزِ مِنْهَا إِلَّا لَفْظُ آخَرٍ وَهُوَ: أَكَلْتُ الْحَبَّ)). ثُمَّ قَالَ^(٦):

(قوله: فهو ابتلعه صحيحاً حيث نال الأولى) لا وجه للأولوية يظهر

(١) "مصباح المير" مادة ((قضم)).

(٢) "الفتح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٢ ٤.

(٣) "جامع الرموز" كتاب الأيمان - فصل حذف الفعل ٣٩٠ ١.

(٤) من ((عنده خلافاً)) أي ((المعارف)) ساقط من 'أصل'.

(٥) "الفتح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٢ ٤.

(٦) "فتح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٢ ٤ تنصرف

لو مقلية كالبليلة في عرفنا، أمّا لو قَضَمَهَا نِيئةً فلا حنثٌ إلا بالنية، "فتح". وفي "النهر" ^(١) عن "الكشف" ^(٢): المسألة على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يقول: هذه الحنطة ويشير لصبرة وهي مسألة المختصر، الثانية: أن يقول: هذه بلا ذكر حنطة فيحنث بأكلها كيف كان ولو نيةً أو خبزاً، الثالثة: أن يقول: حنطة.....

((وهذا الخلاف إذا حلف على [١/٨٣ق/٤] حنطة معينة، أمّا لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي أن يكون قوله كقولهما، ذكره "شيخ الإسلام". ولا يخفى أنه تحكّم والدليل المذكور المتفق على إيرادِهِ في جميع الكتب يعُمُّ المعينة والمنكرة وهو أن عَيْنَهَا مَأْكُولٌ)) اهـ.

(١٧٦٨٥) (قوله: لو مقلية كالليلة) قال في "الفتح" ^(٣): ((فإنَّ النَّاسَ يَغْلُونُ ^(٤) الحنطة ويأكلونها وهي التي تُسمَّى في عُرفِ بلادنا بِليلة، وتُقلَى أيضاً أي: تُوضَعُ جافّة في القدير ثم تُؤْكَلُ قَضماً)) اهـ. وحينئذٍ فقوله: ((كالليلة)) الكاف فيه للتنظير إن كانت النسخ: ((لو مقلية)) بالقاف، أمّا إذا كانت بالغين المعجمة فهي للتمثيل. والبليلة هي المسماة في عُرفِ بلادنا سَلِيقَةً؛ لأنها تُسَلَقُ بالماء المعبي. (١٧٦٨٦) (قوله: فلا حنث إلا بالنية) ولو نوى ما يتخذ منها صح، ولا يحنث بأكل عَيْنَهَا، "ذخيرة".

(١٧٦٨٧) (قوله: وهي مسألة "المختصر") أي: المتن. أي: أنه يحنث بأكل عَيْنَهَا لو مقلية ^(٥) أو مقلية لا لو نية ولا بنحو خبزها.

(١٧٦٨٨) (قوله: فيحنث بأكلها كيف كان) لعل وجهه: أنه إذا وجدت الإشارة بدون

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/أ.

(٢) "كشف الأسرار": باب أحكام الحقيقة والمحاز والصريح والكناية ١٧٢/٢ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٢/٤ بتصرف.

(٤) في "أ": ((يقلون)) بالقاف.

(٥) قوله ((لو مقلية)) مقتضى عارته في هذا المحل أنه اسم مفعول من الثلاثي مع أنه لازم، ويتعدى بالهمزة كما في "المصباح" فيقال في اسم مفعوله: مُغْلَى ومُغْلَاة لا مَغْلَى ومَغْلِيَة اهـ مصححه.

فِيحْنَتْ بِأَكْلِهَا وَلَوْ نَيْئَةً لَا بِنَحْوِ الْخَبْرِ، وَلَوْ زَرَعَهُ لَمْ يَحْنَتْ بِالْخَارِجِ. (وفي: هذا الدقيق حِنْثٌ بِمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ كَالْخَبْرِ وَنَحْوِهِ) كَعَصِيدَةٍ وَحَنَوَى (لَا بِسَفْهِ).....

تَسْمِيَةٍ تُعْتَبَرُ ذَاتُ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا أَوْ حَدَّثَ لَهَا اسْمٌ آخَرٌ.

[١٧٦٨٩] (قوله: فَيَحْنَتْ بِأَكْلِهَا وَلَوْ نَيْئَةً) أي: بِخِلَافِ الْحِنْطَةِ الْمَعْرُفَةِ وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْنَتْ بِالنَّيِّءِ مِنْهَا، وَأَمَّا عَدَمُ الْحِنْثِ بِالْخَبْرِ وَنَحْوِهِ كَالدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ فَقَدْ اشْتَرَكَ فِيهِ الْمَعْرُفَةُ وَالْمُنْكَرَةُ تَقْيِيدُ الْحَلْفِ بِالْأَسْمِ؛ فَإِنَّ الْخَبَرَ وَنَحْوَهُ لَا يُسَمَّى حِنْطَةً عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُقَالُ: خُبْزٌ حِنْطَةٌ، لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي النَّيِّءِ؛ حَيْثُ دَخَلَ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرُفِ. وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ ((حِنْطَةً)) نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعُمُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ مُسَمَّاهَا، بِخِلَافِ الْمَعْرُفَةِ فَإِنَّهَا تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْهُودَةِ فِي الْأَكْلِ، وَالنَّيِّءُ غَيْرُ مَعْهُودٍ فِيهِ، هَذَا غَايَةُ مَا ضَهَرَ لِي فِي تَوْجِيهِهِ. بَلْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ لَفْظُ ((حِنْطَةً))، أَمَّا لَوْ نَظَرْنَا إِلَى لَفْظِ ((أَكْتُ الْحِنْطَةِ)) فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ؛ إِذْ قَوْلُكَ: ((أَكْتُ حِنْطَةً)) مُشَبَّهٌ فِي نُهُ يُرَادُ بِهِ حَقِيقَتُهُ أَوْ مَجَازُهُ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى اخْتِلَافِ بَيْنِ "الْإِمَامِ" وَصَاحِبِيهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ^(١) عَنْ 'الْفَتْحِ' مِنْ رَدِّهِ مَا ذَكَرَهُ "شَيْخُ الْإِسْلَامِ" وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَكَذَلِكَ يُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَاهُ^(٢) فِي: لَا رَكْبَ دَبَّةَ فُلَانٍ، وَفِي: لَا أَكُلُ لَحْمًا؛ حَيْثُ اعْتَبِرَ لَفْظُ ((أَرْكَبُ)) وَ((أَكُلُ)) فَصُرِفَ إِلَى الْمَعْهُودِ، وَقِيْدَ بِهِ لَفْظُ ((دَابَّةً)) وَلَفْظُ ((لَحْمًا)) بِمَا لَفَرَاقَ بَيْنَ مُعَرَّفِهِ وَمُنْكَرِهِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

٩٢/٣

[١٧٦٩٠] (قوله: لَمْ يَحْنَتْ بِالْخَارِجِ) أي: اتِّفَاقًا، [٤ ق ٨٣ ب] 'نَهْر'^(٣). وَهَذَا إِذَا لَمْ يَقْرَأْ:

((حِنْطَةً)) بِالتَّنْكِيرِ.

[١٧٦٩١] (قوله: بِمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ) فِي "النَّوَاذِلِ": ((لَوْ اتَّخَذَ مِنْهُ حَبِيبًا أَخَافُ أَنْ يَحْنَتْ)).

(١) المقولة [١٧٦٨٤] قوله: ((لَا يَنْقُصُ مِنْ عَيْبِهَا)).

(٢) المقولة [١٧٦١٠] قوله: ((لَا يَحْنَتْ اسْتِحْسَانًا))، وَالْمَقُولَةُ [١٧٦٧٣] قوله: ((هَذَا بِلُح)).

(٣) "النهر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِلُح ق ٢٨٦ أ

في الأصحّ كما مرّ في أكل^(١) عَيْنِ النَّحْلَةِ (والخبزُ ما اعتادَهُ أهلُ بلدِ الحالفِ) فالشاميُّ بالبُرِّ، واليمينيُّ بالذُّرَّةِ، والطبريُّ بخبزِ الأرزِّ، وبعضُ أهلِ القرى بالشعير...

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَرَدَّدَ فِي حَيْثُهُ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ مَا يُسَمَّى فِي دِيَارِنَا بِالْكُسْكُسِ، "نهر"^(٢). وهو الْمُسَمَّى فِي الشَّامِ بِالْمَغْرِبِيَّةِ، وَمِثْلُهُ الشَّعِيرِيَّةُ.

[١٧٦٩٢] (قوله: في الأصحّ) احترازٌ عمّا قيل: إِنَّهُ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ كَلَامِهِ. قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَكِنْ حَقِيقَةُ مَهْجُورَةٍ، وَلَمَّا تَعَيَّنَ الْمَجَازُ سَقَطَتِ الْحَقِيقَةُ، كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنْ نَكَحْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ، فَزَنَى بِهَا لَا يَحْنُثُ؛ لِانْتِصَافِ يَمِينِهِ إِلَى الْعَقْدِ فَلَمْ يَتَنَاوَلَ الْوَطْءَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ، "فتح"^(٣).

[١٧٦٩٣] (قوله: كما مرّ^(٤)) فِي أَكْلِ عَيْنِ النَّحْلَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ نَوَى أَكْلَ عَيْنِ الدَّقِيقِ لَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِ خَبْزِهِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ، "بحر"^(٥). أَيْ: بِخِلَافِ النَّحْلَةِ بِنَاءً عَسَى مَا مَرَّ^(٦) عَنْ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ".

[١٧٦٩٤] (قوله: فالشاميُّ بالبُرِّ إلخ) هَذَا حَيْثُ لَا مَجَاعَةٌ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يُسَمَّى خَبْزًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

[١٧٦٩٥] (قوله: والطبريُّ) نِسْبَةٌ إِلَى طَبْرِسْتَانَ، وَهِيَ اسْمُ أَمَلٍ وَأَعْمَالِهَا. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَهَا كَانُوا يُحَارِبُونَ بِالْفَأْسِ وَمَعْنَاهَا بِالْفَارْسِيَّةِ أَخَذَ الْفَأْسَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى. وَالْمُرَادُ بِالْفَأْسِ الطَّبَرُ وَهُوَ مُعَرَّبُ تَبَرٍّ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٧).

(١) فِي "و": ((أَكَلَهُ)).

(٢) "نهر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ: بَلِغٌ ق ٢٨٦.

(٣) "الفتح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ٤ ٤٠٣.

(٤) ص ٤١٧ - "در".

(٥) "البحر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ: بَلِغٌ ٤ ٣٤٩. تَصَرَّفَ.

(٦) ص ٤١٧ - "در".

(٧) "الفتح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ٤ ٤٠٣.

فلو دَخَلَ بِلْدَ الْبُرِّ واستمرَّ لا يَأْكُلُ إِلَّا الشَّعِيرَ لم يَحْنَثْ إِلَّا بِالشَّعِيرِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ الْخَاصَّ مُعْتَبَرٌ، "فَتَحَ". (حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ خَبِزٍ فَلَانَةٍ انصَرَفَ إِلَى) الْخَازِرَةِ (التي تَضْرِبُهُ فِي التَّنُورِ لَا لِمَنْ عَجَنَتْهُ وَهَيَّأَتْهُ لِلضَّرْبِ)، "ظَهِيرِيَّة" ^(١).....

مطلب: لَا يَأْكُلُ خُبْزاً

[١٧٦٩٦] (قَوْلُهُ: فُلُو دَخَلَ الْخِ) عِبَارَةٌ "الْفَتْح" ^(٢): ((قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: وَقَدْ سُنْتُ: لَوْ أَنَّ بَدَوِيًّا اعْتَادَ أَكَلَ خُبْزِ الشَّعِيرِ فَدَخَلَ بِلْدَةً الْمُعْتَادُ فِيهَا أَكَلَ خُبْزِ الْخِنْطَةِ وَاسْتَمَرَّ هُوَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا الشَّعِيرَ فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزاً. فَقُلْتُ: يَنْعَقِدُ عَلَى عُرْفِ نَفْسِهِ فَيَحْنَثُ بِالشَّعِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى عُرْفِ النَّاسِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحَالِفُ يَتَعَاطَاهُ فَهُوَ مِنْهُمْ ^(٣) فِيهِ فَيُصَرَّفُ كَلَامُهُ إِلَيْهِ لَذَلِكَ، وَهَذَا مُتَنَفٍ فَيَمْنٌ لَمْ يُوَافِقْهُمْ بَلْ هُوَ مُجَانِبٌ لَهُمْ)) اهـ.

فَقَوْلُ "الشَّارِحِ": ((لَأَنَّ الْعُرْفَ الْخَاصَّ مُعْتَبَرٌ)) لَيْسَ لَفْظُهُ مَوْجُوداً فِي "الْفَتْحِ" بَلْ مَعْنَاهُ، فَهُوَ مِنْهُ، فَافْهَمْ. وَقَالَ "المُصَنِّفُ" فِي "مِنْجِه" ^(٤): ((قُلْتُ: وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ -: إِنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمَ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ، وَلَكِنْ أَفْتَى كَثِيرٌ بِاعْتِبَارِهِ - مَحَلُّهُ فِيمَا عَدَا الْإِيمَانَ، أَمَّا هِيَ فَالْعُرْفُ الْخَاصُّ مُعْتَبَرٌ فِيهَا، يُعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ تَتَبُّعِ كَلَامِهِمْ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" الْخِ)).

[١٧٦٩٧] (قَوْلُهُ: انصَرَفَ إِلَى الْخَازِرَةِ الْخِ) الْأَوْضَحُ أَنْ يُقَالَ: انصَرَفَ ^(٥) إِلَى مَا تَضْرِبُهُ فِي التَّنُورِ لَا مَا تَعَجَنُهُ وَتَهَيَّأَتْهُ لِلضَّرْبِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ مِنْ خَبْزِ هِنْدٍ، فَإِنْ كَانَتْ خَبَزَتْهُ فِي التَّنُورِ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَتْ عَجَنَتْهُ وَهَيَّأَتْهُ - أَيِ: قَطَّعَتْهُ أَقْرَاصاً لِلْخَبْزِ وَخَبَزَتْهُ غَيْرُهَا - لَا يَحْنَثُ،

(١) "الظهيرية": كتاب الإيمان - القسم الثاني - الفصل السادس في الأكل ق ١٣٤/أ بتصرف يسير.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٣.

(٣) في "الأصل" و"م": ((مُتَّهَمٌ)).

(٤) "المح": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/١٩٨/ب.

(٥) من ((إلى الخازرة)) إلى ((انصَرَفَ)) ساقط من "الأصل".

ومنه: الرُّقَاقُ لا الفطائرُ.....

والأ فبعد التصريح باسمها لا يدخل غيرها إلا أن يكون المراد بقوله: من [١٧٦٩٨/٤] خبزِ فلانةٍ أنه ذكرَ لفظَ فلانةٍ فيكونُ مُشترَكاً يتناولُ الخائِزةَ والعاجنةَ. ثمَّ هذا كُلُّه لو كان مُرادُهُ بالإضافةِ إضافةَ الصَّنعةِ، أمَّا لو أرادَ إضافةَ الملكِ فإنه يَحْنَثُ بالخبزِ المملوكِ لها ولو كان العاجنُ والخائِزُ غيرها كما لا يخفى.

[١٧٦٩٨] (قوله: ومنه) أي: من الخبزِ الرُّقَاقُ، وَيَنْبَغِي أن يُخَصَّ ذلك بالرُّقَاقِ اليبسانيِّ بِمَصْرَ، أمَّا الرُّقَاقُ الَّذِي يُحْشَى بالسُّكَّرِ واللُّوزِ فلا يدخلُ تحت اسمِ الخبزِ في عُرفنا كما لا يخفى، 'بحر' (١). قلتُ: وذلك كالَّذي يُعْمَلُ منه البَقْلَاوَى والسَّنْبُوسُكُ. وَيَنْبَغِي أيضاً أن لا يَحْنَثَ بالكعكِ والقِسْمَاطِ؛ لأنَّه لا يُسَمَّى خُبْزاً في العُرفِ.

[١٧٦٩٩] (قوله: لا الفطائرُ) الَّذِي في "الفتح" (٢) و"البحر" (٣): ((الْقَطَائِفُ)). وأمَّا الفطائرُ فالظَّاهِرُ أَنَّها كذلك، فهي اسمٌ عندنا لِمَا يُعَجَّنُ بالسَّمْنِ وَيُخَبَزُ أَقْرَاصاً كالْخُبْزِ ولا يُسَمَّى خُبْزاً في العُرفِ، وكذا ما يُوَضَّعُ في الصَّوَانِي وَيُخَبَزُ وَيُسَمَّى (بَغَاجَةً) فلا يَحْنَثُ به، وكذا (الزَّلَابِيَّةُ).

(قوله: إلا أن يكون المراد بقوله: ((من خبزِ فلانةٍ)) أنه ذكرَ لفظَ فلانةٍ إلخ) لم يظهر؛ فإنَّ ((فلانة)) كنايةٌ عن اسمِ الأدميةِ العَلَمِ، فعندَ ذكرِهِ لا يرادُ بِهِ إلا اسمٌ حاصٌّ وإن كانَ في وضعِهِ يصحُّ إطلاقُهُ على أيِّ امرأةٍ، فالاشتراكُ في أصلِ الوضعِ، وفي الاستعمالِ لا يُسْتَعْمَلُ إلا خاصّاً، تأمَّل. ومع هذا فعبارَةُ "الظَّهيريَّة" على ما في "البحر": ((لا يأكلُ من خبزِ فلانةٍ، فالخائِزةُ: هي التي تضربُ الخبزَ في التنويرِ دونَ التي تعجنُهُ وتهنُّهُ للضربِ، فإنَّ أكلَ من خبزِ التي ضربتُهُ حِنْثٌ، وإلا فلا)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٣/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٩/٤.

والثريد، أو بعد ما دقّه أو فتّه؛ لأنّه لا يُسمّى خبزاً، وحيث في: لا يأكل طعاماً من طعام فلانٍ بأكلٍ خلّه أو زيتّه أو ملحّه.....

[١٧٧٠٠] (قوله: والثريد إلخ) فعيلٌ بمعنى مفعول، وهو أن تفتّ الخبزَ ثمّ تبّه بمرقٍ، "مصباح"^(١)، قال في "الفتح"^(٢): ((ولا يحنث بالثريد؛ لأنّه لا يُسمّى خبزاً مطلقاً، وفي "الخلاصة"^(٣): لا يأكل من هذا الخبز وأكله بعدما تفتّت لا يحنث؛ لأنّه لا يُسمّى خبزاً^(٤)). ولا يحنث بالعصيدة والططماج، ولا يحنث لو دقّه فشربه، وعن "أبي حنيفة" في حية أكبه: أن يدقّه فيلقيه في عصيدةٍ ويطحخ حتى يصير الخبز هالكاً)). اهـ ما في "الفتح"، ومثله في "البحر"^(٥).

قلت: ومقتضى هذه الرواية: أن يحنث لو فتّه بلا طبخ، وكذا لو جعله ثريداً؛ لأنّ قوله: ((حتى يصير الخبز هالكاً)) يقتضي أنّ بقاء عيّنه لا يخرجّه عن كونه خبزاً، وهذا موافقٌ لعرفنا الآن، ويؤيده ما قدّمه^(٦) "الشارح" في حلفه: لا يأكل تمرّاً فأكل حيساً فإنه يحنث؛ لأنّه تمرٌ مُفتّت وإن ضمّ إليه شيء من السمن أو غيره. نعم لو دقّ الخبز وشربه بماءٍ لا يحنث؛ لأنّه شرب لا أكل، وكذا لو حلف: لا يأكل رغيّاً وفتّ أرغفةً وأكل منها لا يحنث، بخلاف ما إذا فتّ رغيّاً واحداً وأكله كلّهُ فإنه يحنث، هذا ما يقتضيه عرف زماننا، والله أعلم.

مطلب: لا يأكل طعاماً

[١٧٧٠١] (قوله: وحيث في: لا يأكل طعاماً إلخ) الأنسبُ ذكرُ هذه المسائل بعد قوله:

(١) "المصباح المنير": مادة ((ثريد)) بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٣.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في اليمين في الأكل ١/١٢٣.

(٤) من ((مطلقاً)) إلى ((خبزاً)) ساقط من "الأصل".

(٥) "الحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٥٠.

(٦) ٤٢٣- "در".

ولو بطعام نفسه، لا لو أخذ من نبيذه أو مائه فأكل به خبزاً، وفي: لا يأكل سماً فأكل سويقاً ولا نية له: إن بحث لو عَصِرَ سَالَ السَّمْنُ حَيْثُ وَإِلَّا لَا، "جوهرة"^(١). وفي "البدائع"^(٢): لا يأكل طعاماً فاضطراً لميتة فأكل لم يحنث. (والشَّوَاءُ والطَّبِيخُ) يَقَعَانِ (على اللَّحْمِ) المشويِّ والمطبوخِ بالماءِ هذا في عرفهم، أمّا في عرفنا فاسمُ الطَّبِيخِ يقعُ على كلِّ مطبوخٍ بالماءِ ولو بودك^(٣) أو زيتٍ أو سمنٍ كما نقله "المصنف"^(٤).....

((والشَّوَاءُ والطَّبِيخُ على اللَّحْمِ)) كما فعلَ في "البحر"^(٥)، ثم إنَّ ما ذكره من الخلِّ والزيتِ والملح لا يُسمَّى في عرفنا طعاماً فينبغي الجزمُ بعدمِ حنثِهِ به. ثُمَّ رَأَيْتُهُ في "النَّهْرِ"^(٦) كما يأتي^(٧)، وكذا في "ح"^(٨)؛ حيثُ قال: ((هذا في عرفهم، أمّا في عرفنا فالطَّعامُ كالطَّبِيخِ: ما يُطبخُ على النَّارِ)).

[١٧٧٠٢] (قوله: ولو بطعام نفسه) أي: ولو خلط ذلك بطعام نفسه.

[١٧٧٠٣] (قوله: إن بحث لو عَصِرَ سَالَ السَّمْنُ) هذا مبنيٌّ على ما في "مختصر الحاكيم"، واعتبرَ في "الأصل" وجُودَ الطَّعمِ، كما قدَّمناه^(٩) أوَّلَ البابِ.

[١٧٧٠٤] (قوله: لم يحنث) [٤/٨٤ق/ب] لأنَّ العُرفَ في قولنا: ((أكل طعاماً)) ينصرفُ إلى أكلِ الطَّعامِ المعتادِ، والتَّقْيِيدُ بالاضطرارِ للحِلِّ وإلَّا فلا يحنثُ بدونه بالأولى.

[١٧٧٠٥] (قوله: على اللَّحْمِ المشويِّ والمطبوخِ بالماءِ) لفٌّ ونشْرٌ مُرتَّبٌ، وخرَجَ ما يُشَوَّى

٩٣/١

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٣٠١/٢ بتصرف.

(٢) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأمّا الحلف على الأكل والشرب ٥٦/٣.

(٣) في "اللسان" مادة: ((ودك)): ((الودك: دَسَمُ اللَّحْمِ ودُّعْنُهُ الذي يستخرج منه)).

(٤) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/١٩٨ق/ب.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥١/٤.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٦ق/ب.

(٧) ص٤٤٢ - "در".

(٨) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل في ٢٣٨ق/ب.

(٩) المقولة [١٧٦١٧] قوله: ((كماء وعسل)).

عن "المجتبى". وفي "النهر"^(١): الطعام يعم ما يؤكل على وجه التطعم كحُبْنِ وفاكهة لكن في عرفنا لا. (والرأس.....)

أو يطبخ من غير اللحم، قال في "النهر"^(٢): ((فلو حلف لا يأكل شيئا لا يحنت بأكل الجزر والباذنجان المشويين إلا أن يتوي كل ما يشوي، وكذا لو حلف لا يأكل طيخا لا يحنت إلا بأكل اللحم المطبوخ بالماء لتعذر التعميم؛ إذ الدواء مما يطبخ، وكذا القول اليابس. فصرف إلى أحصر الخصوص وهو ما ذكرنا عملاً بالعرف فيهما. وفي عطف الطيخ على الشواء إيماء إلى تغايرهما، وهذا لأن الماء مأخوذ في مفهوم الطيخ وإلا لكانا سواء، ولذا لو أكل قليلة^(٣) لم يحنت؛ لأنها لا تسمى طيخاً))، وتماؤه فيه.

وفي "البحر"^(٤) عن "الفتح"^(٥): ((وإن أكل من مرقه يحنت؛ لما فيه من أجزاء اللحم، ولأنه يسمى طيخاً^(٦) وإن كان لا يسمى لحماً، كما قدمناه)) اهـ. أي: فيما إذا حلف لا يأكل لحماً لا يحنت بالمرق؛ فإنه لا يسمى لحماً وإن كان فيه أجزاء اللحم. (١٧٧٠٦) (قوله: كحُبْنِ) الذي رأيتُه في "النهر": ((حُبْنِ))^(٧).

(١٧٧٠٧) (قوله: لكن في عرفنا لا) عبارة "النهر"^(٨): ((وأنت خير أن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكر فينبغي أن يحزم بعدم حنث به)) اهـ.

(قوله: ولذا لو أكل قليلة لم يحنت إلخ) هي المنضحة من اللحم يابسة.

- (١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.
- (٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/أ.
- (٣) القليلة: مرقّة تتخذ من لحوم الجزور وأكبادها. "اللسان" مادة ((قلا)).
- (٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٤.
- (٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٤/٤ باختصار.
- (٦) من ((وتماؤه فيه)) إلى ((طيخاً)) ساقط من "الأصل".
- (٧) قول: وهو الموافق لمخطوطة "النهر" التي بين أيدينا، انظر "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.
- (٨) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.

ما يُباع في مصره) أي مصر الحالف اعتباراً للعرف. (والفاكهة التفاح.....

ورأيتُ بهامش نسخة "النهر" عن خط بعض العلماء ما نصّه: ((الذي رأيته بخط "الشارح": وأنت خبير بأنه في عرف أهل مصر مُرادف للطبيخ لا يُطلق على غيره، فينبغي أن لا يحنث إلا بما يُسمّى طبيخاً)) اهـ.

ثم رأيتُ في "الخانية"^(١): ((لا يشتري طعاماً فاشترى حنطة حنث، قال الفقيه "أبو بكر البلخي": في عرفنا الحنطة لا تُسمّى طعاماً إنما الطعام هو المطبوخ)).

[١٧٧٠٨] (قوله: ما يُباع في مصره) وهو ما يُكبس في التنور أي: يُطعم [أو]^(٢) يُدخل فيه، وهذا لأنّ العموم المتناول للجراد والعصفور غير مُرادٍ فصرفناه إلى ما تُعرف، "نهر"^(٣)، قال في "البحر"^(٤): ((وفي زماننا هو خاصٌ بالغنم، فوجب على المفتي أن يفتي بما هو المعتاد في كلّ مصرٍ وقع فيه حلف الحالف، كما أفاده في "المختصر"^(٥). وما في "التيين"^(٦): من أن الأصل اعتبار الحقيقة اللغوية إن أمكن العمل بها وإلا فالعرف إلخ - مردود؛ لأنّ الاعتبار إنما هو للعرف، وتقدم: أن الفتوى على أنه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والادمي، ولذا قال في "فتح القدير"^(٧): ولو كان هذا الأصل المذكور منظوراً إليه لما تجاسر أحدٌ على خلافه في الفروع اهـ. وفي "البدائع"^(٨): والاعتماد إنما هو على العرف)) اهـ.

(١) "الخانية": كتاب الأيمان - مسائل في السرقة والأخذ والغصب ٤٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في النسخ جميعها: ((ويدخل)) بالواو، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "النهر" نقلاً عن "المعرب"، وهي كذلك فيه. اطر "المعرب" في ترتيب "المعرب" مادة ((كبس)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٦/ب باحتصار.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥١/٤.

(٥) أي من "الكنز".

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٨/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٤/٤.

(٨) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٨/٣ تنصرف

والبَطِيخُ والمِشْمِشُ) ونحوها (لا العنب والرَّمَانُ والرُّطَبُ).....

[١٧٧٠٩] (قوله: والبَطِيخُ) بكسر الباء، ويقال الطَّبِيخُ أيضاً: أنحضرَ كان أو أصفر، وذكر 'السرخسي' (١): [٤/٨٥٥] أَنَّ البَطِيخَ ليسَ مِنَ الفاكهة، وما هنا رواية "القُدُوري". ورواه "حاكمُ الشهيد" في "المنتقى" عن "أبي يوسف"، "نهر" (٢).

[١٧٧١٠] (قوله: والمِشْمِشُ) بكسر اليمينِ وفتحِهما، كما في "المختار" (٣). وبضمَّهما نقه "الأجهوري" الشافعي "محشي التحرير" (٤)، "ط" (٥).

مطلب: لا يَأْكُلُ فاكهةً

[١٧٧١١] (قوله: ونحوها) كالخوخ والسَّفْرَجَلِ والإِجَاصِ والكُمَثْرِ فيَحْنَثُ بِأَكْلِ هَذِهِ الأشياءِ فِي حَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ الفاكهة؛ لأنها اسمٌ لما يُتَفَكَّهُ به، أي: يُتَنَعَّمُ قَبْلَ الطَّعَامِ* وبعدهُ زيادةٌ على المعتادِ مِنَ الغِذاءِ الأصليِّ. وفي "المحيط": ما رُوي أَنَّ الجَوْزَ واللُّوزَ فاكهةٌ في عُرْفِهِم، أمَّا في عُرْفِنَا فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ لِلتَّفَكُّهِ، "نهر" (٦).

(١) "المسوط" كتاب الأيمان - باب الأكل ١٧٩/٨.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب بتصرف.

(٣) "مختار الصحاح": مادة ((مشش)).

(٤) حاشية عبد البر بن عبد الله بن مُحَمَّد الأجهوري (ت ١٠٧٠هـ) على شرح يوسف بن زكريا جمال الدين الأنصاري

السنيكي (ت ٩٨٧هـ) على "التحرير" لابن الهمام (ت ٨٦١هـ). ("كشف الطنون" ٣٥٨/١، "خلاصة الأثر" ٢٩٨ ٢.

"الكواكب السائرة" ٢٢١/٣، "هدية العارفين" ٤٩٨/١).

(٥) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٤/٢.

* فائدة: من نظم سيدي علي الأجهوري المالكلي قوله: [الرجز]

قَدَّمَ عَلَى الطَّعَامِ تَوْتًا حَوْحًا وَالتَّيْنَ وَالْمِشْمِشَ وَالْبَطِيخَا

وَبَعْدَهُ الْإِجَاصُ كُمَثْرَى رُطَبُ وَمِثْلُهُ الرَّمَانُ أَيْضًا وَالْعِنَبُ

وَمَعَهُ الْجِبَارُ وَالْجُمَّسِيرُ قِتْنَا وَتَمَّاحُ كَذَاكَ الْمَسُورُ

أحد منه. [الآيات برواية أخرى في ترجمته، انظر "خلاصة الأثر" ١٦٠/٣].

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.

خِلَافًا لِهَما خِلَافَ عَصِرٍ، وَالْعَبْرَةُ لِلْعَرَفِ فَيَحْنَثُ بِكُلِّ مَا يُعَدُّ فَاكِهَةً عَرَفًا. ذَكَرَهُ "الشُّمْنِيُّ"، وَأَقَرَّهُ "المُصَنِّفُ"^(١). (وَالْحَلْوَى مَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ حَامِضٌ فَيَحْنَثُ بِأَكْلِ.....

[١٧٧١٢] (قَوْلُهُ: خِلَافًا لِهَما) لِأَنَّهَا تَمَّا قَدْ يُتَعَذَّى بِهَا فَسَقَطَتْ عَنْ كَمَالِ التَّفَكُّهِ فَلَا يَتَنَاوَلُهَا مُطْلَقُ الْفَاكِهَةِ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَهِيَ فَاكِهَةٌ نَظَرًا لِلأَصْلِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْيَاسَ مِنْهَا كَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَحَبِّ الرُّمَّانِ لَيْسَتْ بِفَاكِهَةٍ، كَمَا فِي "الْكَرْمَانِي"، "قَهْستَانِي"^(٢). وَكَذَا لَا خِلَافَ فِي الْقَتَاءِ^(٣) وَالْخِيَارِ وَالْفَقُّوسِ وَالْعَجُورِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ النَّوْعَ الْأَوَّلَ فَاكِهَةٌ، كَمَا لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَخِيرَ لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ، وَفِي الْوَسْطِ خِلَافٌ، "نَهْر"^(٤).

[١٧٧١٣] (قَوْلُهُ: خِلَافَ عَصِرٍ) أَي: أَنَّ "الإِمَامَ" قَالَ: إِنَّ الْعِنَبَ وَأَخَوِيهِ لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِهِ لَا يُعَدُّ مِنْهَا، وَعُدَّ مِنْهَا فِي زَمَنِهِمَا. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: مَبْنَى هَذَا الْجَمْعِ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَرَفِ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِأَنَّهَا قَدْ يُتَعَذَّى بِهَا مَبْنَاهُ اللَّغَةُ. وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِجَوَازِ كَوْنِ الْعَرَفِ وَافَقَ انْغَةِ فِي زَمَنِهِ ثُمَّ خَالَفَهَا فِي زَمَنِهِمَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥).

[١٧٧١٤] (قَوْلُهُ: فَيَحْنَثُ بِكُلِّ إلخ) صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي "الذَّخِيرَةِ".

مَطْلَبٌ: حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ حَلْوَى

[١٧٧١٥] (قَوْلُهُ: مَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ حَامِضٌ) كَالتِّينِ وَالتَّمْرِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ حَامِضٌ

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا تَمَّا قَدْ يُتَعَذَّى بِهَا فَسَقَطَتْ عَنْ كَمَالِ التَّفَكُّهِ إلخ) غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي الرَّمَانِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُتَعَذَّى بِهِ، وَعَدَمُ دَخُولِهِ فِي الْفَاكِهَةِ عَلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ يُؤْكَلُ لِلتَّداوِي، فَتَحَقَّقَ الْقَصُورُ عَنْ مَعْنَى التَّفَكُّهِ وَهُوَ التَّنَعُّمُ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَاءُ زِيَادَةً عَنِ الْمُتَعَادِ لَكِنَّ كَافَّةَ الْأَصُولِينَ أَنَّهُ مِمَّا يُتَعَذَّى بِهِ.

(١) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/١٩٩/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٩٢/١ بتصرف.

(٣) القَتَاءُ: اسمٌ لما يسميه الناس الخِيَارَ وَالْعَجُورَ وَالْفَقُّوسَ، الْوَاحِدَةُ قَتَاءَةٌ. "المصباح المنير": ((قَتَاءُ)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٦/ب.

(٥) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٥/٤.

خبيص^(١) وعَسَلٍ وسُكَّرٍ لكنَّ المرجع فيه إلى عاداتِ النَّاسِ، ففي بلادنا^(٢) لا حنثَ في فانيذٍ وعَسَلٍ وسُكَّرٍ كما نقله "المصنف"^(٣) عن "الظهيرية"^(٤).....

فخصَّصَ معنى الحَلَاوَةِ فيه. فلو أكلَ عِنَبًا أو بَطِيخًا أو رُمَانًا أو إِجَاصًا لم يَحْنُثْ؛ لأنَّ مِنْ جِنْسِيهِ مَا لَيْسَ بِمَحْلُوءٍ، وكذا إذا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حَلَاوَةً فَهُوَ كَالْحَلَوَى، وتمامه في "البحر"^(٥).

[١٧٧١٦] (قوله: لكن إلخ) استدراكٌ على المتن؛ حيثُ أطلقه، مع أنَّ ما ذكره تفسيرٌ لَحَوَى عندهم، وقالوا: المرجع فيه إلى العُرفِ، قال في "البحر"^(٦): ((والحاصل: أنَّ الحَوَى والحَلَوَى والحَلَاوَةَ واحدٌ، وأمَّا في عُرفنا فالحَلَوَى اسمٌ للعَسَلِ المطبُوخِ على النَّارِ بِنَشَا ونَحْوِهِ، وأمَّا الحَلَوَى والحَلَاوَةُ فاسمٌ لسُكَّرٍ، أو عَسَلٍ، أو ماءٍ عِنَبٍ طُبِخَ وعُقِدَ، والحَلَاوَةُ الجَوْزِيَّةُ، والسَّمْسِمِيَّةُ)) اهـ.

قلتُ: وفي زَمَانِنَا الحَلَوَى كُلُّ مَا يُتَحَلَّى بِهِ مِنْ فَاكِهِةٍ وَغَيْرِهَا كَبَيْنٍ وَعِنَبٍ وَخَبِيصَةٍ وَكُنَافَةٍ وَقَطَائِفَ. [٤/٨٥٤ب] وأمَّا الحَلَاوَةُ والحَلَوَى بالقَصْرِ^(٧) فهي اسمٌ لَنَوْعٍ خَاصٍّ كَالجَوْزِيَّةِ وَالسَّمْسِمِيَّةِ مِمَّا يُعْقَدُ، وكذا مَا يُطْبَخُ مِنَ السُّكَّرِ أو العَسَلِ بِطَحِينٍ أو نَشَا.

٩٤/٣

[١٧٧١٧] (قوله: لا حنث في فانيذ) فيه نظرٌ؛ ففي "المصباح"^(٨): ((الفانيذ نوعٌ مِنْ حَلَوَى يُعْمَلُ مِنَ القَنْدِ والنَّشَا)) اهـ.

(قوله: فيه نظر إلخ) لا يردُّ هذا التنظيرُ على ما في الشَّرْحِ؛ فإنه يبيِّنُ عُرفَ بلادِهِ بدونَ بيانِ عُرفِ غَيْرِهِ، تأمل.

(١) في "القاموس" مادة ((خبص)): ((الخبص: المِعْمُولُ مِنَ الثَّمَرِ والسَّمْنِ)).

(٢) ((في بلادنا)) ساقط من "و".

(٣) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٩ق/١.

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل السادس في الأكل ١/١٣٤ق/١.

(٥) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٥٢.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٥٢ بتصرف.

(٧) في هامش "م": ((قوله: بالقصر في "القاموس". ((الحَلَوَاءُ وبُقْصَرُ: معروف)) اهـ.

(٨) "المصباح المير": مادة ((قند)).

(والإدام ما يَصْطَبِغُ به) الخبزُ إذا اختلطَ به (كحلٍّ وزيتٍ وملحٍ) لدوبِهِ في الفمِ (لا اللَّحْمَ والْبَيْضَ والجُبْنَ، وقال محمدٌ: هو ما يُؤْكَلُ مع الخبزِ غالباً).....

وفيه^(١) أيضاً: ((القَنْدُ: ما يُعْمَلُ منه السُّكَّرُ، فالسُّكَّرُ مِنَ الْقَنْدِ كالسَّمَنِ مِنَ الزُّبْدِ)).
[١٧٧١٨] (قوله: والإدام ما يَصْطَبِغُ به الخبزُ) في "المُعَرَّبِ"^(٢): ((صَبَغَ الثَّوبَ يَصْبِغُهُ حَسَنٌ وصِبَاغٌ وهو ما يُصْبَغُ به، ومنه: الصَّبْغُ والصَّبَاغُ مِنَ الْإِدَامِ؛ لأنَّ الخبزَ يُغْمَسُ فيه ويُلوَّنُ به كالحلِّ والزَّيْتِ)) اهـ.

وفي "المصباح"^(٣): ((ويختصُّ بكلِّ إدامٍ مائعٍ كالحلِّ، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَصَبَّغَ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون - ٢٠] قال "الفارابيُّ": واصْطَبَغَ باخْلٌ وغيره. وقال بعضهم: واصْطَبَغَ مِنَ الْخَلِّ وهو فِعْلٌ لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ فلا يُقَالُ: اصْطَبَغَ الْخُبْزَ بِخَلٍّ)) اهـ.
وفي "الفتح"^(٤): ((والاصْطِبَاغُ افْتِعَالٌ مِنَ الصَّبْغِ، وَمَا كَانَ ثَلَاثِيَّةً وهو صَبَغَ مُتَعَدِّياً لواحدٍ جاء الافْتِعَالُ منه لازماً فلا يُقَالُ: اصْطَبَغَ الْخُبْزَ؛ لأنَّه لا يَصِلُ إلى الْمَفْعُولِ بنفسه حتَّى يُقَامَ مُقَامُ الْفَاعِلِ إذا بُنِيَ الْفِعْلُ لَهُ، وإنما يُقَامُ غَيْرُهُ مِنَ الْجَارِ والمَجْرُورِ ونَحْوِهِ فلِذَا يُقَالُ: اصْطَبَغَ به)) اهـ.
قلتُ: وبه عِلْمٌ أَنَّهُ كَانَ عَلَى "الشَّارِحِ" أن لا يَذْكُرَ لَفْظَ الْخُبْزِ وإن تَبَعَ فِيهِ "النَّهْرُ"^(٥).
[١٧٧١٩] (قوله: لدوبِهِ في الفمِ) جوابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِنَّه لا يُصْبَغُ به، تأمَّل.

(قوله: وبه عِلْمٌ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الشَّارِحِ أن لا يَذْكُرَ لَفْظَ ((الخبزِ)) إلخ) يمكنُ قِراءَةَ الْفِعْلِ - على زِيَادَةِ الشَّرْحِ لَفْظَ ((الخبزِ)) - بالْبَاءِ مَفَاعِلٍ كما يُقَالُ: اقْتَتَلَ الْقَوْمُ، فإنَّ الْمُتَصِفَ بِالْاصْطِبَاغِ هو الْخُبْزُ، فَصَحَّ سَبْهُ الْفِعْلِ به، وكما يُقَالُ: خَلَصْتُ الْعَسْلَ بِالماءِ فَاخْتَلَطَ الْعَسْلُ به، وَاخْتِطَطَ به عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَمَرْجُئُهُ به فَامْتَرَجَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، تَأَمَّل.

(١) 'المصباح المنير': مادة ((قند)).

(٢) 'المعرب': مادة ((صبغ)).

(٣) 'المصباح المنير': مادة ((صبغ)).

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤، ٦، ٤٠ تنصرف.

(٥) 'سهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ق ٢٨٦.

به يُفْتَى كما في "البحر"^(١) عن "التهذيب". وفيه: فما يُؤْكَلُ وحده غالباً - كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ وبقلٍ وسائر الفواكه - ليس إداماً إلا في موضع يؤْكَلُ تبعاً للخبز غالباً اعتباراً للعرف. وفي "البدائع": الجوز رطبُهُ فاكهةً ويابسُهُ إدام.

﴿فروع﴾

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَالْآخِرُ بَصْلًا وَالْآخِرُ فَلْفُلًا فَطَبَخَ حَشْوً فِيهِ كُلُّ ذَلِكَ فَأَكَلُوا لَمْ يَحْنُثُوا^(٢) إِلَّا صَاحِبَ الْفُلْفُلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا كَذَا.....

[١٧٧٢٠] (قوله: به يُفْتَى) وبه أخذ الفقيه "أبو الليث"، قال في "الإختيار"^(٣): ((وهو المختار عملاً بالعرف))، وفي "المحيط": ((وهو الأظهر)).

[١٧٧٢١] (قوله: وفيه) أي "البحر"^(٤)؛ حيث قال: ((وفي "المحيط": قال "مُحَمَّدٌ": التمر والجوز ليس إدام؛ لأنه يُفَرَّدُ بالأكل في الغالب فكذا العنبُ والبطيخُ والبقل؛ لأنه لا يؤْكَلُ تبعاً للخبز بل يؤْكَلُ وحده غالباً، وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤْكَلُ تبعاً للخبز غالباً يكون إداماً عنده اعتباراً للعرف)) اهـ.

مطلب: لا يَأْكُلُ إداماً ولا يَأْتِدِم

وذكر في "البحر"^(٥) أيضاً: ((وإذا أكل الإدام وحده، فإن كان حلف لا يَأْكُلُ إداماً حنث، وإن حلف لا يَأْتِدِمُ إداماً لا يحنث، فلا بُدَّ أن يَأْكُلَ معه الخبز، كما أشار إليه في "الكشف الكبير"^(٦))) اهـ.

[١٧٧٢٢] (قوله: وبقلٍ) يُعْتَادُ في زماننا أَكْلُ الْفُقَرَاءِ الْخُبْزَ بِالْبَصْلِ وَالنَّعْنَاعِ وَالطَّرْحُورِ.

[١٧٧٢٣] (قوله: وفي "البدائع"^(٦) إلخ) مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ: ((وجوز)) إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا قَبْلَهُ

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٢) في "د": ((لم يحنث)).

(٣) "الإختيار": كتاب الأيمان - فصل حلف لا يَأْكُلُ من هذه الحطة ٦٥/٤.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٥) "كشف الأسرار": باب جملة ما ترك به الحقيقة - ترك الحقيقة بدلالة سياق النظم نقلاً عن الفقيه أبي جعفر إلخ ١٨٧/٢.

(٦) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦١/٣.

وهذا إن وَجَدَ طَعْمَهُ، ويزَادُ في الزَّعْفَرَانِ رُؤْيُ عَيْنِهِ، وفي: لَا يَأْكُلُ لَبَنًا.....

على الرُّصْبِ. وقَدْ مَّا^(١) عَنِ "المَحِيطِ": ((أَنَّ مَا رُؤِيَ مِنَ أَنَّ الْجَوْزَ وَالنَّوْرَ فَالْكَيْهَةُ هُوَ فِي عُرْفِهِمْ لَا فِي عُرْفِنَا))، إِلَّا أَن يُحْمَلَ عَلَى الْيَابِسِ وَهُوَ بَعِيدٌ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي 'الْبَدَائِعِ' مَبْنِيٌّ عَلَى عُرْفِهِمْ، وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْجَوْزَ الْيَابِسَ لَا يُؤْكَلُ الْآنَ مَعَ الْخُبْزِ غَالِبًا، وَإِنَّمَا يُفْرَدُ بِالْأَكْلِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْإِدَامِ [٨٦٥، ٤] مَا يُؤْكَلُ تَبَعًا لِلْخُبْزِ فِي الْغَالِبِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ كُلُّ مَا يُمَكِّنُ أَكْلَهُ مَعَ الْخُبْزِ، وَلِذَا لَمْ يَحْنَتْ بِالْفَاكِهَةِ مَعَ الْخُبْزِ، وَكَذَا لَوْ أَكَلَ مَعَ الْخُبْزِ كُنَافَةً أَوْ قَطَائِفَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَكْلُ ذَلِكَ وَحْدَهُ لَا مَقْرُونًا بِالْخُبْزِ فَلَا يُسَمَّى إِدَامًا، نَعَمْ يُقَالُ فِي الْعُرْفِ: لَا أَكُلُ هَذَا الرَّغِيفَ إِلَّا حَافًا، وَيُرَادُ بِالْحَافِ أَكْلُهُ بِلَا شَيْءٍ مَعَهُ، فِذَا قَرَنَ مَعَهُ فَالْكَيْهَةُ أَوْ نَحْوَهَا يَحْنَتْ، تَأَمَّلْ.

[١٧٧٢، ٤] (قَوْلُهُ: وَهَذَا إِنْ وَجَدَ الْخَبْزَ) وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِسْحًا فَأَكَلَ طَعْمًا، إِنْ كَانَ مَالِحًا حَنِثَ وَإِلَّا فَلَا، وَقَالَ "الْفَقِيه" ^(٢): لَا يَحْنَتْ مَا لَمْ يَأْكُلْ عَيْنَ الْمِلْحِ مَعَ الْخُبْزِ أَوْ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ مَا كَوَّلَ بِخِلَافِ الْفُضْلِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، فَإِنْ كَانَ فِي يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ الطَّعَامُ الْمَالِحُ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ، "خَاتِمَةُ" ^(٣).

قُلْتُ: وَكَذَا يُقَالُ فِي اللَّحْمِ وَنَحْوِهِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي الْحِنْثُ فِي عُرْفِنَا فِي اللَّحْمِ مُصْنَعًا إِذَا كَانَ ظَاهِرًا فِي الْحَشْوِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى أَكْلًا لَهُ.

[١٧٧٢، ٥] (قَوْلُهُ: وَيُزَادُ فِي الزَّعْفَرَانِ رُؤْيُ عَيْنِهِ) مُقْتَضَى قَوْلِهِ: ((وَيُزَادُ)) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ صَعْمِهِ أَيْضًا لَكِنَّهُ بَعِيدٌ. وَفِي "الْبَزَازِيَّة" ^(٤): ((لَا يَأْكُلُ زَعْفَرَانًا فَأَكَلَ كَعَكًا عَلَى وَجْهِهِ زَعْفَرَانًا يَحْنَتْ)).

(قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَأْكُلْ عَيْنَ الْمِلْحِ مَعَ الْخُبْزِ أَوْ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ الْخَبْرُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ قَبْدٌ بِهِ نَظَرًا لِلْمَعْنَى فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَ غَيْرِهِ وَلَا يُؤْكَلُ وَحْدَهُ إِلَّا نَادِرًا، وَاسْتَدِرُّ لَا حَكَمَ لَهُ، كَمَا نَأْظُنُّنَا فِي الْفُضْلِ لِلْمَعْنَى فِيهِ، وَهُوَ أَكْلُهُ مَخْطُوطًا بِالطَّعَامِ بَدُونِ نَظَرٍ لِأَكْبَرِهِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، تَأَمَّلْ.

(١) الْمُقُولَةُ [١٧٧١، ١] قَوْلُهُ: ((وَنَحْوَهَا)).

(٢) أَي: الْفَقِيه أَبُو الْوَلِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي "الْمَخْدِيَّة".

(٣) 'خَاتِمَةُ': كِتَابُ الْأَعْمَادِ - فَصْلٌ فِي الْأَكْلِ ٥٤٢ دَحْنَصَار (هَامِشُ الْفَتْوَى الْهِنْدِيَّةِ).

(٤) 'الْبَزَازِيَّة': كِتَابُ الْأَعْمَادِ - فَصْلٌ فِي الْأَكْلِ ٢٩٩ (هَامِشُ 'عَنَاوِي هِسَّة').

فَطَبَحَهُ بِأَرْزٍ، أَوْ: لَا يَنْظُرُ إِلَى فَلَانٍ فَنَظَرَ إِلَى يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ أَوْ أَعْلَى رَأْسِهِ لَمْ يَحْنَثْ،
وإِلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ حَيْثُ، وَفِي الْمَسِّ يَحْنَثُ.....

[١٧٧٢٦] (قوله: فَطَبَحَهُ بِأَرْزٍ) أي: وإن لم يجعل فيه ماءً وَيَرَى عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَا يُتَّخَذُ
منه كما قَدَّمْنَاهُ^(١) أَوَّلَ الْبَابِ عَنْ "الْحَائِيَّةِ"، ومثله في "الْبَزَازِيَّةِ"^(٢)، لكنه قال بعده^(٣): ((وفي
"النَّوْازِلِ": إِنْ كَانَ يَرَى عَيْنَهُ وَيَجِدُ طَعْمَهُ يَحْنَثُ)).

[١٧٧٢٧] (قوله: أَوْ لَا يَنْظُرُ إلخ) ذَكَرَ هَذِهِ وَمَا بَعْدَهَا لِكُونِهَا مِنْ تَمَامِ كَلَامِ "الصَّيْرِفِيَّةِ"،
وإِلَّا فَهِيَ اسْتِطْرَاقِيَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ.

[١٧٧٢٨] (قوله: وَإِلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ حَيْثُ) فَصَّلَ فِيهِ فِي "التَّائِيخَانِيَّةِ"^(٤)، وَكَذَا قَالَ فِي
"الْبَزَازِيَّةِ"^(٥): ((وإن رأى الصدرَ والظهرَ والبطنَ أو أكثرَ الصدرِ والبطنِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ
لَا، وَإِنْ رَأَاهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ رَأَاهَا جَالِسَةً أَوْ مُتَنَقِّبَةً أَوْ مُتَنَقِّعَةً فَقَدْ رَأَاهَا إِلَّا إِذَا عَنَى رُؤْيَا
الْوَجْهِ فَيُذَيِّنُ، لَا قَضَاءً أَيْضًا، وَإِنْ رَأَاهُ خَلْفَ الزُّجَاجِ أَوْ السِّتْرِ وَتَبَيَّنَ الْوَجْهُ يَحْنَثُ لَا مِنَ الْمِرَاقَةِ)).

(قولُ 'الشَّارِحِ': وَإِلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ حَيْثُ) قَالَ 'ط' نَقْلًا عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ": ((حَنْفٌ لَا يَنْظُرُ
إِلَى فَلَانٍ فَرَأَاهُ مِنْ خَلْفِ سِتْرٍ أَوْ زُجَاجَةٍ يَسْتَبِينُ وَجْهَهُ مِنْ خَلْفِهَا حَيْثُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَظَرَ فِي مِرَاقَةٍ
فَرَأَى وَجْهَهُ. إِذَا حَنْفٌ لَا يَنْظُرُ إِلَى فَلَانٍ فَنَظَرَ إِلَى يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ أَوْ رَأْسِهِ: قَالَ 'مُحَمَّدٌ': لَمْ يَرَهُ وَإِنَّمَا
الرُّؤْيَا عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ، أَوْ عَنِ الْبَدَنِ، فَإِذَا رَأَى رَأْسَهُ فَمَنْ يَرَاهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى صَهِرِهِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ نَظَرَ
إِلَى بَطْنِهِ وَصَدْرِهِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ رَأَى أَكْثَرَ بَطْنِهِ وَصَدْرِهِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ رَأَى شَيْئًا قَلِيلًا أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ
فَلَمْ يَرَهُ)). أَهـ مَحْصَصًا، فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِرُؤْيَا الرَّأْسِ وَحْدَهَا، وَيَحْنَثُ بِرُؤْيَا الظَّهْرِ وَبِرُؤْيَا أَكْثَرِ الْبَطْنِ
وَالصَّدْرِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي كَلَامِ "الشَّارِحِ" بِمَعْنَى ((أَوْ))، غَيْرَ أَنَّ الْأَوَّلَى لَهُ حَذْفُ الرَّأْسِ، فَتَدْبَرُ.

(١) المقولة [١٧٦١٧] قوله: ((كَمَاءٍ وَعَسَلٍ)).

(٢) 'البزازیة': كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر في الأكل ٤ ٢٩٩ (هامش 'الفتاوى الهيدية').

(٣) 'التائرخانية': كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر في الخلف على الأفعال ٤ ٦١٢.

(٤) 'البرارية': كتاب الأيمان - الفصل الرابع والعشرون في الرؤية ومواقبت ٤ ٣٤٤ (هامش 'الفتاوى الهيدية').

بِمَسِّ الْيَدِ وَالرَّجْلِ. عَرِضَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَقَالَ: نَعَمْ كَانَ حَالِفًا فِي الصَّحِيحِ، كَذَا فِي "الصَّيْرِفِيَّةِ" وَغَيْرِهَا. قَالَ "الْمَصْنُفُ"^(١): هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ لَكِنْ فِي "فَوَائِدِ"^(٢) شَيْخِنَا عَنْ "التَّارِخَانِيَّةِ": أَنَّهُ ب: نَعَمْ لَا يَصِيرُ حَالِفًا هُوَ الصَّحِيحُ،

[١٧٧٢٩] (قوله: بِمَسِّ الْيَدِ وَالرَّجْلِ) مُفَادَةٌ: أَنَّهُ إِذَا مَسَّ غَيْرَهُمَا لَا يَحْنُثُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِمَا لِذِكْرِهِمَا فِي النَّظَرِ أَيْ: فَلَمَسٌ يُخَالِفُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَحْنُثُ بِمَسِّ غَيْرِهِمَا، "ط"^(٣).

مطلب: عَرِضَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَقَالَ: نَعَمْ

[١٧٧٣٠] (قوله: كَانَ حَالِفًا) لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا فَقَالَ: نَعَمْ يَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ:

[٤/٨٦ب] وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ؛ لِأَنَّ مَا فِي السُّؤَالِ مُعَادَّةٌ فِي الْجَوَابِ كَمَا سَيَأْتِي^(٤) آخِرَ الْإِيمَانِ.

[١٧٧٣١] (قوله: لَكِنْ فِي فَوَائِدِ شَيْخِنَا عَنْ "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٥)) (إِلَخ) مَا عَزَاهُ إِلَى "التَّارِخَانِيَّةِ" خِلَافُ

الْمَوْجُودِ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا^(٥) مَسْأَلَةً ثُمَّ قَالَ: ((وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَرِضَ عَنِ غَيْرِهِ

يَمِينًا مِنَ الْإِيمَانِ فَيَقُولُ ذَلِكَ الْغَيْرُ: نَعَمْ أَنَّهُ يَكْفِي وَيَصِيرُ حَالِفًا بِتِلْكَ الْيَمِينِ الَّتِي عَرِضَتْ عَلَيْهِ. وَهَذَا

فَصْلٌ اخْتَفَ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكْفِي، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفِي، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ

عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ. فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي "فَوَائِدِ": ((لَا يَصِيرُ حَالِفًا)) صَوَابُهُ: يَصِيرُ بِذُنُونِ

((لَا)) كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ "السَّيِّدُ الْحَمَوِيُّ"^(٦)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٧) عَنْ "الْحَانِيَّةِ" قُبَيْلَ قَوْلِهِ: ((إِنْ فَعَلَ

كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ)). وَفِي آخِرِ إِيْمَانِ "الْفَتْحِ"^(٨): ((وَلَوْ قَالَ: عَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَقَالَ: نَعَمْ،

٩٥/٣

(١) "المسح": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/ق ١٩٩ ب بتصرف.

(٢) لم نجدها في "الفوائد الزينية"، وهي في "الأشباه": الفن الخامس في الحيل - الإيمان ص ٤٨١.

(٣) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٥٥.

(٤) المقولة [١٨٣٠١] قوله: ((ما لم ينو الاستحلاف)).

(٥) نقول: لم نعر عليه في مطبوعة "التارخانية" التي بين أيدينا.

(٦) "غمز عيون البصائر": الفن الخامس - الإيمان ٤/٢٣٨.

(٧) المقولة [١٧٢٣٧] قوله: ((إذا علّقه بشرط)).

(٨) الفتح: كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٢.

ثُمَّ فَرَّعُ^(١) أَنَّ مَا يَقَعُ مِنَ التَّعَالِيْقِ فِي الْمَحَاكِمْ - أَنَّ الشَّاهِدَ يَقُولُ لِلزَّوْجِ تَعْلِيْقاً
فَيَقُولُ: نَعَمْ - لَا يَصِحُّ عَلَى الصَّحِيحِ.....

فَالْحَالِفُ الْمُحِبُّ، وَلَا يَمِينُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ وَلَوْ نَوَاهُ)) اهـ. أي: لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((عَلَيْكَ)) صَرِيحٌ فِي التَّوْبِ
الْعَهْدِ، أي: اليمين على المخاطب فلا يُمكن أن يكون يميناً على المُبتدئ، بخلاف ما إذا قال: والله
لتفعلن، وقال الآخر: نعم فإنه إذا نوى المُبتدئ التحليف والمُحِبُّ الحليف يصير كُلُّ مِهُمَا حَالِفاً.
إلى آخر ما نقله "ح"^(٢) عن "البحر"^(٣)، فراجع.

وفي "مجموع النوازل": ((قال لآخر: والله لا أجيء إلى ضيافتك، فقال الآخر: ولا تحيى
إلى ضيافتي، فقال: نعم، يصير حالفاً ثانياً)) اهـ. وبه جزم في "الذخيرة" و"الفتح"^(٤). وبما ذكرناه
مع ما قدّمناه^(٥) عن "الخاتية" عُلِمَ أنه لا فرق بين التعليق والحليف بالله تعالى، فافهم.

[١٧٧٣٢] (قوله: ثُمَّ فَرَّعَ) مِنْ كَلَامِ "المُصَنَّفِ" فَالضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى شَيْخِهِ.

[١٧٧٣٣] (قوله: أَنَّ الشَّاهِدَ) أي: كَاتِبُ الْقَاضِي، وَهَذَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((أَنَّ مَا يَقَعُ)).

[١٧٧٣٤] (قوله: يَقُولُ لِلزَّوْجِ تَعْلِيْقاً) أي: يَقُولُ لَهُ كَلَاماً فِيهِ تَعْلِيْقٌ، كَأَن يَقُولَ لَهُ: إِنْ
تَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا تَكُنْ طَالِقاً.

[١٧٧٣٥] (قوله: لَا يَصِحُّ عَلَى الصَّحِيحِ) أي: الْمَنْقُولِ^(٦) عَنْ "التَّائِيْدِ حَاتِيَةً"، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ خِلَافُ

(قوله: فإنه إذا نوى المُبتدئ التحليف إلخ) حَقُّهُ: الْحَلِفُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَسَيَذْكُرُ "الشَّارْحُ" هَذِهِ
الْمَسْأَلَةَ فِي آخِرِ الْإِيمَانِ، فَانظُرْهُ.

(قوله: نعم يصير حالفاً ثانياً) لَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ حَالِفاً ثَانِياً إِلَّا إِذَا أُعِيدَ الْقَسَمُ فِي الْحَمَلَةِ الثَّانِيَةِ، حَتَّى
يَكُونَ قَوْلُهُ: ((نَعَمْ)) مُتَضَمِّناً لِإِعَادَتِهِ.

(١) انظر "الأشباه": المص الخامس - الحيل في الإيمان ص ٤٨١..

(٢) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٨/ب.

(٣) "البحر": كتاب الإيمان ٣٠٦/٤، نقلاً عن "الولوالحي".

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦٤/٤.

(٥) المقولة [١٧٢٣٧] قوله: ((إذا عُلِّقَ مَشْرُطٌ)).

(٦) المقولة [١٧٧٣١] قوله: ((لكن في فوائد شيخنا عن "التائيد حاتية")).

(التَغْدِي: الأكل المترادف الذي يُقصدُ به الشَّبْع).....

ما فيها، فالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ كما مرَّ^(١) عن "الصَّيرْفِيَّةِ"، ولم يَثْبُت اختلافُ التَّصْحِيحِ، فافهم.

[١٧٧٣٦] (قوله: التَغْدِي إلى آخره) هذا أولى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ: الغَدَاءُ والعِشَاءُ؛ لأنَّ الغَدَاءَ والعِشَاءَ^(٢) بفتح أوليهما مع المدِّ: اسمٌ لِمَا يُؤْكَلُ في الوقتين لا للأكلِ فيهما، والمحلوفُ عليه الأكلُ فيهما لا المأكولُ، وإن أجابَ عنه في "الفتح"^(٣): ((بأنه تساهلٌ معروفٌ [٤٨٧ق] المعنى لا يُعترَضُ به)) اهـ.

[١٧٧٣٧] (قوله: الأكل المترادف) فلو أكلَ لُقْمَتَيْنِ ثُمَّ فَصَلَ بَرَمِنْ يُعَدُّ فاصلاً ثُمَّ أَكَلَ لُقْمَتَيْنِ، وهكذا لا يَكُونُ غَدَاءً، "ط"^(٤).

[١٧٧٣٨] (قوله: الذي يُقصدُ به الشَّبْع) احتَرَزَ به عن أكلِ نَحْوِ لُقْمَةٍ وَلُقْمَتَيْنِ أو أكثرَ، ما لم يَلْغُ نِصْفَ الشَّبْعِ، كما في "الفتح"^(٥). وأمَّا الاحترازُ عن نَحْوِ اللَّبَنِ وَالتَّمْرِ فَسَيَذَكَّرُهُ^(٦) في قوله: ((مَنْ يَتَغَدَّى^(٧) به عادةً))، فافهم.

(قوله: وإن أجابَ عنه في "الفتح" بأنه تساهلٌ إلخ) في الزَيْبَعِيِّ: ((إصلاقُ الغداءِ على التَّغْدِي توسُّعٌ)). ثُمَّ قَالَ: ((وأصلُ هذه الأشياءِ أَنها اسمٌ لمأكولٍ في ذلك الوقتِ. وَسُمِّيَ بها اِفْعَلُ مجازاً على ما بينا)) اهـ. فعلى هذا المرادُ بالتَّساهلِ التَّحَوُّزُ.

(قوله: ما لم يَلْغُ نِصْفَ الشَّبْعِ كما في "الفتح" إلخ) على ما في "الفتح" لا يبقى فائدةٌ نقولُ "الشَّارِحُ": ((ولا بدُّ أَنْ إلخ)) فلو ذَكَرَهُ بالتفريعِ لكانَ أَحْسَنَ، إلا أن يقالَ: ذَكَرَهُ توضيحاً بما قلناه، ثُمَّ إِنَّ طَاهِرَ ما في "الفتح" أَنَّهُ يَحْتَ بَصْفِ شَبْعٍ، وهو خلافُ ما في "الشَّارِحُ".

(١) ص ٤٥١ - "در".

(٢) ((لأنَّ الغَدَاءَ والعِشَاءَ)) ساقط من 'ت'.

(٣) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٧.

(٤) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٥٥.

(٥) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٢.

(٦) ص ٤٥٤ - "در".

(٧) في "ت" ((يعنى)) بالدال، وهو خطأ

وكذا التعشي، ولا بُدَّ أن يأكلَ أكثرَ من نصفِ الشَّبَعِ في غَدَاءٍ وَعَشَاءٍ وَسُحُورٍ (في وقتٍ خاصٍّ وهو ما بعدَ طلوعِ الفجرِ) وفي "البحر" ^(١) عن "الخلاصة" ^(٢): عندَ طلوعِ الشمسِ، قال: ويتبغى اعتمادُهُ للعرفِ. زادَ في "النهر" ^(٣): وأهلُ مصرَ يسمونه فُطُوراً إلى ارتفاعِ لضُحَى الأكبرِ فيدخلُ وقتُ الغداءِ فيُعملُ بعرفِهِمْ. قلتُ: وكذلك أهلُ الشامِ. (إلى زوالِ الشمسِ) ثم لا بُدَّ أن يكونَ (مَّا يَتَغَدَّى بِهِ) أهلُ بلَدِهِ (عادةً، وغداءً كلَّ بلدَةٍ ما تعارفَهُ أهلُها)

[١٧٧٣٩] (قوله: وكذا التعشي) ومثله التسحرُّ على الظَّاهِرِ، "ط" ^(٤).

[١٧٧٤٠] (قوله: أكثرَ من نصفِ الشَّبَعِ) كذا في "البحر" ^(٥) عن "الزَّيْلَعِي" ^(٦). والظَّاهِرُ: أنَّ المرادَ به الشَّبَعُ المُعتَادُ له لا الشَّرْعِيُّ، كالثلثِ. وظاهرُهُ عَدَمُ الحِنثِ بِأَكْلِ نِصْفِ الشَّبَعِ، "ط" ^(٧).
[١٧٧٤١] (قوله: فيدخلُ وقتُ الغداءِ) وَيَنْتَهِي إلى العَصْرِ؛ لأنَّه أوَّلُ وقتِ العِشَاءِ في عُرفِنا كما يأتي ^(٨).

[١٧٧٤٢] (قوله: إلى زوالِ الشمسِ) غايةٌ لقوله: ((وهو ما بعدَ طلوعِ الفجرِ)). وكان المناسبُ عَدَمَ الفصلِ بينهما.

[١٧٧٤٣] (قوله: وغداءً كلَّ بلدَةٍ ما تعارفَهُ أهلُها) يُغْنِي عنه ما قبله، ومثله العِشَاءُ والسُّحُورُ، "ط" ^(٩).

(قوله: يُغْنِي عنه ما قبله إلخ) الإغناء ظاهرٌ بزيادةِ "الشارح" قوله: ((أهلُ بلدِهِ)). وبدونها لا يُغْنِي، وقد يُقال: دَكَرَ الجملةَ الثانيةَ؛ لأنها بمنزلةِ التعليلِ لما قبلها، نظيرَ ما قاله في قولِ المصنِّفِ: ((بَيَّةٌ تُخصِّصُ

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر في اليمين في الأكل ق ١٢٢/أ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٧/أ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٢/٣.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢ بتصرف.

(٨) ص ٤٥٥ - "در"

(٩) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢ بتصرف.

حتى لو شبعَ شربَ اللبنِ يَحْنُثُ البدويُّ لا الحضريُّ، "زيلعي"^(١). (والتعشي منه) أي: الزوال، وفي "البحر"^(٢) عن "الإسبيجاني": وفي عرفنا وقتَ العشاء بعد صلاة العصر اهـ.

قلت: وهو^(٣) عرف مصرَ والشمَامِ (إلى نصفِ الليلِ.....)

مطلب: حَلَفَ لَا يَتَعَدَّى أَوْ لَا يَتَعَشَّى

[١٧٧٤٤] (قوله: حتى لو شبعَ إلخ) قال "الكرحي": ((إذا حلفَ لَا يَتَعَدَّى فأكلَ تمرًا أو أرزًا أو غيره حتى شبعَ لَا يَحْنُثُ، وَلَا يَكُونُ عَدَاءً حَتَّى يَأْكُلَ الحَبْزَ، وكذلك إِنْ أَكَلَ لحمًا بغيرِ حُرِّ اعتبارٍ للعُرفِ)). كذا في 'الإختيار'^(٤)، ونحوه في "البحر"^(٥) و"الفتح"^(٦). والظاهر: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدَاءِ مَا يُتَعَدَّى بِهِ فِي الْعُرْفِ غَالِبًا، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يُتَعَدَّى بِهِ فِي الْعُرْفِ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَنَظِيرُهُ مَا مَرَّ^(٧) فِي الْإِدَامِ. وَفِي "البحر"^(٨) عَنْ 'المحيط': ((لو تَعَدَّى بِالْغَيْبِ لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الرُّسْتَقِ ثَمَّنْ عَادَتْهُمْ التَّعَدِّيُّ بِهِ فِي وَقْتِهِ)). [١٧٧٤٥] (قوله: بعد صلاة العصر) والظاهر أَنَّهُ يَنْتَهِي إِلَى دُخُولِ وَقْتِ السُّحُورِ.

العامَّ تصحُّ ديانةً)) اهـ. وفي "احابيه" من فصل الأكل: ((رحلٌ أَكَلَ شَيْئًا يَسِيرًا فَقَالَ بِهِ رَحْلٌ: نَعَدْتُ، فَقَالَ: عِدُّهُ حَرٌّ إِنْ كَانَ تَعَدَّى لَا يَكُونُ حَرًّا حَتَّى يَأْكُلَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ اسْتِغْعٍ)) اهـ.

(١) 'تبيين الحقائق'. كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب - ج ٣ ١٣٢ - بصرف

(٢) 'البحر'. كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب - ج ٤ ٣٥٤.

(٣) فِي 'و' رِيَادَةُ ((ي)).

(٤) 'الإختيار' كتاب الأيمان - فصل حلف لا يأكل من هذه الحطة ٤ ٦٦

(٥) 'البحر'. كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب - ج ٤ ٣٥٣، نقلاً عن 'المحيط'

(٦) 'فتح': كتاب الأيمان - باب سمن في الأكل وشرب ٤ ٤٠٨

(٧) المَقُولَةُ [١٧٧١٨] قَوْلُهُ ((وَالْإِدَامُ مَا يَنْصَعُ بِهِ الْحَرُّ)).

(٨) 'البحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب - ج ٤ ٣٥٣، وفيه ((وَتَعَدَّى الْمِصْرِيُّ بِعَبِّ)).

والسُّحُورُ هو الأكلُ بعدَ نصفِ الليلِ إلى طلوعِ الفجرِ. قال: إن أكلتُ أو قال: إن (شربتُ أو لبستُ) أو نكحتُ ونحوَ ذلكَ فعبدِي حرٌّ (ونوى معيَّنًا) أي: خبزاً أو لبناً أو قُطناً مثلاً (لم يصدّق أصلاً) فيحنثُ بأيِّ شيءٍ أكلَ أو شربَ، وقيل: يُدَيِّنُ.....

[١٧٧٤٦] (قوله: والسُّحُورُ) بالفتح: ما يؤكلُ، وبالضَّم: فعلُ الفاعِلِ، "مُصباح"^(١). والمناسِبُ هنا ضَبَطُهُ بِالضَّم؛ لقوله: ((هو الأكلُ))، وليناسبَ التَّعْيِيرُ بالتَّغْدِي والتَّعَشِّي، قال في "الفتح"^(٢): ((لَمَّا كَانَ السُّحُورُ مَا يُؤْكَلُ فِي السَّحَرِ وَالسَّحَرُ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ، سُمِّيَ مَا يُؤْكَلُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي لِقُرْبِهِ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ سَحُورًا بِالْفَتْحِ، وَالْأَكْلُ فِيهِ التَّسْحُرُ)) اهـ. قلتُ: في زَمَانِنَا لَا يُطْلَقُونَ السُّحُورَ إِلَّا عَلَى مَا يُؤْكَلُ لَيْلًا لِأَجْلِ الصَّوْمِ.

[١٧٧٤٧] (قوله: ونحو ذلك) كما لو حَلَفَ لَا يَرْكَبُ، أو لَا يَغْتَسِلُ، أو لَا يَنْكَحُ، أو لَا يَسْكُنُ دَارَ فُلَانٍ، أو لَا يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً، ونوى الخَيْلَ، أو من جَنَابَةٍ [أو]^(٣) امْرَأَةً مُعَيَّنَةً، أو بالإجَارَةِ، أو بالإعَارَةِ، أو كَوَفِيَّةً لَمْ تَصَحَّ نَيْتُهُ [٤/ق/٨٧/ب] أصلاً، "نهر"^(٤).

مطلب: قال: إن أكلتُ أو شربتُ ونوى مُعَيَّنًا لَمْ يَصَحَّ

[١٧٧٤٨] (قوله: أي: خبزاً أو لبناً إلخ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مَرَّتَيْنِ، وأفاد أنه ليس المرادُ بِالْمُعَيَّنِ الْفَرْدَ الشَّخْصِيَّ، بل مَا يَعُمُّ النَّوْعِيَّ.

[١٧٧٤٩] (قوله: لَمْ يُصَدَّقْ أصلاً أي: لَا قِضَاءَ وَلَا دِيَانَةً؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْمَفْظُوطِ لُتَعَيَّنَ بَعْضُ مُحْتَمَلَاتِهِ، وَمَا نَوَاهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ نَصًّا، فَلَمْ تُصَادِفِ النِّيَّةُ مَحَلَّهَا فَلَغَتْ. "نهر"^(٤)). [١٧٧٥٠] (قوله: وَقِيلَ يُدَيِّنُ) هُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ "الْخَصَافُ"^(٥)؛ لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ تَقْدِيرًا، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ تَنْصِيصًا. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ تَقْدِيرَهُ لِمَعْنَى اقْتِضَاءِ الْأَكْلِ مَا كَوَلًا. وَكَذَا اللَّبْسُ وَالشَّرَابُ، وَالْمُقْتَضَى لَا عُمُومَ لَهُ، كَذَا قَالُوا.

(١) "المصباح المنير": مادة ((سحر)) بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٧ بتصرف.

(٣) ((أو)) ليست في النسخ جميعها، وليست في عارة "النهر"، والسياق يقتضيها؛ إذ الكلام فيه لَفٌّ وَنَشْرٌ مَرَّتَيْنِ، والله أعلم.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٧/أ.

(٥) انظر "شرح أدب القاصي": الباب الحادي والعشرون في اليمين ٢/١٣٩-١٤٠ بتصرف.

كما لو نوى كلَّ الأطعمة أو كلَّ مياهِ العالمِ حتى لا يَحْنُثُ أصلاً لَبْنِهِ^(١) محتمل كلامه (ولو ضَمَّ) ل: إِنْ أَكَلْتُ (طعاماً أو) شَرَبْتُ (شرباً أو) لَبَسْتُ (ثوباً).....

والتحقيق: أنَّ هذا ليس من المقتضى؛ لأنه ما يُقدَّرُ بتصحيح المطوق بأن يكون الكلام كذباً^(٢) ظاهراً، كرفع الخطأ والنسيان، أو غير صحيح شرعاً، كأعتقد عندك عني. وقولك: لا كلُّ حالٍ عن ذلك. نعم المفعولُ أعني: المأكول من ضرورياتِ وجود الأكل، ومثله ليس من المقتضى، بل من حذفِ المفعولِ اقتصاراً وإلا لَزِمَ أن يكون كلُّ كلامٍ مُقتضى: إذ لا يُدَّ أن يستدعي مكاناً وزماناً وحيث كان هذا المصدر ضرورياً لفعل لا يصحُّ تخصيصه وإن عمَّ بوقوعه في ساقِ النفي، فإنَّ من ضرورة ثبوتِ الفعل في النفي ثبوتُ المصدر العام بدون ثبوتِ التصرف فيه بالتحصيل؛ فإنَّ عمومته ضرورة تحققُ الفعل في النفي فلا يقبلُ التخصيص، بخلاف: إِنْ أَكَلْتُ أَكْلاً فَإِنَّ الاسمَ المذكور صريحاً في نفسه، وتمامه في الفتح^(٣).

٩٦٣

(١٧٧٥١١) (قوله: كما لو نوى إيج) أي: كما يُصَدِّقُ ديانةً لو نوى كلَّ الأطعمة أو المياه حتى لو أكل طعاماً أو صامين أو أكثر لا يَحْنُثُ، وكذا لو شربَ مدَّةَ عُمره؛ لأنه لم يأكل الكُرَّ ولم يشرب الكُلَّ.

ثم أعلم أنه لا محلَّ لذكر هذه المسألة هنا، بل محلُّها بعد قويه: ((ولو صَمَّ صعاماً إيج))

(قوله والتحقيق أنَّ هذا ليس من المقتضى إيج) يصرُّ أنَّ امرداد بالمقتضى في كلامهم هـ معناه اللعوي لا الاصطلاحي؛ فإنه لا عموم له أيضاً، وبه يسقط ما اعترض به في الفتح، تأمل وقد في العناية: ((يجوز أن يكون "المصِّف" اختار ما اختاره بعض المحققين من أنَّ المقتضى هو الذي لا يدلُّ عليه سقط، ولا يكون مطوقاً به، لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شريعاً أو عقساً)) هـ

(١) في 'و' ((سبة))

(٢) في 'م' ((كأن))، وفي ' ' ((كد))، وكلاهما بحريف

(٣) طر 'فتح' كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٨ وما بعدها

كما فعله في "البحر"^(١) أي: فيما إذا صرّح بالمفعول كما نبه عليه، ويدلُّ عليه التعليل بقوله ليئته مُحتمَل كلامه؛ لأنه إذا لم يُصرّح به يكون معناه: لا أوجدُ أكلاً أو شرباً أو لبساً فيحنتُ بكلُّ أكلٍ وُجدَ. ولذا لم تصحَّ نيته المُعَيَّن منه، بخلاف ما إذا صرّح به؛ لأنَّ ((طعاماً)) المذكورَ يحتملُ البعضَ والكُلَّ، فأَيُّهما نوى صحَّ. ولذا نقلَ في "البحر"^(٢) عن "المحيط": ((أنه يُصدَّق قضاءً أيضاً، وعَلَّله في "البدائع"^(٣): بأنه نوى حقيقةً كلاميه)). ثمَّ نقلَ^(٤) عن "الكشف"^(٥): أنه إنما يُصدَّقُ ديانةً [٤٨/٨٨] فقط، وقال^(٦): ((لأنه خلافُ الظاهر؛ لأنَّ الإنسان إنما يَمْنَعُ نفسه عما يَقْدِرُ عليه، والكُلُّ ليسَ في وَسْعِهِ، وفيه تخفيفٌ عليه أيضاً))، وتَمَامُهُ فيه.

أقول: ويظهرُ لي ترجيحُ الأوَّل؛ لأنه إذا نوى البعضَ إنما يُصدَّقُ ديانةً فقط كما يأتي^(٧).

(قوله: لأنه إذا نوى البعضَ إنما يُصدَّقُ ديانةً إلخ) المرادُ بالعص - الذي يُصدَّقُ فيه ديانةً فقط - بعضٌ خاصٌّ بحيثُ يكونُ جاعلاً الحنثَ قاصراً على هذا البعض، وهذا لا يدلُّ على أنه يُصدَّقُ ديانةً وقضاءً إذا نوى الكلَّ مع عدمِ إتيانِهِ بما يدلُّ على العمومِ ظاهراً، بخلافِ مسألة "تلخيصِ الجامع"، فإنَّ فيها ما يدلُّ عليه وهو الإضافةُ لآدمَ وعلى الجميع، فالتعبيرُ بـ"قيلَ فيها لا يدلُّ على ترجيحِ الأوَّلِ في مسألة، ولكن في "البحر": ((قال "شمسُ الأئمة": قالوا: وإطلاقُ الجوابِ دليلٌ على أنه يُصدَّقُ قضاءً وديانةً إن كانَ اليمينُ بطلاقٍ وبحره؛ لأنه نوى حقيقةً كلاميه، وعن "أبي القاسمِ الصفار" أنه لا يُصدَّقُ قضاءً؛ لأنه نوى حقيقةً لا تثبتُ إلا بالنية، فصارَ كأنَّهُ نوى المجاز)) اهـ. وهذا يدلُّ على اعتمادِ تصديقه قضاءً حيثُ نسبهُ لجماعةِ العلماء، ونسبَ مقابلهَ لـ: "الصفار".

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٥/٤.

(٢) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦٩/٣.

(٣) أي: صاحب البحر.

(٤) "كشف الأسرار": باب ألفاظ العموم - اسمُ الجنس إذا دخله لأم التعريف ٢٦/٢، وباب الوقوف على أحكام النظم وعموم المفتضى ٤٤٨/٢ - ٤٤٩ تصرف.

(٥) أي في "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٥/٤.

(٦) المقولة [١٧٧٥٤] قوله: ((إلا في ثلاث: فيدين إلخ)).

دَيْنٍ) إذا قال: عَنَيْتُ شَيْئاً دُونَ شَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ ذَكَرَ اللَّفْظَ الْعَامَّ الْقَابِلَ لِلتَّخْصِصِ؛ لَأَنَّهُ نَكَرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعَمُّ كَالنَّكَرَةِ فِي النِّفْيِ، وَالْأَصْلُ: أَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تَصِحُّ فِي الْمَلْفُوظِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: فَيَدِينُ فِي فِعْلِ الْخُرُوجِ وَالْمَسَاكِنَةِ وَتَخْصِصِ الْجِنْسِ، ك: حَبْشِيَّةٌ أَوْ عَرَبِيَّةٌ، لَا الصِّفَةِ ك: كَوْفِيَّةٌ أَوْ بَصْرِيَّةٌ، "فتح" (١).....

وهذا لا نزاع فيه، ويلزم منه أن يُصَدَّقَ قَضَاءٌ وَدِيَانَةٌ إِذَا نَوَى الْكُلَّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَصَدِيقِهِ فِي الْأَوَّلِ قَضَاءٌ؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ فَيَكُونُ الظَّاهِرُ الْعُمُومَ، وَإِلَّا لَزِمَ تَصَدِيقُهُ قَضَاءٌ فِي نِيَّةِ الْخُصُوصِ. وفي "تنخيص الجامع": ((إِنْ كَلَّمْتُ بَنِي آدَمَ أَوْ الرِّجَالَ أَوْ النِّسَاءَ، حَيْثُ بِالْفَرْدِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْكُلَّ))، قَالَ "شَارِحُهُ": ((فَيُصَدَّقُ دِيَانَةٌ وَقَضَاءٌ، وَلَا يَحْنُثُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْأَدْنَى عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَتَصَحِيحِ كَلَامِهِ، فَإِذَا نَوَى الْكُلَّ فَقَدْ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ فَيُصَدَّقُ. وَقِيلَ: لَا يُصَدَّقُ قَضَاءٌ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مَهْجُورَةٌ)) اهـ. وسيأتي (٢) هذا آخر الباب، وتعبيره عن الثاني بـ: قِيلَ يُفِيدُ ضَعْفَهُ وَتَرْجِيحَ الْأَوَّلِ كَمَا قُلْنَا، فَافْهَمْ.

[١٧٧٥٢] (قوله: دَيْنٍ) أَي: يُوَكَّلُ إِلَى دِينِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْقَاضِي فَلَا يُصَدَّقُ؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَقَدَّمْنَا (٣) فِي الطَّلَاقِ: ((أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالْقَاضِي)).
[١٧٧٥٣] (قوله: لَأَنَّهُ نَكَرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعَمُّ) لِأَنَّ الْحَلْفَ فِي الشَّرْطِ الْمُثَبَّتِ يَكُونُ عَلَى نَفْيِهِ، فَقَوْلُهُ: إِنْ لَبِسْتُ ثَوْبًا فِي مَعْنَى: لَا أَلْبَسُ ثَوْبًا.

[١٧٧٥٤] (قوله: إِلَّا فِي ثَلَاثٍ فَيَدِينُ إلخ) يَعْنِي لَوْ قَالَ: إِنْ خَرَجْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ وَنَوَى السَّفَرَ مَثَلًا، أَوْ: إِنْ سَاكَنْتُ فَلَانًا فَعَبْدِي حُرٌّ وَنَوَى الْمَسَاكِنَةَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ يُدِينُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ فِي نَفْسِهِ مُتَوَعِّجٌ إِلَى سَفَرٍ وَغَيْرِهِ، حَتَّى اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمَا فَقَبِلَتْ إِرَادَةُ أَحَدٍ نَوْعِهِ، وَكَذَا الْمَسَاكِنَةُ مُتَوَعِّجَةٌ

(قوله: لِأَنَّ الْخُرُوجَ فِي نَفْسِهِ مُتَوَعِّجٌ إلخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ": ((وَفِيهِ إِشْكَالٌ مَذْكُورٌ فِي "الْفَتْحِ"،

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٩.

(٢) المقولة [١٧٩٠١] قوله: ((وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالنِّيَابُ إلخ)).

(٣) المقولة [١٣٠٨٤] قوله: ((دَيْنٌ فَقَطْ)).

إلى كامئة هي: المساكنة في بيت واحد، ومُصَقَّة وهي: ما تكون في دار، وإرادته المساكنة في بيت إرادة أحص أنواعها، كما في الفتح^(١).

وحاصله: أن الآية صحت هنا كون مصدر متنوعاً لا باعتبار عموميه فهو تخصيص أحد نوعي الجنس، وزد في "تخصيص الجامع": ((إن اشترت ونوى الشراء لنفسه، أي: فتصح نيته ديانة وإن لم يذكر المفعول؛ تنوع الشراء؛ فإنه تارة يكون لنفسه، وتارة يكون لموكله، وهذا رتب [٤/ ٨٨ ب] على الأول الملك لنفسه، وعلى الثاني الملك للموكل، وهذا بخلاف ما إذا نوى الخروج بعداء، أو مساكنة بالإحارة، أو الشراء لعباد، فإن الفعل فيه غير متنوع، فم يصح تخصيصه بالنية بدون ذكر))، كما في "شرح التخصيص".

قلت: ونصير ذلك ما إذا قال: أنت بائر ونوى الثلاث أو الواحدة، يصح، بخلاف نية الشئ؛ لأن البينونة نوعان: عبصة وحقيقة، فتصح نية إحداهما، بخلاف الشئ؛ لأنه عدد محص

وعدته، والحق أن الأفعال لا يتصور أن تكون بلا نوعاً واحداً، لا فرق في ذلك بين لعس ونحوه، وبين خروج ونحوه من شراء، فكما أن اتحاد لعس بسبب أنه نس لا يمرر الماء كدست خروج نس، لا قطع مسافة، غير أنه يوصف بالطول، ويقصر في الزمان، فلا يصير مقسماً إلى نوعين، لا باختلاف الأحكام شرعاً، فإن عند ذلك عما عدا أسرع إياه كدست، كما في خروج محتلف لأحكام في أسرع وغيره، واشترء لنفسه وغيره محتلف حكمه، فيحكم بتعدد النوع في ذلك، ولا يحصى أن مساكنة واستسكى يس فهما اختلاف أحكام شرع لطائفة مهمب بالنسبة إلى طائفة أخرى، وكل في نفسه نوع، لأن لكل قرار في المكاب) اهـ.

(قوله ومطابقة وهي ما تكون في دار إسج) وأعمها أن تكون في بلده واحدة، رباعي.

(١) الفتح كتاب الأيمان - باب يمين في الأكل والشرب ٤٠٩

كما مر^(١) تقريره في محله. لكنه يُصدَّق في نيّة البيّنة قضاءً، قال في "الفتح"^(٢): ((وكدّ لو حَفَ لا يَتَرَوَّجُ امرأةً ونَوَى كوفيةً أو بصريةً لا يَصَحُّ؛ لأنّه تخصيصُ الصّفة. ولو نَوَى حبشيّةً أو عربيّةً صَحَّتْ دِيانَةُ؛ لأنّه تخصيصُ الجنسِ))، ثمّ قال^(٣): ((وكونُ إرادةِ نوعٍ ليسَ تخصيصاً عاماً ممّا يقبَلُ المنعُ؛ لأنّه لا يَخْرُجُ عن قَصْرِ عامٍّ على بعضِ متناولاتِهِ)) اهـ.

أقول: قد يُقال: لا عُمومٌ هنا ولا تخصيصٌ لعامٍّ، وإنّما هو إرادةُ أحدٍ مُحتمَلِي اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ، أو أحدٍ نوعي الجنسِ، كما في "التّوضيح"^(٤) و"التلويح"^(٥). والأوّلُ أوّلٌ، وبيّنه: أنّ الخُرُوجَ مُشْتَرَكٌ بين السّفَرِ والانفصالِ من داخلٍ إلى خارجٍ، وكذا المُساكنةُ مُشْتَرَكَةٌ بين الكاميةِ وهي ما تكونُ في بيتٍ واحدٍ، ومُطَلَّقةٌ وهي ما تكونُ في الدّارِ مُطلقاً، وكذا الشّراءُ فإنّه يَحْتَمِلُ الخاصَّ وهو^(٦) ما يكونُ له، والمُطلق. ولكنّ لَمّا كان المُتبادِرُ عُرْفاً هو المعنى الثّاني في المسائلِ لثلاثِ صُدِّقَ دِيانَةُ فَقَطْ في نيّةِ المعنى الأوّلِ مِنْهَا، ولا يُصدِّقُهُ القاضِي؛ لأنّه خِلَافُ الظّاهرِ، ونه نظائرُ.

(قوله: لكنه يصدّق في نيّة البيّنة قضاءً إلخ) لأنّ الأعمّ في الإثبات لا يُعْمُ استغراقاً، بخلافه في النفي، فصَحَّ نيّةُ أيّ أنواعِ البيّنة شاءَ من بيّنة النّكاحِ الكبرى أو الصّغرى أو بيّنة غيره.

(قوله: لأنّه لا يخرج عن قصر عامٍّ على بعضِ متناولاتِهِ) أي: فيستمرُّ الإشكالُ في يمينِ المُساكنةِ والخروجِ كما في "الفتح"، وقوله: ((وقد يقال: لا عُمومٌ إلخ)) فيه تأمّلٌ، إذ قوله: لا أساكينُ في معنى: لا يُوجَدُ مِنِّي المُساكنةُ، فإذا أُريدَ منها نوعٌ كانَ تخصيصاً لها به، وعلى ما علمتَ من إشكالِ "الفتح" لا تنوّعٌ ولا شتركةٌ في الأفعالِ، بل كلٌّ منها مُتَّحِدٌ.

(١) المقولة [١٣٠٩٣] قوله: ((لكنّ حَزَمَ في "المحر" أنه سهو)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٩.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٠.

(٤) "شرح التلويح على التوضيح": فصل في الصريح والكناية - التقسيم الرابع في كيفية دلالة اللفظ على المعنى إلخ ١/١٤١.

(٥) من ((ما تكون في بيت)) إلى ((الخاص وهو)) ساقط من "أ".

في "تلخيص الجامع": ((لو قال: إن جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع في الفرج؛ لأنه المتناهية عرفاً، إلا أن ينوي ما دونه؛ للاحتمال، لكن لا يُصرف عن الظاهر في القضاء فيحنت بهما. أي: إذا نوى ما دونه يحنت به عملاً بإقراره على نفسه بالحنث، ويحنت بالجماع في الفرج لتبادره. وكذا: إن وطئت فعبدي حرّاً، إلا أن يعني الوطء بالقدم. وفي: إن أتيتك ينوي؛ لاستواء احتمالي الجماع والزياره، لكن لو نوى الزيارة حث بالجماع؛ لأنه زيارة وزيادة)) اهـ.

٩٧/٣

وبما قررناه ظهر الفرق بين هذه [٤/٨٩ق] المسائل المستثناة وبين ما مر^(١) في: لا أكل ونحوه؛ فإن حقيقة الأكل فيه واحدة فلم تصح نية التخصيص، بخلاف ما إذا صرح بالمفعول فإنه لفظ عام صريح فيصح تخصيصه، لكن نية التخصيص إنما تصح فيما كان من أفراد ذلك لعام وهو المأكولات، كالخبز ونحوه، دون ما كان من متعلقاته الضرورية، كالزمان والمكان والوصف؛ فهو نوى في زمان كذا لم يصح. ومثله: لا أتزوج امرأة ونوى حبشية أو عريضة فإنها بعض أفراد العام؛ لأن الإنسان أنواع: حبشي، وعربي، ورومي باعتبار أصوله الذين ينسب إليهم، بخلاف: كوفية أو بصرية؛ لأنه وصف ضروري راجع إلى تخصيص المكان، وهو غير ملفوظ صريحاً فلا تصح نيته، كبقية الصفات الضرورية. ومثله ما في "البحر"^(٢) عن "الدائع"^(٣): ((لا يكتم هذا الرجل ونوى ما دام قائماً لم يصح، بخلاف: لا يكلم هذا القائم، ونوى ذلك يدين؛ لتخصيصه الملفوظ. وكذا: لأضربه خمسين ونوى سوطاً بعينه فإنه يبرأ بأي شيء ضربه، وكذا: لا أتزوج امرأة وعنى امرأة أبوها يعمل كذا وكذا فهو باطل)) اهـ.

وظهر بما قررناه أيضاً أن الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محلّه؛ لأن النية إنما وجدت في الملفوظ أيضاً؛ لأن الفعل فيها صار مشتركاً بواسطة اشتراك المصدر، تأمل. على أن: لا أتزوج

(١) ص ٤٥٦ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٤/٤ تنصرف.

(٣) "الدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الإطهار والإفشاء والإعلان إلخ ٦٨/٣.

(نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ دِيَانَةً) إجماعاً، فلو قال: كلُّ امرأةٍ أتزوجُها فهي طالقٌ ثم قال: نويتُ من بلدٍ كذا.....

امرأةٌ قد صرَّح فيه بالمفعول فهو مثل: لا أكلُ طعاماً، ولعلُّه ذكره لئبَّه على أنه إنما يصح فيه تخصيصُ الجنس فقط دون الوصف، لكن فيه أن: لا أكلُ طعاماً كذلك بدليل أنه لو نوى لقمة أو لقمتين لم يصح، على أنه يُخالِفه ما يذكُرُه^(١) قريباً فيما لو قال: نويتُ من بلدٍ كذا، فإنه يُصدِّق دِيَانَةً لا قضاءً. ولعلَّ في المسألة قولين، يدلُّ عليه أنه في "التارخانية"^(٢) قال: ((وروي عن "محمد" فيمن قال: لا أتزوج امرأة ونوى كوفيَّة أو بصريَّة إلخ)). وذكر فيها^(٣) أيضاً: ((إن تزوجت فعبدي حرٌّ وقال: عنيتُ فلانة أو امرأة من أهل الكوفة لا يصح، ولو قال: إن تزوجت امرأة وقال: عنيتُ فلانة يصح)) اهـ. وهذا ظاهر؛ لأنه في الأول لم يذكُر المفعول.

ثم اعلم أنه يرُدُّ ما مرَّ^(٤) في يمين الفور؛ حيث خصَّص بما دلَّت عليه القرينة، كالغداء المدعو إليه. ولعلَّ وجهه أنَّ العرفَ جعلَ اللَّفْظَ كالْمُصْرَحِ به ولا سيما إذا كان جواباً لكلام قبله؛ [٤/٨٩ق/ب] لأنَّ السُّؤالَ مُعَادٍ فيه فلم يكن تخصيصاً للعالم الغير المذكور بالنِّيَّة. وهذا الموضع من مُشْكِلَاتِ مسائل الإيمان، ولم أحد من أعطاه حقَّه من البيان، وما ذكرته هو غاية ما ظهر لفهمي القاصِرِ وفكري الفاتِرِ.

مطلب: نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ دِيَانَةً لا قِضَاءً خِلَافاً لِلْخَصَافِ

[١٧٧٥٥] (قوله: نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ دِيَانَةً لا قِضَاءً) هذه الجملة بمنزلة التعليل لقوله قبله:

(قوله. ولعلَّ في المسألة قولين يدلُّ عليه أنه في "التارخانية" قال: ورُوي عن "محمد" إلخ)، فإنَّ تعبِره بـ: ((عن)) يفيد أنَّ المرويَّ عن غير "محمد" صحة نِيَّةِ الكوفيَّة أو البصريَّة، كصحة نِيَّةِ الحشيَّة

(١) في هذه الصحيفة من "الدر".

(٢) "التارخانية": كتاب الإيمان - الفصل السادس في الرجل يحلف فينوي التخصيص ٤/٤٤٧.

(٣) المقولة [١٧٦٠٠] قوله: ((اليوم أو معك)).

((لا يصدقُ قضاءً)) وكذا مَنْ غَصَبَ دراهمَ إنسانٍ فلمَّا حلَّفه الخَصْمُ عامًّا نوى خاصًّا (به يُفتَى) خلافاً للخصَّاف، وفي "الولولحية"^(١):

((ولو ضَمَّ طعاماً أو شراباً أو ثوباً ديناً))؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ضَمَّ ذَلِكَ يَصِيرُ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعَمُّ، وَالْعَامُّ يَصَحُّ فِيهِ نِيَّةُ التَّخْصِصِ لَكِنْ لَا يُصَدِّقُهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَاَعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعَمُّ وَلَا يَتَنَوَّعُ، كَمَا فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ"؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ لِلْأَسْمَاءِ لَا لِلْفِعْلِ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ "سَيِّوِيَّة"، كَذَا فِي "شَرْحِهِ" لِـ "الْفَارِسِيِّ".

قُلْتُ: وَيَرِدُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ^(٢) مِنْ مَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ وَالْمَسَاكَةِ وَالشِّرَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَمَا مَرَّ^(٣): ((إِنَّ التَّنَوُّعَ هُنَاكَ لِلْفِعْلِ بِوَاسِطَةِ مَصْدَرِهِ لَا أَصَالَةً))، تَأَمَّلْ.

(تَنْبِيْهٌ)

فَيَدَّ بِالنِّيَّةِ لِأَنَّ تَخْصِصَ الْعَامِّ بِالْعُرْفِ يَصَحُّ دِيَانَةً وَقَضَاءً أَيْضاً. وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى اللَّفْظِ بِالْعُرْفِ فَلَا تَصَحُّ كَمَا أَوْضَحْنَا^(٤) ذَلِكَ أَوَّلَ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ. بَقِيَ هَلْ يَصَحُّ تَعْمِيمُ الْخَاصِّ بِالنِّيَّةِ، قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٥): ((لَمْ أَرَهُ)).

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ تَعْمِيمَهُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى اللَّفْظِ، وَإِذَا لَمْ تَصَحَّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِالْعُرْفِ فَلَا تَصَحُّ بِالنِّيَّةِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ النِّيَّةِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٧٥٦] (قَوْلُهُ: لَا يُصَدِّقُ قَضَاءً) ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ آتِياً: ((لَا الصِّفَةِ

(قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَمَا مَرَّ: إِنَّ التَّنَوُّعَ هُنَاكَ لِلْفِعْلِ إِنْ خ) لَا يَكْفِي فِي الْحَوَاسِ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْأَعْمَالِ الْمَذْكُورَةِ.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: آتِياً لَا الصِّفَةِ ك: كَوْفِيَّةُ إِنْ خ) قَدْ أَشَارَ "الْحَمَوِيُّ" لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَاتَمَّ

(١) "الولولحية": كتاب الأيمان - الفصل الرابع في الكلام وقراءة القرآن إلخ - وأما تخليف السلطان ق ٩٩/ب.

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) المقولة [١٧٤٢٩] قوله: ((الأيمان مبنية على الألفاظ إلخ)).

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول القواعد الكلية - القاعدة الثانية - قاعدة في الأيمان: تخصيص العام بالنية إلخ ص ٦٥.

ك: كُوفِيَّةٌ أَوْ بَصْرِيَّةٌ)) أي: أَنَّهُ لَا يُدَيَّنُ فِيهَا، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ. وَمَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" مَأْخُودٌ مِنْ "الْوَلَوَائِيَّةِ"^(١) كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢). وَمِثْلُهُ فِي "الْبَزَارِيَّةِ"^(٣)؛ حَيْثُ قَالَ: ((كُلُّ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّحُهَا فَكَذَا وَنَوَى امْرَأَةً مِنْ بَلَدٍ كَذَا لَا يُصَدَّقُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَذَكَرَ "الْخَصَّافُ"^(٤): أَنَّهُ يُصَدَّقُ. وَهَذَا بِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ الْعَامِّ بِالنِّيَّةِ؛ فـ"الْخَصَّافُ" جَوَّزَهُ، وَفِي الظَّاهِرِ: لَا، وَعَلَى هَذَا: لَوْ أَخَذَ مِنْهُ دَرَاهِمَ وَحَلَّقَهُ عَلَى أَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ شَيْئاً وَنَوَى الدَّنَانِيرَ فـ"الْخَصَّافُ" جَوَّزَهُ، وَالظَّاهِرُ جَلَّاهُ، وَالْفَتْوَى عَلَى الظَّاهِرِ. وَإِذَا أَخَذَ بِقَوْلِ "الْخَصَّافِ" فِيمَا إِذَا وَقَعَ فِي يَدِ الظَّلَمَةِ لَا بِأَسَبَةٍ)) اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْقَضَاءِ. أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَنِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ صَحِيحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَقَدْ مَرَّ^(٦).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ نِيَّةَ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ دِيَانَةً فَقَطْ، وَعِنْدَ "الْخَصَّافِ" تَصَحُّ قَضَاءً أَيْضاً، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعَامُّ مَذْكُوراً وَإِلَّا فَلَا تَصَحُّ نِيَّةُ تَخْصِيصِهِ أَصْلاً فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

الإشْكَالُ، "سَدِي"، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْحَمَوِيِّ" مِنَ الْإِيمَانِ: هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ بَوَى الْحَبَشِيَّةَ وَالْعَرَبِيَّةَ وَبَيْنَ مَا لَوْ بَوَى الْكُوفِيَّةَ وَالْبَصْرِيَّةَ، تَأَمَّلْ، وَعَارِثُهُ: ((وَمَنْعُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ عَنْ بَوَى مِنَ الْأَنْوَاعِ مَعْهُودٌ، فَصَحَّتْ نِيَّةُ التَّخْصِيصِ فِي الْحَبَشِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا الْمُنْسُوبَةُ لِلْمَدِينَةِ فَمَنْعُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ عَنْهَا بِالْبِمِيرِ لَا يَلِيقُ عَادَةً؛ لِأَنَّهَا جَامِعَةٌ لِسَائِرِ الْأَنْوَاعِ، وَالْإِنْسَانُ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَنْ سَائِرِ الْأَنْوَاعِ فِي الْعَادَةِ، كَذَا فِي "شَرْحِ تَلْحِيصِ الْجَامِعِ") اهـ. وَالْأَحْسَنُ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ حَلَّاقِيَّةٌ كَمَا أَفَادَتْهُ عَمَارَةُ "التَّارِيخَانِيَّةِ" السَّابِقَةُ.

(١) "الْوَلَوَائِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْبَابُ الثَّانِي فِيمَا يَصَحُّ تَعْلِيْقُهُ وَفِيمَا لَا يَصَحُّ ق ٦٧/ب بتصرف.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٦/٤ بتصرف.

(٣) "الْبَزَارِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ فِي الْخَيْرِ وَالْأَفْعَالِ الْمُتَفَرِّقَةِ ٣٤٢/٤ (هَامِشُ "الْفَتْاوَى الْهَدْيَةِ").

(٤) "حِيلُ الْخَصَّافِ": بَابُ الْإِيمَانِ الَّتِي يَسْتَحْلِفُ بِهَا النِّسَاءُ أُرْوَاهُ ص ١٣٨.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٦/٤.

(٦) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

متى حلفه ظالمٌ وأخذَ بقولِ "الخصَّافِ" فلا بأس^(١).....

وقيل: يُدبّن كما قدّمه^(٢) "الشارح"، وقدّمنا^(٣): ((أنه رواية عن الثاني، وأنه اختاره "الخصَّاف"))).
فصار حاصلُ ما اختاره "الخصَّاف" أنه في المذكور يُصدّقُ ديانةً وقضاءً، وفي غيره ديانةً فقط.

مطلب: إذا كان الحالفُ مظلوماً يُفتى بقولِ "الخصَّافِ"

[١٧٧٥٧] (قوله: متى حلفه ظالمٌ وأخذَ بقولِ "الخصَّافِ" فلا بأس) أقول: المناسبُ أن يكونَ
أخذَ بضمٍّ أوليه مبنياً للمجهولِ أي: وأخذَ القاضي؛ إذ لا معنى لأخذِ الحالفِ به قضاءً؛ لأنَّ أخذَ
الحالفِ بما نواه غيرُ خاصٍّ بقولِ "الخصَّافِ".

٩٨/٣

والحاصل: أنه لو حلفه ظالمٌ فحلفَ ونوى تخصيصَ العامِّ أو غيرَ ذلك ممَّا هو بخلافِ
الظاهر وعلمَ القاضي بحاله لا يقضي عليه بل يُصدِّقه أخذاً بقولِ "الخصَّافِ". وأمَّا إذا لم يكن
مظلوماً فلا يُصدِّقه، فافهم.

قال في "الفتاوى الهندية"^(٤) عن "الخلاصة"^(٥) ما حاصله: ((أرادَ السُّلطانُ استحلافَهُ بأنك
ما تعلمُ غُرماءَ فلانٍ وأقرباءَهُ ليأخذَ منهم شيئاً بلا حقٍّ، لا يسعه أن يحلفَ. والحيلة: أن يذكرَ اسمَ
الرجلِ وينويَ غيره، وهذا صحيحٌ عند "الخصَّافِ" لا في ظاهرِ الرواية، فإن كان الحالفُ مظلوماً
يُفتى بقولِ "الخصَّافِ"، ولو حلفه القاضي ما له عليك كذا فحلفَ وأشارَ بإصبعِهِ في كُفِّهِ
إلى غيرِ المدَّعي صدقَ ديانةً لا قضاءً)) اهـ.

(قوله: المناسبُ أن يكونَ ((أخذَ)) بضمٍّ أوليه إلخ) أو يُقرأ الفعلُ بالسَّاءِ للفاعلِ، ويُصوَّرُ كلامُهُ
فيما إذا لم يذكرِ العامُّ، فللحالفِ أن يأخذَ بقولِ "الخصَّافِ" حينئذٍ.

(١) في 'د' و'و': ((فلا بأس به)).

(٢) ص ٤٥٦ - 'در'.

(٣) المقولة [١٧٧٥٠] قوه: ((وقيل يدبّن)).

(٤) 'الفتاوى الهندية': كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا - فصل في تحييف الطمسة

إلخ ٦١/٢.

(٥) خلاصة الصوى: كتاب الأيمان - الفصل الخامس وعشرون في المعرفة ق ١٣٧.

وقالوا: النية للحالف لو بطلاق أو عتاق وكذا بالله لو مظلوماً، وإن ظالماً فبلمستحلف. ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله. حلف (لا يشرب من) شيء.....

مطلب: النية للحالف لو بطلاق أو عتاق

[١٧٧٥٨] (قوله: وقالوا: النية للحالف إلخ) قال في "الحانية"^(١): ((رَجُلٌ حَلَفَ رَجُلًا فَحَلَفَ وَنَوَى غَيْرَ مَا يُرِيدُ الْمُسْتَحْلِفُ، إِنْ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَنَحْوِهِ يُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْحَالِفِ إِذَا لَمْ يَنْوِ الْحَالِفُ خِلَافَ الظَّاهِرِ ظَالِمًا كَانَ الْحَالِفُ أَوْ مَظْلُومًا، وَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ الْحَالِفُ مَظْلُومًا فَالنِّيَّةُ فِيهِ إِلَيْهِ، وَإِنْ ظَالِمًا يُرِيدُ إِبْطَالَ حَقِّ الْغَيْرِ اعْتَبِرَ نِيَّةُ الْمُسْتَحْلِفِ وَهُوَ قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"مُحَمَّدٍ" اهـ. قلت: وتقييده بما إذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على أن المراد باعتبار نية الحالف اعتبارها في القضاء؛ إذ لا خلاف في اعتبار نيته ديانةً. وبه علم الفرق بينه وبين مذهب "أخصاف"؛ فإنَّ عنده تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا، وَيُفْتَى بِقَوْلِهِ إِذَا كَانَ الْحَالِفُ مَظْلُومًا كَمَا عَلِمْتَ.

وفي "الهندية"^(٢) عن "المحيط"^(٣): ((ذَكَرَ "إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ": الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ لَوْ مَظْلُومًا وَعَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ لَوْ ظَالِمًا، وَبِهِ أَخَذَ أَصْحَابُنَا، مِثَالُ الْأَوَّلِ: لَوْ أَكْرَهَ عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ يَدِهِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ دَفَعَهُ لِي فَلَانٌ يَعْنِي: بِإِعْطَاؤِهِ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ عَلَى بَيْعِهِ لَا يَكُونُ يَمِينًا [٤، ق ٩٠/١] غَمُوسٍ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْغَمُوسَ مَا يُقْتَطَعُ بِهَا حَقٌّ مُسَيِّمٌ. وَمِثَالُ الثَّانِي: لَوْ ادَّعَى شِرَاءَ شَيْءٍ فِي يَدِ آخَرَ بِكَذَا وَأَنْكَرَ فَحَلَفَهُ بِاللَّهِ مَا وَجَبَ عَلَيْكَ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ فَحَلَفَ وَنَوَى التَّسْلِيمَ إِلَى الْمُدَّعِي بِالْهَبَةِ لَا بِالْبَيْعِ، فَهَذَا وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَهُوَ غَمُوسٌ مَعْنَى فَلَا تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ،

(قوله: إذ لا خلاف في اعتبار نيته ديانة إلخ) أي: وإن نوى خلاف الظاهر.

(١) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في تحيف الطلعة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف ١١/٢ (هامش الفتاوى لهدية).

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً - فصل في تحيف الطلعة إلخ ٥٩/٢ بتصرف.

(٣) "المحيط الرهاني": كتاب الأيمان - فصل في أفعال اليمين وأنه أنواع ١ ق ٣٦٤/١ بتصرف.

قال الشيخ الإمام "خواهر زاده": ((هذا في اليمين بالله تعالى، فهو الصلّاق أو العناق وهو ظالمٌ أو لا ونوى خلاف الظاهر بأن نوى الصلّاق عن وتاق، أو العناق عن غمس كذ، أو نوى الإحصار فيه كاذباً فإنه يُصدّق ديانة؛ لأنه نوى مُحتملَ لفظه إلا أنه لو ظالمٌ أثمّ إثم الغموس؛ لأنه وإن كان ما نوى صديقاً حقيقةً إلا أن هذا اليمين غموسٌ معني؛ لأنه قطع بها حقٌ مسلم)). اهـ ملخصاً.

وقوله: ((ونوى خلاف الظاهر)). وقوله بعده: ((فإنه يُصدّق ديانة)) يدّ على أنه لا يُصدّق قضاءً، وهذا على إطلاقه موافقٌ لظاهر الرواية، أمّا على مذهب "الخصاف" فبُفّرّق بين المظلوم فُصدّق قضاءً أيضاً، وبين الظالم فلا يُصدّق.

والحاصل: أن الحليف بصلّاق ونحوه تُعتبر فيه نيّة الحالف ضالماً أو مظلوماً إذا لم ينو خلاف الظاهر كما مرّ^(١) عن "الخانية"، فلا تصلّق رَوْحَتُهُ لا قضاءً ولا ديانة بل يَأْتُمُّ لو ضالماً إثم الغموس، ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك، لكن تُعتبر نيّته ديانةً فقط فلا يُصدّقه القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق إلا إذا كان مظلوماً على قور "الخصاف"، ويؤفّقه ما قدّمه^(٢) "الشارح" أوّل الطلاق: ((من أنه لو نوى الطلاق عن وتاقٍ ذيسٍ إن لم يقرنه بعدد، ولو مكرهاً صُدّق قضاءً أيضاً)) اهـ.

وأما الحيف بالله تعالى فبسرّ للقضاء فيه مدخل؛ لأنّ الكفارة حقّه تعالى لا حقّ فيها للعبد حتّى يُرفع الحالف إلى لقاضي، كما في "البحر"^(٣). ولكنّه إن كان مظلوماً تُعسر نيّته فلا يَأْتُمُّ؛ لأنّه غير ظالمٍ وقد نوى ما يحتمله لفظه فلم يكن غموساً لا لفصاً ولا معني، وإن كان طامياً تُعتبر

(١) المقوّة [١٧٧٥٨] قوه: ((وقالوا، البية للحالف إلح)).

(٢) ١٦٣ ٦ وما بعده 'در'.

(٣) "اسحر"، كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب - ج ٤ ٣٥٥.

يُمْكِنُ فِيهِ الْكَرْعُ نَحْوُ (دَجَلَةٍ) فَيَمِينُهُ (عَلَى الْكَرْعِ) مِنْهُ، حَتَّى لَوْ شَرِبَ مِنْ نَهْرٍ أَخَذَ مِنْهُ..

بَيِّنَةُ الْمُسْتَحْلِفِ فَإِنَّهُمْ إِثْمَ الْعُمُوسِ. [٤ ق ٩٠] وَإِلَى تَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ، قَالَ "ح" (١): ((وهذا مُحَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ: بَيِّنَةُ تَحْصِصِ الْعَامِّ تَصَحُّحُ دِيَانَةٍ))، فَاغْتَنِمِ تَوْضِيحَ هَذَا الْمَحَلِّ.

مطلب: حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ فَهُوَ عَلَى الْكَرْعِ

[١٧٧٥٩]. (قَوْلُهُ: يُمَكِّنُ فِيهِ الْكَرْعُ) قَالَ فِي "المصباح" (٢): ((كَرْعُ الْمَاءِ كَرْعًا مِنْ بَابِ نَفَعَ وَكَرُوْعًا: شَرِبَ بِيَمِينِهِ مِنْ مَوْصِعِهِ، فَإِنْ شَرِبَ بِكَفِّهِ أَوْ سَنِيٍّ آخَرَ فَلَيْسَ بِكَرْعٍ، وَكَرْعٌ فِي الْإِنْسَاءِ: أَمَالٌ عُنُقَةٌ إِلَيْهِ فَشَرِبَ مِنْهُ)).

[١٧٧٦٠]. (قَوْلُهُ: فَيَمِينُهُ عَلَى الْكَرْعِ مِنْهُ إِنْ لَخ) قَالَ فِي "الفتح" (٣): ((أَيُّ: بِأَنْ يَتَنَاوَلَهُ بِفَمِهِ مِنْ نَفْسِ النَّهْرِ عَمْدَ "أَيِّ حَنِيفَةٍ"، يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ. فَبِوَيْ بَابَاءَ حَبَّتْ لَهُ إِجْمَاعًا. وَقَالَا: إِذَا شَرِبَ مِنْهَا كَيْفَمَا شَرِبَ حَبَّتْ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: مِنْ مَاءِ دَجَلَةٍ)) اهـ.

قلت: وَهُوَ الْمُتَعَارَفُ فِي زَمَانِنَا بِخِلَافِ: مِنْ هَذَا الْكُوزِ؛ فَإِنَّهُ عَلَى الْكَرْعِ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ أَيْضًا. وَفِي "البحر" (٥) عَنْ "المحيط": ((لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا الْكُوزِ فَحَقِيقَتُهُ أَلَّا يَشْرَبَ مِنْهُ كَرْعًا

(قَوْلُهُ: وَهَذَا مُحَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ. بَيِّنَةُ تَحْصِصِ الْعَامِّ إِنْ لَخ) أَيُّ. كَوْنِ سَيِّئَةٍ لِمُسْتَحْلِفٍ إِذَا كَانَ الْحَافِ صَالِمًا

(قَوْلُهُ: وَقَالَ إِذَا شَرِبَ مِنْهَا إِنْ لَخ) عِبَارَةُ "الفتح". ((وَقَالَا)) نَأْيٌ اتِّسَاعِيٌّ. وَكَذَلِكَ سَحَةُ الْخَطِّ بِصَمِيرِ الْمَشَى

(١) 'ح'. كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤١ أ.

(٢) 'المصباح المرسى' - مادة ((كرع)) تنصرف

(٣) 'الفتح'. كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤ ٤١١

(٤) فِي اسْتِحْصَانِهَا ((وَقَالَ))، وَمَا أُتِيَتْهُ مِنْ 'آ' وَهُوَ الْمَوَاقِفُ عِبَارَةُ 'الفتح'. وَقَدْ نَهَى عَلَيْهِ 'الرافعي'

(٥) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب، سج ٤ ٣٥٥

لم يَحْنَث. وفي "البحر" عن "الظهيرية": الكَرْعُ لا يكونُ إلا بعد^(١) الخوضِ في الماءِ. لكن في "القَهْستاني" عن "الكشف"^(٢): أَنَّهُ ليسَ بشرطٍ (بخلاف: من ماءِ دجلة).....

حَتَّى لو صَبَّ عَلَى كَفِّهِ وَشَرِبَ لَمْ يَحْنَثْ)) اهـ. لَكِنْ فِيهِ: أَنَّ وَضْعَهُ عَلَى فَمِهِ وَشُرْبَهُ مِنْهُ لَا يُسَمَّى كَرْعًا كَمَا عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِهِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٧٦١] (قوله: لم يَحْنَث) لِعَدَمِ الْكَرْعِ فِي دِجْلَةَ؛ لِحُدُوثِ النَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ، "بحر"^(٣).

[١٧٧٦٢] (قوله: لا يكونُ إلا بعد الخوضِ في الماءِ) فَإِنَّهُ مِنَ الْكَرَاعِ وَهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا دُونَ الرُّكْبَةِ، وَمِنَ الدُّوَابِّ مَا دُونَ الْكَعْبِ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ "نَحْمُ الدِّينِ السَّسْفِي"^(٤). "بحر"^(٥) عن "الظَّهيريَّة"^(٦).

[١٧٧٦٣] (قوله: لَكِنْ فِي "القَهْستاني"^(٧) إلخ) مِثْلُهُ فِي "الْمَنَح"^(٨) عَنْ "التَّلْوِيح"^(٩). وَفِي "سَهْر"^(١٠):

(قوله: لَكِنْ فِيهِ: أَنَّ وَضْعَهُ عَلَى فَمِهِ وَشُرْبَهُ مِنْهُ إلخ) مَقْتَضِي قَوْلِ "المصاح": ((من موضعه)) الشَّمْلُ لِلنَّهْرِ وَالْإِنَاءِ كَمَا فِي "ط" وَغَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ أَنَّهُ يُسَمَّى كَرْعًا، فَتَعْرِيفُهُ السَّاقِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَرْعًا إِذَا وَضَعَهُ عَلَى فَمِهِ وَشَرِبَهُ، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "و": ((بعد دخول)).

(٢) "كشف الأسرار": باب أحكام الحقيقة والمحار والصريح والكناية ١٧٣/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٦/٤.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢٧٥/٣.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٦/٤ بتصرف.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - فصل في الشرب ق ١٣٦/أ.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف الفعل ٣٩٢/١.

(٨) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٢٠٠/أ.

(٩) "التلويح": الباب الأول في إفادة الكتاب المعنى - فصل في أنواع علاقات المحاز ٩٤/١.

(١٠) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٧/ب.

فِيحَنْتُ بغيرِ الكَرَعِ أيضاً (وفيما لا يتأتى فيه الكَرَعُ) كالْبَثْرِ وَالْحَبِّ يَحْنُ (بـ) الشرب
بـ (الإناء مطلقاً) سواءً قال: من البَثْرِ أو من ماءِ البَثْرِ لتعيينِ المجازِ (ولو تكلفَ الكَرَعُ
فيما لا يتأتى فيه ذلك) أي: اكْرَعُ (لا يَحْنُ) في الأصحَّ؛ لعدمِ العرفِ.....

((وهذا الشرطُ أهمُّه شَرَّاحُ "الهداية" ^(١) كغيرِهِم؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ "المغرب" أي: من أنَّ الكَرَعُ
تَنَاوُلُ الْمَاءِ بِالْقَمِّ مِنْ مَوْصِعِهِ وَلَوْ بِإِثْنٍ)).

٩٩/٣

(١٧٧٦٤). (قوله: فَيَحْنُ بغيرِ الكَرَعِ أيضاً) كما إذا تناوله بكفه أو بإِثْنٍ من غيرِ أنْ يُدَحْسَ
قَمَّهُ دَاخِلَهُ.

(١٧٧٦٥). (قوله: كالْبَثْرِ وَالْحَبِّ) أي: إذا لم يَكُونا مُمْتَلِئَيْنِ، وَإِلَّا حَيَّتْ بِالْكَرَعِ. واحِبُّ: بالحاءِ
المُهْمَلَةِ: الحَايِئَةُ، وَالْكَرَامَةُ: غَطَاؤُهَا، وَيُقَالُ: لَكَ عِنْدِي حُبٌّ وَكَرَامَةٌ يَعْنِي: خَايِئَةٌ وَغَطَاؤُهَا، ط ^(٢).

(١٧٧٦٦). (قوله: ولو تَكَلَّفَ الكَرَعُ) أي: من أَسْفَلَ البَثْرِ فِيمَا إذا قال: لا أَشْرَبُ مِنْ هَذَا بَثْرِ
يُدُونُ إِضَافَةَ مَاءٍ.

(١٧٧٦٧). (قوله: لعدمِ العرفِ) لِأَنَّ اليمينَ انْعَقَدَ عَسَى غَيْرِ الْكَرَعِ كَوْنِ الْحَقِيقَةِ مَهْجُورَةً
كَمَا فِي: لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ.

(تنبيه)

قال في "الفتح" ^(٣): ((ونظيرُ المسأَلَتَيْنِ: مَا لَوْ حَنَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا كُوزٍ فَضُبَّ مَاءٍ
فِي كُوزٍ آخَرَ فَشَرِبَ مِنْهُ لَا يَحْنُ بِالإِجْمَاعِ، وَلَوْ قَالَ: مِنْ مَاءِ هَذَا الْكُوزِ فَضُبَّ فِي كُوزٍ آخَرَ

(قولُ الشَّارِحِ: لِتَعْيِينِ الْمَجَازِ) رَاجِعٌ مَا إِذَا قَالَ: مِنْ مَاءِ الشَّرْبِ يَكُونُ الشَّرْبُ
بِالإِنَاءِ أَوْ بِالْكَرَعِ مِنْ مَتَنَاوُلِ سَعَةِ حَقِيقَةٍ.

(١) انظر 'الفتح' و'العمدة' والكفاية' كتب لأبيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤ ٤١١، و'النسبة' كتاب
الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٦ ١٠١.

(٢) ط' كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢ ٣٥٧ صرف

(٣) 'الفتح' كتب لأبيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤ ٤١٢

(إمكانُ تصوُّرِ البرِّ في المستقبلِ شرطُ انعقادِ اليمينِ) ولو بطلاقٍ (وبقائِها).....

فَشَرِبَ مِنْهُ حَيْثُ [٤/ق.٩٠/ب] بالإجماع، وكذا لو قال: مِنْ هَذَا الْحَبِّ أَوْ مِنْ مَاءِ هَذَا الْحَبِّ فَتَقِلَّ إِلَى حَبِّ آخَرَ)) اهـ.

مطلب: تصوُّرُ البرِّ في المستقبلِ شرطُ انعقادِ اليمينِ وبقائِها

[١٧٧٦٨] (قوله: إمكانُ تصوُّرِ البرِّ) قال في "المنح"^(١): ((كُلُّ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنْ لَفْظِ نَصَوْرٍ فَمَعْنَاهُ مُمَكِّنٌ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مُتَعَقِّلٌ)) اهـ. فالصَّوابُ حَيْثُ إِسْقَاطُ تَصَوُّرٍ كَمَا هُوَ فِي نَعَصِ النَّسَحِ، "ط"^(٢).

قلت: لَكِنْ عِبَّرَ بِهِ فِي "البحر"^(٣)، وَعَلَيْهِ فَاَلْمُرَادُ بِتَصَوُّرِهِ كَوْنُهُ ذَا صُورَةٍ، أَيْ: كَوْنُهُ مَوْجُودًا. فَاَلْمُرَادُ إِمْكَانُ وَجُودِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَيْ: إِمْكَانُهُ عَقْلًا وَإِنْ اسْتَحَالَ عَادَةً احْتِرَازًا عَمَّا لَا يُمَكِّنُ عَقْلًا وَلَا عَادَةً، كَمَا فِي الْمَثَالِ الْآتِي^(٤). فَهَذَا لَا تَتَعَقَّدُ فِيهِ الْيَمِينُ وَلَا تَبْقَى مُتَعَقِّدَةً، بِخِلَافِ مَا أُمَكَّرَ وَجُودُهُ عَقْلًا وَعَادَةً، أَوْ عَقْلًا فَقَطْ مَعَ اسْتِحَالَتِهِ عَادَةً كَمَا فِي مَسْأَلَةِ صُعُودِ السَّمَاءِ وَقَلْبِ الْحَجَرِ ذَهَبًا؛ فَإِنَّهَا تَتَعَقَّدُ كَمَا سَيَأْتِي^(٥).

[١٧٧٦٩] (قوله: في المستقبلِ) قَيْدٌ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الْمُنْعَقِدَةَ لَا تَتَأْتِي فِي غَيْرِهِ.

[١٧٧٧٠] (قوله: شرطُ انعقادِ اليمينِ) أَيْ: الْمُطْلَقَةِ أَوْ الْمُقَيَّدَةِ بِوَقْتٍ.

[١٧٧٧١] (قوله: ولو بطلاقٍ) تَعْمِيمٌ لِلْيَمِينِ أَيْ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِطَلَاقٍ.

[١٧٧٧٢] (قوله: وبقائِها) أَيْ: شَرَطُ بَقَاءِ الْيَمِينِ مُنْعَقِدَةً، وَهَذَا فِي الْيَمِينِ الْمُقَيَّدَةِ فَقَطْ، فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لِأَوْفَيْنَكَ حَقًّا غَدًا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْغَدِ بَطَلَتْ الْيَمِينُ، بِخِلَافِ الْمُطْلَقَةِ؛ حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا تَصَوُّرُ الْبَرِّ فِي الْبَقَاءِ بِاتِّفَاقٍ كَمَا يَأْتِي^(٦) فِي قَوْلِهِ: ((وَإِنْ أَطْلَقَ وَكَانَ فِيهِ مَاءٌ فَصُبَّ حَيْثُ)).

(١) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/ق.٢٠١/أ.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٧/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٧/٤.

(٤) ص-٤٧٣ - "در".

(٥) المقولة [١٧٧٩٠] قوله: ((ثم يحنث)).

(٦) ص-٤٧٥ - "در".

إِذَا لَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِ الْأَصْلِ لِتَتَعَقَّدَ فِي حَقِّ الْحَلْفِ^(١) وَهُوَ الْكَفَّارَةُ، ثُمَّ فَرَّغَ عَلَيْهِ (فَفِي) حَلْفِهِ: (لَأَشْرَبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكَوْزِ الْيَوْمَ وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ كَانَ فِيهِ) مَاءً (وَصُبُّ) وَلَوْ بِمَعْنَى أَوْ بِنَفْسِهِ (فِي يَوْمِهِ) قَبْلَ اللَّيْلِ (أَوْ أَطْلَقَ) يَمِينُهُ عَنِ الْوَقْتِ (وَلَا مَاءَ فِيهِ لَا يَحْنُثُ) سِوَاءَ عِلْمٍ وَقْتِ الْحَلْفِ أَنَّ فِيهِ مَاءً.....

[١٧٧٧٣] (قَوْلُهُ: إِذَا لَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِ الْأَصْلِ إلخ) بَيَانُهُ: أَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَتَعَقَّدُ لِتَحْقِيقِ الْبَرِّ. فَإِنَّ مَنْ أَخْبَرَ بَخْبَرٍ أَوْ وَعَدَ بِوَعْدٍ يُؤَكِّدُهُ بِالْيَمِينِ لِتَحْقِيقِ الصَّدَقِ فَكَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ الْبَرُّ، ثُمَّ تَحَبُّ الْكَفَّارَةُ خَلْفًا عَنْهُ لِرَفْعِ حُكْمِ الْحَنْثِ وَهُوَ الْإِثْمُ لِيَصِيرَ بِالتَّكْفِيرِ كَالْبَارِّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَرُّ مُتَصَوِّرًا لَا تَتَعَقَّدُ فَلَا تَحَبُّ الْكَفَّارَةُ خَلْفًا عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ حُكْمُ الْيَمِينِ، وَحُكْمُ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ انْعِقَادِهِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ، وَتَمَامُهُ فِي "شرح الجامع الكبير".

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ وَمَا فَرَّغَ عَلَيْهِ قَوْلُهُمَا، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": لَا يُشْتَرِطُ تَصَوُّرُ الْبَرِّ.

مطلب: حَلْفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْكَوْزِ، وَلَا مَاءَ فِيهِ، أَوْ كَانَ فِيهِ مَاءً فَصَبَّ

[١٧٧٧٤] (قَوْلُهُ: فَفِي حَلْفِهِ إلخ) فِي مَحَلِّ مَفْعُولِ فَرَّغَ، وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةٌ أَوْحَاهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إمَّا مُقَيَّدَةٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ، وَكُلُّ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهَيْنِ: إمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ مَاءٌ أَصْلًا، أَوْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ وَقْتِ الْحَلْفِ ثُمَّ صُبَّ، فَفِي الْمَقْيَدَةِ لَا يَحْنُثُ فِي الْوَجْهَيْنِ؛ لِعَدَمِ انْعِقَادِهِمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَلِبُطْلَانِهَا عِنْدَ الصَّبِّ فِي الثَّانِي. [٤/٩١٣] وَفِي الْمُطْلَقَةِ لَا يَحْنُثُ أَيْضًا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الانْعِقَادِ، وَيَحْنُثُ فِي الثَّانِي.

[١٧٧٧٥] (قَوْلُهُ: الْيَوْمَ) أَي: مَثَلًا إِذَا الْمُرَادُ كُلُّ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ يَوْمٍ أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ.

[١٧٧٧٦] (قَوْلُهُ: أَوْ بِنَفْسِهِ) أَي: أَوْ انْصَبَّ بِنَفْسِهِ بِمَا فَعَلَ أَحَدٌ.

[١٧٧٧٧] (قَوْلُهُ: قَبْلَ اللَّيْلِ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَوْمِ بَيَاضُ النَّهَارِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ اللَّيْلُ.

(١) فِي "ط": ((الْحَلْفُ)) بِالْحَاءِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

أَوْ لَا فِي الْأَصَحِّ:.....

(١٧٧٧٨) (قوله: أَوْ لَا) صَادِقٌ مَّا إِذَا عَيِمَ عَدَمَ الْمَاءِ فِيهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا، وَقَصْرُهُ "الْإِسْحَاحِيُّ" عَلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ تَقَعُ يَمِينُهُ عَلَى مَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الْعَدَمُ فَيَحْنُثُ. وَصَحَّحَ 'الرَّيْلِيُّ' (١) الْإِطْلَاقَ، وَهُوَ حَرَمٌ فِي "الْفَتْحِ" (٢).

فقوله: ((فِي الْأَصَحِّ)) قَيْدٌ لِلتَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ لَا))، لَكِنْ فَصَّلَ 'الْمُصَنِّفُ' (٣) فِي قَوْلِهِ الْآتِي (٤): ((لَيَقْتُلَنَّ فَلَانًا)) بَيْنَ عِلْمِهِ مَوْتِهِ فَيَحْنُثُ، وَبَيْنَ عَدَمِهِ فَلَا. وَمِثْلُهُ فِي "الْكُتُبِ" (٥) فَيُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي (٦) فَيُقَيَّدُ عَدَمُ حِنْثِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ، لَكِنْ فَرَّقَ "الرَّيْلِيُّ" (٧) هَاكِ: ((بَأَنَّ حِنْثَهُ إِذَا عَيِمَ تَكُونُ يَمِينُهُ عُقِدَتْ عَلَى حَيَاةٍ سَتَحْدُثُ وَهُوَ مُنْصَوِّرٌ، أَمَّا هَا فَلَا)) مَا يَحْدُثُ فِي الْكُوزِ غَيْرُ الْمُحَنُوفِ عَلَيْهِ)) اهـ. أَي: لِأَنَّ الْمُحَلُوفَ عَلَيْهِ مَاءٌ مَضْرُوفٌ فِي الْكُوزِ وَقَدْ خَلَفَ دُونَ أَحَادِثٍ بَعْدُ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا عَيِمَ بِأَنَّهُ لَا مَاءَ فِيهِ يُرَادُ مَاءٌ مَضْرُوفٌ فِيهِ بَعْدَ الْحَبِيفِ، أَي: مَاءٌ

(قوله: وَقَصْرُهُ 'الْإِسْحَاحِيُّ' عَلَى الثَّانِي) (إح) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْيَمِينِ الْمَطْلُوقَةِ وَالْمُقَسَّدَةِ، قَدْ رُفِيَ فِي "اسْحَرٍ": ((وَأُطْلِقَ "الْمُصَنِّفُ" عَدَمَ حِنْثِهِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ فَشَمِلَ مَا إِذَا عَلِمَ الْخَافُ أَنَّ فِيهِ مَاءً أَوْ لَا، وَمَا إِذَا عَيِمَ أَنَّ لَا مَاءَ فِيهِ، وَقَيَّدَهُ "الرَّيْلِيُّ" بِعَدَمِ عِلْمِهِ بِأَنَّ لَا مَاءَ فِيهِ)) اهـ

(١) 'سِينِ الْحَقَائِقِ' كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِح ٣ ١٣٥.

(٢) 'الْفَتْحُ' كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٤ ٤١٣.

(٣) 'الْمَح' كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الصَّرَبِ وَالْقَتْلِ وَعَرِ دُث ١ ق ٢١٢ أ

(٤) ص ٤٨٣ - 'دُر'

(٥) 'انْظُرْ شَرْحَ الْعَبْدِيِّ عَلَى الْكُتُبِ' كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الصَّرَبِ وَالْقَتْلِ وَعَرِ ذَلِكَ ١ ٢٧٣

(٦) ص ٤٨٣ - 'دُر'

(٧) 'سِينِ الْحَقَائِقِ' كِتَابُ الْأَعْمَالِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِح ٣ ١٣٥، وَبَابُ الْيَمِينِ فِي الصَّرَبِ

وَالْقَتْلِ وَعَرِ دُث ٣ ١٥٨، بِتَصْرِفٍ

لعدم إمكان البرّ (وإن) أطلق و (كان) فيه ماء (فصُبَّ حِنْثٌ) لوجوب البرّ في المطلقة كما فرغ وقد فات بصبّه، أمّا الموقّعة ففي آخر الوقت،.....

سيحدث، مثل: لأقتلن زيدا فإنّ القتل إزهاق الروح، فإذا علِمَ بموته يُرادُ روحٌ ستحدث، لكن سيأتي^(١): ((أنّ ذات الشخص لم تتغيّر، بخلاف الماء))، فليتأمل.

(تنبيه)

قال "ط"^(٢): ((هل يأتى إذا علِمَ أنه لا ماء فيه، قياس ما مرّ عن "التمرّ تاشي" - في: ليصعدن السماء - الإنم)) اهـ.

قلت: وقد مرّ^(٣) أنّ الغموس تكون على المستقبل فهذا منها.

[١٧٧٧٩] (قوله: لعدم إمكان البرّ) اعترض بأنّ البرّ متصوّر في صورة الإراقة؛ لأنّ الإعادة ممكنة. وأجيب: بأنّ البرّ إنّما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره، فلا يمكن إعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان. اهـ "ح"^(٤) عن "العناية"^(٥).

[١٧٧٨٠] (قوله: لوجوب البرّ في المطلقة كما فرغ) قال في "الفتح"^(٦): ((لقائل أن يقول: وجوبه في الحال إن كان بمعنى تعينه حتى يحنث في ثاني الحال فلا شكّ أنه ليس كذلك، وإن كان بمعنى الوجوب الموسع إلى الموت فيحنث في آخر جزء من الحياة، فالموقّعة

١٠٠ ٣

(قوله: لكن سيأتي أنّ ذات الشخص لم تتغيّر، بخلاف الماء إلخ) هذا لا يصلح فرقا؛ فإنّ في كلّ اليمين انعقدت على ما يحدث، ومحرّد كون هذا داتا وذاك وصفا لا يُجدي نفعا في الفرق، تأمل.

(١) المقولة [١٧٧٩٣] قوله: ((وكذا الحكم)) وما بعدها.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٨/٢.

(٣) المقولة [١٧١٤٨] قوله: ((فالفارق إلخ)).

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤١/٢ تصرف.

(٥) "العناية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٣/٤ تصرف (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٥/٤ تصرف.

وهذا الأصل فروعه كثيرة، منها: إن لم تصلي الصُّبْحَ غداً فأنت.....

كذلك؛ لأنه لا يحثُ إلا في آخر جزءٍ من الوقت الذي ذكره، فذلك الجزء بمنزلة آخر جزءٍ من الحياة، فلا يُمْنَى [٤/٩١ ب] تبطلُ اليمينُ عند آخر جزءٍ من الوقت في الموقته ولم تبطل عند آخر جزءٍ من الحياة في المطلقة)) اهـ.

وأجاب في "النهر"^(١) بما حاصله: ((أن الحالف في الموقته لم يلزم نفسه بالفعل إلا في آخر الوقت، بخلاف المطلقة لأنه لا فائدة في التأخير)).

قلت: أنت خيرٌ بأنه غير دافع مع استلزامه وجوب البر في المطلقة على قور الحلف وإلا فلا فرق، فافهم. ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غاية معلومة لم يتعين الفعل إلا في آخر وقتها، فإذا فات المحل فقد فات قبل الوجوب فتبطل، ولا يحث؛ لعدم إمكان البر وقت تعيينه. أما المطلقة فغايتها آخر جزءٍ من الحياة، وذلك الوقت لا يمكن البر فيه ولا خفيه وهو الكفارة، ففي تأخير الوجوب إليه إضرارٌ بالحالف؛ لأنه إذا حث في آخر الحياة لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الإثم، فتعين الوجوب قبله ولا ترجيح لوقت دون آخر، فلزم الوجوب عقب الحلف موسعاً بشرط عدم الفوات، فإذا فات المحل ظهر أن الوجوب كان مضيئاً من أول أوقات الإمكان. ونظيره ما قرروه في القول بوجوب الحج موسعاً، فقد ظهر المعنى الذي لأجله اعتبر آخر الوقت في الموقته ولم يعتبر آخر الحياة في المطلقة، هذا ما وصل إليه فهمي القاصير، فتدبره.

[١٧٧٨١] (قوله: وهذا الأصل) وهو إمكان البر في المستقبل.

[١٧٧٨٢] (قوله: منها إلخ) ومنها: ما سيذكره^(٢) "المصنف" في باب اليمين بالضرب والقتل

بقوله: ((لو حلف ليقضين دينه غداً ففضاه اليوم إلخ)).

(١) "النهر" - كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٧/ب - ٢٨٨/أ.

(٢) ص ٦٤٨ - "در".

كذا لا يَحْنُثُ بِحَيْضِهَا بُكْرَةً فِي الْأَصَحِّ. وَمِنْهَا: إِنْ لَمْ تَرُدِّي^(١) الدِّيارَ الَّذِي أَخَذْتِيهِ مِنْ كَيْسِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَإِذَا الدِّينَارُ فِي كَيْسِهِ لَمْ تَطْلُقِ؛

وَمِنْهَا: مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((لَوْ قَالَ لَهَا بَعْدَ مَا أَصْبَحَ: إِنْ لَمْ أَجَامِعْكَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَأَنْتِ كَذَا وَلَا نِيَّةَ لَهُ، فَإِنْ عَيَّمْ أَنَّهُ أَصْبَحَ أَنْصَرَفَ إِلَى اللَّيْلَةِ الْقَابِلَةِ، وَإِنْ نَوَى تَدْنِي اللَّيْلَةَ بَطَلَتْ يَمِينُهُ. وَكَذَا: إِنْ نِمْتُ اللَّيْلَةَ، أَوْ إِنْ لَمْ أَبْتَ اللَّيْلَةَ هُنَا وَقَدْ أَنْفَجَرَ الصُّبْحُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ فِي اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ لَا يُتَصَوَّرُ، كَقَوْلِهِ: إِنْ صُمْتُ أَمْسٍ.

وَمِنْهَا: إِنْ لَمْ آتِ بِمِرَاتِي إِلَى دَارِي اللَّيْلَةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَتْ: كُنْتُ فِي الدَّارِ لَمْ يَحْنُثْ، وَإِنْ قَالَتْ: كُنْتُ غَائِبَةً حَنْثٌ إِنْ صَدَّقَهَا.

وَمِنْهَا: لَا يُعْطِيهِ أَوْ لَا يَضْرِبُهُ حَتَّى يَأْذَنَ فَلَانٌ فَلَانٌ ثُمَّ أُعْطَاهُ لَمْ يَحْنُثْ)) اهـ، قَالَ "الرَّمْيُ"^(٣): ((وَلَمْ يُقَيَّدْ هَذِهِ بِالْوَقْتِ)). وَمِثْلُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤)، وَانْظُرْ مَا [٤ ق ٩٢] الصَّرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْكُوزِ إِذَا أُطْلِقَ وَكَانَ فِيهِ مَاءٌ فَصُبَّ.

[١٧٧٨٣] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ بِحَيْضِهَا بُكْرَةً^(٥)) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقْتُ الطُّلُوعِ أَوْ بُعِيدَهُ فِي وَقْتِ

(قَوْلُهُ: وَكَذَا: إِنْ نِمْتُ اللَّيْلَةَ إلخ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ"، وَظَاهِرُ فِي التَّمْثِيلِ أَنْ يُقَالَ: ((إِنْ لَمْ أَنْمِ)) حَتَّى يَكُونَ شَرْطُ الْحَنْثِ عَدَمِيًّا.

(قَوْلُهُ: وَلَمْ يُقَيَّدْ هَذِهِ بِالْوَقْتِ إلخ) سَيَأْتِي بِهِ: أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ مُوقَّتَةٌ بِبَقَاءِ الْإِذْنِ وَالْقُدُومِ؛ إِذْ بِهِمَا يَتِمُّكَنُ مِنَ الْبِرِّ بِلَا حَنْثٍ، وَلَمْ يَبْقَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ إِلَيْهِ الْإِذْنُ وَالْقُدُومُ، وَفِي "الْفَتْحِ": ((وَهَذِهِ الْيَمِينَ مُوقَّتَةٌ بِوَقْتِ الْإِذْنِ وَالْقُدُومِ؛ إِذْ بِهِمَا يَتِمُّكَنُ مِنَ الْبِرِّ، إِذْ يَتِمُّكَنُ مِنَ الْكَلَامِ بِلَا حَنْثٍ، فَيَسْقُطُ بِسُقُوطِ تَصَوُّرِ الرِّ)) اهـ. (قَوْلُهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقْتُ الطُّلُوعِ أَوْ بُعِيدَهُ إلخ) فِيهِ تَأْمُلٌ، إِذْ الْمُرَادُ فِي الْيَمِينِ الْمَوْقَّتَةِ عَنِ امْكِانِ السَّرِّ آخَرَ الْوَقْتِ، فَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَ الطُّلُوعِ قَبْلَ صُلُوعِ الشَّمْسِ لَا يَحْنُثُ وَلَوْ مَضَى بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ زَمَنٌ يُمْكِنُ الْأَدَاءُ فِيهِ.

(١) فِي "و": ((إِنْ لَمْ تَرُدِّي)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٩، ٤ بِنَصْرِفٍ.

(٣) 'الْفَتْحُ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٤١٥/٤.

(٤) نَقُولُ: فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((قَوْلُهُ: فَحَاصِلُ بُكْرَةٍ))، وَيَسَّرَ فِي نَسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَيْنَ أُيُودِ هَذِهِ الْعِدَّةِ، بَلْ فِيهَا مَا أُثْبِتَهُ، وَقَدْ نَبَّاهُ عَلَيْهِ مَصْحُوحٌ 'ب' بِقَوْلِهِ: ((فَحَاضَتْ بُكْرَةً)) هَكَذَا نَحْنُ، وَالَّذِي فِي نَسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بِيَدِي: ((لَا يَحْنُثُ بِحَيْضِهَا بُكْرَةً))، فَلْيَحْرَرْ. اهـ مَصْحُوحَةٌ.

لعدم تصوّر البرّ، ومنها: إن لم تهينني صدّاقلك اليوم فأنت طالق وقال أبوها: إن وهتية فأنت طالق، فالحيلة أن تشتري منه بمهرها ثوباً ملفوفاً وتقصّه فإذا مضى اليوم لم يحنث أبوها؛ لعدم الهبة، ولا الزوج؛ لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع، ثم إذا أرادت الرجوع ردّته بخيار الرؤية.....

لا يُمكن أداء الصلوة فيه. ثم ما ذكره من تصحيح عدم الحنث عزاه في "البحر"^(١) إلى "المبتغى". لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء تصحيح الحنث، وعيه مَشَى "المُصَنَّف" هناك^(٢). وسيأتي^(٣) تمام الكلام عليه.

[١٧٧٨٤] (قوله: لعدم تصوّر البرّ) أي: فلم تنعقد اليمين فلا يترتب الحنث، "ط"^(٤). وانظر ما نذكره^(٥) قريباً عن "شرح الجامع الكبير".

[١٧٧٨٥] (قوله: ثوباً ملفوفاً) قيّد به لئمكنها الرّدّ عليه بخيار الرؤية يَعود مهرها، كما في "الفتح"^(٦).

[١٧٧٨٦] (قوله: وتقبضه) هذا ليس بقيد؛ فإنه مُحرّد الشراء [ثبت له في ذمتها]^(٧) الثمن فالتقياً^(٨) قصاصاً، وبذا لم يذكره "الزبيعي"^(٩)، وتأمّله في "ح"^(١٠).

[١٧٧٨٧] (قوله: لعجزها عن الهبة إلخ) يُشكّل عليه قولهم: إنَّ الدّين إذا قبض لا يسقط

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إيج ٤ ٣٥٩.

(٢) ص ٦٠٦ - "در".

(٣) لمقومة [١٨١٢٧] قوله: ((كنصوره في اناسي)).

(٤) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢ ٣٥٨.

(٥) مقولة [١٧٧٨٨] قوله: ((وفي: يصعدن السماء إلخ)).

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٥.

(٧) في النسخ جميعها ومخطوطة 'ح' التي بين أيدينا: ((ثبت لها في دمه))، واصوب ما أثبتته من عبارة 'ح' كما نقلها عنه 'ط'، انظر 'ط': ٢ ٣٥٨ - ٣٥٩.

(٨) في 'م': ((فتنفيا))، وهو خطأ.

(٩) انظر "تبيين الحقائق" كتاب الأيمان - باب اليمين في الصرب والقتل وغير ذلك ٣/١٥٩.

(١٠) انظر 'ح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤١ ب.

عن ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ، حَتَّى لَوْ أَرَاهُ الدَّائِنُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا قَبِضَهُ مِنْهُ، وَقَصَارَى أَمْرِ الشِّرَاءِ بِهِ أَنْ يَكُونَ كَقَبْضِهِ، اهـ "ح" ^(١) عن "شرح المقدسي".

قلت: وأصل الإشكال لصاحب "البحر" ^(٢)؛ ذَكَرَهُ فِي بَابِ التَّعْلِيْقِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَزَوَالُ الْمِلْكِ لَا يُطِيلُ الْيَمِينَ)). وَأَجَابَ "ط" ^(٣): ((بَأَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ وَالْعُرْفُ يَقْضِي بِأَنَّهَا إِذَا اشْتَرَتْ تَمْهَرُهَا شَيْئًا تَصِيرُ لَا شَيْءَ لَهَا، وَفِيهِ: أَنَّ الْمَقْصُودَ الْعَجْزُ وَعَدَمُ التَّصَوُّرِ شَرْعًا لَا عُرْفًا، وَإِلَّا انْتَقَضَ الْأَصْلُ الْمَارُّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، فَافْهَمْ)).

وأجاب "السَّائِحَانِي": ((بَأَنَّهَا لَمَّا جَعَلْتَ الْمَهْرَ ثَمَنًا وَالْكُلَّ وَصْفًا فِي الذِّمَّةِ تَغَيَّرَ مِنَ الْمَهْرِيَّةِ إِلَى التَّمَنِّيَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَهْرٌ حَتَّى يُوهَبَ. وَأَمَّا الدَّيْنُ فَبَدَلُهُ لَمْ يُدْفَعْ عَلَى صَرِيحِ الْمَعَاوَضَةِ فَلَمْ يَقَعِ التَّقَاصُّ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يُدْفَعْ حَالَةً كَوْنِهِ وَصْفًا فِي الذِّمَّةِ حَتَّى يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ لِقَرَبِهِ مِنْهُ)) اهـ.

مطلب في قولهم: الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا

قلت: والجواب الواضح أن يُقَالَ: قَدْ قَالُوا إِنَّ الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا أَيْ: إِذَا دَفَعَ الدَّيْنُ إِلَى دَائِنِهِ نَتَّ لِمَدْيُونٍ بِذِمَّةٍ دَائِنِهِ مِثْلُ مَا لِلدَّائِنِ بِذِمَّةِ الْمَدْيُونِ فَيَلْتَقِيَانِ قِصَاصًا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي الْمُطَالَبَةِ، وَلِذَا لَوْ أَرَاهُ الدَّائِنُ بَرَاءَةً إِسْقَاطٍ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمَدْيُونُ كَمَا مَرَّ ^(٤)، وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى الدَّائِنُ شَيْئًا مِنَ الْمَدْيُونِ بِمِثْلِ دَيْنِهِ [٩٢ق/٤] التَّقْيَا قِصَاصًا. أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ مِنَ الدَّيْنِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَثْبُتَ

(قوله: أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ إلخ) سَيَأْتِي فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ يَبْرُؤُ فِي حَلْفِهِ - لِأَقْصَى مَا لَكَ الْيَوْمَ - بِالْبَيْعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، وَمُقَادَّةٌ: أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْرَاءِ، بَلْ مِنْ قِبَلِ التَّقَاصِّ، وَقَالَ الرَّبِيعِيُّ: ((وَالْبَيْعُ بِالْدَّيْنِ قِضَاءٌ لِلدَّيْنِ؛ لِأَنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ طَرِيقُهُ الْمَقَاصَّةُ، وَتَحَقَّقَتْ بِمَجَرَّدِ الْبَيْعِ)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤١/ب.

(٢) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٩/٤.

(٣) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٩/٢ باختصار.

(٤) في هذه المقولة.

(وفي) حليفه: والله (ليصعدنَّ السماءَ أو ليقلبنَّ هذا الحجرَ ذهباً) حيث للحال
لإمكان البرِّ حقيقةً.....

للمدَّيونِ بذمةِ الدَّائنِ شيءٌ لأنَّ التَّمنَّيَ هنا معيَّنٌ وهو الدَّينُ فلا يُمكنُ أن يجعلَ شيئاً غيرَهُ فتسراً دِمةً
المدَّيونِ ضرورةً بمتنرلةٍ ما لو أبرأه من الدَّينِ، وبه يظهرُ الفرقُ بين قبضِ الدَّينِ وبين الشَّراءِ به، فتدبَّر.

مطلب: حلفَ ليصعدنَّ السماءَ أو ليقلبنَّ الحجرَ ذهباً

[١٧٧٨٨] (قوله: وفي ليصعدنَّ السماءَ إلح) مثله: إن لم أمسَّ السماءَ، بخلاف: إن تركتُ
مسَّ السماءَ فعبدني حرٌّ لا يحنثُ؛ لأنَّ الشرطَ هو التَّركُ وهو لا يتحقَّقُ في غير مقدَّورٍ عادةً، وفي
الأوَّل الشرطُ عدمُ المسِّ والعدمُ يتحقَّقُ في غير المقدَّور، كذا في "التَّحرير" شرح "إحاطة الكبير"
لـ 'الحصيري' معزياً إلى "المتقى"، ومثله في "النهر" 'عن المحيط'.

١٠١٣

قلت: ويظهرُ الفرقُ في قولك: لا أمسُّ السماءَ، وقولك: أتركُ مسَّ اسماءَ؛ فإنَّ الأوَّلَ
لا يقتضي أنَّه مُعتادٌ ممكِنٌ بخلافِ الثاني، وهذا يُنافي ما مرَّ (٢) في: إن لم تُصنِّي (٣) الصُّبحَ غداً،
وفي: إن لم تُردِّي الديارَ، ولعله روايةٌ أُخرى، فتأمَّل.

[١٧٧٨٩] (قوله: لإمكانِ أبرِّ حقيقةً) لأنَّه صعدتها الملائكةُ وبعضُ الأنبياءِ، وكذا تحوُّلُ

(قوله) وهذا ينافي ما مرَّ في: إن لم تُصنِّي اصبحَ غداً، وفي: إن لم تُردِّي الديارَ (إسح) أي. فإنه فيهما
تحقُّقُ العدمِ، ومع ذلك قبلَ عدمِ الحنثِ مع أنَّه قيل به في: إن لم أمسَّ السماءَ، لتحقُّقِ عدمِ، والعدمُ يتحقَّقُ
في غير المقدَّور، وقد يقالُ في الفرقِ: إنَّه مقدَّورٌ عليه، ويمكنُ في دأبه، فاعتقدتُ بحقه ثمَّ حثتُ بعجزِ عدي،
ولا كذلك مسألةُ الصَّلَاةِ والردِّ؛ إذ يستحيلُ لصلاةٍ مع الحيضِ، وردُّ مدَّيرٍ مع وجوده في محبة.

(قوله: ولعله روايةٌ أُخرى) لا يبرُّمُ من هذا التعيُّلِ أن يكونَ في المسألتينِ إسماقتينِ روايةً أُخرى؛ فإنه
لا صرَّحَ للتعليُّلِ في الفروع، بل يُضَرُّ لما ذكرناه من الأحكامِ في كلِّ مسألةٍ وإنَّ اشتبهتِ العِللُ، تأمَّل.

(١) 'أشهر' كتاب الأيمان - باب يمين في الأكل والشرب إسح ٢٨٨

(٢) ص ٤٧٦-٤٧٧ - 'در'

(٣) في إسح جميعها غير باء، ((تصل))، وخطاب سموث، فالصواب ما أثبتته، وقد نه عنه مصححُ قوته ((قوله)) ((لم صر))

هكذا محضه، والأسسُ تكون الخطاب لمؤثِّر - كما في 'استخراج' - أن يُرسنه ((به نصي)) بالء كما لا يخفى ((ه مصحَّحه

ثم يَحْنُثُ للعَجَزِ عادةً، ولو وَقَّتَ اليمينَ.....

الحجر ذهباً بتحويل الله تعالى صفة الحجرية إلى صفة الذهبية بناءً على أنَّ الجواهر كلها مُحَابَسَةٌ مُستوية في قبول الصفات، أو بإعدام الأجزاء الحجرية وإبدالها بأجزاء ذهبية، والتحويل في الأول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق، "فتح" (١).

مطلب: يجوز تحويل الصفات وتحويل الأجزاء

[١٧٧٩٠] (قوله: ثُمَّ يَحْنُثُ) عطف على معلوم من المقام أي: فَتَنْعَقِدُ ثُمَّ يَحْنُثُ، "ط" (٢). قال في "شرح الجامع الكبير": ((فباعتبار التصور في الجملة انعقدت اليمين، وباعتبار العجز عادة حث لحال، وهذا العجز غير العجز المقارن لليمين؛ لأنَّ هذا هو العجز عن البرِّ الواجب باليمين)) اهـ. أي: بخلاف العجز في مسألة الكوز فإنه مقارن لليمين فلذا لم تنعقد. واعلم أنَّ الحث في هذه المسألة عند أئمتنا الثلاثة، وفيها خلاف "زفر"؛ فعنده لا تنعقد اليمين ولا يَحْنُثُ لإلحاقه المستحيل عادةً بالمستحيل حقيقة، بخلاف مسألة الكوز، فإنَّ فيها خلاف "أبي يوسف" كما مرَّ (٣).

(تنبيه)

المُرَادُ بالعَجَزِ هنا عدمُ الإمكانِ والتَّصَوُّرُ عادةً، فلو حَلَفَ لِیُؤَدِّیَنَّ لَهُ دَیْنَهُ الْیَوْمَ فَلَمْ یَكُنْ مَعَهُ شَیْءٌ وَلَمْ [١/٩٣ق/٤] یَجِدْ مَنْ یُقْرِضُهُ یَحْنُثُ. مُضَيِّی الْیَوْمِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ كَمَا مَرَّ (٤) فِي بَابِ التَّعْلِيقِ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ غَیْرُ مُسْتَحِيلٍ عَادَةً.

(قوله: وباعتبار العجز عادة حث للحال إلخ) لأنَّ التأخيرَ لآخرِ الحياةِ فيما يُرْجَى وجوده، بخلاف ما لو تحقَّق العجزُ للحال.

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٦ تنصرف.

(٢) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام إلخ ٢/٣٥٩ تنصرف.

(٣) المقولة [١٧٧٧٣] قوله: ((إد لا بد من تصور الأصل إلخ)).

(٤) المقولة [١٣٨٦٠] قوله: ((وسنحي مسألة الكوز بفروعها)).

لم يحنث ما لم يمضِ ذلك الوقت. وفي "حيرة الفقهاء"^(١): قال لامرأته: إن لم أعرجُ إلى السماء هذه الليلة فأنت كذا ينصبُ سُلماً ثم يعرجُ إلى سماء البيت؛ لقوله تعالى ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج - ١٥] أي سماء البيت. قال "الباقاني": والظاهرُ خروجُها عن قاعدة: مبنَى الأيمان.....

(١٧٧٩١) (قوله: لم يحنث ما لم يمضِ ذلك الوقت) أي: فيحنثُ في آخره، قال في "الفتح"^(٢): ((فلو مات قبله فلا كفارة عليه؛ إذ لا حنث)) اهـ.

(تنبيه)

قال في "شرح الجامع الكبير": ((قال "الكرخي": إذا حلف أن يفعل ما لا يقدرُ عليه كقوله: لأصعدنَّ السماء، فهو آثمٌ، وروى "الحسن" عن "زُفر" فيمن قال: لأمسنَّ السماء اليوم، إنه آثمٌ ولا كفارة عليه؛ لأنه لا تعتدُّ عنده إلا على ما يمكن)).

(١٧٧٩٢) (قوله: والظاهرُ خروجُها إلخ) هذا الاعتذارُ يُحتاجُ إليه إن كانت المسألة من نصِّ المذهب لا إن كانت من تخريج بعض المشايخ على القول باعتبار الحقيقة اللغوية وإن لم يمكن فالعرف، وعليه مَشَى "الزيلعي"^(٣)، وقد تقدَّم^(٤) ردهُ وأنَّ الاعتمادَ على العرف، ولو كانت هذه المسألة منصوصةً لذكرُوا استثناءها من القاعدة المبنية عليها مسائلُ الأيمان وهي العرف، والذي يظهرُ حملُ هذه المسألة على ما إذا نوى سَقْفَ البيت، كما أجابوا عن قول صاحب "الذخيرة" و"المرغيناني" في: لا يهدمُ بيتاً، أنه يحنثُ بهدمِ بيتِ العنكبوت، كما أوضحناه^(٥) في أول السبب السابق فراجعهُ ليظهرَ لك ما قلنا.

(١) "حيرة الفقهاء": لأبي المفاخر عبد الغفار بن لقمان بن محمد، تاج الدين الكردي (ت ٥٦٢هـ). ("إيضاح المكنون" ٤٢٥/١، "الجواهر المضية" ٤٤٣/٢، "تاج التراجم" ص ١٣٤، "الفوائد البهية" ص ٩٨-).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٦.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣/١٣٥.

(٤) المقولة [١٧٧٠٨] قوله: ((ما يُتأخَّرُ في مصره)).

(٥) المقولة [١٧٤٢٨] قوله: ((فلا حث إلخ)).

(وكذا) الحكم لو حلفَ (ليقتلَنَّ فلاناً عالماً بموته)؛ إذ يمكنُ قتله بعدَ إحياءِ الله تعالى فيحنتُ (وإن لم يكن عالماً بموته (فلا) يحنتُ؛ لأنه عقدَ يمينه على حياةٍ كانت فيه ولا يُتصورُ كمسألة الكوز، وكقوله: إن تركتُ مسَّ السماءِ فعبدي^(١) حرٌّ؛ لأنَّ الترك لا يُتصورُ في غيرِ المقدور.....

[١٧٧٩٣] (قوله: وكذا الحكم) أي: في الانعقادِ والحِثِّ للحال، وقيدَ بالقتلِ احترازاً عن الضرب، ففي "الخاتية"^(٢): ((ليضربَنَّ فلاناً اليومَ وفلانٌ ميتٌ لا يحنتُ عليمَ بموتهِ أو لا، ولو حياً ثم مات فكذلك عندهما، وحِثٌّ عند "أبي يوسف") اه، أفاده في "الشُرُبلالية"^(٣)، فافهم.

[١٧٧٩٤] (قوله: فيحنتُ) أي: بالإجماع؛ لأنَّ يمينه انصرفت إلى حياةٍ يُحدثها الله تعالى فيه، وأنه مُتصورٌ، وإذا أحياه الله تعالى فهو فلانٌ بعينه لكنَّه خلافُ العادةِ فيحنتُ كما في صعودِ السماءِ.

[١٧٧٩٥] (قوله: كمسألة الكوز) تشبيهٌ في عدمِ الحِثِّ لعدمِ التصوُّرِ لا في التفصيلِ بين العالمِ وغيره؛ لما مرَّ^(٤) أنَّ الأصحَّ عدمُ التفصيلِ فيها، فإنَّ حِثَّ العالمِ هنا لأنَّ البرَّ مُتصورٌ كما علمت. أمَّا في الكوزِ لو خلقَ الماءَ لا يكونُ عينَ الماءِ الذي انعقدَ عليه اليمينُ فلا يُتصورُ البرُّ أصلاً، فكان الماءُ نظيرَ الشخصِ لا نظيرَ الحياة، كذا في "شرح الجامع"، وكأنَّه يُشيرُ إلى أنَّه لو جعلَ الماءَ نظيرَ الحياة لزمَ التفصيلُ فيه أيضاً؛ لأنَّ الحياةَ الحادثةَ غيرَ المعقودِ عليها، تأمل.

[١٧٧٩٦] (قوله: لأنَّ الترك لا يُتصورُ في غيرِ المقدور) لأنَّ تركَ الشيءِ فرعٌ عن إمكانِ فعله

(قوله: ليضربَنَّ فلاناً اليومَ وفلانٌ ميتٌ لا يحنتُ إلخ) الحقُّ ما في "ط" أنَّ كلَّ ما اختصَّ بالحياة - كالإعطاء والضرب - كالقتل، وفرغ "الخاتية" لا ينافي ذلك لتقييدهُ باليوم، فإذا لم توجد فيه الحياة لم يوجد شرطُ بقاءِ اليمينِ وهو تصوُّرُ البرِّ، تأمل.

(١) في 'و': ((فعبده حرٌّ)).

(٢) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في الضربِ واقتلَ وعو ذلك ١١٤/٢ بتصرف (هامش 'الفتاوى الهدية').

(٣) 'الشُرُبلالية': كتاب الأيمان - باب حلفِ المعلن ٥٢ (هامش 'الدرر والعرر').

(٤) ص ٤٧٣-٤٧٤ - "در"

(حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ فَنَادَاهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَأَيْقَظُهُ) فلو لم يوقِظْهُ لم يَحْنَثْ، هو المختار، ولو مستيقظاً حَنَثَ لو بَحِثُ يَسْمَعُ بِشَرَطِ انفصالِهِ عَنِ اليمينِ، فلو قَالَ موصولاً: إن كلمتك فأنْتِ طالقٌ فاذْهَبِي أو واذْهَبِي.....

عادةً، أي: بخلافِ العَدَمِ فإنه يَتَحَقَّقُ مُطْلَقاً فلذا حَنَثَ فِي: إن لم أَمْسَسْ [ب/٩٦ق/٤] السَّمَاءَ، كما في "النهر"^(١). وقدَّمناه^(٢) عن "شرح الجامع".

مطلب: حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ

[١٧٧٩٧] (قوله: حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ) قال في "الذخيرة": ((يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ، وَإِنْ نَوَى يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ بَلَدًا أَوْ مَنْزِلًا فَإِنَّهُ لَا يُصَدِّقُ دِيَانَةً وَلَا قِضَاءً، وَفِي أَيِّ يَوْمٍ كَلَّمَهُ حَنَثٌ؛ لَأَنَّهُ نَوَى تَخْصِصَ مَا لَيْسَ بِمَلْفُوظٍ)) اهـ.

[١٧٧٩٨] (قوله: هو المختار) خلافاً لِمَا ذَكَرَهُ "القدوري"^(٣): ((مِنْ أَنَّهُ يَحْنَثُ إِذَا كَانَ بَحِثُ يَسْمَعُ^(٤)))، وَرَجَّحَهُ "السرخسي"^(٥) مُتَمَسِّكاً بِمَا فِي "السَّيَرِ"^(٦): ((لَوْ أَمَّنَ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْحَرْبِ مِنْ مَوْضِعٍ بَحِثُ يَسْمَعُونَ صَوْتَهُ لَكِنَّهُمْ بَاشْتِغَالِهِمْ بِالْحَرْبِ لَمْ يَسْمَعُوهُ فَهَذَا أَمَانٌ))، وَدُفِعَ بِالْفَرْقِ وَذَلِكَ: أَنَّ الْأَمَانَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، "نهر"^(٧).

[١٧٧٩٩] (قوله: لو بَحِثُ يَسْمَعُ) أي: إِنْ أَصْغَى إِلَيْهِ بِأُذُنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ لِعَارِضٍ شُغِلَ

(قوله: وَدُفِعَ بِالْفَرْقِ إلخ) هذا الدَفْعُ لَا يَتِمُّ مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْحَنَثِ فِيمَا لَوْ نَادَاهُ مُسْتِيقِظاً بَحِثُ يَسْمَعُ، فَهَذَا إِذَا تَمَسَّكَ بِهِ لِمَا ذَكَرَهُ "القدوري"، فَيَلْزَمُ إِثْبَاتُ الْفَارِقِ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ وَبَيَانُهُ، تَأَمَّلْ.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٨/أ.

(٢) للمقولة [١٧٧٩١] قوله: ((لم يَحْنَثْ مَا لَمْ يَنْصُرْ ذَلِكَ الْوَقْتُ)).

(٣) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب الأيمان ١٦/٤.

(٤) فِي "م": ((لم يسمع))، وهو خطأ.

(٥) "المبسوط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام وغيره ٢٢/٩ تصرف.

(٦) انظر "شرح السير الكبير": ما يكون أماناً وما لا يكون ٣٥٨/١ بتصرف.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٨/أ.

لا تطلق ما لم يُرد الاستئناف، ولو قال: اذهبي طَلَّقْتَ؛ لأنه مستأنف، ولو قال: يا حائطُ اسمع أو اصنع كذا وكذا وقصد إسماع المحلوف عليه لم يحنت، "زيلعي"^(١). وفي "السراجية"^(٢): سأل "محمد" حال صغره "أبا حنيفة" فيمن قال لآخر: والله لا أكلّمك ثلاث مرّات، فقال "أبو حنيفة": ثمّ ماذا؟ فتبسّم "محمد" وقال: انظر حسناً يا شيخ، فنكس "أبو حنيفة".....

أو صمّم، فلو لم يسمع مع الإصغاء لشدة بُعد لا يحنت، كما في "البحر"^(٣) عن "الذخيرة"، وفيه:^(٤) لو كلّمه بكلام لم يفهمه المحلوف عليه ففيه روايتان.

[١٧٨٠٠] (قوله: لا تطلق) أقول: في "البرازية"^(٥): ((فلو وصل وقال: إن كلّمتك فأنت طالق فاذهبي لا يحنت، ولو: اذهبي، أو و اذهبي يحنت)) اهـ. لكن ما ذكره^(٦) "الشارح" من التسوية بين الواو والفاء هو المذكور في "الفتح"^(٧) و "البحر"^(٨) عن "المنتقى"، ومثله في "التأثر خانية"^(٩).

[١٧٨٠١] (قوله: ما لم يُرد الاستئناف) قال في "التأثر خانية"^(٩): ((وفي "الذخيرة" و "المنتقى": إن أراد بقوله: فاذهبي طلاقاً طَلَّقْتَ به واحدة وباليمين أخرى)).

[١٧٨٠٢] (قوله: وقصد إسماع المحلوف عليه) أي: ولم يقصد خطابه مع الحائط بل قصد

(قول "الشارح": لا تطلق ما لم يُرد الاستئناف) لأنّ هذا من تمام الكلام الأوّل، فلا يكون مُراداً باليمين اهـ. "سندي".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٦/٣ بتصرف.

(٢) "السراجية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الكلام ونحوه ٣٢٠/١ تصرف. (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٠/٤.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤.

(٥) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن في الكلام ٢٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ٤٨٤- "در".

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٨/٤.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤.

(٩) "التأثر خانية": كتاب الأيمان - الفصل العاشر في الحلف على الأقوال ٤٥٦/٤.

ثم قال: حَيْثُ مَرَّتَيْنِ، فقال "محمد": أَحْسَنْتَ، فقال "أبو حنيفة": لا أدري أَيُّ الكلمتين أوجع لي قوله:.....

خطاب الحائِطِ فقط، ولذا قال في "البحر"^(١) وغيره: ((لو سَلَّمَ على قومٍ هو فيهم حَيْثُ إِلَّا أن لا يَقْصِدَهُ فَيُدْنِ. أمَّا لو قال: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِلَّا على واحدٍ فَيُصَدِّقُ قِضَاءَ عِنْدَنَا، ولو سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ لا يَحْنُثُ وإن كان المَحْلُوفُ عليه عن يَسَارِهِ هو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ السَّلَامِينَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهِ، ولو سَجَّحَ له لَسَهَوَ أو فَتَحَ عليه القِرَاءَةَ وهو مُقْتَدِرٌ لَمْ يَحْنُثْ، وخَارِجَ الصَّلَاةِ يَحْنُثُ)).

(تنبيه)

لو قال: إِنِ ابْتَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ فَعَبْدِي حُرٌّ فَالْتَقِيَا فَسَلَّمَ كُلٌّ عَلَى الْآخَرِ لا يَحْنُثُ، وانْحَلَّتِ الْيَمِينُ؛ لَعَدَمِ تَصَوُّرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً، ولو قال لها: إِنِ ابْتَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ وَقَالَتْ هِيَ كَذَلِكَ لا يَحْنُثُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَدَبَّرْهَا، وَلا تَحْنُثُ هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لَعَدَمِ تَصَوُّرِ ابْتِدَائِهَا، كَذَا فِي "الْفَتْح"^(٢)، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) وَ"الزَّيْلَعِيِّ"^(٤) وَ"الذَّخِيرَةِ"^(٥) وَ"الظَّهْرِيَّةِ"^(٦)، وَفِي "تَنْخِيصِ الْجَامِعِ": ((إِنِ [٩٤/٤] ابْتَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ كَلَّمْتُكَ قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَنِي فَتَكَلَّمَا أَوْ تَزَوَّجَا مَعًا لَمْ يَحْنُثْ أَبَدًا؛ لِاسْتِحَالَةِ السَّبْقِ مَعَ الْقِرَانِ)) اهـ. وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ "الْبِرَازِيَّةِ"^(٦): ((حَيْثُ الْحَالِفُ)) صَوَابُهُ: لا يَحْنُثُ.

[١٧٨٠٣] (قوله: حَيْثُ مَرَّتَيْنِ) لِأَنَّهُ انْعَقَدَتِ الْيَمِينُ بِالْأُولَى فَيَحْنُثُ بِالثَّانِيَةِ، وَتَنْعَقِدُ بِهَا يَمِينٌ أُخْرَى فَيَحْنُثُ بِهَا فِي الثَّلَاثَةِ مَرَّةً؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْأُولَى قَدْ انْحَلَّتْ بِالثَّانِيَةِ. وَفِي "تَنْخِيصِ الْجَامِعِ":

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٨/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤.

(٤) "تنيس الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٧/٣.

(٥) "الظهريّة": كتاب الأيمان - فصل في الكلام ق ١٣٦/ب.

(٦) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن في الكلام - النوع الأول ٢٨٦/٤ (هامش "الفتاوى الهدية").

حَسَنًا أَوْ: أَحْسَنْتَ؟! (أَوْ) حَلَفَ: لَا يَكْلُمُهُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ فَأِذْنٌ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ) بِالْإِذْنِ فَكَلَّمَهُ
(حَيْثُ) لَاشْتِقَاقِ الْإِذْنِ مِنَ الْأَذَانِ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ.....

((لو قال ثلاثاً لعبير المدخولة: إِنْ كُنْتُمْ أَنْتِ صَالِقٌ، انْحَلَّتِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ. لَاسْتِثْنَاءِ انْكَسَافِ الْخِلَافِ: فَادْهَبِي يَا عَدُوَّ اللَّهِ)) اهـ.

وَحَيْثُ انْحَلَّتِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ لَا يَقَعُ بِالثَّلَاثَةِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ لَا إِلَى عِدَّةٍ، بِخِلَافِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

[١٧٨٠٤] (قَوْلُهُ: حَسَنًا أَوْ: أَحْسَنْتَ) لِأَنَّ قَوْلَهُ: انْظُرْ حَسَنًا يُفِيدُ التَّقْرِيعَ ' بِأَنَّكَ لَمْ تَتَأَمَّلْ فِي الْجَوَابِ، وَقَوْلُهُ: أَحْسَنْتَ وَإِنْ كَانَ تَصْوِيبًا إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُحَسِّنْ قَلْبَهُ، فَكُلٌّ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ مُوْجَعٌ.

[١٧٨٠٥] (قَوْلُهُ: أَوْ حَنَفَ إِلَخَ) عَظْفٌ عَلَى قَوْلِ "الْمُصَفِّ": ((حَنَفَ لَا يُكَلِّمُهُ)). وَقَوْلُهُ: ((حَيْثُ)) جَوَابُ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

[١٧٨٠٦] (قَوْلُهُ: لَاشْتِقَاقِ الْإِذْنِ) أَيِ: اِشْتِقَاقًا كَبِيرًا - كَمَا فِي "النَّهْرِ" (١) - مِنَ الْأَذَانِ وَهُوَ: الْإِعْلَامُ، "ح" (٣).

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ يُعْنَمُ مِمَّا قَدَّمَاهُ (٢) فِي الْوُصُوءِ.

[١٧٨٠٧] (قَوْلُهُ: فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهُ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ خَاطَبَهُ لُغَةً لَا يَفْهَمُهَا، كَمَا قَدَّمَاهُ (٣) نَظِيرُهُ فِي حَبْفِهِ: لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي.

(قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُحَسِّنْ قَلْبَهُ إِلَخَ) أَوْ أَنَّ قَوْلَهُ ((أَحْسَنْتَ)) يَمِيدُ أَنَّ عَدُوَّ عَمَّا لَحُكِمَ قَبْلَ السُّؤَالِ فَيَكُونُ كَالْمُتَعَبِّ، وَمِثْلُهُ مِنْ "مُحَمَّدٍ" لَا يُعَدُّ سَوَاءً أَدَبٌ لَصْعَرُهُ اهـ "سَدِي".

(قَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ فِي الْوُصُوءِ) حَيْثُ قَالَ عَنِ "تَعْرِيفَاتِ السَّبِيحِ": ((الِاسْتِقَاقُ: بَرَعٌ عَصِي

(١) فِي "أَوْ" وَ"م". ((الْمَقْرِيعُ)) نَابِذٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٢) 'النَّهْرِ' كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ إِلَخَ ق ٢٨٨ - ب.

(٣) "ح". كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٤١ - ب.

(٤) مَقْوُوعَةٌ [٧٤٣] قَوْلُهُ: ((مُشْتَقٌّ إِلَخَ))

(٥) الْمَقْوُوعَةُ [١٧٥٧٨] قَوْلُهُ ((شُرْطُ لِسَرٍّ لِكُلِّ حُرُوحٍ إِذْنٌ))

بخلاف: لا يكلمه إلا برضاه فرضي ولم يعلم؛ لأن الرضى من أعمال القلب فيتّم به. (الكلام) والتحديث (لا يكون إلا باللسان) فلا يحث بإشارة وكتابة كما في "النتف"^(١). وفي "الحانية"^(٢): لا أقول له: كذا فكّبت إليه حث، ففرّق بين القول والكلام، لكن نقل "المصنّف"^(٣) بعد مسألة شَمَّ الرّيحان عن "الجامع" أنه كالكلام خلافاً لـ "ابن سماعه". (والإخبار والإقرار والبشارة.....)

[١٧٨٠٨] (قوله: فرضي) أي: بأن أخبره بعد الكلام بأنه كان رضي.

[١٧٨٠٩] (قوله: فلا يحث بإشارة وكتابة) وكذا بإرسال رسول؛ لأنه لا يُسمّى كلاماً عرفاً، خلافاً لـ "مالك" و"أحمد" رَحِمَهُمَا اللَّهُ تعالى استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ رُسُلًا﴾ [الشورى - ٥١].

أجيب عنه: بأن مبني الإيمان على العرف، "فتح"^(٤).

[١٧٨١٠] (قوله: عن "الجامع"^(٥)) حيث قال: ((إذا حلف لا يكلم فلاناً، أو قال: والله لا أقول لفلان شيئاً، فكّبت له كتاباً لا يحث. وذكر "ابن سماعه" في "تواذيره": أنه يحث)) اهـ. فقوله: ((خلافاً لابن سماعه)) أي: فيهما فتحصل أن الأقوال ثلاثة: الحث مطلقاً، وعدمه مطلقاً.

من آخر بشرط مناسيتهما معنى وتركياً ومغايرتهما في الصيغة، فإن كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير، أو المعنى دون الترتيب كجذب فكبير، أو في المخرج كنعق من النهق فأكبر. اهـ أي: فما نحن فيه صغير لا كبير.

(١) "النتف": كتاب الأيمان والكفارات - حلف على الكلام ٤٠٦/١ تصرف.

(٢) "الحانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الكلام والقراءة ١٠٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك (فروع) ١/٢١٥ تصرف.

(٤) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٨/٤.

(٥) أي: "الجامع في الفتاوى" كما في "البحر" ٤٠٢/٤.

تكون بالكتابة لا بالإشارة والإيماء، والإظهار والإنشاء والإعلام يكون بالكتابة
و (بالإشارة أيضاً) ولو^(١) قال: لم أنو الإشارة دُين، وفي: لا يدعو.....

وتفصيل، "قاضي خان"^(٢)، "ط"^(٣).

[١٧٨١١] (قوله: تكون بالكتابة) أي: كما تكون باللسان، ولم يُنبه عليه لظهوره، فافهم.
[١٧٨١٢] (قوله: والإيماء) بالجر عطف على الإشارة، وكأنه أراد الإشارة باليد والإيماء
بالرأس؛ لأن الأصل في العطف المغايرة.

[١٧٨١٣] (قوله: والإظهار إلخ) بالرفع مبتدأ.

[١٧٨١٤] (قوله: والإنشاء) كذا في النسخ، والذي [٤/٩٤ق/ب] في "الفتح"^(٤) و "البحر"^(٥)
و "المنح"^(٦): ((الإفشاء)) بالفاء، أي: لو حلف لا يُفشي سِرَّ فلان أو لا يُظهره أو لا يُعِيْم به يَحْنَثُ
بالكتابة وبالإشارة.

[١٧٨١٥] (قوله: ولو قال إلخ) قال في "البحر"^(٧): ((فإن نوى في ذلك كله أي: في الإظهار
والإفشاء والإعلام والإخبار كونه بالكتابة دون الإشارة دُين فيما بينه وبين الله تعالى)) اهـ. وهكذا
في "الفتح"^(٨)، ونحوه في "البرازية"^(٩)، ولم يذكر في "النهر"^(١٠) الإخبار وهو الظاهر؛ لما مر^(١١):

(١) في "و": ((فلو قال)).

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٢/ق ٨/أ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٦٠.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٨.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦١.

(٦) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/ق ٢٠١/ب.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦١ - ٣٦٢.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٨.

(٩) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن في الكلام - نوع في الإعلام والبشارة والإخبار ٤/٢٩٢ (هامش
"الفتاوى الهندية").

(١٠) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللباس والكلام ق ٢٨٨/ب.

(١١) في هذه المقولة

أو لا^(١) يشرُّهُ يَحْنُثُ بالكتابة. (إن^(٢) أخبرتني) أو أعلمتني (أنَّ فلاناً قديمٌ ونحوهُ يَحْنُثُ بالصدق والكذب، ولو قال: بقدميه ونحوه ففي^(٣) الصدق خاصةً).....

((أنَّ الإخبار لا يكون بالإشارة)). فما معنى أنَّه يُدَيَّنُ في أنَّه لم ينو به الإشارة؟ ومفهوم قوله: ((ذير إلح)) أنَّه لا يُصدَّقُ قضاءً، كما عزَّاهُ في "التارخائية"^(٤) إلى عامة المشايخ. وفيها^(٥): ((وكلُّ ما ذكرنا أنَّه يَحْنُثُ بالإشارة إذا قال: أشرتُ وأنا لا أريدُ الذي حلفتُ عليه، فإن كان جواباً لشيءٍ سئلَ عنه، لم يُصدَّقَ في القضاء ويُدَيَّنُ)).

[١٧٨١٦] (قوله: أو لا يشرُّهُ) تكرارٌ مع قول المتن: ((والبشارة تكون بالكتابة)). اهـ "ح"^(٦). ولعله: أو لا يسِرُّهُ من الإسرار.

[١٧٨١٧] (قوله: إن أخبرتني أو أعلمتني إلخ) وكذا البشارة، كما في "الفتح"^(٧) و"البحر"^(٨)، وهو مُخَالِفٌ لما سيذكره في الباب الآتي^(٩) عن "البدائع": ((من أنَّ الإعلام كالبشارة لا بُدَّ فيهما من الصدق ولو بلا باء))، ويُؤيِّدُهُ ما في "تلخيص الجامع الكبير": ((لو قال: إن أخبرتني أنَّ ريداً قديمٌ فكدا، حنث بالكذب، كذا إن كتبت إليَّ وإن لم يصل. وفي: بشرتني، أو أعلمتني يشرطُ لصدق وجهل الحالف؛ لأنَّ الركنَ في الأولين الدالُّ على المخبر وجمع الحروف، وفي الآخرين إعادة البشر والعلم، بخلاف ما إذا قال بقلوبه؛ لأنَّ باء الإصاق تقتضي الوجود وهو بالصدق، ويحنث بالإيماء في: أعلمتني، وبالكتاب والرُّسُول في الكل)) اهـ.

(١) في "د": ((ولا يشره)) بالواو.

(٢) في "د": ((إد أخبرتني))، وهو تحريف.

(٣) في "و" و"د": ((معلًى)).

(٤) "التارخائية": كتاب الأيمان - الفصل العاشر في الحلف على الأقوال ٤/٤٧٢.

(٥) "التارخائية": كتاب الأيمان - الفصل العاشر في الحلف على الأقوال ٤/٤٧٣.

(٦) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ق ٢٤١/ب.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٩.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلح ٤/٣٦٢.

(٩) ص ٥٤١ - "در".

لإفادتها إلصاق الخبر بنفس القُدوم كما حققناه في بحث الباء من الأصوب، وكذا: إن كتبت بقُدوم فلان كما سيحي^(١) في الباب الآتي، و سأل الرشيد "محمداً" عمن^(٢) حلف لا يكتُب إلى فلان فأوماً بالكتابة هل يحْت؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين إن كان مثلك. (لا يكتُمهُ شهراً.....)

[١٧٨١٨] (قوله: لإفادتها) أي: الباء إلصاق الخبر بنفس القُدوم، أي: فصار كأنه قال: إن أخبرتني خبراً ملصقاً بقُدوم زيد فاقْتَصَى وجود القُدوم لا محالة، قال "ط"^(٣): ((وفيه أن الساء في: إن أخبرتني أن فلاناً قديمٌ مُقدَّر، ومقتضاه: قصْرُهُ على الصِّدْق)) اهـ.

١٠٣/١

قلت: قد يُجاب بأنها لم تدخل على المصدر الصريح وفرقاً بين الصريح والمؤول، على أن تقديرها لضرورة التعدية فلا تُفيد ما تُفيدة ملفوضة، فتأمل.

[١٧٨١٩] (قوله: وكذا إن كتبت بقُدوم فلان) أي: أنه مثله في اقتصاره على الصِّدْق، بخلاف: إن كتبت إليّ أن فلاناً قديمٌ فعدي حرٌّ يحْت بالخبر الكاذب حتى لو كتب إليه قبل القُدوم أن ريداً قديمٌ حيث [٤ ق ٩٥ أ] وإن لم يصل الكتاب إلى الحالف، كذا في "شرح التلخيص".

ومفاده: إحت ثَمَجَرِد الكتابة، ومفاد "الفتح"^(٤) و"البحر"^(٥) اشتراط الوصول، ويدلُّ للأول تعليل "التلخيص" المار^(٦) بأنَّ الرُّكْنَ في الكتابة جمعُ الحروف، أي: تأليفها بالقَمِّ وقد وُجِد. [١٧٨٢٠] (قوله: فقال: نعم إلخ) قال 'السرخسي'^(٧): هذا صحيح؛ لأنَّ السُّطَّان لا يكتُب

(قوله: ويدلُّ للأول تعليل التلخيص إلخ) ويدلُّ للتأني بتعبير: ((ي))، فإنها تفيد أن لكتابة منتهية إليه، فميمية تفيد ذلك وإن كانت الكتابة جمع الحروف.

(١) ص ٥٤١ - 'در'.

(٢) في 'و' ((مر حلف)).

(٣) 'ط' كتاب الأيمان - باب اليمين في لأكل واشرب و كلام ٢ ٣٦٠ تصرف.

(٤) 'الفتح' كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤ ٤١٩.

(٥) 'البحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في لأكل واشرب إلخ ٤ ٣٦٢.

(٦) المقومة [١٧٨١٧] قومه: ((إن أخبرتني أو أعلمتني إلخ)).

(٧) 'المسوط' كتاب الأيمان - باب اليمين في كلام وغيره ٩ ٢٣.

فَمِنْ حِينَ حَلْفِهِ) وَلَوْ عَرَّفَهُ فَعَلَى بَاقِيهِ (بِخِلَافٍ: لَأَعْتَكِفَنَّ) أَوْ لِأَصُومَنَّ (شَهْرًا فَإِنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهِ) وَالْفَرْقُ أَنَّ ذَكَرَ الْوَقْتَ.....

بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا يَأْمُرُ بِهِ، وَمِنْ عَادَتِهِمُ الْأَمْرُ بِالْإِيمَاءِ وَالْإِشَارَةِ، "فَتَح" (١).

مطلب: حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ شَهْرًا فَهُوَ مِنْ حِينَ حَلْفِهِ

(١٧٨٢١) (قَوْلُهُ: فَمِنْ حِينَ حَلْفِهِ) أَي: يَقَعُ عَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ حِينَ حَلَفَ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ حَالِهِ وَهِيَ غَيْظُهُ تُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا آجَرَهُ شَهْرًا؛ لِأَنَّ الْعُقُودَ تُرَادُّ لِلدَّفْعِ الْحَاجَةِ الْقَائِمَةِ، بِخِلَافٍ: لِأَصُومَنَّ شَهْرًا فَإِنَّهُ نَكْرَةٌ فِي الْإِبْطَاتِ تُوجِبُ شَهْرًا شَائِعًا وَلَا مُوجِبَ لَصَرْفِهِ إِلَى الْحَالِ، "فَتَح" (٢).

(١٧٨٢٢) (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَرَّفَهُ) كَقَوْلِهِ: لَا أَكَلَّمُهُ الشَّهْرَ يَقَعُ عَلَى بَاقِيهِ، وَكَذَا السَّنَةُ وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ. وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِاللَّيْلِ لَا يُكَلِّمُهُ يَوْمًا حَيْثُ بِكَلَامِهِ فِي بَقِيَّةِ اللَّيْلِ وَفِي الْغَدِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْيَوْمِ لِلْإِخْرَاجِ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ بِالنَّهَارِ لَا يُكَلِّمُهُ لَيْلَةً حَيْثُ بِكَلَامِهِ مِنْ حِينَ حَلَفَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَوْ قَالَ فِي النَّهَارِ: لَا أَكَلَّمُهُ يَوْمًا فَهُوَ مِنْ سَاعَةِ حَلْفِهِ مَعَ اللَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ إِلَى مَنْزِلَتِهَا سَاعَةً مِنَ الْغَدِ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ مُنْكَرٌ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِإِتْمَامِهِ مِنَ الْغَدِ فَيَتَّبَعُهُ (٣) اللَّيْلُ. وَكَذَا: لَا يُكَلِّمُهُ لَيْلَةً فَهُوَ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ اللَّيْلَةِ الْآتِيَةِ مَعَ النَّهَارِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٤) عَنْ "الْبَدَائِعِ" (٥).

مطلبٌ مُهِمٌّ: لَا يُكَلِّمُهُ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا وَلَا بَعْدَ غَدٍ فَهِيَ أَيْمَانُ ثَلَاثَةٍ

وفيه (٦) عن "الواقعات": ((لَا أَكَلَّمُكَ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا وَلَا بَعْدَ غَدٍ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّمَهُ لَيْلًا؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانُ ثَلَاثَةٍ، وَلَوْ لَمْ يُكْرَرْ النَّفْيُ فَهِيَ وَاحِدَةٌ فَيَدْخُلُ اللَّيْلُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ)).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٩.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٩ - ٤٢٠. بتصرف.

(٣) في "م": ((فَلَا يَتَّبَعُهُ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٣.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وَأَمَّا الْخَنْفُ عَلَى الْكَلَامِ ٣/٤٩.

(٦) أي: في "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٣. بتصرف.

فيما يتناول الأبد لإخراج ما وراءه، وفيما لا يتناولهُ للمدِّ إليه، "زيلعي"^(١). (حَفَّ لا يتكلمُ فقرأ القرآن أو سَبَّحَ في الصلاة لا يَحْنُثُ) اتفاقاً، (وإن فعلَ ذلكَ خارجَها حِنْثٌ على الظاهر) كما رَجَّحَهُ في "البحر"، ورجَّحَ في "الفتح" عدمه مطلقاً للعرف، وعييه "الدرر"^(٢) و"الملتقى"^(٣)، بل في "البحر"^(٤) عن "التهذيب": أنه لا يَحْنُثُ بقراءة الكتب في عرفنا. انتهى.....

[١٧٨٢٣] (قوله: فيما يتناول الأبد إلخ) مثل: لا أكلّمه؛ فإنه لو لم يذكر الشهر تتأبّد اليمين. فذكر الشهر لإخراج ما وراءه فبقي ما يلي يمينه داخلاً، "بحر"^(٥).

[١٧٨٢٤] (قوله: وفيما لا يتناولهُ) مثل: لأصومن أو لأعتكفن؛ فإنه لو لم يذكر الشهر لا تتأبّد اليمين فكان ذكره لتقدير الصوم به وأنه منكّر فالتعين إليه، بخلاف: إن تركت الصوم شهراً فإن الشهر من حين حلف؛ لأن تركه مطلقاً يتناول الأبد. فذكر الوقت لإخراج ما وراءه، وتماّمه في "البحر"^(٦).

[١٧٨٢٥] (قوله: على الظاهر) أي: ظاهر الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه "القدوري"^(٧).

[١٧٨٢٦] (قوله: كما رجّحه في "البحر"^(٨)) حيث قال: ((فقد اختلفت الفتوى، والإفتاء بظاهر المذهب أولى)).

[١٧٨٢٧] (قوله: ورجّح في "الفتح"^(٩) عدمه) [٤/٩٥ب] حيث قال: ((ولما كان مبني

(١) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٧/٣ بتصرف.

(٢) "الدرر": كتاب الأيمان - باب حلف القول ٥٧/٢ - ٥٨ بتصرف.

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٥٦٥/١ - ٥٦٦.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٣/٤ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٢/٤.

(٦) انظر "الحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٢/٤ - ٣٦٣.

(٧) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب الأيمان ١١/٤.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٣/٤.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤٢٠/٤ - ٤٢١.

و قوَّاهُ في "الشُّرْبَلَالِيَّة" قائلًا: ولا عليك من أكثرية التصحيح له مع مخالفته^(١) العرف، ويقاسُ عليه إلقاءُ درسٍ ما، لكن يُعَكَّرُ عليه ما في "الفتح"^(٢): ((وَأَمَّا الشَّعْرُ فَيَحْنَثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مَنْظُومٌ)). انتهى. فغيرُ المنظومِ أُولَى، فتأمل. (حَلَفَ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.....

الْإِيمَانُ عَلَى الْعُرْفِ - وفي العُرْفِ الْمُتَأَخَّرِ لَا يُسَمَّى التَّسْبِيحُ وَالْقُرْآنُ كَلَامًا حَتَّى يُقَالَ لِمَنْ سَبَّحَ طَوْلَ يَوْمِهِ أَوْ قَرَأَ: لَمْ يَتَكَلَّمِ الْيَوْمَ بِكَلِمَةٍ - اختارَ المشايخُ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، واختيرَ للفتوى من غيرِ تفصيلٍ بين اليمينِ بالعربيةِ والفارسيةِ)) اهـ.

وفاد أنَّ ظاهرَ الروايةِ مبنيٌّ على عُرْفِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وقولُه: ((من غيرِ تفصيلٍ إلخ)) يُسِّنُ قولَ "الشارح": ((مُطْلَقًا)).

[١٧٨٢٨] (قوله: وقوَّاهُ في "الشُّرْبَلَالِيَّة")^(٣) إلخ الضميرُ راجعٌ إلى ما في "الفتح"، فكان الأولى تقديمُه على قوله: ((بل في "البحر")).

[١٧٨٢٩] (قوله: قائلًا: ولا عليك إلخ) الذي رأيتُه في "الشُّرْبَلَالِيَّة"^(٤) بعد نقله عن "البحر"^(٥) أنَّ الإفتاءَ بظاهرِ المذهبِ أُولَى: ((قلتُ: الأولويةُ غيرُ ظاهرة؛ لِمَا أَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ الْمُتَأَخَّرِ، وَلِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَكْثَرِيَّةِ التَّصْحِيحِ لَهُ))^(٦) اهـ.

[١٧٨٣٠] (قوله: ويُقاسُ عليه) أي: على ما في "التَّهْذِيبِ"^(٧)، والبحثُ لصاحبِ "النَّهْرِ"^(٨)، وكذا الاستدراكُ بعده.

[١٧٨٣١] (قوله: فتأمل) إشارةٌ إلى مُحالِفةِ ما في "الفتح" لكلامِ "التَّهْذِيبِ"، أو إلى ما في

(١) في "و" و "د": ((مع مخالفة العرف)).

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤٢١.

(٣) "الشُّرْبَلَالِيَّة": كتاب الإيمان - باب حلف القول ٥٨/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٣.

(٥) نقول: هذا نصُّ عبارة "الشُّرْبَلَالِيَّة" - كما رأيناه - وهو موافق كما ترى لنقل "ابن عابدين" عنها، لا كما نقل "الشارح الحصكفي"، فليتنه.

(٦) أي: "تهذيب الواقعات" لأحمد القلانسي، كما صرح به في "الحر". ("كشف الطنون" ٥١٧/١، "الخواهر المصيبة" ٣٥٧/١، "الطُّفُفَاتُ الْمَسِيَّةُ" ١٣٣/٢).

(٧) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٨/ب.

اليوم يَحْنَثُ بالقراءة في الصلاة أو خارجها، ولو قرأ البسملة فإن نوى ما في النمل حنثاً وإلا لا) لأنهم لا يريدون به القرآن، ولو حلف لا يقرأ سورة كذا أو كتاب فلان لا يحنث بالنظر فيه وفهمه، به يُفتَى، "واقعات".....

دَعَوَى الْأُولَوِيَّةِ مِنَ الْبَحْثِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ كَلَامًا مَنْظُومًا وَكَوْنِ قَائِلِهِ مُتَكَلِّمًا أَنْ يُسَمَّى بِقَاءِ الدَّرْسِ^(١) كَلَامًا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ الْكُتُبِ كَذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ الْعُرْفِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ عُرْفٌ فَالْعِبْرَةُ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ، فَافْهَم.

[١٧٨٣٢] (قوله: اليوم) قيدًا اتفاقيًّا، "ط"^(٢).

[١٧٨٣٣] (قوله: وإلا لا) أي: وإن لم ينو ما في النمل بأن نوى غيرها، أو لم ينو شيئاً لا يحنث، كما في "البحر"^(٣).

[١٧٨٣٤] (قوله: لأنهم لا يريدون به القرآن) أي: لأنَّ النَّاسَ لَا يُرِيدُونَ بغير ما في النمل القرآن بل التبرُّك.

[١٧٨٣٥] (قوله: به يُفتَى) هو قولُ "أبي يوسف" و"فرق" "مُحَمَّدٌ" فقال: الْمَقْصُودُ مِنْ قِرَاءَةِ كِتَابِ فَلَانٍ فَهْمُ مَا فِيهِ وَقَدْ حَصَلَ، وَيَحْنَثُ بِقِرَاءَةِ سَطْرِ مَنْه لَا نِصْفِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْهُومَ الْمَعْنَى غَالِبًا، وَالْمَقْصُودُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَيْنُ الْقُرْآنِ؛ إِذِ الْحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، كَمَا فِي "البحر"^(٣)، قَالَ "ح"^(٤): ((وقولُ "مُحَمَّدٍ" هُوَ الْمَوْافِقُ لِعُرْفِنَا كَمَا لَا يَخْفَى)).

(قوله: أي: لأنَّ النَّاسَ لَا يُرِيدُونَ بغير ما في النمل إلخ) ولوقوع الخلاف فيها أيضاً.
(قوله: ويحنث بقراءة سطر منه إلخ) حنثه بقراءة سطر منه خلاف ما يقتضيه اللفظ، ولعله مبنيٌّ على العرف، والذي يقتضيه اللفظ تعلق الحنث بقراءة الكل.

(١) في "أ": ((دروس)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٦١/٢ تنصرف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٤/٤.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤١/ب.

(حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَانًا الْيَوْمَ فَعَلَى الْجَدِيدِينَ) لِقِرَائِهِ الْيَوْمَ بِفَعْلٍ لَا يَمْتَدُّ فَعَمَّ (فَإِنْ نَوَى النَّهَارَ صُدِّقَ)؛ لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ، (وَلَوْ قَالَ: لَيْلَةً) أَكْلَمَ فَلَانًا فَكَذَا (فَهُوَ^(١)) عَلَى اللَّيْلِ خَاصَّةً

[١٧٨٣٦] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَانًا الْيَوْمَ) هَذَا الْمَثَالُ غَيْرُ صَحِيحٍ هُنَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى بَاقِي الْيَوْمِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢). وَالَّذِي مَثَّلَ بِهِ فِي "الْكَنْزِ"^(٣) كَعَامَّةِ الْمُتَوَنِّ: يَوْمَ أَكْلَمَ فَلَانًا فَعَلَى الْجَدِيدِينَ أَه، "ح"^(٤).

مطلب: أَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ أَكْلَمَ فَلَانًا فَهُوَ عَلَى الْجَدِيدِينَ

أَي: لَوْ قَالَ يَوْمَ أَكْلَمَ فَلَانًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَهُوَ عَلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، سُمِّيَا جَدِيدَيْنِ لِتَجَدُّدِهِمَا. أَي: عَوْدِهِمَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَإِنْ كَلَّمَهُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا حِنْثٌ. ١٠٤/٣

[١٧٨٣٧] (قَوْلُهُ: لِقِرَائِهِ الْيَوْمَ بِفَعْلٍ لَا يَمْتَدُّ) [١/٩٦/٤] قِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ عَرَضُ وَالْعَرَضُ لَا يَقْبَلُ الْإِمْتِدَادَ إِلَّا بِتَجَدُّدِ الْأُمَثَالِ، كَالضَّرْبِ وَالْجُلُوسِ وَالسَّفَرِ وَالرُّكُوبِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمُوَافَقَةِ صُورَةً وَمَعْنًى. وَالْكَلَامُ الثَّانِي يُفِيدُ مَعْنًى غَيْرَ مُفَادِ الْأَوَّلِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْكَلَامَ اسْمٌ لِلْفَظِ مُفِيدَةٌ مَعْنًى كَيْفَمَا كَانَ، فَتَحَقَّقَتِ الْمُمَاتَلَةُ، وَلِذَا يُقَالُ: كَلَّمْتُهُ يَوْمًا. فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا لَا يَمْتَدُّ الطَّلَاقُ، وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ أَوَّلَى مِنْ اعْتِبَارِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الظَّرْفُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ إِلَّا لِتَعْيِينِ مَا تَحَقَّقَ فِيهِ الْمَقْصُودُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥). وَقَدْ مَرَّ^(٦) مَبْسُوطًا فِي حَثِّ إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَنِ. [١٧٨٣٨] (قَوْلُهُ: صُدِّقَ) أَي: دِيَانَةٌ وَقَضَاءٌ، وَعَنِ الثَّانِي: لَا يُصَدِّقُ قَضَاءً، "بَحْر"^(٧).

(١) فِي "د" : ((فَهُوَ)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٤/٤.

(٣) "انْظُرْ شَرْحَ الْعَيْسِيِّ عَلَى الْكَنْزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٢٦٤/١.

(٤) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ فِي ٢٤١/ب - ٢٤٢/أ تَصْرُفٌ.

(٥) انْظُرْ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤٢١/٤.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٢٥١] قَوْلُهُ: ((مَتَى قُرْنُ بِفَعْلٍ مَمْتَدٌّ إلخ)).

(٧) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٤/٤.

لعدم استعماله مفرداً في مطلق الوقت. قال: (إن كلمته) أي: عمراً (إلا أن يقدم زيد أو حتى^(١) أو إلا أن يأذن أو حتى يأذن فكذا فكلّمه قبل قدومه أو) قبل (إذنه حنث، و) لو (بعدهما لا يحنث) لجعليه القدوم والإذن غاية لعدم الكلام (وإن مات زيد قبلهما.....)

(قوله: لعدم استعماله مفرداً إلخ) أي: بخلاف الجمع؛ فإنه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر: [الطويل]

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً لِيَالِي لَأَقِينَا جُذَاماً وَحِمِيراً^(٢)

(قوله: ولو بعدهما لا يحنث) أقول: وكذا معهما لقول "الخانية"^(٣): ((حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخلها معاً لم يحنث، وكذا: لا أكلمك حتى تكلمني. وكذا: إن كلمتك إلا أن تكلمني)) اهـ. "سائحاني".

مطلب: إن كلمته إلا أن يقدم زيد أو حتى

(قوله: لجعليه القدوم والإذن غاية لعدم الكلام) أمّا الغاية في حتى فظاهرة، وأمّا في:

(قوله: وكذا معهما إلخ) على هذا لا تكون الغاية داخلة فيما جعلت له غاية، فزمن كلام المخاطب غير داخل في المنع عن كلام الخالف.

(١) في "ب" و"ط": ((حين))، وما أُنشاه من "د" و"و" هو الصواب؛ إذ المقصود الغاية.

(٢) البيت لرفاعة بن الحارث الكلابي في مجموع شعره ص ١٦٤ - ضمن "مجلد معهد المخطوطات العربية" (مح/٣٥)، وفي "شرح الحماسة" للمرروقي ١/١٥٥، وفي "شرح الحماسة" للتبريري ١/٤١، وفي "فرائد القلائد" للعيني ١/٣١٢، وفيه مريد تخريج.

(٣) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢/٢٧ تنصرف (هامش "الفتاوى الهدية").

((إلا أن)) فلأن الاستثناء وإن كان هو الأصل فيها إلا أنها تستعار للشرط والغاية عند تعذرهما؛
لمناسبة هي: أن حكم كل واحدٍ منها يخالف ما بعده، وقيل: هي للاستثناء، قال في "الفتح"^(١):
((وفيه شيء، وهو أن الاستثناء فيها إنما يكون من الأوقات أو الأحوال على معنى: امرأته طالق في
جميع الأوقات أو الأحوال إلا وقت قدوم فلان أو إذنيه، أو إلا^(٢) حال قدومه أو إذنيه وهو يستلزم
تقييد الكلام بوقت الإذن أو القدوم فيقتضي أنه لو كلمه بعده حيث؛ لأنه لم يخرج من أوقات
وقوع الطلاق إلا ذلك الوقت)) اهـ.

(قوله: إلا أنها تستعار للشرط والغاية إلخ) قال "الزيلعي": ((الأصل فيها إذا تعذر الاستثناء أنها إذا دخلت
على ما لا يتوَقَّع تكون للشرط، كقوله: أنت طالق إلا أن يقدم فلان، إن قدم لا تطلق، وإن لم يقدم حتى مات
طلقت، فحملت على الشرط؛ لأن الاستثناء متعذر لعدم المحانسة بين الطلاق والقدوم، وكان حملها على
الشرط أولى من حملها على الغاية؛ لأن الطلاق لا يحتمل التأني؛ لأنه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات،
فيكون معلقاً بعدم القدوم لا بوجوده؛ لأنه جعل القدوم رافعاً للطلاق، فيكون علماً على عدم الطلاق وعدم
القدوم على وجوده، وإن دخلت على ما يتوَقَّع تكون للغاية كما فيما نحن فيه؛ لتعذر الاستثناء لعدم المحانسة
بين الإذن والكلام، فحملت على الغاية؛ لأنها دخلت على اليمين وهي تقل الغاية، كما إذا حلف لا يكلمه إلى
رجب، فكان حملها على الغاية أولى من حملها على الشرط؛ لأن مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبة الشرط،
ألا ترى أن الحكم موجود فيهما بخلاف الشرط، فإذا ثبت هذا: فإذا كلمه قبل القدوم أو الإذن حيث؛ لأن
اليمين باقية قبل وجود الغاية، وإن كلمه بعده لا يحث؛ لأن اليمين انتهت بوجود الغاية)) اهـ.

(قوله: لمناسبة هي: أن حكم كل واحدٍ منها يخالف ما بعده إلخ) عبارة "البحر": ((وهو أن حكم
ما قبل كل واحدٍ من الاستثناء والشرط والغاية إلخ)).

(قوله: على معنى: امرأته طالق في جميع الأوقات أو الأحوال إلا إلخ) أي: إن كلمته في جميع
إلخ، وقوله: ((تقييد الكلام)) أي: المستثنى كما هو ظاهر.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٢٣٢

(٢) في "ب' صمّس" في هذا الموضع، وتظهر في بعض الطبعات ها كلمة ((قد)). وهو خطأ، والصواب ما تشاهد من عبارة 'الفتح'

سَقَطَ الْحَلْفُ) قَيَّدَ بِتَأْخِيرِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهُ فَقَالَ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ زَيْدٌ
لَمْ يَكُنْ لِلْغَايَةِ بَلْ لِلشَّرْطِ؛.....

قلتُ: وللفرق بين الغاية والحال قال في "التأخرخانية"^(١) وغيرها: ((لا يُكَلِّمُهُ إِلَّا نَاسِيًا فَكَيْفَ مَرَّةً نَاسِيًا ثُمَّ مَرَّةً ذَاكِرًا حَيْثُ، وَفِي: إِلَّا أَنْ يَنْسِيَ لَا يَحْنُثُ)).

[١٧٨٤٢] (قَوْلُهُ: سَقَطَ الْحَلْفُ) أَي: بَطُلَ، وَيَأْتِي^(٢) وَجْهُهُ.

[١٧٨٤٣] (قَوْلُهُ: قَيَّدَ بِتَأْخِيرِ الْجَزَاءِ) تَبِعَ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ صَاحِبُ "النَّهْرِ"^(٣)، وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ
"الْبَحْرِ"^(٤): ((قَيَّدَ بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْخَ)، أَفَادَهُ "ح"^(٥)).

[١٧٨٤٤] (قَوْلُهُ: بَلْ لِلشَّرْطِ إِنْخَ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦): ((وَهِيَ [٤/٩٦ق/ب] هُنَا لِلشَّرْطِ، كَأَنَّهُ
قَالَ: إِنْ لَمْ يَقْدَمْ فَلَا نَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَلَا تَكُونُ لِلْغَايَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لَهَا فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّائِقِ،
وَالطَّلَاقُ تَمَّا لَا يَحْتَمِلُهُ مَعْنَى فَتَكُونُ لِلشَّرْطِ)).

(قَوْلُهُ: وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ "الْبَحْرِ": قَيَّدَ بِالشَّرْطِ إِنْخَ) وَجْهُهُ: أَنَّ كَلَامَ "الشَّارِحِ" يُوْهِمُ أَنَّ
الْمَدَارَ عَلَى تَقْدِيرِهِ وَتَأْخِيرِهِ مَعَ ذِكْرِ الشَّرْطِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ قَدَّمَهُ الْجَزَاءُ
فَقَالَ: امْرَأَتُهُ كَذَا إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ زَيْدٌ، لَمْ تَكُنْ لِلشَّرْطِ بَلْ لِلْغَايَةِ، فَيَكُونُ مَرَادُهُ
- بِقَوْلِهِ: ((لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهُ)) - أَنَّهُ قَدَّمَهُ مَعَ حَذْفِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِ التَّمْثِيلِ، وَعِبَارَةً "الْبَحْرِ" لَيْسَ فِيهَا
هَذَا الْإِيهَامُ، فَكَانَتْ أَحْسَنَ.

(١) "التأخرخانية": كتاب الأيمان - المصل العاشر في الحلف على الأقوال ٤/٤٦٠ بتصرف.

(٢) المقولة [١٧٨٤٦] قَوْلُهُ: ((بَطُلَ الْيَمِينُ)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٩/أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤٢/أ.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٤.

لأنَّ الطَّلَاقَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ التَّائِيَتَ فَلَا تَطْلُقُ بِقُدُومِهِ بَلْ بِمَوْتِهِ (كَمَا لَوْ قَالَ) لَعِيرِهِ: (وَاللَّهِ لَا أَكْلُمُكَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي فَلَانٌ أَوْ قَالَ لَغَرِيمِهِ: وَاللَّهِ لَا أَفَارُقُكَ حَتَّى تَقْضِيَ^(١) حَقِّي) أَوْ حَلَفَ: لِيُوفِيَنَّهُ الْيَوْمَ (فَمَاتَ فَلَانٌ قَبْلَ الْإِذْنِ أَوْ بَرِيَءَ مِنَ الدِّينِ) فَالْيَمِينُ سَاقِطَةٌ، وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْحَالِفَ إِذَا جَعَلَ لِيَمِينِهِ غَايَةً وَفَاتَتْ الْغَايَةَ بَطَلَ الْيَمِينُ خِلَافًا لـ "الثَّانِي" ..

[١٧٨٤٥] (قَوْلُهُ: لَأَنَّ الطَّلَاقَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ التَّائِيَتَ) يَعْنِي: أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لِلْغَايَةِ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّائِيَتَ، وَالطَّلَاقُ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُهُ فَتَكُونُ فِيهِ لِلشَّرْطِ. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الشَّرْطَ وَهُوَ إِلَّا أَنْ يَقْدُمَ مُثَبِّتٌ فَاَلْمَفْهُومُ أَنَّ الْقُدُومَ شَرْطُ الطَّلَاقِ لَا عَدَمُهُ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ حُمِلَ عَلَى اللَّفْظِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقُدُومَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ، وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّ مَعْنَى التَّرْكِيبِ وَقُوعُ الطَّلَاقِ مِنَ الْحَالِ مُسْتَمِرًّا إِلَى الْقُدُومِ فَيَرْتَفِعُ، فَالْقُدُومُ عَلَّمَ عَلَى الْوُقُوعِ قَبْلَهُ، وَحَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ ارْتِفَاعُهُ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَأُمَكِّنَ وَقُوعُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدُومِ اعْتَبِرَ الْمُمَكِّنُ، فَجُعِلَ عَدَمُ الْقُدُومِ شَرْطًا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فَلَانٌ قَبْلَ الْقُدُومِ أَوْ الْإِذْنِ. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ "الْفَتْحِ"^(٢)، أَي: ((لَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ تَحَقَّقَ الشَّرْطُ)).

[١٧٨٤٦] (قَوْلُهُ: بَطَلَ الْيَمِينُ) بِنَاءٌ عَلَى مَا مَرَّ^(٣) مِنْ أَنَّ بَقَاءَ تَصَوُّرِ الْبِرِّ شَرْطُ بَقَاءِ الْيَمِينِ الْمَوْقَّتَةِ، وَهَذِهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مُوقَّتَةٌ بِبَقَاءِ الْإِذْنِ وَالْقُدُومِ؛ إِذْ بِهِمَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبِرِّ بِلَا حِنْثٍ، وَلَمْ يَبْقَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ إِلَيْهِ الْإِذْنُ وَالْقُدُومُ، وَعِنْدَ الثَّانِي لَمَّا كَانَ التَّصَوُّرُ غَيْرَ شَرْطٍ فَعِنْدَ سُقُوطِ انْعَايَةِ تَنَابُذِ الْيَمِينِ، فَأَيَّ وَقْتٍ كَلَّمَهُ فِيهِ يَحْنَثُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤).

(قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ جَعَلَ الْقُدُومَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَعْنَى الْإِنْخِ) عِبَارَةُ "الْفَتْحِ": ((رَافِعًا لِلطَّلَاقِ، فَيَكُونُ عَدَمُ الْقُدُومِ عَلَمًا عَلَى الْوُقُوعِ، وَتَحْقِيقُهُ الْإِنْخِ)).

(١) فِي "د": ((تَقْضِيَنِي)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤/٤٢٣.

(٣) ص ٤٧٢ - "د".

(٤) انظر "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤/٤٢٤.

(كلمة: ما زال وما دام وما كان غايةً تنتهي^(١) اليمين بها) فلو حلف لا يفعل كذا مادام يُبخارى فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث؛.....

مطلب: لا أفعل كذا ما دام كذا

[١٧٨٤٧] (قوله: كلمة: ما زال وما دام إلخ) هذا مما دخل تحت الأصل المذكور.

قلت: ومنه قول العوام في زماننا: ((لا أفعل كذا طول ما أنت ساكن))، وفي "البحر"^(٢): ((لا أكلّمه ما دام عليه هذا الثوب فتزعه ثم لبسه وكلمه لا يحنث، ولو قال: لا أكلّمه وعليه هذا الثوب إلخ حنث؛ لأنه ما جعل اليمين موقّعة بوقت بل قيدها بصفة فتبقى ما بقيت تسك الصفة. قال لأبويه: إن تزوّجت ما دمتما حيّين فكذا فتزوّج في حياتهما حنث، ولو تزوّج أخرى لا يحنث إلا إذا قال: كل امرأة أتزوّجها ما دمتما حيّين فيحنث بكل امرأة، وإن مات أحدهما سقط اليمين؛ لأن شرط الحنث التزوّج ما داماً حيّين ولا يتصور بعد موت أحدهما)).

[١٧٨٤٨] (قوله: فخرج منها) أي: بنفسه، بخلاف: ما دام في الدار فإنه لا بُدّ من خروجه بأهله، وهذا إذا لم ينو ما دامت بخارى [١/٩٧/٤] وطناً له، فإن نوى ذلك فهو كالدار، قال في "الخانية"^(٣): ((حلف لا يشرب النبيذ ما دام يُبخارى ففارقها ثم عاد وشرب، قال "ابن الفضل"^(٤): إن فارقها بنفسه ثم عاد وشرب لا يحنث إلا أن ينوي ما دامت بخارى وطناً له، فإن نوى ذلك ثم عاد وشرب حنث لبقاء وطنه بها)) اهـ. وفيها^(٥): ((والله لا أقربك ما دمت في هذه الدار، لا يطل اليمين إلا بانتقال تبطل به السكنى؛ لأن معنى ما دمت في هذه الدار: ما سكنت فيها، وما بقي في الدار وتدّ يكون ساكناً عند "أبي حنيفة"، وعندهما: لا يكون ساكناً بذلك، والفتوى على قولهما)).

١٠٥/٣

(١) في "و" : ((متتهى))، وفي "د" : ((يتتهى)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤ بتصرف.

(٣) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين الموقّعة ٢٢/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) تقدمت ترجمته في ٤٣٠/١.

(٥) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين الموقّعة ٢٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية")، وعارثها: ((والله لا أكلّمك ما دمت في هذه الدار)).

لانتهاء اليمين، وكذا: لا يأكلُ هذا الطعامَ مادامَ في ملكِ فلانٍ فباعَ فلانٌ بعضَهُ لا يحنثُ بأكلِ باقيهِ؛ لانتهاءِ اليمينِ ببيعِ البعضِ، وكذا: لا أفارقُكَ حتى تقضيَني^(١) حقِّي اليومَ أو حتى أقدمَكَ إلى السلطانِ اليومَ لا يحنثُ بمضيِّ اليومِ.....

[١٧٨٤٩] (قوله: لانتهاءِ اليمينِ ببيعِ البعضِ) الذي يظهرُ تقييدهُ بما إذا كان يُمكنه أكلُ كُلِّه، وقد تقدّمَ ما يدلُّ على ذلك، "أبو السَّعُودِ"^(٢). أي: تقدّمَ^(٣) في قولِ "الشَّارِحِ": ((كُلُّ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ فِي مَجْلَسٍ أَوْ يَشْرِبُهُ فِي شَرْبَةٍ، فَالْحَلْفُ عَلَى كُلِّهِ، وَإِلَّا فَعَلَى بَعْضِهِ)). أقول: ويظهرُ لي عدمُ الحِنْثِ مُطْلَقاً؛ لعدمِ الشَّرْطِ نظيرَ ما قدَّمناه^(٤) آنفاً في: ما دُمنا حَيَّينِ إذا مات أحدهما، ثم رأيتُ في "الحائِثَةِ"^(٥) عللَ المسألةَ بقوله: ((لأنَّ شرطَ الحِنْثِ الأكلُ حارٍ نقاءَ الكلِّ في ملكِ فلانٍ ولم يُوجدْ)) اهـ، فافهم.

مطلب: لا أفارقُكَ حتى تقضيَني^(٦) حقِّي اليومَ

[١٧٨٥٠] (قوله: وكذا لا أفارقُكَ حتى تقضيَني حقِّي اليومَ) أي: وهو ينوي أن لا يتركَ لزومَهُ حتى يُعطِيَهُ حقَّهُ، "بحر"^(٧).

(قوله: أي: وهو ينوي أن لا يتركَ لزومَهُ إلخ) إنما قيّدَ بذلك؛ لأجلِ عدمِ الحِنْثِ لو فارقه بعدَ اليومِ وقد قصاه بعده أيضاً، وبدونِ هذه النيةِ يحنثُ لتحقيقِ شرطِهِ وهو المفارقةُ بدونِ قضاءٍ في اليومِ، تأمل. وقوله: ((ووقعَ في "الحائِثَةِ" إلخ)) أي: في المثالِ الثاني، وهو ما لو قدّمَ اليومَ، بمعنى أنه ذكِرَ في الجملتينِ.

(١) في "و": ((تقضي))، وفي "د": ((تعطيني)).

(٢) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٢٥/٢.

(٣) ص ٤٢٤ - "در".

(٤) المقولة [١٧٨٤٧] قوله: ((كلمة ما زال وما دام إلخ)).

(٥) "الحائِثَةِ": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) في "ب": ((تعطيني)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤.

بل بمفارقته بعده، و لو قدم اليوم لا يحنث وإن فارقه بعده، "بحر"^(١).....

[١٧٨٥١] (قوله: بل بمفارقته بعده) أي: بل يحنث بمفارقته بعد اليوم بدون إعطاء. وأما لو فارقه قبل مضي اليوم فهو كذلك بالأولى، ولذا لم يُصرَّح به، فافهم.

[١٧٨٥٢] (قوله: ولو قدم اليوم) أي: بأن قال: لا أفارقك اليوم حتى تُعطيني حقي، فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يُعطيه حقه لم يحنث، وإن فارقه بعد مضي اليوم لا يحنث؛ لأنه وقت لفراق ذلك اليوم، "بحر"^(٢). ووقع في "الخانية"^(٣) ذكر اليوم مقدماً ومؤخراً، ولظاهر أنه لا فرق.

[١٧٨٥٣] (قوله: وإن فارقه بعده) مفاده أنه لو فارقه في اليوم لا يحنث، لكنه مقيّد بما إذا قضاؤه حقه، وإلا حنث. فالإطلاق في محل التقييد كما لا يخفى، أفاده "ح"^(٤).

مطلب: حلف لا يفارقني ففر منه يحنث

(تنبيه)

قيّد بالمفارقة؛ لأنه لو فرّ منه لا يحنث، ولو قال: لا يفارقني يحنث، "خانية"^(٥). وفيها^(٦):

(قول "الشارح": ولو قدم اليوم لا يحنث وإن فارقه بعده، "بحر") عبارة "البحر": ((ولو قدم اليوم فقال: لا أفارقك اليوم حتى تُعطيني حقي، فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يُعطيه لم يحنث، وإن فارقه بعد مضي اليوم لا يحنث)) اهـ. فعنى هذا قول "الشارح": ((لا يحنث)) أي: بمضي اليوم بدون مفارقة، وقوله: ((وإن فارقه بعده)) جملة شرطية - جوابها محذوف تقديره لا يحنث - لا وصية، فحينئذ لا يكون مفاد قوله: ((وإن فارقه بعده)) عدم الحنث إذا فارقه في اليوم، بل مفاده الحنث، فيُقيّد بما إذا لم يقضيه حقه، فالمفهوم فيه تفصيل.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥.

(٣) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٣٠/٢ (هامش 'الفتاوى الهدية').

(٤) 'ح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢/٢٤٢.

(٥) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٣١/٢ (هامش 'الفتاوى الهدية').

(٦) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - مسائل اليمين على الترك ٤٣٢ بتصرف (هامش 'الفتاوى الهدية').

وكذا لو حلف أن يجزئه إلى باب القاضي ويحلفه فاعترف الخصم أو ظهر شهود سقط اليمين؛ لتقيده من جهة المعنى بحال إنكاره^(١) كما سيجيء^(٢) في باب اليمين في الضرب. (و في) حلفه:

((لا أدع مالي عليك اليوم فحلفه عند القاضي برّ، وكذا لو أقرّ فحبسه، وإن لم يحبسه يلزمه إلى الليل. ولو كان الدين مؤجلاً [٤/٩٧ق/ب] لم يحلّ يقول له: أعطني مالي، فإذا قاله صار باراً)). وسياأتي^(٣) في باب اليمين بالضرب والقتل أنه لو قعد بحيث يراه ويحفظه فليس بمفارق، وسياأتي^(٤) تمام مسائل قضاء الدين هناك.

[١٧٨٥٤] (قوله: وكذا لو حلف إلخ) نقل في "المنح"^(٥) هذا الفرع عن "جواهر الفتاوى" بعبارة مطوّلة فراجعها.

[١٧٨٥٥] (قوله: لتقيده من جهة المعنى بحال إنكاره) أي: كما لو حلف المدينون لغريمه أن لا يخرج من البلد إلا بإذنه فإنه مقيّد بحال قيام الدين، لكنّ هذا التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله: ((أو ظهر شهود))؛ فإنه بظهور الشهود لم يزل الإنكار بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن

(قوله: بل العلة فيه: أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن إلخ) في هذه العلة أيضاً تأمل؛ إذ ظهور الشهود لا يمنع طلب اليمين، وإنّ له أن يطلعه مع وجودهم، نعم لو ذكر أنّ له بيعة، وطلب يمين خصمه احتيف فيه، ففي "البرازية" من شتى القضاء: ((إذا قال المدعي: لي بيعة، وطلب يمين خصمه لا يستحلفه القاضي؛ لأنه يريد أن يقيم البيعة بعد الحلف، ويريد أن يفضحه، وقد أمرنا بالستر، وقالوا: له أن يحلفه، وقال الإمام "الحلواني": إن شاء القاضي مال إلى قوله، وإن شاء مال إلى قولهما، كما قالوه في التوكيل بلا رضا الخصم يأخذ بأيّ مقربين شاء)). اهـ. إلا أن يقال: المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي، وذلك بأداء شهادتهم، أو ما قاله مسي عى قول الإمام من أنه لا تحليف إذا كانت البيعة حاضرة في المصر.

(١) في "و": ((أنكره)).

(٢) ص ٦٥٧ - وما بعدها "در".

(٣) ص ٦٤٩ - "در".

(٤) ص ٦٤١ - وما بعدها "در".

(٥) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٢٠٢ق/ب.

(لا يَكَلِّمُ عَبْدَهُ) أي: عبدَ فلان (أو عِرْسَهُ أو صديقَهُ أو: لا يدخُلُ دارَهُ)
أو: لا يلبَسُ ثوبَهُ أو: لا يأكلُ طعامَهُ أو: لا يركبُ دابَّتَهُ.....

التَّحْيِيفُ، تَأَمَّلْ. وفي "البرازية"^(١): ((حَلْفُهُ لِيُوفِينَ حَقَّهُ يَوْمَ كَذَا، وَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ وَلَا يَنْصَرِفْ
بِلَا إِذْنِهِ فَأَوْفَاهُ الْيَوْمَ وَلَمْ يَأْخُذْ بِيَدِهِ وَانْصَرَفَ بِلَا إِذْنِهِ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْإِيْفَاءُ)) اهـ.
قلت: وقد تقدَّم^(٢) أَنَّ الْأَيْمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ غَيْرُ
مَلْفُوظٍ، لَكِنْ قَدْ مَنَّا^(٣): أَنَّ الْعُرْفَ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا، وَهَذَا كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْعُرْفَ يُخَصَّصُ ذَلِكَ بِحَالِ
قِيَامِ الدِّينِ قَبْلَ الْإِيْفَاءِ، وَيُوضِّحُهُ أَيْضًا مَا يَأْتِي^(٤) قَرِيبًا عَنْ "التَّبَيِّنِ".

(تَبْيِيحٌ)

رَأَيْتُ بِحِطِّ شَيْخِ مَشَايِخِنَا "السَّائِحَانِي" عِنْدَ قَوْلِ "الشَّارِحِ" ((لَوْ حَلَفَ أَنْ يَجْرَهُ إِنْجَ)): ((هَذَا
يُفِيدُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ يَشْتَكِيَ فُلَانًا ثُمَّ تَصَالَحَا وَزَالَ قَصْدُ الْإِضْرَارِ وَاسْتَحْشَى عَلَيْهِ مِنَ الشَّكَايَةِ
يَسْقُطُ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ فِي الْمَعْنَى بِلَوَامِ حَالَةِ اسْتِحْقَاقِ الْإِتْقَامِ، كَمَا ظَهَرَ لِي)) اهـ، فَتَأَمَّنْهُ.

مطلب: حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ عَبْدَ فُلَانٍ أَوْ عِرْسَهُ ثُمَّ زَالَتِ الْإِضَافَةُ بِيَعٍ أَوْ طَلَاقٍ

[١٧٨٥٦] (قَوْلُهُ: لَا يُكَلِّمُ عَبْدَهُ) هَذِهِ الْإِضَافَةُ^(٥) إِضَافَةُ مِلْكٍ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ عِرْسَهُ أَوْ صَدِيقَهُ))
إِضَافَةُ نِسْبَةٍ، وَهَذَا فِي إِضَافَةِ الْمُفْرَدِ، وَأَمَّا إِضَافَةُ الْجَمْعِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ زَوَالُ الْإِضَافَةِ
والتَّجَدُّدُ. نَعَمْ يُفَرِّقُ فِي إِضَافَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ إِضَافَةِ الْمِلْكِ وَالنَّسْبَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَحْنُ إِلَّا بِالْكُلِّ
فِي النَّسْبَةِ، وَبِأَدْنَى الْجَمْعِ فِي الْمِلْكِ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ^(٦) "المُصَنِّفُ".

(١) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن عشر: في قضاء الدين ٣٢٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ص ٣٤١ - "در".

(٣) المقولة [١٧٤٢٩] قوله: ((الأيمان مبنية على الألفاظ إلخ)).

(٤) المقولة [١٧٨٦١] قوله: ((أشار إليه ب: هذا أو لا)).

(٥) ((الإضافة)) ساقطة من "أ".

(٦) ص ٥٢١ - وما بعدها "در".

(إن زالت إضافته) يبيع أو طلاق أو عداوة (وكلمه لم يحنث في العبد) ونحوه مما يملك كالدار.....

[١٧٨٥٧] (قوله: إن زالت إضافته) أي: ولو إلى الحالف كما في: لا أكل طعامك هذا فأهداه له فأكل لم يحنث في قياس قوليهما، وعند "محمد" يحنث، وكذلك في بقية المسائل، "بحر" ^(١) عن "الذخيرة".

[١٧٨٥٨] (قوله: يبيع) أي: أو هبة أو صدقة أو إرث أو غير ذلك، "رمل"، وهذا راجع للعبد والدار وما بعدهما ^(٢).

[١٧٨٥٩] (قوله: أو طلاق) راجع للعرس. وقوله: ((أو عداوة)) راجع للصديق.
[١٧٨٦٠] (قوله: ونحوه مما يملك كالدار) [٤/٩٨ق] هذا التعميم لا يناسب حله الآتي؛ حيث جعل الدار مسكوتاً عنها لكونها لا تكلم، وجعل "القهستاني" ^(٣) قوله: ((وكلمه)) من عموم المجاز أي: وفعل الحالف واحداً من هذه الأفعال بأن كلم العبد، أو دخل الدار المعين أو غيره، اهـ. ولو فعل "الشارح" كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتي.

(تنبيه)

استثنى في "البحر" ^(٤) مسألة يحنث فيها وإن زالت الإضافة، وهي: ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل حنث، قال ^(٥): ((وعلله في "الوقعات": بأنه يُراد ^(٦) به طعامه باسم ما كان مجازاً بحكم دلالة الحال، وكذا: لا ألبس من ثياب فلان)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٦/٤.

(٢) في "الأصل" و"ب" و"ب": ((بعدها)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٣/١ - ٤٠٤.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٧/٤.

(٥) أي: صاحب "البحر".

(٦) في "م": ((بأن يُراد)).

(أشار إليه) بـ: هذا (أو لا) على المذهب؛

قلت: وجهه: أنه إذا كان بائعاً يراد به ما يشتري منه، أو ما يصنعه فلا تنقيد اليمين بحال قيام الإضافة؛ لأن إضافة الملك غير مقصودة.

[١٧٨٩١] (قوله: أشار إليه بـ: هذا أو لا) أما إذا لم يشير إليه فلا أنه عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف إلى فلان فيحتمل ما دامت الإضافة باقية، وإن كانت متجددة بعد اليمين، ولا يحتمل بعد زوالها؛ لعدم شرط الحث. وأما إذا أشار إليه فلا أن اليمين عقدت على عين مضافة إلى فلان إضافة ملك، فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك، كما إذا لم يعين. وهذا لأن هذه الأعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لمعنى في ملأكها، واليمين تنقيد بمقصود الحالف، ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وإن كانت في الحاضر على ما بينا من قبل، وهذه صفة حاملة على اليمين فتقيد بها. فصار كأنه قال: ما دام ملكاً لفلان نظراً إلى مقصوده، كذا في "التيين"^(١). ولم يذكر "المصنف" حثه بالمتجدد. والحكم أنه إن لم يشير حيث بالمتجدد، وإن أشار لا يحتمل، كما في "الكنز"^(٢)، "ح"^(٣).

[١٧٨٩٢] (قوله: على المذهب) مقابله: رواية "ابن سماعه": أن العبد كالصديق لا كالدار، "بحر"^(٤)، وعند "محمد": يحتمل في الدار والعبد عند الإشارة، وبه قال "زفر" والأئمة الثلاثة، كما في "الدر المنقى"^(٥).

(قوله: ولم يذكر المصنف حثه بالمتجدد إلخ) لكن على حل "الشارح" الآتي قد ذكره، حيث مثل بمثلين، لكنه ليس على إطلاقه، بل مقيده بما إذا لم يشير.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٩/٣.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٦٥/١.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤٢/أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٦/٤.

(٥) "الدر المنقى": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٦٥٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

لأنَّ العِدَّ ساقطُ الاعتبارِ عند الأحرارِ فكانَ كالثوبِ و الدارِ (و في غيره) أي: في تكليم غير العبدِ من العرسِ و الصديقِ لا الدارِ؛ لأنَّها لا تُكَلِّمُ فتكونُ الدارُ مسكوتاً عنها للعمِّ بأنَّها كالعبدِ بالطريقِ الأوَّلِ، فتنبَّه. (إنَّ أشارَ) بـ: هذا أو عيَّنَ (حيثَ) لأنَّ الحرَّ يُهجرُ لذاته..

[١٧٨٦٣] (قوله: لأنَّ لعدَّ ساقطُ الاعتبارِ) هذا وَحَهُ طاهرُ المذهبِ، ولدا يُباعُ كاجمارٍ، فالظاهرُ أنَّه إن كانَ منه أدَّى، إنما يُقصدُ هجرانُ سيِّده بهجرانه.
[١٧٨٦٤] (قوله: بالطريقِ الأوَّلِ) لأنَّ العبدَ عاقلٌ يُمكنُ أن يُعادي لذاته، ومع هذا قيل: به ساقطُ الاعتبارِ، فاندازُ نادو.

[١٧٨٦٥] (قوله: فتنبَّه) أي: لكونِ هذا مرادَّ "المُصَّفِّ". [٤ ق ٩٨ ب]
[١٧٨٦٦] (قوله: إنَّ أشارَ بهذا) أي: بأنَّ قال: لا أُكَلِّمُ صديقَ فلانٍ هذا، أو رَوَّحَهُ هذه "زَيْعِي"^٢. أفادَ أنَّ هذا عندَ عدمِ قربةٍ تدلُّ على أنَّ الدَّعي لِمَعْنَى في المُضافِ إليه، فهو وَجِدَتْ لا يَحْتِجُ بعدَ زوالِ لإضافة. ومنها النَّبَّةُ، ولدا قال في "الحر" (٤): ((إنَّ ما في المختصر - أي: المسألة، ولا يَحْتِجُ بالمتحدِّد، كما في "الكر" (٢)).

[١٧٨٦٩] (قوله: لأنَّ حرَّ يُهجرُ لذاته) أي: فكنت الإضافة لتعريفٍ لمُحصِرٍ، والدَّعي لِمَعْنَى في المضافِ إليه غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّه لم يَقُلْ: لا أُكَلِّمُ صديقَ فلانٍ: لأنَّ فلاناً عدوٌّ لي، "زَيْعِي"^٣. أفادَ أنَّ هذا عندَ عدمِ قربةٍ تدلُّ على أنَّ الدَّعي لِمَعْنَى في المُضافِ إليه، فهو وَجِدَتْ لا يَحْتِجُ بعدَ زوالِ لإضافة. ومنها النَّبَّةُ، ولدا قال في "الحر" (٤): ((إنَّ ما في المختصر - أي: العرسُ أو صديقُ فلانٍ أو فلاناً.

(قوله: مثلُ. لا أُكَلِّمُ عبدَكَ ريداً) الكلامُ الآنَ في غيرِ العبدِ، فحقُّ التمثيلِ أن يَقولَ: مثلُ لا أُكَلِّمُ عرسَكَ أو صديقَكَ فلاناً أو فلاناً.

(١) في "أ" ((فلانٌ هذا رَوَّحَهُ هذه)) عطفُ نادو.

(٢) انظر شرح معني عنى "كفر" كتب الأئمة - باب اليمين في الأكل والشرب، مع ١ ٢٦٥

(٣) "سبيل المعاني" كتب الأئمة - باب اليمين في الأكل والشرب، مع ٣ ١٣٩

(٤) "سحر" كتب الأئمة - باب اليمين في الأكل والشرب، مع ٤ ٣٦٧

(و إلا) يُشِيرُ ولم يُعَيِّنْ (لا) يَحْنُثُ، (و حِنْثَ بالمتجدد) بأن اشترى عبداً أو تزوّجَ بعدَ اليمينِ.

"الكثر" - إنما هو عند عدم النية، وأما إذا نوى فهو على ما نوى؛ لأنه مُحْتَمَلٌ كلامه)).
[١٧٨٧٠] قوله: (وإلا يُشير^(١)) ولم يُعَيِّنْ لا يَحْنُثُ) إلا في رواية عن "مُحَمَّدٍ"، والمعتمدُ الأولُ، "شرح الملتقى"^(٢).

[١٧٨٧١] قوله: بأن اشترى عبداً أو تزوّجَ بعد اليمينِ) لَمَّا كان المُتَبَادِرُ من كلام "المُصَنِّفِ" أنَّ قوله: ((وَحِنْثَ بالمتجدد)) مُرْتَبِطٌ بقوله: ((وإلا لا)) الواقع في مسألة غير العبدِ مثلَ بِمِثَالَيْنِ، أحدهما في العبدِ، والآخر في غيره إشارة إلى أنَّ قوله: ((وَحِنْثَ بالمتجدد)) مُرْتَبِطٌ بمسألة العبدِ أيضاً، بقرينة أنَّ "المُصَنِّفَ" لم يَذْكُرْ فيها حُكْمَ المتجدد^(٣)، فعَلِمَ أنَّ هذا راجعٌ إلى المسألتين جميعاً، لكن هذا إذا لم يُشيرَ فيهما، أمّا إذا أشارَ فيهما فمعلومٌ أنه لا يَحْنُثُ؛ لأنَّ المتجددَ غيرُ مُشَارٍ إليه وقتَ الحلفِ، فافهم.

والحاصلُ - كما في "البحر"^(٤) -: ((أنه إذا أضافَ ولم يُشيرَ لا يَحْنُثُ بعد الزوالِ في الكلِّ؛ لانقطاع الإضافة، ويَحْنُثُ في المتجددِ في الكلِّ لوجودها، وإذا أضافَ وأشارَ فلا يَحْنُثُ بعد الزوالِ والتجددِ إن كان المضافُ لا يُقصدُ بالمعاداة وإلا حِنْثٌ)) اهـ. لكنَّ قوله: ((وإلا حِنْثٌ)) - أي: بأن كان المضافُ يُقصدُ بالمعاداة، كالزوجة والصديق - مُقتضاهُ: أنه يَحْنُثُ بالمتجددِ إذا أشارَ، مع أنَّ الحِنْثَ بالمتجددِ هنا قد خصَّه "الزَيْلَعِيُّ"^(٥) بما إذا لم يُشيرَ، كما هو المُتَبَادِرُ من عبارة "الكثر" و"المُصَنِّفِ"، فافهم.

(١) نقول: في النسخ جميعها: ((وإن لم يشير))، وهو مخالفٌ لنسخ الشرح التي بين أيدينا، وما أثبتناه هو الموافق لنص "الدر"، وقد ثبت على ذلك مصحح "ب" بقوله: ((قوله: ((وإن لم يُشير)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح وتفيده عبارته بعد: ((وإلا يُشير))، وهو الأوفق بكون عبارة المتن: وإلا لا)). اهـ مصححه.

(٢) "الدر المنتقى": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٥٦٨/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٣) م((مرتبط بمسألة)) إلى ((المتجدد)) ساقط من "أ".

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٦/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٩/٣.

(لا يكلّم صاحب هذا الطّيلسان)^(١) مثلاً (فكلّمه بعد ما باعه حيث)؛ لأنّ الإضافة للتعريف، و لذا لو كلّم المشتري لم يحنث.....

[١٧٨٧٢] (قوله: لا يكلّم صاحب هذا الطّيلسان) مثلث اللّام، "قاموس"^(٢). وهو ثوبٌ طويلٌ عريضٌ قريبٌ من طولٍ وعرضِ الرّداء، مربّعٌ يجعلُ على الرّأسِ فوقَ نحوِ العمامة، ويُعطى به أكثرُ الوجّه، كما قاله جمعُ مُحَقِّقُون. وهو لبيان الأكمل فيه، ثمّ يُدارُ [٤ ق ٩٩] طرفه الأيمنُ من تحتِ الحنثِ إلى أن يُحيطَ بالرقبةِ جميعها، ثمّ يلقى طرفه^(٣) على المنكبين، وتَمَامُهُ في "حاشية الحخير الرّملي" عن 'شرح المنهاج'^(٤) ل'ابن حجر'.

[١٧٨٧٣] (قوله: مثلاً) لأنّ قوله: صاحب هذه الدّار ونحوها كذلك، "نهر"^(٥).

[١٧٨٧٤] (قوله: لأنّ الإضافة لتعريف) لأنّ الإنسان لا يُعادى لمعنى الطّيلسان، فصار كما لو أشار إليه وقال: لا أكلّم هذا الرّجل فتعلّقت اليمينُ بعينه، "فتح"^(٦). قيل: يجوز أن يكونَ حريراً فيُعَادَى لأجبه.

قلت: هو مدفوعٌ بأنّ عداوةَ الشّخصِ منشؤها صفةٌ في الشّخصِ، وهي ارتكابهُ المحرّمِ

(قوله: هو مدفوعٌ بأنّ عداوةَ الشّخصِ منشؤها إلحاح) غيرُ دفعٍ للإيراد، فإنّه يحوزُ أن يُهَجَرَ صاحبُ طيلسانٍ معي فيه وهو كونهُ حريراً، فقد ارتكَبَ بسببه المحرّمَ، فلم يكن هجره لذاته ولا لذاتِ طيلسان، فلم تخرج العداوةُ عن كونها لمعنى في الشّخصِ وهو ارتكابهُ المحرّمِ، وقوله: ((ولا نزم إلحاح)) غيرُ دفعٍ، فإنّ الموردَ أوردَ اعتراضه على أصلِ المسألة، ومقتضى إيرادِهِ أنّه يحنثُ لو كلّمَ المشتري، والطّاهرُ أن يقال: إنّ الكلامَ عندَ عدمِ نيّةٍ وقرينةٍ على أنّ المرادَ المعادةَ لأجبه، نظيرُ ما تقدّمَ عن "الزبيعي" و"البحر" في العرسِ والصّدقِ.

(١) في 'د': ((الطيلسان))، وهو تحريف.

(٢) 'قاموس': مدّة ((طس)).

(٣) ((طرفة)) ساقطة من "٣".

(٤) 'تحفة المحتج': باب صلاة الخوف - فصل في اللّباس ٣، ٣٧.

(٥) 'المهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إيج ٢٨٩ ب.

(٦) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٥، ٤٢٧.

(الحينُ و الزمانُ ومُنكَرُهُما ستَّةُ أشهرٍ) من حينِ حَلْفِهِ؛ لِأَنَّهُ الْوَسْطُ (و بها) أي: بالنيَّة (ما نوى).....

سَرَعاً وَحَوَهُ لَا ذَاتُ الْحَرِيرِ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّهُ لَوْ كَلَّمَ الْمُشْتَرِي وَلَوْ امْرَأَةً أَلْ يَحْنُثُ، فَافْهَم.

مطلب: لَا أَكَلُمُهُ الْحِينَ أَوْ حِينًا

[١٧٨٧٥] (قوله: الحينُ والزَّمانُ إلخ) أي: سواءَ كان في النفي كـ: والله لَا أَكَلُمُهُ الْحِينَ أَوْ حِينًا، أَوْ الْإِنْسَانَ، نَحْو: لِأَصُومَ الْحِينَ أَوْ حِينًا، أَوْ الزَّمانَ أَوْ زَمَانًا.
[١٧٨٧٦] (قوله: مِنْ حِينَ حَلْفِهِ) أي: يُعْتَرُ أَيْدَاءُ السَّتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْيَمِينِ، بِخِلَافِ: لِأَصُومَ حِينًا أَوْ زَمَانًا؛ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُعَيَّنَ أَيَّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ شَاءَ، وَتَقَدَّمَ امْرُقُ، "فَتَح" "أ"، يُ: تَقَدَّمَ' فِي قَوِيهِ: ((لَا أَكَلُمُهُ سَنَةً)).

[١٧٨٧٧] (قوله: لِأَنَّهُ الْوَسْطُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((سِتَّةُ أَشْهُرٍ)). وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحِينَ قَدْ يُرَادُّ بِهِ سَاعَةٌ كَمَا فِي ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وَأَرْبَعُونَ سَنَةً كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ فِي: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَمْ يَنْزَلْهُ الدَّهْرُ﴾ [الإنسان: ١]، وَسِتَّةُ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ "اسْرُ عِبَّاسٍ" فِي: ﴿تَوَقَّيْ أَكَلْمَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]: لِأَنَّهَا مُدَّةٌ مَا بَيْنَ أَنْ يَخْرُجَ الطَّلُعُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ رُطْبًا، فَعَدَّ عَدَمَ النَّبَةِ يُصَرِّفُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْوَسْطُ، وَلِأَنَّ الْقَبِيلَ لَا يُقْصَدُ بِالْمَنْعِ لَوْحُودِ الْإِمْبَاعِ فِيهِ عَادَةً، وَالْأَرْبَعُونَ سَنَةً لَا يُقْصَدُ^٣ بِالْحَيْفِ عَادَةً؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَسَدِ. وَلَوْ سَكَتَ عَنِ الْحِينَ تَأَنَّدَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْأَقْلَّ وَلَا الْأَنْدَ وَلَا أَرْبَعِينَ سَنَةً فَيُحْكَمُ بِالْوَسْطِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَالزَّمانُ اسْتِعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْحِينِ، وَتَمَامُهُ فِي 'الْفَتْح' ^(٤).

[١٧٨٧٨] (قوله: أَي: بِالْنِيَّةِ) أَي: يَصْحُحُ بِالْنِيَّةِ مَا نَوَاهُ، وَبَيَّنَ "الشَّارْحُ" تَفْسِيرَ الصَّمِيرِ:

١٠٧/٣

(١) 'الفتح' - كتاب الأيمان - فصل في يمين من حلف لا يكلم فلا حياً أو زماناً ٤٢٨.

(٢) المقولة [١٧٨٢١] قوله ((ومن حين حنقه))

(٣) في 'م' ((لا تُقصد)).

(٤) انظر 'الفتح' - كتاب الأيمان - فصل في يمين من حلف لا يكلم فلا حياً أو زماناً ٤٢٨.

فيهما على الصحيح، "بدائع"^(١). (و غُرَّةُ الشهر و رأسُ الشهرِ أولُ ليلةٍ) منه (ويومُها، وأوَّلُهُ إلى ما دونَ النصفِ، وآخِرُهُ إذا مضى خمسةَ عشرَ يوماً) فلو حَلَفَ أن يصومَ أولَ يومٍ من آخِرِ الشهرِ وآخِرَ يومٍ من أولِ الشهرِ صامَ الخامسَ عشرَ والسادسَ عشرَ.....

أَنَّ الضَّمِيرَ عائدٌ على النِّبَةِ الَّتِي تَضُمُّنَهَا ((نَوَى))، فهو مِن قَبِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَرَجِعٍ مَعْنَوِيٍّ مُتَضَمِّنٍ فِي لَفْظٍ مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا مُتَقَدِّمٍ رُبَّةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: ((مَا نَوَاهُ كَأَنَّ بِهَا))، اهـ "ح"^(٢).
[١٧٨٧٩] (قوله: فيهما) أي: في الحين والزَّمانِ، أي: إذا نَوَى مِقْدَارًا صَدَقَ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةً كَلَامِيَّةً؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لِقَدَرٍ [٩٩ ق ٤] المُشْتَرَكِ بَيْنَ القَلِيلِ والكثيرِ والمُتَوَسِّطِ، واستُعْمِلَ فِي كُلِّ كَمَا مرَّ^(٣)، "فتح"^(٤).

مطلب: لا أَكَلُمُهُ غُرَّةُ الشَّهْرِ أو رَأْسَ الشَّهْرِ

[١٧٨٨٠] (قوله: وغُرَّةُ الشهرِ ورأسُ الشهرِ) وكذا عند الهِلَالِ أو إذا أَهَلَ الهِلَالَ، وإن نَوَى السَّاعَةَ الَّتِي أَهَلَ فِيهَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ، وفيه تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ، كَذَا فِي "الفتح"^(٥). وفيه^(٥) أيضاً: ((أَنَّ الغُرَّةَ فِي الْعُرْفِ مَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانَ فِي اللَّغَةِ لِلْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، وَسَلَخَ الشَّهْرُ التَّاسِعَ وَالْعَشْرُونَ)).
[١٧٨٨١] (قوله: وأوَّلُهُ إلى ما دونَ النِّصْفِ) كَذَا فِي "البحر"^(٦) عَنْ "البدائع"^(٧).

(قوله: وفيه تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ) هذا ظَاهِرٌ فِيمَا صَوَّرَهُ فِي "الفتح"، وهو مَا مَوْحَفَ يَفْعَلُ كَذَا عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ، أو عِنْدَ رَأْسِ الهِلَالِ، أو إذا أَهَلَ الهِلَالَ، وَلَا يَظْهَرُ فِيمَا لَوْ قَالَ: لَا أَكَلُمُهُ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ إلخ.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصلٌ وأما الحلف على الكلام ٣ ٥٠ بتصرف.

(٢) 'ح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤٢ ق ٢، ب.

(٣) المقولة [١٧٨٧٧] قوله: ((لأنه أوسط)).

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَفَّ لَا يَكْلِمُ فَلَانٍ حِينًا أو زمانًا ٤٢٧/٤.

(٥) 'الفتح': كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَفَّ لَا يَكْلِمُ فَلَانٍ حِينًا أو زمانًا ٤٣٢ ٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٨ ٤.

(٧) 'البدائع': كتاب الأيمان - فصلٌ وأما الحلف على الكلام ٣ ٥٢.

والصيف من حين إلقاء الحشو إلى لُبْسِهِ ضِدَّ الشَّتَاءِ، "بدائع"^(١). (و) في حِفْهِ:

ومقتضاه: أنَّ الخامسَ عشرَ ليسَ من أوَّلِهِ، ويُخالِفُهُ الفَرَعُ الآتِي، وكذا ما في "الخانية"^(٢): ((حَلَفَ لِأَتَيْنَهُ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَتَاهُ لِتَمَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ لَا يَحْنُثُ، فَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا قَالَ "مُحَمَّدٌ": إِنْ أَتَاهُ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْنُثُ، وَإِنْ أَتَاهُ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ حَنَثَ)) اهـ. ونحوُهُ في "ح"^(٣) عن "القَهْستاني"^(٤)، ومِثْلُهُ فِي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٥)، وَلَعَلَّهُمَا قَوْلَانِ، يُشِيرُ إِلَيْهِمَا فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٦): ((أَوَّلُهُ قَبْلَ مُضِيِّ النِّصْفِ، وَعَنِ الثَّانِي فِيمَنْ قَالَ: لَا أَكَلُمْتُ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ آخِرِهِ فَعَلَى الْخَامِسِ عَشَرَ وَالسَّادِسِ عَشَرَ)).

[١٧٨٨٢] (قَوْلُهُ: وَالصَّيْفُ إِخ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٧): ((وَفِي "الْوَقَعَاتِ": وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَالِفُ

(قَوْلُهُ: يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا فِي 'الْبِرَازِيَّةِ' إِخ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْإِشَارَةِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ((قَبْلَ مُضِيِّ النِّصْفِ)) يُوَافِقُ مَا فِي "الْخَانِيَّةِ"، وَقَوْلُهُ: ((وَعَنِ "الثَّانِي" إِخ)) يُوَافِقُهَا، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ قَائِلٌ بِخِلَافِهِ، إِلَّا أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ اتِّعْيِيرَ ب: ((ع)) يَفِيدُ أَنَّ غَيْرَهُ يَقُولُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ، فَبِإِنَّ الْمَذْكُورَ جَوِّتُ حَدَثُهُ مَرْوِيٌّ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ"، وَبِئْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى مُخَافَةِ غَيْرِهِ لَهُ.

(قَوْلُهُ: قَالَ فِي "الْفَتْحِ": وَفِي "الْوَقَعَاتِ": وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَالِفُ فِي بَلَدٍ لَهُمْ حِسَابُ الْإِخ) وَقَالَ قَبْلَهُ: ((وَأِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ حِسَابُ فَالشَّتَاءُ مَا يَشْتَدُّ فِيهِ الْبَرْدُ عَلَى الدَّوَامِ، وَالصَّيْفُ مَا يَشْتَدُّ فِيهِ الْحَرُّ عَلَى الدَّوَامِ، وَالْحَرِيفُ مَا يَكْثُرُ فِيهِ الْحَرُّ عَلَى الدَّوَامِ، وَالرَّبِيعُ مَا يَنْكَسِرُ فِيهِ الْبَرْدُ عَلَى الدَّوَامِ)) اهـ.

(١) 'إسائِع': كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ: وَأَمَّا الْخَلْفُ عَلَى كَلَامِ ٣ ٥٢

(٢) 'الخانية': كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي أَيْمَنِ الْمَوْقِنَةِ ٢ ٣٣ (هَامِشٌ 'لَعَتَاوِي الْهِنْدِيَّةُ').

(٣) 'ح': كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٤٢ ب.

(٤) 'جَامِعُ الرَّمُوزِ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ حِنْفِ الْقَوْلِ ١/٤٠٥.

(٥) 'التَّارِخَانِيَّةُ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الْعِشْرُونَ فِي الْأَوْقَاتِ ٥/٢٤.

(٦) 'لِرَازِيَّةُ': كِتَابُ الْأَيْمَنِ - فَصْلُ رَابِعٍ وَعِشْرُونَ فِي الرُّوْيَةِ وَالْمَوَاقِفِ ٤ ٣٤٥ (هَامِشٌ 'لَعَتَاوِي الْهِنْدِيَّةُ').

(٧) 'الْفَتْحُ': كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي يَمِينِ مَنْ حَنَفَ لَا يَكْفِيهِمَا حَيْثُ أَوْ رَمَا ٤ ٤٣٣

لا يكلمه (الدهر أو^(١) الأبد) هو (العُمُر) أي: مدة حياة الحالف عند عدم النية (و دهرٌ) منكرٌ (لم يدر، وقالوا: هو كالحين) وغير خافٍ أنه إذا لم يرد عن "الإمام" شيء في مسألة وجب الإفتاء بقولهما، "نهر"^(٢). وفي "السراج":

في بلدٍ لهم حسابٌ يعرفون الصيفَ والشتاءَ مُستمرّاً ينصرفُ إليه، وإلا فأوّلُ الشتاء ما يلبسُ الناسُ فيه الحسوَ والفرو، وآخرُهُ ما يستغيثُ الناسُ فيه عنهما، والفاصلُ بين الشتاء والصيف إذا استنقل ثيابَ الشتاء واستخفَّت ثيابُ الصيف، والرَّبيعُ من آخرِ الشتاء إلى أوّلِ الصيف، والخريفُ من آخرِ الصيف إلى أوّلِ الشتاء^(٣)؛ لأنَّ معرفةَ هذا أيسرُ للناسِ)).

[١٧٨٨٣] (قوله: أو الأبد) أي: مُعرّفاً أو مُنكراً بقرينة قصر التفصيل على الدهر.

[١٧٨٨٤] (قوله: هو العُمُر) أشار إلى أنه لو قال: لا أكلمه العُمُر فهو على الأبد عند عدم النية، ولو نكّره فعن "الثاني" على يوم، وعنه على سنة أشهر كالحين، وهو الظاهر، "نهر"^(٤) عن "السراج".

[١٧٨٨٥] (قوله: عند عدم النية) أمّا إذا نوى شيئاً فعمل نية، أفادته "ط"^(٥).

[١٧٨٨٦] (قوله: لم يدر) أي: توقّف فيه "أبو حنيفة" وقال: ((لا أدري ما هو)). قال في "الإختيار"^(٦): ((لأنه لا عُرف فيه فيتبع، واللغات لا تُعرف قياساً، والدلائل فيه متعارضة فتوقّف فيه. وروى "أبو يوسف" عنه: أنَّ دهرًا [١٠٠ ق/٤] والدهر سواء، وهذا عند عدم النية، فإن كان له نية فعلى ما نوى)) اهـ. أي: لو نوى مقداراً من الزمان عُمل به اتفاقاً، "فتح"^(٧).

(١) في "و": ((و الأبد)) بدل ((أو الأبد)).

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٩٠/آ.

(٣) من ((الصيف والخريف)) إلى ((إلى أول)) ساقط من "الأصل".

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٩/ب.

(٥) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٦٣/٢.

(٦) "الإختيار": كتاب الأيمان - فصل في الحين والزمان إلخ ٦٢/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في يمين من حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو زماناً ٤٢٨/٤.

توقف "الإمام" في أربع عشرة^(١) مسألة، ونُقِلَ : ((لا أدري)) عن الأئمة الأربعة^(٢)

فإن قيل: ذكرَ في "الجامع الكبير"^(٣): ((أجمعوا فيمن قال: إن كلمته دُهوراً أو شُهوراً أو سِينياً أو جُمعاً أو أياماً يقع على ثلاثة من هذه المذكورات)).

قلنا: هذا تفريع لمسألة الدهر على قول من يعرف الدهر، كما فرغ مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها، قاله "ابن الضياء"^(٤)، "شربلالية"^(٥).

قلت: والأحسن ما أجاب به في "الفتح"^(٦): ((من أن قوله: إنه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه أنه ما هو)).

مطلب في المسائل التي توقف فيها "الإمام"

[١٧٨٨٧] (قوله: توقف الإمام في أربع عشرة مسألة) منها: لفظ دهر.

ومنها: الدابة التي لا تأكل إلا الجِلَّة، وقيل: التي أكثر غذائها متى يطيب لحمها؟ فروي تحبس ثلاثة أيام، وقيل: سبعة.

ومنها: الكلب متى يصير معلماً؟ ففوضه للمبتلى، وعنه وهو قولهما: بترك الأكل ثلاثاً. ومنها: وقت الختان، روي: عشر سنين، أو سبع، وعليه مشى "المصنف"^(٧) آخر المتن، وقيل: أقصاه اثنا عشر.

(قوله: ومنها الكلب متى يصير معلماً؟ إلخ) فيه: أن كثيراً من المسائل فوض الإمام الأمر فيها لرأي المبتلى، فلا معنى لعد هذه المسألة بخصوصيتها هنا.

(١) في "د": ((أربعة عشر)).

(٢) ((الأربعة)) ليست في "ب" و "ط".

(٣) 'الجامع الكبير': كتاب الأيمان - باب ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة ص ٦٠.

(٤) تقدمت ترجمته في ١٧٤١.

(٥) 'شربلالية': كتاب الأيمان - باب حذف القول ٥٩/٢ (هـ مش 'الدرر ولغز').

(٦) 'الفتح': كتاب لأيمان - فصل في يمين من حلف لا يكتم فلا حياً أو رماً ٤٢٩/٤.

(٧) 'المح': كتاب الحثي - مسائل شتى ٣ ق ١٤٤ ب

ومنها: الخنثى المشكى إذا بال من فرجيه، وقال^(١): يُعتبر الأكثر^(٢).
ومنها: سُورُ الحِمَارِ والتَّوقُّفُ فِي طَهْوَرَّتِهِ لَا فِي طَهَارَتِهِ.
ومنها: هل الملائكة أفضل من الأنبياء؟ ومر^(٣) في الصلاة: ((أَنَّ خَوَاصَّ الْبَشَرِ أَفْضَلُ)).
ومنها: أطفالُ المشركين، وقال "محمد": لَا يُعَذِّبُ اللَّهُ أَحَدًا بِمَا ذَنَّبَ، ومر^(٤) في الجنائز.
ومنها: نَقْشُ جِدَارِ الْمَسْجِدِ مِنْ مَالِهِ، ومر^(٥): ((أَنَّهُ يَجُوزُ لَوْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْ ظَالِمٍ، أَوْ كَانَ مَقْنُوشًا رَمَنَ الْوَاقِفِ، أَوْ لِإِصْلَاحِ الْجِدَارِ)). وفي "الشُّرُئِلَاءِ"^(٦): ((أَنَّهُ نَظَمَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ "أَبُو أَبِي شَرِيفٍ"^(٧) بِقَوْلِهِ: [الكامل]

حَمَلَ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ دِينُهُ	أَنْ قَالَ: لَا أَدْرِي لِتِسْعَةِ أَسْئَلِهِ
أَطْفَالُ أَهْلِ الشَّرْكِ أَيْنَ مَحَلُّهُمْ؟	وَهَلِ الْمَلَائِكَةُ الْكِبَرَامُ مُفَضَّلُهُ
أَمْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ؟ ثُمَّ اللَّحْمُ مِنْ	جَلَالَةٍ أَنَّى يَطِيبُ الْأَكْلُ لَهُ؟
وَالدَّهْرُ مَعَ وَقْتِ الْخِتَانِ وَكُلُّهُمْ	وَصَفُّ الْمُعَلِّمِ أَيَّ وَقْتٍ حَصَّلَهُ؟
وَالْحُكْمُ فِي الْخُنْثَى إِذَا مَا بَالَ مِنْ	فَرْجِيهِ مَعَ سُورِ الْحِمَارِ اسْتَشْكَلَهُ
وَأَجَائِزُ نَقْشِ الْجِدَارِ لِمَسْجِدٍ	مِنْ وَفْقِهِ أَمْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَهُ؟

قلت: وألحقتُ بها بيتاً آخرَ فقلت: [الكامل]

ويزادُ عَاشِرَةً: هَلِ الْخُنْثَى يُشَا
بُ بَطَاعَةٍ كَالْإِنْسِ يَوْمَ الْمَسْأَلَةِ [٤/١٠٠ق/ب]

١٠٨/٣

(١) في "٢": ((وقال)).

(٢) في "الأصل": ((لأكثر)).

(٣) المقولة [٤٤٧٠] قوله: ((كما في "البحر" عن "الروضة")).

(٤) المقولة [٧٢٢٨] قوله: ((وتوقف "الإمام" إلح)).

(٥) ٢٠٣/٤. ٢٠٤ "در".

(٦) "الشُّرُئِلَاءِ": كتاب الأيمان - باب حلف القول ٥٩/٢ (هامش "الدور والغرر").

(٧) تقدمت ترجمته في ٤٥٨/٣.

بل عن النبي ﷺ وعن جبريل أيضاً. (الأيام^(١) وأيام كثيرة والشهور والسنون).....

[١٧٨٨٨] (قوله: بل عن النبي ﷺ وعن جبريل أيضاً) في "الكيرماني": ((سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الْبِقَاعِ فَقَالَ: «لَا أُدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ جِبْرِيلَ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَا أُدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبِّي. فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: خَيْرُ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَخَيْرُ أَهْلِهَا أَوْلُهُمْ دُخُولاً وَآخِرُهُمْ خُرُوجاً، وَشَرُّ أَهْلِهَا آخِرُهُمْ دُخُولاً وَأَوْلُهُمْ خُرُوجاً»^(٢)). وفي "الحقائق"^(٣): ((أَنَّهُ تَنْبِيْهُ لِكُلِّ مُفْتٍ أَنْ لَا يَسْتَكْبِفَ

(١) ((الأيام)) ساقطة من "و".

(٢) أخرجه الحاكم ٩٠/١ في العلم، و٨٧/٢ في البيوع، وأبو يعلى كما في "المطالب العالية المسندة" (٣٦١)، والطبراني كما في "المجمع" ٦/٢، والحارث بن أبي أسامة (١١٩) كما في "نغية الساحت"، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٩٩) الإحسان، والبيهقي في "الكبرى" ٦٥/٣ في الصلاة - فضل المساجد، وابن عبد البر في "جامع العلم" (١٥٥٠) ناب ما يلزم العالم إذا سئل؛ كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر فذكره. قال النوصيري ٣٤٨/٢ كما في "دليل المطالب": وفي الحكم بصحته نظر، فإن جريراً سمع من عطاء بعد احتلاطه، ولكن المتن له شاهد من حديث أبي هريرة وجبر بن مطعم. فحديث جبر أخرجه أحمد ٨١/٤، والزار (١٢٥٢) "كشف الأسرار"، وأبو يعلى (٧٤٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٥٤٥) (١٥٤٦)، والحاكم ٨٩/١، ٩٠، ٧/٢، والحارث بن أبي أسامة (٤١٨) كما في "نغية الساحت" وابن عبد البر في "جامع العلم" (١٥٥١) وغيرهم من طريق زهير بن محمد وقيس بن الربيع وعمرو بن ثابت كلهم عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن حماد بن جبر عن أبيه فذكره.

تفرد به ابن عقيل كما في التراز، وهو مقارب الحديث كما قال البخاري، ونعقب الذهبي الحاكم على صحيح الحديث فقال: زهير ذو مناكير وهذا منها. وابن عقيل فيه لين، وعمرو متروك أهـ. وقيس: أثنى عليه شععة، وتركه وكيع ويحيى؛ لأنه أساء في ولايته وكان له ابن يلقتنه. وأخرجه أبو بكر الشافعي كما في "الغلبات" (٦٦١) من طريق أم عمر بنت حسان عن سعيد عن أبيه، فذكر نحوه ولم أعرفهم وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧١٤٠) من طريق عبيد بن واقد العبسي عن عمار بن عمار حدثني محمد بن عبد الله عن أنس فذكره، تفرد به عبيد، وضعفه أبو حاتم. وأخرجه ابن مردويه كما في "فتح الباري" ٤٢٩/٨ من طريق زياد النميري عن أسس، قال ابن عدي: ما يرويه لا يتابع عليه. وحديث أبي هريرة نحوه وليس فيه قوله: ((لا أدري حتى أسأل جبريل)) أخرجه مسلم (٦٧١) في المساجد - فضل السجود، وأبو عوانة (١١٥٥) فضل المساجد، وابن حريمة (١٢٩٣)، وابن حبان (١٦٠٠) الإحسان، والبيهقي في "الكبرى" ٦٥/٣ من طريق الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن مهران مولى أبي هريرة عن أبي هريرة مرفوعاً. وأخرجه الزار (٤٠٨) "كشف الأستار" عن هارون بن موسى نفس السند لكنه قال: عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة، وهذا خطأ من هارون، والله أعلم.

(٣) "حقائق المظلومة": ناب: الذي اختص "أبو حنيفة" به من المسائل - كتاب الإيمان ق ٥٦/ب.

مِنَ التَّوَقُّفِ فِيمَا لَا وَقُوفَ لَهُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْمَجَارِفَةُ افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَصِدْقُهُ)). كَذَا فِي "الْمُهَسِّتَانِي"^(١). وَقَالَ "الْغَزَالِيُّ" فِي "الْإِحْيَاءِ"^(٢): ((وَقَالَ ﷺ: «مَا أَدْرِي أُعْزِرُ نَبِيًّا أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي أَتُبَعُ مَعُونٌ أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي أَذُو الْقَرْنَيْنِ نَبِيٌّ أَمْ لَا؟»)). اهـ "ح"^(٤). وَهَذَا قَبْلَ أَنْ يُطْلِعَهُ

(قَوْلُهُ: وَقَالَ ﷺ: مَا أَدْرِي أُعْزِرُ نَبِيًّا أَمْ لَا؟ الْخ) فِي تَفْسِيرِ "أَبِي السُّعُودِ": ((نَا قَتَلَ "بَحْتَنَصْرَ" عُمَاءَ الْيَهُودِ، وَكَانَ عَزِيزٌ صَغِيرًا لَمْ يَقْتُلْهُ، فَمَا رَجَعَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقْرَأُ التَّوْرَةَ، بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى عَزِيزًا لِيُجَلِّدَ لَهُمُ التَّوْرَةَ)) اهـ. وَفِي "الْجَلَالَيْنِ": ((وَذُو الْقَرْنَيْنِ "إِسْمُهُ" الْإِسْكَندَرُ"، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيًّا)) اهـ. وَهُوَ الَّذِي بَنَى الْإِسْكَندَرِيَّةَ وَسَمَّاهَا بِاسْمِهِ.

(١) 'جامع الرمور': كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٥/١.

(٢) "إحياء علوم الدين": كتاب العزم - الباب السادس في آفات العزم ١٠٣.

(٣) وفي رواية: ((وما أدرى الحدود كفارات أم لا؟))، وبعض الروايات ذكّرت ((لقمان)) بدل ((عزير))، وبعض الروايات مختصرة، ولن نعرض على هذا الخلاف فالروايات فيها زيادة وقص.

أخرجه أبو داود (٤٦٧٤) في السنة - التخيير بين الأبياء، ويزار (١٥٤٣) 'كشف الأستار' في الحدود، والحاكم في 'المستدرک' ٣٦/١ في العزم و ١٤/٢ - في البيوع، وعنه البيهقي ٣٢٩/٨ في الأشربة، وأخرجه أحمد كما في 'فتح الباري' ٦٦١ وعنه الحاكم، وأخرجه الدارقطني في 'الأفراد' كما في 'أطراف العرائس' لابن اقيسراني (ق ١١٧/ب)، وابن أبي حاتم في 'تفسيره' كما في 'تفسير ابن كثير' (الدخان ٢٧)، والغوي في 'التفسير' ٢٣٥، وابن عبد البر في 'جامع العزم' (١٥٥٣)، وابن عساكر في 'تاريخ دمشق' ٤٣ ١١ و ٣٣٧، ١٧ و ٤٠ و ٣١٨ من طرق كثيرة عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً....، فذكره.

قال الزيلعي في 'تخريج الكشاف' ٢٦٩/٣: لم أجده في 'تفسير عبد الرزاق'. قال الدارقطني: تفرد به عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب، وغير معمر أرسه. وأخرجه البخاري في 'تاريخه' ١٥٣١ عن هشام بن يوسف الصنعائي عن معمر عن ابن أبي ذئب عن الرهري مرسلاً، ثم قال: وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً، والأول أصح اهـ باختصار. قال ابن حجر في 'فتح الباري' ٦٦١ تبع سيهقي قلت: وقد وصه آدم ابن أبي إياس فقويت رواية معمر اهـ باختصار. أخرجه الحاكم ٤٥٠/٢ في التفسير، وعنه البيهقي ٣٢٩/٨ من طريق آدم عن ابن أبي ذئب به موصولاً، وهذه متبعة قوية إن صحت، وقال ابن حجر: والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح.

وقد توبع ابن أبي ذئب عن المقبري، أخرجه الزبار (١٥٤٢) 'كشف الأستار'، وابن عبد البر في 'جامع العزم' (١٥٥٢) عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد عن أخيه عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، لكن عبد الله بن سعيد متروك

(٤) في سحنتا ينتهي كلام "ح" عند قوله ((كذا في مهستاني)) انظر "ح" كتاب الأيمان - باب يمين في لأقل ق ٢٤٢ ب

اللَّهُ تعالى على أمرهم، وقد أخبرَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بَأَنَّ تَبَعًا مُؤْمِنًا^(١)، "ط"^(٢).

- (١) روي من حديث سهل وعائشة وابن عباس وأبي هريرة مرفوعاً وعطاء وغيره مرسلًا.
- أما حديث سهل بن سعد فأخرجه أحمد ٥ ٣٤٠، وعنه النجاشي في 'التفسير' (الدخان: ٣٧)، والنجاشي كما في 'تخريج الكشاف' للزبيعي ٢٦٩، وابن أبي حاتم كما في 'تفسير ابن كثير' وعنه ابن عساکر ٥ ١١، وأخرجه الطبراني في 'الكبير': (٦٠١٣)، 'الأوسط' (٣٣٠١)، وعنه ابن مردويه كما في 'بريعي'، والطبري في 'تفسيره' [١٤].
- من طرق عن عبد الله بن يوسف وابن وهب وسعيد بن أبي مريم وحسن وزيد بن أبي الزرقاء والوليد كنهم عن عبد الله بن لهيعة عن أبي زرعة عمرو بن جابر عن سهل مرفوعاً: ((لا تسبوا نساءً فإنه كان قد أسسم)).
- وعمره: غال في التشيع، قال السائي: ليس بثقة، واتهمه أحمد، ومع ذلك فقال أبو حاتم: صالح الحديث.
- قال ابن حجر في 'تخريج الكشاف': وفيه ابن لهيعة عن عمرو وهما ضعيفان اهـ. نكس رواية العبدلة عن ابن لهيعة قوية، فهم من متقدمي أصحابه ولم يخالفه أحد، فالعلة تعيت في عمرو، فقد قل أحمد: يروي عنه ابن لهيعة أحاديث ماكير وله أعدم.
- قال البريعي: وله طريق آخر عند الدارقطني في 'غرائب مالك'، رواه من حديث حبيب عن مالك عن أبي حازم عن سهل مرفوعاً، ثم قال الدارقطني: تفرد به حبيب وهو متروك.
- وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطبراني في 'الكبير' (١١٧٩٠)، و'الأوسط' (١٤٤١)، وابن مردويه وابن أبي حاتم في 'تفسيرهما' كما في 'الدر المنثور' [الدخان: ٣٧]، وأبو بكر بن خلاد ١ ٢١٧، وعنه الخصيب في 'التاريخ' ٣ ٢٠٥، وابن عساکر في 'التاريخ' ٥/١١ من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس مثله مرفوعاً.
- قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سفيان ولا مؤمن، ومؤمن: ضعيف عن الثوري وغيره اهـ.
- وقد توبع، أخرجه ابن مردويه كما قال الزبيعي ٣/٢٧٠ من طريق أبي حذيفة ث سفيان به سنداً ومثلاً.
- وأخرجه ابن عساکر ٥ ١١ وابن مردويه كما في 'الدر المنثور' عن يونس بن بكير عن زكريا بن يحيى لم يسي - متروك، مكر الحديث - حدث عكرمة عن ابن عباس موقوفاً.
- وأخرجه ابن مردويه كما في 'الدر المنثور' عن أبي هريرة مرفوعاً.
- وأما حديث عائشة موقوفاً: فقد أخرجه الحاكم ٢ ٤٥٠ في 'التفسير'، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: ((كان تبع رجلاً صالحاً ألا ترى أن الله ذم قومه ولم يذمه)).
- وأخرجه الطبري في 'التفسير' [الدخان: ٣٧]، وعبد بن حميد في 'تفسيره' كما في 'الدر المنثور' عن ابن ثور عن معمر عن قتادة، وعن سعيد عن قتادة عن عائشة، وأخرجه ابن عساکر ٥ ١١ من طريق عمران بن أبي الهيثم عن عيسى بن عبد الرحمن قال بي عطاء بن أبي رباح: لا تسبوه فإن رسول الله ﷺ يهي عن سبه، وروي نحو هذا عن وهب بن منبه وكعب الأحبار، والله أعلم.
- (٢) ط: كذب لأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب وكلام ٢ ٣٦٤.

والجُمُعُ والأزمنة والأحايينُ والدهورُ (عَشْرَةٌ) من كُلِّ صِنْفٍ؛

[١٧٨٨٩] (قوله: والجُمُعُ) معناه: أنه إذا حَلَفَ لا يُكَلِّمُهُ الجُمُعُ يَتْرُكُ^(١) كَلَامَهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ يَوْمُ الجُمُعَةِ لا أَنَّهُ يَتْرُكُ كَلَامَهُ عَشْرَةَ أَسابيعَ كما قد يُتَوَهَّمُ. وهذا حيثُ لا بُدَّ لَهُ، فإن نَوَى الأسابيعَ صَحَّ، بخلافِ جُمُعَةٍ مُفْرَدًا، كقوله: عَلَيَّ صَوْمُ جُمُعَةٍ إِذَا نَوَى الأُسْبُوعَ أَوْ لَمْ يَنْوِ يَلْزَمُهُ صَوْمُ الأُسْبُوعِ بِحُكْمِ غَلَبَةِ الاستِعْمَالِ، يُقَالُ: لَمْ أَرَكْ مُنْذُ جُمُعَةٍ، أَفَادَهُ فِي "البحر"^(٢).
[١٧٨٩٠] (قوله: عَشْرَةٌ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ) هذا عِنْدَهُ، وَقَالَ^(٣) فِي الأَيَّامِ وَأَيَّامٍ كَثِيرَةٍ: سَبْعَةٌ، وَالشُّهُورِ: اثْنَا عَشَرَ، وَمَا عَدَّاهَا لِلأَبَدِ. وَالأَصْلُ فِيهِ: أَنَّهُ لَتَعْرِيفِ العَهْدِ لَوْ تَمَّ مَعَهُودٌ وَإِلَّا فَلِلْجِنْسِ، فَإِذَا كَانَ لِلْجِنْسِ: فَإِمَّا أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى أَدْنَاهُ، أَوْ إِلَى الكُلِّ، لَا مَا بَيْنَهُمَا، فَهُمَا يَقُولَانِ: وَجَدَ العَهْدَ فِي الأَيَّامِ وَالشُّهُورِ؛ لِأَنَّ الأَيَّامَ تَدُورُ عَلَى سَبْعَةٍ، وَالشُّهُورَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ فَيُصَرَّفُ إِلَيْهِ، وَفِي غَيْرِهِمَا: لَمْ يُوجَدَ فَيَسْتَغْرِقُ العُمُرَ. وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ أَكْثَرَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الجُمُعِ عَشْرَةٌ، وَأَقْلَهُ: ثَلَاثَةٌ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ((أَل)) اسْتَغْرَقَ الجُمُعَ وَهُوَ العَشْرَةُ؛ لِأَنَّ الكُلَّ مِنَ الأَقْلِ بِمَنْزِلَةِ العامِّ مِنَ الخاصِّ، وَالأَصْلُ فِي العامِّ العُمُومُ فَحَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ، "زِيلَعِي"^(٤).

(قولُ "الشارح": والدهورُ) قَالَ "ط": انظُرْ معناه عَلَى قولِ "الإمام"، فَإِنَّ مُفْرَدَهُ المَعْرِفَ وَقَعَ عَلَى العَمْرِ اتِّفَاقًا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِهِ مَعْرِفًا خِلَافًا فِي أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى العَمْرِ كالمفْرَدِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاحْتِوَابُ: أَنَّهُ جَمْعُ دَهْرٍ مُكَرَّرًا، وَمَا ذَكَرَ مِنْ وَقُوعِهِ عَلَى عَشْرِ مَرَّاتٍ عِنْدَ "الإمام" كُلِّ مَرَّةٍ سَنَةً أَشْهَرُ فَهوَ تَخْرِيجُ مِنْ "الإمام" عَلَى قولِ "الصَّاحِبِينَ"، "أَبُو السَّعْدِ". أَوْ أَنَّهُ إِفْتَاءٌ بِقولِ الصَّاحِبِينَ؛ لِعَدَمِ وجودِ نَصٍّ مِنْ "الإمام" عَلَيْهَا، وَهُوَ الأَقْرَبُ.
(قوله: لا أَنَّهُ يَتْرُكُ كَلَامَهُ عَشْرَةَ أَسابيعَ كما قد يُتَوَهَّمُ إلخ) مَا يُتَوَهَّمُ هُوَ المعْنَى المتعارِفُ الآنَ، وَهُوَ رِوَايَةُ "البُؤَادِرِ" كَمَا فِي "البحر":

(١) فِي "م": ((يترك)).

(٢) "البحر": كِتَابُ الأَيْمَانِ - بَابُ اليمينِ فِي الأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٩/٤.

(٣) فِي "م": ((وقال))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) "تيسير الحقائق": كِتَابُ الأَيْمَانِ - بَابُ اليمينِ فِي الأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ١٤٠/٣.

لأنه أكثر ما يُذكر بلفظ الجمع، ففي: لا يُكَلِّمُهُ الأَزمَنَةُ خمسُ سنينَ (ومُنكَرُها ثلاثة)؛ لأنه أقلُّ الجمع ما لم يوصف^(١) بالكثرة كما مرَّ^(٢). (حَلَفَ لا يَكَلِّمُ) عبيداً أو (عبيدَ فلانٍ أو: لا يركبُ دوابَّهُ أو: لا يلبسُ ثيابَهُ)^(٣) ففعلٌ بثلاثةٍ منها حيثُ إنَّ^(٤) كانَ له (أي: لفلانٍ (أكثرُ من ثلاثةٍ) من كلِّ صنفٍ (وإلا) بأن كَلَّمَ أَقلَّ من ثلاثةٍ (لا) يَحْنَثُ.

[١٧٨٩١] (قوله: لأنه أكثر ما يُذكر بلفظ الجمع) يعني: أنَّ العشرةَ أَقصى ما عُهِدَ مُستعملاً فيه لَفْظُ الجَمْعِ على اليقين؛ لأنه يُقالُ: ثلاثةَ رجالٍ وأربعةَ رجالٍ إلى عشرةَ رجالٍ، فإذا حاوزَ العشرةَ ذهبَ الجمعُ، فيُقالُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا إلخ، "ح"^(٥) عن "البحر"^(٦).

[١٧٨٩٢] (قوله: خمسُ سنين) لأنَّ كلَّ زمانٍ ستَّةَ أَشْهُرٍ [١/١٠١/٤] عندَ عَدَمِ النِّيَّةِ، "فتح"^(٧).

[١٧٨٩٣] (قوله: ومُنكَرُها أي: مُنكَرُ هذه الألفاظِ.

[١٧٨٩٤] (قوله: كما مرَّ أي: في ((أَيَّامٌ كَثِيرَةٌ)) ويُقاسُ عليها غيرها، "ط"^(٨).

[١٧٨٩٥] (قوله: لا يُكَلِّمُ عبيداً) أشار به إلى أَنَّهُ لا فرقَ بين المُنكَرِ والمُضَافِ، "ط"^(٨)، وإلى

أَنَّهُ لا فرقَ بين مُنكَرِ هَذِهِ الألفاظِ المارةِ ومُنكَرِ غيرها إذا لم يُوصَفْ بالكثرة، ويأتيتُ^(٩) قريباً تحقيقُ ذلك.

(١) في "و" و "د" : ((توصف)).

(٢) ص ١٧٥ - "در".

(٣) في "د" : ((أثوابه)).

(٤) في "و" : ((وإن)).

(٥) "ح" : كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل في ٢٤٣/١.

(٦) "البحر" : كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٩/٤.

(٧) "الفتح" : كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَلَفَ لا يكلمُ فلاناً أو زماناً ٤٣٠/٤.

(٨) "ط" : كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٦٤/٢.

(٩) المقولة [١٧٩٠١] قوله: ((وأما الأَطْعَمَةُ والثيابُ إلخ)).

وتصحُّ نيةُ الكلِّ (و إن^(١) كانت يمينُهُ على زوجاته أو أصدقائه أو إخوته لا يحنثُ ما لم يكلم الكلَّ) ممَّا سمَّى؛ لأنَّ المنعَ لمعْنَى في هؤلاء فتعلَّقت اليمينُ بأعيانهم، ولو لم يكن له إلا أخٌ واحدٌ فإن كان يعلمُ به حنثٌ، وإلا لا كما في "الواقعات"،.....

[١٧٨٩٦] (قوله: وتصحُّ نيةُ الكلِّ) أي: قضاءً وديانةً؛ لأنَّه نوى حقيقةً كلامه، كذا في "الزيادات". وظاهره: (٢) أنه لا يحنثُ بواحدٍ، "بحر"^(٣).

[١٧٨٩٧] (قوله: لأنَّ المنعَ لمعْنَى في هؤلاء) فإنَّ الإضافةَ فيهم إضافةٌ تعريفٍ فتعلَّقت اليمينُ بأعيانهم، فما لم يكلم الكلَّ لا يحنثُ، وفي الأوَّلِ إضافةٌ ملكيَّةٌ؛ لأنها لا تُقصدُ بالهجرانِ وإنَّما المقصودُ المالكُ فتناوت اليمينُ أعياناً منسوبةً إليه وقت الحنثِ، وقد ذكرَ النسبةَ بلفظِ الجمعِ وأقْبَهُ ثلاثةٌ، كذا في "الإختيار"^(٤)، ونحوه في "البحر"^(٥).

قلت: وهو مُخالفٌ للعرفِ؛ فإنَّ أهلَ العرفِ يريدونَ عدمَ الكلامِ مع أيِّ زوجةٍ منهنَّ ومع مَنْ كان له صداقةٌ مع فلانٍ، "ط"^(٦).

قلت: وقدَّمنا^(٧) أوَّلَ الأيمانِ قبيلَ قوله: ((كُلُّ حَلٍّ عليه حرامٌ)) عن "القنية": ((إن أحسنْتَ إلى أقربائِكَ فأنت طالقٌ، فأحسنْتَ إلى واحدٍ مِنْهُمْ يحنثُ ولا يُرادُ الجَمْعُ في عُرْفنا)) اهـ.
[١٧٨٩٨] (قوله: فإن كان يعلمُ به) أي: يعلمُ بأنَّه واحدٌ حنثٌ؛ لأنَّ الجمعَ قد يُرادُ به الجنسُ كذا: لا اشتري العبيدَ، لكنَّ الفرقَ هنا أنَّ إخوةَ فلانٍ خاصٌّ معهودٌ بخلافِ العبيدِ.

(١) في 'و' و 'د': ((ولو)).

(٢) في 'الأصل' و 'ب' و 'م': ((وظاهر))، وما أثبتناه من 'أ' هو الموافق لعبارة "البحر".

(٣) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤ / ٣٧٠.

(٤) 'الإختيار': كتاب الأيمان - فصل فيما حنف لا يلبس هذا الثوب إلخ ٤ / ٦١.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤ / ٣٧٠.

(٦) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢ / ٣٦٥.

(٧) مقولة [١٧٣٤٩] قوله: ((فتتبع))

وَأَلْحَقَ فِي "النَّهْرِ" الْأَصْدِقَاءَ وَالزَّوْجَاتِ.

قُلْتُ: وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْجَمْعُ لَوَاحِدٍ كَمَا فِي "الْأَشْبَاهِ"^(١).

[١٧٨٩٩] (قَوْلُهُ: وَأَلْحَقَ فِي "النَّهْرِ")^(٢) أَي: بِإِلْحَاقِهِ بَحْتًا، وَالصَّاهِرُ أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِلْأَصْدِقَاءِ وَالزَّوْجَاتِ، بَلِ الْأَعْمَامُ وَنَحْوُهُمْ وَالْعَبِيدُ وَالذُّوَابُ وَغَيْرُهُمْ كَذَلِكَ؛ بِمَا قُلْنَا.

مَطْلَبُ: الْجَمْعُ لَا يُسْتَعْمَلُ لَوَاحِدٍ إِلَّا فِي مَسَائِلَ

[١٧٩٠٠] (قَوْلُهُ: مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ إلخ) ذَكَرَهَا فِي "شَرْحِهِ" عَلَى "الْمُلْتَقَى"^(٣) آخِرَ كِتَابِ الْوَقْفِ، وَزَادَ عَلَيْهَا: حَيْثُ قَالَ: ((فَائِدَةٌ: الْجَمْعُ لَا يَكُونُ - أَي: لَا يُسْتَعْمَلُ لِلْوَاحِدِ - إِلَّا فِي مَسَائِلَ: وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُ كُلُّ الْعَلَّةِ، بِخِلَافِ بَيْتِهِ. وَقَفَ عَلَى أَقَارِبِهِ الْمُقِيمِينَ بِلَدِهِ كَذَا فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا وَاحِدٌ. حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ إِخْوَةَ فُلَانٍ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا وَاحِدٌ. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ مِنْ هَذَا الْحَبِّ أَوْ الْحُبْزِ وَيَسَّرَ مِنْهُ إِلَّا رَغِيفًا وَاحِدًا. حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ الْفُقَرَاءَ أَوْ الْمَسَاكِينَ أَوْ النَّاسَ أَوْ بَنِي آدَمَ أَوْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ أَوْ أَهْلَ بَغْدَادَ حَيْثُ بِوَاحِدٍ، كَمَا فِي الْأَطْعِمَةِ وَالثِّيَابِ [٤ ق ١٠١ -] وَالنِّسَاءِ)). ثُمَّ أَطَالَ فِي ذِكْرِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَأَنَّهَا مُحَالِفَةٌ لِمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤)، ثُمَّ وَقَّفَ بَيْنَهُمَا فَرَجَعَهُ، وَسَيَأْتِي^(٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تِمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي الْوَقْفِ.

(قَوْلُهُ: وَأَلْحَقَ فِي "النَّهْرِ" أَي: بِإِلْحَاقِهِ بَحْتًا إلخ) أَي: فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي "مَوَاقِعَاتِ".

(١) 'الْأَشْبَاهُ وَلِطَائِرُ'. كِتَابُ الْأَيْدِي ص ٢١٤

(٢) 'النَّهْرُ'. كِتَابُ الْأَيْدِي - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ص ٢٩٠ أ.

(٣) 'الدَّرُ الْمُنْتَقَى'. كِتَابُ الْوَقْفِ - فَصْلُ: إِذَا سِيَ مَسْحَدًا إلخ ١ ٧٥٧ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ")

(٤) 'الْحَانِيَّةُ'. كِتَابُ الْوَقْفِ - فَصْلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَالْأَقْرَابِ ٣ ٣٢٣ (هَامِشُ "الْمَتَوَى الْهَدْيَةِ")

(٥) (المقولة [٢١٨٣٦] قَوْلُهُ: ((لَأَنَّهُ مَعْرُودٌ مُصَافٍ بِعَمَةٍ))

وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالثِّيَابُ وَالنِّسَاءُ فَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ إِجْمَاعًا؛ لَانْصِرَافِ الْمَعْرِفِ لِلْعَهْدِ
إِنْ أَمَكْنَ، وَإِلَّا فَلِلْجِنْسِ، وَلَوْ نَوَى الْكُلَّ صَحَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.....

(١٧٩٠١) (قوله: وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالثِّيَابُ إلخ) أي: إذا كانت مُعَرَّفَةً بـ "أل" مثل: لَا أَكُلُ
الْأَطْعَمَةَ وَلَا أَلْبَسُ الثِّيَابَ، بِخِلَافِ: أَطْعَمَ زَيْدٌ وَثِيَابَهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعَةِ كَمَا مَرَّ^(١). وقوله:
(لَانْصِرَافِ الْمَعْرِفِ لِلْعَهْدِ إلخ)) يَبَيِّنُ لَوَجْهَ الْفَرْقِ.

أَقُولُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَشْكَلَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ.

مَطْلَبٌ: تَحْقِيقُ مُهِمٍّ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ: لَا أَكَلُمُ عَيْدَ فُلَانٍ أَوْ زَوْجَاتِهِ أَوْ النِّسَاءِ أَوْ نِسَاءِ

فَنَقُولُ: قَالَ فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ" وَ"شَرْحِهِ": ((إِنْ كَلَّمْتُ بَنِي آدَمَ أَوْ الرِّجَالَ أَوْ النِّسَاءَ
حِنْثٌ بِالْفَرْدِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْكُلَّ إِحْقَاقًا لِلْجَمْعِ الْمَعْرِفِ بِالْجِنْسِ فَيُصَدِّقُ قَضَاءً، وَلَا يَحْنُثُ أَبَدًا؛
لَأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْأَدْنَى عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِتَصْحِيحِ كَلَامِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ إِثْبَاتُ كُلِّ الْجِنْسِ،
وَإِذَا نَوَى الْكُلَّ فَقَدْ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ ك: إِنْ كَلَّمْتُ نِسَاءً فَيَحْنُثُ
بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى الْجَمْعِ، وَلَوْ نَوَى الزَّائِدَ صُدِّقَ قَضَاءً، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ؛
لَأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ جَمْعٌ حَقِيقَةٌ وَلَهُ نِيَّةُ الْفَرْدِ أَيْضًا؛ لِحَوَازِ إِرَادَتِهِ بَلْفِظِ الْجَمْعِ، نَحْوُ:
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر - ١] لَا نِيَّةَ الْمُثْنَى)) اهـ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصُولِيُّونَ بِأَنَّ الْمَعْرِفَ يُصَرَّفُ لِلْعَهْدِ إِنْ أَمَكْنَ وَإِلَّا فَلِلْجِنْسِ؛ لِأَنَّ ((أَل)) إِذْ
دَخَلَتْ عَلَى الْجَمْعِ وَلَا عَهْدَ تُبْطِلُ مَعْنَى الْجَمْعَةِ، ك: لَا أَشْتَرِي الْعَيْدَ، إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ:
إِنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ إِذَا كَانَ مُحْضُورًا فَهُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَعْرِفِ الْمَعْهُودِ فَلَا تَبْطُلُ فِيهِ الْجَمْعَةُ، وَلَكِنْ
تَارَةً يُكْتَفَى بِأَدْنَى الْجَمْعِ، كَمَا فِي: عَيْدِ فُلَانٍ وَدَوَابِّهِ وَثِيَابِهِ، وَتَارَةً لَا بُدَّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا فِي
زَوْجَاتِهِ وَأَصْدِقَائِهِ وَإِخْوَتِهِ، وَقَدْ مَرَّ^(٢) الْفَرْقُ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُحْضُورٍ، مِثْلُ: لَا أَكَلُمُ بَنِي آدَمَ،

(١) ص ٢١٥ - "در".

(٢) المقولة [١٧٨٩٧] قوله: ((لَأَنَّ الْمَنْعَ لِمَعْنَى فِي هَؤُلَاءِ)).

أو أهلَ بعدادٍ أو هؤلاءِ القومَ فإنه يكونُ للجنسِ؛ لعدمِ العهدِ فيَحْنُثُ بواحدٍ، ويُشِيرُ إلى هذا الفرقِ ما في "مُنية المفتي": ((وعن "أبي يوسف": إن كان له من العبيد ما يجمعهم بتسليمٍ واحدٍ لم يَحْنُثْ حتَّى يُكَلِّمَ الكلَّ، وإن كانوا أكثرَ من ذلك فكلَّم واحدًا حِنْثًا، وكذا في الثيابِ إن كان له منها ما يلبسُ بلبسةٍ واحدةٍ لا يَحْنُثُ إلَّا بالكلِّ، وإن كان أكثرَ فبواحدٍ [١٠٢ ق ١]) ((
اهد. فهذا صريحٌ في الفرقِ بين المضافِ المحصورِ وغيره، فصار المضافُ المحصورُ مثلَ المَعْرِفِ بِأَلِ المَعْهُودِ لا بُدَّ فيه من الجمعِية، وغيرُ المحصورِ مثلُ المنكِرِ والمَعْرِفِ بِأَلِ غيرِ المَعْهُودِ يُكْتَفَى فيه بالواحدِ، وعليه تُخَرَّجُ المسائلُ المارةُ^(١) عن "شرح الملتقى". وبه يظهرُ صحَّةُ ما أجابَ به صاحبُ "البحر"^(٢) فيمن حَلَفَ أنَّ أولادَ زوجته لا يَطْلَعُونَ بَيْتَهُ فَطَلَعَ واحدًا: ((بأنه لا يَحْنُثُ))، ولا بُدَّ من الجمعِ كما تقدَّم^(٣) قبيلَ قولِ "المُصَنِّف": ((كُلُّ حِلٍّ عليه حَرَامٌ))، لكن كان المناسبُ أن يقولَ: لا بُدَّ من طُلُوعِ الكلِّ؛ لأنَّه مثلُ زوجاتِ فلانٍ لا مثلُ عبيده. وتقدَّم^(٤) الفرقُ، لكنَّ العُرفَ الآنَ بخلافِ هذا، كما ذكرناه^(٥) قريباً.

وظهرَ أيضاً أنَّ مسألةَ الوقفِ الصَّوابِ فيها ما في "الحائِية" من التَّسويةِ بين الأولادِ والبَنينِ: ((من أنه إذا لم يكن له إلَّا^(٦) ولَدٌ واحدٌ فالنَّصْفُ له، والنَّصْفُ للفقراءِ؛ إذ لا فرقَ بين قولِهِ: على أولادِي، وقولِهِ: على بني؛ فإنَّ كلاًَّ مِنْهُما جَمْعٌ مُضَافٌ مَعْهُودٌ، بخلافِ قولِهِ: عني ولَدِي؛

(قوله: وعن "أبي يوسف" إن كان له من العبيد ما يجمعهم إلخ) ما ذكره عن "أبي يوسف" طريقةً أخرى غيرُ التي مشى عليها في المتنِ و"الشارح".

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج إلخ ٣٢٨/٤.

(٣) المقالة [١٧٣٤٩] قوله: ((قلت إلخ)).

(٤) المقالة [١٧٨٩٧] قوله: ((لأن المنع لمعنى في هؤلاء)).

(٥) المقالة [١٧٨٩٧] قوله: ((لأن المنع لمعنى في هؤلاء)).

(٦) ((إلا)) ساقطة من "أ".

فإنه مفرد مضاف يشمل الواحد فكل الغلة له.
 وبه يظهر أيضاً أن الجمع المضاف المعهود إذا لم يوجد منه إلا فرد لا يطرأ اللفظ بالكسبة،
 بل يبقى له مدخل في الكلام وإلا لم يستحق الولد شيئاً، ولذا حث في: لا أكلم إخوة فلان إذا لم
 يوجد غير واحد، لكن هذا مع العلم وإلا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر^(١)، فاعتنم تحقيق
 هذا المقام فإنه من مفردات هذا الكتاب، والحمد لله على الإتمام والإنعام.

(١) ص ٢٢٥ - "در".

﴿بابُ اليمين في الطلاق والعناق﴾

الأصل فيه: أنَّ الولدَ الميِّتَ ولدٌ في حقِّ غيره لا في حقِّ نفسه، وأنَّ الأوَّلَ اسمٌ لفردٍ سابقٍ.....

﴿بابُ اليمين في الطَّلَاق والعناق﴾

- [١٧٩٠٢] (قوله: الأصل فيه) أي: في مسائله، أي: بعضها، "ط"^(١).
- [١٧٩٠٣] (قوله: أنَّ الولدَ الميِّتَ) قيدَ بلفظِ الولدِ إشارةً إلى اشتراطِ أنْ يَسْتَبِينَ بعضُ خَلْقِهِ، قل في "الفتح"^(٢): ((ولو لم يَسْتَبِينَ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ لم يُعْتَبَرِ)).
- [١٧٩٠٤] (قوله: ولدٌ في حقِّ غيره) فتَقْضِي به العِدَّةُ، والدَّمُّ بعده نِفَاسٌ وأُمُّهُ أُمُّ وَلَدِهِ، وَيَقَعُ به المُعْلَقُ على ولادَتِهِ، "ط"^(٣). أي: مِنْ عِتْقِهَا أو طَلَاقِهَا مَثَلًا.
- [١٧٩٠٥] (قوله: لا في حقِّ نفسه) فلا يُسَمَّى، ولا يُغَسَّلُ، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يَسْتَحِقُّ الإرثَ والوصيَّةَ، ولا يَعتَقُ اه، "شلي"^(٤). وسيأتي^(٥) مثالُ هذا الأصلِ في قولِهِ: ((إنَّ وَلَدَتِ فأنتِ كذا حَيْثُ بالمَيِّتِ، بِخِلَافِ فَهُوَ حُرٌّ))، "ط"^(٦).
- [١٧٩٠٦] (قوله: وأنَّ الأوَّلَ اسمٌ لفردٍ سابقٍ) فيه: أنَّ المُعْتَبَرَ عَدَمُ تَقَدُّمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، والسَّابِقُ يُوْهِمُ وُجُودَ لَاحِقٍ وهو غيرُ شرطٍ كما [١٠٢/٤] ب] يأتي^(٧)، فالأَوْضَحُ أنْ يَقُولَ: والأوَّلُ اسمٌ

﴿بابُ اليمين في الطَّلَاق والعناق﴾

(قوله: انتهى، "شلي") في بعض ما قاله نظرٌ كما في "السُّنْدِي"، فإنَّ الذي تَقَدَّمَ في الجَنَائِزِ: ((أنَّ المولودَ إذا لم يَسْتَهْلَ يُسَمَّى وَيُغَسَّلُ، ولا خِلَافَ في غَسْلِ تَامِّ الخَلْقِ، وَغَيْرُهُ يُغَسَّلُ على المَخْتَارِ)).

- (١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.
- (٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٣/٤.
- (٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.
- (٤) انظر "حاشية الشلي على تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤١/٣.
- (٥) المقولة [١٧٩٣٠] قوله: ((مستبين الخلق)) وما بعدها.
- (٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.
- (٧) ص ٥٢٩ - "در".

والأخير^(١) لفردٍ لاحقٍ، والوسطَ لفردٍ بين العددين المتساويين، وأنَّ المتَّصفَ بأحدها لا يتَّصفُ بالآخر للتَّنافي، ولا كذلك الفعل.....

لفردٍ لم يتقدَّمه غيره، أفادته "ط"^(٢).

[١٧٩٠٧] (قوله: والأخير) كذا في "البحر"^(٣)، وفي نسخة: ((والآخر)). بمدَّ الهمزة وكسرِ الخاء بلا ياء، وهي أولى. ولا يصحُّ الفتح^(٤) لصِدْقِهِ عَلَى السَّابِقِ وَعَلَى اللاحِقِ.

[١٧٩٠٨] (قوله: بين العددين المتساويين) كالثاني من ثلاثة، والثالث من خمسة. ولم يُمثَّل "المُتَّصِفُ" له كـ "الكثير"^(٥)، "ط"^(٦)، وسيأتي^(٧) بيانه.

[١٧٩٠٩] (قوله: بأحدها) أي: أحدِ الثلاثة المذكورة، وفي نسخة بضميرِ التَّثْنِيَةِ، والأوَّلَى أولى.

[١٧٩١٠] (قوله: لا يتَّصفُ بالآخر) بالمدِّ والكسرِ، فلو قال: آخرُ امرأةٍ أتزوجها طالقٌ، فتزوجَ امرأةً، ثُمَّ أُخْرَى، ثُمَّ طَلَّقَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، ثُمَّ مَاتَ طَلَّقَتِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا مَرَّةً؛ لِأَنَّ الَّتِي أَعَادَ عَلَيْهَا التَّزَوُّجَ اتَّصَفَتْ بِكَوْنِهَا أَوَّلَى فَلَا تَتَّصِفُ بِالْآخِرِيَّةِ لِلتَّضَادِّ، كما لو قال: آخرُ عبدٍ أضربُهُ فهو حرٌّ، فَضَرَبَ عَبْدًا ثُمَّ ضَرَبَ آخَرَ ثُمَّ أَعَادَ الضَّرْبَ عَلَى الْأَوَّلِ ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ الْمَضْرُوبُ مَرَّةً، "ح"^(٨) عن "البحر"^(٩).

(قوله: بالآخر بالمدِّ والكسرِ) لم يظهر إلا قراءته بالفتح، نعم يظهرُ الكسرُ على نسخة ضميرِ المثْنَى، ويعودُ حيثُ دلَّ للوسطِ والأوَّلِ.

(١) في "و": ((والآخر)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧١/٤.

(٤) أي لا يصح فتح الخاء فيقال: ((الآخر)) لصدقه إلخ.

(٥) انظر "شرح العيني على الكثير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ص ١٣٧.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.

(٧) المقولة [١٧٩٢٩] قوله: ((وأما الوسط إلح)).

(٨) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣/أ.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٢/٤.

لعدمه؛ لأنَّ الفعلَ الثانيَ غيرَ الأولِ، فلو قال: آخِرُ تزوُّجٍ أتزوَّجُ فالتّي أتزوَّجُها طالقٌ طَلَقْتُ المتزوَّجَةَ مرتين؛ لأنَّه جعلَ الآخِرَ وصفاً للفعلِ و هو العقدُ. وعقدُها هو الآخِرُ (أولُ عبدٍ أشتريه^(١) حرٌّ فاشتري عبداً عتقَ) لما مرَّ^(٢) أنَّ^(٣) الأولَ اسمٌ لفردٍ سابقٍ وقد وُجِدَ (ولو اشتريَ عبيدين معاً ثم آخَرَ فلا) عتقَ (أصلاً) لعدم الفردية (فإن زاد) كلمة: (وحده) أو أسودَ أو بالذَّنَانِيرِ.....

[١٧٩١١] (قوله: لعدمه) أي: لعدم التنافي. بيانه: أنَّ الفعلَ يتَّصفُ بالأوَّلِيَّةِ، وإذا وَقَعَ تالياً يتَّصفُ بالآخِرِيَّةِ؛ كَوْنِ الثانيِ غيرَ الأولِ فإنه عَرَضٌ لا يَبْقَى رَمَائِنٌ، وبما يَعْتَبِرُهُ الشَّرْعُ باقياً كالبيع ونحوه إذا لم يَعْرضْ عليه ما يُبَاقِيهِ، كفسخ وإقالة وإلا فهو رَائِلٌ. وما يُوحِدُ بعده فهو غيرُهُ حقيقةً، وإن كان عِنْدَهُ صُورَةٌ فَصَحَّ وَصْفُهُ بالأوَّلِيَّةِ والآخِرِيَّةِ باعتبارِ الصُّورَةِ، واشتَقَى التَّسَافِي بَيْنَ الوَصْفَيْنِ -عَبَّارِ الحَقِيقَةِ- ودلَّتْ كَوْنُ الواقعِ آخِراً غيرَ الواقعِ أوَّلاً، ولذا قال: ((لأنَّ الفعلَ الثانيَ غيرَ الأوَّلِ))، فافهم.

١١٠١

[١٧٩١٢] (قوله: مرتين) ظرفٌ لِمُتَزَوِّجَةٍ لا -: طَلَقْتُ، "ح" ٤.

[١٧٩١٣] (قوله: لعدم الفردية) أي: في لعنتين، وأَمَّا اِعْدَمُ فَلَعْدَمُ اسْتَقٍ. فكان عِنْدَهُ أنْ يَقُولَ: لعدمِ الفرديةِ والاسْتَقِ. اهـ "ح" ١٤.

(قول "السَّارِحِ". عدم الفردية بح) أي: الموصوفة بالاسْتَقِ اهـ. "سدي"، فحينئذٍ صحَّ جعلُ هذه العنة عنةً لِمُسَائِلَتَيْنِ.

(١) في 'و'، ((شريه))

(٢) ص-٥٢٧- "در"

(٣) في 'و' ((من أن))

(٤) 'ح': كتاب الأيمان - باب يمين في طلاق وعناق ق ٢٤٣ أ

(عَتَقَ الثالثُ) عملاً بالوصف، (ولو قالَ أولُ عبدٍ أشتريه واحداً فاشترى عبدين ثم اشترى واحداً لا يعتقُ الثالثُ) وأشار إلى الفرقِ بقوله: (للاحتمالِ) أي: لأنَّ قوله: ((واحداً)) يحتملُ أن يكونَ حالاً من العبدِ أو المولى فلا يعتقُ بالشكِّ، وجوزَ في "البحر"^(١) جرّةً صفةً للعبدِ.....

مطلب: أولُ عبدٍ أشتريه حرٌّ

[١٧٩١٤] (قوله: عَتَقَ الثالثُ) أي: في المثالِ المذكورِ؛ لأنه هو الموصوفُ بكونه أولَ عبدٍ اشتراه وحده، ولا يُخرجُهُ عن الأوليّةِ شراءُ عبدين معاً قبله، وكذا لو قال: أولُ عبدٍ أشتريه أسود، أو بالدنانير، فاشترى عبداً بيضاً، أو بالدرهم، ثم اشترى عبداً أسوداً أو بالدنانير عَتَقَ، كما في "البحر"^(١)، ولا يلزمُ في المشري^(٢) أولاً أن يكونَ جمعاً كما لا يخفى.

[١٧٩١٥] (قوله: وأشار إلى الفرقِ) أي: بينَ وحده وبين واحداً.

[١٧٩١٦] (قوله: للاحتمالِ إلخ) هذا الفرقُ لـ "شمس الأئمة"، ومقتضاه: أنه لو نوى كونه

(قولُ "الشَّارحِ": يحتملُ أن يكونَ حالاً من العبدِ أو المولى إلخ). بمعنى أنه لا يشارِكُهُ في شرائه أحدٌ، وعلى تقديره يعتقُ لتحقيقِ الوحدةِ في المولى، وعلى أنه حالٌ من العبدِ لا يعتقُ؛ لأنَّ المرادَ وحدةَ الذاتِ، وهي متحققةٌ في الجميع، اهـ "سندي"، لكن ما قاله غيرُ مستقيم، بل يعتقُ على احتمالِ أنه راجعٌ للعبدِ، لا على احتمالِ رجوعه للمولى، وكأنَّه على هذا القيل يكونُ واحداً بمعنى منفرداً.

(قوله: لأنه هو الموصوفُ بكونه أولَ عبدٍ اشتراه وحده) وذلك؛ لأنَّ قوله: ((واحداً)) يُرادُ به الانفرادُ في حالةِ الشَّراءِ؛ لأنه يُقالُ: جاء زيدٌ وحده، أي: منفرداً في حالةِ الشَّراءِ، فالثالثُ لم يسبقه أحدٌ بهذه الصِّفةِ، فكانَ أولاً. اهـ "سندي".

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧١/٤.

(٢) في "٣": ((المُشْتَرَى)).

حالاً من العبد يعتق، لكن عبّر عنه في "الفتح"^(١) ب: ((قيل)). والذي اقتصر عليه في "تلخيص الجامع الكبير" [٤، ق ١٠٣/أ] وأوضحه "قاضي خان" في "شرح الجامع الصغير"^(٢) و"شراح الهداية"^(٣) وغيرهم هو: ((أنّ)) ((الواحد)) يقتضي الانفراد في الذات و((وحدة)) الانفراد في الفعل المقرّون به، ألا ترى أنّه لو قال: في الدار رجل واحد كان صادقاً إذا كان معه صبي أو امرأة، بخلاف: في الدار رجل وحده فإنه كاذب، فإذا قال: واحداً لا يعتق الثالث؛ لكونه حالاً مؤكّدة لم تُفد غير ما أفادته لفظ أول؛ فإنّ مفادته الفردية والسبق، ومفادها التفرد، فكان كما لو لم يذكرها، أمّا إذا قال: وحده فقد أضاف العتق إلى أول عبد لا يُشارِكُه غيره في التملك، والثالث بهذه الصفة. وإن عني بقوله: ((واحد)) معنى التوحد صدق ديانته وقضاءه؛ لما فيه من التغليب، فيكون الشرط حينئذ التفرد والسبق في حالة التملك، كما ذكره "الفارسي" في "شرح التلخيص". وبما ذكر من الفرق علمت أنّه لا فرق بين النصب والجر، بل ذكر في "تلخيص الجامع": ((أنّ حقّه الكسر)) كما في بعض نسخ "الجامع"،

((قوله: لكن عبّر عنه في "الفتح" بقيل إلخ) وذكر قبله: ((أنّه لو قال: واحداً لا يعتق الثالث؛ لأنّ واحداً يحتمل التفرد في الذات، فيكون حالاً مؤكّدة؛ لأنّ الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق؛ لأنّ كلاً من الأولين كذلك في ذاته، فإنه أول بهذا المعنى، فإنه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده، فلم يكن الثالث أولاً بهذا المعنى، ويلزم على هذا - أنّه لو قصّد هذا المعنى - أن يعتق كلّ من الأولين السابقين، ويحتمل كونه بمعنى الانفراد في تعلّق الفعل به، فتكون مؤسسة فيعتق؛ لأنّه المفرد في تعلّق الفعل، بخلاف الأولين، فلا يعتق بالشك، وقيل إلخ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٥.

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق ٢/ق ١٠/ب.

(٣) انظر "فتح القدير": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٥، و"العناية": كتاب الأيمان - باب

اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٥ (هامش "فتح القدير").

فهو ك: وحده، وفي "النهر" رفعه خبر مبتدأ^(١) محذوف فهو ك: واحداً^(٢)، (ولو قال: أول عبد أملكه فهو حرٌّ فملك عبداً ونصف عبد عتق الكامل).....

وذكر "شارحه" عن "كافي النسفي"^(٣): ((أن الألف خطأ من بعض الكتاب)).
[١٧٩١٧] (قوله: فهو كوحده) أي: فيعتق العبد الثالث، وردّه في "النهر"^(٤): ((بأن الجرّ كالنصب للفرق السابق)).

قلت: ويؤيده ما نقلنا عن "تلخيص الجامع" و"شرحه".
[١٧٩١٨] (قوله: وفي "النهر"^(٤) إلخ) في بعض النسخ: ((وجوز في "النهر" إلخ)) وعبارته: ((ولم أر في كلامهم الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والظاهر أنه لا يعتق أيضاً كالنصب، فتدبره)) اهـ.

[١٧٩١٩] (قوله: فملك عبداً ونصف عبد) أي: معاً، كما في "الفتح"^(٥).
[١٧٩٢٠] (قوله: عتق الكامل) لأن نصف العبد ليس بعبد فلم يُشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأوليّة والفرديّة، كما لو ملك معه ثوباً أو نحوه، "زيلي" ^(٦).

(قوله: وردّه في "النهر" بأن الجرّ كالنصب للفرق السابق إلخ) أي: من أن ((واحداً)) بفيء التفرّد في الذات، و((وحده)) التفرّد في الفعل المقرون به، لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في "البحر" من الفرق الذي ذكره عن "شمس الأئمة"، وهو ما جرى عليه "المصنف"، وأشار إليه فاصيحا "كما في "الفتح"، وذكره "الزبلي"، فهذا من صاحب "النهر" ردّ على طريقة بصرية أخرى، وهذا لا يناسب.

(١) في "و": ((وجوز في النهر الرفع خبر مبتدأ))، وفي "د": ((وفي النهر الرفع خبر مبتدأ)).

(٢) في "و" و "د" و "ط": ((كواحد)).

(٣) "كافي النسفي": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ١/ق ٢٠١/ب.

(٤) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٥٧٨/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٤.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣/١٤٢.

وكذا الثياب، بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة، "زيلعي". (قال: آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبداً فمات الحالف لم يعتق)؛ إذ لا بُدَّ للآخر من الأول، بخلاف العكس كالبعدي^(١) لا بُدَّ له من قبل بخلاف القبلي، (فلو اشترى) الحالف المذكور (عبداً ثم عبداً.....

[١٧٩٢١] (قوله: وكذا الثياب) مثل: أولُ ثوبٍ أملكه فهو هدي، فملك ثوباً ونصفاً.
[١٧٩٢٢] (قوله: للمزاحمة) فإنه إذا قال: أولُ كُرٍّ أملكه فهو صدقة، فملك كُرّاً ونصف كُرٍّ جملة لا يلزمه التصديق بشيء؛ لأنَّ النصف الزائد على الكُرِّ مزاحم له يُخرجُه عن الأوليّة والفردية؛ لأنَّ الكُرَّ اسمٌ لأربعين قفيزاً وقد ملك ستين جملة. نظيره: أولُ أربعين عبداً أملكهم فهم أحرار. فملك ستين لا يعتق أحد، فعلم أنَّ النصف في الكُرِّ يقبل الانضمام إليه؛ إذ لو أخذت أي نصف شئت وضممتَه [١٠٣ق/٤] إلى النصف الزائد يصير كُرّاً كاملاً، ونصف العبد ليس كذلك، "زيلعي"^(٢).

[١٧٩٢٣] (قوله: فمات الحالف) وكذا لا يعتق لو لم يمُت بالأولى؛ لأنه ما دام حيّاً يحتمل أن يملك غيره.

[١٧٩٢٤] (قوله: إذ لا بُدَّ للآخر من الأول إلخ) قال في "الفتح"^(٣): ((وهذه المسألة مع التي تقدّمت تحقّق أنّ المعتبر في تحقّق الآخريّة وجود سابق بالفعل، وفي الأوليّة عدم تقدّم غيره لا وجود آخر متأخر عنه، وإلا لم يعتق المشتري في قوله: أولُ عبدٍ اشتريه فهو حرُّ إذا لم يشترِ بعده غيره)) اهـ.
[١٧٩٢٥] (قوله: بخلاف القبلي) فإذا قلت: جاء زيد قبل لا يقتضي مجيء أحدٍ بعده؛ فإنَّ معناه: أنَّ أحداً لم يتقدّمه في المجيء، "ط"^(٤).

(١) في "ط": ((كالعبد))، وهو تحريف.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٢/٣ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٥/٤.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٦/٢.

ثم ماتَ) الخالفُ (عتقَ) الثاني (مُسْتَبْدَأً إلى وقتِ الشراءِ) فَيُعْتَبَرُ من كلِّ المالِ لو الشراءُ في الصَّحَّةِ، وإلاَّ فَمِنَ الثُّلثِ، وعليه فلا يصيرُ فاراً.....

قُلْتُ: والظاهرُ أنَّ هذا فيما إذا كان ((قَبْلُ)) مَنْصُوباً مُنَوَّنًا وإلاَّ فهو مُصَافٌ تَقْدِيرًا إلى شَيْءٍ وَجَدَ عَدَهُ، إِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَجُودُهُ بَعْدَهُ، وَلَوْ صَرَّحَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ك: حِثُّ قَبْلَ زَيْدٍ، فَيُتَأَمَّلُ.

[١٧٩٢٦] (قوله: ثم مات الخالف) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّ الثَّانِي آخِرٌ إِلَّا بِمَوْتِ الْمَوْلَى؛ لِجَوَازِ أَنْ يَشْتَرِيَ غَيْرَهُ فَيَكُونُ هُوَ الْآخِرَ، "بِحَرْ" (١).

قُلْتُ: وَهَذَا إِذَا تَنَاوَلَتِ الْيَمِينُ غَيْرَ هَذَا الْعَدِّ وَكَانَتْ عَلَى فِعْلٍ لَا يُؤْخَذُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى، وَلَمْ يُوقَّتْ وَقْتًا؛ لِمَا فِي "شرح جامع الكبير": ((لو قال لامرأتين: آجِرُ امْرَأَةً أَنْزَوْحَهَا مِنْكُمَا طَالِقٌ فَتَرْوُجَ امْرَأَةً ثُمَّ الْأُخْرَى طَلَّقْتُ الثَّانِيَةَ فِي الْحَالِ؛ لِاتِّصَافِهَا بِالْآخِرِيَّةِ فِي الْحَالِ، وَالْيَمِينُ لَمْ يَسْأَلْ غَيْرَهُمَا. وَلَوْ قَالَ لَعَشْرَةَ أُعْبِدْ: آخِرُكُمْ تَرْوُجًا حُرًّا فَتَرْوُجَ بِإِذْنِهِ عَبْدٌ ثُمَّ عِنْدَ ثُمَّ تَرْوُجَ الْأَوَّلُ أُخْرَى (٢) ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى لَمْ يَعْتَقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ الشَّرْطُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَرْوُجَ آخِرٌ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى فَهَمْ يَكُنْ آخِرَهُمْ إِلَّا إِذَا تَرْوُجَ كُتُّهُمُ بِإِذْنِهِ فَيَعْتَقُ الْعَاشِرُ فِي الْحَالِ بَلَا تَوْقُفٍ عَنِ مَوْتِ الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ آخِرُهُمْ، وَلَا يُتَوَهَّمُ زَوَالُ وَصْفِ الْآخِرِيَّةِ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ مَاتُوا قَبْلَهُ سِوَى الْمُتَزَوِّجِينَ فَيَعْتَقُ الَّذِي تَرْوُجَ مَرَّةً. وَلَوْ قَالَ: آخِرُكُمْ تَرْوُجًا الْيَوْمَ حُرٌّ عَنَّقَ الثَّانِي الَّذِي تَرْوُجَ مَرَّةً مُنْضِيَّ الْيَوْمِ دُونَ الْأَوَّلِ الَّذِي تَرْوُجَ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَفَ بِالْأَوَّلِيَّةِ فَلَا يَتَّصَفُ بِالْآخِرِيَّةِ)) اهـ. مُلَخَّصًا، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

١١١ ٣

[١٧٩٢٧] (قوله: مُسْتَبْدَأً إلى وقتِ الشراءِ) هَذَا عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ مُقْتَصِرًا عَلَى حَالَةِ الْمَوْتِ فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْآخِرِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ شِرَاءِ غَيْرِهِ بَعْدَهُ وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ

(١) 'الحَرْ' - كِتَابُ الْأَعْمَالِ - د. سَمِيرُ فِي الصَّلَاقِ وَالْعَتَقِ ٤ ٣٧٢

(٢) فِي '٧' ((بُحْرَى))

لو^(١) علقَ البائن بالآخر^(٢) خلافاً لهما، وأما الوسط: ففي "البدائع"^(٣): أنه لا يكون إلا في وتر، فتاني الثلاثة وسطاً، وكذا ثالث الخمسة وهكذا. (إن ولدت فأنت كذا حيث بالميت) ولو سقطاً.....

بالموت فيقتصر عليه. وله: أن الموت معرف، فأما اتصافه بالآخرية [١/١٠٤ق/٤] فمن وقت الشراء فيثبت مستنداً، "بحر"^(٤).

[١٧٩٢٨] (قوله: لو علقَ البائن بالآخر) كقوله: آخر امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً، فعده يقع منذ تزوجها، وإن كان دخل بها فلها مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالصلاق قبل الدخول، وعدتها بالحيض بلا حداد، ولا ترث منه، وعندهما يقع عند الموت وترث؛ لأنه فار، ولها مهر واحد وعليها العدة أبعد الأجلين من عدة الطلاق والوفاة، وإن كان الطلاق رجعيًا فعليها الوفاة وتجدد، كما في "البحر"^(٤).

[١٧٩٢٩] (قوله: وأما الوسط إلخ) فإذا اشترى ثلاثة أعبد متفرقين ثم مات عتق الثاني عند الموت عندهما، وعند الإمام عتق مستنداً إلى وقت شراء الثالث؛ لأنه اكتسب اسم الوسط في نفس الأمر عند شراء الثالث، وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري رابعاً، وأما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني اسم الوسط لا عندنا ولا في نفس الأمر فلا يستند العتق إلى وقت شراء الثاني، بخلاف ما إذا قال: آخر عبد أملكه فهو حر ثم اشترى عبدتين متفرقتين ثم مات حيث يعتيق الثاني مستنداً إلى وقت شرائه عند الإمام؛ لأنه اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الأمر، وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري عبداً آخر، هذا ما ظهر لي، فتأمل وراجع. اهـ "ح"^(٥).

(١) في "و": ((إذا)).

(٢) في "د": ((البائن أو الثلاث بالآخر)).

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل وأما الحلف على ما يخرج من الخالف أو لا يخرج إلخ ٨٧/٣.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٢/٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣/ب.

مستبين الخلق، وإلا لا (بخلاف: فهو حرٌّ فولدت ميتاً ثم آخر حياً عتق الحيّ وحده) لبطلان الرقّ بالموت بخلاف الولد أو الولادة. (البشارة عرفاً اسم الخبر سار) خرّج الضارّ فليس ببشارة عرفاً.....

قلت: وهو بحث جيّد، والقواعد له تؤيّد. وفي "التلخيص" و"شرح" ل: "الفارسي": ((و قال: كلُّ مملوكٍ أملكه حرٌّ إلا الأوسطَ فملك عبداً عتق في الحال؛ لامتناع الأوسطية فيه حالاً ومالاً، فلو ملك ثانياً ثم ثالثاً لم يعتق واحد منهما؛ لأنّ الثاني صار أوسطَ بشراء الثالث، والثالث يحتمل أن يصير أوسطَ بملك خامس، وإنما يعتق الثاني إذا انتفت عنه الأوسطية؛ بأن ملك رابعاً فاعتق حين ملك الرابع وهنّ جراً. والأوسطية تزول بموت المولى عن شفع كالاثني والأربعة والستة، وتحقق بموته عن وتر، كثلاثة أو خمسة أو سبعة ونحوها، فيعتقون إلا أوسطهم))، وتأمّنه هناك.

مطلب: إن وُلدت فأنّت كذا حيث باليت، بخلاف: فهو حرٌّ

[١٧٩٣٠] (قوله: مُستبين الخلق) أي: ولو بعض الخلق، كما قدّمناه^(١).

[١٧٩٣١] (قوله: وإلا) أي: وإن لم يستبين.

[١٧٩٣٢] (قوله: عتق الحيّ وحده) أي: عند "الإمام"، وعندهما لا يعتق أحد؛ لأنّ الشرط تحقّق بولادة الميت فتتحلّ اليمين لا إلى جزاء؛ لأنّ الميت [٤/ق ١٠٤/ب] ليس بمحلٍّ للحرية، وله: أنّ مُطلق الاسم تقيّد بوصف الحياة؛ لأنّه قصد إثبات الحرية له، وعلى هذا الخلاف: أوّل ولدٍ تلدينه فهو حرٌّ فولدت ميتاً ثم حياً، أفادته في "البحر"^(٢).

[١٧٩٣٣] (قوله: لبطلان الرقّ إلخ) هذا تعليلٌ من طرفيهما لغير مذكورٍ في كلام "الشارح" وهو ما لو قال: أوّل عبدٍ يدخل عليّ فهو حرٌّ فأدخل عليه عبدٌ ميتٌ ثم آخرٌ حيٌّ عتق الحيّ إجماعاً على الصحيح، والعذرُ لهما أنّ العبودية بعد الموت لا تبقى؛ لأنّ الرقّ يطلُّ بالموت، بخلاف الولد في: أوّل ولدٍ تلدينه، والولادة في: إن وُلدت؛ لتحقيقهما بعد الموت، أفادته "ح"^(٣).

(١) المقولة [١٧٩٠٣] قوله: ((أنّ الولد الميت)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧١/٤.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣/ب - ٢٤٤/أ.

بل لغةً، ومنه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران - ٢١] (صدّق) خرج الكذب
فلا يُعتَبَرُ (ليسَ للمبشِّرِ بهِ عِلْمٌ) فيكونُ.....

[١٧٩٣٤] (قوله: بل لغةً إلخ) قال في "النهر"^(١): ((ولا تختصُّ لغةً بالسَّارَّ، بل قد تكونُ في الضَّارَّ أيضاً، ومنه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران - ٢١]، ودَعَوَى المَجَارِ مدفوعةً بمادَّة الاشتقاق؛ إذ لا شكَّ أنَّ الإخبار بما يخافُه الإنسانُ يُوجبُ تَغْيِيرَ البَشْرَةِ أيضاً)) اهـ.

أقول: لا مُنْفاةَ بين ما قاله من أنَّها حقيقةٌ في خَبَرٍ يُغَيِّرُ البَشْرَةَ وبين تقريرِ البَيَانِيَّينِ الاستعارةَ التَّهْكِيمِيَّةَ في الآية؛ لأنَّه نظرَ فيما قاله إلى أصلِ اللُّغَةِ، وهم نظَّروا إلى عُرْفِ اللُّغَةِ، وكم لَفْظٌ خَتَفَ معناه في أصيها وعُرفها، كالدَّابَّةِ فإنَّها اسمٌ بما يَدِبُّ على الأرض في أصلِ اللُّغَةِ، وَخُصَّتْ في عُرفها بذواتِ الأربع، وكالْفَظِ: فإنَّ معناه في أصلِ اللُّغَةِ الرَّمْيُ ثُمَّ خُصَّ في عُرفها بما يَطْرَحُهُ الفَمُّ، كما في "رسالة الوضع". اهـ "ح"^(٢).

وحاصلُه: أنَّه منقولٌ لغويٌّ فيصِحُّ إطلاقُ لفظِ الحقيقةِ والمجازِ عليه باختلافِ الاعتبارِ، كما أوضحه في 'التلويح'^(٣) في أوَّلِ التقسيمِ الثاني في استعمالِ اللفظِ في المعنى.

[١٧٩٣٥] (قوله: خرج الكذب) فلا يُعتَبَرُ، وأوردَ أنَّه يظهرُ به في بَشْرَةِ الوجهِ الفَرْحُ والسُّرُورُ باعتبارِ الظَّاهِرِ. وأجيبَ: بأنَّه إذا ظهرَ خِلَافُه يَزُوُّ، لكن في 'الفتح'^(٤): ((أنَّ الوجهَ فيه نَقْلُ اللُّغَةِ والعُرف)).

[١٧٩٣٦] (قوله: فيكونُ) أي: التَّبَشِيرُ، أو الضَّمِيرُ عائدٌ للخَبَرِ الَّذِي عادَ إليه ضميرُ:

((به)).

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩٠ ب.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤ أ.

(٣) 'التلويح': الباب الأول: تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى - التقسيم الثاني: في استعمال اللفظ في معنى ١ ٦٩-٧٠.

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤ ٤٣٧.

من الأول دون الباقي (فلو قال: كلُّ عبدٍ بشرني بكذا فهو حرٌّ فيشره ثلاثة متفرقون عتق الأول) فقط؛

مطلب: كلُّ عبدٍ بشرني بكذا حرٌّ

(١٧٩٣٧) (قوله: من الأول) أي: من المخير الأول دون الباقي، أي: المخيرين بعده في المثال الآتي قال في "الفتح" (١): ((وأصله ما روي: أنه عليه الصلاة والسلام مرَّ بـ"ابن مسعود" وهو يقرأ القرآن، فقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يقرأ القرآنَ غَضًّا طَرِيًّا كما أنزلَ فليقرأ بِقراءةِ ابنِ أمِّ عبدٍ» (٢) فابتدر إليه "أبو بكر" و"عمر" رضي الله تعالى عنهما بالبشارة فسبق [١/١٠٥ق/٤]

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٧.

(٢) روي هذا الحديث ضمن قصة طويلة فيها سُمِرَ ﷺ مع أبي بكر وعمر، ودعاء النبي ﷺ لابن مسعود، وبشارة الشيخين له بذلك، فبعضهم يرويه مطوّلًا، وبعضهم مقطعًا ومختصرًا.

وبالجملة فقد رواه سفيان الثوري وأبو نعيم ويزيد بن عبد العزيز وأبو بكر بن عياش في رواية عنه كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بن قيس أن رجلاً قال لعمر: إني تركت رجلاً يعلّي القرآن فغضب عمر..... قال أبو نعيم: قال يحيى القطان للأعمش: أليس قال خثيمة: إن اسم الرجل قيس بن مروان؟ قال: نعم. ورواه أبو معاوية ومحمد بن فضيل وزائدة والفضيل بن عياض كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة (ح)، والأعمش عن خثيمة عن قيس بن مروان عن عمر فذكره هكذا بالإسنادين عن الأعمش، وأحياناً يقتصرون على حديث علقمة أو خثيمة.

لكن قال البيهقي: هذا الحديث لم يسمعه علقمة من عمر، إنما رواه علقمة عن القرئع عن قيس عن عمر. وقال الترمذي: وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن رجل من جمعي يقال له قيس أو ابن قيس عن عمر عن النبي ﷺ هذا الحديث في قصة طويلة [لم يذكر قرئع].

قال ابن عساكر: (٢٠٠٢) رواه الحسن بن إبراهيم عن قرئع عن رجل من جمعي يقال له: قيس أو ابن قيس عن عمر به [أخرجه عبد الله بن أحمد ٣٩/١] قال الدارقطني في "العلل": رواه عمارة بن عمير عن رجل من جمعي عن عمر - وهو قيس بن مروان - قال الحافظ ابن كثير في "مسند عمر" ١٧٣/١ هذا الحديث لا يشك أنه محفوظ، وهذا الاصطراب لا يضر صحته والله أعلم، ورواه حبيب بن حسان عن زيد بن وهب عن عمر .

أخرجه عن أبي معاوية أحمد ٧/١ و٢٥-٢٦ و٣٤. وابن أبي شيبة ٢/٢٨٠ و١٠/٥٢٠، والترمذي (١٦٩) في الصلاة - الرخصة في السمر، والسائي في "الكبرى" (٨٢٥٦) في المناقب، وابن حزيمة (١١٥٦) في الصلاة - الجهر بالقراءة في الليل، -

= ومحمد بن نصر المروزي في 'قيام الليل' (٥٠)، وابن أبي دؤود في 'المصاحف' ص ١٣٧، وابن حبان (٢٠٣٤)، وأبو يعنى (١٩٤) (١٩٥)، وإسحاق بن إبراهيم (٢٢٧/٢)، وقال الترمذي: حديث عمر بن الخطاب، قال أحمد: يكرهون سماع عقيقة بن قيس من عمر قيل له: من ينكره؟ قال: الكوفيون أصحابه له. 'جامع التحصيل' ص ٢٤٠.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأتوهمهما لم يصح عندهما سماع عقيقة من عمر. وأخرجه عن رائدة الطبراني في 'الكبير' (٨٤٢٢)، وعن أبي بكر بن عيش ويزيد أخرجه أحمد ١٠٧. وأخرجه عن ابن فضيل النسائي في 'الكبرى' (٨٢٥٥)، وأبو يعنى (١٩٣)، وعنه ابن السني في 'عمل اليوم والليلة' (٤١٥)، والبخاري في 'اسم الرخار' (٣٢٧).

وأخرجه عن فضيل بن عيسى النسائي في 'الكبرى' (٨٢٥٧)، والدارقطني في 'الأفراد' (ق ٢٧٢). وأخرجه عن سفيان الثوري (٣٢٦)، والحاكم ٢٢٧/٣ و٣١٨، وأبو عبيد في 'فضائل القرآن' ص ١٠٧، والخطيب في 'تاريخه' ٣٢٦/٤، وأخرجه عن أبي نعيم الفضل بن دكين الطبراني (٨٤٢١)، وذكره البخاري في 'التاريخ الكبير' ١٩٩/٧، ويعقوب بن سفيان القسوي في 'المعرفة والتاريخ' ٥٣٨/٢، وأبو نعيم في 'حلية' ١٢٤/١، و'المعرفة' (٤٤٧٨)، والبيهقي في 'الكبرى' ٤٥٣/١ في الصلاة - باب كراهية ائمة قبل العشاء.

وعن الحسن بن عبيد الله ذكره البخاري في 'التاريخ' ١٩٩/٧، وأخرجه أحمد ٣٨/١، ولزاد (٣٢٨)، وأبو عبيد في 'فضائل القرآن' ص ١٠٧، والطبراني (٨٤٢٤)، والبيهقي ٤٥٣/١، ونقل الترمذي عن البخاري أن حديث الحسن بن عبيد الله محفوظ. قال الدارقطني في 'العلل' (س ٢٢٢): وقد ضغط الأعمش بسنده، وحديثه هو أصوب، قال سرقسي: قست له: فإن البخاري حكم بحديث الحسن عن حديث الأعمش، قال الدارقطني: قول الحسن عن قرئع غير مصبوح؛ لأن الحسن ليس بالقوي ولا يقاس بالأعمش هـ.

مع أن الحسن وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، ولم يغمزه إلا البخاري والدارقطني هـ. وظاهر أن البخاري لم يرد حديث الأعمش عن إبراهيم عن عقيقة عن عمر، وإنما يبين أن الوسيلة بين عقيقة وعمر هو الحسن بن عبيد الله والله أعلم، واختلف على أبي بكر بن عيش، فرواه فرائد بن محبوب عن أبي بكر عن الأعمش عن إبراهيم عن عقيقة عن ابن مسعود أن أبا بكر وعمر بشراه.

أخرجه الطبراني (٨٤٢٣)، قال الدارقطني: تفرد بهذا فرائد، وكان كوفيًا لا بأس به إلا أنه وهم في هذا - أي: زيادة ابن مسعود - وخالفه يحيى بن آدم، فرواه مرة كرواية أبي معاوية كما مر عند أحمد، ومرة رواه عنه عن عاصم عن زر عن عبد الله. أخرجه أحمد ٧/١، و'فضائل الصحابة' (١٥٥٤)، وابن ماجه (١٣٨) في المقدمة - فضائل الصحابة، والبخاري (١٢) 'بكر'، وأبو يعنى (١٧) (٥٠٥٩)، وابن حبان في 'صحيحه' (٧٠٦٦)، وأبو القاسم الشيباني في 'فوائده' (ق ٧٣ ب). قال البخاري: وهذا الحديث لا يعلم أحدًا أسنده عن أبي بكر إلا يحيى بن آدم، وهو ثقة عن أبي بكر، ولم يكن بالحافظ، وزاد فيه لأن زائدة رواه عن عاصم عن زر عن عبد الله ولم يقل عن أبي بكر وعمر.

والزيادة لمن زاد إذا كان حافظًا، وأرجو أن يكون الحديث صحيحًا؛ لأن أبا بكر وعمر قد كانا مع النبي ﷺ في ذلك الوقت، واحتصره أبو بكر بن عيش له. ولعل هذا يس من حفظ أبي بكر بل شعيب، فقد تفرد به عن يحيى وإسحاق. هـ.

وإلا الرسول، (وإن بشروه معاً عتقوا) لتحقيقها من الكلّ بدليل: ﴿وَبَشِّرُوهُ﴾^(١) يَغْلِمُ عَلِيمٌ [الذاريات - ٢٨] (و) البشارة (لا فرق فيها بين) ذكر (الباء وعدمها. بخلاف الخبر) فإنه^(٢) يختص بالصدق مع الباء كما مر^(٣) في الباب قبله. (والكتابة كاخبر) فيما ذكر (والإعلام) لا بدّ فيه من الصدق ولو بلا باء (كالبشارة) لأنّ الإعلام إثبات العلم،.....

[١٧٩٤١] (قوله: وإلا الرسول) أي: وإن لم يذكر الرسالة - وإنما قال له: ((إنّ فلاناً قديم)) من غير إسناد إلى المرسل - عتق الرسول.

[١٧٩٤٢] (قوله: عتقوا) وإن قال: عتيت واحداً لم يصدق قضاء بل ديانة، فيسعه أن يختار واحداً فيمضي عتقه ويُمسِكُ البقية، "ط"^(٤) عن "الهندية"^(٥).

[١٧٩٤٣] (قوله: وبشروه) كذا وقع لـ: "الزليعي"^(٦) و"الكَمال"^(٧) وصاحب "البحر"^(٨)، والتلاوة بالواو، "ط"^(٩).

[١٧٩٤٤] (قوله: والإعلام لا بدّ فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد: وجهل الخالف، كما

(قول "المصنف": والكتابة كالخبر إلخ) في "شرح الأشباه" نقلاً عن "البرزارية" و"الخلاصة": أن الكتابة تقع على الصدق والكذب، سواء كان موصولاً بالباء أو لا، قال: فيه تعلم ما في عبارة "الأشاه" من جعل الكتابة كالخبر.

(١) في النسخ جميعاً ((وبشروه)) بالفاء، والآية على ما أنشأه، وقد نه ابن عابدين رحمه الله تعالى على ذلك نقلاً عن "ط".

(٢) في "د": ((فإنه إنما)).

(٣) ص ٤٩٠-٤٩١ - "در".

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٧/٢ تنصرف.

(٥) "العتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق ١١١/٢ معرباً إلى "عابة البان" نقلاً عن "الحاكم الشهيد".

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٣/٣.

(٧) في نسخة "الفتح" التي بين أيدينا: ((وبشروه)) بالواو، كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٧/٤.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٣/٤.

(٩) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٧/٢.

والكذب لا يفيدُهُ، "بدائع"^(١).

﴿قاعدة﴾

(النِّيةُ إذا قارنت علةَ العتق الاختياريةَ كالشراءِ مثلاً بخلافِ الإرثِ؛.....)

قدَّمناه^(٢) عن "التلخيص" في البابِ السابق؛ لأنَّ الإعلامَ لا يكونُ للعالمِ. وقدَّمنا^(٣) أنَّ ما ذكره هنا من اشتراطِ الصدقِ في الإعلامِ والبشارةِ مُحالِفٌ لما قدَّمه^(٤) هناك تبعاً لـ "الفتح"^(٥) و"البحر"^(٦): من عدمِ اشتراطِهِ إذا كانا بدونِ باءٍ، وأنَّ ما هنا مذكورٌ في "التلخيص". [١٧٩٤٥] (قوله: والكذب لا يفيدُهُ) لأنَّ العلمَ الحزْمَ المطابقَ للحقِّ، والكذبُ لا مُطابقةَ فيه، "ط"^(٦).

مطلب: النِّيةُ إذا قارنت علةَ العتق صحَّ التكفيرُ

[١٧٩٤٦] (قوله: النِّيةُ إلخ) أي: نيةُ العتقِ عن الكفارةِ، وقد ذكروا هذه القاعدةَ هنا لمُناسبةِ تعليقِ العتقِ بالشِّراءِ؛ فإنه يمينٌ وإلاَّ فالمُناسبُ لها كفارةُ الظَّهارِ أو كفارةُ اليمينِ. [١٧٩٤٧] (قوله: كالشِّراءِ) أي: شراءِ القريبِ، أي: إذا نواه عن كفارتهِ أجزأه عندنا بخلافِ لـ "زفر" والأئمةِ الثلاثةِ، وهو قولُ "أبي حنيفة" أولاً بناءً على أنَّ علةَ العتقِ عندهم القرابةُ لا الشِّراءُ. ونا أنَّ شراءَ القريبِ إعتاقٌ؛ لما روى السُّنَّةُ إلاَّ البخاريُّ أنه ﷺ قال: «لَنْ يَحْزِيَ وَلَدٌ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»^(٧)، يُريدُ فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقُ عند ذلك الشِّراءِ، وقد رتبَ عتقه

(قوله: فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ إلخ) هكذا في "الفتح" بإثباتِ الضميرِ، وفي غيره بدونِ ضميرٍ، تأمل.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الإطهار والإعلان إلخ ٥٤/٣.

(٢) المقولة [١٧٨١٧] قوله: ((إن أخطرني أو أعلمني إلخ)).

(٣) ص ٤٩٠ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٧/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٧٣/٤.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٦٨/٢.

(٧) تقدم نحرجه في المقولة [١٦٤٣٠].

لأنه جبري (و) الحال أن (رقّ المعتق كامل صحّ التكفير، وإلا) بأن لم تقارن العلة أو قارنتها والرق غير كامل كأم الولد (لا) يصحّ التكفير، ثم فرّع عليها بقوله:.....

على شرائه بالفاء؛ لما علمت من أن المعنى: فيعتق هو، فهو مثل: سقاه فأرواه، والترتيب بالفاء يُفيد العلية على ما عُرِفَ مثل: سها فسجد، وتمامه في "الفتح" (١).

[١٧٩٤٨] (قوله: لأنه جبري) فإن الملك يثبت فيه بلا اختيار فلا تُصورُ النية فيه (٢)، فلا يعتق عن كفارته إذا نواه؛ لأنها نية متأخرة [٤/١٠٥٥ ب] عن العتق، بخلاف ما إذا ملكه بهية أو وصية نأوياً عند القبول كما يأتي (٣).

[١٧٩٤٩] (قوله: بأن لم تقارن) أي: النية العلة، أي: علة التكفير، كما ذكرنا (٤) في الإرث، وكما يأتي (٥).

[١٧٩٥٠] (قوله: ثم فرّع عليها) أي: على القاعدة المذكورة.

(قوله: فيعتق هو إلخ) أي: عند ذلك الشراء.

(قوله: فلا تُصورُ النية فيه إلخ) الذي في "الزيلي": ((خلاف ما إذا ورثه، فإنه جبري وليس فيه صنع ولا اختيار، فلا يمكن أن يجعل معتقاً بدون اختياره ومباشرته)) اهـ. وفي "البحر": ((لأنه لم يوجد من جهته فعل حتى يجعل تحريراً)) اهـ. وهذا هو المناسب في التعليل لا ما ذكره "المحشي"، فإن النية قد تُصورُ مقارنة لعلة العتق، إلا أنها ليست اختيارية، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٨.

(٢) في هامش "م": ((قوله: فلا تُصورُ فيه النية إلخ هذا غير ظاهر، والتعليل الواضح ما نقله شيخنا عن بعضهم وهو أن الحانت أو المظاهر مثلاً خاطبه الشارع بالإعتاق، وهو فعل اختياري ولم يوجد في المملوك بالإرث؛ لأنه

جبري)) اهـ.

(٣) ص ٥٤٥ - "در".

(٤) في المقرة السابقة.

(٥) ص ٥٤٤ - "در".

(فصحَّ شراء أبيه للكفارة) للمقارنة، (لا شراء مَنْ حَلَفَ بعتقه) لعدمها، (ولا شراء مستولدة بنكاح عتق عتقها عن كفارته بشرائها) لنقصان رقبها، (بخلاف ما إذا قال لقبة: إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يميني^(١) فاشترها) حيث تجزئها عنها للمقارنة.....

[١٧٩٥١] (قوله: فصحَّ شراء أبيه) أي: ونحوه من كل قريب محرم.

[١٧٩٥٢] (قوله: لا شراء مَنْ حَلَفَ بعتقه) كقوله لعبد الغير: إن اشتريتك فأنت حر فشرته ناوياً عن التكفير لا تحريره؛ لعدمها، أي: عدم المقارنة للبيعة؛ فإن عتق العتق قوله: فأنت حر. والشراء شرط، والعتق وإن كان ينزل عند وجود الشرط لكنه إنما ينزل بقوة: أنت حر سابق؛ فإنه العلة. والشراء شرط عملها فلا يعتبر وجود البيعة عنده؛ لأن البيعة شرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كما يأتي^(٢)، وثمائه في "الفتح"^(٣).

[١٧٩٥٣] (قوله: ولا شراء مستولدة إلخ) أي: إذا تزوج أمة لغيره فأولدها بالنكاح ثم قال لها: إذا اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يميني، ثم اشتراها لا تحريره عن الكفارة.

[١٧٩٥٤] (قوله: لنقصان رقبها) لأنها استحققت العتق بالاستيلاء حتى حبل عداً من وجه، ولذا لا يجزي إعتاقها عن الكفارة ولو منجزاً، ولكن أراد المرق بيها وبين اقريب؛ لأن شراءه إعتاق من كل وجه؛ لأنه لم ينشأ له قبل شراء عتق من وجه، أفاده في "الفتح"^(٤).

[١٧٩٥٥] (قوله: بخلاف إلخ) مرتبط بقوة: ((ولا شراء مستولدة)).

[١٧٩٥٦] (قوله: بمقارنة) تعليل قاصر؛ فإن المقارنة موجودة في المستولدة أبصاً، وإنما وجهه

(قوله: فإن علة لعتق قوله: أنت حر إلخ) ولا يقل: معلق بالشرط كالشتر عتقه، فيكون كاشحراً في ذلك الوقت وقد اقتربت المنة منه؛ لأننا نقول: هو كالشتر في ذلك الوقت حكماً لا حقيقة إلخ، "ريلعي".

(١) في 'د' ((يعين)).

(٢) في هذه الصحيحة

(٣) 'الفتح'. كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٧ - ٤٣٨

(٤) 'الفتح' كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٩

كاتهايب ووصية ناوياً عند القبول، بخلاف إرث لما مر^(١)، "زيلعي"^(٢). (وعتقت^(٣) بقوله: إن تسريت أمة فهي حرة من تسراها وهي ملكه حينئذ) أي: حين حلفه، لمصادفتها الملك،.....

المخالفة ما في "الفتح"^(٤) وهو: ((أن حرية القنة غير مستحقة بجهة أخرى فلم تختل إضافة العتق إلى الكفارة وقد قارنته النية فكمّل الموجب)).

[١٧٩٥٧] (قوله: كاتهايب إلخ) كان عليه أن يذكره بعد قول المتن: ((فصح شراء أبيه للكفارة)) بأن يقول: وكذا إذا وهب له، أو تصدق عليه به، أو أوصي له به ناوياً عند القبول، "ح"^(٥). وهذه الثلاثة ذكرها في "البحر"^(٦) بحثاً، وزاد: ((أو جعل مهرأ لها))، مع أن الثلاثة في "الفتح"^(٧) و"الزيلعي"^(٨).

مطلب: إن تسريت أمة فهي حرة

[١٧٩٥٨] (قوله: إن تسريت أمة) أي: اتخذتها سريّة، فعليّة منسوبة إلى السرّ وهو الجماع أو الإخفاء.

[١٧٩٥٩] (قوله: لمصادفتها الملك) أي: لمصادفة الحلف، وأعاد عليه الضمير مؤنثاً؛ لأنّ الحلف بمعنى اليمين، وهي هنا التعليق، أي: لو قوعها في حالة الملك، فهو كقوله: [١٠٦/٤] إن ضربت

(قوله: أو الإخفاء) فإنها قد تحمى على الروجات الحرائر.

(١) ص ٥٤٢-٥٤٣ - "در".

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٥/٣.

(٣) في "و" و"د": ((عتق)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٩/٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٤٤٤/أ.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٣/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٩/٤.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٥/٣.

(لا) يعتق (مَنْ شَرَاهَا فَتَسَرَّاهَا)، وَيُثْبِتُ التَّسَرِّيَ بِالتَّحْصِينِ وَالْوَطْءِ،.....

أمة فهي حُرَّة فَضَرَبَ أمةً فِي مِلْكِهِ عَتَقَتْ، بِخِلَافِ مَنْ مَلَكَهَا بَعْدَ التَّعْلِيْقِ.

[١٧٩٦٠] (قوله: لَا يَعْتَقُ مَنْ شَرَاهَا فَتَسَرَّاهَا) أي: عندنا، خِلَافاً لـ "رُفْرَا؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: التَّسَرِّي لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَلِكِ فَكَانَ ذِكْرُهُ ذِكْرَ الْمَلِكِ، وَلَنَا: أَنَّهُ لَوْ عَتَقْتَ الْمُشْتَرَاةَ لَزِمَ صِحَّةُ تَعْلِيْقِ عَتَقَ مَنْ لَيْسَ فِي الْمَلِكِ بَغَيْرِ الْمَلِكِ وَسَبِيهِ؛ لِأَنَّ التَّسَرِّيَ لَيْسَ نَفْسَ الْمَلِكِ وَلَا سَبِيَّهُ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"^(١).

[١٧٩٦١] (قوله: وَيُثْبِتُ التَّسَرِّيَ بِالتَّحْصِينِ وَالْوَطْءِ) التَّحْصِينُ أَنْ يُؤَوَّهَ بَيْتاً، وَيَمْنَعَهَا مِنْ الْخُرُوجِ، أَفَادَهُ "مُسْكِينُ"^(٢)، "ط"^(٣). فَلَوْ وَطِئَ أمةً لَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّحْصِينِ وَالْإِعْدَادِ لِلْوَطْءِ لَا يَكُونُ تَسَرِّيًّا وَإِنْ عَلِقَتْ مِنْهُ، "فَتْحِ"^(٤).

وَأَفَادَ قَوْلُ "الشَّارِحِ": ((وَالْوَطْءِ)) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلَا يَكْفِي الْإِعْدَادُ لَهُ بِذَوْنِهِ فِي مَفْهُومِ التَّسَرِّي، وَهَذَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((أُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ حَلَفَ لَا يَتَسَرَّى فَاشْتَرَى جَارِيَةً فَحَصَّنَهَا وَوَطِئَهَا حَنْثٌ))، ثُمَّ قَالَ^(٦): ((إِنَّهُمْ أَغْفَلُوا التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ "ابْنُ كَمَالٍ" فَقَالَ: ((وَشَرَطَ فِي "الْجَامِعِ الْكَبِيرِ"^(٧) شَرْطاً ثَالِثاً وَهُوَ: أَنْ يُجَامِعَهَا)).

١١٣/٣

(١) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٠ - ٤٤١.

(٢) "شرح من لا يسكن على كثر الدقات": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ص ١٣٨.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٢/٣٦٨.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٠.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١/أ، نقلاً عن "الفتح"، معزياً إلى "التحريد" عن "أبي حنيفة" رحمه الله.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١/أ.

(٧) "الجامع الكبير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الإيلاء ص ٦٩ -

وشرط الثاني عدم العزل. "فتح"^(١). (ولو قال: إن تسريت أمة فأنت طالق أو عبدي حر فتسري بمن في ملكه أو من اشتراها بعد التعيق طلقت وعتق)، وأفاد الفرق بقوله: (لوجود الشرط) بلا مانع؛ لصحة تعليق طلاق المنكوحة بأي شرط كان فليحفظ.

[١٧٩٦٢] (قوله: وشرط الثاني) أي: مع ذلك، "فتح"^(١)، أي: مع المذكور من الشرطين.
[١٧٩٦٣] (قوله: طلقت وعتق) أي: طلقت امرأته المعلق طلاقها على التسري. وعتق عبده المعلق عتقه عليه، والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف دون المشري بعده. كما في "الفتح"^(١) و"النهر"^(٢). أي: لأن قوله: فعبي حر ينصرف إلى العبد المضاف إليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر^(٣) في كتاب الإعتاق في باب الحلف بالعتق، ومثله يقال في الزوجة.
[١٧٩٦٤] (قوله: وأفاد الفرق إلخ) أي: يبر تعليق عتق الأمة الغير المملوكة وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده الذي في ملكه، أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف، حيث صحح الثاني دون الأول.

وبیان الفرق أن الأول لم يصح للمانع وهو تعيق عتق من ليس في المبدع غير يملك وسببه كما مر^(٤)، أما الثاني فقد صح لعدم المانع؛ لكونه تعليق عتق عبد أو طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان، كدخول الدار وغيره من الشروط، ومنه: تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستحقة بعده، وهذا الفرق ظاهر خلاف لبعض [٤ ق ١٠٦ ب] معاصري صاحب "الحر"؛ حيث قاس الثاني على الأول، فإنه غلط فاجتنب، كما نبه عليه في "البحر"^(٥)

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤ ٤٤٠

(٢) "النهر" كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١ أ.

(٣) ص ١١٨ - "در"

(٤) المقولة [١٧٩٦٠] قوله: ((لا عتق من شراها فتسراها))

(٥) "الحر" كتاب الأيمان - باب اليمين في طلاق وعناق ٤ ٣٧٤

(كلُّ مملوكٍ لي حرٌّ عتقَ عبيدُهُ ومدبرُوهُ) ويُدينُ في نيةِ الذُّكورِ لا الإناثِ (وأُمهاتُ أولادِهِ)

و"النهر" ^(١) و"الشُرُنْبَلَالِيَّة" ^(٢)، وأشار إليه "المُصنّف" بتصريجه بتعليقه، ولذا أمر "الشَّارِحُ" بحفظه.

مطلب: كُلُّ مَمْلُوكٍ حُرٌّ

[١٧٩٦٥] (قوله: كُلُّ مَمْلُوكٍ لي حُرٌّ) هذه المسائلُ إلى آخرِ البابِ ليستُ مِنَ الأيمانِ لعدمِ التعليقِ فيها فالأوَى بها أبوابُها. اهـ 'ح' ^(٣).

قلتُ: ولعلَّهم ذكروها ههنا لبيانِ حكمِها إذا وَقَعَتْ جزاءٌ في التعليقِ، ثُمَّ رأيتُ "ط" ^(٤) ذكره.

[١٧٩٦٦] (قوله: عَتَقَ عَبِيدُهُ وَمُدَبَّرُوهُ) أي: الإمامُ والذُّكُورُ، "فتح" ^(٥).

[١٧٩٦٧] (قوله: وَيُدينُ في نِيَّةِ الذُّكُورِ) أي: ولا يُصدِّقُ قضاءً؛ لأنَّه نَوَى التَّخْصِصَ في اللَّفْظِ العامِّ، ولو نَوَى السُّودَ دُونَ غَيْرِهِمْ لا يُصدِّقُ أصلاً؛ لأنَّه نَوَى التَّخْصِصَ بِوصفٍ لَيْسَ في لَفْظِهِ ولا عُمُومٍ إِلَّا لَلْفَظِ فلا تَعْمَلُ بِنِيَّتِهِ، بخلافِ انْذُكُورٍ فَإِنَّ لَفْظاً: ((كُلُّ مَمْلُوكٍ)) لِرِّجَالٍ حَقِيقَةً؛ لأنَّه تَعْمِيمٌ ((مَمْلُوكٍ)) وهو الذُّكُورُ، وَإِنَّمَا يُقالُ لِأَنَّ نِيَّةَ مَمْلُوكَةٍ، وَلَكِنْ عِنْدَ الإِطْلَاقِ يُسْتَعْمَلُ لَهَا الْمَمْلُوكُ عَادَةً. يعني: إِذَا عُمِّمَ مَمْلُوكٌ بِإِدْخَالِ ((كُلِّ)) وَنَحْوِهِ شَمِلَ الْإِنَاثَ حَقِيقَةً، فَبِذَا كَانَ نِيَّةُ الذُّكُورِ خَاصَّةً خِلَافَ الظَّاهِرِ فلا يُصدِّقُ قضاءً، ولو نَوَى النِّسَاءَ وَحَدَهْنَ لا يُصدِّقُ أصلاً، "فتح" ^(٦).

(قوله: وَلَكِنْ عِنْدَ الإِطْلَاقِ إلخ) عبارة "الفتح": ((الاحتلاط)).

(قوله: ولو نوى النساءَ وحدهنَّ لا يصدقُ إلخ) قال الزبيعي: ((ولو قال: نويتُ نساءَ دونَ الرِّجالِ لم يصدق؛ لأنَّ المملوكَ حقيقةً لندُّكُورٍ دونَ الإناثِ، فَإِنَّ الْأَثَنِي يُقالُ لَهَا: مَمْلُوكَةٌ، لَكِنْ عِنْدَ الْإِخْتِلَاطِ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْهِمْ لَفْظُ التَّذْكِيرِ عَادَةً بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ، وَلا يُسْتَعْمَلُ فِيهِنَّ عِنْدَ انْفِرَادِهِنَّ، فَتَكُونُ بِنِيَّةِ لُغَوٍّ)) اهـ.

(١) 'النهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١ أ.

(٢) "الشُرُنْبَلَالِيَّة": كتاب الأيمان - باب حذف القول ٢ ٦٠ (هامش الدرر والعرر).

(٣) 'ح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤ أ.

(٤) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٢/٣٦٩.

(٥) 'فتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في عتق ومطابق ٤ ٤٤٢.

(٦) 'فتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في عتق ومطابق ٤ ٤٤٢ بتصرف.

لملكهم يداً ورقبة، (لا مكاتبه إلا بالنية، ومعتق البعض كالمكاتب) لعدم الملك يداً، وفي "الفتح"^(١): ((ينبغي في: كل مرقوق لي حر.....

قلت: وتقدم^(٢) في باب الحلف بالعق من كتاب العق أنه لو قال: ماليكي كلهم أحرار لم يدين في نية الذكور؛ لأنه جمع مضاف يعم مع احتمال التخصيص، وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيد، بخلاف: كل مملوك؛ فإن الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص. وتقدم^(٣) "الشرح" هناك: ((أن لفظ المملوك والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب)) أي: خلافاً لـ "المجتبى" في الأخيرين.

(١٧٩٦٨) (قوله: لملكهم يداً ورقبة) عائد للكل، وهو من إضافة المصدر لمفعوله، أي: لكونهم مملوكين له يداً، أي: أكساباً ورقبة.

(١٧٩٦٩) (قوله: ومعتق البعض كالمكاتب) أي: في أنه لا يدخل في المملوك لا أنه مبتدئ في الدخول في المرقوق أيضاً؛ لأن كلاً من الملك والرق ناقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق، اهـ "ح"^(٤).

قلت: وتقدم^(٥) في العق: ((أن المشترك كالمكاتب أيضاً لا يدخل إلا بالنية))، وتقدم تمام الكلام عليه.

(١٧٩٧٠) (قوله: لعدم الملك يداً) أي: لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب، فصار الملك ناقصاً

(قوله: أي: لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب إلخ) الأولى في بيان أنه غير مملوك يداً أن يقول: لأنه أحق بمنافعه ونفسه، وإلا لزم أن المدين مستغرق ليس مملوك اليد، تأمل. وفي "السندي": ((لأن الملك فيه ناقص؛ لأنه خرج من ملكه يداً، ولذا لا يملك أكسابه ولا وطأها، ويضمن الجناية عليه كالأجنبي)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٢.

(٢) المقولة [١٦٨١٤] قوله: ((لم يدين إلخ)).

(٣) ص ١٢١ - "در".

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤/ب.

(٥) المقولة [١٦٨١٠] قوله: ((والمشترك)).

أن يعتق المكاتب لا أمُّ الولد إلا بالنية)). (هذه طالق أو هذه وهذه طُلقت الأخيرة وخير في الأوليين^(١)، وكذا العتق.....

فلا يدخل في المملوك المطلق، وكذا معتق البعض والمُشترِك؛ لما [١٠٧/٤] عُلِمَتْ.

[١٧٩٧١] (قوله: أن يعتق المكاتب) لأنَّ الرِّقَّ فيه كامل، "فتح"^(٢).

[١٧٩٧٢] (قوله: لا أمُّ الولد) لنقصان رِقِّها بالاستيلاد، "ط"^(٣).

[١٧٩٧٣] (قوله: هذه طالق إلخ) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكتم هذا الرجل، أو هذا وهذا، ففي "تلخيص الجامع" و"شرحيه": ((أنه يحث بكلام الأول أو بكلام الأخيرين؛ لأنَّ ((أو)) لأحد الشَّيْئَيْنِ، ولو كَلَّم أَحَدَ الْآخِرَيْنِ فَقَطْ لا يحث ما لم يكتم الآخر، ولو عكس فقال: لا أكلم هذا وهذا أو هذا حيث بكلام الأخير أو بكلام الأولين؛ لأنَّ الواو لجمع، وكلمة ((أو)) بمعنى: ((ولا)) لتناولها نكرة في النفي فتعمُّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُوا مِنْهُمْ إِيَّامًا أَزْكَوًّا﴾ [الإنسان - ٢٤] أي: ولا كفوراً، ففي الأول جمع بين الأخيرين بحرف الجمع، فصار كأنه قال: لا أكلم هذا ولا هذين، وفي الثاني جمع بين الأولين بحرف الجمع كأنه قال: لا أكلم هذين ولا هذا). اهـ. وذكر الفرق بينه وبين ما في المتن: أنَّ هذا في النفي،

(قوله: كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل إلخ) لأنَّ هذه المسألة ليست من

اليمين؛ لعدم ذكر التعليق فيها، ويحاطب كما سبق أنه ذكرها هنا لبيان حكمها إذا وقعت حزاء في التعليق.

(قوله: وكلمة ((أو)) بمعنى: ((ولا)) لتناولها إلخ) عبارة "البحر": ((لأنَّ ((أو)) إذا دخلت بين شيئين

تناوت أحدهما منكرًا، إلا أنَّ في الطلاق ونحوه الموضع موضع الإثبات فتخصُّ، فتطلق إحداهما، وفي الكلام: الموضع موضع النفي، فتعمُّ عموم الأفراد)) إلخ.

(١) في "ب" و"م": ((الأوليين))، وما أئنتناه من "و" و"د" و"ط" هو الصواب.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٢.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٢/٣٦٩.

والإقرار؛ لأنَّ ((أو)) لأحد المذكورين، وقد أدخلها بين الأولين وعطف الثالث على الواقع منهما، فكان ك: ((إحداكما طالق وهذه))، ولا يصحُّ عطف^(١) ((هذه)) على ((هذه)) الثانية للزوم الإخبار عن المتنى بالمفرد،.....

وداك في الإتيان فلا يعم، ونحوه في "البحر"^(٢).

[١٧٩٧٤] (قوله: والإقرار) كما لو قال: فلاب عني ألف درهم أو فلاب وفلاب برمه خمسمائة للأخير، وله أن يجعل خمسمائة لأي الأولين شاء فإن مات من غير بيان اشترك في الخمسمائة الأولان، "ح"^(٣).

[١٧٩٧٥] (قوله: على الواقع منهما) أي: على اثنتي من الأولين وهو الواحد لمهما، ولذا قال في "التلويح"^(٤): ((إنَّ المعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لا أحد المذكورين بالتعيين))، هـ.

مطلب: لا أكلم هذا الرجل، أو هذا وهذا

[١٧٩٧٦] (قوله: ولا يصحُّ إلخ) قال في "التلويح"^(٥): ((وقيل: إنه لا يعتق أحدهم في الحال، وله الخيار بين الأول والأخير؛ لأنَّ الثالث عطف على ما قبله والجمع به و كالمع تألف التثنية، فكأنه قال: هذا حرٌّ أو^(٦) هذان، كما إذا حلف لا يكتم هذا، أو هذا وهذا. وأجاب "شمس الأئمة"^(٧): بأنَّ الخبر المذكور - وهو "حرٌّ" - لا يصلح حراً للاتين، ولا وحة

١١٤، ٣

(قوله: اشترك في الخمسمائة إلخ) يظهر أن الاشتراك إذا سم تيسر الورثة؛ فقيمهم مقام مورث، فيقبل ببيانهم، تأمل.

(١) في 'و' ((عطفه)).

(٢) 'سحر' كتاب لأحد - باب يمين في الطلاق والعناق ٤ ٣٧٤.

(٣) 'ح' كتاب الأيمان - باب ليمين في الطلاق والعناق ٢٤٤ ب.

(٤) "التلويح": حروف المعاني - ((أو)) لأحد سنين ١ ١٠٩.

(٥) في "م" ((و)) بدل ((أو))، وهو خطأ.

(٦) "أصول السرحسي" باب بيان معنى الحروف المستعملة في الفقه - الو ١ ٢٠٤.

وهذا إذا لم يذكر للثاني و الثالث خبراً، (فإن) ذكر.....

لإثبات خبر آخر؛ لأنَّ العطفَ للاشتراك في الخبر أو لإثبات خبر آخر مثله لا لإثبات مخالف له لفظاً، بخلاف مسألة اليمين؛ لأنَّ الخبرَ يصلحُ للاثنتين، يُقال: لا أكنَّ هذا، أو لا أكنَّ هذين. وجعل "صدرُ الشريعة" (١) هذا الجواب سبباً للأولوية والرجحان لا للامتناع؛ لأنَّ المقدَّر قد يُغاير المذكورَ لفظاً كما في قولك: هندٌ جالسةٌ وزيدٌ، وقول الشاعر: [منسرح]

نحنُ بما عندنا وأنستَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفٌ (٢)

اهـ. ملخصاً، وتامه فيه.

وأجاب "صدرُ الشريعة" [١٠٧/٤ ب] في "التنقيح" (٣) بجواب آخر وهو: ((أنَّ قوله: أو هذا مُعَيَّرٌ لمعنى قوله: هذا حرٌّ، ثمَّ قوله: وهذا غيرُ مُعَيَّرٍ؛ لأنَّ الواوَ للتشريك فيقتضي وجودَ الأول، وإنما يتوقفُ أولُ الكلامِ على المُعَيَّر لا على ما ليسَ بِمُعَيَّرٍ فثبتَ التخييرُ بين الأول والثاني بلا توقفٍ على الثالث، فصارَ معناه: أحدهما حرٌّ، ثمَّ قوله: وهذا، يكونُ عطفاً على أحدهما)) اهـ. قلتُ: وهذا أظهرُ من الجوابِ الأول؛ لشُمُوله صورةَ الإقرارِ دونَ الأول؛ لأنه لا يَحْتَفِظُ فيها تقديرُ الخبرِ، فتدبر.

(قوله: وهذا إذا لم يذكر للثاني والثالث خبراً) صادقٌ بعدمِ ذكرِ خبرٍ أصلاً،

(قوله: وأجاب "صدرُ الشريعة" في "التنقيح" بجواب آخر وهو أنَّ قوله: أو هذا، مُعَيَّرٌ بمعنى قوله: هذا حرٌّ) ومسألةُ الكلامِ العطفِ متعيَّنٌ فيها على الثاني؛ لتكرارِ اليمينِ بتكرارِ النفي، فلا تردُّ. (قوله: وهذا غيرُ مُعَيَّرٍ إلخ) فيه تأمُّلٌ؛ إذ يَحْتَمِلُ أنه عطفٌ على ما قبله، فيكونُ من جملةِ المُعَيَّرِ، أو عطفٌ على مَنْ وَجَّهَ له الحكمُ ممن ذُكِرَ قبَّه، فلا يكونُ من جملةِ المُعَيَّرِ. (قوله: صادقٌ بعدمِ ذكرِ خبرٍ أصلاً إلخ) وصادقٌ أيضاً بما إذا ذُكِرَ الخبرُ لثاني فقط

(١) انظر "التلويح على التوضيح": حروف المعاني - ((و)) لأحد الشيبين ١٠٩/١.

(٢) قاله عمرو بن امرئ القيس، وهو في 'جمهرة' شعراء العرب ٦٣٢٢، وذكره العيني في 'فرائد الاقلايد' رقم (١٧٤).

ومبهم مزيد تحريج

(٣) انظر 'التلويح على التوضيح': حروف المعاني - ((و)) لأحد شيبين ١٠٩ - ١١٠ بتصرف يسير

بأن (قال: هذه طالق أو هذه وهذه طالق^(١)) أو قال: هذا حر أو هذا وهذا حران) فإنه (لا يعتق) أحد (ولا تطلق) بل يُخَيَّرُ، (إن اختار) الإيجاب (الأول عتق) الأول (وحدّه وطلّقت) الأولى (وحدّها، وإن اختار الإيجاب الثاني عتق الأخيران وطلّقت الأخيرتان). حلف لا يساكنُ فلاناً فساfer الحالف فسكنَ فلانٌ مع أهل الحالف حيث عنده لا عند الثاني، وبه يُفتى. قال لعبدِه: إن لم تأت الليلة حتى أضربك فأنتي فلم يضربه حيث عند الثاني لا عند الثالث، وبه يُفتى.....

وبذكر خبرٍ للثالث فقط؛ بأن يقول: هذه طالق، أو هذه وهذه طالق، ذكره "مسكين" (٢)، "ط" (٣).
[١٧٩٧٨] (قوله: بأن قال إلخ) والظاهر: أنَّ الإقرار كذلك، كما إذا قال: لهذا ألف درهم، أو لهذا وهذا ألف درهم، "ط" (٣).
[١٧٩٧٩] (قوله: حلف لا يساكنُ فلاناً) محلُّ هذه المسألة بابُ اليمين في الدخول والخروج والسكنى، وقدمها (٤) "الشارح" بعينها هناك، "ح" (٥).
[١٧٩٨٠] (قوله: وبه يُفتى) لأنه لم يساكنه حقيقةً كما قدمه (٦) "الشارح".
[١٧٩٨١] (قوله: قال لعبدِه إلخ) سيذكر (٧) "الشارح" هذا الفرع في محلّه وهو: بابُ اليمين بالضرب والقتل.

مطلبٌ في استعمال ((حتى)) للغاية والسببية وللعطف

[١٧٩٨٢] (قوله: وبه يُفتى) لأنَّ ((حتى)) للتعليل والسببية لا للغاية. وفي "الذخيرة":

(١) في "و" و "د": ((طالقان)).

(٢) "شرح منلا مسكين على كنز الدقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ص ١٣٨ -

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٦٩/٢.

(٤) ص ٣٧٠ وما بعدها "در".

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ق ٢٤٤/ب.

(٦) ص ٣٧١ - "در".

(٧) ص ٦٣٨ - "در".

أَنَّ ((حَتَّى)) فِي الْأَصْلِ لِلْغَايَةِ إِنْ أُمِكنَ بِأَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا مَقْصُوداً وَمُؤَثِّراً فِي إِنْهَاءِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ حُمِلَتْ عَلَى السَّبَبِيَّةِ، وَشَرَطُهَا: كَوْنُ الْعَقْدِ مَعْقُوداً عَلَى فِعْلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْهُ وَالْآخَرُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِيَكُونَ أَحَدُهُمَا جَزَاءً عَنِ الْآخَرِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ حُمِلَتْ عَلَى الْعَطْفِ.

مطلب: إِنْ لَمْ أَخْبِرْ فَلَاناً حَتَّى يَضْرِبَكَ

وَمِنْ حُكْمِ الْغَايَةِ اشْتِرَاطُ وَجُودِهَا، فَإِنْ أَقْبَعَ عَنِ الْفِعْلِ قَبْلَ الْغَايَةِ حِنْثٌ، وَفِي السَّبَبِيَّةِ اشْتِرَاطُ وَجُودِ مَا يَصْلُحُ سَبَباً لَا وَجُودَ الْمُسَبَّبِ، وَفِي الْعَطْفِ اشْتِرَاطُ وَجُودِهُمَا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ لَمْ أَخْبِرْ فَلَاناً بِمَا صَنَعْتَ حَتَّى يَضْرِبَكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَشَرَطُ الْبَرِّ الْإِخْبَارُ فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَمْتَدُّ فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا عَلَى الْغَايَةِ وَأَمَكَّنَتْ السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ يَصْلُحُ سَبَباً لِلضَّرْبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ لَمْ أَخْبِرْهُ بِصُنْعِكَ لِيَضْرِبَكَ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لِيَهَبَنَّ لَهُ ثَوْباً حَتَّى يَلْبَسَهُ أَوْ دَابَّةً حَتَّى يَرْكَبَهَا فَوَهَبَهُ بَرٌّ، وَإِنْ لَمْ يَبْسَ وَلَمْ يَرْكَبْ.

مطلب: إِنْ لَمْ أَضْرِبَكَ حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ

وَإِذَا قَالَ: إِنْ لَمْ أَضْرِبَكَ حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ، أَوْ حَتَّى يَشْفَعَ لَكَ فَلَانٌ، أَوْ حَتَّى تَصِيحَ فَأَقْلَعَ عَنِ الضَّرْبِ قَبْلَ ذَلِكَ حِنْثٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَصْلُحُ غَايَةً لِلضَّرْبِ. وَكَذَا: إِنْ لَمْ [١٨٠٨ق] الْأَزِمْتُ حَتَّى تَقْضِيَنِي دَيْنِي.

مطلب: إِنْ لَمْ آتِكَ حَتَّى أَتَغَدَّى

وَإِذَا قَالَ: عَبْدُهُ حُرٌّ إِنْ لَمْ آتِكَ الْيَوْمَ حَتَّى أَتَغَدَّى عِنْدَكَ، أَوْ حَتَّى أُغَدِّيتَ، أَوْ حَتَّى أَضْرِبَكَ، فَشَرَطُ الْبَرِّ وَجُودُهُمَا؛ إِذْ لَا تُمْكِنُ الْغَايَةُ؛ لِأَنَّ الْإِثْنَيْنِ لَا يَمْتَدُّ، وَلَا السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَيْنِ مِنْ وَاحِدٍ، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ لَا يَصْلُحُ جَزَاءً لِفِعْلِهِ فَحُمِلَ عَلَى الْعَطْفِ، وَصَارَ التَّقْدِيرُ: إِنْ لَمْ آتِكَ وَأَتَغَدَّى عِنْدَكَ، وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدَ نَائِوْمِ فَأَتَاهُ فَهِيَ تَعَدَّى عِنْدَهُ ثُمَّ تَغَدَّى عِنْدَهُ فِي يَوْمٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْتِيَهُ بَرٌّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَصْلَقَ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَجُودِ شَرْطِي الْبَرِّ مَعاً أَوْ مُتَفَرِّقاً. اهـ مُلْحَصاً.

اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت فصَحَّه الثاني وأبطله الثالث. وبه يُفتى، فلا حث في: إن كان كذا فكذا وسكت ثم قال: ولا كذا ثم ظهر أنه كان كذا، "حانية".

مطلب: لا يلتحق الشرط بعد السكوت سواء كان له أو عليه

[١٧٩٨٣] (قوله: واختلف في لحاق الشرط إلح) الخلاف فيما إذا كان شرط عليه كالمثال الآتي، أمّا إذا كان له لا يلتحق بالإجماع، كقوليه: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق فسكت سكتة ثم قال: وهذه الدار؛ لأنّ الثانية لو لحقت باليمين لا تصحّ بدخول الأولى وحدها، ولا يثبت تغيير اليمين، كذا في "الذخيرة"، ومثله في "استرارية" (١)، وكذا قال في "الحانية" (٢): ((لا يصح في قولهم)) اهـ.

والحاصل: أنه على المفتي به لا يلتحق مطلقاً سواء كان له أو عليه.

[١٧٩٨٤] (قوله: بعد السكوت) متعلق به ((لحاق)).

[١٧٩٨٥] (قوله: فلا حث في: إن كان كذا إلح) مثله ما في "الحانية" (٣): ((رحل قال لجاره: إن امرأتي كانت عندك البارحة، فقال اجار: إن كانت امرأتك عدي إباحة فامرأتي طالق، فسكت ساعة ثم قال: ولا غيرها، ثم ظهر أنه كان عد الخليف امرأة أخرى)).

(١) 'المرارية'. كتاب الأيمان - فصل اثني عشر في الشرب ٤ ٣٠٧ (هامش 'الفتاوى الهدية')

(٢) 'الحانية'. كتاب الأيمان - فصل في عطف لشرط على اليمين ٢ ١٠ نصرف (هامش 'الفتاوى الهدية')

(٣) 'الحانية'. كتاب الأيمان - فصل في عطف لشرط على اليمين ٢ ١٠ (هامش 'الفتاوى الهدية')

﴿بابُ اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾

الأصل فيه: أنَّ كلَّ فعلٍ.....

﴿بابُ اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾

[١٧٩٨٦] (قوله: وغيرها) كالمشي واللبس والجلوس، "ط" (١).

[١٧٩٨٧] (قوله: الأصل فيه إلخ) ذكر في "الفتح" (٢) أصلاً أظهر من هذا، وهو: ((أنَّ كلَّ عقدٍ ترجعُ حقوقُهُ إلى المباشِر، ويستغني الوكيلُ فيه عن نسبةِ العقدِ إلى الموكلِ لا يَحْتُ الحالفُ عى عدمِ فعلِهِ بمباشرةِ المأمور؛ لوجودِهِ من المأمورِ حقيقةً وحكماً، فلا يَحْتُ بفعلِ غيرهِ لِذلك، وذلكَ كالبيعِ والشراء والإيجار والاستجار والصِّلحِ عن مالٍ والمقاسمةِ، وكذا الفعلُ الَّذي يُستتابُ فيه ويحتاجُ الوكيلُ إلى نسيتهِ للموكلِ كالمخاصمةِ؛ فإنَّ الوكيلَ يقولُ: أدَّعي لموكلِي، وكذا الفِعْرُ الَّذي يقتصرُ أصلُ الفائدةِ فيه على محلِّه، كضربِ الولدِ فلا يَحْتُ في شيءٍ من هذه بفعلِ المأمورِ، وكلُّ عقدٍ لا ترجعُ حقوقُهُ إلى المباشِر بل هو سفيرٌ ونقلٌ عبارةً يَحْتُ فيه بمباشرةِ المأمورِ. كما يَحْتُ بفعلِهِ بنفسِهِ، كالزَّوْجِ والعَتقِ بمالٍ أو بِلُونِهِ والكتابةِ والهبةِ والصَّدقةِ [ب، ١٠٨، ٤] والوصيةِ والاستقراضِ والصِّلحِ عن دمِ العمدِ والإيداعِ والاستيداعِ والإعارةِ والاستعارةِ، وكذا كلُّ فعلٍ ترجعُ مصلحتُهُ إلى الأمرِ، كضربِ العبدِ والذَّبحِ وقضاءِ الدَّينِ وقبضِهِ والكُسوةِ والحملِ

١١٥/٣

﴿بابُ اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾

(قوله: ترجعُ حقوقُهُ إلى المباشِر ويستغني الوكيلُ إلخ) عبارة "الفتح" بحذفِ الواوِ في قوله: ((ويستغني))، وإثباتِها في قوله: ((لا يَحْتُ))، وهي أولى.

(قوله: وقضاءِ الدَّينِ وقبضِهِ إلخ) أي: دينِ الأمرِ، وقوله: والكُسوةِ بأن حَلَفَ أن لا يكتسِي، وقوله: والحملِ على دَائِهِ بأن حَلَفَ لا يَحْمِلُ متاعَهُ على دَائِهِ، ونحو ذلك يُقالُ فيما بعد، هذا هو المناسبُ لقوله: ترجعُ مصلحتُهُ إلى الأمرِ.

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٠/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والنزوح وغير ذلك ٤٤٤/٤.

تتعلق حقوقه بالمباشر كبيع وإجارة لا حنث بفعل مأموره، وكل ما تتعلق حقوقه بالأمر ككناح وصدقة وما لا حقوق له كإعارة وإبراء يحنث بفعل وكيله أيضاً؛ لأنه سفير ومعبّر

على دأبه وخياطة الثوب وبناء الدار)). اهـ ملخصاً.

[١٧٩٨٨] (قوله: تتعلق حقوقه بالمباشر) خرج عنه المخاصمة وضرب الولد؛ فإنه لا يحنث فيهما بفعل المأمور، مع أنه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر، فللناسيب تعبير "الفتح" المار^(١).
[١٧٩٨٩] (قوله: ككناح وصدقة) أمّا الكناح فكون حقوقه تتعلق بالأمر ظاهر، وبذا يسئله المباشر إلى أمره، فيطالب الأمر بحقوقه من مهر ونفقة وقسم ونحوه، وأمّا الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك، وكذا الهبة، ولعل المراد بالحقوق فيهما صحة الرجوع للأمر في الهبة وعدم صحته بالصدقة، نعم سيأتي^(٢) في كتاب الوكالة أنه لا بد من إضافتهما إلى الموكل، وكذا بقية المذكورات في قول "الفتح" المار^(٣)، ((وكل عقد لا ترجع إلى المباشر^(٤))) إلخ، ونذكر^(٥) قريباً الكلام عليه.
[١٧٩٩٠] (قوله: وما لا حقوق له) يشمل نحو المخاصمة وضرب الولد، مع أنه لا يحنث فيهما بفعل وكيله، تأمل.

[١٧٩٩١] (قوله: يحنث بفعل وكيله أيضاً) أي: كما يحنث بفعل نفسه، والأولى إبدال وكيله

(قوله: وأمّا الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك، وكذا الهبة إلخ) ذكر "الزبلي" في آخر الوكالة: أن الوكيل بالبيع يتولّى حقوق العقد ويتصرف فيها بحكم الوكالة، وأن الوكالة بالهبة تقضي بمباشرة الهبة، حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه.

(١) المقولة [١٧٩٨٧] قوله: ((الأصل فيه إلخ)).

(٢) المقولة [٢٧٢٥٥] قوله: ((ك: أنت وكيلى في كل شيء)).

(٣) المقولة [١٧٩٨٧] قوله: ((الأصل فيه إلخ)).

(٤) قوله: ((ولا ترجع إلى المباشر)) أي: حقوقه إلى المباشر، كما هو صريح عبارة "الفتح". اهـ مصححه.

(٥) المقولة [١٨٠٣٠] قوله: ((إن أخرج الوكيل إلخ)).

(يَحْنَثُ بِالْمُبَاشَرَةِ) بِنَفْسِهِ (لَا بِالْأَمْرِ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَبَاشِرُ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيْعِ) وَمِنْهُ: الْهَبَةُ بَعُوضٌ، "ظَهِيرِيَّة" (وَالشَّرَاءُ).....

بِأَمْرِهِ لِمَا سَيَأْتِي^(١)، وَلِلتَّعْلِيلِ بِأَنَّهُ سَفِيرٌ وَمَعْبَرٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ صِفَةُ الرَّسُولِ؛ لِأَنَّهُ يَعْبُرُ عَنِ الْمُرْسِلِ، لَكِنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَكَيْلٌ لِمَا فِي "الْمُغْرِب"^(٢): ((السَّفِيرُ: الرَّسُولُ الْمَصْلُحُ بَيْنَ الْقَوْمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: الْوَكِيلُ سَفِيرٌ وَمَعْبَرٌ، يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَقْدُ مُعَاوَضَةً كَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْعَتَقِ وَنَحْوِهَا، لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ وَلَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ)) اهـ.

[١٧٩٩٢] (قَوْلُهُ: يَحْنَثُ بِالْمُبَاشَرَةِ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ الْمُبَاشِرُ أَصِيلًا أَوْ وَكِيلًا إِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِخ، أَفَادَهُ فِي "الْفَتْح"^(٣).

[١٧٩٩٣] (قَوْلُهُ: لَا بِالْأَمْرِ) أَيُّ: لَا يَحْنَثُ بِأَمْرِهِ لِغَيْرِهِ بِأَنْ يُبَاشِرَ عَنْهُ، يَعْنِي: وَقَدْ بَاشَرَ الْمَأْمُورُ.

[١٧٩٩٤] (قَوْلُهُ: مِمَّنْ يَبَاشِرُ بِنَفْسِهِ) أَيُّ: دَائِمًا أَوْ غَالِبًا كَمَا يَأْتِي^(٤).

[١٧٩٩٥] (قَوْلُهُ: وَمِنْهُ الْهَبَةُ بَعُوضٌ) فَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ، فَوَهَبَ بِشَرْطِ الْعَوَضِ يَنْبَغِي أَنْ

يَحْنَثَ، كَذَا فِي "الْقَنِيَّة"^(٥)، وَبِهِ جَزَمَ فِي "الظَّهِيرِيَّة"^(٦): ((وَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ دَارَهُ فَأَعْطَاهَا صَدَاقًا لَامَرْتَهُ

(قَوْلُهُ: فَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ فَوَهَبَ بِشَرْطِ الْعَوَضِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنَثَ إِلَّا خ) وَمَا فِي "جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيَّةِ" - رَجُلٌ

حَلَفَ لَا يَبِيعُ هَذَا الْفَرَسَ، فَأَخَذَ رَجُلٌ ذَلِكَ الْفَرَسَ وَأَعْطَاهُ بَدْلَهُ وَرَضِيَ صَاحِبُ الْفَرَسِ لَا يَحْنَثُ، وَعَلَيْهِ الْعَتَا، 'هَدِيَّةٌ' - عِبرٌ دَافِعٌ لِحَثِّ "الْقَنِيَّةِ"؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ بِالتَّعَاطِي، حَلَفًا لَ: "السَّيْدِي".

(١) ص ٥٦٤-٥٦٥ - "در".

(٢) "المغرب": مادة ((سفر)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والترواح وغير ذلك ٤/٤٤٤.

(٤) ص ٥٦٤ - "در".

(٥) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ق ٥٣/أ.

(٦) "الظهيرة": كتاب الأيمان - الفصل الثالث في اليمين على العقود التي تتعلق بحقوقها بالعاقبة ق ١٣٣/أ.

ومنه: السَّلْمُ والإقالة.....

إِنْ أَعْطَاهَا عَوَضًا عَنْ دَرَاهِمٍ الْمَهْرِ حَيْثُ، لَا إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا)). اهـ "نهر"^(١). فَإِذَا دَخَلَ ذَلِكَ تَحْتَ اسْمِ الْبَيْعِ لَزِمَ مِنْهُ إِعْطَاءُ حَكْمِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِفَعْلٍ مَأْمُورٍ، وَيَكُونُ الْقَابِلُ لَهُ مُشْتَرِيًا، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: لَا أَشْتَرِي حَتَّى يَحْنُثُ أَيْضًا بِالْمُبَاشَرَةِ لَا بِالْأَمْرِ، كَمَا أَفَادَهُ "ح"^(٢)، فَافْهَم.

(قوله: ومنه: السَّلْمُ) قُلُو حَلَفَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ مِنْ فُلَانٍ، فَأَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي ثَوْبٍ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى [٤/١٠٩/ق] مُؤَجَّلًا، "بحر"^(٣) عَنْ "الْوَاقِعَاتِ". قَالَ "ح"^(٤): ((وَإِذَا كَانَ الْمُسْتَبْمُ مُشْتَرِيًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ بَائِعًا)) اهـ فَلَا يَحْنُثَانِ^(٥) إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ، "ط"^(٦).

(قوله: والإقالة) أَي: فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي مَا بَاعَهُ، ثُمَّ أَقَالَ الْمُشْتَرِيَ حَيْثُ، كَمَا عَزَاهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) لـ: "الْقَنِيَّةُ"^(٨)، وَفِيهِ^(٩) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ"^(١٠): ((لَوْ كَانَتْ بِخِلَافِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ قَدْرًا أَوْ جَنْسًا حَيْثُ، قِيلَ: هَذَا قَوْلُهُمَا، أَمَّا عِنْدَهُ فَلَا لِكَوْنِهِ إِقَالَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ)) اهـ.

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَعَيْنِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ لَا يَحْنُثُ عِنْدَ الْكُلِّ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ إِقَالَتهُ فَسَخَّ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ، بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِلَفْظٍ مُفَاسَّخَةٍ أَوْ مُتَارِكَةٍ أَوْ تَرَادُّ وَإِلَّا لَمْ تُجْعَلْ بَيْعًا، وَلَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَإِلَّا فَبَيْعٌ إِجْمَاعًا، كَمَا سَيَأْتِي^(١١) فِي بَابِهَا، وَهَلْ يُقَالُ لَوْ اخْتَفَ

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩١/ب.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٤/ب.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٦.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٤/ب.

(٥) فِي "الْأَصْل" وَ "أ": ((فَلَا يَحْنُثُ)).

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢/٣٧١.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٧ بتصرف.

(٨) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ق ٥٣/أ.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٦.

(١٠) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثالث في اليمين على العقود التي تتعلق حقوقها بتعقد ق ١٠٣ -.

(١١) انظر الدر عند المقولة [٢٣٩٤٢] قوله: ((فبيع إجماعًا)).

قيل: والتعاطي، "شرح وهبانية"^(١). (والإجارة والإستجار) فلو حلف لا يؤجرُ وله مستغلاتٌ آجرتها امرأته وأعطته الأجرة لم يحنث كتركها في أيدي الساكنين، وكأخذه^(٢) أجرة شهرٍ قد سكنوا فيه، بخلاف شهرٍ لم يسكنوا فيه، "ذخيرة" (والصلح عن مال)..

يعتق أو طلاق: تُجعلُ بيعاً في حقِّ ثالث؟ وهو هنا العبدُ أو المرأةُ فيحنثُ بها، لم أرَ من صرَّحَ به، وينبغي الحنثُ، تأمل، ولا يخفى أنه إن وجدَ عُرفٌ عُملَ به.

[١٧٩٩٨] (قوله: قيل: والتعاطي) يفيدُ ضعفه، ونقلَ في "النهر"^(٣) عن "البدائع"^(٤): تأييدَ عدمِ الحنثِ في البيعِ بالتعاطي، والظاهرُ أنَّ الشراءَ مثله، فيفيدُ ترجيحَ عدمِ الحنثِ فيه أيضاً، لكن لا يخفى أنَّ العرفَ الآنَ يخالفه.

[١٧٩٩٩] (قوله: آجرتها امرأته) أي: ولو بإذنه.

[١٨٠٠٠] (قوله: كتركها في أيدي الساكنين) أي: من غيرِ قوله لهم: اقعُدوا فيها، وإلا حنثُ كما في "البحر"^(٥)، والمرادُ أنَّ مجردَ التركِ لا يكونُ إجارةً، وأمَّا أخذُ الأجرةِ ففيهِ التفصيلُ الآتي^(٦).
[١٨٠٠١] (قوله: قد سكنوا فيه) أي: بعدَ الحلفِ أو قبله فيما يظهرُ؛ لأنَّ الإجارةَ بيعُ المنافعِ المستقبلية.

[١٨٠٠٢] (قوله: بخلاف شهرٍ لم يسكنوا فيه) أي: بخلاف شهرٍ مستقبلٍ لم يسكنوا فيه، فإذا تقاضاهُم بأجرته حينئذٍ، قال في "النهر"^(٧): ((وهذا ليسَ إلاَّ الإجارةُ بالتعاطي، فينبغي أن يجرى

(قوله: وينبغي الحنثُ إلخ) كذلك ينبغي الحنثُ لو الحلفُ بالله تعالى؛ فإنه ثالثهما، فتحبُّ الكفارةُ بالإقالة.

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الأيمان في ١١٨/أ.

(٢) في "و" و "د": ((كأخذه)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ في ٢٩١/ب بتصرف.

(٤) لم يثر على هذا النقل في "البدائع"، ولعل ابن عابدين رحمه الله تعالى لم يثر عليه أيضاً؛ ولذلك نقله بواسطة "المهر"، إذ إنَّ ابن عابدين رحمه الله غالباً ما ينقل عن "البدائع" دون واسطة، والذي في "البدائع" - في مواضع عدة -: أنَّ التعاطيَ بيعٌ من كلِّ الوجوه، وبناءً عليه فإنه يحنث في البيع بالتعاطي، والله أعلم. انظر "البدائع" ١٣٤/٥ - ٨٣/٣ - ٢٤٣/٥.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ في ٣٧٧/٤ بتصرف.

(٦) المقولة [١٨٠٠٢] قوله: ((بخلاف شهرٍ لم يسكنوا فيه)).

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ في ٢٩٢/أ.

وقيدته بقوله: (مع الإقرار) لأنه مع الإنكار سفيرٌ (والقسمة والخصومة وضرب الولد) أي: الكبير؛ لأن الصغير يملك ضربه فيملك التفويض.....

فيه الخلاف السابق)).

[١٨٠٠٣] (قوله: وقيدته بقوله إلخ) هذا التقييد فيما إذا كان الحالف هو المدعى عليه؛ لأن الصلح عن إقرار بيع، أما عن إنكار أو عن سكوت فهو في حقه فداء يمين، فيكون الوكيل من جانبه سفيراً محضاً فيحنت بمباشرة، بخلاف ما إذا كان الحالف على عدم الصلح هو المدعى، فإنه لا يحنت بفعل وكيله مطلقاً، أفاده "ح" (١) عن "البحر" (٢).

١١٦/٣

[١٨٠٠٤] (قوله: والقسمة) بأن حلف لا يقاسم مع شريكه لا يحنت بفعل وكيله.
[١٨٠٠٥] (قوله: والخصومة) أي: جواب الدعوى، سواء كان إقراراً أو إنكاراً، "ح" (٣) عن "المهستاني" (٤)، وقيل: إنه يحنت بفعل وكيله كفعليه، والفتوى على الأول، كما في [٤ ق ١٠٩ -] "شرح الوهبانية" (٥).

(قول "الشارح": لأن الصغير يملك ضربه إلخ) هذا التعليل قاصر؛ لأنه يملك البيع والإحارة فيملك التفويض، مع أنه لا يحنت في ذلك بالتفويض. اهـ "سندي".
(قوله: لأن الصلح عن إقرار بيع إلخ) إنما يظهر كونه يباعاً إذا كان المصالح عليه من خلاف حسب المدعى، وإلا بأن كان من جنسه وكان أقل فهو أخذ لبعض حقه وإسقاط لما بقي، وقوله: ((لا يحنت بفعل وكيله)) إنما يظهر فيما إذا كان البدل من جنس المدعى به.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/أ.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٥/٤ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٣/١.

(٥) "شرح الوهبانية": كتاب الأيمان - ق ١١٧/أ.

فيحْنُثُ بفعلٍ وكيْلِهِ^(١) كالقاضي (وإن كانَ) الحالِفُ (ذا سلطانٍ) كقاضٍ وشريفٍ (لا يياشِرُ) هذه الأشياءَ (بنفسِهِ حِنْثَ) بالمباشرة (وبالأمرِ أيضاً).....

[١٨٠٠٦] (قوله: فيحْنُثُ بفعلٍ وكيْلِهِ) عبارة "الحائِثَةُ"^(٢): ((فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ))، قالَ في "البحر"^(٣): ((وإنَّما لم يجزَمْ بِهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَعْمُ، وَلَمْ يُخَصَّصْ بِالْكَبِيرِ فِي الرُّوَايَاتِ، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): أَنَّهُ فِي الْعُرْفِ يُقَالُ: فَلَانٌ ضَرَبَ وَلَدَهُ وَإِنْ لَمْ يِيَّاشِرْ، وَيَقُولُ الْعَامِيُّ لَوْلَدِهِ: عَدَا أَسْقِيكَ عِلْقَةً ثُمَّ يَذْكُرُ لِمَوَدِّبِ الْوَلَدِ أَنْ يَضْرِبَهُ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ، فَمَقْتَضَاهُ أَنْ تَعْقِدَ عَلَى مَعْنَى: لَا يَقَعُ بِهِ ضَرْبٌ مِنْ جِهَتِي، وَيَحْنُثُ بِفَعْلٍ الْمَأْمُورِ)). اهـ ملخصاً.

[١٨٠٠٧] (قوله: كالقاضي) أي: إذا وَكَّلَ بِضَرْبِ مَنْ يَحِلُّ لَهُ ضَرْبُهُ صَحَّ أَمْرُهُ بِهِ، فيحْنُثُ بفعلِهِ، ومثْلُهُ السُّلْطَانُ والمَحْتَسِبُ، كما في "الدرِّ المُنْتَقَى"^(٥)، "ح"^(٦).

[١٨٠٠٨] (قوله: وإن كانَ الحالِفُ إلخ) محْتَرَزُ قَوْلِهِ: ((إذا كانَ مَن يياشِرُ بنفسِهِ)) وهو بمنزلة الاستثناء من قَوْلِهِ: ((لا بالأمر)).

(قوله: وإنَّما لم يجزَمْ بِهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَعْمُ إلخ) في "السُّنْدِي": ((قَالَ "أَبُو الْمَكَارِمِ": وَههنا بحثٌ، وهو: أَنَّ مدارَ الحِنْثِ وَعِلْمِيهِ إِنْ كَانَ عَلَى رَجُوعِ الْمَنَافِعِ ثُبُوتًا وَعِلْمًا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقَعَ الْحِنْثُ بِأَمْرِ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانِ وَالْعَلَمِ وَالْمَحْتَسِبِ، وَلَا بِأَمْرِ الْأَبِّ فِي الْوَلَدِ الصَّغِيرِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَلَايَةِ الْمَبَاشَرَةِ وَالتَّفْوِضِ يَسْعَى أَنْ يَحْنُثَ فِي الصَّغِيرِ، عَلَى أَنَّ تَهْيِئَتَهُمُ الْأَصْلَ لِلذِّكُورِ وَتَفْرِيعَ الْحِنْثِ وَعِلْمِيهِ عَلَيْهِ يُؤْذِنُ بِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى رَجُوعِ الْحَقُوقِ وَعِلْمِيهِ، فَالْتِمُسُكُ فِي الْفَرْقِ بَرَجُوعِ الْمَنَافِعِ أَوْ وَلَايَةِ التَّفْوِضِ خُرُوجَ عَنِ الْقَانُونِ)) اهـ.

(١) في "و" و "د": ((فيحْنُثُ مَوْكِلَهُ)).

(٢) "الحائِثَةُ": كتاب الأيمان - فصل في التزويج ٣٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٨/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤٤٦/٤.

(٥) "الدرِّ المُنْتَقَى" كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٥٧٣/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٦) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/أ.

لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الخالف.....

وحاصله: أنه لا يحث بفعل المأمور إلا إذا كان لا يباشر بنفسه، قال في "الفتح"^(١): ((فإن مقصوده من الفعل ليس إلا الأمر به، فيوجد سبب الحث بوجود الأمر به للعادة وإن كان السُّطَّانُ ربِّما يباشر بنفسه عقد بعض المبيعات، ثم لو فعل الأمر بنفسه يحث أيضاً؛ لانعقاده على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره)). اهـ فتأمل.

ثم قال^(٢): ((وكلُّ فعلٍ لا يعتاده الخالف كائناً من كان، كحليفه لا يمين ولا يُطَيَّنُ نعقد كذلك)) اهـ.

واستثنى في "الهداية"^(٣) أيضاً ما إذا نوى الخالف البيع بنفسه أو بوكيله، فإنه يحث ببيع الوكيل؛ لأنه شدّد على نفسه، وإن نوى السُّطَّانُ ونحوه أن لا يتولاهُ بنفسه دُيِّنَ في القضاء؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، كما في "الجوهرة"^(٤)، أي: فلا يحث بفعل مأموره.

١٨٠٠٩ (قوله: لتقييد اليمين بالعرف) فإنَّ العرف انعقاد يمينه على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره، كما مرَّ^(٥).

[١٨٠١٠] (قوله: وبمقصود الخالف) الأولى إسقاطه لإغناء ما قبله عنه، ولأنَّ القصد إنما يُعتبر إذا لم يخالف^(٦) الظاهر لا مطلقاً، ولعمه أشار إلى أنه إنما يحث إذا قصد الأعم، أمّا لو قصد فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحث، كما ذكرناه^(٧) آنفاً.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٥.

(٣) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٢/٨٩.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢/٣٠٢.

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) في "أ" ((بحالمة)).

(٧) لمقالة [١٨٠٠٨] قوله: ((وإن كان الخالف يح))

(وإن كان يباشر مرةً ويفوض أخرى اعتبر الأغلب) وقيل: تعتبر السلعة فلو مما يشتريها بنفسه لشرفها لا يحنث بوكيله وإلا حنث. (ويحنث بفعله وفعل مأموره).....

[١٨٠١١] (قوله: وإن كان) أي: الخالف، وعبارة "الفتح"^(١): ((ولو كان رجلاً يباشر بنفسه إلخ))، ومفاده أن الضمير ليس عائداً للسلطان، وهو مفاد "البحر"^(٢) وغيره أيضاً.
[١٨٠١٢] (قوله: اعتبر الأغلب) هذا هو الذي اعتمده في "الحانية"^(٣) و"المحيط" و"البرازية"^(٤)، واقتصر عليه في "البحر"^(٥) تبعاً لـ "الزيلعي"^(٦)، "منح"^(٧).
قلت: وكذا جزم به في "الفتح"^(٨)، ومقابله ما ذكره "الشارح"، [١١٠/ق/٤] ولذا عبر عنه بـ: ((قيل)).

[١٨٠١٣] (قوله: ويحنث بفعله وفعل مأموره إلخ) هذا هو النوع الثاني، مقابل قوله: ((يحنث بالمباشرة لا بالأمر))، ثم هذا النوع منه ما هو فعل حكمي شرعي كالطلاق، ومنه ما هو فعل حسي كالضرب، فلو نوى أن لا يفعل بنفسه ففي الأفعال الحسية يصدق قضاء وديانة؛ لأنها لا توجد منه إلا بمباشرة لها حقيقة، فإذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة كلامه، وفي غيرها روايتان: أشهرهما: أنه لا يصدق إلا ديانة؛ لأنه كما يوجد بمباشرة يوجد بأمره، فإذا نوى المباشرة فقط فقد نوى تخصيص العام، وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه، كما في "النهر"^(٩) عن "كافي النسفي"^(١٠).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٥.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٥.

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - مسائل في السرقة والأخذ والغصب ٤٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الرابع - النوع الثامن في الفضولي ٤/٢٧٨ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٥.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣/١٤٨.

(٧) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلخ ١/٢٠٦/ب.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٥.

(٩) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق/٢٩٣.أ.

(١٠) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغيرها ٣/٢٠٧/ب.

لم يقل: وكيلاه؛ لأن من هذا النوع الاستقراض، والتوكيل به غير صحيح.....

[١٨٠١٤] (قوله: لم يقل: وكيلاه) حاصله: أنه عدل عن قول "الكنز"^(١): ((وفعل وكيه، لأنه اعترضه في "البحر"^(٢)): ((بأن الاستقراض لا يصح التوكيل به))، لكن أحاب في "النهر"^(٣): ((بأنه إنما خص الوكيل لتعلم الرسالة منه بالأولى)) اهـ.

وقال "القهستاني"^(٤): ((يمكن أن يحمل على ما هو متعارف، من تسمية الرسول بالاستقراض وكيلاً، كما إذا قال المستقرض: وكلتُك أن تستقرض لي من فلان كذا درهماً. وقال الوكيل للمقرض: إن فلاناً يستقرض منك كذا، ولو قال: أقرضني مبلغ كذا، فهو باطل حتى إنه لا يثبت الملك إلا للوكيل، كما في وكالة "الذخيرة") اهـ.

قال "ط"^(٥): ((وجهه "الزيلعي"^(٦)) في الوكالة: بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالعقد، بل بالقبض، والأمر بالقبض لا يصح؛ لأنه ملك الغير، وتصح الرسالة في الاستقراض؛ لأن الرسول معبر، والعبارة ملك المرسل، فقد أمره بالتصرف في ملكه، ويصح التوكيل بالإقراض، وبقبض القرض، كأن يقول لرجل: أقرضني، ثم يوكل رجلاً بقبضه فإنه يصح)) اهـ.

قلت: وحاصله أن التوكيل بالقرض أو بقبضه صحيح، لا بالاستقراض، بل لا بد من إخراجهِ مخرج الرسالة؛ ليقع الملك للأمير، وإلا وقع للمأمور، ولا يخفى أن هذا ليس خاصاً

(قوله: ويصح التوكيل بالإقراض وبقبض القرض إلخ) العلة - في عدم صحة الاستقراض - السابقة موجودة هنا أيضاً، تأمل.

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - بيان أحكام البيع والشراء إلخ ٢٦٩/١.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٧/٤.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٢/أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٢/١.

(٥) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٢/٢.

(٦) "تبين الحقائق": باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٨٢/٤ بصرف.

(في النكاح) لا الإنكاح (والطلاق والعقاق) الواقعين بكلامٍ وُجدَ بعدَ اليمينِ لا قبله....

بالاستقراض، بل النكاح مثله، وكذا الاستعارة، كما سنذكره^(١).

مطلب: حلف لا يتزوج

[١٨٠١٥] (قوله: في النكاح) فلو حلف لا يتزوج، فعقده بنفسه، أو وكل فعقد الوكيل حث، وكذا لو كان الخالف امرأة، فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الإجماع، ينبغي أن لا تحث، كما لو حن فزوجه أبوه كارهاً، ولو صار معتمداً فزوجه أبوه لا يحث، وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين، "نهر"^(٢) عن "شرح الوهبانية"^(٣).

قلت: وسيأتي^(٤) متناً آخر [٤/ق ١١٠ ب] الباب الآتي: ((ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولي، أو زوجته فضولي ثم حلف لا يتزوج)).

مطلب: حلف لا يزوج عبده

[١٨٠١٦] (قوله: لا الإنكاح) أي: التزويج فلا يحث به إلا بمباشرة، وهذا في الولد الكبير، أو الأجنبية لما في "المختار" و"شرحه"^(٥): ((حلف لا يزوج عبده أو أمتة يحث بالتوكيل والإجازة؛ لأن ذلك مضاف إليه، متوقف على إرادته لملكه وولايته، وكذا في ابنه وبنته الصغيرين

١١٧/٣

(قوله: فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الإجماع إلخ) كالسيد؛ لأن لفظ النكاح وجد من المولى، بخلاف ما لو أكرهه المولى على الزواج وتزوج بنفسه، فإنه يحث في ظاهر الرواية. اهـ "سدي" عن "الخواهر".
(قوله: وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين إلخ) راجع لقوله: ((حث))، ونقل "ط" عن "التارخانية": ((لو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حث، ولو كان التوكيل قبل اليمين)) اهـ.

(١) المقولة [١٨٠٣٠] قوله: ((ب أخرح الوكيل)).

(٢) "نهر" كتاب الأيمان - باب يمين في بيع ولشراء - ج ٢٩٢ أ.

(٣) تفصيل عقد ميراث - كتاب الأيمان - ق ١١٣.

(٤) ص ٦٦٤ - ومعه در

(٥) لإختصار كتاب الأيمان ١٤٢.

كتعليقٍ بدخولِ دارٍ، "زَيْلَعِي" (والخلع والكتابة والصلح عن دمِ العمد)^(١).....

لولايته عليهما، وفي الكبيرين لا يَحْتُ إِلَّا بالمباشرة؛ لعدم ولايته عليهما، فهو كالأجنبي عنهما فيتعلق بحقيقة الفعل)) اهـ، ومثله في "الزَيْلَعِي"^(٢) و"البحر"^(٣) في آخر الباب الآتي بلا حكاية خلافٍ، فقولُ "قَهْستاني": ((وعن "مُحَمَّد" لا يَحْتُ في الكل)) روايةٌ ضعيفةٌ.

[١٨٠١٧] (قوله: كتعليق) يصحُّ مثلاً لقبَلِ والْعَمْدِ، وعبارَةُ "الزَيْلَعِي"^(٤): ((وإنَّ يَحْتُ بالطلاق ولِعِناقٍ إذا وقعَا بكلامٍ وَجِدَ بعدَ اليمينِ، وأمَّا إذا وقعَا بكلامٍ وَجِدَ قبلَ سَمِيرٍ فلا يَحْتُ، حتَّى لو قالَ لامرأته: إنَّ دخلتِ الدَّارَ فأنتِ ضالٌّ، ثُمَّ حَفَ أَنْ لا يُصَقَّ فدَحِنْتَ لم يَحْتُ؛ لأنَّ وقوعَ الطَّلاقِ عليها بأمرٍ كانَ قبلَ اليمينِ، ولو حَفَ أَنْ لا يُصَلِّقَ ثُمَّ عَنقَ الطَّلاقَ بالشرطِ، ثُمَّ وَجِدَ الشرطُ حِنْتَ، ولو وقعَ الطَّلاقُ عليها بمضيِّ مدَّةٍ لإيلاءٍ فإنَّ كانَ الإيلاءُ قبلَ اليمينِ لا يَحْتُ، وإلاَّ حِنْتَ))، وثمَّامه فيه.

[١٨٠١٨] (قوله: والخلع) هو الطَّلاقُ، وقد مرَّ، 'نهر'^(٥).

[١٨٠١٩] (قوله: والكتابة) هو الصَّحِيحُ، وفي "المُحْتَبَى" عن "النَّظْمِ": ((أَنها كالبيع))، "نهر".

[١٨٠٢٠] (قوله: والصلح عن دمِ العمد) لأنَّه كالنِّكَاحِ في كونه مبادلةً مالٍ بغيره، وفي حكمه

الصلحُ عن إنكارٍ، "قَهْستاني"^(٦)، وفي حاشية "أبي السُّعُود"^(٧): ((احتَرَزَ عن اصْطَحَ عن دمٍ غيرِ عمدٍ؛ لأنَّه صلحٌ عن مالٍ فلا يَحْتُ فيه بفعلِ الوكيلِ، أمَّا عن دمِ العمدِ فهو في المعنى عفوٌ

(١) في 'د': ((عمد)).

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إيج ١٤٨/٣.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في النصب والقتل وغير ذلك ٤٠٢/٤.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إيج ١٤٩/٣.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إيج ٢٩٢/أ.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠١/١.

(٧) "فتح معين": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إيج ٣٣٤/٢ تنصيف

أو إنكارٍ كما مر^(١) (والهبة) ولو فاسدةً أو بعوضٍ.....

عن القصاصِ بالمال، ولا تجزي^(٢) النيابة في العفو، بخلاف الصُّلح عن المال، "حموي" عن "البرجدي".

[١٨٠٢١] (قوله: أو إنكار)؛ لأنَّ الصُّلحَ عنه فداءٌ لليمين في حقِّ المدَّعي عليه، فوكيله سفيرٌ محضٌ، ومثله السُّكوت، وأمَّا المدَّعي فلا يَحْتُ بالتَّوكيلِ مُطلقاً كما مر^(٣)، وشمل الإنكارُ إنكارَ المال، وإنكارَ الدَّمِ العمدِ وغيره.

[١٨٠٢٢] (قوله: ولهبة) فهو حلفٌ لا يَهْتُ مُطلقاً أو مُعيَّناً أو شحْصاً بعينه، فوكلُّ من وَهَبَ حيثَ، صحيحةٌ كانت الهبةُ أو لا، قَبْلَ الموهوبِ [٤ ق. ١١١] له أو لا، قَضَ أو لَمْ يَقْبِضْ؛ لأنَّه لَمْ يُلْزَمْ نَفْسَهُ إِلَّا بِمَا يَمْكُكُهُ، ولا يَحْتُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وفي "المحيط": ((حَفَ لا يَهْتُ عبدهُ هذا لفلانٍ، ثُمَّ وَهَبَهُ لَهُ عَلَى عَوْضٍ حِنْثٌ؛ لأنَّه هبةٌ صِغَةً ولفظاً)) اهـ، "نهر"^(٤). وفي "التَّارحانية"^(٥): ((إِنْ وَهَبَ لِي فَلَانٌ عَبْدَهُ فَأَمْرُهُ طَائِقٌ، فَوَهَبَ وَلَمْ يَقْبَلِ الْحَالِفُ حِنْثَ الْحَالِفِ)).

[١٨٠٢٣] (قوله: أو بعوضٍ) يعني: إذا وَهَبَ بِنَفْسِهِ لا بَوَكِيلِهِ أيضاً؛ لِمَا قَدَّمَهُ^(٦) من أَنَّهُ لا يَحْتُ بفعلٍ ووكيله في الهبة بشرطِ العِوضِ، وسببُ وهمِ "الشَّارحِ" قولُ "البحر"^(٧): ((فالهبةُ بشرطِ العِوضِ داخلةٌ تحتَ يمينٍ: لا يَهْتُ نظراً إلى أَنَّها هبةٌ ابتداءً فيَحْتُ، وداحلةٌ تحتَ يمينٍ: لا يَبِيعُ نظراً

(قولهُ يعني: إذا وَهَبَ بِنَفْسِهِ لا بَوَكِيلِهِ إلخ) لا تَصِحُّ هذه العبارةُ مع القولِ بسببِ "الشَّارحِ" للوهمِ

(١) ص ٥٦١ - "در"

(٢) في 'فتح المعين': ((ولا تجزي)).

(٣) المقولة [١٨٠٠٣] قوله. ((وقيده بقوله إلخ)).

(٤) 'النهر'. كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء إيج ق ٢٩٢ أ.

(٥) 'التارحانية'. كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٤/٤٩٦.

(٦) ص ٥٥٨ - "در"

(٧) 'اسحر'. كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء إيج ٤ ٣٧٧

(والصدقة والقرض.....)

إلى أنها بيع انتهاء فيحت) اهـ. وأنت خير بأن كلامه فيما إذا فعل بنفسه، وإلا لما صح قوله: يحث في الموضوعين، أفاده "ح" (١)، أي: لأنه في البيع لا يحث بفعل وكيهه. (١٨٠٢٤) (قوله: والصدقة) هي كالهبة فيما مر (٢)، قال "ابن وهبان": وكذا يسعى أن يحث في حلفه أن لا يقبل صدقة فوكل بقضيتها. بقي لو حلف لا يتصدق فوكل فقير، أو لا يهب فتصدق على عني. قال "ابن وهبان": ((ينبغي الحث في الأول؛ لأن العرة لمعاني، لا في الثاني؛ لأنه لا يثبت له الرجوع استحساناً إذ قد يقصد بالصدقة على الغني الثواب. ويحمل لعكس فيهما اعتباراً باللفظ)) اهـ. ملخصاً. وأيد "بن الشحنة" (٣) الاحتمال الآخر مما في "اتارحانة" (٤) عن "الظهيرة" (٥): ((ولا يحث بالصدقة في يمين الهبة)) اهـ.

(قوله: بقي لو حلف لا يتصدق فوكل فقير يح) الذي رأيته في "شرح الوهانية" لـ "المصنف" في نسخة في عاية الصحة: ((لو حلف أن لا يتصدق، فأعصى فقيراً لمعط الهبة، أو عبثاً بلفظ الصدقة هو أو وكيله سعي أن يحث في الأول؛ لأن العرة لمعاني، ويقويه ما نقله صاحب القية: من أنه لو حلف أن لا يبيع، فوكل بشرط العوص يسعى أن يحث اهـ. ويحتمل أن لا يحث؛ لأن لفظ الهبة عبر بلفظ الصدقة، ويقويه ما نقله "صاحب القية" أيضاً فيمن حلف لا يهب فوكل بشرط العوص قال: يسعى أن لا يحث، ويسعى أن لا يحث في الثاني، لأنه لا يثبت له الرجوع استحساناً؛ إذ قد يقصد بالصدقة على الغني الثواب، ويحتمل أن يحث اعتباراً باللفظ)) اهـ. والطاهر: أن نسخة "المحشي" صواب، بدليل التعليق المذكور في عبارة المصنف بقوله: ((لأنه لا يثبت الرجوع إلخ)) لكن قوله: ((ويحتمل العكس إلخ)) لا يباين نسخة "المحشي" بالنسبة لثاني؛ إذ اعتار اللفظ يقتضي عدم الحث؛ إذ اليمين انعقدت على عدم الهبة، ووحد الإعطاء للعبي بلفظ الصدقة.

(١) "ح" كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/أ.

(٢) المقولة [١٨٠٢٢] قوله. ((والهبة)).

(٣) "تفصيل عقد المراءد": كتاب الأيمان ق ١١٥ ب.

(٤) "اتارحانة" كتاب الأيمان - فصل الحلف على عقود - نوع آخر في الهبة والصدقة يح ٢٥٥.

(٥) "الظهيرة": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الرابع في لسان على عقود التي تعتز حقها ١٠٠.

العقد ق ١٣٣ أ.

والاستقراض) وإن لم يقبل.....

قلت: لكن هذا ليس نصاً فيما نحن فيه، لاحتمال أن المراد الهبة لغني، تأمل هذا. ونقل في "النهر"^(١) كلام "ابن وهبان" باختصارٍ مُجَلٍّ.

[١٨٠٢٤] (قوله: والاستقراض) أي: إن أخرج الوكيل الكلام مُخَرَجَ الرِّسَالَةِ، وإلا فلا حت كما مر^(٢).

[١٨٠٢٥] (قوله: وإن لم يقبل) راجع للهبة وما بعدها، كما في "النهر"^(٣)، "ح"^(٤). وكذا العطية والعارية، "نهر"^(٥).

قلت: لكن صرَّح في "التأخرخانية"^(٦): بأنَّ القَبُولَ شرطُ الحنثِ في القرضِ عند "محمد"، ورواية عن "الثاني"، وفي أخرى: لا، والرَّهْنُ بلا قَبُولٍ ليس برهن، ولو استقرضَ فلم يقرضه حنث، قال في "النهر"^(٧): ((وقياس ما مرَّ - من أنه لم يلزم نفسه إلا بما يملك - ترجيحُ الرواية الأخرى، وينبغي أن يجري في الاستقراضِ الخلافُ في القَبُولِ [١١١/٤ ق/ب] كالقرضِ)) اهـ.

قلت: يمكن دفعُ هذا القياسِ بالفرقِ بين ما فيه بدلٌ ماليٌّ وما ليس فيه، وأمَّا الاستقراضُ فهو طلبُ القرضِ فيتحققُ بدونِ إقراضٍ، تأمل. وسيأتي^(٨) تمامُ هذا البحثِ في آخرِ البابِ الآتي عند قول "المصنف": ((حلفَ ليهنَّ فلاناً فوهبهَ له فلم يقبل برَّ، بخلافِ البيع)).

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/أ.

(٢) المقولة [١٨٠١٤] قوله: ((لم يقل وكيه)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/أ.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٦) "التأخرخانية": كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٤/٤٩٥.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٨) المقولة [١٨٢٦٩] قوله: ((والأصل إلخ)).

(وَضَرْبِ الْعَبْدِ) قِيلَ: وَالزَّوْجَةُ (وَالْبِنَاءُ وَالْخِيَاطَةُ) وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ ذَلِكَ، "خَانِيَّةٌ"....

[١٨٠٢٦] (قَوْلُهُ: وَضَرْبِ الْعَبْدِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ - وَهُوَ الْإِثْمَارُ بِأَمْرِهِ - رَاجِعٌ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ ضَرْبِ الْوَلَدِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ - وَهُوَ التَّأْدُّبُ - رَاجِعٌ إِلَى الْوَلَدِ، "نَهْر" ^(١) أَي: الْوَلَدُ الْكَبِيرُ، أَمَّا الصَّغِيرُ فَكَالْعَبْدِ كَمَا مَرَّ ^(٢)، وَقَدَّمْنَا ^(٣) أَنَّ الْعَرَفَ خِلَافَهُ.

[١٨٠٢٧] (قَوْلُهُ: قِيلَ: وَالزَّوْجَةُ) قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٤): وَالزَّوْجَةُ قِيلَ: نَظِيرُ الْعَبْدِ، وَقِيلَ: نَظِيرُ الْوَلَدِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥): وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُ الثَّانِي لِمَا مَرَّ فِي الْوَلَدِ، وَرَجَّحَ "ابْنُ وَهْبَانَ" الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ النَّفْعَ عَائِدٌ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهَا لَهُ، وَقِيلَ: إِنْ جُنَّتْ فَنَظِيرُ الْعَبْدِ، وَإِلَّا فَنَظِيرُ الْوَلَدِ، قَالَ "نَدِيعُ الدِّينِ": وَسَوْ فَصَّلَ هَذَا فِي الْوَلَدِ لِكَانَ حَسَنًا، كَذَا فِي "الْقَنِيَّةِ" ^(٦). اهـ "ح" ^(٧).

١١٨/٢

[١٨٠٢٨] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ ذَلِكَ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ، وَعِبَارَةُ "الْخَانِيَّةِ" ^(٨): ((حَلَفَ لَا يَخْطِئَنَّ ^(٩) هَذَا الثُّوبَ أَوْ لَا يَبْنِيَنَّ ^(١٠) هَذَا الْخَائِطَ، فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِذَلِكَ حَيْثُ

(قَوْلُهُ: أَمَّا الصَّغِيرُ فَكَالْعَبْدِ كَمَا مَرَّ، وَقَدَّمْنَا أَنَّ الْعَرَفَ خِلَافَهُ) فَإِنَّ مَا قَدَّمَهُ عَنْ "الْفَتْحِ": ((مَنْ أَنَّهُ يُقَالُ فِي الْعَرَفِ: فَلَا تَضْرِبْ وَلَدَهُ وَإِنْ لَمْ يَبْأَثِرْ إِلَيْهِ)) شَامِلٌ لِلْكَبِيرِ أَيْضًا.

(قَوْلُهُ: الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ إِلَيْهِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ ((إِنْ)) الْوَصْلِيَّةُ مَا قَبْلَهَا أَوَّلَى بِالْحُكْمِ ثَمَّ بَعْدَهَا، وَهَذَا الْحَثُّ بِفَعْلِ الْمَأْمُورِ مَعَ عَدَمِ إِحْسَانِ الصَّنْعَةِ أَوَّلَى مِنْهُ مَعَ إِحْسَانِهِ، لَكِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا جُعِلَتِ الْغَايَةُ رَاجِعَةً لِحَتِّهِ بِفَعْلِ الْمَأْمُورِ، وَإِذَا جُعِلَتِ رَاجِعَةً لِحَتِّهِ بِفَعْلِهِ يَكُونُ صَنِيعُهُ هُوَ الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةُ "الْخَانِيَّةِ" فِي حَتِّهِ بِفَعْلِ الْمَأْمُورِ.

(قَوْلُهُ: لِيَخْطِئَنَّ هَذَا الثُّوبَ إِلَيْهِ) حَقُّهُ التَّعْبِيرُ بِلَا النَّافِيَةِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ كَمَا هُوَ عِبَارَةُ "الْخَانِيَّةِ".

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٢) ص ٥٦١-٥٦٢ - "حر" والمقولة [١٨٠٠٦] قوله: ((فيحث بفعل وكيه)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٨.

(٥) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين بخلف على ما فعل ثم يأمر غيره فيفعله ق ٥٦/ب.

(٦) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/ب.

(٧) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في التزويج ٢/٣٨ ("هامش الفتاوى الهندية").

(٨) نقول: في النسخ جميعها: ((ليخطئَنَّ)) ((ليبتئنَّ)). وما أثبتناه من عبارة "الخانية" هو الصواب وقد نُهت عن

(والذبح والإيداع والاستيداع و) كذا (الإعارة والاستعارة) إن أخرج الوكيل الكلام مُخرج الرسالة، وإلا فلا حنث، "تتارخانية".....

الحالف سواء كان يحسن ذلك أو لا) اهـ.

قلت: وظاهره أنه لو تكلف ذلك بنفسه يحنث أيضاً، وكذا لو حلف لا يحنث أو لا يخلق رأسه أو لا يقلع ضرسه، ونحو ذلك من الأفعال التي لا يليها الإنسان بنفسه عادة، أو لا يمكنه فعلها إلا بمشقة عظيمة، مع أن الظاهر أن اليمين في ذلك تنعقد على فعل المأمور لا على فعل نفسه؛ لأن الحقيقة مهجورة عادة، ثم رأيت في "البحر"^(١) عن "النوازل": ((لو قال لامرأته: إن لم تكوني غسلت هذه القصعة فأنت طالق، وغسلها خادمتها بأمرها، فإن كان من عاداتها أنها تغسل بنفسها لا غير وقع، وإن كانت لا تغسل إلا بخادمتها، وعرف الزوج ذلك لا يقع، وإن كانت تغسل بنفسها وبخادمتها فالظاهر أنه يقع، إلا إذا نوى الأمر بالغسل)). اهـ فليتأمل.

[١٨٠٢٩] (قوله: والذبح إلخ) فلو حلف لا يذبح في ملكه شاة، أو لا يودع شيئاً يحنث بفعل وكيله؛ لأن المنفعة تعود إليه، وكذا لو حلف لا يعير، ولو عين شخصاً، فأرسل المحضوف عليه شخصاً فاستعار حنث؛ لأنه سفير محض فيحتاج إلى [١١٢/٤ ق/٢] الإضافة إلى الموكل فكان كالوكيل بالاستقراض، "خاتبة"^(٢)، وفي "جمع التفريق": ((أن الحنث قول "زفر"، وعليه الفتوى خلافاً "لأبي يوسف")، كما في "النهر"^(٣).

مطلب: في العقود التي لا بد من إضافتها إلى الموكل

[١٨٠٣٠] (قوله: إن أخرج الوكيل إلخ) راجع لقوله: ((والاستعارة)) كما هو في عبارة "التتارخانية"^(٤) حيث قال: ((وهذا إذا أخرج الكلام مُخرج الرسالة بأن قال: إن فلاناً يستعير منك

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٠/٤.

(٢) "خاتبة": كتاب الأيمان - فصل في الترويع ٣٨/٢ - ٣٩ (هامش "الفتاوى الهيدية").

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب ليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٢/ب.

(٤) "تتارخانية" كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٤٩٧.

كذا، فأما إذا لم يقل ذلك لا يَحْتُ) اهـ أي: لأنه لو قال: أعزني كذا يقع ملكُ المنفعة له لا للأمر فلا يَحْتُ الأمرُ بذلك، وبه عُلِمَ أنَّ فائدة التقييد هي أنَّ المراد بالأمر هنا الرسالة لا الوكالة كما مرَّ^(١) في الاستقراض، وأما ما كان من الأفعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في أنه لا يحتاج إلى الإسناد، وبما قررناه سَقَطَ ما قيل: إنَّ ما ذكره غير خاص بالاستعارة، بل الوكيل في النكاح وما بعده سفير محض، فلا بدَّ من إضافة هذه العقود المذكورة إلى الموكل لما سيأتي^(٢) في كتاب الوكالة: ((أنَّ العقود التي لا بدَّ من إضافتها إلى الموكل النكاح والخلع والصلح عن دم عمد وإنكار والعقود على مال والكتابة والهبة والتصدق والإعارة والإيداع والرهن والإقراض والشركة والمضاربة)) اهـ.

قلت: المراد من الإضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الأمر، لكنَّ بعضها يصحُّ مع إسناد الفعل إلى الوكيل كقوله: صالحتك عن دعواك على فلان، أو عمَّا لك عنده من الدَّم، وزوجتك فلانة، وأعتقت عبد فلان أو كاتبته، وبعضها لا يصحُّ فيها إسناد الفعل إلى الوكيل، بل لا بدَّ من إخراج الكلام مُخْرَجَ الرسالة، كقوله: إنَّ فلاناً يطلبُ منك أن تهبَّ كذا، أو تصدَّق عليه، أو تودع عنده، أو تعيره، أو تقرضه، أو ترهن عنده، أو تشاركه، أو تضاربه بمال كذا، أمَّا لو أسنده إلى نفسه كقوله: هبني أو تصدَّق عليَّ إلخ فإنه يقع للوكيل، وكذا قوله: زوجني، بخلاف القسم الأول، فإنه يقول: بعث واشتريت وأجرت بإسناد الفعل إلى نفسه بدون ذكر اسم الأمر أصلاً، هذا ما ظهر لي، وسيأتي^(٣) - إن شاء الله تعالى - تحقيق ذلك في محله، فافهم.

(قوله: وبه عُلِمَ أنَّ فائدة التقييد هي أنَّ المراد بالأمر هنا الرسالة إلخ) ما قاله إنما يدفع إيراد ما يلزم إصافته، وليس من باب الرسالة، وأما ما كان من باب الرسالة فلا يندفع به الإيراد المسَّ في "ط". تأمل. ولعلَّ الأولى في دفعه أن يقال: إنه ليس في عبارته ما يدلُّ على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم

(١) المقولة [١٨٠٢٤] قوله: ((والاستقراض)).

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [٢٧٣٠٠] قوله: ((حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح)).

(٣) المقولة [٢٧٢٥٢] قوله: ((التوكيل صحيح)).

(وقضاء الدين وقبضه والكسوة) وليس منها التكفين إلا إذا أراد الستر دون التمليك، "سراجية" (والحمل) وذكر منها في "البحر" نيفاً وأربعين، وفي "النهر"^(١) عن شارح "الوهبانية": نظم والدي ما لا حنث فيه بفعل الوكيل؛ لأنه الأقل.....

[١٨٠٣١] (قوله: وقضاء الدين وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غريمه اليوم، يحنث بقبض وكيله، فلو كان وكل قبل، فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث، وقال "قاضي خان"^(٢): [٤/١١٢/ب] ((وينبغي الحنث كما في النكاح))، "نهر"^(٣).

[١٨٠٣٢] (قوله: والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بعينها أو معيناً حنث بفعل وكيله، وتماه في "النهر"^(٣).

[١٨٠٣٣] (قوله: وليس منها التكفين) وكذا الإعارة، فلو كفنه بعد موته، أو أعاره ثوباً لا يحنث، "شرح الوهبانية"^(٤) عن "السراجية"^(٥).

[١٨٠٣٤] (قوله: والحمل) فلو حلف لا يحمل لزيد متاعاً حنث بفعل وكيله، وهذا في غير الإجارة لما مر^(٦)، قال - أي: "الناظم" -: ((والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام، فإن المنفعة دائرة عليه، والمدار عليها))، "شرح الوهبانية".

[١٨٠٣٥] (قوله: وذكر منها في "البحر" نيفاً وأربعين) صوابه في "النهر"^(٧)، فإنه قال:

(قوله: والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام إلخ) أي: الخدمة، حتى يقال: إن المنفعة دائرة على المحذوف عليه كما في الحمل، وحتى يتأتى دخول الطبخ والكنس ونحوهما فيه على ما يأتي له.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها ق ٢٩٣/ب.

(٢) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢٨/٢ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٤) "تفصيل عقد الفراد": كتاب الأيمان ق ١١٥/ب.

(٥) "السراجية": كتاب الأيمان - باب يمين على انفس ٣٣٤ ١ (هامش "فتاوى قاصص").

(٦) ص ٥٥٦ - وما بعدها 'در'.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب يمين في بيع وشراء إلخ ق ٢٩٢ - بتصرف.

مشيراً إلى حَيْثُهِ فيما بقي فقال: [الطويل]

بفعلٍ وكيلٍ ليسَ يَحْنُثُ حالفٌ بيعٍ شراءٍ صلحٍ مالٍ خصومةٍ
إجارةٍ استئجارٍ الضربِ لابنه كذا قسمة.....

((تكميلٌ من هذا النوع الهدمُ والقطعُ والقتلُ والشَّرْكَةُ كما في "الوهبانية"^(١)، وضربُ الزَّوْحَاتِ والولدِ الصَّغِيرِ في رأي "قاضي خان"^(٢)، وتسليمُ الشَّفْعَةِ والإذنُ كما في "الحائِثِ"^(٣)، والنَّفَقَةُ كما في "الإسبيحاني"، والوقفُ والأضحيةُ والحبسُ والتَّعْزِيرُ بالنَّسْبَةِ للقاضي والسُّلْطَانِ، وينبغي أن الحَجَّ كذلك، كذا في "شرح ابن الشُّحْنَةِ"^(٤)، ومنه: الوصِيَّةُ كما في "الفتح"^(٥)، وينبغي أن يكونَ منه اِحوَالَةُ والكفَالَةُ ك: لا يَحِيلُ فلاتاً فوَكَّلَ مَنْ يَحِيلُهُ، أو لا يَقْبَلُ حوَالَتَهُ أو لا يَكْفُلُ عَنْهُ فوَكَّلَ بِقَبُولِ ذَلِكَ، والقضاءُ والشَّهَادَةُ والإقرارُ، وعدَّ منه في "البحر"^(٦) التَّوْلِيَةُ، فلو حَلَفَ لا يُوَلِّي شخصاً ففَوَّضَ إِلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَيْثُ، وهي حادثةُ الفتوى)) اهـ.

قلت: وبهذا تَمَّتْ المسائلُ أربعةٌ وأربعينَ، والظَّاهِرُ أَنَّهَا لا تَحْصِرُ؛ لأنَّ منها الأفعالَ احْسِيَّةً وهي لا تَحْصُرُ بما مرَّ^(٧)، بل منها الطَّبْخُ والكنسُ وحلقُ الرأسِ ونحوُ ذلك، وإذا عُدَّ منها الاستِخدامُ دخلتْ فيه هذه الصُّورُ وكثيرٌ من الصُّورِ المارَّةِ أيضاً، فافهم.

[١٨٠٣٦] (قوله: مشيراً إلى حَيْثُهِ فيما بقي) الإشارةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لم يَصْرِّحْ بعددِ ما بقي، وإلاَّ فالْحَنْثُ صريحٌ في كلامِهِ، وقد يُقالُ: سَمَّاهُ إشارةً؛ لأنَّهُ ساقَ الكلامَ لِمَا لا يَحْنُثُ بِهِ فيكونُ عبارةً، وغيرُهُ إشارةً، كما في عبارةِ النَّصِّ وإشارةِ النَّصِّ، تأمل.

١١٩/٢

(١) "الوهبانية": كتاب الأيمان ص ٣٢ - هامش "المطومة المحبة".

(٢) "الحائِثِ": كتاب الأيمان - فصل في التزويج ٣٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": كتاب الأيمان ق ١١٦/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤٤٤/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٠/٤ تصريف.

(٦) في هذه المقالة.

..... والحنت في غيرها أثبت

(ولام دخل) مبتدأ خبره ((اقتضى)) الآتي (على فعل) أراد بدحولها عليه قربها منه، "ان كمال" (تحري فيه النيابة) لغير (كبيع وشراء وإجارة وخياطة.....)

[١٨٠٣٧] (قوله: والحنت) بالنصب، مفعول مقدم لقوبه: ((أثبت)) بوصل الهمزة للضرورة.
[١٨٠٣٨] (قوله: أراد بدحولها عليه قربها منه) أي: بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله، ك: ((إن بعث لك توباً))، احترازاً عما لو تأخرت عن المفعول، ك: ((إن بعث توباً لك))، فالمتوسطة متعلقة بالفعل لقربها منه، لا [١١٣٤] فإني عني أنها صلة به؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه، مثل: بعث زيداً توباً، ولأنه لو كانت اللام صلة له كان مدحولها مفعولاً في المعنى، فيكون شارباً وليس المعنى عليه، بل الشاري غيره، والبيع وقع لأجله فهي متعلقة به عني أنها علة له مثل: قمت لزيد، وعني هذا فو عبّر "المصنف" بقوله: ((ولام تعلق بفعل)) كما عبّر صاحب "الدرر"^(١) وغيره لكان أولى، لكنه عدل عن ذلك تبعاً لـ "الكنز"^(٢) وغيره؛ لأنهم تعلقوا به عني أنها صلة له، ولأنهم يؤولون الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً، مع أن المراد بيان الفرق بينهما شأن الأولى لتعليل والثانية للميل لكونها صلة له، أي: إن بعث توباً مملوكاً لك، هذا ما ظهر لي فافهم.

[١٨٠٣٩] (قوله: تحري فيه النيابة) الجملة صفة ((فعل))، وقوله: ((لغير)) اللام فيه بمعنى عن أي: عن العبر كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف - ١١] واحترز به عن فعل لا تجري فيه النيابة، كالأكل وشرب، فإنه لا فرق فيه بين دخول الباء عني الفعل أو عني العين كما يأتي^(٣).

(قوله: فلو عبّر المصنف بقوبه: ((ولام تعلق بفعل)) كما عبّر صاحب "الدرر" وغيره لكان أولى إلح) أي: بصهوره، بخلاف عبارة "المصنف".

(١) 'الدرر'، كتاب الأيمان - باب حلف القور ٢ ٦٠

(٢) اعظم شرح العيني عني، كسر كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع ١ ٢٦٩

(٣) المقولة [١٨٠٤٧] قوله: ((فإن دخل بالام، يح))

وصياغة وبناء اقتضى) أي: اللأم (أمره) أي: توكيله (ليخصه به) أي: بالمحلف عليه؛ إذ اللأم للاختصاص، ولا يتحقق إلا بأمره المفيد للتوكيل.....

١٨٠٤٠١ (قوله: وصياغة) بالياء المتناهية التحتية أو بالياء الموحدة كما في 'القَهْستاني' (١).
١٨٠٤١١ (قوله: أمره) بالنصب مفعول ((اقتضى))، وهو مصدر مصاف لفاعله وهو الضمير العائد على الغير وهو المخاص بالكاف، والمفعول محذوف وهو الحالف، وقوله: ((ليخصه به)) أي: ليخص حالف الغير، أي: المحاص به، أي: بالفعل المحلف عليه، وفي 'المح' (٢): ((أي: ليفيد اللأم اختصاص ذلك الفعل به أي: بذلك لغير)) اهـ. فأرجع الضمير لمستر اللأم، والبارر للفعل والمحذور للغير، وعيه فالمراد ((بالمحوف عليه)) في كلام 'اشراح' هو المخاطب، وهو الموافق لقول 'الرَّبيعي' (٣): ((لاختصاص الفعل بالشخص المحوف عنه)).

١٨٠٤٢١ (قوله: إذ اللأم للاختصاص) وحه إفادتها الاختصاص، هو أنها تصف متعلقها وهو الفعل لدخولها وهو كاف المخاطب، فتفيد أن المخاطب مختص بالفعل، وكونه مختصاً به يعبد أن لا يستفاد إطلاق فعله إلا من جهته، وذلك يكون بأمره، وإذا باع أمره كان بيعه إياه من أجله وهي لأم التعيل، فصار المحوف عليه أن لا يبيعه من أجله، فإذا دس المحاص ثوته بلا عيه فاعه لم يكن ناعه من أجله؛ لأن ذلك لا يتصور [٤ ١١٣ ق ب] إلا ناعه بأمره به، ويلزم من هذا أن لا يكون إلا في الأفعال التي تحري فيها النيابة، كذا في 'الفتح' (٤).

١٨٠٤٣١ (قوله: ولا يتحقق إلا بأمره) قيده في 'الحر' (٥) بأن يكون أمره بأن يفعله نفسه لقول 'الطهري' (٦): ((هو أمره أن يشتري لابنه الصغير ثوباً لا يحس))، وفي 'النهر' (٧): ((أن

(١) 'جامع رموز' كتاب الأيمان - فصل. حلف اقور ١ ٤٠٦

(٢) 'المح' كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء ج ١ ق ٢٠٧ ب

(٣) 'نبيس الحقائق' كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء ج ٣ ١٥٠

(٤) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء وانتروح وعبر ذلك ٤ ٤٤٧

(٥) 'الحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ج ٤ ٣٨١

(٦) 'طهري' كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثالث في يمين على عقود متى تتعلق حقوقها بالاعاد ق ١٣٢

(٧) 'النهر' كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ج ٢٩٣ أ.

(فلم يحنث - في: إن بعث لك ثوباً - إن باعه بلا أمر) لانتفاء التوكيل.....

مقتضى التوجيه - يعني بكونها للاختصاص - حنثه إذا كان الشراء لأحبه، ألا ترى أن أمره ببيع مال غيره موجب لحنثه غير مقيّد بكونه له)) اهـ.

(تنبيه)

ذكر في 'الحائية' (١) ما يفيد أن الأمر غير شرط، بل يكفي في حنثه قصده البيع لأحبه سواء كان بأمره أو لا، قال في 'البحر' (٢): ((وهذا مما يجب حفظه فإن ظاهر كلامهم هنا يخالفه مع أنه هو الحكم)) اهـ.

قلت: يؤيده ما في 'شرح تنخيص الجامع': ((لو قال لزيد: إن بعث لك ثوباً فعبدى حرّاً ولا نية له، فدفعت زيداً ثوباً لرجل ليدفعه لحالف لبيعه، فدفعه وقال: بعه لي، وبه يعلم الحالف أنه ثوب زيد لم يحنث؛ لأنّ اللام في: ((بعث لزيد)) اختصاص الفعل بزيد، وذلك إنما يكون بأمره الحالف أو بعمه الحالف أنه باعه له سواء كان الثوب لزيد أو لغيره)) اهـ. وتأمّل الكلام فيما علقته على 'البحر' (٣).

[١٨٠٤٤] (قوله: فم يحنث في: إن بعث لك ثوباً) التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول 'المحيط': ((حلف لا يبيع لفلان فباع ماله أو مال غيره بأمره حنث))، 'البحر' (٤)، وأنت خير بأن

(قوله: ذكر في الحائية ما يفيد أن الأمر غير شرط) الحق: أن المسألة فيها صريقتان: الأولى: طريقة أصحاب المتن، وعليها جرى في 'الفتح' و'الشارح' أنه لا بد من الأمر لتحقيق الحنث، وبدوياً لا يحنث وإن قصد البيع لأحبه، والثانية: أنه ليس بشرط، وعليها جرى في 'الحائية'، و'شرح تنخيص الجامع'، وهما طريقتان متباينتان لا يمكن الجمع بينهما.

(١) 'الحائية': كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الترويح ٢ ٥٠ (هـ) 'لقدوى هندية'.

(٢) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ٤ ٣٨١.

(٣) 'حاشية منحة الحق': كتاب الأيمان - باب ليمين في البيع والشراء إلح ٤ ٣٨١ (هـ) 'البحر' (٤).

(٤) عبارة 'البحر' عن 'المحيط': ((حلف لا يشتري لفلان فأمر غيره بالشراء... إلح))، وبه روي ما يهـ بن عبد بن رحمه الله عن

'المحيط'، انظر 'البحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ٤ ٣٨٢

سواء (ملكه) أي: المخاطبُ ذلك الثوبَ (أو لا) بخلاف ما لو قال: ثوباً لك، فإنه يقتضي كونه ملكاً له كما سيجيء^(١)، (فإن دخلَ اللامُ (على عينٍ) أي: ذاتٍ (أو) عني (فعلٍ لا يقعُ) ذلك الفعلُ (عن غيره) أي: لا يقبلُ النيابةَ (كأكلٍ وشربٍ ودخولٍ وضربٍ الولدِ) بخلافِ العبدِ فإنه يقبلُ النيابةَ (اقتضى) دخولُ اللامِ (ملكه) أي: ملكَ المخاطبِ.....

تمايز الأقسام - أعني تارة تدخلُ على الفعلِ أو على العينِ - إنما يظهرُ بالتصريحِ بالمفعولِ بهِ فذا صرَّحَ بهِ "المصنّف"^(٢)، "نهر"^(٣).
وحاصلُهُ: أنَّ تصريحَ "المصنّف" بهِ لا لكونه شرطاً، بل ليظهرَ الفرقَ بينَ دخولِ اللامِ عليهِ أو على الفعلِ.

[١٨٠٤٥] (قوله: سواءَ ملكهُ إلخ) تعميمٌ لقوله: ((إن باعهُ بلا أمرٍ))، وحاصلُهُ: أنَّ لشُرْطَ أمره بالبيع، لا كونُ الثوبِ ملكَ الأمرِ.

[١٨٠٤٦] (قوله: أي: المخاطبُ) تفسيرٌ للضميرِ المستترِ في ((ملكهُ)) وقوله: ((ذلك الثوبُ)) تفسيرٌ للضميرِ البارزِ.

[١٨٠٤٧] (قوله: فإن دخلَ اللامُ إلخ) حاصلُهُ: أنَّ الفعلَ إمَّا أنْ يحتملَ النيابةَ عن الغيرِ أو لا، وعنى كلٌّ فإمَّا أنْ تدخلَ اللامُ على الفعلِ أو على مفعوله وهو العينُ، فإنْ دخلتْ على فعلٍ يحتملُ النيابةَ اقتضتْ ملكَ [١١٤/٤ ق/أ] الفعلِ للمخاطبِ، وهو أنْ يكونَ الفعلُ بأمره سواءَ كانَ العينُ مموكاً له أو لا، وهذا ما مرَّ^(٤)، وفي الباقي - وهو دخولُها على فعلٍ لا يحتملُ النيابةَ كالأكلِ

(قولُ المصنّف: وضربُ الولدِ) أي: الكبيرِ.

(١) ص ٥٨٠ - ٥٨١ - "در".

(٢) "المنع": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلخ ١/ق ٢٠٦/ب.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢/ق ٢٩٣/أ.

(٤) ص ٥٧٦ - وما بعدها "در".

للمحلول عليه؛ لأنه كمال الاختصاص (فحيث في: إن بعث ثوباً لك إن باع ثوبه بلا أمره).....

والشرب، أو على العين مطلقاً - اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره أو لا. (قوله: [١٨٠٤٨] للمحلول عليه) المراد به هنا العين.

(قوله: [١٨٠٤٩] لأنه كمال الاختصاص) أي: أن اللام للاختصاص كما مر^(١)، وحيث دخلت اللام على العين أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب، وكمال الاختصاص بالملك فحملت عليه، لكن يُراد ما يشمل الملك الحقيقي والحكمي؛ لأن الولد لا يمتد حقيقة كما يشير إليه "الشرح"، ولذا قال في "الفتح"^(٢): ((فإنه يَحْتَثُ بدخول دارٍ يختصُّ بها المخاطب، أي: تُنسبُ إليه، وأكل طعامٍ يملكه)) اهـ. وقوله: ((أي: تنسبُ إليه)) ظاهرة نسبة السكني كما مر^(٣) في: ((لا أدخل دارَ زيد)) فيشمل الأجرة والعارية، فالمراد ملك المفعة، تأمّن. (قوله: [١٨٠٥٠] ثوباً لك) أي: موصوفاً بكونه لك.

(قوله: [١٨٠٥١] إن باع ثوبه بلا أمره) لأن اللام لم تدخل على الفعل حتى يُعتبر اختصاص الفعل في المخاطب بأن يكون بأمره، وإن صحَّ تعلُّقها به، ولذا لو نواه صحَّ كما يأتي^(٤)، لكن لما كانت أقرب إلى الاسم - وهو الثوب - من الفعل اقتضت إضافة الاسم إلى مدخولها، وهو كاف المخاطب؛ لأنَّ القرب من أسباب الترجيح كما في "الفتح"^(٥)، ولذا إذا توسَّطت تعلَّقت بالفعل لقربه كما مر^(٦)، مع أنه يصحُّ جعلها حالاً من الاسم المتأخر.

(١) ص ٧٧ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٧.

(٣) المقولة [١٧٥٨٨] قوله: ((باعتبار عموم المحارز إلخ)).

(٤) ص ٨١ - "در".

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٧.

(٦) المقولة [١٨٠٣٨] قوله: ((أراد بدخولها عليه قرنهما منه)).

هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب؛ لأنَّ تقديره: إن نعت ثوباً هو مملوكك، وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن^(١) غيره فذكره بقوله: (وكذا) أي: مثل ما مر^(٢) من اشتراط كون المحبوب عليه ملك المخاطب قوله: (إن أكلت لك طعاماً) أو شربت لك شرباً (اقتضى أن يكون الطعام) والشراب (ملك المخاطب) كما في: إن أكلت طعاماً لك؛ لأنَّ اللام هنا أقرب إلى الاسم من الفعل، والقرب من أسباب الترجيح، وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يُراد الاختصاص به^(٣). (وإن نوى غيره) أي: ما مرَّ (صدَّق فيما) فيه تشديد (عليه) قضاءً وديانةً.....

[١٨٠٥٢] (قوة: هذا نظير) أي: مثال، وكذا ما بعده.

[١٨٠٥٣] (قوله: إن أكلت لك طعاماً) بتقديم اللام على الاسم، ولا يصحُّ تعقُّبها هنا بفعل وإن كانت أقرب إليه؛ لأنَّه لا يحتمل النيابة فلا يصحُّ جعلها لملك الفعل للمخاطب، فصارت داخلة على الاسم وإن تقدَّمت عليه، كما لو تأخرت عنه، وهو ظاهر فلم كَوْن الاسم مموكاً لمخاطب. [١٨٠٥٤] (قوة: لأنَّ اللام هنا إلخ) الصواب ذكر هذا لتعليل قبل قوله: ((وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره)) كما ذكره في 'الفتح'^(٤) وغيره؛ إذ لا فرق هنا بين قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما عمت، بل العنة هنا كَوْن الفعل لا يقبل النيابة كما قرَّره.

[١٨٠٥٥] (قوله: وأما ضرب الولد إلخ) أشار إلى ما ذكرناه من أنَّ المراد بملك العين ما يشمل الحكمي.

[١٨٠٥٦] (قوله: فيما فيه تشديد عليه) [٤ ١١٤ ق ب] بأنَّ باع ثوباً مملوكاً لمخاطب بغير أمره في المسألة الأولى، ونوى بالاختصاص الملك فإنه يحثُّ، ولولا نيته لما حثَّ، أو باع ثوباً بغير

(١) في 'د'. ((مس)).

(٢) ص ٥٧٩ - 'در'.

(٣) ((ه)) ليست في 'د'.

(٤) 'الفتح' كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتروح وغير ذلك ٤ ٤٤٧.

وَدَّيْنِ فِيمَا لَهُ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّيَانَةِ وَالْقَضَاءِ لَا يَتَأْتِي فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ كُفْرًا لَا مُطَالِبَ لَهَا كَمَا مَرَّ^(١). (قَالَ: إِنْ بَعْتَهُ أَوْ ابْتَعْتَهُ فَهُوَ حَرٌّ فَعَقْدٌ عَلَيْهِ بَيْعًا بِالْخِيَارِ لِنَفْسِهِ حِنْثٌ).....

المخاطب بأمر المخاطب في المسألة الثانية، ونوى الاختصاص بالأمر فإنه يَحْنَثُ، ولو لا نِيَّتُهُ لما حِنْثَ؛ لَأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ، وليس فيه تخفيف فيصدقه القاضي، 'بحر'^(٢).

(قوله: وَدَّيْنِ فِيمَا لَهُ) كما إذا باع بالأمر ثوباً لغير المخاطب، ونوى الاختصاص الملك في الأولى، أو باع بلا أمر ثوباً للمخاطب ونوى الاختصاص بالأمر في الثانية؛ لأنَّ لَلْأَمْرِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَى الْاسْمِ فَالظَّاهِرُ اخْتِصاصُ الْأَمْرِ، وَإِذَا أُخِّرَتْ فَالظَّاهِرُ اخْتِصاصُ الْمَلِكِ، فِذَا عَكَسَ فَقَدْ نَوَى خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يَصْدَقُ الْقَاضِي، بَلْ يُصَدَّقُ دِيَانَةً؛ لَأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلَ كَلَامِهِ.

[١٨٠٥٨] (قوله: كَمَا مَرَّ) أَي: قِيلَ قَوْلُ "الْمُصَنَّفِ": ((لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ)).

مطلب: قَالَ: إِنْ بَعْتَهُ أَوْ ابْتَعْتَهُ فَهُوَ حَرٌّ فَعَقْدٌ بِالْخِيَارِ لِنَفْسِهِ عَتَقَ

[١٨٠٥٩] (قوله: أَوْ ابْتَعْتَهُ) أَي: اشْتَرَيْتَهُ.

[١٨٠٦٠] (قوله: فَعَقْدٌ) أَي: الْحَالِفُ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَيْهِ، أَي: عَلَى الْعَبْدِ، وَقَوْلُهُ: ((بَيْعًا))

يَشْمَلُ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي يُسَمَّى عَقْدَ بَيْعٍ.

[١٨٠٦١] (قوله: بِالْخِيَارِ لِنَفْسِهِ) أَي: نَفْسُ الْحَالِفِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي.

[١٨٠٦٢] (قوله: حِنْثٌ) نَقْلٌ عَنْ بَعْضِ الْمُحَشِّينَ عَنْ "حِيلِ الْخَصَافِ"^(٣): ((أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ وَتَنْحَلُّ

الْيَمِينُ حَتَّى لَوْ نَقَضَ الشَّرَاءُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ ثَانِيًا بِأَنَّهُ^(٤) لَا يَعْتَقُ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ خِلَافُ مَا فِي الْمَتُونِ.

(١) ص ٤٦٧ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء - إلح ٣٨٢/٤.

(٣) "الحيل": باب البيع والشراء ص ١١٠، لأبي بكر أحمد بن عمر، وقيل: عمرو الشيباني الخصاف (ت ٢٦١هـ).
(كشوف الطنون" ٦٩٥/١، "تاج التراجم" ص ١٨، "الخواهر المضية" ٢٣٠/١، "انطبقات السنية" ٤١٨/١). والمذكور فيها في هذا الموضع مسألة الدر، وأما ما نقله ابن عابدين رحمه الله تعالى عن بعض المحشين فلم يثر عليه فيها، والله أعلم.

(٤) في 'الأصل' و "ب" و "م" ((ناتنا))، وما أثبتاه من "أ" وهو الصواب.

لوجود الشرط، ولو بالخيار لغيره لا وإن أُجيزَ بعد ذلك.....

[١٨٠٦٣] (قوله: لوجود الشرط) أي: مع قيام الملك؛ لأن خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق. وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندهما، وأما عنده فالمبيع وإن خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري، لكن المعلق بالشرط كالمنجز عند الشرط، فيصير كأنه قد بعد الشراء: أنت حر، ولو فجر المشتري بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقاً عليه، فكذلك إذا عتق وتأمته في "النهر"^(١)، قال "ح"^(٢): ((ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لأجنبي، أو لنفسه ولمشتري، ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لأجنبي)).

[١٨٠٦٤] (قوله: ولو بالخيار لغيره لا) يعني لو باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يحنث، أما الأول فلأنه بات من جهته فلا يعتق لخروجه عن ملكه، وأما الثاني فلأنه باق على ملك بائعه، كما في "البحر"^(٣) عن "الذخيرة"، ولا يصح أن يراد هنا بالغير ما يشمل الأجنبي؛ لأن الخالف يحنث بائعاً أو مشترياً، أفاده "ح"^(٤).

[١٨٠٦٥] (قوله: وإن أُجيزَ بعد ذلك) مرتبط بقوله: ((ولو بالخيار لغيره لا)) يعني هذا إذا رد العقد ممن له الخيار، وكذا إن^(٥) أُجيز في صورتين، أما في الأولى - أعني ما إذا باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري - فظاهر؛ لخروجه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري. وأما في الثانية - وهي عكس الأولى - فلأنه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع، وحنث اليمين بالعقد، أفاده "ط"^(٦)، فافهم.

(١) انظر "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٣/ب.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع إلخ ٣٨٣/٤ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/ب.

(٥) في "ت": ((إذا)).

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٥/٢.

في الأصح، كما لو قال: إن ملكته فهو حر؛ لعدم ملكه عند "الإمام" (و) قيد بالخيار؛ لأنه (لو قال: إن بعته فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق) لزوال ملكه وتنحل اليمين لتحقق الشرط، "زيلعي". (ويحتمل الحالف.....)

قلت: وهذا يصلح حيلة للحالف، وهو أن يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه. [١٨٠٦٦] (قوله: في الأصح) لم أر من صرح بتصحيحه، وإنما قال في "البحر"^(١): ((وسواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجز، وذكر "الطحاوي" أنه إذا أجاز البائع البيع يعتق؛ لأن الملك يثبت عند الإجازة مستنداً إلى وقت العقد، بدليل أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الإجازة تدخل في العقد، كذا في "البدائع"^(٢)) اهـ. فتأمل.

١٢١/٣

[١٨٠٦٧] (قوله: كما لو قال إلخ) تشبيه في عدم الحنث، وبيان لفائدة التقييد بتعليق البيع أو الشراء، قال "الزيلعي"^(٣): ((بخلاف ما إذا علقه بالملك بأن قال: إن ملكتك فأنت حر حيث لا يعتق به عنده؛ لأن الشرط وهو الملك لم يوجد عنده؛ لأن خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله، وعندهما يعتق لوجود الشرط؛ لأن خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه) اهـ. قلت: وهذا مقيد بما إذا لم يجز العقد بعد، فلو أجاز وأبطل الخيار أو مضت مدته تحقق الشرط - وهو الملك كما لا يخفى - فيعتق عند الكل، أفاده "ط"^(٤).

[١٨٠٦٨] (قوله: لأنه لو قال: إن بعته) اقتصر على البائع؛ لأن المشتري إذا حنث بشرائه بالخيار فحنثه بشرائه البات بالأولى، أفاده "ط"^(٥).

[١٨٠٦٩] (قوله: وتنحل) عبارة "الزيلعي"^(٦): ((وينبغي أن تنحل)).

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٣/٤.

(٢) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على أمور شرعية ... إلخ ٨٤/٣ بتصرف.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥٠/٣ - ١٥١ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٥/٢.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥١/٣ بتصرف.

في المسألتين (ب) البيع أو الشراء (الفاسد والموقوف).....

[١٨٠٧٠] (قوله: في المسألتين) هما: إن نعتُهُ أو ابتعتُهُ، "ح" ^(١).

[١٨٠٧١] (قوله: بالبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيناها بالعطف بـ ((أو)). وفي بعضها بـ ((الواو)). ولا يناسبه إفراؤُ ((الفاسد)). ولأنه بيان لما بحث به في المسألتين وهو أحدهما لا مجموعهما.

[١٨٠٧٢] (قوله: الفاسد) قال في 'البحر' ^(٢): ((وهو محمل لا بد من بيانه، أما في المسألة الأولى: - وهي ما إذا قال: إن ^(٣) بعثت فأنت حر، فباعه بيعاً فاسداً - فإن كان في يد البائع أو في يد المشتري غائباً عنه بأمانة أو رهس يعتق؛ لأنه لم يرُل ملكه عنه، وإن [٤ و ١١٥] كان في يد المشتري حاصراً أو غائباً مضموناً بنفسه لا يعتق؛ لأنه بالعقد زال ملكه عنه، وأما في الثانية: - وهي ما إذا قال: إن اشتريته فهو حر فاشتراه شراءً فاسداً - فإن كان في يد البائع لا يعتق؛ لأنه على من البائع بعد، وإن كان في يد المشتري وكان حاصراً عنده وقت العقد يعتق؛ لأنه صار قاضاً له عقب العقد فملكه، وإن كان غائباً في بيته أو نحوه فإن كان مضموناً بنفسه كالعصوب يعتق؛ لأنه ملكه نفس الشراء، وإن كان أمانة أو مضموناً بغيره كالرهن لا يعتق؛ لأنه لا يصير قاضاً عقب العقد، كذا في "الدائع" ^(٤))).

[١٨٠٧٣] (قوله: والموقوف) أي: ويحتل بموقوف في حقه: لا يبيع بأن يبيعه عائب قبل

(قوله: قال في البحر) وهو محمل لا بد من بيانه إلح) سنأتي في كتاب بهيئة الأصل أن نقصير إذا تخانسا بـ أحدهما عن الآخر، وإذا تعاريا باب الأعلى عن الأدنى لا عكسه

(١) 'ح' - كتاب الأيمان - باب يمين في بيع والشراء ق ٢٤٦

(٢) 'البحر' - كتاب الأيمان - باب ائمين في بيع والشراء - ج ٤ - ٣٨٣ - ٣٨٤

(٣) في "أ" ((ما إذا قال البائع)).

(٤) "الدائع" - كتاب الأيمان - فصل وما احتج على أمور شرعية - ج ٣ - ٨٤

عنه فضولي، أو لا يشتري^(١) بأن اشتراه ببيع فضولي فإنه يحنث عند إجازة المائع. وفي "التبيين"^(٢) ما يخالفه، "بحر"^(٣) و"نهر"^(٤)، أي: حيث قال: ((وصورة المسألة أن يقول: إن اشتريت عبداً فهو حر، فاشتري عبداً من فضولي حنث بالشراء))، ثم قال: ((وعن "أبي يوسف" أنه يصير مشترياً

(قوله: حنث بالشراء إلخ) لا وجه لحنثه بالشراء سواء توقّف على الإجازة؛ لعدم المالك قبها فلا يتأتى العتق، والمتعين: أن معنى قولهم: ((يحنث بالشراء)) ثبوت الحنث به مع التوقّف على الإجازة، فإذا وُحِدَتْ تيسر وظاهر الحنث من وقت الشراء به على ما بقه "ط" عن "الحلي". أو ثبت عندنا به مستنداً كما نقه عنه "لمحشي"، وليس في كلام "التلخيص وشرحه" ما يدل على نفي الاستناد، بل غاية ما فيها الحكم بالحنث بالشراء، وليس فيه تعرض لنفي الاستناد، وعدرة "الزيلعي": ((وأما الموقوف: فلائذ قد وُجِدَ فيه البيع حقيقة لوجود ركنه وشرطه ومحلّه، وكذا حكماً على سبيل التوقّف فيحنث، وصورة المسألة أن يقول: إن اشتريت عبداً فهو حر، فاشتري عبداً من فضولي حيث بالشراء؛ لأن الإجازة شرط الحكم دون السبب، والركن قد وُجِدَ قبلها، ولهذا يستند حكمه عند إجازة إليه ويثبت عندنا به لا بها، وعن "أبي يوسف": أنه يصير مشترياً عند الإجازة كالنكاح، ونحن نقول: الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل، ولم ينعقد الموقوف لإفادته، بخلاف البيع؛ فإن المقصود منه المنك دون الحل. وهذا تجامعه الحرمة، فيحنث فيه من وقت العقد، وفي النكاح من وقت الإجازة، وعلى هذا: لو حنث أن لا يبيع، فباع ملك الغير بغير إذن صاحبه يحنث؛ لوجود بيع منه حقيقة على ما ذكرنا في الشراء، ولهذا ترجع حقوق إبيه)) اهـ. ويظهر: أن قول من عبّر - بقوله: ((يحنث عند إجازة المائع)) - لا يناه قول من عبّر بقوله: ((ويحنث بالشراء))، نعم ما روي عن "أبي يوسف" أنه يكون مشترياً عند الإجازة يقتضي حنثه به كما في النكاح، وهذا غير المفاد من قوله: ((يحنث عند إجازة المائع))، فالمخالفة بين ما في "ابن حجر" و"تبيين" صوريّة.

(قوله أيضاً: حنث بالشراء إلخ) أي: فإذا أجاز المالك البيع طهر أن العتق يعتق من حين لشراء، كما في "ط" عن "الحلي".

(١) في "الأصل": ((يشترط))، وهو تحريف.

(٢) "تبيين الحقائق" كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣ ١٥١.

(٣) "ابن حجر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤ ٣٨٤ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤ ٢٩٤ أ.

لا الباطل) لعدم الملك وإن قبضه، ولو اشترى مدبراً أو مكاتباً لم يحث إلا بإجازة قاضٍ أو مكاتبٍ.

﴿فرغ﴾

قال لأمتيه: إن بعثت منك شيئاً فأنت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه أو من أبيها لم يقع عتق المولى، ولو من أجنبي وقع،.....

عند الإجازة كالنكاح)) اهـ. ومفاده أن ما في "البحر" رواية، وأن المذهب حثه بالشراء، أي: قبل الإجازة لا عندما مستنداً كما زعمه "المحشي"، بدليل ما في "تخييص الجامع": ((ويحث بالشراء من فضولي أو بالخمر أو بشرط الخيار إذ الذات لا تحتل لخلل في الصفة)) اهـ، قال "شارحه الفارسي": ((لأن شرط الحث وجد، وهو ذات البيع بوجود ركنه من أهله في محله وإن لم يفد الملك في الحال مانع، وهو دفع الضرر عن المالك في الأول، واتصال المفسد به في الثاني، والخيار في الثالث، وإفادة الملك في الحال صفة البيع لا ذاته، فإن العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة^(١) مال بمال، مع أنهم لا يعرفون الأحكام ولا الصحيح والفسد، ومتى وجدت الذات لا تحتل لخلل وجد في الصفات)) اهـ، فافهم.

[١٨٠٧٤] (قوله: لا الباطل) أي: كما لو اشترى بمينة أو دم، فلا يحث لعدم ركن البيع، وهو مبادلة مال بمال، ولهذا لا يملك المبيع، بخلاف ما لو اشترى بخمر أو خنزير؛ لأنهما مال متقوم في حق بعض الناس، إلا أن البيع بهما فاسد لا شرطه في البيع ما لا يقدر على تسميته، فأشبهه سائر البيوع الفاسدة، كذا في [٤ ق ١١٦] "التلخيص" و"شرحه".

[١٨٠٧٥] (قوله: إلا بإجازة قاضٍ أو مكاتبٍ) لأن المنافي زار بالقضاء؛ لأنه فصل مجتهد فيه، وبإجازة المكاتب انفسخت الكتابة فارتفع المنافي فتم العقد، "بحر"^(٢). ومن قوله:

(قوله: وبإجازة المكاتب، منسخت الكتابة إلخ) سيأتي له "الشرح" عن "البحر" في البيع الفاسد أن المرحح اشترط رضا المكاتب قبل البيع، "رحمتي" قت: وتعمد في أمر الحب مطلق إحارته، وفي صحة البيع إجازته السابقة. اهـ "سدي". لكن ما ذكره من هذا التفصيل يحتاج لقليل.

(١) في الأصل: ((نقط سبع لا دته سادة))

(٢) "البحر"، كتاب لأحمد - باب يمين في بيع وشراء - ج ٤ - ٣٨٤.

والفرق في "الظهيرية". (و) إنما قيّد بالبيع؛ لأنه (في حلفه: لا يتروّجُ) امرأةً أو
(هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد).....

((زال بالقضاء)) تعلم أن استعمال الإجازة^(١) في القضاء من باب عموم المجاز. اهـ "ح"^(٢).
قلت: وفي "شرح التلخيص" ما يفيد أنه لا بد من القضاء مع إجازة المكاتب، لكن ذكر
"الزبيعي"^(٣) نحو ما في "البحر"، وفي "الحانية"^(٤): ((إذا بيع المكاتب برضاه جاز وكان فسخاً
للكتابة)) اهـ.

(تَمَّةٌ)

قال "الزبيعي"^(٥): ((ولو حلف أن يبيع هذا الحرّ فباعه برّ؛ لأن البيع الصحيح لا يتصور فيه
فانعقد على الباطل، وكذا الحرّة وأم الولد، وعن "أبي يوسف" ينصرف إلى الصحيح لإمكانه
بالردّة ثم السبي)).

١٨٠٧٦٦ (قوله: والفرق في "الظهيرية"^(٦)) وهو أن الولادة من الزوج والنسب
من الأب^(٧) مقدّم، فيقع بما تقدّم سببه أولاً، وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الأجنبي،

(قول "المصنف": وفي حلفه: لا يتروّج هذه المرأة فهو على الصحيح إلخ) أي: الحالية من
الأزواج، وإلا انصرفت إلى الفاسد كما في "السندي" عن "البرازية".

(١) في "ب": ((الإجازة)) بالخاء، وهو خطأ طباعي.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٦/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥١/٣.

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الترويع ٤٩/٢ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥٣/٣.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثالث: في اليمين على العقود التي تتعلق بحقوقها بالعاقلة ق ١٣٢/ب.

(٧) نقول: عبارة "الحر": ((والسنة من الأم))، وهو خطأ.

في الصَّحِيح (و كذا لو حَلَفَ لا يَصَلِّي أو لا يَصُوم) أو لا يَحُجُّ؛ لأنَّ المقصودَ منها الثوابُ ومن النكاح الحلُّ،.....

كما في "البحر" ^(١)، "ح" ^(٢)، وبيانه: - كما أفاده بعضُ "المحشَّين" - أنه لما باعَ نصفَها مِنَ الزَّوْجِ صارتَ مَمْلُوكَةً لِلَّذِي بَاعَ الْجِزَاءَ وَهُوَ الْعَتَقُ، فلا تعتقُ على البائع؛ لأنها أُمٌّ وَلَدٍ غَيْرِهِ، وكذلك ^(٣) يثبتُ النَّسَبُ مِنَ الْأَبِ فَتَعْتَقُ عَلَيْهِ.

[١٨٠٧٧] (قوله: في الصَّحِيح) راجعٌ للتَّعْمِيمِ كما يفيدُه قولُ "النَّهْرِ" ^(٤)؛ لأنَّ بالنَّكاحِ لا يَحْنُثُ بِالْفَاسِدِ سِوَاءَ عَيْنِهَا أَوْ لَمْ يَعْنِنَهَا، هُوَ الصَّحِيحُ كما في "الْحَانِيَّة" ^(٥).

[١٨٠٧٨] (قوله: وكذا لو حَلَفَ لا يَصَلِّي إلخ) قالَ في "التَّارِخِيَّة" ^(٦) عن "الْخُلَاصَةِ" ^(٧): ((النَّكاحُ وَالصَّلَاةُ وَكُلُّ فَعْلٍ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ)).

[١٨٠٧٩] (قوله: أو لا يَحُجُّ) ذَكَرَهُ هُنَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ذَكَرَ "المُصَنِّفُ" إِيَّاهُ فِيمَا سَيَأْتِي

١٢٢/١

(قوله: وبيانه) - كما أفاده بعضُ المحشَّين - أنه لما باعَ نصفَها إلخ) التَّوْجِيهُ لِلذِّكْرِ ظَاهِرٌ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ؛ تَكْمِيلُ الْأَسْتِيلَادِ فِي حَقِّهِ بِسَبَبِ سَابِقٍ عَلَى حَلْفِ الْبَائِعِ؛ لَا فِي مَسْأَلَةِ الْأَبِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ أَنَّ سَبَبَ الْعَتَقِ عَلَيْهِ - وَهُوَ النَّسَبُ - سَابِقٌ، وَهُوَ يَقْتَضِي عَتَقَ مَا اشْتَرَاهُ، وَلَا وَجْهَ لِعَتَقِ النِّصْفِ الَّذِي لَمْ يَشْتَرِهِ؛ لِتَحْزِي الْعَتَقِ، بِمُخَالَفَةِ الْأَسْتِيلَادِ، وَلَا مُوجِبَ لَتَكْمِيلِهِ، نَعَمْ يَظْهَرُ التَّوْجِيهُ إِذَا كَانَ هَذَا الْفَرْعُ مَبْنًى عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ التَّحْزِي، نَأْمَلُ.

(قوله: راجعٌ للتَّعْمِيمِ إلخ) وَمَقَابِلُهُ التَّفْصِيلُ، فِيهِ الْمَعْنَى: بِحَثِّ مُطْلَقًا، وَفِي غَيْرِهَا: لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِالصَّحِيحِ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٨٣/٤.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٦/ب.

(٣) في "م": ((وكذا)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والترويح إلخ ق ٢٩٤/أ.

(٥) "الحانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الترويح ٣٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "التارخاية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٥٠٦/٤.

(٧) نقول وبالله التوفيق: ليس المرادُ من "الخلاصة" بواسطة "التارخاية" عند الإطلاق "خلاصة الفتاوى"، وإنما المقصود منها "شرح التهذيب" الذي تقلدته ترجمته في ٨٦/٥، قال صاحب "كشف الظنون" ٢٦٨/١: ((والترجم أي عالم بن علاء صاحب "الفتاوى التارخاية" - بتصريح أسامي الكتب، وقال: متى أطلقت "الخلاصة" فالمراد بها "شرح التهذيب"، وأما المشهورة فتُقَيَّدُ بـ: الفتاوى)) انظر على سبيل المثال "التارخاية": ٥٠٦/٤ - ٦١٣.

ولا يثبت بالفساد فلا تنحل به اليمين، بخلاف البيع؛ لأن المقصود منه الملك وأنه يثبت بالفساد، والهبة والإجارة كبيع، (ولو كان) ذلك كله (في الماضي) ك: إن تزوجت أو صمت (فهو عليهما) أي: الصحيح والفساد؛.....

ليس في محله، "ح" (١).

[١٨٠٨٠] (قوله: ولا يثبت بالفساد) أي: الذي فسادُه مقارنٌ كالصلاة بغير طهارة، أمّا الذي طرأ عليه الفساد كما إذا شرع ثم قطع فيحنت به على التفصيل الآتي، وستكلم عليه، "ح" (١).
[١٨٠٨١] (قوله: فلا تنحل به اليمين) حتى لو تزوج فاسداً أو صلى كذلك ثم أعاد صحيحاً حنت.

[١٨٠٨٢] (قوله: وأنه) أي: الملك ((يثبت بالفساد)) إذا اتصل به القبض.
[١٨٠٨٣] (قوله: والهبة والإجارة كبيع) قال في "البحر" (٢): ((وقدّمنا أنه لو حلف لا يهب، فوهب هبة غير مقسومة حنت كما في "الظهيرية" (٣)، فعلم أن فساد الهبة كصحيحها، ولا يخفى أن الإجارة كذلك؛ لأنها بيع)) اهـ أي: بيع المنافع.

مطلب: إذا دخلت أداة الشرط على ((كان)) تبقى على معنى المضي

[١٨٠٨٤] (قوله: كأن تزوجت أو صمت) كان المناسب أن يقول: ك: إن كنت تزوجت كما عبر في "البحر" (٤) بزيادة ((كنت))؛ لأن أداة الشرط تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال غالباً،

(قوله: أي: الذي فسادُه مقارنٌ كالصلاة إلخ) لا وجه لذكره ها، والأحق ذكره عند قوله ((وكذا لو حلف لا يصلي)).

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٦/ب.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

(٣) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الرابع: في اليمين على العقود التي تتعلق بالحقوق فيها من وقع له العقد ق ١٣٣/أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

لأنه إخبارٌ (فإن عني به الصحيح صدق) لأنه انكاح المعنوي، "لدائع". (إن لم أع هذا الرقيق فكذا فاعتق) المولى (أو دبر) رقيقه تدييراً (مطلقاً) فلا يحس بالمقيّد. "فتح"^(١). (أو استولد) الأمة (حيث) لتحقيق الشرط بفوات محليّة البيع،.....

فإذا [١١٦ق ٤] أريد معنى الماضي جعل الشرط ((كان)) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة - ١١٦] ﴿إِنْ كَانَ قَيْصُكُمْ فَقَدْ﴾ [يوسف - ٢٦] لأنّ المستفاد من ((كان)) رَمْنُ الماضي فقط، ومع النص على الماضي لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص ((كان)) دون سائر الأفعال الناقصة، ذكره المحقق الرضي"^(٢). والظاهر أنّ هذا أغسي أيضاً بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة - ٦] إلا أن يقال: إنّ ((كنتم)) بمعنى ((صرت)) كما في: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً﴾ [لواقعة - ٦] أي: صارت.

[١٨٠٨٥] (قوله: لأنه إخبار) أي: فلا يقصد منه الحيل والتقرب كما في 'البحر'^(٣)، ولأنّ ما مضى معروف معين، والصفة في المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب، والصفة في الغالب معتبرة، 'شرح التلخيص'.

[١٨٠٨٦]. (قوله: لأنه النكاح المعنوي) خصّ بالتعيل النكاح؛ لأنه المحدث عنه أولاً، ومثله غيره، والمعنوي: اسمٌ مفعولٍ من عني بمعنى قصد، عبّر به تبعاً لـ "البحر"^(٣) عن "الدائع"^(٤)، واختار في الاستعمال ((معني)) بدون واوٍ مثل مرْمِيٍّ، والمراد أنّه حقيقة المقصودة، قال في 'شرح التلخيص': ((إلا أن ينوي نكاحاً أو فعلاً صحيحاً في الماضي فيصدق ديانة وقضاء وإن كان فيه تخفيف عليه؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، ورعاية الحقيقة واجبة ما أمكن، وإن نوى انقاساً في المستقبل صدق قضاء وإن نوى المجاز لما فيه من التغيّط، ويحسّ بالجائز أيضاً؛ لأنّ فيه ما في الفساد وزيادة)) هـ. [١٨٠٨٧] (قوله: فلا يحس بالمقيّد) لجواز بيعه قبل وجود شرطه.

(١) 'فتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ولتزوج وغير ذلك ٤ ٤٤٩ تصرف

(٢) 'شرح الرصي على الكافية': قسم لأفعال - جرم المصارع - الفاء في جواب الشرط ٤ ١١٥.

(٣) 'سحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء الج ٤ ٣٨٥.

(٤) 'الدائع': كتاب الأيمان - فصل: وأما الخلف على أمور شرعية... إلخ ٣ ٨٤

حتى لو قال: إن لم أبعلك فأنت حرٌّ فدبر أو استولد عتق، ولا يُعتبر تكرار الرقِّ بالردّة؛ لأنّه موهومٌ (قالت له) امرأته: (تزوجت علي؟ فقال: كلُّ امرأةٍ لي طالقٌ طلقتُ المحلّفة) بكسر اللام، وعن "الثاني" لا،.....

[١٨٠٨٨] (قوله: حتى لو قال) تفريع على التعليل، ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن إلا من حيث إنّ المعلق عتق المخاطب، وفي الأول طلاق الزوجة أو عتق عبدٍ آخر.

[١٨٠٨٩] (قوله: أو استولد) هذا خاصٌّ بالأمة، ولا يناسبه فتح الكافر والتاء في: ((إن لم أبعلك فأنت حرّ)) إلا أن يراد به الشخص الصادق بالذكر والأنثى.

[١٨٠٩٠] (قوله: ولا يعتبر إلخ) قيل: وقوع اليأس في الأمة والتدبير ممنوعٌ لجواز أن ترتد فتسبي فيملكها الخالف، وأن يحكم القاضي ببيع المدبر، وأجيب: بأن من المشايخ من قال: لا تطلق لهذا الاحتمال، والأصح ما في "الكتاب" ^(١)؛ لأن ما فرض أمر متوهم، "نهر" ^(٢)، زاد في "غاية البيان" في الجواب عن الأمة: ((أو نقول: إنّ الخالف عقد بمنه على الملك القائم، لا الذي سيوجد)).

مطلب: قالت له: تزوجت علي؟ فقال: كلُّ امرأةٍ لي طالقٌ طلقتُ المحلّفة

[١٨٠٩١] (قوله: طلقتُ المحلّفة) أي: التي دعتّه إلى الحلف وكانت سبياً فيه، "بحر" ^(٣)، وهذا إذا لم [١/١١٧ق/٤] يقل: ما دمت حيّة؛ لأنّ ((كلُّ امرأةٍ)) نكرة، والمخاطبة معرفة بتاء الخطاب فلا تدخل تحت النكرة، "شرح التلخيص".

[١٨٠٩٢] (قوله: وعن الثاني لا) أي: لا تطلق؛ لأنّه أخرجه جواباً فينطق عليه، ولأنّ غرضه إرضائها وهو بطلاق غيرها فيتقيّد به، وجه الظاهر عموم الكلام، وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئاً، وقد يكون غرضه إيحاشها حين اعترضت عليه، ومع التردد لا يصلح مقيداً،

(قوله: لجوار أن ترتد فتسبي فيملكها الخالف إلخ) فيه: أنه على تقدير ردّة أمّ الولد ثمّ سبها وعودها للملك الخالف إنّما تعود إليه بصفة أنها أمّ ولد، فلا يتأتى بيعها.

(١) انظر "شرح العيني على الكتر": كتاب في بيان أحكام الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء والنزوح والصوم والصلاة وغيرها ٢٧١/١.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٣٩٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

وصحَّحَهُ "السرخسيُّ"، وفي "جامع قاضي خان"^(١): وبه أخذَ عامَّةُ مشايخنا، وفي "الذخيرة": إنَّ في حالِ غضبٍ طُلِّقَتْ، وإلَّا لا (ولو قيلَ له: ألكِ امرأةٌ غيرُ هذهِ المرأة؟ فقال: كلُّ امرأةٍ لي فهي كذا لا تطلِّقُ هذهِ المرأة) لأنَّ قولَهُ: ((غيرُ هذهِ المرأة)) لا يَحْتَمِلُ هذهِ المرأةَ فلمْ تدخلْ تحتَ ((كلِّ))، بخلافِ الأوَّلِ.....

ولو نوى غيرها صدَّقَ ديانةً لا قضاءً؛ لأنَّه تخصَّيصُ العامِّ، "بحر"^(٢).

[١٨٠٩٣] (قوله: وصحَّحَهُ "السرخسيُّ"^(٣) إلخ) وفي "شرح التلخيص": ((قال "البزدوي" في "شرحه": إنَّ الفتوى عليه)).

[١٨٠٩٤] (قوله: وفي "الذخيرة" إلخ) حيثُ قال: ((وحُكيَ عن بعضِ المتأخِّرين أنَّه ينبغي أنْ يُحكَّمِ الحالُّ، فإنْ جرى بينهما قبلَ ذلكَ خصومةٌ تدلُّ على أنَّه قالَ ذلكَ على سبيلِ الغضبِ يقعُ عليها، وإلَّا فلا، قالَ "شمس الأئمة السرخسيُّ": وهذا القولُ حسنٌ عندي)) اهـ.

قلت: وهذا توفيقٌ بينَ ظاهرِ الروايةِ الَّذي عليه المتونُ وبينَ روايةِ "أبي يوسف"، وهو ظاهرٌ؛ فإنَّ حالةَ الرِّضَى دليلٌ على أنَّه قصدَ مجردَ الجوابِ وإرضاءها لا إباحةَها، بخلافِ حالةِ الغضبِ، وفي ذلكَ إعمالُ كلِّ مِنَ القولينِ فينبغي الأخذُ بهِ.

[١٨٠٩٥] (قوله: لا يَحْتَمِلُ هذهِ المرأة) لأنَّ كلامَ الزوجِ في المسألتينِ مبنيٌّ على السُّؤالِ، وإنَّما يدخلُ في كلامِهِ ما يجوزُ دخوله في السُّؤالِ، ولفظُ ((امرأة)) في المسألةِ الأولى يتناولُها، بخلافِ لفظِ ((غيرُ هذه)) في المسألةِ الثانيةِ، أفادَهُ في "الذخيرة".

(قوله: أفادَهُ في "الذخيرة") وكذا أفادَهُ في "البحر"، لكنْ فيه نظرٌ، فإنَّ قولَها: ((تزوجتَ عني امرأة)) لا يَحْتَمِلُها؛ لقِرائتهِ بـ: ((عليَّ)) وإنَّ كانَ لفظُ ((امرأة)) المجردُ يتناولُها وغيرها.

(١) 'شرح الجامع الصغير': كتاب الأيمان - باب اليمين في القتل والصرب ٢/١٦٦ أ.

(٢) "الحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٨٥.

(٣) لم يثر على التصحيح في 'المسوط' وعنه في شرحه عني 'الجامع الصغير'.

﴿فروع﴾

يتفرَّغُ على الحث نفواتِ المحلِّ نحو: إن لم تصبِّي هذا في هذا الصَّحْرِ فأت كذا فكسرتُه، أو: إن لم تذهبي فتأتي بهذا الحمام فأت كذا فطارَ الحمام طُفقت. قال لمحرمة: إن تروجتُ فعبدي حرٌّ فتروَّجَّها حنث؛ لأنَّ يمينه تنصرفُ إلى ما تُصوِّرُ. حلفَ لا يتزوجُ بالكوفةِ عقدَ خارحها؛.....

[١٨٠٩٦] (قوله: نفواتِ المحلِّ) أي: المذكور في مسألة ((إن لم أع هذا الرقيق لبح)) فكان الأول ذكر ذنك هناك، كما فعل في "الحر" ^١ و "لهر" ^٢.

[١٨٠٩٧] (قوله: فكسرتُه) أي: عني وجه لا يمكن لتأنيده إلا بسبب حديد كما هو ظاهر.

[١٨٠٩٨] (قوله: صُفقت) أي: لطلال يمين سنجحة لبر، كما إذا كان في لكور ماءً فصُفقت، عني م مر، "نهر" ^٣، وأراد بطلانها بطلان بقائها، وقيل في "سهر" ^٤ "يصد" ((وكان ذنك في الحمام يمين الفور، وإلا فعودُ حمام بعد انصراف ممكن عقلاً وعدة)) فتدبره.

١٢٣ ٣

[١٨٠٩٩] (قوله: قال لمحرمة) أي: ساء أو رصداً أو مُصاهرة، ص ^٥.

[١٨١٠٠] (قوله: إلى ما تُصوِّرُ) وهو العقدُ عليها فإنها محسنة في حمية، قال في "انتارخانية" ^٦: ((ووقال: إن تروجتُ خدار أو حمرا فعبدي حرٌّ لا تعفُ يمينه)) هـ، أي: لأنه غير محل أصلاً، وفيه ^٧: ((قال لأختي: إن كحنتُ فأت طالق تنصرفُ إلى لعقد. ولو لامرأته أو حريمه [١١٧ و ٤] إلى الوعد، حتى لو تروَّجَّها بعد إطلاق أو لعق لا يحس)).

[١٨١٠١] (قوله: عقدَ خارحها) أي: بنفسه أو وكيله، فإذا كان في كوفة وعقد وكتبه

(١) 'سحر' كتب لأيمان - باب اليمين في بيع وشراء، ج ٤ ٣٨٥

(٢) 'سهر' كتب لأيمان - باب اليمين في بيع وشراء، ج ٤ ٢٩٤

(٣) 'ط' كتب لأيمان - باب اليمين في بيع وشراء، ج ٢ ٣١٧

(٤) 'انتارخانية' كتب لأيمان - فصل الحادي عشر في حلف عني بعود ٤٨٣ ٤ بصرف

لأنَّ المعتبر مكانُ العقد. إِنْ تزوّجَتْ نَيْباً فَهِيَ كَذَا فَصَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ تزوّجَهَا تَابِياً لَا تَصُقُّ اعتباراً للعرض، وقيل: تطلق. حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ مِنْ بَنَاتِ فُلَانٍ وَلَيْسَ لِفُلَانٍ بِنْتُ لَا يَحْتُ بِمَنْ وُلِدَتْ لَهُ، "بحر" (١).....

خارجها لا يحت، كما في "الخانية" (٢) عن "حيل الخصاص" (٣).

[١٨١٠٢] (قوله: لأنَّ المعتبر مكانُ العقد) فهو تزوّجَ امرأةً بالكوفة، وهي في البصرة، زوّجَهَا مِنْهُ فَضُولِيٌّ بَلَا أَمْرَهَا فَأُجَازَتْ وَهِيَ فِي الْبَصْرَةِ حَنْتَ الْخَالِفُ، وَيَعْتَبَرُ مَكَانُ لِعَقْدٍ وَزَمَانُهُ لَا مَكَانُ الْإِجَازَةِ وَزَمَانُهَا، "خانية" (٤).

[١٨١٠٣] (قوله: اعتباراً للعرض) فَإِنَّ غَرْضَهُ غَيْرُ الَّذِي مَعَهُ.

[١٨١٠٤] (قوله: لَا يَحْتُ بِمَنْ وُلِدَتْ لَهُ) قَالَ "الصَّدر الشَّهيد": هَذَا مُوَافِقٌ قَوْلَ "مَحْمَدٍ"، أَمَّا مَا يُوَافِقُ قَوْلَهُمَا فَقَدْ ذَكَرَ فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" (٥): أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ امْرَأَةَ فُلَانٍ، وَلَيْسَ لِفُلَانٍ امْرَأَةٌ ثُمَّ تزوّجَ امْرَأَةً وَكَمَّمَهَا احْتَفَ حَنْتَ عِنْدَهُمَا، خِلَافاً لـ "مَحْمَدٍ"، وَفِي "الْحِجَّةِ": وَالْفَتْوَى عَنِ قَوْلِهِمَا، "تَأْتِرُ خَانِيَةً" (٦).

(قول "الشارح": اعتدراً للعرض إلخ) أي: فتكون هذه امسألة مستثناة من قولهم: الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض. أهـ سندي. وعلى ما تقدم - من أنَّ المعتقد أنَّ لأيمان مبنية على الأغراض وإن لم يساعدها اللفظ - فالأمر واضح.

(١) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج ولصوم والصلاة وغيرها ٤ ٣٧٨ تنصرف.

(٢) 'الخانية': كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٢ ٣٥ - ٣٦ تنصرف (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٣) "حيل": باب النكاح ص ٨٦.

(٤) 'الخانية': كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٢ ٣٦ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٥) لم نعر عبيد في مظانها في "الجامع الصغير"

(٦) 'التأثير خانية': كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر: في احتف عبي معهود - نوع منه في السكح ٤ ٤٨٠ تنصرف.

(النَّكْرَةُ تَدْخُلُ تَحْتَ النَّكْرَةِ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا) تَدْخُلُ تَحْتَ النَّكْرَةِ، فَلَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ أَحَدٌ فَكَذَا وَالدَّارُ لَهُ أَوْ لغيرِهِ فَدَخَلَهَا الْحَالِفُ حِنْثٌ.....

مطلب النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا تدخل

[١٨١٠٥] (قوله: النكرة تدخل تحت النكرة إلخ) المراد بالنكرة ما يشمل المَعْرِفَ مِنْ وَجْهِ كَالْعِلْمِ الْمَشَارِكِ لَهُ غَيْرُهُ فِي الْأَسْمِ، وَكَالْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ أَفْرَادٌ مِثْلُ: نِسَائِي طَوَائِقُ كَمَا يَظْهَرُ، وَالْمَرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ كَمَا قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((مَا كَانَ مَعْرِفًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَهُوَ مَا لَا يَشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ كَالْمَشَارِإِلَيْهِ، كَهَذِهِ الدَّارِ وَهَذَا الْعَبْدِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ كِدَارِي وَعَبْدِي، أَمَّا الْمَعْرِفُ بِالْأَسْمِ كَمُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كِدَارٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ النَّكْرَةِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَقْطَعُ الشَّرْكََةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلِذَا يُحَسَّنُ الْأَسْتِغْنَاءُ يَقُولُ: مَنْ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَبَقِيَ فِيهِ نَوْعٌ تَنْكِيرٍ، فَمِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ يُخْرَجُ عَنْ أَسْمِ النَّكْرَةِ، وَمِنْ حَيْثُ التَّنْكِيرُ لَا يُخْرَجُ، فَلَا يُخْرَجُ بِالشَّكِّ وَالْإِحْتِمَالِ، وَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ قَالَ: فَلَانَةُ بِنْتُ فَلَانٍ أَتَيْتُ تَرْوُجَهَا طَالِقًا، حَيْثُ يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِالْأَسْمِ لَا بِالتَّرْوُجِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِحْتِمَالَ لِلخُرُوجِ هُنَا، وَلَا يَرُدُّ أَيْضًا: كَرُ امْرَأَةٍ أَتَرْوُجُهَا مَا دَامَتْ عَمْرُةً حَيَّةً فَهِيَ طَالِقٌ، حَيْثُ لَا تَطْلُقُ عَمْرُةٌ إِذَا تَرْوُجُهَا؛ لِأَنَّ عَامَّةَ الْمُسَائِحِ عَلَى تَقْيِيدِهِ بَمَا إِذَا كَانَتْ مُشَارًا إِلَيْهَا، بِأَنْ قَالَ: عَمْرُةٌ هَذِهِ، وَإِلَّا دَخَلَتْ تَحْتَ أَسْمِ امْرَأَةٍ، وَلِأَنَّ الْأَسْمَ وَالتَّنْسِبَ وَضِعَا لِتَعْرِيفِ الْغَائِبِ لَا الْحَاضِرِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْإِشَارَةِ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ))، وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَمَا ذُكِرَ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ الْمَعْرِفَةِ تَحْتَ النَّكْرَةِ، إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، بِخِلَافِ [١/١٨٨ق/٤] الْجُمْلَتَيْنِ كَمَا يَأْتِي^(١).

[١٨١٠٦] (قوله: والدَّارُ لَهُ أَوْ لغيرِهِ) أَشَارَ بِالتَّعْمِيمِ إِلَى خِلَافِ "الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ"، حَيْثُ قَالَ: ((إِنَّ الدَّارَ لَوْ كَانَتْ لَهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَنْ دُخُولِ دَارِ نَفْسِهِ))، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ نَفْسَهُ لَغَيْظٍ وَنَحْوِهِ، كَمَا فِي "شَرْحِ التَّلْخِصِ".

(١) الْمَقُولَةُ [١٨١١٥] قَوْلُهُ: ((إِلَّا الْمَعْرِفَةُ فِي الْجَزَاءِ الْإِلْخ)).

لتنكيره، ولو قال: داري أو دارك لا حنث بالخالف لتعريفه، وكذا لو قال: إن مسَّ هذا الرأس أحدٌ وأشار إلى رأسه لا يحنث الخالف بمسه؛ لأنه متصلٌ به خِلقةٌ.....

[١٨١٠٧] (قوله: لتنكيره) أي: لتنكير^(١) الخالف نفسه حيث لم يعينها بإضافة الدار إليه؛ لأنَّ الدار - وإنْ ذُكرت بالإشارة إليها - لم يتعين مالُكها، بخلاف الإشارة إلى جزئها كـ: هذا الرأس كما يأتي^(٢).

[١٨١٠٨] (قوله: لا حنث بالخالف) كان المناسبُ زيادةً ((والمخاطب)) أي: في قوله: ((دارك))، وفي بعض النسخ: ((لا حنث بالمالك)) وهي أولى.

[١٨١٠٩] (قوله: لتعريفه) أي: من كلِّ وجه؛ لأنَّ ياءَ التكلُّم وكافَ المخاطب لا يدخلُ فيهما غيرُهما فلا يدخلان تحتَ النكرة، وهي ((أحد)) إلا أنَّ ينوي دخولَ نفسه أو المخاطب؛ لأنَّ ((أحد)) شخصٌ من بني آدمَ وهما كذلك، وكذا لو قال: إنَّ ألبستُ هذا القميصَ أحدًا فأنت طالق لا يدخلُ الخالف، فلا يحنث إذا ألبسه لنفسه إلا بالنية، وكذا لو قال لعبيده: أعتق أيَّ عبيدي شئت لا يدخلُ المخاطب حتى لو أعتق نفسه لا يعتق؛ لأنَّ الضميرَ المستترَ في ((أعتق)) معرفةٌ فلا يدخلُ تحتَ ((أي))؛ لأنها وإنْ كانت عند النحاة معرفةً بالإضافة إلاَّ أنَّها بمنزلة النكرة؛ لأنها تصحبُ النكرة لفظاً مثل: أيُّ رجل، ومعنى مثل: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرِيهَا﴾ [النمل - ٣٨]؛ لأنَّ المعنى: أيُّ واحدٍ منكم، ولأنَّ الأمرَ بالإعتاق توكيلٌ فلا يدخلُ المأمورُ فيه كقولها لرجل: رَوِّحني مَنْ شئت، ليسَ له أن يزوجها من نفسه، وتماؤه في "شرح التلخيص".

(قوله: ولأنَّ الأمرَ بالإعتاق توكيلٌ إلخ) فيه: أنه بمعنى ما قبله، فإنَّ عدمَ دخولِ المأمورِ لكونه معرفةً غيرَ داخلية تحت: ((أيَّ عبيدي إلخ)).

(١) في "الأصل": ((أي: لاسمه تنكير الخالف))، وهو خطأ.

(٢) في هذه الصحبة "در".

فكان معرفة أقوى من ياء الإضافة، "بحر"^(١). وذكره "المصنف" قبيل^(٢) باب اليمين في إطلاق معزياً "للأشياء". (إلا)^(٣) بالنية و (في العلم) ك: إن كلم غلام محمد بن أحمد أحد فكذا دخل الحالف لو هو كذلك لجواز^(٤) استعمال العلم في موضع النكرة^(٥) فم يخرج الحالف من عموم النكرة^(٦)، "بحر"^(٧). قلت: وفي الأشياء^(٨): ((المعرفة لا تدخل تحت

[١٨١١٠] (قوله: فكان) أي: الحالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من ياء الإضافة، أي:

أقوى تعريفاً من تعريف ياء الإضافة.

[١٨١١١] (قوله: إلا بالنية) أي: لو نوى دخول المعرف تحت النكرة فإنها تشمه وغيره كما

مر^(٩) فيحنت، قال في "الذخيرة": ((لأنه نوى المحاز وفيه تغليظ عليه فيحنت بما نوى، ويحنت بغيره؛ لأنه الظاهر في القضاء)).

[١٨١١٢] (قوله: وفي العلم) لا حاجة إلى استثنائه لما قدمناه^(١٠) من أن المراد بالمعرفة ما كان

معرفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركه غيره.

[١٨١١٣] (قوله: دخل الحالف لو هو كذلك) أي: لو كان اسمه محمد بن أحمد والغلام له،

فإذا كلم غلامه حنت، وأما لو كان الحالف غيره فإنه يحنت بالأولى؛ لأنه منكر من كل وجه.

[١٨١١٤] (قوله: لجواز استعمال العلم في موضع النكرة) أي: من حيث إن المسمى بهذا الاسم

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٨٦/٤.

(٢) انظر "المنح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ١/١ ق ٢٠٤/ب معزياً إلى "الخلاصة" لا إلى "الأشياء" كما ذكر "الشارح".

(٣) في "ط": ((لا)).

(٤) في "ب": ((خواز))، وهو خطأ طاعياً.

(٥) في "ب": ((الكرة))، وهو تحريف.

(٦) في "ب": ((للكرة))، وهو تحريف.

(٧) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٨٦/٤ بتصرف.

(٨) "الأشياء والنظائر": كتاب الإيمان ص ٢١٤، معزياً إلى "الظهيرية".

(٩) المقولة [١٨١٠٩] قوله: ((لتعريفه)).

(١٠) المقولة [١٨١٠٥] قوله: ((الكرة تدخل تحت الكرة إلح)).

النكرة (إلا المعرفة في الجزاء))، أي: فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط، ك: إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق فدخلت هي طلقت، ولو دخلها هو لم يحنث؛ لأن المعرفة لا تدخل تحت النكرة، وتماؤه في القسم الثالث من أيمان "الطهيرية"^(١). (ويجب حج أو عمرة ماشياً).....

١٢٤٣ كثير، فصار كأنه قال: من كلم غلام رجل مسمى بهذا الاسم، ولو قال: كذلك لم يتعين الخالف فصح دخوله [١١٨/٤ ب] تحت النكرة التي هي ((أحد)).

[١٨١١٥] (قوله: إلا المعرفة في الجزاء إلخ) وكذا عكسه، وهو المعرفة في الشرط؛ فإنها تدخل تحت النكرة في الجزاء.

وحاصله - كما في "شرح التلخيص" - : ((أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة إذا كانت في جمه واحد، فهو في جملتين لا تمتنع دخولها؛ لأن النسيء لا يتصور أن يكون معرفاً منكراً في جمه واحد، بخلاف الجملتين لأنهما كالكلامين، ففي: إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق، فدخلتها هي نطق؛ لأنها وإن كانت معرفة بقاء الخطاب إلا أنها وقعت في الجزاء، فلم يمتنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي ((أحد))، وفي قوله لها: إن فعلت كذا فنسائي طوالق، ففعلت المحاطبة تطلق معهن؛ لأنها معرفة في الشرط فجاز أن تدخل تحت الجزاء وتكون منكراً في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء)) اهـ.

وبه علم أن ((نسائي)) نكرة هنا وإن أضيف إلى الضمير؛ لأن المراد بالنكرة ما ليس معرفاً من كل وجه وهذا كذلك، ولذا يصح الاستفهام عنهن فيقال: من نساؤك؟ كما مر^(٢) في العلم. [١٨١١٦] (قوله: لأن المعرفة إلخ) علّة لقوله: ((لم يحنث))، والمراد بالمعرفة بقاء المتكلم في: ((داري))، وقوله: ((لا تدخل تحت النكرة)) أي: التي في جملتها.

مطلب: قال: عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة

[١٨١١٧] (قوله: ويجب حج أو عمرة ماشياً إلخ) أي: استحساناً، وعلله في "الفتح"^(٣):

(١) اطر "الطهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث من الكتاب - الفصل الثاني في تخلف الظلمه ق ١٣٩/أ.

(٢) ص ٩٨ - "در".

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥١/٤

من بلده (في قوله: عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة، وأراق دماً إن ركب)

((بأنه تعورف إيجاب أحد النُسكين به، فصار فيه مجازاً لغوياً حقيقة عرفية، مثل ما لو قال: عليّ حجة أو عمرة، وإلا فالقياس أن لا يجب بهذا شيء؛ لأنه التزم ما ليس بقربة واجبة - وهو المشي - ولا مقصودة)) اهـ.

وقدّمنا^(١) أول الأيمان في بحث النذر أن مثله النذر بذبح؛ فإنه عبارة عن النذر بذبح شاء، وقدّمنا^(٢) أن صيغة النذر تحتل اليمين، كما مر^(٣) بيانه في آخر كتاب الصوم، فلذا ذكروا مسائل النذر في الأيمان، فافهم.

(١٨١١٨) (قوله: من بلده) قال في "النهر"^(٤): ((ثم إن لم يكن بمكة لزمه المشي من بيته على الرجح لا من حيث يحرم من الميقات، والخلاف فيما إذا لم يحرم من بيته، فإن أحرم منه لزمه المشي منه اتفاقاً، وإن كان بمكة وأراد أن يجعل الذي لزمه حجةً، فإنه يحرم من الحرم، ويخرج إلى عرفات ماشياً إلى أن يطوف طواف الزيارة كغيره، وإن أراد إسقاطه بعمرة فعليه أن يخرج إلى الحل، ويحرم منه، وهل يلزمه المشي في ذهابه؟ [١/١٩٤/٤] خلاف، والوجه يقتضي أنه يلزمه؛ إذ الحاج يلزمه المشي من بلده مع أنه ليس محرماً بل ذاهباً إلى محل الإحرام ليحرم منه، فكذا هذا)) اهـ. والتوجيه لصاحب "الفتح"^(٥)، وتبعه في "البحر"^(٦) أيضاً.

(١٨١١٩) (قوله: إن ركب) أي: في كل الأوقات أو أكثرها فإن ركب في غير ذلك تصدق بقدره، "ط"^(٧).

(١) المقولة [١٧٣٨١] قوله: ((وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر)).

(٢) المقولة [١٧٣٦١] قوله: ((ومن بدر نذراً مطلقاً)).

(٣) المقولة [٩٤٢٠] قوله: ((كفر فقط)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٤/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٣/٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٦/٤.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٨/٢.

لإدخاله النقص^(١)، ولو أراد بيت الله^(٢) بعض المساجد لم يلزمه شيء (ولا شيء ب: عني الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم أو) إلى (المسجد الحرام) أو باب الكعبة أو ميزابها (أو الصفا أو المروة) أو مزدلفة أو عرفة؛ لعدم العرف (لا يعتق عبدٌ قيل له: إن لم أحجَّ العام فأنت حرٌّ) ثم قال: حججت، وأنكر العبد وأتى بشاهدين (فشهدا بنحره) لأضحيت^(٣) (بكوفة) لم تقبل؛ لقيامها على نفي الحج؛ إذ انتضحية لا تدخل تحت القضاء، وقال "محمد": يعتق، ورجحه "الكمال"^(٤). (حلف لا يصوم حيث يصوم ساعة بنية).....

[١٨١٢٠] (قوله: لإدخاله النقص) أي: فيما التزمه.

[١٨١٢١] (قوله: أو المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام) هذا قوله، وقالوا: لزمه في هذين أحد النُسكين، والوجه أن يُحمل على أنه تعورف بعد الإمام إيجاب النُسك فيهما فقالا: به فبرتفع الخلاف كما حققه في "الفتح"^(٥)، وتعه في "البحر"^(٥) وغيره.

[١٨١٢٢] (قوله: لعدم العرف) علة لجميع ما تقدّم، فليس الفارق في هذه المسائل إلا العرف، "ط"^(٦).

مطلب: إن لم أحجَّ العام فأنت حرٌّ فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق

[١٨١٢٣] (قوله: لم تقبل إلح) أي: عندهما، لأنها قامت على النفي؛ لأن المقصود منها نفي الحج لا إيجاب التضحية لأنها لا مطلب لها، فصرّ كما إذا شهدوا أنه لم يحج، غاية الأمر أن هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد لكنه لا يميّز بين نفي ونفي تسييراً، 'هداية'^(٧).

مطلب: شهادة النفي لا تقبل إلا في الشروط

وحاصلها: أنه لا يمصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد فتقبل الشهادة به، أو لا فلا،

(١) في 'د'. ((النقص)) بالصاد، وهو تحريف

(٢) لفظ الحلالة ليست في 'د'

(٣) في 'و' و 'د': ((الأضحية))

(٤) "الفتح" كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤ ٤٥٣

(٥) 'البحر'. كتاب الأيمان - باب اليمين في بيع وشراء إلح ٤ ٣٨٦

(٦) 'ط': كتب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ٤ ١٧٨.

(٧) 'الهداية': كتب الأيمان - باب اليمين في الحج وصلاة وصوم ٢ ٩١

بل لا تقبلُ عسى النفي مطلقاً، نعم تقبلُ عسى لنفي في الشُّروط، حتَّى لو قالَ لعبده: إنَّه قد تدخلُ الدَّارَ اليومَ فأنتَ حرٌّ، فشهدَ، أنَّه لم يدخلها قبلت ويُقضى بعقِّه، كم في "المبسوط"^(١). وأوردَ: أنَّ ما نحنُ فيه كذلك، وأُجيبَ: بأنَّها قامت على أمرٍ مُعَيَّن، وهو كونهُ خارجَ البيتِ فثبتَ النفيُ ضمناً، واعتراضه في "الفتح"^(٢): ((بأنَّ العبدَ كما لا حقَّ له في التَّضحية لا حقَّ له في الخروج، فإذا كانَ مناطُ القَبولِ كونَ المشهودِ بهِ أمراً وجودياً متضمناً للمدعى بهِ، كذلكَ يجبُ قبولُ شهادةِ التَّضحيةِ المتضمنةِ للنفي، فقولُ "محمَّد" أوجهٌ)) اهـ، وتبعه في "البحر"^(٣) و"النَّهر"^(٤)، لكنَّ أجابَ "المقدسي" في "شرحه": ((بأنَّ الشَّهادةَ بعدمِ الدُّخولِ أوَّلَت بالخروجَ الَّذي هو وجوديُّ صورة، وفي الحقيقةِ المقصودُ أنَّ الخروجَ يمكنُ الإحاطةَ بهِ بلا ريبٍ بأنَّ يُشاهدَ العبدُ خارجَ الدَّارِ في جميعِ اليومِ، فهي نفيٌ محصورٌ، بخلافِ التَّضحيةِ بالكوفةِ، لستُ ضدّاً للصحِّ، عسى أنَّه يمكنُ أن يكونَ ذاكَ كرامةً له،

(قوله: على أنَّه يمكنُ أن يكونَ ذلكَ كرامةً له) يخ) فيه تأمُّلٌ، فقد قالَ في المحيطِ الرهانيِّ من الفصلِ السابعِ عشرٍ من الشَّهاداتِ: شهدَ أَنَّهُ طَلَّقَ امرأتهُ يومَ النحرِ بمي، وشهدَ آخرانِ أَنَّهُ اعتَقَ عبدهُ بعدَ ذلكَ اليومِ بالرقَّةِ قضى بالطلاقِ في الوقتِ الأوَّلِ، ثُمَّ ينظرُ بعدَ ذلكَ: إنَّ كانَ بينَ الوقتينِ ما يستقبُّه أن يكونَ في المكانينِ جميعاً بأسرعَ ما يقدرُ عليه من لسيرِ قضى شهادتهما جميعاً، وإنَّ كانَ لا يستقبُّه بطلِ الوقتِ الثاني؛ لأنَّه لما وجبَ قبولُ الأوَّلِ - لإثباتها تاريخاً سابقاً - تعيَّنَ البطالانِ في الثانية؛ فتعزَّرَ اجماعُ بينهما، ولا يُقالُ: العملُ بهما ممكناً؛ فإنَّه لا يستحيلُ كونهُ في يومٍ واحدٍ بهذينِ المكانينِ، وكذلكَ في هذينِ الوقتينِ؛ لأنَّه لا يُعَدُّ منَ لأولياءٍ؛ لأنَّا نقولُ: الوسيُّ لا يحدُّ ما فعَّه حتَّى تُقامَ سيَّنةٌ عليه، فلا تُصوَّرُ المسألةُ فيه، ولأنَّ الأحكامَ إنما تُسى عسى ما عيه قدرةُ النَّاسِ باعتبارِ العادة، ولا تُسى على ما يُتصوَّرُ من أقدارِ اللهِ تعالى، ثُمَّ رُيتُ عسَ يحیی السَّيراميَّ م نصُّه: بعدمِ أنَّ شهادَةَ عسى النفي لا تُقبَلُ مطلقاً عندَ صاحبِ "الهداية"، وفصلٌ غيرُهُ عسى وجوهُ ثلاثة: أحدها: أنَّها تُقبَلُ إنَّ أحاطَ الشَّاهدُ عملاً بالنفي وإلا فلا، وثانيها: أنَّها تُقبَلُ في الشُّروطِ دونَ غيرها، وثالثها: أنَّها تُقبَلُ

(١) 'المبسوط': كتاب الدعوى - باب شهادة أهل الذمة في ميراث ٥٣/١٧ يتصرف.

(٢) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٤

(٣) 'سحر': كتاب الأيمان - باب يمين في بيع وشراء الخ ٣٨٧

(٤) 'أنهر': كتاب الأيمان - باب يمين في بيع وشراء بيع في ٢٩٤ ب.

وإن أفطرَ لوجودِ شرطِهِ،.....

وهي جائزة كما قالوا في المشرقي والمغربية، فتأمل)) اهـ.

مطلب: حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة

[١٨١٢٤] (قوله: لوجودِ شرطِهِ) وهو الصَّومُ الشرعي؛ إذ هو الإمساكُ عن المفطرِ عسى قصدِ التَّقَرُّبِ وقد وُجِدَ تمامُ حقيقته، وما زادَ على أدنى إمساكٍ في وقته فهو تكرارُ الشرطِ، ولأنَّهُ بمجردِ الشُّروعِ في الفعلِ - إذا تَمَّتْ حقيقته [٤/١١٩ق/ب] - يسمَّى فاعلاً، ولذا نُزِّلَ "إبراهيم" عليه السَّلامُ ذابحاً بإمرارِ السَّكينِ في محلِّ الذَّبْحِ، فقيلَ له: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّبَّ بَأْسًا﴾ [الصَّافَّات - ١٠٥]، بخلافِ ما إذا كانت حقيقته تتوقَّفُ على أفعالٍ مختلفةٍ كالصَّلَاةِ كما يأتي^(١)، "فتح"^(٢)، واعترضَ بأنَّ الصَّومَ

إذا قرنَ النفيَ بالإثباتِ، ودليلُ صاحبِ "الهداية": أنَّ الشَّاهِدَ بالنفي قد يَبْقَى على ظاهرِ العدمِ، وقد يكونُ عيْنه، فهو الزمنا مقاضي أن يسأله - أنْ شهادته بالنفي بقاءً على ظاهرِ العدمِ، أو لإحاطةِ علمِهِ بالنفي، أو لكونِهِ شرطاً - يلزمُهُ الجرحُ ولزومُ ما لا يلزمُهُ، فلا يُقبلُ مطلقاً تيسيراً، ودليلُ الوجوه الثلاثة، أمَّا الأولُ: فلأنَّ الشَّهادةَ منيَّةً عسى التيقنُ بالمشهودِ به، نفيًا كان أو إثباتًا، فإذا تيقنَ بالنفي فلا وجهَ لعدمِ قولِ شهادته به، وكونُهُ عدلاً دليلاً يقيسه، فلا حاجةَ إلى السؤالِ، فلا يلزمُ الجرحُ، وأمَّا الثاني: فلأنَّ النفي إذا كان شرطاً لا يُقصدُ نفيه. فيتحمَّلُ فيه ما لا يتحمَّلُ في غيره، ومراتبُ الشَّهادةِ متفاوتةٌ، حتَّى شرطُ الزمنا ما لم يُشترطْ لغيرِهِ، وأمَّا الثالثُ: فلأنَّهُ كم من شيء ثبتَ ضمناً وإن لم يثبتَ قصداً، ويردُّ على صاحبِ "الهداية": تعليقُ العنقِ بعدمِ الدُّخُولِ، فإنَّ حابَّ بأنَّه شهادةٌ بالكونِ خارجِ الدارِ وهو وجوديٌّ، يردُّ عليه: أنَّ الشَّهادةَ في مسألةِ الكتابِ شهادةٌ بالكونِ خارجِ مكَّةَ في أيامِ الحجِّ، وهو وجوديٌّ، وسببُ الكوِّينِ إلى الدُّخُولِ تحتَ القضاءِ وعدمِهِ سواءً، ويردُّ عسى غيره: أنَّ الشَّهادةَ باسمي في مسألةِ الكتابِ قد اجتمعَ فيها الوجوهُ الثلاثةُ المذكورة؛ لأنَّ علمَ الشَّاهدِ قد أحاطَ باسمي الحجِّ وهو شرطٌ، وقد قارنَ الإثباتَ، فيسفي أنْ يُقبلَ الشَّهادةُ به عندَ الفرقِ الثلاثِ، ولم يُقبلَ على قولِ أسي حجةً "وأي يوسف"، وكفى قولُهُما حجةً لصاحبِ "الهداية"، ويمكنُ أنْ يتكلَّفَ لتوجيهِ قولِهِم: أنَّ الشَّهادةَ في مسألةِ كتابِ إنما هي بالتَّضحيةِ صريحاً وإنْ لزمها الشَّهادةُ بنفيِ الحجِّ ضمناً، والتَّضحيةُ ليستْ بشرطٍ لحريةِ، فلا تدخلُ تحتَ القضاءِ فلا يُقبلُ، حتَّى لو كانت بالنفي صريحاً لقبلتْ عندهما، لكنْ يُحتاجُ إلى الروايةِ ولمَّحها.

(١) المقولة [١٨١٣٠] قوله: ((بركعة)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٤.

الشرعي أقله يوم، وأجيب بأنه يطلق شرعاً على ما دونه، ودفع بأن المطلق ينصرف إلى الكامل.
قلت: جوابه أن هذا لو قال: ((صوماً)) كما يأتي^(١)، أمّا بدون تصريح بمصدر أو ظرف، فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالأقل، ولهذا يقال في الشرع والعرف: إنه صام ثم أفصر، فيبحث لوجود شرط الحنث قبل الإفطار، ثم لا يرتفع بعد تحقّقه، فافهم.

ثم أعلم أن ما ذكره "المصنف" هنا كبقية المتن مخالف لما قدمه^(٢) في هذا الباب من أنه: ((لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد)) كما قدمناه^(٣)، وكنت أجبت عنه في باب نكاح الرقيق^(٤) بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقته الشرعية على وجه الصحة، فلا يضره عروض الفساد بعد ذلك، ويفيده ما ذكرناه^(٥) عن "الفتح" من التعليل، وعليه فقوله: ((دون الفاسد)) احتراز عن الفاسد ابتداءً، كما لو نوى الصوم عند الفجر وهو يأكل، أو شرع في الصلاة محدثاً، فليأمل.

ثم رأيت في "الفتح"^(٦) ما يفيد المنافاة بين القولين حيث استشكل^(٧) المسألة المارة^(٨) ثم أحاب بأن ما هنا أصح؛ لأنه نص "محمد" في "الجامع الصغير"^(٩) لكنه بعد أسطر أحاب مسنداً

(قوله: وأجيب بأنه يطلق شرعاً على ما دونه إلخ) هذا الجواب غير دافع للسؤال، بل هو عينه في المعنى؛ إذ إطلاقه على ما دونه يناهي أن أقله يوم، والأصوب في الجواب أن يقال: إن قولهم ((أقله يوم)) إنما هو في الصوم الذي يترتب عليه الثواب، وهذا لا يناهي أنه يتحقق بلحظة.

(١) ص ٦٠٥ - "در".

(٢) ص ٥٨٩ - "در".

(٣) المقولة [١٨٠٧٨] قوله: ((وكذا لو حلف لا يصلي إلخ)).

(٤) المقولة [١٢٣٩٤] قوله: ((وصلاة)).

(٥) في هذه المقولة.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤ / ٤٥٥.

(٧) في "ب": ((المتشكّل))، وهو خطأ طباعي.

(٨) في هذه المقولة.

(٩) "الجامع الصغير" - كتاب الأيمان - مسائل في كتاب الأيمان لم تدخل في الأبواب ص ٢٧٥.

(ولو قال:) لا أصوم (صوماً أو يوماً حنثَ بيوم)؛ لأنه مطلقٌ فيصرفُ إلى الكامل^(١) (حلفَ ليصومنَّ هذا اليومَ وكانَ بعدَ أَكَلِهِ أو بعدَ الزوالِ صحَّت) اليمينُ (وحنثَ للحال)؛ لأنَّ اليمينَ لا تعتمدُ الصَّحَّةَ بل التصوُّرُ.....

لـ"الذَّحيرة" بأنَّ المرادَ بالفسادِ ما لم يُوصَفْ بوصفِ الصَّحَّةِ في وقتٍ بأنَّ يكونَ ابتداءُ الشُّروعِ غيرَ صحيحٍ. وقال: وبه يرتفعُ الإشكالُ. وتبعهُ في "البحر"^(٢) و"النَّهر"^(٣). وهذا عينُ ما فهمتهُ من الإشكالِ والحوابِ، واحمدُ لله على إلهامِ الصوابِ.

١٨١٢٥١ (قوله: لأنَّه مطلقٌ إلح) علَّةٌ للمسألَتَيْنِ. أي: فلا يراؤُ ما يومٌ بعضُهُ وكذا في ((صوم))؛ لأنَّ المرادَ بهما المعنُى شرعاً، فافهم. قالَ في "الفتح"^(٤): ((أمَّا في (يوماً) فصاهرٌ، وكذا في (صوماً)؛ لأنَّه مطلقٌ فيصرفُ إلى الكامل، وهو المعنُى شرعاً، ولذا قلنا: لو قال: به عىَّ صومٌ وحبَّ عليه صومٌ يومٌ كاملٌ بالإجماع، وكذا إذا قال: عىَّ صلاةً تحبُّ ركعتانِ عذب، لا يقال: المصدرُ مذكورٌ بذكرِ الفعلِ فلا فرقَ بينَ حلفِهِ لا يصومُ ولا يصومُ صوماً، فيبغى أنَّ لا يحنثَ في الأوَّلِ إلاَّ بيومٍ - لأنَّ نقولُ: الثَّابِتُ في صمنِ الفعلِ ضروريٌّ لا يظهَرُ أثرُهُ في غيرِ تحقُّقِ الفعلِ، بخلافِ الصَّريحِ فإنَّه اختياريٌّ يترتَّبُ عليه حكمُ المطلقِ فيوحُ الكمال)) اهـ.

١٨١٢٦ (قوله: لأنَّ اليمينَ إلح) حوابٌ عمَّا أوردَ [٤ و ١٢٠] من أنَّ اليمينَ هنا صحَّتْ مع

(قوله: حوابٌ عمَّا أوردَ من أنَّ اليمينَ هنا صحَّتْ مع أنَّه مقرونٌ بذكرِ اليومِ إلح) جعتهُ في "صحح إيراداً على المسألة استأنفةً وتعليقاً، بأنَّه مطلقٌ، فيصرفُ إلى الكامل، وأوصَحَ في "المسألة" الإشكال، وذكرَ له حواشٍ غيرَ حوابِ "الصحح" حيثُ قالَ: ((وعندَ ذكرِ المصدرِ صريحاً فيصرفُ إلى الكامل، وهو الصَّومُ لغةً وشرعاً، فإنَّ قيلَ يُشكَلُ هذا بما هوَ قالَ. واللهُ لأصومُ هذا اليومَ، وكانَ ذلكَ بعدَ ما أَكَلْتُ أو شربَ، أو بعدَ الزوالِ صحَّ بحسبِهِ بالاتِّفاقِ، والصَّومُ مقرونٌ باسمٍ، ومع ذلكَ لم يُردَّ به الصَّومُ الشرعيُّ؛ فإنَّه بعدَ ما ذكرَ غيرَ متصوِّرٍ، والحوابُ

(١) و . و . ((فيصرفُ إلى الكامل))، و . و . د . ((فيصرفُ لنكامل))

(٢) 'النَّهر' كتاب الأيمان - د . سمير في بيع وشراء إلح ٤ ٣٨٧

(٣) 'النَّهر' كتاب الأيمان - د . سمير في بيع وشراء إلح ٤ ٢٩٤ -

(٤) 'الفتح' كتاب الأيمان - د . سمير في حجج والصلاة والصوم ٤ ٤٥٤

كتصوره في الساسي. وهو (كما لو قال لامرأته: إن لم تصنّي اليوم فأنت كذا فحضت من ساعتها أو بعد ما صلت ركعة) فإنّ اليمين تصحّ وتطنق في الحال؛ لأنّ دُرُورَ الدم لا يمنع

أنّه مقروءٌ بذكرٍ ليومٍ ولا كمالٍ، وردّ في 'فتح' الإيراد ((بأنّ كلامه كان في المصنوع وهو لفظ (يوماً)) ولفظ (هذا اليوم)) مقبلاً معرّفًا، ويحدّ تشكُّل هذه مسألة وآتي بعدها على قول "سي حيفة" و'محمد'؛ لأنّ التصوّر شرعاً منتفٍ، وكونه ممكناً في صورة أخرى - وهي صورة سنان والاستحاصة - لا يفيد؛ حيث كان في صورة الخلف مستحبلاً شرعاً؛ لأنّه لم يحذف إلّا على الصّوم والصلّة استرعيتين، أمّا على قول أبي يوسف فظاهر)) اهـ.

١٨١٢٧ (قوله: كتصوره في الساسي) أي: في لَدِي أَكْلٍ سَبْ٢، فإنّ حيفة لصوم وهي لإمسالك عن مفصّرات غير موحودة مع أنّه عشره لشارع صائماً، فقد وُحِدَ لصوم مع الأكل،

أنّ أدلّاه [قامت] ١٢، على أنّ المراد به بسّ الصّوم الشرعي - وهو كون السمين بعد ما ذكر - فصرف إلى صوم شعويّ، عطف عليه بخلاف ما نحن فيه، فإنّه ليس فيه ما يمنع عن لصوم استرعى فصرف به)) هـ. فأبى برى أن قول "سارح" ((لأنّ سمين إلح)) لا يصحّ جواباً للإيراد المذكور، بل بسّ فيه تعرّض له ولا لحوانه في كلامه أصلاً، بل بما ذكر تعليل المسائل بدون أن تعرّض لاستسكان الفتح به، وحاصل ما في "فتح" أنّه ورد على تعليل مسأله ساقفة بأنّه يردّ عليه مسائل ثلاثٌ مذكورة في متن، فإنّه مقروء بذكر ليوم ولا كمال، وحيث قدّمه "سارح" ((من أنّ سمين لا تعتمد إلح))، وفي حقيقته بسّ هذا جواباً للإيراد، بل المقصود منه توجّه صحّة البسّ فيها، والجواب ما ذكره عدوّه: ((وهاتان المسائلان بما يصحّح مسألتين لا موردتين، لأنّ كلامه كان في المصنوع وهو لفظ (يوماً))، ولفظ (هذا اليوم)) بسّ من قبل مصنف، لأنّه مقبلاً معرّفًا، ومصنّفات هي سكرات، وهي أسماء الأحاس، ولا فريد وعمرو مصنف، ولا يجوز له أحد، والمسائلتان مشككتان على قول "سي حيفة" و'محمد'، لأنّ التصوّر شرعاً منتفٍ، وكونه ممكناً في صورة أخرى - وهي صورة سنان والاستحاصة - لا يفيد؛ حيث كان في صورة الخلف مستحبلاً شرعاً، فبصرفٍ فعمل المحووف عنه، لأنّه لم يحذف إلّا على الصّوم والصلّة استرعيتين، أمّا على قول أبي يوسف فظاهر)) اهـ.

(١) 'فتح' كتاب لأحمد - باب سمين في حج و صلاة وصوم ٤٥٤ - ٤٥٥

(٢) ((أي في لَدِي سَبْ٢ أَكْلٍ سَبْ٢))، وهو خطأ

(٣) ما بين مكسّرين من عبارة "سَبْ٢"، وهو ساقفة من مصبوعة 'الرعي'، وانساقفت

كما في الاستحاضة، بخلاف مسألة الكوز:.....

وهذا نظير قوله: ((بعد أكله))، وأما قوله ((و بعد لزوال)) فيه يوجد له نظير، وناسي لا يصح نظيراً له، وعن هذا قال في "النهر"^(١): ((وأنت خير بأن تصوّره - فيم يذ. حلف بعد زوال في الناسي - نسي لم يأكل - ممنوع)) اهـ.

قلت: ويجب بأن المراد بمكان تصوّره مع فقد شرط، وقد وجد ذك في الناسي. ولا فرق بين شرط وشرط، فيصح ذك نصيراً لهما، ويدل لما قلنا ما في "الذخيرة": ((من أن مرد بالتصوّر بعد الزوال وبعد الأكل: أن الية سبحانه لو شرع الصوم بعدهما لم يكن مستحيلاً، لا ترى كيف شرعه بعد الأكل ناسياً، وكذلك الصلاة مع حيض تتصور: لأن الحيض ليس بالأدور الدم، وأنه لا ينافي شرعية الصلاة، ألا ترى أن الصلاة في حق المستحاضة مشروعة، وشرط يوفيه السبيل مقام المدور تتصور لا بوجود، بخلاف مسألة كوز، بح)) اهـ محصاً.

قلت: وبهذا يجاب عن إشكال "الفتح"^(٢): لأن المراد أنه لو شرع له يكن مستحيلاً شرعاً لهذه الشواهد، نعم يقوي إشكاله ما قدّمه^(٣) "الشارح" في بحث مسألة الكوز: ((إن لم تُصني الصبح غداً فانت كذا لا يحنث بحيضها بكرة في الأصح))، وعزّه في "البحر"^(٤) هناك لـ "امتقى"^(٥)، وقال هنا^(٦): ((فحينئذ لا يحنث في مسألة الصوم أيضاً على الأصح، قل: لكن حرم في المحيط بالحنث فيهما، وفي "الظهيرية"^(٧): أنه الصحيح)). اهـ فافهم.

[١٨١٢٨] (قوله: كما في الاستحاضة) فإنها فقد معها شرط الصلاة مع حكم شارع عيها بالصحة فعلم أن شرعيتها مع فقد شرط غير مستحبة. بمعنى: أنه تعالى لو شرعها مع الحيض

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في بيع وشراء إلخ ق ٢٩٤ ب - ق ٢٩٥ أ.

(٢) أي المتقدم ص ٦٠٦ - عبد قور فتح: ((وإذا تشكّل هذه المسألة ونسي بعدها...)).

(٣) ص ٤٧٦ - ٤٧٧ - "در"

(٤) "سحر": كتاب الأيمان - باب يمين في الأكل والشرب وفسح بح ٤ ٣٥٩.

(٥) نفور: بل عره في مسألة الكوز لـ "امتقى" كما في محصورة ومطوعة "البحر" التين بين أيديها، ونفس المسألة نفسها في باب يمين في بيع وشراء ٤ ٣٨٧، وقال: ((ونفسه عن "امتقى")، فسامش

(٦) "سحر" كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤ ٣٨٨ ح ف

(٧) "ظهيرية": كتاب الأيمان - قسم شت - فصل شت في مسائل بصوء وحسن ق ١٤٠ ب

لأنَّ محلَّ الفعلِ وهو الماءُ غيرُ قائمٍ أصلاً فلا يُتَصَوَّرُ بوجهٍ. (وَحِنْثٌ فِي: لَا يَصِّي بِرُكْعَةٍ)

لأمكنَ كما مرَّ^(١)، فلا يردُّ إشكالُ "الكمال"، فافهم.

(قَوْلُهُ: لَأَنَّ محلَّ الفعلِ) أي: المحلوفُ عليه بقوله: لا أشربُ ماءَ هذا الكوزِ والحالُ

أنه لا ماءَ فيه.

مطلب: حلف لا يصلي حنثَ برُكعةٍ

(قَوْلُهُ: بِرُكْعَةٍ) أي: استحساناً؛ لأنَّ الصَّلَاةَ عبارةً عن أفعالٍ [١٢٠ق/٤] مختلفةٍ

فما لم يأت بها لا تسمَّى صلاةً، يعني لم يوجد تمامُ حقيقتها، والحقيقةُ تنتفي بانتفاء الجزء، بخلافِ الصَّومِ فإنه ركنٌ واحدٌ ويتكرَّرُ بالجزءِ الثاني، وأوردَ: أنَّ من أركانِ الصَّلَاةِ القعدةُ، ويسست في الركعة الواحدة فيجب أن لا يحنث، وأجيب: بأنها موجودةٌ بعد رفع رأسه من السجدة، وهذا إنما يتمُّ بناءً على توقُّفِ الحنثِ على الرفع منها، والأوجهُ خلافُه، على أنه لو سلَّم فليست تسك القعدة هي الركن، والحقُّ أنَّ الأركانَ الحقيقيةَ هي الخمسة، والقعدة ركنٌ زائدٌ على ما تحرَّرَ، وإنما وجبت للحنث، فلا تعتبرُ ركناً في حقِّ الحنث. اهـ "فتح"^(٢) ملخصاً. قال في "النهر"^(٣): ((وقدَّمنا أنها شرطٌ لا ركن، وهو ظاهرٌ في توقُّفِ حنثه على القراءة في الركعة وإن كانت ركناً زائداً، وهذا أحدُ قولين، وقيل: يحنث بدونها، حكاها في "الظهيرية"^(٤))).

١٢٦/٣

(قَوْلُهُ: أي: المحلوفُ عليه بقوله: لا أشربُ ماءَ هذا إلخ) كذا نسخة الخطِّ بالنفي، وحقُّه حذفُ أداةِ

النفي كما هو ظاهرٌ.

(قَوْلُهُ: والحقُّ أنَّ الأركانَ الحقيقيةَ هي الخمسة إلخ) لعلَّ الفرقَ بين القراءة - حيثُ توقَّفَ الحنثُ عليها

على القول به - وبين القعدة - حيثُ لم يتوقَّف مع أنَّ كلاهما ركنٌ زائدٌ - هو أنَّ القراءةَ يتوقَّفُ عليها صحةُ الأركانِ والاعتدادُ بها، فلذا شرطت للحنثِ بخلافِ القعدة، فإنَّ صحةَ الأركانِ متحققةٌ بدونها قبل وجودها، وإنما وجبت للحنث.

(١) ص ٦٠٦ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/ ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/أ بتصرف.

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠/أ.

بنفس السجود، بخلاف: إن صَلَّيْتُ رُكْعَةً فَأَنْتَ حَرٌّ لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِأَوْى شَفْعٍ لِنَحْقِ الرُّكْعَةِ، (وفي): لَا يَصَلِّي (صَلَاةً بِشَفْعٍ) وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ، بخلاف: لَا يَصِيَّ الظُّهْرَ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّشَهُّدُ، (و) حَيْثَ (في): لَا يُؤْمُّ أَحَدًا بِاقتداءِ قَوْمٍ بِهِ.....

[١٨١٣١] (قوله: بنفس السجود) أي: بوضع الجبهة على الأرض لتمام حقيقة السجود به بلا توقّف على الرفع، وهو الأوجه كما في "الفتح" ^(١).

[١٨١٣٢] (قوله: لتحقق الركعة) تقدّم ^(٢) أن الصلاة تتحقّق بوجود الأركان الأربعة، لكن إذا قال: ((ركعة)) فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة، وهو صلاة تسمّى ركعة، وهي الركعة الأولى من شفع، فلو صَلَّى ركعة ثُمَّ تَكَنَّم لَا يَحْتُ؛ لأنها صورة ركعة لا صلاة هي ركعة، وقال في "الظهريّة" ^(٣): ((لأنه ما صَلَّى ركعة لأنها بُتِراء، ولو صَلَّى ركعتين حثت بالركعة الأولى))، قال في "البحر" ^(٤): ((وقد عَلِمَ مَّا ذَكَرْنَا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْبُتْراءِ مانع لصحة الركعة، وهي تصغير البتراء تأنيث الأبتراء، وهو في الأصل مقطوع الذنب ثُمَّ صارَ يقال: للناقص)) اهـ.

[١٨١٣٣] (قوله: وإن لم يقعد) ^(٥) إلخ مأخوذ من "الفتح" حيث قال ^(٦): ((حَفَ لَا يَصِيَّ صَلَاةً، فَهَلْ يَتَوَقَّفُ حَتَّى عَمَى قَعُودِهِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ؟ اخْتَفَوْا فِيهِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ عَقَدَ

(قوله: قال في "البحر": وقد عَلِمَ مَّا ذَكَرْنَا أَنَّ النَّهْيَ إلخ) وقال "السّدي": ((لأنّ هذا الحيف يقع على الجائز، والجائز من الركعة ضمُّ أخرى إليها فكان شرط العتق ركعتين كما في 'العمدة'، قال: "الحموي": المراد من الجواز الجواز من غير كراهية، فإنّ التنفّل بالبتراء مكروه تحريمًا لا حرامًا)) اهـ.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج وصلاة ونصوم ٤ ٤٥٥.

(٢) 'المقولة' [١٨١٣٠] قوله: ((بركعة)).

(٣) 'الظهريّة': كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠.

(٤) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤ ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) في '٦': ((يعقد))، وهو خطأ.

(٦) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في حج وصلاة ونصوم ٤ ٤٥٦.

يمينه على مجرد الفعل - وهو ما إذا حلف لا يصلي صلاة - يحث قبل القعدة لما ذكرته، أي: من أنها ركن رائد، وإن عقدها على الفرض - كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر - سعي لا يحث حتى يقعد)) اهـ. وفي "النهر"^(١) عن "العناية"^(٢): ((أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَعْتَبَرُ سَرْعًا بِدَوْنِهَا، وَصَلَاةُ الرُّكْعَتَيْنِ عِبَارَةٌ عَنْ صَلَاةٍ نَامَةٍ، وَتَمَامُهَا سَرْعًا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَعْدَةِ))، ثم قال^(٣) بعد نقل ما في "الفتح": ((وتوجيه المسألة يشهد لما في "العناية")) اهـ.

وحاصله: أنه لا بد من القعدة مطلقاً، وهذا كله مخالف لما في "البحر"^(٤) عن "الظهيرية"^(٥) حيث قرئ: ((والأظهر والأشبه: إن عقد يمينه على مجرد الفعل ٤ في ١٢١ - وهو إذا حلف لا يصلي صلاة - لا يحث قبل القعدة، وإن عقدها على الفرض وهي من ذوات المثني فكذا ذلك، وإن كان من ذوات الأربع حث، ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحث حتى يتشهد بعد الأربع)) اهـ. لكن فيه شبهة المنافاة؛ إذ لا فرق يظهر بين قوله: لا أصلي الفرض وقوله: لا أصلي لظهر مثلاً، تأمل. وفي "التأخرانية"^(٦): ((لو حلف لا يصلي الظهر أو الفجر أو المغرب لا يحث حتى يقعد في آخرها))، ويظهر لي: أن الأوجه ما في "العناية" كما مر^(٧) عن "النهر"، ويظهر منه أيضاً شرط

(قوله: لكن فيه شبهة المنافاة إلخ) ما ذكره في "الظهيرية" أخيراً - : من أنه لو حلف لا يصلي الظهر لا يحث حتى يتشهد بعد الأربع - مبني على رواية، وما قبله - من أنه في ذوات الأربع يحث سوياً - مبني على رواية أخرى، هذا هو الظاهر في دفع المنافاة، لكن الموافق التنبيه فيها على ذلك، أو يقال: الفارق هو عرف.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/١

(٢) "العناية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٦ (هامش "فتح القدير").

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/١

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٨٩.

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠

(٦) "التأخرانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع منه في الصلاة ونصه م ٤/٥٠٠

(٧) في المغونة نفسها.

بعد شروعه وإن) وصلية (قصد أن لا يؤمَّ أحداً؛ لأنه أمهم، (وَصُدِّقَ دِيَانَةً) فقط (إنَّ نواه) أي: أن لا^(١) يؤمَّ أحداً، (وإنَّ أشهد قبل شروعه) أنه لا يؤمُّ أحداً (لا يحنتُ مطلقاً) لا ديانة ولا قضاء، وصحَّ الاقتداء ولو في الجمعة استحساناً، (كما) لا حنت (لو أمهم في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة).....

القعدة في قوله: لا أصلي ركعة، وإلا فهي صورة ركعة لا ركعة حقيقية، تأمل.

(١٨١٣٤) (قوله: بعد شروعه) متعلق ((باقتداء)).

(١٨١٣٥) (قوله: وإنَّ وصلية) لكن الذي في نسخ المتن المجردة ((صُدِّقَ)) بلا و، فتكون

((إنَّ)) شرطية وجوابها ((صُدِّقَ)).

مطلب: حلف لا يؤمُّ أحداً

(١٨١٣٦) (قوله: لأنه أمهم) أي: في الظاهر، قال في "الظهيرية"^(٢): ((وقصده أن لا يؤمَّ أحداً

أمر بينه وبين الله تعالى))، ثم قال^(٣): ((وذكر "الناطقي" أنه إذا نوى أن لا يؤمَّ أحداً فصلى حفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحنت؛ لأنَّ شرط الحنت أن يقصد الإمامة ولم يوجد)) اهـ.

وظاهره: أنه لا يحنت قضاء أيضاً، ففي المسألة قولان، ويظهر لي الثاني؛ لأنَّ شروعه وحده أولاً ظاهر في أنه لم يرد الإمامة، وصحة اقتدائهم به لا ينزّم منها نيته، ولذا لو أشهد لم يحنت مع صحة اقتدائهم^(٤)؛ لأنَّ نية الإمام الإمامة شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء.

(١٨١٣٧) (قوله: ولو في الجمعة) لأنَّ الشرط فيها الجماعة وقد وجد، "فتح"^(٥). وعبارة

"البحر"^(٥) عن "الظهيرية"^(٦): ((وكنذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا)) اهـ.

(١) في "و": ((لم)).

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠.

(٣) في "ب": ((اقتدائهم)) بالنون، وهو تحريف، وفي "آ": ((صحة الاقتداء بهم)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤ / ٤٥٦.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤ / ٣٨٩.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠.

لعدم كمالها، (بخلاف النافلة) فإنه يحث.....

ومقتضاه: أنه إن شهد لا يحث أصلاً، وإلا حث قضاء لا ديانة إن نوى، لكن في "البرازية"^(١): ((ولو شهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه يصلي^(٢) لنفسه لم يحث ديانة ولا قضاء)) اهـ. ومفهومة: أنه في الجمعة يحث قضاء وإن شهد، ولعل وجهه أن الجماعة شرط فيها، فإقامته عليها ظاهر في أنه أم فيها، تأمل.

[١٨١٣٨] (قوله: لعدم كمالها) قال في "الظهيرية"^(٣): ((لأن يمينه انصرفت إلى الصلاة المطلقة)) اهـ، أي: والمطلقة: هي الكاملة ذات الركوع والسجود، وما بحثه في "الفتح"^(٤) من أنه ينبغي إذا أم في الجنابة إن شهد صدق فيهما، وإلا ففي الديانة خلاف المنقول، كما في "النهر"^(٥).

قلت: وبحث "الفتح" وجية إلا إذا حلف أن لا يوم أحدًا في صلاة^(٦) فتصرف الصلاة إلى الكاملة، أما بدون ذكر الصلاة [١٢١٣/٤] فالإمامة موجودة في الجنابة، تأمل. [١٨١٣٩] (قوله: فإنه يحث) أي: على التفصيل المار^(٧) كما هو ظاهر.

(قوله: لكن في "البرازية": ولو شهد قبل دخوله في الصلاة إلخ) الذي يظهر: أن ما يفهم من "البرازية" مقابل الاستحسان المذكور في الشرح.

(١) "البرازية": كتاب الأيمان - الباب العاشر: في صلاة وصوم وقراءة وغسل ٢٩٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في النسخ جميعها: ((أن يصلي))، وما أثبتناه من عبارة "البرازية" أوضح.

(٣) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ٤٠/١.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٦/٤.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/أ بتصرف.

(٦) في "م": ((الصلاة)).

(٧) في المقولة السابقة.

وإن كانت الإمامة في النافلة منهيًا عنها.

﴿فروع﴾

إن صليت فأنت حر فقال: صليت وأنكر المولى لم يعتق؛ لإمكان الوقوف عليها بلا حرج. قال: إن تركت الصلاة فطالق فصلتها قضاءً طَلَّقْتَ عَلَى الْأَظْهَرِ، "ظهيرية"^(١). حَلَفَ مَا أُخِّرَ صَلَاةً عَنْ وَقْتِهَا وَقَدْ نَامَ فَقَضَاهَا اسْتَظْهَرَ "الباقاني" عدم حثه؛.....

[١٨١٤٠] (قوله: منهيًا عنها) أي: إذا كانت على وجه التداعي، وهو أن يقتدي أربعة بواحد، "ط"^(٢).

[١٨١٤١] (قوله: لإمكان الوقوف عليها) أي: فكان القول للمولى لإنكاره شرط العتق، بخلاف نحو المحبة والرضى من الأمور القلبية، فإن القول فيها للمخبر عنها.
[١٨١٤٢] (قوله: طَلَّقْتَ عَلَى الْأَظْهَرِ) الظاهر أن هذا في عرفهم، وفي عرفنا تارك الصلاة مَنْ لَا يَصَلِّي أَصْلًا. اهـ "ح"^(٣).

[١٨١٤٣] (قوله: استظهر "الباقاني" إلخ) هو أحد قولين، ومبنى الثاني على انصراف الوقت

(قول "الشَّارح": منهيًا عنها إلخ) النافلة بجماعة وإن كانت منهيًا عنها إلا أن النهي بأمر عارض، فلا يُبْنَى كمالها الذاتي، بخلاف صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لفقد أركان الصلاة، والحاصل: أن النهي لا يبني كمال النافلة، وبهذا يسقط ما قيل: إنهم قالوا: إن الأداء الكامل أن يكون على وجه غير منهي عنه، والأداء مع النهي أداء ناقص، والمطلق ينصرف إلى الكامل، فكيف يتناول صلاة النافلة جماعة مع نهْي عنها؟! اهـ من "السَّندِي".

(١) "الظهيرية": كتاب الإيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠/ب تصرف.

(٢) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٩/٢.

(٣) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٤٨/أ.

لحديث: ((فإن ذلك وقتها))^(١). اجتمع حدثان فالطهارة منهما. حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل،

إلى الأصلي كما في "الفتح"^(٢)، وهو الموافق للعرب، كما أفاده "ح"^(٣).

لكن قد يقال لا تأخير من النائم، فالأظهر ما في "البرازية"^(٤): ((من أن الصحيح أنه إن كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعده لا يحث، وإن كان نام بعد دخوله حث)).

١٢٧ ٣

١٨١٤٤١ (قوله: اجتمع حدثان فالطهارة منهما) أي: مطلقاً كجائبتين من امرأتين. أو حادثة وحيض، أو بول ورعاف، قال في "البحر"^(٥): ((فلو حلف لا يغتسل من امرأته هذه فأصانها، ثم أصاب أخرى أو بالعكس ثم اغتسل فهو منهما وحث، وكذا لو حلفت لا تغتسل من حادثة أو من حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسلت فهو منهما، وقال "البحر حاني": هو من الأول تحدد الجنس أو لا، كبول ورعاف، وقال "أبو جعفر": إن اتحد فممن الأول، وإلا فمهما. وقال الزاهد "عبد الكريم"^(٦): كنا نظن أن الوضوء من أغلظهما، وإن استويا فمهما، وقد وجد

(قول "المشراح": لحديث: فإن ذلك وقتها) لا يخفى أن أصل الحديث متفق عليه من حديث "قنادة" عن "أنس" دون قوله: ((فإن ذلك وقتها))، وعند "الشيخين" بدل الريادة: ((لا كفارة لها إلا ذلك))، وذلك لا يدل على منعه الذي حرم حوله "الباقى"؛ لأن الكفارة تنبئ عن إهم حاصل من تأخير الصلاة، لكن روى "الدارقطني" و"سهي" من رواية "حفص بن أبي العطف" عن "أبي الرناد" عن "الأعرج" عن "أبي هريرة" ع^ه مردء^(٧) ((من سى صلاة فوقها إذا ذكرها))، قال "ابن الملقن": و"حفص" ضعيف جداً لا يحتج به. على أن النقص المذكور يمتد حكمه للناسي، إلا أنه يمكن أن يقال: إنه إذا كان كذلك في الناسي فهي النائم بالأولى. اهـ "سدى

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧) في الموافقة - باب من سى صلاة فليصلها إذا ذكرها، ومسلم (٦٨٤) في المساجد - باب قضاء الصلاة الفائتة من حديث أنس، لكنه قال: لا كفارة لها إلا ذلك. وأخرجه الدارقطني ٤٢٣/٣ - باب وقت الصلاة المسبية: واليه في "الكبرى" ٢١٩/٢ في الصلاة - باب لا تعزبط على من نام عن صلاة أو سبها، وابن عدي في "الكامل" ٣٨٤:٢ وفيه حفص، قال البخاري منكر الحديث.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٦.

(٣) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ق ٢٤٨/أ.

(٤) "البرازية": كتاب الإيمان - الباب العاشر: في صلاة وصوم وقراءة وغسل ٢٩٧/٤ (هناش 'العبود' ج ١).

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ٣٩٠/٤ - ٣٩١، نقلاً عن "الطهارة

(٦) هم العارف بالله عبد الكريم الحسي، وقد تقدمت ترجمته ٣١٨.

يُصَلِّي الفجرَ والظهرَ والعصرَ بجماعةٍ ثُمَّ يَجَامِعُهَا ثُمَّ يَغْتَسِلُ كَمَا غَرَبَتْ وَيُصَلِّي المغربَ والعشاءَ بجماعةٍ فلا يَحْنُثُ.....

الرَّوَايَةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" أَنَّهُ مِنْهُمَا فَرَجَعْنَا إِلَى قَوْلِهِ ((. اهـ ملخصاً.
وتمرةُ الخلافِ تَظْهَرُ فيما لو حَلَفَ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الرُّعَافِ فَرَعَفَ ثُمَّ بَالَ فَوَضَّأَ حَيْثُ سَلَا حَافٍ
وإنَّ بَانَ أَوَّلًا ثُمَّ رَعَفَ وَتَوَضَّأَ فَعَلَى قَوْلِ "الْجَرَّحَانِي": لَا يَحْنُثُ، وَعَلَى ظَاهِرِ الْخَوَابِ وَقَوْلِ "أَبِي
حَنِيفَةَ" يَحْنُثُ، "تَاثِر حَانِيَةَ"^(١).

قلت: وبه عُلِمَ أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ "الشَّارْحُ" هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ.
١٨١٤٥١ (قوله: يُصَلِّي الفجرَ إلخ) كَذَا أَجَابَ "ابْنُ الْفَضْلِ" حِينَ سُئِلَ عَنْهُ فَقَالَ: سَعَى نَ
يُصَلِّي الفجرَ إلخ. قَالَ "ح"^(٢): وَفِيهِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْيَوْمِ بَقِيَّةَ النَّهَارِ إِلَى الْغُرُوبِ فَكَيْفَ يَرُ
بِإِلَافَةِ سَلَوَاتٍ؟ فَيَرُ إِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْهُ مَا يَشْمَلُ اللَّيْلَةَ بِقَرِينَةِ الْخَمْسِ مَرَّةً أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً
بِجَمَاعَتِهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ؟ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ((بِجَمَاعَةٍ)) لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِلْغَارِ، فَتَأْمَلْ.

(قوله: عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: بِجَمَاعَةٍ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِلْغَارِ إلخ) قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((وَأَيُّمَا قَبْلَهَا بِالْجَمَاعَةِ. لِأَنَّ
جَمْعَهُ لِمَعْرُوفٍ أَوَّلِ الْوَقْتِ، فَيَعْدُ مَجْمُوعًا فِي يَوْمِهِ أَنْ يَتِمَّكَ بِالْعَسَلِ، ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مِنَ إِحْرَاجِ سَوْمٍ عَنْ
حَقِيقَتِهِ. فِي حَقِّ الصَّلَاةِ بِالْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ. إِحْرَاجُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ فِي حَقِّ الْجَمَاعِ وَالْعَسَلِ، لَكِنْ دَعَا يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ
أُرِيدَ بِاللَّفْظِ حَقِيقَتُهُ وَمَحَارَّةٌ فِي أَنْ وَاحِدٍ وَهُوَ مَمْتَنِعٌ)) اهـ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ الْمُحَارِيُّ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ
الْخَمْسِ لِلْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَيُقَدَّرُ بَعْدَ الْفَعْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ بِنَظِيرَةٍ، وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ لِعَدَمِ الْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ
فِيهِمَا؛ إِذِ التَّحْجُوزُ بِهِ إِنَّمَا هُوَ لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ تَقْدَرُ بِقَدْرِهَا، وَبِدُونِ هَذَا لَا يَنْبَغُ الْخَوَابُ الْآخِرُ الَّذِي ذَكَرَهُ
"الْمَحْشِيُّ"، فَإِنَّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ تَكُونُ غَيْرَ مَعْقُودَةٍ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الرَّءِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ أَدَاءِ خَمْسٍ مَكْتُوباتٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ،
وَلَا يُقَالُ: لَا بُدَّ مِنْهَا^(٣) إِلَى مَا يَتَأْتِي شَرْعًا وَهُوَ أَدَاءُ الْكُلِّ فِي أَوْقَاتِهَا، فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مَقْتَضَى التَّقْيِيدِ بِالْيَوْمِ
الْحَاضِرِ، وَلَيْسَ كَمَسْأَلَةِ حَلْفِهِ عَلَى تَزَوُّجٍ مَحْرَمَةٍ، فَإِنَّ ابْتِرَافَهُ إِلَى مَا يُمْكِنُ. وَهُوَ الْعَقْدُ الصُّورِيُّ - لِعَدَمِ تَأْتِي
الْعَقْدِ الشَّرْعِيِّ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ مَا يَنَاقِي إِرَادَةَ الْعَقْدِ الصُّورِيِّ.

(١) "التاثير خاتبة": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر: في الوصوء والعسل ٤ ٤١٥.
(٢) "ح" كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٨ أ.
(٣) سياق الكلام: ((وقد يقال: إنه أريد به معناه المحاربي للقربة المذكورة ولا يقال: لا بُدَّ مِنْهَا إِلَى مَا يَتَأْتِي شَرْعًا))
والله تعالى أعلم

(حَلَفَ لَا يَحْجُ فَعَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ)، فَلَا يَحْنُثُ بِالْفَاسِدِ (وَلَا يَحْنُثُ حَتَّى يَقِفَ عَرَفَةَ عَنْ "الثَّالِثَ") أَي: "مُحَمَّدٍ"، (أَوْ حَتَّى يَطُوفَ أَكْثَرَ الصَّوَافِ) الْمَفْرُوضِ (عَنْ "الثَّانِي")، وَبِهِ جَزَمَ فِي الْمَنَهِاجِ.

قلت: نَعَرَّ وَحَظُّهُ أَنَّ يَمِينَهُ بِطَاهِرِهَا مَعْقُودَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النَّهَارِ، وَبَذَكَرَهُ [٢ ق ١٢٢] الْخُمْسُ أَحْمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا يَشْمَلُ اللَّيْلَ، فَيَدَا حَامِعٍ وَاغْتَسَلَ نَهَاراً يَحْنُثُ يَقِيماً، وَكَذَا لَوْ حَامِعٌ وَاغْتَسَلَ لَيْلاً؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ شَرْطَ الْحَنَثِ عَلَى كِلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي النَّهَارِ لَمْ يَجَامِعْ وَفِي اللَّيْلِ قَدْ عَتَسَلَ، وَقَدْ حَفَّ أَنَّهُ يَجَامِعُ وَلَا يَغْتَسِلُ، أَمَّا إِذَا حَامِعَ فِي النَّهَارِ وَاغْتَسَلَ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَإِنَّهُ عَلَى إِحْتِمَالِ كَوْنِ الْمُرَادِ بَقِيَّةَ لَيْلٍ لَمْ يَوْجِدْ شَرْطَ الْحَنَثِ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْآخَرِ وَجَدَ فَلَا يَحْنُثُ سَتَثْبُتُ، وَأَمَّا اتَّقْيِيدُ بِاجْتِمَاعِهِ فَهُوَ لِتَأْكِيدِ كَوْنِ الْخُمْسِ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ، ثُمَّ طَهَّرَ لِي حَوَاتٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ: إِنَّهَا اعْتَقَدَتْ عَلَى النَّهَارِ فَقَطْ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُ أَدَاءُ الْخُمْسِ فِي النَّهَارِ انْصَرَفَتْ إِلَى مَا يَتَصَوَّرُ شَرْعاً، وَهُوَ أَدَاءُ الْكُلِّ فِي أَوْقَاتِهَا، كَمَا مَرَّ ' فِيمَا بُوِ حَلَفَ عَلَى تَزْوُجِ مَحْرَمِهِ فَتَرَوَّحَهَا حَنْثٌ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَصَرَّفَتْ إِلَى مَا يَتَصَوَّرُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَسْرُ إِلَّا إِذَا صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَحَامِعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَاغْتَسَلَ بَعْدَهُ؛ إِذْ لَوْ حَامِعَ وَاغْتَسَلَ نَهَاراً حَنْثٌ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ أَنْ لَا يَغْتَسَلَ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَإِنْ كَانَا فِي اللَّيْلِ حَتَّى يَضُا؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ أَنْ يَجَامِعَ فِي النَّهَارِ، وَأُظُنُّ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْمُرَادُ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِيرَادُ فَافْهَمِ، وَاللَّهُ سَيُحَاجُّهُ أَعْلَمُ.

مطلب: حلف لا يحج

[١٨١٤٦] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَحْجُ) أَي: سِوَاءَ قَال: حَجَّةٌ أَوْ لَا، كَمَا فِي 'الْبَحْرِ' (٢) وَغَيْرِهِ.

[١٨١٤٧] (قَوْلُهُ: عَنْ "الثَّالِثِ") أَي: أَنَّ هَذَا مَرْوِيٌّ عَنْهُ.

[١٨١٤٨] (قَوْلُهُ: عَنْ "الثَّانِي") أَي: عَنْ "أَبِي يُوسُفَ".

[١٨١٤٩] (قَوْلُهُ: وَبِهِ جَزَمَ فِي "الْمَنَهِاجِ") جَزَمَ بِهِ أَيْضاً فِي "تَلْحِيصِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ"; لِأَنَّ الْحَجَّ

(١) ص ٥٩٤ - 'در'.

(٢) 'سحر' كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء - ج ٤ - ٣٩٠.

للعلامة "عمر بن محمد العقيلي الأنصاري"^(١)، كان من كبار فقهاء بخارى، ومات بها سنة سبعين وخمسمائة. ولا يحنث في العمرة حتى يطوف أكثرها. (إن لست من مغزولك فهو هدي) أي: صدقة أتصدق به بمكة.....

عبارة عن أجناس من الفعل كالصلاة، فتناولت اليمين جميعها، وذلك لا يوجد إلا بأكثر صواف الزيادة، فإن جامع فيها لا يحنث؛ لأن المقصود من الحج القربة، فتناولت اليمين الحج الصحيح كالصلاة، "شرح الجامع".

[١٨١٥٠] (قوله: ولا يحنث في العمرة) أي: فيما لو حلف لا يعتزم.

مطلب: في معنى الهدي

[١٨١٥١] (قوله: أي: صدقة أتصدق به بمكة) ذكر ضمير ((به)) على أن الصدقة بمعنى المتصدق به، قال في "الفتح"^(١): ((ومعنى الهدي هنا ما يُتصدق به بمكة؛ لأنه اسم لما يُهدى إليها، فإن كان نذر هدي شاة أو بدنية، فإنما يخرجها عن العهدة ذبحه في الحرم والتصدق به هناك، فلا يجزيه إهداء قيمته، وقيل: في إهداء قيمة الشاة روايتان، فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره، وإن نذر ثوباً جاز التصدق في مكة بعينه أو بقيته، ولو نذر إهداء ما لم يُنقل كإهداء دار ونحوها فهو نذر بقيتها)) اهـ.

فالخاص: أن في مسألتنا لا يخرج عن العهدة إلا بالتصدق بمكة، مع أنهم قالوا: لو التزم التصدق على فقراء مكة بمكة ألغينا تعيينه الدرهم^(٢) والمكان والفقير، [١٢٢/٤ ب] فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدي وبينه بصيغة النذر، "بحر"^(٤).

مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدي دون النذر

وروجه: أن الهدي جعل التصدق به في الحرم جزءاً من مفهومه، بخلاف ما لو نذر التصدق

(١) "منهاج الفتاوى" لأبي حمص عمر بن محمد بن عمر، شرف الدين العقيلي الأنصاري (ت ٥٧٦ هـ). ("كشف الظنون"

١٨٧٧/٢، "طبقات الفقهاء" ل: "طاش كبرى زاده" ص ٩٩، "الفوائد البية" ص ١٥٠، "هدية العارفين" ١/٧٨٤)

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤/٤٥٦.

(٣) في "ت" ((الدراهم)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٩٢.

(فملك) الزوج (قطناً) بعد الحلف (فغزلته) ونسج (وليس^(١)) فهو هدي (عند الإمام ، وله التصديق بقيمته بمكة لا غير، وشرطاً ملكه يوم حلف^(٢))، ويُفتى بقولهما في ديارنا؛

بدرهم على فقراء الحرم، فإن الدرهم لم يجعل التصديق به في الحرم جزءاً من مفهومه، بل دلت وصف خارج عن ماهيته، ومثله تعيين الزمان والدرهم؛ فهذا لم يلزم بالنذر، ثم رأيت نحوه في "ط"^(٣) عن "الشربلية"^(٤)، وكالهدى الأضحية فإنها اسم لما يذبح في أيام النحر، فالزمان مأخوذ في مفهومها كما سنذكر تحقيقه^(٥) في بابها إن شاء الله تعالى، فالهدى والأضحية خارجان من قولهم: أُلغينا تعيين الزمان والمكان، فإن الزمان متعين في نذر الأضحية، والمكان في الهدى، وكذا النذر المعلق كد: إن شفى الله مريضى فلله على صوم شهر متلاً، فإنه يتعين فيه للرمان بمعنى أنه لا يصح صومه قبل وجود المعلق عليه، أما المكان والدرهم والفقير فلا تتعين فيه كما حققناه^(٦) في بحث النذر أول الأيمان، فافهم.

مطلب: إن لبست من مغزولك فهو هدي

١١٨١٥٢١ (قوله: بعد الحلف) أفاد أنه لو كان مملوكاً وقت الحلف فغزلته فلبسه فإنه هدي بالأولى، وهو متفق عليه، "بحر"^(٧).

١١٨١٥٣١ (قوله: وشرطاً ملكه يوم حلف) لأن النذر إنما يصح في الملك أو مضافاً

١٢٨ ٣

(قول "الشارح": ونسج وليس إلخ) إنما قيد به لأن يمينه تحمل على المنسوج عرفاً؛ لأنه عقدها على ما يتصور لبسه عرفاً، فانصرفت إلى ما يصنع منه، كما لو حلف لا يأكل من هدي النخلة.

(١) في "د": ((فليس)).

(٢) في "و": ((حلفه)).

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٠/٢.

(٤) "الشربلية": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٥٣/٢ (هامش "الدرر والعرر").

(٥) المقولة [٣٢٥١٨] قوله: ((من تسمية الشيء باسم وقته)).

(٦) المقولة [١٧٤٠٣] قوله: ((لما نقرر في كتاب الصوم)).

(٧) "البحر" كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩١/٤.

لأنها إنما تغزل من كنان نفسها أو قطنها، وبقوله في الديار الرومية لغزلها من كنان الزوج، "نهر".....

إلى سبب الملك ولم يوجد؛ لأن اللبس وغزل المرأة ليسا من أسباب الملك، وله: أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج، والمعتاد هو المراد، وذلك سبب ملكه، "نهر"^(١)، أي: الغزل من قطن زوج سبب ملك الزوج لما غزلته ولهذا يحنث إذا غزلت من قطن مملوك للزوج وقت الحلف؛ لأنها إذا غزلته كان ذلك سبباً لأن يملك الزوج غزلها، مع أن القطن ليس مذكور، وتامه في "العدة"^(٢).

لكن يشكّل أن الشرط إنما هو اللبس، وهو ليس سبباً للملك إلا أن يقال: إن المراد إن غزلت ثوباً ولبسته، فيكون الشرط هو الغزل الذي هو سبب الملك لا مجرد اللبس.

(١٨١٥٤) (قوله: لأنها إنما تغزل من كنان نفسها) أي: فلم يوجد شرط النذر، وهو لإضافة إلى ملكه أو سببه، "ط"^(٣).

(١٨١٥٥) (قوله: وبقوله إلخ) هذا ذكره في "النهر"^(٤)، والأول ذكره في "الفتح"^(٥)، وبحث في

(قوله: وله أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج إلخ) قال "الزيلعي": ((إن الغزل سبب يملك، وهذا يملك به الغاصب، وغزل المرأة من قطن الزوج سبب الملك الزوج عادة، ولهذا لو اشترى قصباً وغزلته ونسخته بغير إذنه كان ملكاً له بحكم العرف؛ لأنها لا تغزل عادة إلا به. وللمعتاد كالمشروط، ولولا ذلك لكان ملكاً لها، كما لو غزلها الأجنبية، فإذا كان سبباً للملك يكون ذكره ذكرًا للملك كسائر أسباب الملك، ولهذا لو غزلته من قطن كان في ملكه يوم حلف ونسخته ولبسته يحنث، خلافاً لمسألة التسري؛ فإنه ليس بسبب للملك)) اهـ. وهي أوضح في الاستدلال.

(قوله: إلا أن يقال: إن المراد إن غزلت إلخ) الأظهر في الجواب أن يقال: إن المحصول شرطاً هو اللبس المتعلق بالغزل، وهذا كافٍ لصحة التعليق؛ لما فيه من الإضافة لسبب الملك باعتبار متعلق اللبس، وليس في هذا لتعليق جعل اللبس المجرد هو السبب، وبدلاً لذلك ما ذكره في "الفتح" في الاستدلال لهما.

(١) سحر كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٤/ ٣٩١

(٢) نهر 'عدة': كتاب الأيمان - باب اليمين في لس الثياب والحلي وغير ذلك ٤/ ٤٥٦ (هامش فتح القدر)

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٢/ ٣٨٠.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥ ب.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لس الثياب والحلي وغير ذلك ٤/ ٤٥٧.

(حَلَفَ لَا يَبْسُ مِنْ غَزَلِهَا فَلَبَسَ بَكَّةً مِنْهُ لَا يَحْنُ) عند "الثاني"، وبه يُفتى:.....

كلُّ منهما "نوح أفندي" بأنه في حيز المنع، فإنَّ بعض نساء مصر تغزل من كتان الزوج، وبعض نساء الروم بالعكس، لا سيما نساء الجنود الذين يغيبون عنهم سنين، فالأولى اعتبار الغالب. اهـ مخصصاً.

١٨١٥٦ (قوله: لَا يَبْسُ مِنْ غَزَلِهَا) أي: مغزولها كما عبر به قبته، وهو عند عدم النية عسى الثوب، وإن نوى عين الغزل لا يحنث ببس الثوب؛ لأنه نوى الحقيقة، ولو حلف لا يابس من غزلها فلبس ثوباً من غزلها وغزل غيرها حنث ولو من غزلها خيطاً واحداً؛ لأنَّ الغزل غير مقدّر، إلا إذا قال: ثوباً من غزلها؛ لأنَّ بعض الثوب لا يسمّى ثوباً، "محيط". لا يلبس من غزلها فلبس ثوباً زرّه وعراه من غزلها لا يحنث؛ لأنه لا يسمّى لبساً عرفاً، بخلاف [١٢٣ و ١٢٤] اللبسة والزريق، "منتقى". اهـ 'بحر' (١) مخصصاً. ولو لبس ثوباً فيه رُقعة من غزل غيرها حنث، لا لو حلف لا يابس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها، "فتح" (٢).

((من أن السراجل المجهول شره سراً ملث لبوس، ولا متعق الذي هو عز المرأة سراً لمنكره إياه)) اهـ. فإنَّ مفاده أنه يكفي صحة التعليق كون متعق الشرط سبباً لملث.

(قوله: فالأولى اعتبار الغالب) (بح) فإن كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل امرأة من كتان الزوج أو قطنيه يُفتى بقوله، وإن كان الغالب فيها أن تغزل من كتانها يُفتى بقولهما.

(قوله: بخلاف السنة) (بح) في "القاموس": ((لبس القميص ككيف ولبنته ولينته (٣) — بالكسر — يَبْنَتُه)) اهـ. وفي 'الإقايوس': ((البينة كسفية، والبينة كعينة: قطعة قماش مربعة تجعل تحت إبط القميص ونحوه، ويقال لها بالعريّة: لبنة)) اهـ.

(قوله: لا لو حلف لا يابس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها، "فتح") عبارته: ((ولو حلف لا يابس من غزل فلاية لا يحنث بالزريق والزرّ والعروّة، ولو لبس من غزلها وغزل غيرها حنث، أمّا لو قال:

(١) "المحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء بلغ ٤ ٣٩١.

(٢) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس شيب والحنى وغير ذلك ٤ ٤٥٧ - ٤٥٨ تنصرف.

(٣) يقول في مصوغة 'ر فعي': ((وَسَنُّهُ وَلَسُّهُ)). وما أشبهه هو المرفوع في 'القاموس'.

لأنه لا يُسمَّى لابساً عرفاً (ك: لا^(١)) يلبس ثوباً من نسج فلان فليس من نسج غلامه لا يحنث (إذا كان فلان يعمل بيده، وإلا حنث) لتعين المجاز، (كما حنث بلبس خاتم ذهب) ولو رجلاً بلا فص (أو عقد لؤلؤ أو زبرجد أو زمرد^(٢)).....

[١٨١٥٧] (قوله: لأنه لا يسمَّى لابساً عرفاً) بخلاف ما إذا لبس بكة من حرير فإنه يكره اتفاقاً؛ لأن المحرم استعمال الحرير مقصوداً وإن لم يصير لابساً، وقد وجد، والمحرم باليمين أنس و لم يوجد، "بحر"^(٣)، واعتراض "المصنف" قوله^(٤): ((اتفاقاً)): ((بل هو الصحيح، وكذا القنسوة ولو تحت العمامة كما في "شرح الوهبانية"^(٥)، وعلى مقابل الصحيح لا حاجة إلى لفرق)) اهـ، قال في "البحر"^(٦): ((ولا يكره الزر والعرى من الحرير؛ لأنه لا يعدُّ لابساً ولا مستعملاً، وكذا البنة والزريق؛ لأنه تبع كالعلم)).

مطلب: حلف لا يلبس خلياً

[١٨١٥٨] (قوله: ولو رجلاً) أتى به لأن خاتم الفضة ليس خلياً في حقه للعرف، بخلاف الذهب. [١٨١٥٩] (قوله: بلا فص) بفتح الفاء، أي: ولو بلا فص.

((ثوباً من غزلها)) لا يحنث، ولو كان فيه رُقعة من غزل غيرها حيث إلح)) اهـ. لكن بين ما في "الفتح" و"البحر" مخالفة في الزريق، ومثله البنة، فلعلَّ فيهما روايتين في الحنث وعديه. (قوله: لأنه لا يعدُّ لابساً إلح) في "السندي": ((لأنه قلَّ التَّد لا يصير ملبوساً بلبس انقيص، وبعده لا يحنث وإن صار لابساً؛ لأنَّ هذا يُسمَّى شداً ولا يُسمَّى لبساً عرفاً)) اهـ. فتأمل. (قوله: لأنه تبع كالعلم) أي: وإن كان يُسمَّى لابساً لهما عرفاً بلبس الثوب، فلذا حنث بلبسهما في حلفه: لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن "البحر".

(١) في "د": ((كما لا يلبس)).

(٢) في "ب" و "ط": ((زمرد)).

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ٣٩١/٤ تصرف.

(٤) أي: واعتراض "المصنف" في "المنح" قول صاحب "البحر": ((اتفاقاً)) - المذكور قل سطرين في قوله: ((فإنه يكره اتفاقاً)) - وذكر خلافاً في المسألة. انظر "المنح": باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلح ١/ق ٢١٠ أ.

(٥) لم نثر عليها في "شرح الوهبانية" لـ "ابن الشحنة"، ولعله في شرحها لـ "ابن وهبان"، والله تعالى أعلم.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلح ٣٩١/٤.

ولو غير مرصع عندهما، وبه يُفتى (في حلفه لا يلبس حلياً) للعرف، (لا) يحنث (بخاتم فضة) بدليل حله للرجال (إلا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء.....)

١٨١٦٠ (قوله: ولو غير مرصع عندهما) أما عند "الإمام" فلو غير مرصع لا يحنث. وبقولهما قالت الأئمة الثلاثة؛ لأنه حلي حقيقة فإنه يترين به، وقال تعالى: ﴿وَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل - ١٤]، والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرحان، وله: أنه لا يتحى به عادة إلا مرصعاً بذهب أو فضة، والأيمان على العرف لا على استعمال القرآن، قال بعض المشايخ: قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للغلمان والرجال، وقيل: هذا اختلاف عصر، ففي زمانه كان لا يتحى به إلا مرصعاً، ويفتى بقولهما؛ لأن العرف القائل أنه يتحى به مطلقاً، "فتح" (١).

١٨١٦١ (قوله: في حلفه) متعلق بقوله: ((كما حنث)).

١٨١٦٢ (قوله: لا يلبس) يفتح أوله وثانيه، وقوله: ((حلياً)) بضم الحاء وتشديد الياء جمع حلي يفتح فسكون ك: تدي وتدي، "نحر" (٢).

١٨١٦٣ (قوله: بدليل حله للرجال) أي: مع منعهم من التحلي بالفضة، وإنما أيج لهم لقصد التحتم لا للزينة وإن كانت الزينة لارم وجوده، لكنها لم تقصد به فكان عدماً خصوصاً في العرف

(قول "استخرج": ولو غير مرصع عندهما إلخ) راجع للؤلؤ وما بعده، والخلاف في الكل لا في اللؤلؤ خاصة، قال في "الفتح": ((وعلى هذا الخلاف عقد زجر حد أو زمرد أو ياقوت)) اهـ. (قوله: قال بعض المشايخ: قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للغلمان والرجال) سمع قال في "الشهر": ((جزم "الحدادي" في الحظر والإباحة بحرمة اللؤلؤ الخالص للرجال؛ لأنه من حلي نساء. كنه بقولهما أليق)).

(١) سمع كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والخمي وغير ذلك ٤٥٨ - ٤٥٩ - حد ف

(٢) سمع كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٢: ٤

بأن كان له فصٌّ فيحنتُ هو الصحيح، "زيلعي". ولو كان مُمَوَّهاً بذهبٍ ينبغي حنثُهُ به، "نهر"^(١). كحلِّخالٍ وسِوَارٍ. (حنثٌ لا يجلسُ على الأرضِ فجلَسَ.....

لذي هو مبنى لأيمَن. وعند الأئمة الثلاثة يحنثُ، 'فتح'^(٢).

١٨١٦٤ (قوله: بأن كان له فصٌّ) يوهَّمُ كلامُهُ - ككلامِ "الزَيْعِي"^(٣) - أنَّ ماله فصٌّ لا يحلُّ لرجُلٍ، وفي كراهية "القَهْستاني"^(٤): ((يجوزُ الخاتمُ من الفضةِ على هيئةِ خاتمِ الرِّجالِ، وأمَّا إذا كان بهُ فصَّانِ أو أكثرُ فحرَّمُ)) اهـ.

وعبارةُ "الفتح"^(٥) يس فيها هذا الإيهامُ، وهي: ((قالَ اشْيَاحُ: هذا إذ لم يكن مصوغاً على هيئةِ خاتمِ النساءِ بأن كان له فصٌّ، فإن كان حنثٌ؛ لأنَّه لُبْسُ النساءِ)). هـ تأمل.

١٨١٦٥ (قوله: هو الصحيح) وقيل: لا يحنثُ بخاتمِ الفضةِ مطبقاً وإن كان ممَّ يَبْسُهُ النساءُ، قال في "الفتح"^(٥): ((وليس يبعيدُ؛ لأنَّ عرفَ بخاتمِ فضةٍ ينفي كونه حباً وإن كان زينةً)).
١٨١٦٦ (قوله: كحلِّخالٍ وسِوَارٍ) لأنَّه لا يستعملُ إلا لتزئينِ فكان كاملاً في معنى الحبي.

(قوله: أنَّ ماله فصٌّ لا يحلُّ لرجُلٍ) لا يبعدُ لقولُ بعدمِ حلِّ ما كان على هيئةِ خاتمِ نساءٍ، وبدلُ ذلك قولُ بحرمَةِ لؤلؤٍ لخاصِّ عبي رَجُلٍ بناءً على قوليهِما، وعُسُوه دُخْ من حُبِّي نساءٍ ودَكَرَ في "تهذيبه" ما نصُّهُ: ((وإن كان من ذهبٍ حنثٌ؛ لأنَّه حُبِّي ولهذا لا يحلُّ استعمالُهُ للرِّجالِ)) اهـ. وهذا أيضاً يدلُّ على عدمِ الحلِّ فيما نحن فيه، وكذلك عبارةُ القَهْستاني دالةٌ عليه، حيثُ قيَّدَ الحلَّ بما إذا كان على هيئةِ خاتمِ رَجُلٍ، وعنه كان في زمينه ما له فصٌّ واحدٌ حصاً لرجُلٍ، هذا قال: وممَّا إذا كان له فصَّانِ أو أكثرُ فحرَّمُ.

(١) 'سهر': كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء ونسج ولبس ولبس وغيره في ٢٩٥ ب.

(٢) 'فتح': كتاب الأيمان - باب يمين في سن الشباب والحبي وغير ذلك ٤ ٤٥٨.

(٣) 'نبيين الحقائق': كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء، إلخ ٣ ١٥٥.

(٤) 'جامع الرموز': كتاب الكراهية ٢ ١٦٧.

(٥) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب يمين في لبس شباب وحبي وغير ذلك ٤ ٤٥٨.

عنى) حائل منفصل كخشب أو جلد أو (بساط أو حصير، أو).....

"بحر" (١) عن "المحيط".

(تتمّة)

حلف لا يلبس ثوباً أو لا يشتريه [٤ ق ١٢٣ ب] فيمينه على كلّ منبوس يستر العورة وتجوز به الصلاة، فلا يحث بساط أو طنفسة أو قنسوة أو منديل يمتخط به أو مقنعة أو لفافة، إلا إذا بلغت مقدار الإزار، وكذا العمامة، ولو أترز بالقميص أو ارتدى لا يحث، والأصل أنه لو حلف على لبس ثوب غير معيّن لم يحث إلا باللبس المعتاد، وفي المعين يحث كيفما لبسه، ولا يحث بوضع القباء على اللحاف حالة النوم). اهـ منحصراً من "البحر" (٢).

مطلب: حلف لا يجلس على الأرض أو لا ينام على هذا الفراش أو هذا السرير

١٨١٦٧١ (قوله: على حائل منفصل) أي: ليس بتابع للحالف، بخلاف ما إذا كان الحائل ثيابه؛ لأنه تبع له فلا يصير حائلاً، ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحث لارتفاع التبعية، "بحر" (٣) و"فتح" (٤)، قال في "النهر" (٥): ((ولم أرَ ما لو جلس على حشيش، وينبغي أنه لو كان كثيراً لا يحث)) اهـ.

وضاهرة ولو غير مقلوع؛ لأنه في العرف جالس على حشيش لا على الأرض.

١٢٩، ٢

(قوله: وينبغي أنه لو كان كثيراً يحث) عبارة "النهر": ((لا يحث)).

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء - إلخ ٤ ٣٩٢.

(٢) "اسحر": كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء - إلخ ٤ ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٣) "اسحر": كتاب الأيمان - باب يمين في البيع والشراء - إلخ ٤ ٣٩٢.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤ ٤٥٩.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء - إلخ ٢٩٥/ب.

(٦) في النسخ جمعها: ((يحث))، وما أثبتناه من مخطوطة "النهر" التي بين أيدينا، وهو ما نراه صواباً؛ وذلك لأن قوله: ((وينبغي أنه لو كان حشيش كثيراً)) يبين أن الحشيش الكثير بمثابة البساط أو الحصير أو حائل. وقد يئس أنه هذه الثلاثة لا يحث. ويؤيده قول ابن عابدين بعده: ((لأنه في العرف جالس على حشيش لا على الأرض)). وقد شبه عليه الرفاعي، والله تعالى أعلم.

حَلَفَ (لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفِرَاشِ فَجَعَلَ فَوْقَهُ آخَرَ فَنَامَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ فَجَعَلَ فَوْقَهُ آخَرَ لَا يَحْنُثُ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْحَشَوَ مِنَ الْفِرَاشِ لِلْعُرْفِ، وَلَوْ نَكَرَ الْأَخِيرِينَ حَيْثُ مَطْلَقًا لِلْعُمُومِ،.....

[١٨١٦٨] (قَوْلُهُ: عَلَى هَذَا الْفِرَاشِ) مَثَلُهُ: هَذَا الْحَصِيرُ وَهَذَا الْبِسَاطُ، "هَنْدِيَّةٌ" ^(١)، "ط" ^(٢).

[١٨١٦٩] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَّبِعُ مَثَلَهُ فَتَنْقَطِعُ النَّسْبَةُ عَنِ الْأَسْفَلِ، وَعَنْ أَبِي يُونُسَ "رَوَايَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَائِمًا عَلَى فِرَاشَيْنِ، فَلَمْ تَنْقَطِعِ النَّسْبَةُ وَلَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا لِلْآخَرِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ لَيْسَ تَبَعًا لِمِثْلِهِ مُسَلَّمٌ، وَلَا يَضُرُّنَا نَفْيُهُ فِي الْفِرَاشَيْنِ، بَلْ كُلُّ أَصْلٍ فِي نَفْسِهِ ^(٣)، وَيَتَحَقَّقُ الْحَنْثُ بِتَعَارُفِ قَوْلِنَا: نَامَ عَلَى فِرَاشَيْنِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمَاسَّهُ إِلَّا الْأَعْلَى، "فَتَح" ^(٤).

قلت: وهذا هو المتعارف الآن.

[١٨١٧٠] (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْحَشَوَ) أَي: وَنَامَ عَلَى الظُّهَارَةِ أَوْ عَلَى الصُّوفِ وَالْحَشَوِ فَلَا يَحْنُثُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِرَاشًا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥) عَنْ "الْوَاقِعَاتِ".

[١٨١٧١] (قَوْلُهُ: لِلْعُرْفِ) رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ.

[١٨١٧٢] (قَوْلُهُ: الْأَخِيرِينَ) أَي: الْفِرَاشَ وَالسَّرِيرَ.

[١٨١٧٣] (قَوْلُهُ: لِلْعُمُومِ) أَي: عُمُومِ اللَّفْظِ الْمُنْكَرِ لِلْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ، "ط" ^(٦).

(١) "الفتاوى الهدية": كتاب الأيمان - الباب العاشر: في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ١٢٦/٢.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٢.

(٣) في "١" ((بمعناه))

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٩/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٤/٤.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٢.

وما في "القدوري" من تنكير السرير حملة في "الجوهرة" على المعرف^(١). (بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش) لم يحنث؛ لأنه لم ينام على الألواح، "بحر"^(٢). كذا في نسخ الشرح، لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه نحو: كما لو إلى آخر الكلام، أو تأخيرُهُ عن مقالة القرام ليصح المراءم.....

[١٨١٧٤] (قوله: وما في "القدوري"^(٣)) وقع مثله في "الهداية"^(٤) و"الكنز"^(٥).

[١٨١٧٥] (قوله: حملة في "الجوهرة"^(٦) على المعرف) وكذا في "الفتح"^(٧) حيث قال: ((قوله.

ومن حلف لا ينام على فراش أي: فراش معين، بدليل قوله: وإن جعل فوقه فراشاً آخر فنأى عليه لا يحنث)) اهـ.

قلت: ووجه الدلالة أن قوله: فراشاً آخر^(٨) يقتضي أن المحلوف عليه معين لمكر - الآخر غيره؛ إذ لو كان منكراً لكان الآخر مخلوقاً عليه أيضاً، فافهم. قال في "النهر"^(٩): ((ويمكن أن يقال: إن المدعى أنه لا يحنث لأنه لم ينام على الأسفل، وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعنى لا يقطع النسبة إليه بالثاني، وأما حنثه في المنكر بالأعلى فبحث آخر)) اهـ. ولا يخفى ما فيه، فإن قوله: ((لا يحنث)) مطلق، فالأحسن ما مر^(١٠)، فتدبر.

[١٨١٧٦] (قوله: لكن ينبغي) أي: يجب.

(١) في "ط". ((المعروف))، وهو خطأ.

(٢) "النحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٩٣/٤.

(٣) انظر "اللباب في شرح الكتاب". كتاب الأيمان ٣٠٤/٢.

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٩٢/٢.

(٥) انظر "شرح العيني على الكفر": كتاب الأيمان - باب في أحكام البيع والشراء والصوم والصلاة ٢٧٢/١.

(٦) "اخوهرة السرة": كتاب الأيمان ٣٠٤/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٩/٤.

(٨) من ((مأوى عليه)) إلى ((فراشاً آخر)) ساقط من "الأصل".

(٩) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إنج ف ٢٩٥/ب.

(١٠) المقوله [١٨١٦٩] قوله: ((لا يحنث)).

كما لا يخفى على ذوي الأفهام كما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا دمشق الشام، فتنبه (ولو جعل على الفراش قِرام) بالكسر الملاءة (أو) جعل (على السرير بساط أو حصير حنث) لأنه يُعدُّ نائماً أو ^(١) جالساً عليهما عرفاً بخلاف ما مر (بخلاف ما ^(٢) لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش) فإنه لا يحنث؛ لأنه لم ينام على الألواح (حلف لا يمشي على الأرض فمشى عليها بنعل أو خف) أو مشى على أحجار (حنث وإن) مشى (على بساط لا) يحنث.

[١٨١٧٧] (قوله: الملاءة) الذي في "الفتح" ^(٣): ((أنه ساتر رقيق يجعل فوقه، كالملاءة المفعولة فوق الطراحة)) اهـ، وفي "المصباح" ^(٤): ((القرام [١٢٤/٤] وزان كتاب: الستر الرقيق، وبعضهم يريد: وفيه رقم ونقوش))، ثم قال ^(٥): ((والملاءة بالضم والمد: الربطة ذات لفقين، والجمع ملاء بحذف الهاء)) وقال ^(٦) أيضاً: ((الربة بالفتح: كل ملاءة ليست لفقين، أي: قطعتين، وقد يسمى كل ثوب رقيق ربة)).

[١٨١٧٨] (قوله: بخلاف ما مر ^(٧)) أي: من الصور الثلاث.

[١٨١٧٩] (قوله: بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير إلخ) هذا يوجد في بعض النسخ، وهو الموجود في نسخ المتن التي بديارنا كما قدمه ^(٨) "الشارح"، لكن يجب إسقاطه كما في كثير من النسخ لئلا يتكرر بما مر ^(٩).

[١٨١٨٠] (قوله: حنث) لأنه في العرف ماش على الأرض ولو كانت الأحجار غير متصلة بها.

(١) في "د" و"و" ((نائماً و جالساً)) مالوا.

(٢) في "د" ((م)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لس الثياب والحلي وغير ذلك ٤/٤٥٩.

(٤) "المصباح": مادة ((قرم)).

(٥) "المصباح": مادة ((ملاء)).

(٦) "المصباح": مادة ((ربط)).

(٧) ص ٦٢٥ - "در".

(٨) ص ٦٢٦ - "در".

(٩) ص ٦٢٦ - "در".

﴿فرغ﴾

إن نمتُ على ثوبِك أو فراشِك فكذا اعتُبرَ أكثرُ بدنِه، واللهُ أعلمُ.

[١٨١٨١] (قوله: إن نمتُ على ثوبِك إلخ) في "البحر"^(١) عن "المحيط": ((قالَ لها: إن نمتُ على ثوبِك فأنتِ طالقٌ فاتكأ على وسادةٍ لها أو وضع رأسهُ على مِرْفَقَةٍ^(٢) لها أو اضطجعَ على فراشِها إن وضعَ جنبهُ أو أكثرَ بدنِه على ثوبٍ مِن ثيابِها حنثٌ؛ لأنَّهُ يُعدُّ نائمًا، وإن اتكأ على وسادةٍ أو جلسَ عيها لم يحنث؛ لأنَّهُ لا يُعدُّ نائمًا)). اهـ والله سبحانه أعلم.

(١) 'البحر': كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤ ٣٩٤.

(٢) المِرْفَقَةُ، امحدة، قر في 'القاموس' ((وكمكسبة، امحدة)).

﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

مما يناسب أن يُترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة، الأصل هنا: أن (ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين) الموت والحياة، (وما اختصر بحالة الحياة) وهو كل فعل يُلذُّ ويؤلم ويغُم ويُسُرُّ كسَمِّ وتقبيل (تقيّد بها)، ثم فرغ عليه: (فلو قال: إن ضربتك أو كسوتك أو كلمتك أو دخلت عليك أو قبّلتك^(١) تقيّد) كل منها (بالحياة) حتى لو علّق بها طلاقاً أو عتقاً لم يحث بفعلها في ميت، (بخلاف الغسل والحمل واللمس^(٢) وإلباس الثوب).....

﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

[١٨١٨٢] (قوله: «مما يناسب إلخ») بيان لقوله: ((وغير ذلك))؛ لأنّ مسائل الضرب والقتل ترجم لها في "الهداية"^(٣) باباً مستقلاً، وكذا مسائل تقاضي الدين، وترجم لما بقي بمسائل متفرقة؛ لأنها ليست من باب واحد، ويحتمل أن يكون الجار والمجرور في موضع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الباب مما يناسب ترجمته إلخ، فالمصدر المنسبك من ((أن)) والفعل فاعل ((يناسب))، أو هو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم.

[١٨١٨٣] (قوله: «من الغسل والكسوة») بيان لقوله: ((وغير ذلك))، فالأولى تقديمه على قوله: ((مما يناسب))، "ط"^(٤).

[١٨١٨٤] (قوله: «أو قبّلتك») في بعض النسخ: ((أو قتلتك)) من القتل.

مطلب: تُردُّ الحياة إلى الميت بقدر ما يُحسُّ بالألم

[١٨١٨٥] (قوله: «تقيّد كل منها بالحياة») أمّا الضرب؛ فلأنّه اسم لفعل مؤلّم يتصل بالبدن.

(١) في "د": ((قتلتك))، وقد نُبّه عليه "ابن عابدين" رحمه الله.

(٢) في "د" و"و": ((اللمس)).

(٣) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٩٢/٢.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨١/٢.

أو استعمال آلة التأديب في محل يقبُّه، والإيلاء والأدب لا يتحقق في الميت، ولا يردُّ تعذيب الميت في قبره؛ لأنه توضع فيه الحياة عند عامة، بقدر ما يحسُّ بالآلم، ولئنية ليست بشرص عند أهل السنة، بل تجعل الحياة في تلك الأجزاء المتفرقة التي لا يدركها لبصر، وأما الكسوة فلائ التملك معتبر في مفهومها كما في الكفارة، ولهذا لو قال: كسوتك هذا الثوب كان هبة، والميت ليس أهلاً لتسميته، وقار الفقيه "أبو الليث": ((لو كانت يمينه بالفرسية ينبغي أن يحث؛ لأنه يراد به لبس^(١) دون تسميته))، ولا يردُّ قوتهم: إنه لو نصب شبكة فتعلق بها صبي بعد موته ملكه؛ لأنه مستند إلى وقت الحياة ونصب، أو المراد أنه على حكم ماله، فتملكه ورثته [٤١٤ ب] حقيقة لا هو.

مطلب في سماع الميت الكلام

وأيضاً هذا ميت لا تميت، هذا ما ظهر لي. وأما الكلام فلائ المقصود منه الإفهام، ولموت

«باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك»

(قوله: ولا يردُّ تعذيب الميت في قبره لأنه إلح) وفي "سندي": ((كل ذلث - أي: الأفعال التي تخص باحياة من حاسب أخالف - على لوجه المتعارف في الحياة الدنيا، فلا يناي أن هذه لأشياء تخص لميت من وجه آخر، كعذاب لقبر ونعيمه، وربما يستأنس بزئير، وبذاقوا: ينبغي أن يحسن بعد دفن قدر ما يسح للزور ويفرق لحمه، وأن الميت يدرك الزائر يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده، "رحمتي" ((هـ. وذكر "رحمتي" أيضاً: أنه يشكّل على قوتهم: - ((إن لإيلاء لا يتحقق في ميت)) - ما جاء في الأحاديث: ((نه يؤدي الميت ما يؤدي الحي)). ولا يحفى على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموتى بكلام الأحياء محقق، ولولا ذلك ما كان لقويه عيه الصلاة والسلام: ((أسلام عبيكم دار قوم مومنين إلخ)) معنى، لكن أعرف يقتضي الحكمة مع الأحياء لا مع الموتى، والله تعالى عليم.

(قوله: لأنه مستند إلى وقت الحياة إلخ) قد يقال: لم يؤخذ شرط الاستنداد وهو إمكان ثبوت الحكم فيما بين المذتين، تأمل.

(١) في 'م' ((ست))، وهو حص

ينافيه، ولا يرد ما في الصحيح من قوله ﷺ لأهل قبيب نسراً: «هل أخذتم ما وعدكم ربكم حقاً»، فقال عمر: أتكلم الميث يا رسول الله^(١)؟ فقد عيبه السلام: «والذي نفسي بيده ما أثنى بأسمع من هؤلاء أو منهم»^(٢). فقد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت، يعني من جهة المعنى. وذلك؛ لأن عائشة ردت بقرينه تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر - ٢٢] ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل - ٨٠]. وأنه إنما قاله: على وجه الموعظة للأحياء، وبأنه مخصوص بأوئث

(١) سقط بحالة سقط من 'م'.

(٢) في صحيحين: من حديث أنس عن أبي صخرة. وعن عمر

أخرجه أحمد ٤ ٢٩٠، وسخري (٣٩٧٦) في مغري - قتل أبي جهن. ومسم (٢٨٧٥) في كتاب صفة حنة - عرس مفعد. أنبت، والسنائي في الكرى 'كما في النحلة' (٣٧٧٠) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن أبي صخرة فذكره وأخرجه أحمد ٣ ١٤٥ عن شييد عن قتادة قل. حدث أنس عن أبي صخرة. وأخرجه أحمد ٣ ٢٥٧، ٢١٩، ومسم (١٧٧٩) في الجهاد - غزوة بدر، و(٢٨٧٤) في كتاب حنة وصفة نعيمها - عرس مفعد بنت وثيث عبد بقر وسعود م. وأبو دود (٢٦٨١) في الجهاد - لأسير من م. ونس حبان (٤٧٢٢) و(٦٤٩٨). وأبو يعنى (٣٣٢٦). وسهني في سس الكرى ٩ ١٤٨ في السير عن حماد عن ثابت عن أنس عن رسول الله ﷺ شاور... فذكر قصة غزوة بدر وأخرجه سنائي ٤ ١٠٩ في حبان - روح مؤمن وغيرهم عن معيرة عن ثابت ٤.

وأخرجه أحمد ١ ٢٦١، ومسم (٢٨٧٣)، وسنائي ٤ ١٠٨ عن سليمان بن معيرة عن ثابت عن أنس قال: كنت مع عمر ثم أنشأ يحدثنا عن هجره فذكر قصة غزوة بدر. وأخرجه أحمد ٣ ١٨٢، ١٠٤، وسنائي ٤ ١٠٩، وعبد بن حميد (١٢١١) و(١٤٠٥) من طرق عن حميد عن أنس فذكره.

وقد روه بن عمر وعائشة.

أخرجه أحمد ٣ ٣٨١٢، والبحري (٣٩٧٨) و(٣٩٨٠) في المغازي، ومسم (١٧٧٩) في الجهاد - غزوة بدر، والسنائي ٤ ١١١، والصري في الكبير (١٣٢٦٣) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن بن عمر وعائشة. وأخرجه البخاري (٣٩٧٩)، والحميدي (٢٢٤) عن سليمان بن هشام عن أبيه عن عائشة وحدها. وأحمد ٣ ٣١٢ عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاصب عن ابن عمر وعائشة.

وأخرجه أحمد ٢ ١٣١، وسخري (١٣٧٠) في الحائز، و(٤٠٢٦) في مغري، وعبد بن حميد (٧٦٢) عن صريح بن كيسان وموسى بن عتبة كلاهما عن دفع عن بن عمر

كحليفه لا يغسله أو لا يحمله لا يتقيّد بالحياة، (يُحَنَّثُ في حليفه) ولو بالفارسية.....

١٣٠/٣

تضعيفاً للحسرة عليهم، وبأنه خصوصية له عليه السلام معجزة، لكن يُشكّل عليهم ما في "مُسَيِّم" «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَسْمَعُ قَرَعَ نَعَالِهِمْ إِذَا انْصَرَفُوا»^(١)، إلا أن يُخَصُّوا ذلك بأوّل الوَضْعِ في القبر، مقدّمة للسؤال، جمعاً بينه وبين الآيتين، فإنه شبه فيهما الكفار بالموتى؛ لإفادة بُعد سماعهم، وهو فرعٌ عدم سماع الموتى، هذا حاصل ما ذكره في "الفتح"^(٢) هنا وفي الجنائز، ومعنى الجواب الأوّل أنه وإن صحّ سنده لكنه معلولٌ من جهة المعنى بعلّة تقتضي عدم ثبوته عنه عليه الصلاة والسلام، وهي مخالفته للقرآن، فافهم. وأمّا الدُخُولُ فلأنّ المراد به زيارته أو خدمته، حتّى لا يُقال: دَخَلَ على حائطٍ أو دَابَّةٍ، والمَيِّتُ لا يُزَارُ هو، وإنما يُزَارُ قبره، قال عليه الصلاة والسلام: «كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور ألاّ فزوروها»^(٣)، ولم يُقل: عن زيارة الموتى، هذا حاصل ما ذكره الشُّرَاحُ هنا، فتأمّل. وأمّا التَّخْفِيلُ فلأنّه يُراد به اللدّة أو الإسرار أو الشَّفَقَة، وأمّا القتلُ فكالضَّرب، بل أوّل.

(قوله: كحليفه لا يغسله إلخ) تمثيل لقوله: ((بخلاف الغسل)).

(قوله: أو الشَّفَقَة إلخ) فيه: أنّ تخفيف المَيِّتِ قد يكون للشَّفَقَة كما قالوه في تقسّله عنه السلام "عثمان بن مظعون" بعدما أدرَحَ في الكفن، فيسغي أن يُحَنَّثَ به حينئذٍ، تأمّل.

(١) أخرجه أحمد ٣/١٢٦، ٢٣٤، والبخاري (١٣٣٨) (١٣٧٤) في الجنائز - الميت يسمع خفق النعال - عذاب القبر، ومسلم (٢٨٧٠) في صفة الجنة، وأبو داود (٣٢٣١) في الجنائز - المشي بين القبور مختصراً، و(٤٧٥٢) في السنة - عذاب القبر، والنسائي ٤/٩٦، ٩٧ في الجنائز - المسألة في القبر، والبيهقي في "عذاب القبر" (١٥)، وابن حبان (٣١٢٠) وغيرهم، من طرق عن سعيد بن أبي عروبة وشبان كلاهما عن قتادة عن أنس.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٦١-٤٦٢.

(٣) أخرجه أحمد ٥/٣٥٠، ٣٥٥، ومسلم (٩٧٧) في الجنائز، وأبو داود (٣٢٣٥) في الجنائز - زيارة القبور، و(٣٦٩٨) في الأشربة - الأوعية، والنسائي ٤/٨٩ في الجنائز - زيارة القبور، و٨/٣١٠ في الأشربة، و٧/٢٣٤ في الصحايا - الإلاد في الأكل، وغيرهم، من طرق عن محارب بن دثار وعطاء الحراساني وسلمة بن كهيل والمغيرة بن سبيع والزبير بن عدي وحماد بن أبي سليمان، كلهم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه فذكره.

(لا يضرب زوجته فمدَّ شعرها أو خنقها أو عضَّها) أو قرصها ولو مُمازحاً خلافاً لما صحَّحه في "الخلاصة".....

[١٨١٨٧] (قوله: أو خنقها) أي: عَصَرَ حَلَقَهَا، "ط"^(١) عن "الحموي".

[١٨١٨٨] (قوله: خلافاً لما صحَّحه في "الخلاصة")^(٢) قال في "النهر"^(٣): ((وإطلاقه يُعْمُ حالة الغَضَبِ والرَّضَى، لكن في "الخلاصة"^(٤): لو عضَّها أو أصاب رأسَ أنفِها فأدماها فقي "الجامع الصغير"^(٥): إِنْ كَانَ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ يَحْنُ، وَإِنْ كَانَ فِي حَالَةِ الْمَلَاعِبَةِ لَا يَحْنُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ. وذكره في "البحر"^(٦) أيضاً عن "الطَّهْرِيَّةِ"^(٧)، لكن في "الفتح"^(٨): ((قال "فخر الإسلام" وغيره: هد - يعني الحَنْتَ - إِذَا كَانَ فِي الْغَضَبِ، أَمَّا إِذَا فَعَلَ فِي الْمُمَازَحَةِ فَلَا يَحْنُ وَلَوْ أَدَمَاهَا بِلَا قَصْدِ الْإِدْمَاءِ، وَعَنِ الْفَقِيهِ "أَبِي اللَّيْثِ" أَنَّهُ قَالَ: أَرَاهَا فِي الْعَرِيَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِالْفَارِسِيَّةِ فَلَا يَحْنُ بِمَدِّ الشَّعْرِ وَالْحَنْقِ وَالْعَضِّ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ فِي الْعَرِيَّةِ أَيْضاً، إِلَّا أَنَّهُ [١٢٥ق/٤] خِلَافُ الْمَذْهَبِ)) اهـ. قال "المُقَدِّسِي"^(٩): ((ولعل^(٩) وجهه أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَارَ فِي الْعُرْفِ مَتَعاً لِنَفْسِهِ عَنِ إِبْلَامِهَا بِوَجْهِ مَاءٍ، فَهُوَ يُشَبِّهُ عُمُومَ الْمَجَازِ، فَإِنَّ مُطْلَقَ الْإِبْلَامِ شَامِلٌ لِتِلْكَ الْأَقْسَامِ)) اهـ. وقول "الفتح"^(١٠): ((إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ)) قد يَشْمَلُ حَالَةَ الْمُمَازَحَةِ، كَمَا فَهَمَهُ "الشَّارِحُ" تَبَعاً

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٢/٢.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الحادي والعشرون: في اليمين في الضرب ق ١٣٥/ب.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/أ.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الحادي والعشرون: في اليمين في الضرب ق ١٣٥/ب.

(٥) "الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل ص ٢٧٢.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤.

(٧) "الطهريَّة": كتاب الأيمان - الفصل الخامس: في القتل والضرب والركوب ق ١٢٩/أ.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٦٣/٤.

(٩) في "م": ((لعل)) بدون واو.

(١٠) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٦٣/٤.

(والقصد ليس بشرط فيه) أي: في ^(١) الضرب (وقيل: شرط على الأظهر) والأشبه، "بحر" ^(٢). و به حزم في "الحاية" ^(٣) و "السراجية" ^(٤). وأما الإيلاء فشرط، به يُفتى.....

المصنف مُحَابِقٌ لِتَصْحِيحِ خُلَاصَةِ ^(٥)، وَغَيْرُهُ 'مَصْصَفٌ' فِي 'مَجْهَوٍ' ^(٦)؛ ((صُنِفَتْهُ نَعْمًا فِي 'الْهَدَايَةِ' ^(٧) وَ'الْكَنْزِ' ^(٨) وَعَبَّرَهُمْ مِنَ الْمُعْتَرَاتِ، فَانْصَبَ مِنْهُ كَيْتُ الْيَمِينِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَفَرَسِيَّةٍ، وَمَا إِذَا كَانَ فِي حَالَةِ الْعَصَبِ أَوْ الْمَرْحِ، وَهُوَ لِلْمَذْهَبِ كَمَا قَادَهُ 'كَمَا' ^(٩))) اهـ. وفيهم.

١٨١٨٩١. (قوة): ونقصد لسن بشرط فيه) حتى لو خلف لا يصرب روحته، فضررب غيرها فأصاها بحسب؛ لأنَّ غَدَهَ الْقَصْدَ لَا يُعْدُّ ^(١٠) الْفِعْلَ.

١٨١٩٠١. (قوة): وقيل: شرط) لأنه لا يُتَعَارَفُ، وَتُرْوَجُ لَا يَقْصَدُهُ نِيْمِيَّةً، 'حَرْ' ^(١١).

(قوة). وهو مذهب كَمَفُودُهُ 'كَمَا' ^(١٢) عَمَ - وَبِئْسَ كَانَتْ هُوَ أَصْلُ مَذْهَبٍ - لَا تَنْصَرِّخُهُمْ بِتَصْحِيحِ خُلَاصَةِ دُونَ نَعْقَبِ حَيْلِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعُولَ عَلَيْهِ خِلَافٌ مِمَّا مَسَى عَلَيْهِ أَرْسَالُ أَهْلِهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّصْحِيحُ الصَّرْحُ أَقْوَى مِنَ الْإِلْتِمَاسِ، تَأَمَّنْ. عَلَى أَنَّ الْمُنَادِيَ مِنْ عِدَّةٍ يَصْحُحُ رَحْوُغُهُ قَوْلُهُ ((لَا تَنْصَرِّخُ تَهْ خِلَافُ مَذْهَبٍ)) مَا قَدْ حَاصَ، فَكُونَ مُؤَدِّي كَلَامِهِ أَنَّ يَدِي عَلَى عِصَةِ نَصْرُ عِدَّةٍ يَدِيهِ نَبَتْ لَأَسْمَ، كُنْ سَمَوْنَهُ يَهْ هُوَ الْمَذْهَبُ، وَحَسْبُ يَكُونُ قَدْ قَرَأَ فِيهِ 'فَحَرْ' بِإِسْلَامٍ مِنَ تَقْصِصِ بَنِي عَصَبٍ وَلِمَرْحِهِ، وَنَسَّ فِي كَلَامِهِ مَا يَدِي عَلَى تَصْحِيحِ خِلَافِهِ، فَلَا وَجْهَ لِمُحَنَفِهِ "لِتَسَارِحِ" نَعْمًا بِمَصْصَفٍ مَ صَحَّحُوهُ مَعَ كَوْنِ نَصْرِ قَصَصِهِ، نَعْمَ بَ كَانَ عَرَفَ شَمْسِيَّهَا أَتَع

(١) ((في)) م قصه من أو

(٢) بحر' كتب لأحمد - باب سمر في ضرب وقتل وغير ذلك ٣٩٥ ٤

(٣) حية' كتب لأحمد - فصل في ضرب وقتل وغير ذلك ١١١ ٢

(٤) سراجيه' كتب لأحمد - باب سمر على ضرب وقتل ٣٤٥ ١

(٥) خلاصة فتاوى: كتب لأحمد - فصل الحادي وعسرون في سمر في ضرب ق ١٣٥ -

(٦) 'امح' كتب لأحمد - باب بيان أحكام يمين في ضرب وقتل وغير ذلك ٢١١ -

(٧) 'أهد به' كتب لأحمد - باب سمر في ضرب وقتل وغير ذلك ٩٣ ٢

(٨) 'م' 'سراج عيسى على كثر' كتب لأحمد - باب سمر في ضرب وقتل وغير ذلك ٢١٣ ١

(٩) 'صح' كتب لأحمد - باب سمر في ضرب وقتل وغير ذلك ٤٦٣ ٤

(١٠) 'فر في لسان مددة' ((وأنعمه معه))، وبعده مردها

(١١) 'بحر' كتب لأحمد - باب سمر في ضرب وقتل وغير ذلك ٣٩٥ ٤

فخصوصية لرحمة زوجة "أيوب" عليه الصلاة والسلام، "فتح". (حلف ليضربن) أو ليقتلن (فلانا ألف مرة فهو على الكثرة) والمبالغة.....

ويقال: ملء الكف من قضبان أو حشيش أو شماريخ، والذي في الآية قيل: كان حزمة من أسل، فيها مئة غود، وهو قضبان دقاق لا ورق بها يعمل منه حصر، [٤ ١٢٥ ب] والأصل في الضغث أن يكون له قضبان يجمعها أصل واحد، ثم كثر حتى استعمل فيما يجمع.

[١٨١٩٤] (قوله: فخصوصية لرحمة) قال "القاضي البيضاوي"^(١): ((زوجته ليا بنت يعقوب، وقيل: رحمة بنت قرائم بن يوسف^(٢)، ذهبت لحاجة وأبطأت، فحلف إن برئ ضربها مئة ضربة فحسب الله تعالى يمينه من ذلك))، اهـ 'ح'^(٣). قال في "الفتح"^(٤): ((ودفع كونه خصوصية بأنه تمسكت به في كتاب "الحيل"^(٥) في جواز الحيلة، وفي "الكشاف"^(٦): هذه الرخصة باقية، والحق أن البر بضر بضر بضر بلا ألم أصلاً خصوصية لزوجته أيوب عليه السلام، ولا ينافي ذلك بقاء شرعية الحيلة في الجملة، حتى قننا: إذا حلف ليضربنه مئة سوط، فجمعها وضرب بها مرة لا يحنث، لكن بشرط أن يصيب بدنه كل سوط منها إلخ)).

١٣١١

[١٨١٩٥] (قوله: فهو على لكثرة والمبالغة) تقدم^(٧) في آخر باب التعليق: ((ن لم أجمعها ألف

(١) نظر 'تفسير البيضاوي': سورة «ص» الآية (٤٤) ص ٦٠٤.

(٢) قوله: ((قرايم بن يوسف)) هكذا بخطه بالقاف والياء المثلثة، وهو مخايف لما في "تاريخ أبي الفداء"، وبسوء عند ذكره بسوء يوشع عليه السلام: ((بن أفرايم، قطع همزة المفتوحة، وسكون الفاء، وفتح ساء المهملة، بعد ألف فاء مثناة تحته مكسورة، حرة ميم، ابن يوسف)) إلخ اهـ، ويحرر. اهـ مصححه.

(٣) 'ح': كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٤٨ ب.

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤ ٤٦٠.

(٥) "الحيل": باب في اليمين على المساكنة والدخول والخروج ص ١١٣.

(٦) 'الكشاف': سورة ((ص)) ٣ ٣٧٧.

(٧) ٩ ٥٥٣ 'در'.

كحلفه: ليضربنه حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لحيًا ولا ميتًا، ولو قال: حتى يُغشى عليه أو حتى يستغيث أو يكيّ فعلى الحقيقة. (إن لم أقتل زيداً فكذا وهو) أي: زيد (ميتٌ إن علم) الحالف (بموته حنث، وإلا لا) وقد قدمها عند: ليصعدن السماء. (حلف لا يقتل فلاناً بالكوفة.....

مرةً فكذا)) فعلى المبالغة لا العدّد، وقالوا هناك: ((والسبعون كثير))، وأفاد أن القتل بمعنى الضرب - كما هو العرف؛ لأنه الذي تمكّن فيه الكثرة - لا بمعنى إزهاق الروح، إلا مع النية أو القرينة، ولذا قال في "الدرر"^(١): ((شهر على إنسان سيفاً، وحلف ليقتله فهو على حقيقته، ولو شهر عصاً وحلف ليقتله فعلى إيلايه)).

[١٨١٩٦] (قوله: كحلفه ليضربنه إلخ) الطاهر أن المراد بالمبالغة هنا الشدة، لا خصوص كثرة العدّد لقول "البحر"^(٢) في مسألة لا حيًا ولا ميتًا: ((قال "أبو يوسف": هذا على أن يضربه ضرباً مبرحاً، ثم إن هذا إذا حلف ليضربنه بالسياط حتى يموت، أما لو قال: بالسيف فهو على أن يضربه بالسيف ويموت)) كما في "البحر"^(٣)، ولم يذكر ما لو لم يذكر آلة، والظاهر أنه مثل الأول إلا مع النية كما قدمناه^(٤).

[١٨١٩٧] (قوله: وقد قدمها^(٤)) أي: هذه المسألة وبين الشارح وجهها هناك.

(قوله: وأفاد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف إلخ) خلاف العرف الآن بمصر، بل هو إرهاب الروح، وجعل "ط" قوله: ((والمبالغة بمعنى الشدة)) راجعاً لمسألة القتل، قال: ((ولمط "المسح": حلف ليقتل فلاناً ألف مرة، فهو على شدة القتل)) اهـ.

(١) "الدرر": كتاب الأيمان - باب حنف العمل ٥٢/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) ص ٤٨٠ - وما بعدها "در".

فَضْرِبُهُ بِالسَّوَادِ وَمَاتَ بِهَا حِنْثٌ كَحِلْفِهِ لَا يَقْتُلُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَرَحَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِنْثٌ، (وبعكسه) أي: ضربه بكوفة وموته بالسَّوَادِ (لا) يَحْتُ؛ لأنَّ المَعْتَبَرَ زَمَانُ الْمَوْتِ وَمَكَانُهُ بِشَرَطِ كَوْنِ الضَّرْبِ وَالْجَرَحِ بَعْدَ الْيَمِينِ، "ظهيرية"^(١). وفيها^(٢): إِنْ لَمْ تَأْتِنِي حَتَّى أَضْرِبَكَ فَهُوَ عَلَى الْإِتْيَانِ ضَرْبُهُ أَوْ لَا. إِنْ رَأَيْتَهُ لِأَضْرِبَنَّهُ فَعَلَى التَّرَاخِي مَالِمَ يَنْوِ الْفَوْرَ. إِنْ رَأَيْتَكَ فَلَمْ أَضْرِبَكَ فَرَأَاهُ الْحَالِفُ وَهُوَ مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الضَّرْبِ حِنْثٌ. إِنْ لَقَيْتَكَ فَلَمْ أَضْرِبَكَ فَرَأَاهُ مِنْ قَدَرٍ مِيلٍ.....

١٨١٩٨١ (قوله: فَضْرِبُهُ بِالسَّوَادِ) أي: بِالْقَرَى. فِي "المَصْبَاح"^(٣): ((الْعَرَبُ تُسَمِّي الْأَخْضَرَ أَسْوَدًا؛ لِأَنَّهُ يُرَى كَذَلِكَ عَلَى بُعْدٍ، وَمِنْهُ: سَوَادُ الْعِرَاقِ لَخُضْرَةِ أَشْجَارِهِ وَزَرْعِهِ)).
١٨١٩٩١ (قوله: زَمَانُ الْمَوْتِ وَمَكَانُهُ) نَشْرٌ مُشَوَّشٌ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ هُوَ إِزْهَاقُ الرُّوحِ، فَيُعْتَبَرُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ ذَلِكَ، "ط"^(٤).
١٨٢٠٠١ (قوله: بِشَرَطِ كَوْنِ الْخ) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْيَمِينِ فَلَا حِنْثَ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَقْتَضِي شَرْطًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي، "بَحْر"^(٥) عَنْ "الظَّهِيرِيَّة"^(٦).
١٨٢٠١١ (قوله: إِنْ لَمْ تَأْتِنِي الْخ) قَدَّمَ^(٧) هَذَا الْفَرْعَ قُبَيْلَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَمَحَلُّ ذِكْرِهِ هُنَا وَقَدْ مَنَّا^(٨) وَجْهَهُ أَنَّ ((حَتَّى)) فِيهِ لِلتَّعْلِيلِ وَالسَّبَبِيَّةِ لَا لِلغَايَةِ وَلَا لِلْعَطْفِ، وَذَكَرْنَا تَفَارِيعَ ذَلِكَ هُنَاكَ.
١٨٢٠٢١ (قوله: فَعَلَى التَّرَاخِي) أَي: إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ، أَوْ حَيَاةِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَاتَ أَحَدُهُمَا حِنْثٌ.

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الأول - الفصل الخامس: في القتل والضرب والركوب ق ١٢٩، ب بتصرف

(٢) "المصباح المنير": مادة ((سود)).

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٣/٢.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٦/٤.

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الخامس: في اليمين في القتل والضرب والركوب ق ١٢٩، ب.

(٦) ص ٥٥٣ - "در".

(٧) انقولة [١٧٩٨٢] قوله. ((وبه نص)).

لم يَحْنَتْ، "بحر"^(١). (الشهر وما فوقه) ولو إلى الموت (بعيداً، وما دونه قريباً)، فيعتبر ذلك في: ليقضين دينه أو لا يكلمه إلى بعيد أو إلى قريب، (و) لفظ (العاجل والسريع كالقريب، والآجل كالبعيد) وهذا بلا نية، (وإن نوى) بقريب أو بعيد (مدة) معينة (فيهما فعلى ما نوى) ويُدين فيما فيه تخفيف عليه، "بحر". (حَفَ لا يكلمه ملياً أو طويلاً إن نوى شيئاً فذاك، وإلا فعلى شهر ويوم)،.....

[١٨٢٠٣] (قوله: لم يَحْنَتْ)؛ لأنَّ اللَّقِيَّ الَّذِي رَتَّبَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي [٤ ق ١٢٦] مكان يُمكنُ فِيهِ الضَّرْبُ، وَلِذَا قَالُوا: لَوْ لَقِيَهِ عَلَى سَطْحٍ لَا يَحْنَتْ أَيْضاً. قُلْتُ: وَهَذَا لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى الضَّرْبِ بِالْيَدِ، فَلَوْ بَسَّهْمٍ أَوْ حَجَرَ اعْتَبِرَ مَا يُمكنُ، تَأَمَّلْ.

مطلب: الشهر وما فوقه بعيد

[١٨٢٠٤] (قوله: فيعتبر ذلك إلخ) أي: إذا حَلَفَ ((ليقضين دينه إلى بعيد فقضى بعد شهر أو أكثر بر في يمينه، لا لو قضاه قبل شهر، وفي: ((إلى قريب)) بالعكس.

[١٨٢٠٥] (قوله: فعلى ما نوى) حتى لو نوى بالقريب سنة أو أكثر صحَّت نيته، وكذا إلى آخر الدنيا؛ لأنها قريبة بالنسبة إلى الآخرة، "فتح"^(٢).

[١٨٢٠٦] (قوله: ويُدين فيما فيه تخفيف عليه) هذا ذكره في "البحر"^(٣) بحثاً، وكذا في "النهر"^(٤)، ويأتي^(٥) ما يؤيده.

(قول "الشارح": وإن نوى بقريب إلخ) الطاهر أنَّ العاجل والسريع والآجل كذلك. اهـ "سندي".

- (١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤.
- (٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤٦٤/٤ تصرف
- (٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب النوى في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٦/٤ تصرف، نقلاً عن "الفتح" و"الولولحية" و"الطهريّة".
- (٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/ب.
- (٥) المنقولة [١٨٢٠٨] قوله: ((وفي "النهر" عن "السراج" إلخ)).

كذا في "البحر" عن "الظهيرية"، وفي "النهر" عن "السراج": على شهر. وكذا كذا يوماً:

[١٨٢٠٧] (قوله: كذا في "البحر" ^(١) عن "الظهيرية" ^(٢)) ومثله في "الخانية" ^(٣).

[١٨٢٠٨] (قوله: وفي "النهر" عن "السراج" إلخ) ذكر ذلك في "النهر" عند قول "الكنز": ((الحين والزمان ومُنكرُهُما ستة أشهر))؛ حيث قال ^(٤): ((وفي "السراج": لا أكلمهُ مَبَيَّاً فهذا عسى شهر ^(٥)، إلا أن ينوي غير ذلك، ولو قال: لأهجرنك مَبَيَّاً فهو على شهر فصاعداً، وإن نوى أقل من ذلك لم يُدَيَّن في القضاء)) اهـ، فافهم. وفي بعض نسخ "النهر" ^(٦): ((فهو على ستة أشهر)) في الموضوعين، وما نقله الشارح موافقاً للنسخة الأولى، وعبارة "النهر" ^(٧) هنا: ((وقياس ما مرَّ أن يكون على شهر أيضاً))، أي: قياس ما ذكره ^(٨) في البعيد والآجل، فإنَّ ((مَبَيَّاً وطويلاً)) في معنهما، وكأنَّ صاحب "النهر" نسي ما قدَّمه عن "السراج"، بدليل عدوله إلى القياس، وإلا فكان مناسباً أن يقول: ((وقدَّمنا عن "السراج" أنه يكون على شهر أيضاً))، إلا أن تكون النسخة ((ستة أشهر))، هذا وقول "السراج": - ((لم يُدَيَّن في القضاء)) - يُؤَيَّدُ ببحث "البحر" المارَّ ^(٩) آنفاً، تأمل.

(تنبيه)

في "المغرب" ^(١٠): ((المَلِيُّ مِنَ النَّهَارِ: السَّاعَةُ الطَّوِيلَةُ، وَعَنْ "أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ" ^(١١): المَلِيُّ:

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٦/٤.

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثامن في الكلام ١٣٧/أ.

(٣) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في الكلام والقراءة ١٠٣/٢ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٢٨٩/ب.

(٥) الذي في نسختنا من "النهر": ((ستة أشهر)).

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٦/ب.

(٧) في "م": ((ذكره)).

(٨) المقولة [١٨٢٠٦] قوله: ((وَيُدَيَّنُ فِيمَا فِيهِ تُخَفِّفُ عَلَيْهِ)).

(٩) "المغرب": مادة ((ملي)) نصرف.

(١٠) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة الكبار في علم العربية (ت ٣٧٧هـ).

(١١) "نزهة الألباب" ص ١٨٧، "وهبات الأعيان" ٨٠/٢، "سير أعلام السلاة" ١٦/٣٧٩.

أَحَدَ عَشَرَ، وبِالْوَاوِ: أَحَدٌ وَعَشْرُونَ، وَبِضْعَةِ عَشَرَ: ثَلَاثَةَ عَشَرَ، (يَبْرُ فِي حَلْفِهِ: لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ الْيَوْمَ لَوْ قَضَاهُ نَبَهْرَجَةً^(١)) مَا يَرُدُّهُ التُّجَّارُ (أَوْ زُيُوفًا).....

الْمُتَّسِعُ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَهْجُرْ فِي مِيلَاتٍ﴾ [مريم - ٤٦]: أَي: ذَهْرًا طَوِيلًا عَنِ الْحَسَنِ وَمُجَاهِدٌ وَ"سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ"، وَالتَّرْكِيبُ دَالٌّ عَلَى السَّعَةِ وَالطُّولِ)) اهـ.

قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَأْخَذُ تَرْكِيبِهِ وَجْهًا لِرِيَادَةِ مُدَّتِهِ عَلَى الْبَعِيدِ وَالْأَجَلِ، فَلِذَا حُزِمَ فِي "الظُّهْرِيَّة"^(٢) وَ"الْحَانِيَّة"^(٣) بِأَنَّهُ شَهْرٌ وَيَوْمٌ، وَتَبَعَهُمَا 'المُصَنَّفُ'، وَأَمَّا عَنَى نُسخَةِ ((سِتَّةَ أَشْهُرٍ)) فَباعتبارِ أَنَّهُ اسْمٌ لَزْمَانٍ طَوِيلٍ، وَالزَّمَانُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، تَأْمَلِ.

[١٨٢٠٩] (قَوْلُهُ: أَحَدَ عَشَرَ)؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ بِدُونِ عَطْفٍ، وَأَمَّا بِالْعَطْفِ نَحْوُ: كَذَا وَكَذَا فَأَقَلُّ عَدَدٍ نَظِيرُهُ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ.

[١٨٢١٠] (قَوْلُهُ: ثَلَاثَةَ عَشَرَ)؛ لِأَنَّ الْبِضْعَ بِالْكَسْرِ: مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَقِيلَ: إِلَى التَّسْعِ كَمَا فِي "المُصْبَاح"^(٤)، لَكِنْ صَرِيحٌ مَا فِي الشَّرْحِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ دَاخِلَةٌ، وَمَا فِي 'المُصْبَاحِ' يَخَالِفُهُ، تَأْمَلِ.

مَطْلَبُ: لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ فَقَضَاهُ نَبَهْرَجَةً أَوْ زُيُوفًا أَوْ سِتْوَقَةً

[١٨٢١١] (قَوْلُهُ: نَبَهْرَجَةً) هَذَا غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وَأَصْلُهُ: نَبَهْرَهُ وَهُوَ الْحَظُّ، أَي: حَظُّ هَذِهِ بَدْرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ أَقَلُّ، وَغِشُّهُ أَكْثَرُ، وَلِذَا رَدَّهَا التُّجَّارُ، أَي: الْمُسْتَقْصِي مِنْهُمْ، وَالْمُسَهِّلُ مِنْهُمْ يَقْبُهَا، [٤ ق ١٢٦ ب] "نَهْر"^(٥).

[١٨٢١٢] (قَوْلُهُ: أَوْ زُيُوفًا) جَمْعُ زَيْفٍ، أَي: كَفَلَسٍ وَقُلُوسٍ، "مُصْبَاح"^(٦)، وَهِيَ اْمَغْشُوشَةُ

(١) فِي 'ط': ((بَهْرَجَةً))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) 'الظُّهْرِيَّة': كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ: فِيمَا يَحْرِي بَيْنَ صَاحِبِ مَالٍ وَعَرِيمٍ ق ١٤٢ ب.

(٣) 'الْحَانِيَّة': كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي الْكَلَامِ وَتَقْرَأُ ٢ ١٠٣ (هَامِشٌ 'اِسْتَاوَى' لِهَدِيَّةٍ).

(٤) 'المُصْبَاحُ الْمُسِيرُ': مَادَّةُ ((بِضْعٍ)) بِتَصْرِفٍ.

(٥) 'النَّهْر': كِتَابُ الْإِيمَانِ - دَبُّ الْيَمِينِ فِي نَضْرِبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ق ٢٩٦ ب.

(٦) 'المُصْبَاحُ الْمُسِيرُ': مَادَّةُ ((زَيْفٍ)).

ما يرده بيت المال (أو مستحقة) للغير، ويعيق لمكاتب بدعيها، (لا) يبر (لو قضاه رصاصاً أو ستوقه) ونصها عش؛ لأنهما ليسا من جنس الدراهم؛

يتحوّر بها التجار، ويردها بيت المال، ولفظ ((الزيف)) غير عربي، وإنما هو من استعمال لفقهاء، "نهر" (١) و"فتح" (٢) يعني أن فعلة زاف، وقياس مصدره الزيوف لا زيفه، كما في "المغرب" (٣).
[١٨٢١٣] (قوله: ما يرده بيت المال)؛ لأنه لا يقبل إلا ما هو في غاية الجودة، "قهيستاني" (٤)،
فالنهرجة غشها أكثر من الزيوف، "فتح" (٥).

١٣٢/٣

[١٨٢١٤] (قوله: أو مستحقة للغير) بفتح الحاء، أي: أثبت الغير أنها حقه، قال في 'الفتح' (٦):
((وإذا بر في دفع هذه المسميات الثلاثة، فلو رد الزيوف أو انبهرجة أو استردت المستحقة، لا يرتفع البر، وإن انتقض القبض فإمّا ينتقض في حق حكم يقبل الانتقاض، ومثله لو دفع مكاتب هذه الأنواع، وعتق فردّها مولاه لا يرتفع العتق)) اهـ.

[١٨٢١٥] (قوله: أو ستوقه) بفتح السين المهمة وضمها وتشديد التاء، "قهيستاني" (٦)، قال في
"الفتح" (٧): ((وهي المغشوشة غشاً زائداً، وهي تعريب (سي توفة) أي: ثلاث صقات، طبقتا
الوجهين فضة، وما بينهما نحاس ونحوه)).

١٨٢١٦ (قوله: لأنهما إلخ) علة لقوله: ((لا يبر))، قال 'الزبيعي' (٨): ((وإن كان الأكثر

(قوله: وقياس مصدره الزيوف) عنه الزيف.

(١) انهر: كتاب الأيمان - باب يمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٦ ب.

(٢) 'فتح': كتاب الأيمان - باب يمين في تقاضي الدرهم ٤٦٤ ع تصرف.

(٣) 'المغرب': مادة ((زيف)).

(٤) 'جامع رموز': كتاب الأيمان - فصل: حنف مع ١ ٣٩٩.

(٥) 'فتح': كتاب الأيمان - باب يمين في تقاضي الدراهم ٤٦٤ ع.

(٦) 'جامع لرموز': كتاب الأيمان - فصل: حنف مع ١ ٣٩٩.

(٧) 'فتح': كتاب الأيمان - باب يمين في تقاضي الدرهم ٤٦٥ ع تصرف.

(٨) 'تبيين حقائق': كتاب الأيمان - باب يمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٥٨ ٣.

وإذا لو تجوزَ بهما في صَرْفٍ وَسِمٍ لم يُجز. ونقل "مسكين": أن البهْرَجَةَ إذا غلبَ غِشُّها لم تُؤخذ. وأما السُّتُوقَةُ فأخذها حرام؛ لأنها نحاس. انتهى.....

فضة ولاقلُّ سُّتُوقَةً لا يَحْتُ، وبالعكس يَحْتُ؛ لأنَّ العِرةَ للعالب.)).

١٨٢١٧ (قوله: لم يجر): لأنه يَرْمُ الاستِدْالَ ليدبهما قبل قبضه، وهو غير حائر كما عَلِمَ في بابِه، "ح".

[١٨٢١٨] (قوله: ونقل 'مسكين') أي: عن 'الرَّسالةِ يُوسُفِيَّةٍ' ^١، وهي التي عَمِلَها "يوسف" في مسائل الخراج والعشر للرشد، ونقل اعبارة أيضاً في "المغرب" ^٢ عند قوله: سُّتُوقَةٌ، وكذا في "اسحر" ^٣ و"أنهر" ^٤ عن "مسكين" ^٥، ولعلَّ مردَّ أن الإمام لا سبغى له أن يأخذَ سَهْرَجَةً من هَبٍ احرية أو هَبٍ الأرصي، بخلاف السُّتُوقَةِ، فإنَّه يَحْرُمُ عليه أخذُها؛ لأنَّ في ذلك

(قوله: بخلاف السُّتُوقَةِ؛ فإنه يَحْرُمُ عليه أخذُها) قال "ط": ((بلا رضاء، وعيه أن يبقى به تعالى إذا رصى لأحده، فلا يعطها غيره لا كان هو سُّعُوداً، وصهره أن أحد الرِّيفِ و سَهْرَجَةٍ والمستحق لا يَحْرُمُ ولو غير رضاء، وأصاهرُ خلافه، لأنها مَعْبُوءَةٌ أو مِثْلُ العِبرِ، فأحكمُ و حذ: إذ يقعُ غير باب عيب لا شئت في حرمته)) هو وسرد رضاءه "خرج" بالإمام أبي يوسف "لم يجد ما عرَّه "مسكين" به، فسأئل فيها

(١) ح. كتاب لأحمد - باب ليمين في نفاصي سرهم ٢٤٩

(٢) رسالة يوسفية هي معروفة بكتاب خرج به صبي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب. صاحب "نبي حيفة"

(٣-١٨٢٢هـ) ('كشف الصور' ١٤١٥، 'خوهر مصبه' ٦١١٣، 'سبغى علام للسلا' ٥٣٥٨. هذه عبارة عن

٥٣٦٢) قوله: ولم يجر عني هذا نقل في كتاب 'خرج'، وقد شبهه به 'أرفعى' أيضاً

(٣) 'المغرب' مادة ((سق))

(٤) 'سحر' كتاب لأحمد - باب ليمين في صرب وقتل وغير ذلك ٣٩٦٤ تصرف

(٥) 'أنهر' كتاب لأحمد - باب ليمين في الصرب والقتل وغير ذلك ٢٩٦٦ - باب تصرف

(٦) شرح ملا مسكين - كتاب لأحمد - باب ليمين في صرب وقتل وغير ذلك ص ١٤٠ -

وهذه إحدى المسائل الخمس التي جعلوا الزئوف فيها كالجياذ. (يبرُّ) المديون (في حلفه) لرب الدين: (لأقضيَنَّ مآلَكَ اليوم^(١)) فجاء به فلم يجده ودفع للقاضي، ولو في موضع لا قاضي له حيث. به يفتي، "منية المفتي". وكذا يبرُّ (لو) وجده و (أعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو أراد) قبضه، (وإلا) يكن كذلك (لا) يبرُّ، "ظهيرية"^(٢). وفيها^(٣): حلف ليجهَدَنَّ في قضاء ما عييه لفلان.....

تضييع حق بيت المال، والله سبحانه أعلم.

مطلب: المسائل الخمس التي جعلوا الزئوف فيها كالجياذ

١٨٢١٩ (قوله: وهذه إحدى المسائل الخمس) الثانية: رجل اشترى داراً بجياذ، ونقد الزئوف أخذ الشفع بجياذ؛ لأنه لا يأخذها إلا بما اشترى. الثالثة: الكفيل إذا كفّل بجياذ ونقد الزئوف يرجع على المكفول عنه بجياذ. الرابعة: إذا اشترى شيئاً بجياذ، ونقد البائع الزئوف، ثم باعه مُراجحة فإن رأس المال هو اجياذ. الخامسة: إذا كان له عسى آخر دراهم جياذ، فقبض الزئوف فانفقها، ولم يعلم إلا بعد الإنفاق لا يرجع عليه بجياذ في قول: "أبي حنيفة" و"محمد" كما لو قبض الجياذ، كذا في "البحر"^(٤)، "ح"^(٥). [١٢٧ ق]

مطلب: لأقضيَنَّ مآلَكَ اليوم

١٨٢٢٠ (قوله: ودفع للقاضي) وذكر "الناطفي" أن القاضي ينصب عن الغائب وكيلًا،

(قوله: يرجع على المكفول عنه بجياذ) لأن رجوعه بحكم الكفالة، وحكمه أنه يملك الدين بالأداء، فيصير كطالب نفسه فيرجع بنفس الدين، فصار كما إذا مئ الدين بالإرث بأن مات الطالب والكفيل وارثه.

(١) نقول: في مخطوطة "الظهيرية" التي بين أيدينا: ((إذا قال المديون لرب الدين: والله لأقصرنَّ مآلَكَ اليوم فأعصاه إلح))، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته 'المصنف' ((لأقضيَنَّ)).

(٢) 'الظهيرية': كتاب الأيمان - قسم الثالث - الفصل الخامس فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣ أ بتصرف، نقلاً عن 'النوازل'.

(٣) 'الظهيرية': كتاب الأيمان - قسم الثالث - الفصل الخامس فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣ أ بتصرف.

(٤) 'اسحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤ ٣٩٧.

(٥) 'ح': كتاب الأيمان - باب اليمين في ضرب وقتل وغير ذلك ق ٢٤٩.

باع ما للقاضي بيعه لو رفع الأمر إليه، (وكذا يبر بالبيع).....

وقيل: إذا غاب الطالب لا يحث الحالف وإن لم يدفع إلى القاضي ولا إلى الوكيل. وفي بعض الروايات: يحث وإن دفع للقاضي. والمختار الأول. 'خاتبة' (١).

قلت: وهذه إحدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسحر. وذكرها 'ط' (٢). وسذكرها (٣) الشارح في كتاب القضاء.

[١٨٢٢١] (قوله: باع ما للقاضي بيعه إلخ) أي: لا يبر يمينه إلا إذا باع ما يبيعه القاضي عليه إذا امتنع من البيع بنفسه، وذلك كما في 'الجوهره' (٤). وغيرها: أنه يباع في الدين العروض أولاً ثم عقاراً. ويترك له دس من ثاب بديه. وإن أمكنه الاحتراء بدونها باعها واسترى من تمنها ثوباً ينسئه؛ لأن قضاء الدين فرض مقدم على التحمل. وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن يجتزئ بدونه ويستري من ثمنه مسكناً يبت فيه، وقيل: يباع ما لا يحتاج إليه في الحال فباع حبة والسد والنصع في الشتاء.

[١٨٢٢٢] (قوله: وكذا يبر بالبيع) أي: وإن لم يقض؛ لأن البر وقضاء الدين يحصل بمجرد البيع، حتى لو هنك المبيع قبل قطبه انفسح البيع، وعاد الدين. ولا ينتقض البر في ليمين. وإنما نص

(قوله: وقيل: يباع ما لا يحتاج إليه في الحال إلخ) عدرته في حجر: ((قدو سيع ما لا يحتاج إليه في الحال كالسد في الضيف والنصع في الشتاء)) اهـ وهذه عبارة لا تصد الضعف، بخلاف عدرته هـ، والنصع. اسباط من احد كما في 'القموس'.

(قوله: أي. وإن لم يقض إلخ) قد يقال: حيث نص 'محمد' على 'القص' نعر دس قبدأ وإن كان ما ذكره في الفتح 'صاهر لوجه، لكن للارم تدغ اسقول، والأصل في القيد أنها بالاحتراز. وكذا يقال في مسألة الترويح، وإنما شرطه لتحقيق امثاله بين الشيبين، ولا تحصل المقصده إلا إذا تمانلا

(١) 'الحانية': كتاب لأحمد - فصل في ايمين المؤقتة ٢ ٢٨ (هـمش 'الغدوى الهدية')

(٢) 'ط' - كتاب لأحمد - باب يمين في صرب والقتل وغير ذلك ٢ ٣٨٤ تنصرف

(٣) انظر 'اندر' عند مقولة [٢٦٣٩٥] قوله: ((والمعتمد إلخ))

(٤) لم يعثر عليها في مصوعة 'الجوهره' التي من أدبها

ونحوه مما تحصل^(١) المقاصة فيه.....

"محمد" على القبض ليتقرر الدين على رب الدين؛ لاحتمال سقوط الثمن بهلاك المبيع قبل قبضه، ولو كان البيع فاسداً وقبضه، فإن كانت قيمته تنفي بالدين، وإلا حيث؛ لأنه مضمون بالقيمة، "فتح"^(٢)، قال في "البحر"^(٣): ((وشمل ما إذا كان المبيع مملوكاً لغير الخالف، ولذا^(٤) قال في "الظهيرية"^(٥): إن ثمن المستحق مملوك ملكاً فاسداً، فملك المدين ما في ذمته)).

[١٨٢٢٣] (قوله: ونحوه إلخ) كما لو تزوج الطالب أمة المطلوب ودخل بها، أو وحسب عيه دين بالاستهلاك أو بالجناية يبرأ أيضاً، "نهر"^(٦)، والظاهر أن التقييد بالدخول اتفاقي. واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينقض البر، كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مر^(٧)، ويؤيده ما في "الظهيرية"^(٨): ((حلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها، فتزوجها على ما له عيه فهو استيفاء))، وفيها: ^(٩) ((حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم، واستهلك شيئاً من ماله اليوم، فلو مثلياً لا يحنث؛ لأن الواجب مثله لا قيمته، ولو قيمياً وقيمته مثل الدين أو أكثر حث؛ لأنه صار قابضاً بطريق المقاصة، وهذا إن استهلكه بعد غصبه؛ لأنه وحده القبض الموجب للضمان،

(قوله: فلو مثلياً لا يحنث إلخ) عدم الحنث إنما يظهر فيما إذا كان المثلي المستهلك لس من جنس الدين، وإلا فلو كان الدين برأ مثلاً والمستهلك كذلك يطهر الحنث.

(١) في "و": ((يحصل)).

(٢) "الصح": كتاب الأيمان - باب اليمين في نقاضي الدراهم ٤/٤٦٥ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٧٠٤.

(٤) من قوله: ((قال في البحر)) إلى: ((الخالف ولذا)) ساقط من "١".

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٢/١ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/٢ - ٢٩٧/١.

(٧) المقولة [١٨٢٢٢] قوله: ((وكذا يبرأ المبيع)).

(٨) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٢/١ - ١٤٣/١.

بصرف.

(٩) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣/١ بتصرف.

(به) أي: بالدين؛ لأنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، (وهبة) الدائن (الدين منه) أي: من المديون (ليس بقضاء)؛ لأنَّ الهبة إسقاط لا مقاصة (و) حيثذ ف (لا حنث لو كانت اليمين موقتة) لعدم إمكان البرِّ مع هبة الدين.....

فيصير قابضاً دينه، وإن قبله [١٢٧ق/٤] كأن أحرقه لم يحنث لعدم القبض)). اهـ ملخصاً. وتماه فروع المسألة في "البحر" (١).

[١٨٢٢٤] (قوله: به) متعلق بالبيع، والظاهر أنه غير قيد، حتى لو باعه شيئاً بشئ قدر الدين تقع المقاصة وإن لم يجعل الدين الثمن، يدلُّ عليه ((مسألة الاستهلاك)) المذكورة آنفاً، ولذا لم يقيّد به في "الفتح" (٢).

[١٨٢٢٥] (قوله: لأنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا) قال في "الفتح" (٣): ((لأنَّ قضاء الدين لو وقع بالدرهم كان بطريق المقاصة، وهو أن يثبت في ذمة القايض - وهو الدائن - مضموناً عليه؛ لأنه قبضه لنفسه ليتملكه، وللدائن مثله على المقبض فيلتقيان قصاصاً، وكذا هنا)).

[١٨٢٢٦] (قوله: لأنَّ الهبة إسقاط) ولأنَّ القضاء فعل المديون، والهبة فعل الدائن بالإبراء،

(قول "الشارح": لأنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا) هذا التعليل إنما هو فيما إذا باع ثمن مطلق، ولا يظنُّ فيما إذا باعه بالدين على ما ذكره، وفي مسألة الكور أنه إذا اشترى بما في ذمة المديون من الدين يسغي أن لا يثبت للمديون شيء؛ لأنَّ الثمن هنا معين وهو الدين، فلا يمكن أن يجعل شيئاً غيره، فترا ذمة المديون ضرورة، بمنزلة ما لو أبرأ من الدين، وبه ظهر الفرق بين قبض الدين وبين الشراء به اهـ. وما هنا يناق ما قدّمه خطأ.

(قوله: وإن قبله كأن أحرقه لم يحنث؛ لعدم القبض) لأنَّ شرط الحنث القبض الموجب للضمان، فيصير قابضاً دينه، كرحلٍ لهما دين مشترك على رحل، فعصب أحدهما من المديون ثوباً واستهلكه كان لشريكه أن يرجع عليه بمحصبه من الدين، وإن أحرقه من غير عصب لا يرجع عليه شيء. اهـ "نحر".

(١) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٧/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في نقاضي الدراهم ٤٦٥/٤.

وإمكانُ البرِّ شرطُ البقاء (كما) هو شرطُ الابتداء كما مرَّ^(١) في مسألة الكوز، وعليه: (لو حلفَ ليقضينَّ دينه غداً فقضاه اليوم، أو حلفَ ليقتلنَّ فلاناً غداً فماتَ اليوم، أو) حلفَ (ليأكلنَّ هذا الرغيفَ غداً فأكله اليوم) لم يحنث، "زيعي"^(٢). (حلفَ ليقضينَّ دينَ فلانٍ فأمرَ غيره بالأداء أو أحاله فقبضَ برَّ، وإنْ قضى عنه متبرِّعٌ لا) يبرُّ، "ظهيرية"^(٣)...

فلا يكونُ فعلُ هذا فعلَ الآخر، "فتح"^(٤).

(تنبيه)

قيل: إنَّ شرطَ البرِّ القضاء ولم يُوجد، فينزم الحنث، وإلا لزم ارتفاعُ النقيضين، قال في "الفتح"^(٥): ((وهو غلط، فإنَّ النقيضين - الواجبَ صدقُ أحدهما دائماً - هما في الأمور الحقيقية كوجود زيدٍ وعدمه، أمَّا المتعلقُ قيامهما بسببٍ شرعيٍّ فيثبتُ حكمهما ما بقي السببُ قائماً، وقيامُ اليمينِ سببٌ لثبوتِ أحدهما من الحنثِ أو البرِّ، ويتغيَّان بانتفايه كما هو قبلَ اليمينِ حيث لا برٌّ ولا حنث، ولذا قالوا هنا: لم يحنث، ولم يقولوا: برٌّ ولم يحنث)) اهـ.

[١٨٢٢٧] (قوله: وإمكانُ البرِّ شرطُ البقاء إلخ) أي: في اليمينِ الموقَّعة، بخلافِ المطلقَّة، فإنَّه فيها شرطُ الابتداء فقط، وحينَ حلفَ كانَ الدينُ قائماً، فكانَ تصوُّرُ البرِّ ثابتاً فانعقدت، ثمَّ حنثَ بعدَ مُضيِّ زمنٍ يقدرُ فيه عسى القضاء باليأسِ من البرِّ بالهبة، 'فتح'^(٥).

[١٨٢٢٨] (قوله: وعيه) أي: ويتَّني على اعتبارِ هذا الشرط.

[١٨٢٢٩] (قوله: لم يحنث) لفواتِ إمكانِ البرِّ في الغدِ قبلَ وقته فبطلت اليمينُ.

[١٨٢٣٠] (قوله: فأمرَ غيره) الضميرُ فيه عائِدٌ إلى الحالف، وضميرُ ((أحاله)) و((قبض))

(١) ص ٤٧٢ - 'در'

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣ ١٥٩.

(٣) 'الظهيرية': كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والعريم ق ١٤٢ ب.

(٤) 'فتح': كتاب الأيمان - باب ليمين في تقاضي الدراهم ٤ ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٥) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب سمر في تقاضي الدراهم ٤ ٤٦٦.

وفيها: ^(١) حَفَّ لا يفارقُ عريمه حتى يستوفيَ فقَعَدَ بحيث يراه أو يحفظه فيس بمفارق ولو نام أو غفل أو شغله إنسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هربَ غريمه.....

إلى فلان، قال "ط" ^(٢): ((أفادَ به أن القضاء لا يتحقق بمجرد الحوالة والأمر، بل لا بدَّ معهما من القبض، قال في "الهندية" ^(٣): وإن نوى أن يكون ذلك بنفسه صدق قضاء ودينة، ولو حَفَّ المطلوب أن لا يُعطيه فأعطاه عني أحد هذه الوجوه حيث، وإن نوى أن لا يُعطيه بنفسه لم يُدَيِّن في القضاء)).

[١٨٢٣١] (قوله: حَفَّ لا يفارقُ غريمه إلخ) تقدّم ^(٤) بعض مسائل الغريم في أواخر باب اليمين بالأكمل والشرب.

[١٨٢٣٢] (قوله: أو يحفظه) الذي في "المنح" ^(٥) و"البحر" ^(٦): ((ويحفظه بانو))، "ط" ^(٧). قال في "البحر" ^(٨): ((وكذلك [١/١٢٨ق ٤] لو حال بينهما ستر، أو أسطوانة من أساطين المسجد، وكذلك لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه، وإن توارى عنه بجائط المسجد والآخر خارجه فقد فارقه، وكذلك لو كان بينهما باب مغلق، إلا إن

(قول "الشراح": ولو نام، أو غفل، أو شغله إنسان بالكلام، أو منعه عن الملازمة حتى هربَ غريمه لم يحنث) علل عدم الحنث في "الولواجية" بأن شرط الحنث أن يفارقه ولم يفارقه، وإنما فارقه عريمه، قال: ((وكذا لو كابرته حتى انفلت منه؛ لأنه ليس في وسع الامتناع فلم تنعقد يمينه عليه)) اهـ.

(١) 'الضهيرية': كتاب الأيمان - القسم لثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال وعريمه ق ١٤٣، تصرف.

(٢) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ٢ ٣٨٤.

(٣) 'الفتاوى الهندية': كتاب الأيمان - فصل في اليمين في تقاضي الدراهم ٢ ١٣٥.

(٤) ص ٥٠٠ - "در".

(٥) 'المنح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١ ق ٢١٣.

(٦) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ٤ ٣٩٨.

(٧) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ٢ ٣٨٤.

(٨) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ٤ ٣٩٨.

ثم يحنث، ولو حلف بطلاقها أن يعطيها كل يوم درهماً فربما يدفع إياها عند الغروب أو عند العشاء قال: فإذا^(١) لم يُخل يوماً وليلاً عن دفع درهم لم يحنث. (حنث لا يقبض دينه) من غريمه (درهماً دون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله) قبضاً (متفرقاً)^(٢) لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصفة التفرق...

أدخله وأغلق عليه وقعد على الباب)).

[١٨٢٣٣] (قوله: قال) أي: صاحب "مجموع التوازل" كما عزاه إليه في "البحر"^(٣) عن "الظهيرية"^(٤).

[١٨٢٣٤] (قوله: لم يحنث) الظاهر أن وجهه أنه يُراد باليوم عرفاً ما يشمل الليل، وتقدم^(٥) أنه: لو قال: يوم أكلتم فلاناً فكذا فهو على الجديدين لقرايه بفعل لا يمتد فعم، وكذلك هنا؛ لأن الإعطاء لا يمتد، فافهم.

مطلب: لا يقبض دينه درهماً دون درهم

[١٨٢٣٥] (قوله: لا يقبض دينه درهماً دون درهم) أي: لا يقبضه حالة كون درهم منه مخففاً لدرهم آخر في كونه غير مقبوض، أي: لا يقبضه متفرقاً بل جملة، فالمجموع في تأويل حال مشتقة، فهو مثل: بعته يداً بيد، أي: متقابضين، كذا ظهر لي.

[١٨٢٣٦] (قوله: لا يحنث حتى يقبض كله متفرقاً) أي: لا يحنث بمجرد قبض ذك البعض، بل يتوقف حنثه على قبض باقيه، فإذا قبضه حنث، "فتح"^(٦).

[١٨٢٣٧] (قوله: وهو قبض الكل إلخ) لأنه أضاف القبض المتفرق إلى كل الدين حيث قال:

(١) في "د" و "و": ((إذا)).

(٢) في "و": ((متفرقاً))، وهو تحريف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٨/٤.

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ١٤٢ ب و ١٤٣ أ تحريف.

(٥) ص ٤٩٦ - "در".

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تفاضي الدراهم ٤٦٦/٤.

(لا) يَحْثُ (إذا قَبَضَهُ بتفريقٍ ضروريٍّ) كَأَنْ يَقْبِضَهُ كُلَّهُ بوزنين؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ تَفْرِيقًا عُرْفًا مَادَامَ فِي عَمَلِ الْوِزْنِ. (لا يَأْخُذُ مَا لَهُ عَلَى فُلَانٍ إِلَّا جَمْلَةً أَوْ إِلَّا جَمْعًا فَتَرَكَ مِنْهُ دَرَاهِمًا ثُمَّ أَخَذَ الْبَاقِي كَيْفَ شَاءَ لَا يَحْثُ)، "ظَهْرِيَّة"^(١). وَهُوَ الْحِيلَةُ فِي عَدَمِ حِثِّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، (كَمَا لَا يَحْثُ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ لِي إِلَّا مِائَةٌ أَوْ غَيْرُ أَوْ سَوَى) مِائَةٍ (فَكَذَا

((دَيْنِي))، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّهِ، "فَتْح"^(٢)، فَلَوْ قَالَ: ((مِنْ دَيْنِي)) يَحْثُ بِقَبْضِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْحَثِّ هُنَا قَبْضُ الْبَعْضِ مِنَ الدَّيْنِ مُتَفَرِّقًا وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ قَيَّدَ بِالْيَوْمِ فَقَبْضُ الْبَعْضِ فِيهِ مُتَفَرِّقًا، أَوْ لَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا لَمْ يَحْثُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَخَذُ الْكُلِّ فِي الْيَوْمِ مُتَفَرِّقًا، وَلَمْ يَوْجَدْ، وَتِمَامُهُ فِي 'الْبَحْرِ'^(٣).

[١٨٢٣٨] (قَوْلُهُ: بوزنين) أَوْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ قَبْضُ الْكُلِّ دَفْعَةً، فَيَصِيرُ هَذَا الْمَقْدَارُ مُسْتَشْنَى، وَلِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّفْرِيقِ لَا يُسَمَّى تَفْرِيقًا عَادَةً، وَالْعَادَةُ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ، "زَيْلَعِي"^(٤).

[١٨٢٣٩] (قَوْلُهُ: فَتَرَكَ مِنْهُ دَرَاهِمًا) أَي: لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ أَصْلًا.

[١٨٢٤٠] (قَوْلُهُ: كَيْفَ شَاءَ) أَي: جَمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقًا.

مطلب: حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا جملة

مطلب: إن أنفقت هذا المال إلا على أهلِكَ فكذا فأنفق بعضُهُ لا يَحْثُ

[١٨٢٤١] (قَوْلُهُ: لَا يَحْثُ) كَذَا ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ" هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَيْرَ مُعْلَنَةٍ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ قَبْضُ الْكُلِّ دَفْعَةً إلخ) فِي "السَّنَدِي": ((يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَرْنِ فَفَرَّقَهُ أَنَّهُ يَحْثُ، وَالطَّاهِرُ أَنَّ التَّفْرِيقَ الْحَاصِلَ مِنَ الْعَدَدِ كالتَّفْرِيقِ الْحَاصِلِ بِالْوَرْنِ، وَلَوْ تَشَاعَلَ بَعْضُ سَوَرٍ أَوْ الْعَدَدِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَحْتَلِفُ مَجْلِسُ الْقَضِي عَلَى مَا عُرِفَ)). اهـ "نَهْر".

(١) "الظَّهْرِيَّة": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِيمَا يَجْرِي بَيْنَ صَاحِبِ الْمَالِ وَالْغَرِيمِ ق ١٤٣/ب تنصرف، نقلاً عن "الحيل".

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي تَقَاصِي الدَّرَاهِمِ ٤/٤٦٦. تنصرف

(٣) اطر "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤/٣٩٩

(٤) "تبيين الحقائق": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣/١٦٠.

(٥) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤/٣٩٩.

والظاهر أنها بمعنى المسألة المارة؛ لأن درهماً دون درهم بمعنى متفرقاً كما مر^(١)، وقوله هنا: ((إلا جملة)) هو معنى لا يقبضه متفرقاً، لكن الأولى في الإثبات. وهذه في النفي، والمعنى واحد. ورأيت في طلاق "الذخيرة" في ترجمة المسائل التي ينظر فيها إلى شرط البر: ((وهب لرجل مالا، فقال الواهب: امرأتي طالق ثلاثاً إن أنفقت هذا المال الذي وهبتك إلا على أهيك، ثم إنه أنفق بعضه على أهله، وقضى بالباقي ديناً أو حجاً أو تزواجاً لا تطلق امرأة الخالف، ذكره "خواهر زاده" في "شرح الخيل"^(٢)، وعلله بأن شرط برّه [١٢٨ق/٤ ب] إنفاق جميع الهبة على أهله، فيكون شرط حثه ضد ذلك، وهو إنفاق جميعها على غيرهم ولم يوجد، وهو نظير ما لو حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا جميعاً وأخذ البعض دون البعض لا يحث؛ لأن شرط برّه أخذ جميع الدين جملة، فيكون شرط حثه ضد ذلك، وهو أخذ جميع الدين متفرقاً ولم يوجد ذلك، كذا هنا)) اهـ.

وحاصله: أنه لا يحث بمجرد قبض البعض جملة أو متفرقاً ما لم يقبض الباقي كما مر^(٣)، فإذا ترك البعض بأن لم يقبضه أصلاً بإبراء أو بدونه لم يحث؛ لعدم شرطه وهو قبض كله غير جملة، أي: متفرقاً، ولما كانت هذه المسألة في معنى الأولى كما ذكرنا قال "الشارح": ((وهو الحية في عدم حثه في الأولى))، وبقي هنا شيء، وهو ما لو لم يأخذ من دينه شيئاً أصلاً، أو لم ينفق

(قوله: لكن الأولى في الإثبات، وهذه في النفي إلخ) كل من المسأتين في النفي، فلم يظهر ما قاله. وإذا كان المراد بالنفي والإثبات قوله: درهماً دون درهم وقوله: إلا جملة فالمسبب أن يكون الأولى بالنفي والثانية بالإثبات نظراً إلى معنى التفريق والجملة، تأمل.

(١) ص ٦٥٠ - "در".

(٢) "شرح الخيل": لمحمد بن محمود بن عبد الكريم، بدر الدين المعروف بـ: "خواهر زاده" (ت ٦٥١ هـ)، وأخيل: لأبي بكر أحمد بن عمر الحصف (ت ٢٦١ هـ). ("كشف الأصول" ١/ ٦٩٥، "خواهر نصبة" ١/ ٢٣٠، ٣٦٢، ٣٧٠، "موائد سهة" ص ٢٠٠، هدية اعاروين ٢/ ١٢٥).

(٣) المنقولة [١٨٢٣٦] قوله: ((لا يحث حتى يقبض كله متفرقاً))

بِمَلِكِهَا) أَي: الْمِائَةِ (أَوْ بَعْضِهَا)؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِائَةِ، وَحِثُّ بِالزِّيَادَةِ
لَوْ تَمَّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِلَّا لَا،.....

فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ شَيْئًا، بِأَنْ ضَاعَتِ الْهَبَةُ مَثَلًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ أَخَذْتُ دِينِي
لَا أَخْذُهُ إِلَّا جَهْلَةً، أَوْ إِنْ أَنْفَقْتُهَا لَا تَنْفَقُهَا إِلَّا عَلَى أَهْلِكَ، وَنَظِيرُهُ: لَا أُبِيعُ هَذَا الثَّوبَ إِلَّا بِعَشْرَةٍ،
أَوْ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي فَلَمْ يَبْعُهُ أَوْ لَمْ تَخْرُجْ أَصْلًا فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ الْحِثِّ، فَكَذَا هُنَا.

١٣٤/٣

مطلب: حَلَفَ لَا يَشْكُوهُ إِلَّا مِنْ حَاكِمِ السِّيَاسَةِ وَلَمْ يَشْكُوهُ أَصْلًا لَمْ يَحْتُ
وَمِنْهُ يُعْنَمُ جَوَابُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْكُوهُ إِلَّا مِنْ حَاكِمِ السِّيَاسَةِ وَتَرَكَ شِكَايَتَهُ أَصْلًا
لَا يَحْتُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَاغْتَنِمَهُ.

[١٨٢٤٢] (قَوْلُهُ: بِمَلِكِهَا) مَتَعَوِّ بِقَوِيهِ: ((لَا يَحْتُ)).

[١٨٢٤٣] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِائَةِ) أَي: أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ عُرفًا، وَالْخُمْسُونَ
مَثَلًا لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الْمِائَةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: لِي عَلَى زَيْدٍ مِائَةٌ، وَقَالَ زَيْدٌ: خُمْسُونَ، فَقَالَ: إِنْ
كَانَ لِي عَلَيْهِ إِلَّا مِائَةٌ فَهَذَا لِنَفْيِ النُّقْصَانِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ يَمِينُهُ الرَّدُّ عَلَى الْمُنْكَرِ، أَوْ "فَتْح" (١).

[١٨٢٤٤] (قَوْلُهُ: لَوْ تَمَّ فِيهِ الزَّكَاةُ) أَي: لَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جَنْسٍ مَا تَحَبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ،
كَالْمُقَدِّينِ وَالسَّائِمَةِ وَعَرْضِ التَّجَارَةِ وَبِنْ قَسَتْ الزِّيَادَةُ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ كَالرَّقِيقِ وَالدُّوْرِ
لَمْ يَحْتُ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ عُرفًا الْمَالُ لَا الدَّرَاهِمُ، وَمَطْلُقُ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى الزَّكَاةِ (٢) كَمَا نُو
قَالَ: وَالِدُهُ لَيْسَ لِي مَالٌ، أَوْ قَالَ: مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مَالِهِ،
أَوْ اسْتَأْمَنَ الْحَرْبِيُّ عَلَى مَالِهِ، حَيْثُ يَعْنِي جَمِيعَ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ خِلَافَةً كَالْمِيرَاثِ، وَمَقْصُودُ

(قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتُ إِلَّا بِخ) بَلْ مَا قَالَهُ فِي "الذَّحِيرَةِ" - مِنْ أَنَّ شَرْطَ بَرِّهِ إِنْفَاقُ جَمِيعِ الْهَبَةِ عَلَى
أَهْلِهِ، فَيَكُونُ شَرْطُ حَنْثِهِ ضِدُّ ذَلِكَ، وَهُوَ إِنْفَاقُ جَمِيعِهَا عَلَى غَيْرِهِمْ إِلَّا بِخ - نَصْرٌ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ حَنْثِهِ إِذَا
بِمَ يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ دِينِهِ، أَوْ لَمْ يُنْفِقْ شَيْئًا فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ.

(١) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في نفاصي الدراهم ٤ ٤٦٧ بتصرف.

(٢) في '٢': ((لِرَكَاة)).

حتى لو قال: (امرأته كذا إن كان له مال، وله عروض) وضياع (ودور) لغير التجارة (لم يحنث)، "حزانه أكمل"^(١). (حلف لا يفعل كذا تركه على الأبد) لأن الفعل يقتضي مصدراً منكرًا، والنكرة في النفي تعم، (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) حيث و (انحلت

الحربي الغنية له بحاله، وثمائه في "شرح التلخيص".

(قوله: ١٨٢٤٥١) حتى لو قال (الخ) تفريع على ما فهم من كلامه من ((أن المال إذا أطلق ينصرف إلى [٤ ق ١٢٩] الزكوي)) كما قرأناه^(٢)، فافهم.

مطلب: حلف لا يفعل كذا تركه على الأبد

(قوله: ١٨٢٤٦١) تركه على الأبد (الخ) ففي أي وقت فعله حيث، وإن نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو بلداً أو منزلاً أو ما أشبهه لم يدين أصلاً؛ لأنه نوى تخصيص ما ليس بملفوظ كما في "الذخيرة". (قوله: ١٨٢٤٧١) لأن الفعل يقتضي مصدراً منكرًا (الخ) فإذا قال: لا أكلّم زيداً، فهو بمعنى لا أكلّمه كلاماً، وهذا أحد تعليلين ذكرهما في "غاية البيان"، ثانيهما: أنه نفى فعل ذلك الشيء مطلقاً، ولم يقيد بشيء دون شيء، فيعم الامتناع عنه ضرورة عموم النفي، وعليه اقتصر في "البحر"^(٣) وهو أظهر، وأحسن منهما ما نقلناه^(٤) عن "الذخيرة"؛ لما يرد على الأول أن عموم

(قوله: الغنية) في "القاموس": ((العي ضد الفقر، والاسم الغنية، بالضم والكسر)) هـ (قوله: وأحسن منهما ما نقلناه عن "الذخيرة" (الخ) وعلمه في "الزبلي": ((بأنه يعني الفعل مصف، فنسب فرداً شائعاً في حنثيه، فيعم الجنس كله ضرورة شيعه، وإلا لما كان شائعاً في الجنس، بل في البعض سمى)) هـ وهو الأظهر في التعليل، وما في "الذخيرة" إنما أفاد وجه عدم صحة نيته ما ذكر، ولا تعرض في كلامه بوجه لروم تركه مد، إلا إذا قيل: إن هذه العلة أفادت عدم صحة نيته التخصيص فبالأولى إفادتها لروم الترك مد، تمش (قوله: لما يرد على الأول أن عموم ذلك المصدر في الأفراد (الخ) فيه: أن الأول ليس فيه دعوى عموم الأرماء وإن كان لارماً لعموم الأفعال، وبالحملة كلامه هنا لا يحلو عن مناقشات

(١) في "و": ((الأكمل)).

(٢) المقولة [١٨٢٤٤] قوله: ((لو مما مع الركاة)).

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٠: ٤.

(٤) المقولة [١٨٢٤٦] قوله: ((تركه على الأبد (الخ))).

يَمِينُهُ). وما في "شرح المجمع" - مِنْ عَدَمِهِ - سهوٌ (فلو فعَلَهُ مرَّةً أُخرى لا يَحْنُثُ) إلَّا في ((كَلَمًا))، (ولو قَيَّدَهَا بوقتٍ) كوالله لا أفعلُ اليومَ (فمضى) اليومُ (قبلَ الفعلِ برَّ) لوجودِ تركِ الفعلِ في اليومِ كُلِّهِ (وكذا إن هلكَ الحَالِفُ والمحلوفُ عليه) برَّ.....

ذلكَ المصدرِ في الأفرادِ لا في الأزمانِ، وأيضاً فقد قالَ "ح"^(١): ((إنَّ هذا ينافي ما مرَّ في باب اليمينِ في الأكلِ))، أي: ((مِنْ أَنَّ الثَّابِتَ في ضمنِ الفعلِ ضروريٌّ لا يظهرُ في غيرِ تحقيقِ الفعلِ، بخلافِ الصَّريحِ، ومِنْ أَنَّ الفعلَ لا عمومَ لَهُ، كما في "المحيط" عن "سيبويه"^(٢))).

[١٨٢٤٨] (قوله: وما في "شرح المجمع" أي: لـ "ابنِ ملك"، ((مِنْ عَدَمِهِ)) أي: عدمِ الخلالِ اليمينِ فهو سهوٌ كما في "البحر"^(٣)، بل تنحلُّ، فإذا حنثَ مرَّةً بفعله لم يَحْنُثْ بفعله ثانياً، وللعلامةِ "قاسم" رسالة^(٤) ردَّ فيها على العلامةِ "الكافيجي"^(٥) حيثُ اغترَّبَ بما في "شرح المجمع"، ونقلَ فيها إجماعَ الأئمةِ الأربعةِ على عدمِ تكرارِ الحنثِ.

[١٨٢٤٩] (قوله: لا يَحْنُثُ) لأنَّه بعدَ الحنثِ لا يُتَصَوَّرُ البرُّ، وتَصَوُّرُ البرِّ شرطُ بقاءِ اليمينِ، فلم يَبَقِ اليمينُ فلا حنثَ، رسالةُ العلامةِ "قاسم" عن "شرح مختصر الكرخي".

[١٨٢٥٠] (قوله: إلَّا في كَلَمًا)؛ لاستلزامِها تَكَرُّرَ الفعلِ، فإذا قالَ: كَلَمًا فعلتُ كذا، يَحْنُثُ بكلِّ مرَّةٍ.

[١٨٢٥١] (قوله: وكذا إلخ) هذا إذا لم يمضِ الوقتُ.

[١٨٢٥٢] (قوله: والمحلوفُ عليه) الواو بمعنى أو.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٤٩/أ.

(٢) من قوله: ((مِنْ أَنَّ الثَّابِتَ)) إلى ((كما في "المحيط" عن سيبويه)) هو من كلام "ح" لكن في موضع آخر انظر "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ق ٢٤٠/أ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٠/٤.

(٤) لم تنصَّ كك التراجع التي يبرأ أيدينا على اسم هذه الرسالة.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرُّومي، محيي الدين المعروف بـ "الكافيجي" (ت ٨٧٩هـ). ("الصَّوَاءُ

اللامع" ٢٥٩/٧، "بغية الوعاة" ١١٧/١، "الشقائق النعمانية" ص ٤٠-).

لتحقيق العدم، ولو جُنَّ الحالفُ في يومِهِ حِنْثٌ عِنْدَنَا خِلَافاً لـ: "أحمد"، "فتح". (ولو حَلَفَ لِفَعْلَنَّهُ بِرٍّ بِمَرَّةٍ) لَأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ تَخَصُّصٌ، وَالوَاحِدُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ،.....

[١٨٢٥٣] (قوله: لتحقيق العدم) أي: عدم الفعل في اليوم، "ط" (١).

[١٨٢٥٤] (قوله: ولو جُنَّ الحالفُ إلخ) محلُّ هذا في الإثبات كما في "الفتح" (٢)، وصورته: قال: لَا كَلْنَ الرَّغِيفَ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَجُنَّ فِيهِ وَلَمْ يَأْكُلْ، أَمَّا فِي صُورَةِ النَّفْيِ إِذَا جُنَّ وَلَمْ يَأْكُلْ فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ، "ط" (٣)، وَقَدَّمَ (٤) "المصنّف" أَوَّلَ الْإِيمَانِ أَنَّهُ يَحْتُ لو فَعَلَ الْمُحْصِفُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ بِمَجْنُونٍ.

مطلب: حَلَفَ لِفَعْلَنَّهُ بِرٍّ بِمَرَّةٍ

[١٨٢٥٥] (قوله: لَأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ تَخَصُّصٌ) أَرَادَ بِالتَّكْرَرِ الْمَصْدَرَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْفِعْلُ، وَهَذَا مَبْنًى عَلَى التَّعْلِيلِ السَّابِقِ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ، وَفِي "الفتح" (٥): ((لَأَنَّ الْمُتَزَمَّ فَعَلَ وَاحِدًا غَيْرَ عَيْنٍ؛ إِذَا الْمَقَامُ لِلْإِثْبَاتِ، فَيُرْبَى بِأَيِّ فَعَلٍ، سِوَاءٍ كَانَ مُكْرَهًا [١٢٩: ٤/ب] فِيهِ أَوْ نَاسِيًا، أَصِيلاً أَوْ وَكِيلاً عَنْ غَيْرِهِ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ لَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِ الْحِنْثِ حَتَّى يَقَعَ الْيَأْسُ عَنِ الْفَعْلِ، وَذَلِكَ بِمَوْتِ الْحَالِفِ قَبْلَ الْفَعْلِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوصِيَ بِالْكَفَّارَةِ، أَوْ بِقُتْلِ مَحَلِّ الْفَعْلِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لِيُضْرَبَنَّ زَيْدًا وَ(٦) لِيَأْكُنَّ هَذَا الرَّغِيفَ، فَمَاتَ زَيْدٌ أَوْ أَكَلَ الرَّغِيفَ قَبْلَ أَكْلِهِ، وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الْيَمِينُ مُطَبَّقَةً)) اهـ.

(قولُ المصنّف: ولو حَلَفَ لِفَعْلَنَّهُ بِرٍّ بِمَرَّةٍ) الصَّوَابُ: ((بِرٍّ بِالْفَعْلِ مَرَّةً))، أَي: فِي سَاعَةٍ مُسَمَّاةٍ بِالْمَرَّةِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ ((مَرَّةً)) لَازِمَةٌ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ الْمَصْدَرِيَّةِ، "سندي" عَنْ "الْحَمَوِيِّ".

(١) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٥/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤٦٧/٤.

(٣) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٥/٢.

(٤) ص ٢٤٠ - "در".

(٥) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤٦٧/٤ بتصرف.

(٦) في "م": ((أَوْ)).

ولو قَيْدَها بوقتٍ فمضى قبل الفعلِ حِنْثٌ إن بقيَ الإمكانُ، وإلا بَأْنٌ وقعَ اليأسُ بموتهِ أو بفوتِ المحلِّ بطلَّتْ يمينُهُ كما مرَّ في مسألةِ الكوز، "زيلعي"^(١). (حلفُهُ والِ ليعْلِمَنَّهُ بكلِّ داعرٍ مهمَلَتَيْنِ، أي: مُفسِدٍ (دخلَ البلدةَ تقيِّدَ) حلفُهُ (بقيامِ ولايتهِ)، بيانٌ لكونِ اليمينِ المطلقةِ تصيرُ مقيِّدةً بدلالةِ الحالِ، وينبغي تقييدُ يمينِهِ بفورِ علمِهِ،.....

[١٨٢٥٦] (قوله: ولو قَيْدَها بوقتٍ) مثلُ لِيَأْكُلْتَهُ في هذا اليومِ، "فتح"^(٢).

[١٨٢٥٧] (قوله: بَأْنٌ وقعَ اليأسُ) أي: قبلَ مضيِّ الوقتِ.

[١٨٢٥٨] (قوله: أو بفوتِ المحلِّ) هذا عندهما خلافاً لـ "أبي يُوسُفَ"، "فتح"^(٣).

مطلب: حلفُهُ والِ ليعْلِمَنَّهُ بكلِّ داعرٍ

[١٨٢٥٩] (قوله: تقيِّدَ حلفُهُ بقيامِ ولايتهِ) هذا التَّخصيصُ بالزَّمانِ ثبتَ بدلالةِ الحالِ، وهو العلمُ بأنَّ المقصودَ من هذا الاستحلافِ زجرُهُ بما يُلْفَعُ شرُّهُ أو شرُّ غيره بزجرِهِ؛ لأنَّهُ إذا زَجَرَ داعرٌ انزجرَ داعرٌ آخرٌ، وهذا لا يتحقَّقُ إلَّا في حالِ ولايتهِ؛ لأنَّها حالُ قدرتهِ على ذلك، فلا يفدُ فائدتهُ بعدَ زوالِ سلطنتِهِ، والزَّوالُ بالموتِ، وكذا بالعزلِ في ظاهرِ الروايةِ، وعن "أبي يُوسُفَ" أنَّه يجبُ عليه إعلامُهُ بعدَ العزلِ، "فتح"^(٤).

[١٨٢٦٠] (قوله: وينبغي تقييدُ يمينِهِ بفورِ علمِهِ) هذا بحثٌ لـ "ابنِ الهُمام"^(٥) فإنَّهُ قال: ((وفي "شرحِ الكنز"^(٦): ثُمَّ إِنَّ الحالِفَ لو عَلِمَ بالدَّاعِرِ، ولم يَعْلَمْ بهِ لم يَحْنِثْ إلَّا إذا ماتَ هو، أو استخيفَ، أو عُرِلَ؛ لأنَّهُ لا يَحْنِثُ في اليمينِ المطلقةِ إلَّا باليأسِ، إلَّا إذا كانتَ موقَّتةً فيَحْنِثُ بمضيِّ الوقتِ معَ الإمكانِ)) اهـ.

ولو حُكِمَ بانعقادِ هذه للفورِ لم يكنْ بعيداً، نظراً إلى المقصودِ وهو المبادرةُ لزجرِهِ ودفعِ شرِّهِ.

(١) "تنبيه الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦٠/٣ تصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤٦٧/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤٦٨/٤.

(٤) "تنبيه الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦١/٣.

(٥) "شرح الكون": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤٦٧/٤.

(٦) "شرح الكون": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤٦٨/٤.

والدَّاعِي يُوْحِبُ التَّقْيِيدَ بِالْفُورِ. أَي: فُورٍ عَدِمَهُ بِهِ)) اهـ. وأُقرَّه في "البحر" (١) و"الهر" (٢) و"المنح" (٣)، واعتُرضَ بأنَّه خلافُ ظاهرِ الرِّوَايَةِ، ففي "العناية" (٤): ((وليسَ يرمُّهُ الإعلامُ حالَ دخوِبه، وإنَّما يلزُمُهُ أن لا يؤخَّرَ الإعلامُ إلى ما بعدَ موتِ الوالي أو عزله على ظاهرِ الرِّوَايَةِ)) اهـ.

قلتُ: قولُه: ((على ظاهرِ الرِّوَايَةِ)) راجعٌ إلى قولِه: ((أو عزله)) أي: بناءً على ظاهرِ الرِّوَايَةِ مِنْ أنَّ العزلَ كالموتِ في زوالِ الولاية، خلافاً لما عَنِ "أبي يوسف" كما يُعلَّمُ ممَّا نقلناه (٥) سابقاً عَنْ "الفتح"، ولا شكَّ أنَّ التَّقْيِيدَ بالفورِ عندَ قيامِ القرينةِ حكمٌ ثابتٌ في المذهب، فصارَ حاصِلاً بحَثِ "ابنِ الهُمام": أنَّ الوالي إذا كان مرادُّه دفعُ الفسادِ في البلدِ، وحسبَ رجلاً بأنَّ يُعلِّمَهُ بكلِّ مُفسِدٍ دخلَ البلدَ فليسَ مرادُّه أنَّ يخبرَهُ بعدَ إفساده [٤ ق ١٣٠ أ] سيَرٌ في البلدِ، بل مرادُّه إخبارُهُ به قَلَّ إظهارِهِ الفسادِ، فهذا قرينةٌ واضحةٌ على أنَّ هذه اليمينُ يمينُ الفورِ الثَّابتُ حكمُها في المذهب، فما في 'شرح الكنتز' و"العناية" مبنيٌّ على عدمِ قيامِ قرينةِ الفورِ، وما تحتُه 'ابنُ الهُمام' مبنيٌّ على قيامِها، فحيثُ قامتِ القرينةُ على الفورِ حُكِمَ بها نَصُّ المذهبِ، وإلا فلا، فلم يَكُنْ تحتُه

(قولُه: ولا شكَّ أنَّ التَّقْيِيدَ بالفورِ عندَ قيامِ القرينةِ حكمٌ ثابتٌ) ما مشى عليه "المحسني" طريقةً نالتهُ غيرُ بحثِ "الفتح" وغيرُ ما في "العناية" و"شرح الكنتز"، وذلك أنَّ ما فيهما يُفيدُ أنَّ هذه يمينٌ مُطْلَقَةٌ على الإطلاقِ، والبحثُ يُفيدُ أنَّها يمينُ الفورِ كذلك، وما مشى عليه يُفيدُ أنَّه تارةً تكونُ مُصلَقةً، وتارةً يمينُ فورٍ باعتبارِ القرائنِ الدَّالَّةِ على الفوريةِ والإصْلَاقِ، وهذا فيه مخالفةٌ لبحثِ حُثِّ قال: ((نَهَى للفورِ)) وأُطلقَ، وأدعى أنَّ المقصودَ دالٌّ عليه، ولا شكَّ أنَّ بحثَ "الفتح" مخالفٌ لظاهرِ الرِّوَايَةِ، وما ذكرَهُ من العبَةِ إنما ذكرُوهُ تعديلاً لها، وأنَّه يلزمُهُ عدمُ التَّأخِيرِ لما بعدَ الموتِ، وهو جعلُهُ دليلاً على الفورِ.

(١) 'البحر' - كتاب الأيمان - باب اليمين في انصراب والقتل وغير ذلك ٤ ٤٠٠.

(٢) 'الهر' - كتاب الأيمان - باب اليمين في انصراب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٧ أ - ب.

(٣) 'منح' - كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في انصراب والقتل وغير ذلك ١ ق ٢١٤.

(٤) 'العناية': كتب الأيمان - مسائل متفرقة ٤ ٤٦٨ (هامش 'فتح القدير').

(٥) في هذه المقالة

وإذا سقطت لا تعود، ولو ترقى بلا عزل إلى منصب أعلى فاليمين باقية لزيادة تمكّنه، "فتح"^(١). ومن هذا الجنس مسائل، منها: ما ذكره بقوله: (كما لو حلف رب الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلد إلا بإذنه تقيّد بالخروج حال قيام الدين والكفالة)؛ لأن الإذن إنما يصحّ ممّن له ولاية المنع،.....

مخالفاً للمنقول، بل هو معقول مقبول فلذا أقرّه عليه الفحول، فافهم.

[١٨٢٩١] (قوله: وإذا سقطت لا تعود) أي: إذا سقطت بالعزل - كما هو ظاهر الرواية كما مر^(٢) - لا تعود بعوده إلى الولاية.

[١٨٢٩٢] (قوله: ولو ترقى بلا عزل إلخ) هذا لم يذكره في "الفتح"، بل ذكره في "البحر"^(٣) بحثاً بقوله: ((ولم أر حكم ما إذا عزل من وظيفته وتولّى وظيفة أخرى أعلى منها، وينبغي أن لا تبطل اليمين؛ لأنه صار متمكناً من إزالة الفساد أكثر من الحالة الأولى)) اهـ.

قلت: الظاهر أن محلّ هذا ما إذا لم يكن فاصل بين عزله وتوليته، بل المراد ترقّيه في الولاية وانتقاله عن الأولى إلى أعلى منها، ولذا عبّر الشارح بقوله: ((ولو ترقى بلا عزل))، أمّا لو عزل ثمّ تولّى بعد يوم مثلاً فقد تحقّق سقوط اليمين، والساقط لا يعود.

[١٨٢٩٣] (قوله: ومن هذا الجنس) أي: جنس ما تقيّد بالمعنى، وإن كان مطبقاً في اللفظ.

[١٨٢٩٤] (قوله: أو الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في "البحر"^(٤) ولم يذكر في "الفتح"^(٥) و"النهر"^(٦) لفظ الأمر، ولذا قيل: إنه لا فائدة للتقيّد به، أقول: أي: لأنّ ربّ الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان كفيلاً بأمر المكفول عنه أو لا، لكن هذا بناءً على أن الكفيل منصوب عطفاً

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٨ وتنتهي عبارة "الفتح" عند قوله ((وإذا سقطت لا تعود))، وانظر كلام "ابن عابدين" رحمه الله على تنمّة الفحل.

(٢) المقولة [١٨٢٦٠] قوله: ((وينبغي تقيّد بمجته بفور علمه)).

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١ باختصار.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠٠.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٨.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق/٢٩٧.

وولاية المنع حال قيامه، (و) منها: (لو حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه تقيّد بحال قيام الزوجية)، بخلاف: لا تخرج امرأته من الدار؛

على ((غريمه))، ولفظ ((أمر)) مضاف إلى المكفول عنه، وليس كذلك، بل ((الكفيل)) مرفوع عطفاً على ((رب الدين))، ولفظ ((أمر)) بالتثنية، و((المكفول عنه)) منصوب عطفاً على ((غريمه)) مفعول حلف، يوضحه^(١) قول "كافي النسفي"^(٢): ((أو الكفيل بالأمر المكفول عنه))، وعليه التقيّد بالأمر له فائدة ظاهرة؛ لأنّ الكفيل بالأمر له الرجوع على المكفول عنه، فيصير بمنزلة رب الدين، فلذا كان لتحليفه المكفول فائدة، ويتقيّد تحليفه بمدة قيام الدين، بمنزلة رب الدين، فافهم. وفي "الحانية"^(٣): ((الكفيل بالنفس إذا حلف الأصيل: لا يخرج من البلدة إلا بإذنه، فقضى الأصيل دين الطالب، ثم خرج بعد ذلك لا يحث)).

١٨٢٦٥١ (قوله: وولاية المنع حال قيامه) أي: قيام الدين، ومفاده أنّ ذلك فيما إذا لم يكن [١٣٠/ب] الدين مؤجلاً؛ إذ ليس له منعه من الخروج ولا مطالبته قبل حلول الأجل، وفيما إذا أدّى الكفيل لرب المال؛ إذ ليس له مطالبة المكفول عنه قبل الأداء، نعم له ملازمته أو حبسه إذا لوزم الكفيل أو حبس، فليتأمل.

(قوله: ومفاده أنّ ذلك فيما إذا لم يكن الدين مؤجلاً إلح) ما قاله مفاد من قول "الشارح": ((لأن الإذن إلح))، وليس في كلامه ما يفيد تقيّد مسألة الكفالة بما إذا أدّى الكفيل، بل عباراتهم ناطقة بتقييدها بحال قيامها، وقيامها إنّما هو قبل أداء الدين، والظاهر أنّه إذا أداه يكون حائناً بخروجه بلا إذنه، إذ قد ترقى حاله من كونه كفيلاً إلى كونه دائناً، فبكون نظير مسألة "المصنّف" إذا ترقى الوالي إلى ما هو أعلى، ويكون القصد الاحتراز عما لو دفع الأصيل الدين، لا عما إذا دفع الكفيل.

(١) في "م": ((ويوضحه)).

(٢) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب المتعرقات ٣/ق ٢١١/أ.

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الخروج ٨٧/٢ (هامش "الفتاوى الهدية").

لعدم دلالة التقييد، "زبيعي" (١). (حَلَفَ لِيَهَبَنَّ فَلَانًا فَوْهَنَةً لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ بَرًّا)، وكذا كل عقد تبرع كعارية ووصية (٢) وإقرار، (بخلاف البيع).....

[١٨٢٦٦] (قوله: لعدم دلالة التقييد)؛ لأنه لم يذكر الإذن، فلا موجب لتقييده بزمان الولاية

(قول "الشارح": لعدم دلالة التقييد، "زبيعي") الذي في "الزبيعي": ((حَفَ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ تَقْيِدَ بِحَالِ قِيَامِ زَوْجِيَّةٍ، بِخِلَافِهِ مَا إِذَا قَالَ: إِنْ حَرَجْتَ امْرَأَتَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَعَبْدُهُ حُرٌّ، أَوْ حَفَ لَا يُقْبَهُ، فَحَرَجْتَ بَعْدَ مَا أَبَانَهَا، أَوْ قَبْلَهَا بَعْدَ مَا أَبَانَهَا حَيْثُ يَحْتُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ تَوْجِدْ فِيهِ دَلَالَةَ اتَّقْيِدِ بِحَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ)) اهـ. وهكذا وقع في البحر "المنح"، ثم إنه راد بعدم دلالة التقييد عدم دلالة تدل على تقييد اليمين بزمن قيام الزوجية؛ فإن ولاية المنع توجد ثمة، ومتى ارتفعت الزوجية لم تبقى تلك الولاية، واحلف هنا لم يقصد المنع - أي: في قوله: إِنْ حَرَجْتَ امْرَأَتَهُ إلخ، أَوْ إِنْ قَبْتُهَا - وإنما قصد تعليق اليمين على وجود فعل مبه، فمتى تحقق وجوده ترتب الحنث، بخلاف: لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ مِنَ الدَّارِ، ففيه قصد الحالف المنع، فلا يضره عند ذلك قوله: ((إِلَّا بِإِذْنِي))، ومن هنا تعلم ما في عبارة "الشارح" من الخلط، على أن الدلالة في: ((إِنْ حَرَجْتَ امْرَأَتِي، أَوْ قَبْتُ امْرَأَتِي)) موحودة، وهو الإضافة، فإنها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته اهـ. "سندي". وقد تقدم في باب ليمين في الأكل ((لَا يَكُمُّ عَبْدُهُ أَوْ عِرْسُهُ أَوْ صَدِيقُهُ، إِنْ زَالَتْ إِضَافَتُهُ وَكَلَّمَهُ لَمْ يَحْنِثْ فِي الْعَبْدِ، أَشَارَ إِلَيْهِ أَوْ لَا، وَفِي غَيْرِهِ: إِنْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَوْ عَيْنَ حَنِثَ، وَإِنْ لَمْ يُشِرْ وَلَمْ يَعْيَنَّ لَا يَحْنِثُ)) اهـ (٣). وبهذا يقوى ما قاله "ط" من أن الدلالة موحودة، وهي الإضافة، فإنها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته اهـ. وقد في حاشيته على "سحر" عند قويه: ((ومنها: لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ إلخ))؛ تقدمت هذه المسألة متسا في باب اليمين في الدخول والخروج، وذكر المؤلف في باب التعليق من كتاب الطلاق: ((لَا يُقَالُ: إِنْ أَبْصَلَانَ تَقْيِيدِهِ بِامْرَأَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْقَ امْرَأَتُهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَوْ كَانَ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ لَمْ يَحْنِثْ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَطَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَخَرَجَتْ، وَفِيمَا لَوْ قَالَ: إِنْ قَبْتُ امْرَأَتِي فَلَانَةً فَعَبْدِي حُرٌّ، فَقَبْتُهَا بَعْدَ لَيْبُونَةٍ، مَعَ أَنَّهُ يَحْنِثُ فِيهِمَا كَمَا فِي "المحيط"، مَعْلًا بَأَنَّ الإِضَافَةَ لَتَعْرِيفٍ لَا لِلتَّقْيِيدِ)) اهـ. لكن ذكر المؤلف قبل هذا ما صوّه: ((وفي "القنية": إِنْ سَكَنْتُ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَاِمْرَأَتُهُ طَالِقٌ، وَحَرَجَ عَلَى الْفَوْرِ وَخَلَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ سَكَنَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِامْرَأَتِهِ وَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ اهـ. فقد بطلت اليمين بزوال سببها هنا، فعلى هذا

(١) تبين الحقائق: كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١٢٣٣ بتصرف.

(٢) في "ب": ((وصية)) بحذف الواو الأولى، والأولى ما أثبتناه

(٣) بقول العدة له: مصنف اشعرناشي، نظر الدرر: ص ٥٠٥ وما بعدها

ونحوه حيث لا يبرأ بلا قبول، وكذا في طرف النفي، والأصل أن عقود التبرعات بإبراء الإيجاب فقط، والمعاوضات بإزاء الإيجاب والقبول معاً، (وحضرة الموهوب له

في الإذن، وعلى هذا لو قال لامرأته: كل امرأة أتزوجها بغير إذنك فطالق، فطلق امرأته طلاقاً بائناً أو ثلاثاً، ثم تزوج بغير إذنها طلقت؛ لأنه لم تنقيد يمينه ببقاء النكاح؛ لأنها إنما تنقيد به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الإذن والمنع بعقد النكاح، اهـ. "فتح" (١)، أي: بخلاف الزوج فإنه يستفيد ولاية الإذن بالعقد، وكذا رب الدين كما في "الذخيرة"، وما قيل: - من أن الإضافة في قوله: امرأتي تدل على التقيد؛ لأنها بعد العدة لم تبق امرأته - مدفوع بأن الإضافة لا للتقيد بل للتعريف، كما قالوا في قوله: إن قبلت امرأتي فلانة فعبدني حرّاً، فقبلها بعد البيونة بحث، فافهم. وانظر ما قدمناه (٢) في التعليق من كتاب الطلاق.

مطلب: حلف ليهن له فوهب له فلم يقبل برّ بخلاف البيع ونحوه

[١٨٢٦٧] (قوله: ونحوه) كالإجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع، "بحر" (٣).

[١٨٢٦٨] (قوله: وكذا في طرف النفي) فإذا قال: لا أهب حيث بالإيجاب فقط، بخلاف لا أبيع.

[١٨٢٦٩] (قوله: والأصل إلخ) الفرق: أن الهبة عقد تبرع فيتم بالتبرع، أما البيع فمعاوضة

فاقتضى الفعل من الجانبين، وعند "زفر" الهبة كالبيع، وأتفقوا على أنه لو قال: بعثك هذا الثوب

أو أجزتك هذه الدار فلم تقبل، وقال: بل قبلت فالقول له؛ لأن الإقرار بالبيع تضمن الإقرار بالإيجاب

والقبول، وعلى الخلاف القرض، وعن "أبي يوسف" أن القبول فيه شرط؛ لأنه في حكم المعاوضة،

ونقل فيه عن "أبي حنيفة" روايتان، والإبراء يشبه البيع؛ لإفادته الملك باللفظ، والهبة؛

لأنه تمليك بلا عوض، وقال "الحلواني": إنهما كالهبة، وقيل: الأشبه أن يلحق الإبراء بالهبة، والقرض

يفرق بين كون الجزاء فأتى طالق، وبين كونه: فامرأته طالق؛ لأنها بعد البيونة لم تبق امرأته، فليحفظ هذا فإنه حسن

جداً) اهـ. قلت: وعلى هذا فاعتبار التقيد في الإضافة فيما إذا كان المعلق طلاقاً لا غيره، فلا يباقي ما في المحط . تأمل

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٨.

(٢) المقولة [١٣٨٨٢] قوله: ((وزوال الملك لا يبطل اليمين)).

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١.

شرط في الحنث) فلو وهب الحالف لغائب لم يحنث اتفاقاً، "ابن ملك"، فليحفظ.
(لا يحنث في حلفه لا يشتم ریحاناً بشتم ورد.....)

بالبیع، والاستقراض كالهبة بلا خلاف. اهـ ملخصاً من "الفتح"^(١) و"البحر"^(٢). وانظر ما قدماه^(٣)
في باب اليمين بالبيع والشراء.

(فرغ)

في "الفتح"^(٤): ((لو قال لعبد: إن وهبك فلان مني فأنت حر، فوهبه منه، إن كان العبد في يد الواهب لا يعتق سلمه له [١٣١٤/٤] أو لا، وإن كان ودبعة في يد الموهوب له، إن بدأ الواهب فقال: وهبتك لا يعتق قبل أو لا، وإن بدأ الآخر فقال: هبه مني، فقال: وهبتك منك عتق)).

[١٨٢٧٠] (قوله: شرط في الحنث) هذا فيما لو كان الحلف على النفي، فلو على الإثبات فهو شرط في البر، فكان المناسب إسقاط قوله: ((في الحنث))، فافهم.

مطلب: حلف لا يشتم ریحاناً

[١٨٢٧١] (قوله: لا يشتم) بفتح الياء والشين، مضارع شيمت الطيب بكسر الميم في الماضي، وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع، "نهر"^(٥)، والمشهورة الفصيحة الأولى، كما في "الفتح"^(٦).

(قول "المصنف": لا يحنث في حلفه: لا يشتم ریحاناً بشتم ورد وباسمين إلخ) وذلك؛ لأن الریحان عند الفقهاء ما لساقه رائحة طيبة كما لورقه، وهما ليس لهما رائحة طيبة، وإنما هي لرهريهما، فاشبهها التفاح والسفرجل، من "السندي".

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١ بتصرف.

(٣) المقرلة [١٨٠٢٢] قوله: ((والهبة)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق٢٩٧/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

وياسمين)، والمعول عليه العرف، "فتح". (و) يمين (الشَّمَّ تَقَعُ عَلَى) الشَّمَّ (المقصود، فلا يَحْنُثُ لو حَلَفَ لا يَشْمُ طيباً فوجد ريحهُ وإن دخلت الرائحة إلى دماغه)، "فتح"^(١). (ويحْنُثُ في حَلِفِهِ لا يشتري بِنَفْسِجاً أو ورْداً بشراءِ ورقهِما لا ذهُنهما) للعرف. (حَلَفَ لا يتزوجُ فزوجهُ فضوليُّ فأجازَ بالقول.....

[١٨٢٧٢] (قوله: وياسمين) بكسر السين، وبعضهم يفتحها وهو غير منصرف، وبعض العرب يعربه إعراب جمع المذكر السالم على غير قياس، "مِصباح"^(٢).

[١٨٢٧٣] (قوله: والمعول عليه العرف) ذكر ذلك في "الفتح"^(٣) بعد حكاية الخلاف في تفسير الرِّيحان وهو: أنه ما طاب ريحهُ من الثَّبات، أو ما لِساقِهِ رائحةٌ طيِّبةٌ [كما لورقه]^(٤)، أو ما لا ساقَ لَهُ من البقول ممَّا لَهُ رائحةٌ مستلذَّةٌ وغير ذلك.

[١٨٢٧٤] (قوله: فوجد ريحهُ) أي: من غير قصدِ شَمِّهِ.

[١٨٢٧٥] (قوله: للعرف) فما في "الهداية"^(٥) - من حنثِهِ باللُّهُن لا الورق، وما قاله "الكرحي": من حنثِهِ بهما - مبني على اختلافِ العرف، وعرفنا ما ذكره "المصنف"، "فتح"^(٦)، ملخصاً.

مطلب: حلف لا يتزوجُ فزوجهُ فضوليُّ

[١٨٢٧٦] (قوله: فأجازَ بالقول) كرضيتُ وقبِلْتُ، "نهر"^(٧). وفي "حاوي الزَّاهدي": ((لو هنأه النَّاسُ بنكاحِ الفضوليِّ فسكَّتَ فهو إجازةٌ)).

(قوله: أو ما لِساقِهِ رائحةٌ طيِّبةٌ كالورد إلخ) حقُّهُ أن يقول: ((كما لورقه)) كما هي عبارة "الفتح".

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((الياسمين)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

(٤) في النسخ جمعها: ((كالورد))، وما أُنشاه بين منكسرين عبارة "الفتح"، وقد نَهَّ عليه "الرافعي" رحمه الله.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٢/٩٤.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧١.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق/٢٩٧ ب.

حِنْثَ، وبالفعل) ومنه: الكتابةُ حَلَفًا لـ: "ابن سَمَاعَةَ" (لا) يَحْنُثُ، به يُفْتَى، "حَنِية"^(١).
(ولو زَوَّجَهُ فِضُولِيٌّ تَمَّ حَلْفَ لَا يَتَزَوَّجُ لَا يَحْنُثُ بِالْقَوْلِ أَيْضًا) اتفاقاً؛
.....

[١٨٢٧٧] (قوله: حِنْثَ) هذا هو المختار، كما في "التبيين"^(٢)، وعيه أكثرُ أمشايخ، والفتوى عليه كما في 'الحانية'^(٣)، وبه اندفع ما في "جامع الفصولين"^(٤) من أن الأصحَّ عدمه، "بحر"^(٥).
[١٨٢٧٨] (قوله: وبالفعل) كَبَعَثَ المهرَ أو بعضه، بشرط أن يصل إليها، وقيل: الوصول ليسَ بشرط، 'نهر'^(٦). وكتيبها بشهوة، أو جماعها، لكن يُكره تحريمًا لقرب نفوذ العقد من المحرم، "بحر"^(٧).

قلت: فلو بعث المهرَ أولًا ثم يُكره التقبيلُ والجماعُ لحصول الإجازة قبته.
[١٨٢٧٩] (قوله: ومنه: الكتابة) أي: من الفعل ما لو أجازَ بالكتابة؛ بما في "الجامع"^(٨):
حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فُلَانًا أَوْ لَا يَقُولُ لَهُ شَيْئًا فَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا لَا يَحْنُثُ. وذكر "ابن سَمَاعَةَ" أنه يَحْنُثُ،
"نهر"^(٩).

[١٨٢٨٠] (قوله: به يُفْتَى) مقابله ما في 'جامع الفصولين'^(١٠) من أنه لا يَحْنُثُ بالقول كما مر^(١١)، فكان المناسبُ ذكره قبل قوله: ((وبالفعل)) أفاده ط^(١٢).

- (١) 'الحانية': كتاب الأيمان - فصل في شرويح ٢ ٣٤.
- (٢) 'تبيين الحقائق': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣ ١٦٢.
- (٣) 'الحنية': كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في شرويح ٢ ٣٤ (هامش: امتوى الهندية).
- (٤) 'جامع الفصولين': الفصل الرابع والعشرون: في تصرفات الفصولي وأحكامها ١ ٣٠٩.
- (٥) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤ ٤٠٢ بتصرف.
- (٦) 'النهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٧ ب.
- (٧) 'البحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في ضرب والقتل وغير ذلك ٤ ٤٠٢ بتصرف.
- (٨) أي: 'الجامع في الفتوى'، كما في 'البحر'.
- (٩) 'نهر': كتاب الأيمان - باب اليمين في ضرب وقتل وغير ذلك ق ٢٩٧ ب.
- (١٠) 'جامع الفصولين': الفصل الرابع والعشرون: في تصرفات فصولي وأحكامها ١ ٣٠٩.
- (١١) مقولة [١٨٢٧٧] قوله: ((حِنْثَ))
- (١٢) ط: كتاب الأيمان - باب اليمين في ضرب ومن غير ذلك ٢ ٣٨٦

لاستنادها لوقت العقد. (كلُّ امرأةٍ تدخلُ في نكاحي) أو تصيرُ حلالاً لي (فكذا فأجازَ نكاحَ فضوليَّ بالفعل لا يَحْنُثُ)، بخلاف: كلُّ عبدٍ يدخلُ في ملكي فهو حرٌّ فأجازَه بالفعل حينئذ اتفاقاً؛ لكثرة أسباب الملك، "عمادية". وفيها: حلف لا يطلق فأجازَ طلاقَ فضوليَّ قولاً أو فعلاً فهو كالنكاح غير أنَّ سَوَقَ المهر ليس بإجازة.....

[١٨٢٨١] (قوله: لاستنادها) أي: الإجازة لوقت العقد، وفيه لا يَحْنُثُ بمباشرة، فبالإجازة

أولى، "بحر" (١).

مطلب: قال كلُّ امرأةٍ تدخلُ في نكاحي فكذا

[١٨٢٨٢] (قوله: لا يَحْنُثُ) هذا أحد قولين قاله الفقيه "أبو جعفر" و"نجم الدين النسفي"، والثاني: أنه يَحْنُثُ، وبه قال "شمس الأئمة" والإمام "البرزدوي" والسَّيِّدُ "أبو القاسم"، وعليه مشى "الشارح" قبيل فصل المشيئة (٢)، لكن رجَّح [١٣١٤/٤ ب] "المصنّف" في "فتاواه" الأوّل، ووجهه أنَّ دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزويج، فيكون ذكرُ الحكم ذكرَ سببه المختصَّ به، فيصيرُ في التقدير كأنه قال: إن تزوّجتها، وتزويج الفضولي لا يصيرُ متزوّجاً، كما في "فتاوى العلامة قاسم". قلتُ: قد يُقال: إنَّ له سببين: التزوُّجَ بنفسه، والتزوُّجَ بلفظِ الفضولي، والثاني غيرُ الأوّلِ بدليل أنه لا يَحْنُثُ به في حلفه لا يتزوَّجُ، تأمل.

[١٨٢٨٣] (قوله: لكثرة أسباب الملك) فإنه يكونُ بالبيع والإرث والهبة والوصية وغيرها، بخلاف النكاح كما علمت، فلا فرق بين ذكره وعدمه.

[١٨٢٨٤] (قوله: أو فعلاً) كإخراج متاعها من بيتها، "ط" (٣).

(قوله: قد يُقال: إنَّ له سببين إلخ) قد يُقال: المطلقُ ينصرفُ للغالبِ المعهود، تأمل.
(قوله: كإخراج متاعها من بيتها إلخ) يحتاجُ لنقل؛ فإنه ملكها فتسليمه لها كتسليم المهر. تأمل.
والأحسنُ في التمثيل أن يمثَّلَ بما لو طلقها على مالٍ فقبضه الزوجُ منها.

(١) "المحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٢/٤.

(٢) ٤١٠/٩ "در".

(٣) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٦/٢.

لوجوبه قبل الطلاق. قال لامرأة الغير: إن دحلت دار فلان فأنت طالق فأجاز الزوج فدخلت طلقت، (ومثله) في عدم حنثه بإجازته فعلاً ما يكتبه الموثقون في التعاليق من نحو قوله: ((إن تزوجت امرأة^(١) بنفسي أو بوكيلي أو بفضولي) أو دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالقاً؛ لأن قوله: ((أو بفضولي)) إلى آخره عطف على قوله: ((بنفسي))^(٢)، وعامله: ((تزوجت)) وهو خاص بالقول، وإنما ينسب باب الفضولي لو زاد: ((أو أجزت نكاح فضولي ولو بالفعل)).....

[١٨٢٨٥] (قوله: لوجوبه قبل الطلاق) فلا يُحال به إلى الطلاق، بخلاف النكاح؛ لأن المهر من خصائصه، "منح"^(٣) عن "العمادية".
 [١٨٢٨٦] (قوله: قال) أي: فضولي.
 [١٨٢٨٧] (قوله: فأجاز الزوج) أي: أجاز تعيق الفضولي.
 [١٨٢٨٨] (قوله: ومثله) أي: مثل ما في المتن.
 [١٨٢٨٩] (قوله: ما يكتبه الموثقون) أي: الذين يكتبون الوثائق أي: الصكوك.
 [١٨٢٩٠] (قوله: إلى آخره) المناسب حذفه؛ لأن قوله: ((أو دخلت في نكاحي)) معطوف على ((تزوجت)) لا على ((بنفسي))، فلا يصح تعيينه بأن عامله ((تزوجت))، بل العلة فيه أنه ليس له إلا سبب واحد، وهو التزوج كما مر^(٤)، وهو لا يكون إلا بالقول، أفاده 'ط'^(٥).
 [١٨٢٩١] (قوله: وهو خاص بالقول) فقوله: ((أو بفضولي)) ينصرف إلى الإجازة بالقول فقط، "بحر"^(٦).

(١) في 'و': ((بامرأة)).

(٢) في 'و': ((بنفسي)).

(٣) 'المنح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ١/ق ٢١٥.

(٤) المقولة [١٨٢٨٢] قوله: ((لا يحنث)).

(٥) 'ط': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ٢/٣٨٦.

(٦) 'اسحر': كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب وقتل وغير ذلك ٤/٤٠٣.

فلا مُخلص له.....

[١٨٢٩٢] (قوله: فلا مُخلص له إلخ) كذا في 'البحر' ^(١)، وتبعه في 'النهر' ^(٢) و'المنح' ^(٣)، وفي 'فتاوى العلامة قاسم' و'جامع الفصول' ^(٤): أنه ختيف فيه، قيل: لا وجه لجوره لأنه شدد على نفسه، وقال الفقيه 'أبو جعفر' وصاحب 'الفصول': حيلته أن يزوجه فضولي بلا أمرهما، فيحيزه هو، فيحنت قبل إجازة المرأة لا إلى حراء؛ لعدم اليك، ثم يحيزه هي، فإجازتها لا تعمل فيجدد العقد فيجوز؛ إذ اليمين انعقدت على تزوج واحد، وهذه الحيلة إنما يحتاج إليها إذا قال: ((أو يزوجه غيري لأجلي وأجيزه))، أمّا إذا لم يقل: ((وأجيزه)) قال 'النسفي' ^(٥): يزوج الفضولي لأجبه فتصلق ثلاثاً؛ إذ الشرط تزويج الغير له مطلقاً، ولكنها لا تحرم عليه طلاقها قبل الدخول في ميث الزوج، قال صاحب 'جامع الفصول' ^(٦): فيه تسامح؛ لأن وقوع الطلاق قبل الميث محال. اهـ.

قلت: إنما سمّاه تسامحاً لظهور المراد، وهو انحلال [١٣٢ ق ٤] اليمين لا إلى حراء؛ لأن الشرط تزويج الغير له، وذلك يوجد من غير توقّف على إجازته، بخلاف قوله: أتزوجها فإنه لا يوجد إلا بعقده بنفسه، أو عقده غيره له وإجازته.

(قوله: فيجدد العقد إلخ) فيه: أنه بإجارتها رُمّ العقد من جهته، ونُحّت بها يمين لا إلى حراء لعدم استب. ثم بإجازتها رُمّ من جهتها أيضاً، فتمّ العقد بينهما وصارت روضة بدون وقوع صلاق عيها ^(٧)، فلا يتأتى تجديد عقد عليها، وموضوع هذه مسألة ما إذا عوّق طلاق من يريد تزوجها، كما هو صريح ما في 'البحر'، لا من هي في نكاحه، ويظهر أن المراد أنهما لو جدّدا نكاحاً ثانياً بعد طلاقها ونفاد السكاح لأوّل مجور هذا النكاح الثاني؛ إذ اليمين انحلت بإجازته، وهي إنما انعقدت على تزوج واحد.

(١) 'سحر' - كتاب الأيمان - باب اليمين في الصرب والقتل وغير ذلك ٤٠٣.

(٢) 'النهر' - كتاب الأيمان - باب يمين في لصرب والقتل وغير ذلك ٢٩٧ ب.

(٣) 'المنح': كتاب الأيمان - باب يمين في الصرب والقتل وغير ذلك ١ ق ٢١٥ ب.

(٤) 'جامع الفصول': فصل الرابع والعشرون. في تصرفات الفضوي وأحكامها ١ ق ٣٠٩ بتصرف.

(٥) سم عثر عليها في مطابيح من محبوبة 'كافي سمي' لتي بين أيديها.

(٦) 'جامع الفصول': الفصل الرابع والعشرون. في تصرفات الفضوي وأحكامها ١ ق ٣١٠.

(٧) بقول: فيه: أن تزويج الفضوي من حائض لا تحقّه إجازة، قل في 'مختار' ويتعقد نكاح الفضوي موقوفاً

كلبيع إذا كان من جانب واحد، أما من حائض، أو فضولي من جانب أصلاً من جانب فلا. نظر 'إحذر'

كتاب السكاح - فصل في بيان أن عبارة نساء معثرة ٣ ٩٨.

إلا إذا كان المعلق طلاق المَرْوَجَةِ^(١)، فيُرفعُ الأمرُ إلى شافعي لِيُفسخَ اليمينَ المضافة، وقدّمنا في التعليقات أنَّ الإفتاء كافٍ في ذلك، "بحر". (حَلَفَ لا يدخلُ دارَ فلانٍ انتظم المملوكَ والمستأجرة والمستعارة)؛.....

[١٨٢٩٣] (قوله: إلا إذا كان المعلق طلاق المَرْوَجَةِ) في بعض النسخ: ((المَرْوَجَةِ))، أي: التي حَفَّ أن لا يتزوجها بنفسه أو بفضولي احترازاً عما لو كان المعلق طلاق زوجته الأصلية بأن قال: إن تزوجت عليك بنفسي أو بفضولي فأنت طالق، فإنَّ حُكْمَ الشافعي بفسخ اليمين المضافة يؤكدُ الحثَّ لا ينافيه.

١٣٧/١

[١٨٢٩٤] (قوله: أنَّ الإفتاء كافٍ) أي: إفتاء الشافعي للحالف بطلان هذه اليمين، وهو رواية عن "محمد" أفْتَى بها أئمةُ حُوارِزْمَ، لكنّها ضعيفةٌ، نعم لو قال: كلُّ امرأةٍ أتزوجها فهي كذا، فتزوج امرأةً وحكم القاضي بفسخ اليمين، ثُمَّ تزوجَ أخرى يحتاجُ إلى الفسخِ ثانياً عندهما، وقال "محمد": لا يحتاجُ، وبه يُفتَى كما في "الظهيرية"^(٢)، فَمَنْ قال: - إنَّ بطلانَ اليمينِ هو قولُ "محمد" المفتى به كما في "الظهيرية" - فقد اشتبهَ عليه حكمٌ بآخر كما قدّمنا^(٣) بيانه في باب التعيق، فافهم.

[١٨٢٩٥] (قوله: "بحر")^(٤) الأولى أن يقول: "نهر"^(٥)؛ لأنَّ جميعَ ما قدّمه مذكورٌ فيه،

(قوله: فإنَّ حُكْمَ الشافعي بفسخ اليمين المضافة إلخ) فيه: أنه ليسَ في هذه الصُّورةِ يمينٌ مضافةٌ حتّى يفسخها الشافعي، وفي الأولى حكمه بالفسخ محلصٌ من الحثِّ، إلا أنْ تُصَوِّرَ المسألةَ فيما إذا احتَمَعَ اليمينُ من الأصلية والحادثية، تأمل. لكن لو فسَخَ الشافعي اليمينَ المضافةَ لم يَحْتَثْ في اليمينِ من الأصلية، فلم يظهر صحةُ عبارته.

(١) في "د": ((المَرْوَجَةِ))، وقد أشار إلى ذلك "ابن عابدين" رحمه الله وهي موافقة لعبارة "البحر"

(٢) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثاني - الفصل الثاني في مسائل التعليق ق ٩٤/ب، وقوله: ((وبه يُفتَى)) نقله عن الصدر الشهيد "حسام الدين" رحمه الله تعالى.

(٣) المقولة [١٣٨٣٨] قوله: ((وللحفي تقليده إلخ)).

(٤) ليست المسائل المذكورة كلها في "البحر"، بل بعضها، وقد صرَّح بذلك "ابن عابدين" رحمه الله، وانظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٣/٤.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٧/ب.

لأنَّ المرادَ بها^(١) المسكنُ عرفاً، ولا بُدَّ أنْ تكونَ سُكناه لا بطريقِ التَّبعيةِ، فلو حلفَ لا يدخلُ دارَ فلانةٍ فدخلَ دارَها وزوجُها ساكنٌ بها لم يحنثَ؛ لأنَّ الدارَ إنما تُنسَبُ إلى الساكنِ وهو الزوجُ، "نهر"^(٢) عن "الواقعات". (لا يحنثُ في حلفِهِ أنَّه لا مالَ له وله دينٌ

أمَّا في "البحر" فإنه لم يذكرْ قولُهُ: ((إنَّه ممَّا يكتبُهُ الموثَّقونَ))، ولا قولُهُ: ((أو دخلتُ في نكاحي بوجهٍ ما))، ولا قولُهُ: ((وقدَّمنا في التعاليق)).

[١٨٢٩٦] (قولُهُ: لأنَّ المرادَ بها المسكنُ عرفاً) يعني أنَّ المرادَ ما يشملُ المسكنَ، فيصدقُ على المملوكةِ غيرِ المسكونةِ، وفيهِ تفصيلٌ وخلافٌ ذكرناه^(٣) في بابِ اليمينِ بالدُّخولِ.

[١٨٢٩٧] (قولُهُ: ولا بُدَّ أنْ تكونَ سُكناه لا بطريقِ التَّبعيةِ إلخ) يخالفُ لما قدَّمه^(٤) في البابِ المذكورِ مِنْ قولِهِ: ولو تبعاً وهو ما في "الخاتية"^(٥): ((لو حلفَ لا يدخلُ دارَ بنتِهِ أو أمِّهِ، وهي تسكنُ في بيتِ زوجِها، فدخلَ الخالفُ حنثاً))، وقد ذكرَ في "الخاتية"^(٦) أيضاً مسألةَ "الواقعات" وقالَ: ((إنَّ لم ينوِ تلكَ الدارَ لا يحنثُ؛ لأنَّ السُّكنى تضافُ إلى الزوجِ لا إلى المرأةِ))، ويمكنُ اجوابُ بأنَّ الدَّارَ - في مسألةِ "الخاتية" المارةِ^(٧) - لما لم تكنْ للمرأةِ انعقدتْ يمينُهُ على دارِ السُّكنى بالتَّبعيةِ فحنثَ، أمَّا في مسألةِ "الواقعات" المذكورةِ هنا فالدارُ فيها ملكُ المرأةِ فانصرفتِ اليمينُ إلى ما ينسبُ إليها أصالةً،

(قولُهُ: فانصرفتِ اليمينُ إلى ما ينسبُ إليها أصالةً إلخ) لا يظهرُ وجهٌ للقولِ بالصَّرْفِ لما يُنسبُ لها أصالةً مع إطلاقِ قولِهِم: يُرادُ بسبِّ السُّكى، والأوجهُ حملُ ما في "الواقعات" على روايةٍ أهدأ. بل الحنثُ في مسألةِ "الواقعات" أولى من الحنثِ في مسألةِ "الخاتية"؛ فإنه قد اكتفى للحنثِ فيها بمجردِ السُّكنى تبعاً، فإذا وُجدتْ مع نسبةِ الملكِ يكونُ الحنثُ بالأولى.

(١) في "و" و"د": ((٥)).

(٢) "نهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٨/أ.

(٣) المقولة [١٧٥٨٦] قولُهُ: ((ولو تبعاً)). ٨٣/٣ در بلاق

(٤) ص ٣٩٥ - "در".

(٥) "الخاتية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الدخول ٨٤/٢ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٦) "الخاتية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الدخول ٨٠/٢ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٧) في هذه المقولة.

على مفلسٍ بتشديد اللام، أي: محكوم بإفلاسه (أو) على (مليء) غني؛ لأنَّ الدينَ ليسَ بمالٍ بل وصفٌ في الذمَّة لا يُتَصَوَّرُ قبضُهُ حقيقةً.

﴿فروع﴾

قال لغيره: والله لتفعلنَّ كذا فهو حالفٌ.....

فلما سكنها زوجها نسيت إليه وانقطعت نسبتها إليها، فلم يحث الحالف بدخولها ما لم ينوها، أفاد بعضه السيد "أبو السعود" ^(١)، لكنَّ قدَّمنا ^(٢) في باب الدُّخُولِ [٤/١٣٢ق/ب] عن "التَّارِخَانِيَّة" ما يفيد اختلاف الرواية، ولكنَّ ما ذُكِرَ من الجوابِ توفيقٌ حسنٌ رافعٌ للخلافِ بقيدٍ عدمِ النِّيةِ المذكورِ، أخذاً ممَّا مرَّ ^(٣) عن "الخانيَّة"، فافهم.

مطلب: حلف لا مال له

[١٨٢٩٨] (قوله: بتشديد اللام) كذا في "البحر" ^(٤) عن "مسكين" ^(٥)، والظاهر أنَّ التشديدَ غيرُ لازمٍ؛ لأنَّه يُقال: مُفْلِسٌ وجمعه مَفَالِيسٌ كما في "المصباح" ^(٦)، وهذا أعمُّ من المحكوم بإفلاسه وغيره كما لا يحفى.

مطلب: الدُّيُونُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا

[١٨٢٩٩] (قوله: بل وصفٌ في الذمَّة الخ) ولهذا قيل: إِنَّ الدُّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، على معنى أنَّ المقبوضَ مضمونٌ على القابض؛ لأنَّه قبضه لنفسه على وجه التَّمْلُكِ، ولربَّ الدينِ على المدينِ مثله، فالتقَّى الدَّيْنَانِ قِصَاصاً، وتماهى في "البحر" ^(٧).

(١) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج والإتيان وغير ذلك ٣٠٨/٢.

(٢) المقولة [١٧٥٨٦] قوله: ((وَلَوْ نَبَعًا)).

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٤/٤.

(٥) "شرح مثلاً مسكين على كسر الدقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ص ١٤١.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((أفلس)).

(٧) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٤/٤.

فإن لم يفعلهُ المخاطبُ حينَ.....

مطلب: قالَ لغيرهِ: واللهِ لتفعلنَ كذا فهو حالفٌ

[١٨٣٠٠] (قوله: فإن لم يفعلهُ المخاطبُ حينَ) كذا أطلقهُ في "الخاتية"^(١) و"الفتح"^(٢) و"النهر"^(٣)، وظاهرهُ أنه يحنثُ سواءً أمرهُ بالفعلِ أو لا، وهو كذلك؛ لأنَّ أمرهُ لا يحققُ^(٤) الفعلَ من المحلوفِ عليه، وشرطُ برِّهِ هو الفعلُ، وشرطُ حنثِهِ عدمُهُ، ويأتي^(٥) تمامُ بيانه قريباً.

مطلب: قال: واللهِ لا تقمُ فقامَ لا يحنثُ

هذا ورأيتُ في "الصيرفية": ((مرَّ على رجلٍ فأرادَ أنْ يقومَ فقال: واللهِ لا تقمُ، فقامَ لا يبرمُ المارَّ شيءٌ، لكنَّ عليه تعظيمُ اسمِ الله تعالى)) اهـ. وذكرهُ في "البرازية"^(٦) بعبارةٍ فارسيَّةٍ، فهذا الفرعُ مخالفٌ لما مرَّ^(٧)، وقد يُجابُ بأنَّ قوله: ((لا تقمُ)) نهْيٌ، وهو إنشاءٌ في الحالِ تحقُّقُ مضمونهُ عندَ التَّنْفِظِ بِهِ، وهو طلبُ الكفِّ عن القيامِ، فصارَ الحلفُ على هذا الطَّلَبِ الإنشائيِّ، لا على عدمِ القيامِ، فالمقصودُ من الحلفِ تأكيدُ ذلكِ الطَّلَبِ، فليتأمل.

(قوله: وقد يُجابُ بأنَّ قوله: ((لا تقمُ)) نهْيٌ إلخ) لا شكَّ أنَّ المفهومَ من هذه اليمينِ هو الحيفُ على عدمِ الفعلِ، كما أنَّ المفهومَ من الحلفِ في الأمرِ هو اليمينُ على الفعلِ، ولا يُقصدُ منهما غيرُ ذلك، كما أنَّ القصدَ من قوله: ((لتفعلنَ)) هو الحلفُ على الفعلِ، ولا يُفهمُ من اللفظِ غيرُ ما دُكر، ولو قيل: إنَّ هذا القسمَ ليس يميناً لا يبعدُ؛ لأنها ليست من أنواعِها الثلاثِ؛ ثمَّ رأيتُ في أوَّلِ إيمانٍ "الخلاصة" نقلاً عن "المحيط": ((ركنُ اليمينِ باللهِ ذكرُ اسمِ الله تعالى مقروناً بالخيرِ)) اهـ. ومُفادُهُ أنه إنَّ قُرْبَ بأمرٍ أو نهْيٍ لا يكونُ يميناً.

(١) "الخاتية": كتاب الإيمان - فصل: في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٢.

(٣) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢/٢٩٨.

(٤) في "٣": ((لا بتحقق)).

(٥) المقولة [١٨٣٠٥] قوله: ((لا يدخل فلان داره إلخ)).

(٦) نقول: هي في نسختنا بعبارة عربيَّة، انظر "البرازية": كتاب الإيمان - الفصل الثاني: فيما يكون يميناً - نزع منه:

أخذه الوالي ٤/٢٦٨ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) في هذه المقولة.

مالم ينو الاستحلاف. قال لغيره: أقسمت عليك بالله أو لم يقل: ((عليك)) لتفعلن كذا

وأنظَاهِرُ أَنَّ الأَمْرَ مِثْلُ النَّهْيِ، فَإِذَا قَالَ: بِاللَّهِ أَضْرِبُ زَيْدًا الْيَوْمَ، لَا يَحْتُ بِعَدَمِ ضَرْبِهِ، وَيُظْهِرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ قَعْدَ ثُمَّ قَامَ لَا يَحْتُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ النَّهْيَ عَنِ الْقِيَامِ الَّذِي تَهَيَّأَ لَهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ، فَهُوَ يَمِينُ الْفَوْرِ الْمَارُّ بِبَيَانِهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقَعُ كَثِيرًا.

[١٨٣٠١] (قوله: ما لم ينو الاستحلاف) فَإِنْ نَوَى الاستحلافَ فَلَا شَيْءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، "خَائِيَّة" ^(١) و"فتح" ^(٢)، أَي: لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ لَمْ يَجِبْهُ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ حَتَّى يَصِيرَ حَالِفًا.

مطلب: قال: لتفعلن كذا فقال: نعم

قَالَ فِي "الخَائِيَّة" ^(٣): ((وَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَتَفْعَلْنَ كَذَا فَقَالَ الْآخَرُ: نَعَمْ فَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَنْوِيَ كُلَّ مَنِ الْمُبْتَدِئِ وَالْمُجِيبِ الْحَلْفَ عَلَى نَفْسِهِ فَهُمَا حَالِفَانِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فِظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّ قَوْلَهُ: نَعَمْ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا قَبْلَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَفْعَلْنَ كَذَا، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ حِينَئِذٍ جَمِيعًا.

الوجه ^(٤) الثَّانِي: أَنْ يَرِيدَ الْمُبْتَدِئُ الاستحلافَ، وَالْمُجِيبُ الْيَمِينَ عَلَى نَفْسِهِ، فَالْحَالِفُ هُوَ الْمُجِيبُ فَقَطْ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَرِيدَ الْمُجِيبُ الْيَمِينَ بَلِ الْوَعْدَ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا حَالِفًا.

الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نِيَّةٌ، فَالْحَالِفُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ فَقَطْ.

الخَامِسُ: أَنْ [١٨٣٠٤/٤] يَرِيدَ الْمُبْتَدِئُ الاستحلافَ، وَالْمُجِيبُ الْحَلْفَ، فَالْمُجِيبُ حَالِفٌ

لَا غَيْرَ)). اهـ ملخصاً.

قلت: هذا الأخير هو عين الثاني، فتأمل.

(١) "الخائية": كتاب الأيمان - فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤٧٢/٤ بتصرف.

(٣) "الخائية": كتاب الأيمان - فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) ((الوجه)) ليست في "م".

فالحالف هو المبتدئ ما لم ينو الاستفهام، ولو قال: عليك عهد الله إن فعلت كذا فقال: نعم فالحالف المحجب. لا يدخل فلان داره فيمينه على النهي إن لم يملك منعه، وإلا فعلى النهي والمنع جميعاً. آجر داره ثم حلف أنه لا يتركه فيها.....

١٨٣٠٢ (قوله: فالحالف هو المبتدئ) وكذا فيما لو قال: أحلف أو أسهد بالله، قال: ((عيبك)) أو لا فلا يمين على المحجب في الثلاثة، وإن نوى أن يكون الحالف هو المحجب، 'خائفة' (١).

قلت: ووجهه أنه أسند فعل القسم إلى نفسه، فلا يمكن أن يكون فاعله غيره. [١٨٣٠٣] (قوله: ما لم ينو الاستفهام) أي: بأن تكون همزة الاستفهام مقلدة، فيصير المعنى: هل أحلف أم لا؟ وهذا يصلح حيلة إذا أراد أن لا يحث، فافهم.

[١٨٣٠٤] (قوله: فالحالف المحجب) ولا يمين على المبتدئ وإن نوى اليمين، "خائفة" (٢) و"فتح" (٣)، أي: لإسناده الحلف إلى المخاطب، فلا يمكن أن يكون الحالف غيره.

١٣٨ ٣

مطلب: حلف لا يدخل فلان داره

[١٨٣٠٥] (قوله: لا يدخل فلان داره إلخ) نقله في "النهر" (٣) عن "مئة المفتي"، وهكذا رأيت فيها لكن بلفظ الدار معرفة، وهذا محمول على ما إذا كان فلان ظالماً لا يمكن حلف أن يمنع.

(قوله: وهذا محمول على ما إذا كان فلان ظالماً إلخ) لا حاجة لهذه العبارة؛ فإنها مؤدّى عبارة 'الشرح'. فلا يصح أن تجعل تأويلاً لعبارة 'النية' تصحيحاً لها، وحيث جعله أحد التأويلات لعبارة 'النية' وارتضاه يكون الحكم فيها ما هو مذكور في الشرح، ولا شك أن مسألة - ما لو حلف على أحبه أن لا تتكلم - مساوية لمسألة 'النية'، والمسألة النائية المذكورة في 'الولولة' ليس فيها التعرض للسر أو عدمه بالقول، بل سكت عنه، فلا يصح شاهد، إنما ين فيها أنه يحث بالدخول، ولا يظهر فرق بين النسي والإثبات في أنه يبرئ سابقول إذا كان محبوف عليه ظالماً، وذكر في آخر إيمان 'الفتح': ((حلف لا أترك فلاناً يفعل كذا - كذا بحر من هـ، أو لا بدخل - يبرئ نقوله: لا تفعل، لا تخرج، لا تمر، أطاعه أو عصاه)) اهـ. ونقلها 'السرداللي' عنه في رسالته، فنظر كيف سوى بين ((لا أترك)) وبين ما بعده في أنه يبرئ في ذلك بالقول.

(١) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ - نصرف (هامش "الفتاوى الهدية").

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٢.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢/٢٩٨.

كما يُعَمَّمُ مَّا ذَكَرَهُ "الشَّرْئُ بِلَالِي" فِي رِسَالَةٍ^(١) عَنْ "الْحَاثِيَّة"^(٢) وَ"الْخُلَاصَةِ"^(٣) وَغَيْرَهُمَا: ((حَتَّى لَا يَدْعُ فَلَانًا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ، فَلَوْ الدَّارُ مِلْكُ الْخَالِفِ فَشَرَطَ السِّرَّ مَنْعُهُ بِالْقَوْلِ وَفَعَلَ بِقَدْرِ مَا يُصِيقُ، فَلَوْ مَنْعُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ حِنْثٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ فَمَنْعُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لَا يَحْتُ بِالدُّخُولِ. وَفِي "الْقُنْيَةِ"^(٤) عَنْ "الْوَبَرِيِّ"^(٥): حَلَفَ لِيُخْرِجَنِّي سَاكِنَ دَارِهِ الْيَوْمَ - وَالسَّائِكُنُ ضَامٌّ غَالِبٌ - يَتَكَلَّفُ فِي إِخْرَاجِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَالْيَمِينُ عَلَى التَّلَفُظِ بِاللِّسَانِ)) اهـ.

قَالَ: ((وَهَذَا يَفِيدُ أَنَّ مَا مَرَّ - مِنْ حَنْثِ الْمَالِكِ بِالْمَنْعِ بِالْقَوْلِ فَقَطْ - مُقَيَّدٌ بِمَا يَدَّ قَدَرَ عَنِ مَنْعِهِ بِالْفِعْلِ، وَإِلَّا فَيَكْفِيهِ الْقَوْلُ، وَيَفِيدُهُ قَوْلُ "الْحَاثِيَّةِ": بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ)). هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي الرِّسَالَةِ، وَقَدْ لَخَّصَهَا السَّيِّدُ "أَبُو السُّعُود"^(٦) تَلْخِيصًا مُخْلًا، وَنَقَلَهُ عَنْهُ "ط"^(٧) فِي الْبَابِ السَّابِقِ، وَأَنَّهُ^(٨) أَفْتَى - بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمَهُ: فَيَمَنْ حَلَفَ عَلَى أَخِيهِ أَنْ لَا تَتَكَلَّمَ - بِأَنَّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ بَعْدَ مَا نَهَاها عَنِ الْكَلَامِ لَا يَحْنُثُ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَنْعَهَا، وَقَاسَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَنِ الْإِثْبَاتِ: مِثْلَ لَتَفْعَلَنَّ يَكْفِي أَمْرُهُ بِالْفِعْلِ.

مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل

قُلْتُ: وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ لِلْفَرْقِ الْبَيِّنِ بَيْنَ قَوْلِنَا: لَا أَدْعُهُ يَفْعَلُ وَبَيْنَ لَا يَفْعَلُ. يَوْضَحُ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٩) فِي التَّعْلِيلِ عَنْ "الْوَلَوَاجِيَّةِ": ((رَجُلٌ قَالَ: إِنْ أَدَخَلْتُ فَلَانًا بَيْتِي، أَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلَ فَلَانٌ

(١) الْمُسَمَّاةُ: "أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ لِلتَّلَخُّصِ مِنْ مَحْظُورِ الْفِعَالِ" ق ٣٣٦/أ صَمْنِ بِمَجْمُوعِ رِسَالَتِهِ، لِأَبِي الْإِخْلَاصِ حَسَنِ بْنِ عَمَّارٍ الْوُفَائِيِّ الشَّرْئُ بِلَالِي الْمَعْرِيِّ (ت ١٠٦٩هـ). ("إِبْصَاحُ الْمَكُونِ" ٣٣/١. "خُلَاصَةُ الْأَثَرِ" ٣٨/٢، "هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ" ٢٩٢٠١).

(٢) "الْحَاثِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - مَسَائِلُ الْيَمِينِ فِي التَّرْكِ ٤٢/٢ قَصْرُهَا (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ: فِي الْيَمِينِ فِي الدُّورِ ق ١٣١/أ.

(٤) "الْقُنْيَةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ عَلَى فِعْلِ فَيَمِيعُ مِنْهُ أَوْ يَعِجُزُ ق ٥٨/ب.

(٥) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ٥١٦/١.

(٦) "فَتْحُ الْمَعْنَى": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّزْوِيجِ وَالصُّومِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ٣٣٥/٢.

(٧) "ط": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالصُّومِ وَالصَّلَاةِ ٣٧٤/٢.

(٨) أَيْ: أَنَّ أَبَا السُّعُودِ أَفْتَى ...

(٩) الْمَقُولَةُ [١٤٠٥٢] قَوْلُهُ: ((فَالْيَمِينُ عَلَى التَّلَفُظِ بِاللِّسَانِ)).

بيتي، أو قال^(١): إن تركت فلاأأ يدخل بيتي فأمرأته صالق، فاليمين في الأوب عى أن يدخل بأمره؛ لأنه متى دخل بأمره فقد دخنه، وفي الثاني عى الدحوب أمر الحالف أو لم يأمر، عى أو لم يعلم؛ لأنه وحده الدحوب، [٤ ق ١٣٣ ب] وفي الثالث عى الدحوب بعى الحالف؛ لأن شرط الحن الترك للدحوب، فمتى علم ولم يمنع فقد ترك)) اهـ، ونقل منه في "الحر"^(٢) عن "المحيط" وغيره، فانصر كيف جعلوا اليمين في الثاني على محرد الدحوب؛ لأن المحلف عليه هو دخول فلان، فمتى تحقق دخوله تحقق شرط الحن وإن منعه قولاً أو فعلاً؛ لأن منعه لا ينهي دخوله عند تحققه، وأما عدم الحن بالمنع قولاً وفعلاً أو قولاً فقط على التفصيل المار^(٣) فهو خاص بالحلف عى أنه لا يدعه أو لا يتركه يدخل، وكذا قوله: لا يخليه يدخل؛ لأنه متى لم يمنعه تحقق أنه تركه أو حله فبحن، هذا هو المصرح به في عامة كتب المذهب، وهو ظاهر الوجه، وقدم^(٤) في آخر باب اليمين في الأكل والشرب فيما لو قال: لا أفارقك حتى تقصيني حقي أنه لو فرمه لا يحن، ولو قال: لا يفارقي يحن كما في 'الحائية'^(٥)، فقد جزم بحته إذا فر منه عند حقه: ((لا يفارقي))، وعى هذا فالصواب في جواب الفتوى السابقة: أن نحتة إذا تكلمت يحن، سوء معها عن كلام أو لا؛ لتحقيق شرط الحن وهو الكلام، ومنعه لها لا يرفعه عند تحقيقه كم لا يحصى، نعم لو كان الحلف عى أنه لا يتركها أو لا يخليها تكلم فإنه يبر بالمنع قولاً فقط، ولا يحتاج إلى المنع بالفعل؛ لأنه لا يملكه، كما قال في 'الحائية'^(٦): ((رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلاأأ يمر عى هذه القطرة، فمعه بالقول يكون باراً؛ لأنه لا يملك المنع بالفعل)) اهـ، وقد قرره ظهر أن ما نقله

(١) قوله: ((د دخل فلان بيتي أو قد)) ساقط من 'م'

(٢) 'الحر' كتاب الأبدن - باب اليمين في الدحوب وحروح وسكنى ولاناب وعبر ذلك ٤ ٣٣١.

(٣) في هذه المقالة.

(٤) المقالة [١٧٨٥٠] قوله: ((وكذا لا أفارقك حتى تقصيني حقي يوم))

(٥) 'الحائية' كتاب الأبدن - فصل في بيمر المؤقنة ٢ ٣٠ - ٣١ (هامش 'مصدوى مهدية')

(٦) 'الحائية' كتاب الأبدن - فصل في اليمين عى انترث ٢ ٤٢ - ٤٣ (هامش 'مصدوى مهدية').

"الشارح" تبعاً لـ "المنية" لا يصح حملُه على ظاهره لمخالفته للمشهور في الكتب، فلا بدَّ من تأويله بما قدَّمناه^(١)، وقد يؤوَّلُ بأنَّه أرادَ معنى: لا يدعُه يدخلُ كما أفتى به في "الخيرية"^(٢)، حيثُ سئلَ عَمَّنْ حَلَفَ على صهرِه أنَّه لا يرحلُ من هذه القرية، فرحلَ قهراً عليه، فهل يَحْنَثُ؟ أجاب: ((مقتضى ما أفتى به "قارئ الهداية"^(٣) واستدلَّ به "الشيخ محمد الغزي" وأفتى به أنَّه إنْ نَوَى لا يُمكنه فرحلَ قهراً عليه لا يَحْنَثُ)) اهـ، أو يؤوَّلُ بأنَّه سقطَ من عبارة "المنية" لفظُ: لا يدعُه، وإلاَّ فهو مردودٌ؛ لأنَّ العملَ على ما هو المشهورُ الموافق للمعقولِ والمنقولِ دونَ الشاذِّ الخفيِّ المعلومِ، فاعتنمَ هذا التحريرَ، والله سبحانه أعلم.

(تنبيه)

عَلِمَ أيضاً ممَّا ذكرناه^(٤) أنَّه لو كانَ الحلفُ على الإثباتِ مثلَ قوله: واللهِ لتفعلنَّ^(٥) كذا فشرطُ البرِّ هو الفعلُ حقيقةً، ولا يمكنُ قياسُه على: ((لا يدعُه يفعل)) بأنْ يُقالَ هنا: يكفي أمرُه بالفعل، فإنَّ ذلكَ لم يقلْ به أحدٌ، وأمَّا ما مرَّ^(٦) عن "القنية" - في: ليُخرجَنَّ ساكنَ دارِه - فذاك في معنى: لا يدعُه يسكنُ [٤/١٣٤ق/٤] كما عَلِمَ ممَّا مرَّ^(٦)، أمَّا هنا فلا يكفي الأمرُ؛ لأنَّ حلفَه على الفعلِ لا على الأمرِ به، وبجردِ الأمرِ به لا يحقُّقه كما لا يخفى، فإذا لم يفعلْ يَحْنَثُ الحالفُ كما مرَّ^(٦)، سواءً أمره أو لا، وهذا ظاهرٌ جليٌّ أيضاً، ولكنَّ جلَّ مَنْ لا يسهو، فافهم.

(١) في هذه المقولة.

(٢) "الفتاوى الخيرية": كتاب الأيمان ٨٦/١.

(٣) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في الحلف بالطلاق ص ٦٩.

(٤) في هذه المقولة.

(٥) في "ب": ((لتفعلن)) بالعين المعجمة، وهو تحريف.

(٦) في هذه المقولة.

برّ بقوله: اخرج. لا يدع ما به اليوم على غريمه فقدّمه للقاضي وحفّفه برّ. قيل به: إن كنت فعلت كذا فامرأتك طالق فقال: نعم وقد كان فعلت. وفي "الأشباه"^(١): القاعدة الحادية عشرة: السؤال معاذ في الجواب، قال: امرأة زيد طالق أو عبده حرّ أو عليه المشي لبيت الله إن فعل كذا، وقال زيد: نعم كان حالفاً إلى آخره. ادّعى عليه فحلف بالطلاق ما له عليه شيء فبرهن بالمال حنث، به يفتى. حلف أن فلاناً ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعنده ثقيل لم يحنث إلا أن ينوي ما عند الناس. لا يعمل معه في القصارّة مثلاً فعمل مع شريكه حنث، ومع عبده المأذون لا. لا يزرع أرض فلان فزرع أرضاً بينه وبين غيره حنث؛ لأن نصف الأرض تسمى أرضاً، بخلاف: لا أدخل داراً

[١٨٣٠٦] (قوله: برّ بقوله: اخرج) لأن عقد الإجارة منعه من الإخراج بالفعل؛ لأن مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الإجارة، فهو حينئذ كالأجنبي "شُرْبَلَاي". [١٨٣٠٧] (قوله: وحفّفه برّ) لأنّ قوله: ((لا يدع)) يصرف إلى ما يقدر عليه، وبعد تحفيفه لا يقدر على الأخذ، وشرط الحنث أن يتركه مع القدرة، ولذا لا يحنث إذا قال: لا أدع فلاناً يفعل ففعل في غيبته.

[١٨٣٠٨] (قوله: طلقت) لأنه صار حالفاً لقاعدة المذكورة عقبه. [١٨٣٠٩] (قوله: به يفتى) وهو قول "أبي يوسف" خلافاً للمحمد، بخلاف ما لو برهن أنه أقرضه ألفاً والمسألة بحالها لا يحنث، اهـ "فتح"^(٢)، أي: يجوز أنه أقرضه ثم برأه واستوفى منه قبل الدعوى، فلم يضره كذب المدعى عليه.

[١٨٣١٠] (قوله: حنث إلخ) لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه، ويصير الحالف عاملاً مع المحوف عليه وإن كان عقد الشراكة نفسه لا يوجب الحقوق. أمّا العبد

(١) "الأشباه" و"مختصر": ص ١٧٧.

(٢) "فتح": كذب لأبيد - باب سمر في بيع وشرء ونروح وغير ذلك ٤ ٤٥٠ نصرف.

فلانٍ فدخَلَ المشتركةَ إذا لم يكن ساكناً. والله سبحانه أعلم.

المأدُونُ فلا يرجع بالعُهدِ على مولى، فلا يصيرُ حالفُ شريكاً لمولاهُ، 'بجر' عن 'الصَّهيريَّة' (١).
 [١٨٣١١] (قوله: فدخَلَ مشتركةً) أي: فلا يَحْتَبُ؛ لأنَّ نصف الدَّارِ لا يسمَّى داراً، 'فح' (٢).
 [١٨٣١٢] (قوله: إذا لم يكن ساكناً) ترك في "لفتح" (٣) هذا بقيد، وقد صرَّح به في
 "اخائيَّة" (٤)، قال "ط" (٥): ((أما إذا كان ساكناً فهي داره؛ لأنَّ لدارٍ حينئذٍ نعم المستأجرة فأولى
 المشتركة التي سكنها)). والله سبحانه وتعالى أعلم.

انتهى بفضل الله تعالى ومنه

الجزء الحادي عشر ويليه الجزء الثاني عشر

وأوله كتاب الحدود

(١) "البحر" كتاب لأيمان - باب يمين في لبيع والشراء والصوم والصلاة ٤ ٣٧٩

(٢) "الصَّهيريَّة" كتاب لأيمان - القسم الثاني - الفصل الخامس في اسم على العقود التي يسب بها حقوق ١٣٣ -

(٣) فتح كتاب لأيمان - مسائل مفرقة ٤ ٤٧٢

(٤) حاشية كتاب لأيمان - باب من لأيمان - فصل في مدح ٢ ٧٨ (هامش: مذكور بهذه)

(٥) "ط" كتاب الأيمان - باب يمين في لضرر وقتل وعمر ذلك ٢ ٣٨٧

الاستدراكات

الصحيفة

الاستدراكات

٦٨٣ الاستدراكات على العلامة ابن عابدين
٦٨٥ الاستدراكات على المطبوعة البولاقية
٦٨٧ الاستدراكات على المطبوعة الميمنية

الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى ❖

التسلسل	الصحيفة	الهامش	التسلسل	الصحيفة	الهامش
٢٤	٢٩٦	(٤)	١	٥	(٢)
٢٥	٢٩٩	(٤)	٢	١٤	(٧)
٢٦	٣١٠	(٢)	٣	٢٠	(٦)
٢٧	٣١٨	(٦)	٤	٢٤	(٣)
٢٨	٣٢٣	(٦)	٥	٥٨	(١)
٢٩	٣٢٥	(٧)	٦	٨٥	(١)
٣٠	٣٤١	(١)	٧	٩٠	(١)
٣١	٣٥٥	(٣)	٨	٩٠	(٤)
٣٢	٣٧٧	(٦)	٩	١٠٩	(٥)
٣٣	٣٧٧	(١٠)	١٠	١١٥	(٣)
٣٤	٣٨٥	(٣)	١١	١١٧	(٤)
٣٥	٤١٩	(٢)	١٢	١٢١	(٣)
٣٦	٤٤٣	(٢)	١٣	١٥٦	(١)
٣٧	٤٥٦	(٣)	١٤	١٥٩	(٥)
٣٨	٤٧٧	(٤)	١٥	١٦٥	(٥)
٣٩	٤٧٨	(٧)	١٦	١٦٧	(٥)
٤٠	٤٨٠	(٣)	١٧	١٧٧	(٣)
٤١	٥٠٩	(١)	١٨	١٨٥	(٤)
٤٢	٥٦٠	(٤)	١٩	١٩٩	(٥)
٤٣	٥٧١	(٨)	٢٠	٢٣٧	(٦)
٤٤	٦١٢	(٢)	٢١	٢٦١	(٤)
٤٥	٦٢٤	(٦)	٢٢	٢٩٠	(٧)
٤٦	٦٦٤	(٤)	٢٣	٢٩٢	(٦)

❖ سقت الإشارة - في مقدمة هذا الكتاب عند الحديث على توثيق النصوص - إلى أنَّ العلامة ابن عابدين رحمه الله كان يتمتع بأمانة علمية بالغة وصدق كبير في نقده عن كتب المذهب، أو في تقريره للمسائل العلمية، ولكنَّ الله تعالى نسيَّ عظمه إلا لكتابه، فكان ثمة استدراكاتُ أشرنا إلى مواضعها في الجداول الآتية، نضعها بين أيدي أهل العلم ونُفِثه بسلامة والبحث والاطلاع، شاكرين لكل من يتقدم إلينا بتسديدٍ مميَّ على دليل وتعليل، والله الموفق للصواب.

الاستدراكات على المطبوعة البولاقية

التسلسل	الصحيفة	الهامش
٢٤	٣٥٠	(١)
٢٥	٣٥٤	(١)
٢٦	٣٥٤	(٢)
٢٧	٣٦٠	(١)
٢٨	٣٦٠	(٢)
٢٩	٣٧٧	(٩)
٣٠	٤٦٩	(٤)
٣١	٤٩٧	(١)
٣٢	٤٩٨	(٢)
٣٣	٥١٥	(٢)
٣٤	٥٢٢	(٢)
٣٥	٥٤١	(١)
٣٦	٥٥٠	(١)
٣٧	٥٨٢	(٤)
٣٨	٥٨٨	(١)
٣٩	٥٩٨	(٤)
٤٠	٥٩٨	(٥)
٤١	٥٩٨	(٦)
٤٢	٦٠٤	(٧)
٤٣	٦١١	(٣)
٤٤	٦٦١	(٢)
٤٥	٦٧٧	(٥)

التسلسل	الصحيفة	الهامش
١	٤٦	(١١)
٢	٦١	(١)
٣	٦٤	(٣)
٤	٧٠	(١)
٥	٧٩	(٣)
٦	٨٢	(١)
٧	٨٦	(١)
٨	٨٩	(١)
٩	٩٨	(١١)
١٠	١٢٥	(٥)
١١	١٤١	(١)
١٢	١٦٢	(٤)
١٣	١٦٤	(١)
١٤	١٦٤	(٢)
١٥	٢٠٩	(١)
١٦	٢٢٨	(٢)
١٧	٢٥٥	(٧)
١٨	٢٥٧	(١)
١٩	٢٧٧	(٣)
٢٠	٢٩٢	(٨)
٢١	٣٠٨	(٥)
٢٢	٣١٩	(١)
٢٣	٣٢٨	(٢)

الاستدراكات على المطبوعة الميمنية

التسلسل	الصحيفة	الهامش
٢١	٢٩٠	(٦)
٢٢	٣٣٣	(٢)
٢٣	٣٧٧	(٩)
٢٤	٤٥٧	(٢)
٢٥	٤٦٩	(٤)
٢٦	٤٧٨	(٨)
٢٧	٤٨٤	(٤)
٢٨	٤٨٧	(١)
٢٩	٤٩٢	(٣)
٣٠	٥٢٠	(١)
٣١	٥٢٠	(٣)
٣٢	٥٢٢	(٢)
٣٣	٥٤١	(١)
٣٤	٥٥٠	(١)
٣٥	٥٥١	(٥)
٣٦	٥٨٢	(٤)
٣٧	٦٣٠	(١)
٣٨	٦٣١	(١)
٣٩	٦٧٦	(١)

التسلسل	الصحيفة	الهامش
١	٦	(٢)
٢	١٤	(٥)
٣	٤٤	(٦)
٤	٥٩	(٢)
٥	٦٨	(٤)
٦	٨٩	(١)
٧	٩٥	(٦)
٨	٩٧	(٥)
٩	٩٨	(١١)
١٠	١٠٤	(٣)
١١	١٠٧	(٧)
١٢	١٣٥	(١)
١٣	١٤١	(١)
١٤	١٤٧	(٥)
١٥	١٦٢	(٤)
١٦	٢٠١	(٨)
١٧	٢٠٨	(٦)
١٨	٢١٢	(٦)
١٩	٢٣٣	(٢)
٢٠	٢٥٨	(٢)

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصحيفة

الموضوع

كتاب العتق

٥	كتاب العتق.....
٦	تعريفه: لغة وشرعاً.....
٨	ركن العتق.....
٨	صفة العتق.....
١٧	مطلب: الفقهاء لا يعتبرون الإعراب.....
٢٥	مطلب في كبايات الإعناق.....
٣٨	مطلب في ملث ذي الرّحم المحرم.....
٥٢	المسائل التي يتبع فيها الحمل أمه.....
٥٣	مطلب في حكم المتولد بين ساقٍ وعبرها.....
٥٥	مصب: أهل الحرب كنهم أرقاء.....
٦١	مطلب: الشرف لا يثبت من جهة لأم استريفة.....
٦٢	مطلب: يتصور هاشمي رقيق والده هاشمي.....

باب عتق البعض

٦٦	باب عتق البعض.....
٨٥	مطلب في الفرق بين: ((إن لم يدحل)) وبين: ((إن لم يكن دحل))..
٨٦	حكم ما لو ملك قريته بسبب ما مع رجلٍ آخر.....
٩٢	أولاء بين المعتق والمدبر أتلاناً.....
٩٥	مصب: أم أولد لا قيمة له خلاف لهما.....
١٠٤	هل التهديد بالطلاق كالطلاق؟.....

١١٥ فروع فقهية
	باب الحلف بالعتق
١١٦ باب الحلف بالعتق
١١٧ مصلب: تحقيق مهم في (يومئذ)
١٢٢ فروع فقهية
	باب العتق على جُعل
١٢٤ باب العتق على جُعل
١٣٠ تسيه: العتق بانتخبة لا يخص العتق المعلق
١٤٥ فرع: أعتق عني عدداً وأنت حر
	باب التدبير
١٤٧ باب التدبير
١٥٠ مطلب في الوصية للعبد
١٥٥ مصلب في شرط واقف الكتب الرهن بها
١٦٣ ولد المدبرة مدبر
١٦٦ مطلب: الكمال بن الهمام من أهل الترحيح
١٧٠ فرع: قال مريض: أعتقوا غلامي إلخ
	باب الاستيلاد
١٧٢ باب الاستيلاد
١٨٤ حكم المستولدة
١٨٥ مطلب في القضاء مجوار بيع أم الولد
١٨٦ مطلب في قضاء القاصي بخلاف مذهبه
١٩٣ مطلب: خصومة الدمى أشد من خصومة المسسم

٢١٣ فروع فقهية
	كتاب الأيمان
٢١٦ كتاب الأيمان
٢١٦ تعريف اليمين لغةً وشرعاً
٢١٨ مطلب: حلف لا يحلف حَتَّى بالتعليق إلا في مسائل
٢٢٠ شرط اليمين
٢٢٠ مطلب في يمين الكافر
٢٢٢ حكم اليمين
٢٢٢ ركن اليمين
٢٢٢ مطلب في حكم الحلف بغير الله تعالى
٢٢٤ اليمين الغموس
٢٢٧ مطلب في معنى الإثم
٢٢٨ اليمين اللغو
٢٣٢ اليمين المنعقدة
٢٣٥ مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
٢٤٠ القسم بالله تعالى
٢٤٥ القسم بصفة من صفاته تعالى
٢٤٨ القسم بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة
٢٤٨ مطلب في الحلف بالقرآن
٢٥٣ مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين
٢٥٨ القسم بقوله: لعمرُ الله وايمُ الله
٢٦٣ القسم بقوله: إن فعلَ كذا فهو كافر

- ٢٧٨ مطلب: حروف القسم
- ٢٨٣ مطلب فيما لو أسقط اللام والواو من حوات القسم
- ٢٨٨ مطلب: كفارة اليمين
- ٢٩٦ مَصْرَفُ الْكُفَّارَةِ مَصْرَفُ الرِّكَاءِ
- ٢٩٦ لا كفارة بيمين كافر
- ٢٩٧ حكم ما لو حلف على معصية
- ٢٩٩ مطلب: استعملوا لفظ ((يسعي)) بمعنى: ((يجب))
- ٢٩٩ مطلب في تحريم الحلال
- ٣٠٤ مطلب: حلف لا يأكل معاً فكل بعضه
- مطلب: لا أذوق طعاماً ولا شرباً حَتَّى تأخذهما بخلاف: لا أدور
- ٣٠٥ طعاماً وشرباً
- ٣٠٧ مصب: جمع المصاف كالملك خلاف اعرف نأ
- ٣٠٨ مطلب: كل حل علي حرام
- ٣٠٩ مطلب: تعارفو ((اخرم يرمنى)) و((لطلاق يزمى))
- ٣١٤ مطلب في أحكام النذر
- ٣١٩ حكم نذر ما ليس من جنسه فرض
- ٣٢٩ نذر أن يذبح ولده فعليه شاة
- ٣٣٢ مطلب: النذر غير المعن لا يختص زمان ومكان ودرهم وفقير

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان والركوب وغير ذلك

- ٣٤٠ باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان والركوب وغير ذلك
- ٣٤٠ مطلب: الأيمان مبنية على العرف

- ٣٤١ مبحثٌ مهمٌ في تحقيق قلوبهم: الأيمن مبنيةً على الألفاظ لا على الأغراض
- ٣٤٨ حلف لا يدخل داراً فدحسها خربةً.....
- ٣٦٢ مطلب: حلف لا يسكن هذه لدار إلخ.....
- ٣٦٦ مطلب: إن لم أخرج فكذا فقيّد أو مُنِعَ حَيْثُ.....
- ٣٦٩ مطلب: حلف لا يُسْكِن فلاناً.....
- ٣٨٣ مطلب: حلف لا يخرج إلى مكة ونحوها.....
- ٣٨٥ تنبيه: حلف ليسافر.....
- ٣٨٨ مطلب: حلف ليُتَيَّنَ إن استطاع.....
- ٣٩٠ مطلب: لا تخرجي إلا بإذني.....
- ٣٩٥ مطلب: لا يدخل دار فلان يُرادُ به نسبة السُكْنى.....
- ٣٩٧ مطلب: لا يضع قدمه في دار فلان.....
- ٣٩٨ مطلب في يمين الفور.....
- ٤٠٤ مطلب: إن ضربتني ولم أضربك.....
- ٤٠٥ مطلب: حلف لا يركب دابةً فلان.....
- باب اليمين في الأكل والشرب واللُّبس والكلام**
- ٤٠٩ باب اليمين في الأكل والشرب واللُّبس والكلام.....
- ٤١٣ مطلب في الفرق بين الأكل والشرب والذوق.....
- ٤١٤ مطلب: حلف لا يأكل من هذه النخلة.....
- ٤١٤ مطلب: إذا تعذرت حقيقة أو وُجدَ عُرفٌ بخلافها تُركت.....
- ٤١٥ مصب فيم هو وصل غصن شجرة أخرى.....
- ٤٢٢ مطلب: لا يُكَلِّم هذا الصبي.....
- ٤٢٣ حلف لا ينوق من هذا حِمْرٍ فصار خلاً.....

- ٤٢٧ مطلب: حلف لا يأكل حمأً.....
- ٣٢٨ مطلب في اعتبار العرف العملي كالعرف اللفظي.....
- ٤٣٤ مطلب: لا يأكل هذا التمر.....
- ٤٣٨ مطلب: لا يأكل خبزاً.....
- ٤٤٠ مطلب: لا يأكل طعاماً.....
- ٤٤٤ مطلب: لا يأكل فاكهة.....
- ٤٤٥ مطلب: حلف لا يأكل حنوى.....
- ٤٤٨ مطلب: لا يأكل إداماً ولا يتدم.....
- ٤٥١ مطلب: عريض عليه اليمين فقال: نعم.....
- ٤٥٣ مطلب في بيان التغذي.....
- ٤٥٥ مطلب: لا يتغذى أو لا يتعشى.....
- ٤٥٦ مطلب: قال: إن أكلت أو شربت ونوى معيئاً لم يصح.....
- ٤٦٣ مطلب: نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء خلاف لخصاف.....
- ٤٦٦ مطلب: إذا كان الحالف مظلوماً يفتى بقول 'الخصاف'.....
- ٤٦٧ مطلب: النية لحالف لو بطلاق أو عتاق.....
- ٤٦٩ مطلب: حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكرع.....
- ٤٧٢ مطلب: تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وبقائها.....
- ٤٧٣ مطلب: حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء فيه أو كان فيه ماء فصب.....
- ٤٧٩ مطلب في قولهم: الديون تُقضى بأمثالها.....
- ٤٨٠ مطلب: حلف ليصعدن السماء أو ليقلبن الحجر ذهباً.....
- ٤٨١ مطلب: يجوز تحويل الصفات وتحويل الأجراء.....
- ٤٨٤ مطلب: حلف لا يكلمه.....

- ٤٩٢ مطلب: حلف لا يكلمه شهراً فهو من حين حلفه.....
- ٤٩٢ مطلب مهم: لا يكلمه اليوم ولا غداً ولا بعد غدٍ فهي أيمان ثلاثة....
- ٤٩٦ مطلب: أنت طالق يوم أكلم فلاناً فهو على الجديدين.....
- ٤٩٧ مطلب: إن كلمته إلا أن يقدم زيداً أو حتى.....
- ٥٠١ مطلب: لا أفعل كذا ما دام كذا.....
- ٥٠٢ مطلب: لا أفارقك حتى تقضيني حقي اليوم.....
- ٥٠٣ مطلب: حلف لا يفارقني ففر منه يحنث.....
- ٥٠٥ مطلب: حلف لا يكلم عبد فلان أو عرسه ثم زالت الإضافة بيع أو طلاق..
- ٥١١ مطلب: لا أكلمه الحين أو حيناً.....
- ٥١٢ مطلب: لا أكلمه غرة الشهر أو رأس الشهر.....
- ٥١٤ حلف لا يكلمه الدهر أو الأبد.....
- ٥١٥ مطلب في المسائل التي توقفت فيها "الإمام".....
- ٥٢٣ مطلب: الجمع لا يستعمل لواحد إلا في مسائل.....
- مطلب: تحقيق مهم في الفرق بين: لا أكلم عبيد فلان أو زوجاته أو
- ٥٢٤ النساء أو نساء.....

باب اليمين في الطلاق والعتاق

- ٥٢٧ باب اليمين في الطلاق والعتاق.....
- ٥٣٠ مطلب: أول عبدٍ اشتريه حرٌّ.....
- ٥٣٦ مطلب: إن ولدتِ فأنتِ كذا حنث بالميت بخلاف: فهو حرٌّ.....
- ٥٣٨ مطلب: كلُّ عبدٍ بشرني بكذا حرٌّ.....
- ٥٤٢ مطلب: النية إذا قارنت علة العتق صحَّ التكفير.....
- ٥٤٥ مطلب: إن تسرَّيت أمةً فهي حرةٌ.....

- مطلب: كلُّ مملوك حرٌّ ٥٤٨
- مطلب: لا أكلم هذا الرجل، أو هذا وهذا ٥٥١
- مطلب في استعمال ((حتى)) للغاية وللسيئة وللعطف ٥٥٣
- مطلب: إن لم أخبر فلاناً حتى يضربك ٥٥٤
- مطلب: إن لم أضربك حتى يَدْخُلَ الليل ٥٥٤
- مطلب: إن لم آتِك حتى أتعدّي ٥٥٤
- مطلب: لا يلتحق الشرطُ بعد السكوت سواءً كان له أو عليه ٥٥٥
- باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها
- باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها ٥٥٦
- مطلب: حلف لا يتزوج ٥٦٦
- مطلب: حلف لا يُزوِّج عبده ٥٦٦
- مطلب في العقود التي لا بدَّ من إضافتها إلى الموكل ٥٧٢
- مطلب: قال: إن بعته أو ابتعته فهو حرٌّ فعقد بالخيار لنفسه عتق ٥٨٢
- مطلب: إذا دخلت أداة الشرط على ((كان)) تبقى على معنى المضى ٥٩٠
- مطلب: قالت له: تزوجت علي؟ فقال: كلُّ امرأة لي طالقٌ طلقت المحلقة ٥٩٢
- مطلب: النكرة تدخل تحت النكرة، والمعرفة لا تدخل ٥٩٦
- مطلب: قال: عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة ٥٩٩
- مطلب: إن لم أحجَّ العامَ فأنت حرٌّ فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق ٦٠١
- مطلب: شهادة النفي لا تقبل إلا في الشروط ٦٠١
- مطلب: حلف لا يصوم حيث يصوم ساعة ٦٠٣
- مطلب: حلف لا يصلي حيث يركع ٦٠٨
- مطلب: حلف لا يؤمُّ أحداً ٦١١

- ٦١٦ مطلب: حلف لا يَحُجُّ.
- ٦١٧ مطلب في معنى الهدى.
- ٦١٧ مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى دون النذر.
- ٦١٨ مطلب: إن لبست من مَغْرُوكٍ فهو هَدْيٌ.
- ٦٢١ مطلب: حلف لا يلبس حُلِيًّا.
- مطلب: حلف لا يجلس على الأرض أو لا ينام على هذا الفراش
- ٦٢٤ أو هذا السرير.
- باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك**
- ٦٢٩ باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك.
- ٦٢٩ مطلب: تُرَدُّ الحياة إلى الميت بِقَدَرٍ ما يُحْسُ بِالْأَلَمِ.
- ٦٣٠ مطلب في سماع الميت الكلام.
- ٦٣٩ مطلب: الشهر وما فوقه بعيدٌ.
- ٦٤١ مطلب: لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ فَقْضَاهُ نَبْهَرَجَةً أو زُيُوفاً أو سَتُوقَةً.
- ٦٤٤ مطلب: المسائل الخمس التي جعلوا الزُيُوفَ فيها كالجِيَادِ.
- ٦٤٤ مطلب: لَأَقْضِيَنَّ مَالَكَ الْيَوْمَ.
- ٦٥٠ مطلب: لا يقبض دَيْنُهُ درهماً دون درهم.
- ٦٥١ مطلب: حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا جُمْلَةً.
- ٦٥١ مطلب: إن أنفقتَ هذا المال إلا على أهلك فكذا فأنفق بعضه لا يَحْنُثْ....
- ٦٥٣ مطلب: حلف لا يشكوه إلا من حاكم السياسة ولم يَشْكُهُ أصلاً لم يَحْنُثْ..
- ٦٥٤ مطلب: حلف لا يفعل كذا تَرَكَه على الأبد.
- ٦٥٦ مطلب: حلف ليفعلنَّ بَرًّا بمرَّةٍ.
- ٦٥٧ مطلب: حلفه وإلٍ لِيُعْلِمَنَّه بكلِّ داعرٍ.

- ٦٦٠ مطلب: لا تخرج امرأته إلا بإذنه.
- ٦٦٢ مطلب: حلف ليهين له فوهب له فلم يقبل بر، بخلاف البيع ونحوه...
- ٦٦٣ مطلب: حلف لا يشتم ریحاناً.....
- ٦٦٤ مطلب: حلف لا يتزوج فزوجة فضولي.....
- ٦٦٦ مطلب: قال: كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا.....
- ٦٧١ مطلب: حلف لا مال له.....
- ٦٧١ مطلب: الديون تقضى بأمثالها.....
- ٦٧٢ مطلب: قال لغيره: والله لتفعلن كذا فهو حالف.....
- ٦٧٢ مطلب: قال: والله لا تقم فقام لا يحث.....
- ٦٧٣ مطلب: قال: لتفعلن كذا فقال: نعم.....
- ٦٧٤ مطلب: حلف لا يدخل فلان داره.....
- ٦٧٥ مطلب في الفرق بين ((لا يدعه يدخل)) وبين ((لا يدخل)).....